

المركز القومي للترجمة

لـــى كـوان يــو

من العالم الثالث إلى العالم الأول

قصة سنغافورة من 1965 إلى 2000

ترجمة وتقديم: أحمد مختار الجمال

مراجعة: على الدين هلال دسوقى



2092

كيف تخلصت سنغافورة من مظاهر التخلف بكل صوره؟ الإجابة، بشكل علمي وحيوي، هي محتوى هذا الكتاب؛ فالمؤلف يسرد بالتفصيل والتوثيق كيف انتشل بلاده من وضع دولة فى العالم الثالث إلى دولة متقدمة من العالم الأول بامتياز وباعتراف المنظمات الدولية فى حيز زمنى بسيط بعمر الأمم، لا يتجاوز ثلاثة عقود.

يروى المؤلف بالتفصيل رحلة التنمية والتقدم، حتى أصبحت الدولة المدينة، أو الدولة الجزيرة، نموذجًا يحتذى لكل دول المنطقة، بل لدول العالم النامى بلا تفرقة، وليرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقى من ألف دولار وقت استقلالها عن الاستعمار البريطانى عام 1965، إلى نحو 40 ألف دولار حاليًا. ولتتحول سنغافورة إلى واحدة من أكبر المراكز التجارية والمالية، وإلى أنشط ميناء بحرى، وثالث أكبر موقع لتكرير النفط فى العالم من بين أشياء أخرى كثيرة.

تصميم الغلاف: نسرين كشك

من العالم الثالث إلى العالم الأول
قصة سنغافورة من ١٩٦٥ إلى ٢٠٠٠

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر 2006 تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2092
- من العالم الثالث إلى العالم الأول: قصة سنغافورة من 1965 إلى 2000
- لى كوان يو
- أحمد مختار الجمال
- على الدين هلال دسوقى
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

FROM THIRD WORLD TO FIRST: The Singapore Story: 1965-2000
By: Lee Kuan Yew

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: 27354524 فاكس: 27354554
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

من العالم الثالث إلى العالم الأول

قصة سنغافورة من ١٩٦٥ إلى ٢٠٠٠

تأليف : لى كوان يو
ترجمة وتقديم : أحمد مختار الجمال
مراجعة : على الدين هلال دسوقى

2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

يو، لى كوان.
من العالم الثالث إلى العالم الأول: قصة سنغافورة من ١٩٦٥-٢٠٠٠
تأليف: لـى كـوان يـو، ترجمـة وتقـديم: أحمـد مختــار الجمــال،
مراجعة: على الدين هلال دسوقى
ط١ ، القاهرة - المركز القومى للترجمة، ٢٠١٤
٨٦٤ ص ، ٢٤ سم
١ - سنغافورة - تاريخ
(أ) الجمال، أحمد مختار (مترجم ومقدم)
(ب) دسوقى، على الدين هلال (مراجع)
(د) العنوان ٩٦٦,٣

رقم الإيداع ٢٠٨٨٠ / ٢٠١١
الترقيم الدولى 978-977-704-882-8
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

تقديم

بقلم: د. أحمد مختار الجمال

جاءت ترجمة هذا الكتاب المهم فى وقتها تمامًا بعد ثورة ٢٥ يناير 2011 المجيدة، التى قام بها الشعب وحمتها القوات المسلحة التى غيرت من وجه مصر، وفتحت طاقة من نور، لكى تتطور مصر وتستعيد مجدها ومواقعها، وتتحول من دولة نامية منكفئة على نفسها بعد أن كادت تفقد ريادتها العربية والإقليمية ووضعها الدولى، إلى دولة متقدمة فاعلة فى محيطها الإقليمى العربى والمتوسطى، ومحيطها الدولى بين دول العالم النامى والمتقدم، وهو ما تستحقه عن جدارة. وكان أبلغ دليل ذلك الترحيب الحار الصادق من شعوب العالم ودوله ممزوجًا بالإعجاب والإبهار من هذه الثورة السلمية التى قام بها الشباب، وفاجأت الحكام والأحزاب والنقابات وحتى قوى المعارضة بمطالب مشروعة، عامة وليست فئوية، من أجل قيم الحرية والعدالة لكل المصريين. فمصر أم الحضارات الإنسانية، وهى التى علمت العالم ما لم يعلم، كما واكب ذلك أيضًا ما تشهده المنطقة العربية من رغبة شعبية عارمة فى الإصلاح السياسى والاقتصادى وتطبيق مبادئ الحرية والديموقراطية والعدالة والمساواة.

ومحتوى الكتاب الثمين الذى بين يديك، لا يتضمن مجرد ذكريات طريفة أو مسلية، ولكنه دليل مهم وحيوى وعملى لكيفية تخلص سنغافورة للأبد من مظاهر التخلف بكل صوره . والمؤلف يسرد بالتفصيل والتوثيق كيف انتشل بلاده من حضيض دولة من دول

العالم الثالث النامى إلى دولة متقدمة من العالم الأول، بامتياز وباعتراف المنظمات الدولية فى حيز زمنى بسيط؛ بعمر الأمم لا يتجاوز ثلاثة عقود.

ولد المؤلف لى كوان يو، أول رئيس وزراء لدولة سنغافورة المستقلة والملقب بمهندس سنغافورة الحديثة، من أسرة ذات أصل صينى فى ١٦ سبتمبر ١٩٢٣، وتولى منصبه فى ١٩٥٩ حتى ١٩٩٠ بعد أن أسهم فى تأسيس حزب العمل الشعبى وانتخب أمينًا عامًا له وقاد الحزب ليفوز فى عشرة انتخابات عامة، وكان قد آل على نفسه أن يتغلب على كل الصعاب ليحقق هدفه التنموى العظيم، وبالفعل حققه، وسجل اسمه بحروف من نور فى تاريخ نهضة الأمم عندما حول سنغافورة من مستعمرة متخلفة بلا موارد، لتصبح نمرًا آسيويًا ودولة من العالم الأول ويصبح هو أكثر السياسيين نفوذًا فى جنوب شرق آسيا، وقد رأى أن يسجل تجربته بالتفصيل لتستفيد منها الدول النامية.

ويروى المؤلف بالتفصيل رحلة التنمية والتقدم حتى أصبحت الدولة / المدينة أو الدولة / الجزيرة نموذجًا يحتذى لكل دول المنطقة بل لدول العالم النامى بلا تفرقة، وليرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقى من ألف دولار وقت استقلالها من الاستعمار البريطانى عام ١٩٦٥ إلى حوالى ٤٠ ألف دولار حاليا، ولتتحول إلى أكبر المراكز التجارية والمالية، وإلى أنشط ميناء بحرى وثالث أكبر موقع لتكرير النفط فى العالم، من بين أشياء كثيرة أخرى.

هذه الإنجازات تطلبت هدفًا وإرادة وتفانيًا ومرونة وتفتحًا وكفاءة وتصميمًا وتمسكًا بالقيم والمبادئ وصرامة فى تطبيقها. ولكنها لم تكن معجزة، ولم تكن فلتة ولم تكن استثناءً، بل هى نموذج عملى قابل للتطبيق إذا روعى الفهم الواعى الدقيق والتكيف مع الظروف والمتغيرات والمستجدات، وبخاصة فى تلك البلاد التى كان سكانها يرزحون تحت وطأة الفساد والضياع والتشتت والفتنة الطائفية والتعصب الدينى، وتعدد الأجناس والأيديولوجيات والتوجهات وتناحر الأحزاب والجاليات والأفراد وغياب العدالة الاجتماعية والمساواة، ونبذ الشفافية والمساءلة وتفشى المحسوبية ومحاباة الأقارب

والرشوة والتربح من المناصب العامة وفساد الذمم والانحلال وضياع الأحلام، وانتشار البطالة والبلطجة والجريمة المنظمة وتهميش طبقات بأكملها من أجل حفنة من المنتفعين.

ولكن سنغافورة صممت على أن تصبح دولة عصرية متقدمة وأمة واحدة متماسكة تنعم بالاستقرار والرخاء، ولا حدود لتقدمها سنة بعد أخرى، فقد وضعت قدمها على الطريق الصحيح، وقطعت فيه شوطا طويلاً، وأصبحت فى وضع يتيح لها أن تمد يدها بسخاء إلى الدول الراغبة فى التعاون معها والاستفادة من تجاربها الناجحة. وكان «لى كوان يو» يقول: «لقد أقمنا البنية الأساسية وأنشأنا مناطق صناعية جيدة التخطيط، وحرصنا أن تكون هناك مشاركة عادلة فى الصناعات ومنح حوافز مالية وتشجيع الصادرات. والأهم أننا أقمنا علاقات جيدة مع العمال ووضعنا سياسة اقتصادية كلية سليمة، وهذه هى الأساسيات لتمكين المشروعات الخاصة من أن تعمل بنجاح مع منح المستثمرين إعفاء ضريبيًا لمدة خمس إلى عشر سنوات».

ومع هذا فقد كان طموحهم بلا حدود، فقد كانت أنظارهم مركزة على اليابان وما حققته من تقدم تكنولوجى منقطع النظير على الرغم من هزيمتها الماحقة فى الحرب العالمية الثانية وضرب مدنها بالقنابل الذرية لأول مرة فى التاريخ. وحاولت الحكومة السنغافورية بقيادة «لى كوان يو» التقارب مع اليابانيين وقدمت لهم خدمات مهمة فى مضايق ملقة عندما جنحت بعض ناقلاتها وتسببت فى تلوث المياه؛ فسارعت حكومة سنغافورة إلى التخفيف من سخط الدول المجاورة، كما بذلت كل جهدها لإقناع اليابانيين بقدرة المهندسين والعمال لديها على استيعاب تقدمهم التكنولوجى وضخ رؤوس أموالهم وخبرتهم فى سنغافورة والاستثمار فيها فى الآلات الدقيقة والبتروكيماويات، ولم يستنكف «لى كوان يو» أن يذكرهم بخدماته الجليلة لليابان فى حوادث مضايق ملقة؛ فوافقوا، مما أحدث طفرة فى تقدم سنغافورة.

لم يكن الطريق سهلاً أمام «لى كوان يو»، فى خضم التناقضات الصارخة القوية التى واجهته، وتمثلت أولاً فى أنه من أصل صينى: فقد هاجر جده من إحدى مقاطعات جنوب شرق الصين إلى سنغافورة، ومع ذلك فهو من ألد أعداء الشيوعية الذين كافحوا الشيوعيين

فى بلده. ولكنه كان أكبر من أن يرفض التعاون مع الصين الشعبية فهو يرشدها - بناءً على طلب من زعيم الصين المصلح دينج شياو بينج - الذى انبهر بالتجربة السنغافورية وطلب منه المساعدة فى تطبيقها فى الصين كمدخل للتنمية الصحيحة المعاصرة، وهى الدولة العملاقة التى يتجاوز عدد سكانها المليار و ٤٠٠ مليون نسمة (تقدير ٢٠١٠)، بينما عدد سكان سنغافورة لا يتجاوز خمسة ملايين نسمة الآن، وكان وقت «لى كوان يو» لا يتعدى مليونين، بل إنه نجح فى أن يقنع زعماء الصين بأنه لا تناقض بين صداقته لها وتعاونه مع تايوان التى سمحت له بتدريب قواته فى أراضيها. ووصل الأمر إلى أنه رحب بأن يحمل الرسائل بين زعيمى الدولتين والوساطة أحيانًا لتخفيف حدة التوتر بينهما، مع إيمانه العلنى بأن مآل تايوان النهائى هو العودة إلى حضن الصين الأم.

لقد بكى زعماء سنغافورة وأهلها وأولهم «لى كوان يو» عندما قررت ماليزيا طرد سنغافورة وفض الوحدة معها (التى استمرت من١٩٥٩ إلى ١٩٦٥)، بعد نشوب صراع فكرى وأيديولوجى عنيف بين حكومة زعماء حزب العمل الشعبى السنغافورى وحكومة ماليزيا الاتحادية فى كوالالمبور، وبعد وقوع اضطرابات وسقوط ضحايا بين الصينيين والملاويين؛ حدثت عمليات سلب ونهب ولم يستطع رئيس وزراء ماليزيا التغلب عليها. ولكن سنغافورة استطاعت بقيادة «لى كوان يو» أن تعتمد على نفسها وتقف على قدميها شامخة، كأمة مستقلة ديموقراطية ذات سيادة قامت على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة ورفاهية الشعب، ولم يتردد زعيمها فى الاستجابة لطلب ماليزيا بعد ذلك فى مساعدتها فى جهود التنمية والتحديث. ولم يقتصر الأمر على تقديم الخبرة لدول جنوب شرق آسيا بل تعداها إلى دول أخرى فى العالم، ودخل معها فى مشاريع مشتركة بشروطه وإلا ينسحب فورًا.

فقد استطاعت شخصية «لى كوان يو» المتفتحة وسعة أفقه وثقافته (فهو خريج جامعة كمبريدج البريطانية بامتياز) فهم العقلية الغربية واستيعاب سر تقدمها؛ وعاد لسنغافورة ليمارس المحاماة عام ١٩٤٩ ثم يندمج فى الحياة النقابية والحزبية. كما بدا فى ممارساته أنه يتمتع بكاريزما ملهمة وحكمة سياسية وبعد نظر فضلاً عن واقعيته

وصراحته وحزمه لدرجة أنه أصبح ذا فائدة لدول العالم – النامى والمتقدم منها – واكتسب احترام زعمائها. مثال ذلك أنه لم يكن يفقه شيئًا عن سياسات الولايات المتحدة ولا كيف تدار، بحكم اقتصار خبرته على البريطانيين، فصمم على أن يفهم كل شيء عن أمريكا ويكلف إحدى كلياتها الجامعية لتفصيل منهج له ليحضره وهو رئيس للوزراء، ليعرف عقلية الأمريكيين وكيف يتعامل معهم وليصبح بعد ذلك مقصد الزعماء الأمريكيين يستشيرونه بلا تحفظ فى كثير من شئون المنطقة وفهم طبيعة شعوبها.

وقد حرص الداهية الدبلوماسى الأمريكى هنرى كيسنجر على أن يكتب مقدمة الكتاب الذى بين يديك ليخلص إلى أن «لى كوان يو» «قدم إسهامًا سياسيًا يمكن أن يكون مؤثرًا على الصراعات فى زمننا هذا»، ولا عجب أن يقول عنه الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون: «لو أن هذا الرجل عاش فى زمن آخر ومكان آخر لأصبح فى مكانة تشرشل أو دزرائيلى أو جلادستون».

ويحدث نفس الشيء مع المملكة المتحدة نفسها على الرغم من احتلالهم لسنغافورة لفترة طويلة وتفقه البريطانيين فى السياسات الآسيوية، فقد أقام علاقات صداقة مع زعمائها وكانوا يسعون إلى الحصول على مشورته حتى فى شئون الكومنولث. ويقول عنه ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا (١٩٧٥-١٩٨٣): «إن أحكامه عن الذين احتلوا المناصب العليا والذين كان عليه أن يتعامل معهم خلال فترته الطويلة فى الحكم، وخاصة مع رؤساء وزارات بريطانيا والرؤساء الامريكيين، كانت أحكاما رائعة».

ولم يتردد «لى كوان يو» فى أن يستفيد مما أحرزته الدول المتقدمة فى العالم ، فهو يخاطبها ويرسل الوفود والمبعوثين إليها ويستفيد من طرق تفكيرها وأساليبها فى العمل والانضباط والتخطيط والتنفيذ الدقيق ونشود الكمال.

والمؤلف يسرد، بتفصيل ودقة، كيف استطاع أن يقضى على الفساد فى سنغافورة، فهو الداء الذى ينخر فى عظام عدد من الدول النامية ويعوقها عن تحقيق أمانى شعوبها فى الازدهار. لقد كان «لى كوان يو» قدوة فى التخلص من شبهة فساد الحكام، وبخاصة أولئك الذين يقضون فترة طويلة فى الحكم، ولهذا عندما اتهمه البعض بأنه حصل على

مزية من الدولة على شكل عقارين بثمن بخس وبرأته الهيئة النقدية لسنغافورة بعد تحقيق في الأمر، صمم على أن يتبرع بقيمة ما اتهم بالحصول عليه للأعمال الخيرية وكان مليون دولار. وعندما كان يلجأ إليه زميل قديم في الكفاح ضد الإنجليز وهو متهم بالفساد كان يعتذر له أنه لا يستطيع أن يفعل له شيئا، وعليه أن يتصرف، فكان الزميل يعود إلى بيته وينتحر.

وعندما قرر نجله أن يعمل بالسياسية؛ رفض فكرة التوريث في عهده، وتركه يشق طريقه بشكل عادي كأي مواطن يرغب في الحصول على منصب حكومي ويخوض انتخابات حرة نزيهة يقرر فيها الشعب من يختاره. وبعد تركه الحكم رشح ابنه نفسه في الانتخابات ونجح كثالث رئيس وزراء لسنغافورة، وكان برنامجه قائمًا على وعوده بتحسين حياة المواطنين وتقوية الاقتصاد وجذب الاستثمارات و«العقول»، وتشجيع الشركات لتنويع منتجاتها، وتغيير عمليات النمو لتتيح زيادة في استخدام القوى العاملة، وزيادة دخول الطبقات المتوسطة والفقيرة.

وكان بعيد النظر وحاسمًا في تعامله مع الحرس القديم في حزبه، وتمسكهم بمناصبهم وعدم رغبتهم في إتاحة فرصة للشباب لتولي مناصب قيادية، ولكن بتشجيعه انتصر الشباب المتعلم الواعي وفتحت أمامهم مجالات لتولي القيادة عن جدارة واستحقاق، وتوارى الحرس القديم ليعتزل بهدوء، وبخاصة أنه هو نفسه قرر التنحي عن منصبه ويصبح أول رئيس وزراء «سابق» دون أن يجبره أحد، ليتيح فرصة لجيل الشباب للحكم، وأصبح بطلاً قوميًا.

وكم كان مشوقًا ومفيدًا وهو يسرد زياراته الرسمية العديدة بدعوة من زعماء دول العالم، وكيف كان يعامل معاملة رؤساء الدول لا الحكومات وتطلق له المدافع وتمد له السجادة الحمراء ويستعرض حرس الشرف. ولم يكن يمنعه ذلك من أن يتحدث بصراحة تامة عن بعض مظاهر البذخ والإسراف التي تصل إلى حد السفه، من بعض الرؤساء الذين لم يراعوا ما تعانيه شعوبهم من فقر وعوز، بينما يتشدقون بعبارات وطنية حماسية عن رفع المعاناة واهتمامهم بالفقراء، بينما سلوكهم يشي بعكس ما يدعون.

لقد كان يدرك وهو يكتب مذكراته التى ترجمت إلى معظم لغات العالم، والتى ساعد على انتشارها أنها كتبت أساسًا بلغة انجليزية راقية، واستقى كل تفاصيلها رسميًا من الدولة، التى رأت فيها تأريخًا لسنغافورة وما أحرزته من نجاحات، إن هذه المذكرات يجب أن تتسم بالدقة المتناهية والصراحة والأمانة والشفافية والجرأة لأنها ستكون نبراسًا لدول أخرى وزعماء آخرين، والأهم للشباب الذين يطمحون فى إحداث إصلاحات فى بلادهم، مسترشدين بما حققته سنغافورة. ومع هذا لم يتمالك نفسه من الغضب عندما قامت «ويكيليكس» فى ٢٠١٠ بنشر نص محادثاته مع نائب وزير الخارجية الأمريكى جيمس شتاينبرج التى جرت فى ٣٠ مايو ٢٠٠٩، التى أبرقت بها السفارة الأمريكية إلى واشنطن. وقد احتوت البرقيات على تقرير سرى للسفارة عن تقييم «لى كوان يو» لعدد من الزعماء الآسيويين وآرائه عن التطورات السياسية فى شمال آسيا؛ وقد أعربت وزارة خارجية سنغافورة عن قلقلها من نشر هذه الأسرار وبخاصة إذا قُرأت خارج سياقها، وضرورة المحافظة على سرية المراسلات الدبلوماسية.

وعلى الرغم من أنه لم يكن يأبه بما يوجه إليه من انتقادات لاذعة وبخاصة من وسائل الإعلام الغربية واتهامه بالدكتاتورية، فإنه استطاع أن يتعامل معها بحنكة وذكاء ويرغمها على نشر ردوده التى يوضح فيها الحقائق والظروف ويفند المزاعم، واستخدم أسلوبًا مبتكرًا فى ذلك لم يخطر على بالهم. وقد طلبت وسائل الإعلام الدولية «مراسلون بلا حدود» من «لى كوان يو» وغيره من كبار المسئولين التوقف عن رفع قضايا القذف ضد الصحفيين، ولكنه كان يصر على إظهار الحقيقة ويدافع عن نزاهة القضاء السنغافورى الذى كان ينصفه، ويؤكد أنه أقيم على شاكلة القضاء البريطانى، بحيث لا يمكن فصل القضاة بعد تعيينهم، ومن ثم انتفاء سلطة الحكومة عليهم.

وعلى الرغم من أن كثيرًا من أهالى سنغافورة، وبخاصة كبار السن يجلونه ويحترمونه ويتذكرون له زعامته الملهمة خلال فترة الاستقلال والانفصال عن اتحاد ماليزيا، وقدرته على مواجهة الفتنة الطائفية والاختلافات العرقية والأيديولوجية وهو يبنى أمة متجانسة، فإن هناك بعض السنغافوريين المعارضين، الذين وصفوا «لى كوان يو» بأنه تسلطى وغير متسامح مع من ينشقون عليه أو ينتقدونه، ويستنكرون محاولاته المتكررة الناجحة

فى مقاضاة خصومه السياسيين والصحف التى تهاجمه وتغريمهم تعويضات طائلة، ويستنكرون أن يحكم حزبه وحده سنغافورة منذ إقامتها حتى الآن.

وقد تغلب على عدم خبرته السابقة فى الحكم بأن اكتسب مع الوقت وبمزيد من الجهد حقائق مهمة يمكن أن تكون استرشادية ومفيدة للدول التى تمر بظروف مشابهة منها:

١ - أنه من الضرورى البحث بكل موضوعية عن العناصر الموهوبة من ذوى القدرات الإبداعية والصفات القيادية وتعيين أصحابها وترقيتهم فى المناصب العليا إذا أثبتوا جدارتهم، وكذلك إعداد من سيخلفونهم فى هذه المناصب. كما قرر إجراء اختبار نفسى للمتقدمين، كما تفعل إدارة الطيران والفضاء الأمريكية (NASA) فى اختبار رواد الفضاء، لضمان خلوهم من السلبيات فى الشخصية التى يمكن أن تؤثر على أدائهم فى الظروف الصعبة.

٢ - عدم خضوعه للعواطف فى مسائل الفساد حتى بالنسبة إلى أقرب المقربين إليه، فالفاسد يجب أن يتحمل مسئولية فساده. ومن الضرورى إصدار التشريعات التى تعطى صلاحيات أكبر «لمكتب تحقيقات ممارسة الفساد»، للقيام بالاعتقال والتفتيش واستدعاء الشهود وفحص الحسابات البنكية والضرائب الخاصة بالمسئولين وعائلاتهم المشتبه فى تربحهم من مناصبهم؛ وقد أعلنت منظمة الشفافية الدولية أن سنغافورة واحدة من الدول الأقل فسادًا فى العالم.

٣ - التصرف بحكمة شديدة ومراعاة الحساسيات الدينية والطائفية وتحكيم العقل والمنطق وتطبيق العدالة المطلقة بكل حزم، مع سعى الحكومة السنغافورية الجاد إلى التآلف بين مختلف الأديان الرئيسية الأربعة وهى: البوذية والإسلام والهندوسية والمسيحية.

٤ - التقرب من الدول الكبرى بكرامة وعزة وشموخ، لأن الدولة الصغيرة لها كل مقومات الدولة الكبيرة مع الفارق فى الحجم أو الثروة ولكن السيادة يجب أن تصان تمامًا لكل الدول.

٥ - البعد عن مظاهر البذخ والإسراف الحكومى والتركيز على الشفافية والمساءلة ومنع المحسوبية ومحاباة الأقارب. ولم يمنعه ذلك من مناداته بأن يحصل الوزراء وكبار المسئولين على مرتبات عالية تكفى احتياجاتهم وتبعدهم عن اللجوء إلى أية ممارسات فاسدة؛ ومع هذا عندما تأثرت سنغافورة بالأزمة المالية العالمية تنازلوا طواعية عن جزء من مرتباتهم.

٦ - التركيز على جودة التعليم فى كل مراحله وبخاصة فى مجال التكنولوجيات الحديثة والتقدم العلمى باستمرار وبلا حدود، ومحاولة جذب العقول السنغافورية والعالمية للاستفادة منها فى مزيد من التطوير والبحوث، مع تقديم كافة التسهيلات لها.

٧ - دراسة أسباب ثراء الدول والتعرف على مفاتيحها العصرية وكيفية تصرفها ليطبقها بكل دقة وتأن؛ لتصبح سنغافورة دولة منتجة ومصدرة ومركزًا ماليًا دوليًا ومحطة تجارية وخدمية مهمة، وبخاصة مع ندرة الثروات الطبيعية وذلك بالتركيز على الاليكترونيات والصناعات البتروكيماوية والكيماوية والتحويلية والمواد الغذائية المصنعة وإصلاح السفن وتصنيع معدات حفر آبار البترول وتكريره، وتشجيع تدفقات التجارة والاستثمارات المشتركة.

٨ - الأسس التى قام عليها المركز المالى الدولى الذى أنشأه «لى كوان يو» فى أوائل التسعينيات، وجعل من سنغافورة رابع أكبر المراكز المالية فى العالم، هى: حكم القانون — القضاء المستقل — حكومة مستقرة وقادرة وأمينة تطبق سياسات اقتصادية كلية سليمة — فوائض فى الميزانية كل سنة تقريبًا.

٩ - عدم التردد فى تحسين العلاقات، ليس فقط بين الدول الأخرى وسنغافورة، ولكن التوسط للمصالحة وتحسين العلاقات بين الدول بعضها البعض، لما فى ذلك من عائد كبير على دعم الاستقرار وإزالة التوتر فى المنطقة وفى العالم.

١٠- إدراك متطلبات ومفردات الحياة الحديثة المنتجة المثمرة فى عالم العولمة فهو يرى إلى جانب الاهتمام باللغات القومية بكل ما تحمله من ثقافات وفلسفات «أنه من

الضرورى إجادة اللغة الإنجليزية لأنها أصبحت اللغة الدولية للتجارة والدبلوماسية والعلوم والتكنولوجيا، وبدونها ما كنا قد حصلنا على شركات عالمية متعددة الجنسيات. كما أن شعبنا ما كان قد استوعب فورا كيفية استخدام الكومبيوتر والإنترنت».

١١- المساواة فى توزيع الدخل بحيث يعم الرخاء على جميع المواطنين؛ فيرتفع دخلهم ويعيشون حياة كريمة تتناسب مع اجتهادهم فى العمل وإنتاجيتهم المرتفعة، بصرف النظر عن سنهم وأقدميتهم فى السلم الوظيفى، مع محاولات جادة للتقريب بين الدخول والتركيز على الطبقات المتوسطة والفقيرة والمشروعات ذات العمالة الكثيفة لمكافحة البطالة.

١٢- استغلال غريزة الإنسان فى حب التملك، بمساعدة المواطنين على تملك البيوت، بعد أن لاحظ «لى كوان يو» أنه فى الخمسينيات وأوائل الستينيات كان الأفراد الذين ينضمون إلى أعمال الشغب يلقون الحجارة على نوافذ السيارات ويحرقونها هى وغيرها من الممتلكات، ولكن عندما نشبت أعمال الشغب فى منتصف الستينيات، وبعد أن امتلك الناس البيوت والسيارات تصرفوا بشكل مختلف، حيث كانوا يحمون ممتلكاتهم.

١٣- الحرص على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية المنتخب بحيث تكون سلطته صورية احتفالية، مع السماح مؤخرًا ببعض صلاحيات الاعتراض على قرارات رئيسية قليلة مثل استخدام الاحتياطى الوطنى وتعيين المناصب القضائية، على أن تبقى معظم الصلاحيات التنفيذية منوطة بالحكومة التى يرأسها رئيس الوزراء.

هذا قليل من كثير احتواه هذا السفر المهم الذى يستحق قراءة جادة أكثر من مرة والذى لابد من الرجوع إليه من آن لآخر لاستيعاب دروسه المستفادة. ولا يسعنى فى هذه العجالة إلا أن أشكر الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة الذين تبنوا اقتراحى بترجمة هذا الكتاب المهم وأوصوا بذلك للمركز القومى للترجمة.

إهـداء

إلى جوه كينج سوى، س. راجاراتنام، هون سوى سين،

ليم كيم سان، ادى باركر، توه تشين تشاى،

أونج بانج بون، عثمان ووك

وهؤلاء زملائى من الحرس القديم الذين صنعنا معًا

قصة سنغافورة

توطئة

فى النصف الثانى من القرن العشرين، أدى ظهور عشرات من الدول الحديثة إلى إضفاء الطابع العالمى الحقيقى، لأول مرة فى التاريخ، على السياسة الدولية والاقتصاد الدولى. وفى الوقت نفسه، أدت التكنولوجيا إلى تمكين كل دولة تقريبًا من أن تشارك فى الأحداث التى تقع فى أى جزء من العالم وقت حدوثها.

وللحظ العاثر، فإن الانفجار فى المعلومات لم تواكبه زيادة مماثلة فى المعرفة، فالقارات تتفاعل ولكنها لا تفهم بعضها البعض بالضرورة. وقد صحب التوحيد فى التكنولوجيا افتراض ضمنى بأن السياسة، بل الثقافات ستصبح متجانسة. وبشكل خاص وقعت الدول الغربية العريقة ضحية للإغراء بتجاهل التاريخ والحكم على أية دولة جديدة بمعايير حضارتها هى. وكثيرًا ما كان يتم تجاهل حقيقة أن مؤسسات الغرب لم تتطور بشكل كامل فجأة فى غفلة من نظيراتها المعاصرة، ولكنها تدرجت فى النمو عبر قرون مما أدى إلى تشكيل الحدود وتعريف الشرعية والنصوص الدستورية والقيم الأساسية.

ولكن للتاريخ أهميته، فقد تطورت مؤسسات الغرب بشكل تدريجى بينما دخلت مؤسسات الدول الحديثة فى أشكال معقدة فورًا. وفى الغرب تطور مجتمع مدنى جنبًا إلى جنب مع نضوج الدول الحديثة، ومكن ذلك من نمو المؤسسات التمثيلية التى حصرت قوة الدولة فى أمور لا يمكن للمجتمع التعامل معها بتدابيره الخاصة، وخففت حدة الصراعات السياسية لخدمة أهداف أكثر أهمية.

ولم يكن لمعظم الدول بعد الفترة الاستعمارية تاريخ مقارن، وكان لابد للمهام التى تحققت فى الغرب عبر قرون، أن تتم فى خلال عقد أو عقدين من الزمن فى ظل ظروف أكثر تعقيدًا بكثير، وعندما كانت التجربة القومية المشتركة متمثلة فى الحكم الاستعمارى، وبخاصة عندما تضم الدولة جماعات إثنية عديدة، كانت المعارضة السياسية تعتبر فى الغالب بمثابة هجوم على الصلاحية السياسية للدولة أكثر منها هجوم على حكومة معينة.

وينطبق ذلك على حالة سنغافورة، ذلك أنها باعتبارها قاعدة بحرية بريطانية رئيسية فى الشرق الأقصى لم يكن هناك احتمال ولا تطلع لأن تكون أمة مسئولة عن نفسها إلى أن أدى انهيار القوة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعادة رسم الخارطة السياسية لجنوب شرق آسيا. وفى الموجة الأولى لتفكيك الاستعمار، أصبحت سنغافورة جزءًا من الملايو إلى أن أثبت سكانها وغالبيتهم من الصينيين أنهم يشكلون خطرًا على دولة تحاول أن تحدد هويتها القومية على يد أغلبية مالاوية. ولكن الملايو أبعدت سنغافورة لأنها لم تكن مستعدة بعد للتعامل مع هذا العدد الكبير من السكان الصينيين، أو أن تعلم سنغافورة بشكل أقل تسامحًا عادات الاعتماد على الآخرين إذا ما أرغمت على الانضمام مرة أخرى إلى ما أصبح يعرف فيما بعد بالاتحاد الماليزى.

ولكن التاريخ يدل على أن الحسابات العادية المتحفظة بطبيعتها يمكن أن تنقلب رأسًا على عقب على يد شخصيات فوق العادة. وفى حالة لى كوان يو، مؤسس سنغافورة كدولة قومية، فإن الجدال القديم حول هل الظروف أم الشخصية هى التى تشكل الأحداث قد حسم لصالح الشخصية. فالظروف كانت غير مواتية تمامًا، فقد كانت سنغافورة تقع على جزيرة رملية دون أية موارد طبيعية، وكان عدد سكانها الذين يتحدثون لغات عديدة فى

الخمسينيات من القرن العشرين يزيد قليلاً على مليون نسمة (وهم الآن ثلاثة ملايين)[1] منهم ٧٥,٤ فى المائة من الصينيين، و١٣,٦ فى المائة من الملاويين و ٨,٦ فى المائة من الهنود. وهى تقع على حدود إندونيسيا الجنوبية، حيث كان يوجد ١٠٠ مليون إندونيسى (وقد تضاعف عددهم تقريبًا الآن)، وكان عدد سكانها ٦,٢٨ مليون نسمة. وكانت سنغافورة أصغر بلد فى جنوب شرق آسيا على الإطلاق، ولهذا كان يبدو أن مصيرها قد حسم لتكون دولة تابعة لجيرانها الأقوى، إذا كانت ترغب فى أن تحتفظ باستقلالها أساسًا.

ولكن «لى كوان يو» فكر بطريقة مختلفة: فكل إنجاز عظيم هو حلم قبل أن يتحول إلى واقع، وكانت رؤيته تتمثل فى دولة لا تكون قادرة على البقاء فحسب، بل تتفوق بامتياز. فالذكاء الخارق، والضبط والربط والإبداع سيعوض قلة الموارد، استدعى «لى كوان يو» زملاءه إلى القيام بواجب لم يتصوروه من قبل: تنظيف مدينتهم، ثم تكريسها للتغلب على العداوة الأولية لجيرانهم وانقساماتهم الإثنية بالأداء المتميز، وسنغافورة اليوم هى الشهادة له بالنجاح. فقد ارتفع دخل الفرد من أقل من ألف دولار أمريكى وقت الاستقلال إلى حوالى ثلاثين ألف دولار اليوم. وأصبحت سنغافورة هى قائد التكنولوجيا العالية فى جنوب شرق آسيا، والمستودع التجارى، والمركز العلمى، كما تلعب سنغافورة دورًا رئيسيًا فى سياسات واقتصاديات جنوب شرق آسيا وما يجاورها.

وفى هذا الكتاب يسرد «لى كوان يو» إنجازاته فوق العادية. فقد سار فى طريقه وهو على علم باحتياجات مجتمعه، واحتياجات الدول المجاورة ودوافعها. وأن المناقشة العميقة عن إندونيسيا وسقوط رئيسها سوهارتو قد تمشت مع وصف «لى كوان يو» لمقابلاته فى الصين ومع زعمائها وأن سرده لمجازفة سنغافورة الفاشلة بإقامة مدينة صناعية وتجارية تابعة فى سوزهو **Suzhou** (بالصين) تدلنا على التحدى الذى يمثله

---

(١) جاء فى تقرير مبدئى عن تعداد سكان سنغافورة صادر عن مصلحة الإحصاء السنغافورية فى ٣١ أغسطس ٢٠١٠ أن عدد سكان سنغافورة بلغ ٥,٠٨ مليون نسمة فى نهاية يونيو ٢٠١٠ منهم ٧٤ فى المائة من أصل صينى و١٣ فى المائة من أصل ملاوى وهندى. (المترجم)

مزج اقتصاديات السوق، حتى بالنسبة إلى دولة يمكن الحوار معها مثل سنغافورة، مع الواقع السياسى والاجتماعى للصين وهى فى منتصف الطريق بين ماو (ماو تسى تونج) والإصلاح.

إن «لى كوان يو» ما كان يمكن أن يكون صادقًا مع نفسه لو كان أقل صراحة عند تحليله للفرق بين الفردية فى الغرب وأولوية التماسك الاجتماعى فى دول مثل دولته وفى كثير من باقى دول آسيا، وهو لم يطلب منا أن نغير نماذجنا، بل اقتصر طلبه على أن نمتنع عن فرضه على مجتمعات لها تاريخ مختلف وضروريات مختلفة.

هذه الآراء جعلت «لى كوان يو» يتعرض فى الغرب للنقد على نطاق واسع، وإن كان من بيننا من يعتزون بقيمنا بينما يتفهمون التعقيدات التى تواجهها دولة جديدة ذات ثقافة مختلفة، هم على استعداد أن يتركوا للتاريخ أن يصدر أحكامه فيما يتعلق بما إذا كانت هناك خيارات أخرى متاحة، ولكن على مدى جيل كامل فإن كل زعيم أمريكى تعامل مع «لى كوان يو» قد استفاد من أنه استطاع فى القضايا الدولية، أن يربط بين مستقبل بلاده ومصير الديموقراطيات، وهو لم يفعل ذلك بشكل سلبى، ولكن بأن قدم إسهامًا سياسيًا يمكن أن يكون مؤثرًا على الصراعات فى زمننا هذا.

هنرى أ. كيسنجر

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة

وضعت هذا الكتاب من أجل جيل شباب سنغافورة الذين ينظرون إلى الاستقرار والنمو والازدهار كأمور مسلم بها؛ أريد أن يعرفوا كم كان صعبًا على دولة صغيرة مساحتها ٦٤٠ كيلو مترًا، ولا تتمتع بأية مصادر طبيعية، أن تستمر في البقاء بين أمم أكبر ومستقلة حديثًا وتطبق جميعها سياسات وطنية.

إن أولئك الذين مروا بمأساة مريرة أثناء حرب ١٩٤٢ والاحتلال الياباني، واشتركوا في بناء اقتصاد جديد لسنغافورة، لم يكونوا على درجة كبيرة من التفاؤل، وليس في وسعنا أن ننسى أن النظام العام، والأمن الشخصي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والرفاهية ليست من طبيعة الأشياء، وأنها تتوقف على جهد واهتمام لا يفتران من قبل حكومة أمينة وفعالة يجب أن ينتخبها الشعب.

وفي كتابي السابق، وضعت سنوات تكويني في سنغافورة فترة ما قبل الحرب، والاحتلال الياباني، والاضطرابات الشيوعية وما أعقبها من مشكلات عنصرية خلال السنتين التي انضممنا فيها إلى ماليزيا.

وقد أشعرني الاحتلال الياباني (من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٥) بالكراهية بسبب ما ارتكبه اليابانيون من فظائع في حق زملائهم الآسيويين، وأثار ذلك مشاعري القومية ومس احترامي للذات، وسخطي على سيطرتهم علينا. وقد قوت السنوات الأربع التي قضيتها

فى طلب العلم فى بريطانيا بعد الحرب، من تصميمى على التخلص من الحكم الاستعمارى البريطانى.

وعدت إلى سنغافورة عام ١٩٥٠، وأنا واثق من قضيتى، ولكنى كنت أجهل الصعاب والمخاطر التى ستحدث، وغمرتنى موجة من معاداة الاستعمار كما غمرت كثيرين غيرى من جيلى. وقد اندمجت فى اتحادات العمال والسياسة، وكونت حزبًا سياسيًا، وفى سن الخامسة والثلاثين توليت منصب رئيس الوزراء عام ١٩٥٩ فى حكومة منتخبة فى سنغافورة التى كانت تحت الحكم الذاتى، وكونت مع أصدقائى جبهة متحدة مع الشيوعيين، ومنذ البداية كنا نعرف أننا سنفترق فى الطريق ، وأنه سيجىء وقت للحساب. وعندما جاء هذا الوقت كان الصراع مريرًا، وكنا سعداء الحظ من أننا لم نهزم.

كنا نؤمن بأن مستقبل سنغافورة على المدى الطويل يكمن فى عودة الانضمام للملايو ولهذا اندمجنا معها وكونا ماليزيا فى سبتمبر ١٩٦٣، وخلال عام، فى يوليو ١٩٦٤، عانينا من أعمال الشغب العنصرية بين الملاويين والصينيين فى سنغافورة، وقد وقعنا فى مصيدة صراع من الصعب التحكم فيه مع المتطرفين الملاويين من الحزب الحاكم: المنظمة الملاوية القومية المتحدة (**United Malay National Organization (UMNO**) والتى كانت تسعى إلى إقامة ماليزيا التى تسيطر عليها الملايو، ولمواجهة استخدامهم للاضطرابات الطائفية من أجل إخضاعنا؛ عبأنا الملاويين وغير الملاويين فى كل أنحاء ماليزيا فى مؤتمر التضامن الماليزى للنضال من أجل أن تكون ماليزيا للماليزيين، وفى أغسطس ١٩٦٥ لم يكن أمامنا أى اختيار سوى أن ننفصل (عن ماليزيا).

ولقد أدت أعمال البلطجة والتهديدات الطائفية إلى رغبة شعبنا فى أن يتحمل الشدائد وهو يتقدم وحده، وهذه التجربة الأليمة لأعمال الشغب الطائفية جعلتنى وزملائى أيضًا أكثر تصميمًا على بناء مجتمع متعدد الأجناس يوفر المساواة لكل المواطنين بغض النظر عن العنصر أو اللغة أو الدين. وكان هذا الإيمان هو نبراس سياساتنا.

والكتاب الذى بين يديك يغطى فترة طويلة من العمل الشاق الذى بذل للعثور على طرق البقاء مستقلين وتدبير حياتنا بدون ماليزيا باعتبارها امتدادنا فى القارة، وكان علينا أن نواجه صعابا تبدو وكأنها من المستحيل التغلب عليها، من أجل أن ننتقل من حالة الفقر إلى الازدهار فى غضون ثلاثة عقود.

لقد كانت السنوات التى أعقبت ١٩٦٥ شاقة ومتسمة بالقلق، حيث كافحنا لكى نعثر على أول الطريق، وقد شعرنا بالارتياح عندما وجدنا فى ١٩٧١ أننا قد وفرنا فرص عمل كافية حتى نتجنب بطالة ثقيلة الوطأة على الرغم من أن البريطانيين سحبوا قواتهم من سنغافورة. ولكن بعد الخروج من أزمة البترول الدولية عام ١٩٧٣، مع ارتفاع أسعار البترول أربعة أضعاف، أصبحنا عندئذ فقط واثقين من أننا قادرون على أن نحل المشكلة بأنفسنا؛ لهذا كان العمل شاقًا، فقد كنا نخطط أحيانًا ونرتجل أحيانًا حتى نصبح أمة قادرة على الحياة ومرتبطة بالتجارة والاستثمارات مع الدول الصناعية الكبرى، ولتصبح مركزًا فعالاً ناجحا لتصدير السلع والخدمات ونشر المعلومات فى منطقتنا.

ولقد حدثت قفزتنا من ٤٠٠ دولار أمريكى للدخل الفردى من إجمالى الناتج المحلى عام ١٩٥٩ (عندما توليت منصب رئيس الوزراء) لتصل إلى أكثر من ١٢٢٠٠ دولار أمريكى عام ١٩٩٠ (عندما تركت المنصب) وإلى ٢٢٠٠٠ دولار أمريكى عام ١٩٩٩ فى وقت حدثت فيه تغييرات سياسية واقتصادية هائلة فى العالم[1]. وبالنسبة إلى الناحية المادية، فقد خلفنا وراءنا مشكلاتنا المتعلقة بالفقر كدولة من دول العالم الثالث. ومع هذا، فلابد أن يأتى جيل آخر قبل أن تستطيع فنوننا وثقافتنا ومستوياتنا الاجتماعية أن تتمشى مع البنية الأساسية التى أقمناها بمستوى العالم الأول.

---

(١) تتمتع سنغافورة بإجمالى ناتج داخلى للفرد أعلى من معظم دول العالم المتقدم. ويعتمد اقتصادها على الصادرات وبخاصة فى الأجهزة الاليكترونية الاستهلاكية، ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والأدوية وقطاع خدمى متطور. وحسب البنك الدولى فإن إجمالى الناتج المحلى للفرد سيصل إلى ٩٢٣،٤٢ دولار عام ٢٠١٠ وإلى ٣١٧،٤٤ دولار عام ٢٠١١ (المترجم)

وخلال الحرب الباردة، عندما كان الموقف غير واضح فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين فيما يتعلق بأى جانب سينتصر، اخترنا الانحياز إلى الغرب. وكان الانقسام فى الحرب الباردة قد خلق بيئة دولية أكثر بساطة، ذلك أن جيراننا المباشرين كانوا ضد الشيوعيين، وقد تمتعنا بالتضامن الإقليمى والتأييد الدولى من أمريكا وأوروبا الغربية واليابان. ومع أواخر الثمانينيات، كان من الواضح أننا نقف فى جانب المنتصرين.

وهذا الكتاب ليس عن كيف ننجز شيئًا سواء بناء اقتصاد أو جيش أو أمة، إنه سرد للمشكلات التى واجهتها أنا وزملائى، وكيف عملنا على حلها، ولقد كتبت كتابى الاول بتسلسل زمنى. ولو أردنا أن نفعل ذلك مع هذا الكتاب لأصبح كتابًا ضخمًا جدًّا؛ لهذا كتبته حسب الموضوعات لأختصر ثلاثين عامًا فى ٧٥٠ صفحة.

لى كوان يو

سنغافورة

شكر وتقدير

بدأ أندرو تان كوك كيونج Andrew Tan Kok Kiong البحث الخاص بهذه المذكرات فى ١٩٩٥. كان موظفًا فى الخدمة المدنية لسنغافورة، وقد انتدب للمؤسسة القابضة لصحافة سنغافورة SPA ليساعدنى. وقد سمح لى رئيس الوزراء جوه تشوك تونج Goh Chok Tong بالاطلاع على كل السجلات والمستندات فى الوزارات والمحفوظات. وكانت مديرة السجلات فى مكتب رئيس الوزراء فلورنس لير تشاى كنج Florence Ler Chay Keng ومساعداتها ويندى تيو جيوك Wendy Teo Kwee Geok وفيجايانثيمالا Vaijayanthimala فى غاية الدقة فى تتبع الملفات والمستندات دون كلل، وبمساعدة بانج جيك تشو Pang Gek Choo الذى كان يعمل فى صحيفة «ستريتس تايمز» Straits Times، وألان تشونج Allan Chong وهو شاب خريج كلية العلوم السياسية، وقد استطاع أندرو Andrew أن يبحث فى السجلات الحكومية، ومضابط الاجتماعات المهمة والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة، وكانت الملاحظات الأكثر أهمية هى تلك التى أمليتها فور فض الاجتماعات والمحادثات.

وقد كان أندرو تان Andrew Tan قادرًا وواسع الحيلة، وقد قام بتنسيق عمل الباحثين، ونظم المادة، وسهل من مهمتى. وكان پانج جيك تشو على درجة كبيرة من السرعة والكفاءة فى تتبع أنباء الأحداث والخطب فى مكتبة «ستريت تايمز» ومحفوظاتها. وفى ١٩٩٧، عندما توسع العمل انضم إلى مجموعتى من الباحثين: وولتر فيرنانديز Walter Fernandez وايفون ليم Yvonne Lim من المؤسسة القابضة لصحافة سنغافورة، ودكتور جوه اى تنج Dr. Goh Ai Ting من جامعة سنغافورة الوطنية.

وقد ساعد بانيير سيلفان Panneer Selvan من وزارة الخارجية في استعادة سجلات تعاملاتي مع الزعماء الأجانب، وقدمت ليلي تان Lily Tan مديرة المحفوظات الوطنية مستندات مفيدة ونسخًا طبق الأصل تاريخية شفوية وسمحت لي بأن أطلع عليها. وكان أعضاء مكتبة جامعة سنغافورة الوطنية والمكتبة الوطنية ومكتبة تحرير صحيفة «ستريتس تايمز» متعاونين طول الوقت.

وقد قدم جون ديكي John Dickie، المراسل الدبلوماسي السابق لصحيفة ديلي ميل Daily Mail نصائح غالية وبخاصة فيما يتعلق بما يمكن أن يثير اهتمام القارئ الإنجليزي. كما أن صديقي العزيز جيرالد هنسلي Gerald Hensley المندوب السامي السابق لنيوزيلندا في سنغافورة الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للدفاع، قدم اقتراحات جيدة.

أما كتّاب صحيفة «ستريتس تايمز» وهم: تشيونج يب سنج Cheong Yip Seng (رئيس التحرير)، وهان فوك كوانج Han Fook Kwang، وواربن فيرناندز Warren Fernandez، وزريداه إبراهيم Zurai dah Ibrahim وإيرين نج Irene Ng وتشوا ميو هونج Chua Mui Hoang فقد اقترحوا إدخال العديد من التغييرات، مما جعل الكتاب أسهل في القراءة، وبخاصة بالنسبة إلى أولئك الذين ليس لديهم معرفة بخلفية الأحداث التي وصفتها.

وقد قام ليم جيم كون Lim Jim Koon، محرر صحيفة ليانهي جاوباو Lianhe Zaobao بقراءة مسودة الكتاب بالكامل قبل ترجمته إلى الصينية. أما سينج هان تونج Seng Han Thong الذي عمل في السابق في صحيفة ليانهي جاوباو، ويعمل الآن في الاتحاد القومي لنقابات العمال، فقد راجع عددًا كبيرًا من نماذج المسودات قبل الاعتماد النهائي للترجمة الصينية.

وقدم جونتر سادالي Guntor Sadaliمحرر صحيفة بيريتا هاريان Berita Harian، وزير تنمية المجتمعات المحلية، وعبد الله تارموجي Abdullah Tarmugi كبير الأمناء البرلمانيين، وزين العابدين رشيد Zainul Abidin Rasheed، والأمناء البرلمانيون: محمد مدين Mohamed Maidin ويعقوب إبراهيم Yaacob Ibrahim آراءهم بالنسبة إلى جميع

الفصول المتعلقة بالملايو، فقد حرصت على أن أتجنب المساس – بدون قصد – بالمشاعر الحساسة للملاويين، وحاولت جاهدًا ألا أفعل ذلك.

وقد قام أصدقائى القدامى: جوه كينج سوى **Goh Keng Swee**، ليم كيم سان **Lim Kim San**، اونج بانج بون **Ong Pang Boon**، عثمان ووك **Othman Wok**، لى خون تشوى **Lee Khoon Choy**، رحيم اسحق **Rahim Ishak**، موريس بيكر **Maurice Baker**، سيم كى بون **Sim Kee Boon**، س. ر. ناثان **S. R. Nathan** (وهو رئيس جمهوريتنا الآن) ونجيام تونج دو **Ngiam Tong Dow**، بقراءة أجزاء مختلفة من مخطوطاتى وتصحيح أو تأكيد ذكرياتى عن الأحداث.

كما قام كيشور ماهبوبانى **Kishore Mahbubani** (مندوبنا الدائم فى الأمم المتحدة)، وتشان هينج تشى **Chan Heng Chee** (سفيرنا فى واشنطن) وبيلاهارى كوسيكان **Bilahari Kausikan** (نائب وزير الخارجية)، وتومى كوه (السفير المتجول) ولى تساو يوان **Lee Tsao Yuan** (مدير معهد دراسة السياسات) بقراءة مخطوطاتى أيضًا، وساعدتنى نصائحهم الغالية بصفتهم دبلوماسيين وكتابًا وأكاديميين فى تركيز الكتاب بشكل أفضل.

وقام شوفا لوه **Shova Loh** المحرر بصحيفة تايمز ميديا **Times Media**، بمراجعة المسودة النهائية بكل دقة.

وقد عمل المساعدون الثلاثة الشخصيون لى وهم ونج لين هو **Wong Lin Hoe** ولوه هوك تيك **Loh Hock Teck** وكوه كيانج تشاى **Koh Kiang Chay** بلا كلل، وكانوا يسهرون إلى ساعات متأخرة من الليل للمراجعة الدقيقة وإدخال كل التعديلات. وقد تجاوزوا مقتضيات الواجب. وإليهم وغيرهم وهم أعداد كبيرة يصعب حصرها، أعبر عن خالص شكرى وامتنانى علمًا بأننى المسئول عن أى خطأ أو نقص.

أما بالنسبة إلى كتابى الأول فقد راجعته زوجتى تشو **Choo** صفحة بعد صفحة مرات عديدة حتى شعرت بالرضا من أن ما كتبته كان واضحًا وسهل القراءة.

القسم الأول
اكتساب الحقوق الأساسية

١- السير على الطريق وحيدًا

توجد كتب تعلمك كيف تبنى بيتًا أو كيف تصلح محركًا أو كيف تؤلف كتابًا، ولكنى لم أر كتابًا عن كيف تبنى أمة من خليط متباين من المهاجرين من الصين والهند البريطانية والهند الشرقية الهولندية، أو كيف توفر سبل المعيشة لشعبها عندما تفقد دورها الاقتصادى السابق كميناء ومركز للمنطقة تأتى إليه السلع للاستيراد والتصدير والتجميع والتوزيع.

لم أكن أتوقع عام ١٩٦٥ وكنت فى الثانية والأربعين من عمرى، أن أكون مسئولاً عن سنغافورة المستقلة، ومسئولاً عن أرواح شعبها البالغ مليونى نسمة وقتئذ. ومنذ ١٩٥٩ عندما كنت فى الخامسة والثلاثين، كنت رئيسًا للوزراء لدولة سنغافورة المتمتعة بالحكم الذاتى، وقد انضممنا إلى اتحاد ماليزيا فى سبتمبر ١٩٦٣، وكانت هناك اتفاقيات أساسية حول السياسات بين سنغافورة والحكومة الاتحادية. وعلى حين غرة، أصبحنا فى ٩ أغسطس ١٩٦٥ معتمدين على أنفسنا كأمة مستقلة، وقد طلب منا أن ننفصل عن ماليزيا وأن نسير فى طريقنا دون أن تكون هناك علامات طريق ترشدنا إلى وجهتنا التالية.

وقد واجهنا صعابًا هائلة ولم يكن لدينا فرصة مرجحة للبقاء، فسنغافورة لم تكن دولة طبيعية، ولكنها من صنع الإنسان، وهى مركز تجارى طوره البريطانيون إلى نقطة وصل مهمة فى إمبراطوريتهم البحرية التى كانت تغطى العالم، وقد ورثنا الجزيرة دون ظهيرها القارى، وهى أشبه بقلب بلا جسد.

وقد زاد من شجنى أن تعليقات الصحافة الأجنبية بعد الاستقلال مباشرة كانت تتنبأ بكارثة. وقارن أحد الكتاب انسحاب بريطانيا من مستعمراتها بسقوط الإمبراطورية الرومانية عندما انهار القانون والنظام مع انسحاب الفيالق الرومانية وحلت محلها الجحافل البربرية. وكتب دينيس وارنر **Denis Warner** فى صحيفة سيدنى مورننج

هيرالد **Sydney Morning Herald** (فى ١٠ أغسطس ١٩٦٥): «كان هناك تنبؤ بأن سنغافورة المستقلة لن تبقى على قيد الحياة أكثر من ثلاث سنوات. ولا يوجد فى الموقف الحالى ما يوحى بأنها أقدر على البقاء اليوم». وفى صنداى تايمز اللندنية ***London Sunday Times*** (فى ٢٢ أغسطس ١٩٦٥) كتب ريتشارد هيوز **Richard Hughes**: «إن اقتصاد سنغافورة سينهار إذا أغلقت القواعد البريطانية – التى تكلف أكثر من ١٠٠ مليون جنيه إسترلينى». وقد شاركت فى هذه المخاوف ولكنى لم أعبر عنها، فقد كان واجبى أن أبث الأمل فى نفوس الشعب، لا أن أضعف من روحهم المعنوية.

والحقيقة أن سؤالاً استولى على تفكيرى وهو: إلى متى سيبقى البريطانيون أو يمكن أن يبقوا على قواعدهم فى سنغافورة، هل ستختصر فترة إقامتهم بسبب الطريقة التى حدث فيها الانفصال؟ كان هارولد ويلسون يواجه بالفعل معارضة من ذوى المقاعد الخلفية (المعارضة)، وكانت سياسة السويس مكلفة ولا تساعد حكومة العمال على الفوز بالأصوات، لقد كانوا يحتاجون إلى المال لبرامج الرعاية الاجتماعية وغيرها من البرامج التى تجعلهم يفوزون بالأصوات. وكان الضمان الوحيد للأمن والاستقرار فى شرق آسيا الذى يتمثل فى الولايات المتحدة، قد غرق بشكل عميق فى مستنقع حرب العصابات فى فيتنام التى لم تكن تحظى بالشعبية إلى حد كبير بين الحلفاء الأوروبيين والحكومات الأفروآسيوية. وكانت الدعاية المناهضة لأمريكا التى يشنها الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية مؤثرة تمامًا فى العالم الثالث، وقد شعرت بأنه سيكون من المكلف سياسيًا، إن لم يكن مستحيلاً، أن تترك سنغافورة للأمريكيين للقيام بدور البريطانيين. أما استراليا ونيوزيلندا فإنه لا يمكن اعتبارهما ضامنين، لعدم تمتعهما بالمصداقية.

كنت أخشى من أن النفوذ البريطانى سينحسر ببطء، ولكن من المستحيل وقف هذا الانحسار، وأن النفوذ الأمريكى سيتوسع. وبالنسبة إلى جيلى الذى ولد وتربى فى ظل الإمبراطورية، لم يكن ذلك يمثل تغييرًا سهلاً. فكان لابد أن أتوافق مع القوة الأمريكية بدون ماص بريطانى للصدمات، فقد فرض البريطانيون إرادتهم بنوع من التحضر، ولكن

الأمريكيين مختلفون، كما رأيت من معاملاتهم مع زعماء فيتنام الجنوبية، وحتى مع زعماء تايلاند والفلبين الذين لم يكونوا فى وضع محفوف بالمخاطر كالزعماء فى سايجون، كانت أمريكا قوة متصاعدة، لها عضلات مفتولة، وقد تعودت أن تفردها.

وكان هناك العبء الشخصى الخاص بأمن أكثر إحكامًا. كان ذلك أمرًا مزعجًا. فبعد الانفصال مباشرة حذرنى ضابط الشرطة المكلف بالمحافظة على أمنى بأننى أصبحت الشخص المكروه رقم واحد فى الصحافة الماليزية التى تصدر باللغة الملاوية وفى برامج الإذاعة والتليفزيون التى كانت تنشر وتستقبل فى سنغافورة؛ ونصحنى أن أنتقل من منزلى فى شارع أوكسلى إلى أن يقوموا بتعديلات معينة فى المنزل. وفرضوا على طبقة كثيفة من رجال الأمن وليس ضابطًا واحدًا، كما أنهم وضعوا غطاء أمنيا خفيا علىّ زوجتى تشو **Choo** وأبنائى. كان التهديد من المتعصبين العنصريين لا يمكن التنبؤ به، وهـو لا يشبه تهديد الشيوعيين الذين كانوا عقلانيين ويحسبون خطواتهم ولا يرون فائدة من التعرض لزوجتى أو أولادى. وقد بقيت أنا وزوجتى فى كوخ تشانجى، وهو استراحة حكومية على البحر، بالقرب من مطار قاعدة تشانجى التابع لسلاح الطيران الملكى وداخل منطقة «محمية». وخلال تلك الفترة عقدت اجتماعات مجلس الوزراء بشكل غير منتظم، لأن الانتقال بالسيارة إلى مكتبى فى مبنى البلدية كان يحدث ارتباكًا فى المرور مع الموكب غير المألوف من راكبى الدراجات البخارية وسيارة الأمن. وقد اتخذت قرارات عاجلة عن طريق عقد اجتماع بالتليفون مع الوزراء المعنيين، وقد أعفانى ذلك من عقد اجتماعات لا نهاية لها فى المكتب، وكان المساعدون الشخصيون وونج تشو سن **Wong Choo Sen** سكرتير مكتبى المؤتمن يأتون كل يوم إلى الكوخ الذى كنت أعمل فيه. وعلى بعد خطوات كان هناك ملعب جولف لسلاح الطيران الملكى وكان يمثل بالنسبة إلىّ فترة راحة طيبة من العمل اليومى الطاحن مع الأوراق ومحاضر الجلسات. كنت ألعب الجولف مارًا بتسع حفر، وأحيانا ألعب مع صديق، وفى أحيان أخرى ألعب وحدى، وكانت تشو تصحبنى.

وكان على أولادنا الثلاثة أن ينتظموا فى المدرسة، ولهذا بقوا فى البيت وكان عليهم أن يحتملوا الإزعاج الناتج عن قيام العمال ببناء حائط من الطوب على شكل خلية نحل حتى يخفى المدخل الخارجى المسقوف للبيت عن الطريق، وكإجراء مؤقت، وإلى أن يتم تركيب

زجاج لا ينفذ منه الرصاص، قاموا بإغلاق نوافذنا بألواح من الصلب، فأصبحت الحجرات نتيجة لذلك أشبه بالسجون، وتنفس جميع أعضاء الأسرة الصعداء عندما تم أخيرًا تثبيت النوافذ الزجاجية بعد ذلك بشهور. وعندما عدت إلى شارع أوكسلى كان هناك شرطيون من الجوركا (الذين جندهم البريطانيون من نيبال) يقومون بالحراسة. ذلك أن الاستعانة بالشرطة الصينية الذين يطلقون النار على الملاويين أو بالشرطة الملاوية التى تطلق النار على الصينيين كان سيتسبب فى ردود فعل واسعة النطاق، وكان جنود الجوركا من جهة أخرى يتسمون بالحياد، فضلاً عن أن لهم سمعة بأنهم منضبطون وموالون تمامًا، كل ذلك ضاعف عندى الشعور بعدم الأمن وأكد ضرورة الإسراع ببناء جيش لحماية استقلالنا الهش.

وكان لدى العديد من أسباب القلق الملحة: السبب الأول هو ضرورة الحصول على اعتراف دولى باستقلال سنغافورة، ويتضمن ذلك عضويتنا فى الأمم المتحدة، وقد اخترت سيناثامبلى راجاراتنام **Sinathambly Rajaratnam** (الذى نطلق عليه جميعًا اسم راجا **Raja** عن معزة) وزيرًا للخارجية، ولقد كان الشخص المناسب للمنصب بشكل رائع، ولديه استحقاقات وطنية لمكافحة الاستعمار منذ أن كان طالبًا فى لندن قبل الحرب وخلالها، ولكنه لم يكن متطرفًا أو متعصبًا، ولما كان ودودًا ومهذبًا ومخلصًا، فقد كان يتمتع بالتوازن الصحيح بين التمسك بالمبادئ والحاجة إلى الحلول الوسط الدبلوماسية. وقد أصبح محبوبًا ومحترمًا من كل أولئك الذين عمل معهم فى الداخل والخارج، ومع تدفق رسائل الاعتراف (الدبلوماسى بسنغافورة) فقد توجه كل من توه تشين تشى **Toh Chin Chye**، نائب رئيس الوزراء، وراجا وزير للخارجية إلى نيويورك لتسلم مقعدنا فى الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٥.

وكان مثار قلقى الثانى هو الدفاع عن أرض الوطن؛ فلم يكن لدينا جيش. وكانت الكتيبتان اللتان نمتلكهما تحت قيادة ضابط ماليزى برتبة عميد. فكيف نبنى بعض القوات الدفاعية بسرعة مهما كانت أولية؟ كان علينا أن نردع، وإذا تطلب الأمر، أن نمنع أية حركة جامحة من منظمة المتطرفين الملاويين المعروفين باسم **Malay Ultras** فى كوالالمبور للتحريض على انقلاب تقوم به القوات الماليزية فى سنغافورة، والقضاء على الاستقلال

الذى حصلنا عليه، وكان هناك عدد كبير من الزعماء الملاويين فى كوالالمبور الذين يؤمنون بأن سنغافورة ما كان يجب أن يسمح لها بأن تنفصل عن ماليزيا، وأنه كان يجب أن تجبر على الخضوع. وإذا تعرض تانكو عبد الرحمن لشيء، فإن تون عبد الرازق سيتولى رئاسة مجلس الوزراء وقد يجبره زعماء منظمة المتطرفين الملاويين ذوو الافكار الجامدة على الرجوع فى قرار التانكو، كانت الفترة وقتئذ يسودها قدر كبير من عدم اليقين.

وبينما كنت أتصارع مع هذه الهموم الكبرى كان علىّ أن أهتم بمسألة أخرى – هى الحاجة الملحة إلى أن أحافظ على القانون والنظام. وكنا نخشى أن أنصار المنظمة الملاوية القومية المتحدة سيتهورون عندما يدركون أن الحكومة الماليزية نبذتهم وأصبحوا أقلية مرة أخرى، وكان معظم رجال شرطتنا من الملاويين من منطقة كامبونجز بالملايو Kampungs of Malaya وكان ولاؤهم يتأثر عندما يضطرون إلى اتخاذ إجراء ضد المشاغبين الملاويين الذين كانوا يريدون العودة إلى الارتباط بماليزيا، وكانت قواتنا مشكلة من كتيبتين وكان معظم أفرادهما ملاويين من الملايو أيضا.

وقد شعرت بالارتياح لأن جوه كينج سوى كان متشوقًا وراغبًا فى أن يقوم بمهمة بناء القوات. وقررت أن أعينه مسئولاً عن الشئون الداخلية والدفاع، مع دمجهما فى وزارة واحدة تسمى وزارة الداخلية والدفاع، وكان ذلك يسمح له باستخدام قوات الشرطة للمساعدة فى تدريب المجندين بالجيش، (وحتى اليوم تحمل اللوحات المعدنية لمركبات القوات المسلحة السنغافورية الحروف الأولى من وزارة الداخلية والدفاع MID)، ولكن نقل كينج سوى من وزارة المالية ترك فراغًا، وقد ناقشت ذلك معه وقررت تعيين ليم كيم سان Lim Kim San وزيرًا للمالية. كان لكيم سان مدخل عملى لحل المشكلات، فضلاً عن أنه كان يستطيع أن يتعاون بشكل وثيق مع كينج سوى بدون مشاكل، وبهذا يسمح لكينج سوى أن يسهم بشكل غير رسمى فى السياسات المالية.

وكان همى الثالث والأكبر يتمثل فى الاقتصاد – كيف يمكن لشعبنا أن يكسب قوته؟ كانت إندونيسيا «فى مواجهة معنا» وكانت التجارة متوقفة معنا، وكان الماليزيون يريدون أن يتجاوزوا سنغافورة ويتعاملوا مباشرة مع جميع شركائهم التجاريين والموردين

والمصدرين، وعن طريق موانيهم فقط. كيف يتأتى لسنغافورة المستقلة أن تحيا وهى لم تعد مركز منطقة أكبر، حكمها البريطانيون ذات يوم باعتبارها وحدة واحدة، كنا نحتاج إلى إيجاد بعض الحلول السريعة، فقد كانت البطالة تنذر بالخطر وقد بلغت ١٤ فى المائة وهى فى ازدياد، وفضلاً عن ذلك كان لابد أن نكسب قوتنا بطريقة مختلفة عما كان عليه الحال فى ظل الحكم البريطانى، وكنت متعودا أن أرى مخازن البضائع مليئة بألواح المطاط والفلفل وجوز الهند المجفف والخيزران، وأشاهد العمال وهم يقومون بعمليات التنظيف والفرز باجتهاد وتهيئتها للتصدير، ولم نكن نتوقع أية واردات أخرى من مثل هذه المواد الخام من ماليزيا وإندونيسيا من أجل تجهيزها وتصنيفها، كان علينا أن نخلق نوعًا جديدًا من الاقتصاد، وأن نحاول استخدام أساليب ونظم جديدة لم تتم تجربتها من قبل فى أى مكان من العالم، لأنه لا يوجد بلد آخر يشبه سنغافورة، كانت هونج كونج هى الجزيرة التى تشبهنا أكثر، ولكنها كانت لا تزال تحت حكم البريطانيين، وكانت الصين هى ظهيرها الجغرافى. واقتصاديًا كانت إلى حد كبير جزءًا من الصين، وتتصرف كأنها حلقة الوصل بين الصين والعالم الرأسمالى والتبادل التجارى مع الدول غير الشيوعية.

وبعد تأمل هذه المشكلات والخيارات المحدودة المتاحة وصلت إلى نتيجة بأن جزيرة سنغافورة وهى عبارة عن مدينة / دولة فى جنوب شرق آسيا لا يمكن أن تكون عادية إذا أرادت أن تعيش. كان علينا أن نبذل جهودًا فوق العادة لنصبح شعبًا متماسكًا شديد البأس وقابلاً للتكيف، ويكون قادرًا على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأرخص من جيراننا، لأنهم كانوا يريدون أن يتفوقوا علينا وأن ينهوا دورنا كمركز لتلقى الواردات للتصدير ووسيط للتجارة فى المنطقة، وكان لابد علينا أن نكون مختلفين.

وكان مكسبنا الأعظم هو ثقة الشعب وإيمانه بنا، وقد استطعنا أن نكسب ذلك من الكفاح الذى قمنا به بالإنابة عنه ضد الشيوعيين والمتطرفين الملاويين، وبرفضنا أى تهديد أو خضوع فى وقت كانت الشرطة والجيش معًا فى أيدى الحكومة المركزية، وقد سخر الشيوعيون منى ومن زملائى ووصفونا بأننا أشبه بكلاب تلهث وراء الإمبرياليين الاستعماريين، وصبوا علينا اللعنات باعتبارنا ذيولاً وعملاء للإقطاعيين الملاويين. ولكن عندما ساءت الأوضاع، فإن أولئك المتشككين الذين يتحدثون الصينية ويميلون إلى اليسار،

أصبحوا ينظرون إلينا كزعماء برجوازيين تلقينا تعليمًا انجليزيًا، وأننا نقف إلى جانبهم وندافع عن مصالحهم، وكنا حريصين على ألا نبدد هذه الثقة التى حصلنا عليها حديثًا، بسبب حكم سيئ وفساد، لقد كنت فى حاجة إلى هذه القوة السياسية حتى نضاعف إلى الحد الاقصى من استخدام ما يمكن أن نستخدمه من مكاسبنا القليلة، وهى أننا ميناء طبيعى على مستوى راق عالميًا ويقع فى مكان استراتيجى على أحد أكثر الطرق البحرية فى العالم نشاطًا.

وكان المكسب الآخر الذى فى يدنا هو شعبنا – وهو شعب مجتهد فى عمله، وحريص، ويتوق للتعلم، وعلى الرغم من أنه كان مقسمًا إلى أجناس متعددة، فقد كنت أعتقد بأن أية سياسة عادلة وطاهرة اليد ستؤدى إلى أن يعيشوا معًا فى سلام، وبخاصة إذا تقاسموا المصاعب، مثل البطالة، على قدم المساواة بحيث لا تعانى منها جماعات الأقليات فقط، كان من الجوهرى إبقاء مجتمع سنغافورة المتعدد اللغات والثقافات والأديان متحدًا وأن نجعله يبدو قويًا ومتحركًا بحيث يمكنه أن يتنافس فى الأسواق العالمية، ولكن كيف الوصول إلى تلك الأسواق؟ لم أكن أعرف الإجابة، فلم يطلب منا أحد أن نطرد البريطانيين، لقد فعلنا ذلك مدفوعين بدافعنا الغريزى. والآن أصبح من مسئوليتنا أن نوفر الأمن ووسائل المعيشة لشعبنا الذى يبلغ مليونى نسمة تحت رعايتنا. وكان علينا أن ننجح، لأننا لو فشلنا، فإن خيارنا الوحيد للبقاء هو إعادة الاندماج مع ماليزيا، ولكن بشروط ماليزية، باعتبارنا ولاية مثل ملقة **Malacca** أو بينانج **Penang**.

لم أكن أنام جيدًا، وقد استدعت تشو أطبائى ليصفوا لى بعض الأقراص المهدئة، ولكنى وجدت أن تناول القليل من البيرة أو النبيذ مع العشاء أفضل من المهدئات. كنت وقتئذ فى أوائل الأربعينيات، صغير السن وممتلئًا بالحيوية، على الرغم من أن كل يوم كان منهكًا وشاقًا، كنت أختلس ساعتين عند العصر لأتدرب على الجولف وأضرب من ٥٠ إلى ١٠٠ كرة جولف وأمر على تسع حفرات مع صديق أو صديقين، وحتى اليوم مازلت لا أنام بشكل كاف. وفى صباح متأخر ذات يوم وصل جون روب **John Robb** المندوب السامى البريطانى الذى عين حديثًا ليسلمنى رسالة عاجلة من حكومته، وقد استقبلته فى بيتى وأنا راقد على السرير. وقد أنهكت جسديًا. ولاشك أنه أبلغ هارولد ويلسون بذلك لأنه

أعرب عن قلقه، وفى ٢٣ أغسطس عام ١٩٦٥ أجبت: «لا تقلق على سنغافورة. إننى وزملائى عقلاء وعقلانيون وفى صحة جيدة حتى فى لحظات الألم المبرح؛ إننا نزن كل العواقب قبل أن نقوم بأى تحرك على طاولة الشطرنج السياسية ... ولدى شعبنا الإرادة للكفاح ولديه المقومات التى تساعده على الاستمرار فى الحياة».

وبينما كنت أفكر فى هذه المشكلات التى كانت تبدو مستعصية رنت فى ليلة ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ أجراس الإنذار معلنة عن وقوع انقلاب فى إندونيسيا؛ فقد قام ضباط لهم ميول شيوعية بقتل ستة جنرالات إندونيسيين؛ وتبع ذلك حمام من الدماء عندما تحرك الجنرال سوهارتو لإخماد الانقلاب؛ وأدت هذه الأحداث غير المؤكدة إلى زيادة قلقى.

وفى اليوم التاسع من أغسطس ١٩٦٥ بدأت رحلتى وأنا فى غاية القلق والخوف — على طريق ليس له معالم متجهًا إلى جهة مجهولة.

٢- بناء جيش من الصفر

عندما حان موعد افتتاح البرلمان فى ديسمبر ١٩٦٥ بعد أربعة أشهر من انفصالنا عن ماليزيا، زارنى العميد سيد محمد بن سيد أحمد السقوف الذى كان قائدًا للواء الماليزى المرابط فى سنغافورة، وقد أصر على أن يصحبنى فى موكب من الدراجات البخارية إلى البرلمان. كان السقوف عربيًّا مسلمًا ربعة قوى البنيان له شارب وقد ولد فى سنغافورة وانضم إلى القوات المسلحة الملاوية. ولدهشتى كان يتصرف كأنه القائد العام لجيش سنغافورة، وكأنه على استعداد فى أى وقت للاستيلاء على الجزيرة. وفى ذلك الوقت كان كل فوج من الفوجين الأول والثانى للمشاة فى سنغافورة يتكون من ألف جندى وكل منهما تحت قيادة ماليزية، وكانت الحكومة الماليزية قد وضعت سبعمائة ماليزى فى الفوجين الأول والثانى، ووزعت ثلاثمائة جندى سنغافورى على مختلف الوحدات الماليزية.

ووزنت الموقف ووصلت إلى نتيجة أن تانكو عبد الرحمن أراد أن يذكرنا ويذكر الدبلوماسيين الأجانب الذين سيحضرون، أن ماليزيا ما تزال مسئولة عن سنغافورة فإذا وجهت اللوم إلى السقوف على ادعاءاته فإنه سيبلغ رؤساءه فى كوالالمبور وسيتخذون خطوات أخرى ليظهروا لى من الذى يملك ويمارس السلطة فى سنغافورة. وقررت أنه من الأفضل أن ألوذ بالصمت؛ ولهذا ففى مراسم افتتاح أول برلمان لجمهورية سنغافورة قامت كوكبة من الجيش الماليزى «بمصاحبتى» من مكتبى فى قاعة المدينة إلى مقر البرلمان.

ولم يمض وقت طويل على هذه المشكلة، عندما جاء فجأة كينج سوى إلى مكتبى فى مبنى البلدية فى الساعة الرابعة مساء الثلاثاء أول فبراير ١٩٦٦، يحمل أنباء مزعجة بأن أعمال شغب نشبت فى موقع تدريبى للمجندين فى شينتون واى **Shenton Way**، القريب من كلية الصنايع السنغافورية، وعندما علم كينج سوى لدهشته أن ثمانين فى

المائة من المجندين حديثًا فى جميع الوحدات هم من الملاويين؛ أصدر تعليماته بوقف التجنيد والتدريب وتجميد الموقع، وأساء قائد الجيش فهم تلك التعليمات، وفى مبادرة منه؛ أصدر تعليماته إلى الرائد الصينى بتسريح كل المجندين الملاويين، وقد جمع الرائد كل فرد فى ميدان الاستعراض وطلب من غير الملاويين الانسحاب، وأخبر الملاويين أنه تم فصلهم؛ ولبضعة دقائق ذهل الملاويون من هذا التمييز، وعندما أفاقوا من الصدمة، حدث هياج وفوضى عندما هاجموا غير الملاويين بالأعمدة والعصى وزجاجات المياه الغازية، وحرقوا دراجتين بخاريتين، وحطموا دراجة بخارية صغيرة وقلبوا سيارة لنقل البضائع. واستجابت سيارة دورية شرطة لنداء استغاثة ولكنها رشقت بالزجاجات ولم تستطع أن تصل إلى السيارة المقلوبة، كما أن سيارة المطافئ هوجمت بعد ذلك بنفس الطريقة.

وتجمع حشد كبير من الناس على طريق «شينتون واى» للفرجة، وترك طلبة مدرسة الصنايع فصولهم ليشاهدوا حالة الفوضى من الشرفات والأسطح، وفى الساعة ٢,٤٥ مساء وصلت فرقة مكافحة الشغب فى حافلاتها وأطلقت الغازات المسيلة للدموع على الحشد، ثم وصلت شرطة مكافحة الشغب، وأدخلت المشاغبين فى سيارات الشرطة وأخذتهم عبر الطريق إلى مبنى قسم التحقيقات الجنائية، وقد تم حجزهم فى هذا المبنى الرباعى فى انتظار التعليمات إما بتوجيه اتهامات إليهم ورفض الكفالة وإما الإفراج عنهم بكفالة.

وكان كينج سوى يخشى من أنه إذا سمح للمحتجزين بالانصراف فإنهم سيقومون بأعمال شغب بين الملاويين والصينيين عندما يعودون إلى ديارهم فى جيلانج سراى وغيرها من المناطق الملاوية ويذيعون قصة تسريحهم من الخدمة. وقد استدعيت فورًا المندوب السامى البريطانى جون روب إلى مكتبى، وعند وصوله طلبت منه إبلاغ القائد العسكرى البريطانى بأن يستعد فى حالة نشوب أعمال شغب طائفية وعدم القدرة على السيطرة عليها، حيث إن الشرطة وجيش سنغافورة كانا يتكونان بالكامل تقريبًا من الملاويين الذين سيتعاطفون مع مثيرى الشغب، وأبلغته أننى أنوى أن أذهب إلى مبنى قسم التحقيقات

الجنائية لحل المشكلة بنفسى، وإذا أمكن حلها، سأطلب منهم أن يعودوا إلى بيوتهم وإلا فستوجه إليهم اتهامات ويتم وضعهم فى الحجز، وفى هذه الحالة فإن حوالى ٣٦٥ أسرة ستفتقد أبناءها فى تلك الليلة وستنتشر الشائعات فى كل أنحاء سنغافورة عن اضطهاد الملاويين.

وقال جون روب أنه سيبلغ القائد البريطانى بالأمر، ولكنه كان حريصًا على أن يشير إلى أن القوات البريطانية لن تستطيع التدخل فى مشكلة أمن داخلى، فقلت له إن القائد العام أو الضابط المسئول عن الحامية البريطانية يجب أن يتأكد أن القوات البريطانية على استعداد لمنع مثيرى الشغب من أن يخرجوا عن السيطرة ويهاجموا أسر البيض كما حدث فى أعمال شغب دينية راحت ضحيتها فتاة هولندية عام ١٩٥٠.

وقد جربت أن أطبق أسلوبى مع عثمان ووك، وزير الشئون الاجتماعية، وجعلته يرافقنى وكينج سوى لمقابلة المحتجزين فى قسم التحقيقات الجنائية. وفى مبنى القسم تحدثت إليهم بالملاوية من خلال مكبر للصوت محمول باليد ويعمل بالبطارية، قلت إن الرائد قد أساء فهم الأوامر الصادرة إليه، والتى كانت تقضى بتجنيد المواطنين السنغافوريين وحدهم، وقد فهم بطريق الخطأ أن هذا يعنى عدم تجنيد أى ملاوى بينما الملاويون الذين هم مواطنون سنغافوريون لهم حق التجنيد. وقد تم التعرف على عشرة منهم على أنهم قادة لأعمال الشغب وكان على الشرطة اعتقالهم وتوجيه الاتهام إليهم، ولكن الباقين يمكنهم العودة إلى بيوتهم، وإذا ثبت فيما بعد أن أحد الذين سمح لهم بالعودة إلى بيوتهم كان من المشاغبين فسيتم توجيه الاتهام إليه أيضًا، وأضفت أن كل من هو مواطن سنغافورى؛ عليه أن يعود إلى معسكره فى اليوم التالى ليتلقى التدريب العادى. فالمواطنون فقط هم المسموح لهم بالانضمام، أما غيرهم فعليهم أن يسعوا إلى الحصول على عمل آخر فى ماليزيا، وأدى الأمل فى عودتهم إلى العمل إلى التصفيق والهتاف. كان علىّ أن أتخذ قرارًا فى الحال: وكان الخيار الأقل خطورة هو احتجاز ومعاقبة قلة من المحرضين، مع السماح للغالبية

من المعتقلين بالعودة إلى بيوتهم، وكنت آمل أن يتحسن سلوكهم مادام هناك أمل لهم فى العودة إلى أعمالهم.

وعقدت مؤتمرًا صحفيًا طلبت فيه من المراسلين أن يكتبوا عن المسألة بشكل لبق وبخاصة فى الصحيفة الصادرة باللغة الملاوية، وعندما قرأت الصحف فى صباح اليوم التالى، تنفست الصعداء، فقد كان هناك ١٤ رجلاً وجهت إليهم تهمة إحداث الشغب ولكن النائب العام قرر فيما بعد أنه من الأفضل سحب الاتهامات، كان ذلك تذكرة حادة للحكومة بأننا يجب أن نعالج الأمور العنصرية بمنتهى الحساسية.

وقد مررنا بوقت آخر عصيب فى نوفمبر ١٩٦٧، عندما نشبت اشتباكات بين الصينيين الملاويين فى بينانج وبترورث وهى مدينة صغيرة على شبه الجزيرة تواجه جزيرة بينانج. وقد تدهور الموقف العنصرى بسرعة فى ماليزيا بعد انفصال سنغافورة، وتصاعد غضب وسخط الصينيين ضد سياسة حكومتهم الخاصة باللغة الملاوية، وكانت رسالة تحذير كافية لنا؛ فقمنا بتشكيل لجنة وزارية يرأسها جوه كينج سوى مكونة من كبار ضباط الشرطة والجيش كأعضاء، وذلك لوضع خطط طوارئ لمواجهة نشوب أية اضطرابات عنصرية فى ماليزيا (شبه الجزيرة) ويمكن أن تصل إلى سنغافورة.

وقد اتخذ تان سيو سن **Tan Siew Sin** وزير المالية الماليزى قرارًا غير حكيم بعد أن تدهورت قيمة الجنيه الاسترلينى مفاده أنه حتى بالنسبة إلى التعاملات الصغيرة لتحويل العملة فإنه لن يكون هناك تعديل بين العملات القديمة التى أصدرتها الحكومة البريطانية الاستعمارية، والتى خفضت قيمتها بنسبة حوالى ١٤ فى المائة، وبين عملات ماليزيا الجديدة، وأدى هذا إلى احتجاجات بإغلاق بعض المحال التجارية فى مناطق متفرقة، وأدى ذلك بالتالى إلى مصادمات عنصرية، كان الصينيون فى المناطق الريفية يتحركون إلى المدن وكنا نخشى أنه إذا نشبت صراعات عنصرية على نطاق واسع، فإن القوات المسلحة الماليزية ستجد صعوبة فى التعامل مع الاضطرابات فى عديد من المدن.

وكان قلقنا من أن تعم هذه الاضطرابات سنغافورة قد أجبرنا على أن نبنى قوتنا المدرعة بسرعة. وفى يناير ١٩٦٨ قررنا أن نشترى دبابات خفيفة من صنع فرنسا من طراز AMK - ١٣ التى كان يبيعها الإسرائيليون بأسعار مخفضة لأنهم كانوا يحدثون قوتهم المدرعة، ووصلت ثلاثون دبابة معاد تجهيزها فى يونيو ١٩٦٩ ثم وصلت ٤٢ دبابة أخرى فى سبتمبر ١٩٦٩. واشترينا أيضا ١٧٠ مركبة مدرعة من طراز V ٢٠٠ مزودة بمحول رباعى.

*　　*　　*

ولم يتقدم البريطانيون بأى عرض لمساعدتنا فى بناء جيشنا كما فعلوا مع الماليزيين فى الخمسينيات، وقد عملوا من خلف ستار للحصول على صفقة عادلة لسنغافورة مع ماليزيا وأثاروا استياء الماليزيين، وأصبح عليهم عندئذ أن يتعاملوا مع ماليزيا وهى لا تشعر بارتياح معهم، ولأن الماليزيين قد ساندونا فى الحصول على عضوية الكومنولث والأمم المتحدة فإن البريطانيين لابد أنهم خمنوا أن الماليزيين كانوا يريدون أيضًا أن يقوموا بتدريبنا عسكريًا. وقد لا يكون هناك سبب آخر غير التأكد من أننا لن نتعلم أكثر مما يعرفون عن الدفاع.

وكان لابد أن نستعيد كتيبتينا واستعادة هويتهما السنغافورية لضمان ولائهما، وكان جوه كينج سوى، الذى كان وقتئذ وزيرًا للمالية، قد عرض أن يتولى وزارة الدفاع فور حصولنا على الاستقلال، كان راغبًا فى أن يبنى جيشًا من الصفر، على الرغم من أن كل ما كان يعرفه عن الشئون العسكرية قد تعلمه وهو عريف فى فيلق المتطوعين بسنغافورة الذى كان يقوده البريطانيون والذى استسلم (لليابانيين) فى فبراير ١٩٤٢؛ فطلبت منه أن يستمر فى مهمته؛ اتصل كينج سوى بموردخاى كيدرون Mordecai Kidron السفير الاسرائيلى فى بانجوك للمساعدة. وبعد بضعة أيام من الانفصال فى ٩ أغسطس ١٩٦٥ طار كيدرون آتيًا من بانجوك لتقديم المساعدة فى التدريب العسكرى وأحضره كينج سوى لمقابلتى. وكان كيدرون قد اتصل بى عدة مرات فى ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ليطلب أن تكون لإسرائيل

قنصلية في سنغافورة، وقد أكد لي أن تانكو عبد الرحمن قد وافق وأنه لا داعي للانتظار حتى يقام اتحاد ماليزيا، وأجبت أنه إذا كان التانكو قد وافق فإنه لن يكون هناك مشكلة في السماح بإقامة القنصلية الإسرائيلية بعد إقامة ماليزيا، وأنني إذا وافقت على إقامتها قبل ذلك فإنني أكون قد تسببت في خلق مشكلة تستثير القاعدة الملاوية المسلمة وتقلب خططي في الاندماج رأسًا على عقب، وقد شعر بخيبة الأمل. وكما توقعت، عندما ظهرت ماليزيا للوجود، لم يستطع التانكو أن يفي بوعده ولم يسمح بإقامة القنصلية الإسرائيلية.

وقد استمعت إلى اقتراح السفير الإسرائيلي كيدرون بشأن التدريب العسكري ولكني أبلغت كينج سوي أن يرجئ ذلك إلى أن أتلقى ردًا من رئيس وزراء الهند لال بهادور شاستري والرئيس المصري جمال عبد الناصر على رسائلي التي أسعى فيها إلى الحصول منهما على مساعدة عاجلة لبناء قواتنا المسلحة.

كنت قد كتبت إلى الرئيس الهندي شاستري ليرسل لي مستشارًا عسكريًا لمساعدتنا في تكوين خمس كتائب، وبعد يومين رد شاستري معربًا عن «تمنياته المخلصة الطيبة بأن يتمتع شعب سنغافورة بالسعادة والازدهار»، ولكنه لم يشر إلى طلبي، أما الرئيس عبد ناصر فقد تضمن رده اعترافًا بسنغافورة دولة مستقلة ذات سيادة، ولكنه هو الآخر لم يشر إلى طلبي بإرسال مستشار بحري للمساعدة في بناء دفاعاتنا الساحلية، وكنت قد توقعت جزئيًا أن الحكومة الهندية قد لا ترغب في أن تتخذ موقفًا ضد ماليزيا. فالهند، رغم كل شيء، كانت جارة قريبة نسبيًا في آسيا، ولكنني شعرت بخيبة الأمل عندما رفض عبد الناصر وهو صديق عزيز. ربما كان السبب يتعلق بالتضامن الإسلامي مع زعماء ماليزيا المسلمين.

وأبلغت كينج سوي أن يستمر في الاتصال بالإسرائيليين، على أن يحرص على إبقاء ذلك سرًا لأطول فترة ممكنة حتى لا يؤدي ذلك إلى استثارة غضب القواعد الشعبية من المسلمين الملاويين في ماليزيا وسنغافورة، ووصلت مجموعة صغيرة من الإسرائيليين برئاسة الكولونيل جاك اليعازاري **Jack Ellazari** في نوفمبر ١٩٦٥، وتبعه فريق من ستة

أفراد في ديسمبر، وحتى يخفوا وجودهم قلنا أنهم «مكسيكيون» وكانت بشرتهم سمراء بما فيه الكفاية.

وكان لابد أن تكون لدينا قوة لها مصداقية لحماية أنفسنا، ولم أكن أخشى أن يغير تانكو عبدالرحمن من موقفه، ولكن عددًا آخر من زعماء الملايو مثل سيد جعفر البار الذى كان يعارض الانفصال بقوة حتى أنه استقال من منصب أمين عام المنظمة الملاوية القومية المتحدة قد يقنع العميد السقوف بأن من واجبه الوطنى أن يمنع الانفصال، وكان العميد قائد اللواء الذى يرابط فى سنغافورة يمكن أن يعتقلنى مع جميع وزرائى بلا صعوبة. ولهذا احتفظنا برباطة الجأش وعدم التحدى، بينما كان كينج سوى يعمل وزيرًا للدفاع بكل نشاط لبناء بعض القدرة الدفاعية.

وقد واجهنا خطرًا أمنيًا آخر من التكوين العرقى لجيشنا وشرطتنا. فسنغافورة المستقلة لم تكن تستطيع أن تستمر فى الممارسة البريطانية القديمة بأن يكون ثلاثة أرباع المدينة من الصينيين الذين يحميهم رجال شرطة وجنود ملاويون، وقد جند البريطانيون الملاويون الذين ولد معظمهم فى الملايو، وهم الذين وفدوا تقليديًا إلى سنغافورة للتجنيد، وكان الملاويون يحبون الحياة العسكرية بينما الصينيون ينفرون منها، نتيجة التراث التاريخى للممارسات الوحشية للجنود خلال سنوات التمرد وعهود أمراء الحرب فى الصين، وكان السؤال هو: هل سيكون أفراد الجيش والشرطة على ولاء لحكومة لم تعد بريطانية ولا ملاوية، وإنما هى حكومة يعتبرها الملاويون صينية؟ كان لابد من أن نجد طريقة ما لجذب مزيد من الصينيين والهنود للانضمام إلى الشرطة والقوات المسلحة حتى يعكس ذلك حقيقة التركيبة السكانية.

وبعد الانفصال بقليل، وبناء على طلب حكومة ماليزيا كنا قد أرسلنا الكتيبة السنغافورية الثانية إلى إقليم «صباح» لمهام تتعلق بالمواجهة من كنا نريد أن نستعرض حسن نيتنا وتضامننا مع ماليزيا على الرغم من أننا لم نكن قد وقعنا معاهدة دفاع رسمية، وأدى ذلك إلى ترك الثكنات فى معسكر تيماسك **Temasek** خالية. وقد وافقنا عندئذ على اقتراح ماليزى بأن يتم إرسال فوج ماليزى واحد إلى معسكر تيماسك، وكان مقررًا أن تعود

الكتيبة الثانية من مهامها فى بورنيو فى فبراير ١٩٦٦، وقد تم إعداد تدابير على مستوى الضباط لانسحاب الفوج الماليزى، وطلب وزير الدفاع الماليزى أنه بدلا من إعادة احتلال معسكر تيماسك، يتم إرسال كتيبة سنغافورية إلى أرض الملايو لتمكين الفوج الماليزى من البقاء حيث هو، ولم يوافق كينج سوى فقد كان يريد أن تبقى كتيبتينا فى سنغافورة، وكنا نعتقد أن الماليزيين قد غيروا من موقفهم لأنهم أرادوا أن يبقوا كتيبة من القوات الماليزية فى سنغافورة للسيطرة علينا.

وقد رفض الماليزيون الانسحاب من المعسكر، ولهذا فإن الجماعة المتقدمة من كتيبة المشاة الثانية اضطرت إلى المبيت فى خيام فى حديقة فارر بارك **Farrer Park**. وقابلنى كينج سوى على عجل ليحذر من أنه إذا بقيت القوات فى الخيام لمدة طويلة، وليس لديهم تسهيلات كافية بالنسبة إلى الوجبات والترويح والحمامات، فهناك مخاطرة فى وقوع أعمال شغب أو تمرد، وقد شبه نفسه بجنرال بريطانى مسئول عن قوات الغالبية العظمى منهم من الإيطاليين. فالماليزيون يمكن أن ينتهزوا هذه الفرصة، ويقوموا بانقلاب من خلال العميد السقوف، وقد نصحنى بأن انتقل من بيتى فى شارع اوكسلى إلى فيلا إستانة **Istana** فى مقاطعة إستانه ومرابطة شرطة الجوركا فى المكان تحسبًا لأى طارىء، وفى الأسابيع القليلة التالية بقيت مع أسرتى هناك تحت حراسة مجموعة من الجوركا على أهبة الاستعداد.

وبعد ذلك بقليل أخلى البريطانيون معسكرًا يسمى خطيب **Khatib** فى شمال سنغافورة بالقرب من سيمباوانج **Sembawang**، وقد عرضناه على الماليزيين ووافقوا فى منتصف مارس ١٩٦٦ على أن ينتقلوا من معسكرنا إلى معسكر خطيب، حيث استقروا فيه ١٨ شهرًا قبل الانسحاب طواعية فى نوفمبر ١٩٦٧.

وقد كان منطقهم غير المقبول هو وحده السبب فى أننا أصبحنا أكثر عزمًا على إنشاء القوات المسلحة لسنغافورة حتى لا يهددونا بهذه الطريقة، لقد أدى ذلك إلى التشدد فى تصميمنا وترسيخ أقدامنا.

وكـان كينــج سـوى، المقاتل المغامر دائمًا، قد كتب فى تقرير له إلى مجلس الدفاع ما يلى:

«من الحماقة أن نسمح لأنفسنا أن ننوم بسبب الفارق الكبير فى معدلات السكان بين سنغافورة والدول المجاورة لها، لأن ما يهم هى القوة القتالية للقوات المسلحة، وليس حجم السكان ... وبعد خمس سنوات من التجنيد يمكننا أن نكون جيشًا من ١٥٠ ألفًا بأن نعبىء قوات الاحتياط، ونستخدم رجالاً ونساءً أكبر سنًا فى مهام غير قتالية وبهذا نكون فى النهاية قادرين على تكوين جيش مع قوة قتالية قوامها ٢٥٠ ألفًا، تشمل رجالاً بين سن ١٨ و ٣٥ عامًا. ويجب ألا نقلل من أهمية احتمال أن يخوض الحرب شعب صغير، ممتلىء بالحيوية وجيد التعليم ولديه حوافز عالية».

وكانت تلك خطة طموحة قائمة على أساس الممارسة الإسرائيلية فى تعبئة أكبر عدد ممكن من القوات فى أقصر فترة ممكنة، وقد فكرنا أن من المهم لأفراد شعبنا داخل وخارج البلاد أن يعرفوا ذلك، وأنه على الرغم من صغر عدد السكان، فإننا نستطيع أن نعبىء قوة قتالية كبيرة فى أقصر وقت ممكن.

لم تكن مهمتنا سهلة. كان علينا أن نعيد توجيه أذهان شعبنا لقبول الحاجة إلى جيش للشعب والتغلب على النفور التقليدى من التجنيد، لقد كان كل أب صينى يعرف القول الصينى المأثور (إن الشاب الصالح لا يصبح جنديًّا، والصلب الجيد لا يصبح مسامير) وقد أقمنا فرقة الطلبة العسكريين وفرقة طلبة الشرطة فى جميع المدارس الثانوية حتى يمكن للآباء أن يتعرفوا على الجيش والشرطة مع أولادهم وبناتهم؛ كنا نريد من أفراد الشعب أن يعتبروا الجنود حماة لهم. وهو عكس ما كان يحدث فى الماضى عندما كانت الملابس العسكرية للشرطة والجيش تستثير الخوف والسخط باعتبارها رموزًا للقمع الاستعمارى.

لابد أن يشعر الشعب بالإعجاب من البسالة العسكرية، وكما قال كينج سوى فى أسي: «إن مقاربة إسبرطة[1] فى الحياة لا تطبق بشكل طبيعى فى المجتمع الذى يعيش على البيع والشراء». لقد كان علىّ أن أغير من اتجاهاتهم، وكان علينا أيضًا أن نحسن من الأحوال البدنية لشبابنا بأن نجعلهم يشاركون فى ممارسة الرياضة والنشاط البدنى من كل الأنواع، وأن ننمى لديهم روح المغامرة والإقبال على ممارسة الأنشطة المجهدة والمثيرة التى لم تكن تخلو من الخطر عليهم. لم يكن الإقناع وحده كافيًا، كنا نحتاج إلى مؤسسات جيدة من العاملين لمتابعة محاولات الإقناع وإلقاء الخطب المثيرة، وكانت المسئولية الأولى فى ذلك ملقاة على عاتق وزارة التعليم، وكان لابد أن نغير من تفكير الناس واتجاهاتهم حتى يمكن أن نكون جيشًا كبيرًا من المواطنين مثل جيش سويسرا أو إسرائيل، وقد منحنا أنفسنا عقدًا من الزمن لإنجاز ذلك.

وفى الذكرى السنوية الأولى للاستقلال جمعنا القليل الذى حققناه لنرفع من معنوية الشعب، لقد نظمنا قوة الدفاع الشعبى تحت قيادة مجموعة متباينة من موظفى الحكومة وأعضاء البرلمان والوزراء الذين التحقوا بدورة تدريبية مكثفة للضباط، كان الجنود من المدنيين، ومعظمهم تعلموا تعليمًا صينيًا. وقد تم تجنيدهم من خلال مراكز المجتمعات المحلية. وسار عدد من فصائل قوة الدفاع الشعبية فى أول احتفالات بالعيد القومى وهو ٩ أغسطس ١٩٦٦، وقدموا عرضًا أظهر شجاعتهم، وحياهم بحماس الجالسون خلف المنصة كما حيتهم الجماهير التى اصطفت على جانبى الشوارع بعد أن تعرفوا على وزرائهم وأعضاء برلمانهم، وقد لوحت وجوههم الشمس وهم بالملابس العسكرية، يمشون بحرص شديد وإن كانت تنقصهم الخطوة العسكرية المنتظمة.

لقد اشترك زعماء مجتمعنا الذين يمثلون جميع الأجناس فى الاستعراض وهم يحملون الأعلام أو الشعارات، وانضم قادة صينيون وهنود وملاويون ورجال أعمال

---

(١) كانت إسبرطة مدينة من أقوى الدويلات الإغريقية وامتاز أهلها بأنهم محاربون أشداء، فقد كانت الدولة تجند الأطفال فى سن العاشرة وتدربهم عسكريا على فنون الحرب ليخوضوا حروبها مع جيرانها، واستطاعت إسبرطة أن تسيطر على معظم بلاد الإغريق لمائتى عام بسبب نظامها العسكرى القوى. (المترجم)

بريطانيون إلى الفرقة العسكرية التى مرت أمام رئيس الجمهورية أمام مبنى البلدية، وقد قوبلوا بعاصفة من الهتافات وكانت هناك وحدات من نقابات العمال وحزب العمل الشعبى والمجالس التشريعية، وقد تم إشراك الشرطة وفرقة المطافىء لإضافة زيهم إلى الأزياء فى الاستعراض، وقد لا يحترم الماليزيون أو يهابون قدرتنا العسكرية، ولكن لم يكن لديهم إلا أن يتأثروا بالتصميم والروح التى بنينا بهما قواتنا الدفاعية لحماية دولتنا الوليدة.

وكانت الخطة الأصلية لكينج سوى هى بناء جيش نظامى من ١٢ كتيبة بين عامى ١٩٦٦ و١٩٦٩، ولكن لم أوافق على الخطة، وإنما اقترحت جيشًا صغيرًا عاملاً إلى جانب القدرة على تعبئة جميع السكان المدنيين الذين لابد من تدريبهم ووضعهم فى الاحتياط، وجادل كينج سوى بأننا لابد أولا أن ندرب عددًا كبيرًا من الضباط وصف الضباط النظاميين وفى الكتائب الاثنتى عشرة التى لديه قبل أن نستطيع أن ندرب المدنيين بهذه الأعداد الكبيرة.

لم أكن أريد إنفاقًا على التكاليف الدائمة للاحتفاظ بجيش كبير: لقد كان الأفضل الانفاق على البنية الأساسية التى نحتاجها لتكوين وتدريب كتائب خدمة وطنية، فالخدمة الوطنية سيكون لها فوائد سياسية واجتماعية، وقد كان لكينج سوى رأى عسكرى محترف بأن أى تهديد مباشر من ماليزيا يجب مواجهته بقوة قتالية نظامية صلبة يتم تكوينها فى السنوات الثلاث القادمة، وقلت إنه من غير المحتمل أن يهاجمنا الماليزيون مادامت توجد قوات بريطانية وقوات الكومنولث فى سنغافورة؛ لأن وجودهما يشكل رادعًا حتى مع عدم وجود معاهدة دفاع، كنت أريد أن تهدف الخطة الدفاعية إلى تعبئة أكبر عدد ممكن من السكان، حتى نحفز الشعب على الدفاع عن الوطن مادام لديه هذا الشعور الجارف بالوطنية نتيجة لتجاربه الحديثة.

ووضع كينج سوى خطة معدلة فى نوفمبر ١٩٦٦، لتعبئة قسم كبير من السكان وإبقاء المكون النظامى للقوات المسلحة عند ١٢ كتيبة، وكنت حريصًا على قيام نساء سنغافورة بالخدمة الوطنية كما يفعل النساء الإسرائيليات، لأن ذلك سيعزز إرادة الشعب للدفاع عن نفسه، ولكن كينج سوى لم يكن يريد أن تتحمل وزارته الجديدة هذا العبء الإضافى، ولما

كان الوزراء الآخرون فى مجلس الدفاع غير متحمسين لتجنيد النساء، فإننى لم أصر على هذه النقطة.

لقد كان أفضل رادع لأية خطة ماليزية لاستعادة السيطرة على سنغافورة متمثلاً فى معرفتهم أنهم حتى لو استطاعوا إخضاع قواتنا العسكرية، فإن عليهم أن يخضعوا شعبًا تم تدريبه جيدًا على استخدام السلاح والمتفجرات. وإلى جانب دمج الشعب فى جماعة أكثر اتحادًا من خلال المعاملة القائمة على المساواة للمجندين بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية أو عنصرهم، فإننا كنا نحتاج إلى أن نجتذب ونحتفظ بأفضل المواهب فى أعلى رتب القوات المسلحة السنغافورية، والأهم من كل هذا، كان علينا أن نضمن أن القوات المسلحة ستبقى تحت إمرة القيادة السياسية بالإبقاء على وظائف مهمة مثل القوى العاملة والمالية تحت إشراف الموظفين المدنيين فى وزارة الدفاع. وقد صادق مجلس الدفاع على كل هذه الأهداف.

وفى فبراير ١٩٦٧، قدمت تشريعًا لتعديل نظام الخدمة الوطنية الذى أصدره البريطانيون فى ١٩٥٢، فقد كان أولئك الذين انضموا إلى القوات المسلحة السنغافورية فى وظيفة طول الوقت يضمنون وظائف فى الحكومة أو المجالس التشريعية أو القطاع الخاص عندما يتقاعدون ويتركون الخدمة العسكرية ليلتحقوا بالاحتياط، وكان هناك تأييد شعبى كامل عندما تم إقرار مشروع القانون بعد ذلك بشهر. وأتذكر الاستدعاء الأول للخدمة العسكرية فى ١٩٥٤، طبقا لنفس النظام وما قام به الطلبة الصينيون بالمدارس المتوسطة من أعمال الشغب، وفى ذاك الوقت لم تكن لدينا مشكلات بالنسبة إلى تسجيل ٩٠٠٠ شاب فى الدفعة الأولى، كنت على صواب عن تغير الاتجاه الشعبى العام.

وأثناء ذلك، كون كينج سوى فريقًا للقيام بعملية إنشاء القوات المسلحة بمساعدة الإسرائيليين، وقد استخدم أفراد الشرطة وأجهزة الاتصالات وغيرها من الأصول المتوفرة لبدء العملية، وقد أصبح مساعد مفوض (قائد) الشرطة تان تيك كيم مديرًا (أو رئيسًا للأركان).

وقد بدأنا التدريب لمجموعة منتقاة في أغسطس ١٩٦٧، يمثلون عشرة في المائة من أوائل الدفعة المسجلة. وحتى يمكن مواجهة التحيز التقليدى ضد التجنيد، أقمنا حفل وداع للمجندين في مراكز المجتمعات المحلية في كل منطقة، وحضر أعضاء البرلمان والوزراء والقادة المحليون وألقيت خطبة قصيرة قبل أن يستقل المجندون حافلاتهم العسكرية التى أوصلتهم إلى معسكرات التدريب الأساسية، ومع مرور السنين استطعنا بالتدريج أن نكسر حدة المقاومة للتجنيد.

وتم إعداد برنامج سريع لكل فرد فى الحلقات الدراسية السريعة المكثفة. ووقع كثير من الارتباك، فلم تكن التدابير معدة بنسبة مائة فى المائة، وكانت إدارة الأزمات هى النظام اليومى، ولكنها كانت مهمة عاجلة وجوهرية لابد من إنجازها فى أقصر وقت ممكن، كان لابد من تحقيقها مع رجال لا خبرة لديهم وقدراتهم عادية. ولكن روح الفريق كانت ممتازة واستطاعوا أن يحرزوا تقدمًا.

* * *

وبينما كنا نسرع فى البناء عانينا من فترة صعبة أخرى فى أكتوبر ١٩٦٨، بعد أن تم تنفيذ حكم بشنق اثنين من الكوماندوز الإندونيسيين لقتلهم ثلاثة من المواطنين السنغافوريين عندما فجرا قنبلة فى بنك هونج كونج شنغهاى فى شارع أورتشارد **Orchard** عام ١٩٦٤، وعندما رفض المجلس الملكى الخاص **Privy Council** فى لندن الاستئناف، بعث الرئيس سوهارتو أقرب مساعديه، وهو برتبة عميد، ليلتمس من رئيس جمهوريتنا الرأفة وتخفيف حكم الإعدام إلى السجن.

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع قبل ذلك ليقرر المشورة التى يجب أن يقدمها إلى رئيس الجمهورية، وكنا قد أطلقنا سراح ٤٢ إندونيسيا كانوا تحت الحجز بسبب جرائم ارتكبوها خلال «المواجهة»، واستجابة للالتماسات الإندونيسية أطلقنا سراح اثنين من الإندونيسيين كانا قد أدينا أيضًا وحكم عليهما بالإعدام بتهمة حمل قنبلة موقوتة

فى سنغافورة، ولكن هذين الشخصين تم القبض عليهما قبل أن يتسببا فى إحداث أى ضرر، بعكس الحالة الأخرى، حيث قتل ثلاثة من المدنيين. كنا دولة صغيرة وضعيفة، فإذا خضعنا، فإن حكم القانون سيفقد أى معنى، ليس فى سنغافورة فحسب وإنما أيضًا بين جيراننا، لأننا سنتعرض طول الوقت للضغوط. وإذا خفنا من تطبيق القانون والقوات البريطانية مرابطة فى سنغافورة، على الرغم من أنهم أعلنوا أنهم سينسحبون فى ١٩٧١، فإن جيراننا، سواء كانوا اندونيسيين أو ماليزيين، يمكن أن يستهينوا بنا دون خوف من عقاب المجرمين بعد ١٩٧١. ولهذا قررنا ألا نوقف تطبيق القانون بالاستجابة للالتماس، وتم شنق الرجلين فى ١٧ أكتوبر. وكنت فى طوكيو عندئذ فى زيارة رسمية، وتجمع حوالى من ٢٠ إلى ٣٠ إندونيسيًا بالقرب من جيهينكان **Geihinkan** (قصر الضيافة اليابانى) وهم يحملون لافتات ولوحات للاحتجاج عندما كنت أمر بالسيارة.

وفى جاكرتا قام حشد إندونيسى باقتحام سفارة سنغافورة بالقوة ومزقوا صور رئيس جمهورية سنغافورة ودمروا محتوياتها، ولكنهم لم يحرقوا السفارة كما فعلوا مع السفارة البريطانية، وكان سفيرنا ب. س. رامان **P.S. Raman**، المدير السابق لإذاعة وتليفزيون سنغافورة، رجلاً شجاعًا وهو أصلا من التاميل وبرهمى الديانة ولكنه اعتنق المسيحية، وقد اتخذ هو وأعضاء السفارة نفس الموقف الذى يتسم بالثقة بالنفس والتحدى كما فعل اندرو جيلكرايست **Andrew Gilchrist** السفير البريطانى، عندما اقتحم المتظاهرون الإندونيسيون السفارة البريطانية عام ١٩٦٣، ولكن على عكس جيلكرايست فإن أعضاء سفارة سنغافورة لم يكن لديهم عازف لموسيقى القرب ليضفى نكهة على سلوكهم المتسم بالصمود وبرودة الأعصاب.

وفى اليوم التالى أعلنت القوات المسلحة الإندونيسية أنها تزمع القيام بمناورات فى مياهها الإقليمية أمام جزر رياو **Riau** القريبة من سنغافورة، وصرح قائد مشاة الأسطول الإندونيسى أنه سيقود شخصيًا قوة خاصة لغزو سنغافورة، وقامت مظاهرات من ألف طالب تدعو قائد قوات شرق جاوا **Java** الشرقية للانتقام من سنغافورة، ونشرت الصحف أن الجيش الإندونيسى يعتقد أن الصين الشيوعية قد ضغطت على سنغافورة لإعدام الرجلين شنقًا. وبعد مرور أسبوع، أعلنت الحكومة الإندونيسية تقليص حجم التجارة مع

سنغافورة وفرض قيود على الصادرات، وقدرت مخابراتنا أنه على الرغم من أنه لن يكون هناك عدوان صريح، فإن هناك ترجيحًا أن تتم عمليات تخريب. ولكن لم يحدث شيء من هذا.

وقد حدثت أزمة أخطر عندما ألم موقف عنصرى متوتر بسنغافورة على إثر اضطرابات عنصرية دموية فى كوالالمبور فى ١٣ مايو ١٩٦٩، بعد انتخاباتهم العامة بأيام قليلة، وقد نشر ذلك الذعر بين الصينيين والملاويين فى سنغافورة، وكان الكل يخشى من أن المصادمات العنصرية ستمتد إلى سنغافورة، وهو ما حدث. فالصينيون والملاويون الذين هربوا إلى سنغافورة حكوا حكايات عن الفظائع التى تعرض لها ذووهم هناك، ومع انتشار أنباء الفظائع الملاوية وتحيز القوات المسلحة الماليزية فى التعامل مع الموقف، ارتفعت حدة الغضب والذعر فى سنغافورة.

وقد استغل الصينيون تفوق عددهم فى سنغافورة فقاموا بأعمال انتقامية لما حدث فى كوالالمبور. وفى ١٩ مايو، قام من ٢٠ إلى ٣٠ شابًا صينيًا بالهجوم على عدة ملاويين فى منطقة ملاوية بالقرب من جامع السلطان عند بوابة السلطان. وعندما عدت إلى سنغافورة من أمريكا فى ٢٠ مايو، أبلغونى بأن جماعة من المجرمين أطلقوا الرصاص على أحد الملاويين وقتلوه فى مكان لا يبعد كثيرًا عن مؤسسة رافلز **Rafles**، واستمرت الاشتباكات فى شكل متقطع لعدة أسابيع.

وفى أول يونيو زرت مستوطنة الملايو فى جيلانج سراى **Geylang Serai**، وهى موقع مصادمات عنصرية عنيفة، وقد صحبنى ليم كيم سان وزير الدفاع فى سيارة لاندروفر يقودها شرطى ملاوى مع ضابط الشرطة المختص بالمنطقة، وكان يجلس إلى جوار السائق، وقد لاحظت أنا وكيم سان على الفور النظرات الغاضبة غير الودية من جنودنا الملاويين الذين انتشروا فى الطرق، حتى قائد الشرطة بالمنطقة وهو ملاوى وكنت أعرفه شخصيا منذ سنوات عديدة، كان يبدو ممتعضًا، وشعرت بقوة بأن هناك خطبًا ما، وبأن الملاويين أصيبوا بالرعب، كان الموقف مختلفًا عن الاضطرابات العنصرية التى وقعت عام ١٩٦٤، عندما كان معظم أفراد الشرطة من الملاويين، وكانوا تحت سيطرة قادة الملايو فى كوالالمبور، وكانوا يحمون الملاويين بشكل خاص ويتخذون إجراءات عقابية ضد

الصينيين. ولكن الآن كان الملاويون فى سنغافورة هم الذين يشعرون بالخوف. فعلى الرغم من أن معظم الشرطة كانوا من الملاويين حتى الآن، فإن الزعماء الصينيين فى سنغافورة الذين أصبحوا مسئولين فى الحكومة قد يتخذون إجراءات ضدهم ويوجهون الشرطة والجيش بناء على ذلك، وقد قررت أن أوضح للجميع، وبخاصة الصينيين، وهم الآن الاغلبية، أن الحكومة ستنفذ القانون بلا تحيز بسبب العنصر أو الدين.

ونتيجة لإجراءات الشرطة الحاسمة، تم القبض على ٦٨٤ صينيًا و٣٤٩ ملاويًا ولكن لم تكن هناك أدلة كافية ضدهم، ووجهت اتهامات إلى ٣٦ شخصًا فقط فى المحكمة، منهم ١٨ صينيا و ١٨ ملاويا. وكانت أخطر تهمة هى ضد أحد الصينيين لشروعه فى القتل. وقد وجد أنه مذنب وحكم عليه بالسجن عشر سنوات، وقد قتل صينى واحد و ٣ ملاويين وجرح ١١ صينيا و ٤٩ ملاويا.

وقد صدمنا عندما وجدنا كيف تم استقطاب العلاقات العنصرية فى سنغافورة. وحتى الملاويين الذين خدموا فى شرطتنا وقواتنا المسلحة لعدة سنوات أصبحوا على وعى عنصرى، ومن السهل أن تجرفهم التجاذبات العنصرية خلال المصادمات العنصرية فى ماليزيا.

كنت أريد أن أتأكد أن الشرطة والجيش لم يضعفا بسبب التجاذبات الطائفية، وكنت أريد تفسيرًا حول السبب فى أن كثيرين من الجنود الملاويين تم انتشارهم فى جيلانج سراى، حيث كان يجب طمأنة الأقلية الصينية بنشر قوة مختلطة عنصريًا، وقررت أن نراجع المزيج العنصرى للمجندين الجدد فى القوات المسلحة السنغافورية.

وقد بحث كيم سان الأمر ووجد أنه على الرغم من أحداث ١٩٦٦، فى مركز تدريب الجيش فى شنتون واى، فإننا جندنا عددًا أكبر من الملاويين فى القوات المسلحة السنغافورية. وكان جورج بوجارز **George Bogaars**، الوكيل الدائم لوزارة الدفاع ومن أخلص ضباطنا، مديرًا للشعبة الخاصة، وتعلم هناك ألا يثق فى الذين تعلموا بالصينية لأن كل الشيوعيين تقريبًا كانوا قد تعلموا بالصينية، وكان يفضل الملاويين عند تجنيد ضباط الصف والضباط المنتدبين لتدريب المجندين بالقوات المسلحة، معتقدًا أن الذين تعلموا بالصينية يميلون إلى

الوطنية الصينية المتطرفة والشيوعية الصينية. وكان لابد من إزالة هذا التحيز، وهى مهمة حساسة عهدنا بها لفريق يرأسه بوجارز. وقام المقدم الشاب ادوارد يونج **Edward Yong** بتنفيذ خطة على مدى عدة سنوات للإقلال من نسبة الملاويين، وذلك بتجنيد عدد أكبر من غير الملاويين.

* * *

كنت قد دعوت وزراء دفاع أربع دول من دول الكومنولث وهى ماليزيا وبريطانيا واستراليا ونيوزيلندا لحضور احتفالاتنا بمناسبة مرور ١٥٠ سنة على إنشاء سنغافورة. وحضر عبدالرازق ممثلاً عن ماليزيا عرض العيد الوطنى فى ٩ أغسطس ١٩٦٩. وأعد كيم سان **Kim San** سرية من دبابات طراز **AMX**-١٣ والعربات المدرعة **V**٢٠٠ لتمر فى العرض. وكان لها تأثير كبير على الشعب فى جوهور **Johor** عندما شاهدوها فى التليفزيون تلك الليلة، وحدث تأثير مماثل فى أماكن أخرى فى ماليزيا فى اليوم التالى فى صحفهم التى نشرت صورًا للدبابات. ولم يكن لدى ماليزيا أية دبابات وقتئذ. وفى العشاء الذى أقمته فى تلك الليلة قام عبد الرازق بإبلاغ كينج سوى أن عددًا كبيرًا من المواطنين فى ماليزيا قد أبدوا قلقًا من قوتنا المدرعة. بينما لم يشعر هو بمثل هذا القلق، وأضاف أن الناس فى جوهور يتساءلون هل تنوى سنغافورة غزو الولاية، واقترح على كيم سان باعتباره وزيرًا للدفاع أن يذهب إلى كوالالمبور لاقناع الشعب بأن نوايا سنغافورة نحو الماليزيين ليست عدائية. وجاء فى مذكرة من لينج سو إلى مجلس الدفاع «أن هناك نقطة مضيئة واحدة فى الحادث المؤسف كله (الاضطرابات العنصرية فى كوالالمبور) وهو الأثر السار الذى أحدثته مدرعاتكم على القاعدة السياسية الملاوية.

لقد كان قرارا صائبا أيضا أن نشترى دبابات ومركبات مدرعة، فقد أدت الاضطرابات العنصرية فى ١٣ مايو ١٩٦٩ فى كوالالمبور إلى استقطاب العلاقات العنصرية فى ماليزيا.

وأحيت مخاوفى بأنه مع تولى تون عبد الرازق السلطة وتصاعد المتطرفين الملاويين، فإنه يمكن تنحية التانكو ويمكن للزعماء المتطرفين أن يقرروا تحريك الجيش لإعادة سنغافورة مرة أخرى إلى الاتحاد بالقوة، وقد سألت يونج بونج هاو **Yong Pung How** (وهو صديقى من أيام الدراسة فى جامعة كمبريدج بالمملكة المتحدة وكان يعيش وقتئذ فى كوالالمبور، ثم أصبح بعد ذلك كبيرًا للقضاة فى سنغافورة)، عندما زار سنغافورة عن تصور الجماهير الماليزية للقوات المسلحة السنغافورية؛ أجاب بأنه فى عام ١٩٦٦ اعتقد الشعب أنها مجرد نكتة. ولكن لم يعد الحال كذلك الآن، وقد انتشر الكلام فى حفلات الكوكتيل فى كوالالمبور أن معهد تدريب القوات المسلحة السنغافورية قدم تدريبًا جيدًا للجنود، وأن المسئولين فى دار المندوب السامى البريطانى قد أكدوا ذلك.

بحلول ١٩٧١ كان لدينا ١٧ كتيبة خدمة وطنية (قوامها ١٦٠٠٠ جندى)، مع ١٤ كتيبة (قوامها ١١٠٠٠ جندى) فى الاحتياط، وكان لدينا وحدات مشاه وصاعقة، ووحدات مدفعية مزودة بمدافع الهاون، وكتيبة لكل من الدبابات والمركبات المصفحة للأفراد، وسلاح هندسى ميدانى، وصيانة الميدان، ومستشفى الميدان وتموين الميدان، وسرية للنقل الثقيل، وقد أنشأنا مدارس للتدريب العسكرى الأساسى وتدريب الطلبة ليصبحوا ضباطًا، والمدفعية، والمهندسين، ووحدات لتفكيك القنابل والتدريب البحرى. وكان لدى قواتنا الجوية سرب من طائرات هوكر هنتر المقاتلة وطائرة التدريب سترايك ماستر **Strike Master**، وطائرات هليكوبتر من طراز الويت **Alouette** وطائرة نقل.

وإلى أن نحقق قدرة دفاعية لها مصداقية فى السبعينيات، كان علينا أن نعتمد على الوجود العسكرى البريطانى، وكنا نأمل أن يبقوا لمدة من خمس إلى عشر سنوات، حتى يوفروا درعًا يمكن أن نبنى خلفها قواتنا الذاتية. ولكن البريطانيين أعلنوا انسحابهم فى يناير ١٩٦٨، وقد أجبرنا هذا على أن نبنى سرب مقاتلات واحدًا وقوة بحرية صغيرة قادرة على الدفاع عن السواحل ضد المتسللين، وقد استنزفت هذه الأهداف المتواضعة موارد ضخمة من اقتصادنا المقيد بقوة عاملة مدربة محدودة، وقد بعثنا أول دفعة من ستة من الطيارين للتدريب فى بريطانيا فى أغسطس ١٩٦٨، بعد سبعة أشهر من إعلان الانسحاب.

وفى سبتمبر ١٩٧٠، كنا نمتلك سربًا مكونًا من ١٦ طائرة من طراز هوكر هنتر المقاتلة العاملة فى سنغافورة.

وقد ساعدنا الإسرائيليون على التخطيط لبناء سلاحنا البحرى ودرب النيوزيلانديون بحارتنا على العمل على زوارق الدوريات السريعة، ودخلت فى الخدمة مجموعتان كل مجموعة مكونة من ثلاثة قوارب خلال سنتين، ثم تقدمنا فحصلنا على زوارق حربية مزودة بصواريخ.

وعلى الرغم من أن (المكسيكيين) وهو الاسم الحركى للإسرائيليين كانوا على درجة من الكفاءة، ليس فى نقل مهاراتهم العسكرية فحسب، ولكن أيضا فى شرح المبادئ التى أقاموا عليها تدريبهم، فإن أساليبهم كانت على النقيض تماما من البريطانيين الذين شكلوا كتيبتى المشاة السنغافوريتين مستخدمين أسلوب الخطوة خطوة التدريجى، مع قيامهم بتدريب سلاح الضباط من قائد فصيلة إلى قائد سرية، ثم بعد ١٥ أو ٢٠ سنة، إلى قائد كتيبة برتبة مقدم، وقد أصر الإسرائيليون منذ البداية على أن ضباطنا يجب أن يتعلموا منهم وأن يحلوا محلهم كمدربين بأسرع وقت ممكن. وعلى عكس الأمريكيين، الذين أرسلوا فى عهد الرئيس كنيدى حوالى ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ جندى فى أول دفعة من «المستشارين» لمساعدة الرئيس الفيتنامى نجو دينه **Ngo Dinh** على بناء جيش فيتنام الجنوبية، فإن الإسرائيليين لم يرسلوا سوى ١٨ ضابطًا، وكان كل عمل يقومون به يعين له نظيرًا سنغافوريًا ابتداء من قائد فصيلة إلى قائد سرية، إلى رئيس الأركان. وقد اخترنا ضباط الشرطة وضباط فيلق المتطوعين السنغافوريين السابق من أيام البريطانيين، الذين لديهم بعض الخبرة العسكرية وشبه العسكرية، وكان البعض منهم من موظفى الحكومة وآخرون من القطاع الخاص. وقد عرضنا عليهم وظائف دائمة طول الوقت، وكان الجيش البريطانى يركز على أهمية النظافة والأناقة والنظام حتى يفرض الضبط والربط والطاعة للأوامر الصادرة من درجات أعلى. أما الإسرائيليون فقد كانوا يركزون على المهارات العسكرية والباعث القوى، ولم تتعلم القوات العسكرية السنغافورية الأناقة والمشية المنتظمة فى الاستعراضات العسكرية وعلى

أنغام الطبول العسكرية من المدربين الإسرائيليين، ولكن كل ذلك كنا قد سبق أن تعلمناه من الضباط البريطانيين الذين كانوا مسئولين عن كتيبتى المشاة السنغافوريتين فى أيامهم الأولى.

وما أن بدأ عمل الضباط الإسرائيليين بقيادة «اليعازارى» **Ellazari** ودخلنا فى حمية التدريب، حتى طلب كيدرون **Kidron** مقابلاً بأن تعترف سنغافورة رسميًا بإسرائيل وتتبادل السفراء معها، وقد كان مثابرًا فى إلحاحه. وقلت لكينج سوى إن هذا ليس بداية طيبة؛ لأننا سنغضب المسلمين الملاويين فى سنغافورة ونغضب ماليزيا، لأن مشاعرهم مع إخوانهم المسلمين والفلسطينيين والعرب، ولم نكن نستطيع أن نوافق على ذلك حتى وإن قرر الإسرائيليون الانسحاب. وعندما علموا أن هذه ليست بداية طيبة، بعثت تل أبيب برسالة بأنهم يتفهمون موقفنا وأنهم سيتعاونون ولكنهم يأملون أن يسمح لهم فى النهاية بإقامة سفارة فى سنغافورة.

وعندما نشبت حرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل فى يونيو ١٩٦٧، شعرنا بالارتياح لأن الاسرائيليين لم يهزموا وإلا فإن قوتنا المسلحة كانت ستفقد الثقة فى تدريبهم على يد الإسرائيليين. وعندما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش قرارًا بإدانة إسرائيل، كان راچاراتنام وزير خارجيتنا، وهو بطل من أبطال التضامن الأفروأسيوى، مؤيدًا للقرار تمامًا. وقابلنى كينج سوى للضغط علىّ راجيًا لتوجيه مندوبنا فى الأمم المتحدة لعدم التصويت لصالح القرار حتى لا يرحل الإسرائيليون.

ولم أستطع أن أحضر اجتماع مجلس الوزراء، فكتبت موقفى فى مذكرة؛ كان علينا أن نؤيد حق الأمم الصغيرة فى الوجود، وكانت حرية الملاحة فى جميع الممرات الدولية مثل مضايق تيران وملقة ، من الأمور الجوهرية، وكان على الامم المتحدة أن تلعب دورًا فى المحافظة على السلام أو حل المشكلة بعد الأعمال العدائية، وأضفت أننى لا أومن بأن المستشارين الإسرائيليين سيغادرون إذا صوتنا لصالح القرار الأفروآسيوى، كنت أحبذ الامتناع عن التصويت، ووافق مجلس الوزراء على رأيى، وامتنعنا عن التصويت ولم يتركنا الإسرائيليون. ومع هذا، عندما ذاع نبأ وجود الإسرائيليين فى سنغافورة، سمحنا لهم

ببعثة دبلوماسية ولكنهم كانوا يريدون إقامة سفارة، وقررنا أن نسمح لهم أولاً بمكتب تمثيل تجارى فى أكتوبر ١٩٦٨، وفى شهر مايو التالى، بعد أن اعتاد المسلمون الملاويون فى سنغافورة والمنطقة على الوجود الإسرائيلى سمحنا لهم بأن يرفعوا التمثيل إلى درجة سفارة.

* * *

كانت قوات الاحتياط لدينا مستعدة للقتال فى أى وقت، وقد غيرنا من اسمها فى يناير ١٩٩٤ من «قوات الاحتياط» إلى «قوات الاحتياط المستعدة للعمليات» لنؤكد استعدادها القتالى، وكانوا كل عام يخصصون بضعة أسابيع للقيام بتدريبات فى المعسكرات فى نفس وحداتهم حتى يبنوا روح الثقة المتبادلة والصداقة، وكانوا يرسلون إلى تايوان كل عدة سنوات قليلة أو إلى تايلاند أو بروناى أو استراليا للتدريبات بالذخيرة الحية الميدانية على مستوى اللواء أو مستوى الكتيبة، وكان الجميع يأخذون التدريبات فى المعسكرات على محمل الجد، بمن فيهم أصحاب الأعمال الذين كانوا يحرمون من خدمات موظفيهم التنفيذيين لبضعة أسابيع قليلة كل عام.

وحتى تكون القوات المسلحة السنغافورية مؤثرة كان لابد من تعبئة وإشراك المجتمع كله فى الأنشطة الدفاعية؛ لهذا فقد كان يتم إشراك نظار المدارس والمدرسين والآباء والموظفين وقادة المجتمعات المحلية فى شبكة داعمة تحت مفهوم «الدفاع الشامل»، وكان ذلك يؤدى إلى رفع الروح المعنوية.

وكان للخدمة الوطنية أثر كبير على مجتمع سنغافورة فى الأعوام الثلاثين الماضية. فقد أصبحت بمثابة عادة اجتماعية لتقدم شبابنا وجزءا من أسلوبنا فى الحياة ساعدنا على توحيد شعبنا، فقد كانوا يتعلمون كيف يتعايشون ويعملون عن قرب مع بعضهم البعض، بغض النظر عن العنصر أو اللغة أو الدين، وكان يتم احترام المحرمات على المسلمين والهندوس بالنسبة إلى أنواع معينة من الطعام، وكذلك احترام جميع الطقوس

الدينية من البونية والهندوسية والإسلامية إلى طقوس السيخ والمسيحيين والزارادشتيين Zoroastrian. وسواء كان والدك وزيرًا أو مصرفيًا أو مهنيًا أو عاملاً أو سائق سيارة أجرة أو بائع جوال فإن مركزك فى الجيش يتوقف على نوعية أدائك أنت.

*　　*　　*

وحتى نرفع من مستوى الذكاء والقوة الجسدية فإننى وكينج سوى بدأنا فى تزويد القوات المسلحة السنغافورية بأفضل الطلبة فى ١٩٧١، وانتقينا بعض أفضل طلبة الكلية الحربية لإيفادهم فى بعثات دراسية خارجية للدراسة فى جامعتى أكسفورد وكمبريدج وغيرهما من الجامعات فى بريطانيا، وكانوا يتلقون دورات أكاديمية كاملة فى العلوم الإنسانية، أو العلوم أو الهندسة أو المهن المختلفة. وخلال سنوات دراستهم كانت تدفع لهم مرتباتهم بالكامل على أساس راتب ملازم عامل بالقوات المسلحة، إلى جانب المنحة الدراسية التى تغطى كل المصروفات والإعاشة واحتياجاتهم الأخرى فى الخارج، وكان عليهم أن يوقعوا إقرارا بأن يخدموا لمدة ثمانى سنوات بعد التخرج. ولكن خلال تلك الفترة كانوا يرسلون إلى أمريكا وبريطانيا فى دورتين تدريبيتين أو ثلاث: الأولى لتلقى تدريب متخصص سواء فى المدفعية أو المدرعات أو سلاح الإشارة، وفى منتصف الخدمة كانوا يتلقون تدريبًا فى القيادة وأركان الحرب فى أمريكا وبريطانيا، وأخيرًا يتلقون دراسة فى الإدارة العامة أو إدارة الأعمال فى جامعة أمريكية رفيعة المستوى مثل جامعتى هارفارد أو ستانفورد.

وفى نهاية خدمتهم لمدة ثمانى سنوات كانوا يخيرون بين الاستمرار فى القوات المسلحة السنغافورية أو ينقلون إلى الخدمة كموظفين إداريين، أو تولى مناصب رفيعة فى العمل الحكومى، أو الالتحاق بهيئة تشريعية أو قضائية أو العمل فى القطاع الخاص. وكانوا يؤدون تدريبات الخدمة الوطنية السنوية لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، ومن خلال هذا النظام الذى اقترحته وأدخل كينج سوى بعض التحسينات عليه؛ قمنا بتجنيد بعض

أفضل طلابنا فى القوات المسلحة السنغافورية وبدون أن نجد سنويا حوالى عشرة من أفضل طلابنا، فإن القوات المسلحة كانت ستفتقد القوة الذهنية للتعامل مع ما لديها من معدات وأسلحة فيما يعود بأفضل المنافع.

وكانت نوعية الدفعات الأولى تدعو للاطمئنان. وفى ١٩٩٥ كان هناك أربعة من الباحثين السابقين فى القوات المسلحة السنغافورية الذين ترقوا إلى مناصب رفيعة، قد دخلوا المعترك السياسى وأصبحوا وزراء بمجلس الوزراء وهم: إبنى البريجادير (العميد) لى هسين لونج **Lee Hsien Loong**، والبريجادير (العميد) جورج يو **George Yeo**، وليفتنانت كولونيل (المقدم) ليم هنج كيانج **Lim Hing Kiang** وريرأدميرال (العميد البحرى) تيو تشى هين **Teo Chee Hean**.

* * *

وكانت مساحة سنغافورة المحدودة تشكل عائقًا كبيرًا، فمع التوسع فى بناء قواتنا كنا نحتاج إلى مناطق تدريب فى الخارج لنشر لواء، ثم فرقة، وقد نجحت فى إحداث انطلاقة فى ١٩٧٥ عندما سمح رئيس الجمهورية تشيانج تشنج-كو **Chiang Ching-ku** لنا بتدريب قواتنا من المشاة والمدرعات والمدفعية فى تايوان، وقد قمنا أيضًا بتدريبات مشتركة على السلاح فى تايوان مع سيجفريد شولتز **Siegfried Schulz** وهو جنرال متقاعد من جمهورية ألمانيا الاتحادية، وقد صحب كبار ضباطنا فى دورة لأركان الحرب لتعليمهم أدق تفاصيل المناورات الميدانية.

وقد سمح رئيس الجمهورية الفلبينية ماركوس **Marcos** ووزارة الدفاع الأمريكية لسلاح الجو التابع لجمهورية سنغافورة باستخدام التسهيلات التدريبية الأمريكية فى قاعدة كلارك **Clark** الجوية بالفلبين فى أواخر السبعينيات، وعندما ترك الأمريكيون قاعدة كلارك فى التسعينيات، نقلنا تدريبنا إلى قاعدة القوات الجوية الأمريكية فى أريزونا وفى استراليا؛ كان علينا أن نجد حلولاً غير تقليدية لمشكلاتنا.

لابد من رفع القدرة الدفاعية لأى دولة باستمرار، لأن التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات تدخل فى نظم الأسلحة، ويتطلب هذا اقتصادًا سليمًا يكون قادرًا على أن يسدد تكاليف الأسلحة الجديدة وأن يتوافر أفراد على درجة عالية من التعليم والتدريب يمكنهم أن يدمجوا مختلف الأسلحة فى نظام واحد وأن يتعاملوا معها بكفاءة وفاعلية.

فالقدرة الدفاعية ذات المصداقية تساعد على خفض مخاطر التصرفات السياسية الهوجاء، لقد كان زعماء ماليزيا عندما لا تعجبهم تصرفاتنا يوجهون إلينا التهديدات بشكل منتظم فى الصحافة بأنهم سيوقفون تزويدنا بالمياه.

وعندما تنحيت عام ١٩٩٠ عن منصب رئيس الوزراء كتبت مجلة التكنولوجيا العسكرية ***Military Technology*** وهى مجلة دفاعية دولية: «عندما أصبحت سنغافورة أمة مستقلة فى ١٩٦٥، لم يكن لديها تقريبًا أى قوات مسلحة للدفاع عن نفسها، وفى ١٩٩٠ نمت القوات المسلحة السنغافورية لتصبح قوة محترمة ومحترفة تدبر نظمًا دفاعية حديثة قادرة على الدفاع عن سلامة الأراضى واستقلال الدولة». ومنذ ذلك الوقت، فإن قدرة القوات المسلحة السنغافورية واستعدادها قد استمرت فى الحصول على تقدير كبير فى المجلات المهتمة بالشئون الدفاعية، ومنها مجلة «جينز» ***Jane's*** ومجلة «آسيا باسفيك ديفنس ريبورتر» ***Asia Pacific Defence Reporter***.

وكانت هذه النتيجة أبعد ما تكون عن أفكارى فى إبريل ١٩٦٦ عندما طرت إلى لندن على أمل أن أحصل على تأكيد من رئيس الوزراء هارولد ويلسون بأن القوات البريطانية ستبقى فى سنغافورة بضع سنوات أخرى.

٣- انسحاب بريطانيا

ضحك دينيس هيلى **Denis Healey** عندما طلبت منه أنا وكينج سوى فى أكتوبر ١٩٦٦ أن يبيع لنا سربا من الطائرات المقاتلة من طراز هوكر هنتر، وأشار بإصبعه إلينا بالرفض وسأل ماذا ننوى أن نفعل بها، فالقوات البريطانية ستعتنى بنا. وأكدت لندن أن القوات المسلحة الملكية ستبقى فى سنغافورة.

كنا فى أمس الحاجة إلى الثقة التى تولدها القوات البريطانية، وإذا كانت ستتركنا فجأة قبل أن تكون لدينا قدرة على الدفاع عن أنفسنا. فقد كنت لا أعتقد أننا سنستمر على قيد الحياة. إن وجودها يعطى الشعب شعورًا بالأمن، وبدونه لن نحصل على استثمارات ولن نكون قادرين على تصدير سلعنا وخدماتنا، كانت هذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن بها أن نخلق وظائف كافية تستوعب خريجى المدارس ومنع بطالة مكثفة، وفى يناير من ذلك العام قابلت هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطانى، فى مؤتمر طارئ لرؤساء وزراء الكومنولث فى لاجوس لبحث إعلان روديسيا الاستقلال من جانب واحد. وفى فترة بين الاجتماعات ناقشنا مستقبل القوات البريطانية فى سنغافورة، وأبلغنى أنه قد يضطر إلى سحب ٢٥٠٠٠ جندى من القوات البالغة ٥٠٠٠٠ جندى يحمون ماليزيا، وعلى الرغم من أنه لم يقل إنه تم اتخاذ قرار بالفعل، فإن انطباعى متجه إلى خفض القوات.

وحتى أحصل على فهم أفضل للنيات البريطانية زرت لندن فى إبريل ١٩٦٦ لمناقشة تخطيطهم الدفاعى، وكان من المقلق اكتشاف أن هناك جماعة ضغط متزايدة للانسحاب شرقى السويس، سواء فى حزب العمال أو حزب المحافظين وبين كبار كتابهم ومعلقيهم. وصرح هيلى (مؤيدًا من رجال الصحافة البريطانيين) بأن هناك مجموعة قوية فى مجلس الوزراء تدعو إلى انسحاب سريع على مراحل، وأن جورج براون وهو الثانى بعد ويلسون،

يقود المجموعة، وذهب بول جونسون **Paul Johnson** رئيس تحرير صحيفة ستيتسمان ***Statesman*** إلى حد أنه حدد السنة وهى ١٩٦٨، وقد حصلت وجهة النظر هذه على تأييد حزب العمال وأعضاء البرلمان من العمال. وأبلغنى إيان ماكلويد **Ian Macleod** وهو وزير سابق من المحافظين، وهو الآن وزير فى حكومة الظل للمالية والشئون الاقتصادية، بأن هناك عددًا كبيرًا من «الأوروبيين» (الذين يحبذون الاندماج مع أوروبا) فى حزبه ممن يتحمسون للانسحاب.

وقد شعرت بأن ويلسون قد التزم، على الأقل طول مدة بقائه فى منصبه، بأن يستمر مع سنغافورة وماليزيا، وأنه لابد أن يكون هناك اتفاق بين الأمريكيين وبريطانيا حتى تبقى لقاء مقابل. وقد أبلغنى السفراء الأصدقاء أن الأمريكيين كانوا يساعدون البريطانيين لدعم قيمة الجنيه الاسترلينى، على شريطة أن يستمروا فى المحافظة على بقائهم شرقى السويس، وكان لدى الأمريكيين سبب وجيه لرغبتهم فى بقاء البريطانيين. فمع حلول يناير ١٩٦٦ وصل عدد قواتهم فى فيتنام الجنوبية إلى ١٥٠٠٠٠ جندى، وكان سلاح الجو الأمريكى يقصف أهدافًا مختارة فى فيتنام الشمالية، وقد أكد لى جورج براون فيما بعد أن المقابل كان دعم أمريكا للجنيه الاسترلينى البريطانى الذى كانت قيمته قد زادت أكثر من اللازم وكان تحت ضغط.

وكان دينيس هيلى وزير الدفاع هو أهم زعيم قابلته بعد ويلسون، وكنت أميل إليه شخصيًا، وكان لديه عقلية قوية مثل الكمبيوتر الذى يواصل تقديم حلول جديدة مادام هناك مزيد من البيانات تغذيه، وكان على استعداد لأن يتخلى عن مواقع أساسية أخذت من قبل. وكان عقله يتسم بالمرونة كما أن سهولة تعامله مع الكلمات قد جعلته رفيق عشاء مقبولاً بسبب اتفاق الآراء، فلديه كم هائل من المعلومات الطريفة والمفيدة عن الشخصيات التى أريد أن أعرف عنها المزيد، ولكنه كان يمكن أن يكون لاذعًا فى تقديراته. وذات مرة قال عن رئيس وزراء لدولة عضو فى الكومنولث، وهو يشير إلى جانبى جبهته: «إنه مصنوع من الخشب من هنا إلى هنا».

وقد حصلت منه على ملخص لا بأس به عن وضع وزراء حزب العمال، فقد كان يعتقد أنه من الممكن، وإن كان من الصعب على الحكومة البريطانية، أن تحافظ على وجودها العسكرى فى الشرق الأدنى حتى السبعينيات. وفى مجلس الوزراء كان معظم الوزراء يحبذون انسحابًا على مراحل خلال السنوات الخمس التالية، وكان هارولد ويلسون وحده ومايكل ستيوارت وهيلى نفسه، وهم مزيج هائل فى قوتهم، هم الذين يتحمسون لبقاء القوات البريطانية شرقى السويس فى العقد القادم، وقد شعرت بالاطمئنان لأننى كنت قابلت مايكل ستيوارت وزير الخارجية ووجدت أنه رجل ثابت ويمكن الاعتماد عليه.

وقال هيلى: إنه كان ثمة رأى قوى فى حزب العمال يريد أن يتم انسحاب القوات البريطانية من التزاماتها فيما وراء البحار للاعتقاد بأن هذه القوات فى الشرق الأدنى لم تعد أداة للمحافظة على السلام والأمن، وأنها مجرد مخلب قط فى مشاحنات الحكومات الإقليمية. وقد حذر من أن سياسة بريطانيا العسكرية فى الشرق الأدنى قد تتغير أثناء وجود الحكومة القائمة وقتئذ، وكان عدم اليقين قد جعل مدة بقاء الوجود العسكرى مصدر قلق دائم، ووافقت أنا وكينج سوى أنه مهما كان قرار بريطانيا الأخير، فإننا يجب أن نبنى قدرة دفاعية ظاهرة للعيان فى أقرب وقت ممكن، حتى لا يبدو لشعبنا ولجيراننا أننا بلا دفاع.

وفى اليوم السابق على مغادرتى، يوم الاثنين ٢٥ إبريل، كان لى لقاء أخير مع هارولد ويلسون، وقد سألنى عن مساهمة القواعد البريطانية فى اقتصاد سنغافورة، وقدرت ذلك بحوالى ٢٠ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى. وكان إلغاء القواعد سينتج عنه عودة أعداد كبيرة من الماليزيين والمالاويين والهنود إلى بلادهم؛ وسيؤدى ذلك إلى زعزعة الاقتصاد، ولكنى كنت أخشى – أكثر – من التأثير على الروح المعنوية لشعبنا. لقد بذلنا جهدًا كبيرًا حتى نحول أفكارهم ونقنعهم بأن الشيوعية ليست موجة المستقبل التى يستحيل مقاومتها. وأن انسحاب القوات البريطانية وإغلاق القواعد سيؤدى إلى زعزعة خطيرة فى الروح المعنوية، ويمكن أن يستسلم الشعب لفكرة حتمية قوة الصين.

وقد خلصت إلى أن ويلسون وحكومته لا يمكنهما فعل شيء لمساعدة سنغافورة على تسوية معاهدتها الدفاعية والاقتصادية مع ماليزيا؛ وذلك لأن نفوذهما قد تقلص وبخاصة مع خفض حدة المواجهة مع إندونيسيا، وكانت الزيارة مرضية كما كنت آمل، وقد أكد لى جميع الزعماء البريطانيين، وبخاصة ويلسون وهيلى أنهما قد تأثرا سلبيًا من الانفصال، وأننا ما كان يجب أن نتخذ مثل هذه الخطوة العنيفة دون استشارتهما، وفى وقت كانوا يدافعون عنا ضد «المواجهة» مع إندونيسيا. وكان هناك قدر كبير من البحث عما إذا كان يجب عليهم أن يبقوا فى جنوب شرق آسيا. وقد ألحوا فى تأكيد خطورة الموقف. وبالنسبة إلى المستقبل القريب طمأنونى بأن سنغافورة لها أصدقاء فى حكومة العمال وفى زعامة حزب المحافظين المعارض، وكنت آمل أن نمنح سنوات قليلة حتى نبنى بعض قواتنا الدفاعية، ونستعيد حيوية نشاطنا، ونستأنف التجارة مع إندونيسيا، والأهم من ذلك كله، أن نحصل على استثمارات فى الصناعة. وقد أبدى ويلسون ودًا بكل الطرق خلال الأسبوع الذى قضيته فى لندن فى شهر إبريل. وقد دعانى إلى الغداء فى ١٠ داوننج ستريت (مقر الحكومة البريطانية) مع وزراء حكومته البارزين وزعيم المعارضة فى مجلس اللوردات بيتر كارينجتون وحضرت زوجاتهم، وفى كلمة مهمة تحدث بود شديد وقد شكرته على صداقته ومساندته لنا.

وبعد ذلك بقليل غادرت لندن، وقد تعرض ويلسون لضغط من حزبه العمالى لكى يتحلل من التزاماته الدفاعية فيما وراء البحار، وفى اجتماع لحزب العمال البرلمانى فى يونيو ١٩٦٦ كان عليه أن يناشد مشاعرهم الاشتراكية قائلاً:

> «بصراحة يجب أن نفكر فى أنفسنا، سنكون سعداء لمغادرة سنغافورة بأسرع ما يمكن، ومع هذا لا يمكننا أن نقول، كما نقول فى عدن أن الحكومة المحلية أو السكان المحليين لا يرغبون فى وجودنا. إن لى كوان يو، باعتباره اشتراكيًا ديموقراطيًا وخبيرًا من الجناح اليسارى ككل شخص فى هذه الغرفة يريد قطعا منا أن نبقى هناك. ولنتذكر أنه أظهر فى المعارك السياسية لجنوب شرق آسيا وفى صراعاته الانتخابية شجاعة فائقة فى قتال الشيوعية فى منطقة يرغب الشيوعيون بشدة فى أن يسيطروا عليها».

«وحكومة سنغافورة كما نعرفها هى الحكومة الديموقراطية الاشتراكية الوحيدة، بمفهومنا لهذه العبارة، فى جنوب شرق آسيا. إن سجله الاجتماعى، فى برنامجه الإسكانى مثلاً، يتحدى به أى شىء تم فى أكثر المجتمعات الديموقراطية الاجتماعية تقدمًا».

وبعد لندن حضرت مؤتمرًا اشتراكيًا دوليًا فى ستوكهولم حتى أكون على اتصال مع زعماء الأحزاب الاشتراكية الاوروبية والبريطانية، وهناك قابلت جورج براون على الغداء، وتحدث بصراحة وبشكل مباشر، لقد كان يريد الانسحاب من جنوب شرق آسيا فى أقرب فرصة ممكنة، وقد اعترف بأن المطالبين بذلك أقلية، ولكنه كان ينوى أن يستمر فى المطالبة، وقال براون إن ويلسون وهيلى يكنان احترامًا شديدًا لى ولحكومة سنغافورة، ولكنه كان متضايقًا من أن ذلك استخدم كذريعة للسياسة البريطانية شرقى السويس. كان يريد أن ينشر إعلانًا حازمًا بالانسحاب فى مجلة دفاعية صدرت فى أكتوبر ١٩٦٥ ولكن لم يحصل على الأصوات الكافية، وجادلته بأنه لو كانت بريطانيا قد انسحبت ما كان الأمريكيون دعموا الاسترلينى، ولأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الجنيه ولخسر العمال الانتخابات الثانية؛ وهمهم فى سخط بأن الاتفاق بين ليندون جونسون وهارولد ويلسون لن يعود بالخير على بريطانيا فى المدى الطويل!!

وفى يوليو ١٩٦٦ زار هيلى سنغافورة وأبلغنى أن مستوى القوات فى سنغافورة وماليزيا سينخفض إلى الوضع الذى كان يجب أن يصل عليه لو لم تكن هناك مواجهة. وكان قد زار كوالالمبور وقال بشكل جاد إنه صرح للصحافة بأنه لا توجد مشاعر مناهضة للبريطانيين هناك، وأنه لا يوجد سبب آخر سوى الصعوبات الاقتصادية التى تعانى منها بريطانيا تفسيرا لوقف المعونة لماليزيا. وغمز بعينه قائلاً: لقد تعلم الماليزيون أن ما أسماه «شهر كراهية بريطانيا» قد أحدث انطباعًا سيئًا وأنه أحدث عكس المطلوب منه. (وكان زعماء ماليزيا قد غضبوا من النقد فى وسائل الإعلام البريطانية لسياساتهم العنصرية واللغوية وشعروا بالحنق على البريطانيين)، ولكن عندما وصل كان الشهر قد تحول إلى «شهر حب بريطانيا».

وكان مبتهجًا وممتلئًا بالسرور، ويشعر بالطمأنينة. لقد مر وقت شعرت فيه بأن البريطانيين سيمكنهم البقاء لعقد من الزمن حتى السبعينيات. وفى لحظات أخرى كنت أخشى أن الوقت يمر بسرعة بالنسبة إلى ويلسون وهيلى، وكان الاتجاه لدى أعضاء البرلمان من حزب العمال البريطانى قويًا لصالح خفض نفقات الدفاع فيما وراء البحار لاستخدام الموارد على بريطانيا وحدها.

وقام هيلى بزيارة ثانية إلى سنغافورة فى ٢٢ ابريل ١٩٦٧، وقد أوضح أن بريطانيا ستجلو عن البر الرئيسى فى آسيا (بدون الجزر) فى أواخر السبعينيات، وحاولت إقناعه بالمحافظة على الثقة فى الأمن العام فى المنطقة وإلا ستحدث تغييرات فجائية.

وأوضح هيلى أن القرار بالانسحاب قد اتخذ لأسباب اقتصادية وليست عسكرية، وأنه لهذا فإنه من غير المحتمل أن يتم تغييره. ولم تكن هناك وسيلة أخرى لحل مشكلة بريطانيا المالية، وكان هناك تخوف أيضًا من أن تصبح بريطانيا متورطة فى حرب «فيتنام»، وكان البريطانيون قد هالهم سفك الدماء فى فيتنام.

وفى اجتماع آخر عقد بعد يومين، حاول أن يخفف من الصدمة بأن يتحدث عن معونة كبيرة لسنغافورة، فهو بعد هذا كله كان يتحدث عن خفض (القوات) وليس انسحابًا كاملاً. وكان يدرك مغزى عامل الثقة ويحاول أن يقنع زملاءه بهذا، ولكنه كان لابد له أن يضع خططًا طويلة الأمد للدفاع البريطانى ولم يكن من المستحيل أن يفعل ذلك بالتدريج، لقد سأل عن خططنا بالنسبة إلى حوض جاف بحرى لإصلاح السفن . وأخبرته عن نيتنا أن نكلف شركة سوان وهنتر Swan & Hunter (وهى شركة بريطانية لبناء السفن) بأن تتولى الأمر وتحول الحوض الجاف إلى «مدنى» وأننى قد سبق أن أقنعتهم بأن يتولوا أمر حوضنا الجاف المدنى كيبل Keppel، حتى يألفوا أوضاعنا.

وأرسل كل من هارولد هولت Harold Holt رئيس وزراء استراليا، وكيث هولى أوك Keith Holyoake رئيس وزراء نيوزيلندا، برقية لتحذيرى بأن هناك تخفيضات كبيرة فى القوات البريطانية محل بحث وأن هذا سيؤدى إلى فك اشتباك وتفكيك الإطار القائم لتدابير الدفاع الخاص بالكومنولث.

ومن بين القادة العسكريين البريطانيين فى سنغافورة لم يكن هناك توقع لانسحاب فجائي. وفى مايو، بعد شهر من زيارة هيلى حضرت أنا وكينج سوى عشاء عمل مع سير مايكل كارفر Sir Michael Carver القائد العام البريطاني للشرق الأقصى. كان كارفر مطمئنًا بشدة، وقال: إن الدور الرئيسى لقوات دفاع سنغافورة يجب أن يكون منع قيام انقلاب من الداخل أو الخارج، وفى حالة نشوب أعمال عدائية مستمرة؛ علينا أن نعتمد على الحلفاء، وقد أكد لى موقفه من أنه توقع أن تبقى القوات البريطانية فى سنغافورة لبعض الوقت.

وفى حالة إذا كان رؤساء كارفر السياسيين يفكرون بغير ذلك أو أنهم تحت ضغط بأن يفعلوا غير المتوقع، فقد كتبت إلى هارولد ويلسون فى ٢٦ مايو بأن أى كلام عن «معونة كبيرة» له تداعيات مزعجة، فإن خطر الفوضى الاقتصادية كان أمرًا ثانويًا بالمقارنة بالخطر الأكبر وهو انعدام الثقة عندما يشاع أن البريطانيين قد قرروا الانسحاب فى منتصف السبعينيات؛ وأرسل ويلسون ردًا مطمئنًا ثم دعانى إلى لندن لمباحثات مبدئية.

وعندما قمت أنا وكينج سوى بمقابلة دينيس هيلى فى يونيو ١٩٦٧ قدم قائمة تفصيلية عن تخفيضات فى القوات حتى ٣١ مارس ١٩٦٨ ثم عن انسحاب بدأ من ١٩٦٨ حتى ١٩٧١، وبعد ١٩٧١ ستحتفظ بريطانيا بقوة برمائية فى جنوب شرق آسيا، وهى أشبه «برجل شرطة على أهبة الاستعداد».

وقام كينج سوى بالمناقشات عن التداعيات الاقتصادية وكان مثلى أكثر انزعاجًا بالنسبة إلى التداعيات الأمنية عن التداعيات الاقتصادية لتخفيض القوات البريطانية، وقد شعرنا أنا وهو بأنه كان يمكننا بطريقة ما أن نتعايش مع التخفيض الاقتصادى، إذا توفر لنا الأمن، وإذا لم تكن ثقتنا قد تزعزعت. وسألت مسئولاً من وزارة التنمية فيما وراء البحار وكان يتعامل مع المشكلات المتعلقة بخفض القوات البريطانية فى مالطة: هل المطارات الحربية المهجورة يمكن تحويلها إلى مطارات مدنية؟ قال: إنه طبقًا للتجربة البريطانية فإن المطارات الحربية المهجورة إما تحولت إلى الزراعة أو فى حالات قليلة استخدمت فى الصناعات الخفيفة، ولم أكن أعتقد أن الزراعة أو الصناعات الخفيفة من

الأمور الواعدة لسنغافورة وطلبت أن يتاح لمجلسنا للتنمية الاقتصادية فرصة مبكرة لمعاينة المطارات الحربية البريطانية الثلاثة: تنجه **Tengah** وسليتار **Seletar** شانجى **Shangi** لنقرر كيف سنستخدمها فيما بعد.

كانت اللوائح العسكرية البريطانية تتطلب تدمير المعدات الحربية الفائضة، ولكن هيلى وافق على أن يعيد النظر فى هذه اللوائح بحيث تسلم هذه المعدات إلى سنغافورة للتدريب واستخدامات أخرى، وقد أبدى هو وفريقه استعدادًا لمساعدتنا، وأحدث هذان الاجتماعان شعورًا بالارتياح، فقد شعرنا بالثقة بأننا يمكن أن نحل مشاكلنا مع حلول منتصف السبعينيات، وما كنت لأطلب أكثر من هذا. وقد أكدت شركة سوان وهنتر أن احتمالات الاستفادة من الحوض الجاف البحرى فى سمباونج **Sembawang** جيدة جدا، وأن لجنة مكونة من البحرية وشركة سوان وهنتر وحكومة سنغافورة يمكن أن تخطط لتحويله إلى الاستخدامات التجارية.

وفى مناقشة خاصة فى ٢٦ يونيو ١٩٦٧ وعد نيلسون بأن ذلك سيكون آخر مراجعة دفاعية فى البرلمان الحالى، كما أن هيلى وعد من جانبه بأنه لن تكون هناك أية مراجعات دفاعية أخرى، وكان انطباعى هو أن ويلسون كان يريد أكثر من هيلى أن يبقى خيارات بريطانيا شرقى السويس مفتوحة. وما كان يريده منى فى لندن ليس أن أناقش مزايا البقاء شرقى السويس وإنما أناقش التعامل مع معارضة حزب العمال والوزراء الذين كانوا ضد بقاء القوات.

وتحدثت إلى أعضاء المعارضة من حزب العمال (ذوى المقاعد الخلفية) فى مجلس العموم بعد ظهر ذلك اليوم. قلت إن المشهد الأفروآسيوى قد تغير بسرعة، فقد توفى نهرو، وساءت سمعة سوكارنو واندمج ماو فى جنون الثورة الثقافية، كان هناك نصف مليون جندى أمريكى فى فيتنام الجنوبية. فقد ولت أيام سيطرة الرجل الأبيض على آسيا. وبدلاً منها أصر بعض الآسيويين على الاتجاه لحلول آسيوية للمشكلات الآسيوية حتى يمكن للدول الآسيوية الكبرى أن تسوى مشكلاتها مع الدول الصغرى، وأن يكون للدول الصغرى الحق فى أن تطلب من أصدقائها الغربيين المساعدة فى استعادة التوازن.

وقد قضيت ساعات أتحدث مع وزراء ويلسون، فقد اجتمعت مع جيم كالاهان **Jim Callaghan**، الذى كان وزيرًا للخزانة (وكنت قد قابلته عدة مرات خلال السنوات الخمس عشرة الماضية) لمدة ساعة والنصف وكان محددًا لهذا اللقاء نصف ساعة فقط، ومن آن لآخر، كانت أجراس التصويت تدق، فيخرج إلى القاعة ليدلى بصوته ولكنه يطلب منى أن أبقى. وفى النهاية قال: «إننى أؤيد تحديد موعد تنسحب فيه بريطانيا ولكننى سأفكر فيما قلته لى، فأنا متفتح الذهن فى هذه اللحظة». وطلب منى أن أقابل روى جينكينز **Roy Jenkins** الذى كان وزيرًا للداخلية وقتئذ، واستمع روى جينكينز لى بهدوء وقال: إنه سيؤيد عدم تحديد موعد، ولكن لابد أن تنسحب بريطانيا من الظهير القارى الآسيوى مع حلول عام ١٩٧٥.

كان الوزير الذى يعارض موقفنا أكثر من غيره هو ديك كروسمان **Dick Crossman** الذى كان رئيسًا للمجلس، ولمدة ساعة أخذ يهددنى وينتهرنى لأننى ضللت وخدعت زملاءه للبقاء شرقى السويس، وقد بدأ بأن صدمنى عندما تعمد أن يكون فظًا، كان يريد أن تنسحب بريطانيا بسرعة مع حلول عام ١٩٧٠، وكانت مجموعته من النواب يريدون وفورات لزيادة معاشات كبار السن ولخفض سعر الفائدة على قروض شراء المساكن والحصول على مزيد من الأصوات، وقال وهو يشعر بالإحباط: «لا تقلق بالنسبة إلىَّ لأننى مجرد صوت من الأقلية فى مجلس الوزراء فى الوقت الراهن ولكننى سأفوز كما أن الحزب شيئا فشيئا يلتف حول وجهة نظرى». وكان مندوبنا السامى أ. ب. راجا **A.P. Raja**، الذى كان حاضرًا المقابلة قد اعتقد أن كروسمان يفضفض عن نفسه لأن مناقشاتى قوت من شوكة أولئك الذين كانوا يريدون البقاء.

وكنت أعتقد أننا على حق فى ذلك الوقت، ولكن لم يكن هناك مزيد من المصادمات، وقد كان ذلك سيؤدى إلى نوبة أخرى من الاكتئاب فى مجلس الوزراء، وإلى مراجعة أخرى للدفاع ومزيد من إضعاف قواتهم، وكان هذا الخطر خارج نطاق السيطرة حتى بالنسبة إلى الحكومة البريطانية. والحقيقة المحزنة هى ما انتاب البريطانيون من اضطراب ولم تكن القيادة ملهمة لشعبها، فوزراء حزبى العمال والمعارضة (فى المقاعد الخلفية) كانوا فى

حالة معنوية سيئة، كان عليهم أن يفعلوا كل الأشياء التى قالوا إنهم لا يريدون أن يفعلوها، ومنها تذبذب السياسة الاقتصادية التى انتقدوا بسببها حكومة المحافظين.

وقد أظهرت أوراق الرئيس ليندون جونسون أنه حث ويلسون فى واشنطن فى يونيو ١٩٦٧ «على ألا يتخذ أية خطوات تكون فى غير المصلحة البريطانية أو الأمريكية ومصلحة الأمم الحرة فى آسيا». ولكن جونسون لم يضغط بنفس قوة مساعديه عندما حاولوا إقناعه عند عرضهم الأمر قبل الاجتماع، وقد كتب روبرت ماكنمارا وزير دفاع جونسون إلى جونسون مبكرا فى ديسمبر ١٩٦٥ بأن أمريكا تعطى قيمة أعلى للوجود والالتزامات البريطانية فى الشرق الأقصى مقارنة بأوروبا.

وأعلن الكتاب الابيض لوزارة الدفاع البريطانية الذى نشر فى يوليو ١٩٦٧ عن نية البريطانيين فى خفض القوات فى جنوب شرق آسيا بنسبة ٥٠ فى المائة مع حلول ١٩٧٠ / ١٩٧١ والانسحاب تمامًا مع منتصف السبعينيات. وقد كتب هارولد هولت **Harold Holt** المهموم إلى ويلسون وأبلغنى بآرائه: «إننا نرى أن حكومة المملكة المتحدة قد اتخذت قرارات تاريخية بتقليص حجم دورها واتفاقياتها الدولية إلى درجة كبيرة والتحلل من أى نوع من المسئولية الدولية التى حملتها بريطانيا على كاهلها لسنوات عديدة، وأن الاستراليين يجب أن «يعيدوا التفكير الآن فى الموقف كله».

وبعد ذلك بقليل وجه ويلسون إلىّ الدعوة لأتحدث فى المؤتمر السنوى لحزب العمال فى أكتوبر ١٩٦٧؛ ووافقت وأنا أعرف أنه أراد أن أقنع حزبه بألا يعارض بقاء القوات البريطانية فى سنغافورة، وكنت المتحدث الرئيسى، والمندوب الأخوى فى التجمع عشية المؤتمر فى يوم الأحد أول أكتوبر فى سكاربارا **Scarborough**. وأعربت عن الأمل فى أن تؤدى مشاركة سنغافورة الطويلة مع البريطانيين على مدى ١٥٠ عامًا إلى أن تسمح لهم أن يتم فض الاشتباك بطريقة «تتيح لنا أفضل فرصة للأمن والاستقرار الدائمين»، وأنه إذا لم يتوفر لنا الوقت والجهد، فإننا سنعيش فى منتصف السبعينيات بدون الحصول على نفقات القاعدة البريطانية كما كنا نفعل وقتئذ. وكنت أعرف أن النواب منشغلون بفيتنام. ولما كنت لا أستطيع أن أتجاهل الموضوع؛ فقد قلت: «لا أريد أن أبدو كصقر أو حمامة، ولو كان علىّ

أن أختار استعارة من الطيور، فإننى أحب أن أفكر فى البومة. إن أى شخص ينظر إلى ما يحدث فى فيتنام لابد أن تكون له عينان ثاقبتان، وما كان يجب أن يحدث ما حدث، بهذا الشكل فى فيتنام. وربما لم يكن المكان هو الأفضل ولا الأرض الأكثر أمنا فى آسيا لاتخاذ هذا الموقف، ولكن التضحيات الضخمة قد بذلت بالفعل وبدماء الفيتناميين والأمريكيين معا». وبالنسبة إلى جمهور معاد لفيتنام كان هذا أقصى ما يمكن أن أصل إليه لألمح إلى أنه إذا انسحب الأمريكيون، فسيكون لذلك أصداء قاسية على باقى دول جنوب شرق آسيا.

* * *

وبعد حوالى ستة أسابيع، وبدون أى إنذار، تلقى كينج سوى يوم الاحد ١٨ نوفمبر ١٩٦٧ رسالة من كالاهان بصفته وزيرا للخزانة، مشابهة للرسالة التى لابد أنه أرسلها إلى وزراء مالية دول الكومنولث، بأن البريطانيين قد خفضوا قيمة الجنيه الاسترلينى من ٢,٨٠ دولار أمريكى إلى ٢,٤٠ دولار أمريكى. وكان هذا يعنى أننا خسرنا ١٤,٣ فى المائة إذا بعنا الاحتياطى الذى احتفظنا به فى لندن بالإسترلينى. فقد خضعت عملة بريطانيا لضغوط بعد أن تولت حكومة العمال الحكم بقليل عام ١٩٦٤، ولكننا لم نسحب احتياطينا. كانت قواتهم تدافع عنا ضد «المواجهة» الاندونيسية، ولم نكن نريد أن يوجه إلينا اللوم فى الاسراع بتخفيض قيمة العملة. وصرح ويلسون فى حديث تليفزيونى مساء يوم الاحد نفسه قائلا: «إننا الآن نهتم بأنفسنا، ومعنى هذا أن بريطانيا تأتى فى المرتبة الاولى». وكان هذا منذرا بالسوء. ولكن هيلى كان مطمئنا عندما قال فى مجلس العموم فى ٢٧ نوفمبر: «اعتقد أن الحكومة كلها تشاركنى الرأى أننا يجب، فوق أى اعتبار، أن نثق فى قواتنا وفى حلفائنا فى إحداث هذه التخفيضات. ولن نتراجع عن قرارات يوليو ... وهذا هو السبب فى أن الصديق وزير الخزانة (كالاهان) صرح يوم الاثنين الماضى بأن التخفيضات يجب أن تتم فى إطار السياسات الدفاعية التى تم الاعلان عنها فى الصيف الماضى. ودعونى أقول للسيد الفاضل إن هذه التخفيضات لا تعنى أى إسراع فى خفض أو إعادة نشر قواتنا».

وكتبت إلى هيلى أشكره على تأكيد هذا، ولكنى كنت مخطئا، فلم يكن فى إمكانه أن يتحدث باسم الحكومة، كان ويلسون رئيس الوزراء يسعى إلى إنقاذ حكومته، وقد كان يعنى ذلك عندما قال: إن اهتمامه «ببريطانيا يحتل المرتبة الاولى». وقال ويلسون أيضا «ليس هناك مجال فى الانفاق يمكن اعتباره أكثر أهمية». وكتبت إلى ويلسون فى ١٨ ديسمبر لأحكى كيف أن حكومة سنغافورة قد دعمت الاسترلينى بإخلاص، وفقدت ١٥٧ مليون دولار سنغافورى نتيجة لتخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى (فقد مجلس النقد ٦٩ مليون دولار سنغافورى، وحكومة سنغافورة ٦٥ مليون دولار سنغافورى، والهيئات القانونية ٢٢ مليون دولار سنغافورى). وأنهيت خطابى بأننى «عازف عن الاعتقاد بأن المصاعب المؤقتة يمكن أن تؤثر على مشاعر الثقة والاطمئنان، وأننى سأتمسك بتصريحى فى سكاربارا. ومن جانبنا سنرى أن آخر قوات بريطانية ستلقى تحية الوداع الواجبة عندما تغادر قواعدها فى منتصف السبعينيات».

كان هذا أملاً بعيد التحقيق، ففى الأزمة الكبرى الأولى لحكومة ويلسون، لم يكن لديه وقت لإنقاذ أصدقائه وحلفائه، على الرغم من إخلاصه، وبدلاً من أن يرد، بعث جورج طومسون **George Thomson**، وزير علاقات الكومنولث، ليقابلنى فى ٩ يناير ١٩٦٨. وكان طومسون فى حالة اعتذار ودفاع، قال: إن تخفيض قيمة العملة قد أتاح فرصة أخيرة للحكومة البريطانية لأن يستقيم اقتصادها، وأن التخفيضات الدفاعية يمكن أن تعنى تغييرًا جوهريًّا فى الدور التاريخى لبريطانيا وهيكلها الدفاعى على المدى الطويل. فالبريطانيون سيبقون فى أوروبا، على الرغم من أن قدرتهم يمكن استخدامها لمساعدة الحلفاء خارج أوروبا. وسألت عن تصريح هيلى عن القدرة البرمائية فى سنغافورة، كان لابد من غض النظر عن ذلك فلن ترابط أية قوات بحرية فى جنوب شرق آسيا بعد عام ١٩٧١. وعندما سئل طومسون إلى أى حد يرى أن القرار بالانسحاب مع حلول عام ١٩٧١ قرارًا جازمًا؛ قال: إنه جازم تمامًا ولكن ستراعى آراء شركائهم فى الكومنولث. كان طومسون لطيفًا وودودًا فى سلوكه، وكان يتعاطف معنا، فقد كانت المهمة التى كلفه بها ويلسون غير سارة. وحتى يخفف ويلسون من الصدمة دعانى إلى مناقشات فى شيكرز **Chequers**، وهو المقر الريفى الرسمى لرئيس الوزراء.

وفى غمرة إحساسى بالإحباط والغضب لتجاهله التام للتعهدات الرسمية التى قدموها لنا قلت: إننا يمكننا أيضا أن نعطى الأولوية والأهمية لمصالح سنغافورة، وأن نحمى أرصدتنا من الاسترلينى بنقلها من لندن. ومع هذا فقد قررت أن أذهب إلى لندن وأقابل ويلسون فى شيكرز.

وغير ويلسون مكان اللقاء من شيكرز إلى ١٠ داوننج ستريت وأن يكون يوم الأحد. وعندما وصلت فى الساعة الخامسة والنصف مساء، كان كبار وزرائه الثلاثة حاضرين وهم: دينيس هيلى (وزير الدفاع) وجورج براون (وزير الخارجية) وجورج طومسون (وزير علاقات الكومنولث)، وتعلق ويلسون ببعض الأمل عندما قال: إن مجلس الوزراء قد وافق على ألا يتخذ قرارًا نهائيًا قبل أن أقابله.

قلت: إن تصريحى المتعجل بأن القوات البريطانية ستنسحب من الأراضى الآسيوية مع حلول عام ١٩٧١ سيهز ثقة المستثمرين، وبخاصة أولئك الذين من هونج كونج، وأن ذلك سيجعلهم ينفرون منا. وحتى تستعيد سنغافورة ثقتهم كان عليها أن تلجأ إلى إنفاق مكثف على التسليح حتى يكون لدفاعها مصداقية؛ ووافقت على أن الخدمات المسلحة البريطانية تمتلك عقارات لها قيمة فى سنغافورة من بيوت وثكنات تساوى أكثر من ٥٥ مليون جنيه إسترلينى، فإذا تم تخفيض القوات على مدى ثلاث سنوات فإنها لن تأتى بنصف هذا السعر فى السوق المفتوح.

وأكد ويلسون ما أبلغنى به هيلى منذ عام مضى فى سنغافورة بأن قرار الانسحاب تم على أسس اقتصادية، وأنه لا يمكن تغييره، وكان القرار الخاص بالتوقيت، فى مارس ١٩٧١ بالإجماع. وكان وزراؤه الحاضرون يمثلون وجهة نظر مجلس الوزراء. وكان متشوقًا لمناقشة المعونة ليوفر لسنغافورة إغاثة اقتصادية حقيقية. وقد أجبت بأن الأمن هو أساس قلقى، لأنه بدونه لن تكون هناك استثمارات، ونحن نحتاج إلى أكثر من المعونة بكثير.

وترك ويلسون لهيلى الحديث عن أسباب الانسحاب المبكر، وجلس فى الخلف يدخن غليونه وينظر فى تعاطف. ومن لغة ويلسون الجسدية عرفت أنه سيكون من المستحيل أن نجعله يحافظ على تعهده الأصلى بأن تبقى القوات البريطانية حتى منتصف السبعينيات.

كان الوزراء البريطانيون يتعاطفون مع محنتى، وكان أكثرهم تأييدًا جورج براون. وتذكرت آراءه القوية عندما تقابلنا فى ستوكهولم فى ١٩٦٦، بأن القوات البريطانية يجب أن تجلوا عن سنغافورة، وقد انتابتنى الدهشة عندما سأل كم من الوقت أحتاجه؟ وقد ذكرت ٣١ مارس ١٩٧٣. وبعد ذلك بسنوات أبلغنى بأن الرئيس الأمريكى جونسون أقنعه بأنه مادامت حرب فيتنام مستمرة فإن أمريكا لا يمكن أن تحل محل القوات البريطانية فى الخليج العربى وسنغافورة، وأن المساهمة البريطانية كانت لها قيمة سياسية كبيرة.

وفى حوالى السابعة مساء انضم إلينا روى جينكينز الذى حل محل كالاهان وزيرًا للخزانة، وقد أثار موضوعًا ذا صلة عندما قال: إن وضع سنغافورة الاقتصادى يختلف عن أوضاع الدول الأخرى فى المنطقة، وأننا أدينا عملاً جيدًا، وأن الوضع فى بريطانيا كان خطيرًا، وقارن الاحتياطيات البريطانية والسنغافورية على أنه بالنسبة إلى دخل الفرد فإن الرقم فى بريطانيا أصغر من مثيله فى سنغافورة. وانتقد حكومة سنغافورة لاستثمارها فوائض ميزانيتها فى بلاد أخرى دون أن تبلغ الحكومة البريطانية. كان قد اتخذ موقف الهجوم، ولم نكن حولنا أى من احتياطياتنا إلى عملات أخرى غير الاسترلينى، ولكننا لم نقدم أى تعهد بأن نضع فوائض ميزانيتنا بالإسترلينى. لقد استطاع أن يحرز نقطة لصالحه ضدنا بأننا لم نبذل كل جهدنا لنتعاون ولهذا يجب ألا نتوقع مجاملة خاصة الآن.

لقد تحدثنا أثناء العشاء، وكررت حججنا مرات ومرات ونحن نشرب كئوسا مترعة من نبيذ كلاريت – وهو مشروب جنكن المفضل، وانتهينا فى الساعة العاشرة والنصف مساء بعد قضاء خمس ساعات والنصف. ولخص ويلسون الجلسة قائلا: إن الحكومة البريطانية قبلت ضرورة المساعدة للمحافظة على الثقة فى سنغافورة، ولكنه أكد أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن دائم لسنغافورة إلا فى إطار اتفاقية دفاع إقليمى أوسع مع دول الكومنولث المعنية، ولم يكن من المستحسن لسنغافورة أن تتخذ قرارات متعجلة بالنسبة

إلى شراء المعدات العسكرية إلا بعد أن يكون احتمال اتخاذ مثل هذا التدبير قد تم بحثه بتفاصيل أكثر، وأن حكومته ستفعل كل ما في وسعها وبما يتمشى مع هدفهم الأهم (وهو الانسحاب مع حلول عام ١٩٧١)، من أجل مساعدة سنغافورة في المحافظة على الأمن، وأنها تأمل أن تأخذ حكومة سنغافورة بالنصيحة البريطانية بالكامل.

وفي اليوم التالي، يوم الاثنين ١٥ يناير ١٩٦٨ أعلن هيلي في مجلس العموم أن القوات البريطانية شرقي السويس ستنسحب عام ١٩٧١، ولكنه غير الموعد الفعلي للانسحاب النهائي من مارس إلى ديسمبر ١٩٧١. وكان هذا الاختلاف وقدره تسعة شهور ذا مغزى لأنه كانت ستعقد انتخابات عامة قبل ديسمبر ١٩٧١. وبمعنى آخر، فإن القرار بشأن الموعد النهائي للانسحاب كان سيتأكد إما بمعرفة حكومة عمالية جديدة أو يؤجل على يد حكومة من المحافظين، وكان عليّ أن أقنع بهذا التنازل، وقد لاحظ المراسلون بوزارة الدفاع الذين نقلوا خطبة هيلي أنه ترك ذلك الأمر مفتوحًا. وبهذا لا تكون رحلتي إلى لندن قد ذهبت هباء تمامًا.

ولكن ويلسون كان يعلم أن هذا كان نهاية لعهد مضى. ففي المناظرة اقتبس من قصيدة الشاعر الإنجليزي كيبلنج **Kipling** بعنوان «نشيد في نهاية القداس» «**Recessional**» الأبيات التالية:

تلاشت أساطيلنا المستدعاة من أماكن بعيدة

وعلى الكثبان والألسنة الممتدة في البحر انطفأت النيران

ويحك، إن كل ما كان لنا من عظمة في الأمس

يضيع في نينوى (بالعراق) وصور (بلبنان)

وأثناء تلك الأيام الخمسة التي قضيتها في لندن في يناير ١٩٦٨ عملت باجتهاد حتى أطيل فترة الوجود البريطاني، وإلى جانب المناقشات مع ويلسون؛ عرضت قضيتي على زعماء حزب المحافظين، وأساسا على تيد هيث **Ted Heath**، ورجينال مودنج **Reginal**

Mauding وايان ماكلويد Iain Macleod وكانوا متعاطفين جدًا ومؤيدين، ولو كانوا فى الحكم، لرغبوا فى أن يبقوا مدة أطول دون أن يحددوا موعدًا للانسحاب؛ وقد أحدث ذلك فرقًا فى النتيجة النهائية. وقد قام التليفزيون والصحافة البريطانية بتغطية زيارتى، وكنت قادرًا على أن أقدم قضيتى بشكل منطقى وبدون غضب، وقد حاولت الضرب على الأوتار العاطفية للشعب البريطانى، بأن مشاركتنا الطويلة والمثمرة يجب ألا تنتهى بطريقة غير لائقة يمكن أن تدمر مستقبل سنغافورة، وقد حاولت أن أظهر بأفضل وجه ممكن، ولكن كينج سوى، الذى طار عائدًا إلى سنغافورة قبلى، أعرب عن خيبة أمله للصحافة فى مطار سنغافورة قائلاً: «لقد تراجع حزب العمال عن وعده – وهذا انتهاك مشين لتعهده لنا».

ولم أكن أرى فائدة من أن أعبر عن حنقى، وكان زملائى الآخرون، ومن بينهم راجا، وتشن تشاى، وسيو سين يشعرون بخيبة أمل ويتخوفون من التداعيات على أمننا واقتصادنا، ولكنهم لم ينتقدوا البريطانيين. فالكلمات الغاضبة لا تفعل سوى أن تستثير ثائرة الوزراء البريطانيين وقادة الأسلحة البريطانية فى سنغافورة وهم فى نهاية الأمر من البريطانيين الموالين، وكنت فى أشد الحاجة إلى النية الطيبة والتعاون من البريطانيين حتى ينفذوا الانسحاب بأقل قدر من الاحتكاك وأكبر قدر ممكن من النيات الطيبة، وحتى لا يتم إخلاء المصانع الحربية تمامًا من أية معدات وتجهيزات كما حدث فى غينيا (بغرب إفريقيا) عندما سحب الفرنسيون قواتهم فى الستينيات.

وقد أضاف هذا التحول المفاجئ فى الأحداث إلى الضغط علينا، فمشكلاتنا الاقتصادية كانت ستتصاعد، وكذلك ستزداد البطالة. وقد اتسعت مشكلاتنا الدفاعية مع الحاجة إلى سلاح جوى، كيف نبنى سلاحًا جويًا من لا شىء وكيف يكون لدينا سرب من الطائرات المقاتلة يدخل نطاق العمليات مع نهاية ١٩٧١؟ عندما رأينا هيلى للمرة الثانية بخصوص شراء سرب من الطائرات من طراز هوكر هنتر، وافق على الفور، كما أنه وافق على أن يساعدنا فى بناء قدرتنا على تشغيلها، وفى هذا تحول عن موقفه فى أكتوبر ١٩٩٦، أى قبل أقل من سنتين، عندما لوح بإصبعه فى وجوهنا باستياء بأن لدينا أفكارًا «خبيثة».

وكانت وسائل الإعلام متعاطفة ولكن بوجه عام متشائمة بالنسبة إلى مستقبل سنغافورة. ذلك أن سنغافورة ستفقد حوالى ٢٠ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى عندما يتوقف الانفاق العسكرى البريطانى، وكانوا يرون المستقبل محفوفًا بالمخاطر بدون الحماية العسكرية البريطانية، وكان سيسل كينج Cecil King رئيس مجلس إدارة مجموعة «ديلى ميرور» حاضرًا فى مؤتمرى الصحفى بعد عودتى إلى سنغافورة قادمًا من لندن فى يناير، وقد أبلغ سكرتيرى الصحفى اليكس جوزى Alex Josey أن قلبه معى، ولكن الموقف لا أمل فيه. فالاقتصاد لابد أن يهبط مع معدل البطالة المرتفع وانعدام الأمن بعد انسحاب البريطانيين. ولم يكن كينج وحده، فى وجهة نظره المتشائمة عن الاحتمالات المستقبلية لسنغافورة.

* * *

وحتى يتم ملء الفراغ الذى ينتج عن إنهاء اتفاقية الدفاع البريطانية الملاوية، اقترح البريطانيون عقد اتفاقية دفاع خماسية تكون استشارية وليست ملزمة دفاعيًا، وكنت أعرف أن الاستراليين يخشون من أن الإندونيسيين سيتكون لديهم انطباع خاطئ بأن الدول الخمس، وهى: المملكة المتحدة واستراليا ونيوزيلندا وماليزيا وسنغافورة — تتكاتف ضد إندونيسيا. وفى فبراير ١٩٦٨ أبلغنى بول هاسلك Paul Hasluck وزير الشئون الخارجية الاسترالية، عندما زار سنغافورة أن استراليا ستحافظ على مستوى قواتها حتى نهاية ١٩٧١، وأن حكومته لن تكون متأكدة بما سيكون عليه الحال بعد ذلك. وبمعنى آخر فإن القوات الاسترالية يمكن أن تغادر تمامًا مع القوات البريطانية. وقد أكدت له أنه من الضرورى أن يتضح للجميع أنه ليس فى نية الحلفاء الغربيين أن يتركوا فراغًا وراءهم فى المنطقة بعد ١٩٧١. فهذا الفراغ يمكن أن تشغله روسيا أو الصين أو أية دولة أخرى، وأكد لى أن التعاون الماليزى السنغافورى هو أمر أساسى للتخطيط الدفاعى الاسترالى، وأكدت له أننا نعتبر أن أى هجوم على ماليزيا هو بمثابة تهديد لسنغافورة، ولكننى شجعته على أن يوضح للماليزيين بأن أى اتفاقية ثنائية مع استراليا تستبعد منها سنغافورة هى ببساطة أمر غير ممكن، وأوضحت كيف أنه فى أثناء رحلتى إلى ملبورن من أجل حضور قداس

فى ذكرى رئيس الوزراء هارولد هولت **Harold Holt** فى ديسمبر ١٩٦٧، كان عبد الرازق على نفس الطائرة ولكنه تجاهلنى تقريبًا، ولكن بعد أن قام ماكوين **McEwen** نائب رئيس الوزراء الذى كان يقوم بعمل رئيس الوزراء قبل أن يتولى جون جورتون **John Gorton** المنصب، بتعنيف عبد الرازق بشدة عندما حاول عقد اتفاقية ثنائية بين استراليا وماليزيا، فإن عبد الرازق كان معقولاً ومجاملاً عندما قضى ثلاث ساعات فى الطائرة معى يناقش دفاع وأمن ماليزيا، وبعد ذلك تحسنت كثيرًا العلاقات الثنائية حول الدفاع بين سنغافورة وماليزيا.

والحقيقة أن عبد الرازق أبلغ كيم سان وكينج سوى فى مارس ١٩٦٨، أنه لا يمكن الفصل بين أمن البلدين، وأن ماليزيا لا يمكن أن تتحمل إنفاقًا عسكريًا كبيرًا، وأن سنغافورة، وهى جزيرة صغيرة ومعرضة بشكل كبير لهجمات تسللية ، يجب أن تركز على قدرتها الدفاعية الجوية بينما ماليزيا، بشواطئها الطويلة، تركز على سلاحها البحرى. وبهذه الطريقة فإنهما يكملان بعضهما. «وكإقليمين منفصلين، فإننا نتحدث فيما بيننا على قدم المساواة، وكلما استطعنا أن نتفق، فإننا نعمل معًا، وإذا لم نستطع أن نتفق، فإننا ننتظر برهة».

وبعد الاضطرابات العنصرية فى كوالالمبور فى مايو ١٩٦٩ بقليل، والتى أعقبها تعليق البرلمان الماليزى، كان على عبد الرازق أن يمثل ماليزيا فى كانبيرا **Canberra** فى اجتماع رؤساء وزراء الدول الخمس، لمناقشة التدابير الدفاعية بعد الانسحاب البريطانى فى ١٩٧١. وقبل أن يبدأ المؤتمر أبلغنا الوكيل الدائم لوزارة الدفاع الاسترالية بأن رئيس وزرائه جون جورتون لن يحضر المؤتمر، وفى مناقشة خاصة، قال الوكيل الدائم لوزارة الخارجية أن جورتون يشعر بالشكوك فى قدرة الحكومة الماليزية على احتواء الموقف، ويعتقد أن مزيدًا من الاضطرابات العنصرية ستنشب وأن سنغافورة سيتم «جذبها» إلى الصراع، وكان جورتون قد فقد تمامًا الثقة فى ماليزيا، فهو لا يريد أن تلتزم استراليا بأى تدبير دفاعى مع ماليزيا، وكان الاستراليون لا يشعرون بأى ارتياح من أن البريطانيين سيغادرون المنطقة، ولم يكونوا راغبين فى أن تلقى عليهم مسئولية الدفاع عن ماليزيا أو سنغافورة. وكان

جورتون يتنبأ بكارثة ويخشى من رد فعل الناخبين بالنسبة إلى أية التزامات جديدة تقوم بها استراليا للدفاع عن ماليزيا وسنغافورة.

ومع هذا، فإنه فى اللحظة الأخيرة حضر لافتتاح المؤتمر، ولكنه غادر على إثر إلقاء كلمته، وقد أكد الحاجة إلى الوفاق بين الأجناس فى المنطقة وأن يكون هناك تأكيد قاطع من ماليزيا وسنغافورة بأن دفاعهما «أمر لا يقبل التجزئة»، وظهر على ملامح عبد الرازق والمسئولين الماليزيين اكتئاب شديد.

وفى تلك الليلة تحدثت إلى عبد الرازق فى غرفته بالفندق، وقررت أن أتخلى عن تحفظاتى وأن أؤيد اقتراحه بأنه بعد ١٩٧١ يكون قائد الترتيبات الدفاعية للدول الخمس مسئولاً أمام ممثلى الدول الخمس وليس فقط أمام سنغافورة وماليزيا كما اقترحت استراليا. وقد ابتهج عبدالرازق من ذلك. وعند نهاية المؤتمر أوضح جوردون فريث **Gordon Freeth** وزير الشئون الخارجية الاسترالية بأنه إذا هوجمت ماليزيا، فإن القوات الاسترالية ستنتشر إما فى شرق ماليزيا وإما فى غربها.

وكان المحافظون فى بريطانيا منزعجين من انسحاب قواتهم شرقى السويس. وفى يناير ١٩٧٠، قام ادوارد هيث زعيم المعارضة بزيارة سنغافورة، ورتبت له أن يجرى مناقشات مع كل الوزراء المهمين حتى تتكون لديه فكرة شاملة عن تطورنا الاقتصادى وتقدمنا فى بناء دفاعنا، وأن تتكون لديه رؤية عامة للموقف السياسى والاجتماعى، ورتبت أن يقوم سلاح الجو الملكى بإعداد طائرة هليكوبتر له ليلقى نظرة من علٍ على الجزيرة. وقد تأثر بذلك وصرح للصحفيين بأنه «سيوقف» سياسة حزب العمال بالانسحاب شرقى السويس. وقال: «لن تكون المسألة هى انسحاب القوات البريطانية، ستكون المسألة هى أن القوات البريطانية مازالت هنا وأننا باعتبارنا حكومة المحافظين سنوقف الانسحاب». وأضاف أنه تأثر بشدة بالانجازات الرائعة حقًا التى تمت فى الجزيرة ... وأن أساس كل ذلك هو الثقة فى المستقبل والسلام والاستقرار فى المنطقة كلها». وكنت آمل أن يلاحظ ذلك قادة الاسلحة البريطانية ولا يعجلون بالانسحاب.

وبعد خمسة أشهر فى يونيو ١٩٧٠، فاز حزب المحافظين بالانتخابات وأصبح ادوارد هيث رئيسا للوزراء. وقام وزير دفاعه بيتر كارنجتون **Peter Carrington** بزيارة سنغافورة فى نفس الشهر، ليعلن أن الانسحاب سيتم كما خطط له، ولكن ستبقى بريطانيا بعض قواتها فى سنغافورة على قدم المساواة مع الاستراليين والنيوزيلنديين. وقد أبلغنى كارنجتون بشكل شخصى أن بريطانيا لن تترك خلفها أية أسراب لطائرات مقاتلة أو طائرات نقل، سيكون هناك فقط طائرة استطلاع من طراز نمرود وسرب من طائرات الهليكوبتر من طراز هويرويند **Whirlwind** وأن كتيبة سترابط فى نيى سون **Nee Soon**، وهى أحد معسكراتهم، وستكون هناك خمس فرقاطات / مدمرات ترابط على طول شرقى السويس وأن اتفاقية الدفاع البريطانية الماليزية سيحل محلها «التزام سياسى له طبيعة استشارية». وقد أوضح البريطانيون أنهم يريدون المشاركة، ليس باعتبارهم القائد، ولكن الشريك «على قدم المساواة» فى اتفاقية الدفاع للدول الخمس الذى يتم التخطيط لها.

وفى منتصف إبريل ١٩٧١، تقابل رؤساء الوزراء الخمسة فى لندن للانتهاء من الاتفاقيات السياسية التى تحل محل اتفاقية الدفاع البريطانية الماليزية. وكان أهم ما فيها أنه: «فى حالة وقوع أى شكل من أشكال الهجوم المسلح المنظم أو المدعوم خارجيًا، أو التهديد بالقيام بمثل هذا الهجوم ضد ماليزيا أو سنغافورة، فإن الحكومات تتشاور فورًا معًا بهدف اتخاذ قرار بالإجراء الذى يجب اتخاذه بشكل مشترك أو منفصل بالنسبة إلى مثل هذا الهجوم أو التهديد»، وكان «التشاور فورًا» أفضل من عدم التشاور.

وفى أول سبتمبر ١٩٧١، تم إقامة نظام الدفاع الجوى المتكامل، وفى ٣١ أكتوبر ١٩٧١، تم إحلال اتفاقية الدفاع الخماسية محل اتفاقية الدفاع البريطانية الماليزية، وكان العهد القديم للأمن المضمون قد انقضى، ومن الآن فصاعدًا كان علينا أن نكون مسئولين عن أمننا بأنفسنا.

ولكن الأمن لم يكن الشىء الوحيد الذى يقلقنا، كان علينا أن نكسب قوتنا، وأن نقنع المستثمرين بأن يضعوا أموالهم فى مصانع إنتاجية وغيرها من المشروعات فى سنغافورة. وكان علينا أن نتعلم أن نواصل الحياة بدون مظلة عسكرية بريطانية وبدون الظهير القارى.

٤- مواصلة الحياة دون الظهير القارى

فى ١٩٦٥، بعد شهور قليلة من الاستقلال قام خبير تخطيط اقتصادى، أعارته لنا الحكومة الهندية، بتقديم مجلد ضخم لى يحتوى على تقريره، واطلعت على الملخص الذى يؤكد أن خططه قائمة على إقامة سوق مشتركة مع ماليزيا، وقد شكرته، ولم أقرأه مرة أخرى، لم يكن يفهم أن ماليزيا، وهى التى لم تكن راغبة أثناء الاتحاد فى إقامة سوق مشتركة تكون سنغافورة طرفًا فيها، فكيف لها أن توافق على ذلك بعد أن أصبحنا دولة مستقلة، لقد انتزع منا دورنا باعتبارنا نقطة الانطلاق الادارية والتجارية والعسكرية للإمبراطورية البريطانية فى جنوب شرق آسيا. وما لم نجد ظهيرًا قاريًا جديدًا ونربط أنفسنا به، فإن المستقبل يبدو مظلمًا.

وكنت قبل أسابيع قليلة، قد قابلت دكتور ألبرت وينسميوس **Albert Winsemius**، مستشارنا الاقتصادى الهولندى، وقد رسم صورة كئيبة ولكن لا تخلو من أمل، فقد ارتفع معدل البطالة بسبب «المواجهة» مع إندونيسيا، وإذا استمررنا بدون سوق مشتركة مع ماليزيا، وبدون تبادل تجارى مع إندونيسيا فإنه مع نهاية ١٩٦٦، سيتجاوز معدل البطالة ١٤ فى المائة، ومعنى هذا حدوث اضطرابات اجتماعية. وقال: « إن سنغافورة تسير على حد شفرة». وأوصى بعقد اتفاقية سوق مشتركة مع ماليزيا (وهى مبادرة لم تنجح)، واستئناف مقايضة السلع مع إندونيسيا، كما أنه نصح بأن نسعى إلى أن يتم دخول السلع المصنعة السنغافورية بشروط مرضية إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ونيوزيلندا.

وكان وينسميوس قد وفد إلى سنغافورة لأول مرة عام ١٩٦٠، ورأس بعثة للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة **UNDP** ليكون مستشارنا فى التصنيع، وأذكر أول تقرير قدمه لى عام ١٩٦١، عندما وضع شرطين مسبقين لنجاح سنغافورة: الشرط الأول هو: استبعاد

الشيوعيين الذين جعلوا من أى تقدم اقتصادى شيئًا مستحيلاً، والشرط الثانى: عدم إزالة تمثال ستامفورد رافلز Stamford Raffles. إن مجرد أن يقال لى عام ١٩٦١، وقت أن كانت الجبهة المتحدة الشيوعية فى أوج قوتها وتحاول أن تسحق حكومة حزب العمل الشعبى يوما بعد يوم، أننى يجب أن أستبعد الشيوعيين، جعلنى ألجم لسانى وأنا أضحك من عبث ذلك الحل المبسط الذى يقدمه. أما إبقاء تمثال رافلز فقد كان أمرًا سهلاً، لم يكن لدى ولا لدى زملائى أية رغبة فى أن نعيد كتابة الماضى ولا أن نخلد أنفسنا بإعادة تسمية الشوارع أو المبانى أو أن نضع صورنا على طوابع البريد أو أوراق البنكنوت. قال وينسميوس إننا سنحتاج إلى معرفة فنية وإدارية وتنظيمية وتسويقية على نطاق واسع من أمريكا وأوروبا، فقد كان المستثمرون يريدون أن يروا ما الذى ستفعله حكومة اشتراكية جديدة فى سنغافورة لتمثال رافلز، لأن السماح ببقاء التمثال سيكون رمزًا للقبول الشعبى للتراث البريطانى ويمكن أن يكون له تأثير إيجابى، ولم أكن أنظر إلى الأمر هذه النظرة، ولكنى كنت سعيدًا لبقاء هذا التمثال لأنه كان مؤسس سنغافورة الحديثة. ولو لم يكن رافلز قد جاء إلى هنا عام ١٨١٩ لإقامة مركز تجارى، ما كان جدى الأكبر قد هاجر إلى سنغافورة من بلدة دابو Dapu بمقاطعة جوانجدونج Guangdong بجنوب شرق الصين. وقد أنشأ البريطانيون مركزًا تجاريًا أتاح له ولآلاف غيره مثلى، فرصة أن تكون لهم حياة أفضل مما أتيحت لهم فى أوطانهم الأصلية التى كانت تغلى بالاضطرابات والفوضى مع انحلال وتفكك أسرة كينج Quing dynasty.

والآن، فى عام ١٩٦٥، واجهنا نحن أيضًا مستقبلاً كئيبًا حتى أننى طلبت من كيم سان الذى كان وقتئذ وزيرًا للمالية أن يرسل وفدًا تجاريًا من غرفنا التجارية الأربع وجمعية المصنعين ليزوروا إفريقيا «لتتاح لهم فرصة القيام ببعض الأعمال التجارية»، وقد توجه الوفد إلى دول شرق وغرب إفريقيا، ولكن لم يتبع ذلك أى تبادل تجارى.

وبعد أن كافحنا لمواجهة مشكلة البطالة لسنوات منذ أن تولينا المنصب عام ١٩٥٩، كنا جميعًا فى مجلس الوزراء نعلم أن الطريقة الوحيدة للبقاء هو أن ندخل مجال التصنيع، لقد وصلنا إلى الحد الأقصى فى تجارة المستودعات التخزينية. وكان التنبؤ هو أنه سيحدث مزيد

من الانهيار، وكانت «المواجهة» مع إندونيسيا مازالت مستمرة، وكان الماليزيون عازمين على أن يتجاهلوا التحول فى سنغافورة وأخذنا نبحث حولنا عن حلول، وكنا تواقين إلى محاولة تطبيق أية فكرة عملية يمكن أن تخلق مزيدًا من الوظائف وتمكنا من أن ننفق على مشاريعنا. وقد اقترح علىّ أحد مصنعى المشروبات الخفيفة لدينا أن ننشط السياحة: فهى صناعة كثيفة العمالة، وتحتاج إلى طهاة وشغالات وندل ورجال للغسيل وللتنظيف بالبخار ومرشدين سياحيين، وسائقين وحرفيين لصنع مشغولات يدوية تذكارية. والأهم من كل ذلك فإنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة؛ فأنشأنا مجلسًا لتنشيط السياحة فى سنغافورة. وفى ١٩٦٩، عينا رونمى شو **Runme Shaw** رئيس شركة شو للأفلام ومن كبار منتجى الأفلام، رئيسًا لمجلس الإدارة، وكان الرجل المناسب لهذه الوظيفة، كان يعمل فى صناعة الأفلام والترفيه ولديه معرفة كاملة عن عقد صفقات وبيع كل ما يتعلق بالمؤثرات الصوتية والضوئية، وكيف يرفه عن الضيوف عند وجودهم فى بلد غريب. وفى عام ١٩٧٢، أضاءت رسميًا شعارنا السياحى وهو تمثال «ميرليون» **Merlion**، وهو عبارة عن أسد له ذيل عروس البحر، وقد بناه شو **Shaw** عند مصب نهر سنغافورة. ولم أفعل شيئًا آخر لصناعة السياحة سوى أن أتحدث فى اجتماعات المهنيين ورجال الأعمال الزائرين من آن لآخر. وقد شعرت بالارتياح لأن السياحة وفرت عددًا كبيرًا من الوظائف ووضعت نقودًا فى كثير من الجيوب الخاوية. وقد ساعدت على تخفيض حدة مشكلة البطالة ولكن لم تحلها.

ولهذا السبب، فقد ركزنا على إقامة المصانع. وعلى الرغم من سوقنا الداخلية الذى كان يبلغ مليونى نسمة فقد حمينا كل ما هو مجمع محليا من سيارات وثلاجات ومكيفات وأجهزة راديو وأجهزة تليفزيون ومسجلات، على أمل أن يتم تصنيعها جزئيًا، ومحليًا فيما بعد. وقد شجعنا رجال أعمالنا الذين أقاموا مصانع صغيرة لتصنيع الزيوت النباتية وأدوات التجميل، ومبيدات البعوض، ومراهم الشعر وأعواد البخور وحتى كرات العته! واستطعنا أن نجذب هونج كونج والمستثمرين من تايوان لبناء مصانع للعب الأطفال والمنسوجات والملابس الجاهزة.

كانت بداية غير واعدة. كانت المنطقة الصناعية فى جورونج **Jurong** فى غرب سنغافورة خالية على عروشها على الرغم من الأموال الضخمة التى أنفقناها على البنية

الأساسية. وكانت لدينا أسباب كثيرة للفشل، فقد كان هناك نقص فى الماء فى سنغافورة وكنا أصغر من أن نسمح بأن تكون مياه شواطئنا ملوثة بشدة، ومع هذا فإن مجلس التنمية الاقتصادية دخل فى مشروع مشترك لإعادة تدوير منتجات الأوراق مع رجل أعمال لم يكن لديه خبرة صناعية. كما أنه استثمر فى صناعة السيراميك ولم يكن يمتلك خبرة فنية، وقد فشل المشروعان، وكان لنا مشروع مشترك مع شركة الصناعات الثقيلة اشيكاواجيما– هاريما **Ishikawajima– Harima** فى حوض بناء السفن وإصلاحها فى جورونج، وبدأنا فى بناء سفن حمولة ١٤ ألف طن من طراز فريدوم **Freedom** ثم ناقلات بترول حمولة ٩٠ ألف طن، ولكن لم تكن سنغافورة تنتج ألواح الصلب أو المحركات وكان لزامًا عليها أن تستوردها من اليابان، وبعد بناء ١٦ سفينة من طراز فريدوم وثلاث ناقلات، توقفنا عن بناء السفن، فيما عدا السفن الصغيرة حمولة ١٠ آلاف طن، فلم يكن الأمر مربحًا على عكس إصلاح السفن الذى يحتاج إلى عمالة أكبر.

وفى السنوات الأولى كان هناك ترحيب بإقامة أى مصنع من أى نوع، فمثلاً: عندما كنت فى لندن فى يناير ١٩٦٨، لمناقشة الانسحاب البريطانى قابلنى ماركوس سيف **Marcus Sieff** رئيس مجلس إدارة ماركس آند سبنسر **Marks & Spencer** فى الفندق الذى أقيم فيه بلندن، وكان قد شاهدنى فى تليفزيون بى. بى. سى. **BBC**. واقترح بأنه بما أن الصينيين لديهم أنامل حساسة، فإنهم فى سنغافورة يمكن أن يشرعوا فى عمل صنارات للأسماك وقطع معدنية لامعة لصيد سمك التروتة **Trout**(نوع من السلمون). وكان هذا عمل له قيمة كبيرة لأنه لابد من تثبيت الريش بمهارة فى الصنارات، وكانت هناك منتجات أخرى مشابهة لا تتطلب معدات رأسمالية كثيرة، ومع ذلك تخلق وظائف عديدة. وتستطيع شبكته للبيع بالقطاعى أن تساعد على تسويق السلع، ويبدو أننى بدوت له بائسا على التليفزيون حتى أنه استقطع من وقته ليقابلنى وشكرته ولكن لم يتمخض شىء عن كل ذلك. ولكن بعد مدة قصيرة أقام مصنع موستاد **Mustad** النرويجى لصنارات الأسماك مصنعًا فى سنغافورة، واستخدم عدة مئات من العمال ليصنعوا ملايين من صنارات الأسماك من جميع الأشكال والأحجام وليس من بينها ريش لصيد سمك التروتة.

*　*　*

ولقد كان فقد الانفاق العسكرى البريطانى بين ١٩٦٨ و ١٩٧١، بمثابة ضربة لاقتصادنا، فقد كان ذلك يمثل ٢٠ فى المائة من إجمالى ناتجنا القومى الداخلى، ويوفر أكثر من ٣٠ ألف وظيفة من العمالة المباشرة و ٤٠ ألف وظيفة فى الخدمات المساعدة. وكنت مصممًا على أن موقفنا من المعونة البريطانية، بل وأى معونة، يجب أن يكون على النقيض من موقف مالطة، فعندما زرت مالطة فى عام ١٩٦٧، لأرى كيف استطاعت أن تحل مشاكلها بعد انسحاب القوات البريطانية انتابتنى الدهشة، كانت قناة السويس قد أغلقت نتيجة لحرب الأيام الستة العربية الإسرائيلية قبل ذلك بثلاثة أشهر، فى يونيو. ولم تكن السفن تعبر القناة، ومن ثم أغلق حوض إصلاح السفن فى مالطة، ولكن العمال فى الحوض كانوا، وهم يتقاضون أجورهم بالكامل، يلعبون كرة الماء فى الحوض الجاف الذى امتلأ بالمياه! وقد تأثرت من اعتمادهم على المعونة، كعمل خيرى مستمر من البريطانيين، لقد قدم البريطانيون تعويضات مالية سخية إلى حد ما، ومنها مرتب خمسة أسابيع عن كل سنة خدمة، كما أنهم غطوا تكاليف ثلاثة أشهر لإعادة التدريب فى مؤسسات حكومة مالطة. وأدى هذا إلى تغذية الشعور بالاتكال على الغير، وأضعف روح الاعتماد على النفس.

وكان هيلى قد وعد فى ١٩٦٧، «بمعونة ذات مغزى» لتعويض الخسارة الناتجة عن انسحاب القوات البريطانية، وقد أقنعت شعبنا بأنه لا يجب أن تكون له أبدًا عقلية الاتكال على المعونة، فإذا أردنا أن ننجح فلابد، وأن نعتمد على أنفسنا، وحتى قبل بدء المحادثات الخاصة بالمعونة البريطانية، أعلنت فى البرلمان فى ٩ سبتمبر ١٩٩٧: «أنه كانت سنغافورة مزدهرة قبل بناء القواعد وشغلها بالقوات، وإذا تصرفنا إزاء ذلك بذكاء ونية طيبة فستكون هناك سنغافورة أكبر وأكثر اعتمادًا على الذات اقتصاديا بعد الانسحاب من القواعد». وكان موقفى قائمًا على أساس أننا نريد من البريطانيين أن يبلغونا فى وقت مبكر عن التسهيلات، مثل الحوض البحرى، الذى لا حاجة لهم به، ويسلمونه إلى الإدارة المدنية أثناء استخدامها العسكرى. ثانيا: أن المساعدات يجب أن تزود سنغافورة بالوظائف من خلال الصناعات ولا تجعلنا نعتمد على مدنا دائمًا بالمعونة، وحذرت عمالنا: «إن العالم لا يدين لنا بأن يوفر سبل حياتنا، ونحن لا يمكننا أن نعيش معتمدين على وعاء نقدمه لنتسول به».

وقام هون سوى سن وكيل الوزارة الدائم الأكثر كفاءة، بوضع قائمة بالممتلكات البريطانية التى يمكن تحويلها إلى الاستخدام المدنى، وقد حدد البريطانيون كيفية استخدام ١٥ ألف ايكر (الإيكر ٤٠٠٠ متر مربع أى فدان تقريبًا) من العقارات التى احتلوها، وهى تمثل ١١ فى المائة من إجمالى مساحة سنغافورة. وستتاح الأراضى التى ستستخدم لأغراض اقتصادية أو دفاعية بدون مقابل، وكان على حكومة سنغافورة أن تساعد على بيع الاراضى المتبقية فى السوق المفتوح. ولكن فى يناير ١٩٦٨، وقبل الانتهاء من المفاوضات، أعلن البريطانيون انسحابهم الكامل ابتداء من عام ١٩٧١.

وعند عودتى إلى سنغافورة فى يناير من نفس العام قلت فى الإذاعة: «لو أننا مجتمع ناعم لكنا قد هلكنا. فالشعب الناعم هو الذى يصوت لصالح أولئك الذين يعدون بحلول ناعمة، بينما لا توجد مثل هذه الحلول فى الواقع. فلا شىء تحصل عليه سنغافورة مجانًا، حتى مياهنا ندفع ثمنها ... سيكون هناك مركز صناعى وتجارى واتصالات نابض وهادر بعد أن يذهب البريطانيون بمدة طويلة». وشعرت بقوة بأن معنويات الشعب والثقة فى النفس ستحسم المعركة القادمة بالنسبة إلى بقاء سنغافورة.

وفى فبراير من نفس العام أنشأنا إدارة التحويل الاقتصادى للقواعد، تحت مسئولية سوى سين، وقد جعلناها تابعة لى وملحقة بمكتب رئيس الوزراء لإضفاء مزيد من الهيبة على سوى سين عند التعامل مع الوزارات الأخرى، وكانت وظيفته هى إعادة تدريب وتوزيع العمال الذين تم الاستغناء عنهم (فى القواعد العسكرية)، والاستيلاء على ملكية الأراضى وغيرها من الأصول التى جلا البريطانيون عنها، واستخدامها أفضل استخدام، والتفاوض حول معونة تخفف من حدة الأزمة.

وكان من المهم أننا لم نعمل على وجود تذمر أو احتكاك حول تسلم الممتلكات أو تسلم المعونة، ولو حدث ذلك لضاعت الثقة، وأية معونة كنا سنحصل عليها ما كانت ستعوض فقدان الثقة إذا توترت العلاقات مع البريطانيين. وفضلاً عن ذلك كنت مازلت آمل فى استمرار وجود بعض القوات البريطانية والاسترالية والنيوزيلندية بعد ١٩٧١، وأبلغت المندوب السامى البريطانى الذى وصل حديثًا سير آرثر دى لامار **Arthur de la Mare**،

فى فبراير ١٩٦٨، أن سنغافورة ستقبل كل ما تقدمه حكومته، ولكنها لن تضغط للحصول على شيء، وطلبت أن تترك لنا حكومته كل ما لا تحتاج إلى استخدامه بدلاً من أن تدمره كما جرت العادة، فهذا سيخلق حسن النية ويؤدى إلى استمرار مشاعر الود للبريطانيين فى سنغافورة.

وفى مارس ١٩٦٨، انتهت المباحثات بتقديم حزمة معونة مقدارها ٥٠ مليون جنيه إسترليني تصرف على السلع والخدمات البريطانية، ومن هذه كانت ٢٥ فى المائة على شكل منح، و٧٥ فى المائة على شكل قروض. وقد أنفقنا نصفها على المشروعات الإنمائية والنصف الآخر على المعدات الدفاعية البريطانية؛ ووافق البريطانيون على أن يسلموا لنا الحوض البحرى فى سيمباوانج بما فيه حوضان عائمان ثمينان كان يمكن للسلاح البحرى البريطاني أن يسحبهما معه بسهولة، وبشرط أن تقوم الحكومة البريطانية بتعيين شركة سوان وهنتر **Swan & Hunter** وكلاء مديرين بعقد لمدة خمس سنوات. وكنت قد قابلت سير جون هنتر عندما كنت فى زيارة للندن فى يونيو ١٩٦٧، ثم مرة أخرى فى أكتوبر عندما زرت أحواضه العائمة فى تاينسايد **Tyneside** بعد مؤتمر العمال فى سكاربارا. وكان الأمريكيون حريصين على إبقاء الحوض البحرى فى حالة تشغيل، فقد أرسلوا فريقًا من الجيش والبحرية فى يناير وفبراير للتفتيش على التسهيلات. وفى إبريل ١٩٦٨، أبلغنى سوى سين أن الولايات المتحدة ستجرب استخدام التسهيلات الخاصة بإصلاح السفن اعتبارًا من إبريل إلى يونيو ١٩٦٨، وتقديم ما قيمته ٤ إلى ٥ ملايين دولار سنغافورى من الأعمال، وكان هذا مشجعًا للغاية.

وقد نجح تحويل الحوض البحرى إلى الاستخدام المدنى، وازدهرت أعمال شركة سوان وهنتر فى كيبل **Keppel** وهو حوضنا المدنى، وفى سيمباوانج. وعندما انتهت مدة العقدين المتتالين (مدة كل منهما خمس سنوات) فى ١٩٧٨، استمر أحد كبار مديريها يعمل مع شركة الحوض الجاف سيمباوانج ليمتد، وهى الشركة التى أنشأناها لإدارة الحوض. وبعد ذلك أصبح رئيسها التنفيذى، وقد ازدهرت أعمال الشركة ونمت لتصبح مجموعة من صناعات سيمبكور **SembCorp**، وهى مجموعة عملاقة أدرج اسمها فى بورصة سنغافورة.

وتغير اسم جزيرة بلاكانج ماتى Blakang Mati (ومعناها ما بعد الموت) وهى جزيرة بالقرب من ميناء سنغافورة وتقيم فيها فرقة جوركا البريطانية، ليصبح اسمها «سنتوزا» Santosa (أى السكينة) وتحولت إلى منتجع سياحى. وكان دكتور وينسميوس هو الذى أقنعنى بألا أجعلها منطقة للتدريب العسكرى أو كازينو أو مصفاة للبترول، وهى اقتراحات تقدمت بها عدة وزارات لوحدة التحويل الاقتصادى للقواعد تحت رئاسة سوى سن، ولم أكن أحتاج إلى قوة إقناع للاعتراض على هذه المقترحات، لقد حدث تحول فى قلعة فورت كاننج Fort Canning، بكل ما فيها من أنفاق ومخابئ، حيث كانت مقر الجيش البريطانى قبل استيلاء اليابانيين على سنغافورة، وقد تم الإبقاء عليها، وتحولت المبانى إلى ناد لتمضية وقت الفراغ والترفيه، وقد تم تحويل المطار الحربى سيلتار إلى الاستخدام المدنى لاستخدام طائرات الشحن الصغيرة والطائرات التجارية الصغيرة. أما القاعدة الجوية شانجى التابعة للسلاح الجوى الملكى فقد تم التوسع فيها باستصلاح الأراضى وتطويرها لتصبح مطار شانجى الدولى الذى يحتوى على مهبطين للطائرات، وتحول المجمع العسكرى باسير بانجانج Pasir Panjang ليصبح الآن مقر جامعة سنغافورة الأهلية فى كن ريدج Ken Ridge وتضم ٢٦ ألف طالب.

واستطاع سوى سن بأسلوبه الهادئ المنهجى أن يحول العقارات إلى الاستخدام الاقتصادى، كما أن معاونيه فى مجلس التنمية الاقتصادية استطاعوا جذب المستثمرين من جميع أنحاء العالم لإقامة صناعاتهم على أراضى الجيش البريطانى السابقة، وكان من حسن طالعنا أن تسليم العقارات بدأ فى ١٩٦٨ واكتمل فى ١٩٧١، قبل أزمة البترول عام ١٩٧٣، ذلك أن الاقتصاد العالمى المزدهر مع توسع التجارة العالمية بمعدل ٨-١٠ فى المائة فى السنة، جعل من السهل تحويلها إلى الاستخدام المدنى.

وقد تم الانسحاب بنية طيبة من الجانبين، كما تم استيعاب ٣٠ ألف عامل ممن تم الاستغناء عنهم فى الصناعات التى اجتذبناها من الخارج، وعندما اكتمل الانسحاب فى ١٩٧١، كان شعبنا واثقًا بهدوء، ولم تكن هناك بطالة، ولا أرض ولا مبان تركت عاطلة أو فى حالة متهالكة، وقد أسهمت الفرقة البريطانية الوحيدة بسرب من طائرات الهليكوبتر، مع

فرقة استرالية وفرقة نيوزيلندية، تشكل اتفاقية الدفاع الخماسية ، فى إقامة الاستقرار واستتباب الأمن.

* * *

وبعد أن استقرت السياسات التى وضعتها لمواجهة فقدان الإنفاق العسكرى البريطانى، فى خريف ١٩٦٨، قمت بأجازة علمية قصيرة إلى جامعة هارفارد، لقد شغلت منصب رئيس الوزراء لمدة تسع سنوات وكنت فى حاجة إلى تجديد حيويتى، والتعرف على بعض الأفكار الجديدة وتأمل المستقبل، وقد اختارتنى كلية كنيدى للحكم زميلاً فخريًا ودبرت لى وجبات الإفطار والغداء والعشاء وندوات لألتقى فيها بمجموعة من العلماء المتميزين، وخلال تبادل الآراء، أثاروا أفكارًا عديدة ومثيرة للاهتمام؛ وتعلمت الكثير عن المجتمع الأمريكى والاقتصاد الأمريكى من قراءاتى ومناقشاتى مع أساتذة كلية إدارة الأعمال بهارفارد مثل البرفسور راى فرنون **Ray Vernon**. وقد لقننى فيرنون درسًا قيمًا عن الطبيعة المتغيرة للتكنولوجيا والصناعة والأسواق، وكيف أن التكاليف وبخاصة الأجور فى الصناعات كثيفة العمالة هى التى تحدد الأرباح، وكان هذا ما فعله أصحاب المشروعات فى هونج كونج الذين استطاعوا أن يقيموا صناعة ناجحة هى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، لقد كانوا متنبهين ويغيرون إنتاجهم حسب «موضة» الأزياء، كانت منافسة لا تنتهى مع منتجين على نفس القدر من سرعة الحركة والتكاليف المنخفضة فى تايوان وكوريا الجنوبية، وكان المروجون لمبيعاتهم يطيرون من آن لآخر لاستشارة المشترين فى نيويورك وغيرها من المدن الكبرى، وقد دحض فرنون اعتقادى السابق من أن الصناعات تتغير بالتدريج وأنها نادرًا ما تنتقل من دولة متقدمة إلى دولة أقل تقدمًا، فلقد أتاحت وسائل النقل الجوى والبحرى الرخيصة التى يعتمد عليها نقل الصناعات إلى دول جديدة، بشرط أن يكون أناسها منضبطين ومدربين على العمل بالآلات، وأن تكون لهم حكومة مستقرة ولديها الكفاءة لكى تسهل الأمور على أصحاب المشروعات من الأجانب.

وفى أول زيارة رسمية لى إلى أمريكا فى ١٩٦٧، حكيت لخمسين رجل أعمال على مأدبة غداء فى شيكاغو كيف أن سنغافورة قد نمت من قرية عدد سكانها ١٢٠ صياد سمك فى ١٨١٩ لكى تصبح مدينة كبيرة من مليونى نسمة. وكان ذلك لأن فلسفتها كانت قائمة على تقديم سلع وخدمات «أرخص وأفضل من أى شخص آخر، وإلا تندثر»، وكانت استجابتهم جيدة لأننى لم أمد يدى طلبا للمساعدة، وهو ما كانوا يتوقعونه من زعماء الدول المستقلة حديثًا، وقد لاحظت رد فعلهم المتعاطف مع مدخلى الذى لا يقوم على التسول.

وفى نوفمبر ١٩٦٨، ذهبت إلى نيويورك لأتحدث إلى حوالى ٨٠٠ من كبار صانعى القرارات فى النادى الاقتصادى لنيويورك. ونال تحليلى الواقعى لمشكلات سنغافورة والمخاطر فى المنطقة، وبخاصة الحرب فى فيتنام استحسانهم، وقد تعمدت أن أنهى كلمتى بملاحظة جادة ولكنها متفائلة، فرسمت صورة وردية لهذه الغيوم الملبدة، وقد أجبت عن أسئلتهم الصعبة بصراحة وبشكل مباشر، وكتب إلىّ عدد كبير من المسئولين التنفيذيين رسائل تهنئة. وبعد تلك الليلة وجد تشان تشن بوك **Chan Chin Bock** وهو رئيس مكتب مجلس التنمية الاقتصادية التابع لنا فى نيويورك أنه أصبح من السهل عليه أن يقابل كبار المسئولين التنفيذيين الأمريكيين، وبعد ذلك كنت فى كل مرة أزور فيها أمريكا كان يدبر لى مقابلة مع ٢٠ إلى ٥٠ مسئولاً تنفيذيًا. وكنا عادة نبدأ بالمشروبات قبل الغداء أو العشاء، ونتحاور على المائدة الرئيسية مع كبار المديرين التنفيذيين المهمين، ثم ألقى كلمة لمدة عشرين دقيقة، وتعقبها أسئلة وإجابات. وقد شرح شن بوك أن معظم المديرين التنفيذيين الامريكيين ليس لديهم وقت لزيارة سنغافورة، ولكنهم يريدون أن يروا ويقيموا الرجل المسئول قبل أن يقيموا مصنعًا هناك. وكانت مقابلاتى مثمرة لأن وينسميوس أطلعنى على طريقة تفكيرهم: فقد كان ابنه يعمل لدى شركة استشارات تجارية أمريكية كبيرة ويعرف جيدًا كيف يزن الأمريكيون الأخطار التجارية، وكانوا يتطلعون إلى استقرار سياسى واقتصادى ومالى، وعلاقات سليمة مع العمال، حتى يتأكدوا أنه لن يكون هناك انقطاع للإنتاج الذى يزودون به عملاءهم وشركاتهم الفرعية فى أنحاء العالم.

وفى ديسمبر من العام نفسه قابلت جماعة أخرى من المديرين التنفيذيين الأمريكيين فى المجلس الأمريكى للشرق الأقصى. وكان المفروض فى الأصل أن يحضر مائة منهم فقط، وبعد عشاء النادى الاقتصادى، انتشر الخبر بأننى أستحق أن يستمعوا إلىّ، وتضخمت الأعداد لتصل إلى مائتين. وفى ملاحظة لمجلس الوزراء شكوت من صعوبة «تناول الطعام والتحدث أثناء الوجبة مع الاحتفاظ بطاقتى وعدم السماح لنفسى بتناول الشراب حتى لا أفقد لياقتى الكاملة؛ كان ذلك جزءًا من الثمن للترويج من أجل جذب الاستثمارات الأمريكية».

وبعد عدة سنوات من المحاولة والخطأ المخيبة للآمال توصلنا إلى أن أفضل أمل لسنغافورة يتمثل فى الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، وعندما جاء أصحاب المشروعات من تايوان وهونج كونج فى الستينيات من القرن العشرين، أحضروا معهم تكنولوجيا منخفضة مثل تصنيع المنسوجات وألعاب الأطفال وهى صناعات كثيفة العمالة ولكنها ليست على نطاق واسع، أما الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات فقد أتت بتكنولوجيا أعلى فى عمليات على نطاق واسع، تخلق وظائف عديدة، كان لديها ثقل وثقة. كانت هذه الشركات تؤمن بأن حكومتها ستبقى فى جنوب شرق آسيا وأن أعمال هذه الشركات فى مأمن من المصادرة أو التدمير بسبب الحرب.

وقد بلورت أفكارى تدريجيًا لأستقر على استراتيجية ذات شقين للتغلب على عدم وجود مزايا لدينا، الأولى هى أن أقفز فوق المنطقة وأتقدم عليها كما فعل الإسرائيليون. وهذه الفكرة نشأت من مناقشة أجريتها مع خبير للبرنامج الانمائى للأمم المتحدة كان قد زار سنغافورة ١٩٦٢، وفى ١٩٦٤ أثناء جولة لى فى إفريقيا، قابلته مرة أخرى فى ملاوى، وقد وصف لى كيف أن الاسرائيليين عندما واجهوا بيئة معادية أكثر من البيئة المعادية التى نواجهها، وجدوا من الأفضل أن يلتفوا حول صعوباتهم بأن يقفزوا إلى ما وراء جيرانهم العرب الذين قاطعوهم، فيتبادلون التجارة مع أوروبا وأمريكا، ولما كان جيراننا قد قرروا أن يخفضوا علاقاتهم معنا، فقد كان علينا أن نتواصل مع العالم المتقدم – أمريكا وأوروبا واليابان – وأن نجذب أصحاب المصانع فيها للإنتاج فى سنغافورة وتصدير منتجاتهم إلى الدول المتقدمة.

وكانت الحكمة المقبولة للاقتصاديين المتخصصين فى التنمية فى ذلك الوقت هو أن الشركات متعددة الجنسيات تستغل الأرض والعمال والمواد الرخيصة، وهذه المدرسة من الاقتصاديين المعروفة بمدرسة الاعتماد المتبادل يرون أن الشركات متعددة الجنسيات قد استمرت فى النموذج الاستعمارى للاستغلال الذى ترك الدول النامية تبيع المواد الخام إلى الدول المتقدمة وتستورد منها السلع الاستهلاكية، وكانت الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على التكنولوجيا وعلى ما يفضله المستهلكون وتكون تحالفات مع الحكومات التى تستضيفها حتى تستغل الشعب وتبقيه فقيرًا، وكان زعماء العالم الثالث يؤمنون بهذه النظرية للاستغلال الاستعمارى، ولكنى وكينج سوى لم نتأثر بذلك، لقد كانت لدينا مشكلة تتعلق بحياتنا الواقعية وعلينا أن نجد لها حلاً، ولم نكن فى وضع يسمح بأن نتأثر بأية نظرية أو آراء جامدة. وعلى أى حال، لم يكن لدى سنغافورة ثروات طبيعية يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تستغلها. وكان كل ما لدينا شعبا يحب العمل الشاق، وبنية أساسية جيدة وحكومة مصممة على أن تكون أمينة وقادرة، وكان واجبنا هو أن نخلق سبل المعيشة لليونى سنغافورى، وإذا استطاعت الشركات متعددة الجنسيات أن توفر فرص عمل لعمالنا وأن تدربهم على مهارات فنية وهندسية ومعرفة بالإدارة، فيجب أن نجذب الشركات متعددة الجنسيات إلينا.

وكان الجزء الثانى من استراتيجيتى هو أن أنشىء واحة من العالم الأول فى منطقة من العالم الثالث، وهذا الشىء لم تستطع إسرائيل أن تفعله لأنها كانت فى حالة حرب مع جيرانها، فإذا استطاعت سنغافورة أن تقيم مستويات العالم الأول فى الأمن العام والأمان الشخصى والصحة والتعليم والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والخدمات، فإنها ستصبح قاعدة رئيسية لأصحاب المشروعات والمهندسين والمديرين وغيرهم من أصحاب المهن الأخرى الذين لديهم ما يعملونه فى المنطقة، وكان هذا يعنى أن علينا أن ندرب شعبنا ونهيئه ليقدم خدمات على مستوى العالم الأول، وكنت أؤمن بأن هذا ممكن. وأننا يمكننا أن نعيد تربية وتوجيه شعبنا بمساعدة المدارس ونقابات العمال والمراكز الاجتماعية والمنظمات الأهلية، وما دام الشيوعيون فى الصين استطاعوا أن يستأصلوا كل الذباب والعصافير، فمن المؤكد أننا يمكن أن نجعل شعبنا يغير من عاداته التى تنتمى إلى العالم الثالث.

وكان لدينا مبدأ واحد بسيط يرشدنا للبقاء، وهو أن سنغافورة يجب أن تكون أكثر صلابة وأفضل تنظيمًا وأعلى كفاءة من الآخرين فى المنطقة، لقد كنا فى مستوى جيراننا ولم يكن هناك سبب لرجال الأعمال لأن يقيموا أعمالهم لدينا، وكان علينا أن نتيح للمستثمرين أن يعملوا بنجاح ويحققوا أرباحًا فى سنغافورة على الرغم من أنه ليس لدينا سوق داخلى ولا نمتلك ثروات طبيعية.

*   *   *

لقد أقمنا مجلس التنمية الاقتصادية بقانون فى أغسطس ١٩٦١، وكان وينسميوس قد أوصى بإقامة وكالة تقدم كل التسهيلات فى مكان واحد حتى لا يضطر المستثمر إلى أن يتعامل مع عدد كبير من الإدارات والوزارات، وهذه الوكالة هى التى تستجيب لكل احتياجات المستثمر الخاصة بالأرض أو الطاقة أو المياه أو سلامة البيئة والعمل. وفى الشهور القليلة الأولى، كان لدى مجلس التنمية الاقتصادية خبراء من البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومكتب العمل الدولى لمساعدتهم، وكانت الجهود الرئيسية لمجلس التنمية الاقتصادية منحصرة على دعم الاستثمار، والتركيز على الصناعات الأربع التى حددها وينسميوس فى تقريره، وهى تحويل السفن إلى خردة أو إصلاحها والهندسة المعدنية والكيماويات والأجهزة والمعدات الكهربائية.

وكان كينج سوى هو الذى عين هون سوى سن أول رئيس لمجلس التنمية الاقتصادية وأتاح له فرصة اختيار ألمع وأفضل علمائنا الذين عادوا من الجامعات فى بريطانيا وكندا واستراليا ونيوزيلندا، وهؤلاء الشباب تلقوا الإلهام من سوى سن، وهو مدير هادئ الطبع وبارز وله قدرة مذهلة على أن يستخرج أفضل ما فى الذين يعملون معه، وقد شكل ثقافة مجلس التنمية الاقتصادية القائمة على الحماسة والروح الوثابة التى لا تهمد والطرق المبتكرة للتغلب على الصعاب، ودعم الاستثمارات وخلق فرص العمل، وقد جعل مجلس التنمية الاقتصادية مجلسًا ناجحًا وكبيرًا حتى أنه اضطر إلى فصل مكونات مختلفة من المنظمة، وإعادة قسم العقارات الصناعية إلى شركة جورونج تاون، وقسم تمويل التنمية

إلى بنك تنمية سنغافورة، وقد أصبح الاثنان من البارزين فى مجال تخصصهما، وقد ساعد بنك تنمية سنغافورة على تمويل أصحاب المشروعات لدينا الذين كانوا يحتاجون إلى رأس مال المخاطر لأن بنوكنا التقليدية لم يكن لديها خبرة خارج نطاق تمويل التجارة وكانت محافظة جدًّا وعازفة عن إقراض الذين يريدون أن يدخلوا مجال التصنيع.

لقد كان عملاً شاقًا يحتاج إلى كثرة تنقل الشبان العاملين فى مجلس التنمية الاقتصادية حتى يجعلوا المستثمرين الأجانب يهتمون بالفرص المتاحة فى سنغافورة، وإقناعهم بأن يرسلوا وفودًا إلينا ليروا بأنفسهم، وعندما بدأ شين بوك **Shin Bock** يزور لأول مرة مكاتب الشركات، لم يكن المديرون التنفيذيون يعرفون أين تقع سنغافورة. وكان عليه أن يشير إليها فى خرائطهم، وهى عبارة عن نقطة على حافة شبه جزيرة الملايو فى جنوب شرق آسيا، وكان موظفو مجلس التنمية الاقتصادية يزورون أحيانا ٤٠ إلى ٥٠ شركة قبل أن يقنعوا واحدة بزيارة سنغافورة. وكانوا يعملون بطاقة لا تنفد لأنهم جعلوا بقاء سنغافورة يعتمد عليهم، ويتذكر نجيام تونج دو **Ngiam Tong Dow**، وهو مدير شاب لمجلس التنمية الاقتصادية، وأصبح فيما بعد وكيلاً دائمًا لوزارة التجارة والصناعة، ما أبلغه به كينج سوى، بأنه فى كل مرة يمر بالسيارة أمام إحدى المدارس ويرى مئات من التلاميذ يخرجون منها فى طوابير كان يشعر بقلبه يخفق، ويتساءل: كيف سنجد لهم فرص عمل بعد أن ينتهوا من دراستهم؟!

وكان موظفو مجلس التنمية الاقتصادية قد استوعبوا قيم واتجاهات الوزراء، وكان لديهم رغبة فى التعلم من الآخرين واستعداد لقبول المساعدة من أية جهة، وقد ساعدهم فى ذلك أن تعليمهم كان باللغة الانجليزية، فقد ورثنا اللغة الإنجليزية عن البريطانيين وتبنيناها باعتبارها لغتنا المشتركة فى العمل. وقد اخترت من الفريق المتمكن فى مجلس التنمية الاقتصادية ثلاثة ليكونوا وزراء وهم: س. دانابالان **S. Dhanabalan**، ولى يوك سوان **Lee Yock Suan**، ويو تشيو تونج **Yeo Cheow Tong**. وهناك العديد من موظفى مجلس التنمية الاقتصادية، بمن فيهم جو بيلاى **Joe Pillay**، ونجيام تونج داو **Ngiam Tong Dow** الذين أصبحوا وكلاء وزارة دائمين. وبالإضافة إلى ذلك فإن بيلاى **Pillay** أصبح

رئيسًا لمجلس إدارة الخطوط الجوية السنغافورية، وساعدت مهاراته المالية والتجارية على أن تصبح أكثر شركات الخطوط الجوية ربحًا فى آسيا، بينما أصبح نجيام رئيسًا لمجلس إدارة بنك سنغافورة للتنمية.

* * *

وقد لعب وينسميوس دورًا جوهريًا كمستشار اقتصادى، وخدم لمدة ٢٣ سنة حتى عام ١٩٨٤، وكان يزور سنغافورة مرتين كل عام، وفى كل مرة يقضى ثلاثة أسابيع، وقد كنا ندفع ثمن تذاكر سفره وتكاليف إقامته بالفندق فى سنغافورة، ولا غير ذلك. وحتى يكون نجيام مطلعًا أولاً بأول، كان موظف الاتصال به بمجلس التنمية الاقتصادية يرسل إليه أولاً بأول تقارير ونسخًا يومية من صحيفة ستريتس تايمز **Straits Times**. وقد درج على أن يقضى أول أسبوع له فى سنغافورة فى مناقشات مع المسئولين لدينا، والأسبوع التالى مع المديرين التنفيذيين فى الشركات متعددة الجنسيات وبعض شركات سنغافورة، وكذلك مع زعماء المؤتمر القومى لنقابات العمال، وكان يقدم تقريره وتوصياته إلىّ وإلى وزير المالية، ثم أجلس معه وحدنا على غداء عمل.

وبعد قليل أصبح كبار المديرين التنفيذيين فى الشركات متعددة الجنسيات يقدرون قيمة دوره ويتحدثون إليه بصراحة عن مشكلاتهم، مثل: مبالغة الحكومة فى وضع القوانين، وارتفاع قيمة الدولار السنغافورى، وتغيير الوظائف بمعدل أكثر من اللازم، والسياسة الخاصة بتوظيف العمال الأجانب وكيف أنها تبالغ فى قيودها، وهكذا، وكان وينسميوس يستخدم مدخلاً عمليًا وتنظيميًا فعالاً، ولديه قدرة جيدة على استيعاب الأرقام، ومهارة فى أن يمسك بلب المسائل الأساسية، وتجاهل القدر الكبير من التفاصيل، وفضلاً عن كل ذلك، كان يتسم بالحكمة وحسن التقدير، وقد تعلمت منه، بشكل خاص كيف يفكر ويعمل المديرون التنفيذيون الأوروبيون والأمريكيون.

وفيما بين زياراته لسنغافورة كان يقابلني كلما اقتضى عملي الذهاب إلى لندن أو باريس أو بروكسل أو أمستردام، وكان عليه أن يتحمل إحدى المشاق، فهو مدخن شره وأنا كنت حساسًا بالنسبة إلى التدخين، ولهذا فإن وجبات غداء العمل كانت حرمانًا حقيقيًا له للتمتع بالتدخين، وكلما أمكن ذلك كان الغداء أو العشاء في الهواء الطلق حتى يمكنه أن يدخن، وكان يتحدث الإنجليزية بطلاقة وإن كان لا يهتم بالنحو والصرف وكانت له لكنة هولندية ثقيلة. وكان له صوت عميق خشن ووجه جامد وعلى جبهته ووجنتيه تجاعيد غائرة، ونظارته سميكة وشعره مسدل إلى الوراء، وقد أبلغني مرة أنه لا يستطيع أن يشرح لماذا يشعر بميل شديد نحوي ونحو سوى سن؟! وأن كل ما توصل إليه هو أن هناك تناغمًا بين فلسفة جون كالفن[1] كونفوشيوس[2] في الحياة». ومهما كان السبب، فقد كان من حسن طالع سنغافورة أنه استمتع بالعمل معنا.

* * *

(١) ولد جون كالفن في فرنسا (١٥٠٩- ١٥٦٤)، ويعتبر هو ومارتن لوثر الذي ولد في ألمانيا (١٤٨٣-١٥٤٦) من أبرز زعماء حركة الإصلاح البروتستانتي التي ركزت على إصلاح الدين المسيحي والانفصال عن سلطة البابا في روما ومهاجمة صكوك الغفران التي كانت تبيعها الكنيسة، وشفاعة القديسين. ويعرف أتباع كالفن باسم المشيخيين Presbyterians الذين ينادون بفصل الدولة عن الدين وإعادة الاعتبار للإنسان، وأن تكون السلطة الوحيدة هي سلطة الإنسان العاقل وليس سلطة المؤسسات الدينية. وقد تأثر كبار المفكرين الأوروبيين بفكر فقهاء الإسلام مثل: الفارابي وابن سينا والغزالي وابن رشد، وما نتج عن ذلك من اعتقاد الأوروبيين بأن لا سلطان لأحد من رجال الدين على القلب ولا وساطة بين الله والعبد وبأن الله وحده هو غافر الذنوب ويجيب دعوة الداعي إذا دعاه، وقد أدى إصلاح الدين في أوروبا إلى الإصلاح الشامل في باقي الميادين. (المترجم)

(٢) ولد كونفوشيوس في الصين عام ٥٥١ قبل الميلاد. وهو حكيم وفيلسوف ومؤسس الفلسفة الكونفوشية الصينية وبناها على القيم الأخلاقية الشخصية، وأثرت تعاليمه في تفكير وسلوك الصينيين. ودعا كونفوشيوس إلى عدد من الفضائل مثل: الحب واحترام الأكبر سنا وتقديس الأسرة وكره الظلم وأن تعمل الحكومة في خدمة الشعب. كما تهدف الكونفوشية إلى إحياء الطقوس والعادات والتقاليد الدينية التي ورثها الصينيون عن أجدادهم مضافا إليها الكثير من الآداب والأخلاق في التعامل. ولم يكن مذهبه دينيا ولكنه يدعو إلى أسلوب حياة وسلوك اجتماعي وسياسي. (المترجم)

وقد لعبت الحكومة دورًا رئيسيًا فى جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد أقمنا البنية الأساسية وأنشأنا مناطق صناعية مخططة جيدًا، ومشاركة عادلة فى الصناعات، وحوافز مالية وتشجيع الصادرات، والأهم أننا أقمنا علاقات جيدة مع العمال ووضعنا سياسات اقتصادية كلية سليمة، وهى الأساسيات لتمكين المشاريع الخاصة من أن تعمل بنجاح. وكانت أكبر تنمية للبنية الأساسية متمثلة فى منطقة جوروونج الصناعية، التى غطت فى النهاية تسعة آلاف أيكر من الطرق، مع إقامة المجارى والبلاعات، والطاقة والغاز والمياه. وفى عام ١٩٦١، وحده أصدرنا ١٢ ترخيصًا لمصانع رائدة (وخلال ١٩٦٣ – ١٩٦٥ وهى السنوات التى قضيناها فى اتحاد مع ماليزيا، لم يصدر أى ترخيص من الحكومة المركزية فى كوالالمبور)، وقد اعتاد كينج سوى باعتباره وزيرًا للمالية أن يحضر الاحتفال بوضع حجر الأساس ثم بعد ذلك الافتتاح الرسمى للمصنع، حتى تكون هناك مناسبتان علنيتان لكل مصنع، وكان يفعل ذلك حتى بالنسبة إلى أصغر مصنع يستخدم مجرد حفنة من العمال، مثل: مصنع ينتج كرات ضد العته. وعندما كانت جوروونج خالية من المشاريع ، كان الناس يطلقون عليها «حماقة جوه»، وقد تذكر كينج سوى ذلك بعد أن تدفقت الاستثمارات، ولم يكن جوه من النوع الذى يبخس نفسه حقها عندما كانت جوروونج خالية من أية استثمارات.

ومع هذا فإنه بنهاية ١٩٧٠ كنا قد أصدرنا ٣٩٠ ترخيصًا مع منح المستثمرين إعفاء ضريبيًا حتى خمس سنوات، ويمكن أن يمتد الإعفاء إلى عشر سنوات للتراخيص التى صدرت بعد ١٩٧٥، وبدأت جوروونج تشتعل نشاطًا؛ وهدأت الأمور مع زيارة من المسئولين من شركة استثمارات تكساس **Texas Investments** فى أكتوبر ١٩٦٨، كانوا يريدون إقامة مصنع لتجميع أشباه الموصلات، وكانت تعتبر آنذاك من المنتجات عالية التكنولوجيا، وأمكن بدء الانتاج خلال ٥٠ يومًا من قرارهم، وعلى أعقابهم تم إنشاء شركة لأشباه الموصلات المحلية باسم **National Semiconductor**.

وبعد ذلك بقليل، أرسلت شركة منافسة هى هيولت–باكار **Hewlett –Packard**، أحد خبرائها للتحرى عن حقيقة الأوضاع فى جوروونج، وكان موظف مجلس التنمية الاقتصادية التابع لنا قد عمل معه من قبل، وأخذ يزوده بالمعلومات التى يحتاجها على

الفور، ولم يستسلم حتى وافق على أن يزور سنغافورة ليرى بنفسه، وقد كان انطباعه جيدًا مثل شركة استثمارات تكساس **Texas Instruments** وقد تم تكليف موظف للمشروعات من مجلس التنمية الاقتصادية ليرافق وفده وكان كل شيء مريحًا وسريعًا، وبينما كانت شركة هيولت-باكار تتفاوض للحصول على موقع لمصنعها، قرروا أن يستأجروا طابقين فى أعلى مبنى من ستة طوابق، وكان المصعد الذى يحمل الآلات الثقيلة يحتاج إلى محول ضخم للكهرباء، ولكن لم يكن هناك أى محول وقت أن قام مستر هيولت نفسه بالزيارة. وبدلاً من تركه يصعد ستة طوابق على الدرج، مد مجلس التنمية الاقتصادية سلكًا ضخمًا من المبنى المجاور، وفى يوم الزيارة اشتغل المصعد. وقد وافقت شركة هيولت-باكار على الاستثمار، وتم تداول هذه القصة فى قاعات مجالس الإدارات الخاصة بصناعة الاليكترونيات الأمريكية، وأعقب ذلك تدفق شركات اليكترونيات أمريكية أخرى للاستثمار فى سنغافورة، وخلال هذه الفترة كانت الصين فى خضم ثورة ماو الثقافية، وكان معظم المستثمرين يعتقدون أن تايوان وهونج كونج قريبتان جدا من الصين ولهذا اتجهوا إلى سنغافورة، وقد رحبنا بالجميع، ولكن عندما كنا نعثر على مستثمر كبير لديه إمكانية للنمو، كنا نحرص كل الحرص على مساعدته فى أن يبدأ.

ومع حلول السبعينيات، ظهرت تقارير مبهرة عن سنغافورة فى المجلات الأمريكية، ومنها مجلة يو. اس. نيوز آند ورلد ريبورت ***US News & World Report***، وهاربرز ***Harper's*** وتايم ***Time***. وأقامت شركة جنرال اليكتريك فى عام ١٩٧٠ خدمات مختلفة للمنتجات الكهربائية والاليكترونية، وقواطع الدوائر الكهربائية والمحركات الكهربائية. ومع أواخر السبعينيات أصبحت شركة جنرال اليكتريك أكبر مستخدم للعمالة فى سنغافورة، وقد وضعت الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات حجر الأساس لأكبر صناعة اليكترونية عالية التكنولوجيا فى سنغافورة. وعلى الرغم من أننا لم نكن نعرف شيئًا عن صناعة الاليكترونيات فإنها أدت إلى القضاء على البطالة وحولت سنغافورة إلى مصدر رئيسى للالكترونيات فى الثمانينيات، وبعد ذلك توسعت من سنغافورة إلى ماليزيا وتايلاند.

وكانت من عادة المديرين التنفيذيين للشركات الذين يزوروننا أن يأتوا لمقابلتى قبل اتخاذ أية قرارات للاستثمار، ورأيت أن أفضل طريقة لإقناعهم هى أن أتأكد من أن الطرق

من المطار إلى فندقهم وإلى مكتبى نظيفة وأنيقة وعلى جانبيها الشجيرات والأشجار، وعندما كانوا يتجهون بالسيارات إلى منطقة إستانه، كانوا يرون فى قلب المدينة واحة خضراء، عبارة عن ٩٠ فدانًا من مساحات من الخضرة البديعة والأشجار والطيور، وبينها ملعب جولف مزود بتسع حفر. وبدون أن نقول لهم كلمة واحدة كانوا يعرفون أن السنغافوريين قادرون ومنضبطون ويمكن الاعتماد عليهم، وأنهم شعب سيتعلم المهارات التى يريدونها فى أسرع وقت، وسرعان ما تخطت الاستثمارات الصناعية الأمريكية استثمارات البريطانيين والهولنديين واليابانيين.

وقد تحملنا عبء البطالة منذ أن تولينا الحكم عام ١٩٥٩ – وكان عدد كبير من الشباب يبحث عن وظائف ليست موجودة، ولكن مع حلول ١٩٧١، عندما رحلت القوات البريطانية، شعرت بأننا أقدمنا على تحول مهم؛ ذلك أن عدد العاطلين لم يرتفع على الرغم من أن البريطانيين استغنوا عن خدمات ٣٠ ألف عامل كانوا يعملون معهم وتركوا ٤٠ ألفًا آخرين، مما كانوا يعملون فى خدمات الدعم، بلا عمل. وقد وفرت شركات الاليكترونيات الأمريكية كثيرًا من الوظائف بحيث لم تعد البطالة تمثل مشكلة. ثم فجأة ضربت المقاطعة العربية للبترول ضربتها، التى أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣، وأدى ارتفاع سعر البترول إلى أربعة أضعاف إلى إحداث نكسة فى الاقتصاد العالمى. وبدأنا نحث شعبنا على المحافظة على الطاقة وخفض استهلاك الوقود والكهرباء. وشددنا الحزام حول البطون ولكن بدون معاناة، وقد تباطأ النمو الاقتصادى إلى حد كبير من ١٣ فى المائة (عام ١٩٧٢) إلى ٤ فى المائة (عام ١٩٧٥) بينما ارتفع التضخم من ٢,١ فى المائة (عام ١٩٧٢) إلى ٢٢ فى المائة (عام ١٩٧٤). وفى اعتقادى أننا لم نكن نعانى من خسارة فادحة فى الوظائف، فقد بقى معدل البطالة عندنا حول ٤,٥ فى المائة.

وبعد أن تعافينا عام ١٩٧٥ استطعنا أن نكون فى وضع نمارس فيه عملية الانتقاء بشكل أفضل، فعندما سئل مسئول فى مجلس التنمية الاقتصادية إلى متى ستستمر الرسوم الجمركية الحمائية على مصنع تجميع السيارات الذى تمتلكه شركة محلية؟ رد المدير المالى «لمرسيدس بنز» على الفور «ستستمر إلى الأبد»، لأن عمالنا لم يكونوا بنفس كفاءة العمال الألمان. ولم نتردد فى إلغاء الرسوم الجمركية الحمائية والسماح بإغلاق المصنع. وسرعان

ما وضعنا خطة تدريجية لإلغاء الرسوم الحمائية على تجميع الثلاجات، وأجهزة التكييف، وأجهزة التليفزيون والراديو وغيرها من المنتجات الكهربائية والاليكترونية الاستهلاكية.

وفى أواخر السبعينيات كنا قد انتهينا من مشكلاتنا القديمة الخاصة بالبطالة ونقص الاستثمارات، وكانت المشكلة الجديدة هى: كيف نحسن نوعية الاستثمارات الجديدة ومعها مستويات التعليم والمهارة لعمالنا؟ وقد وجدنا ظهيرًا جديدًا لنا فى أمريكا وأوروبا واليابان، وقد وجدنا أن اتصالاتنا ومواصلاتنا الحديثة قد مكنتنا من أن نتصل بتلك الدول التى كانت تعتبر بعيدة عنا.

وفى ١٩٧٧، كان لدينا بالفعل حوالى مائتى شركة صناعية أمريكية باستثمارات تربو قيمتها الدفترية على ١٩ بليون دولار سنغافورى، ولم يكن أكبر المستثمرين الأجانب لدينا فحسب، ولكنهم كانوا أيضًا يرفعون من مستوى التكنولوجيا والمنتجات، وكان ذلك يؤدى إلى خفض تكاليف العمالة فى الوحدة الإنتاجية، وتمكنهم من دفع أجور أعلى دون أن يفقدوا القدرة على المنافسة.

كانت الاستثمارات اليابانية متواضعة فى الستينيات والسبعينيات وأقل كثيرًا عن الاستثمارات البريطانية والهولندية، وقد حاولت بكل جهدى أن أستثير اهتمام اليابانيين، ولكنهم لم يكونوا يتحركون بحماس فى جنوب شرق آسيا لتصنيع السلع المعدة للتصدير. وفى الستينيات والتسعينيات، استثمر اليابانيون فيما وراء البحار لمجرد أن يبيعوا منتجاتهم فى الأسواق المحلية ولم يستثمروا كثيرًا فى سنغافورة لأن سوقنا صغيرة. ولكن نجاح الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات فيما بعد شجع اليابانيين على التصنيع فى سنغافورة للتصدير إلى الولايات المتحدة، ثم إلى أوروبا، وبعد ذلك بمدة طويلة إلى اليابان، وقد انفتحت الصين فى الثمانينيات، وبدأت الاستثمارات اليابانية تتدفق بكميات صغيرة، وعندما انخفضت قيمة الين اليابانى بالنسبة إلى لعملات الرئيسية الأخرى نتيجة لاتفاقية بلازا **Plaza Accord** عام ١٩٨٥، أعادوا إنشاء مصانعهم التى تعمل بتكنولوجيا متوسطة فى أماكن أخرى، مثل: تايوان وكوريا وهونج كونج وسنغافورة، وأقاموا المصانع التى تعمل بتكنولوجيا منخفضة فى إندونيسيا، وتايلاند وماليزيا. وعندما اكتشفوا أن

استثماراتهم فى آسيا أدت إلى عائدات أكبر بكثير من استثماراتهم فى أمريكا وأوروبا. أصبحت شرق آسيا هى مقصدهم الرئيسى، وفى منتصف التسعينيات أصبحوا أكبر المستثمرين فى التصنيع فى شرق آسيا.

وكان المستثمرون الأوائل لدينا هم البريطانيين، وبعد انسحاب القوات البريطانية من سنغافورة، غادرت شركاتهم بالتالى. وقد حاولت بقوة أن أقنعهم بالاستثمار ولكنهم كانوا يعانون من عقدة الانسحاب، فهم ينسحبون من إمبراطوريتهم عائدين إلى الأمن فى حضن الوطن، والذى لم يكن بالنسبة إليهم منتجًا بما فيه الكفاية بسبب مشكلات نقابات العمال. ولكن عندما أظهرت سنغافورة لهم أنها يمكن أن تنتج النوعيات المتقدمة، عاد البريطانيون متحمسين فى منتصف السبعينيات، وفى هذه المرة لم يكن الهدف مجرد أن يصنعوا المواد الخام أو يتاجروا فيها، ولكن أن يصنعوا منتجات بقيمة مضافة عالية مثل الأدوية، وأقامت شركة بيشام للأدوية **Beecham Pharmaceuticals** عملية متقدمة تكنولوجيا لتصنيع البنسلين شبه المخلق للأسواق الآسيوية، وبخاصة اليابان.

وكان البريطانيون والفرنسيون هم أول من جاءوا وأدمجوا دول المنطقة فى الاقتصاديات العالمية من خلال إمبراطورياتهم، ومع ذلك فإن هذه القوى الامبراطورية كانت بطيئة فى التكيف مع نماذج التجارة والاستثمار الجديدة فى الفترة التى أعقبت الفترة الاستعمارية، وتركت الحقول التى زرعتها ليحصدها الأمريكيون واليابانيون.

* * *

وقد عانى عدد من الشركات المتعددة الجنسيات المعروفة من إعادة الهيكلة أو الاكتشافات التكنولوجية أو تحولات الأسواق على مستوى العالم، ويحضرنى هنا أحد الأمثلة. فبعد عدة سنوات استطاع مجلس التنمية الاقتصادية أخيرًا أن يقنع رولي **Rollei**، الشركة الالمانية المصنعة لآلات التصوير، بأن تقيم مصنعًا لها فى سنغافورة، وكانت الأجور مرتفعة فى ألمانيا قد جعلت المنتجات غير تنافسية. وزرت شركة رولي-ويرك -**Rollei**

فى براونشويك Braunchweig فى ١٩٧٠ قبل أن تبدأ روليى Rollei فى نقل Werke كل إنتاجها إلى سنغافورة لتصنيع آلات التصوير ومصابيح الإضاءة وأجهزة العرض، والعدسات ومغالق آلات التصوير، وإنتاج آلات تصوير من الأنواع الألمانية الشهيرة، وإلى جانب مجلس التنمية الاقتصادية أقامت شركة روليى مركزًا لتدريب العمال فى الميكانيكا الدقيقة، والعدسات الدقيقة، وصنع الأدوات والميكانيكا الكهربائية، وقد صنعت شركة روليى (سنغافورة) كاميرات ممتازة ولكن التغييرات فى السوق وفى التكنولوجيا أدت إلى مبيعات قليلة، وكانت البحوث والتطوير الخاص بها موجودة فى ألمانيا، والقاعدة الإنتاجية لها فى سنغافورة. وأدى ذلك إلى صعوبة التخطيط والتنسيق، وقد ركزوا بحوثهم على تطوير الأجهزة الفوتوغرافية المهنية البطيئة الحركة، بينما انتقل اليابانيون إلى كاميرات أبسط مزودة بمعينات النظر وغيرها من المخترعات مثل ضبط البؤرة آليا ومعينات النظر الناطقة، وأمكن ذلك باستخدام شرائح الكومبيوتر التى كان الألمان بطيئين فى تطويرها. وبعد ١١ عامًا لجأت شركة روليى، فى كل من ألمانيا وسنغافورة، إلى الحراسة القضائية لمنع إشهار الإفلاس.

وكان فشل شركة روليى يمثل ضربة كبيرة لسنغافورة لأن المستثمرين الأوروبيين فسروا ذلك على أنه فشل فى نقل التكنولوجيا من الأوروبيين إلى السنغافوريين. ومر مجلس التنمية الاقتصادية بفترة عصيبة، وهو يوضح أن السبب فى فشل روليى هو التغييرات فى التكنولوجيا والأسواق، وكان العزاء هو أن أربعة آلاف عامل مدرب على الهندسة الدقيقة قد أصبحوا يمثلون قاعدة متاحة لصناعة محركات أقراص الكومبيوتر المدمجة التى وصلت إلى سنغافورة فى الثمانينيات.

وكان مجلس التنمية الاقتصادية هو أول وكالة لنا تجتذب تدفقًا مطردًا للاستثمارات القائمة على قيمة أعلى مضافة، وقد مكن ذلك سنغافورة من أن تظل قادرة على المنافسة على الرغم من ارتفاع الأجور وغيرها من التكاليف، ومازال موظفوها من ألمع خريجينا، وهم فى معظمهم من جامعات فى أمريكا وبريطانيا وأوروبا. ورئيس مجلس الإدارة الحالى لمجلس التنمية الاقتصادى هو فيليب يو Philip Yeo وهو معروف جيدًا للمديرين

التنفيذيين للشركات المتعددة الجنسيات بأنه نشيط ويمكن الاعتماد عليه، وأنه قادر على أن ينفذ كل ما يعد به مجلس التنمية الاقتصادية.

* * *

وإذا عدنا بالذاكرة إلى الوراء، فإننى لا أستطيع أن أدعى أن التنمية الاقتصادية والتصنيع لدينا قد نما كما هو مخطط. فقد تمت الخطط الاولى قبل الانفصال بافتراض وجود سوق مشتركة مع ماليزيا. وكانت شركة جينيس **Guinness** قد دفعت بالفعل مبلغًا مقدمًا مقابل موقع فى منطقة جورونج الصناعية لإنشاء مصنع للبيرة عندما قام تان سيو سين **Tan Siew Sin** وزير المالية الماليزى بإبلاغ ألان لينوكس- بويد **Alan Lennox-Boyd** رئيس مجلس إدارة شركة جينيس، بأنه لن يسمح باستيراد ولا حتى زجاجة واحدة من البيرة «ستاوت»، ولهذا أقام لينوكس بويد مصنع البيرة فى كوالالمبور وعرض السماح لنا بأن نصادر المبلغ الذى أودعه كمقدم، وقد أعدناه إليه، وبعد سنوات رددنا تحية تان سيو سين عندما رفضنا أن نخفض الرسم على استيراد البيرة ستاوت من ماليزيا. ثم أقامت شركة جينيس مصنعًا للبيرة فى سنغافورة لإنتاجها لهم بترخيص منها.

وقد تركنا اختيار معظم الشركات الناجحة إلى الشركات المتعددة الجنسيات التى أحضرتها إلى سنغافورة، وكان هناك عدد قليل من الشركات مثل إصلاح السفن وتكرير البترول والبتروكيماويات والأعمال البنكية والمالية التى اختارها مجلس التنمية الاقتصادية أو «سوى سين» وزير ماليتنا، أو تمت بمعرفتى شخصيًا، وكانت وزارة التجارة والصناعة لدينا ترى أنه يمكن أن تحدث انفراجة فى التكنولوجيا الحيوية ومنتجات الكومبيوتر والكيماويات المتخصصة وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات، وعندما لم نتأكد من نتائج البحوث والتطوير الجديدة وسعنا من دائرة اختياراتنا.

وكانت مهمتنا أن نخطط للأهداف الاقتصادية العريضة والفترة الزمنية لتحقيقها. وكنا نراجع هذه الخطط بشكل منتظم ونعدلها عندما تؤدى وقائع جديدة إلى تغيير

التقدير. ولقد كان لابد من التخطيط المسبق قبلها بسنوات بحيث تتناسب البنية التحتية وتدريب وتعليم العمال مع تلبية احتياجات أصحاب الأعمال، ولم يكن لدينا مجموعة جاهزة من أصحاب المشروعات مثل أولئك الذين حصلت عليهم هونج كونج على شكل رجال صناعة وبنوك صينيين جاءوا هاربين من شنغهاى وكانتون ومدن أخرى عندما استولى الشيوعيون على الحكم، ولو أننا انتظرنا أن يتعلم تجارنا كيف يصبحون رجال صناعة لكنا قد متنا جوعًا. فمن العبث أن يوحى النقاد فى التسعينيات بأننا لو كنا صنعنا أصحاب المشروعات المحليين فإننا ما كنا سنكون تحت رحمة الشركات المتعددة الجنسيات التى لا جذور لها، وحتى مع المواهب الممزوجة بالخبرة التى حصلت عليها هونج كونج على شكل مهاجرين صينيين، فإن مستوى التكنولوجيا المصنعة ليس على نفس مستوى الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة فى سنغافورة.

وقد أخذت الحكومة المبادرة بأن بدأت صناعة جديدة مثل مصانع الصلب (المصانع القومية للحديد والصلب) والصناعات الخدمية، مثل خط الملاحة، خطوط نبتون أورينت **Neptune Orient Lines** وخط جوى، هو الخطوط الجوية لسنغافورة، وقد كان هناك وزيران بارزان فى مجالات منوعة، هما: هون سوى سين الذى وضع بذور بنك تنمية سنغافورة، وشركة تأمين سنغافورة وشركة بترول سنغافورة، وقد وضع جوه كينج سوى تصورًا لخطنا الملاحى، وعن طريق الحكومة الباكستانية قام بتعيين القبطان م. ج. سيد لكى يبدأ فى إنشائه، وبمساعدة سير لورنس هارتنيت **Lawrence Hartnett** وهو خبير استرالى فى إنتاج المعدات الحربية، قام كينج سوى بإقامة مصنع صناعات الشارتر لسنغافورة (**Chartered Industries of Singapore** (**CIS**)، ودار سك العملة ومصنع للذخائر الصغيرة وقد تم بناؤهما متجاورين، لأن المصنعين يحتاجان إلى إجراءات أمن مشددة وأدوات إنتاج جيدة، ومع وجود مدير تنفيذى عملى واسع الحيلة هو اونج كاه كوك **Ong Kah Kok**، نجحت صناعات الشارتر لسنغافورة ثم عهد بالإدارة إلى فيليب يو **Philip Yeo** وهو وكيل وزارة دائم صغير السن، وتولى بعد ذلك رئاسة مجلس التنمية الاقتصادية ثم رئاسة صناعات الشارتر لسنغافورة بدلاً من أونج كاه كوك، وأضاف أنشطة جديدة عملت على تحويل المصنع ودار سك النقود إلى شركة تكنولوجيات سنغافورة

Singapore Technologies وهى شركة للتكنولوجيا المتقدمة، التى قامت — ضمن أشياء أخرى، بإقامة مصانع للآلات والشرائح الدقيقة فى مشروع مشترك مع إحدى الشركات البارزة متعددة الجنسيات.

وكان لابد من أن نضع ثقتنا فى مسئولينا من الشباب الذين يتصفون بالنزاهة، والذكاء، والطاقة والحافز والتطبيق، ولكن قد لا يكون لهم سجل فى التفوق فى مجال الأعمال التجارية. وتم اختيار كبار باحثينا من أفضل الطلبة المتخرجين الذين أرسلوا إلى جامعات القمة فى بريطانيا وكندا واستراليا ونيوزيلندا وألمانيا وفرنسا وايطاليا واليابان، ثم بعد ذلك عندما أصبحنا قادرين، أرسلناهم إلى أمريكا. وقد جعلنا منهم أصحاب المشروعات للبدء فى إقامة شركات ناجحة مثل خطوط نبتون أورين والخطوط الجوية السنغافورية . لقد كان هناك تخوف من أن هذه الشركات تنتهى إلى أن تصبح شركات مؤممة تعيش على الدعم الحكومى وأن تحقق خسائر كما سبق أن حدث فى كثير من الدول، وقد أكد لى سوى سين الذى يعرف موظفيه الشباب أنه من الممكن تحقيق النجاح، وأنهم يمكنهم أن يجاروا منافسينا فى هذه الأعمال، وأصدر تعليمات واضحة بأن المشروعات يجب أن تحقق أرباحًا أو يجب إغلاقها، وكان كل من كينج سوى وكيم سان، اللذين تناقشت معهما حول هذه الخطط الجريئة، قد رأيا أن الأمر يستحق المخاطرة، بسبب قلة عدد أصحاب المشروعات. وقد اعتمدت على حسن تقدير سوى سين الذى اختار الموظفين لشغل الوظائف، وقد نجحت المشروعات، ونتيجة لذلك ظهرت شركات جديدة عديدة تحت رعاية وزراء آخرين ووزاراتهم، وعندما نجحت هذه الشركات أيضًا، حولنا احتكارات الدولة مثل مجلس المرافق العامة وهيئة ميناء سنغافورة وشركة اتصالات سنغافورة إلى كيانات منفصلة متحررة من سيطرة الوزارات، وتدار كأنها شركات قادرة ورابحة ومنافسة.

كان المفتاح للنجاح هو نوعية الناس المشرفين، ولم يكن جميع كبار المديرين لدينا يمتلكون الموهبة على الحكم السليم واتخاذ القرارات فى إدارة الأعمال التجارية وهى موهبة من الصعب اكتشافها، ولكن كان العديد منهم يمتلكونها، فمصانع الحديد والصلب القومية برئاسة هاو يون تشونج **Howe Yoon Chong**، وشركة كيبل **Keppel Corporation**

برئاسة سيم كى بون Sim Kee Boon، وشركة الخطوط الجوية السنغافورية برئاسة جو بيلاى Joe Pillay أصبحت أسماء مألوفة، وتربعت على قمة الأسهم فى بورصة سنغافورة، وعندما تم خصخصة الخطوط الجوية السنغافورية كانت لدينا صعوبة فى العثور على مسئولين تنفيذيين ذوى نوعية عالية ليحلوا محل جو بيلاى، وهذا يدل على ندرة المواهب الخاصة بالإدارة.

* * *

وإذا كان علىّ أن أختار كلمة واحدة لأشرح لماذا نجحت سنغافورة؟! فهى تتمثل فى «الثقة»، وهذا ما جعل المستثمرين الأجانب يختارون إقامة مصانعهم ومعامل تكريرهم هنا، وخلال أيام من أزمة البترول فى أكتوبر ١٩٧٣ قررت أن أوجه نظر شركات البترول إلى أننا لا ندعى أن لنا أية مزايا خاصة فى استخدام مخزون البترول الذى لها فى معاملها تكرير البترول فى سنغافورة. إننا لو منعنا تصدير هذا المخزون من سنغافورة فإننا سنحصل على ما يكفى من البترول لاستهلاكنا لمدة سنتين، ولكننا كنا سنبدو وكأننا لا يمكن الثقة بنا على الإطلاق، وقابلت المفوضين أو المديرين التنفيذيين لجميع معامل البترول – وهى شل وموبيل وإسو وبترول سنغافورة وبريتش بتروليوم فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٣. وقد أكدت لهم علنًا أن سنغافورة ستساهم فى أى تخفيض يفرضونه علي عملائها، تطبيقًا لمبدأ المساواة فى المعاناة، وكان عملاء هذه الشركات فى بلاد بعيدة مثل: ألاسكا واستراليا واليابان ونيوزيلندا بالإضافة إلى العملاء فى المنطقة.

وزاد هذا القرار من الثقة الدولية فى حكومة سنغافورة، وأنها تعرف أن مصلحتها على الأمد الطويل تتوقف على كونها مكان يمكن الثقة به بالنسبة إلى البترول وغيره من الأعمال التجارية، ونتيجة لذلك فإن صناعة البترول قد توسعت بثقة فى مجال البتروكيماويات فى أواخر السبعينيات، ومع حلول التسعينيات، أصبحت سنغافورة بإجمالى الطاقة التكريرية البالغة ١,٢ مليون برميل يوميا، ثالث أكبر مركز تكرير للبترول فى العالم بعد هوستون وروتردام، وثالث أكبر مركز لتجارة البترول بعد نيويورك ولندن،

وأكبر سوق لتخزين البترول بالنسبة إلى الحجم. كما أن سنغافورة أصبحت أيضًا منتجة كبيرة للبتروكيماويات.

وحتى يمكن التغلب على الشكوك الطبيعية التى تساور المستثمرين من الدول المتقدمة بشأن مستوى عمالنا، طلبت من اليابانيين والألمان والفرنسيين والبولنديين إقامة مراكز فى سنغافورة مع إيفاد مدربيهم لتدريب الفنيين، وكانت بعض المراكز ممولة من الحكومة، والبعض الآخر تكونت بمشاركة شركات مثل فيليبس روليى وتاتا **Tata**. وبعد ٤ أو ٦ شهور من التدريب أصبح هؤلاء العمال، الذين تدربوا فى بيئة أشبه بالمصنع، على دراية بنظم العمل وثقافات العمل لمختلف الدول وأصبحوا عمالة مرغوب فيها. وهذه المعاهد التدريبية أصبحت من المرجعيات المهمة للمستثمرين من هذه الدول للتأكد من مستوى عمالنا بالمقارنة بعمالهم، وقد اعتمدوا مستويات عمال سنغافورة.

ولا يفوتنى أن أشكر الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة التى وافقت مشكورة على اقتراحى بترجمة الكتاب وأوصت المركز القومى للترجمة بذلك.

٥- إقامة مركز مالى

لو أن أى شخص تنبأ عام ١٩٦٥ ، عندما انفصلنا عن ماليزيا، بأن سنغافورة ستصبح مركزًا ماليًا لاعتبر مجنونًا، كيف حدث هذا: أن تربط مبانى المكاتب الحديثة البراقة فى وسط المدينة مع بنوك للكمبيوتر بين سنغافورة ولندن ونيويورك وطوكيو وفرانكفورت وهونج كونج وغيرها من المراكز المالية الكبرى؟

لقد حدثت بداية غير متوقعة تمامًا فى١٩٦٨ ، وفى تاريخه الشفوى يتذكر الدكتور وينسميوس محادثته الهاتفية مع صديقه نائب رئيس فرع بنك أوف أمريكا Bank of America فى سنغافورة، الذى كان فى لندن وقتذاك. قال: «اسمع يا سيد فان أونين Van Onen، إننا فى سنغافورة نريد أن نكون فى غضون عشر سنوات المركز المالى فى جنوب شرق آسيا». ورد «فان أونين» قائلاً: «حسنا، تعال إلى لندن. وفى خلال خمس سنوات يمكنك أن تفعل ذلك ». وتوجه وينسميوس إلى لندن فى الحال حيث اصطحبه فان أونين إلى نموذج كرة أرضية ضخمة موضوعة فى غرفة اجتماعات، وقال: «انظر هنا، إن العالم المالى يبدأ من زيورخ، وبنوك زيورخ تفتح فى الساعة التاسعة صباحًا، ثم تفتح بعدها بنوك فرانكفورت وبعدها بنوك لندن. وبعد الظهر تغلق زيوريخ ثم فرانكفورت ثم لندن. وخلال ذلك نفتح نحن فى نيويورك، وهكذا فإن لندن تسلم حركة الأوراق المالية لنيويورك. وبعد الظهر تقفل نيويورك، وتكون قد سلمت حركة الأوراق المالية إلى سان فرانسيسكو. وعندما تغلق سان فرانسيسكو بعد الظهر يكون الستار قد أسدل على العالم، ولا يحدث أى شىء حتى اليوم التالى، فى الساعة التاسعة من صباح اليوم التالى بتوقيت سويسرا. فإذا وضعنا سنغافورة فى الوسط، قبل أن تغلق سان فرانسيسكو، فإن سنغافورة تكون قد استلمت العمل. وعندما تغلق سنغافورة فإنها تكون قد سلمت العمل إلى زيورخ.

وعندئذ فإنها تكون المرة الأولى منذ بدء الخليقة أن تقدم خدمات مالية وبنكية حول العالم لمدة ٢٤ ساعة».

وبناءً على طلب وينسميوس كتب فان أونين مذكرة عن الموضوع وأرسلها إلى هون سوى سن، رئيس مجلس التنمية الاقتصادية، وهو حلقة الصلة بين وينسميوس وبينى. وقابلنى سوى سن ليقترح أن نلغى القيود الخاصة بصرف العملات الأجنبية التى تتحكم فى حركة الأموال بين سنغافورة والأقاليم خارج منطقة الاسترلينى. وكنا مازلنا جزءًا من منطقة الاسترلينى التى تتطلب تحكمًا فى الصرف على حركة المال، وعندما قام سوى سن بجس نبض أحد المسئولين فى بنك انجلند عن احتمال إقامة صندوق من العملات الأجنبية مثل هونج كونج، بما يسمح لنا بأن يكون لدينا سوق دولار أسيوى، قيل له إن هذا التدبير الخاص بهونج كونج سمح به لأسباب تاريخية، وحذر من أن سنغافورة قد تضطر إلى الخروج من منطقة الاسترلينى، وقررت أن الأمر يستحق المخاطرة وأبلغت سوى سن أن يستمر فى مسعاه، ولم يضغط بنك انجلند بالنسبة إلى هذه المسألة، ولم تضطر سنغافورة إلى الخروج من منطقة الاسترلينى. وعلى أى حال، فإن بريطانيا ألغت منطقة الاسترلينى بعد ذلك بأربع سنوات.

وعلى العكس من هونج كونج، فإن سنغافورة لم تستطع أن تعتمد على سمعة مدينة لندن، وهى مركز مالى مستقر وله تاريخ طويل لأعمال البنوك الدولية، كما لم تستطع سنغافورة أيضًا أن تعتمد على تأييد بنك انجلند وهو رمز للخبرة والمالية والثقة المالية. وفى ١٩٦٨، كانت سنغافورة دولة من دول العالم الثالث. وكان رجال البنوك الأجانب يحتاجون أن يتأكدوا من استقرار الأوضاع الاجتماعية، وتوفر بيئة عمل ومعيشة طيبة، وبنية أساسية على درجة من الكفاءة، وتجمع من المهنيين المهرة والقادرين على التكيف، كما كان لابد أن نقنعهم بأن مجلس العملة لدينا والهيئة النقدية لسنغافورة كانت قادرة على الإشراف على الصناعة البنكية، وكنت أنا وكينج سوى قد قررنا عام ١٩٦٥، بعد الاستقلال بقليل، بأن سنغافورة يجب ألا يكون لديها بنك مركزى يمكن أن يصدر العملة ويوفر المال، لقد صممنا على ألا نسمح لعملتنا أن تفقد قيمتها أمام العملات القوية للدول الكبرى، وبخاصة

الولايات المتحدة، ولهذا احتفظنا بمجلس العملة الذى يصدر الدولارات السنغافورية فقط عندما تكون مغطاة بقيمتها المساوية بالصرف الأجنبى، وتمتعت هيئة النقد لسنغافورة بكل السلطات التى تخول لأى بنك مركزى، فيما عدا سلطة إصدار الأوراق النقدية.

وأثبتت الهيئة النقدية لسنغافورة أنها محترفة فى إشرافها المالى، فقد كانت تتصرف وفقًا للقوانين والقواعد واللوائح التى تتم مراجعتها دوريًا حتى تتمشى مع تطورات الخدمات المالية، وكان لابد أن نناضل طول الوقت لإشاعة الثقة فى نزاهتنا وقدرتنا وحسن تقديرنا، وأن تاريخ مركزنا المالى هو قصة كيف بنينا المصداقية بنزاهتنا، وزودنا الموظفين بالمعرفة والمهارات للتنظيم والإشراف على البنوك وبيوت الضمان وغيرها من المؤسسات المالية حتى تكون المخاطرة بفشل النظام فى حدها الأدنى.

وقد كانت البداية متواضعة مع سوق الدولار الآسيوى البحرى وهو النظير لسوق الدولار الأوروبى، وفى البداية كان هذا السوق هو أساسًا سوق بين البنوك فى سنغافورة وقد حصل على أرصدة العملات الأجنبية من البنوك فى الخارج لإقراض البنوك فى المنطقة والعكس صحيح، وفيما بعد قام سوق الدولار الآسيوى بالتجارة فى العملات الأجنبية والمشتقات المالية فى الأسهم والسندات، وقد تعهدت بتقديم القروض، وإصدار صكوك التأمين وإدارة الصناديق. وفى ١٩٩٧، تجاوز حجم سوق الدولار الآسيوى ٥٠٠ مليون دولار أمريكى، وهو حوالى ثلاثة أضعاف حجم سوق البنوك المحلية لدينا، وكان النمو رائعًا لأنه استجاب لحاجة السوق، وزادت التعاملات المالية الدولية بشكل كبير مع انتشار التجارة والاستثمارات عبر الكرة الأرضية ليغطى شرق آسيا مع اعتبار سنغافورة إحدى النقاط الرئيسية فى شبكتها.

وفى الفترة المبكرة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٥، كان الميدان مقتصرًا علينا وحدنا فى المنطقة، فقد جذبنا المؤسسات المالية الدولية بأن ألغينا الضرائب على الدخل من الفوائد التى يجنيها المودعون غير المقيمين، وتم إعفاء جميع ودائع الدولار الآسيوى من السيولة القانونية واحتياجات الاحتياطى. ومع حلول التسعينيات أصبحت سنغافورة أحد أكبر المراكز المالية فى العالم، مع سوق للصرف الأجنبى مصنف فى المرتبة الرابعة فى حجمه

بعد لندن ونيويورك، وخلف طوكيو بقليل، وبسبب نجاحنا بعد منتصف الثمانينيات فإن الدول الأخرى فى المنطقة تنافست لتطوير المراكز المالية الدولية، وكان بعضها يقدم حوافز ضريبية أكثر سخاء منا، وكانت أسس مركزنا المالى هى حكم القانون، والقضاء المستقل، وحكومة مستقرة وقادرة وأمينة تطبق سياسات اقتصادية كلية سليمة، مع فوائض فى الميزانية فى كل سنة تقريبًا، وقد أدى هذا إلى أن أصبح الدولار السنغافورى قويًا ومستقرًا، مع معدلات صرف قلصت التضخم الوافد إلينا من الخارج.

* * *

وفى السبعينيات كان لنا مواجهة غير سارة مع اسم كبير فى مدينة لندن (الحى المالى)، ففى مارس ١٩٧٢، حضر جيم سليتر **Jim Slater** وهو مستثمر بريطانى محترم جدًا، ومتخصص فى نزع الأصول وبيع الشركات المتعثرة، وذلك لمقابلتى فى سنغافورة. وعندما تولى تيد هيث **Ted Heath** رئاسة الوزارة البريطانية كتبت الصحف أنه قد وضع ممتلكاته وأسهمه مع جيم سليتر ليديرها لثقته العمياء فيه، ولهذا كان لدى سليتر أوراق اعتماد قوية، وكنت قد قابلته قبل ذلك بعام فى ١٠ دواننج ستريت (مقر الحكومة البريطانية) على مأدبة عشاء أقامها تيد هيث، وقد رحبت بمشاركة سليتر فى سوق الأوراق المالية لدينا.

وفيما بعد، فى عام ١٩٧٥، أبلغنى سوى سن، وزير ماليتنا أن شركة سيلتر ووكر للأسهم والسندات قد تعهدت بالمحافظة على أنصبة «هاو بار برذر انترناشنال» **Haw Par Brother International**، وهى شركة مصنفة على أنها شركة قطاع عام فى سنغافورة. واتضح أنهم يستنزفون أصول «هاو بار» والشركات التابعة لها بشكل غير قانونى لمنفعة بعض المديرين ولمنفعتهم، وهو تصرف يصل إلى حد الخرق الإجرامى للثقة فقد كانوا يخدعون حملة الأسهم فى «هاو بار» وغيرها من الشركات، وكان التحقيق مع اسم كبير فى سوق الأوراق المالية بلندن، إذا لم يكن له ما يبرره ، يمكن أن يسىء إلى سمعتنا، فهل يجب

أن يستمر «سوى سين» فى مقاضاة جيم سليتر؟ لقد قررت أننا يجب أن نقاضيه؛ إذا أردنا أن نحافظ على مكانتنا باعتبارنا سوقًا للأوراق المالية جيد الإدارة.

وقد أظهر التحقيق أن هناك مؤامرة تعمل على استنزاف أصول هاو بار بشكل منتظم، وكان ذلك بمثابة جزء بسـيط لخديعة أكبر وأوسع نطاقًا، وقد امتدت أنشطة «سليتر ووكر» الإجرامية من سنغافورة إلى ماليزيا وهونج كونج ولندن، ، وهى آخر المطاف لعملية النهب، وقد استخدموا الشركات التابعة لهاو بار فى هونج كونج لشراء أسهم مسجلة فى سوق الأوراق المالية فى هونج كونج ثم باعوها إلى شركة سبايدور للأسهم والسندات **Spydor Securities**، التى كان يمتلكها بالكامل المديرون التنفيذيون لسليتر ووكر ويتقاسمون أرباحها غير الشرعية، وكان المسئولون عن ذلك هم جيم سليتر، وريتشارد تارلينج **Richard Tarling** رئيس مجلس إدارة هاو بار، واوجيلفى واطسون **Ogilvy Watson** المدير العام. ولقد عاد واطسون إلى بريطانيا قبل أن يهرب إلى بلجيكا التى لم يكن بيننا وبينها اتفاقية لتسليم المجرمين. وكان سليتر وتارلينج مقيمين فى لندن وقد فكرنا فى طلب تسليمهما، ولكن المؤسسة البريطانية لم تسلم سليتر، وبدلاً من ذلك، فإنه فى عام ١٩٧٩، بعد صراع دام ثلاثة أعوام من خلال محاكم لندن، أمر وزير الداخلية البريطانية بتسليم تارلنج على خمس اتهامات من أصل ١٥ تهمة، وكانت عقوبات هذه الاتهامات الخمسة مخففة، وقد حوكم تارلينج وأودع السجن لقضاء ٦ أشهر على كل تهمة من التهم الثلاث الخاصة بعدم الكشف عن عمد عن حقائق مادية فى شركة هاوبار الخاصة بالتلاعب فى حسابات الأرباح والخسائر عام ١٩٧٢. وبعد مرور سنوات، أعرب جوردون ريتشاردسون **Gordon Richardson** محافظ بنك انجلند هامسًا عن أسفه لى فى مكتبى – بعد أن ترك منصبه، لأنه لم يستطع أن يساعد سنغافورة على تقديم سليتر للعدالة.

* * *

كانت سمعة الهيئة النقدية لسنغافورة أنها دقيقة ولا تجامل أحدًا على حساب المصلحة العامة، وأنها لا تقبل التعامل إلا مع المؤسسات المالية ذات السمعة الطيبة وحدها، ولكن

وضع الهيئة وضع أمام اختبار فى السبعينيات والثمانينيات عندما رفضت منح ترخيص لبنك الائتمان والتجارة الدولى **Bank of Credit and Commerce International** **(BCCI)** وكان البنك قد أنشأه رجل باكستانى الجنسية فى لوكسمبورج ، وكان من بين حملة أسهم البنك بعض أعضاء الأسر المالكة فى المملكة العربية السعودية والبحرين وأبو ظبى ودبى. وقد كان للبنك حوالى ٤٠٠ فرع أو مكتب فى ٧٣ دولة فى أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا. وقد تقدم بطلب تصريح بنكى فى سنغافورة فى ١٩٧٣، وقد رفضنا الطلب لأن البنك كان حديثًا جدًا (إذ بدأ فقط عام ١٩٧٢) وكان رأس ماله ضئيلاً. وقد جدد البنك الطلب عام ١٩٨٠، ولكن لم توافق الهيئة النقدية لسنغافورة مرة أخرى، فقد كان وضع البنك ضعيفًا دوليًا.

ولكن بنك الائتمان والتجارة لم ييأس. ففى عام ١٩٨٢ تساءل فان أوتين الذى سبق أن ساعدنا على إقامة سوق الدولار الآسيوى، عن طلبه، وكان كوه بينج سنج، الذى أصبح مديرًا لإدارة المؤسسات البنكية والمالية للهيئة النقدية لسنغافورة، قد أبلغه عدد كبير من رجال البنوك المركزية أن لديهم تحفظات على بنك الائتمان والتجارة الدولى، ولهذا عندما رآنى فان أونين، قررت أن الأفضل أن أؤيد رأى كوه بينج سنج.

ولكن هذا لم يردع بنك الائتمان والتجارة الدولى الذى حاول من جديد، واستخدم هارولد ويلسون هذه المرة، وكان هناك شىء غريب حول خطابه، لقد كان المعتاد أن يوقع بخط يده «المخلص هارولد». ولكن هذه المرة كانت كلمة «المخلص» مكتوبة على الآلة الكاتبة ووقع باسم «(هارولد) ويلسون أوف ريفولكس»، وفهمت أنه كتب الخطاب ليجامل صديقًا دون أن يعنيه.

وقد أدت العمليات غير الأخلاقية التى قام بها بنك الائتمان والتجارة الدولى إلى خسائر فادحة لبنوك أخرى، وقد أثرت تقريبًا على جميع المراكز المالية الكبرى عندما أغلق أبوابه فى النهاية. وعندما أغلق أبوابه فى يوليو ١٩٩١، كان المودعون والدائنون يطالبون ب ١١ مليار دولار. وقد نجت سنغافورة من ذلك لأننا رفضنا أن نساوم على المستويات التى التزمنا بها.

وقد رفضت الهيئة النقدية لسنغافورة منح تصريح لبنك بروناى الوطنى الذى كان يديره أحد رجال أعمال سنغافورة البارزين واسمه كو تيك بوات **Khoo Teck Puat**. فقد اشترى «كو» بنك بروناى الوطنى ودبر قيام شقيق السلطان: الأمير محمد بلقيه **Mohamed Bolkiah** باعتباره رئيسًا للبنك بتحرير رسالة إلى الهيئة النقدية عام ١٩٧٥، طالبًا إنشاء فرع فى سنغافورة. وجاء خطاب آخر بعد شهور قليلة ليبلغنا أن شقيقه الامير سوفرى بلقيه **Sufri Bolkiah** قد عين نائبًا تنفيذيًا للرئيس. ولأن «كو» كان يحظى بمساندة سياسية واضحة من العائلة المالكة فى بروناى، فقد أحالت الهيئة النقدية الموضوع إلىّ، وقد أيدت قرار الهيئة برفضه عام ١٩٧٥ ثم عام ١٩٨٣، عندما أعاد البنك طلبه.

وفى عام ١٩٨٦، أصدر السلطان أمرًا فوريًا بإغلاق بنك بروناى الوطنى. لقد كان هناك طلب مفاجئ بسحب ودائعه؛ وظهرت شكوك حول تصرفات غير سليمة فى منح القروض البالغة ٣,١ مليار دولار سنغافورى المقدمة لمجموعة شركات «كو». فقد استخدم أرصدة هذا البنك لأنشطته التجارية الخاصة، ومن بينها محاولة الحصول على أغلبية أسهم بنك ستاندرد شارترد **Standard Chartered Bank** بلندن. وكان ابنه الأكبر، الذى كان رئيسا لمجلس إدارة البنك، قد تم القبض عليه فى بروناى، وكانت البنوك فى سنغافورة، وهى أساسًا بنوك أجنبية قد أقرضت مبلغًا إجماليًا قدره ٤١٩ مليون دولار سنغافورى لبنك بروناى الوطنى وقد استغرق «كو» سنتين لرد هذه الديون.

ومن خلال قواعد صارمة وإشراف دقيق، فإن الهيئة النقدية، تحت رئاسة كوه بينج سنج، ساعدت سنغافورة على أن تتطور كمركز مالى، وحتى يمكن أن تواجه البنوك الدولية، فإن الهيئة النقدية شجعت البنوك المحلية الأربعة الكبرى (المعروفة باسم «الأربعة الكبار») على الشراء والاندماج مع بنوك محلية أصغر لتصبح أكبر وأقوى، وكانت وكالة موديز **Moody's**، وهى وكالة للتصنيف الائتمانى فى الولايات المتحدة، قد صنفت الأربعة الكبار باعتبارها الأقوى والأكثر استقرارًا فى العالم بالنسبة إلى رؤوس أموالها.

*　　*　　*

وفى عام ١٩٨٥، كان على الهيئة النقدية لسنغافورة أن تساعد على إدارة أزمة حدثت فى سوق الأوراق المالية بسنغافورة، كان المضاربون الماليزيون، وبخاصة تان كون سوان Tan Koon Swan قد أودع أسهم شركة «بان» للصناعات الاليكترونية Pan Electric Industries وكذلك أسهم عدة شركات ماليزية أخرى مع سماسرة سوق الأوراق المالية عندنا باعتبارها ضمانة للديون بسعر أعلى من القيمة السوقية الحقيقية، مع تعهد بشراء الأسهم من جديد فى تاريخ محدد بسعر أعلى. وعندما هبطت سوق الأوراق المالية كانت أموالهم قد نفدت، فعجزوا عن إعادة شراء أسهمهم حسب السعر المتفق عليه، وقد تسبب ذلك فى إفلاس العديد من شركات كبيرة للسمسرة وعدد من الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية بسنغافورة، وقد تم إغلاق سوق الأوراق المالية بسنغافورة لمدة ثلاثة أيام، بينما عمل المسئولون فى الهيئة النقدية برئاسة كو بينج سن، على مدار الساعة مع البنوك الأربعة الكبرى ليدبروا قارب «نجاة» طوارئ على شكل رصيد قدره ١٨٠ مليون دولار سنغافورى لإنقاذ السمسرة بسوق الأوراق المالية، وأدت جهود «كوه» إلى تمكين سوق الاوراق المالية بسنغافورة من تجنب حدوث إفلاس منظم فى السوق واستعادة ثقة المستثمرين، لقد كانت العملية متسمة بالفوضى والارتباك.

وحتى يمكن تجنب تكرار مثل هذه الأزمة، فإننا راجعنا قانون الأسهم والسندات الصناعية لتقوية المتطلبات المعقولة لشركات السمسرة فى سوق الأوراق المالية، وقد أضفى ذلك على عملائها حماية من التعثر بواسطة الشركات الأعضاء فى سوق الأوراق المالية، التى بالتالى أدت إلى الاندماج فيما بينها لزيادة رأس مالها، وقد سمحنا بمشاركة أجنبية فى الشركات الأعضاء فى سوق الأوراق المالية وكذلك الشركات التى يمتلكها أجانب بالكامل، والتى نقلت لنا خبرات جوهرية، وبسبب هذه التغييرات الحكيمة التى قمنا بها، استطاعت سوق الأوراق المالية بسنغافورة أن تتغلب على الانهيار فى سوق الأوراق المالية العالمى فى «يوم الاثنين الأسود» فى ١٩ أكتوبر ١٩٨٧، عندما اضطرت سوق الأوراق المالية فى هونج كونج إلى الإغلاق لمدة ٤ أيام.

وهناك تطور آخر حدث للمركز المالى لسنغافورة، وهو إنشاء بورصة سنغافورة النقدية الدولية SIMEX. ففى عام ١٩٨٤، توسعت سوق التعامل مع الذهب بسنغافورة فى تجارتها

فى مستقبل الذهب ليشمل المستقبل المالى وإعادة تسميته ليكون بورصة سنغافورة النقدية الدولية، وحتى نحصل على ثقة المؤسسات المالية، فقد أقمنا هذه البورصة الجديدة على نمط بورصة شيكاغو التجارية **Chicago Mercantile Exchange** التى تطبق نظامًا مفتوحًا أشبه بالمزاد، وقد أقنعنا أيضًا بورصة شيكاغو بأن تتبنى نظامًا تبادليًا مع بورصة سنغافورة النقدية يتيح التعامل المستمر على مدى الساعة، وهذا المفهوم المستحدث سمح للمستثمر بأن يقيم موقعًا فى بورصة شيكاغو ويغلق موقعًا فى بورصة سنغافورة النقدية والعكس بالعكس، دون أن يدفع أية رسوم إضافية، وقد وافقت هيئة تجارة السلع الآجلة الأمريكية على هذا التدبير، واستمر هذا التدبير للتعويض المتبادل يعمل بدون مشكلات منذ بداية إنشاء بورصة سنغافورة. وفى ١٩٩٥، فقد أحد تجار بورصة سنغافورة، وهو نيك ليسون **Nick Leeson** من بنك بارنجز **Barings** وهو بنك لندنى محترم، أكثر من مليار دولار أمريكى بمضاربته على أسهم نيكى انديكس فيوتشرز **Nikkei Index Futures**، وتسبب فى كارثة لبنك بارنجز ولكنه لم يؤثر على بورصة سنغافورة النقدية أو يتسبب فى خسائر لأعضاء آخرين فى هذه البورصة أو عملائهم.

وفى ١٩٨٤، بدأت بورصة سنغافورة التجارة الآجلة بمعدل فائدة اليورو دولار (الدولار الأوروبى)، وبعد ذلك استخدمت اليورو / ين (أو الين الأوروبى). وفى ١٩٩٨، أبرمت بورصة سنغافورة عددًا من العقود الإقليمية تشمل سندات آجلة فى اليابان وتايوان وسنغافورة وتايلاند وهونج كونج. وقد قامت مجلة انترناشيونال فينانشينج ريفيو **International Financing Review** بمنح بورصة سنغافورة النقدية جائزة العام للبورصة الدولية فى ١٩٨٨، وكانت بذلك أول بورصة آسيوية تحصل على هذه الجائزة،وكانت المرة الرابعة التى حصلت فيها بورصة سنغافورة النقدية على هذه الجائزة.

* * *

ومع نمو احتياطياتنا المالية مع زيادة صندوق التوفير المركزى (نظام المعاشات فى سنغافورة) وفوائض القطاع العام السنوية، فإن الهيئة النقدية لسنغافورة لم تكن

تستثمر هذه الأرصدة على المدى الطويل من أجل أفضل العوائد، وقد طلبت من كينج سوى أن يراجع ذلك، وقد أقام شركة الاستثمار التابعة للحكومة السنغافورية فى مايو ١٩٨١، وجعلنى رئيسًا لمجلس الإدارة وجعل نفسه نائبًا للرئيس ، وضم بعض الوزراء كأعضاء فى مجلس الادارة، وبسبب صلة كينج سوى مع ديفيد روتشيلد فقد عينا شركة «ن. م. روتشيلد آند سنز ليمتد» كمستشارين، وقد أرسلوا موظفًا ذا خبرة للعمل معنا لعدة شهور لوضع تنظيم لشركة سنغافورة. كما أننا عينا مديرين استثماريين أمريكيين وبريطانيين لمساعدتنا فى تطوير أنظمتنا للأنواع المختلفة من الاستثمار، وحتى يقود فريق الإدارة عينا يونج بونج هاو **Yong Pung How** كأول مدير إدارى للشركة، وقد عين جيمس ولفينستون **James Wolfensohn** الذى أصبح فيما بعد رئيسًا للبنك الدولى، مستشارًا لاستراتيجية الاستثمار؛ وقد بنوا تدريجيًا نواة من المهنيين السنغافوريين بقيادة نج كوك سونج **Ng Kok Song** وتيه كوك بنج **The Kok Peng** اللذين نقلا من الهيئة النقدية لسنغافورة، ومع نهاية الثمانينيات كانوا هم وموظفوهم قد تولوا وظائف الإدارة الرئيسية ومسئوليات الاستثمار.

وفى بداية الأمر كانت شركة الاستثمار لسنغافورة تدير فقط الاحتياطيات المالية للحكومة. ومع حلول عام ١٩٨٧، استطاعت أن تدير احتياطيات مجلس المفوضين لعملة سنغافورة والأصول طويلة الأمد للهيئة النقدية أيضًا، وكانت تدير الأصول التى تزيد قيمتها على ١٢٠ مليار دولار سنغافورى عام ١٩٩٧. وكانت أهم مسئولية لشركة الاستثمار هى أن تخصص استثماراتنا بين الخصوم (حقوق الملكية + الالتزامات)، والسندات (وهى أساسًا سندات أصدرتها حكومات الدول المتقدمة) والأموال النقدية السائلة، وهناك كتب تشرح المبادئ التى تعمل الأسواق وفقًا لها، ولكنها لا تقدم أى دليل للتنبؤ بحركات الأسعار فى المستقبل، ولا تضمن الحصول على عائد مؤكد. وفى العالم المضطرب فى ١٩٩٧ — ١٩٩٨، كان يمكن لشركة الاستثمار أن تكسب أو تخسر بضعة مليارات من الدولارات لمجرد هبوط قيمة الين أو ارتفاع قيمة المارك الألمانى بشكل كبير أمام الدولار الأمريكى. فالاستثمار هو عمل محفوف بالمخاطر. ولم يكن هدفى الأساسى أن أعظّم العائدات ولكن

أن أحمى قيمة مدخراتنا وأن نحصل على عائد عادل من رأس المال. وعلى مدى ١٥ عامًا منذ ١٩٨٥، استطاعت شركة الاستثمار أن تنجح فى انجاز مؤشرات استثمارية عالمية ذات صلة وأن تحافظ على قيمة أصولنا.

* * *

ومع هذا، فإن المركز المالى فى سنغافورة كان يعتبر مثقلاً باللوائح والقوانين أكثر من اللازم بالمقارنة بالمركز المالى فى هونج كونج، وقد كتب النقاد أنه «فى هونج كونج، يعتبر ما ليس ممنوعًا بشكل صريح من الأمور المتاحة، ولكن فى سنغافورة، فإن ما ليس متاحًا بشكل صريح فهو ممنوع». وقد نسوا أن هونج كونج كانت تتمتع بتأييد العلم البريطانى وبنك أوف انجلند. ولكن سنغافورة لم يكن لديها مثل شبكة الأمان هذه، ولهذا لم تستطع أن تستعيد عافيتها من سقوط مدو بنفس السهولة التى فعلتها هونج كونج. وكان عليها أولاً أن تبنى سمعتها بنفسها، وكان رجال البنوك الأجانب الزائرون يقولون لى إن أسواق سنغافورة المالية ستنمو بشكل أسرع إذا سمحنا لها بإدخال منتجات مالية جديدة دون انتظار أن تكون اختبرت من قبل أو أجريت عليها تجارب فى أماكن أخرى. وكنت أصغى جيدا ولكننى لا أتدخل، فقد كنت أؤمن بأننا نحتاج إلى مزيد من الوقت لتدعيم وضعنا وبناء سمعتنا.

وبعد أن تركت منصب رئيس الوزراء فى ١٩٩٠، كان لدى وقت أطول لكى أتعمق فى قطاعنا المصرفى وأن أحضر حفلات غداء عمل مع رجال بنوك سنغافورة، وكان أحدهم هو ليم هو كيى **Lim Ho Kee**، وهو خبير ماهر وناجح فى الصرف الأجنبى وكان يدير بنكًا أجنبيًا كبيرًا فى سنغافورة، وقد أقنعنى بأن أعيد فحص سياساتنا التى قال إنها حذرة أكثر من اللازم وتمنع مركزنا المالى من التوسع واللحاق بأنشطة المراكز الأكثر تقدمًا، كما أننى حضرت عدة جلسات للعصف الذهنى فى منتصف ١٩٩٤ مع آخرين من كبار المديرين السنغافوريين للمؤسسات المالية الأجنبية. وقد أقنعونى بأن لدينا مدخرات وطنية أكثر من اللازم محبوسة فى صندوق التوفير المركزى، وأن مجالس إداراتنا القانونية والشركات

المرتبطة بالحكومة محافظة أكثر من اللازم، فهى تضع فوائضها كودائع بنكية. ويمكنها أن تحصل على عوائد أعلى إذا استثمرتها من خلال مديرى المؤسسات المالية الدولية الخبيرة والمؤهلة جيدًا فى سنغافورة، وأن ذلك سيوسع من نطاق صناعة إدارة المؤسسات المالية ويجذب عددًا أكبر من مديرى المؤسسات المالية الذين سيجتذبون بدورهم موارد أجنبية للاستثمارات فى المنطقة.

وكانت وجهات نظرى بالنسبة إلى البيئة التنظيمية والممارسات البنكية قد بدأت تتغير بعد ١٩٩٢، عندما قام جورج شولتز **George Schultz** وزير الخارجية الامريكية الأسبق، الذى كان رئيسًا للمجلس الاستشارى الدولى لبنك ج. ب. مورجان **J.P. Morgan**، وهو بنك أمريكى متميز، بتوجيه دعوة لى لأكون عضوا فى هذا المجلس. ومن خلال الملخصات التى قدمت لى والتفاعل مع رجال البنوك فى ج. ب. مورجان فى الاجتماعات نصف السنوية، حصلت على معرفة دقيقة بأعمالهم ورأيت كيف يعدون أنفسهم للأعمال البنكية التى تتمشى مع العولمة، وقد دهشت من نوعية أعضاء هذا المجلس الذى ضم مديرى البنك. فقد كان هناك مديرون تنفيذيون قادرون وناجحون، وكذلك زعماء سياسيون من كل منطقة اقتصادية كبرى فى العالم ليقدموا إسهامات مختلفة. وكنت مفيدا بالنسبة إليهم بسبب معرفتى الشخصية بمنطقتنا. وكان الأعضاء الآخرون يقدمون معرفة دقيقة عن مناطقهم أو تخصصاتهم، وقد تعلمت كيف ينظرون إلى جنوب شرق آسيا بالمقارنة بالأسواق البازغة الأخرى: مثل أمريكا اللاتينية وروسيا ودول أعضاء أخرى فى الاتحاد السوفيتى ودول أخرى من أوروبا الشرقية، وقد تأثرت من الطريقة التى يرحبون بها بالابتكار وإحداث تغيير فى أعمال البنوك، وبخاصة مع التطورات فى تكنولوجيا المعلومات، وقد خلصت إلى أن سنغافورة تتأخر عنهم بعدة سنوات ضوئية.

وباعتبارى رئيسًا لمجلس إدارة هيئة الاستثمار التابعة لحكومة سنغافورة كنت أعقد مناقشات خاصة بعدد كبير من المسائل المصرفية مع المديرين التنفيذيين للبنوك الكبرى الأمريكية والأوروبية واليابانية وتعلمت كيف يرون مستقبل الأعمال البنكية العالمية، وبالمقارنة كانت بنوك سنغافورة محلية فى تفكيرها. فقد كانت مجالس إدارتها من

السنغافوريين أساسًا، وكذلك مديرو البنوك الأساسية، وقد أعربت عن قلقى لرؤساء مجالس إدارات ثلاثة من أكبر بنوكنا، وهى: «البنك المتحد لما وراء البحار» **United Overseas Bank**، و«الشركة البنكية الصينية لما وراء البحار» **Overseas Chinese Banking Corporation** و«وبنك الاتحاد لما وراء البحار» **Overseas Union Bank** ومن إجابتهم استنتجت أنهم لا يعون مخاطر كونهم محليين فى التفكير أو ممتنعين عن الانطلاق إلى الخارج وأنه من الضرورى أن تكون لهم نظرة أرحب فى عصر العولمة السريعة، لقد كان أداؤهم جيدا، وهم يشعرون بأنهم يتمتعون بالحماية من المنافسة. وكانوا يريدون من الحكومة أن تستمر فى فرض قيود على البنوك الأجنبية ومنعها من فتح مزيد من الفروع أو حتى تزويد البنوك بآلات الصرف الآلى.

وقد حذرتهم من أنه، إن آجلاً أو عاجلاً، وبسبب الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة أو ربما اتفاقيات منظمة التجارة الدولية فإن سنغافورة ستضطر إلى الانفتاح بالنسبة إلى صناعة البنوك وتلغى الحماية على البنوك المحلية.

وقررت فى ١٩٩٧، أن أكسر هذا القالب القديم، فقد كانت بنوك سنغافورة تحتاج إلى إدخال مواهب أجنبية وتركيبة ذهنية مختلفة، وإذا لم تتحرك هذه البنوك الثلاثة الكبرى، فإن بنك التنمية السنغافورى الذى تشارك فيه الحكومة، سيقوم بالخطوة الأولى. وبعد عملية بحث لاكتشاف المواهب فى ١٩٨٨، عين بنك التنمية جون أولدز **John Olds** وهو خبير تنفيذى مخضرم، وكان على وشك أن يستقيل من بنك ج. ب. مورجان. وقد تولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتدب حتى يحول البنك إلى فاعل آسيوى رئيسى. وبعد قليل قامت الشركة البنكية الصينية لما وراء البحار بتعيين «أليكس أو» **Alex Au** وهو رجل بنوك معروف فى هونج كونج فى منصب عضو مجلس الادارة المنتدب.

ولمدة ثلاثة عقود، أيدت كوه بنج سنج **Koh Beng Seng** فى تقييد وصول البنوك الأجنبية إلى السوق المحلية وأعتقد الآن أنه حان الوقت لإجبار الأربعة الكبار بأن يرفعوا من مستوى خدماتهم وإلا فإنهم سيفقدون نصيبهم من السوق، وهناك خطر حقيقى فى

أنهم قد لا يقدرون على المنافسة، وفى هذه الحالة فقد ينتهى بنا الأمر إلى عدم وجود بنوك تمتلكها سنغافورة وتديرها ويمكن الاعتماد عليها فى حالة وجود أزمة مالية.

وقد استنتجت بالتدريج أن «كوه» نائب المدير العام لمجموعة المؤسسات المصرفية والمالية فى الهيئة النقدية لسنغافورة لا يتجاوب مع التغييرات الضخمة التى تكتسح صناعة البنوك على مستوى العالم، فقد كان يسبغ حماية أكثر من اللازم على مستثمرينا. وسعيت إلى الحصول على مشورة من جيرالد كوريجان **Gerald Corrigan**، الرئيس السابق لبنك الاحتياط الفيدرالى فى نيويورك، وبريان كوين **Brian Quinn** الذى كان يعمل سابقًا فى بنك أوف انجلند، وقد أشارا علىّ – كل على حدة – بأن سنغافورة يمكن أن تغير من أسلوبها وطريقتها فى الإشراف على البنوك دون أن تفقد الصرامة والحزم وبدون زيادة مخاطر فشل النظام. ولم تركز المراكز المالية الكبرى مثل نيويورك ولندن على حماية الفاعلين فى الأسواق المختلفة أو المستثمرين الأفراد، ولكن ركزت على حماية النظام نفسه. وقد أقنعنا كوريجان وكوين بأن المؤسسات الأقوى والأفضل لابد أن تعطى مزيدًا من الفرص لتجنب المخاطر.

ولما لم أكن أريد أن أصلح الهيئة النقدية بنفسى، فقد حصلت فى أوائل ١٩٩٧، على موافقة رئيس الوزراء،على أن أعهد بالمهمة إلى «لونج» **Loong**، وقد بدأ بمقابلة رجال البنوك ومديرى الصناديق وأجاد أعمال قطاعنا المالى. وفى أول يناير ١٩٩٨، عندما عينه رئيس الوزراء رئيسًا لمجلس إدارة الهيئة النقدية كان مستعدًا للتحرك. وبمساعدة قليل من كبار الموظفين أعاد تنظيم وتحديد أهداف الهيئة التنفيذية ، حتى ينفذ الأسلوب الجديد لتنظيم وتطوير القطاع المالى.

وقد غير لونج وفريقه من أسلوب الهيئة النقدية فى الإشراف المالى، وقد فعلوا ذلك بسلاسة وكانوا أكثر انفتاحًا على مقترحات وآراء رجال الصناعة. وبناء على نصيحة من مستشارى الإدارة ولجان الصناعة، أدخلوا تعديلات فى السياسات أثرت على جميع أجزاء القطاع المالى، وقد اتخذوا خطوات لدعم صناعة إدارة الأصول وعدلوا اللوائح عن تدويل الدولار السنغافورى، وذلك لدعم نمو سوق رأس المال، وقد شجعت الهيئة النقدية سوق

الأوراق المالية السنغافورية وبورصة سنغافورة النقدية على الاندماج وتحرير معدلات العمولة والوصول إلى البورصات.

وقد حررت الهيئة النقدية عملية الوصول إلى قطاع البنوك المحلى بأن سمحت للبنوك المؤهلة الأجنبية بفتح مزيد من الفروع وإدخال نظام الصراف الآلى، ورفعت أية قيود على الملكية الأجنبية لأسهم البنوك المحلية، بينما طلبت من البنوك أن تشكل لجانًا للترشيح فى مجالس إدارتها، وذلك على شاكلة التدابير المشابهة فى عديد من البنوك الأمريكية، وهذه اللجان تفحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة وتعيين كبار المديرين، حتى تضمن اختيار أكفأ المرشحين الذين يهتمون بمصالح جميع حاملى الأسهم، وليس مجرد الاهتمام بكبار حاملى الأسهم.

وكانت البنوك تعتقد أن تخفيف القبضة فى الإشراف على الهيئة النقدية سيمكنها من أن تكون أكثر قدرة على الإبداع فى إدخال منتجات مالية جديدة، وربما كان ينبغى علينا أن ندخل هذه التغييرات فى وقت سابق، ولكن بعد أن أظهرت الهيئة النقدية أن نظامها لديه القدرة على مواجهة الأزمتين الماليتين فى ١٩٨٧ و ١٩٩٧ – ١٩٩٨، وشعرت بالثقة الكافية لأن أتحرك تجاه فكرة أن ما ليس ممنوعًا بشكل صريح، مسموح به، وكان مدخلنا الحذر قد ساعدنا على اجتياز الأزمة المالية فى شرق آسيا فى ١٩٩٧ – ١٩٩٨، وكانت بنوكنا سليمة ولم تبالغ فى توسعها. ولم تحدث فقاعات تؤثر على سوقنا للأوراق المالية. وقد استغرق الأمر ٣٠ سنة منذ الوقت الذى أطلقنا فيه سوق الدولار الآسيوى عام ١٩٦٨، لترسيخ أوراق اعتمادنا بأننا مركز مالى دولى يدار على أسس سليمة.

* * *

ومنذ يوليو ١٩٩٧، عندما نشبت الأزمة المالية فى شرق آسيا مع تخفيض قيمة العملة التايلاندية (باهت)، حدثت كوارث دمرت العملات وأسواق الأوراق المالية واقتصاديات المنطقة، ولكن لم يتعثر أى بنك فى سنغافورة. وكان المستثمرون يندفعون إلى الخروج من

الأسواق الناشئة، التى كانت سنغافورة مصنفة من بينها، وعندما كان مديرو الصناديق يشعرون بالخوف من الشراك الخفية، لم يكن حجب المعلومات هو الاستجابة الذكية، وقد قررنا أن يكون هناك حد أقصى للكشف عن المعلومات، وحتى يتاح للمستثمر أن يحكم على قيمة أصولنا، أقنعنا بنوكنا بالتخلى عن ممارستها للمحافظة على الاحتياطيات الخفية وعدم الكشف عن قروضها التى لم تحقق الغرض منها. وقد كشفت بنوكنا عن قروضها الإقليمية لدول المنطقة، ووضعت شروطًا عامة إضافية لقروضها الإقليمية، مع التعامل مع المخاطر المحتملة بدلاً من الانتظار حتى تصبح القروض معدومة، وبسبب الخطوات الجيدة التى اتخذتها هيئة النقد فى التعامل مع الأزمة عززت سنغافورة من موقفها باعتبارها مركزًا ماليًا.

٦- اكتساب ود نقابات العمال

بدأت حياتى السياسية مكافحًا من أجل نقابات العمال بصفتى مستشارها القانونى والمفاوض بالإنابة عنها. وفى منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر كان الشيوعيون قد استولوا على معظمها، وتحولت النقابات الشيوعية وغير الشيوعية إلى منظمات مهتمة بالقتال. وكان علينا، حتى نجتذب الاستثمارات، أن نحرر النقابات من السيطرة الشيوعية وأن ندرب زعماء النقابات والعمال على ضرورة خلق فرص عمل جديدة بالحصول على استثمارات، وكان الكلام فى هذا الموضوع أسهل من الفعل.

وعلى ضوء السيطرة الشيوعية على نقاباتنا، كان من المحتم أن نعانى من إضرابات لا نهاية لها، وكذلك التراخى فى العمل ومواجهة أعمال الشغب، منذ أواخر الأربعينيات من القرن العشرين حتى الستينيات. وفى الفترة بين ١٩٦١ و ١٩٦٢ وقع ١٥٣ إضرابًا، وهو رقم قياسى بالنسبة إلى سنغافورة. وفى ١٩٦٩، ولأول مرة منذ فترة ما قبل الحرب، لم يحدث أى إضراب أو توقف عن العمل، فكيف حققنا ذلك؟

لقد كانت ممارسات نقابات العمال السنغافورية التى قامت على الطريقة البريطانية بمثابة دمار لحركتنا العمالية، وحتى نواجه النفوذ الشيوعى فإن الحكومة الاستعمارية جاءت بمستشارين مثل جاك برازير **Jack Brazier** من مؤتمر نقابات العمال البريطانية. وحتى نبعد زعماء النقابات العمالية غير الشيوعيين عن أى نفوذ شيوعى، فإن هؤلاء المستشارين علموهم كل العادات والممارسات السيئة عن كيفية أن يحرضوا العمال للمطالبة بمزيد من الأجور والمزايا بغض النظر عن عواقب ذلك على الشركة. وفى اجتماع فى يوليو ١٩٦٦ لاتحاد عمال الخدمة المدنية للجيش الذين يعملون لحساب القوات البريطانية، قمت بحثهم على التخلى عن ممارسات النقابات البريطانية هذه التى دمرت اقتصاد بريطانيا

نفسها. وقد اعترفت بأننى كنت مسئولاً عن عدد كبير منها عندما كنت أتفاوض باسم النقابات، وفى ذلك الوقت كان هناك استغلال كبير لعمالنا. ولكن العواقب كانت وخيمة، وأضافت إلى البطالة لدينا، حتى أننى ندمت على فعل ذلك. فمثلا عندما تم منح العمال ثلاثة أضعاف الأجر فى الأجازات العامة أدى ذلك إلى أن عمال النظافة تركت عن عمد القمامة لكى تتراكم قبل الاجازات العامة حتى يضمنوا تشغيلهم فى هذه الاجازات. وكان الهدف من الاجازات العامة منح العمال وقت فراغ يستمتعون به، ولكن عمالنا كانوا يريدون مزيدًا من الأجور، وليس مزيدًا من وقت الفراغ، ولهذا طلبت من زعماء النقابات أن يعملوا على تحديث ممارسات نقاباتنا.

وحتى أؤكد تمسكى الشديد بهذه الآراء، كررتها فى حضور مسئولى منظمة العمل الدولية وزعماء النقابات من باقى دول آسيا فى اجتماع للجنتها الاستشارية الآسيوية فى نوفمبر ١٩٦٦. وقلت لزعماء نقاباتنا إنهم يجب ألا يذبحوا الأوزة التى تبيض ذهبا، فنحن فى أمس الحاجة إليها، وقلت إن نقاباتنا كانت جزءًا من حركة سياسية ضد البريطانيين. وكان الزعماء السياسيون – وكنت أحدهم – قد عرضوا على العمال «جزرة» الاستقلال قائلين: «تعالوا معنا إلى الحرية وسنمنحكم ما يمنحه رب العمل البريطانى للعمال البريطانيين»، وهذا الوعد يجب الوفاء به الآن، ولكن حتى يتم ذلك كان علينا أن إعادة التمسك «بالإشراف والضبط والربط ومعايير العمل»، حتى نكتسب الكفاءة.

وفى كل عام كان ٣٠ ألف طالب ممن تركوا الدراسة يبحثون عن عمل. وشرحت أن ممارسات نقاباتنا كانت تجبر أصحاب العمل على أن يتجهوا إلى كثافة رأس المال بمعنى الاستثمار فى الآلات الغالية الثمن حتى يتم العمل بأقل عدد من العمال، كما هو حادث فى بريطانيا، وقد خلق ذلك مجموعة صغيرة من العمال النقابيين المحظوظين الذين يحصلون على أجور مرتفعة، ومجموعات متزايدة من العمال الذين يحصلون على أجور متدنية ووظائف لا تتناسب مع خبراتهم، ويمكن أن نتغلب على هذه المشكلات إذا حافظنا على تماسكنا واستقرارنا ولم نكرر الحماقات السابقة التى هزت الثقة، وكنا فى حاجة إلى اتجاهات جديدة أهمها أن الأجر يجب أن يتناسب مع الأداء، وليس مجرد الوقت الذى ينفق على العمل.

وقد تأثر العمال ونقاباتهم بانفصال (سنغافورة عن ماليزيا) ، وكانوا يتخوفون من احتمال الانسحاب البريطانى حتى أنهم وافقوا على مقاربتى العملية وكانوا يعلمون أننا نواجه حالة طوارئ يمكن أن تهدد وجودنا باعتبارنا أمة مستقلة.

وكان سكرتير عام مؤتمر نقابات العمال «هو سى بينج» **Ho See Beng**، وهو عضو فى البرلمان عن حزب العمل الشعبى وزميل قديم من أيام عملى السابق مع نقابات العمال، قد احتج ضد سياساتى، مثل إلغاء مضاعفة الأجر إلى ثلاثة أمثال مقابل العمل أثناء الأجازات العامة، وكان هو وزملاؤه فى النقابة مضطرين إلى الاستجابة لضغط القاعدة الشعبية حتى يضمنوا تأييد قاعدة العمال إلى جانبهم، وحتى لا يستغل زعماء النقابة من الشيوعيين هذه الفرصة لاجتذابهم لصفهم، وكنت مضطرًا إلى غض النظر عن احتجاجاته ولكننى اهتممت بمقابلة زعماء النقابة على انفراد لشرح مصدر قلقى، وقد أدت هذه الاجتماعات غير الرسمية إلى أن يفهموا لماذا يجب أن أضع إطارًا جديدًا لرفع أداء وكفاءة القوى العاملة.

وكانت هناك مواجهة حادة مع زعيم نقابى جاهل وغير منطقى، لم يكن يفهم الظروف المتغيرة، وهو ك. سوبياه **K. Suppiah** رئيس اتحاد نقابات العمال العاملين باليومية فى القطاع العام، وقد طالب فى إنذار قدمه للحكومة فى ١٨ أكتوبر ١٩٦٦، بتسوية كل الشكاوى والتظلمات التى لم يبت فيها بعد والتى تخص الادعاء بعدم تنفيذ اتفاق جماعى تم فى ١٩٦١، يطالب فيه بزيادة مقدارها دولار سنغافورى واحد يوميًا لعمالة العاملين باليومية وعددهم ١٥ ألف عامل.

وكنت وسوبياه قد عملنا معًا لعدة سنوات فى الخمسينيات فى أيام مجلس المدينة القديم، وكان شخصًا غير متعلم ولد فى الهند، وكان من بين الذين يجيدون إثارة المشاعر الغوغائية بلغة التاميل (اللغة التى يتحدثون بها فى مدينة مدراس) كما كان زعيمًا شديد المراس وعنيدًا. وكان التفاوض معه لا جدوى منه لأنه كان أحول ولا يبدو أنه ينظر إليك. وكان يرأس نقابة يتكون معظم أعضائها من العمال المهاجرين الهنود غير المهرة الذين أحضرهم البريطانيون من مدينة مدراس لأعمال النظافة. ولم يكن يفهم أننا لم نعد فى

الزمن السعيد حيث اضطرابات الخمسينيات عندما كانت سلطة النقابات فى تزايد، وأنه يعيش الآن فى سنغافورة المستقلة حديثًا التى تعتمد على نفسها والمعرضة للمخاطر، وأن الحكومة لا يمكن أن تسمح لأية نقابة لتعريض بقاء سنغافورة للخطر. وقابلته هو وزعماء نقابته، وفى تبادل للحديث استغرق ٤٠ دقيقة قلت إننى يمكن أن أبحث فى إمكانية زيادة الاجور فى ميزانية ١٩٦٨، ولكن ليس فى ميزانية ١٩٦٧، وحذرتهم من أن سبعة آلاف من أعضاء نقابتهم هم من المواطنين الهنود الذين يحتاجون الآن إلى تصاريح عمل للاستمرار فى أعمالهم، فإذا استمروا فى الإضراب فيمكن أن يفقدوا وظائفهم ويتوجب إعادتهم إلى الهند، ولكن سوبياه لم يتأثر بما قلت. وقال: إن ألفين إلى ثلاثة آلاف عامل هندى فقط هم الذين يعملون بتصاريح عمل. وأنه سيستمر فى الإضراب، وإذا كان لابد أن تنهار النقابة فليكن ذلك على يد مستر لى Lee، وقد اتهمنى بأننى نسيت أننى حصلت على منصبى كرئيس للوزراء بفضل حركة نقابات العمال إلى حد كبير.

ودعا سوبياه إلى إضراب يقوم به اتحاد نقابة العاملين باليومية فى الحكومة فى ٢٩ ديسمبر، قبيل احتفالات العام الجديد. وطلبت منهم أن يعيدوا النظر فى قرارهم، وأحلت النزاع إلى محكمة التحكيم الصناعى، وهذا الإجراء يجعل أى إضراب يقوم به العمال عملا غير قانونى وأصدرت تصريحًا أنبههم فيه إلى ذلك.

وقد نفذت وزارة الصحة نظام العمل الجديد الخاص بعمال النظافة فى يناير ١٩٦٧. وفى أول فبراير ١٩٦٧ قام ٢٤٠٠ عامل من عمال نقابة عمال النظافة العاملين باليومية فى القطاع العام، وهى عضو فى اتحاد سوبياه بإضراب مفاجئ وغير قانونى، وقام سوبياه المتحدى بإنذار الحكومة بأنه إذا لم يتم الاستجابة لمطالب العمال خلال أسبوع، فإن جميع العمال البالغ عددهم ١٤٠٠٠ عامل فى نقابات العمال الأخرى التابعة للاتحاد سيقومون بالإضراب تعطفًا مع زملائهم.

وقامت الشرطة باعتقال سوبياه و ١٤ آخرين من زعماء نقابة عمال النظافة وتوجيه اتهام إليهم بأنهم يدعون إلى إضراب غير قانونى، وأصدر أمين سجل نقابات العمال إخطارات إلى النقابة والاتحاد يذكر فيه السبب فى عدم إعادة تسجيل عمالهما. وفى الوقت

نفسه، أعلنت وزارة الصحة بأن المضربين قد تسببوا فى طرد أنفسهم، وأن الذين يرغبون فى إعادة التعيين يمكنهم التقدم بطلبات فى اليوم التالى، وأدى هذا الإجراء الحازم المنسق إلى إحداث ذعر بين صفوف المضربين، وتقدم تسعون فى المائة منهم لإعادة التعيين. وبعد ذلك بشهرين أعيد تسجيل عمال النظافة العاملين باليومية الأعضاء فى النقابة واتحاد سوبياه.

وكان هذا الإضراب يمثل نقطة تحول فى تاريخ سنغافورة الصناعى، وكان تصرف الحكومة فى مواجهة المشكلة قد اكتسب تأييد الشعب، وقد أدخل ذلك تغييرًا فى ثقافة نقابات العمال والتحول من تحد صارخ للقانون إلى مقايضة معقولة (قائمة على مبدأ: الأخذ والعطاء)، وقد استطعت أن أغير من اتجاه الرأى العام. ففى سلسلة من الخطب التى ألقيتها أمام أعضاء نقابات العمال هيأت العمال للتغييرات التى خططنا لإدخالها على قوانين العمل، وقد حظرنا كل أنواع الإضرابات فى الخدمات الأساسية وجعلنا لكل مجلس مرخص به نقابته الخاصة به.

وفى مؤتمر لمندوبى المجلس القومى لنقابات العمال فى أوائل ١٩٦٨، أقنعتهم بأن العلاقات الصناعية بين أصحاب العمل والعمال أهم بكثير لبقائنا من الزيادات فى الأجور، وأننا يجب أن نتكاتف جميعًا من أجل وضع الحركة العمالية فى شكل أفضل بأن نتخلى عن الممارسات المقيدة وإساءه استخدام المزايا الاضافية، وقد اعتمدت عليهم كزعماء لخلق حركة عمالية جديدة تكون لها سمعة بأن سياساتها واقعية وتفيد العمال، وقد ذكرتهم بسنوات إسراف وتبذير عانت منها بريطانيا عندما وقعت إضرابات عمال أحواض السفن التى أعاقت الاقتصاد وأدت إلى خفض قيمة الجنيه الاسترلينى فى ١٩٦٧. وحذرت «من أنه لو حدث هذا هنا فى ميناثنا فإننى سأعلن أن هذه خيانة عظمى، وسأتحرك ضد زعماء الإضراب، وستوجه الاتهامات إليهم فيما بعد فى المحاكم، وسأعمل على استمرار العمل فى الميناء بشكل منتظم، ولن يتم تخفيض قيمة الدولار السنغافورى، وأعتقد أن شعب سنغافورة يتوقع ذلك من حكومته». وركزت على «أنانية العمال المثبتين»، وقد زاد حجم الشحن على يد سلطة ميناء سنغافورة فى ١٩٦٧ بنسبة ١٠ فى المائة، ولكن عدد العمال

المستخدمين لم يزد لأن العمل الاضافى تم فى غير أوقات العمل الرسمية. وكان ذلك عملاً غير أخلاقى فى وقت انتشرت فيه البطالة بنسبة عالية. وأخبرت مندوبى النقابات أننا يجب أن نحرر أنفسنا من ممارسات نقابات العمال الضارة الخبيثة على الطريقة النقابية البريطانية.

وحتى يحدث توازن، صرحت فى اجتماع لأصحاب العمل بأن تصرفاتهم يجب أن تتسم بالعدالة بالنسبة إلى عمالهم إذا كانوا يريدون منهم بذل الحد الأقصى من الجهود، وأنه إذا لم يكن هناك اتفاق بين نقابات العمال وأصحاب العمل على الأهداف الأساسية، فإن النتيجة ستكون مدمرة للاقتصاد، وقد طلبت من أصحاب العمل أن يقوموا بواجبهم حتى يؤدى عمالنا أقصى جهدهم للحصول على الحد الأقصى من المكافآت: وهى مكافآت مباشرة فى أجورهم وفى المنافع التى تعود عليهم، وعائدات غير مباشرة من خلال الدعم الحكومى على شكل مساكن وخدمات صحية وتعليمية ومنافع اجتماعية.

وكان إعلان بريطانيا فى يناير ١٩٦٨، عن انسحاب قواتها العسكرية قد زاد من قلق الشعب، وقد انتهزت هذه اللحظة بأن أدخلت إصلاحات جذرية لكى نتخلص من ممارسات نقابات العمال التى سلبت أصحاب العمل من بعض حقوقهم وصلاحياتهم، وأضعفت قدرة الإدارة على تصريف شئونها، وبعد أن فزنا مرة أخرى فى الانتخابات فى إبريل ١٩٦٨، بأغلبية ساحقة، وافق البرلمان على قانون العمل وقانون العلاقات الصناعية (المعدل) فى العام نفسه. وفيما بعد، تم تعديل قانون نقابات العمال، وهذه القوانين تناولت أقل قدر من ظروف العمالة، ووضعت حدودًا على تخفيض المنافع، وعلى مزايا العمل فى الوقت الإضافى والمكافآت الجانبية، كما وضعت شروطًا موحدة بالنسبة إلى أيام الراحة، والأجازات العامة، والأجازة السنوية، وأجازة الوضع للأمهات والأجازات المرضية. وقد أعادت هذه القوانين للإدارة الحق فى أن تعين وتستغنى عن خدمات العمال وأن ترقيهم وتنقلهم، وهى مهام كانت نقابات العمال قد استولت عليها خلال سنوات الصراع الصناعى،وقد وضعنا بذلك أساسًا للسلام الصناعى.

وقد حرمنا قانونًا على نقابة العمال الإعلان عن أى إضراب أو عمل صناعى بدون اقتراع سرى. وقد أوقف ذلك ممارسة التصويت برفع الايدى علانية وتهديد المنشقين وإرغامهم على الموافقة.

وقد اعترض سيه موى كوك **Seah Mui Kok** وهو زعيم نقابى وعضو برلمان عن حزب العمل الشعبى، وصديق قديم من أيام عملى مع النقابات، على منح سلطة واسعة لأصحاب العمل فى التعيين والاستغناء عن خدمات العمال، ولكنه قبل بضرورة أن تكون النقابات أقل حدة فى المواجهة حتى يمكن خلق مناخ أفضل للاستثمارات الأجنبية، وقد أدخلت ضمانات حتى لا يساء استخدام هذه السلطات، وهذه التغييرات فى قوانين العمل والعلاقات والممارسات الصناعية أتت بنتائج إيجابية ملموسة. وفى خلال عام واحد، فى ١٩٦٩، تم إنشاء ٥٢ مصنعًا جديدًا، وخلق ١٧ ألف فرصة عمل جديدة. وفى ١٩٧٠، أضافت الاستثمارات الجديدة ٢٠ ألف فرصة عمل؛ وزادت الدخول.

وفى ١٩٧٢، أقمنا المجلس القومى للأجور من ممثلى نقابات العمال والإدارة والحكومة. وفى كل عام استخدم المجلس الحقائق والأرقام المتاحة للحكومة، ليصل إلى توصية قائمة على توافق الآراء على زيادة الأجور وغيرها من شروط وأحوال الخدمة للسنة التالية، والتى يمكن تنفيذها والتى تؤدى إلى دعم مزيد من النمو الاقتصادى. وكانت توصيات المجلس المشتركة يتم قبولها باعتبارها إرشادات عامة، مع اختلافات بالنسبة إلى القطاعات المختلفة، فيما يختص بكل أنواع المفاوضات بين النقابات والإدارة. ومنذ سنوات المجلس الأولى، فإن جميع الأطراف وافقت على مبدأ أن الزيادات فى الأجور يجب ألا تتعدى الزيادات فى الإنتاجية.

وكان الشعور العميق بالأزمة الذى ساد قد جعل من الممكن بالنسبة إلىّ أن ألتف حول اتجاهات نقابات العمال فى سنوات قليلة، وكان خطر وقوع انهيار اقتصادى نتيجة لقرب انسحاب القوات البريطانية قد غير من مزاج الناس واتجاهاتهم، فقد أدركوا أننا إذا لم نتحول من الإضرابات والعنف إلى الاستقرار والنمو الاقتصادى فإننا سنمحى من الوجود.

وقد أقنعت إدارات الشركات بأن تقوم بدورها الجديد لكسب تعاون العمال، الذى بدونه لا يمكن للإنتاجية أن تزيد. فالقوانين الصارمة والكلام العنيف لن يساعدا وحدهما على تحقيق ذلك، لقد كانت سياستنا الشاملة هى التى أقنعت عمالنا وزعماء نقاباتنا بأن يؤيدون هدفنا الأساسى وهو خلق ثقة دولية فى سنغافورة وجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل. ولكن فى النهاية كانت الثقة التى وضعوها فى شخصى، والتى اكتسبتها على مر السنين الطويلة من المشاركة، هى التى ساعدت على تحويل العلاقات الصناعية من التشدد والمواجهة إلى التعاون والشراكة.

* * *

وفى ١٩٦٩، عاد ديفان نير **Devan Nair** إلى سنغافورة من كوالالمبور بعد أن أقنعته بذلك؛ ليقود بنفسه المجلس القومى لنقابات العمال مرة أخرى. وكان قد أقام هناك بعد انتخابه فى برلمان ماليزيا فى ١٩٦٤، وكنت أحتاج إليه فى سنغافورة ليؤدى دورًا رئيسيًا فى المحافظة على السلام الصناعى وإقناع عمالنا بأن يزيدوا من إنتاجيتهم ومن كفاءتهم. وكانت ميزة ضخمة بالنسبة إلىّ أن يصبح ديفان أمينًا عامًا للمجلس، وقد قام بتنسيق سياساتى وضبط إيقاعها وبث اتجاهات العمل الإيجابى فى نقابات العمال، وبصفته قائدًا للمجلس القومى لنقابات العمال **NTUC** من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٨١ عندما انتخبه البرلمان رئيسًا لسنغافورة، فإنه كان يقوم هو وضابط اتصاله نجيام تونج دو **Ngiam Tong Dow** بتقديم ملخص لديفان عن موقف الاقتصاد والعمالة، وقد علّم ديفان زعماء النقابات المبادئ الأساسية للاقتصاد وساعد على نجاح مجلس الأجور القومى المكون من ثلاثة أطراف.

وقد واجهته إحدى المشكلات وهى تقلص عضوية النقابات بسبب انخفاض النشاط النقابى، ولمواجهة هذا الاتجاه عقد ديفان ندوة للتحديث فى نوفمبر ١٩٦٩ وأقنع مندوبى النقابات بالحاجة إلى تحديث مهامهم لمواجهة البيئة المتغيرة، وأقاموا مشروعات نقابية عديدة. وفى عام ١٩٧٠، أنشأ المجلس القومى لنقابات العمال شركة سيارات أجرة تعاونية، أطلق عليها اسم ان تى يو سى كمفورت **NTUC Comfort**، وقد ساعدت على القضاء على

استغلال سائقى سيارات الأجرة (غير المرخصة) فى الستينيات، وقد بدأت بمائتى سيارة أجرة من طراز موريس اكسفورد **Morris Oxford** ومائتى سيارة أتوبيس صغيرة من طراز أوستن **Austin** البريطانية وقد تم دفع ثمنها من المعونة البريطانية. وفى ١٩٩٤، كانت قد وصل عدد سيارتها إلى عشرة آلاف سيارة أجرة و ٢٠٠ أتوبيس مدرسة، تم إدماجها فى الشركات وإدراجها فى سوق الأوراق المالية باسم كمفورت جروب ليمتد. **Comfort Group Limited** ومن أجل المساعدة فى تخفيض تكاليف المعيشة لأعضاء المجلس القومى لنقابات العمال، قام المجلس فى ١٩٧٣، بإنشاء جمعية باسم ويلكم **Welcome**، وهى جمعية تعاونية استهلاكية تابعة للمجلس لإدارة محلات ومخازن محال ضخمة (سوبر ماركت). وفيما بعد، عندما أصبح اسمها فير برايس **Fairprice** وأصبحت سلسلة من السوبر ماركت الناجحة، واستطاعت أن تجعل أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية أقرب إلى تكاليف بائعى الجملة، وقد بدأت شركة إنكوم **Income** وهى شركة تأمين تعاونية تابعة للمجلس فى عام ١٩٧٠، بالتأمين على الحياة، ثم دخلت فى مجال التأمين على السيارات وغيرها من المجالات، وقد استخدمت خبراء اكتواريين محترفين ومديرين من ذوى الخبرة، وجلس زعماء النقابات فى مجالس الإدارات حتى يشرفوا على المديرين المحترفين لهذه المشروعات وسرعان ما أدركوا أن الإدارة الجيدة أمر حيوى لتحقيق النجاح.

* * *

وأدى التجديد فى زعامات المجلس القومى لنقابات العمال إلى أن يصبح المجلس أقرب إلى الجيل الأصغر من العمال الأكثر شبابًا، وعندما استقال ديفان عام ١٩٨١، ليصبح رئيسًا للجمهورية، تولى المنصب ليم تشى أون **Lim Chee Onn** وهو شاب فى السابعة والثلاثين من عمره بعد أن أصبح عضوًا فى البرلمان فى عام ١٩٧٧، وهو خريج متفوق من كلية الهندسة البحرية من جامعة جلاسجو، وقد أدخل وسائل إدارة رشيدة فى العمل النقابى. ومع هذا فإن مهاراته الاتصالية لم ترق إلى مستوى ديفان. وحدث سوء تفاهم بينه وبين زعماء النقابات كبار السن الذين ادعوا أنهم وجدوا أن من الصعب التواصل معه.

وكان هذا يمثل مشكلة كنت أواجهها فى كل مرة يحدث فيها تغيير لأجيال الزعماء، فقد كان تشى أون أصغر بعشرين عامًا من ديفان، وقد تعود جيل ديفان من زعماء النقابات على أسلوب التعامل مع ديفان، ولهذا لم يتقبلوا أسلوب عمل تشى أون المختلف، وكانت المشكلة الأساسية هى أن الزعماء الأكبر سنًا لم يرحبوا بإدخال دماء شابة جديدة فجأة، وبناء على اقتراحى، كان تشى أون قد أحضر عددًا من خريجى الجامعة الشباب معه لمساعدته. وأضاف ذلك إلى الشعور بالاستياء لدى زعماء النقابات الأكبر سنًا، واعتبر تشى أون ذلك فشلاً شخصيًا فاستقال من السياسة فى ١٩٨٢. وقد اتجه إلى القطاع الخاص، فالتحق بشركة كيبل **Keppel Corporation** وهى احدى الشركات الكبرى المتصلة بالحكومة. وقد أحرز نجاحًا باعتباره من قادة الشركات، وكان يمثل قوة كبيرة داعمة لسيم كيم بون **Sim Kim Boon** الذى أحيل للتقاعد باعتباره رئيس الخدمة المدنية ليصبح رئيسًا للشركة.

وقد وافقنى ديفان على أن اونج تنج تشيونج **Ong Teng Cheong** الذى كان وزيرًا للاتصالات، وفى الوقت نفسه وزيرًا للعمل، سينسجم مع زعماء النقابات الأكبر سنًا. ولقد كان فى الأربعينيات من عمره، أى أنه أكبر من تشى أون بتسع سنوات، واعتقدت أن الاختلاف فى الأجيال سيكون أقل، وقد أقنعت تونج تشيونج بأن يعمل مع نقابات العمل. ووافق، وفى عام ١٩٨٣، تم انتخابه أمينًا عامًا للمجلس القومى لنقابات العمال، وقد استمر فى مجلس الوزراء، وقد كان ذلك مفيدًا، لأن معنى ذلك أن مصالح النقابات أصبح لها من يمثلها، وأصبحت الحكومة قادرة على أن تراعى وجهات نظر هذه النقابات عند مناقشة السياسات، وكان تنج تشيونج، وهو مهندس من خريجى جامعة أديليد **Adelaide** يجيد الإنجليزية. كما أنه باعتباره ممن تلقوا تعليمًا صينيًا، كان يجيد أيضًا التحدث بلهجة: ماندرين **Mandarin** ولهجة هوكين **Hokkien**، وهى لهجته الأصلية، وقد سارت الأمور بشكل جيد بينه وبين زعماء النقابات والأعضاء العاديين. وقد دخل المجلس القومى لنقابات العمال ميادين جديدة وزود الأعضاء بخدمات ترفيهية لتقضيته أوقات الفراغ، وكان يحتاج إلى موارد مالية وتأييد سياسى، وقد وفرتهما له.

وقد توسع المجلس القومى لنقابات العمال فى الخدمات الصحية ورعاية الأطفال وإقامة محطة إذاعة وفندق منتجع على شاطئ البحر للعمال سمى منتجع باسير ريس **Pasir Ris** وناد ريفى، ونادى أوركيد كانترى باسم **Orchid Country Club** مع ملعب جولف مزود ببحيرة صناعية، كما أن المجلس القومى أقام أيضا عددًا من المبانى السكنية الجيدة التى يمكن للأعضاء أن يشتروها. وأدت هذه المشروعات التعاونية الجديدة إلى اكتساب زعماء النقابات خبرة فى إدارة المشروعات، وتعلمت الأجيال المتتالية من الزعماء الجدد ما هى الإدارة الجيدة، وقد زودت هذه الأندية والمنتجعات وغيرها من الخدمات: العمل بأساليب حياة لم تكن متاحة من قبل إلا للأثرياء. وأعتقد أن هذه الخدمات خففت من شعور العمال بأنهم ينتمون إلى طبقة أدنى، وأنهم مستبعدون من أساليب الحياة التى لا يتمتع بها الناجحون وحدهم، وحتى يمكن تنفيذ هذه الخدمات قدمت الحكومة أرضًا تابعة للدولة بأسعار رمزية.

وكنت أحاول منذ عدة سنوات أن أستحث المجلس القومى لنقابات العمال على إنشاء كلية عمالية. وفى ١٩٩٠، قام تنج تشيونج بمساعدة من عميد كلية راسكن **Ruskin College** بإقامة معهد الدراسات العمالية لتدريس العلاقات الصناعية وتنمية القيادات.

وعندما تم انتخاب تنج تشيونج رئيسًا لجمهورية سنغافورة فى ١٩٩٣، حل ليم بون هينج محله فى منصب أمين عام الاتحاد القومى لنقابات العمال ، وهو أصغر منه سنًا باثنتى عشرة سنة، وكان وزير دولة للتجارة والصناعة. وقد تخرج فى كلية الهندسة البحرية من جامعة نيو كاسل أبون تاين **Newcastle—upon—Tyne** وعمل مع نقابات العمال منذ ١٩٨١، وكان من مميزاته العظيمة ما يتمتع به من مهارات اتصالية عالية، وقد استخدم عددًا من الشباب الموهوبين والمتعلمين جيدًا وكانت أعمارهم تتراوح بين العشرين والثلاثين، ومن المتفوقين فى جامعات فى الخارج ولديهم أفكار طازجة، وأدى هذا إلى إدخال دماء جديدة أعادت إحياء أفكار واتجاهات زعماء نقابات العمال وأدت إلى نتائج لصالح النقابات، وقد احتفظ بون هينج بمنصبه الوزارى مثلما فعل تنج تشيونج، ووضع نموذجًا للتعاون بين نقابات العمال والحكومة خدم سنغافورة كثيرًا.

وقد أطلقت حركة للانتاجية فى أوائل الثمانينيات، لأننى كنت متأثرًا بالممارسين اليابانيين. وقد شجعت زعماء المجلس القومى لنقابات العمال للعمل مع إدارات الشركات لإدخال دوائر مراقبة الجودة QCCs المكونة من مجموعات من العمال الذين يضعون معًا مقترحات عن كيفية رفع مستوى العمل، وتوفير الوقت والتكاليف وتجنب العيوب. وكان التقدم بطيئًا، وقد اتبعت دوائر مراقبة الجودة ما تتم ممارسته فى الشركات اليابانية، والتى أدت مقترحاتها إلى وفورات وتحسينات، وتم وضع عرض العاملين فى هذه الدوائر ومنحهم جوائز رمزية أو مكافآت مالية، وقد ساعدنا مركز الانتاجية اليابانى بتزويدنا بالخبراء والمنح التدريبية والمواد التدريبية والأجهزة والبرامج ومن آن لآخر كنت أخطب فى احتفالات منح الجوائز وأقدم جوائز سنوية للمتفوقين فى الإنتاج.

وفى إحدى المناسبات، فى عام ١٩٨٧، بعد تقديم جائزة للمدير العام لشركة يابانية سألت ما السبب فى أن عماله المحليين أقل إنتاجية من العمال اليابانيين على الرغم من أنهم يستخدمون نفس الآلات. وكانت إجابته الصادقة هى أن العمال اليابانيين أكثر مهارة، ومهاراتهم متعددة، وأكثر مرونة وأكثر قدرة على التكيف، مع فترات غياب أقل، وعدم ميلهم إلى تغيير عملهم من آن لآخر. وكان الفنيون السنغافوريون، وقادة المجموعات والمشرفون غير راغبين فى القيام بأى عمل يؤدى إلى اتساخ أيديهم. وعلى العكس من ذلك، فإن نظراءهم اليابانيين كانوا لا يعتبرون أنفسهم من ذوى الياقات البيضاء أو الزرقاء، ولكن من ذوى الياقات الرمادية، وهم على استعداد لأن يساعدوا فى تشغيل الآلات وصيانتها ولهذا فهم يفهمون مشكلات العمال بصورة أفضل.

وكان ديفان قد ذهل من انجازات نقابات العمال اليابانية وكان لديه نقابتان للعمال أشبه بالإخطبوط، وقد أعادتا التنظيم لتصبحا تسع نقابات للعمال الصناعيين. وفى ١٩٨٢، بدأ تشى أون، الذى كان وقتئذ أمين عام المجلس القومى لنقابات العمال، التغيير من نقابات العمال الصناعية إلى نقابات عمال للشركات. وأدى ذلك إلى اتصال أفضل بين زعماء النقابات والعمال، واستطاع الزعماء أن يركزوا على الموضوعات والمشكلات المحددة لشركاتهم مع الإدارة. وفى عام ١٩٨٤، كان المجلس القومى مقتنعًا بفوائد ذلك، فاتخذ قرارًا بدعم نقابات عمال الشركات.

وفى معظم الحالات فإن نقابات عمال الشركات زادت من عضوية النقابات، وقد شجعت على الانفتاح والثقة، وكانت شيئًا طيبًا بالنسبة إلى تحسين العلاقات بين العمال والإدارة. ومع هذا، ففى التسعينيات وجد «بون هينج» أن نقابات العمال المنزلية لا تعمل جيدًا مثل مثيلتها فى اليابان، فشركات سنغافورة صغيرة جدًا، ومعظمها بها أقل من ألف عامل، بالمقارنة بعشرات الآلاف فى الشركات اليابانية. وفضلا عن ذلك – على عكس سنغافورة – فإنه فى اليابان يمكن للمديرين التنفيذيين وخريجى الجامعات وغيرهم من المهنيين أن ينضموا إلى نقابات العمال، ولم يكن لدى النقابات المنزلية فى سنغافورة عدد كاف من الأعضاء المتعلمين جيدًا لشغل المناصب القيادية. وكان لابد لها من أن تعتمد على المجلس القومى لنقابات العمال لمساعدتها فى التفاوض مع أصحاب الأعمال، وكان علينا أن نجد حلاً لهذه المشكلة دون أن نعيد ما حدث عندما فقدت نقابات عمال الحافلات ما كانت تتمتع به من مزايا.

وهذه التغييرات فى فكر النقابات فى سنغافورة تحققت بقليل من الإضرابات أو المنازعات الصناعية، وساعد على نضج الحركة النقابية العمالية وزعمائها: العديد من المسئولين القادرين والمتحمسين الذين تم إعارتهم مؤقتًا من الخدمة الإدارية الحكومية إلى وحدة البحوث العمالية التابعة للمجلس القومى لنقابات العمال عام ١٩٦٢، بعد أن انفصلت نقابات العمال الشيوعية عام ١٩٦١، عن مجلس نقابات العمال السنغافورى لتكوين اتحاد للنقابات خاص بها، مع ترك نقابات العمال غير الشيوعية دون وجود عدد كاف من المفاوضين المهرة، وكان س. ر. ناثان **S. R. Nathan** هو أحد الموظفين الذين وافقت على إعارتهم ، وكان إخصائيا اجتماعيا يتمتع برأى سديد، وعمل بشكل جيد مع زعماء نقابات العمال. وأصبح ناثان بعد ذلك وكيلاً دائمًا لوزارة الخارجية وسفيرًا لنا فى واشنطن. وفى ١٩٩٩، تولى رئاسة جمهورية سنغافورة، وكان هناك شخص آخر هو هسو تسى كوانج **Hsu Tse Kwang**، وهو من «المنجزين» النشيطين. وقد أصبح فيما بعد مفوضنا لضريبة الدخل. وقد ساعدا زعماء النقابات غير الشيوعية فى المساومات الجماعية وفى طرح قضاياهم على المجلس القومى لنقابات العمال فى محكمة التحكيم الصناعية. وقد علما زعماء النقابات الحقائق الاقتصادية التى تساعد سنغافورة على البقاء على قيد الحياة، ومن

خلال هذه العملية صنعا زعامة للمجلس القومى تتسم بالواقعية والروح العملية. وفيما بعد فى التسعينيات، قمت بتشجيع باحثين عائدين واعدين على شغل وظائف طول الوقت فى المجلس القومى لنقابات العمال حتى يمكنهم الارتقاء بقدراته البحثية والتفاوضية، ومع التعليم العام والمنح الدراسية العديدة، استطاع جميع الطلبة النابهين من الأسر الفقيرة أن يتموا التعليم الجامعى، وقل عدد الزعماء النقابيين الذين يظهرون من بين العمال.

وحتى يمكن المحافظة على العلاقة الرمزية بين حكومة حزب العمل الشعبى والمجلس القومى لنقابات العمال، شجعت على جذب بعض أعضاء البرلمان ليعملوا طول الوقت مع نقابات العمال، وتعيين آخرين مستشارين لمختلف نقابات العمال، وهؤلاء الأعضاء فى البرلمان أثاروا قضايا نقابية فى البرلمان، وأدت مثل هذه الإضافات إلى قدرات القوة العاملة بالمجلس القومى إلى اختلاف نوعى، وبدون إسهاماتهم الفكرية المنظمة وسهولة وصولهم إلى الوزراء، فإن قضايا نقابات العمال ما كانت ستطرح بطريقة تلفت الأنظار، وتؤدى من آن لآخر إلى مراجعة السياسات.

وقد وضعنا إطارًا عادلاً لحكم العلاقات الصناعية، وقد توازنت القيود على تجاوزات نقابات العمال بإجراءات استشارية وتحكيمية يمكن من للنقابات من خلالها أن تحمى مصالح العمال، فالمفتاح إلى السلام والانسجام فى المجتمع هو الشعور بالعدالة وأن كل شخص له نصيب فى ثمار تقدمنا.

وقد ساعد المدخل الموضوعى للمجلس القومى لنقابات العمال بالنسبة إلى المشكلات إلى خفض البطالة من ١٤ فى المائة عام ١٩٦٥ ثم إلى ٨,١ فى المائة عام ١٩٩٧، ولمدة ٢٥ عامًا من ١٩٧٣ حتى ١٩٩٧ زاد متوسط الأجور الحقيقية سنويًا بما قيمته أقل من ٥ فى المائة. وقد عانينا من تراجع بسبب الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧. فقد زادت البطالة إلى ٢,٣ فى المائة عام ١٩٨٨. وحتى نستعيد قدرتنا على المنافسة، فإن النقابات والحكومة اتفقوا ونفذوا مجموعة من الإجراءات أدت إلى تخفيض الأجور والتكاليف الأخرى بنسبة ١٥ فى المائة اعتبارًا من أول يناير ١٩٩٩.

٧- بناء مجتمع عادل وليس مجتمع رعاية اجتماعية

لقد آمنا بالاشتراكية، وبأن من حق الجميع أن يحصلوا على نصيب عادل، وبعد ذلك علمنا أن الحافز الشخصى والمكافآت الشخصية من الأمور الجوهرية للاقتصاد المنتج. ومع هذا، فإن الناس ليسوا متساوين فى قدراتهم، وإذا تحدد الأداء والمكافآت طبقًا لعوامل السوق، فإن عددًا قليلاً من الناس سيربحون بوفرة، والعديد من الناس سيربحون بشكل متوسط، وعددًا كبيرًا سيكونون من الخاسرين، وسيؤدى هذا إلى توترات اجتماعية لأن شعور المجتمع بالعدالة سيهتز.

إن مجتمعًا قائمًا على التنافسية وعلى أن الرابحين يحصلون على كل شيء، مثل مجتمع هونج كونج فى الستينيات، لن يكون مقبولاً فى سنغافورة، فأية حكومة استعمارية ليس عليها أن تواجه انتخابات كل خمس سنوات، ولكن حكومة سنغافورة كانت تواجه ذلك، وحتى تستقيم النتائج المتطرفة للمنافسة فى السوق الحرة، كان علينا أن نعيد توزيع الدخل القومى عن طريق دعم الأمور التى تحسن من قوة المواطنين على كسب قوت يومهم مثل التعليم، وكان الإسكان والصحة العامة من الأمور المرغوب فيهما بشكل واضح، ولكن العثور على الحلول الصحيحة للرعاية الصحية للأفراد، والمعاشات أو مزايا التقاعد لم تكن من الأمور السهلة، وكنا نقرر كل أمر بطريقة عملية، وفى أذهاننا دائمًا احتمال سوء الاستخدام أو الهدر، فإذا نحن بالغنا فى إعادة التوزيع عن طريق رفع الضرائب فإن المنجزين سيتوقفون عن السعى، وكانت الصعوبة التى نواجهها هى أن نصل إلى توازن رشيد.

وانصب اهتمامى الأول على أن أعطى كل مواطن نصيبًا فى البلاد وفى مستقبلها. لقد كنت أريد مجتمعًا تملك فيه كل أسرة بيتًا يأويها، ولقد رأيت الفروق الكبيرة بين مجمع

المساكن للشقق ذات الإيجارات المنخفضة، التى يساء استخدامها والتى لا تتم صيانتها، وتلك البيوت التى بناها مالكوها ويفتخرون بها، واقتنعت بأنه إذا امتلكت كل أسرة بيتها، فإن البلاد ستكون أكثر استقلالاً. وبعد أن فزنا بالانتخابات العامة فى ١٩٦٣، عندما كانت سنغافورة منضمة إلى اتحاد ماليزيا، طلبت من مجلس الإسكان والتنمية أن يعلن عن مشروع تمليك البيوت، وكنا قد أقمنا مجلس الإسكان والتنمية عام ١٩٦٠، باعتباره سلطة قانونية لبناء مساكن منخفضة التكاليف للعمال، وقدم المجلس قروض إسكان للمشترين فى١٩٦٤، بمعدل فائدة منخفض مع فترات سداد تصل إلى ١٥ عامًا، ولكن المشروع لم ينجح، فالمشترون المحتملون لم يستطيعوا أن يسددوا مقدم البيع البالغ ٢٠ فى المائة من ثمن الشراء.

وبعد الاستقلال فى ١٩٦٥، شعرت بالقلق من هيئة الناخبين وكلهم من أهل المدن. ولقد رأيت كيف أن الناخبين فى المدن الكبرى يميلون دائمًا إلى التصويت ضد الحكومة القائمة، وصممت على أن الذين يشغلون البيوت يجب أن يصبحوا من ملاكها، وإلا فإننا لن نصل إلى الاستقرار السياسى، وكان وازعى -المهم- الآخر هو أن أعطى جميع الآباء الذين كان على أبنائهم أن يؤدوا الخدمة الوطنية نصيبًا فى سنغافورة التى يدافع أبناؤهم عنها. فإذا كانت أسرة الجندى لا تمتلك بيتها فانه الجندى سرعان ما يصل إلى نتيجة بأنه يحارب لحماية ممتلكات الأغنياء، وآمنت بأن الشعور بالملكية أمر حيوى لمجتمعنا الجديد الذى ليس له جذور عميقة فى تجربة تاريخية مشتركة. وكان «كينج سوى» سندى الأقوى باعتباره وزيرًا للدفاع، وكان الوزراء الآخرون يرون أن ملكية البيوت أمر مرغوب فيه ولكنه ليس أمرًا حيويًا عاجلاً.

وقد بدأت الحكومة الاستعمارية بإنشاء صندوق الادخار المركزى بروفدنت CPF باعتباره مشروعًا ادخاريًا بسيطًا للتقاعد، ذلك أن خمسة فى المائة من الأجور يسهم بها الموظف فى الصندوق بينما يسهم صاحب العمل بخمسة فى المائة أخرى، ويتم صرفها فى سن الخامسة والخمسين، وباعتباره مشروعًا للمعاش فقد كان غير كاف. ولهذا قررت أنا وكينج سوى أن نحول مشروع الادخار الإجبارى هذا إلى صندوق ليتمكن كل عامل من

أن يمتلك بيته. وفى عام ١٩٦٨، وبعد أن تمت الموافقة على تعديل قانون صندوق الادخار المركزى من أجل رفع معدل المساهمة، أصدر مجلس التنمية والإسكان مشروعًا معدلاً لتملك البيوت، وسمح للعمال بأن يستخدموا مدخرات صندوق بروفدنت المتراكمة لدفع ٢٠ فى المائة كمقدم لقرض الإسكان وأن يتم تقسيط باقى القرض على أقساط شهرية لمدة ٢٠ عامًا.

وقد سبق أن ناقشت خطتى مع زعماء المجلس القومى للنقابات، ولأنهم كانوا يثقون بى، فقد شعرت بأننى يجب أن أتغلب على جميع المشكلات لأحقق وعدى للنقابات بأن كل عامل سيعطى الفرصة ليمتلك بيته، ولهذا حظى هذا المشروع بعنايتى الدائمة، وأدخلت تعديلات من آن لآخر عندما أثرت أحوال السوق على الأجور، وتكاليف الإنتاج وثمن الأرض. وفى كل عام كان المجلس القومى للأجور يوصى بزيادة فى الأجور على أساس النمو الاقتصادى فى السنة السابقة، وعندما يتعود العامل على صافى أجر أعلى يعود به إلى بيته، فإننى أعرف أنه سيقاوم أى زيادة فى إسهامه فى صندوق الادخار المركزى بروفدنت، حتى لا يؤثر ذلك على الزيادة الصافية لدخله، وكان ذلك مقبولاً من العمال، وأدى إلى إبقاء التضخم منخفضًا، ولأن الحكومة كانت عند وعدها بأن يكون للعمال أنصبة عادلة من خلال تملكهم لبيوتهم، فقد ساد السلام فى المحيط الصناعى.

ومن عام ١٩٥٥ حتى ١٩٦٨، بقى الإسهام فى صندوق الادخار المركزى بروفدنت بدون تغيير، وقد عملت على زيادته على مراحل من ٥ إلى ٢٥ فى المائة عام ١٩٨٤، ووصل المعدل الإجمالى للمدخرات إلى ٥٠ فى المائة من الأجور، وقد انخفض ذلك فيما بعد إلى ٤٠ فى المائة، وعادة ما كان وزير العمل حريصًا على زيادة أجر العامل الحقيقى الذى يعود به لبيته وكان يحثنى على تخفيض قيمة مساهمة العمال فى صندوق الادخار ولكنى كنت أتجاهله كل مرة، فقد كنت مصممًا على أن أتجنب إضافة عبء تكاليف رعاية الجيل الحالى على الجيل التالى.

وفى ١٩٦١، وقع حريق كبير دمر بالكامل مستوطنة عشوائية مقامة على ٤٧ ايكر (٤٧ فدانًا تقريبا) فى بوكت هاو سوى **Bukit Ho Swee**، وشردت ١٦٠٠ عائلة أصبحت بلا مأوى. وعلى الفور قمت بتعديل القانون للسماح للحكومة، فى حالة حدوث حريق، بأن

تستولى على موقع الحريق بسعر الأرض بدون إخلاء من الممتلكات، كأن الأرض مازال عليها العشوائيات، وقلت عند بحث مشروع القانون: «من المخزى إلى حد كبير السماح بالحصول على أية أرباح نتيجة لهذا الحريق. إذا تم السماح لملاك الأراضى الأصليين بالحصول على أى ربح، فإنه سيكون تحريضًا وإغراءً على إحداث حرائق عن عمد من جانب ملاك الأراضى المقامة عليها عشوائيات».

وفيما بعد، عدلت أيضًا القانون لأمنح الحكومة سلطة الاستيلاء على الأرض من أجل المنفعة العامة بقيمتها فى تاريخ حدد وقتئذ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣. ولم أر داعيًا لأن يربح أصحاب الأراضى من زيادة قيمة الأرض نتيجة للتنمية الاقتصادية وتطوير البنية الأساسية التى تمت بأموال عامة، ولكن مع تحقيق مزيد من الازدهار، حركنا التاريخ إلى يناير ١٩٨٦، ثم إلى يناير ١٩٩٢، وأخيرًا إلى يناير ١٩٩٥، لتكون القيمة أقرب إلى معدلات السوق.

وارتفع عدد الراغبين فى شراء الشقق الجديدة التى يعرضها مجلس الإسكان والتنمية بسرعة من حوالى ثلاثة آلاف فى ١٩٦٧، إلى سبعين ألفًا فى ١٩٩٦، وكان أكثر من نصف هؤلاء المشترين يريدون أن يستبدلوها ببيوت أكبر. وفى ١٩٩٦، كان لدينا ١٧٢٥ شقة يعرضها المجلس وقد تم تأجير تسعة فى المائة فقط منها، أما الباقى فقد كان شاغلوها هم أصحابها، وتراوحت قيمتها بين ١٥٠ ألف دولار سنغافورى بالنسبة إلى أصغر شقة مكونة من ثلاث حجرات إلى ٤٥٠ ألف دولار سنغافورى بالنسبة إلى الشقة الفاخرة.

ومن وقت لآخر كنت أتدخل بشكل مباشر، كما حدث فى مايو ١٩٧٤، عندما طلبت من الرئيس التنفيذى لمجلس الإسكان والتنمية أن يحسن النوعية وينوع فى تصميم الشقق والمساحات الخضراء فى المدن الجديدة حتى لا تبدو موحدة. وأدت التنويعات المعمارية التى تلت ذلك إلى إضفاء طابع متميز على المدن الجديدة باستغلال الملامح الفريدة للموقع مثل الأراضى ذات التضاريس المتموجة والبحيرات.

وفى العقد الأول اعتبارا من ١٩٦٥، شيدت المبانى السكنية الجديدة على أطراف المنطقة الوسطى فى تيونج باهرو **Tiong Bahru**، فى كوينز تاون **Queens town** وتوا

بايوه Toa Payoh وماكفيرسون MacPherson. وبعد عام ١٩٧٥، شيدت مبان فى مناطق أبعد محتفظة بالطابع الريفى والحقلى، وعلى إثر مناقشاتى مع موظفى مجلس التنمية الاقتصادية طلبت من مجلس الإسكان والتنمية أن يخصصوا بعض الأراضى فى هذه المناطق لإقامة صناعات صديقة للبيئة عليها، ويمكن عندئذ أن تستوعب عددًا كبيرًا من الشابات وربات البيوت اللاتى دخل أولادهن المدارس. وقد أحرز ذلك نجاحًا عندما بنت شركة فيليبس أول مصنع لها عام ١٩٧١، فى توا بايوه. وبعد ذلك كان لأحدث المدن مصانع نظيفة مكيفة الهواء أقامتها شركات متعددة الجنسيات لإنتاج مستلزمات الكومبيوتر والاليكترونيات، وهى شركات هيوليت باكار Hewlet Packard وكومباك Compaq وتكساس انسترومنتس Texas Instruments، وكومبيوتر آبل Apple Computer وموتورولا Motorola وسى جيت Seagate وهيتاشى Hitachi، ومتسوبيشى Mitsubishi وأيوا Aiwa وسيمنز Siemens. وقد وفرت أكثر من ١٥٠ ألف فرصة عمل لعدد من النساء أكبر من عدد الذكور، وكان معظمهن يعشن بالقرب من المصانع، وقد ساعد ذلك على مضاعفة دخول الأسر التى وصلت أحيانا إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه.

إن اختزال ثلاثين عامًا فى بضع صفحات تجعل كل الأمور تبدو سهلة ومستقيمة. والحقيقة أننا واجهنا مشكلات ضخمة، وخاصة فى المراحل الأولى عندما أعدنا توطين المزارعين وغيرهم بعد أن كانوا يعيشون فى أكواخ خشبية عشوائية بلا إيجار، وغير مزودة بالمياه أو الكهرباء أو المرافق الصحية الحديثة، ولهذا لم تكن تصلهم فواتير بالمنافع، فأصبحوا يعيشون فى مبان عالية، مزودة بكل هذه المرافق مع فاتورة لابد من دفعها شهريًا، كانت تجربة فجائية عنيفة بالنسبة إليهم شخصيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

كان التكيف مع الأوضاع الجديدة حتميًا، وكانت له نتائج هزلية وحتى عبثية، فعدد كبير من مربى الخنازير لم يطيقوا فراق خنازيرهم فربوها فى شققهم العالية. وقد شوهد بعضهم وهم يسوقون خنازيرهم على الدرج! وكانت هناك أسرة مكونة من زوج وزوجة و١٢ طفلاً، وقد انتقلوا من كوخ إلى شقة جديدة فى طريق المطار القديم بناها مجلس الإسكان والتنمية، وقد أحضروا دستة من الدجاج والبط ليربوها فى المطبخ، وأقامت الأم بوابة من

الخشب عند مدخل المطبخ لمنعها من دخول غرفة المعيشة. وفى المساء، كان الأطفال يبحثون عن دود الارض والحشرات فى الحشائش فى الخارج ليأكلوها، وقد فعلوا ذلك لمدة عشر سنوات حتى انتقلوا إلى شقة أخرى.

كان الملاويون يفضلون أن يكونوا أقرب إلى الأرض، فقد كانوا يزرعون الخضراوات حول المبانى العالية التى يقيمون فيها، كما اعتادوا أن يفعلوا فى قراهم، ولمدة طويلة كان كثير من الصينيين والملاويين والهنود يصعدون الدرج بدلاً من استخدام المصعد، ليس لأنهم يريدون أن يمارسوا الرياضة ولكن لأنهم كانوا يخافون من المصاعد، وكان هناك أناس يستمرون فى استخدام مصابيح الإضاءة التى تعمل بالكيروسين بدلاً من المصابيح الكهربائية، واستمر بعضهم فى القيام بأعمالهم السابقة مثل بيع السجائر والحلوى والمواد المنوعة فى غرفهم الأمامية بالدور الارضى، كانوا جميعًا يعانون من صدمة حضارية.

وقد تسبب النجاح فى خلق مشكلات جديدة؛ لأن أولئك الذين كانوا ينتظرون الحصول على شققهم لاحظوا أن ثمن الشقق يزيد سنة بعد أخرى مع زيادة تكلفة العمال والمواد المستوردة وزيادة قيمة الأرض، وقد فقدوا صبرهم وكانوا يرغبون فى الحصول على شققهم فى أقرب فرصة، ولكن كانت هناك حدود لما يمكن أن نقوم به بشكل جيد، وقد ارتكبنا أحد الأخطاء الفظيعة فى ١٩٨٢–١٩٨٤، عندما ضاعفنا عدد الشقق التى بنيناها بالفعل. وكنت قد عينت «تيه تشيانج وان» **The Cheang Wan** وزيرًا للتنمية القومية فى ١٩٧٩، وكان يعمل قبل ذلك مديرًا تنفيذيًا لمجلس الإسكان والتنمية، وقد أكد لى أنه يستطيع أن يلبى الطلبات على مزيد من البيوت، وقد فعل ذلك، ولكن المقاولين لم يستطيعوا أن يسايروا التوسع فى الأعمال، وأدى سوء الأداء إلى إحداث شعور عميق بالتعاسة عندما بدأت العيوب تظهر على السطح بعد ذلك بسنوات قليلة، وكان لابد من إصلاح هذه العيوب بتكلفة كبيرة تحملها مجلس الإسكان والتنمية وأحدثت مضايقات للساكنين المالكين للشقق.

وكان يجب أن أعلم أنه ليس من المجدى أن تخضع للضغط الشعبى للقيام بأشياء تتعدى قدراتنا، ومع هذا، فقد اشتركت فى ارتكاب غلطة مشابهة فى أوائل التسعينيات. ذلك أنه مع ارتفاع أسعار الممتلكات، كان كل شخص يريد أن يحصل على ربح من بيع شقته القديمة وأن ينتقل إلى شقة جديدة تكون أكبر وتتناسب مع ما يمكن أن يدفعه، وبدلاً من أن أكبح الطلب بأن أفرض ضريبة للتقليل من إرباحهم الطائلة غير المتوقعة، وافقت على أن نرضى الناخبين بزيادة عدد الشقق التى نبنيها، وقد أدى ذلك إلى تفاقم أوضاع العقارات وجعل الأمر مؤلماً جدًا عندما وقعت الأزمة المالية فى ١٩٧٧. ولو أننا كبحنا الطلبات قبل ذلك فى ١٩٩٥، لكان حالنا أفضل بكثير جدًا.

وحتى لا تبدو المناطق السكنية القديمة وكأنها أحياء فقيرة، اقترحت على وزير التنمية القومية فى ١٩٨٩، بأنه حان الوقت بأن نرفع مستوى المساكن القديمة باستخدام الأموال العامة لنجعلها تقارب مستوى جودة المساكن الجديدة، وقد وافق وأرسل بعثات إلى الخارج لدراسة كيف يمكن إدخال هذه التحسينات أثناء إقامة السكان فى بيوتهم، ولقد وجدت البعثات أمثلة فى ألمانيا وفرنسا واليابان. وبدأ مجلس الإسكان والتنمية بمرحلة تجريبية بالنسبة إلى الشقق الاقدم، وأنفقنا ٣٨ ألف دولار سنغافورى على كل شقة لنرتفع بمستوى العقارات وبناء مساحة إضافية لغرفة المعيشة وتوسيع الحمام والمطبخ، ولكن كنا لا نأخذ من المالك أكثر من ٤٥٠٠ دولار سنغافورى، وقد تم إصلاح الواجهات والأماكن المحيطة لتتمشى مع مستوى العقارات المجددة وتسهيلات المجمعات السكنية الخاصة، مع بناء ممرات مغطاة فيما بينها، ومساحات مزروعة ومناطق مغطاة مشتركة من أجل الاحتفال بالمناسبات الاجتماعية، وارتفعت قيمة الشقق المرممة بشكل كبير جدًا.

* * *

وكانت هناك مشكلة عويصة أخرى، فقد كنت طالبًا فى بريطانيا أثناء تولى حكومة العمال فى ١٩٤٧، والتى نفذت الخدمة الصحية القومية، وكان اعتقادهم بأن كل الناس سواسية وأنه يجب ألا يُحرم أحد من أفضل خدمات طبية، ولكن ذلك كان من الأمور

المثالية غير العملية وأدت إلى تحمل الدولة تكاليف باهظة، ومنيت الخدمة الصحية القومية البريطانية بالفشل. وقد كانت نظم التأمين الصحية بالأسلوب الأمريكى مكلفة والاشتراكات الشهرية عالية بسبب التحاليل العلاجية المبالغ فيها والتى لا لزوم لها، وكان يتحمل تكاليفها التأمين، وكان علينا أن نعثر على حل يناسبنا.

وكان النموذج المثالى للخدمات الطبية المجانية يتعارض مع واقع السلوك الإنسانى، وبالتأكيد فى سنغافورة، وقد جاء الدرس الأول الذى تلقيته من عيادات الحكومة ومستشفياتها، فقد كان الأطباء عندما يصفون المضادات الحيوية المجانية، كان المرضى يتناولون الحبوب أو البرشام لمدة يومين، وعندما لا يشعرون بالتحسن كانوا يتخلصون من باقى الحبوب ثم يذهبون إلى أطباء خاصين ويدفعون ثمن المضادات الحيوية التى يصفونها لهم، ويكملون العلاج ويشفون، وقررت أن أفرض رسمًا قدره ٥٠ سنتا على كل زيارة للعيادات الخارجية. وقد تم زيادة هذا الرسم بمرور الزمن حتى يتمشى مع زيادة الدخول ومعدل التضخم.

وقد كافحت مع مشكلة ميزانية الصحة حتى لا تتفاقم ويصعب التحكم فيها. وفى ١٩٧٥، ناقشت مع عدد قليل من الزملاء فى مجلس الوزراء اقتراحى بأن نتجاوز عن جزء من مساهمة الفرد شهريًا فى صندوق الادخار المركزى بحيث يتم دفع فواتيره الطبية تعاونيًا. وأيد «كينج سوى» نائب رئيس الوزراء الإسهام باثنين فى المائة من تكاليف المستشفى. ووافق على أن ذلك أفضل من نظام التأمين الصحى المعمم على الجميع، لأن التكاليف سيتم تسديدها بمعرفة كل شخص، ويؤدى هذا إلى منع سوء الاستخدام.

وأراد توه تشين تشاى **Toh Chin Chye**، الذى كان وقتئذ وزيرًا للصحة أن يضع الاقتراح على الرف ولا ينفذه. فقد كان قد عاد حديثًا من الصين، حيث زار بعض المستشفيات فى بكين وأعجب بالخدمات الطبية الصحية الممتازة التى كانت تقدم مجانًا وتوفر نفس العلاج للجميع، من الكبير إلى الصغير فى البلد. وقلت إننى لا أعتقد أن لديهم مثل هذه المستويات الطبية لكل شخص فى بكين، ولا فى الصين.

وقررت ألا نجعل من هذه المسألة مشكلة، وبدلاً من ذلك طلبت من وكيل وزارة الصحة دكتور اندرو تشيو جوان خوان **Andrew Chew Guan Khuan** أن يحسب المبلغ الذى يجب أن يسحب من حساب عضو صندوق الادخار المركزى بروفدنت لتمكينه من مواجهة جزء من تكاليف علاجه، وقد رد بأن ذلك يتطلب ما بين ٦ و ٨ فى المائة من مساهمات الشخص فى الصندوق. واعتبارًا من عام ١٩٧٧، قررت أن على كل عضو فى الصندوق أن يدخر واحدًا فى المائة من دخله الشهرى ويضعه فى حساب خاص يمكن استخدامه لدفع تكاليف العلاج تعاونيًا لنفسه وأسرته، وقد زادت النسبة بعد ذلك إلى ٦ فى المائة.

وبعد انتخابات ١٩٨٠، عينت جوه تشوك تونج **Goh Chok Tong** وزيرًا لوزارة الصحة، وكان قد تم انتخابه عضوًا فى البرلمان فى عام ١٩٧٦، وكان مناسبًا للمنصب. وشرحت أفكارى عن الخدمات الصحية وسلمت له بعض التقارير البحثية ومقالات أخرى عن تكاليف الرعاية الصحية ليطلع عليها. وقد فهم ما كنت أقصده وهو توفير خدمات صحية جيدة مع التحكم فى الهالك والتكاليف بأن يُطلب مدفوعات تعاونية من المستخدم. كان دعم الرعاية الصحية أمرًا ضروريًا، ولكنه كان يمكن أن يكون مضيعة للموارد ومدمرًا بشكل كبير بالنسبة إلى الميزانية.

وعندما تم تنفيذ مشروع الادخار الطبى (ميديسيف) **Medisave** فى ١٩٨٤، كان كل «حساب خاص» لصندوق الادخار المركزى بروفدنت قد تراكم ليصل إلى مبلغ معقول. وقد زدنا من المساهمات الشهرية لحساب المشروع إلى ٦ فى المائة من الأجور، مع حد أقصى ١٥٠٠٠ دولار سنغافورى فى ١٩٨٦. وزاد هذا الحد الأقصى على فترات منتظمة. وتم تحويل وفورات هذا الحد الأقصى إلى حساب العضو فى صندوق الادخار ويمكنه استخدامه فى تسديد مدفوعات التمويل العقارى لبيته أو فى أية استثمارات أخرى، وحتى يتم تدعيم التضامن العائلى والشعور بالمسئولية، كان يمكن استخدام حسابات مشروع الادخار الطبى لدفع تكاليف العلاج لأسر الأعضاء هم وأجدادهم وآباؤهم وزوجاتهم وأولادهم.

وقد أدت المشاركة التعاونية من جانب المرضى إلى منع الفاقد، فالمريض فى مستشفى حكومى يدفع رسومًا مدعمة بمعدلات تصل إلى ٨٠ فى المائة، ويتوقف ذلك على نوع العنبر الذى يختاره، ومع زيادة الدخول فان عددًا أقل من المرضى كانوا يختارون الأجنحة الأقل تكلفة التى تحظى بدعم حكومى أعلى، وكانوا يختارون الاجنحة التى توفر راحة أكثر والتى تتلقى دعمًا أقل، وقد بحثنا فى اختبار وسيلة لتحديد أى الأجنحة التى للمرضى حق استخدامها، ولكننا عدلنا عن ذلك، لصعوبة التنفيذ، وبدلا من ذلك، شجعنا الناس على أن يختاروا الجناح الذى يريدونه والذى يمكنهم دفع تكاليفه بأن جعلنا هناك اختلافات واضحة فى سبل الراحة بين الأنواع المختلفة للأجنحة. وفى الحقيقة لقد كانت وسيلة اختبار تدير نفسها بنفسها ذلك أن زيادة الأجور التى أدت إلى إدخارات عالية فى مشروع الادخار الطبى جعلت الناس يشعرون بأنهم أغنياء بما فيه الكفاية لاختيار أفضل العنابر المجهزة.

وقد سمحنا أن يسدد مشروع الادخار الطبى تكاليف المستشفيات الخاصة، على أن تخضع لحدود الأسعار بالنسبة إلى كافة الإجراءات، وهذه المنافسة شكلت ضغطًا على مستشفيات الحكومة لتحسين نوعية الخدمة، ولكننا لم نسمح باستخدام أموال المشروع لزيارات العيادات الخارجية أو للممارسين العامين الخاصين. وكنا نؤمن بأن مزيدًا من الناس سيذهبون لرؤية الطبيب بدون داع بسبب توعكات بسيطة إذا كانوا يدفعون عن طريق المشروع ولن يفعلوا ذلك إذا اضطروا إلى الانفاق من ميزانيتهم الشهرية.

وفى عام ١٩٩٠، أضفنا مشروع الدرع الطبية (ميديشيلد) **MediShield**، وهو تأمين اختيارى لدفع تكاليف الأمراض المستعصية، ويمكن دفع أقساط من حساب مشروع الادخار الطبى، وفى عام ١٩٩٣، أقمنا مشروع صندوق الادخار الطبى (ميديفند) **Medifund** بأموال من إيرادات الحكومة لتغطية أولئك الذين استنفدوا نصيبهم من مشروعى الادخار الطبى والدرع الطبية ولا يكون لديهم أسرة يعتمدون عليها. وهؤلاء يمكنهم أن يتقدموا بطلب لإعفائهم بشكل كامل من جميع الرسوم التى يمكن عندئذ دفعها بواسطة صندوق الادخار الطبى، وهكذا فإنه فى حين لا يكون هناك أى شخص محروم من

الرعاية الطبية الأساسية، فإننا لا نستنزف الكثير من مواردنا، كما لا توجد طوابير طويلة تنتظر إجراء العمليات الجراحية.

* * *

وكانت هناك مشكلة عامة كان علينا أن نحسمها وهى منافع التقاعد أو المعاشات عندما يصل العامل إلى العمر الذى لا يمكنه فيه من العمل. فى أوروبا وأمريكا توفر الحكومة هذه المعاشات من إيراداتها المستمدة من دافعى الضرائب، وقد قررنا أن كل عامل يجب أن يوفر مدخراته فى صندوق الادخار المركزى بروفدنت الخاص بكبار السن. وفى عام ١٩٧٨، سمحنا لهذا الصندوق أن يستخدم باعتباره صندوق مدخرات شخصية للاستثمارات. وفى أوائل هذا العام طورت الحكومة وحسنت من خدمات النقل العام (الحافلات). ثم أننا بعد ذلك أقمنا شركة خدمات حافلات سنغافورة المحدودة، وسجلناها فى سوق الأوراق المالية وسمحنا للأعضاء بأن يستخدموا مبلغ خمسة آلاف دولار سنغافورى كحد أقصى من صندوق الادخار المركزى لشراء أسهم فى شركة خدمات الحافلات فى أول طرح لها. وكنت أريد أن تحصل الشركة على أكبر نصيب من ملكية الأسهم حتى تعود المنافع مرة أخرى إلى العمال المستخدمين للنقل العام بشكل مستمر، وعندئذ لن يكون هناك حافز للمطالبة بتخفيض أسعار تذاكر الحافلات أو تخصيص دعم حكومى للنقل العام.

وبعد هذا النجاح، قمنا بتحرير استخدام أرصدة صندوق الادخار المركزى للسماح بالاستثمار فى الممتلكات الخاصة والتجارية والصناعية أو أسهم الأوصياء أو وحدات الائتمان لصغار المستثمرين أو الصناديق المشتركة والذهب. وإذا زادت استثماراتهم على معدل فائدة صندوق الادخار المركزى، فإنهم يمكنهم سحب الفائض من الصندوق نفسه. وكانت لدينا ضمانات لتلافى تعرض الأعضاء لخسارة مدخراتهم. ومع حلول عام ١٩٩٧، فإن مليونًا وخمسمائة ألف عضو فى صندوق الادخار المركزى كانوا قد استثمروا فى أسهم وسندات يمكن الاعتماد عليها ومعروضة على القائمة الرئيسية لسوق الأوراق المالية لسنغافورة.

وعندما عومنا شركة تيليكوم سنغافورة فى ١٩٩٣، فإننا بعنا جزءًا كبيرًا من أسهمها بنصف القيمة السوقية ليتمكن جميع المواطنين البالغين الراغبين فى شرائها، وقد فعلنا ذلك حتى نعيد توزيع جزء من الفوائض المالية التى جمعتها الحكومة على مر السنين من نمونا الاقتصادى المطرد، وكنا نريد من شعبنا أن يمتلكوا أسهما فى شركة سنغافورية كبيرة وأن يكون لهم نصيب مالى ملموس فى نجاح البلاد، وحتى نثبط عملية الشراء والبيع الفورى من أجل الربح، فإن البيع الفورى لكل المكاسب النقدية، كما حدثت عندما خصخص البريطانيون شركة تيليكوم البريطانية، فإننا قدمنا لأصحاب الأسهم الحق فى امتلاك أسهم إضافية بعد السنة الأولى والثانية والرابعة والسادسة، بشرط ألا يبيعوا الأسهم الأصلية، وأدى هذا إلى أن نسبة ٩٠ فى المائة من القوى العاملة التى تمتلك أسهم تيليكوم السنغافورية كانت أعلى نسبة فى العالم على الأرجح.

وبعد أن لاحظنا كيف أن الناس يحافظون على بيوتهم التى يمتلكونها أكثر مما يفعلون مع البيوت المستأجرة، فإننى آمنت بأن الشعور العميق بالملكية هو غريزة فى الإنسان. وخلال الاضطرابات فى الخمسينيات وأوائل الستينيات، كان الأفراد ينضمون إلى أعمال الشغب يلقون الحجارة على نوافذ السيارات ويقلبونها ويحرقونها، ولكن عندما نشبت أعمال الشغب فى منتصف الستينيات، وبعد أن امتلك الناس البيوت والسيارات، فإنهم تصرفوا بشكل مختلف، ولقد رأيت شبابًا يحملون دراجاتهم النارية الصغيرة التى كانت فى الشوارع إلى أماكن آمنة على درج مجمعاتهم السكنية التى بناها مجلس الإسكان والتنمية، وقد قوى ذلك من تصميمى على أن أعطى كل أسرة ممتلكات جيدة البناء، وكنت واثقا أنهم سيحمونها ويدافعون عنها، وبخاصة بيوتهم؛ ولم أكن مخطئًا.

وقد اخترنا أن نعيد توزيع الثروة بدعم الممتلكات والأصول، وليس دعم السلع الاستهلاكية، وأولئك الذين لم يحصلوا على منافع بسبب حرية الأسواق جعلناهم يحصلون على منافع قيمة كتعويض لهم من أجل تقوية قدرتهم التنافسية فى معترك الحياة، وأولئك الذين كانوا يريدون أن ينفقوا كانوا يستطيعون أن يبيعوا بعض ممتلكاتهم، ومن الأمور ذات المغزى، فإن قلة هم الذين استهلكوا ممتلكاتهم وباعوها. أما الغالبية فإنهم استثمروا

وزادوا من ممتلكاتهم، وأنفقوا فقط الإيرادات المتولدة منها. لقد كانوا يريدون أن يحافظوا على رؤوس أموالهم من أجل يوم عصيب، وأن يورثوها بعد ذلك لأبنائهم وأحفادهم.

وقد نمت عضوية صندوق الادخار المركزى من ٤٢٠ ألف عضو فى عام ١٩٦٥ إلى أكثر من ٨,٢ مليون عضو ساهموا بـ ٨٥ مليار دولار سنغافورى فى عام ١٩٩٨، مع استبعاد ٨٠ مليار دولار سنغافورى تم سحبها لدفع ثمن المساكن التى شيدها مجلس الإسكان والتنمية والممتلكات الخاصة والاستثمارات فى الأسهم، وكل عامل تقريبًا يتحمل صندوق معاشه. وعند وفاته، فإن رصيد ادخاراته فى صندوق الادخار المركزى تدفع له طبقًا لرغباته المحررة قبل الوفاة دون تأخير ودون اللجوء إلى المحاكم.

* * *

وبعد دراسة التكاليف المتزايدة لدولة الرفاهية (فى توفير العلاج والتأمينات للفقراء) فى بريطانيا والسويد، قررنا أن نتجنب هذا النظام المعوق، فقد لاحظنا فى السبعينيات أنه عندما تأخذ الحكومات على عاتقها المسئولية الأولى للواجبات الرئيسية كأنها رب الأسرة، فإن الدافع لدى الناس يضعف. فرعاية الدولة الزائدة تقوض الاعتماد على النفس، وتحض الناس على ألا يعملوا لرعاية عائلاتهم، فمنح المعونات والمساعدات أصبح أسلوب حياة. والهبوط الحلزونى إلى أسفل كان مستمرًا باندفاع عندما هبطت الانتاجية، لقد فقد الناس الحافز على الإنجاز لأنهم يدفعون كثيرًا من الضرائب، وأصبحوا عالة على الدولة بالنسبة إلى احتياجاتهم الأساسية.

ولقد رأينا أنه من الأفضل أن نعزز تعاليم كونفوشيوس بأن الانسان هو المسئول عن أسرته – عن والديه، وعن زوجته وأطفاله، ولقد تعودنا أن نواجه بنقد وهجوم دائمين من أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام الغربية، عن طريق مراسليها فى سنغافورة، بسبب اتباع سياسات خالية من العواطف الرحيمة ورفضنا دعم المواد الاستهلاكية، كان من الصعب مواجهة إغراءات الوعود بمزيد من الرعاية التى تقدمها المعارضة أثناء الانتخابات. وفى

الستينيات والسبعينيات لم يكن فشل دولة الرعاية الأوروبية قد اتضح، لقد استغرق الأمر جيلين لتظهر المساوئ التى تبدو فى الأداء الضعيف للأفراد، وفى معدلات النمو المتباطئة وزيادة العجز فى الميزانية. لقد كنا نحتاج إلى الوقت لبناء مدخرات صندوق الادخار المركزى الضخمة، وأن يتاح للكثيرين امتلاك بيوت خاصة بهم. عندئذ فقط لا يرغب الناس فى أن يضعوا مدخراتهم الفردية فى وعاء مشترك لأى شخص بحيث يكون له نفس «الحق» فى الرعاية، وأن يمتلك نفس نوع البيت أو يتمتع بنفس مستوى الراحة فى المستشفيات. وكنت متأكدا أنهم يفضلون أن يبذلوا هذا النشاط الإضافى ليدفعوا لقاء المزايا الإضافية التى يسعون إلى التمتع بها، سواء فى حجم بيوتهم أو نوعيتها أو فى مستوى الراحة فى المستشفيات، ومن حسن الحظ أننى كنت قادرًا على أن أواجه هذه الانتقادات فى الانتخابات المتتالية حتى الثمانينيات، عندما اعترفت وسائل الاعلام الغربية بفشل دولة الرعاية.

لقد سعى صندوق الادخار المركزى من أجل مجتمع مختلف، فالناس الذين كان يمتلكون مدخرات وممتلكات كبيرة كان لهم اتجاه مختلف فى الحياة، فهم أكثر وعيًا بقوتهم وهم يتحملون مسئولية أنفسهم وعائلاتهم. وهم لم ينجذبوا إلى «عقدة البوفيه المفتوح» «Buffet Syndrome» بمعنى أنك بعد أن تدفع الكثير فى قسط التأمين الصحى، فإنك تريد أن تستهلك أكثر مما دفعت بالمبالغة فى الفحوصات والإجراءات الطبية فى أى شىء تفكر فيه أنت أو طبيبك.

وحتى يكون هناك ضمان بأن مدخرات العضو ستكون كافية لتقاعده، فإنه لا يسمح لرصيد صندوق الادخار المركزى أو ممتلكات العضو التى اشتراها بأموال الصندوق أن تستخدم فى سداد أية ديون عليه أو مطالبات قضائية، كما أن شقته التى استلمها من مجلس الإسكان والتنمية والتى تم شراؤها بأموال صندوق الادخار المركزى لن تكون متاحة لدائنيه، يمكن فقط لمجلس الإسكان والتنمية أن ينفذ أحكامًا ضد أى مالك إذا لم يدفع أقساط التمويل العقارى الخاص بالشقة.

وقد زود مجلس الإسكان والتنمية العمال بصندوق شامل وله تمويل ذاتى خاص بالضمان الاجتماعى وهو يعادل أى نظام معاش لكبار السن أو لبرنامج الحقوق، دون أن

يحول العبء إلى الجيل التالى من العمال، فمن العدل والأصلح أن يدفع كل جيل ما عليه بنفسه وأن يدخر أى شخص فى صندوق معاشه الخاص به.

وقد ضمن صندوق الادخار المركزى وملكية البيوت الاستقرار السياسى والأساس الذى نمت وتطورت عليه سنغافورة بدون انقطاع لأكثر من ٣٠ عامًا، وكان أهالى سنغافورة مختلفين عن نظرائهم فى هونج كونج وتايبيه (تايوان) وسول (كوريا الجنوبية) وطوكيو (اليابان) الذين تصرف لهم أجور عالية ولكنهم يدفعون إيجارات مرتفعة لقاء غرف صغيرة الحجم لن يمتلكونها أبدًا، ومثل هؤلاء الناخبين ما كانوا يسمحون بإعادة انتخاب حزب العمل الشعبى بأغلبية كبيرة فى الانتخابات المتتالية.

وحتى يمكن تطبيق نظام الضمان الاجتماعى مثل صندوق الادخار المركزى، فإن الاقتصاد السليم يقتضى ألا يكون التضخم فيه منخفضًا أو تكون معدلات الفائدة أعلى من معدلات التضخم. وعلى الناس أن يكونوا واثقين من أن مدخراتهم لن تتبخر بسبب التضخم أو تخفيض العملة بالنسبة إلى العملات الأخرى. وبمعنى آخر، فإن السياسات المالية والميزانية السليمة هى شروط مسبقة لنجاح صندوق الادخار المركزى.

* * *

وإذا لم نعمل على إعادة توزيع الثروة التى جمعها شعبنا وهو يتنافس فى ظل اقتصاد الأسواق الحرة، فإننا نكون قد أضعفنا شعور السنغافوريين بالتضامن، وهو الشعور بأن شعبًا معينًا يتقاسم مصيرًا مشتركًا، ويمكن أن أشرح بشكل جيد الحاجة إلى التوازن بين المنافسة الفردية وتضامن الجماعة باستخدام الاستعارة والمجاز للشعار الشرقى (الصينى) لكل من «ين» و«يانج» Yin and Yang، وهما شكلان على شكل سمكة يكونان دائرة، وفيه يمثل ين Yin العنصر الأنثوى، ويانج Yang العنصر الذكرى. وكلما زادت تنافسية يانج (الذكر) فى المجتمع، كان الإنجاز الكلى مرتفعًا، فإذا حصل الفائز على كل شيء، فإن المنافسة ستكون قوية ولكن تضامن الجماعة سيكون ضعيفًا، وكلما كان تضامن

ين Yin (الأنثى) متسمًا بتوزيع عادل للجوائز، زاد تضامن الجماعة، ولكن الأداء الكلى سيكون أضعف بسبب انخفاض المنافسة[1].

وفى المجتمع الآسيوى لسنغافورة، فإن الآباء يريدون أن تكون بدايات أولادهم أفضل فى الحياة من بداياتهم هم. ولأن جميع السنغافوريين تقريبًا من أسر مهاجرة، فإن رغبتهم فى الشعور بالأمن، وبخاصة بالنسبة إلى أولادهم، قوية. وامتلاك الأصول الثابتة بدلاً من الاعتماد فى الحياة على الرعاية الاجتماعية للدولة، قد أعطى الشعب القوة والمسئولية ليقرر على أى شىء يريد أن ينفق أمواله.

وسيكون هناك دائمًا أشخاص غير مسئولين أو غير قادرين وهم يشكلون خمسة فى المائة من سكاننا. وهم سيبددون أى ممتلكات، سواء أكانت بيوتًا أم أسهمًا، ونحن نحاول بقوة أن نجعلهم مستقلين على قدر الإمكان، وإلا فسينتهى بهم الأمر إلى السكنى فى بيوت الرعاية الاجتماعية التى تنفق عليها الدولة. والأهم أننا نحاول أن ننقذ أولادهم من تكرار

---

(١) فلسفة ين / يانج Yin / Yang ترجع إلى الصين القديمة وترمز إلى التكامل بين المتضادات فى الكون، وهى شعار الديانة الطاوية Taoism أحد الأديان الثلاثة فى الصين. فكل شىء فى الكون يتضمن قوتين متضادتين ولكن تكمل أحدهما الأخرى، وطبقًا لهذه الفلسفة فإن الكون وكل شىء فيه دائم ويتم على دورات. فهناك قوة تسيطر ثم تحل محلها قوة مضادة، وهذا النشاط مستمر ويكرر نفسه مع الزمن. وفى الرسم الرمزى يمثل الشكلان الأبيض والأسود داخل الدائرة: التداخل بين طاقتين متضادتين: طاقة «ين» (باللون الأسود) وطاقة يانج (باللون الأبيض)، فمثلا تمثل طاقة «ين» الأنوثة – الضعف – الظلام – السكون – الأسفل – الروحى – البارد – الانكماش – الأرقام الأحادية – القمر، بينما تمثل طاقة «يانج» الذكورة – القوة – النهار – الصيف – الربيع – الأرقام الزوجية – التنوير – الخلق – الحركة – المادى. فالتضاد بينهما مثل التضاد بين الحياة والموت – السماء والأرض – الليل والنهار – الظلام والنور – الفقر والثروة – البرد والحرارة، وتمثل المناطق السوداء والبيضاء التفاعل بين الطاقات الموجودة فى كل شىء. والدائرتان الصغيرتان البيضاء والسوداء الموجودتان فى اللون المضاد تدلان على أنه لا يوجد شىء مطلق، ففى كل خير شر صغير، وفى كل خير شر صغير. «وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئًا وهو شر لكم». فلا شىء فى الكون أو الحياة أبيض أو أسود بشكل مبسط أو مطلق فكل منهما يوجد فى الآخر ويحتاج إليه من أجل استمراره فى الوجود. مثلاً فى كل أنثى صفات ذكورية صغيرة وفى كل ذكر صفات أنثوية صغيرة، ويرى الفلاسفة الصينيون أن الاستقطاب والتوتر بين «ين» و«يانج» مسئولان عن كل شىء، ويمثلان أهم استقطاب فى الكون. (المترجم)

الأساليب غير المسئولة التى اتبعها آباؤهم، وقد دبرنا سبل المساعدة لهم ولكن بطريقة تجعل الذين لا خيار آخر لهم فقط الذين يسعون إلى هذه المساعدة، وهذا عكس الاتجاهات السائدة فى الغرب، حيث الليبراليون يشجعون الناس بقوة ليطالبوا بحقوقهم بدون شعور بالخزى مما يتسبب فى ارتفاع تكاليف الرعاية الحكومية.

لقد أدت سياساتنا إلى أن الناس أصبحوا متشوقين لتحقيق أفضل ما لديهم. فالاستقرار النقدى والميزانية المتوازنة والضرائب المنخفضة شجعت على الاستثمارات المجدية والإنتاجية المرتفعة، وعلى رأس مدخراتهم الإجبارية المرتفعة فى صندوق الادخار المركزى التى بلغت أربعين فى المائة من أجورهم، فإن عددًا كبيرًا من الناس كان لديهم مدخرات طوعية إضافية فى بنك توفير البريد، والذى سمى فيما بعد بنك البريد (بوسبانك) POSBank وكل هذا ساعد الحكومة على دفع تكاليف البنية التحتية من طرق وكبارى ومطارات وموانئ حاويات، ومحطات قوى، وخزانات ونظام عبور جماهيرى سريع. ومع تجنب السفه فى الانفاق ، فإننا أبقينا التضخم منخفضًا ولم نكن نحتاج إلى أن نقترض أموالاً من الخارج. ومنذ الستينيات كان لدينا فوائض ميزانية ضخمة، فيما عدا عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٧، عندما عانينا من الركود الاقتصادى. وكان الانفاق الحكومى قد وصل إلى متوسط ٢٠ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى، بالمقارنة بمتوسط ٣٣ فى المائة فى اقتصاديات مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى G٧. ومن جهة أخرى، فإن إنفاقنا على التنمية كان أعلى باستمرار بشكل أكبر من إنفاق مجموعة هذه الدول.

وفى معظم السنوات كنا نهدف إلى الحصول على إيرادات كافية لتمويل الانفاق على عمليات التنمية والتشغيل، وأن نكون متنافسين دوليًا فى هيكلنا الضرائبى. وفى ١٩٨٤، وصلت الضرائب المباشرة إلى ثلثى إيرادنا الكلى من الضرائب، وقد خفضنا ضريبة الدخل بالتدريج، سواء أكانت خاصة بالأفراد أو الشركات، إلى أن وصلت الضرائب المباشرة فى ١٩٦٦، إلى حوالى نصف إيراد الضرائب الكلى فى عام ١٩٩٦، بالمقارنة بثلاثة الأرباع فى اقتصاديات مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى. وقد انتقلنا من فرض

الضرائب على الدخل إلى فرضها على الاستهلاك، فانخفض معدل ضرائب الدخل الهامشى الأعلى للأفراد من ٥٥ فى المائة فى ١٩٦٥ إلى ٢٨ فى المائة فى ١٩٩٦. وتم تخفيض معدل الضرائب على الشركات وقدره ٤٠ فى المائة إلى ٢٦ فى المائة فى نفس الفترة، ولم يكن لدى سنغافورة ضرائب على زيادة رأس المال، وكانت الضريبة لدينا على السلع والخدمات تعادل ضريبة القيمة المضافة VAT ومقدارها ٣ فى المائة، وكانت التعريفة الجمركية على الواردات حوالى ٤,٠ فى المائة.

وفى بادئ الأمر كان لدينا معدلات عالية على الضرائب العقارية أشبه بالعقاب، قائمة على الفلسفة الاشتراكية البريطانية بفرض ضرائب عالية على الأغنياء، ولكن المحامين والمحاسبين الضالعين فى شئون الضرائب لم يتركوا شيئًا لمحصلى الضرائب. وفى ١٩٨٤، خفضنا الضرائب العقارية من الحد الأقصى وهو ٦٠ فى المائة إلى ما بين ٥ و ١٠ فى المائة من قيمة العقارات، وقد جمعنا إيرادات أكثر لأن الأغنياء لم يجدوا أن الأمر يستحق أن يتهربوا من الضرائب العقارية، وكانت لنا إيرادات عن غير الضرائب محصلة كرسوم على المنتفعين بعدد من الخدمات، وكان هدفنا هو أن نستعيد جزءًا من أو كل تكلفة السلع والخدمات التى توفرها الدولة، ويؤدى هذا إلى الحد من الإسراف فى استهلاك الخدمات العامة المدعمة ويقلل من التشوهات فى تخصيص الموارد.

إن النمو الاقتصادى المستدام يؤكد الاستقرار الذى يشجع الاستثمارات التى تولد الثروة، ولأننا اتخذنا القرارات الصعبة فى وقت مبكر، فإننا أقمنا بهذا حلقة حميدة من الانفاق المنخفض والمدخرات العالية والرعاية المنخفضة والاستثمارات العالية. وإذا عملنا على تراكم الأصول الثابتة خلال السنوات الثلاثين من النمو القوى مع عمالة شابة نسبيًا فى السنوات العشرين القادمة، فإن نمونا الاقتصادى سيتباطأ مع تقدم أعمار السكان، وستنخفض معدلات الادخار الخاصة، كما أن تكاليف الرعاية الصحية سترتفع بشكل حاد مع زيادة عدد كبار السن، مع انخفاض عدد دافعى الضرائب كنسبة مئوية من السكان. ويمكن لنا مواجهة هذه المشكلة جزئيا باتخاذ خطوات مبكرة لضمان حصول كبار السن على مدخرات أكبر من صندوق الادخار الطبى Medisave. والحل الأفضل هو جذب

المهاجرين المتعلمين والمهرة حتى نوسع من دائرة الموهوبين لدينا وزيادة إجمالى الناتج المحلى والإيرادات معًا، ويجب على الحكومة أن تقدم مزيدًا من المساندة المالية والإدارية لعدد أكبر من مشروعات رفاهية المجتمع بقدر عدد المتطوعين الاجتماعيين الذين يديرونها ويشرفون عليها.

وضبط إيقاع الاقتصاد بهذه الطريقة ما كان يمكن أن يحدث لو كان الشيوعيون قد احتفظوا بنفوذهم الضار، وبدلاً من ذلك فإن زعماءهم فى الجبهة المفتوحة تخبطوا وترنحوا بعد أن أصبحت سنغافورة مستقلة فى ١٩٦٥، وقد أبعدوا أنفسهم عن الساحة الدستورية وتركوا حزب العمل الشعبى يضع جدول الأعمال، وقد انتهزنا الفرصة وأعدنا تشكيل سياسة سنغافورة.

٨- الشيوعيون يدمرون أنفسهم

فى صباح ١٧ نوفمبر ١٩٦٥، لاحظ المشرف على سجن تشانجى أن ليم تشن سيونج **Lim Chin Siong**، الذى اعتاد أن يحييه، قد التزم الصمت بشكل غير عادى. كان زعيم الجبهة المتحدة الشيوعية فى الخمسينيات والستينيات، وكان فى وقت ما عضوًا فى المجلس التشريعى عن حزب العمل الشعبى، ثم تم اعتقاله أثناء الحملة الأمنية عام ١٩٦٣. كان ليم ينتفض، وكانت ملابسه غير مهندمة، وبنطاله ممزق، وكان يبدو أنه خرج من مشاجرة. كان يريد نقله إلى مكان آخر من السجن. وسأل عنه زملاؤه المعتقلون وسمح لهم بمقابلته فى حضور المشرف، وكان ليم يبدو منزعجًا، وهمهم قائلا: «سيضربوننى، ويدسون لى السم ... سأنهى حياتى أو سينهونها هم .. لخلافات أيديولوجية». وطلب مرة أخرى أن يتم نقله، وفعلا نقل إلى قسم آخر بالسجن.

وفى اليوم التالى مرض؛ وتمت إحالته أولاً إلى مستشفى السجن، ثم إلى المستشفى العام. وفى حوالى الثالثة صباحا شاهده أحد المخبرين بالقرب من عربه طبية يبحث عن شيء، وعندما سأله عما يبحث أجاب بأنه يبحث عن سكين. وفى الساعة السادسة والربع صباحا نهض ليم وذهب إلى دورة المياه. وانتظره حارس العنبر ومخبر فى الخارج. وعندما لم يخرج ليم بعد ثلاث دقائق، دقا على الباب فلم تكن هناك استجابة، فنظر حارس العنبر إلى دورة المياه من دورة مياه مجاورة ورأى ليم معلقًا من خزان المياه وفتح الباب عنوة، واندفع إلى الداخل وأنزله، لقد استخدم ليم بيجامته ليحاول أن يشنق بها نفسه، ولكن استطاع الأطباء أن يسعفوه.

كان الشيوعيون المعتقلون مضطربين ومنقسمين بسبب ما عانوه من انتكاسات أولها ما حدث لهم من نكسة فى سبتمبر ١٩٦٢ عندما خسروا فى الاستفتاء على الاندماج مع

ماليزيا، وثانيا: عندما خسروا انتخابات سبتمبر ١٩٦٢. وقد فاز حزب جبهتهم المتحدة واسمه باريزان سوسياليس Barisan Socialis بـ ١٣ مقعدًا فقط من ٥١ و ٣٣ فى المائة من الأصوات وأصبح ثانى أكبر الأحزاب، وعندما انفصلت سنغافورة عن ماليزيا شجب دكتور لى سيو تشوه Lee Siew Choh رئيس حزب باريزان سوسياليس استقلال سنغافورة لأنه «زائف». وقد فقد مقعده فى انتخابات ١٩٦٣، ولم يعد عضوًا فى البرلمان عندما انعقد فى ديسمبر ١٩٦٥. وبالإنابة عن أعضاء البرلمان من حزب باريزان أعلن أنهم سيقاطعون البرلمان، وبعد ذلك بفترة وجيزة أعلن أنهم سيتخلون عن السياسة الدستورية و«يقاتلون فى الشوارع». لقد كان يقلد جنون الثورة الثقافية فى الصين التى يستقون أخبارها من إذاعات راديو بكين، وعندما استولى الحرس الأحمر على الشوارع فى الصين، أمر «لى سيو تشوه» مجموعات من أتباعه فى الحزب للقيام بمظاهرات فى مراكز الباعة الجائلين وأسواق الليل المتنقلة (بازار مالام pasar malam) وفى أى مكان فيه حشد من الناس، وكما فعل الحرس الأحمر، حملوا هم أيضًا الأعلام واللافتات واصطدموا بالشرطة، وقامت الشرطة بتفريق تجمعاتهم ووجهت اتهامات إلى المتظاهرين فى المحكمة بتهمة التخريب وأعمال الشغب.

وهذه التكتيكات، بدلاً من أن تحصل على تأييد الجمهور، أدت إلى مزيد من الانشقاق والتدمير لحزب باريزان، وفى أول يناير ١٩٦٦ أعلن ليم هوان بون زعيم المعارضة (عن حزب باريزان) فى البرلمان استقالته من عضوية البرلمان، وقال: إن سنغافورة مستقلة، وأن سياسات حزبه لا معنى لها وأنها تخدم مصالح الشيوعية الدولية، ولا تخدم الشعب. وفى اليوم التالى فصله الحزب. ورد على ذلك بأن حزب باريزان قد خان الثقة ليس مع النظام الديموقراطى فحسب، ولكن أيضًا مع الشعب الذى انتخبه. وبعد أسبوع استقال اثنان آخران من حزب باريزان وأعلنا أن الحزب تحت زعامة لى «سيو تشوه» قد وصل إلى طريق مسدود، وأنه من العبث الاعتقاد بأن استقلال سنغافورة كان مزيفًا. وبعد يومين استقال عضو برلمان من الحزب هو س . ت بانى S. T. Bani الذى كان معتقلاً، وقرر التخلى عن الشيوعية واعتزل السياسة إلى الأبد، وأصبحت الجبهة المتحدة الشيوعية فى حالة فوضى كاملة.

إن «لى سيو تشوه» لم يضعف تأثير الجبهة المتحدة الشيوعية فحسب، ولكنه فى الواقع تنازل عن الساحة الدستورية لحزب العمل الشعبى، وكانت غلطة مكلفة؛ أدت إلى منح حزب العمل الشعبى سيطرة على البرلمان دون منافسة لمدة ثلاثين عامًا قادمة.

ولقد شعرت بتغيير أساسى فى اتجاهات الشعب، فقد أدرك الشعب أن سنغافورة أصبحت تملك زمام أمورها بنفسها. فالبريطانيون سيرحلون عن قريب، والماليزيون لا يكنون لنا أى حب، والإندونيسيون يريدون تحطيمنا. ولم تعد السياسة وقتئذ لعبة للتجمعات الجماهيرية والمظاهرات. لقد أصبحت مسألة حياة أو موت. وكان جميع الصينيين يعلمون القول المأثور: «إن السمك الكبير يأكل السمك الصغير، والسمك الصغير يأكل الجمبرى». وكانت سنغافورة أشبه بالجمبرى، وكان الناس قلقين بالنسبة إلى بقائهم. لم يكن يعرفون سوى أن حزب العمل الشعبى قد حاول وجرب وله خبرة فى قيادتهم وإخراجهم من دائرة الخطر.

وفى انتخابات فرعية أجريت فى بوكيت ميراه **Bukit Merah** فى يناير ١٩٦٦، فاز حزب العمل الشعبى بأغلبية ساحقة فقد حصل على سبعة آلاف صوت من إحدى عشر صوتا، ولم يحصل حزب باريزان الاشتراكى سوى على ٤٠٠ صوت. وكان يأمل فى الحصول على أغلبية الأصوات، وعلى التوالى فزنا بستة انتخابات فرعية أخرى، وكلها بدون معارضة، وذلك لملء مقاعد المستقيلين من حزب باريزان، وأتينا بأعضاء برلمان على أعلى مستوى وأفضل مؤهلات، وكان العديد منهم قد تعلموا الصينية وتخرجوا فى جامعة نانيانج، وقد أسهموا فى دفع المواطنين المتحدثين بالصينية إلى المركز السياسى.

وفى يناير ١٩٦٨، بعد قليل من إعلان البريطانيين قرارهم بسحب قواتهم، دعوت إلى انتخابات عامة، وقاطع حزب باريزان الانتخابات، وكانت غلطة كبيرة أخرى ارتكبها هذا الحزب الاشتراكى، وأبعدته عن البرلمان نهائيا، وقد فزنا بدون معارضة فى ٥١ دائرة انتخابية وفزنا فى الدوائر السبع الباقية بأكثر من ٨٠ فى المائة من الأصوات، وكان مستقبل سنغافورة يبدو كئيبًا لدرجة أن أحزاب المعارضة تركوا الساحة لنا. وبعد الفوز بجميع المقاعد، شرعت فى توسيع تأييدنا حتى يمكن أن نسيطر على أكبر جزء من الوسط

على قدر الإمكان، وكنت أنوى أن أترك للمعارضة أقصى اليسار وأقصى اليمين فقط. لقد كنا حذرين من سوء استخدام السلطة المطلقة التى أعطيت لنا، وكنت واثقًا من أننا إذا بقينا أمناء واحتفظنا بثقة الشعب، فإننا سنكون قادرين على أن نحملهم معنا، مهما كانت سياستنا وعرة ولا يمكن استساغتها.

ومن المستحيل فى ظل المناخ السياسى لسنغافورة فى التسعينيات أن نتصور القبضة السيكولوجية التى كانت للشيوعيين على المواطنين الناطقين بالصينية فى سنغافورة والملايو فى الخمسينيات والستينيات، لقد عمد الشيوعيون إلى الايحاء للناس بأن ما حدث فى الصين سيحدث أيضًا فى الملايو، وأن الشيوعية هى موجة المستقبل وأن من يعارضونها سيغيبهم التاريخ، ولقد كان لهم عندئذ قاعدة قوية وملتزمة من الأتباع يبلغون حوالى ٢٠-٣٠ فى المائة من مجموع الناخبين الذين لم نستطع أن نفوز بأصواتهم لعدة سنوات، على الرغم من المنافع الاقتصادية التى حققناها لهم على مدى العقد التالى.

لقد وضعنا استراتيجياتنا وتكتيكاتنا السياسية خلال صراعاتنا كحزب معارض من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٩، ثم تولينا الحكم من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٥، ولقد كانت الأساليب الماهرة والشرسة التى استخدمها الشيوعيون، والتى تبعتها أساليب طائفية شرسة أيضًا من جانب المتطرفين من المنظمة الملاوية القومية المتحدة **UMNO Ultras** من الدروس التى لا تنسى فى الصراع السياسى داخل المنظمات، وكان القتال فى الشوارع معهم قتالاً بغير سلاح، وسباقًا يستولى الفائز فيه على كل شىء. وقد تعلمنا ألا نعطى رهائن لخصومنا وإلا فإنهم يدمروننا. وحتى بعد أن أضعفنا قوة الشيوعيين فى منظمة الجبهة المتحدة، فإن وجودهم متربصين تحت الأرض كان لابد من أن يدخل فى حساباتنا السياسية، وكانوا فى كل مرة يستطيعون أن يلجأوا إلى العنف أو يختاروا إعادة بناء منظماتهم ذات الجبهة العلنية، أو يمارسوا الأمرين معًا. وكانت تقارير المخابرات الأسبوعية من مصلحة الأمن الداخلى تجعلنا نتذكر وجودهم فى سنغافورة وشبكتهم السرية التى تربطهم بالجماعات المسلحة فى شبه جزيرة الملايو.

وبعد أن أصبح حزب باريزان الاشتراكى عديم التأثير، لجأ الشيوعيون إلى العنف والإرهاب، وقد عاودوا الظهور باسم جبهة التحرير الوطنية الملاوية **MNLF** وهى مرتبطة بالحزب الشيوعى الماليزى **MCP**، وقد فجروا عدة قنابل فى جوررونج وتشانجى، على أطراف سنغافورة فى السبعينيات. وكان من بين القتلى ابنة أحد الجنود البريطانيين البالغة من العمر ست سنوات.

وفى السبعينيات، تم تخفيض عددهم إلى ألفى رجل من رجال العصابات على الجانب التايلاندى من الحدود التايلاندية الماليزية، وانتشرت بضع مئات منهم فى أحراش شبه جزيرة ماليزيا، وانتشرت بعض جماعات الإرهابيين فى المدن، هل كنا نستطيع أن نهزمهم لو طبقنا قانون استدعائهم أمام المحاكم الذى يمكن أن تطلق سراحهم وتخلينا عن سلطتنا فى الاعتقال بدون محاكمة؟ أشك فى ذلك، لم يكن أحد يجرؤ على أن يشهد ضدهم، فما بالك فى محاكمة علنية، وقد تم حجز الآلاف منهم فى معسكرات اعتقال فى الملايو، ومئات منهم فى سنغافورة. وقام البريطانيون بنفى آلاف منهم إلى الصين فى الأربعينيات والخمسينيات.

* * *

ومن بين الذين لم يتم نفيهم كان ليم تشل سيونج **Lim Chil Siong** وكان الثمن الذى دفعه عندما فشلت الشيوعية هو محاولته الانتحار، وقد أدلى المشرف على السجون بالقصة بالتفصيل فى ديسمبر ١٩٦٥، أثناء محاكمة اثنين من المحررين من حزب باريزان الاشتراكى اللذين كانا يعملان فى جريدة الحزب الناطقة بالصينية، وقد وجهت إليهما تهمة التحريض على التمرد ضد السلطة لأنهما كتبا بأن «نظام حكم حزب العمل الشعبى «يتآمر لاغتيال الرفيق ليم تشل سيونج». وقد أحضر الدفاع عنهما عددًا كبيرًا من الشهود للإدلاء بشهادات مزورة لتأييد ادعاءاتهما الغريبة بأنه كانت هناك مؤامرة لاغتيال ليم فى المستشفى العام، وقد حكم بإدانة هذين المحررين.

وفى يوليو ١٩٦٩، بعد مرور ثلاث سنوات والنصف على محاولة الانتحار طلب ليم مقابلتى، ولم أكن قد قابلته منذ أن قاد انشقاق حزب باريزان عن حزب العمل الشعبى فى يونيو ١٩٦١. وعندما جاء إلى سراى تيماسيك، وهو مقر إقامتى الرسمى، فى مساء ٢٣ يوليو، كان يبدو رجلاً زال الوهم الذى كان يغشى عينيه. وكان قد قرر أن يعتزل السياسة للأبد ويرغب فى أن يسافر إلى لندن للدراسة. ويطلب أن تصحبه صديقته وزميلته فى السجن، وهى عاملة نقابية سابقة فى نقابة عمال مصانع ومتاجر سنغافورة فى الخمسينيات، وكان قد تم الإفراج عنها قبله، ووافقت على الفور وتمنيت له النجاح فى حياته الجديدة فى لندن، لقد أهدر أفضل سنى حياته، وانتهى وهو يشعر بالقرف من رفاقه القدامى وبالمرارة لرفضهم البات والغبى مواجهة الواقع.

وفى خطاب مفتوح إلى «لى سيو تشوه» **Siew Choh** كتب يقول: «لقد فقدت بالكامل ثقتى فى الحركة الشيوعية الدولية». وقدم استقالته من كل المناصب فى حزب باريزان الاشتراكى، وعلى الفور قام «لى» بوصف ليم بأنه خائن ومرتد ومكشوف الوجه وضعيف ولا هدف له وقام بطرده من الحزب. وكان انشقاق «ليم» التعس عن الحزب الذى أسسه يمثل علامة للتفكك النهائى لحزب باريزان كقوة سياسية.

وبعد أن قضى «ليم» أكثر من عقد من الزمن فى بريطانيا عاد إلى سنغافورة فى الثمانينيات، ولم نتقابل مرة أخرى أبدًا على الرغم من أننا كنا نتبادل التهانى فى بطاقات العام الجديد. وعندما توفى فى ١٩٦٦، سامحه رفاقه القدامى. وعلى الرغم من أنهم سبق أن وصفوه بالخيانة فى ١٩٦٩، فإن مئات من الشيوعيين السابقين ومؤيديهم حضروا توديع جثمانه. وفى صلاة الجنازة كان هناك ثناء عليه باعتباره «بطلاً للشعب والأمة». وأقام ٥٠٠ شخص آخرين من المتعاطفين معه صلاة تذكارية فى كوالالمبور، وكان السبب الأهم هو أن يظهروا للعالم أنهم مازالوا أقوياء وثابتين فى معتقداتهم، أكثر مما كان السبب تكريمه. لقد كان ليم أكثر حكمة منهم عندما اعترف فى وقت مبكر بأن الشيوعية قد فقدت قضيتها. وفى خطاب مفتوح للإعراب عن عزائى لزوجته أشدت بأمانته الشخصية وإخلاصه لقضيته.

لقد كانت معركة الشيوعيين فى سنغافورة وماليزيا قد منيت بالفشل قبل سنوات من انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وقبل أن هجرتهم الصين فى الثمانينيات. ومع هذا، هناك أحد الشيوعيين الذين اعتقل أكثر من عشرين عامًا، وهو مؤمن بمبادئه ورفض أن يستسلم حتى بعد أن انهارت الشيوعية فى كل أنحاء العالم. وهو تشيا ثاى بوه **Chia Thye Poh** وكان ذا عزيمة وعناد على الرغم من معتقداته التى ثبت أنها كانت مضللة. وكانت عضويته بالحزب الشيوعى قد أكدتها مصلحة الأمن الداخلى لدينا، باعتراف أعضاء فى الحزب الشيوعى الملاوى وكان اثنان منهم يشرفان عليه.

وقد أفرج عنه فى ١٩٨٩، وأقام فى سنتوسا **Sentosa**، وهى جزيرة منتجع، وعمل مترجما لبعض الوقت، وفى النهاية تم تحرره من كل القيود فى ١٩٩٨. لم يكن قادرا على قبول أن رؤيته للمستقبل قد فشلت. واستمر ينكر صلته بالشيوعية، ويلعب على مشاعر حقوق الإنسان لوسائل الإعلام الغربية، وقد خدم اعتقاله – على الرغم من ضغط وسائل الاعلام الغربية لإطلاق سراحه – فى تثبيط همة شيوعيين آخرين من أن يعيدوا تنشيط قضيتهم تحت غطاء ممارسة حقوقهم الديموقراطية، ولقد كانوا خصوما أشداء. وكان علينا أن نكون حاسمين ولا نلين فى صراع الإرادات هذا.

*   *   *

كان هناك ما يذكرنا من آن لآخر بأن الشيوعيين لا يستسلمون أبدًا، وكان التحول إلى الإنجليزية فى مدارسنا قد أدى إلى عدم تزويدهم بالعناصر التى تعلموا بالصينية ولهذا حاولوا بكل قوة أن يجندوا العناصر التى تتحدث بالإنجليزية، وكنا نعلم أن الشيوعيين على قدر كبير من المهارة وسعة الحيلة والتصميم فى أساليبهم فى التغلغل والمراوغة والتصميم، لهذا كنا عاقدين العزم على ألا يسمح لهم بأية فرصة للظهور مرة أخرى عن طريق إعادة بناء منظماتهم الجبهوية، وبخاصة فى نقابات العمال، فقد كانت قدرتهم على التغلغل فى منظمة ما بعناصر قليلة والسيطرة عليها من الأمور المفزعة.

وقامت جماعة صغيرة من النشطاء الماركسيين المتحدثين بالإنجليزية باستخدام حزب العمال فى ١٩٨٥، وكتبوا مقالات لصحيفة الحزب «المطرقة» **The Hammer** وساعدوا على إصدارها من خلف ستار. وقد عزفوا عن أن يتحملوا مسئولية إصدارها علنا على الرغم من أن الحزب طلب منهم ذلك. وقد وضع ذلك مصلحة الأمن الداخلى فى حالة استنفار. وكانت المجموعة تضم بعض خريجى جامعة سنغافورة المرتبطين بتان واه بيو **Tan Wah Piow**، وهو من الطلبة النشطاء الموالين للشيوعية وكان قد هرب من لندن فى ١٩٧٦. وكان آخرون من جماعة تان قد سافروا إلى الصين ليعملوا فى محطة الإذاعة السرية للحزب الشيوعى للملايو. وكانت مصلحة الأمن الداخلى تعتبر هؤلاء النشطاء الماركسيين المتحدثين بالانجليزية مشكلة أمنية متفاقمة، وفى ١٩٨٧ أوصت باعتقالهم. وقد وافقت على هذه التوصية. ولم أكن أريد أن يقوم عدد قليل من العناصر الشيوعية بمن فيهم «تان»، الذى كان لدينا أدلة قوية على أنه على اتصال بالحزب الشيوعى الماليزى ، بأن يعيدوا بناء نفوذهم باستخدام نشطاء متذمرين أبرياء، وكانت هذه الجبهة المتحدة الجديدة تضم شخصًا من الكاثوليك الرومان الذى تخلى عن العمل كقسيس لينغمس فى لاهوت التحرير.

وبسبب تجربة سنغافورة مع التغلغل والتخريب الشيوعى، فإن مصلحة الأمن الداخلى كانت دائمًا متيقظة لأى اختراق سرى لمنظمات علنية، وبخاصة نقابات العمال وروابط الزملاء القدامى **old boys' associations**[(١)]، وحتى نصعب على الشيوعيين استغلال الهيئات غير السياسية، طلبنا من جميع الذين يرغبون فى الاشتغال بالعمل السياسى أن تكون وسيلتهم المشروعة هى تكوين حزب سياسى، وقد أجبرهم ذلك على أن يعملوا علنا ومن السهل رصدهم، وبهذه الطريقة منعنا الشيوعيين من التسلل إلى نقاباتنا العمالية وحمينا منظماتنا الاجتماعية والثقافية والعمالية من النفوذ الشيوعى. وكان من أحد الأسباب المهمة لعدم سماحنا بقبول الكوادر الشيوعية فى تايلاند من العودة إلى

---

(١) روابط الزملاء القدامى هى شبكات غير رسمية يستغل فيها الرجال مناصبهم أو نفوذهم لمساعدة زملائهم فى الدراسة فى المدارس أو الجامعات أو الذين يتشاركون معهم فى خلفية اجتماعية متشابهة. (المترجم)

الظهور دون تسوية حساباتهم مع مصلحة الأمن الداخلى هو الحيلولة بينهم وبين تسللهم واستخدام مهاراتهم التخريبية مع الجيل الجديد من الشباب من النشطاء، الذين تعلموا بالإنجليزية.

* * *

وكان أبرز وأقدم زعيم شيوعى سمحنا له بالعودة إلى سنغافورة من الصين هو «ايو شوى ييب» **EU Chooi Yip**، وهو صديق قديم لكينج سوى ومعاصر له فى كلية رافليز. وكان كينج سوى قد قابله فى مناسبات عديدة عندما زار الصين فى أواخر الثمانينيات، واقتنع بأنه تخلى عن الشيوعية. وقد سألنى كينج سوى هل سأسمح لشوى ييب بالعودة، وقد سمحت له بذلك، وفى عام ١٩٨٩، عاد إلى سنغافورة ومعه زوجته وابنتاه. وبعد ذلك بقليل طلب ب. ف. شارما **P.V. Sharma** أيضا أن يعود من الصين التى كان يعيش فيها بعد نفيه، وكان يشغل منصب رئيس نقابة المعلمين السنغافوريين وقد اعتقل عام ١٩٥١ فى نفس الوقت الذى تم فيه اعتقال «ديفان نير» **Devan Nair** و«صمد إسماعيل» **Samad Ismail** وتم نفيه إلى الهند التى ولد فيها. ومن الهند اتجه شارما إلى الصين. وقد عاد شارما أيضا ومعه زوجته وأطفاله إلى سنغافورة.

وكان «ايو شوى ييب» الرئيس المباشر فى الحزب الشيوعى للملايو لفانج شوانج بى **Fang Chuang Pi**، زعيم الشيوعيين فى سنغافورة الذى قابلته فى الخمسينيات وسمى «المفوض» عن الشيوعيين. وفى منتصف التسعينيات طلب شوى ييب – عن طريق كينج سوى – أن أسمح لابن المفوض بأن يعمل فى سنغافورة ، وقد وافقت بعد أن أكد لى كينج سوى أن الابن لا يمثل خطرًا أمنيًا، وقد قام موظف فى مصلحة الأمن الداخلى بمقابلة الشاب الذى أكد أنه ليس شيوعيًا، وأنه ولد فى أواخر ١٩٦٥ فى جزر رياو **Riau** حيث كان والده مختبئا بعد أن هرب من سنغافورة عام ١٩٦٢. وفى سن الخامسة أرسله إلى الصين، وترعرع هناك والتحق بالمدارس فى شانجشا **Shangsha**، فى مقاطعة هونان **Hunan** حيث كانت محطة إذاعة الحزب الشيوعى الماليزى، «صوت الثورة الملايوية». وقد

درس الهندسة فى جامعة كينجوا Qinghua، وهى أفضل جامعة فى الصين، ولابد من أنه هو ووالده اعتقدا أنه سيكون له مستقبل فى سنغافورة أفضل منه فى الصين، وقد وفد إلى سنغافورة فى نوفمبر ١٩٩٠ ليشغل منصبًا احتجزه له «كينج سوى» كمهندس فى شركة مرتبطة بالحكومة.

وقد أرسل لى «المفوض» خطابًا، بعد أن وصل ابنه إلى سنغافورة، عن طريق صحفى صينى بسنغافورة «يسعى فيه إلى المصالحة»، كما أرسل لى فيلمًا تسجيليًّا على شريط فيديو بعنوان «تسوية السلام المجيد»، وكان نموذجًا من دعاية الحزب الشيوعى الماليزى: فقد كان يطلق على الاستسلام ونزع السلاح: «تسوية السلام المجيد». وقد شاهدت «المفوض» وهو بالملابس الرسمية ويعتمر قبعة عليها نجمة حمراء يتحدث إلى رجال بالملابس العادية عن نجاح محادثات السلام، ثم شاهدت زعيم الحزب الشيوعى الماليزى: تشن بينج Chin Peng الذى كان يزور المعسكر، وهو يستمع إلى مقطوعة كونشرتو رديئة. بعد ذلك ألقى «المفوض» خطابا وكان يتوقف من آن لآخر ليحصل على عاصفة من التصفيق، وقد أوقفت جهاز التسجيل قبل أن ينتهى.

وأرسل «المفوض» بعد ذلك خطابًا آخر عن عودته إلى سنغافورة، وكان ردى عليه فى مارس ١٩٩٢، بأنى لم أعد رئيسًا للوزراء، ولكننى أعلم أن سياسة الحكومة هى عدم التعامل مع الحزب الشيوعى الماليزى كجماعة وأن أى عضو فى هذا الحزب يريد أن يعود إلى سنغافورة يجب أولا أن يقطع صلته بالحزب، وأن يكشف بالتفصيل عن نشاطه السابق فيه وأن يقنع مصلحة الامن الداخلى أنه فعل ذلك، وأضفت أنه بناء على هذه الشروط سمحت الحكومة لأيو شوى يبب، وهو رئيسه فى الحزب، أن يعود إلى سنغافورة من الصين، وعلى الفور رد «المفوض» معربًا عن خيبة أمله، فقد وجد أن هذه الشروط غير مقبولة وانتهى الأمر عند هذا الحد، وقد جاءت نهاية لعبته عندما أوقف الحزب رسميا تمرده المسلح بتوقيع اتفاق مع ممثل حكومة ماليزيا فى هاداى Haadyai جنوب تايلاند فى ديسمبر ١٩٨٩، وسمحت حكومة تايلاند له وأتباعه بأن يقيموا فى «قرية السلام» المجاورة.

ومع هذا فإن ما بين ١٥ إلى ٢٠ من أتباع «المفوض» عادوا بهدوء، وقدموا بيانًا كاملاً عن أنشطتهم السابقة إلى مصلحة الأمن الداخلى واستقروا فى حياة جديدة فى سنغافورة التى أصبحت مختلفة تمامًا. وقد شعروا مثل ايو شو يبب وشارما وابن «المفوض» أنهم سيكونون فى وضع أفضل هنا مما لو استقروا فى الصين أو تايلاند.

وعندما وصلت إلى بكين فى أغسطس ١٩٩٥ سلمنى سفيرنا خطابًا من «المفوض» يطلب فيه مقابلتى، لقد كان أول لقاء معه فى ١٩٥٨ عندما كنت مجرد نائب فى المجلس التشريعى، وعن طريق رسول طلب منى أن أراه، لهذا قابلته بهدوء على طريق يقع بجوار المجلس التشريعى وذهبت به إلى غرفة إحدى اللجان، وقد أكد لى أن حزبه يؤيدنى ويريد أن يتعاون مع حزب العمل الشعبى. وقد طلبت دليلاً على أنه مسئول عن منظمة الحزب الشيوعى الماليزى فى سنغافورة. وأجاب: إننى يجب أن أثق فيما يقول واقترحت أن يثبت أوراق اعتماده بأن يعمل على استقالة عضو فى مجلس المدينة من حزب العمال، وكنت أعتقد أنه شيوعى. ووافق وطلب مهلة، وبعد عدة أسابيع استقال عضو المجلس. وكان ذلك عرضًا مؤثرًا على قدرته على السيطرة على أعضائه حتى عندما كان مطاردًا من الشرطة، وقابلنى بعد ذلك فى ثلاث مناسبات قبل أن أشكل الحكومة، وكان آخر اجتماع فى ١١ مايو ١٩٦١ عندما كنت رئيسًا للوزراء، ووعدنى بالتأييد والتعاون إذا تعهدت بأن أتيح للشيوعيين مجالاً أوسع لتنظيم صفوفهم، ولم أعطه مثل هذا التعهد فأمر منظماته الجبهوية المتحدة بإسقاط حكومة حزب العمل الشعبى قبل أن يختفى.

وكان اجتماعى النهائى به فى شقة غير مفروشة فى بناء لم يكتمل تابع لمجلس الإسكان والتنمية فى هامبوا Whampoa فى ديويوتاى Diaoyutai، وعلى ضوء شمعة واحدة. وفى مرة أخرى، فى الساعة ٩ مساء يوم ٢٣ أغسطس استقبلته فى ديويوتاى، فى استراحة الدولة لكبار الزوار بجمهورية الصين الشعبية، وسألته هل فطن إلى غرابة الموقف ، فهو يقابلنى فى بكين. حيث كنت ضيف شرف على الحكومة والحزب الشيوعى اللذين كانا مبعث إلهام لنضال حياته.

كان «المفوض» قد طعن فى السن وبدا ممتلئًا، ولم يعد يبدو عليه الهزال، أو النظرة الجوفاء الجائعة لثورى غاضب مطارد ويعيش تحت الأرض، وفى اجتماعنا الأخير قدم لى بيرة ساخنة، وشكرنى، ولكنه قال: إنه سيشرب شايًا صينيًا صرفًا لأسباب صحية، وقد تحدثنا بلغة ماندارين وقد اثنى على تحدثى بها بطلاقة، وبادلته التهنئة على طلاقته فى التحدث باللغة الإنجليزية، وقد شكرنى للسماح لابنه بالعودة إلى سنغافورة عام ١٩٩٠، والسماح له بالعمل. وقد حضرت الجلسة زوجتى تشو وسكرتيرى الخاص الرئيسى ألان تشان **Alan Chain**، ووافق «المفوض» على تسجيل المحادثة على شريط.

وقد تحدث كأنه مازال يشغل المنصب الذى كان يشغله فى الخمسينيات وأراد أن يناقش الشروط التى بناء عليها يمكن له ولثلاثين من رفاقه أن يعودوا إلى سنغافورة. وفى بادئ الأمر حاول أن يستخدم المدخل الودى، وبأن من واجبى أن أحل المشكلات القديمة. ومادام الحزب الشيوعى الماليزى وحزب العمل الشعبى كانا حزبين صديقين، ألا يمكن أن يكونا صديقين مرة أخرى؟ وقلت إن ذلك ممكن، ولكن كأفراد، فقال إنه لابد من أن يعامل أتباعه بعدالة، فمن غير الإنصاف أنه لا يستطيع أن يعود إلى سنغافورة. فقلت له إنه يمكنه العودة، ولكن عليه أولا أن يغلق ملفه مع مصلحة الأمن الداخلى بأن يظهر أنه قطع صلته مع الحزب الشيوعى الماليزى.

وعندما فشل المدخل الناعم، تحدث بخشونة، وذكرنى بأنه كان مسئولاً عن سلامتى وأنه فعل الكثير لحمايتى، وأجبت أنها كانت مخاطرة وكان لابد من أن أخوضها: فرجاله كان يمكنهم أن يقتلوننى ولكن الثمن كان سيكون غاليًا. وفضلاً عن ذلك فإننى كنت منصفًا فى أننى حذرته فى خطبة عامة بأن يغادر قبل عيد استقلال ماليزيا، فى سبتمبر ١٩٦٣، لأنه بعد ذلك كان الماليزيون سيتولون شئون الأمن.

وقال: إن شعبة الامن الماليزية دعته إلى العودة إلى البلاد، فلماذا لا أكون فى مثل كرم الحكومة الماليزية؟ وأجبته بما هو واضح من أن الحزب الشيوعى الماليزى لا يمكن له أن يستعيد قاعدته الشعبية الملايوية، على عكس القاعدة الصينية بسنغافورة؛ واقترحت أن يقبل عرض الحكومة الماليزية، ولكنه لم يستسغ ذلك.

وعندما سألته كيف علم أننى قادم للصين، قال: إن ذلك حدث بالصدفة فقد جاء لزيارة عمه وعلم بزيارتى من التليفزيون. ولكن لم يكن ذلك مرجحا على الإطلاق. ذلك أن مسئولاً متقاعدا من وزارة الخارجية الصينية قد سلم خطابه إلى سفيرنا، ولابد أن أحد الرفاق الصينيين قد أبلغ «المفوض» عن زيارتى فانتظر وصولى. وقد نفى أيضا أن ليم شن سيونج قد كشف لمصلحة الأمن الداخلى بأنه بعد آخر لقاء بيننا عام ١٩٦١، قابل «ليم» شخصيًا وأمره بأن يدمر حزب العمل الشعبى وأن يطيح بالحكومة.

وقبل أن أنصرف، أخرج آلة تصوير من جيبه وطلب التقاط بعض الصور معى ومع زوجتى، وكنت سعيدًا أن أحتفظ بتذكار لزعيم غامض عمل تحت الأرض، وأنه من مخبئه فى سنغافورة استطاع أن يوجه أتباعه فى الجبهة المفتوحة بمثل هذه السيطرة الكاملة. وكان قد سبب لى ذات مرة شعورًا بالرهبة والخوف منه، وعندما فقد غموضه وقوة العمل السرى، بدا كهلاً لا حول له ولا قوة.

وعلى الرغم من الوسائل الوحشية التى استخدمها الشيوعيون، حيث يؤمنون بأن الغاية تبرر الوسيلة، فإنهم قد فشلوا، ولكن بعد أن دمروا كثيرين ممن وقفوا فى طريقهم، وكذلك دمروا آخرين انضموا إليهم ثم اكتشفوا أن قضيتهم خاطئة.

٩- انتهاج الطريق الوسط

فاز حزب العمل الشعبى فى عشرة انتخابات عامة متوالية منذ ١٩٥٩، على مدى أربعين عامًا، ولم يترهل أو يفقد تأثيره ، كيف استطعنا أن نحقق ذلك؟ فى الفترة بين ١٩٥٩ و١٩٦٥ شهدنا اصطدامات مخيفة، أولا، مع الشيوعيين ثم مع الطوائف الملايوية المتعصبة. وعند الاستقلال تعرضنا لتهديدات خطيرة، فقد عانينا من «المواجهة» الإندونيسية ومن التجاهل الماليزى، وهذه السلسلة من الأحداث أدت إلى خلق الثقة بين هذا الجيل من الناخبين وزعماء الحرس القديم من حزب العمل الشعبى.

وكان نقادنا يعتقدون أن استمرارنا فى السلطة يرجع إلى قسوتنا مع خصومنا. وكان فى هذا تبسيط للأمور، فلو أننا خنا ثقة الشعب، لكان الشعب قد خذلنا. لقد أنقذنا الشعب من أعماق اليأس فى الستينيات ونقلناه إلى عهد غير مسبوق من النمو والتنمية. وقد استفدنا من التوسع فى التجارة والاستثمارات العالمية للانتقال بسنغافورة من العالم الثالث إلى مستوى العالم الأول خلال جيل واحد.

ولقد تعلمنا من خصومنا الألداء (الشيوعيين) أن زعماء المعارضة اليوم ينظمون الاضرابات ليقرروا أين سينجحون بناء على الطريقة التى يستجيب الناس لهم بها فى أماكن الباعة الجائلين والمقاهى، والمطاعم ومحال البقالة الكبرى، وهل سيتقبل الناس المنشورات الانتخابية التى توزع عليهم، ولم أكن أصدق هذا أبدًا. وقد تعلمت من كثير من المواجهات التعسة مع خصومى الشيوعيين، أنه على الرغم من أن المشاعر والأمزجة لها أهمية، فإن العوامل الجوهرية هى الشبكات المؤسسية والتنظيمية لكسب التأييد، وعندما كنا نذهب إلى المناطق التى يسيطر عليها الشيوعيون، كنا نجد أنفسنا مجمدين تمامًا. فالفاعلون الأساسيون فى دائرة انتخابية، ومنهم زعماء النقابات والمسئولون عن جمعيات

تجار التجزئة والباعة الجائلون ومنظمات الطوائف والطلبة، تقوم الكوادر الشيوعية بتجميعهم فى شبكة وإقناعهم بالشعور بأنهم جزء من فريق فائز، وربما لم يكن أمامنا الكثير لكى نتغلب عليهم، مهما حاولنا بقوة خلال الانتخابات، وكانت الطريقة الوحيدة لكى نناهض بها قبضتهم على ناصية الأمور، هو أن نعمل على نفس الأرضية فى سنوات ما بين الانتخابات.

وحتى يمكننا أن ننافس فصول التقوية المسائية (لتحسين المستوى) التى أقاموها فى النقابات والجمعيات الشيوعية، قمنا بتأسيس رابطة الشعب. وقد انضم إلى عضوية هذه الرابطة عدد من الجمعيات الطائفية والغرف التجارية والأندية الترفيهية وجماعات الفنون وتمضية أوقات الفراغ والنشاط الاجتماعى، وقدموا النصائح والخدمات فى أكثر من مائة مركز اجتماعى أقمناها لتنظيم فصول محو الأمية باللغتين الصينية والانجليزية، وكذلك دورات تدريبية فى حياكة الملابس والطبخ وإصلاح السيارات والأدوات الكهربائية وأجهزة الإذاعة والتليفزيون، وعن طريق منافسة الشيوعيين والتغلب عليهم، استطعنا بالتدريج أن نستعيد جزءًا من الأرض التى استولوا عليها.

وخلال جولاتى فى دائرتى الانتخابية فى ١٩٦٢ و ١٩٦٣، جمعت النشطاء فى المدن الأصغر والقرى فى كل أنحاء الجزيرة، لقد كانوا القادة المحليين لمختلف الجمعيات والأندية الذين يشكلون من أنفسهم لجانا للترحيب عن مناطقهم ليناقشوا معى وفريقى من المسئولين كيفية إدخال تحسينات على الطرق وإضاءة الشوارع ونشر صنابير مياه الشرب العامة وإعداد البالوعات للتخفيف من حدة الفيضانات. وبعد انتهاء زياراتى، كانت فرق العمل تباشر المتابعة، وتوفير الاعتمادات المالية لتنفيذ مثل هذه المشروعات.

وعندما كانت سنغافورة متحدة مع ماليزيا، كونا لجانا «للنيات الحسنة» بعد الاضطرابات الطائفية فى ١٩٦٤، حتى نمنع العلاقات الطائفية من الغليان، وتم اختيار أعضاء اللجان من القواعد الشعبية لمختلف الطوائف فى المنطقة.

وقد اعتمدت على لجان « الاستقبال والترحيب» «ولجان «النيات الحسنة» بأن عملت على انضمام أعضائها الأكثر نشاطًا والواعدين منهم إلى لجان إدارة المراكز الاجتماعية

ولجان المواطنين الاستشارية، وقد نظمت لجان إدارة المراكز الاجتماعية والأنشطة الترويحية والتعليمية وغيرها، وقامت لجان المواطنين الاستشارية، باستخدام اعتمادات وفرناها لها، لتنفيذ مشروعات التنمية المحلية ومشروعات أصغر للأشغال العامة. كما أنها أيضًا قامت بجمع أموال خاصة بها، لتوفير مساعدات للرعاية الاجتماعية ومنح دراسية للمحتاجين، وكان قادة المجتمع فى ذلك الوقت عازفين عن إعلان انتمائهم إلى حزب سياسى بل كانوا يخشون من ذلك. وكانوا يفضلون الارتباط بالحكومة، وكان ذلك من آثار التركة التى خلفتها الحقبة الاستعمارية، وبخاصة خلال سنوات الطوارئ عندما كان الشيوعيون نشيطين فيها وكانت أية صلة مع الأحزاب السياسية التى تنافس الحزب الشيوعى الماليزى تؤدى إلى أعمال انتقامية، وعندما أقمنا مؤسسات شبه حكومية مثل لجان الإدارة واللجان الاستشارية للمواطنين عمدنا إلى تجنيد عدد كبير من كبار السن الذين يحظون بالاحترام فى مجتمعاتهم المحلية، وقد عملوا مع نواب البرلمان التابعين لنا فى الفترة التى تفصل بين الانتخابات، وخلال فترة الانتخابات، وأثر نفوذهم وتأييدهم على نتيجة التصويت، على الرغم من أن بعضهم بقوا محايدين بدلا من أن ينشطوا فى الحملة الانتخابية.

وبعد ذلك، أثناء انتقال السكان إلى مبان مرتفعة شيدها مجلس الإسكان والتنمية، أمرت بتشكيل لجان من المقيمين، وتقوم كل لجنة بخدمة تجمع من المبانى السكنية مكون من ست إلى عشر عمارات. وأدى هذا إلى تفاعل أوثق بين القادة وسكان هذه العمارات. وبناء عليه فإنه فى مدننا الصغيرة الجديدة التى شيدها مجلس الإسكان والتنمية، كانت توجد شبكة تصل بين لجان المقيمين بلجان الإدارة واللجان الاستشارية للمواطنين حتى تصل إلى مكتب رئيس الوزراء، المركز العصبى (الذى يسيطر على النظام). وكان زعماء المعارضة فى الاضرابات التى ينظمونها يمرون بمناطق أحسن حزب العمل الشعبى تنظيمها ورعايتها. ومن الطبيعى أنه كان هناك ناخبون متقلبون، ولكن كانت هناك قاعدة قوية من الزعماء المحليين الذين يعلمون أن أعضاء البرلمان الأعضاء فى حزب العمل الشعبى والذين تؤيدهم الحكومة، سوف يلبون احتياجاتهم سواء خلال الانتخابات أو فيما بينها.

وكانت هناك نقطة تحول وهى الانتخابات العامة فى ١٩٦٨، على إثر إعلان البريطانيين انسحاب قواتهم، وقد فزنا فيها بجميع المقاعد بأغلبية ساحقة. ومع حلول ١٩٧٢ أى بعد مرور أربع سنوات، تنفس الناس الصعداء وشعروا بالسعادة لأننا استطعنا تحقيق إنجاز أشبه بالمعجزة. فعلى الرغم من انسحاب القوات البريطانية، وما ترتب عليه من خسارة ٢٠ فى المائة من إجمالى دخلنا المحلى وفقد حوالى ٥٠ ألف فرصة عمل، ارتفع نمونا الاقتصادى وانخفضت البطالة، وقامت الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات بخلق آلاف من فرص العمل فى مصانع المعدات الكهربائية والاليكترونية، وعندما دعوت إلى الانتخابات فى سبتمبر ١٩٧٢، جرت الانتخابات على ٧٥ مقعدًا من ٦٥ مقعدًا. وقد فزنا بها جميعًا، وحصلنا على ٧٠ فى المائة من الأصوات.

وقد كررنا هذا الاكتساح مرة أخرى فى ١٩٧٦، عندما فزنا بـ ٣٧ مقعدًا لم يجر التنافس عليها، كما فزنا بجميع المقاعد المتنافس عليها وعددها ٣٨ مقعدًا، وكانت المكانة التى حصل عليها زعماء حزب العمل الشعبى والتقدم الذى أحرزناه قد صعب الأمور على المعارضة. كان الناس لديهم ثقة كاملة فى زعامة حزب العمل الشعبى ولم يهتموا بوجود المعارضة. كانوا يريدون الاستمرار فى النمو الاقتصادى، وترك أكواخهم العشوائية والانتقال إلى شقق جديدة يشترونها من الدخول المرتفعة التى يحصلون عليها من وظائف ذات أجور مرتفعة، وكانوا يريدون إلحاق أبنائهم بمدارس أفضل نقوم نحن ببنائها، وكان المد يرتفع بالنسبة إلى الجميع، وقد حققنا اكتساحًا نظيفًا رابعًا فى ١٩٨٠، فقد حصلنا على ٣٧ مقعدًا دون منافسة، كما حصلنا على ٧٧,٥ فى المائة من الأصوات المتنافس عليها.

وكان معظم السياسيين المعارضين من الانتهازيين غير الشيوعيين الذين ظهروا لملء الفراغ السياسى الذى تركه الشيوعيون، وخلال الانتخابات أعلنوا عن برامج يمكن أن تجذب أتباعهم الميالين للشيوعية، ولكن زعماءهم لم يشكلوا أى خطر لأنهم لم يكونوا من المهنيين الذين تعلموا بالإنجليزية والذين يمكنهم أن يضفوا نوعًا من الاحترام على جبهة شيوعية، كما فعل حزب العمال القديم لديفيد مارشال. وفى هذا السياق ظهر ج. ب. جياريتنام **J.B. Jeyaretnam**، وهو محام، فى حزب العمال الذى تم إحياؤه، وبصفته مرشحًا فى انتخابات ١٩٧٢، فقد دعا إلى إلغاء قانون الأمن الداخلى. وقبل ذلك فى أواخر

الستينيات، كان قد وعد بإعادة الاندماج مع الملايو، وكان يطمح فى أن يكون خليفة مارشال ولكنه لم يكن فى مثل ذكائه أو بلاغته.

إلا أن جياريتنام كسر الرقم القياسى عندما حصل على تأييد كلى فى انتخابات فرعية فى ١٩٨١، بعد عام من إجراء الانتخابات العامة، وكان ديفان نير **Devan Nair** قد تنازل عن مقعده فى أنسون **Anson** ليصبح رئيسًا للجمهورية. وقد تركت الترتيبات الخاصة بالحملة الانتخابية للأمين العام المساعد الجديد جوه تشوك تونج **Goh Chok Tong** وكان مرشحنا، ومن النشيطين المتحمسين فى حزب العمل الشعبى ولكنه لم يكن من الخطباء المفوهين، وقررت عدم الاشتراك فى حملة الانتخابات الفرعية، وتركتها بالكامل «لجوه» والزعماء الأصغر سنًا. وكانوا على ثقة بأننا سنفوز، ولكن عندما تم إحصاء الأصوات يوم الاقتراع اتضح أننا خسرنا، كانت صدمة كبيرة لنا؛ وقد اضطربت، ليس بسبب الهزيمة، ولكن لأننى لم أتلق أية إشارة من جوه تفيد بأننا قد ننهزم. وقد قلقت من أنه فقد حسه السياسى، وقد أخبرنى جيمس فو **James Fu** سكرتيرى الصحفى، بأن الناس فى القاعدة الشعبية تضايقوا من الثقة الزائدة التى أبداها زعماء الحزب فى الحملة الانتخابية. وكان أحد أسباب الهزيمة واضحًا، فقد كان هناك عدد كبير من عمال ميناء سنغافورة يقيمون فى عدة عمارات مكونة من شقق كان عليهم أن يرحلوا عنها ليتركوا المكان لمنطقة خاصة بحاويات الشحن ولكنهم لم يحصلوا على مساكن بديلة. وقامت هيئة ميناء سنغافورة ومجلس الإسكان والتنمية بتبادل الاتهامات عن المسئول عن ذلك.

وكان جياريتنام غاضبًا وصاخبا، ووجه اتهامات مزعومة قوية عن تدخل الشرطة وكرر كل الشكاوى التى تقدم بها أى شخص غاضب إليه دون أن يتأكد من صحتها، وكان عدم وجود موقف له قائم على المبادئ من الأمور التى تخدمنا، لأنه لم يكن من المحتمل أن يصبح بديلا له مصداقية، وقررت أنه مفيد باعتباره شريكًا مشاكسًا لأعضاء البرلمان الجدد الذين لم يدخلوا فى صراع مع الشيوعيين والمتطرفين من المنظمة الملاوية القومية المتحدة. وفضلاً عن ذلك فقد ملأ الفراغ على جانب المعارضة فى الساحة السياسية، وأبعد رجالاً أفضل منه، وكان ضعفه يتمثل فى افتقاره إلى الفكر المنظم وارتجاله لخطبه دون إعداد مسبق. وعندما كان يواجه تحديًا بشأن الحقائق بالتفصيل، كان ينهار.

ومع هذا كان الناس يريدون شخصيات معارضة فى البرلمان، وكان الشعور بالأزمة فى الستينيات والسبعينيات قد ولى، وأصبح السنغافوريون الآن أكثر ثقة بالنفس وأرادوا أن يعرف حزب العمل الشعبى أنهم لن يستسلموا بسهولة. وفى انتخابات عام ١٩٨٤ خسرنا مقعدين، الأول فاز به جياريتنام فى أنسون **Anson** والثانى فاز به تشيام سى تونج **Chiam See Tong**، وهو أحد المحامين وأمين عام الحزب الديموقراطى لسنغافورة (**SDP**)، فى بوتونج باسير **Potong Pasir**. وقد التزم تشيام بمنهج أكثر حنكة من جياريتنام ، يتمشى أكثر مع مشاعر السكان، ومفاده أن حزب العمل الشعبى يقوم بعمل جيد، ولكن يمكن أن يكون أفضل وأن ينصت أكثر إلى ما يوجه إليه من انتقادات، وقد حسن تشيام من وضعه الشعبى ولم يكن هو ومن معه ممن أقاموا الحزب الديموقراطى لسنغافورة من النوع الذى يمكن أن يستخدمهم الشيوعيون فى أنشطتهم كواجهة، وقد عاملناه بصورة مختلفة، باحترام وتسامح. وكنا نأمل أنه إذا توسع، فإن أولئك الذين يعارضوننا يمكنهم أن ينجذبوا نحو معارضة غير تخريبية.

وكانت هذه الشخصيات المعارضة مختلفة عن الخصوم الكبار المحترمين الذين قابلناهم من أمثال: ليم تشين سيونج **Lim Chin Siong** ورفاقه الذين كانوا جادين وملتزمين بقضيتهم، بينما كان جياريتنام محبًا للظهور، ويسعى إلى الشهرة والدعاية لنفسه، بحق وبغير حق.

* * *

وبدون كثير من المعارضين فى البرلمان افتقدت الرأى الآخر فى عرض القضايا، وقد عوضت ذلك بإلقاء خطبة سنوية رئيسية. وفى مساء كل يوم أحد تقريبًا بعد أسبوع من إذاعة خطبة لى عشية العيد القومى، كنت أوجه فيها رسالة فى تجمع للاحتفال بالعيد القومى فى قاعة تتسع لحوالى ١٢٠٠ من قيادات المجتمع، وقد تم إذاعة الخطاب على الهواء مباشرة على التليفزيون، وبالاستعانة فقط ببعض الملاحظات كنت أستطيع أن أتحدث لمدة ساعة أو ساعتين فى مسائل مهمة متداولة ولكننى كنت أعد لها بشكل مكثف قبل ذلك بأيام وأعصر

ذهنى حتى أعرض أرائى ببساطة، وقد أظهرت استطلاعات التليفزيون أن نسبة كبيرة تقبل على مشاهدتى، وقد تعلمت كيف أسيطر على المستمعين والمشاهدين سواء أولئك الذين فى المسرح القومى أو الذين يشاهدون التليفزيون، وأجعلهم يتابعون تسلسل أفكارى. وكنت أتحدث أولاً باللغة الملاوية ثم بلهجة هوكيين **Hokkien** (التى أصبحت بعد ذلك لهجة ماندرين **Mandarin**)، ثم أتحدث أخيرًا باللغة الإنجليزية، وهى اللغة التى أجيدها، وكنت أتواصل بطريقة أفضل بالمستمعين لى عندما كنت أعبر عن أفكارى مرتجلاً وهى تتكون وتتدفق فى ذهنى، لأننى إذا أعددت خطبة مكتوبة، فإننى ما كنت أستطيع أن أوصل لهم رسالتى بنفس قوة الإقناع والمشاعر الفياضة. وكانت الخطبة السنوية هى مناسبة مهمة عندما كنت أبدأ فى حث الناس على العمل يدًا بيد مع الحكومة والتغلب على مشاكلنا.

وخلال فترة الانتخابات فى السبعينيات والثمانينيات كنت أخطب فى فترات المساء فى تجمعات شعبية فى الدوائر الانتخابية، وفى ميدان فوليرتون **Fullerton** فى الجو الحار وتحت أشعة الشمس الاستوائية من الساعة الواحدة إلى الثانية بعد الظهر، حتى يصل صوتى إلى العاملين فى المكاتب. وأحيانا كان المطر ينهمر فتبتل ملابسى بينما الجماهير تحتمى بالمظلات وتحت الممر المسقوف الذى يقود إلى المكاتب حول الميدان. وكان الجمهور يظهر اهتمامًا فكنت أواصل الخطابة. وعلى الرغم من البلل، فإننى لم أكن أشعر أبدًا بالبرد، وكان الإدرينالين يتدفق فى شراييني. فالكلمة المنطوقة فى التليفزيون لها تأثير أكبر بكثير من النص المكتوب فى الصحف، وكانت سيطرتى على المنابر العام هو سر قوتى طوال حياتى السياسية.

* * *

وعندما كنت أتعامل مع المعارضة كان هناك شاغلان يدوران فى ذهنى: هل الشيوعيون يستغلون المعارضة لصالحهم؟ وهل كانت هذه «عملية سوداء» تمولها وتديرها وكالة مخابرات أجنبية لتحدث هذا الضرر؟ كان هذا الهاجس الأخير هو الذى أدى إلى إجراء تحقيق مع فرانسيس سيو **Francis Seow**، المدعى العام السابق، وكانت المجموعة

الماركسية التى وصفتها من قبل قد مدت نفوذها إلى نقابة المحامين. وقد أيدوه وساعدوا على انتخابه رئيسًا للنقابة، ولما أصبح «سيو» رئيسًا أصبحت نقابة المحامين مسيسة، فهى تنتقد التشريعات الحكومية وتهاجمها ليس على أسس مهنية ولكن على أسس سياسية، وهو ما لم يحدث من قبل من منظمة مهنية شكلها القانون للمحافظة على النظام ومستويات مهنة المحاماة.

وخلال تلك الفترة فى ١٩٨٧، قام مستشار بالسفارة الأمريكية يدعى هندريكسون **Hendrickson** بمقابلة «سيو» لتشجيعه على تزعم جماعة معارضة فى الانتخابات التالية. وأوصت مصلحة الأمن الداخلى بأن نعتقل «سيو» والتحقيق معه لنصل إلى حقيقة الأمر. ووافقت على ذلك فقد كان لابد من أن نضع حدًا لهذا التدخل الأجنبى فى السياسة الداخلية لسنغافورة، وإظهار أن ذلك يتعدى الحدود المسموح بها للجميع، بما فيها الولايات المتحدة. وأثناء التحقيق كتابيًا اعترف «سيو» تحت القسم بأن هندريكسون طلب منه أن يتزعم مجموعة من المحامين للترشيح للانتخابات ضد حزب العمل الشعبى، كما اعترف بأنه زار واشنطن ليقابل رئيس هندريكسون فى وزارة الخارجية الأمريكية، الذى أكد له أنهم سيسمحون له باللجوء السياسى لأمريكا إذا تعرض لاضطهاد الحكومة، وقد نشرنا اعترافاته التى أدلى بها تحت القسم، ثم أطلقنا سراحه قبل الانتخابات العامة بشهرين. وقد رشح نفسه فيها ولكنه لم يفز، وكان قد وجه إليه اتهام بأنه زور فى قرارات الضرائب على الدخل فى ذلك الوقت ولكننا سمحنا له بالسفر إلى الولايات المتحدة ليستشير طبيبًا فى أمراض القلب فى نيويورك ولحضور مؤتمر عن حقوق الانسان؛ ولم يعد ليحضر محاكمته. وبدلاً من ذلك قدم محاموه عدة تقارير طبية من اثنين من الأطباء: أولهما هو الدكتور جوناثان أ. فاين **Jonathan E. Fine** الذى وقع بصفته «مديرًا تنفيذيًا» على ورقة عليها شعار «الأطباء من أجل حقوق الإنسان»، وقد قرر أنه لا ينصح «سيو» بأن يسافر دوليًا، والطبيب الثانى قرر أن «سيو» غير قادر على القيام بأى سفر بالطائرة قبل أن يعالج من مرض القلب، وعندما قدم الادعاء دليلاً بأن سو قام بسبع رحلات بالطائرة على الأقل من ديسمبر إلى يناير، أمرت المحكمة بأن يقدم «سو» مزيدًا من التقارير الطبية التفصيلية، وعندما امتنع «سو» عن تقديم مزيد من التقارير الطبية طلب محامياه، وهما:

محام بريطانى ومحام سنغافورى من المحكمة إعفاءهما من الدفاع عنه. وفيما بعد، اعترف أحد الاطباء بأنه فى الحقيقة لم يكشف عليه وأنه لم يجدد رخصة ممارسة الطب. ولم يكن «لسو» أى وضع فى نقابة المحامين، فقد حكمت عليه نقابة المحامين تأديبيًا لسوء سلوكه المالى. وكان ما تبقى من مصداقيته فى سنغافورة قد تدمر تمامًا، وعندما قامت جماعات حقوق الانسان فى أمريكا بتضخيمه باعتباره شخصية منشقة مهمة، لم يؤثر ذلك على السنغافوريين، وبعد عدة سنوات علمنا أن حكومة الولايات المتحدة قد منحت حق اللجوء السياسى «لسو» بالفعل.

لقد كانت لنا أسباب وجيهة فى رغبتنا فى أن نحقق مع فرنسيس سو، فقد علمنا أنه يدين لبنك سنغافورى بمبلغ ٣٥٠ ألف دولار سنغافورى، وهو لم يسدد أقساط القرض لعدة سنوات. وفى ١٩٨٦، مع اقتراب موعد الانتخابات طلب البنك تسديد المبلغ، وقد استطاع سو أن يسدد قيمة القرض، فمن أين أتى بهذا المبلغ؟ لقد صادرنا حساباته لمراجعتها بالنسبة إلى ضريبة الدخل وكان من الواضح أنه لا يمتلك أى رصيد لتسوية هذا القرض،وقد ذكر – تحت القسم – أن الذى سدد القرض هى صديقة له، أو خطيبته كما وصفها واسمها مى سياه **Mei Siah** وقد أبلغت كينج سو فى بانجكوك فى ١٩٨٩، بعد أن هرب سيو من سنغافورة، أن أحد رجال الأعمال السنغافوريين طلب منها إقراض سيو بعض المال. وقد أبلغنا الرئيس التنفيذى لإحدى الشركات الكبرى الذى احتفظ بمى سياه كعشيقة له لعدة سنوات أنها من نوع النساء الجشعات، وأنها حريصة جدًا على اكتناز المال، وأنها ما كانت لتقرض مثل هذا المبلغ لأى شخص وأنها ما تزال تدين له بمبلغ أكثر من ٣٥٠ ألف دولار سنغافورى. ويوحى هذا بأن المال قد دفعته وكالة مهتمة بالأمر.

* * *

وهناك أمر فى غاية الأهمية هو مواجهة مباشرة لأولئك الذين يتهمونى بالفساد أو سوء استخدام سلطة منصبى، وكنت دائمًا أتعامل أولاً بأول مع هذه الادعاءات. وفى وقت الانتخابات فى عدد كبير من الدول النامية كانت الادعاءات بالرشوة والفساد هى النموذج

السائد. وما كانت تتم مواجهتها خوفا من ضرر أكبر إذا كان الوزير الذى يرفع القضية لا يستطيع أن يقف فى المحكمة لاستجوابه، وكنت لا أرفع دعوى إلا بعد استشارة قانونية من محام فى سنغافورة ولندن لأننى إذا خسرت القضية، فإننى لابد أن أتحمل شخصيًّا الأتعاب الباهظة، لأنها تشمل دفع أتعاب محامى الخصم أيضًا. ومن جهة أخرى فإننى لم يسبق أن وجه إلىّ اتهام بالقذف أبدا لأننى لم أدل بأية تصريحات قذف كاذبة ضد أحد. وعندما كنت أصرح بشىء قد يسىء إلى خصومى، كنت أحرص على أن يكون لدى دليل يؤيد تصريحاتى وكان خصومى يعلمون ذلك.

وكانت أول قضية قذف رفعتها خاصة بى وبمنصب رئيس الوزراء فى ١٩٦٥ ضد سيد جعفر البار **Syed Ja›afer Albar**، الذى كان وقتئذ أمينًا عامًا للمنظمة الملاوية القومية المتحدة. وكنا مازلنا فى اتحاد مع ماليزيا، وقد كتب فى اوتوسان ملايو ***Utusan Melayu***، وهى صحيفة ملاوية تمتلكها المنظمة: «أن رئيس وزراء سنغافورة «لى كوان يو» هو عميل للشيوعيين ونظام جاكرتا الذى يضمر كل شر لتدمير ماليزيا، وأنه يسعى إلى تحريض الملاويين والصينيين فى ماليزيا ضد بعضهم البعض». ولم يكن لدى البار ولا صحيفة اوتوسان ملايو أية أدلة يقدماها فى دفاعه عن نفسه، واعتذر فى المحكمة، ودفع مصاريف إقامة الدعوى.

وقد قمت بإجراءات أيضا ضد مرشحى المعارضة الذين اتهمونى بالفساد فى خطبهم الانتخابية. ومن الأمثلة: ما حدث فى ١٩٧٢، عندما قال أحدهم بالصينية بأنه كلما أراد الناس أن يشتروا أو يحولوا بيوتهم إلى مجلس الإسكان والتنمية، يتوجهون إلى لى ولى **Lee & Lee**، وهو مكتب المحاماة الذى تعتبر زوجتى شريكة رئيسية فيه. وكان معظم مرشحى المعارضة هؤلاء من الرجال الذين لديهم ممتلكات، ولا يدافعون عن أنفسهم فتقبلوا ما أصابهم من إفلاس.

وكان المحامى ج. ب. جياريتنام **J. B. Jeyaretnam** يعتبر استثناء. وفى اجتماع خاص بالانتخابات فى ١٩٧٦، ادعى أننى أجامل مكتب المحاماة الذى تعمل فيه زوجتى وأحابى أسرتى، وأننى مهتم بمحاباة الأقارب وأمارس الفساد، وأننى لا أصلح لأن أكون

رئيسًا للوزراء، وقد تم الحكم لى بالتعويض والأتعاب. وقد استأنف جياريتنام الحكم فى المجلس الخاص Privy Council فى لندن، ولكنه خسر الاستئناف، وبعد أكثر من عشر سنوات فى ١٩٨٨، وفى اجتماع خاص بالانتخابات مرة أخرى ألمح جياريتنام بأننى نصحت تيه تشيانج وان The Cheang Wan (وزير التنمية القومية) بأن ينتحر، لأننى أردت أن أتجنب تحقيقًا واسعًا فى الادعاءات بالفساد لأنها تنال من سمعتى. وكان يمكن أن يثير ضجة حول حادث انتحار «تيه» قبل ذلك بسنتين ولكنه انتظر حتى موعد إجراء الانتخابات، وحكم لى بالتعويض وتحمله أتعاب المحاماة.

وقد رفعت قضية ضد مجلة أسبوعية يمتلكها أمريكيون فى هونج كونج وهى فار إيسترن إكينوميك ريفيو ***Far Eastern Economic Review*** ورئيس تحريرها ديريك ديفز **Derek Davies**. وكان قد رفض أن يتراجع عما اتهمنى به ويعتذر عن اقتباسه من كاهن منشق هو ادجار دسوزا **Edgar D' Souza** الذى قال: إن الحكومة هاجمت الكنيسة الكاثوليكية باعتقال ١٦ من المتآمرين الماركسيين. واستدعيت إلى منصة الشاهد وتم استجوابى بشراسة على يد محامى المجلة لمدة يومين. وعندما جاء دور رئيس التحرير لكى يجيب عن الأسئلة لم يقدم ديريك ديفز أى دليل لأنه كان سيتم استجوابه، كما أنه لم يستدع دسوزا لتأييد ما نشره وأدان القاضى المجلة ورئيس تحريرها.

وكانت هناك قضية أخرى ضد «هيرالد تربيون الدولية»، وهى صحيفة تمتلكها نيويورك تايمز وواشنطن بوست، لأنها نشرت فى ٢ أغسطس ١٩٩٤ مقالاً يحتوى على قذف كتبه فيليب باورنج **Philip Bowring**، وهو كاتب عمود كان يعمل من قبل فى مجلة «فار إيسترن إيكونوميك ريفيو». كتب يقول: «فى حالة الصين، فإن التاريخ يبدو أنه يتضمن معركة بين الاحتياجات الدولية السلطوية ومصالح الأسر التى تحكمها، فسياسات العائلات الحاكمة واضحة فى الصين «الشيوعية» بالفعل، كما فى سنغافورة، على الرغم من الالتزامات الرسمية بأن يطبق مبدأ الجدارة البيروقراطية». وكان ابنى «لونج» **Loong** قد انتخب عضوًا فى البرلمان عام ١٩٨٤، وكان من الواضح ما يقصده باورنج. وقد اعترفت هيرالد تربيون الدولية على صفحاتها بأن الكلمات كانت تتضمن قذفًا، وأن المقصود بها

أننى أفضل مصالح أسرة «لى» Lee على حساب احتياجات الدولة، وقد اعتذرت الصحيفة ودفعت التعويضات وأتعاب المحاماة.

وفى ٢ يونيو ١٩٩٦ اقتبست مجلة أسيوية أسبوعية ناطقة بالصينية اسمها ياجو جوكان Yazhou Zhoukan قول أحد المحامين، وهو «تانج ليانج هونج» Tang Liang Hong، الذى ادعى أن شرائى لشقتين سكنيتين يتضمن نوعًا من الفساد. وقد اعترفت المجلة الأسبوعية على الفور بخطئها ودفعت مبلغًا كبيرًا من المال للتسوية، ولكن «تانج» رفض أن يعتذر وأن يعدل عن ادعائه، وبعد مرور ستة أشهر، فى اجتماع فى نهاية الحملة الانتخابية، زاد «تانج» من عملية القذف بقوله: إنه عندما ينتخب فى البرلمان، فإنه سيثير نفس الموضوع قائلا: «وسيشكل ذلك ضربة قاضية لهم». ولاحظ القاضى فى المحاكمة أنه بعد يوم من نشر القذف، حول «تانج» مبلغًا كبيرًا من المال من حساب زوجته فى البنك إلى حسابه المصرفى فى جوهور باهرو Johor Bahru، الذى يخرج عن الاختصاص القضائى لسنغافورة. وقال القاضى: «كان ذلك دليلاً واضحًا عن ذهن شرير». ولما كان تانج تسلل من سنغافورة ولم يظهر فى المحاكمة، فقد كان الحكم لصالحى. وعند الاستئناف لم ينكر محامى تانج اللندنى أن ما كتب عنى يعتبر قذفًا، وتم رفض الاستئناف.

وكان خصومى ينتظرون حتى يحين موعد الانتخابات ليوجهوا افتراءاتهم، على أمل أن يحدثوا الحد الأقصى من الإساءة. ولو لم أقاضيهم فإن هذه الادعاءات كانت ستكتسب مصداقية، ويجادل بعض النقاد الليبراليين الغربيين بأن سمعتى فوق الشبهات لدرجة أن أحدًا لن يصدق أى أشياء فظيعة تقال ضدى، ولهذا يجب أن أتجاهلهم بإباء بدلاً من أن أقاضيهم لأنتقم منهم، ولكن التصريحات المسيئة لا يتم تصديقها لمجرد أنه يمكن دحضها بقوة، ولو أننى امتنعت عن المقاضاة، فإن ذلك سيؤخذ على أنه برهان على أنها صحيحة.

وفى حالة «تانج»، فإن شرائى لشقتين سكنيتين تحول إلى مسألة سياسية ساخنة. وما لم أقاضٍ «تانج» على تصريحاته فى صحيفة ياجو جوكان، لأثار فى الانتخابات العامة التالية ادعاءات أكثر إثارة، عندئذ سيكون الوقت قد فات لتفنيد ادعاءاته، وحتى أنصار حزب العمل الشعبى كانوا سيتساءلون هل ارتكبت خطأ ما؟ ولكن لأن السنغافوريين

يعرفون أننى سأتحدى أى كذب بقصد القذف، فإنه عندما هاجمنى تانج، فإنه تحرز فورا لعواقب ذلك بأن حول كل أرصدته إلى خارج سنغافورة.

ويرفع أعضاء البرلمان من المعارضة أيضًا قضايا عندما تتم الإساءة إلى سمعتهم. فقد حصل «تشيام سى تونج» **Chiam See Tong** على تعويضات ضد اثنين من وزراء حزب العمل الشعبى هما «هاو يون تشونج» **Howe Yoon Chong** و«س. داناباﻻن» **S. Dhanabalan**، اللذان سويا القضايا بالتصالح خارج المحكمة. وقام «جياريتنام» بمقاضاة جوه تشوك تونج **Goh Chok Tong** الذى كان وقتئذ وزيرًا للتجارة والصناعة فى ١٩٨١، ولكنه فشل. وقد استأنف الحكم أمام المجلس الخاص **Privy Council** ولكنه خسر أيضًا، ويتوقع الناخبون أن يتم تحدى أى ادعاء بالسلوك غير اللائق أو خيانة الأمانة أمام المحاكم، ولقد استطاع وزراء حزب العمل الشعبى أن يكتسبوا احترام الناس لأنهم على استعداد بأن يتم التدقيق معهم واستجوابهم فى المحكمة على أى ادعاء بارتكاب أى اتهامات أو مخالفات، وأولئك الذين ادعوا أن قضاياى الخاصة بتعرضى للقذف تهدف إلى إسكات المعارضة، لا يفهمون كيف أن الناس يصدقون فورًا أى ادعاء بعدم الأمانة أو الفساد فى منطقة مازال الفساد والمحسوبية ومحاباة الأقارب يمثل وباءً مستشريًا.

وقد ادعى بعض النقاد أن قضاتنا مجاملون، ولكن القضاة الذين نظروا فى هذه القضايا كانوا من كبار القضاة الذين لهم مكانتهم وسمعتهم. وقد نشرت أحكامهم فى التقارير القضائية ويستشهد بها باعتبارها سوابق يمكنها أن تجتاز فحص أكثر من ألفى محام فى النقابة، فضلا عن الأساتذة والطلبة فى كلية الحقوق بالجامعة الأهلية بسنغافورة، وقد ظهر الادعاء بأننا نستخدم القضاة فى قضايا القذف لإفلاس خصومنا السياسيين، عندما نشرت هيرالد تربيون الدولية فى ٧ أكتوبر ١٩٩٤ مقالاً بقلم كريستوفر لينجل **Christopher Lingle** وهو محاضر أمريكى بالجامعة الأهلية بسنغافورة يهاجمنى فيه قائلاً: «إن نظم الحكم غير المتسامحة فى المنطقة تظهر براعة كبيرة فى أساليبها لقمع المنشقين. وهناك آخرون أكثر حذقًا ويعتمدون على قضاء مجامل (يأتمر بالأوامر) لإفلاس السياسيين المعارضين». وقمت برفع قضية على رئيس التحرير والناشر والكاتب.

وبحضور وسائل الإعلام الأجنبية بكامل هيأتها لتقوم بتغطية واسعة، اعترف رئيس التحرير والناشر، من خلال محاميهم بأن الواقعة غير صحيحة وقدموا اعتذارًا، وحكمت المحكمة بالتعويض والأتعاب ضد هيرالد تريبيون الدولية، وحتى يتجنب لينجل استجوابه فى المحكمة هرب من سنغافورة عند صدور الأمر بمثوله أمام القضاء.

وبعيدًا عن قمع المعارضة أو الصحافة التى هاجمت سمعتى بغير حق ووضعت حياتى الخاصة والعامة تحت الفحص الدقيق فى كل مرة أظهر فيها مدعيًا فى المحكمة، ولو لم يكن سجلى واضحًا فإن ذلك كان سيشكل مخاطرة غير ضرورية. ولأننى فعلت ذلك ولأننى تبرعت بالتعويضات إلى الجمعيات الخيرية التى تستحقها، احتفظت بمكانتى بين شعبنا.

* * *

وحتى يمكن إتباع مبدأ الوسطية والفوز فى الانتخابات، كان لابد من أن نسيطر على الأجندة السياسية. ولا يمكن فعل ذلك إلا بأن نكسب المناظرات مع منتقدينا، وقد اشتكوا من أننى أقسو عليهم عند مناظراتهم. ولكن الأفكار الخاطئة لابد من تحديها وتفنيدها قبل أن تؤثر على الرأى العام وتؤدى إلى مشكلات، ويجب على من يحاولون أن يكونوا حاذقين على حساب الحكومة ألا يشتكوا إذا كانت إجاباتى حادة مثل انتقاداتهم.

وفى الوقت نفسه، فإن حزب العمل الشعبى سعى إلى الوصول إلى أولئك الذين خارج الحزب، إلى جيل جديد من السنغافوريين الذين تلقوا تعليمًا جيدًا ولديهم معلومات كافية، ويريدون المشاركة فى الحوار الوطنى، ولقد كانت الأغلبية الكبيرة لحزب العمل الشعبى فى البرلمان، والنوعية الضعيفة لنواب المعارضة فى البرلمان، قد أدتا إلى شعور الجمهور بأن وجهات النظر البديلة لا تطرح بشكل كاف فى البرلمان. وقد غيرنا الدستور فى ١٩٩٠، حتى نتيح لعدد صغير من أعضاء البرلمان غير المنتخبين، الذين نسميهم أعضاء برلمان معينين، بأن يفكروا باستقلالية وبغير تحيز حزبى، وقد تم تطبيق هذا النظام بنجاح، وقد مكن الشخصيات الممتازة غير الحزبية من أن ينضموا إلى عضوية البرلمان، وهؤلاء لعبوا دورًا

بناء فى توجيه انتقادات مدروسة جيدًا لسياسات الحكومة، وقد أخذتها الحكومة بجدية. ومنهم وولتر وون **Walter Woon** الذى قدم مشروع قانون خاصًا، وقد أقره البرلمان ليصبح قانون إعالة الآباء.

وبعد انتخابات ١٩٨٤، أنشأنا وحدة التغذية الاسترجاعية لتقدم للجمهور قناة للتعبير عن آرائهم عن السياسات الحكومية من خلال الملتقيات وجلسات استرجاعية بردود الأفعال، وكان أعضاء البرلمان الذين يجيدون الإصغاء بروح طيبة يرأسون هذه الاجتماعات حتى يتعرفوا على مختلف الآراء، وليس لإقناع المشاركين بوجهة نظر الحكومة، وقد شجع ذلك عامة الناس على أن يعبروا عن وجهات نظرهم بحرية، ولم تؤد الأفكار المخالفة إلى تغيير السياسات، ولكن إلى الحصول على ردود الأفعال مما ساعد الحكومة على تحسين وتطوير سياساتها.

* * *

وبعد الانفصال عن ماليزيا فى ١٩٦٥، ومع بدء انسحاب القوات البريطانية فى ١٩٦٨ كانت الانتخابات بمثابة استفتاء على مستوى ما نتمتع به من تأييد، وليس هل سنفوز أم لا. وبدأت النسبة المئوية للأصوات لصالح حزب العمل الشعبى فى الاتجاه نحو الهبوط فى منتصف الثمانينيات، وكان ذلك يرجع أساسا إلى أصوات الشباب الذى كان يزداد عددهم، وهم الذين لم يعاصروا النضال المبكر ولم يلتزموا بمبادئ حزب العمل الشعبى. وكانوا يريدون من المعارضة أن تراجع أعمال الحزب ، وأن تضغط على الحكومة للحصول على مزيد من الامتيازات، وأن يخففوا من السياسات المتشددة. وكان من الضرورى أن يؤدى هذا إلى انتخاب عدد أقل كفاءة من النواب، وهو ما حدث بالفعل.

وعندما دعا رئيس الوزراء «جوه» إلى الانتخابات العامة فى ١٩٩١، غيرت المعارضة من تكتيكاتها، فبدلاً من أن ترشح مزيدًا من المرشحين ذوى القدرات المتواضعة، سمحوا لحزب العمل الشعبى بالفوز بأغلبية المقاعد بالتزكية فى يوم الانتخابات، وكانوا يعلمون أن

الشعب يريد بعض أعضاء البرلمان المعارضين، ولكنه يريد أيضًا أن يتأكد من أن الحكومة مشكلة من حزب العمل الشعبى وكانوا يسمون ذلك استراتيجيتهم للانتخابات الفرعية. وتم ذلك بالفعل؛ وفاز ثيا كيانج Thia Khiang من حزب العمال، وهو خريج جامعة نانيانج، بالدائرة الانتخابية تيوتشيو Teochew فى هوجانج. وقد أثبت أنه زعيم شعبى جيد، وقد فاز الحزب الاشتراكى الديموقراطى بقيادة تشيام Chiam بثلاثة مقاعد، وأصبح أكبر حزب معارض، كما أصبح تشيام الزعيم الرسمى للمعارضة، وكان الأعضاء الجدد للحزب الاشتراكى الديموقراطى يفتقدون التألق والقدرة على الاقناع، وكان تشيام يتمتع بفكر بناء وكان يمكنه أن يقيم حزبًا سياسيًا كبيرًا لو كان أكثر مهارة فى الحكم على الجماهير. وفى ١٩٩٢، قدم بفخر محاضرًا شابًا واعدًا باعتباره مرشحه للفوز فى الانتخابات الفرعية. وخلال سنتين، قام هذا الشخص الذى تبناه بطرده كزعيم وأرغمه على تشكيل حزب جديد.

وفى انتخابات ١٩٩٧، فإنه من بين ٨٣ مقعدًا برلمانيًا، خسر حزب العمل الشعبى مقعدين، الأول فاز به «لو ثيا كيانج»، والثانى فاز به «تشيام»، الذى كان وقتئذ يمثل حزبًا جديدًا، وقد ارتفع نصيب حزب العمل الشعبى من الأصوات السليمة بنسبة ٤ فى المائة إلى ٦٥ فى المائة، وبهذا عكس الاتجاه إلى الانخفاض. وقد هزمنا النائبين البرلمانيين من الحزب الاشتراكى الديموقراطى اللذين كانا قد فازا فى ١٩٩١، ولكنهما خيبا ظن ناخبيهم. وكان حزب العمل الشعبى قد واجه استراتيجية المعارضة الخاصة بالانتخابات الفرعية بأن قدم «الجزرة» الانتخابية بأن الأولوية ستعطى للارتفاع بمستوى الإسكان العام فى الدائرة الانتخابية وفقًا لقوة تأييد الناخب لحزب العمل الشعبى فى تلك الدائرة، وقد وجه الليبراليون الأمريكيون انتقادًا إلى ذلك باعتباره غير عادل، وكأن سياسة الحوافز المعروفة بسياسة براميل لحم الخنازير لا توجد فى أماكن أخرى.

وكان زعماء حزب العمل الشعبى الحاليون يعملون على توثيق صلاتهم بالجيل الأصغر سنًا، وكانت الأزمة المالية الإقليمية بين ١٩٩٧ – ١٩٩٩ بمثابة اختبار لهذا الجيل الذى لم يعرف المصاعب، وقد تغلب الشعب والزعماء معًا على المشكلات وخرجا من الأزمة أكثر قوة. وقد أدت هذه الأزمة والمصاعب الدورية مع ماليزيا إلى جعل سنغافورة مدركة تمامًا لحقائق الحياة فى جنوب شرق آسيا.

هل النظام السياسى الذى طورت به أنا وزملائى العمل قد بقى بغير تغيير إلى حد ما للجيل القادم؟ إننى أشك فى ذلك؛ ذلك أن التكنولوجيا والعولمة تغيران من طريقة عمل الناس ومعيشتهم. فالسنغافوريون ستكون لهم أساليب عمل وأساليب حياة جديدة. ونحن باعتبارنا المحور الدولى المؤثر للاقتصاد القائم على المعرفة فى عصر تكنولوجيا المعلومات، فإننا سنكون عرضة أكثر للتأثيرات الخارجية.

هل حزب العمل الشعبى سيستمر فى السيطرة على السياسة فى سنغافورة؟ وما حجم التحدى الذى ستشكله معارضة ديموقراطية فى المستقبل؟ إن هذا سيتوقف على كيف يستجيب زعماء حزب العمل الشعبى للتغييرات فى الاحتياجات والطموحات لمن تعلموا تعليمًا أرقى، ولرغبتهم فى مشاركة أكبر فى اتخاذ القرارات التى ستشكل حياتهم. إن خيارات سنغافورة ليست متعددة بحيث توجد خلافات لا يمكن التغلب عليها بين الآراء السياسية المتباينة بالنسبة إلى التوصل إلى حلول لمشكلاتنا.

١٠- رعاية المواهب واجتذابها

فى ليلة ١٤ أغسطس ١٩٨٣، فاجأت المستمعين وكأننى ألقيت قنبلة أثناء خطابى فى اجتماع العيد القومى السنوى، فقد قلت على الهواء فى محطاتنا التليفزيونية، التى يشاهدها عدد كبير من المشاهدين، إنه من الحماقة لخريجى جامعاتنا أن يختاروا زوجات أقل تعليمًا منهم وأقل ذكاء إذا كانوا يريدون من أبنائهم أن يحققوا ما حققوه هم، وقد أطلقت الصحافة على ذلك: «المناظرة الكبرى للزواج». وكما توقعت فإن الخطاب استثار عش الدبابير وقد حذرتنى زوجتى تشو من أن عدد النساء اللائى انتهين من الدراسة الثانوية أكبر من عدد اللائى يحملن درجات جامعية، وقد أحدث ذلك انخفاضًا بنسبة ١٢ فى المائة فى الأصوات المؤيدة لحزب العمل الشعبى فى انتخابات العام التالى، أكثر مما توقعت.

لقد استغرقت بعض الوقت فى رؤية ما كان واضحًا جليًا وهو أن الموهبة هى أغلى مكسب للبلاد. فبالنسبة إلى دولة صغيرة فقيرة الموارد مثل سنغافورة، وصل عدد سكانها إلى مليونى نسمة عند الاستقلال فى ١٩٦٥، فإن هذا أحدث فارقًا كبيرًا، لقد كان الصينيون هنا فى معظمهم من المنحدرين من العمال الزراعيين من الأقاليم الجنوبية للصين، وهناك عدد كبير أتى بهم مقاولو الانفار باعتبارهم عمالاً بعقود إذعان للقيام بالأعمال اليدوية الثقيلة مثل تحميل الشحنات وتفريغها، وجر عربات الركاب (المعروفة باسم ريكشا). وقد جاء المهاجرون الهنود الأوائل أيضا كعمال بعقود إذعان للعمل فى مزارع المطاط وبناء الطرق وحفر القنوات والمصارف، وكان معظمهم من الطبقات الدنيا، وكانت هناك جماعات صغيرة من التجار والكتبة الهنود، وكان أكثرهم قدرة التجار من السند (من باكستان) والبراهمة (من الهند)، وكان للمنحدرين منهم قدرات عالية، وكانت الملايو بوجه عام أفضل فى الفنون منها فى العلوم.

وكان من حسن طالعنا أنه فى ظل الاحتلال البريطانى كانت سنغافورة المركز الإقليمى للتعليم، بمدارسها الجيدة، وتدريبها للمعلمين، وكانت هناك كلية للطب باسم كلية الملك ادوارد السابع وكلية رافليز (التى تدرس الفنون والعلوم). وهاتان الكليتان، كانتا على مستوى رفيع، وقد اندمجتا فيما بعد لتكوين جامعة الملايو فى سنغافورة، وكان ألمع الطلبة الذين تلقوا العلم باللغة الإنجليزية فى إقليمى الملايو وبورنيو قد درسوا فى مؤسسات سنغافورة، وقد أقاموا فى مدارس داخلية تديرها إرساليات تبشيرية مسيحية، وقد تدرب أفضل الطلبة فى سنغافورة ليصبحوا أطباء ومدرسين ومديرين، وكانوا يمثلون الصفوة لستة ملايين صينى وهندى من إقليمى الملايو وبورنيو وحتى من الهند الشرقية الهولندية التى أصبحت إندونيسيا فيما بعد. وكان لدى سنغافورة أيضًا أفضل المدارس الصينية فى المنطقة، وكان الآباء الصينيون الناجحون فى أعمالهم فى المنطقة يرسلون أبناءهم إلى هنا للتعلم فى المدارس ثم بعد ذلك الالتحاق بجامعة نانيانج عندما كانت تدرس مناهجها باللغة الصينية وحتى الاحتلال اليابانى وظهور الحكومات المستقلة بعد الحرب، كان الصينيون يتحركون بحرية بين بلاد النانيانج (فى البحار الجنوبية أو جنوب شرق آسيا)؛ وقد بقى عدد كبير منهم لشغلهم وظائف أفضل، وقد أضافوا طبقة إضافية تتمتع بالموهبة.

وبعد قضائى عدة سنوات فى الحكم أدركت أنه كلما كان عدد الموهوبين الذين يشغلون مناصب الوزراء والمديرين والمهنيين كبيرًا، كانت سياسات الدولة أكثر تأثيرا، وتحققت نتائج أفضل. وقد تذكرت الأمير سيهانوك الذى كان موهوبًا وعندما كان يقوم بإعداد أفلامه كان هو المؤلف وكاتب السيناريو والمخرج والممثل والمنتج، ولم يكن لدى كمبوديا عدد كاف من المتعلمين والموهوبين والقلة الذين كانوا هناك قتلهم بول بوت **Pol Pot** بعد ذلك، كان هذا أحد أسباب المأساة فى كمبوديا.

إن ما جعلنى أقرر أن أجرى هذه الخطة عن المناظرة الكبرى للزواج يرجع إلى تقرير على مكتبى يحلل أرقام تعداد ١٩٨٠، وهو يظهر أن ألمع نسائنا لم يتزوجن ولن يكون هناك من يمثلهن فى الجيل التالى، وكانت التداعيات خطيرة. إن أفضل نسائنا لم ينجبن لأن الرجال الذين كانوا على نفس درجتهن من التعليم لا يريدون الزواج منهن، وحوالى

نصف خريجي جامعاتنا كانوا من النساء والثلثان منهن - تقريبًا - لم يتزوجن. فالرجل الآسيوى سواء أكان صينيًا، أو هنديًا أو ملاويًا يفضل أن تكون زوجته أقل تعليمًا منه. إن ٣٨ فى المائة من الخريجين فقط تزوجوا من خريجات عام ١٩٨٣.

إن هذا الزواج غير المتكافئ ونمط الإنجاب لا يمكن السماح بالسكوت عنهما وعدم مراجعتهما، لقد قررت أن أصدم الشبان حتى أخرجهم مما هم فيه من تعصب غبى وأفكارهم الغبية البالية المدمرة، لقد استشهدت بدراسات عن توائم متماثلين فى مينيسوتا Minnesota فى الثمانينيات مما يدل على أن هؤلاء التوائم متشابهون فى أشياء كثيرة. وعلى الرغم من أنهم نشأوا منفصلين وفى دول مختلفة، فإنهم يتماثلون فى حوالى ٨٠ فى المائة من مفرداتهم اللغوية ودرجة ذكائهم وعاداتهم وما يحبون وما يكرهون فى المأكل والأصدقاء، وملامح الشخصية والطابع، أى أن ٨٠ فى المائة من تكوين الشخص جاء من الطبيعة وأن حوالى ٢٠ فى المائة مكتسب من التربية.

إن قدرات معظم الأطفال مقسمة بين قدرات والديهم، مع قلة منهم أقل أو أكثر ذكاء من الآخرين، ولهذا فإن الخريجين الذكور الذين تزوجوا من نساء أقل تعليمًا لم يكونوا يضاعفون الفرص فى أن يكون أبناؤهم قادرين على الوصول إلى التعليم الجامعى. لقد كنت أحثهم على الزواج من نساء على نفس الدرجة المساوية من التعليم، وكنت أشجع النساء المتعلمات على أن ينجبن طفلين أو أكثر.

وقد تضايقت الخريجات من النساء لأننى سلطت الأضواء على مصيبتهن، لقد كانت غير الخريجات من النساء وآباؤهن غاضبين منى لأننى لا أشجع الخريجين من الرجال على الزواج منهن. ولقد هوجمت بإغراقى فى فيضان من التعليقات والخطابات التى أرسلت للصحافة تتهمنى بأن ميولى نخبوية لأننى أعتقد بأن الذكاء وراثى وليس نتيجة للتعليم والمأكل والتدريب، وقد تحدى زوجان مهنيان افتراضى المزعوم بأن العائلات ذات الدخل المنخفض تنجب أطفالاً أقل ذكاء (مع أننى لم أقل بمثل هذا الزعم). «انظر إلى» لى بان هون «Lee Pan Hon» عازف الكمان، لقد جاء من حى فقير هو الحى الصينى، ولو أنه لم تتح له الفرصة ما استطاع أن ينمى قدراته على الإبداع». (كان «يهودى منيوهن» قد اكتشف

Yehudi Menuhin موهبة «لى بان هون» وألحقه بمدرسة فى بريطانيا. وبعد ذلك أصبح عازف الكمان الأول فى أوركسترا مانشستر). لقد كتبت إحدى السيدات تقول: «كل هذه صفعات نخبوية، فأنا غير متزوجة وناجحة فى مهنتى وأبلغ من العمر أربعين عامًا، ولقد بقيت بلا زواج لأننى فضلت ذلك، لقد شعرت بإهانة بالغة لمجرد الإيحاء بأن بعض الحوافز المالية البائسة ستجعلنى أقفز إلى السرير مع أول رجل جذاب أقابله وأبدأ فى إنجاب طفل على درجة عالية من الموهبة من أجل مستقبل سنغافورة». حتى توه تشين شاى Toh Chin Chye وكان وقتئذ يجلس فى الصفوف الخلفية لحزب العمل الشعبى فى البرلمان، وكان يخشى آرائى؛ يقول: إن أمه لم تذهب أبدا للمدرسة، وأن والده كان كاتبًا لم يحصل إلا على التعليم الثانوى ولو أنه اعتمد على الخلفية التعليمية لوالديه، ما كانت أتيحت له أى فرصة.

وقد عززت آرائى بأن نشرت تحليلات لإحصاءات عن السنوات القليلة الماضية الخاصة بالخلفية التعليمية لآباء عشرة فى المائة من طلبتنا الأوائل فى الامتحانات من سن ١٢، ١٦، ١٨ عامًا، وهذه الأرقام نبين بدون شك أن العامل الحاسم للأداء المرتفع هو وجود أبوين على درجة جيدة من التعليم، ونشرت أيضًا بيانات ١٩٦٠ و ١٩٧٠ أظهرت أن معظم أوائل طلبتنا الذين حصلوا على منح دراسية للالتحاق بالجامعات فى الخارج لم يتلق آباؤهم تعليمًا جيدًا: فقد كانوا أصحاب محلات أو بائعين متجولين أو سائقى سيارات أجرة أو عمالاً. وقد قارنت تلك البيانات ببيانات ١٩٨٠ و ١٩٩٠ التى كشفت عن أن ٥٠ فى المائة من أفضل ١٠٠ حصلوا على منح دراسية كان لهم والد واحد على الأقل من أصحاب المهن أو ذوى الأعمال الحرة، وكانت النتيجة واضحة وهى أن آباء هؤلاء الطلبة الذين فازوا بالمنح الدراسية فى الستينيات والسبعينيات كان يمكنهم أن يصلوا إلى الجامعات لو أنهم ولدوا بعد جيل عندما أصبح التعليم شائعًا، وعندما أصبحت المنح الدراسية والقروض للدراسة متاحة بكثرة للطلبة النبهاء.

هذه المجادلة نشرتها وسائل الإعلام الغربية على نطاق واسع، وقد سخر منى الكتاب الليبراليون الغربيون والمعلقون واتهمونى بالجهل والتحيز، ولكن كان هناك أحد الأكاديميين الذين دافع عنى – وهو ر. هـ. هرنشتاين R.H.Hernstein أستاذ علم النفس

فى جامعة هارفارد، ففى مقال له بعنوان: «درجة الذكاء وانخفاض معدلات المواليد»، نشره فى مجلة أطلانطك الشهرية **Atlantic Monthly** فى مايو ١٩٨٩، جاء فيه: «فى العصر الذى نعيش فيه قال لى كوان يو رئيس وزراء سنغافورة: إن مستويات الكفاءة ستنخفض، وأن اقتصادنا سيترنح، وأن إدارتنا ستعانى، وأن المجتمع سينهار لأن عددًا كبيرًا من المتعلمين من الرجال يفشلون فى العثور على سيدات متعلمات للزواج بهن ولهذا فإنهم يتزوجون سيدات غير متعلمات أو يبقون بلا زواج. ولكن «لى» هو استثناء، لأن قلة من الزعماء السياسيين الحديثين يجرؤون على التحدث علنا عن الجانب النوعى للخصوبة المتدنية». وبعد ذلك بسنوات قليلة اشترك هرنشتاين فى تأليف كتاب بعنوان: «منحنى الجرس» **The Bell Curve** ذكر فيه البيانات التى أظهرت أن الذكاء وراثى.

ومن أجل تبسيط هذه المشكلة الخاصة بالفتيات الخريجات غير المتزوجات أقمنا وحدة التنمية الاجتماعية لإتاحة فرص الاختلاط الاجتماعى بين الخريجين والخريجات. وقد اخترت شخصيًا الدكتورة إيلين أو **Eileen Aw** وهى طبيبة بالجامعة الأهلية بسنغافورة، وكانت وقتئذ فى أواخر الأربعينيات من عمرها، وكانت متزوجة من طبيب ولها ابنان فى الجامعة، وهى تتحدث بود ومن السهل الاقتراب منها، مع مهارة طبيعية تجعل الشباب يرتاحون إليها، ولهذا فقد كانت أصلح شخص للمنصب. وفى بادئ الأمر استقبل الخريجون من الجنسين إقامة وحدة التنمية الاجتماعية بازدراء. أما الصحافة الدولية فقد انتهزت الفرصة للسخرية من جهودنا للتوفيق بين الشباب فى الحلال ومن أنشطة وحدة التنمية الاجتماعية، ومن الندوات والحلقات ودروس الكومبيوتر والرحلات وقضاء العطلات فى الأندية.

والحق يقال: إن الأمهات والآباء قد شعروا بالانزعاج من أن عددًا كبيرًا من بناتهم الخريجات اللائى بقين بلا زواج وكانوا أحوج إلى المساعدة. وذات ليلة فى عام ١٩٨٥، بعد حفل استقبال فى إستانه، أبلغتنى زوجتى تشو إن النساء من جيلها تناقشن فى المحنة التى تعانى منها بناتهن المدربات مهنيًا وكيف يواسى بعضهن البعض، وقد ترحمن على الزمن الغابر عندما كانت النساء يتزوجن بتدبير من آبائهن بمساعدة الخاطبات المحترفات.

وعندما كانت معظم النساء لا يأخذن من التعليم الرسمى إلا النذر اليسير؛ كانت النساء اللامعات والأقل ذكاء تتاح لهن فرص متساوية فى الزواج مادام لا يوجد هناك مستويات فى التعليم الثانوى أو درجات جامعية لتقييمهن، ولكن هذه الممارسة للزواج المدبر سلفًا لم تعد مقبولة الآن لدى النساء المتعلمات.

لقد كانت غلطة أمهات الأبناء الخريجين كما هى غلطة الأبناء أنفسهم، فقد كانت الأمهات غير الخريجات يفضلن أن يكن زوجات أبنائهن أقل تهديدًا وكان من الصعب جدا اقتلاع هذا التحيز الثقافى بأن الذكر الذى لا يمكنه أن يوفر رغيف العيش ويكون رب أسرة يستحق الرثاء والسخرية، وقد حدث ذلك مع الصينيين، وحدث مع الهنود، وحدث أكثر مع الملاويين.

وقد امتدت المشكلة نفسها إلى كل المستويات التعليمية، وكان هناك عدد كبير من المتفوقات فى التعليم الثانوى اللائى لم يعثرن على رجال جامعيين أو حتى حاصلين على شهادة التعليم الجامعى بتفوق لكى يتزوجن منهم. وحدث نفس الشىء للفتيات الحاصلات على شهادة التعليم الثانوى بتقدير متواضع، فقد كانت الفتيات يردن الزواج ممن هم أفضل منهن فى التعليم، بينما كان الرجال يريدون الزواج من فتيات أقل منهم فى التعليم. وكانت النتيجة أن الرجال الأقل تعليمًا فشلوا فى الحصول على فتيات للزواج، لأن الفتيات اللائى بقين بلا زواج كن أفضل تعليمًا فلم يقبلن الزواج منهم. وحتى يمكن استكمال وحدة التنمية الاجتماعية طلبت من المدير التنفيذى لجمعية الشعب إنشاء قسم للتنمية الاجتماعية للحاصلين على شهادة إتمام التعليم الثانوى، وتوسعت العضوية بسرعة، ومع حلول عام ١٩٩٥، وصل عدد الأعضاء إلى ٩٧ ألف عضو. وتزوج ٣١ فى المائة من أعضاء قسم التنمية الاجتماعية الذين تقابلوا أثناء أنشطتها، ولقد أدى التعليم العام إلى وقف العمل بالأساليب التقليدية لاختيار شريك العمر؛ وكان على الحكومة أن تقدم بدائل تحل محل الخاطبات التقليديات.

وقد كشفت إحصاءات تعداد ١٩٨٠ أيضًا أن الفتيات الأفضل تعليمًا قد عقدن المشكلة عندما أنجبن عددًا من الأبناء أقل مما هو حادث بين الأقل تعليمًا، فقد أنجب الحاصلون على

التعليم الاعدادى ١،٦ طفل، والحاصلون على التعليم الثانوى ١،٦ طفل أيضًا، والحاصلون على التعليم الإبتدائى أنجبوا ٢،٣ طفل، والذين لم يلتحقوا بأى مدارس أنجبوا ٤،٤ طفل. وحتى يمكن للآباء أن يصلوا إلى مرتبة الإحلال كان لابد لهم من إنجاب ٢،١ طفل. لقد كان الأقل تعليمًا يتضاعفون، ولا يعوضون الآباء والأمهات الأفضل تعليمًا.

وحتى نعكس هذا الاتجاه فى الإنجاب، قررت أنا وكينج سوى **Keng Swee** الذى كان وزيرًا للتعليم حينذاك، فى ١٩٨٤ أن نعطى للأمهات الخريجات اللائى ينجبن ولدا ثالثا أولوية فى اختيار أفضل المدارس لجميع أبنائهن، وهو الهدف الذى يصبو إليه جميع الآباء والأمهات، وكانت هذه المسألة حساسة وخلافية. فقد غضب الذين يطالبون بالمساواة فى مجلس الوزراء بقيادة راجا **Raga**. وشكك من أن الآباء الأذكى ينجبون أولادًا أذكياء. وقال إنه حتى لو كان هذا صحيحًا فلماذا نجرح مشاعر الناس؟ ولم يكن إدى باركر **Eddie Barker** سعيدًا، ليس لأنه يتفق مع راجا، ولكن لأن ذلك يعتبر عملاً موجهًا ضد الآباء والأبناء الأقل ذكاء. أما كينج سو **Keng Swee** وهو الواقعى الشديد المراس فقد اتفق معى بأننا يجب أن نخلص الخريجين من الذكور من تحيزاتهم الثقافية البالية وأن نجعلهم يدركون حماقة الزواج ممن هم أقل منهم فى التعليم. وقد حصل على أغلبية الأصوات فى مجلس الوزراء.

وكنت أنا وكينج سو قد توقعنا أن تغضب الأمهات غير الجامعيات لأنه يتم التمييز ضدهن، ولكننا فوجئنا بأن الذى احتج هن الأمهات الجامعيات، فقد كن غير راغبات فى هذه الميزة. ومع هذا، فإن الرسالة وصلت إلى الشباب فأعداد متزايدة منهم تزوجوا من فتيات متساويات معهم فى التعليم، على الرغم من أن التقدم فى هذا الاتجاه كان بطيئًا، وبعد الانتخابات وافقت على قيام طونى تان **Tony Tan**، الذى خلف كينج سو فى منصبه كوزير جديد للتعليم بإلغاء القرار الذى يعطى الأولوية للأمهات الخريجات من الجامعة، فقد استطعت إيقاظ شعبنا، وبخاصة الشباب والشابات الذين حصلوا على شهادات جامعية، وتنبهن إلى حدة الأزمة التى نعانى منها، ولكن لما كانت النساء قد شعرن بالحرج من هذه الميزة، فقد كان من الأفضل إلغاؤها.

وبدلاً من هذه الميزة، منحت تخفيضًا خاصًا على ضريبة الدخل للنساء المتزوجات. وكانت هذه المرة للأمهات من خريجي معاهد التعليم الفنى والحاصلات على المستوى المتقدم والمستوى العادى من التعليم الثانوى، وبهذا وسعنا من الدائرة وخفضنا الشعور بأن هناك اهتمامًا بالصفوة وحدهم. وكن يستحققن تخفيضات كبيرة فى ضريبة الدخل سواء بالنسبة إلى دخلهن أو دخل أزواجهن إذا أنجبن طفلاً ثالثًا أو رابعًا، وهذه الميزات قد أدت إلى تشجيع إنجاب الابن الثالث والرابع.

وقد وجه عدد كبير من النقاد اللوم إلى الحكومة لأنها أقدمت بلا تفكير أو روية على تنفيذ سياسة «التوقف عند الطفل الثاني» فى الستينيات، فهل كان هناك خطأ فى ذلك؟ نعم ولا، فبدون هذه السياسة ما استطعنا عبر تنظيم الاسرة أن نخفض من النمو السكانى، وما استطعنا أن نحل مشكلات البطالة والالتحاق بالمدارس. ولكن لابد أن نتوقع أن المتعلمات والمتعلمين تعليمًا جيدًا سيحرصون على إنجاب طفلين أو طفل واحد ، أما الأقل تعليمًا فإنهم ينجبون أربعة أطفال أو أكثر. إن الكتاب الغربيين الذين كتبوا عن تنظيم الأسرة لم يوجهوا الأنظار إلى هذه النتيجة المألوفة، وإن كانت حادة فى بلادهم المتقدمة، لأنه لم يكن من الصواب سياسيًّا أن يفعلوا ذلك. ولو أننا اكتشفنا ذلك بأنفسنا فى وقت مبكر، لكنا قد طورنا من حملتنا ووضعنا أهدافًا لها بشكل مختلف، بأن نشجع – بالحوافز – السيدات الأفضل تعليمًا بأن ينجبن ثلاثة أطفال أو أكثر منذ بداية تطبيق تنظيم الأسرة فى الستينيات. ومن سوء الطالع أننا لم نكن نعلم، ولم نغير سياستنا حتى عام ١٩٨٣ عندما كشف تحليل لتعداد ١٩٨٠ عن النماذج الانجابية لمختلف الجماعات الاجتماعية الاقتصادية.

ومنذ إلقاء خطابى عام ١٩٨٣، كنت أنشر دائما تحليلاً للخلفيات التعليمية لنماذج الأوائل العشرة من الطلاب فى الامتحانات العامة. ويتقبل السنغافوريون اليوم حقيقة أن المتعلمين تعليمًا أفضل، والآباء الأكثر قدرة مالية، هم الذين يحتمل أن يحقق أبناؤهم مستويات مشابهة، وكان خطابى يهدف إلى أن يهز شبابنا من الجنسين وآباءهم، وأن يدفعهم ذلك إلى القيام بعمل لتلافى خطورة الموقف، وقد أدت المناقشة العلنية التى أثارها خطابى إلى إحداث بعض التغيير. ومع هذا، فإن كينج سو الخبير الاحصائى المدرب أبلغنى

بأسف - بعد أن درس الأرقام لمدة سنتين بعد التكتيكات الصادمة التى تبنيتها - أننا لن نستطيع أن نحل هذه المشكلة لننقذ معظم النساء الخريجات من مصيرهن بالسرعة الكافية. وعلى الرغم من التحسن الذى طرأ على الأرقام، فإنها كشفت أنه ستمر سنوات عديدة قبل تغيير هذا. إن السيدات النابهات لدينا سيتعرضن للمعاناة، وكذلك ستعانى سنغافورة. بحلول ١٩٩٧، فقد تزوج ٦٣ فى المائة من الخريجين الرجال من زميلاتهم المتخرجات، بالمقارنة بنسبة ٣٨ فى المائة فعلن ذلك عام ١٩٨٢. ولكن هناك أيضا، عددا أكبر من الخريجات تزوجن من غير الخريجين بدلاً من البقاء بلا زواج، ومن الصعب تجاهل تحيز ثقافى عميق الجذور. ومن الناحية النظرية اتفقت مع كينج سو بأن التغلب على هذا التخلف الثقافى سيتطلب عملية تكيف بطيئة، ولكن من الناحية الوجدانية لم أكن أتقبل أننا لا نستطيع أن ندفع الرجال إلى التخلى عن تحيزهم فى فترة أقصر.

وقد تفاقمت الصعوبات بشأن ذخيرتنا من الموهوبين عندما غيرت الدول الغربية الغنية من سياستها حول هجرة الآسيويين. ففى الستينيات، عندما كانت الولايات المتحدة تحارب فى فيتنام، لم تكن تريد أن تبدو كأنها معادية للآسيويين، وقد قررت أن تقبل المهاجرين الآسيويين، معدلة بذلك من سياستها الخاصة بالبيض أولاً والتى استمرت أكثر من قرن. وسرعان ما حذت حذوها كل من كندا واستراليا ونيوزيلندا، وهى دول كبيرة المساحة ولا يسكنها إلا عدد قليل من السكان، وكانت هذه الدول قد منعت الهجرة الآسيوية لمدة طويلة. وعندما غيرت من قواعدها للسماح بالآسيويين الأفضل تأهيلاً، فإننا فقدنا جزءًا كبيرًا من تدفق الصينيين والهنود من ماليزيا. فقد بدأ عدد كبير من المهنيين من الطبقة المتوسطة من الماليزيين من أصل صينى وهندى يهاجرون بشكل دائم إلى استراليا ونيوزيلندا وكندا. كما أن عددًا أقل من الأجانب أيضا وفدوا إلى سنغافورة لتلقى تعليمهم، فقد أصبح لهم جامعات فى بلادهم الآن، وكان عدد كبير منهم يستطيعون تحمل تكاليف التعليم فى استراليا ونيوزيلندا وبريطانيا والولايات المتحدة وكندا.

ولم يكن جميع زعماء المنطقة يشاركوننى فى الرأى عن الآثار السيئة لهذا التغيير فى السياسات. وعندما قلت لرئيس وزراء ماليزيا تون عبد الرازق فى أوائل السبعينيات إن

ماليزيا تعانى من استنزاف العقول، وتخسر عددًا كبيرًا من مواطنيها المتعلمين (الصينيين والهنود) الذين يذهبون إلى استراليا ونيوزيلندا أجاب: «ليس هذا استنزافًا للعقول، إنه استنزاف للمتاعب، يبعد المتاعب عن ماليزيا».

وقد تفاقم النقص فى المواهب لدينا ابتداء من أواخر السبعينيات عندما بدأ حوالى خمسة فى المائة من أفضل المتعلمين لدينا فى الهجرة، وكان عدد كبير من ألمع الطلبة قد أصبحوا أطباء، وقد هاجر الكثيرون لأنهم شعروا بأنهم لم يحققوا النجاح الذى يؤهلهم له مستواهم المهنى. وكان بعض الطلبة الذين درسوا فى استراليا ونيوزيلندا وكندا قد هاجروا إليها لأن مستواهم المهنى فى سنغافورة لم يكن يتحسن بما فيه الكفاية. وعلى عكس اليابانيين والكوريين فإن هناك سنغافوريين كانوا قد تعلموا الإنجليزية ولم يواجهوا مشكلات لغوية أو ثقافية عندما استقروا فى الخارج.

وحتى نحصل على المواهب الكافية لشغل الوظائف التى يحتاجها اقتصادنا شرعت فى جذب وإعادة تدريب أصحاب المشروعات والمهنيين والفنانين والعمال المهرة. وفى ١٩٨٠، شكلنا لجنتين: واحدة لتعيينهم فى وظائف مناسبة والأخرى لدمجهم فى المجتمع، وبمساعدة مستشارى الطلبة فى بعثاتنا ببريطانيا والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا وكندا كان فريق من المسئولين يقابل الطلبة الآسيويين الواعدين فى جامعاتهم لإثارة اهتمامهم للعمل فى سنغافورة، وقد ركزنا على إقناع الطلبة الآسيويين بالعمل فى سنغافورة باعتبار أنها تمثل مجتمعا آسيويا على مستوى معيشى ونوعية للحياة أفضل من بلادهم، كما أنهم يمكنهم الاندماج بسهولة فى مجتمعنا، وقد أدى هذا البحث المنظم عن المواهب من أنحاء العالم إلى الحصول على عدة مئات من الخريجين كل عام، وقد عوضنا ذلك عما نخسره كل عام من خمسة إلى عشرة فى المائة من أفضل خريجينا بسبب هجرتهم إلى الدول الصناعية.

وبالنسبة إلى الطلبة المتفوقين بشكل استثنائى طبقنا فكرة «الحصاد الأخضر»، أو حصد المحصول قبل نضجه، وهو ما تمارسه الشركات الأمريكية من عرض الوظائف على هؤلاء الطلبة قبل تخرجهم فى الجامعات، على أساس أدائهم قبل امتحاناتهم النهائية. ومع حلول

التسعينيات كان التدفق من خلال التجنيد النشيط يبلغ ثلاثة أضعاف عدد من يهاجرون إلى الخارج. وبدأنا نعرض بضع مئات من المنح الدراسية للطلبة المتفوقين فى الصين والهند وباقى دول المنطقة على أمل أن البعض منهم سيبقون ولن يرجعوا إلى الوطن بسبب توفر فرص العمل الأفضل هناك، أما الذين عادوا فقد كانوا مفيدين لشركاتنا التى تعمل فى الخارج.

وقد أقمنا أيضًا مجموعات عمل خصيصًا لجذب المواهب من الهند ومن باقى دول المنطقة وقد نجحنا فى جذب الهنود أكثر من الملاوين، وكانت هناك مزايا عديدة للسكان الأصليين من الملايو وإندونيسيا فى بلادهم بحيث لا يفكرون فى الهجرة.

وبرزت ظاهرة جديدة وهى العدد المتزايد من القوقازيين (البيض) الذين يتزوجون من نسائنا، وبخاصة اللائى حصلن على الشهادة الإعدادية. فقد كان الخريجون السنغافوريون يخشون من الزواج منهن، ولكن الخريجين القوقازيين كانوا يقبلون عليهن. وكثيرات من هؤلاء النساء أجبرن على الهجرة بسبب لوائحنا التى تسمح للمواطن السنغافورى من إحضار زوجة أجنبية، وليس العكس. وقد أعطينا الإذن بذلك عندما يكون الزوج الأجنبى يعمل بصفة دائمة، وقد غيرنا هذه السياسة فى يناير ١٩٩٩، وأضاف ذلك إلى الطابع العالمى لسنغافورة. وفضلاً عن ذلك، فإن عددًا من رجالنا الذين تلقوا تعليمهم بالخارج تزوجوا من قوقازيات ويابانيات وفتيات آسيويات أخريات قابلوهن فى الجامعة. وكان أبناؤهن يمثلون إضافة إلى رصيدنا من المواهب، وكانت القيود القديمة الصارمة الخاصة بالزواج المختلط عنصريًا قد انتهكت مع اختلاط الناس فى سفرهم وعملهم فى دول غير بلادهم، وكان علينا لذلك أن نغير من اتجاهاتنا ونستفيد من المواهب التى كنا نعتبرها أجنبية ولا سبيل إلى دمجها فى المجتمع، فقد كنا لا نستطيع أن نسمح بتحيزنا القديم أن يعوق تنميتنا باعتبارنا مركزًا دوليًا للتجارة والصناعة والخدمات.

وإلى جانب التحفظ الطبيعى تمثلت المشكلة الأخرى فى الخشية من المنافسة على الوظائف. فعلى المستوى المهنى التخصصى والمستوى الأقل كانت هناك مقاومة لتدفق المواهب من الخارج. فالسنغافوريون يعلمون أن مزيدًا من المواهب الأجنبية سيؤدى إلى خلق مزيد من فرص العمل، ولكنهم يريدون أن يحدث ذلك فى قطاع آخر غير قطاعهم.

وبدون المواهب الأجنبية ما كنا نستطيع أن نحقق ما حققناه بشكل جيد، وفى أول مجلس وزراء عقدناه وكان مكونًا من عشرة وزراء، كنت الوحيد الذى ولد وتعلم فى سنغافورة. فقد ولد «كينج سو» و«تشن تشى» فى الملايو، وولد «راجا» فى سيلان، وكان قاضى القضاة «يونج بونج هاو» قد جاء من ماليزيا، وكذلك المدعى العام: شان «سيك كينونج» إلى آخر القائمة، فهناك آلاف من المهندسين والمديرين ومن مهن أخرى جاءوا من الخارج وساعدونا على أن ننمو. وأضافوا مزيدًا من القدرات إلى كومبيوتر سنغافورة. ولو أننا امتنعنا عن الاستعانة بالمواهب الأجنبية، لعجزنا عن التقدم وبلوغ القمة.

١١- لهجات عديدة.. ولكن لغة واحدة

لقد تعلمت أنا وزوجتى تشو فى مدارس تدرس باللغة الإنجليزية، وعندما كنا نقابل طلبة من الصين أثناء دراستنا فى بريطانيا، كنا ندرك مدى اغترابنا عن ثقافتنا (الصينية)، تمامًا مثل الطلبة الصينيين الوافدين من الكاريبى، لقد كنا نشعر بالضياع لأننا تعلمنا بلغة غير اللغة الأم (الصينية)، ولهذا لم نتقبل تمامًا قيم ثقافة ليست ثقافتنا، وكنت أشعر بأننى منفصل عن بقية الصينيين العاديين الذين يتحدثون بلهجة محلية أو المندارين (وهى اللغة الأساسية فى الصين)، وكان عالمى المكون من الكتب المقررة والمدرسين لا علاقة له تمامًا بالعالم الذى عشت فيه، كنا أشبه بمئات من خريجى كلية رافليز، فلا يتم الإشراف العلمى علينا بثقافتنا الآسيوية، كما أننا لا ننتمى إلى الثقافة البريطانية أيضًا، فنحن ضائعون بين ثقافتين.

وقررت أنا وزوجتى تشو ألا نجعل أبناءنا الثلاثة يعانون من هذا العائق الثقافى، وأرسلناهم إلى مدارس صينية ليصبحوا جزءًا من هذا المجتمع النشيط القوى الواثق من نفسه، حتى وإن تعثروا فى اللغة الإنجليزية، وقد عالجنا ذلك بأن جعلنا تشو تتحدث إليهم بالانجليزية بينما كنت أنا أتحدث إليهم بالماندارينية الصينية لأحسن من مستواى فى هذه اللغة!

وقد نجحت التجربة مع الثلاثة فقد تعلموا بالصينية، وتشربوا بالقيم التى جعلتهم أطفالاً مطيعين ومواطنين صالحين، وفى الوقت نفسه أجادوا الانجليزية، وقد كان مستواهم جيدًا فى المدرسة، وحصلوا على جوائز أعلنت عنها مدارسهم والصحافة الصينية لتشجيع الآباء الآخرين لإرسال أبنائهم إلى المدارس الصينية، وأقنع ذلك الذين يتحدثون بالصينية بأننى لن أقتلع التعليم الصينى من سنغافورة.

وربما لم يفهم الذين ولدوا وتربوا فى مجتمعات متجانسة لماذا تعتبر وسيلة اللغة التى اخترت تعليم أولادى بها لها تداعيات سياسية.

لم يكن لسنغافورة لغة مشتركة واحدة أبدًا، فمجتمعها كان متعدد اللغات تحت الحكم الاستعمارى، وقد ترك البريطانيون للشعب الخيار ليقرر كيف يعلم أولاده، وقد وفرت الحكومة عددًا محدودًا من المدارس التى تعلم باللغة الإنجليزية لتدريب الناس على أن يكونوا كتبة أو أمناء مخازن أو مساحين أو غير ذلك من المهن البسيطة، وكانت المدارس الابتدائية التى تستخدم اللغة الملاوية مخصصة للملاويين، وكان الهنود يديرون مدارسهم أو فصولهم باللغة التاميلية وغيرها من اللغات الهندية. وأقام الصينيون مدارس مولها أعضاء الجالية الناجحون، لتدرس بالصينية. ولما كانت الأجناس المختلفة تدرس بلغاتها، فإن الارتباط العاطفى بلغتهم الأم كان عميقًا، وكان أشبه بسكان كوبيك البالغ عددهم خمسة ملايين وكانوا يتمسكون بعناد باللغة الفرنسية فى قارة من ٣٠٠ مليون نسمة يتحدثون الإنجليزية.

وعندما شكلنا الحكومة فى ١٩٥٩ قررنا أن الملاوية هى اللغة القومية، حتى نمهد الطريق للاندماج مع الملايو، ولكنا أدركنا أن الانجليزية يجب أن تكون لغة العمل واللغة المشتركة، وبصفتنا مجتمعًا تجاريًا دوليًا، فإننا ما كنا نستطيع أن نكسب رزقنا إذا استخدمنا اللغة الملاوية، وباستخدام اللغة الإنجليزية لا يكون لأى جنس ميزة تفضيلية. ولكن كانت المسألة حساسة بالنسبة إلينا إذا أحدثنا تغييرات فورية. لقد كان الإعلان بأن الجميع عليهم أن يتعلموا الإنجليزية، بينما كل جنس ملتزم عاطفيًا وبشدة بلغته الأصلية، يشكل كارثة. ولهذا تركنا الوضع على ما هو عليه بوجود أربع لغات رسمية هى: الملاوية والصينية (ماندارين) والتاميلية والإنجليزية.

وقد تم التركيز بقوة على ضرورة وجود لغة مشتركة فى القوات المسلحة لسنغافورة. فقد عانينا من مجموعة كبيرة من اللهجات واللغات وواجهنا احتمال دخول معركة دون أن نفهم بعضنا البعض بأى لغة من اللغات الأربع الرسمية. إن الكثيرين لا يمكنهم الحديث إلا باللهجات، ويحتاجون إلى فصائل تتحدث بلهجة هوكين الصينية. وكان الصينيون

يتحدثون لغة من بين سبع لهجات صينية مختلفة فى بلادهم ولكنهم يتعلمون الماندارين والانجليزية فى المدارس، ولكن لا يستخدمونهما فى بيوتهم.

ولم أكن أرغب فى بدء حوار حول اللغة، لهذا أدخلت تدريس ثلاث لغات أصلية هى الماندارين والملاوية والتاميلية، فى المدارس الانجليزية. وقد رحب جميع أولياء الأمور بذلك ترحيبًا حارًا، وحتى يحدث نوع من التوازن أدخلت تدريس الإنجليزية فى المدارس الصينية والملاوية والتاميلية. وقد رحب أولياء الأمور الملاويين والهنود بذلك ولكن أعدادًا متزايدة من أولياء الأمور فضلوا إرسال أولادهم إلى المدارس الإنجليزية، ولم يرحب أعضاء المجموعة النشيطة الملتزمة ممن تلقوا تعليمًا بالصينية بما اعتبروه حركة لجعل الإنجليزية لغة العمل المشتركة، وأعربوا عن عدم سعادتهم بذلك فى الصحف الصينية.

بعد حوالى ثمانية أسابيع من الانفصال عن ماليزيا، طلبت الغرفة التجارية الصينية علنًا من الحكومة ضمان وضع اللغة الصينية كإحدى اللغات الرسمية فى سنغافورة، وكان أمين صندوق الغرفة كنج تشن هوك **Keng Chin Hock** وهو أحد أبطال الدفاع عن اللغة الصينية قبل الاتحاد مع ماليزيا، قد أكد أن الصينية يستخدمها أكثر من ٨٠ فى المائة من السكان فى سنغافورة، وقد قضيت على هذه الحركة قبل أن تنمو وتتحول إلى حملة، لأنه ما أن تبدأ الغرفة الصينية فى ذلك فإن كل لجنة إدارة مدرسة صينية ونقابات المدرسين الصينية يبدأون فى تقليدها علنًا بكل تأكيد، وفى أول أكتوبر أعدت التصريح بأن كل اللغات الكبرى الأربع فى سنغافورة هى لغات رسمية ومتساوية. وقد ذكّرت النشطاء من أمثال كنج فى الغرفة التجارية أنهم كانوا واضحين فى صمتهم فيما يتعلق باللغة وغيرها من المسائل الحيوية عندما كانت سنغافورة تحت سيطرة الشرطة الماليزية والكتيبة الملاوية. بعد خمسة أيام وتحت الأضواء المبهرة للتليفزيون قابلت لجان الغرف التجارية الأربع. وقد تركت انطباعًا مؤكدًا لدى الممثلين الصينيين بأننى لن أسمح لأى شخص بأن يستغل اللغة الصينية كقضية سياسية، وقد وضع ذلك حدًا لمحاولاتهم لرفع مكانة اللغة الصينية على ما عداها من لغات.

ومع هذا، فقد استمرت المعارضة من قبل الطلبة فى جامعة نانيانج التى تدرس بالصينية وكلية نجى آن Ngee Ann. وفى أكتوبر ١٩٦٦، عندما أعلنت افتتاح مكتبة أنشئت فى جامعة نانيانج (التى اختصر اسمها بالصينية إلى نانتاه «Nantah») قام ٢٠٠ طالب بالاحتجاج، وبعد ذلك بعدة أيام تظاهر طلبة كلية «نجى آن» خارج مكتبى واصطدموا بقوات الشرطة، وبعد ذلك اعتصموا فى كليتهم، وبعد أن طردت اثنين من الزعماء الماليزيين للمظاهرتين، خفت إضرابات الطلبة.

لقد انتظرنا بصبر عندما بدأ الآباء سنة بعد أخرى – وبأعداد متزايدة يرسلون أولادهم إلى المدارس الإنجليزية، فى وجه معارضة عنيدة من نقابات المدرسين الصينيين ولجان إدارة المدرسة الصينية وأصحاب الصحف الصينية، والمحررين والصحفيين وزعماء الروابط العائلية وغرفة التجارة الصينية. وفى كل عام عند موعد قيام الآباء بتسجيل أبنائهم فى المدارس الصينية للمحافظة على ثقافتهم وهويتهم وكانوا يوجهون النقد إلى أولئك الذين اختاروا المدارس الانجليزية ويتهمونهم بأنهم يهتمون بالمال وبأنهم قصيرو النظر.

وكان عدد كبير من الآباء الذين يتحدثون الصينية قد ارتبطوا بشدة بلغتهم وثقافتهم، ولم يستطيعوا أن يفهموا لماذا سمح لأبنائهم بأن يتعلموا بالصينية بشكل عام فى ظل الاحتلال البريطانى، ولكن فى ظل حكومتهم المنتخبة عليهم أن يتعلموا بالانجليزية أيضًا، ولكن من أجل الحصول على احتمالات الحصول على وظائف أفضل، فإن الكثيرين كانوا يرسلون أولادهم إلى المدارس الإنجليزية، وأدت هذه التجاذبات المتصارعة إلى خلق أرضية خصبة للاضطرابات.

وعند نهاية عام ١٩٧٠، تحولت أكبر صحيفة صينية وهى نانيانج ستانج بو Nanyang Stang Pau بسرعة لتصبح موالية للشيوعية ومؤيدة للغة والثقافة الصينية. وقد هاجمت الحكومة واتهمتها بمحاولة إلغاء اللغة والتعليم والثقافة الصينية، وصورتنى باعتبارى مستبدًا يرأس حكومة من الأجانب المزيفين الذين تخلوا عن أجدادهم، وقد اضطررنا إلى القبض على ماو سنج Mau Seng مدير عام الصحيفة وتونج تاو تشانج Tung Tao Chang

رئيس التحرير ولى سنج كو كبير الكتاب المحررين، بسبب تمجيد الشيوعية وإثارة المشاعر الوطنية المتطرفة عن اللغة والثقافة الصينية، ولقد جاء الدليل بأنهم يفعلون ذلك فقط فى سنغافورة أما الطبعات الماليزية لنفس الصحيفة فلم تنشر شيئًا عن هذه الحملة.

وكان خريجو جامعة «نانتاه» Nantah يشكلون مصدرًا آخر للمعارضة، وفى الانتخابات التى أجريت عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٦ أثاروا قضية اللغة والثقافة الصينية، وعندما حاولت أن أغير وسيلة التعليم فى جامعة «نانتاه» من الصينية إلى الإنجليزية قام «هو جوان تاى» Ho Juan Thai رئيس اتحاد الطلبة بالجامعة بتحريض الطلبة على استخدام الصينية بدلاً من الإنجليزية فى أوراق الامتحانات، وقد أبعدته الجامعة عن منصب رئيس الاتحاد، وبعد تخرجه رشح نفسه فى الانتخابات العامة فى ١٩٧٦ باعتباره مرشحًا عن حزب العمال (الشغيلة) Workers Party، واتهم الحكومة بأنها تقضى على التعليم بالصينية وحرص المتحدثون بالصينية على معارضة الحكومة أو المخاطرة بفقد هويتهم الثقافية، وكان يعلم أننا لن نتصرف ضده خلال الحملة الانتخابية، وعندما خسر وحصل فقط على ٣١ فى المائة من الأصوات، هرب إلى لندن.

واستمرت المعارضة للإنجليزية، باعتبارها لغة مشتركة، ومن المفارقة أننى كنت حريصًا ومتحمسًا كأى شخص آخر على أن أحافظ على أفضل ملامح التعليم الصينى. وعندما عملت مستشارًا قانونيًا لزعماء طلبة المدرسة المتوسطة الصينية فى الخمسينيات تأثرت بحيويتهم وديناميكيتهم ونظامهم والتزامهم الاجتماعى والسياسى. وعلى النقيض، شعرت بخيبة الأمل من عدم الحماسة والتمركز على الذات وعدم الثقة بالنفس لدى الطلبة المتعلمين بالإنجليزية، وكان لب المشكلة أنه فى مجتمعنا المتعدد الأجناس واللغات، فان الإنجليزية هى اللغة المحايدة المقبولة الوحيدة، إلى جانب أنها اللغة التى تربطنا بالعالم الخارجى، ولكن يبدو أنها كانت تقضى على ثقافة طلبتنا الأصلية وتجعلهم مفتورى الهمة.

ومع هذا، فإن تعليمى وفقًا لنظام مدرسة انجليزية منحنى ميزة سياسية، فقد جعلنى لا أشعر بالغربة فى عالم المتعلمين بالإنجليزية والملاوية معًا، ولم يحصرنى بين المتحدثين بالصينية فقط. وقد كان من الأسهل علىّ أن يتم قبولى زعيمًا للصينيين، وأيضًا الملاويين

والهنود الذين كانوا ينظرون إلىّ على أننى وطنى ملاوى (ثم سنغافورى)، وليس وطنيًا صينيًا متعصبًا. ولأننى تعلمت الصينية فيما بعد، ولمسوا جهودى المكثفة لإجادة اللهجة الماندارينية والهوكينية، استطعت أن أنتمى إلى المتعلمين بالصينية وأن يتقبلونى زعيمًا لهم.

وفى الخمسينيات من القرن العشرين كان المتعلمون بالصينية يشعرون بالفخر لعودة الروح إلى الصين واللغة الصينية، وكان التجار فى الغرفة التجارية الصينية قد ازدهرت تجارتهم بسبب ازدهار تجارة المطاط نتيجة للحرب الكورية. وفى ١٩٥٣، اقترحت الغرفة إنشاء جامعة تدرس باللغة الصينية فى سنغافورة للطلبة الصينيين من جنوب شرق آسيا. ولما كان خريجو المدرسة الثانوية الصينية قد منعوا من دخول الصين الشيوعية لمواصلة دراساتهم، فقد كانوا يرون أن مثل هذه الجامعة فى سنغافورة ستجتذب أعدادًا كبيرة من الطلبة، وقد حصلت الجامعة على تأييد من التجار الصينيين فى سنغافورة والملايو وبورنيو، وكان الأب الروحى أحد تجار المطاط الأثرياء هو تان لارك ساى **Tan Lark Sye** الذى تبرع شخصيًا بمنحة مقدارها خمسة ملايين دولار سنغافورى، ولكن المشروع كان يشمل كل الجالية الصينية وولّد حماسًا تلقائيًا حتى أن سائقى سيارات الأجرة والباعة الجائلين وسائقى العربات الصغيرة تبرعوا جميعًا بإيرادهم فى يوم واحد. وعندما قام الحاكم البريطانى بافتتاح جامعة نانيانج **Nanyang** فى مارس ١٩٥٦، ازدحم المرور وتلاحقت السيارات على طول الطريق إلى الحرم الجامعى فى جورونج على بعد ٢٠ ميلاً من الشمال الغربى. وقد أصبحت رمز اللغة والثقافة والتعليم الصينى — وهو رمز أطبق عليه الشيوعيون ودعموا به نفوذهم مع المتعاطفين فى غرفة التجارة الصينية والروابط الأسرية ولجان إدارة المدارس.

ولكن جامعة نانتاه واجهت بعض المشكلات، فقد كانت تتاح وظائف قليلة بالنسبة إلى خريجيها، ولما كان الطلبة قد تحولوا إلى مدارس انجليزية، فقد التحقوا بجامعة سنغافورة التى كانت تدرس باللغة الانجليزية. وكان الطلبة المتفوقون فى المدارس الصينية يدخلون الامتحانات للحصول على شهادة مدرسة كيمبريدج باللغة الانجليزية كمرشحين أفراد،

حتى يكونوا مؤهلين للالتحاق بجامعة سنغافورة أو بعض الجامعات فى الخارج على منح دراسية، وقد استجابت جامعة نانتاه بأن خفضت متطلبات الالتحاق بها ومن مستويات القبول للتخرج، وقللت بهذا من سمعتها الأكاديمية والقيمة السوقية لخريجيها. ومما دعانى فى النهاية إلى التدخل اطلاعى على التقرير الذى وصلنى من رابطة الشعب People›s Association من أن الخريجين من جامعة نانتاه كانوا عندما يتقدمون للحصول على وظائف يقدمون شهادات المدارس التى تعلموا فيها ويحجبون الدرجة الجامعية التى حصلوا عليها من جامعة نانتاه.

وقد قررت أن أجعل اللغة الانجليزية لغة التدريس فى جامعة نانتاه. وبعد الحصول على موافقة اجماعية من مجلس جامعة نانيانج فى ١٩٧٥ عينت وزير التعليم دكتور لى تشياو منج Lee Chiaw Meng نائبًا لرئيس الجامعة، وكان قد تعلم بالصينية ولكنه حصل على درجة الدكتوراه فى الهندسة من جامعة لندن، وكانت مهمته أن يحول جامعة نانتاه إلى جامعة تستخدم اللغة الإنجليزية. وقد ثبت أن ذلك أمر صعب، فقد كان تعليم هيئة التدريس بالصينية ولا يستطيعون أن يدرسوا بالإنجليزية. وعلى الرغم من حصولهم على درجات الدكتوراه من الجامعات الأمريكية، فإنهم قد عادوا إلى استخدام اللغة الصينية وفقدوا الطلاقة فى اللغة الإنجليزية.

وكان الموقف سيئًا جدًا لدرجة أنه فى ١٩٧٨ وكانوا نوابنا فى البرلمان من خريجى جامعة نانتاه وقد طلبوا منى أن أتدخل قبل أن تنهار الجامعة. وكان تشنج جيت كون Cheng Jit Koon وزير الدولة ممن تعودت أن أعتمد على حسن تقديره، وكان لديه مهارات شخصية ممتازة وقد عمل عن قرب معى لعدة سنوات، ومنها المساعدة فى الاهتمام بدائرتى الانتخابية، وقد أقنعنى بأن السماح لجامعة نانتاه بأن تستمر كما كانت سيؤدى إلى مشكلة أكبر، ومع انهيار مستقبل عدد كبير من الطلبة، فإن المتحدثين بالصينية كانوا سيوجهون اللوم لعدم اتخاذ مزيد من الإجراءات لإنقاذهم، كما سينتقدوننى للسماح لجامعة نانتاه بأن تنهار، وكان كل من هوكاه ليونج Hokah Leong وتشين هارن تونج Chin Harn Tong ولى يوك سنج Lee Yiok Seng وجميعهم وزراء برلمانيون ومن خريجى جامعة نانتاه يؤيدون بشدة آراء شنج Cheng.

وكان معظم زملائى فى مجلس الوزراء يعارضون التدخل لأن ذلك مكلف سياسيًا للغاية، وكان من بين المعارضين شن شاى **Chin Chye** وإيدى باركر **Eddie Barker**. وحتى كينج سوى، وهو فى العادة قوى الشكيمة وعنيد، وكيم سان **Kim San** وهو برجماتى، لم يتحمسا. وكانا موافقين على التدخل إذا اخترت أن أتدخل، ولكن لماذا أستثير عش الدبابير؟ وكانوا يتذكرون متاعبنا مع المدارس الصينية وجامعة نانتاه فى الستينيات، وقد فوجئت عندما أعرب أونج بانج بون **Ong Pang Boon**، الذى تعلم بالصينية فى مدرسة كونفوشيوس الثانوية فى كوالالمبور، عن شكوكه هو الآخر. وقد اتفق مع نوابنا فى البرلمان خريجو جامعة نانتاه على خطورة الموقف ولكنه كان قلقًا بسبب رد الفعل السياسى من المانحين والمؤيدين لجامعة نانتاه فى سنغافورة وماليزيا، ولكنى لم أكن أقبل احتمال أن يضيع مستقبل عدة مئات من الطلبة كل عام، ولما كانت جامعة نانتاه عاجزة عن تحويل التدريس من الماندارينية إلى الانجليزية، فقد عملت على حث مجلس الجامعة وأعضاء المجلس الأعلى على أن ينقلوا الجامعة بأكملها – بأساتذتها وطلبتها – إلى حرم جامعة سنغافورة، وسيضطر الأساتذة والطلبة إلى استخدام الإنجليزية ويصبحون جزءًا من أعداد أكبر من الأساتذة والطلبة الذين يتحدثون بالإنجليزية فى حرم بوكيت تيماه **Bukit Timah**.

ومهما كانت مخاوفهم، فإن أساتذة نانتاه وطلبتها سيندمجون فى بيئة تتحدث بالإنجليزية منذ بداية العام الأكاديمى ١٩٧٨، وكانت غالبية الآباء والطلبة الذين يتحدثون الصينية قد وافقوا على هذا التحول من جامعة تدرس باللغة الصينية إلى جامعة تدرس باللغة الانجليزية كأمر لا يمكن تجنبه، وجاءت المعارضة الأشد حماسة من خريجى جامعة نانتاه، وكان الذين فى سنغافورة منهم قد تفهموا الموقف، حتى وإن لم يؤيدوا التحول علنًا. أما الخريجون الماليزيون فقد غضبوا وشعروا بالمرارة فى شجبهم لما اعتبروه عملاً من أعمال الخيانة، ومن جانبى كنت حزينًا من أننى لم أستطع أن أتحرك قبل ذلك، وبهذا كنت قد أنقذت عدة آلاف من خريجى نانتاه من وضعهم الاقتصادى السيئ، الذى يعوقه عدم إلمامهم الكافى باللغة الانجليزية.

كان هذا التعديل مؤلمًا، وبخاصة بالنسبة إلى الطلبة أكثر من الأساتذة، وقام أساتذة جامعة سنغافورة بالجزء الأكبر من التدريس إلى أن يحسن أساتذة نانتاه من إجادتهم للإنجليزية، وتحدثت إلى الطلبة مرتين لأعبر عن تعاطفى مع الصعوبات التى يواجهونها وشجعتهم على المثابرة والمواظبة، واستطاع حوالى ٧٠ فى المائة منهم فى النهاية أن ينجحوا فى الامتحانات المشتركة النهائية فى الحرم الجامعى، وأمرت بإجراء مسح بين الخريجين، هل يفضلون الحصول على درجة من جامعة سنغافورة أم درجة من جامعة نانتاه أو درجة مشتركة. كانت الأغلبية الساحقة ترغب فى الحصول على درجة من جامعة سنغافورة، وقررت إدماج الجامعتين تحت مسمى جامعة سنغافورة الأهلية ومنح درجاتها باسم هذه الجامعة، وأصبح الحرم الجامعى لنانتاه: معهد نانيانج التكنولوجى، الملتحق بالجامعة الأهلية. وفى ١٩٩١، تحول إلى جامعة نانيانج التكنولوجية **NTU**، وكان بعض الخريجين يريدون تسميتها جامعة نانيانج. ولم يعد ذلك موضوعًا مهمًا. فالاسم القديم يمكن إرجاعه إذا كانت هذه رغبة الخريجين من نانتاه وجامعة نانيانج التكنولوجية، وكان الموظفون يعلمون أن خريجى جامعة نانيانج التكنولوجية الجدد على المستوى المطلوب بغض النظر عن اسم جامعتهم.

وكانت لدى القوة السياسية لإحداث هذه التغييرات فى نانتاه لأنه على النقيض من عدد كبير من المدافعين عن اللغة الصينية الذين أرسلوا أولادهم إلى المدارس الانجليزية، فإن أولادى الثلاثة كانوا يكملون تعليمهم فى المدارس الصينية، وعندما تحدثت إلى طلبة وأساتذة نانتاه فى الحرم الجامعى فى أواخر الستينيات استطعت أن أؤكد أننى لن أضحى بتعليم أولادى لغرض سياسى، فقد كنت مقتنعًا بأن المدارس الصينية هى أصلح لهم لأنهم كانوا قادرين على إجادة الإنجليزية فى بيتهم. ومع هذا، فبالنسبة إلى تعليمهم الجامعى، قلت إننى لن أرسلهم إلى جامعة تدرس باللغة الصينية. فمستقبلهم يتوقف على إجادة اللغة التى تكتب بها أحدث المقررات الجامعية وهى الإنجليزية، وأى أب سواء كان تعليمه صينيا أو انجليزيًا سيصل إلى النتيجة نفسها، ولأننى صرحت بذلك فى نانتاه وتم نشر ما قلته فى الصحافة؛ استطعت أن أؤثر على اختيار الآباء وطلبة المدارس الصينية عندما كانوا يبحثون عن أماكن لهم بالجامعة.

ولو عجز أبنائى عن التفوق فى المدارس الصينية ما كنت قد استطعت أن أتحدث بكل هذه الثقة. وبعد سنوات سألت أبنائى الثلاثة هل ندموا على الالتحاق بمدرسة صينية وليست إنجليزية، وقد أجمعوا على أنهم أفضل بكثير لأنهم تعلموا فى مدارس صينية.

وقد تخرج فى جامعة نانتاه اثنى عشر ألف خريج. ولو كانوا جميعًا تعلموا باللغة الإنجليزية لأمكنهم الحصول على وظائف جيدة ولقدموا إسهامات أكبر لسنغافورة وماليزيا، وكانت المشكلة تتعلق بالكرامة فقد عُلقت آمال عريضة على نانتاه عند إنشائها ولكن المد التاريخى كان ضدها، فلم تكن هناك دولة فى جنوب شرق آسيا تريد جامعة تدرس بالصينية، وعلى النقيض من ذلك فإن هذه الدول كانت تتخلص من المدارس التى تدرس بالصينية. فقد كانت فرص العمل المتاحة لخريجى المدارس الثانوية والجامعات التى تدرس بالصينية تتدهور بشكل سريع، حتى البنوك الصينية تحولت إلى استخدام الإنجليزية حتى تبقى فى السوق.

* * *

وبعد إدماج الجامعتين، جعلت جميع المدارس الصينية تتحول إلى الإنجليزية باعتبارها اللغة الرئيسية فى التدريس، مع إبقاء اللغة الصينية لغة ثانية. وأدى ذلك إلى مراجعة دقيقة مع النفس بين المتعلمين باللغة الصينية، ومن بينهم أعضاء البرلمان التابعون لحزب العمل الشعبى، فلا أحد منهم كان يقبل أن هناك حاجة إلى تخفيض ساعات التدريس بالصينية فى هذه المدارس، ومع هذا فقد اتفق الجميع أن على الطلبة أن يجيدوا اللغة الإنجليزية حتى يتمكنوا من مواصلة دراستهم فى المعاهد الفنية والجامعة دون أن يقضوا عامًا إضافيًا لإجادة الإنجليزية. وقد تعاطفت معهم فى محنتهم، ولكن بعد أن قبلوا أن تكون الإنجليزية هى لغة العمل لدينا، وكان لابد من أن يعقب ذلك تقبلهم للنتائج المترتبة على ذلك، وأثناء حدوث هذه التغييرات كنت أخشى أننا نفقد شيئًا مهمًا فى نظام المدارس الصينية. كنت أريد أن أحتفظ بما هو جيد فى المدارس الصينية مثل: النظام والثقة بالنفس والقيم الأخلاقية والاجتماعية التى تبث فى نفوس الطلبة، والقائمة على التقاليد والقيم

والثقافة الصينية. وكان علينا أن ننقل نفس القيم إلى الطلبة فى المدارس ثنائية اللغة وإلا فإننا نغامر بنزع ثقافتهم منهم، وعندما استخدمنا اللغة الإنجليزية وسيلة للتدريس فإن قيم كونفوشيوس الخاصة بالأسرة تعذر تعزيزها فى المدارس لأن المدرسين والطلبة كانوا متعددى الأجناس ولم تكن الكتب المدرسية المقررة مكتوبة باللغة الصينية.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن القيم الأخلاقية التقليدية لطلابنا كانت فى طريقها إلى التآكل بسبب التعرض المتزايد لوسائل الإعلام الغربية والتفاعل مع السياح الأجانب فى سنغافورة وسفرهم هم أنفسهم إلى الخارج، وكانت قيم المجتمع الاستهلاكى فى أمريكا قد بدأت تغزو سنغافورة أسرع من باقى المنطقة بسبب استخدام اللغة الإنجليزية فى التعليم.

وقد أدت القيم والاتجاهات المتغيرة للمدرسين الشباب من تفاقم تعقيدات المشكلة، فقد كان الجيل القديم من المدرسين يواجه مصاعب ويدرك صعوبة نشر الاستقرار والتجانس لمجتمع سنغافورة المتعدد الأجناس، وقد كتبت إلى «كنج سوى» عندما تولى وزارة التعليم فى ١٩٧٩ أقول: «إنهم يدرسون فلسفة الحياة ويبثون فى نفوس الطلبة التصميم والشعور بالواجب والمسئولية واكتسب أساتذتهم قدرًا من الدوافع أكبر مما لدى أغلبية الأساتذة الذين يستخدمون الانجليزية». ولم يكن المدرسون الأصغر سنًا وكلهم درسوا باللغة الإنجليزية مع اللغة الصينية كلغة ثانية، قد تشربوا بهذه القيم التقليدية.

كنا نريد أن نحافظ على القيم التقليدية المميزة لثقافتنا المختلفة، ولقد كان اليابانيون قادرين على استيعاب التأثير الأمريكى وأن يبقوا أساسًا على يابانيتهم، وكان صغارهم قد تربوا فى بحبوحة من العيش وكان يبدو أنهم أقل ولاء للشركات التى يعملون لديها من ولائهم لآبائهم، ولكنهم كانوا فى جوهرهم يابانيين ويعملون باجتهاد والتزام بمصلحة مجتمعهم أكثر من الأوروبيين أو الامريكيين، وقد آمنت بأنه إذا كان اليابانيون قد استطاعوا أن يفعلوا ذلك فإننا نستطيع أيضًا أن نفعله.

وقد قررت أن أحتفظ بأفضل تسع مدارس صينية طبقا لخطة معونة خاصة، وهذه المدارس كان يمكنها أن تقبل الطلبة من ضمن أفضل ١٠٪ من الذين ينجحون فى امتحان الشهادة الابتدائية، وكانوا سيدرسون الصينية كلغة أولى ولكن كانت اللغة الإنجليزية هى

وسيلة التدريس كما هو متبع فى المدارس الأخرى، وقد زودناها بمدرسين إضافيين لتمكين الطلبة من تعلم الإنجليزية والصينية من خلال برامج تقوية خاصة، وقد نجحت مدارس المساعدة الخاصة فى المحافظة على المظهر والنظام وآداب السلوك الاجتماعى التى تتميز بها المدارس الصينية التقليدية، وكانت الروح المميزة فى هذه المدارس ومازالت متفوقة على مدارس اللغة الإنجليزية، التى كانت تميل إلى أن تكون أكثر تساهلاً فى هذه الأمور. واليوم فإن معظم مدارس المساعدة الخاصة، بما فيها المدرسة الثانوية الهندية التى كان الشيوعيون يسيطرون عليها، تعتبر مؤسسات تعليمية من الدرجة الأولى وهى مزودة بالتسهيلات التى يقتضيها تاريخها وتقاليدها العريقة.

* * *

وبعد تطبيق حل الحرم الجامعى المشترك لجامعتى نانيانج وسنغافورة فى ١٩٧٨، قررت أن الوقت حان لتشجيع الصينيين لدينا على استخدام لغة الماندارين بدلاً من اللهجات الصينية المتعددة الأخرى، وكان هذا يسهل على الطلبة إجادة اللغة الإنجليزية والماندارينية فى المدرسة إذا كانوا يتحدثون الماندارينية فى بيوتهم ولا يعانون من اللهجات الأخرى. وقمت بإطلاق حملة «للتحدث بالماندارينية» لمدة شهر كل عام.

وحتى نؤكد أهمية الماندارينية توقفت عن إلقاء الخطب بالهوكينية وقد أوقفنا كل برامج اللهجات على التليفزيون والإذاعة، ولكن كنا نذيع الأخبار باللهجات من أجل الجيل الأكبر سنًا، ومن سوء الطالع أننا فى الانتخابات كان علينا أن نتحدث باللهجات المختلفة، وإلا فإن المرشحين من المعارضة كانوا يتمتعون بميزة علينا. وحتى يناير ١٩٩٧ عند الاستعداد للانتخابات العامة، فإن بعض الخطب المثيرة للحماسة كانت تلك التى تلقى باللهجة الهوكينية، فاللهجات هى اللغة الأصلية بالنسبة إلى الجيل الأكبر سنًا.

وكان من الصعب تغيير عادات اللغة فى الأسر الصينية التى تتداخل مع تعلم الماندارينية، وحتى السبعينيات كان ٨٠٪ مازالوا يتحدثون باللهجات الصينية فى بيوتهم.

ولم يكن العمال الشباب الذين عقد مقابلات معهم فى برامج التليفزيون يجيدون الماندارينية لأنهم فى بيوتهم وأماكن عملهم كانوا يعودون للتحدث باللهجات الصينية الأخرى، وقد استخدمت سمعتى ووضعى بين الناس لحثهم على التغيير، وكانوا يعلمون بأن أبنائى الثلاثة يجيدون الماندارينية والإنجليزية والملاوية وكانوا يحترمون آرائى عن كيفية تعليم الأبناء، وأثناء التجول فى الحدائق العامة كان الآباء غالبًا ما يتحدثون باللهجات الصينية إلى أن يقع نظرهم علىّ وحتى على تشو فيشعرون بالحرج والخجل من أنهم لا يأخذون بنصيحتى ويتحولون إلى الحديث بالماندارينية فقط. وكان التغيير صعبًا وبخاصة مع الأجداد، ولكن معظمهم نجحوا فى التحدث مع أحفادهم باللهجات الصينية وكانوا يفهمون إجاباتهم بالماندارينية. وبدون هذا الترويج النشيط للماندارينية، فإن سياستنا القائمة على ثنائية اللغة كانت ستفشل بالنسبة إلى الطلبة الصينيين، وقد زاد عدد العائلات التى تتحدث بالماندارينية من ٢٦٪ عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٦٠٪ عام ١٩٩٠ ومازال عددهم يتزايد. ومع هذا، فقد زاد عدد العائلات التى تتحدث الإنجليزية من ٢٠٪ عام ١٩٨٨ إلى ٤٠٪ عام ١٩٩٨.

وأدى انفتاح الصين إلى إحداث تغيير حاسم فى اتجاهات الصينيين لتعلم الماندارينية. فالمهنيون والمشرفون الذين كانوا يتحدثون بالإنجليزية والماندارينية معًا بطلاقة كانت لهم الاولوية. وتوقفت الشكوى والتذمر من تفضيل الماندارينية على اللهجات الصينية الأخرى. لقد كنا قد اتخذنا القرار الصائب عام ١٩٥٥، عند الاستقلال لتدريس الماندارينية كلغة ثانية. وكانت اللهجات الصينية الجنوبية السبع الرئيسية المختلفة تستخدم فى سنغافورة، مما جعل من السهل إقناع الجميع بالتحول إلى الماندارينية، ولو كنا مثل هونج كونج، حيث ٩٥٪ يتحدثون الكانتونية (لهجة إقليم كانتون) لكان من الصعب أن لم يكن من المستحيل أن نحدث التغيير، وبالنسبة إلى عدد كبير من السنغافوريين من أصل صينى فإن اللهجة المحلية هى اللغة الأم، أما الماندارينية فهى اللغة الثانية، ومع هذا فإنه خلال جيلين آخرين يمكن للماندارينية أن تصبح بالنسبة إليهم اللغة الام.

إن الثنائية اللغوية (بالإنجليزية والملاوية، أو الصينية والتاميلية) تمثل عبئًا ثقيلاً على أبنائنا، فاللغات الوطنية الثلاث لا علاقة لها بالإنجليزية على الإطلاق، ولكن إذا استخدمنا

لغة وطنية واحدة فإننا لن نستطيع أن نكسب قوت يومنا، كما أن استخدام لغة واحدة هى الإنجليزية كان سيعتبر نكسة، فنحن نكون بذلك قد خسرنا هويتنا الثقافية، وثقتنا الهادئة فى أنفسنا، ومكانتنا فى العالم، وعلى أى حال ما كنا استطعنا أن نقنع شعبنا بأن يتنازل عن لغاته الأصلية.

ومن هنا، فإنه على الرغم من النقد الذى وجهته جهات عديدة بأن شعبنا لم يعد يجيد أى من اللغتين، فقد كان ما فعلناه هو أفضل وسيلة للتقدم، فالإنجليزية باعتبارها لغتنا فى العمل قد حالت دون صراعات ناشئة بين أجناسنا المختلفة، وقد أتت لنا بميزة تنافسية لأنها اللغة الدولية للتجارة والدبلوماسية والعلوم والتكنولوجيا. وبدونها فإننا ما كنا قد حصلنا على شركات عالمية متعددة الجنسيات، كما أن شعبنا ما كان قد استوعب فورًا كيفية استخدام الكومبيوتر والانترنت.

١٢- المحافظة على نظافة الحكومة

عندما تولت حكومة حزب العمل الشعبى السلطة فى سنغافورة فى ١٩٥٩، شرعنا فى إقامة إدارة نظيفة. فقد عانينا من انتشار الفساد والطمع والانحلال بين عدد كبير من الزعماء الآسيويين. فالمناضلون من أجل الحرية لشعوبهم المضطهدة تحولوا إلى نهابين لثرواتها، وانحدرت مجتمعاتهم إلى التخلف، واجتاحتنا موجة الثورة فى آسيا، وصممنا على التخلص من الحكم الاستعمارى، ولكن كنا غاضبين ونشعر بالخزى من الزعماء الوطنيين الآسيويين الذين أدى فشلهم فى الارتفاع إلى مستوى مثلهم العليا إلى إزالة الغشاوة والوهم عن أعيننا.

وفى بريطانيا قابلت طلبة من الصين بعد الحرب وكانوا يطمحون بشدة فى تخليص الصين من فساد وعدم كفاءة زعمائها الوطنيين الصينيين، وأدى التضخم المرتفع والنهب بالجملة إلى هزيمتهم المخزية والانسحاب إلى تايوان. لقد كان الأمر يدعو إلى الاشمئزاز بسبب الرشوة والطمع وانعدام الأخلاق عند أولئك الرجال مما جعل عددًا كبيرًا من طلبة المدارس الصينية فى سنغافورة يصبحون موالين للشيوعية، فقد رأى الطلبة أن الشيوعيين مثال للتفانى والتضحية وإنكار الذات، وظهرت الفضائل الثورية الإسبرطية المتقشفة للزعماء الصينيين الشيوعيين[١].

(١) يعود استخدام كلمة «إسبرطي» Spartan بمعنى متقشف فى اللغة الإنجليزية إلى القرن السابع عشر لأنه كان من تقاليد أهل اسبرطة عدم الاكتراث بالراحة والنعيم والترف وتفضيلهم التقشف والزهد، باعتبار ذلك من الفضائل الاسبرطية وكانت اسبرطة أقوى دولة / مدينة إغريقية فى اليونان القديمة وانتهى دورها فى عام ٣٦٢ قبل الميلاد وكانت هذه المعتقدات هى السائدة فى تلك الأيام. (المترجم)

وقد اتخذنا قرارًا مهمًا قبل الانتخابات العامة فى مايو ١٩٥٩ ركزنا فيه على موقفنا من الفساد، وكانت حكومة ليم يو هوك **Lim Yew Hock** (١٩٥٦ – ١٩٥٩) قد بدأت فى ممارسة الفساد، وكان وزير التعليم فى حكومته تشيو سوى كى **Chew Swee Kee** قد تلقى مليون دولار سنغافورى من مصدر أمريكى لمحاربة الشيوعيين فى الانتخابات التالية. وانتشرت فى الأسواق شائعات عن مبالغ أقل دفعت لأسباب غير إيديولوجية، وكان لدينا تحفظات مهمة بشأن خوض الانتخابات من أجل الفوز بها لأننا شعرنا بأننا غير مستعدين ولا منظمين بما فيه الكفاية لمواجهة الشيوعيين الذين توقعنا أن ينقلبوا علينا إذا تولينا الحكم، ولكن السماح لهذه المجموعة من الأوغاد بفترة خمس سنوات أخرى كان سيؤدى إلى إفساد الموظفين العامين الذين كانوا مازالوا أشرافًا بوجه عام، ولو حدث هذا لعجزنا عن أن ندير النظام؛ لهذا قررنا الكفاح من أجل الفوز.

وكانت هناك إغراءات فى كل مكان، وليس فقط فى سنغافورة. فمثلا، أول احتكاك رسمى للأجانب عندما يدخلون أية دولة، يكون مع موظفى الهجرة والجمارك، وفى كثير من المطارات فى جنوب شرق آسيا، كان المسافرون يعانون فى الغالب من التأخير عند التخليص الجمركى حتى يتم تقديم إكراميات مناسبة (وكانت على شكل مدفوعات نقدية فى الغالب). وكانت نفس المضايقات تمارسها شرطة المرور، وعندما كان يحدث إيقاف السائقين بادعاء تجاوز السرعة، كان عليهم أن يسلموا رخص قيادتهم مع دفع المعدل السائد بالدولار لتجنب اتخاذ إجراء أشد، ولم يكن كبار المسئولين يمثلون قدوة جيدة. وفى كثير من المدن فى المنطقة، فإنه حتى دخول مستشفى بعد حادث مرور يحتاج إلى رشوة للحصول على عناية فورية؛ وقد أعطيت سلطات لبعض الموظفين الذين لا يستطيعون أن يعيشوا بمرتباتهم مما كان يعتبر دعوة إلى إساءة استخدام هذه السلطات.

وكان لدينا شعور عميق برسالتنا فى أن نقيم حكومة نظيفة وفعالة، وعندما أقسمنا اليمين عند تولى مناصبنا فى احتفال فى قاعة مجلس المدينة فى يونيو ١٩٥٩، كنا جميعًا نرتدى قمصانًا بيضاء وبناطيل بيضاء لنرمز إلى النقاء والأمانة فى سلوكنا الشخصى وحياتنا العامة، وكان الناس يتوقعون منا ذلك، وكنا قد عقدنا العزم على أن نكون عند حسن

ظنهم، وقد استعرض الموالون للشيوعية أوراق اعتمادهم كطبقة عمال فى أسلوب لبسهم القمصان والسراويل غير المهندمة، وكانت وسيلة تنقلهم (حافلات وسيارات أجرة)، وأماكن نومهم (غرف خلفية لمكاتب النقابة)، كما كان تعليمهم فى مدارس صينية، وكانوا يسخرون من مكتبى وبيتى المزودين بأجهزة التكييف، ومن سيارتى الأمريكية الكبيرة من طراز ستودبيكر، ومن لعبى الجولف وتناولى البيرة، ومن خلفية أسرتى البرجوازية وتعليمى فى جامعة كيمبريدج البريطانية، ولكنهم عجزوا عن اتهامى أنا وزملائى بأننا نأخذ أى أموال من العمال والنقابات التى نساعدها.

وكان كل وزرائى، فيما عدا واحد منهم، من خريجى الجامعات، وكنا على ثقة من النجاح إذا تركنا وظائفنا، وكان المهنيون مثلى لديهم توقع بذلك، ولم تكن هناك حاجة منا لادخار المال لمواجهة المستقبل. والأهم أن معظمنا كان لديهم زوجات يعملن ويمكنهن إعالة عائلاتهن إذا تم اعتقالنا أو لم نكن بجوارهن، وقد شكل هذا اتجاهات وزرائى وزوجاتهم. وعندما اكتسب الوزراء احترام وثقة الشعب، استطاع الموظفون العامون أن يرفعوا رؤوسهم عالية وأن يتخذوا القرارات بثقة، وقد أحدث ذلك اختلافًا مهمًا فى معركتنا ضد الشيوعيين.

وقد حرصنا من أول يوم تولينا فيه السلطة فى يونيو ١٩٥٩، على إخضاع كل دولار من الإيرادات العامة للمساءلة المناسبة والتأكد أنه سيصل إلى المستحقين فى القاعدة الشعبية دون أن ينهب فى الطريق، ولهذا فإنه منذ البداية أولينا أهمية خاصة للمناطق التى استغلت فيها سلطات متاحة لمنافع شخصية، وطورنا من الادوات التى يمكن أن تمنع وتكتشف وتردع مثل هذه الممارسات.

وكانت الوكالة الرئيسية المكلفة بهذه المهمة هى مكتب تحقيقات ممارسات الفساد Corrupt Practices of Investigation Bureau الذى أنشأه البريطانيون عام ١٩٥٢ ليعالج الفساد المتزايد، وبخاصة عند المستويات الأدنى والمتوسطة فى الشرطة وبين مفتشى الباعة المتجولين ومفتشى الأراضى الذين يقومون بعمل محاضر ضد الكثيرين الذين يخالفون القانون بشغل أجزاء من الطرق العامة لعرض منتجاتهم للبيع بطريقة

غير قانونية، أو التعدى على أراضى الدولة لبناء أكواخ عشوائية، وكان هؤلاء المفتشون يستطيعون إصدار أوامر بالاستدعاء للمحاكمة أو يتجاهلون المخالفات لقاء رشوة مناسبة.

وقررنا أن نركز على كبار المستغلين فى القيادات الأعلى ووجهنا مكتب تحقيقات ممارسات الفساد للبدء بأولوياتنا. أما بالنسبة إلى المستغلين الأصغر (مرتكبى المخالفات البسيطة) فقد راعينا تبسيط الإجراءات وإزالة أية سرية بأن ننشر الخطوط الاسترشادية بوضوح، لدرجة أننا ألغينا الحاجة إلى تصاريح أو موافقات فى بعض المناطق الأقل أهمية. وعندما تعرضنا لمشكلات فى الحصول على أدلة مقنعة عند المحاكمة، بدأنا التطبيق الصارم للقانون على مراحل.

وفى عام ١٩٦٠، عدلنا قانون مكافحة الفساد لعام ١٩٣٧، لأنه كان لا يتمشى مع الظروف المتغيرة، ووسعنا من تعريف الإكرامية والهدية بحيث تشمل كل ما له قيمة، وأدت التعديلات إلى منح المحققين سلطات واسعة، منها الحق فى توقيف المخالف والتفتيش وفحص الحسابات فى البنوك ودفاتر البنوك لمن يشتبه فيهم وزوجاتهم وأبنائهم وعملائهم، وأصبح من غير الضرورى إثبات أن الشخص الذى قبل رشوة كان فى وضع يمكنه من تقديم الخدمة المطلوبة، وكان على مراجع حسابات ضرائب الدخل أن يقدم المعلومات الخاصة بأى شخص يتم استجوابه، وتم تغيير القانون القائم بأن دليل التواطؤ غير جدير بالثقة ما لم يثبت، بحيث أصبح القانون يسمح للقاضى بأن يقبل هذا الدليل الخاص بالمتواطئ.

وكان التغيير الأكثر فاعلية، والذى أدخلناه فى ١٩٦٠، هو السماح للمحاكم بأن تتعامل مع البرهان بأن المتهم يعيش بأكثر من دخله أو أن لديه ممتلكات لا يستطيع أن يبررها بدخله، باعتباره دليلاً يثبت بأن المتهم قد قبل رشوة أو حصل عليها، ومع دقة التحريات والتعامل بواقعية وبالسلطة الممنوحة للتحقيق مع أى موظف ومع أى وزير، فإن مدير مكتب تحقيقات ممارسات الفساد، التابع لمكتب رئيس الوزراء، اكتسب سمعة طيبة جدًا بأنه يستطيع أن يتوصل إلى أولئك الذين يخونون ثقة الشعب.

وفى ١٩٦٣، جعلنا من الإجبارى استدعاء الشهود عن طريق مكتب تحقيقات ممارسات الفساد لكى يدلوا بمعلوماتهم. وفى ١٩٨٩، زدنا من الحد الأدنى من غرامة الفساد من عشرة آلاف دولار سنغافورى إلى مائة ألف دولار سنغافورى، وأصبح الإدلاء بمعلومات كاذبة أو مضللة لمكتب تحقيقات ممارسات الفساد جنحة عقوبتها السجن وغرامة تصل إلى عشرة آلاف دولار سنغافورى، وأصبح من سلطة المحاكم مصادرة أية منفعة يتم الحصول عليها نتيجة للفساد.

وكان الفساد منظمًا على نطاق واسع فى مناطق معينة. وفى ١٩٧١، قام مكتب التحقيقات بالقضاء على مجموعة مكونة من أكثر من ٢٥٠ رجل شرطة دورية كانوا يتلقون مبالغ تتراوح بين خمسة دولارات سنغافورية وعشرة دولارات سنغافورية شهريًا من سائقى الشاحنات وكانوا يميزون الشاحنات بالعناوين المكتوبة على جانبى الشاحنات. وكان الذين يرفضون الدفع يتم اضطهادهم بإصدار أوامر استدعاء ضدهم.

وكان موظفو الجمارك يتلقون رشاوى للإسراع بالتخليص على محتويات الشاحنات التى تهرب السلع المحظورة، وكان موظفو مكتب السلع التموينية المركزية (إدارة توريدات الحكومة) يقدمون معلومات عن العطاءات مقابل مبالغ مالية يفرضونها، وكان موظفو إدارة الاستيراد والتصدير يتلقون رشاوى للإسراع بإصدار التراخيص. وكان المقاولون يرشون الموظفين للسماح لهم بالغش فى المبانى، وكان العاملون بالصحة العامة يتلقون أموالاً من أصحاب المحال والسكان مقابل القيام بعملهم بإزالة القمامة، وكان النظار والمدرسون فى بعض المدارس الصينية يتلقون عمولات من موردى الأدوات الكتابية. إن مهارة الإنسان لا حدود لها عندما تترجم السلطة والقدرة على التصرف إلى منافع شخصية، ولم يكن من العسير تنظيف كل هذه الانحرافات المنظمة، فأعمال الفساد المنعزلة الانتهازية كانت أكثر صعوبة فى كشفها، ولكن عند كشفها كان لابد من وضع حد لها.

وكانت الحالات الصارخة تحتل العناوين الرئيسية، فقد تم توجيه عدد من الاتهامات بالفساد إلى الوزراء ، وكانت هناك حالة منهم فى كل عقد من الستينيات حتى الثمانينيات. وكان تان كيا جان Tan Kia Gan هو وزير التنمية القومية إلى أن خسر فى

انتخابات ١٩٦٣. وكنا زملاء مقربين منذ أوائل الخمسينيات، عندما كان رئيس نقابة مهندسي الخطوط الجوية الملاوية وكنت - أنا - مستشارها القانوني، وقد عيناه مديرًا في مجلس إدارة الخطوط الجوية الماليزية. وفي اجتماع لمجلس إدارة الشركة في أغسطس ١٩٦٦ عارض تان بشدة شراء طائرات بيونج، وبعد أيام قليلة قام شخص يدعى مستر ليم Lim بالاتصال ببنك فرست ناشيونال بنك، وهو البنك الذي تتعامل معه شركة بوينج للنظر في تعيينه. كان صديق عمل لتان كيا جان، وكان البنك يعلم موقف الحكومة المتشدد ضد الفساد فأبلغ عن الواقعة. ورفض تيم أن يورط تان كيا جان ولهذا لم يقدم تان للمحاكمة. ولكني كنت مقتنعًا بأن تان كان وراء العملية، وعلى الرغم من أن القرار لم يكن مستحبًا ومؤلمًا فقد أصدرت بيانًا قلت فيه إنه بوصفه ممثل الحكومة في مجلس إدارة الخطوط الجوية الماليزية، فإنه لم يقم بواجباته بشكل لا يعرضه للمساءلة، وعزلته من مجلس الإدارة ومن جميع مناصبه، وقد أبلغني كيم سان Kim San فيما بعد أن تان ساءت حالته لأنه لم يستطع أن يفعل شيئًا بسبب العزلة التي فرضت عليه، ولقد حزنت ولكن لم يكن هناك مسار آخر يمكن أن أتخذه.

وكان وي تون بون Wee Toon Boon وزيرًا للدولة في وزارة البيئة في ١٩٧٥ عندما قام برحلة مجانية إلى إندونيسيا هو وأفراد أسرته، وتكفل بتكاليف الرحلة أحد مقاولي الإسكان الذي قدم بالإنابة عنه بيانات إلى موظفي الحكومة، كما أنه قبل الحصول على كوخ ثمنه ٥٠٠ ألف دولار سنغافوري من هذا المقاول وأخذ أموالاً بالسحب على المكشوف بإجمالي ٣٠٠ ألف دولار سنغافوري باسم والده بالضمان الشخصي للمقاول، ليضارب في بعض الأسهم، كان زعيمًا نقابيًا مخلصًا معاديًا للشيوعية منذ الخمسينيات. وكان من المؤلم مواجهته والاستماع إلى احتجاجاته غير المقنعة بأنه بريء، وحكم بإدانته وسجنه لمدة أربع سنوات وستة شهور، واستأنف الحكم وتأيدت الاتهامات ولكن خفض الحكم بمقدار ١٨ شهرا.

وفي ديسمبر ١٩٧٩، واجهنا فجأة نكسة خطيرة، فقد وجهت إلى «في يو كوك» Phey Yeo Kok، الذي كان وقتئذ رئيسًا للمجلس القومي لنقابات العمال وعضوًا ونائبًا في البرلمان عن حزب العمل الشعبي، أربعة اتهامات بأنه خان الثقة بشكل إجرامي في

الحصول على مبالغ مجموعها ٨٣ ألف دولار سنغافورى، كما اتهم أيضًا بتهمتين طبقًا لقانون نقابات العمال باستثمار مبلغ ١٨ ألف دولار من أموال النقابة فى محل بقالة كبير بدون موافقة الوزير، وكما هو المعتاد فى مثل هذه القضايا، تم الإفراج عنه بكفالة.

وكان ديفان ناير Devan Nair باعتباره أمينًا عامًا للمؤتمر القومى لنقابات العمال مقربًا من «فى يو توك» ومؤمنًا ببراءته، وكان يريد من مكتب تحقيقات ممارسات الفساد أن يعيد النظر فى القضية قائلاً: إن هناك إنسانًا بريئًا على وشك أن يدمر بناء على اتهامات باطلة. ولم أوافق لأننى اطلعت على محاضر التحقيقات وسمحت لمكتب التحقيقات بالاستمرار فى عمله، وكان ديفان ناير مقتنعًا ببراءة «فى يو توك»، ومهمومًا من فقد مساعد مهم فى الحركة النقابية، حتى أنه تحدث إلىّ بحماسة على الغداء فى يوم سبت. وفى حضوره تحدثت تليفونيًا لمدير مكتب التحقيقات وأبلغته أن يطلع ديفان ناير – فى سرية تامة – على الدليل الذى لديه ضد «فى يو كوك» بعد الغداء مباشرة، وبعد أن قرأ ديفان ناير الدليل لم يعد يتصل بى، وقرر «فى يو كوك» أن يخالف نظام الكفالة وخسر ضامناه مبلغ ٥٠ ألف دولار سنغافورى عندما هرب نهائيًا، وقد كانت آخر معلومات عنه من تايلاند أنه يعيش حياة بائسة باعتباره هاربًا من العدالة وأصبح معرضًا لابتزاز سلطات الهجرة والشرطة.

وكان أكثر السقوط مأسوية قد حدث لتيه تشينج وان The Cheang Wan الذى كان وزيرًا للتنمية القومية، ففى نوفمبر ١٩٨٦ اعترف أحد مشاركيه القدامى عند استجوابه بواسطة مكتب التحقيقات بأنه قدم إلى «تيه» مبلغين نقدًا بقيمة ٤٠٠ ألف دولار سنغافورى، وفى الحالة الأولى دفع المبلغ للسماح لشركة تنمية بالاحتفاظ بجزء من أراضيها التى كانت الحكومة قد استولت عليها جبريًا، وفى الحالة الثانية ساعد مقاولاً على شراء أرض للدولة لمشروع تنموى خاص، وتمت هذه الرشاوى عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢. وقد أنكر استلام المبلغ وحاول أن يساوم مع المدير المساعد الأول لمكتب التحقيقات حتى لا يستمر فى إجراءات القضـيـة، وقد أبلغ أمين مجلس الوزراء بذلك، وقال: إن «تيه» طلب مقابلتى؛ وأجبت بأننى لا يمكنـى مقـابلته إلا بعـد انتهاء التحقيقات. وبعد مرور أسبوع فى صباح يوم ١٥ ديسمبر ١٩٨٦ أبلغنى ضباط الأمن لدى بأن «تيه» توفى وأنه ترك الخطاب التالى لي:

رئيس الوزراء

لقد شعرت بالحزن الشديد والاكتئاب فى الأسبوعين الفائتين، وأشعر بالمسئولية بوقوع هذا الحدث الذى اتسم بسوء الحظ، وأشعر بأننى يجب أن أتقبل المسئولية بالكامل. وكسيد شرقى شريف أشعر بأنه من الصواب أن أتلقى أقصى عقوبة على خطئى.

المخلص

تيه تشينج وان

وزرت أرملته وتأملت جثمانه المد على سريره، وقالت إنه خدم الحكومة طيلة حياته وأنها تريد أن تحافظ على شرفه. وسألت هل من الممكن ألا يتم تشريح الجثة بواسطة الطبيب الشرعى، وكان ذلك ممكنًا إذا كانت لديها شهادة وفاة من طبيبه بأن أسباب الوفاة طبيعية. وكان من المحتم أن يتم التشريح بواسطة الطبيب الشرعى الذى وجد أنه انتحر بأن تناول جرعة زائدة من اميتال الصوديوم. وأثارت المعارضة ذلك فى البرلمان وطالبت بلجنة للتحقيق، ووافقت على الفور وألم زوجته وابنته إعلان الخبر. وبعد ذلك بقليل غادرتا سنغافورة ولم تعودا إليها أبدًا، فقد عانتا الكثير من الشعور بالخزى والعار.

وقد نشرنا مناخًا من الرأى العام يهتم بالفساد فى المناصب العامة واعتباره تهديدًا للمجتمع، وقد فضل «تيه» أن ينتحر على أن يواجه الخزى والعزلة. ولم أفهم أبدًا لماذا أخذ مبلغ ٨٠٠ ألف دولار سنغافورى؟! لقد كان مهندسًا معماريًا قديرًا وواسع الحيلة وكان يمكنه أن يكسب عدة ملايين بشرف من مهنته.

* * *

من السهل أن نبدأ بمعايير أخلاقية عالية وقناعات وتصميم لمكافحة الفساد، ولكن من الصعب الاستمرار فى هذه النوايا الطيبة ما لم يكن الزعماء أقوياء وذوى عزم بما فيه

الكفاية بحيث يمكنهم التعامل مع كل المخالفين، وبلا أية استثناءات، ولابد من دعم موظفى مكتب تحقيقات ممارسات الفساد دون خوف أو محسوبية عند تطبيق القواعد.

وقد نشر معهد التنمية الإدارية فى كتابه السنوى لعام ١٩٩٧، عن التنافسية العالمية تقييمًا لدول العالم من ناحية الفساد وأعطى أقل درجة لأقل دولة تمارس الفساد فى العالم كله فأعطى ١٠ درجات كأحسن تقدير للدولة التى لا فساد فيها، وقد تم تقييم سنغافورة بأنها أقل دولة فى آسيا فسادًا وحصلت على ١٨,٩ درجة، متقدمة فى هذا على هونج كونج واليابان وتايوان، كما أن منظمة الشفافية الدولية (ومقرها برلين) وضعت سنغافورة فى المركز السابع على مستوى العالم فى ١٩٩٨ بسبب قلة الفساد بها.

فالنسبة المئوية التى تدفع مقابل خدمة والبقشيش والإكرامية وأى مسمى آخر محلى هو طريقة للحياة فى آسيا، فالناس يقبلون ذلك علانية كجزء من ثقافتهم، ولا يمكن للوزراء والمسئولين أن يعيشوا على مرتباتهم بما يتناسب مع مستوى وظائفهم، وكلما ارتفع مقامهم، كبرت بيوتهم وتعددت زوجاتهم وعشيقاتهم والتزين بالمجوهرات الثمينة اللائقة بسلطة ومركز رجالهن، وكانت سنغافورة الحريصة على عقد صفقات تجارية مع هذه الدول حريصة بالمثل على عدم استيراد مثل هذه الممارسات إلى الوطن.

* * *

وعندما وصل الشيوعيون الصينيون إلى السلطة؛ أظهروا بشكل كبير تكريسهم وأمانتهم، فالعاملون والعاملات فى الفنادق فى الصين فى الخمسينيات والستينيات كانوا يعيدون أى شىء يتركه النزلاء فى الفنادق، حتى الأشياء التى كان النزلاء يتعمدون أن يتخلصوا منها، وكان ذلك استعراضًا ظاهريًا لعدم اهتمامهم الكامل بالمتلكات المادية. ولكن خلال ذروة الثورة الثقافية فى ١٩٦٦-١٩٦٧، انهار النظام. فالمحسوبية ومجاملة الأقارب والفساد الخفى أصاب بالعدوى المناصب العليا، وكان المجتمع كله قد انحط وظهرت مجموعة من الانتهازيين الذين يلبسون قناع الثوريين وحققوا «ترقيات هليكوبتر»

(أى خاطفة) بأن خانوا واضطهدوا زملاءهم ورؤساءهم. وازداد الفساد سوءًا عندما بدأت الصين تطبق سياسة الانفتاح عام ١٩٧٨، فكثير من الكوادر الشيوعية الذين شعروا بأنهم خدعوا وأضاعوا أفضل سنى حياتهم شرعوا فى تعويض الوقت الذى أضاعوه وعملوا على إثراء أنفسهم بكل الطرق الممكنة. وحدث الشىء نفسه مع الشيوعيين فى فيتنام، فبعد أن انفتحوا على الاستثمارات الأجنبية وحرية السوق فى أواخر الثمانينيات أصيب الحزب الشيوعى بعدوى الفساد. وأصيب نظاما الحكم فى البلدين، بأسوأ ما يمكن من الفساد بعد أن كانا يعترفان بغياب كامل للأنانية وتكريس للقضية الشيوعية، أكثر مما كان يحدث للدول الآسيوية الرأسمالية التى انهارت أخلاقيًا والتى كانوا ينتقدونها بشدة ويحتقرونها.

إن الشرط المسبق لحكومة أمينة هو أن المرشحين فى الانتخابات يجب ألا يحتاجوا إلى مبالغ طائلة من المال حتى يتم انتخابهم، وإلا فإن ذلك يفتح باب الرشوة، وكان مصدر التعاسة لمعظم الدول فى آسيا هو التكاليف الباهظة للانتخابات. فبعد إنفاق مبالغ كبيرة للفوز فى الانتخابات، فإن الفائزين لابد أن يستعيدوا ما دفعوه من تكاليف، وأن يكدسوا أموالاً أخرى استعدادًا للانتخابات القادمة، وهذا النظام يتسم بالديمومة، وحتى يتم الانتخاب فى المجلس التشريعى التايوانى «يوان» Yuan فى التسعينيات، كان بعض المرشحين ينفقون على حملاتهم الانتخابية ما بين ١٠ إلى ٢٠ مليون دولار أمريكى. وبعد انتخابهم كانوا يحرصون على أن يستعيدوا ما أنفقوه ويستعدوا للدورة التالية باستخدام نفوذهم مع الوزراء والمسئولين فى الحكومة للحصول على عقود أو لتحويل استخدام أراضيهم من الزراعة إلى الصناعة أو التنمية الحضرية، وفى تايلاند وصف وزير سابق فى الحكومة ذلك بقوله إنه «الديمقراطية التجارية»، أو «التفويض المشترى بالمال». وفى ١٩٩٦ أنفق حوالى ٢٠٠٠ مرشح حوالى ٣٠ مليار بات Bahts (العملة المحلية) (وتعادل ١,٢ مليار دولار أمريكى). وأطلق على أحد رؤساء الوزارات اسم «آلة الصرف الآلى» لأنه اشتهر بصرف الأموال نقدًا للمرشحين والناخبين، وقد احتج بأنه ليس «آلة الصرف الآلى» الوحيد.

وفى ماليزيا أطلق زعماء المنظمة الملاوية القومية المتحدة على ذلك «سياسة المال». وفى خطابه إلى مندوبى الحزب فى أكتوبر ١٩٩٦ لاحظ رئيس الوزراء الدكتور مهاتير

محمد أن بعض المرشحين الذين كانوا يطمحون فى المنافسة على مناصب أعلى كانوا يقدمون رشاوى وهدايا إلى المندوبين فى مقابل حصولهم على الأصوات، وقد استنكر دكتور مهاتير ممارسة «سياسة المال» واغرورقت عيناه بالدموع وهو يحث مندوبى الحزب «بألا يسمحوا للرشوة بأن تدمر عنصر ودين وأمة الملايو»، وطبقًا لتقارير صحيفة ماليزية، فإن بنك نيجارا Negara استنفد كل أوراق البنكنوت من فئة ١٠٠٠ رينجت ماليزى Ringgit[1] فى ذروة الحملة المؤدية إلى عضوية مؤتمر مندوبى حزب المنظمة الملاوية القومية المتحدة عام ١٩٩٣.

كانت إندونيسيا مثالاً معروفًا للفساد الذى وصل إلى درجة كبيرة بحيث اخترع رجال الإعلام الإندونيسى الاسم المختصر «KKN» أو «ت.ف.م.» ليشير إلى تواطؤ Kolusi – فساد Korupsi – محاباة الأقارب «Nepotism»، وقد ضرب أبناء الرئيس سوهارتو وأصدقاؤه وزملاؤه المثل الذى جعل KKN جزءًا لا يمكن الاستغناء عنه من الثقافة الإندونيسية. وقد قدرت وسائل الإعلام الأمريكية ثروة أسرة سوهارتو بحوالى ٤٢ مليار دولار أمريكى قبل أن تؤدى الازمة المالية إلى تخفيض قيمتها، وكان الفساد أسوأ فى ظل الرئيس حبيبى Habibie، وكان الوزراء والمسئولون غير واثقين من بقائهم فى مراكزهم بعد انتخاب رئيس جمهورية جديد، فاستغلوا الوقت الباقى لهم بأقصى ما يستطيعون، وجمع مساعدو حبيبى أموالاً ضخمة لشراء أصوات الناخبين فى مجلس الشعب الاستشارى حتى يتم انتخابهم، وقيل إن المعدل السائد كان أكثر من ربع مليون دولار أمريكى لكل صوت.

وكان أكثر النظم الانتخابية تكلفه موجود فى اليابان، فقد كانت مرتبات وبدلات الوزراء اليابانيين وأعضاء البرلمان (الدايت) متواضعة، وكان عضو البرلمان اليابانى يحتاج إلى مليون دولار أمريكى سنويًا ليدفع مرتبات موظفيه فى طوكيو ودائرته الانتخابية

(١) رينجت هى عملة ماليزيا، وكل رينجت مقسم إلى ١٠٠ سين Sen، وكل ١٠٠ رينجت تساوى ٤٠،٣٢ دولار أمريكى طبقًا لمعدل الصرف الصادر من صندوق النقد الدولى فى ٣ نوفمبر ٢٠١٠. (المترجم)

وكذلك لتقديم هدايا للناخبين فى أعياد ميلادهم وموا ليدهم وزيجاتهم وجنازاتهم. وفى عام الانتخابات كان المرشح يحتاج إلى أكثر من خمسة ملايين دولار أمريكى، وكان يعتمد على زعيم طائفته للحصول على المال، ولما كانت سلطة أى زعيم تتوقف على عدد أعضاء الدايت الذين يؤيدونه ويعتمدون عليه، فقد كان عليه أن يجمع مبالغ كبيرة لتمويل أتباعه خلال الانتخابات وبين انتخاب وآخر.

وقد تجنبت سنغافورة استخدام المال لكسب الانتخابات، وكنت بصفتى زعيمًا للمعارضة قد أقنعت الوزير الأول جيم يو هوك **Jim Yew Hock** فى ١٩٥٩، أن يجعل التصويت إجباريًا وأن يحرم استخدام السيارات لنقل الناخبين إلى مراكز الاقتراع. وبعد أن فزنا بالحكم قمنا بتنظيف السياسة من نفوذ «الثالوث» **Triad**(المجتمع السرى)، ولم يكن الشيوعيون، وهم أقوى خصومنا، قد استخدموا المال لكسب الأصوات، وكان إنفاقنا على الانتخابات قليلاً، وأقل من المبلغ الذى يسمح به القانون، ولم يكن الحزب يضطر إلى إعادة ملء خزانته بالمال بعد الانتخابات. وفى الفترة بين انتخاب وآخر لم نكن نمنح الناخبين أية هدايا، وكنا نجعلهم ينتخبوننا مرة بعد أخرى بأن نوفر لهم فرص عمل، ونبنى المدارس والمستشفيات والمراكز الاجتماعية، والأهم من كل ذلك أننا كنا نبنى بيوتًا لكى يمتلكوها. كانت هذه منافع كبيرة غيرت من حياتهم وأقنعتهم بأن مستقبل أولادهم فى أيدى حزب العمل الشعبى، ولم تكن أحزاب المعارضة تحتاج أيضا إلى المال، فقد كانوا يفوزون على مرشحينا لأن هيئة الناخبين يريدون أعضاء معارضين فى البرلمان للضغط على الحكومة للحصول على مزيد من التنازلات.

وقد جادل الليبراليون الغربيون بأن صحافة بلا قيود تمامًا، ستكشف الفساد وسيؤدى هذا إلى حكومة نظيفة وأمينة، ولكن وجود صحافة وتليفزيون بغير رقابة وتتمتع بالحرية فى كل من الهند والفلبين وتايلاند وتايوان وجنوب كوريا واليابان لم يوقف الفساد المتفشى والمتأصل فى تلك البلاد، كما أن المثال الأوضح بأن حرية وسائل الإعلام هى جزء لا يتجزأ من فساد صاحبها إنما يتمثل فى رئيس الوزراء الإيطالى الأسبق سيلفيو بيرلوسكونى **Silvio Berlusconi**. فهو يمتلك شبكة واسعة من وسائل الإعلام ولكنه هو نفسه خضع للتحقيق واتهم بالممارسات الفاسدة التى ارتكبها قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء.

ومن جهة أخرى فإن سنغافورة قد أظهرت أن نظام الانتخابات النظيف الذى يخلو من دفع أموال إنما يساعد على المحافظة على حكومة أمينة، ولكن سنغافورة ستبقى نظيفة وأمينة إذا كان هناك رجال أمناء قادرون وراغبون فى خوض الانتخابات وتولى المناصب. ويجب أن تدفع لهم مرتبات تتناسب مع ما يحصل عليه رجال فى مثل كفاءتهم ونزاهتهم لقاء إدارة شركة كبيرة أو مكتب محاماة ناجح أو أية مهنة أخرى، لقد كان عليهم أن يديروا اقتصاد سنغافورة الذى وصل معدل نموه السنوى من ٨ إلى ٩ فى المائة فى العقدين الاخيرين، وأعطى المواطنون إجمالى ناتج محلى قدره البنك الدولى عام ١٩٩٥ بأنه أعلى تاسع معدل فى العالم.

ومع جيل الزعماء المؤسسين فإن الأمانة تأصلت فى نفوسهم، وكان زملائى يحتقرون أية محاولة لاستمالتهم بالرشوة، وقد عرضوا حياتهم للخطر لتولى السلطة، ليس لإثراء أنفسهم، وإنما لتغيير المجتمع، ومع هذا، فإن هذه المجموعة لا يمكن أن تتكرر مرة أخرى لأنه ليس من الممكن إعادة خلق الظروف التى جعلتهم مختلفين عن غيرهم. إن الذين خلفونا أصبحوا وزراء كأحد الخيارات الكثيرة كمهنة لهم، ولم يكن منصب الوزير هو أكثرها جاذبية، وإذا أعطينا مرتبات قليلة للرجال الأكفاء ليكونوا وزراء، فإننا يجب ألا نتوقع منهم أن يبقوا طويلاً فى المنصب الذى يحصلون منه على جزء قليل مما يمكن أن يحصلوا عليه من العمل خارج الوزارة. ومع ارتفاع النمو الاقتصادى والإيرادات الأعلى فى القطاع الخاص، فإن مرتبات الوزراء يجب أن تتمشى مع مرتبات نظرائهم فى القطاع الخاص. فالوزراء وموظفو الحكومة الذين كانوا يحصلون على مرتبات قليلة قد دمروا كثيرًا من الحكومات فى آسيا، ذلك أن المكافآت الكافية أمر حيوى للوصول إلى مستويات عالية من الأمانة المالية بين الزعماء السياسيين وكبار المسئولين.

وفى مناقشة للميزانية فى مارس ١٩٨٥ انتقدت المعارضة فى محاولتها لخفض الزيادات فى مرتبات الوزراء، وقد قارن ج. ب. جيارتنام **J. B. Jeyarentuam** بين مرتبى الشهرى وقدره ٢٩ ألف دولار سنغافورى بمرتب رئيس وزراء ماليزيا وقدره عشرة دولار سنغافورى، ومع هذا فهو يتقاضى ٩ آلاف دولار سنغافورى فقط. ولكنى عقدت مقارنة بين مرتبات رئيس الفلبين ماركوس الذى يتقاضى ١٠٠ ألف بيسو سنويا وقيمتها أكثر

بقليل من ألف دولار سنغافورى شهريًا، ورئيس إندونيسيا الذى يحكم ١٥٠ مليون نسمة ويتقاضى مرتبًا شهريًا ٢,١ مليون روبية أو ما يعادل ٢٥٠٠ دولار سنغافورى. ومع هذا، فقد كانوا أكثر ثراء منى. فهناك زعيم إندونيسى احتفظ بدار سكنه عند التقاعد. ومنح رئيس وزراء ماليزيا بيت أو أرض ليبنى عليها سكنه الخاص. لقد كان دار سكنى الرسمى ملكًا للحكومة، ولم يكن مخصصًا لى أية مزايا إضافية، لا سيارات بسائقين، ولا مقر وزاريًا يعمل فيه بستانى، أو طباخين أو غيرهم من الخدم، كانت ممارستى أن يتم دمج جميع المزايا فى مرتبات إجمالية ويترك لرئيس الوزراء والوزراء أن يقرروا بأنفسهم كيفية صرفها.

وأشرت إلى معدلات المرتبات فى جمهورية الصين الشعبية، وكان أدنى مرتب هو ١٨ يوانًا **Yuan** وأعلى مرتب ٥٦٠ يوانًا، بنسبة ١:٣١ ولكن لم يكن ذلك يعكس التفاوت فى نوعية الحياة بين أدنى وأعلى مرتب فى بلاد تقع خلف أسوار جونجنانهاى **Zhongnanhai** بالقرب من المدينة المحرمة، كما أن ذلك لم يضع فى الاعتبار توفير مختلف الأطعمة والسلع، مع الطباخين وغيرهم من أطقم معاونى الخدمة والخدمات الطبية، مما يجعل نوعية الحياة مختلفة.

إن إظهار المساواة، ولو كانت شكلية، من حسن السياسة، فخلال عشرات السنين فى الصين فى عهد ماو كان الناس يرتدون نفس السترة والبنطال على طراز بزة ماو، ومظهريًا كان يبدو أنها مصنوعة من نفس القماش ونفس التفصيلة السيئة. والواقع أنه كانت هناك اختلافات فى نوعية بزة ماو. فقد شرح زعيم محلى مشرف على السياحة لأحد وزرائى بأن الزى قد يبدو متشابهًا، ولكن فى الحقيقة كانت نوعية القماش مختلفة. وليؤكد هذه النقطة؛ فك زر سترته ليظهر أنها مبطنة بالفراء.

لقد كانت الحاجة إلى الدعم الشعبى تدفع الحكومات التى لابد من انتخابها حتى تصل إلى الحكم، إلى خفض المرتبات الرسمية التى يتقاضاها وزراؤها، ولكن كانت هناك مخصصات شبه خفية فى الإسكان وحساب بالمصروفات، والسيارة، والرحلات، وتعليم الأولاد وغيرها من البدلات التى تفوق مرتباتهم.

وفى المناقشات المتتابعة فى البرلمان فى الثمانينيات والتسعينيات أشرت إلى أن مكافآت الوزراء والمعينين سياسيًا فى بريطانيا والولايات المتحدة ومعظم الدول فى الغرب، لم تواكب النمو الاقتصادى فيها، لقد افترضوا أن من يعمل بالسياسة هم رجال مهذبون لهم مواردهم المالية الخاصة. والواقع أنه قبل الحرب فى بريطانيا كان من النادر أن تجد عضوًا فى البرلمان ليس لديه موارد خاصة. ولكن لم يعد هذا هو الحال فى بريطانيا أو الولايات المتحدة، فالناجحون فى أعمالهم الخاصة مشغولون وموفقون بحيث يعزفون عن العمل فى الحكومة(١).

وفى الولايات المتحدة، فإن بعض الأشخاص الذين يحصلون على مرتبات مرتفعة من القطاع الخاص يعينهم رئيس الجمهورية لفترة أو فترتين، ثم يعودون إلى وظائفهم فى القطاع الخاص كمحامين أو رؤساء شركات أو مسئولين فى جماعات الضغط يتمتعون بميزة كبيرة، لأنه يسهل عليهم الاتصال بكبار الشخصيات فى الإدارة الأمريكية، وفى اعتقادى أن هذا النظام الأشبه «بالباب الدوار» ليس مرغوبًا فيه.

وبعد الاستقلال أمرت بتجميد مرتبات الوزراء وأبقيت الزيادات فى أجور موظفى الحكومة فى حدها الأدنى للتأكد من أننا نستطيع أن نتعامل مع البطالة المتوقعة والركود الاقتصادى، وحتى تكون هناك قدوة فى ضبط النفس، وعندما خفتت حدة مشكلة البطالة فى السبعينيات وأصبح الجميع يشعرون بشىء من الراحة، قمت بزيادة مرتبات الوزراء من ٢٥٠٠ دولار سنغافورى إلى ٤٥٠٠ دولار سنغافورى شهريًا ولكن أبقيت مرتبى ثابتًا عند ٣٥٠٠ دولار سنغافورى حتى أذكر موظفى الحكومة بأنه مازال من الضرورى تطبيق

(١) تشابه هذا مع الوضع فى مصر أيام الملكية، فبالنسبة إلى السلك الدبلوماسى لم يكن يقبل أى عضو جديد فيه إلا إذا كان من أسرة ثرية ويمتلك باسمه ٧٠ فدانًا على الأقل. وبعد ١٩٥٢ فتح الباب للكفاءات من جميع الطبقات الذين تنطبق عليهم الشروط. ثم بعد ذلك وبعد انتعاش القطاع الخاص بدأ السلك الدبلوماسى المصرى يعانى من قلة عدد المؤهلين الذين يجيدون لغتين أجنبيتين وكومبيوتر ومعلومات عامة ومتخصصة، لأن أمثال هؤلاء أصبحوا يفضلون العمل فى القطاع الخاص بمرتبات كبيرة، لا تقدمها وزارة الخارجية، على الأقل فى الداخل. (المترجم)

قدر من ضبط النفس، وكل بضع سنوات كنت أضطر إلى زيادة مرتبات الوزراء حتى أضيق الفجوة المتسعة بين ما يتقاضاه القطاع الخاص وما يتقاضاه موظفو الحكومة.

وفى ١٩٧٨، كان دكتور طونى تان **Tony Tan** مديرًا عامًا لشركة الصيرفة الصينية لما وراء البحار، وهى عبارة عن بنك محلى كبير، وكان معدل مرتبه يصل إلى ٩٥٠ ألف دولار سنغافورى فى السنة، وقد أقنعته بأن يستقيل ليصبح وزيرًا للدولة، بمرتب أقل من ثلث مرتبه فى الشركة، فضلاً عن فقد أية مزايا أخرى، وكان أهمها سيارة بسائق، وكان أونج تينج تشونج **Ong Teng Cheong** وزير المواصلات قد ضحى هو الآخر بأن ترك العمل فى مهنة الهندسة المعمارية خلال فترة الرواج المعمارى.

وعندما كنت وزيرًا أول، اقترحت على البرلمان فى ١٩٩٤ أن تضع الحكومة صيغة لإعادة النظر فى مرتبات الوزراء والقضاة وكبار موظفى الحكومة بشكل آلى، وأن تكون مرتبطة بعوائد ضريبة الدخل للقطاع الخاص، ومع نمو اقتصاد سنغافورة ٧ – ١٠ فى المائة سنويا لمدة عقدين، كانت مرتبات الحكومة متخلفة دائمًا بمقدار سنتين أو ثلاث عن مرتبات القطاع الخاص. وفى ١٩٩٥، قرر رئيس الوزراء «جوه» **Goh** صيغة كنت قد اقترحتها تربط مستوى مرتبات الوزراء وكبار موظفى الحكومة بمستوى نظائرهم من العاملين فى القطاع الخاص، وكان ذلك يعطيهم الحق فورًا فى زيادة مرتباتهم إذا زادت مرتبات القطاع الخاص، وكان هذا التعديل فى الصيغة مرتبط بثلثى ما يحصل عليه نظراؤهم فى القطاع الخاص كما هو معلن فى ضريبة الدخل، قد أحدث ذلك ضجة كبيرة، وبخاصة بين المهنيين الذين شعروا بأن هذا لا يتناسب أبدًا مع ما يتقاضاه الوزراء فى الدول المتقدمة. لقد كان الناس حتى الآن قد تعودوا على أن يتقاضى موظفو الحكومة مرتبات متواضعة، ولهذا فإن فكرة أن الوزراء لا يكتفون بما يمارسونه من سلطة، ولكن تدفع لهم رواتب تتمشى مع أهمية عملهم قد مست كرامتهم باعتبار ذلك عملاً غير لائق، وقد استطعت أن أساعد رئيس الوزراء على تبرير هذا التغيير وأن أدحض الحجج التى قدمت من أن الوزراء يتم تعويضهم كثيرًا بشرف المنصب الرفيع والسلطة التى تحت أيديهم، وأن الخدمة العامة يجب أن تتضمن تضحية فى الدخل، وكنت أؤمن بأن هذه المقارنة التى تبدو متمشية مع المبادئ والمثل العليا هى غير واقعية، وأنها تحض الوزراء على العمل لفترة

قصيرة فقط فى الحكومة، بينما الاستمرارية فى المنصب والخبرة التى يكتسبونها كانت ميزة كبيرة وتعتبر دعمًا لحكومة سنغافورة، لقد قدم وزراؤنا للحكومة الخبرة والقدرة على الحكم السليم، وهو ما ظهر فى قراراتهم، وكان ذلك نتيجة لقدرتهم على التفكير والتخطيط طويل الأمد.

وفى الانتخابات العامة بعد ذلك بـ ١٨ شهرًا فإن رئيس الوزراء استطاع أن يكسب تأييد الناخبين على الرغم من أن المعارضة استغلت مرتبات الوزراء لتصنع منها مشكلة، فلقد كان الناس يريدون حكومة جديدة ومخلصة ونظيفة تحقق نتائج ملموسة. هذا هو ما قدمه حزب العمل الشعبى. والآن أصبح الأمر أقل صعوبة بالنسبة إلى تجنيد المواهب من القطاع الخاص، فقبل تنفيذ صيغة المرتبات كان المحامى الكبير يكسب من مليون إلى ٢٠ مليون دولار سنغافورى فى السنة، بينما القاضى يتقاضى أقل من ٢٠٠ ألف دولار سنغافورى. وبدون هذا التغيير ما كنا نستطيع أن نعين بعض أفضل المحامين الممارسين فى السلك القضائى، كما تم ربط مرتبات الأطباء وغيرهم من أصحاب المهن العاملين فى الحكومة بدخول نظرائهم الذين يعملون لحسابهم الخاص.

وهذه الصيغة فى المرتبات لا تعنى منح علاوات كل سنة، لأن دخول القطاع الخاص ترتفع وتنخفض، وعندما انخفضت هذه الدخول فى ١٩٩٥، تم تخفيض مرتبات جميع الوزراء وكبار المسئولين تبعًا لذلك فى ١٩٩٧.

* * *

وحتى نحمى أنفسنا من الانتخابات المزورة لجماعات تصل إلى الحكم، ولا تكون على القدر الكافى من الأمانة والشرف، اقترحت فى اجتماع للأطفال احتفالا بالعيد القومى فى أغسطس ١٩٨٤، أن يكون تعيين رئيس الجمهورية بالانتخاب للمحافظة على رصيد الأمة ومكاسبها، وأن تجرى تحقيقات عن الفساد حول شخصه هو ووزراؤه وكبار المسئولين، وأن يكون لرئيس الجمهورية أيضًا سلطة الاعتراض على قرارات رئيس الوزراء الذى

يجرى تحقيقات عن الفساد بالنسبة إليه شخصيًا وبالنسبة إلى وزرائه أو كبار المسئولين، ويمكن لرئيس الجمهورية أن يعترض على أية تعيينات غير مناسبة فى المناصب العليا، مثل: كبير القضاة، ورئيس أركان الدفاع أو قائد الشرطة. ويحتاج رئيس الجمهورية فى هذه الحالة إلى تفويض مستقل من هيئة الناخبين، وقد اعتقد كثيرون بأننى أهيئ بهذا منصبًا لى بعد أن أترك منصب رئيس الوزراء. والحقيقة أننى لم أكن مهتمًا بهذا المنصب الرفيع لأنه سلبى جدًا بالنسبة إلى طباعى، وهذا المقترح وما تضمنه قد تم مناقشته كورقة بيضاء[1] فى البرلمان فى ١٩٨٨. وبعد عدة سنوات فى ١٩٩٢، قام رئيس الوزراء جوه تشوك تونج **Goh Chok Tong** بتعديل الدستور لينص على أن يتم تعيين رئيس الجمهورية بالانتخاب. وكان علينا أن نوجد التوازن الصحيح بين سلطات رئيس الجمهورية والسلطات الشرعية المخولة لرئيس الوزراء وأعضاء مجلس وزرائه.

* * *

وعندما تعرضت دول شرق آسيا من كوريا الجنوبية إلى إندونيسيا لصدمة مدمرة نتيجة للأزمة المالية فى ١٩٩٧، أدى الفساد والمحسوبية إلى تفاقم معاناتها، وقد تحملت سنغافورة الأزمة بشكل أفضل لأنه لم يكن هناك فساد أو محسوبية، وهاتان الآفتان كلفتا الدول الأخرى خسائر تقدر قيمتها بعدة مليارات من الدولارات.

كانت المستويات العليا التى حافظنا عليها هى التى جعلت رئيس الوزراء «جوه تشوك» يأمر بإجراء تحقيق فى عام ١٩٩٥، بشأن شرائى عقارين، وكانت زوجتى قد اشترتهما

(١) الورقة البيضاء هى تقرير موثق ومرشد يتناول موضوعًا معينًا أو مشكلة من جميع جوانبها وطرق حلها، وتهدف الورقة البيضاء إلى مساعدة متخذى القرارات وصانعى السياسات فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، على اتخاذ قرارات صائبة قائمة على الدراسة والتقصى، وتختلف عن الكتاب الأبيض فى أنها تكون تلبية لحاجة المسئولين فى الحكومة أو البرلمان أو بعض المؤسسات الأخرى، ولا تعمم على نطاق واسع مثل الكتاب الأبيض. (المترجم)

بالإنابة عنى وابنى «لى هسين لونج» ، نائب رئيس الوزراء، وقد حصلت على تخفيضات فى شرائهما، وكانت الشركة البائعة، قد منحت نفس التخفيضات التى لم نطلبها منها بنسبة ٥-٧ فى المائة على هذه المشتريات لأنه سبق أن أعطت ٥-١٠ فى المائة لشارين آخرين كنوع من الترويج لتجربة السوق. وبعد الشراء مباشرة، وفى ذروة الانتعاش فى العقارات، ارتفعت أسعارهما، وتقدم الذين لم تتح لهم الفرصة للشراء عند حملة الترويج بشكاوى إلى لجنة بورصة سنغافورة (وكانت الشركة البائعة مسجلة كقطاع عام). وبعد التحقيقات وجدت اللجنة أن الشركة البائعة قد تصرفت فى حدود حقوقها القانونية، ولما كان أخى مديرًا غير تنفيذى للشركة، سرت شائعة: أننى وابنى قد حصلنا على منفعة غير عادلة عندما اشترينا هذين العقارين، وقد حققت الهيئة النقدية لسنغافورة فى الأمر ورفعت تقريرها إلى رئيس الوزراء «جوه» بأنه لا يوجد ما يشير إلى أن التخفيضات التى منحت لى كانت مخالفة للقانون.

وقد غضبت زوجتى تشو Choo بسبب تهمة التصرف المشين، وكانت قد عملت ٤٠ سنة كمحامية فى شئون نقل الملكية، وتعلم بأن منح تخفيضات على المشتريات هو إجراء شائع بين شركات بيع العقارات، وقد غضبت أنا أيضًا، وقررت أن أزيل أية شبهات بمعاملات غير قانونية بأن أعلن عن مشترياتنا والتخفيضات التى لم نطلبها، وقد دفعنا قيمة التخفيضات، التى وصلت إلى إجمالى مليون دولار سنغافورى لوزير المالية (أى للحكومة). وأمر رئيس الوزراء بإعادة المبلغ إلينا لأنه وافق على أنه لم يكن هناك أى تصرف غير قانونى وأن الحكومة ليس لها حق فى المبلغ. وكنت أنا وابنى لونج لا نريد أن نبدو بأننا انتفعنا من وجود أخى بالشركة، حيث كان مديرًا لها، وقررنا أن نمنح المليون دولار سنغافورى للأعمال الخيرية.

وطلبت من رئيس الوزراء أن يعرض الأمر على البرلمان حتى تظهر حقيقة المسألة. وفى المناقشة، قال أعضاء البرلمان من المعارضة، منهما محاميان، أحدهما زعيم المعارضة أنه حسب خبرتهما فإن منح هذه التخفيضات هو عرف سائد فى التسويق، وأن مشترياتنا

لا يعيبها أي شيء. هذه المناقشة العلنية عن منفعة غير عادلة متصورة، أدت إلى إلغاء أي تأثير لها على الانتخابات العامة في العام التالي، وكما قلت في البرلمان، فإن النظام الذي وضعته الذي يجعل من الممكن التحقيق والإبلاغ عن سلوكي قد أثبت أنه غير شخصي وأنه فعال، وأنه لا أحد فوق القانون.

١٣- اخضرار سنغافورة

عند زيارتى الأولى إلى قاعة الشعب الكبرى فى بكين فى ١٩٧٦، كان هناك «مباصق» (آنية للبصق فيها) فى قاعات الاجتماعات التى رحبوا بنا فيها، وكان بعض الزعماء الصينيين يستخدمونها بالفعل. وعندما زار دينج شياو بنج Deng Xiaoping سنغافورة فى ١٩٧٨، وضعنا لاستخدامه مبصقة زرقاء وبيضاء تعود إلى أسرة مينج بالقرب من مقعده فى قاعة الاجتماعات، إلا أنه لم يستخدمها، وقد يكون قد لاحظ أن السنغافوريين من أصل صينى لا يبصقون. وفى زيارتى التالية لبكين فى ١٩٨٠، رأيت أن المباصق قد أزيلت من القاعة الكبرى، وبعد ذلك بأعوام قليلة، عندما أقمت حفل عشاء فى سنغافورة لجو مو Gu Mu مستشار الدولة المسئول عن الاقتصاد، ذكرت له أنهم توقفوا عن استخدام المباصق فى قاعة الشعب الكبرى. وابتسم قائلاً لقد أزالوها من قاعات الاجتماعات ولكنهم مازالوا يستخدمونها فى مكاتبهم، لقد كانت عادة قديمة يصعب التخلص منها.

وقد قمت بحملات لمنع البصق فى الأماكن العامة فى الستينيات، ولكن حتى فى الثمانينيات كان بعض سائقى سيارات الأجرة يبصقون من نوافذ سياراتهم، وكان بعض الأشخاص يبصقون فى الأسواق ومراكز بيع الأغذية، وقد ثابرنا ونشرنا الرسالة من خلال المدارس ووسائل الإعلام بأن البصق ينشر الأمراض مثل السل. والآن، من النادر أن ترى أحدًا يبصق فى الأماكن العامة. إننا شعب من المهاجرين وقد اقتلعنا أنفسنا من أوطاننا القديمة، وكنا على استعداد أن نهجر عاداتنا القديمة من أجل صالح دولتنا الجديدة. وهذا التقدم شجعنى على تغيير عادات سيئة أخرى.

وبعد الاستقلال، بحثت عن بعض الأساليب الدرامية حتى نميز أنفسنا عن دول العالم الثالث، وقد استقر رأينا على أن تكون سنغافورة نظيفة وخضراء، وكان أحد جوانب

استراتيجيتى أن أحول سنغافورة إلى واحة فى جنوب شرق آسيا، لأننا لو طبقنا مستويات العالم الأول فإن رجال الأعمال والسياح سيجعلون منا قاعدة لأعمالهم التجارية ورحلاتهم إلى المنطقة، وكانت البنية الأساسية المعمارية أسهل فى تحسينها من عادات الناس الفظة والراسخة فى نفوسهم. فكثير منهم انتقلوا من أكواخ قذرة بها حفرة فى الأرض تستخدم كحمام أو دلو خارج الكوخ، ليسكنوا فى شقق عالية ومجهزة بالوسائل الصحية الحديثة، ولكن بقى سلوكهم كما هو، وكان علينا أن نعمل بجد لتعليمهم كيف يتخلصون من القمامة وأن يتخلوا عن الأصوات المزعجة والوقاحة، وأن يصبحوا مجاملين ومقدرين لظروف الآخرين.

وقد بدأنا من أول السلم. ففى الستينيات كانت الطوابير الطويلة تتكون فى جلساتنا المعروفة باسم «لقاء الجماهير»، حيث الوزراء وأعضاء البرلمان يساعدون على حل مشكلات أبناء دوائرهم الانتخابية، وكان العاطلون، وكثيرون منهم تصاحبهم زوجاتهم وأبناؤهم فى تلك الجلسات يطلبون الحصول على عمل أو رخص للعمل كبائعين متجولين أو سائقى سيارات أجرة أو السماح لهم ببيع الأغذية فى أكشاك لطلبة المدارس، وكان الآلاف يبيعون الطعام الجاهز على الأرصفة وفى الشوارع دون أى اعتبار لحركة المرور، أو الشروط الصحية أو غيرها، وكان ما ينتج عنهم من مخلفات وقاذورات ورائحة نفاذة للطعام الفاسد تحيل أجزاء كثيرة من المدينة إلى أحياء قذرة.

وقد تحول الكثيرون إلى العمل سائقين لسيارات الأجرة بدون رخص ولا تأمين، وكان رجال الأعمال يستغلون بعضهم فى العمل على سيارات خاصة مستهلكة، ويتقاضون أجرًا أكبر قليلاً من أجور الحافلات وأقل بكثير من سيارات الأجرة المرخصة، وكانوا يتوقفون فجأة بدون إعطاء أية إشارة بالتوقف ليلتقطوا الركاب أو ينزلونهم حسب رغبتهم، وكانوا يشكلون تهديدًا لمستخدمى الطريق الآخرين. وكانت المئات ثم فى النهاية الآلاف من هذه السيارات الخاصة المستخدمة لنقل الجمهور تسد الشوارع وتدمر خدمات الحافلات حتى أطلق الشعب عليهم لقب «القراصنة».

ولم نستطع أن ننظف المدينة لسنوات بأن نزيل هؤلاء الباعة الجائلين وسائقى سيارات الاجرة غير القانونيين. واستمر ذلك حتى عام ١٩٧١، وبعدها، عندما وفرنا أعدادًا كبيرة من فرص العمل استطعنا أن نطبق القانون وأن نستعيد الشوارع. وأصدرنا رخصًا لباعة الطعام المتجولين وأبعدناهم عن الطرق والأرصفة إلى مراكز مبنية بشكل لائق للباعة الجائلين، وتم إمدادها بمواسير المياه والصرف الصحى وصناديق للقمامة. وفى أوائل الثمانينيات استطعنا أن نوطن جميع الباعة الجائلين فى أماكن مناسبة، وكان من بينهم بعض الطهاة الممتازين الذين أصبحوا يجذبون السائحين بأعداد كبيرة، واستطاع قلة منهم أن يصبحوا من المليونيرات الذين يذهبون إلى عملهم فى سيارات مرسيدس ويستخدمون عمالاً لخدمة الزبائن. إن هؤلاء الناس بمشروعاتهم ونشاطهم ومواهبهم هم الذين صنعوا سنغافورة، وتم إقصاء سائقى سيارات الأجرة «القراصنة» عن الطرق بعد أن أعدنا تنظيم خدمات الحافلات وبعد أن استطعنا أن نقدم لهم وظائف بديلة.

كانت المدينة قد تحولت إلى مدينة قذرة عندما كنا فى اتحاد مع ماليزيا، وبعد اضطرابات طائفية وقعت فى يوليو وسبتمبر ١٩٦٤، وانخفضت الروح المعنوية وضعف الانضباط، ووقعت حادثتان أقنعتانى بالتدخل، ففى صباح أحد الأيام فى نوفمبر ١٩٦٤، نظرت عبر بادانج **Padang** من نافذة مكتبى إلى دار البلدية لأرى عدة أبقار ترعى فى الحديقة العامة «اسبلاندى» **Esplande** وبعد ذلك بأيام قليلة اصطدمت سيارة أحد المحامين فى طريق عام خارج المدينة ببقرة فماتت، فقد كان أصحاب البقر من الهنود يأتون بأبقارهم إلى المدينة لترعى على جانبى الطريق فى ميدان اسبلاندى نفسه. ودعوت إلى اجتماع لموظفى الصحة العامة وعرضت عليهم خطة عمل لحل تلك المشكلة. وقد أعطينا مهلة لأصحاب الأبقار والماعز تنتهى فى ٣١ يناير ١٩٦٥، وبعدها تؤخذ هذه الأبقار الضالة إلى المذبح ويوزع لحمها على الجمعيات الخيرية. ومع حلول ديسمبر ١٩٦٥، كنا قد صادرنا ٥٣ بقرة وذبحناها. وسرعان ما عادت جميع الماشية والماعز إلى حظائرها.

* * *

وحتى نصل إلى تطبيق مستويات العالم الأول فى منطقة من العالم الثالث، شرعنا فى تحويل سنغافورة إلى حديقة مدارية، كنت أزرع الأشجار فى مداخل المراكز الاجتماعية، عند زياراتى إلى مختلف المؤسسات وفى منحنيات المرور للاحتفال بإتمام مفارق الطرق. وقد أينعت بعض هذه الأشجار ولكن الكثير منها لم تفلح، فكنت أعود إلى زيارة المراكز الاجتماعية، وأرى شتلات جديدة مزروعة بمناسبة زيارتى. وخرجت من هذا باستنتاج بأننا نحتاج إلى مصلحة مخصصة للعناية بالأشجار بعد زرعها، وأقمت مصلحة فى وزارة التنمية القومية.

وبعد إحراز بعض التقدم قابلت كل كبار موظفى الحكومة والمجالس التشريعية لإشراكهم فى الحركة الهادفة إلى تنظيف المدينة واخضرارها، وقد زرت حوالى ٥٠ دولة ونزلت فى عدد مماثل من قصور الضيافة الرسمية، ولكن ما تأثرت به لم يكن حجم المبانى ولكن مستوى صيانتها، كنت أعرف هل دولة ما ومن يحكمونها فقدوا الروح المعنوية من الطريقة التى يتم بها إهمال المبانى – فأحواض الحمامات مشققة والصنابير تتساقط منها المياه، ودورات المياه لا تعمل كما يجب، وتوجد حالة من الإهمال العام، كما أن الحدائق غير منسقة، ولا شك أن كبار زوار سنغافورة سيحكمون عليها بنفس الطريقة.

وقد زرعنا ملايين الأشجار والنخيل والشجيرات، وأدى الاخضرار إلى رفع الروح المعنوية للشعب وجعلهم يشعرون بالفخر بالأماكن المحيطة بهم، وقد علمناهم أن يعتنوا بالأشجار ولا يخربونها، ولم نكن نفرق بين مناطق الطبقات الوسطى والطبقة العاملة. وكان للبريطانيين أحياء «بيضاء» راقية فى تانجلين **Tanglin** وحول مقر الحكومة وكانت أكثر أناقة ونظافة واخضرارا من المناطق «المحلية». وكان ذلك يمثل كارثة سياسية لأى حكومة منتخبة؛ وقد قضينا على انتشار الذباب والبعوض وخلال عام واحد عادت الأناقة والنظافة إلى الأماكن العامة.

وكانت هناك حاجة إلى المثابرة والقدرة على الاحتمال لمحاربة العادات البالية: فقد كان الناس يدوسون على الحشائش، ويستولون على أحواض الورود، ويسرقون غرس النباتات أو يركنون دراجاتهم الهوائية أو النارية على الشجيرات فيدمرونها، ولم يكن

الفقراء فقط هم الذين يرتكبون ذلك، فقد تم القبض على طبيب وهو ينتزع من حاجز لشارع رئيسى شجرة صنوبر ثمينة أحضرناها من جزيرة نورفولك وكانت قد غرست حديثًا، ليزرعها فى حديقته. وحتى يمكن التغلب على عدم الاكتراث من جانب الجمهور، فقد علمنا أولادهم فى المدارس كيف يزرعون الأشجار ويعتنون بها وكيف يقيمون الحدائق. وكانوا يعودون إلى آبائهم يحملون الرسالة التى أردنا أن تصل إليهم بأهمية كل ذلك.

إن الطبيعة لم تمنحنا اخضرارا مبهجًا كما منحت نيوزيلندا وأيرلندا، ولقد جاءنا خبير نباتات استرالى وخبير تربة نيوزيلندى فى ١٩٧٨، بناء على طلبى لدراسة أحوال تربتنا؛ ولفت تقريرهم انتباهى فطلبت مقابلتهم، وقد شرحوا أن سنغافورة جزء من حزام غابات ممطرة استوائية وتتميز بشمس قوية وأمطار غزيرة طوال السنة. وعندما تم قطع الأشجار، أدى هطول الأمطار الغزيرة إلى انجراف الطبقة العليا من التربة وانجراف العناصر المغذية، وحتى يمكن أن يكون لدينا حشائش ونباتات خضراء يانعة كان لابد لنا أن نستخدم المخصبات بشكل دائم، وبخاصة السماد العضوى الذى ليس من السهل انجرافه، كما لابد من استخدام الجير لأن تربتنا حمضية، وقد جرب المشرف على فيلا أستانة هذا على مروجنا وفجأة أصبحت الحشائش أكثر اخضرارًا، وعولجت كل ملاعب المدارس وغيرها وكذلك الملاعب الكبرى بنفس الطريقة. وسرعان ما أصبحت البقع الجرداء حول عوارض المرمى التى كانت تلتف حولها الحشائش الصفراء، كأنها سجادة سندسية خضراء. وبالتدريج ساد اللون الأخضر المدينة كلها، وكان يزورنا وزير فرنسى لحضور حفل الاستقبال بمناسبة العيد القومى فى السبعينيات، وكان منتشيًا وهو يهنئنى، وأنا لا أتحدث الفرنسية ولكننى فهمت كلمة «خضراء» **verdure** فقد أذهلته خضرة المدينة.

وكانت معظم دول آسيا وقتئذ لا تعطى اهتمامًا كافيًا وأحيانا لا تعطى أى اهتمام للخضرة، وكانت سنغافورة مختلفة عنها، وقد تم اتخاذ إجراءات مشددة ضد الماشية الضالة، ونشر هذا الخبر فى مجلة لوك **Look** الأمريكية فى عدد نوفمبر ١٩٦٩. وقد تحمس مدير هيئة الاستعلامات بهونج كونج بعد زيارة لنا فأعلن أنه سيقوم بحملة لرفع المخلفات تستمر سنتين بناء على تجربة سنغافورة.

وبالنسبة إلى مؤتمر وزراء خارجية دول الكومنولث الذى عقد فى منتصف يناير ١٩٧١، جمعت المسئولين لدينا لبذل هذا الجهد الإضافى وليعطوا الزوار انطباعًا أفضل عن سنغافورة. وأبلغنا العاملين فى مجال الخدمات، بمن فيهم أصحاب المحال التجارية وسائقو سيارات الأجرة والعمال فى الفنادق والمطاعم بأن يبذلوا كل جهودهم ليكونوا أكثر مجاملة وودًا للزائرين، وقد استجابوا وكان رد الفعل جيدًا عند رؤساء الوزارات ورؤساء الدول الزائرين والوفود المصاحبة لهم، طف المعاملة بدءًا من البائعين وغيرهم من العاملين فى مجال الخدمات، ورأيت أن أتدخل لأنه كان من العبث أن يكون العاملون فى مجال الخدمات مجاملين للسياح فقط بينما لا يفعل أهالى سنغافورة شيئًا. وطلبت من وزارة الدفاع أن تكلف المجندين، ومن وزارة التعليم أن تقدم نصف مليون طالب من الذين ترعاهم، ومن اتحاد النقابات التجارية بأن يكلفوا عدة مئات الآلاف من العمال لنشر رسالة بأن المجاملة يجب أن تكون طريقتنا فى الحياة، وأن نجعل سنغافورة مكانًا يدخل البهجة على نفوسنا، بغض النظر عن صناعة السياحة. وتحقق أكبر مكسب لنا عندما قرر زعماء منظمة الآسيان أن يتنافسوا فى نشر الاخضرار فى مدنهم، وكان دكتور مهاتير الذى أقام فى فيلا إستانة (قصر الضيافة) فى السبعينيات، قد سألنى كيف استطعت أن أجعل مروج إستانة بمثل هذا الاخضرار. وعندما أصبح رئيسًا للوزراء قام بتحويل كوالالمبور إلى مدينة خضراء. وفرض الرئيس سوهارتو الاخضرار على جاكرتا، وكذلك فعل الرئيس ماركوس فى مانيلا ورئيس الوزراء ثانين **Thanin** فى بانجوك. حدث كل ذلك فى أواخر السبعينيات. وقد شجعتهم وذكرتهم أن لديهم تنوعًا أكبر فى الأشجار ومناخًا مواتيًا مشابهًا.

ولا يوجد مشروع آخر أدى إلى نتائج أكثر ثراء للمنطقة، وقد حاولت الدول المجاورة لنا أن تتسابق مع غيرها فى نشر الاخضرار وتفتح الزهور، وكان الاخضرار يمثل منافسة إيجابية أفادت الجميع – كان ذلك مفيدًا للروح المعنوية وللسياحة وللمستثمرين، لقد كان من الأفضل بكثير أننا تنافسنا على أى المدن أكثر اخضرارًا وأنظف فى آسيا. وعلى عكس ذلك، يمكننى أن أفكر فى كثير من المناطق التى يمكن للمنافسة أن تكون مضرة وحتى مميتة.

ففى أول يوم أحد فى نوفمبر ١٩٧١ دشنا «يوم الشجرة» لزراعة الأشجار، وشارك فيه جميع أعضاء البرلمان والمراكز الاجتماعية وقادة المجتمع المدنى، ومنذ ذلك التاريخ واظبنا على عيد زراعة الأشجار، وكانت الشتلات المزروعة فى نوفمبر تحتاج إلى أقل قدر من الرى لأن الموسم الممطر يبدأ فى ذلك الوقت.

وبسبب محدودية الأنواع المناسبة لدينا من الأشجار والشجيرات والنباتات الزاحفة، أرسلت فرقًا بحثية لزيارة الحدائق النباتية والحدائق العامة والحدائق المتخصصة فى زرع الأشجار فى المناطق المدارية وشبه المدارية لاختيار دول جديدة ذات المناخ المشابه فى آسيا وأفريقيا والكاريبى وأمريكا الوسطى. وقد أحضروا معهم كثيرًا من شتل النباتات والزهور والأشجار لتجربتها فى تربتنا ومناخنا. ولسوء الطالع فإن أشجار الزهور لم تنتج أى زهور فى سنغافورة لأنه ليس لدينا فصول الشتاء البارد. أما الأشجار من الهند وبورما فكان من النادر أن تزهر فى سنغافورة لأنها كانت تحتاج إلى الفصل الجاف الطويل السنوى بين عواصف المونسون **monsoons** الموسمية فى موطنها الأصلى، وقد أحضر علماء النبات لدينا ٨٠٠٠ نوع مختلف وأمكن استنبات ٢٠٠٠ منها فى سنغافورة. وقد تكاثرت النباتات القوية وأضافوا مجموعة أخرى إلى ما لدينا من نباتات.

وكان أحد كبار المنفذين لسياستنا الخضراء موظف قدير هو «ونج يو كوان» **Wong Yew Kwan** وقد سبق له التدريب فى ماليزيا على زراعة واستنبات الأشجار. وكان ينوى العمل فى مزارع المطاط وزيت النخيل فى ماليزيا، وقد أتى بخبرته الفنية فى حل مشكلات الأشجار على جانبى الطرق، والشجيرات وغيرها من النباتات فى الحدائق العامة فى سنغافورة.

وقد غمرته بالمذكرات وبقوائم لا حصر لها من الامنيات وقد أجاب عنها باجتهاد، ونجح فى تنفيذ الكثير منها. وكان خلفه «تشوا سيان إنج» **Chua Sian Eng** من الخبراء الزراعيين وقد اكتسب خبرة فى زراعة الأشجار وقام بأعمال جيدة.

وفى كل مرة أعود فيها إلى سنغافورة بعد غياب لبضعة أسابيع، أرى الأشجار والنخيل والعشب الأخضر والشجيرات المزهرة وأنا فى السيارة فى طريق «ايست كوست

بارك واى» East Coast Parkway من المطار إلى المدينة، كانت معنوياتى ترتفع، كان مشروع نشر الخضرة أكبر مشروع مهم منتج بالنسبة إلى تكاليفه، قمت به فى حياتى.

* * *

وكان أحد الأسباب الملحة لتكون سنغافورة دولة نظيفة هو حاجتنا إلى تجميع أكبر كمية من الأمطار المتساقطة التى تبلغ ٩٥ بوصة فى العام. وقد عينت «لى ايك تينج» Lee Ek Tieng وهو مهندس مدنى، ثم رئيس وحدة مكافحة التلوث، مسئولاً عن خطة لتطهير جميع الأنهار والمجارى المائية، وقد أخذت الخطة حوالى ١٠ سنوات للتنفيذ، وكان عليه أن يتأكد أن كل مياه الصرف والنفايات وكل المياه الملوثة الناتجة عن الاستخدامات اليومية فى البيوت والمصانع تصب فى المجارى، ولكن مياه الأمطار النظيفة هى التى سمح لها بأن تجرى من الأسطح والحدائق والمناطق المفتوحة إلى البلاعات المفتوحة التى تصب فى الأنهار. ومع حلول ١٩٨٠، استطعنا أن نقدم ٦٣ مليون جالون من الماء يوميًا، أى نصف استهلاكنا اليومى من المياه وقتئذ.

وكانت خطتنا الطموح هى أن ننظف نهر سنغافورة وبحيرة كالانج Kallang وأن نعيد الأسماك مرة أخرى إلى الانهار. وعندما اقترحت ذلك فى يناير ١٩٧٧ تساءل الكثيرون وبخاصة رجال الصناعة: «لماذا التنظيف؟ إن قناة روشور Rochore (التى تصب فى بحيرة كالانج) ونهر سنغافورة اتسمتا بالقذارة دائمًا، وهذا جزء من تراث سنغافورة!» ولكى لم أكن أؤمن بذلك. لقد كانت الروائح التى تصدر عنها كريهة. وكان أى عامل تليفون أعمى فى مكتب محاماة زوجتى تشو Choo يعرف فورًا أن حافلته تقترب من نهر سنغافورة من رائحته المميزة. وكانت المياه الملوثة من الاستخدامات التجارية هى السبب عن نصف مشكلة تلوث المياه، وكان يجب أن يكون كل مجرى ومخر ونهير خاليًا من التلوث، وكان تيه شيانج وان، وهو الرئيس التنفيذى لمجلس الإسكان والتنمية يعلق ساخرا: «إنه من الأرخص عليك أن تشترى أسماكًا وتضعها فى النهر كل أسبوع».

ولكن لى إيك تينج لم يتراجع، لقد عمل عن قرب معى وكان واثقًا من دعمى له، وكان تطهير نهر سنغافورة وبحيرة كالانج من الأعمال الهندسية الضخمة، وقد أنشأ مجارى تحت الأرض على طول الجزيرة كلها، وكان ذلك صعبًا بوجه خاص فى وسط المدينة التى تعج بالمبانى العالية، وقد أجلينا الناس من حوالى ٢٠٠٠ مشروع صناعى صغير مقامة فى الأفنية والأكواخ، وجعلناها قاصرة على المناطق الصناعية المزودة بوسائل التخلص من الزيوت وغيرها من النفايات. ومنذ إنشاء سنغافورة عام ١٨١٩ فإن الصنادل (السفن ذات الغاطس المتواضع) كانت تجوب النهر، وكان العمال يعيشون ويطبخون طعامهم ويغتسلون على هذه السفن، وكان عليهم أن ينتقلوا إلى باسير بانجانج **Pasir Panjang** على الشاطئ الغربى، بينما نقلت أحواض الزوارق على طول نهر كالانج **Kallang** إلى تواس **Tuas** ونهر جورونج. وكان على خمسة آلاف من البائعين الجائلين فى الشوارع الذين يطبخون الطعام ويبيعون منتجات السوق أن ينتقلوا إلى مراكز مصممة بشكل مناسب، وكانوا قد تعودوا على أن يقوموا بعملهم على قارعة الطريق ولا يدفعون أى إيجار كما أن ذلك أسهل فى الوصول إلى زبائنهم، وقد قاوموا الانتقال إلى المراكز التى عليهم أن يدفعوا إيجارات لها ويسددوا فواتير المياه والكهرباء، وقد قمنا بنقلهم بطريقة لطيفة وحازمة ودعمنا الإيجارات، ومع هذا، فقد امتنع بعضهم عن التنفيذ.

وقد عملنا بالتدريج على منع تربية تسعمائة ألف رأس خنزير فى ثمانية آلاف مزرعة لأن نفايات الخنازير تلوث المجارى المائية، كما أننا أغلقنا كثيرًا من بحيرات تربية الأسماك، وتركنا فقط أربع عشرة فى حدائق التكنولوجيا الزراعية وعددًا قليلاً من البحيرات من أجل هواية صيد الأسماك فى أوقات الفراغ. والآن فإن الأسماك لها مزارع على الشواطئ فى أقفاص ضحلة فى مضايق جوهور وكذلك فى أقفاص فى المياه العميقة بالقرب من جزرنا الجنوبية.

ولقد كانت لنا وحدة لإعادة التوطين للتعامل مع الماحكات والمساومات المتعلقة بكل إعادة توطين سواء للباعة الجائلين أو المزارعين أو ذوى الصناعات الصغيرة، فهم لم يسعدوا أبدًا لانتقالهم أو تغيير أعمالهم، وكان هذا عملاً سياسيًا محفوفًا بالمخاطر، ولو لم يعالج بحذر وتعاطف فإننا كنا سنفقد أصواتهم فى الانتخابات القادمة. وقامت لجنة

من المسئولين ونواب البرلمان ممن أضيرت دوائرهم الانتخابية بالمساعدة فى التخفيف من الأضرار السياسية.

أما إعادة توطين المزارعين فكان من أشق المهام، فقد دفعنا تعويضات حسب حجم المزارع وعدد أشجار الفاكهة ومزارع الأسماك. ومع ازدهار الاقتصاد، عملنا على زيادة مبالغ التعويضات، ولكن حتى أكثر التعويضات سخاء لم تكن كافية. فالمزارعون القدامى لم يعرفوا ماذا يفعلون بأنفسهم وبما قبضوه من تعويضات، ولما كانوا يعيشون فى شقق، فقد افتقدوا خنازيرهم وبطهم ودجاجهم وأشجار الفاكهة وقطع الأرض المزروعة بالخضراوات التى تمدهم بالغذاء المجانى. وبعد ١٥ أو ٢٠ عامًا من إعادة توطينهم فى مبانى مجلس الاسكان والتنمية بالمدن الجديدة، فمازال عدد كبير منهم يصوتون ضد حزب العمل الشعبى، فهم يشعرون بأن الحكومة قد دمرت طريقة حياتهم.

وفى نوفمبر ١٩٨٧، شعرت بالرضا عندما قمت بتدشين بحيرة كالانج النظيفة ونهر سنغافورة النظيف، فحتى ذلك الوقت كان هذا الحوض وهذا النهر هما المجارى المفتوحة لسنغافورة، وفى الاحتفال بالنهر النظيف أهديت إلى الرجال المسئولين عن العمل ميداليات ذهبية كذكرى لإنجازاتهم. وفيما بعد قمنا ببناء ثمانى مصابات للأنهار، وفتح العديد منها للتجديف فى القوارب وصيد الأسماك الترويحى. وارتفع ناتج المياه الصالحة للشرب إلى ١٢٠ مليون جالون يوميًا، وكان وراء كل مشروع ناجح مسئول متفان وقادر، ومدرب على هذا العمل، ومتفرغ لحل هذه المشكلات الفريدة من نوعها. وما كان يمكن أن تكون سنغافورة نظيفة وخضراء بدون لى إيك تينج **Lee Ek Tieng**، كنت أستطيع أن أوضح أهدافًا تصورية عريضة، ولكنه كان عليه أن يصل إلى الحلول الهندسية، وفيما بعد أصبح رئيسا للخدمة المدنية.

وفى ١٩٩٣، ذهب وينسميوس إلى نهر سنغافورة وسعد عندما اصطاد سمكة. فالأنهار النظيفة تتيح فرصة لنوعية مختلفة من الحياة، وقد زادت قيمة واستخدام الأرض بشكل ملحوظ، وبخاصة فى المدينة وفى الأماكن المجاورة للأنهار والقنوات، وقد اشترينا رمالاً من إندونيسيا حتى ننشئ شاطئًا على طول ضفاف حوض كالانج، حيث يسبح الناس

ويقومون برياضة التزحلق على الماء اليوم، وحلت المبانى السكنية الشاهقة محل أحواض المراكب الصغيرة القبيحة المنظر. وبالنسبة إلى الذين يتذكرون نهر سنغافورة عندما كان مصرفا للمجارى، كان الامر أشبه بالحلم أن يتنزهوا على ضفافه، وأعيد بناء البيوت التجارية والبيوت المائية وتحولت إلى مقاه ومطاعم ومحال تجارية وفنادق، وأخذ الناس يتناولون طعامهم وشرابهم فى الهواء الطلق أو على سطح المراكب الصينية التقليدية التى أقيمت على طول النهر.

*　　*　　*

يمكنك أن تعرف مدى تلوث مدينة ما بما فيها من خضرة، فحيث يزداد انبعاث أدخنة العادم من سيارات لا تحظى بالصيانة، ومن حافلات ولوريات تعمل بالديزل، فإن الشجيرات التى تغطيها ذرات من السناج الأسود، تذوى وتموت. وفى بوسطن خلال خريف ١٩٧٠، دهشت عندما رأيت طوابير من السيارات تتجه إلى محطات التزود بالوقود. وشرح سائقى الأمر بأن ذلك اليوم هو الأخير لتجديد رخص السيارات للعام القادم، وكان لابد أولا من فحصها وإثبات أنها صالحة للسير على الطرق بمعرفة هذه المحطات المصرح لها بذلك، وقررت أن أقيم وحدة لمكافحة التلوث تابعة لمكتبى، وأقمنا أجهزة للمتابعة مقامة على طول الطرق المزدحمة لقياس ذرات التراب وكثافة الدخان وتجمع ثانى أكسيد الكبريت المنبعث من محركات المركبات، وكانت هناك مدن أخرى لديها شجيرات نظيفة وخضراء تتيح لقاطنيها متنفسًا وسط المدينة، وقد أملى علينا حجم سنغافورة أن نعمل ونلعب ونقيم فى نفس المكان الضيق، وجعل ذلك من الضرورى أن نحافظ على بيئة نظيفة ومبهجة للأغنياء والفقراء على حد سواء.

وفى قلب مدينة جورونج، المحاطة بمئات من المصانع، أقمنا حديقة للطيور عام ١٩٧١. وبدون مستويات صارمة لمكافحة التلوث فإن هذه الطيور التى أحضرتها من بلاد العالم المختلفة ما كانت تتكاثر كما هو حالها الآن، كما كان لدينا خضرة فى جورونج نفسها، فقد كان لزاما على جميع المصانع أن تزرع الأرض المحيطة بها وتزينها بالأشجار قبل أن تبدأ عملياتها.

وعلى الرغم من أننا توصلنا إلى حلول لتلوث الهواء فى الداخل، فإن سنغافورة والمنطقة المحيطة بها كانت مغطاة بالضباب الناتج عن حرائق الغابات فى سومطرة وبورنيو عامى ١٩٩٤ و١٩٩٧، وكانت الشركات الزراعية، بعد أن تستخرج الخشب القيم، تشعل الحرائق فى باقى الغابة حتى تطهر الأرض وتعدها لزراعة نخيل الزيت وغيرها من المحاصيل، وفى موسم الجفاف، كانت الحرائق تستمر لعدة شهور. وفى منتصف ١٩٩٧ انتشر الضباب كثيفًا وسامًا على ماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين، وتسبب فى إغلاق المطارات وإصابة الآلاف بالأمراض.

وكان علىّ أيضًا أن أعالج التلوث السمعى التى عانت منه سنغافورة القديمة من المركبات ومن نقل مواد البناء فى مواقع الإنشاء والتعمير، ومن مكبرات الصوت الصادرة عن حفلات الترفيه فى الهواء الطلق، ومن أجهزة التليفزيون والإذاعة، وببطء وبشكل منهجى منظم، استطعنا أن نخفض حدة الصوت بأن طبقنا قواعد جديدة، وكان أكثر ما يحدث ضجيجًا وأكثرها خطورة عادة إطلاق الصواريخ للاحتفال بموسم العام الجديد الصينى، وكان عدد كبير من الناس وبخاصة الأطفال يعانون من حروق وإصابات جسيمة من جراء ذلك.

كما أشعلت النيران فى قرى عشوائية بأكملها لأن مبانيها مصنوعة من الخشب. وبعد حريق هائل فى آخر يوم من احتفالات السنة الجديدة الصينية عام ١٩٧٠، الذى قتل فيها خمسة أفراد وأصيب الكثيرون بجروح، أوقفت هذا التقليد الصينى العتيق بإطلاق الصواريخ واعتبرتها جنحة، ومع هذا، فإنه بعد سنتين هوجم اثنان من رجال الشرطة بعنف عندما حاولا منع مجموعة من إطلاق هذه الصواريخ، واتخذنا خطوة أخرى فحرمنا استيراد الصواريخ النارية تمامًا، فعندما نعيش فى مبان ترتفع إلى ١٠ أو ٢٠ طابقا، فلابد من وقف العمل بممارسات تقليدية غير مناسبة.

* * *

وفى الستينيات تسارعت خطوات التجديد الحضرى، فقد دخلنا فى مرحلة تهورنا فيها بإزالة مركز المدينة القديم لبناء مركز جديد بلا مبالاة بأى رد فعل، ولكن فى نهاية ١٩٧٠، شعرنا بالقلق من السرعة التى ننفذ بها إزالة الماضى، لهذا أقمنا مجلسًا للمحافظة على النصب التذكارية عام ١٩٧١ حتى نتعرف على ونحافظ على المبانى التى لها قيمة تاريخية أو تقليدية أو أثرية أو هندسية أو فنية، وكذلك المبانى المدنية والثقافية والتجارية التى لها مغزى فى تاريخ سنغافورة، وكانت هذه المبانى تشمل المعابد الصينية القديمة، والمعابد الهندية والمساجد والكنائس الانجليكية والكاثوليكية والمعابد اليهودية، والهندسة المعمارية الصينية التقليدية ومكاتب الحكومة الاستعمارية فى المركز المدنى القديم، وكان فخر الماضى الاستعمارى متمثلاً فى بيت الحكومة، الذى كان ذات يوم مقرًا للحكام البريطانيين، وأصبح الآن إستانة **Istana** حيث توجد مكاتب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

وحاولنا أن نحتفظ بالطابع المميز والشخصية مما يذكرنا بماضينا. ومن حسن الطالع أننا لم نهدم المراكز التاريخية فى كامبونج جلام **Kampong Glam**، وهى المقر التاريخى للعائلة الملكية الملاوية ولا الحى الهندى والحى الصينى ولا مستودعات السلع على طول نهر سنغافورة.

*   *   *

ومنذ السبعينيات، عملنا على إنقاذ الشباب من إدمان قبيح وخطير، فقد حرّمنا أى إعلانات عن السجائر. وبالتدريج حرمنا التدخين فى جميع الأماكن العامة مثل المصاعد والحافلات والقطارات السريعة والمحطات، وأخيرًا فى جميع المكاتب والمطاعم مكيفة الهواء، وقد اتبعت نفس نهج الكنديين فى هذا الصدد، بينما كان الأمريكيون متأخرين جدًا لأن جماعة الضغط الخاصة بالتبغ كانت قوية للغاية.

وكنا نحتفل «بأسبوع بلا تدخين» كل عام، وكجزء من هذه الحملة رويت فى التليفزيون تجربتى الشخصية، وكيف أننى كنت أدخن حوالى ٢٠ سيجارة فى اليوم حتى ١٩٥٧، لدرجة أننى بعد ثلاثة أسابيع من حملاتى فى الانتخابات لمقاعد مجلس المدينة فقدت صوتى ولم أستطع أن أشكر الناخبين، وبما أننى لم أستطع أن أبقى إدمانى فى حدود معقولة، توقفت عن التدخين تمامًا، وقد عانيت لمدة أول أسبوعين. وفى الستينيات أصبحت حساسًا من دخان التبغ ومنعت التدخين فى مكتبى المكيف الهواء وفى قاعة مجلس الوزراء، وخلال سنوات قليلة كان معظم الوزراء قد أقلعوا عن التدخين فيما عدا اثنين من المدخنين بشراهة. وهما راجا Raja وإيدى باركر، وكانا ينسحبان من اجتماعات مجلس الوزراء لمدة عشر دقائق للتدخين فى شرفة مفتوحة.

إنها معركة شرسة مازلنا نخوضها، إن الثروة والنفوذ الإعلامى لصناعة التبغ الأمريكية جعلت التدخين عدوًا مرعبًا، وكان عدد المدخنين القدامى قد انخفض ولكن الشباب ومنهم الفتيات مازالوا أسرى للإدمان. ولكنا ما كنا نستطيع أن نخسر هذه المعركة.

وكنا قد فرضنا حظرًا على استخدام اللبان وأثار تهكمًا علينا فى أمريكا، ففى أوائل ١٩٨٣، اقترح وزير التنمية القومية أن نفرض حظرًا على اللبان بسبب المشكلات التى يحدثها حشر اللبان المستخدم فى فتحات المفاتيح وصناديق الخطابات وعلى أزرار المصاعد، وكان البصق باللبان على الأرض وفى الدهاليز قد أدى إلى ارتفاع تكاليف النظافة كما أدى إلى تلف أجهزة النظافة، وفى بادئ الأمر تصورت أن الحظر مبالغ فيه، إلى أن بصق المخربون اللبان فى الأجهزة الحساسة الخاصة بأبواب القطارات السريعة وأدى ذلك إلى توقف خدماتها، ولم أكن وقتئذ رئيسًا للوزراء ولكن كان «جوه» هو رئيس الوزراء وقرر زملاؤه فرض حظر فى يناير ١٩٩٢. ويروى عدد من الوزراء الذين درسوا فى الجامعات الأمريكية كيف كانت الأسطح الخلفية للمقاعد فى مدرجات المحاضرات قذرة بفعل اللبان الملتصق بها مثل العليق، وقد أدى الحظر إلى التقليل إلى حد كبير من هذه المضايقات، وبعد إزالة كميات اللبان من المحال، فإن مشكلة اللبان فى محطات القطارات السريعة وفى القطارات نفسها كادت تنعدم.

ولم يكن لدى المراسلين الأجانب في سنغافورة فضائح كبيرة عن الفساد أو انحرافات خطيرة ليكتبوا عنها، وبدلاً من ذلك فقد كتبوا عن الحماسة والاستمرار فى هذه الحملات التى تدعو للعمل الصالح، وسخروا من سنغافورة بأنها دولة تحمى مواطنيها أكثر من اللازم، كانوا يضحكون علينا، ولكنى كنت واثقًا بأن الضحكة الأخيرة ستكون من نصيبنا. كان يمكن أن نكون مجتمعا يتسم بالفظاظة والوقاحة والفجاجة لو أننا لم نقم بهذه الجهود لإقناع شعبنا بأن يغير من عاداته. لم نكن نقاس كمجتمع متمدن، ولم نكن نخجل من أن نشرع فى محاولة أن نصبح مجتمعًا مثل ذلك فى أقصر فترة ممكنة. فى بادئ الأمر علمنا شعبنا وكنا نحضه على الإقلاع عن العادات السيئة، وبعد أن أقنعناه وحصلنا على الأغلبية قمنا بوضع القوانين لمعاقبة الأقلية المخالفة. لقد جعل ذلك سنغافورة مكانًا طيبًا للعيش فيه، وإذا كان ذلك يجعلنا دولة تبالغ فى حماية مواطنيها، فإننا فخورون بذلك.

١٤- التعامل مع وسائل الإعلام

خلال السنوات الأربعين منذ ١٩٥٩، تطورت الصحافة السنغافورية وابتعدت عن المعايير التى وضعتها الحكومة الاستعمارية، وقد أحدثنا هذا التطور بأن وضعنا علامات لا يصح تجاوزها، وكانت معظمها لصحفيينا الذين يكتبون باللغة الإنجليزية، لقد كانوا قد تأثروا بالمحررين والمراسلين البريطانيين الذين كانوا يرأسونهم فى مجموعة ستريتس تايمز **Straits Times Group**. وقد استغرق الأمر عددًا كبيرًا من السنوات قبل أن يدرك الجيل الأصغر من الصحفيين فى الثمانينيات أن الثقافة السياسية لسنغافورة كانت وستظل مختلفة عن النمط الأوروبى، ومع هذا، فإن صحفيينا قد تعرضوا وتأثروا بأساليب كتابة التقارير والاتجاهات السياسية فى وسائل الإعلام الأمريكية، التى هى دائمًا متشككة فى السلطة ومنتقدة لها. إن الصحافة الصينية والملاوية لم تتأثر بنموذج الصحافة فى الغرب، ذلك أن ممارساتنا الثقافية تتجه إلى التأييد البناء للسياسات فى حالة الاتفاق معها، والنقد المتزن فى حالة عدم الاتفاق معها.

وفى التسعينيات كان متوسط أعمار صحفيينا أقل من أربعين عامًا، وكانوا جميعًا قد تعلموا فى مدارس سنغافورة المتشابهة، ومع هذا استمرت الاختلافات بين الصحافة الإنجليزية والصينية والملاوية، ولم يكن قد تم التغلب على الفجوة الثقافية بعد، وكانت هذه الاختلافات واضحة فى تعليقاتهم التحريرية، والعناوين الرئيسية، وانتقاء الأخبار، واختيار خطابات القراء لنشرها، وليس للقراء المتعلمين بالصينية نفس القيم السياسية والاجتماعية مثل أولئك المتعلمين بالإنجليزية، فهم يركزون على مصالح الجماعة أكثر من مصالح الفرد.

وكانت الصحيفة الرئيسية الصادرة باللغة الإنجليزية هى ستريتس تايمز Straits Times التى كان يمتلكها البريطانيون، والتى تحافظ على مصالحهم علنا، وكانت تستمتع برعاية الشركات التجارية البريطانية التى تمدها بالإعلانات، وبرعاية الحكومة الاستعمارية التى تمدها بالأخبار والأموال لقاء نشر البلاغات الرسمية، ولم تستطع أية صحيفة محلية تصدر بالإنجليزية أن تصل إلى جزء بسيط منْ توزيع أو نفوذ صحيفة ستريتس تايمز.

وقد تركت الصحف التى تستخدم اللغة الصينية لتتصرف بمعرفتها وتكافح من أجل بقائها، فأصحاب هذه الصحف، وهم من التجار الصينيين الأثرياء، كانوا يستخدمونها للمحافظة على مصالحهم، وحتى يجتذبوا القراء كانوا يبرزون الأخبار عن الصين، عن التعليم الصينى والثقافة الصينية والحرب فى الصين، وكانت الصحيفتان الرئيسيتان وهما نانيانج سيانج باو Nanyang Siang Pau وسين شيو جيت بوه Sin Chew Jit Poh تمتلكهما أسرتان صينيتان ثريتان، وكان رئيسا التحرير من الجناح اليمينى من منتهزى الفرص الذين يعملون من خلال صحفيين صينيين من الشباب، ومعظمهم من الجناح اليسارى وعدد قليل منهم من كوادر الحزب الشيوعى، وكانت الصحف الصادرة باللغات المحلية – بالصينية والتأميلية وغيرها من اللغات – تقدم لقرائها ما يتمشى مع مصالحهم الطائفية، ولم تكن لها أية هوية سنغافورية، وكانت الصحيفة الملايوية أوتوسان ملايو Utusan Melayu تطبع بالحروف العربية (جاوى Jawi) وجعلت من نفسها المعبرة عن القومية الإندونيسية– الملاوية.

ومنذ البداية فإن صحيفة ستريتس تايمز كانت معادية بشكل كبير لحزب العمل الشعبى، وكانت تعتبر الزعامة غير الشيوعية بمثابة حصان طروادة للشيوعيين المتحدثين بالصينية، وكانت صحيفتا نانيانج سيانج باو، وسن شيو جيت وعدد كبير آخر من الصحف الصينية الأصغر تؤيد بشدة حزب العمل الشعبى بسبب سياسته الموالية للجناح اليسارى والجبهة المتحدة التى كانت تربطنا بالشيوعيين، وكثير من الصحفيين الصينيين لم يكونوا موالين للشيوعيين. وكانت صحيفة، أوتوسان ملايو صديقة لنا على الرغم من صلاتنا بالشيوعيين المتحدثين بالصينية لأن صاحبها ورئيس تحريرها يوسف اسحق Yusof Ishak كان صديقًا لى وعيننى محاميًا للصحيفة، وقد أصبح فيما بعد أول رئيس

لجمهورية سنغافورة، وكانت تجاربى الأولى فى سنغافورة والملايو قد شكلت أفكارى عن دعوى الصحافة أنها مدافعة عن الصدق وحرية التعبير، وكانت حرية الصحافة هى حرية أصحابها فى المحافظة على مصالحهم الشخصية والطبقية.

ومع اقتراب أول انتخابات عامة من أجل سنغافورة التى تتمتع بالحكم الذاتى، فى مايو ١٩٥٩، فإن صحيفة ستريتس تايمز أصبحت معادية لحزب العمل الشعبى بقوة لمنعنا من الفوز وتشكيل الحكومة، وقد قررنا أن نواجهها، وكان «راجا» يعمل فى صحيفة تايمز ستريتس كأحد كبار كتابها، وقد أيد رأينا بأن الصحيفة تعمل من أجل المصالح البريطانية. وكان يديرها أحد الصحفيين الإنجليز، وكان قويًّا وضخم الجثة وله مظهر البلطجية، ولكنه كان قديرا ويدعى بيل سيمونز **Bill Simmons**، وقد أخذ سيمونز تهديدى العلنى على محمل الجد بأننا سنصفى حسابنا مع الصحيفة إذا فزنا فى الانتخابات، على الرغم من أنها كانت تستعد لنقل مجموعة محرريها إلى كوالالمبور بعد الانتخابات إذا حدث ذلك. وقد أطلقت أول هجوم لى فى منتصف شهر أبريل، قبل أسبوعين من موعد الانتخابات: « من الأسرار المعروفة أن محررى صحيفة ستريتس تايمز سيهربون إلى كوالالمبور» وعددت أخبارهم المنحازة بشدة والتى يقوم بها صحفيوها البيض المغتربون، محذرًا من أننا سنواجههم بنفس الشدة التى يواجهوننا بها.

وفى اليوم التالى، قام «راجا» بهجوم على صحيفة سنجابور ستاندرد **Singapore Standard** التى يمتلكها اثنان من الصينيين الأثرياء من أسرة أو تيجر بالم **Aw Tiger Balm** (وهو بلسم مشهور لعلاج كل المواجع والآلام)، وتحولت الصحيفة للهجوم على حزب العمل الشعبى، وتم إبلاغ «راجا»، الذى كان رئيسًا مشاركًا للتحرير لمدة خمس سنوات، إن أمامه إما أن يغير سياسته وإما يستقيل، وفضل الاستقالة. وقلت إننا يجب أن نتسامح مع الصحف التى يمتلكها مواطنون محليون وتنتقدنا، فنحن نثق فى نواياهم الطيبة وعليهم أن يبقوا ويتحملوا تبعات سياساتهم، ولكن ذلك لا ينطبق على «الطيور المهاجرة» التى تدير صحيفة ستريتس ستاندرد»، فهم سيهربون إلى الملايو وهناك سيعلنون استعدادهم للموت من أجل حرية الصحافة فى سنغافورة، وكانوا يستخدمون رجلهم المحلى الكبير: ليسلى هوفمان **Leslie Hoffman**، وهو أوروبى آسيوى للرد على: «إننى لست طائرًا

مهاجرًا، إننى المسئول عن السياسة والمحتوى التحريرى لهذه الصحيفة، وأنوى البقاء فى سنغافورة حتى بعد أن يصل مستر «لى» **Mr. Lee** وحزب العمل الشعبى للحكم، وحتى لو استخدموا قانون المحافظة على الأمن العام ضدى، فإن وطنى سيكون فى سنغافورة».

وهى كلمات شجاعة فعلاً. ولكن قبل يوم الانتخاب، كان هوفمان قد رحل إلى كوالالمبور، وقبل ذلك بأيام، قليلة صرح فى الاجتماع السنوى لمعهد الصحافة الدولى فى برلين الغربية، بأن تهديداتى هى عبارة عن سيل متدفق نابع من مجموعة من السياسيين المهووسين بالسلطة»، وادعى أن صحيفة ستريتس ستاندرد يكتبها وينتجها ويسيطر عليها ملاويون ولدوا هناك، وكانوا هناك طول حياتهم وهم أصلاء فى وطنيتهم وولائهم لبلادهم»، وكان يعلم أن هذا غير صحيح، وقد دعا حزب العمل الشعبى إلى أن يتوقف تمامًا عن محاولة الحزب الحصول على تأييد شعبى ومساندة لنيته المعلنة لقتل حرية الصحافة. كان ذلك بالضبط ما لنا حق فى أن نفعله، بأن نحصل على تفويض للتعامل بحزم مع المصالح الأجنبية، وهى فى هذه الحالة مصالح استعمارية فى الصحافة، كانت سياستنا المعلنة أن الصحف يجب ألا يمتلكها أجانب.

وفزنا فى الانتخابات، وانتقلت صحيفة ستريتس تايمز بمالكيها وكبار محرريها إلى كوالالمبور، وقد أثبتوا وجهة نظرنا أنهم جبناء وأنهم يعملون على المحافظة على المصالح البريطانية، ليس تأييدًا لحرية الصحافة أو الحق فى الوصول إلى المعلومات، وبعد أن نلنا الاستقلال فى ١٩٦٥ عادت صحيفة ستريتس ستاندرد إلى سنغافورة، وتحول اتجاهها بالكامل إلى تأييد حزب العمل الشعبى. ولم يؤد ذلك إلى زيادة احترامى لها، فعندما أدت سياسات ماليزيا الموالية للملايو إلى إجبار صحيفة ستريتس ستاندرد على بيع أصولها فى كوالالمبور إلى **UMMO**، الحزب الحاكم، المنظمة الملاوية القومية المتحدة كانت حكومة حزب العمل الشعبى هى التى سمحت بحاملى الأسهم البريطانيين بأن يستمروا فى امتلاك الصحيفة ونشرها فى سنغافورة، لقد جاء سيمونز يعرض السلام، وأصبحت الصحيفة صحيفة تجارية تمامًا، بدون أية أجندة سياسية. ولم يعد ليسلى هوفمان إلى سنغافورة ولكنه استوطن أستراليا.

ولأننى كنت أبغى تشجيع المنافسة، فقد شجعت على إنشاء الصحف الأخرى، وفعلاً صدر العديد منها ولكنها فشلت. وبعد أكثر من مائة عام من الحكم البريطانى، استولت صحيفة ستريتس تايمز على السوق، وكانت صحيفة سنجابور ستاندرد قد توقفت عن الصدور فى الستينيات، وصدرت صحيفة تسمى إيسترن صن Eastern Sun فى ١٩٦٦، بمعرفة «أو كو» Aw Kow وهو أحد أشقاء «تيجر بالم أو» ، وكان مشهورًا عنه أنه فتى طائش وليس صحفيًا جادًا، وبعد مفاوضات سرية مع كبار المسئولين فى وكالة تابعة لجمهورية الصين الشعبية التى تتخذ مقرًا لها فى هونج كونج، قاموا بإقراضه ثلاثة ملايين دولار سنغافورى على أن تدفع على خمس سنوات، بفائدة بسيطة مضحكة قدرها ٠,١٪ فى السنة. وكان الشرط غير المعلن هو أن الصحيفة لن تعارض جمهورية الصين الشعبية فى المسائل الكبرى وأن تبقى محايدة فى المسائل الصغرى، وقد تعرضت صحيفة إيسترن صن لخسائر فادحة بسبب سوء الإدارة. وفى ١٩٦٨، حصلت على معونة مالية أخرى مقدارها ٦٠٠ ألف دولار سنغافورى. وفى عام ١٩٧١، كشفنا اللثام عن هذه «العملية السوداء» للتمويل التى تقوم بها دولة أجنبية. واعترف «أو كو» بأن هذا صحيح،واستقال المحررون الذين يعملون معه بعد أن استشاطوا غضبًا وشعروا بالمهانة، وتم إغلاق الصحيفة.

وكانت صحيفة سنجابور هيرالد هى «عملية سوداء» أخرى، وفى هذه المرة جاءت الأموال من مصدر غير شيوعى. فقد بدأت الصحيفة فى ١٩٧٠، باعتبارها صحيفة يمتلكها أجانب بالكامل، وتستخدم محررين سنغافوريين وصحفيين محليين وأجانب، ومنذ البداية تساءلت لماذا يرغب اثنان من الاجانب (وهما ملاك اسميين)، إصدار صحيفة ناطقة بالإنجليزية للخوض فى مسائل ضد الحكومة من خلال مقالاتهم التحريرية وأخبارهم فى قضايا، مثل الخدمة الوطنية والقيود على الصحافة وحرية التعبير. كانت الصحيفة تخسر أموالاً. وأبلغتنا إدارة الأمن الداخلى أن أكبر حامل لأسهمها هى شركة من هونج كونج وهى شركة هيدا آند كومبانى Heeda & Company وشركاؤها المسجلون عبارة عن اسمين مستعارين، وفى وقت قصير استهلكت الصحيفة رأسمالها العامل وقدره ٢,٣ مليون دولار سنغافورى، وقدم لها بنك تشيز مانهاتن فى سنغافورة قروضًا غير مؤمنة قدرها ١,٨

مليون دولار سنغافورى، وعندما تم الالحاح عليه للتوضيح تحدث رئيس مجلس إدارة البنك ديفيد روكفلر إلىّ تليفونيًا من نيويورك ليزعم أن نائب الرئيس الثانى ومدير فرع البنك فى سنغافورة لم يكن يدرك قاعدة البنك السارية بعدم إقراض أى أموال للصحف اليومية! وقد شككت فى ذلك.

وسألت المحرر السنغافورى الذى عين حديثًا فى الجريدة عمن أودع المال باسم «هيدا آند كومباني» لهونج كونج، وقال: إنه اعتقد أننى أعرف أنه «دونالد ستيفنز» **Donald Stephens** المندوب السامى الماليزى فى كانبيرا الذى عمل سابقا رئيسًا لوزراء ولاية «صباح» بماليزيا، سألته هل يصدق أن ابنه «ستيفنز» الذى أصبح اسمه «فؤاد ستيفنز» بعد اعتناقه الاسلام سيخاطر بفقد مليون ونصف مليون دولار فى صحيفة تناوئ الحكومة السنغافورية، وافق أن هذا صعب التصديق.

وعندما أفضيت بمضمون هذه المحادثة فى خطاب عام فى منتصف مايو ١٩٧١، فإن «ستيفنز» الذى أعرفه جيدًا من أيام اتحادنا مع ماليزيا، كتب إلى من كانبيرا يقول: « أشعر بأنه لزامًا على أن أخبرك بأن وازعى الوحيد لإيداع مبلغ فى حساب صحيفة هيرالد هو أننى عملت فى الصحافة من قبل وأننى أعتقد أن سنغافورة دولة آمنة بالنسبة إلى استثماراتى، إننى طاعن فى السن، وقد اعتقدت بأننى إذا أحلت إلى التقاعد بعد مدة قصيرة فإننى أستطيع أن أحصل على ما يكفينى من المال من استثماراتى فى صحيفة هيرالد، ولم يشرح السبب فى أنه لم يبلغنى أولاً عن استثماره ويحصل على مساندتى ومباركتى. إن الصحافة تؤثر على السياسة فى أى بلد. وعندما فكر روى طومسون أحد بارونات الصحافة البريطانية فى أن يبدأ فى إصدار صحيفة فى سنغافورة فى منتصف الستينيات، ناقشنى فى الأمر أولاً، ولم أشجعه لأننى لم أكن أريد من أجنبى ليس له جذور فى سنغافورة أن يقرر أجندتنا السياسية.

ولما كانت صحيفة هيرالد قد نفدت أموالها، فإن إحدى الصحفيات من هونج كونج هى «أو سيان» **Aw Sian**، وهى شقيقة «أو كو»، ولكنها ليست مثله فهى سيدة أعمال جادة، وقد تقدمت لإنقاذ الصحيفة بشكل غامض وقدمت نصف مليون دولار سنغافورى، كانت

سيدة أعمال عنيدة ومالكة لصحيفة صينية فى هونج كونج، وأبرزت لى إيصالات خاصة بالأموال التى حولتها، ولكن لم تكن هناك شهادات بحجم حصتها، وسألتها هل تنوى أن تودع مزيدًا من الأموال فى حساب الصحيفة، فأجابت «لا» ، وعلى الفور غادرت إلى هونج كونج.

وقد أصدرت مؤسسة صحافة آسيا، وهى منتسبة إلى معهد الصحافة الدولى، بيانًا تطالبنا فيه بألا نلغى تصريح الصحيفة، ودعتنى إلى أن ألقى كلمة فى الجمعية السنوية لمعهد الصحافة الدولى فى هلسنكى فى يونيو ١٩٧١، وقبل أن أغادر إلى هلسنكى قمت بإلغاء ترخيص طبع صحيفة «سنجابور هيرالد».

ولو أننى لم أحضر، فإن الجمعية كانت ستصدر قرارات تندد فيها بسنغافورة فى غيابى، وقد تحدثت عن موقفى بالنسبة إلى دور وسائل الإعلام فى دولة جديدة وفتية مثل سنغافورة. فأنا فى حاجة من وسائل الاعلام إلى أن تعزز وتساند لا أن تقوض القيم الثقافية والاتجاهات الاجتماعية التى يتم تلقينها فى مدارسنا وجامعاتنا. يمكن لوسائل الإعلام الجماهيرية أن تخلق حالة مزاجية يصبح فيها الشعب متشوقًا للحصول على المعرفة والمهارات والنظم السلوكية للدول المتقدمة، والتى بدونها فإننا لن نأمل فى أن نرفع من مستوى معيشة شعبنا.

وقلت فى كلمتى فى الجمعية السنوية كيف أن صحيفة سنجابور هيرالد قد تسببت فى نشوب اضطرابات فى بلد متعدد الأجناس واللغات والثقافات والديانات بما نشرته من أنباء صحفية وصور فوتوغرافية، مما أدى إلى وقوع ضحايا، واستشهدت بمثالين. ففى الاضطرابات التى ارتبطت بحكاية « فتاة الغابة **Jungle Girl** » عام ١٩٥٠، نشرت صحيفة «سنجابور هيرالد» خبرًا رئيسيًا عن فتاة هولندية كانت قد اعتنقت الإسلام بمعرفة أمها الملاوية بالتبنى، وأنها ركعت أمام صورة لمريم العذراء، وكانت الاضطرابات المعادية للصينيين عن الاحتفال بالمولد النبوى فى يوليو ١٩٦٤، قد نتجت عن حملة مستمرة شنتها صحيفة ملاوية ادعت كذبًا يومًا بعد يوم أن الأقلية الملاوية تتعرض لاضطهاد الأغلبية الصينية.

وقلت إننى لا أقبل أن يكون لصاحب أية صحيفة الحق فى نشر كل ما يود نشره. فهو ومحرروه - على عكس وزراء سنغافورة - لم يتم انتخابهم. وكانت آخر كلماتى فى المؤتمر هي: «إن حرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام يجب أن تخضع للحاجات الملحة لسنغافورة، وللأهداف الأساسية للحكومة المنتخبة. وقد تذرعت بالأدب الجم فى إجاباتى عن الاسئلة الاستفزازية.

وبعد سنوات قليلة فى ١٩٧٧، أصدرنا قوانين تحرم حصول أى شخص أو وكيل له على أكثر من ثلاثة فى المائة من الأسهم العادية لأية صحيفة يومية، وأصدرنا نوعًا خاصًا من الأسهم يسمى أسهم الإدارة، وكان للوزير سلطة تقرير أى من حملة الاسهم له الحق فى الحصول على أسهم الادارة هذه، وأعطى الوزير أسهم الإدارة للبنوك المحلية الكبرى الاربعة فى سنغافورة، والتى ستبقى محايدة سياسيًا وتحمى الاستقرار والنمو للمحافظة على مصالح أعمالهم التجارية، ولم أشارك فى الممارسة الغربية التى تسمح ببارون غنى يمتلك صحيفة أن يقرر ما يجب على الناخبين قراءته يومًا بعد يوم.

* * *

وفى الثمانينيات أصبحت للمطبوعات الصادرة بالانجليزية التى يمتلكها غربيون وجود ملحوظ فى سنغافورة، وكان جمهور قراء الانجليزية يتوسع مع تدريس اللغة الانجليزية فى مدارسنا، وكنا دائمًا نمنع صدور أية مطبوعات شيوعية، ولم تحتج أية منظمات أو وسائل إعلام غربية ضد هذا، ولم نحظر صدور أية صحيفة أو مجلة غربية.

ومع هذا فإن المطبوعات الغربية كانت ترفض مرارًا حقنا فى الرد عندما ينقلون أخبارًا غير صحيحة عنا. وقررنا فى ١٩٨٦ أن نصدر قانونًا نحد فيه من بيع أو توزيع المطبوعات الأجنبية التى تتدخل فى السياسة الداخلية لسنغافورة. وكانت أحد مقاييسنا لتعريف «التدخل فى سياسة سنغافورة»، هو هل بعد نشر أخبار مغلوطة أو قصص محرفة عن سنغافورة، يرفضون نشر الرد عليها. ولم نكن نصادرها فى هذه الحالة ولكن نحد من عدد

النسخ التى يوزعونها. وكان أولئك الذين لا يستطيعون شراء نسخ منها يصورون نسخًا ضوئية أو يوزعونها بالفاكس، وكان هذا يقلل من دخلها من الإعلانات ولكن لا يمنع ذلك انتشار ما يكتبونه من أنباء، ولم يكن فى استطاعتهم أن يتهموننا بأننا نخاف من أن يقرأ الناس ما يكتبونه.

وكانت أول مطبوعة تخالف هذا القانون هى مجلة تايم **Time** الأسبوعية الأمريكية. ففى مقال لها فى أكتوبر ١٩٨٦ نشرت أن نائبًا معارضًا فى البرلمان أدانته محاكم سنغافورة بتهمة تحويل ملكية أصول له للاحتيال على دائنيه، وتقديم بيانات مزورة، وقد أرسل سكرتيرى الصحفى خطابًا لتصحيح ثلاثة أخطاء تتنافى مع الحقيقة فيما نشر. ورفضت مجلة تايم نشر الخطاب، وبدلاً من ذلك عرضت روايتين، وكلاهما يغير من معناه. ولكن سكرتيرى الصحفى أصر على نشر الخطاب كما هو دون إعادة صياغته. وعندما رفضت المجلة ذلك، قمنا بتقليص عدد النسخ المباعة لمجلة تايم من ١٨٠٠٠ نسخة إلى ٩٠٠٠ نسخة ثم بعد ذلك إلى ٢٠٠٠ نسخة. بعد ذلك نشرت مجلة تايم ردنا بالكامل. وبعد ذلك بثمانية أشهر ألغينا تقليص عدد النسخ المباعة.

وقد نشرت وول ستريت جورنال الآسيوية **Asian Wall Street Journal** فى ديسمبر ١٩٨٦، قصة غير حقيقية عن سوق أوراقنا المالية الثانى المقترح المعروف باسم «سيداك» **SEDAQ** (وهو سوق الأوراق المالية لسنغافورة الذى يتعامل مع نظم الأسعار) وقد زعمت المجلة أن الحكومة قد أقامت هذا السوق حتى تتخلص من الشركات الخاسرة التى تمتلكها الحكومة وتبيعها للمواطنين، وردت الهيئة النقدية لسنغافورة بخطاب تفند فيه هذه الادعاءات الكاذبة، ولكن الصحفية لم ترفض نشر هذا الخطاب فحسب، ولكنها ادعت أن مقالها دقيق وصادق، وأن هذه الشركات الخاسرة موجودة فعلاً، وأن خطابنا يشوه سمعة مراسلها الصحفى، وكتبت الهيئة خطابًا ثانيًا تشير فيه إلى مزيد من الأخطاء فى رسالة الصحفية، وطلبت منها أن تنشر اسم الشركة الخاسرة وتبين أية فقرات فى خطابنا احتوت على تشويه لسمعة المراسل، وطلبنا أن تنشر الخطاب حتى يحكم القراء بأنفسهم. ورفضت الصحيفة أن تنشر اسم الشركة الخاسرة أو تشير إلى الفقرات التى ادعت أنها تشوه السمعة. وفى فبراير ١٩٨٧، قلصت الحكومة من توزيع الصحيفة من

٥٠٠٠ نسخة إلى ٤٠٠ نسخة فقط، ووزعت الخطابات المتبادلة بين الهيئة والصحيفة ونشرتها صحف سنغافورة، ودعونا مراسل الصحفية الأمريكية لكى يقاضينا إذا كان هناك تشويه لسمعته، ولكنه لم يفعل.

ولدهشتنا، فإن متحدثًا باسم وزارة الخارجية الأمريكية، كما نشرت الصحيفة، أعرب عن أسفه لتقليص توزيع وول ستريت جورنال الآسيوية ومجلة تايم. وطلبت وزارة خارجيتنا من وزارة الخارجية الأمريكية أن تؤكد الملاحظات التى نقلت عنها، وهى إذا كانت صحيحة تمثل «تدخلاً غير مسبوق فى شئون سنغافورة الداخلية»، وقد فعل المتحدث باسمها ذلك، ولكن قال إن: حكومة الولايات المتحدة لا تأخذ جانبًا منحازًا إلى أى من الحالتين، وسألنا وزارة الخارجية الأمريكية هل، بناء على نفس قواعد الحياد، تعبر عن أسفها على رفض وول ستريت جورنال الآسيوية نشر تبادل الخطابات، وكررت وزارة الخارجية الأمريكية أنها لا تأخذ جانبًا منحازًا، وأنها تعبر فقط عن قلقها بسبب، التزامها الأساسى والدائم بمبادئ حرية الصحافة وعدم تقييدها، وأن معنى هذا « أن الصحافة حرة فى نشر أو عدم نشر ما تختار مهما اتسمت تصرفاتها بعدم المسئولية أو التحيز». وقد أشارت وزارة خارجية سنغافورة إلى أننا لسنا ملزمين باتباع القوانين الأمريكية الخاصة بالصحافة. فلسنغافورة قوانينها وتحتفظ بحق الرد على الأنباء المغلوطة، وليس للمطبوعات الأجنبية الحق أن تبيع وتوزع فى سنغافورة، وقد منحناها هذا الامتياز، ولكن بشروطنا، ومنها احترام حق الرد، ولم ترد وزارة الخارجية الأمريكية على ذلك.

وبعد أسبوعين كتبت وول ستريت جورنال الآسيوية خطابًا إلى وزارة الاتصالات والإعلام السنغافورية تعرض عليها أن توزع الصحيفة مجانًا لجميع المشتركين الذين دفعوا والذين حرموا من الحصول عليها بسبب تقليص التوزيع. وأبدت استعدادها « بأن تتنازل عن إيراداتها من البيع من أجل مساعدة رجال الأعمال بسنغافورة الذين اشتكوا من عدم إمكانهم الحصول على الصحيفة». ووافقت الوزارة بشرط أن تتخلى الصحيفة عن الإعلانات لتثبت أن هدف الصحيفة ليس زيادة توزيعها، ولكن تبرير أجور الإعلانات المرتفعة، وقد رفضت المجلة العرض ، بحجة أن الإعلانات هى جزء لا يتجزأ من أى صحيفة، وأنه ستكون هناك تكاليف إضافية ومشكلات إذا توقفت عن قبول الإعلانات، وعرضنا

تحمل نصف التكاليف الإضافية للتوقف عن نشر الإعلانات، ورفضت الصحيفة العرض. ورددنا عليها « بأنكم لا تهتمون بحصول رجال الأعمال على المعلومات، إنما تريدون حرية جمع المال من بيع الإعلانات». ولم نتلق أى رد على ذلك.

وفى سبتمبر ١٩٨٧، قامت صحيفة «آسيا ويك» **Asia Week** التى يمتلكها أمريكيون بنشر مقالاً يسىء إلى سنغافورة، وأرسل السكرتير الصحفى لوزير الداخلية خطابًا إليها أشار فيه إلى الأخطاء التى وردت فى المقال، ونشرت الصحيفة أجزاء من هذا الخطاب على شكل مقال بعنوان : « تشويه للحقائق كما تزعمون!» ونسبته إلى السكرتير الصحفى. وهى لم تقتصر على حذف أجزاء مهمة من خطابه، ولكنها أضافت أكثر من ٤٧٠ كلمة من عندياتها، وبهذا أطالت من حجم الخطاب أكثر من النصف، دون موافقة السكرتير الصحفى وبدون أن تظهر ذلك لقرائها، وكتب السكرتير الصحفى احتجاجًا على هذا التعديل فى خطابه وطلب أن تنشر خطاباته اللاحقة، والأصلية دون أى تحريف، ورفضت الصحيفة، فقمنا بتقليص توزيع أعدادها من ١١٠٠٠ نسخة إلى ٥٠٠ نسخة. وبعد شهر، نشرت الصحيفة الخطابات دون تعديل، وألغينا قرار تقليص التوزيع ولكن بعد عام كامل.

وفى ديسمبر ١٩٨٧، نشرت المجلة الاقتصادية للشرق الأقصى **Far Eastern Economic Review** خبرًا عن مقابلة لى مع كبير أساقفة الكاثوليك بسنغافورة عن اعتقال ٢٢شخصًا تورطوا فى مؤامرة ماركسية، واستند المقال إلى تصريحات صادرة من كاهن منشق لم يكن حاضرًا الاجتماع، وادعت المجلة أننى دعوت إلى مؤتمر صحفى بدون علم كبير الأساقفة، وأننى تحايلت على حضوره ومنعت نشر تعليق له، وقالت: إن الاعتقالات تشكل هجومًا على الكنسية الكاثوليكية.

أرسل سكرتيرى الصحفى خطابًا ليسأل فيه، لماذا نشرت المجلة مقالاً يستند إلى تصريحات لشخص لم يحضر الاجتماع دون التأكد من الحقيقة من كبير الأساقفة نفسه أو منى شخصيًا، ونشر المحرر ديريك ديفز هذا الخطاب ولكن لم يجب عن السؤال، وكتبنا إليه نكرر السؤال، ونشر المحرر الخطاب وأضاف فى الوقت نفسه أن الكاهن قال الحقيقة. وادعى أن المجلة تستطيع قانونًا أن تنشر أى شىء تريده، سواء كان صحيحًا أو مزيفًا،

مادامت قادرة على أن تنسب الكلام إلى المصدر الذى أدلى بالتصريح بالفعل. وهى ليست ملزمة بأن تراجع الحقائق حتى تقتنع بصحة كلام المصدر، أو أن تتأكد بسؤال شهود، كما أنها ليست مسئولة عن أيه أكاذيب أو تشهير ينشر، وكان ديفيد عنيدًا ومتحديًا، وقمنا بتقليص أعداد المجلة من ٩٠٠٠ نسخة إلى ٥٠٠ نسخة، ورفعنا دعوى قضائية نتهمه هو ومجلته بالتشهير والقذف.

بعد ذلك نشر خطابًا آخر من الكاهن المنشق يقدم قصة جديدة عن اجتماعى مع كبير الأساقفة، وكتبنا خطابًا لنسأل: أيُّ القصتين عن الاجتماع هى الصحيحة؟ ونشرت المجلة الأسبوعية خطاب سكرتيرى الصحفى بعد أن أعادت صياغته، وبعد أن حذفت فقرات كثيرة منه، مدعية أن الموضوع معروض على القضاء، ومع هذا، فإنه عندما اشترت حكومة سنغافورة مساحة إعلانية فى المجلة لنشر الخطاب، تم نشره، وتنازلت عن حجة أن الموضوع معروض على القضاء.

وحكم لصالحنا فى دعوى التشهير فى ١٩٩٩، عندما لم يذهب ديفز إلى منصة الشاهد ليدلى بشهادته ويتم استجوبه، وبعد ذلك بقليل ترك ديفز العمل بالمجلة.

وقبل تسوية موضوعنا مع وول ستريت جورنال الآسيوية دعيت لإلقاء كلمة فى الجمعية الأمريكية لمحررى الصحف فى اجتماع بواشنطن العاصمة فى أبريل ١٩٨٨. وقبلت الدعوة. وتليت مذكرة وزارة الخارجية الأمريكية التى جاء فيها: «إنه عندما تكون وسائل الإعلام حرة، فإن سوق الأفكار قادرة على فرز غير المسئول عن المسئول ومكافأة الأخير»، وأشرت إلى أن نموذج الولايات المتحدة ليس صالحًا للتطبيق على مستوى العالم. فالصحافة الفلبينية قامت على نموذج الولايات المتحدة، وقد تمتعت بكل الحريات ولكنها خيبت آمال الشعب الفلبينى. «فالصحافة الحزبية الموالية للحكومة ساعدت السياسيين الفلبينيين على أن تغرق السوق بطوفان من التفاهات، وأدت إلى إحداث فوضى وتشتت عند الشعب بحيث لم يعد يرى أين مصالحه كدولة نامية"، وسجلت موقفى التالى:

"إن مناظرة سنغافورة الداخلية هى أمر يختص به السنغافوريون، ونحن سمحنا للصحفيين الأمريكيين فى سنغافورة بأن ينقلوا رسائلهم عن سنغافورة إلى مواطنيهم.

وسمحنا لصحفهم بأن تباع فى سنغافورة حتى نعرف ما يقرأه الأجانب عنا، ولكننا لا يمكن أن نسمح لهم بأن يقوموا بدور فى سنغافورة يشبه ما تقوم به وسائل الإعلام الأمريكية فى أمريكا، وهو دور المحقق مع الإدارة والخصم والمراقب، وليس من حق أية محطة تليفزيونية أجنبية أن تبث برامجها فى سنغافورة. والحقيقة أن قواعد هيئة الاتصالات الفيدرالية بأمريكا تمنع الأجانب من أن تملك أكثر من ٢٥ فى المائة من أية محطة تليفزيون أو إذاعة، والأمريكيون وحدهم هم الذين يستطيعون أن يسيطروا على أى صناعة تؤثر على الرأى العام فى أمريكا. ولهذا فإن روبرت ميردوخ **Rupert Murdoch** سعى للحصول على الجنسية الأمريكية قبل أن يشترى محطات التليفزيون المستقلة لمجموعة متروميديا **Metromedia** عام ١٩٨٥".

ومن خلال هذه الحالات أدرك السنغافوريون أن ما أرادته الصحافة الأجنبية هو بيع صحفها إلى جمهورنا المتزايد الذى يقرأ بالإنجليزية، وقد فعلت ذلك بأن أصبحت منحازة على حساب الحقائق، ومن الطبيعى أنها لا تحب أن تتخلى عن مقالاتها المغرضة، وعندما تكتشف أنها إذا لوت ذراعنا فإننا سنحطم أنوفها ردًا على ذلك، فإن مقالاتها المنحازة تتراجع.

وفى يوليو ١٩٩٣، نشرت مجلة ايكونوميست ***Economist*** وهى مجلة أسبوعية بريطانية ذات نفوذ مقالاً انتقدتنا فيه بسبب مقاضاة مسئول فى الحكومة ورئيس تحرير ومراسل إحدى الصحف طبقًا لقانون عدم إفشاء الأسرار الرسمية، وأرسلنا خطابًا إلى رئيس التحرير لتصحيح الأخطاء فى المقال. ونشرت المجلة الخطاب، وادعت أنها لم تمسه وأنه نشر بالكامل عمليا، ولكنها أهملت نشر جملة أساسية « بأن الحكومة لن تسمح بأية انتهاكات لقانون عدم إفشاء الأسرار الرسمية، ولن تسمح لأى شخص أن يهين أو يتحدى أو يعدل من القانون تدريجيًا، كما حدث فى بريطانيا مع قضية كليف بونتنج **Clive Ponting** وكتاب بيتر رايت **Peter Wright** «صائد الجواسيس **Spy Catcher**.»

كانت هذه هى النقطة الأساسية فى الخطاب، فنحن لن نسمح لصحافتنا بأن تتحدى ثم تعمل على تغيير القانون بالتدريج، ليشكل ذلك سابقة فى إفشاء الأسرار الرسمية.

وكانت الصحافة البريطانية قد نجحت فى فعل ذلك، عندما قام بونتج، وهو موظف مدنى بإفشاء معلومات سرية عن إغراق السفينة الحربية الأرجنتينية بلجرانو **Belgrano** أثناء حرب فوكلاند، وعندما قام رايت **Wright**، وهو موظف فى المخابرات الحربية البريطانية، بكسر قواعد السرية بنشر كتابه.

وأرسلنا خطابًا نطلب فيه من رئيس التحرير أن يعالج مسألة حذف مقاطع من خطابنا، ولكنه اعترض ورفض، وقمنا بتقليص عدد النسخ الموزعة منها إلى ٧٥٠٠ نسخة. وأوضحنا أن التوزيع سيتم تقييده باطراد، ونشرنا نص الخطابات المتبادلة عندئذ نشرت الأيكونومست خطابنا، متضمنة تلك الجملة، وبعد فترة معقولة رفعنا القيود.

وبغض النظر عن الهجوم فى وسائل الإعلام نفسها، كنت على استعداد أن أواجه منتقدينا وجهًا لوجه، وفى ١٩٩٠ كتب برنارد ليفن **Bernard Levin** من تايمز **Times** اللندنية هجومًا علىّ وانتقد الهيئة القضائية فى سنغافورة.

وقد ادعىْ أن نظام حكمى «سيئ وعنيد ولا يسمح لأى شخص بأن يتحداه»، وكانت مسألة مقاضاة ليفين فى بريطانيا، حيث لا يعرفنى الكثيرون وليس لى أى ناخبين، مسألة مستبعدة وبدلاً من ذلك كتبت إليه أدعوه إلى مناظرة تليفزيونية فى لندن لمناقشة ادعاءاته. ورد مساعد ليفين بأنه لا توجد أى محطة تليفزيونية ستهتم بذلك، وكنت قد اتخذت احتياطاتى بأن كتبت أولا إلى رئيس مجلس إدارة محطة بى بى سى وهو صديقى مرماديوك هاسى **Marmaduke Hussey** الذى وافق على أن يخصص نصف ساعة للمناظرة، وأن يتولاها محاور محايد. وعندما أبلغت صحيفة التايمز عن هذا العرض، تراجع وكيل ليفين، وجادل بأن ردى يجب أن ينشر فى نفس الوسيلة الإعلامية التى هاجمنى فيها ليفين، وهى صحيفة التايمز. وكتبت إليه أعبر عن أسفى لرفض ليفين مواجهتى، وعندما رفضت التايمز نشر خطابى، دفعت أجر نصف صفحة إعلانية فى الصحفية اليومية البريطانية «اندبندنت» **Independent**، وقد جرت مقابلة لى على الخدمة الدولية لمحطة بى بى سى قلت فيها «فى بلادى: إذا لم يكن الشخص المهاجم على استعداد لمواجهة الشخص الذى هاجمه، تكون المسألة محسومة ». ومنذ ذلك التاريخ لم يكتب ليفين عن سنغافورة أو عنى أبدًا.

وفى مثال آخر، وافقت على الفور على تسجيل حديث مع ناقد متحمس هو وليم سافاير، الذى وصفنى مرارًا على مدى سنوات عديدة بأننى ديكتاتور مثل صدام حسين. وفى يناير ١٩٩٩، عندما كنا معًا فى منتدى دافوس، ناقشنى لمدة ساعة، وكتب مقالتين فى نيويورك تايمز بناء على المقابلة، ونشر كذلك نص الحديث على الموقع الاليكترونى التايمز. وقد أعادت صحف سنغافورة نشر المقالين، ومن واقع التعليقات المسجلة للأمريكيين وغيرهم الذين قرأوا النص الكامل على الإنترنت، لم أكن أنا الخاسر فى هذا الحوار.

ولو أننا لم نواجه منتقدينا من وسائل الإعلام الغربية، فإن أهل سنغافورة، وبخاصة الصحفيين والأكاديميين منهم كانوا سيعتقدون أن زعماءهم خائفون من المناظرة أو أنهم ليسوا أهلاً لها، وسنفقد احترامهم لنا.

إن التقدم فى تكنولوجيا المعلومات والفضائيات والانترنت يتيح لشبكات وسائل الإعلام الغربية أن يقدموا لمشاهدينا المحليين سيلاً من الأنباء والآراء. والدول التى تحاول أن تمنع استخدام تكنولوجيا المعلومات هى الخاسرة. علينا أن نتعلم أن نتعامل مع هذا السيل المنهمر من المعلومات حتى لا تطغى على وجهة نظر حكومة سنغافورة على يد وسائل الإعلام الاجنبية. إن الاضطرابات فى اندونيسيا وأعمال الشغب فى ماليزيا فى ١٩٩٨ على إثر الازمة المالية هى مثال على الدور البارز الذى تلعبه شبكات وسائل الاعلام الاجنبية، سواء أكانت إليكترونية أو مطبوعة، فى مناظراتها الداخلية. ويجب أن نستخدم وسائل مناسبة لنتأكد من أن صوت الحكومة السنغافورية سيكون مسموعًا فى خضم هذه الاصوات المتنافرة. ومن المهم للسنغافوريين أن يعرفوا الموقف الرسمى لحكومتهم بالنسبة إلى القضايا المهمة.

١٥- قائد الأوركسترا

لقد استمرت الصداقة بينى وبين وزرائى وزملائى السياسيين لمدة ثلاثة أو أربعة عقود. وكان عدد كبير منا يلتقون معا منذ أن كنا نجتمع ونحن طلبة فى بريطانيا لمناقشة مستقبل الملايو وسنغافورة، ثم نعود إلى وطننا ونعمل معا من أجل الحصول على تأييد جماهيرى فى نقابات العمال وفى حزب العمل الشعبى، وكان التزامنا بالقضية المشتركة والتزامنا تجاه بعضنا البعض عميقا. كان لدينا قناعات سياسية ملزمة، وإلا ما استطعنا أن نخاطر بتحدى البريطانيين والشيوعيين فى نفس الوقت، ثم بعد ذلك المتطرفين الملاويين. وكانت أقوى الروابط التى تجمعنا قد تكونت خلال كفاحنا المبكر عندما كنا غالبًا ما نبدو وكأننا قد اكتسحتنا قوى غالبة. وكنا نحتفظ بالخلافات حول السياسات داخل مجلس الوزراء حتى نحلها ونصل إلى توافق آراء، ثم بعد ذلك نعلن خطًا واضحًا يمكن للشعب أن يفهمه ويتقبله، وعندما كان يتم اتخاذ قرار فى مجلس الوزراء، كنا نحرص على الالتزام به.

وكنا نعرف نقاط القوة والضعف فى كل منا، وكنا نعمل جيدًا بروح الفريق، وعندما كان الوزراء من الحرس القديم يتفقون على أمر كان باقى أعضاء مجلس الوزراء يوافقون عليه فى العادة، وكانت لدى علاقة وثيقة مع زملائى. فقد كنت أستطيع أن أدلى بوجهة نظرى فى أمور تتعلق بوزارتهم دون أن يعترضوا، وفى نهاية اليوم، كانوا يعرفون أن على أن أقف أمام الناخبين لإقناعهم بأن يمنحونا تفويضًا لفترة أخرى وكنت أحتاج إلى قضية مقنعة لأطرحها عليهم.

إن إدارة أية حكومة هى أقرب إلى قيادة أوركسترا، لأن أى رئيس وزراء لا يستطيع أن يحقق الكثير بدون فريق قادر ومتمرس. وليس من الضرورى أن يكون هو نفسه عازفًا

عظيما، إنما يكفى أن يعرف بشكل كاف الآلات الرئيسية من الفيولين إلى التشيللو إلى البوق الفرنسى إلى الفلوت، وإلا فإنه لن يعرف ما يتوقعه من نغمات كل آلة، وكان أسلوبى أن أعين أفضل رجل ليكون مسئولاً عن أهم وزارة فى الوقت، وكانت فى العادة هى وزارة المالية، فيما عدا فترة ما بعد حصولنا على الاستقلال عندما أصبح الدفاع أكثر إلحاحًا. وكان هذا الرجل هو جوه كينج سوى .Goh Keng Swee وكان الرجل الثانى الأفضل هو الذى يتولى الوزارة المهمة التالية. وكنت أبلغ الوزير ما أريد منه أن يحققه وأتركه ليقوم بالمهمة، وتلك هى الإدارة بالأهداف. وكانت هذه الطريقة تنجح عندما يكون الوزير واسع الحيلة ويمكنه أن يبتدع عندما يواجه مشكلات جديدة غير متوقعة. وكان تدخلى فى وزارتهم يقتصر على مسائل السياسات.

وعلى أى حال كان لابد أن أعرف بما فيه الكفاية عن وزاراتهم لأتدخل من آن لآخر فى مسائل أعتقد إنها مهمة – مثل خط طيران جديد فى مرحلة التأسيس – وتوسع فى مطار، وحل أزمة للمرور، وتشتت المناطق الطائفية، أو رفع مستوى الاداء الاكاديمى للملاويين عندنا، وأية أمور متعلقة بالقانون والنظام. وكانت بعض التدخلات جوهرية، ويمكن أن يتفاقم الموقف لو لم أتدخل. وفى النهاية فان مسئولية فشل الوزارة تقع على رئيس الوزراء.

* * *

الخطوط الجوية لسنغافورة وميناء تشانجى الجوى

كان لابد أن نرعى أى مشروع تنموى ويوفر فرص العمل، وقد انتابنى الشك فى أن الماليزيين يريدون أن يلغوا الخط الجوى المشترك لسنغافورة مع ماليزيا والمسمى الخطوط الجوية لماليزيا وسنغافورة، وقد صرح تانكو عبد الرحمن للصحافة فى سبتمبر ١٩٦٨ بأنه غير سعيد بسبب احتجاز سنغافورة لجميع إيرادات الخطوط الجوية لماليزيا وسنغافورة

من العملات الأجنبية، وامتناعها عن إقامة خدمات هندسية وغيرها من التسهيلات فى كوالالمبور، وطغيان عدد السنغافوريين على عدد الماليزيين فى وظائف الشركة.

وقمت بالرد فى الصحافة بأن الاتفاق بين الحكومتين ينص بالتحديد على أن تعمل شركة الخطوط الجوية على أساس « المبادئ التجارية السليمة»، وأن العملات الاجنبية التى يتم تحصيلها توزع كأرباح طبقا لعدد الأسهم المملوكة، وأن الخدمات والموظفين تعكس أصل تكوين الشركة، وهو سنغافورة.

ودار النزاع الحقيقى حول الرحلات الجوية إلى أماكن ماليزية غير اقتصادية والتى لم تكن نوافق عليها إلا بعد تعهد ماليزيا بتحمل خسائرها. وقد اشتد هذا النزاع العلنى فى فترة حاسمة، عندما كان التزام بريطانيا بالدفاع عن ماليزيا يقترب من النهاية، كما أن مواقف كل من أستراليا ونيوزيلندا لم تكن محسومة، وكتب إلىّ غزالى شافعى Ghazali Shafie عن النزاع. وكان يعمل وكيلاً دائما لوزارة الخارجية الماليزية ويتسم بالمقدرة والتألق وعلى اتصال وثيق بتانكو وعبد الرازق وساعد على التغلب على كثير من المصاعب عندما كنت أتفاوض حول الاندماج معهم. ورددت بأن مشكلة شركة الخطوط الجوية فى حد ذاتها ليست لها كل هذه الاهمية، ولكن إذا استمررنا فى مناقشة أمور تافهة فإننا سنعرض أمننا للخطر لأنه فى خلال ١٢ أو ٢٤ شهرا القادمة فإن البريطانيين والأستراليين والنيوزيلنديين سيقررون وضعهم الدفاعى فيما بعد ١٩٧١. واقترحت أن يساعد فى إيجاد مقاربة جديدة بين الحكومتين، على أساس اتفاق هادئ ومعقول. وسيشجع ذلك البريطانيين والأستراليين والنيوزيلنديين وقد ساعد غزالى فى التخفيف من حدة المناقشات العامة الساخنة. وعينت شركة الخطوط الجوية رئيسًا جديدًا لمجلس إدارتها وكان مقبولاً من الجانبين. ولكن كان من الواضح أن التانكو يريد أن يفصل الخطوط الجوية الماليزية السنغافورية وأن يصبح لماليزيا خطوط جوية خاصة بها حتى تصل رحلاتها إلى عواصم ولاياتها، ولهذا وافقت على مساعدتهم على بناء ورش فى مطار كوالالمبور وتدريب العاملين بها لإصلاح طائرات فوكر فريندشيب **Fokker Friendship** التى تستخدم فى الخطوط الداخلية.

وقد أوليت اهتمامًا شخصيًا بالخطوط الجوية الماليزية السنغافورية وكنت أعرف أن الماليزيين يريدون أن يتجنبوا سنغافورة كلما أمكن ذلك بعد الانفصال فى هذه الخطوط الجوية المشتركة، وفيما عدا مطار بايا ليبار **Paya Lebar** الدولى والمطارات الثلاثة التابعة للسلاح الجوى الملكى فى شانجى وتنجاه وسلتار، وجميعها فى جمهوريتنا التى هى عبارة عن جزيرة صغيرة، لم يكن أمامنا سوى التوجه إلى الرحلات للمطارات الدولية، وكنت من قبل قد أبلغت إدارة الخطوط الجوية بأن تبحث عن مطارات دولية نذهب إليها وكنت أقابل بانتظام مندوبنا فى شركة الخطوط الجوية الماليزية السنغافورية وهو ليم تشين بينج **Lim Chin Beng**، الذى كان وقتئذ المدير الادارى المسئول عن خدمة العملاء، وهو شخص متزن ويعتمد عليه مع خبرة طيبة بصناعة شركات الطيران التجارية، وقد رقى إلى مدير عام الشركة فى ١٩٧١. وكان يعلم هو أيضا أن الماليزيين يريدون أن ينفصلوا ويتركوننا بدون أية رحلات جوية إلى ماليزيا ما عدا العاصمة كوالالمبور، وعمل بجهد كبير حتى يحصل على مزيد من حقوق هبوط الطائرات على طرق دولية واعدة بالربح. وخلال ذلك كان عليه أن يحتفظ بالروح المعنوية العالية للطيارين والعمال وبثقتهم فى مستقبل شركة خطوط جوية تمتلكها سنغافورة وقاعدتها سنغافورة، وقد واجه رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة ضغوطًا مستمرة من الماليزيين ومن جانبنا، ولم تنته إلا بعد أن انفصلت شركة الخطوط الجوية فى أكتوبر ١٩٧٢ إلى شركة الخطوط السنغافورية (**SIA**) وشركة الخطوط الجوية الماليزية (**MAS**)، واتفقنا على أن تحصل الشركة الماليزية على رحلات الخطوط الداخلية وأن تحصل الخطوط الجوية السنغافورية على رحلات الخطوط الخارجية.

وحصلنا على حقوق هبوط الطائرات فى هونج كونج عام ١٩٦٦ وطوكيو وسيدنى فى ١٩٦٧، وجاكرتا وبانكوك فى ١٩٦٨، وكانت أهم محطة هى لندن ولكن البريطانيين كانوا عازفين عن إعطائنا حقوق الهبوط بطائراتنا هناك، وفى أغسطس ١٩٧٠، قبل أن أطير إلى مؤتمر عدم الانحياز فى لوساكا، سألت نجيام تونج دو **Ngiam Tong Dow** وكيل الوزارة الدائم (للاتصالات)، عما وصلت إليه المفاوضات مع البريطانيين بالنسبة لحقوق هبوط الطائرات فى لندن. وعندما قال إن الامر شديد الصعوبة طلبت منه أن يطلع أمين

عام المؤتمر القومى لنقابات العمال ديفان ناير Devan Nair بذلك، وكنت قد وافقت من قبل على اقتراح ديفان بأنه إذا تشدد المفاوضون البريطانيون بشكل غير محتمل، فإنه سيحث النقابات فى المطار على ممارسة الضغط بأن يتباطئوا فى خدمة الطائرات البريطانية. وعندما نفذ المؤتمر القومى لنقابات العمال أسلوب التباطؤ فى خدمة الطائرات البريطانية فى بايا ليبارPaya Lebar، حضر المندوب السامى البريطانى أرثر دى لامير Arthur de la Mare لمقابلتى فى مكتبى. وطلبت منه أن يقنع حكومته بأن تكون معقولة. فالخطوط الجوية البريطانية يسمح لها بالهبوط فى سنغافورة ولكن الخطوط الجوية لسنغافورة محرومة من حقوق الهبوط فى لندن. وخلال أسابيع حصلنا على حقوق الهبوط فى لندن، واستخدمت طائراتنا أحد أهم الطرق الجوية فى العالم وهو طريق لندن – سنغافورة – سيدنى. وأدى فتح هذا الطريق إلى تمكين الخطوط الجوية لسنغافورة من أن تصبح خطوطا دولية. والحقيقة أن وجود إدوار هيث رئيسا للوزراء ربما يكون السبب فى تسهيل هذا الأمر.

وعلى مأدبة عشاء فى يوليو ١٩٧٢، وبحضور جميع زعماء النقابات وأصحاب مناصب الإدارة العليا، وقبل انطلاق الخطوط الجوية السنغافورية، أعربت عن الحاجة لأن تكون هذه الخطوط قائمة على المنافسة ومعتمدة على نفسها وإنها ستصفى إذا منيت بخسائر مالية. ولم نكن نستطيع أن ندير خطوطا جوية لمجرد أن نرفع علمنا على الطائرات كما كانت تفعل بعض الدول الأخرى. ومنذ البداية فهمت الادارة والنقابة بوضوح أن بقاءهما يتوقف على تحقيق أرباح. وقد ساعد التعاون بين الاتحاد والإدارة على إنجاح الشركة.

وبعد أن تخلصت الشركة من الخلافات المستمرة، ركزت على طرقها الدولية وتوسعت فى رحلاتها الجوية عاما بعد آخر، وفى ١٩٩٦ كان لديها أحد أكبر وأحدث أسطول من الطائرات البوينج والإيرباص فى آسيا، وأصبحت تطير إلى جميع القارات تقريبا. كانت أكثر الخطوط الجوية ربحية فى آسيا، وبالنسبة إلى حجمها كانت أكثر ربحية فى العالم.

وكان من الأسباب المهمة لنمو الخطوط الجوية السنغافورية القرار الذى اتخذته لبناء مطار تشانجى.Shangi ففى فبراير ١٩٧٢ قبل مجلس الوزراء توصية من استشارى بريطانى فى الطيران بأن نبنى مهبطًا ثانيًا فى مطار بايا ليبار، بحيث يكون جاهزًا للعمل فى ١٩٧٧-١٩٧٨ وكان لابد من تحويل مجرى نهر سارانجون Sarangoon حتى يمكن تنفيذ ذلك. وكانت هناك مشكلات هندسية بسبب نوعية التربة ومدى تحملها تحت حوض النهر، ولكن تكلفة انتزاع الأراضى كانت أقل ولا تحتاج إلا الحد الأدنى من إعادة توطين السكان. وقد أضاف التقرير أنه لن يكون من الممكن الانتهاء من إنشاء مهبطين جويين مع حلول ١٩٧٧ إذا نحن انتقلنا من بايا ليبار إلى ميناء جوى جديد فى القاعدة السابقة لسلاح الجو الملكى البريطانى فى تشانجى. ثم حدثت أزمة البترول فى أكتوبر ١٩٧٣ وزادت أسعار تذاكر السفر بالطائرات مع زيادة أسعار الوقود وتباطؤ الاقتصاد العالمى، وطلبت أن نعد تقييمًا جديدًا، وأن يقوم به هذه المرة استشاريون أمريكيون، وقد أوصوا أن نستمر فى الجدول الزمنى المخطط لبايا ليبار، ولكن لم أقتنع بذلك وكنت أريد أن يعاد النظر فى خيار الانتقال إلى تشانجى، وكنت قد حلقت بالطائرة فوق مطار لوجان فى بوسطن وتأثرت من الضوضاء التى يحدثها هبوط الطائرات والإقلاع فوق الماء، وتبين أن إنشاء مهبط جوى آخر فى بايا ليبار يجعل الطائرات تمر مباشرة فوق قلب مدينة سنغافورة.

وتكونت لجنة من كبار المسئولين لدراسة إقامة مهبطين جويين بديلين فى تشانجى مع حلول عام١٩٧٧ ، وأوصت بأن نستمر فى إنشاء المهبط الثانى لبايا ليبار، ولكن بعد أن يتم بناؤه، فإننا سنعانى من تلوث سمعى لسنوات عديدة. وكنت أريد تقييما دقيقا قبل أن نتخلى عن تشانجى ولهذا عينت هاو يون تشونج Howe Yoon Chong رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء سنغافورة، ليرأس لجنة على مستوى رفيع لشهرته فى التغلب على الصعاب.

وعندما كنت فى واشنطن فى أبريل ١٩٧٥ تلقيت خطابًا من كينج سوى، الذى كان يحل محلى رئيسًا للوزراء بالإنابة فى غيابى، بأن اللجنة تعتقد أن أول مهبط جوى فى تشانجى يمكن أن يكون جاهزا مع حلول عام ١٩٨٠ والمهبط الثانى مع حلول عام ١٩٨٢، بينما مهبط بايا ليبار الثانى لن يكون جاهزًا قبل ١٩٨٤ بسبب الحاجة إلى تحويل نهر سيرانجتون وتثبيت التربة تحت مجراه، وكانت سايجون (عاصمة فيتنام الجنوبية) قد

سقطت فى أيدى الشيوعيين. وكان هناك احتمال أن يتباطأ النمو فى جنوب شرق آسيا مع انتشار أعمال التمرد الشيوعية فى جميع أنحاء المنطقة. ولكن اعتماد القرارات على سيناريوهات متشائمة قد يؤدى إلى تحقيقها بالفعل. وفكرت فى المشكلة لمدة يومين. إن الميناء الجوى الجديد فى تشانجى سيكلفنا مليار دولار سنغافورى. وكان لابد أن ننفق ٤٠٠ مليون دولار سنغافورى أخرى للتوسع فى خدمات بايا ليبار الخاصة بقاعات استقبال المسافرين والبضائع بين عامى ١٩٧٥– ١٩٨٢. وبعثت برسالة إلى كينج سوى للاستمرار فى العمل.

إن فترة بناء ميناء جوى بهذا الحجم تستغرق عادة عشر سنوات. وقد أكملنا ميناء تشانجى الجوى فى ست سنوات، وأزلنا مئات المبانى، ونقلنا رفات الموتى من آلاف القبور، وقضينا على المستنقعات واستصلحنا أراضى من البحر. وعند افتتاح الميناء الجوى فى يوليو ١٩٨١ كان أكبر ميناء جوى فى آسيا. وقد أنفقنا أكثر من ٨٠٠ مليون دولار سنغافورى فى الاستثمارات فى الميناء الجوى القديم، وأنفقنا ١,٥ مليار دولار سنغافورى أخرى على تشانجى، الذى جهز بمهبطين جويين، فقد كان المهبط الثانى جاهزًا مع حلول ١٩٨٤.

ويحتل مطار تشانجى موقعا جميلا على أقصى نقطة شرقية من الجزيرة. ويمر الوصول إلى المدينة من الساحل الشرقى بطريق سريع جديد طوله ٢٠ كيلو مترًا على أرض مستصلحة من البحر، وبدون وجود أية اختناقات مرورية مع مناظر بديعة للبحر على جانب، ومناظر المزارع والفيلات التى بناها مجلس تنمية الاسكان على الجانب الآخر. وأصبح الميناء الجوى وقيادة السيارة لمدة ٢٠ دقيقة للوصول إلى المدينة رحلة ممتعة ومقدمة ممتازة للتعرف على سنغافورة، فهذا أفضل استثمار تكلف ١,٥ مليار دولار سنغافورى على الاطلاق. وقد ساعد سنغافورة على أن تصبح ميناء جويًا يمكن منه الانتقال إلى أى مطار فى المنطقة، وكانت المنافسة شديدة وضارية، وكانت الموانى الجوية الأحدث

والأضخم موجودة فى هونج كونج وكوالالمبور والمزودة بمعدات حديثة جدًا مما يتطلب من تشانجى أن تعمل على استمرار التطوير والتحديث الدائمين لتبقى فى دائرة المنافسة.

وقد لعب رجلان أدوارًا رئيسية فى نجاح ميناء تشانجى الجوى، فقد كان هاو يون تشونج حازمًا فى تنفيذ السياسات المقررة، وقد شجعنى على نقل الميناء الجوى من بايا لیبار إلى تشانجى بأن أكد لى أن لديه مجموعة من الرجال القادرين على القيام بالتكليفات فى موعدها المحدد، وهذا ما فعله تمامًا مستخدمًا ما لدى هيئة ميناء سنغافورة من إمكانيات منها كبير المهندسين «أ. فيجياراتنام «و»ليم هوك سان «وهو مسئول واعد قام بتنفيذ المشروع وأصبح مديرًا لهيئة الطيران المدنى في ١٩٨٠، وعندما دعيت إلى افتتاح ميناء تشانجى فى احتفالية فى ١٩٨١ طلبت من يون تشونج **Yoon Chong** وزير الدفاع وقتئذ أن ينوب عنى. فقد كان يستحق أن يوضع اسمه على لوحة الافتتاح، وكان الشخص الآخر الذى لعب دورًا رئيسيًا هو سيم كى بون **Sim Kee Boon** وهو أقدر سكرتير دائم لنا، فقد نظم إدارة الميناء الجوى، إن بناء ميناء جوى أنيق قد تم فى عدد كبير من الدول الغنية ولكن باستخدام مقاولين أجانب.

وكان التحدى يكمن فى إدارته بحيث يمر الركاب بسهولة وسرعة من الجمارك والجوازات والهجرة واستعادة الحقائب ثم الانتقال إلى المدينة، وإذا كانوا يريدون أن ينتقلوا على طائرة أخرى، فلابد من إيجاد تسهيلات للراحة والترفيه والعمل. وتقدم تشانجى كل هذه التسهيلات لراحة الركاب وتوفير الحمامات للاغتسال، وحمامات السباحة، والمراكز التجارية والرياضية ومنطقة للترفيه عن الاطفال. وبصفة كى بون **Kee Boon** رئيسا لهيئة الطيران المدنى لسنغافورة، فقد جعل تشانجى مطارا على أعلى مستوى عالى بحيث أمكنه أن يحصل على أعلى التصنيفات فى مجلات الركاب كل عام تقريبًا.

* * *

مكافحة الاختناق المروري

مع حلول عام ١٩٧٥ أصبحت الاختناقات المرورية فى ساعات الذروة من الأمور غير المحتملة. فقد قرأت فى إحدى الصحف اقتراحا بتخفيف هذه الاختناقات بأن نتقاضى رسما على السيارات التى تدخل المنطقة التجارية ووسط المدينة فى ساعات الذروة، وطلبت من المسئولين المختصين أن يدرسوا الفكرة، وقد وجدوا أنه من الممكن تنفيذها واقترحوا وضع لوحات تحذر جميع سائقى المركبات الذين يدخلون بنظام التصاريح للمنطقة فى وقت محدد، بأن يظهروا التصريح على زجاج السيارات الامامى، وقد سمحت بمناقشة الخطة علنا فى وسائل الإعلام لعدة شهور، وقد حسنا من المقترحات، فمثلا سمحنا للسيارات التى تحمل أربعة ركاب أن تمر بدون تصريح، مع فرض رسم ثلاثة دولارات سنغافورى يوميًا مع تخفيض المبلغ إذا كان شراء التصريح شهريًا. وأدت الخطة إلى التخفيف من حدة اختناقات المرور فى ساعات الذروة وقد أحسن الجمهور استقبالها.

وكنت أعرف أن هذا مجرد حل مؤقت، فدخل الفرد كان يرتفع وعدد السيارات المسجلة سنويًا كان فى ازدياد بشكل كبير وكنت أعتقد أن الحل هو فى تحديد عدد السكان الذين يستخدمون السيارات بحيث يناسب معدل الطرق التى ممكن أن تستوعبها بدون اختناقات مرورية ضخمة. وليس من المهم عدد الانفاق والكبارى الطائرة والطرق السريعة التى نبنيها، فإن عدد السكان المستخدمين للسيارات سيزيد بحيث يحدث انسداد فى كل ذلك واقترحت أن يقوم صاحب أية سيارة جديدة بطلب تصريح للشراء ووضع السيارة على الطرق وقتئذ يمكن أن تستوعب ٣ ٪ من الزيادة السنوية للمركبات. وأحال وزير المواصلات قانونا بذلك إلى لجنة برلمانية مختارة لسماع كافة الآراء. وقد وضعنا نظامًا يمكن كل شخص أن يطلب ترخيصًا يعطى له الحق فى أن يستخدم سيارة جديدة لمدة عشر سنوات، وقد ثبت جدوى ذلك فى الحد من زيادة المركبات سنويا، بنسبة ٣ ٪. وكانت طلبات الحصول على التراخيص منخفضا فى بادئ الامر والرسوم ضئيلة. ولكن سرعان ما ارتفعت إلى أرقام فلكية. ومن ١٩٩٤ كان السعر يربو على ١٠٠ ألف دولار سنغافورى بالنسبة إلى السيارة قوة محركها أكثر من ٢٠٠٠ . هذا بالإضافة إلى ضرائب استيراد

عالية أخرى. ولم تعد الشهادة تلقى استحسانًا ووصلت خطابات لا حد لها إلى الصحف من الأشخاص الذين يريدون امتلاك سيارة، وقالوا إن تجار السيارات والمضاربين بدأوا يتلاعبون بالمزايدات، واستجابت الحكومة لمطالب الجمهور، ومنعت تجار السيارات من أن يتقدموا بطلب الحصول على تصاريح التسيير بأسمائهم لتحويلها إلى العملاء كما جعلت التصاريح غير قابلة للتحويل إلى أسماء أخرى. وهذه التغيرات لم تغير من الأمر شيئًا. وعندما كان الاقتصاد مزدهرًا وترتفع أسعار الأسهم فى سوق الأوراق المالية، كانت طلبات تصاريح تسيير السيارات ترتفع هى الأخرى، والعكس صحيح، كما حدث عندما عانت سنغافورة من الأزمة الاقتصادية فى ١٩٩٧-١٩٩٨.

وقد تعلمت بالمحاولة والخطأ أنه إذا كنت أريد أن يتم تقبل اقتراح ما على أى مستوى، فلابد أولا أن أناقش أفكارى مع وزرائى، الذين يقيمون بمناقشتها مع وكلاء الوزارة الدائمين والمسئولين فى وزارتهم. وبعد أن أحصل على ردود أفعالهم، أطرح الاقتراح للمناقشة على أولئك المختصين الذين يقومون بتنفيذه. وإذا كان الاقتراح يمس عددًا كبيرًا من الناس مثل نظام النقل، فأننى أطرح المسألة على وسائل الإعلام للمناقشة العامة. ومن ثم، فإننا قبل أن نقرر إقامة مترو الانفاق السريع نظمنا مناظرة عامة لمدة عام عن مزايا هذا المشروع بدلاً من نظام الحافلات التى تستخدم طرقًا مخصصه لها، وكان لدينا أيضا استشاريون أمريكيون ينصحوننا بالنسبة إلى الخيارين. وقد أقنعونا بأن نظام الحافلات لن يقدم حلاً مرضيًا، لأنه فى ظل مناخ ممطر فإن الحافلات ستبطئ وتؤدى إلى تعطيل النظام. ولكن هذا لن يحدث مع المترو. ولم يؤد نظام مترو الأنفاق السريع إلى تقليل الطلب على اقتناء السيارات الخاصة التى زاد عددها عامًا بعد عام على الرغم من أننا أبطأنا ذلك بضرورة الحصول على شهادات التسيير.

وفى عام ١٩٩٨ أدخلنا التسعير الاليكترونى، وأصبح لكل سيارة الآن «بطاقة ذكية» ملصقة على الزجاج الامامى ويتم حساب الرسوم بشكل آلى وتخصم كل مرة تعبر فيها السيارة تحت إشارات خاصة مقامة عند نقاط استراتجية فى المدينة، وتختلف قيمة الرسوم حَسب شريحة الطريق المستخدم والساعة التى يمر بها، وقد أتاحت التكنولوجيا ضبط النظام تسعير الطرق اليكترونيًا وتم تعميمه على جميع الطرق التى أصبحت مزدحمة.

وبعد أن أصبح المبلغ الذى يدفعه الشخص للحكومة يتوقف على مرات استخدامه للطرق، أمكن للأفراد امتلاك أكبر عدد من السيارات بأقل قدر من الازدحام.

* * *

قضايا ملاوية حساسة

ومع هذا، فقد كانت هناك بعض المسائل الحساسة التى لا يمكن مناقشتها علنًا. ومن بين هذه القضايا : ماذا نفعل بحشود الملاويين الذى يعيشون فى ظروف بائسة منذ أيام الاستعمار داخل ما أسماه البريطانيون « المستوطنات الملاوية»؟ وعند الانفصال فى أغسطس ١٩٦٥ قدم تانكو عبد الرحمن أرضا مجانية فى جوهار للملاويين السنغافوريين الذين كانوا يشعرون بأن الكل تخلوا عنهم، وقبل عدد قليل منهم هذا العرض. ولكن الانفصال أسهم فى العزلة والشعور بالسخط لأن المستوطنات كانت مناطق كئيبة مليئة بالطرق الطينية والأزقة غير الممهدة بين أكواخ مقامة من الخشب وألواح الزنك أو أسقف من القش، وكانت تمثل أكثر التجمعات مدعاة للاضطرابات فى سراى جيلانج سراى، التى كانت تكون هى و«كامبونج أوبى» و«كامبونج كيمبانجان» أكبر مستوطنة ملاوية، حيث أكثر من ستين ألف ملاوى يعيشون بدون مياه جارية فى أنابيب أو صرف صحى. وكان سكان المنطقة يجمعون المياه من صنابير عامة مقامة على جوانب الأزقة ويحملون المياه إلى بيوتهم فى دلاء أو يدفعون للسقائين الذين ينقلوها إليهم. ولم تكن هناك كهرباء على الرغم من أن بعض الأشخاص كأفراد كان يبيعون التيار الكهربائى من مولدات بشكل غير قانونى. وفى سبتمبر ١٩٦٥، بعد شهر من الانفصال؛ أبلغت المقيمين هناك بأنه خلال عشر سنوات ستزال كل مساكنهم المتهالكة، وأن «جيلانج سراى» ستصبح أشبه «بكوينز تاون» وأفضل، وهى منطقة المساكن الحديثة الراقية، وقد أوفينا بهذا الوعد، وكجزء من خطتنا طويلة الأمد، لإعادة بناء سنغافورة وإسكان كل شخص، قررنا أن نوزع ونخلط الملاويين مع الصينيين والهنود وغيرهم، وبهذا نمنع تجمعاتهم فى مناطق معينة وهو ما

كان البريطانيون يشجعونهم عليه، وعند إعادة التوطين كان عليهم أن يدخلوا فى «قرعة» من أجل الحصول على بيوت جديدة مرتفعة. وخلال ذلك، وحتى نحول دون حدوث مواقف غير مستحبة لو حدثت اضطرابات طائفية أخرى قررت إنشاء أربع طرق تمر فى منطقة مستوطنة «جيلانج سراى» الملاوية وفى الوقت نفسه توسيع الحارات القائمة بالفعل وإضاءة الطرق السريعة. وخلال ست أو سبع سنوات، انقسم الحى الفقير الكبير إلى تسع مناطق صغيرة، وكان أصعب جزء هو التوطين المبدئى الذى بدأ فى فبراير ١٩٧٠، وعندما أعلنا عنه، كان هناك تخوف بين الملاويين وقد لعب أعضاء البرلمان الملاويين دورًا مهمًا فى التوسط بين المسئولين فى الحكومة وسكان الحى، وساعدت الصحافة والإذاعة فى الإعلان عن تعويضات الحكومة والمبانى السكنية البديلة المعروضة عليهم. وفى ذلك الوقت توقف توزيع صحيفة «أوتوسان ملايو» فى سنغافورة ولم تتمكن من أن تستثير المخاوف التى لا تسند إلى أساس، كما فعلت عام ١٩٦٤ عند إعادة الاستيطان فى « كروفورد».

وكان أكثر المبانى إثارة للحساسية والتى كان من الضرورى إزالتها هو مسجد صغير متداع باسم سوراو **Surau**، ومع هذا كان يخصص لكل مكان للعبادة، مهما تضاءلت أهميته، لجنة من كبار رجال الدين والشيوخ النشطاء الذين يجمعون الأعشار والتبرعات لصيانته، وعندما حان الوقت لهدم ذلك المسجد، اعتصموا فى المبنى ورفضوا مغادرته؛ وقد اعتبروا تصرفات الحكومة معادية للإسلام. وقام أعضاء برلماننا من الملاويين بتنظيم اجتماع فى سبتمبر ١٩٧٠ فى قاعة البلدية، حيث يوجد مكتبى حتى تتمكن لجنة المسجد والأعضاء من تقدم احتجاجات إلى كبار المسئولين فى وزارة الأشغال العامة ومجلس الإسكان والتنمية، وقد استعنا بأعضاء البرلمان من الملاويين لإقناع المعتصمين بالسماح بهدم المسجد الخشبى القديم، وأكدنا لهم أنه سيتم بناء مبنى جديد بالقرب من المبنى الذى ستتم إزالته. وفى اليوم التالى قام أعضاء البرلمان الملاويين ورئيس هيئة مسلمى سنغافورة بالتحدث كانوا حوالى ٢٠٠ من الذين احتشدوا فى المسجد بعد صلاة الجمعة وقام نائب البرلمان «رحمة كيناب»، وهو زعيم ملاوى نقابى سابق لم يهتز له جفن عندما اتهم أثناء الاضطرابات العنصرية عام ١٩٦٤ بأنه كافر من قبل زعماء المنظمة الملاوية القومية المتحدة، ليؤكد للحشد تعهد الحكومة بأنها ستبنى مسجدًا جديدًا ليحل محل المسجد

القائم، وأخيرًا وافقوا على فض الاعتصام، وقد مهد ذلك لهدم وإعادة بناء حوالى عشرين مسجدًا صغيرًا فى المستوطنة، وقد عرضنا عليهم أماكن بديلة ووجدنا حلاً لتمويل المساجد الجديدة وعهدت إلى هيئة مسلمى سنغافورة بمسئولية بناء هذه المساجد البديلة، وخصصت صندوقًا يودع فيه شهريًا دولار سنغافورى واحد من كل عامل مسلم من خلال صندوق التوفير المركزى. وأدى ذلك إلى شعور الملاويين بالفخر لبنائهم مساجدهم من أموالهم الخاصة. أما نقل مالكى البيوت فقد كان أقل صعوبة فقد منحوا تعويضات حسب معايير خاصة مثل حصولها فى السابق على تراخيص بالبناء من الحكومة من عدمه مع منح كل أسرة ٣٥٠ دولارًا سنغافوريًا كبدل انتقال، وكان ذلك المبلغ وقتئذ يساوى أكثر من مرتب شهر للعامل، وقد تم منحهم أولوية فى مبانى الإسكان الجديدة وحرية اختيار موقع بيوتهم الجديدة. وعلى الرغم من هذه الامتيازات، فإن مجموعة من خمسين أسرة رفضت إخلاء مساكنها إلا بعد أن حصلت الحكومة على أحكام قضائية بالإخلاء.

وعندما تم الانتهاء من إنشاء الطرق وإنارتها شعرت بارتياح كبير وأنا أطوف بالسيارة فى المنطقة ذات ليلة، وقد شعرت بالسعادة للتحسن الواضح فى توفير مناخ اجتماعى آمن. وبعد جيلانج سراى كان من الأسهل دمج مستوطنات الملاويين الآخرين. وعلى الرغم من أننا خلطنا الأجناس بأن جعلناهم يصوتون على الشقق التى يسكنونها، فإننا وجدنا أنهم يجتمعون معا مرة أخرى. وعندما باع الملاك شققهم وأصبحوا قادرين على شراء شققا حسب اختيارهم، عادوا إلى التجمع مرة أخرى وقد اضطرنا هذا فى ١٩٨٩إلى أن نضع حدودًا عرقية على مستوى كل تجمع للمبانى (٢٥٪ للملاويين و ١٣٪ للهنود وغيرهم من الأقليات (ولا يمكن تجاوز هذه الحدود من قبل أى أسرة من الأقلية ولا أن تنقل إلى أى حى آخر.

وأدى سقف هذه الحصص العرقية إلى الحد من تركيز المشترين على شقق معينة، وبهذا تم خفض أسعارها. وعندما لم يكن القانون يعطى الحق للملاوى أو الهندى فى أن يبيع لأحد الصينيين إذا كانت حصة الصينيين قد تم شغلها بالكامل، فإن الشقة كانت تباع فى كل حالة بسعر أقل من سعر السوق،، لأن الأعداد القليلة من المشترين الملاويين والهنود كانوا غير قادرين على دفع سعر أعلى مما تقدر علية الأغلبية الصينية. ومع هذا كان ذلك

يمثل ثمنًا بخسًا لتحقيق هدفنا الأكبر وهو العمل على حث الأجناس على الاختلاط فيما بينها، وقد اتفق معى كل من دانا بالان **Dhana Balan** وهو هندى كان وزيرًا مسئولاً عن مجلس الإسكان والتنمية وجاياكومار **Jayakumar** وهو هندى آخر كان وزيرًا للعدل، وأحمد مطر وزير البيئة وهو ملاوى من أصل عربى، على أن السماح بالفصل من جديد بين الأجناس سيكون عودة للوراء، وسيؤدى هذا إلى نكسة لما حققناه. وقد شاركنا هذا الرأى أيضا ملاويون وهنود آخرون من أعضاء البرلمان. وقد سهل ذلك من تنفيذ هذه السياسة، وعندما اكتملت هذه النقطة فى الثمانينيات، قررت أنه من الضرورى تغيير قوانين الانتحاب بأن يتشارك المرشحون فى التنافس على دائرتين انتخابيتين أو أكثر. وبعد مناقشات طويلة فى مجلس الوزراء، عرضنا الأمر على البرلمان.

وكان قد تم إدماج ثلاث أو أربع دوائر انتخابية تخص مرشح واحد إلى دوائر تمثيل بمجموعة واحدة ويتم التنافس عليها بثلاثة أو أربعة مرشحين كمجموعة أو فريق ولابد أن تضم مرشحًا واحدًا من جالية من الأقليات الهندية أو الملاوية، وبدون هذا التدبير، فإن الأغلبية الصينية فى جميع الدوائر الانتخابية كانت على الأرجح ستنتخب المرشحين الصينيين. وفى الخمسينيات والستينيات، صوت الناس لرمز الحزب، بغض النظر عن العنصر الذى يتبعه المرشح. وفى الثمانينيات، بعد أن دعم حزب العمل الشعبى مكانته باعتباره الحزب المسيطر، ووجد أنه من الأرجح أن يعود إلى الحكم، صوت الناس لعضو البرلمان وليس للحزب، وقد كانوا يفضلون المرشح الذى ينتمى إليهم إثنيا، ويتحدث نفس لغتهم. وكان جميع المرشحين الذين قاموا بحملتهم الانتخابية يعرفون ذلك جيدًا. وكان الأمر سيبدو صعبًا إن لم يكن مستحيلاً على المرشح الملاوى أو الهندى أن يفوز على مرشح صينى، وكان تشكيل البرلمان بدون نواب أقلية من الملاويين أو الهنود أمرًا مدمرًا. وكان علينا أن نغير القواعد، وكانت أحد مزايا الدوائر الانتخابية التمثيلية أن المرشحين الصينيين لا يمكنهم أن يتقدموا بطلبات صينية متطرفة دون أن يفقدوا من ٢٥ إلى ٣٠ فى المائة من الأصوات الصينية، فقد كانوا يحتاجون إلى ملاوى أو هندى يمكن أن يفوز بأصوات الأقلية حتى يصبح عضوًا فى لائحتهم.

* * *

وكانت هناك مشكلة أخرى ذات حساسية عنصرية أزعجتني، وهى الأداء الضعيف دائمًا فى العلوم والرياضيات لنسبة مئوية كبيرة من الطلبة الملاويين بالمقارنة بالطلبة الآخرين. وقررت أننا لا يمكن أن نخفى الاختلافات فى نتائج الامتحانات لمدة طويلة وحتى نجعل الناس تؤمن بأن كل الطلبة متساوون مهما كان عنصرهم، وأن تكافؤ الفرص يسمح للجميع بالتأهل للالتحاق بالجامعة، كان لابد أن يؤدى هذا إلى مشاعر من السخط، وكان الأقل نجاحًا يعتقدون أن الحكومة لا تعاملهم على قدم المساواة. وفى ١٩٨٠ اكتسبت ثقة زعماء الجالية الملاوية حتى أعالج مشكلة انخفاض مستوى أداء الملاويين علنا وبحساسية. وقدمت للقادة ومن بينهم رؤساء تحرير الصحف، نتائج الامتحانات من ١٠ إلى ١٥ سنة ماضية وركزت على أن نفس الاختلافات فى النتائج كانت موجودة فى سنغافورة عندما كانت بريطانيا تحتلها قبل الحرب، وأن ذلك لم يكن شيئًا جديدًا.

وبعد أن تغلب قادة الجالية الملاوية ورجال الإعلام على الصدمة المبدئية، دعوناهم إلى البحث عن حلول مع مساندة كاملة من الحكومة، وتحدثت معهم عن الدراسات التى أظهرت أنه حدث تحسن فى أداء الطلبة بنسبة ١٥ إلى ٢٠ فى المائة عندما تم تحفيز الآباء على بذل مزيد من الجهد. وكان رد فعلهم ايجابيًا. وفى ١٩٨٢ قام قادة الملاويين وبمساندة من الحكومة، بتكوين مجلس تعليم أبناء المسلمين الذى ضم ممثلين عن المنظمات الاجتماعية والأدبية والثقافية الملاوية وأعضاء البرلمان من الملاويين من حزب العمل الشعبى، ووفرت لهم الحكومة المقر المناسب، وكما حدث مع صندوق تعمير المساجد قمنا بخصم خمسين سنتا من مساهمة الملاويين الشهرية لصندوق التوفير المركزى وازدادت المساهمات بالتدريج، مع زيادة الدخول لتصل إلى ٢,٥ دولار سنغافورى شهريًا لكل فرد، وكانت الحكومة تدفع دولارًا مقابل كل دولار يدفعونه. ومع ذلك كنت فى كل حالة استشير زملائى من الملاويين ومنهم «عثمان ووك» و«رحيم إسحاق» قبل اتخاذ أية سياسات تؤثر على الملاويين. وكان الاثنان عمليين فى هذا الشأن. كما أننى استشرت «يعقوب محمد» فى أية شئون إسلامية، وكان يعمل إمامًا فى كيلانتان **Kelantan** ويتمتع باحترام كبير باعتباره عالمًا دينيًا، وكان «أحمد مطر» واقعيًا وتقبل ذلك كأفضل طريقة لتحقيق نتائج عملية، ولم يكن كل وزرائى القدامى يشعرون بالارتياح لهذه الحركة نحو الجامعات

المجتمعية التى تساعد نفسها بنفسها. وكان «راجا» أكبر معارض لها. فقد كان يؤمن تماما بتعدد الاجناس ويرى أن خطتى تمثل نكسة وليس قبولاً عمليًا بالواقع، ولم يكن يريد أن يستخدم الروابط العنصرية الطبيعية ليصل إلى الآباء الذين يمكن أن يحفزوا أبناءهم. وكان يخشى المخاطرة بتقوية التجاذبات الطائفية.. وعلى الرغم من إننى كنت أشارك «راجا» فى فكرته المثالية فى تطبيق سياسته بغض النظر تماما عن اللون والعرق، فإننى كنت مضطرًا إلى مواجهة الواقع والتوصل إلى النتائج المرجوة، ومن واقع التجربة كنا نعرف أن المسئولين الصينيين والهنود لا يمكن أن يصلوا إلى الآباء والطلبة الملاويين بنفس الطريقة التى يقوم بها قادة الجالية،فقد كان الاحترام الذى كان يتمتع به هؤلاء القادة يساعدهم على إقناع أفراد جاليتهم الاقل نجاحًا بضرورة بذل مزيد من الجهد.

ولم يكن لدى موظفى الحكومة نفس الالتزام والحماسة ولا الصلات القوية للتأثير فى الآباء والأبناء فى مثل هذه المسائل الشخصية- الوجدانية التى تتضمن الاعتزاز العنصرى والعائلى، ولهذا كان قادة الجالية وحدهم هم القادرين على التواصل مع الآباء والأبناء.

وبعد سنوات قليلة من ممارسة المجلس لنشاطه أظهرت جهود زعماء جالية الملاويين بالإضافة إلى دروس التقوية فى المساء زيادة مطردة فى أعداد الطلبة الملاويين اللذين اجتازوا الامتحانات مع تقدم كبير فى الرياضيات. وفى ١٩٩١ شكلت مجموعة من الخريجين المسلمين رابطة المهنيين المسلمين، وكانت أهدافهم مشابهة لأهداف المجلس، ولكنهم كانوا يريدون أن يعملوا مستقلين عن الحكومة، وقد شجعهم رئيس الوزراء «جوه شوك تونج» بتقديم دعم مالى. وتحسنت النتائج عندما قام مزيد من زعماء جاليتهم بمساعدة شباب المسلمين الأقل نجاحًا وقد أحرز الطلبة الملاويون درجات أعلى من المتوسط الدولى فى دراسة الرياضيات والعلوم الدولية الثالثة فى ١٩٩٥ . ومن فوج من الطلبة الملاويين عام ١٩٨٧، لم يستطع سوى ٧ فى المائة فقط أن يلتحقوا بالمعاهد الفنية والجامعات. ولكن مع حلول عام ١٩٩٩ تضاعف هذا العدد أربع مرات ليصل إلى ٢٨ فى المائة، بينما النسبة المئوية القومية تضاعفت مرتين فقط. وقد تخرجت فتاة ملاوي فى اللغة الانجليزية بامتياز من جامعة كاليفورنيا فى بيركلى عام ١٩٩٦ واستطاع طالب ملاوى أن يصبح الأول على

فصله فى الهندسة المعمارية عام ١٩٩٩ فى جامعة سنغافورة القومية وفاز بميدالية ذهبية، كما فاز آخر بمنحة حكومية للدراسة فى جامعة كمبريدج وحصل على مرتبة الشرف الأولى فى الفيزياء وقدم للحصول على الدكتوراه عام ١٩٩٩ . وتم انتخاب أحد الملاويين رئيسا لاتحاد الطلبة فى جامعة نانيانج التكنولوجية فى ١٩٩٨-١٩٩٩ .

ولدينا الآن طبقة متوسطة ملاوية من المديرين فى الشركات المتعددة الجنسيات، والاستشاريين فى تكنولوجيا المعلومات وأصحاب المشاريع ومديرى البنوك والمهندسين والمحامين والأطباء ورجال الاعمال الذين يعملون فى السياحة والمواد الغذائية والمقاولات والأثاث وتجارة الملابس. كما أن هذا التقدم الذى أحرزوه شجع أيضًا الجالية الهندية على تشكيل رابطة التنمية الهندية لسنغافورة (SINDA) عام ١٩٩١. وفى اليوم التالى كون الصينيون مجلس مساعدات التنمية الصينية (CDAC) ليساعد الطلبة الاضعف علميًا، وهم أقل فى نسبتهم المئوية من الملاويين ذوى المستوى التعليمى المنخفض، ولكنهم أكثر فى العدد الاجمالى. وقامت رابطة الأورو- آسيويين بنفس الشيء بعد وقت قصير.

* * *

حكـــم القانـــون

وقد وفر القانون والنظام الإطار المناسب للاستقرار والتنمية. ولما كنت قد تخصصت فى القانون، ومؤمن بمبدأ مساواة الجميع أمام القانون من أجل قيام المجتمع بوظائفه كما يجب، إلا أن تجربتى فى الحياة فى سنغافورة وقت أن كانت فى ظل الاحتلال اليابانى، وما تبعها من فوضى عندما حاولت الادارة العسكرية البريطانية أن تعيد سيطرة حكم القانون، جعلتنى برجماتيًا واقعيًا أكثر منى ايدولوجيًا فى تناولى لمشكلات الجريمة والعقاب.

وبعد أن عملت بالمحاماة فى سنغافورة كانت أول قضية لى فى ١٩٥١ هى الدفاع عن مثيرى الاضطرابات المتهمين بقتل رقيب فى سلاح الجو الملكى خلال الاضطرابات

الإسلامية المعروفة باسم « فتاة الغابة » والتى كانت موجهة ضد البيض فى ديسمبر ١٩٥٠، وقد استطعت أن أحصل على إفراج عن الرجال الأربعة، ولكن بقت لدى شكوى عن القيمة العملية لنظام المحلفين القضائى بالنسبة إلى سنغافورة. ذلك أنه إذا اتخذ سبعة رجال قرارا بالأغلبية، أصبح من السهل إطلاق سراح المتهمين، وقد تم تجربة نظام المحلفين فى الهند ولكنه فشل وتم إلغاؤه.

وبعد أن توليت رئاسة الوزارة فى ١٩٥٩ بقليل، ألغيت نظام المحلفين فى جميع القضايا ماعدا قضايا القتل، وقد احتفظت بهذا الاستثناء حتى أتمشى مع القانون فى الملايو فى ذلك الوقت. وفى ١٩٦٩، بعد الانفصال عن ماليزيا طلبت من «إدى باركر» وزير العدل أن يقدم مشروع قانون فى البرلمان بإلغاء نظام المحكمين بالنسبة إلى المحاكمات الخاصة بجرائم القتل. وخلال اجتماع للجنة برلمانية مختارة زعم «ديفيد مارشال» الذى كان وقتئذ من أنجح المحامين الجنائيين لدينا، أنه تم الافراج عن ٩٩ متهما من ١٠٠ قضية دافع فيها عن اتهامات بالقتل، وعندما سألته هل يعتقد أن ٩٩ من الذين تم إطلاق سراحهم كان قد وجه إليهم الاتهام بطريق الخطأ، أجاب مارشال إن واجبه هو أن يدافع عنهم، لا أن يحكم عليهم.

وهناك صحيفة مراسل «ستريتس تايمز»» فى المحاكم الذى حضر عددا كبيرا من المحاكمات، وقد أدلى بشهادته للجنة المالية المختارة بأن بعض المعتقدات الخرافية والعزوف بوجه عام عن تحمل مسئولية العقاب القاسى، وبخاصة عقوبة الإعدام، جعل المحلفين الآسيويين غير متحمسين للإدانة. وكانوا يفضلون إطلاق سراح المتهمين، أو الموافقة على الإدانة فقط فى التهم الأقل أهمية. وأضاف المراسل أنه يمكنه أن يتنبأ بأنه عند وجود امرأة حامل بين المحلفين فإنها تعتقد أنه فى حالة الإدانة ستلحق اللعنة بمولودها.

وبعد الموافقة على مشروع القانون، وإلغاء محاكمات المحلفين، قل عدد الحالات التى تخفق فيها العدالة الناتجة عن تقلب أهواء المحلفين. وبعدما لمسته من السلوك الإنسانى للحرمان وقسوة الاحتلال اليابانى، لم أعد أقبل النظرية القائلة بأن المجرم هو ضحية المجتمع. كان العقاب وقتئذ قاسيًا حتى فى ١٩٤٤ – ١٩٤٥، عندما لم يكن لدى الكثيرين ما

يكفيهم من طعام، ولم تكن هناك سرقات وكان فى استطاعة الناس أن يتركوا أبواب منازلهم الأمامية غير موصدة ليلاً ونهارًا. كانت العقوبة الرادعة مؤثرة، وقد اعتاد البريطانيون القيام بعمليات الجلد بالسياط المجرمين فى سنغافورة، وبعد الحرب ألغوا عمليات الجلد ولكنهم احتفظوا بعملية الضرب بالعصا الخيرزان، وقد وجدنا أن الضرب بالعصا أكثر تأثيرا من الحكم بالسجن مدد طويلة، وطبقنا هذا العقاب على الجرائم الخاصة بالمخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر والاغتصاب ودخول سنغافورة بشكل غير قانونى وإتلاف الممتلكات العامة.

وفى ١٩٩٣، أفرط صبى أمريكى فى الخامسة عشر من عمره اسمه مايكل فاى Michael Fay وأصدقاء له فى شرب الخمر وقاموا بتخريب الطرق وعلامات المرور وتلطيخ أكثر من عشرين سيارة بالطلاء. وعندما وجهت إليهم الاتهامات فى المحكمة، اعترف بأنه مذنب والتمس محاموهم الرأفة. وأمر القاضى بضربه ست ضربات بالعصا والسجن لمدة أربعة شهور، وثارت وسائل الإعلام الأمريكية لاحتمال أن يتم ضرب صبى أمريكى بالعصا على مؤخرته على أيدى الآسيويين قساة القلوب فى سنغافورة.

وأثاروا ضجة كبيرة لدرجة أن الرئيس الأمريكى كلينتون التمس من رئيس الجمهورية أونج تنج تشيونج Ong Teng Cheong أن يعفو عن الصبى المراهق، ووضع هذا سنغافورة فى موقف صعب جدًا، فلو أننا لم نطبق عقوبة الضرب بالعصا على الصبى لأنه أمريكى، فكيف يمكن أن نطبق نفس العقوبة على المذنبين من أهالى البلاد؟ وبعد مناقشات مع مجلس الوزراء نصح رئيس الوزراء : رئيس جمهورية أونج بتخفيف الحكم إلى أربع ضربات بالعصا.

ولكن وسائل الإعلام الأمريكية لم ترض بذلك، ومع هذا لم يكن جميع الأمريكيين ساخطين على عقاب سنغافورة الذى تنزله بمثيرى الشغب، وأثناء قيادة ابنتى لينج Ling سيارتها فى نيو هامبشاير بعد قصة مايكل فاى تم القبض عليها لأنها لم تتوقف عندما أضاءت سيارة الشرطة الضوء الأزرق لها بسبب السرعة.

وكان ضابط الشرطة قد اصطحبها إلى الحجز بقسم الشرطة عندما أجابت عن أسئلته بأنها من سنغافورة وأنه على الأرجح لم يكن يوافق على تصرف بلادها بشأن قضية فاى، وقال على العكس إن الصبى يستحق أن يضرب بالعصا، ونقلها بسيارته إلى سيارتها. وتمنى لها حظًا سعيدًا.

واحتمل فاى الضرب بالعصا أربع مرات وأعيد إلى أمريكا، وبعد شهور قليلة نشرت الصحافة الأمريكية أنه عاد إلى بيته متأخرا ذات ليلة، وكان مخمورًا عندما هاجم والده، وطرحه أرضا فى عراك معه. وبعد ذلك بشهر أصيب بحروق سيئة عندما كان يستنشق غاز البويتان Butane وأشعل صديق له عود ثقاب، وقد اعترف بأنه أدمن استنشاق البويتان عندما أقام فى سنغافورة.

هذه الإجراءات هى التى ساعدت على استتباب القانون والنظام فى سنغافورة، وقد صنفت سنغافورة باعتبارها رقم واحد بمعرفة تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادى العالمى عام ١٩٩٧، باعتبارها دولة حيث « الجريمة المنظمة لا تفرض تكاليف مهمة على الأعمال التجارية»، كما أن المعهد الدولى لتنمية الإدارة فى كتابه السنوى عن التنافسية العالمية عام ١٩٩٧ صنف سنغافورة باعتبارها الأولى بالنسبة إلى الأمن، حيث هناك ثقة كاملة بين الشعب بأن حياتهم وممتلكاتهم مصانة.

* * *

خطوات صغيرة نحو تكنولوجيا المعلومات

غيرت الثورة الرقمية من أسلوب حياتنا وعملنا، فالانترنت وتفرعاته المتعددة سيتطلب ممن يريدون أن يشاركوا فى المجرى الرئيسى للاقتصاد الجديد أن يكونوا على إلمام تام بالكمبيوتر والإنترنت.

ولقد كنت من أوائل المتحمسين لاستخدام الكمبيوتر، الذى أصبح عاملاً مهمًا فى زيادة إنتاجيتنا. وفى ١٩٧، عندما أنهى ابنى لونج دراسته فى الرياضيات بمرتبة الشرف فى جامعة كيمبريدج، شجعته على الالتحاق بدراسات عليا فى الكمبيوتر لأننى كنت أعتقد أنه أداة قيمة للحسابات وتخزين البيانات، كما أننى طلبت من لجنة الخدمة العامة أن تعرض على الطلبة النابهين الالتحاق بدورات عليا فى الكمبيوتر وكان من بينهم تيو تشى هين **Teo Chee Hean** الذى أصبح وزيرًا للتعليم فى ١٩٩٧، الذى التحق ببرنامج للمدرسين لاستخدام الكمبيوتر فى التدريس وأن يخصص جهاز كمبيوتر خاص لكل طالبين.

وفى١٩٨٤ ، قررت أن تقوم الحكومة بدفع مرتبات جميع الموظفين من خلال **GIRO** نظام جيرو **GIRO** وكان عدد كبير من العاملين اليدويين والمكتبين يفضلون أن يقبضوا مرتباتهم نقدًا، وقالوا إنهم لا يريدون أن تعرف زوجاتهم كم يتقاضون من مرتبات. وقد واجهت هذه الاعتراضات بأن فتحت لهم حسابات بنكية للادخار فى مكاتب البريد حتى يمكنهم أن يسحبوا مرتباتهم نقدًا من آلات صرف آلية، وقد أدى ذلك إلى الاستغناء عن قيام رجال الشرطة بحراسة نقل الأموال نقدًا فى أيام صرف المرتبات مرتين فى الشهر. وقام القطاع الخاص باتباع نفس الإجراء، وبهذا شجعنا دفع الضرائب ورسوم التصاريح عن طريق تطبيق هذا النظام.

ولكن بينما كنت أخطو خطوات من أجل تطبيق استخدام الكمبيوتر ودفع المستحقات بالتحويل الإليكترونى، لم أكن أستخدم شخصيًا احد أجهزة الكمبيوتر التى أصبحت شائعة، وعندما كان أصغر الوزراء سنا يتراسلون بالبريد الاليكترونى فى منتصف التسعينيات كان البريد الاليكترونى يطبع لى على الورق وأرد عليه بالفاكس .

وعندما تحررت من مسئولياتى قررت وأنا فى الثانية والسبعين من عمرى أن أتلقى دروسًا فى استخدام الكومبيوتر، لم يكن ذلك سهلاً لجيل ذوى الشعر الرمادى، ومضت عدة شهور قبل أن أستطيع أن أشغل الكمبيوتر وأرسل بريدى الاليكترونى دون مساعدة من آن لآخر من سكرتيراتى. وحتى بعد ذلك بمدة طويلة كنت أفقد أحد الملفات لأننى ضغطت

على مفتاح بطـريـق الخطـأ، أو أن الكمبيوتر كان يتهمنى بأننى قمت بعملية غير قانونية « ويهدد بالانغلاق»، وفى المكتب كانت السكرتيرات يساعدننى.

وفى بيتى كنت أطلب لونج تليفونّيا، الذى كان ينصت إلى شكواى ويرشدنى خطوة خطوة على التليفون حتى أستعيد ملفًا فقدته بعد أن قضيت فيه ساعات من العمل الشاق. وعندما كانت هذه الطريقة تفشل كان يأتى إلىّ فى يوم أحد ليبحث عن الملف فى القرص الصلب أو يحل بعض الألغاز، ومضى أكثر من عام قبل أن أتعود على استخدام الكمبيوتر الشخصى. وكانت إحدى مزايا الكومبيوتر أننى استطعت أن أعدل وأعيد تنظيم بعض الجمل والفقرات على الشاشة عندما كنت أؤلف هذا الكتاب.. والآن لا أسافر إلا ومعى الكمبيوتر المحمول حتى أطلع على بريدى الاليكترونى.

* * *

كبير القضاة ـ رئيس للجمهورية

من الأمور الحيوية اختيار الرجل المناسب لمنصب دستورى رئيسى، مثل كبير القضاة أو رئيس الجمهورية، والاختيار السيئ قد يعنى سنوات من الإحراج العام والمشكلات التى لا حد لها، ومن الأسهل أن تقرر من هو الأقدر، ولكن من الصعب أن تتنبأ من له الشخصية التى تتناسب مع الوظيفة!! وكنت أعرف كبير القضاة ورئيس الجمهورية معرفة وثيقة لعدة سنوات طويلة قبل تعيينهما. فقد كان أحدهما ناجحًا بغير حدود، وكان الآخر بمثابة حادث غير موفق كان يمكن تجنبه.

إن كبير القضاة هو الذى يضفى على السلطة القضائية طابعها، وعندما كنت على وشك أن ننضم إلى ماليزيا فى أغسطس ١٩٦٣، كان آخر كبير للقضاة انجليزيًا هو سير ألان روز **Alan Rose**، الذى تقاعد حتى يتيح لى أن أرشح أول كبير للقضاة سنغافورى. ومن أجل هذا التعيين، بحثت عن شخص له فلسفة اجتماعية لا تتناقض مع فلسفتى، وكانت الواضحة لكبير القضاة وفهمه لأهداف حكومة رشيدة من الأمور ذات الأهمية الحيوية.

ولقد كان لى مع سير ألان تبادل للآراء جدير بالذكر، فعندما حوكم عدد من مثيرى الشغب الشيوعيين فى محاكمنا فى أوائل الستينيات، كنت أخشى من أن قضيتهم ستنظر أمام قاضٍ بريطانى مغترب قد لا يحس بالمشاعر السياسية فى ذلك الوقت، وطلبت أن أقابل كبير القضاة لأشرح له أن الحكومة ستكون معارضة لاتهامها بأنها عميلة للحكومة البريطانية إذا حدث ذلك. ونظر إلىّ وقال « يا سيادة رئيس الوزراء عندما كنت كبيرًا للقضاة فى سيلان كنت أتصرف كموظف يدير الحكومة بالإنابة عن الحاكم العام، فقد كان غائبًا وقت الاضطرابات فلا داعى لأن تخشى أن تتعرض للإحراج، فقد كان يفهم الحاجة إلى الحساسية السياسية».

وقد اخترت بعناية ووى تشونج جين **Wee Chong Jin** بان يكون قاضى القضاة الجديد، وكان وقتئذ قاضيًا بالمحكمة العليا بتعيين من الحاكم البريطانى. وقد جاء من أسرة متوسطة الحال، وتعلم فى جامعة كمبلايدج مثلى، ويدين بالكاثوليكية ويناهض الشيوعية. وهو ضليع فى القانون والنظام. وقد أوصى به سير ألان على أساس أن لديه من الحزم ما يساعد على حفظ النظام فى المحاكم ويجعلها تتبع المعايير التى يضعها.

وقد بقى فى منصب كبير القضاة حتى سن ٧٢ فى ١٩٩٠، وكنت قد مددت خدمته إلى ما بعد سن التقاعد وهو ٧٥ لأننى لم أستطع أن أعثر على خليفة مناسب له، كان وى **Wee** يعرف قانونه ويرأس بثقة وسلطة محاكمه سواء فى الرحلة الأولى أو الاستئناف. وكان قد تم صبه فى بوتقة كبار القضاة فى العهد البريطانى، وكان يركز أساسًا على أحكامه وعلى أحكام المحكمة العليا ولكنه لم يكن يعطى أهمية كبيرة للمحاكم الأقل درجة أو أعمال النظام القضائى ككل، وبسبب الزيادة الكبيرة فى التقاضى، فإن النظام القديم، سواء فى المحاكم الأقل أو الأعلى درجة كان مكدسًا، وكانت عجلات العدالة تدور ببطء، وتراكمت القضايا وكانت تأخذ فترة تتراوح بين ٤-٦ سنوات حتى تبدأ المحاكمة، وكانت بطيئة أيضًا فى محاكم أول درجة التى تعالج معظم القضايا.

وكنت قد قررت فى ١٩٨٨ أن أستقيل من منصب رئيس الوزراء فى نهاية عام ١٩٩٠، ولما كنت أعلم أن خليفتى جوه شوك تونج **Goh Chok Tong** لا علاقة له بمهنة

القانون وسيجد مشقة فى اتخاذ قرار بشأن رئيس قضاة مناسب، فقد بحثت عن الشخص المناسب لتعيينه قبل أن أترك منصبى، وقابلت جميع القضاة كل على حدة، وطلبت من كل واحد منهم أن يضع لى قائمة بثلاثة أسماء مرتبة حسب الكفاءة، ممن يرى أنه مناسب للمنصب، مع استبعاد اسمه، ومع كل قاض فحصت قائمة أعضاء نقابة المحامين، كما أخذنا فى الاعتبار أيضا المحامين البارزين من نقابة المحامين الماليزيين، وقام أربعة من القضاة هم أ. ب. راجاه A.P. Rajah ، وب. كوماراسومى P. Coomaraswamy، و ل. ب. ثيان L.P. Thean، و س. ك. شان S. K. Chan بوضع يونج بونج هاو Young Pung How على رأس القائمة، واعتباره الافضل.

وكان بونج هاو Pung How عندئذ رئيسًا للمؤسسة المصرفية الصينية وما وراء البحار OCBC (Oversea – Chinese Banking Corporation)، وهو أكبر بنك فى سنغافورة وبعد أحداث الشغب العنصرية فى كوالالمبور عام ١٩٦٩، ترك ممارسة القانون التى كانت تدر عليه دخلاً كبيرًا وعمل شريكًا رئيسًا وانتقل مع أسرته إلى سنغافورة وأصبح رئيسًا لمجلس إدارة بنك تجارى جديد. ولقد كنا زميلين فى الدراسة فى كلية الحقوق بجامعة كمبريدج لمدة ثلاث سنوات، وكنت أعرف نوعية عمله، فقد استعرت كراسة محاضراته عن الفصل الجامعى (سانت مايكل) عام ١٩٤٦ الذى كنت قد تغيبت عنه.

كانت المحاضرات شاملة ومنظمة وأعطتنى فكرة جيدة عن المحاضرات، وبعد ستة أشهر فى يونية ١٩٤٧ كنت الأول فى امتحانات القانون للسنة الأولى، وكذلك كان بونج هاو Pung How ولقد أوصلنا الاتصال بعد عودتنا إلى الوطن. وفى أواخر الستينيات عين رئيسًا لمجلس إدارة الخطوط الجوية الماليزية السنغافورية بقرار من الحكومتين اللتين كانتا تمتلكان الشركة، وأعدت التفاعل معه عندما أعير إلى هيئة الاستثمار الحكومية فى ١٩٨١ ليصبح المدير العام للهيئة التى كونها لإدارة واستثمار احتياطيات سنغافورة، كان دقيقًا، ومدققًا وصادقًا إلى أقصى درجة فى طرح البدائل الخاصة بالاستثمار، على الرغم من أنه كان يعبر عما يفضله، وكانت هذه صفة قضائية مهمة.

وقد عرضت أن أعينه قاضيًا فى المحكمة العليا عام ١٩٧٦ عندما كان نائبًا لرئيس هيئة الاستثمار، ولكنه اعتذر وعلى مائدة غداء فى أوائل ١٩٨٩ طلبت منه أن يفكر فى أن يصبح كبيرًا للقضاة. وكانت حجتى هى أنه قد وصل بالفعل إلى أعلى منصب فى أكبر بنك لدينا وأن جهوده هناك لن يستفيد منها سوى بضعة آلاف من الموظفين وعدد أكبر من حاملى الأسهم. أما بصفته كبيرًا للقضاة، فإنه سيستطيع أن يجدد من إدارة العدالة وأن يأتى بمنافع جمة للمجتمع بأسره ولاقتصادنا إذا وافق فان عليه أولا أن يكون قاضيًا فى المحكمة العليا لمدة عام حتى يعود إلى كراسة القانون قبل أن يعين كبيرا للقضاة. وطلب منحه مهلة للتفكير فى ذلك، فقد كان ذلك يعنى تغيرًا فى أسلوب الحياة، كما أنه سيخسر ماليًا أيضًا، ففى البنك كان يتقاضى مليونى دولار سنغافورى سنويًا، أما كقاضٍ فإن مرتبه سيكون أقل من ٣٠٠ ألف دولار سنغافورى، أي سُبع ما يحصل عليه من البنك. وبعد شهر قبل عرضى بسبب شعوره بأن ذلك واجب عليه، فقد أعطته سنغافورة وطنه الثانى.

وعينته قاضيًا فى المحكمة العليا فى أول يوليو١٩٨٩، وفى سبتمبر ١٩٩٠، عندما أحيل وى **Wee** كبير القضاة إلى التقاعد عينت يونج بونج هاو **Yong Pung How** كبيرًا للقضاة، وكان قد قاسى خلال سنوات الاحتلال اليابانى وعاصر الاضطرابات العنصرية فى ماليزيا، وكانت لديه آراء حازمة بالنسبة إلى إدارة القانون لضمان النظام فى المجتمع، وكانت أراؤه عن المجتمع متعدد الأجناس وكيف يمكن أن يحكم، ومدخله إلى القانون والنظام فى مثل هذا المجتمع فى هذا الجزء من العالم لا تختلف عن أرائى، وقد فهم أنه حتى يتعامل مع العبء الوظيفى الجديد، فإنه يجب التخلى عن الممارسات العتيقة وتبنى إجراءات جديدة للتعامل مع كل القضايا بسرعة، مع أدنى درجات المحاكم إلى أعلاها.

واقترحت أن يقوم شخصيًا بزيارة المحاكم الأدنى درجة، وأن يجلس مع القضاة المحليين حتى يحصل منهم على معلومات عن عملهم، ويقيم قدراتهم، ويضبط النظام بإحكام ويدخل موهبة إضافية. فنظام العمل يحتاج إلى إعادة إصلاح، وكان المحامون قد اشتكوا لى من أن عددًا كبيرًا من القضاة المحليين يضعون سياراتهم خارج حدود المدينة ليتهربوا من دفع رسوم الانتظار خلال ساعات الذروة. وبعد انتهاء فترة التصريح فإنهم يؤجلون جلسات المحكمة ويقودون سياراتهم إلى وسط المدينة. وكان هذا سببًا فى تعطيل النظام.

وقد أثبت يونج بونج هاو Yong Pung How أنه كبير قضاة بارز، فقد أضفى القيادة على القضاة ووضع مستوى أرقى للمحامين. وخلال سنوات قليلة استطاع أن يدخل إصلاحًا وتحديثًا على المحاكم وإجراءاتها، وخفف من تراكم القضايا والتأخير انتظارًا للمحاكمة، وقام بتعديل اللوائح والممارسات التى كان المحامون يستفيدون منها من أجل تأخير وتأجيل القضايا. وحتى يمكن التعامل مع كثرة التقاضى اقترح تعيين قضاه إضافيين للمحكمة العليا وكذلك المفوضون القضائيون) وهم كبار المحامين الذين يقومون بواجبات القاضي) حسب ما يتطلبه العمل. وكانت أساليبه فى الانتقاء منظمة وعادلة، وبعد مقابلة عينات كبيرة ممثلة للمحامين الذين تم الاعتراف بهم كأعضاء بارزين فى نقابة المحامين. وضع قائمة صغيرة تضم ٢٠ محاميًا وسعى إلى تقييم كل قاضٍ من القضاة والمفوضين القضائيين الحاليين حسب نزاهتهم ومقدراتهم القانونية « ومزاجهم القضائى». ثم رفع توصياته إلى رئيس الوزراء.

وبالنسبة إلى التعيينات فى محكمة الاستئناف، طلب من كل قاضٍ ومفوض قضائى أن يرشحوا اسمين يرون إنهما الاسمان الذى رشحهما فى النهاية هما اللذان كانا من اختيار زملائهم بالإجماع. وأدت أساليبه التى أصبحت معروفة لكبار القضاة والمحامين، إلى رفع مكانة وهيبة جميع القضاة والمفوضين القضائيين.

وقد أدخل تكنولوجيا المعلومات إلى المحاكم حتى يسرع بأداء عملهم، وأصبح المحامون الآن قادرين على حفظ مستندات المحاكم والقيام بالبحث من خلال الكمبيوتر، ومع حلول ١٩٩٩ أدت سمعة محاكمنا إلى قيام قضاه وكبار قضاة من الدول النامية والمتقدمة بزيارات لنا لدراسة ما أدخله من إعادة تنظيم. وأوصى البنك الدولى بنظام سنغافورة، سواء فيما يتعلق بالمحكمة العليا والمستويات الأدنى من المحاكم، لتستفيد به الدول الأخرى.

وقد منحت وكالات التقييم الدولية سنغافورة درجات عليا من نظامها القضائى. وخلال التسعينيات جاء فى الكتاب السنوى للتنافسية الدولية الذى ينشره معهد إدارة التنمية ومقره سويسرا أن سنغافورة تحتل مركز الصدارة فى آسيا « بسبب الثقة فى إدارة العدالة فى المجتمع على أساس سليم». وفى ١٩٩٧- ١٩٩٨ وضعت سنغافورة من

بين العشرة الأوائل فى العالم على رأسهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان ومعظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومن ١٩٩٥ عندما بدأ ترتيب النظم القانونية فى آسيا، فإن شركة استشارات المخاطرة الاقتصادية السياسية ومقرها هونج كونج رتبت النظام القضائى فى سنغافورة باعتباره الأفضل فى آسيا.

* * *

ولقد كنت أقل خطأ فى اختيارى لرئيس الجمهورية، فقد عملت مع ديفان نير **Devan Nair** منذ ١٩٥٤ عندما اقترحت انتخابه رئيسًا للجمهورية فى البرلمان فى ١٩٨١، وفى بعد ظهر يوم ١٥ مارس ١٩٨٥ صدمت عندما أبلغت بأن ديفان **Devan** قد تصرف بطريقة غريبة عندما زار كوتشنج **Kuching** فى ساراواك **Sarawak** ، وهى ولاية فى شرق ماليزيا. وكان طبيب ولاية ياروواك قد اتصل تليفونيًا بالطبيب الشخصى نير **Nair**، وهو دكتور ج. أ. تامباياه **Dr. J.A. Tambyah** فى ١٤ مارس ليطلب منه أن يعود رئيس الجمهورية من حيث أتى بسبب تصرفه، فقد كان نير يتصرف مع النساء بشكل غير لائق، حتى مع زوجة مساعد الوزير الذى رافقه فى سيارة، ومع النساء فى حفلات العشاء ومع الممرضات اللائى يعتنين به، وكان يخدش حياءهن، ويغازلهن ويربت على أكتافهن ويتحرش بهن. وبعد أن قام الدكتور تامباياه **Tambayah** بإبلاغ مديرنا للخدمات الطبية، طار فورا إلى كوتشنج حيث وجد ناير فى حالة انهيار بعد أن فقد السيطرة على نفسه، ورافقه فى العودة فى ١٥ مارس.

وفى نفس ذلك المساء فى حوالى الساعة التاسعة مساء قابلت السيدة ناير فى إستانة لودج. وحتى أستطيع أن أفضى بالأنباء السيئة كنت قد أحضرت معى شو **Choo** الذى كان يعرفها جيدًا . وفيما يلى جاء فى مذكرتى إلى مجلس الوزراء فى اليوم التالى: «كانت مسز ناير متماسكة ووجدت صعوبة فى كتم احتقارها وغضبها للأنباء بأن ديفان **Devan** قد أساء التصرف فى كوتشنج وأنه انهار، وقد أخبرتنى وزوجتى بأن ديفان شخص متقلب، وأنه كان يفرط فى الشراب من آن لآخر، وأنه فى الشهور القليلة الماضية

كان يشرب زجاجة من الويسكي كل ليلة. وكانت تصرف الخدم مبكرًا حتى لا يعرفوا أنه سيصبح مخمورًا تمامًا وعاجزًا، وأنه عندئذ غالبا ما كان سيضربها، وكانت تعلم أن هذا سيحدث في ساراواك ولهذا رفضت أن تذهب معه.

«وفي الاسابيع التي سبقت زيارته إلى ساراواك كان ديفان نير يقود سيارة بمفرده خارج الاستانة، وكان قد أخفى ملامحه بوضع باروكة (شعر مستعار) وذهب دون أن يصاحبه ضابط الأمن أو السائق لمقابلة سيدة ألمانية، وفي ذات صباح، بعد أن أمضى الليلة خارج منزلة، ذهبت مسز نير إلى كوخ شانجي لتتفحص الأمر؛ واكتشفت وجود زجاجات خمر وأكواب وعليها علامات أحمر شفاه وسجاير. كما أن ديفان نير أحضر السيدة الألمانية إلى استراحة إستانة لودج للعشاء. وعندما احتجت مسز نير، حدثت مشادة وتعدى عليها بالضرب، لم يكن يتمالك نفسه ولا أعصابه وهو في نوبة شربه للخمور».

وقام سبعة من أفضل الإخصائيين بالكشف عليه وعلاجه، وكان أقدمهم هو عالم النفس الدكتور ر ناجوليندران، وقد كتب في تقرير له « إنه – أي نير– يعاني من إدمان الخمر وأنه استهلك كمية من الخمر لعدة سنوات، وأنه يعاني من نوبات من آن لآخر من الشرب المستمر وبكثرة، ومن الاعتماد على الخمر، ونوبات من فقد الذاكرة، وهلوسة على فترات متقطعة، وعجز، وتغييرات في الشخصية، وانقطاع في الانسجام الزوجي»

وطبقًا للدستور، فإن رئيس الجمهورية لا يمكن أن يوجه إليه اتهام بأية جريمة، فإذا أقدم على قتل شخص أثناء قيادة سيارته تحت تأثير الخمر، فإن ذلك سيحدث غضبًا عامًا وناقش مجلس الوزراء هذه التطورات في اجتماعات عديدة، وقرر أنه يجب أن يستقيل قبل أن يخرج من المستشفى ويستطيع أن يستأنف أنشطته، وإلا فإن البرلمان سيضطر إلى إقالته من منصبه. وقد استاء الوزراء القدامى وبخاصة راجا وايدي باركر كما استأت أنا من فكرة إقالة زميل قديم من منصب عام رفيع مثل هذا. لقد فكرنا كثيرًا في أسرته ولكننا وصلنا إلى نتيجة بأنه ليس لدينا خيار آخر، لأن تركه في منصبه سيؤدي إلى إحداث ضرر أفدح. وفي ٢٧ مارس، عندما عوفي بما يكفي لأن يفهم تداعيات ما فعله، قابلته أنا وراجا في مستشفى سنغافورة العام. وبعد قليل من التردد، وافق على الاستقالة.

وفى اليوم التالى ٢٨ مارس كتب إلىّ نير يقول: « منذ حوالى عام، كنت أعلم أننى أصبحت مدمنًا للخمر بشكل أكيد، عندئذ فقط بدأ «الخداع» وأحيانًا فكرت فى أن أفضى إليك بذلك ولكننى تراجعت بطريقة تدل على الجبن، وآخر مرة كنت فيها على وشك أن أفضى إليك بذلك عندما تقابلنا منذ حوالى أسبوعين فى مكتبى، قبل أن أغادر إلى كوتشنج، ضاعت فرصتى الأخيرة فى أن أتخلص من الإدمان؛ ويثبت هذا سوء تصرفى».

وبعد أسبوعين كتب إلى نير Nair خطابًا فى ١١ أبريل يقول فيه: «مازلت أتذكر أشياء قليلة أخرى، بما فيها بعض سلوكى المعيب فى سنغافورة خلال أسبوعين قبل سفرى إلى كوتشنج. ومع هذا فإن ما يفزعنى هو أننى لا استطيع أن أتذكر معظم التقارير عن كيف كان سلوكى فى كوتشنج، ومع هذا فلابد أنها صحيحة لان عددا كبيرا من الشهود أقروا بسلوكى والملاحظات التى أبديتها. وإن ما يقلقنى أنه فى مناسبتين على الأقل، أتذكرهما جيدًا، فإن التقارير تعارضت معها. إننى لست بالكاذب، ولكن هناك شهود، وبعضهم قد يتسم بالكذب، كما أميل إلى الاعتقاد، ولكن لا يمكن أن يكونوا جميعا كاذبين. وفى الأيام الخوالى كانوا يتحدثون عن أن شخصا ممكن أن يكون هكذا، فهل كنت هذا الشخص؟ فهل سيطرت علىّ روح شريرة؟ أم هو موقف أقرب إلى حالة دكتور جيكل ومستر هايد؟[١]

«ربما حدث بعض التلف فى مخى، ومن المؤكد إلى حد ما أنه حدثت تلفيات فى وظائف مخى، ولكن ليس من المعروف بعد مدى ذلك، فهل يمكن إصلاح ما تلف أو استعادة تلك الوظائف؟ علينا أن ننتظر أيضا لنعرف ماذا سيحدث».

وقد كان لى دوران، الأول بصفتى رئيسًا للوزراء، وهو أن أحافظ على هيبة منصب رئيس الجمهورية وسمعة سنغافورة. أما دورى الثانى بصفتى صديقًا شخصيًا لدنفاين، هو رغبتى فى أن أنتشله مما هو فيه. وبعد مرور عدة أيام فى المستشفى أرسلناه لقضاء

(١) فيلم دكتور جيكل ومستر هايد. فيلم أمريكى شهير لطبيب يعانى من انفصام الشخصية فكان يظهر فى صورة شرير هو مستر هايد ويرتكب بعض الجرائم وهو فى غير وعيه، ثم يعود إلى صورة الطبيب دكتور جيكل الطبيب المسالم. (المترجم)

فترة نقاهة فى استراحة تشانجى. ولكنه كان مصرًا على الذهاب إلى منتجع فى الهند ليمارس التأمل ويتلقى العلاج على الطريقة الهندوسية. ولكنى لم أكن واثقًا من أن حالته ستتحسن هناك، وطلبت منه بإلحاح أن نذهب به إلى الولايات المتحدة ليعالجوه هناك. وبذلت محاولات عديدة حتى يقتنع على يد راجا وإيدى باركر وبعض الأصدقاء القدامى مثل أ.ر. ناتان وهو الصديق المقرب منذ عهد المجلس الوطنى لنقابات العمال (وفيما بعد تولى رئاسة جمهورية سنغافورة). ووافق أخيرًا على السفر إلى مؤسسة كارون فى الولايات المتحدة. واتضح بعد شهر أن العلاج كان مجديًا.

وقد أصر «ناير» على أن نخصص له معاشًا استثنائيًا على الرغم من أن الدستور لا ينص على معاش لرئيس الجمهورية، ولكن الحكومة أصدرت قرارا بتخصيص معاش له من الناحية الإنسانية، شريطة أن تقوم لجنة من أطباء وزارة الصحة بالكشف عليه كل فترة. إلا أن «ناير» رفض ذلك بعد صدور القرار، وأنكر أنه وافق على هذا الشرط. ولكن الحكومة أصرت عليه، وشعر ناير بالضيق والمرارة.

وبعد عام والنصف حرر رسالة إلى مجلة «فارإيسترن ريفيو» نشرتها له فى ٢٩ يناير ١٩٨٧ وقد نفى فيها أنه أدمن الخمر على الإطلاق. ولكن وكيل وزارة الصحة أرسل خطابا إلى «ناير» وإلى المجلة المذكورة فى ٢٤ فبراير ١٩٨٧، بتوقيع الأطباء السبعة الذين تولوا علاجه خلال شهرى مارس وأبريل ١٩٨٥، وقد أكدوا فيها أنهم شخصوا حالته على أنها إدمان للخمر، ولم يعترض أى طبيب على هذه النتيجة.

وفى مايو ١٩٨٨، تدخل «ناير» فى قضية «فرانسيس سيو» **Francis Seow** وهو مدير عام سابق كان قد اعترف بأنه حصل من مسئول بوزارة الخارجية الامريكية على تأكيد بأنهم سيوافقون على منحه حق اللجوء السياسى إلى الولايات المتحدة إذا طلب ذلك. وقد شن «ناير» هجوما على شخصى، مدعيا أننى فعلت ذلك عندما طالبت بالمساعدات الدولية عندما كنت أحارب المتطرفين الملاويين فى ماليزيا، ومعنى هذا أننى كنت على استعداد لأن أهرب إذا واجهتنى مشكلة جادة. وقد رفض «ناير» أن يسحب ادعاءاته فرفعت دعوى قذف ضده، وقدمت إلى البرلمان مستندات رسمية تثبت أنه أدمن شرب الخمر.

وبعد نشر هذه المستندات، غادر «ناير» سنغافورة ولم يعد إليها بعد ذلك على الاطلاق. وبعد مرور احد عشر عاما (فى ١٩٩٩)، ذكر فى مقابلة له فى كندا أن الفحص الطبى الذى تلقاه كان مجانبا للصواب، وأننى أمرت الاطباء المعالجين له بأن يعطوه بعض أدوية الهلوسة حتى يبدو وكأنه مدمن. وكما حذرنا دكتور ناجولندران من أنه يعانى من تغييرات فى شخصيته.

وكان الخطأ الذى وقعت فيه هو أننى عند النظر فى تعيين «ناير» رئيسا للجمهورية، دون التأكد بأنه شخص سوى وأنه بخير. ولكن بعد أن انهار، طلبت مشورة أحد أصدقائه المقربين فى المؤتمر القومى لنقابات العمال هو سى بينج **Ho See Beng** الذى أكد وهو عضو فى البرلمان، أن «ناير» قد تعود الافراط فى شرب الخمر قبل أن يعينه البرلمان رئيسا للجمهورية. وعندما سئل لماذا لم يحذرنى من هذه المخاطرة، قال إن «ناير» لم يسبق أن فقد وعيه فى مرة من المرات. ولو أن ولاء سى بينج لمن لا يستحق لم يمنعه من أن يحذرنى من ذلك، لكنا قد وفرنا على أنفسنا كثيرا من الالم والمعاناة والحرج.

ولكن إذا أردنا تقييم الموقف برمته، فإن «ناير» لعب دورا هاما فى بناء سنغافورة الحديثة. وقد كان موقفه قويا عندما قام الشيوعيون بالهجوم على حزب العمل الشعبى فى الستينيات. وفى بداية توليه المنصب قام بعملية تحديث للحركة العمالية التى أشركت المؤتمر القومى لنقابات العمال فى تطوير اقتصاد سنغافورة.

القسم الثانى

البحث عن فضاء إقليمى ودولى

١٦- تذبذب العلاقات مع ماليزيا

فى العشرين من مارس، أى بعد مرور ثمانية أشهر على الانفصال عن الوحدة مع ماليزيا، قام رئيس وزراء ماليزيا تانكو عبد الرحمن بزيارة إلى سنغافورة، وقد اجتمعت به فى مبنى الاتحاد بالقرب من حدائق النباتات. ودار الحديث لمدة ثلاث ساعات على عشاء قدم فيه الطعام الصينى، وأثناء ذلك كنا نشاهد التليفزيون ونتابع الحوار، وحضر اثنان فقط هذا العشاء فى تلك الليلة وهما حرمه والمندوب السامى لماليزيا: جمال عبد اللطيف. وكان هذا أسلوب تانكو فى العمل، وقد تناولنا عدة موضوعات بالإضافة إلى الأمور المهمة التى تشغل باله.

وقد اقترح تانكو أن ينضم وزراء سنغافورة إلى وزرائه ليلعبوا الجولف فى «كاميرون هايلاندز» فى أبريل عندما سيقوم بإجازة بعد اعتلاء الملك العرش، وستكون فرصة لكى نتعارف بشكل أفضل ونحل كل المشكلات ونتغلب على كل الصعاب، كان يريد العودة إلى العلاقة القديمة التى تتسم بالبساطة والاسترخاء حتى يمكن التخفيف من حدة التوتر بين المالاويين وغير المالاويين، ولكنى أبديت رأيى من أن شهر أبريل لن يكون موعدًا مناسبًا لأننى سأغادر إلى لندن وستوكهولم، واقترحت أن يتم اللقاء فى يونيو. وخلال العشاء إذا به يوجه إلىّ نوعًا من التهديد الضمنى بأن ذكرنى فى لامبالاة بأن حبل الحياة لسنغافورة فى يد ماليزيا، وأن سنغافورة مضطرة إلى العمل معها عن قرب.

وسأل: لماذا منعنا العاطلين الماليزيين من البحث عن عمل فى سنغافورة؟ فشرحت له أننا لا نقبل الهجرة الحرة إلى سنغافورة بحثًا عن الوظائف، ولم يفهم كيف يضر هذا باقتصادنا، فالشىء نفسه كان يحدث فى كوالالمبور، وقد طلب من الوكالة الفيدرالية للتنمية

الصناعية بإقامة صناعات رائدة فى كوالالمبور، وابوه Ipoh وبنانج Penang وجوهور باهرو Johor Bahru. وأن مثل هذه المسائل لابد من أن تحدث لأن سنغافورة مدينة كبيرة.

وقد شرحت له بصبر أن العاطلين الماليزيين ليسوا مسئولية سنغافورة، وأننا نوفر فرص العمل للعاطلين من سنغافورة.

وقد اشتكى من الكلمات التى ألقاها تشين تشاى وراجا حينما وجها النقد إلى ماليزيا. وكان ردى أن بعض الوزراء الذين جاءوا من الملايو ما زالت ردود أفعالهم كالمالاويين، لأنهم لم يستطيعوا بعد أن يفصلوا أنفسهم عاطفيًا عن وطنهم الأم، وهم يحتاجون إلى بعض الوقت للتكيف مع الوضع الجديد بأنهم أصبحوا مواطنين سنغافوريين فى دولة مستقلة منفصلة عن ماليزيا. فقال منزعجًا وهو نافد الصبر: «يجب أن يتوقفا فورًا عن ذلك لأننى لن أتحمله، وأن لأمثالهما دوافع وأفكار أخرى، ففى حالة راجا ربما يكون مازال على ولاء للهند». ولكن تانكو كان مخطئًا فى هذا لأن ولاء راجا الكامل كان لماليزيا، على الرغم من أنه ولد فى جافنا فى سيلان.

وقبل أن أنصرف، قلت وأنا أمام الباب الخارجى: إن علينا أن نتوصل إلى علاقة عمل جديدة بما فيه مصالحنا المتبادلة، وألمحت بلطف إلى إننا لا يمكن أن نعود إلى الماضى عندما كنا نتوسل مطالبين بالوحدة والاندماج بين سنغافورة وماليزيا.

وتباينت مشاعرى بالنسبة إلى هذا اللقاء الأول مع تانكو عبد الرحمن بعد الانفصال عن ماليزيا. فهو ما يزال يتوقع أن أتصرف بما يتمشى مع رغباته، ولكننى تأكدت أنه مازال مسيطرًا على الأمور، وقد علمت أنه يحب الحياة الهادئة، ولا يميل إلى التوتر أو الدخول فى أزمات طويلة.

وقد استمر زعماء ماليزيا يعاملوننا كما لو كنا مازلنا فى أوائل الستينيات، لقد خرجنا من برلمانهم وابتعدنا عن سياساتهم لأن ذلك كان مبعث راحة لهم، وعلى الرغم من أن سنغافورة أصبحت دولة مستقلة تتمتع بالسيادة، فقد كان تانكو مازال يعتقد أن كتيبته العسكرية الوحيدة المرابطة فى سنغافورة، وإمكانه قطع الموارد المائية عنا، أو إغلاق الممر

البحرى لوقف التجارة والسفر، سوف يجبرنا على الرضوخ، وأنه إذا استطاع أن يفعل ذلك مستخدمًا سحره الارستقراطى العتيق، فإن هذا أفضل.

وفى عام ١٩٦٦ بعدت عن سنغافورة شهرين بداية من شهر أبريل، وخلال هذه الفترة شن علينا تانكو وعبد الرازق وغزالى هجومًا مستمرًا، بسبب استعدادنا لإقامة العلاقات بين سنغافورة وإندونيسيا قبل أن تفعل ذلك ماليزيا، وهدد تانكو بأن ينتقم لذلك، وكان تشين تشاى رئيس الوزراء بالإنابة، قد أبدى ترحيبه باعتراف إندونيسيا بسنغافورة، مما أدى إلى انزعاج حكومة ماليزيا إلى حد كبير، وصدر عنها التصريح التالى:

«إن قرار سنغافورة الذى رحبت فيه باعتراف إندونيسيا بها إنما يعنى بوضوح أن سنغافورة ستقيم نوعًا من العلاقات أو التعاملات مع إندونيسيا، مما سيؤدى إلى أن الإندونيسيين سيفدون إلى سنغافورة، ومن الجلى أن ذلك إذا حدث سيعرض أمننا للمخاطر، ذلك أن إندونيسيا تكرر دائمًا أنها تنوى تصعيد المواجهة مع ماليزيا، وهى تفعل ذلك بشكل دائم مما يستدعى أن تتخذ ماليزيا الإجراءات الضرورية لحماية مصالحها وأمنها».

وعلى إثر ذلك، وفى ١٨ أبريل قام الدكتور إسماعيل وزير داخلية ماليزيا بفرض قيود على المر المالى لحاملى بطاقات الهوية السنغافورية.

وعندما قابلت تانكو بعد العودة من زيارتى لبريطانيا وأوروبا الشرقية، أعرب عن عدم رضاه عن زياراتى لهذه الدول الشيوعية، واشتكى من أنها قد تفتح لها سفارات فى سنغافورة مما يشكل تهديدًا لماليزيا، ووجه سؤالا إلىّ: كيف أمكن لى أن أعبر عن ترحيبى بإقامة علاقات صداقة وثيقة مع الصين وإندونيسيا. فأجبت أنه على الرغم من اختلاف أسلوبى عن أسلوبه، فإننى لا أريد أن يلتهمنى الشيوعيون، وحكيت له كيف رفضنا السماح لطاقم سفينة صينية راسية فى سنغافورة بأن ترسو عندنا لأن ربان السفينة رفض التوقيع على تعهد بعدم السماح بتوزيع منشورات دعائية للثورة الثقافية فى الصين، وقامت إذاعة بكين بالهجوم على مصلحة الهجرة السنغافورية، وأوضحت له أن دول أوروبا الشرقية، فيما عدا رومانيا تسير على نفس خط السوفيت الذى يتعارض مع الخط الصينى، وسيؤدى

وقوف هذه الدول على الحياد أو تقديم مساعدات لنا إلى الحيلولة دون عزلتنا، وهو أمر وارد لأن سنغافورة تسمح بوجود قواعد بريطانية، وهو شيء تكرهه دول عدم الانحياز.

فى أثناء ذلك استمرت المنظمة المالاوية القومية المتحدة فى استخدام صحيفة «أوتوسان ملايو» التى تصدر فى جاوا وتوزع فى البلدين، لإثارة مشاعر المالاويين ضد الحكومة الصينية فى سنغافورة، فقد ذكرت تلك الصحيفة أن أحمد حاجى، وهو أحد زعماء المنظمة فى سنغافورة وأحد النواب السابقين فى مجلس الشيوخ الاتحادى، طالب بأن تضيف لجنة الدستور حقوقًا خاصة للملاويين فى بنود دستور سنغافورة، وهذه الحقوق على الرغم من أنها منصوص عليها فى دستور ماليزيا فإنها لم تطبق من قبل فى سنغافورة.

وقد ترجم قسم الأخبار لدينا إلى الانجليزية والصينية والتاميلية بعض البيانات المثيرة للمشاعر التى نشرتها الصحيفة، والتى تحوى تحريضًا على قيام فتنة عرقية، وتم بثها فى الإذاعة والتليفزيون ونشرتها الصحف، وقد أحدث ذلك ضررًا بزعماء المنظمة القومية، وأغضب غير المالاويين فى سنغافورة وماليزيا. وقد اشتكى إسماعيل وغزالى من ذلك، وقال إسماعيل إن ذلك يحدث تخريبًا فى ماليزيا، ولن يتم أى تعاون اقتصادى قبل فك الاشتباك السياسى. فيجب علينا ألا نتدخل فى شئونهم الداخلية لأننا دولة منفصلة ذات سيادة وأمة مستقلة. وخطا غزالى خطوة إلى الأمام، مدعيًا أن ماليزيا تتمتع بعلاقة خاصة مع سنغافورة وأنه قد شعر بخيبة الأمل لعدم إبلاغهم بالاتفاقات التجارية التى عقدناها مع روسيا وغيرها من الدول الشيوعية (ولم تكن لماليزيا أية اتفاقيات مماثلة مع دول شيوعية). وقال إن ذلك يدخل فى إطار اتفاقنا مع ماليزيا على التعاون الاقتصادى والدفاع، بأن لا يتخذ أى طرف أية خطوات أو الدخول فى أية معاهدات أو اتفاقيات تعرض دفاع الدولة الأخرى للمخاطر، وأشرت إلى أنه يجب ألا يتوقع أن تقدم كل هذه المجاملات دون معاملة بالمثل.

وكان غزالى يريد منا أيضًا أن ننتظر إلى أن تعيد ماليزيا علاقتها مع إندونيسيا قبل استئناف العلاقات التجارية معنا، وأصر على عدم السماح لغير السفن الكبيرة التى تتجاوز حمولتها ٢٠٠ طن بدخول ميناءنا الرئيسى لأسباب أمنية، وكان القسم الخاص الذى تحول

إلى مصلحة الأمن الداخلى، قد جاء فى تقرير له بأن الماليزيين أنفسهم يقومون بالتبادل التجارى علانية، على الساحل الغربى من الملايو، حيث وافقوا لسفن صغيرة من سومطرة بالدخول إلى موانئ جوهور وملقة، ولمناقشة هذا الموضوع طلب كينج سوى عقد اجتماع لمجلس الدفاع المشترك الذى تكون بعد حصولنا على الاستقلال، وتم تحديد موعد ولكن – لدهشته – تأجل لأنهم ادعوا أننا قبلنا اقتراحهم، وقد واصلنا التقدم، وخصصنا بولاو سنجانج **Pulau Sengang**، وهى جزيرة على أقصى طرف جنوبى لسنغافورة، لتكون مركزًا لتجار المقايضة الإندونيسيين الذين جاءوا بسفنهم الشراعية من أماكن بعيدة مثل سولاوسى **Sulawesi** (سيليبس **Celebes**). وقد عارض عبد الرازق بقوة، وقد أرغمنا إصرارهم على اتخاذ القرارات من جانب واحد ومطالبهم المبالغ فيها إلى تقديم استقالتنا من مجلس الدفاع المشترك.

وكان هناك أسطول من المراكب الصغيرة، وعلى بعضها محركات، وبعضها الآخر يسير بالشراع، تجلب لإندونيسيا المطاط الخام ولب جوز الهند المجفف والفحم وغيرها من المنتجات، وكانت تبحر محملة بأجهزة الترانزستور والقمصان والبناطيل و«الشباشب» والأحذية والسترات والقبعات، بل إن بعضهم اشترى صناديق مليئة بالخبز وحملها معه. وفى أغسطس ١٩٦٦، وبعد انتهاء «المواجهة» رسميًا فى يونيو قمنا بإلغاء كل القيود على تجارة المقايضة، وعادت المراكب الإندونيسية الصغيرة مرة أخرى إلى حوض تيلوك آير **Telok Ayer** وهو من أقدم موانئ سنغافورة.

* * *

كانت الضغوط التى أعقبت الانفصال لا تلين، ولم تكن هناك لحظة هدوء فى علاقاتنا مع ماليزيا، وعلى الرغم من أننا بذلنا كل ما فى وسعنا من الجهود فإننا لم نستطع أن نصل إلى اتفاق حول الاحتفاظ بعملتنا المشتركة، وأعلنت الحكومتان فى أغسطس ١٩٦٦، أنه ابتداء من يونيو ١٩٦٧ سيتم إصدار عملتين منفصلتين. وكذلك فعلت بروناى التى كانت تشارك فى العملة المشتركة وهو ميراث من الحكم البريطانى. وقد شعرت الغرفة التجارية

السنغافورية الدولية والتى تمثل الشركات البريطانية، ومجلس اتحاد البنوك فى ماليزيا وغرفة تجارة سنغافورة الصينية - بالقلق من الغموض فى مسألة فصل العملة، ولذلك ناشدت الحكومتين الماليزية والسنغافورية معاودة المفاوضات من أجل المحافظة على العملة المشتركة.

وقال تان سيو سين **Tan Siew Sin** وزير مالية ماليزيا إن فصل العملتين لن يكون معناه نهاية العالم، وأضاف أن التنازلات التى قدمها للتمشى مع احتياجات سنغافورة تضمنت التخلى عن بعض مظاهر السيادة التى يتمتع بها بنك نيجارا ماليزيا **Negara Malaysia**، وينعكس أيضًا على الحكومة الماليزية نفسها، وقال إن سنغافورة تخشى أن ماليزيا قد لا تحترم تعهدها بنقل الأصول والخصوم الخاصة بسنغافورة كما تظهر فى حسابات البنك المركزى، ولكن ذلك كان سببًا فنيًا وليس أساسيًا لانفصال العملتين، وألمح إلى أننا لا نثق فى نزاهتهم، والحقيقة أنه لا يمكن حماية احتياطيات سنغافورة بمجرد الاعتماد على الثقة وحدها.

وقررنا عدم إنشاء بنك مركزى، والاستمرار مع مجلس للعملات مع تغطية مائة فى المائة باحتياطى عملات أجنبية لكل دولار نصدره، وقد عبر ليم كيم سان وزير المالية عن ثقته فى قوة واستقرار عملة سنغافورة، مما يحتاج إلى فرض نظام اقتصادى واجتماعى محكم، وقد أوضح كيم سان فى البرلمان «إن البنك المركزى هو أسلوب سهل يستخدمه أى وزير مالية يريد أن يتلاعب فى الأرقام حين يكون لديه عجز فى الميزانية، وأننا لا نحتاج إلى تقديم مثل هذا الإغراء لوزير المالية فى سنغافورة». ورد تان سيو سين بقوله: «لو أن نظام البنك المركزى نظام سيئ، فمن الواضح أنه بمثابة خطأ ارتكبته كل الدول الصناعية فى الغرب وكل الدول النامية... إن كل دولة مستقلة فى العالم أقامت بنكًا مركزيًا أو هى تسعى إلى إقامته». وفيما بعد قال تان سيو فى البرلمان: إن أفضل ما يجب عمله هو إصدار عملة مستقلة، لأنه على النقيض مما كان يحدث فى الماضى يعتبر البنك المركزى للدولة سلاحًا قويًا يمكن أن يستخدمه وزير المالية فى تنفيذ سياساته النقدية والمالية.

وقام وزيرا المالية (الماليزى والسنغافورى) بإعلان تثبيت سعر صرف عملتيهما بحيث تكون شلنين وسبعة بنسات لكل دولار أو ما قيمته ٠،٢٩٠٢٩٩ جرام من الذهب. واتفقا على «قابلية العملتين للتحويل بينهما» وقبول كل دولة لعملة الدولة الأخرى كعملة عادية وإعادتها مقابل ما تعادله بالنسبة إلى عملة قابلة للتحويل، واستمرت عملة الدولتين خاضعة لقابلية التحويل المتبادل من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣. ثم طلبت ماليزيا وقف العمل بذلك، وفى يناير ١٩٧٥ انخفض سعر الدولار الماليزى (رينجيت) هامشيًا ليصل إلى ٩٩٩٨ ، من قيمة الدولار السنغافورى. ومع حلول عام ١٩٨٠ انخفض سعره بشكل حاد بقيمة خمسة سنتات مقابل الدولار السنغافورى. ومع حلول عام ١٩٩٧ أصبح يعادل أقل من خمسين سنتًا سنغافوريًا. وكان السبب أن وزراء المالية والمسئولين فى البنك المركزى الماليزى طبقوا سياسات أدت إلى خسائر نقدية ومالية أكبر مما عانت منه سنغافورة، التى طبقت مبدأ «عدم إنفاق أكثر مما نكسب من أموال» كمبدأ استرشد به كل وزير مالية سنغافورى فيما عدا فى فترات الركود.

وبعد أن انفصلت سنغافورة عن ماليزيا عام ١٩٦٥، استمرت الحكومة الخاضعة لسيطرة المنظمة الملاوية القومية المتحدة فى اعتبار اللغة الملاوية اللغة الوطنية والرسمية الوحيدة، وقد أحدثت تغييرات فى سياستها التعليمية لتنفيذ ذلك، وقد تفاقمت مشاعر السخط عند غير الملاويين بسبب هذه التغييرات ولم تساعد اللهجة الحادة لزعماء المنظمة على تهدئة هذه المشاعر. وفى عام ١٩٦٨ جاء فى الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة ماليزيا أن تأثير الشيوعية التخريبى ينتشر فى المدارس الثانوية الخاصة الصينية مما أضاف إلىّ المخاوف من احتمال إغلاقها.

وأثناء الحملة الانتخابية فى أبريل ومايو ١٩٦٩ أطلق زعماء التحالف الماليزيون ادعاءات لا أساس لها بأن قادة سنغافورة يتدخلون فى سياساتهم، وصرح تان سيو سين **Tan Siew Sin** الذى كان رئيسًا للرابطة الماليزية الصينية أن لديه دليلاً محددًا يثبت أن حزب العمل الديمقراطى (حزب العمل الشعبى سابقًا فى ماليزيا) يتلقى تمويلاً من حزب العمل الشعبى، إن لم يكن من الحكومة السنغافورية، وأعرب وزير خارجيتنا عن قلق سنغافورة للمندوب السامى الماليزى، الذى أيد أن مثل هذه التعليقات تحدث أثرًا عكسيًا.

لكنه بعد يومين ذكر أن تانكو نفسه يؤيد اتهامات تان، وزعم أنها حقيقية اعتمادًا على ما توفر من معلومات ثم تمسك بها وأعلنها فى حماسة فى اجتماع انتخابى، وأضاف أن زعماء حزب العمل فى سنغافورة يأملون أن يحصلوا على تأييد الحكومة الماليزية، ولكن لمعرفتهم بأنه ليست هناك أية فرصة للحصول على أصوات الصينيين، لم يعد أمامهم بديل سوى إحداث شق بين الملاويين. ولهذا السبب فإنهم يستخدمون الحزب الإسلامى الماليزى باعتباره عميلاً لهم، وأضاف أن الرجل الذى أمد الحزب الإسلامى الماليزى بالأموال قد منع من دخول ماليزيا، ولكنه رفض الإفصاح عن هويته.

وقد حدث أننى كنت فى زيارة إلى لندن عندما أطلقت هذه الادعاءات، وكتبت إلى ليم كيم سان وزير دفاعنا: «بأننى أشعر بالحيرة من هذه الادعاءات المجنونة التى أطلقها تانكو وسيو سين بشأن تدخلنا المزعوم فى انتخاباتهم، وأننى أتساءل: متى ينفجر كل ذلك ويتحول إلى صراع طائفى وحرب عصابات؟ إن الأفضل لنا أن نبنى جيشنا ونستعد على وجه السرعة، وأنا على ثقة بأن المشكلات سوف تنتشر لتصل إلى سنغافورة، وبمجرد أن يستعد آلاف من الناس لأن يتظاهروا علنًا ضدهم فى كوالالمبور، ويمشون فى الشوارع فى موكب جنائزى، فإن المستقبل سيصبح كئيبًا، وكنت أشير إلى جنازة شاب صينى قتل برصاص الشرطة منذ بضعة أيام حين كان ضمن جماعة تكتب بالطلاء على الجدران شعارات انتخابية معادية للحكومة.

وتمخضت الانتخابات الماليزية (فى ١٠ مايو) عن فقد المنظمة الملاوية القومية المتحدة ثمانية مقاعد كانت تحتلها. أما حزب العمل الديمقراطى فقد حصل على ١٤ مقعدا فى الدوائر الانتخابية بالمدن، ومنها العاصمة كوالالمبور، وتغلب فى ١٣ دائرة على الرابطة الماليزية الصينية (شريك المنظمة)، وقد نظم حزب العمل الديمقراطى وحزب جيراكان Gerakan (وهو حزب آخر غير طائفى) موكبًا للاحتفال بالفوز فقد حصل الحزبان على نصف مقاعد برلمان ولاية سيلانجور. ورد الملاويون المتطرفون من أعضاء المنظمة على ذلك بموكب أكبر نظمه رئيس وزراء الولاية: هارون إدريس. وعلى إثر ذلك اندلعت أعمال شغب عرقية فى ١٣ مايو وكان نموذج الخسائر فى كوالالمبور أشبه بما حدث من انفجار أعمال الشغب العرقية فى سنغافورة عام ١٩٦٤ عندما كانت كوالالمبور تتحكم فيها. وكانت

كل من كوالالمبور وسنغافورة مدينتين الأغلبية فيهما للصينيين مع أقلية من المالاويين. ومع هذا فقد قتل عدد أكبر من الصينيين على يد هذه الأقلية من المالاويين الذين تم قتلهم انتقامًا. وكانت أرقام كوالالمبور الرسمية عن الخسائر البشرية هى كالآتى: قتل ١٤٣ صينيًا و٢٥ مالاويًا و١٣ هنديًا و١٥ آخرين. وما كان يمكن أن يحدث ذلك لو أن رجال الشرطة اتصفوا بعدم التحيز، وهناك أحد المراسلين الأجانب ممن شهدوا الأحداث وقدر عدد القتلى بثمانمائة شخص.

وفى اليوم التالى أعلن ملك ماليزيا حالة الطوارئ وأوقف العمل فى البرلمان، وأقامت الحكومة مجلسًا قوميًا للعمليات يرأسه عبد الرازق ليحكم بمرسوم لاستعادة القانون والنظام. ولم يعد تانكو رسميًا يمارس سلطاته، وقد ميز هذا المجلس نهاية عهد تانكو، كما أن هذه الاضطرابات غيرت طبيعة المجتمع الماليزى، ومنذ ذلك الوقت أصبحت ماليزيا مجتمعًا يسيطر عليه المالاويون علنًا.

وقد تسببت أعمال الشغب فى كوالالمبور فى انتشار الذعر بين الصينيين والمالاويين فى سنغافورة، فقد شعر كل منهما أن الاضطرابات العرقية ستصل إلى سنغافورة، وقد روى الصينيون الذين فروا إلى سنغافورة قصصًا عن الأعمال الوحشية التى ارتكبت مع أقاربهم هناك، ومع انتشار أنباء عن فظائع المالاويين الماليزيين ومع ما ظهر من انحياز القوات المسلحة الماليزية فى التعامل مع الموقف، بدت تظهر مشاعر الغضب والذعر، وكنت وقتئذ فى الولايات المتحدة، وعندما كنت أتحدث أمام طلبة جامعة ييل، قرأت أنباء هذه الاضطرابات العرقية، فخلال أيام من قيام أعمال الشغب فى كوالالمبور، هاجم الصينيون المالاويين فى سنغافورة. وقد تم وضع حد لهذا العمل الانتقامى غير الواعى ضد الأبرياء من المالاويين بواسطة تصرف قوى من الشرطة ونشر القوات المسلحة ومحاكمة عدد كبير من المهاجمين الذين تم القبض عليهم متلبسين، وقد تم بعد ذلك توجيه الاتهامات إليهم وإدانتهم.

وبعد أربعة أشهر من أعمال الشغب، قمت بزيارة للتانكو فى دار سكن المندوب السامى الماليزى فى سنغافورة، وكان يبدو فى حالة اكتئاب وتظهر عليه آثار التجربة المؤلمة؛ فقد

تعرض لهجوم صريح فى خطاب – وزع على نطاق واسع – أدلى به الدكتور مهاتير محمد (الذى أصبح فيما بعد رئيسًا للوزراء، وكان وقتئذ عضوًا فى المجلس التنفيذى المركزى للمنظمة الملاوية القومية المتحدة) لأنه باع البلاد للصينيين، وقد شعرت بأنه يريد من سنغافورة أن تكون صديقة وأن تؤثر على الصينيين فى ماليزيا وألا تكون معادية لزعماء المنظمة الملاوية القومية المتحدة، وقد أرسلت الملاحظة التالية إلى زملائى: «لم يكن ما يقلقنى هل سيؤدى تأييدنا للتانكو أن نفقد قاعدتنا من غير الملاويين، ولكن هل سيؤدى تأييدنا للتانكو لأن يفقد هو قاعدته من الملاويين، مما يعجل بتقاعده».

وقام كيم سان بمقابلة عبد الرازق فى كوالالمبور بعد ذلك بأسبوع وذكر أنه فى هذه المرة «اختفى أى أثر لموقفه السابق باعتباره الأخ الكبير لنا، وكانوا راغبين فى أن يستمعوا إلى النصيحة إذا قدمت بلباقة ودون تعال... ويستحق الأمر أن نساندهم مدة أطول قليلاً بقدر استطاعتنا». لقد كنا نخشى أن يحل محل تانكو والمعتدلين من مساعديه بمتطرفين حقيقيين من المنظمة. وكان وضع ماليزيا الدولى قد هبط إلى حد كبير وكان عبد الرازق فى موقف المدافع. ومن المفارقة أن العلاقات بين سنغافورة وماليزيا تحسنت، فقد كان يحتاج لمساعدتنا فى طمأنة الماليزيين من أصل صينى وتهدئتهم، فقد كان نفوذنا منذ أيام وحدتنا مع ماليزيا ما زال قائمًا.

وبعد الانفصال استمرت ممارسة وجود صحيفة واحدة يحررها نفس طاقم التحرير وتباع فى كل من سنغافورة وماليزيا، ولكن بعد أعمال الشغب العنصرية فى مايو ١٩٦٩ فى كوالالمبور، أصبحت صحيفة «أوتوسان ملايو» أكثر تأييدا للملاويين وعلى عداء صريح للحكومة السنغافورية، مع التقليل من شأن جهودنا لمساعدة الملاويين فى سنغافورة، وحتى نوقف من ترويجها للمشاعر العرقية فى سنغافورة، غيرنا من القواعد المتبعة بحيث أصبح من المطلوب من جميع الصحف اليومية أن يتم طبعها وأن تقيم هيئة تحريرها فى سنغافورة كشرط لحصولها على تصريح بالطبع وبيع نسخها فيها. عندئذ أغلقت صحيفة «أوتوسان ملايو» مكتبها فى سنغافورة وتوقف توزيعها فيها. وبعد ذلك أصبحت الصحف اليومية التى تنشر فى إقليم معين لا تستطيع أن تستورد وتباع فى إقليم آخر، وأصبح ذلك ساريًا حتى اليوم. وقد اعترفت الحكومتان بأن هناك اختلافات جوهرية

فى السياسات الخاصة بالعنصر واللغة والثقافة، فما كان مسموحًا به فى سنغافورة كان يعتبر تحريضًا فى ماليزيا والعكس صحيح.

ومع حلول العيد القومى الماليزى، فى ٣١ أغسطس ١٩٧٠، كان تانكو من الضعف بحيث أعلن عن نيته التخلى عن رئاسة مجلس الوزراء. وشعرت بالحزن عليه، لم يكن هذا هو الاسلوب لأن يتنحى بعد ١٥ عاما قضاها، أولا كوزير أول ثم رئيس للوزراء، واستطاع خلالها أن يحقق الكثير من الإنجازات فى جمع الأجناس المختلفة معًا، كما قاد كثيرًا من التقدم الاقتصادى والاجتماعى. وكان يستحق أن يترك منصبه تحيط به هالة أكبر من المجد، وكانت أعمال الشغب العرقية فى ١٩٦٩ قد حطمت حلمه فى محاولته الشاقة فى أن يجعل ماليزيا دولة سعيدة، وكنت شخصيًّا مولعًا به. فقد كان سيدًا مهذبًا ينتمى إلى عالم قديم تسوده مبادئ الشرف الخاصة به، وهو لم يخذل أصدقاءه المقربين أبدًا. وعلى الرغم من أنه لم يدرجنى من بينهم، فإننى واصلت مقابلته كلما زار سنغافورة لحضور سباق الخيل، أو عندما كنت أزور بنانج **Penang** حيث اختار أن يتقاعد، وكانت آخر مقابلة لى معه فى بنانج قبل عام من وفاته فى ١٩٩٠. وكان يبدو هزيلاً، وعندما استأذنت فى الانصراف، اصطحبنى إلى البوابة الخارجية وانتصب خصيصًا ليسمح للصحفيين بالتقاط صورة لنا وهو يودعنى.

وكان عبد الرازق الذى خلفه فى منصب رئيس الوزراء فى سبتمبر ١٩٧٠ زعيمًا مختلفًا عن تانكو، لم يكن متمتعًا بالشخصية الدافئة التى يتمتع بها تانكو أو حضوره القوى الطاغى، وبالمقارنة كان يبدو أقل ميلاً إلى حسم الأمور، وكان عبد الرازق من الذين عاصرونى فى كلية رافلز **Raffles** فى الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٤١. كان ابن زعيم محلى فى باهانج **Pahang**، وفى مجتمعهم الطبقى، كان الطلبة الملاويون يحترمونه كثيرًا، وكان متوسط الطول ووجهه مستدير وفاتح البشرة وشعره ناعمًا، وكان يبدو هادئًا ومجدًا، كما كان ذكيًا ومجتهدًا فى عمله، وكان يجيد لعب الهوكى، ولكنه لم يكن ينسجم مع الناس إلا إذا كان يعرفهم جيدًا. وخلال الوحدة مع ماليزيا عندما كنا نتنافس على نفس الأصوات، كان ينظر إلىّ بريبة وعدم ارتياح، وربما كان يرى أننى أمثل خطرًا على سيطرة الملاويين وتفوقهم السياسى، وكان يفضل التعامل مع كينج سوى ويشعر بالارتياح تجاهه، وعندما

انفصلت سنغافورة عن ماليزيا، أصبح عبد الرازق يشعر بالارتياح تجاهى، فلم أعد أنافسه على الحصول على الأصوات الانتخابية.

وكان هو وباقى زعماء المنظمة الملاوية القومية المتحدة يرفضون مقاربة تانكو عبد الرحمن مع رجال الأعمال الصينيين ويعتبرونها لا تناسب العصر، وبعد أن جربوا السلطة المطلقة سياسيًا وعسكريًا، أصبحوا منفتحين تمامًا فى سياساتهم الاقتصادية التى تحابى الملاويين الأصليين أبناء التربة المعروفين باسم بوميبوترا **bumiputra**، فى كل قطاع. وقد طبقوا السياسة الاقتصادية الجديدة «لاستئصال شأفة الفقر» وتطبيق «مساواة أكبر فى امتلاك الثروة». ومع حلول ١٩٩٠ استطاع الملاويون بمساعدة القوانين والإدارة أن يمتلكوا ثلاثين فى المائة من كل رؤوس الأموال الخاصة، بينما كان الصينيون والهنود يمتلكون أربعين فى المائة، وكان الأجانب (ومعظمهم من البريطانيين) قد انخفضت حصتهم لتصل إلى ثلاثين فى المائة، وقد أعلن عبد الرازق أيضا أيديولوجية قومية سماها روكونيجارا **Rukunegara** تقضى بأن جميع الأجناس يجب أن يتقدموا لتكوين شعب عادل وتقدمى من خلال الإيمان بالله والولاء للملك والوطن، ودعم الدستور وحكم القانون وتعزيز الانضباط الأخلاقى والتسامح والاحترام المتبادل. وقد انتظروا حتى أغسطس ١٩٧٠، أى بعد عام من اندلاع أعمال الشغب العرقية حتى يرفعوا ما تبقى من حظر للتجول والسماح باستئناف الأنشطة السياسية، ولكن أعمال التحريض تفشت واتخذت معنى أوسع لتشمل أى تحديات للأيديولوجية القومية وسيطرة الملاويين.

وكان عبد الرازق مهتمًا بإعادة البلاد إلى الأوضاع الطبيعية بعد التجارب المريرة التى خلفتها أعمال الشغب، مع إيضاح سياسته الاقتصادية الجديدة، حتى نتمتع بسنوات عديدة خالية نسبيًا من المصاعب، ومع هذا فإنه بين الفينة والفينة كنا نواجه مشكلات تتعلق بأمور مهمة وتافهة معًا. ففى عام ١٩٧١ على سبيل المثال قامت سنغافورة بحملة ضد أصحاب الشعور الطويلة فلم نكن نريد أن يقلد شبابنا أسلوب «الهيبيز». وكان الرجال ذوو الشعور الطويلة يوقفون فى المكاتب الحكومية ونقاط الدخول مثل المطار والميناء والكبارى. وقد تم إيقاف ثلاثة من الشباب، اثنان من الملاويين وصينى، فى مكان الانتظار فى طريق أوركارد وتم استجوابهم بعد الاشتباه بهم أعضاء فى جمعية سرية، وتم

احتجازهم لمدة ١٦ ساعة، وتم قص شعورهم على يد حلاق الشرطة، ثم أطلق سراحهم، وقد اتضح أنهم ماليزيون.

وقد ضخمت صحيفة «أوتوسان ملايو» من أهمية هذه الواقعة التى أحدثت زوبعة بسيطة، واعتذرت الحكومة عما حدث. وخلال ذلك ثارت نزاعات كبيرة حول مينائنا البحرى وتقسيم أصول مجلس العملة المشترك وشركة الخطوط الجوية المشتركة (مع ماليزيا).

وبعد الانفصال بقليل، قيل إن «تان سيو سن» قد هدد بتجاهل سنغافورة وتطوير ميناء سويتنهام **Swettenham** (الذى سمى فيما بعد ميناء كيلانج **Kelang**) وكذلك بنانج **Penang** فى ماليزيا، كما قيل: إنه وصف نسبة الأربعين فى المائة من تجارة ماليزيا التى تمر عبر سنغافورة بأنها «من بقايا الماضى الاستعمارى». وبعد ذلك اتخذت ماليزيا سلسلة من الإجراءات لتخفيض استيراد وتصدير السلع من خلال سنغافورة، وطلبت الغرفة التجارية الملاوية (فى أغسطس ١٩٧٢) من الحكومة الاتحادية إلغاء رحلات القطارات إلى سنغافورة عندما يتم الانتهاء من إعداد ميناء جوهور فى باسير جوادانج **Pasir Guadang** بالقرب من جوهور باهرو. وأعلنت ماليزيا فى أكتوبر ١٩٧٢ أنه اعتبارًا من ١٩٧٣ فإن جميع السلع التى تشحن من جزء من ماليزيا إلى جزء آخر يجب أن تثبت أنها نقلت من موانيها حتى يمكن إعفاؤها من ضريبة الاستيراد عند الوصول.

ولكن إذا جاءت هذه السلع عبر سنغافورة فإنه ستفرض عليها ضريبة الاستيراد. وكذلك قامت الحكومة بمنع تصدير الأخشاب إلى سنغافورة، وكان لذلك أثر سيئ على مصانع الأخشاب المضغوط وفى أماكن نشر الاخشاب وتجهيزها. وبعد فترة انقطاع استطعنا أن نحصل على الأخشاب من إندونيسيا. وطبقًا لما كتبه لى المبجل سوى سن، الذى كان وقتئذ وزيرًا لماليتنا، وهو أكثر زملائى تحليًا بالصبر والتعقل: «إن موقف ماليزيا من التعاون الاقتصادى يقوم على الحسد والازدراء، فهم يعتقدون أن سنغافورة لا يمكن أن تعيش بدون ماليزيا وأن رخاءنا يعتمد عليهم بشكل كامل، ومع هذا، فقد شعروا بالتوتر والضيق من حقيقة أننا – على الرغم من حجمنا وقابلية تعرضنا للمخاطر، فإنه قد تقدمنا إلى أبعد مما توقعوا».

وقد اكتشفنا فى أواخر الستينيات أن الماليزيين قد شكلوا لجنة لتنسيق السياسات الماليزية بشأن المشكلات مع سنغافورة، وكان رئيس اللجنة هو رئيس الخدمة المدنية فى ماليزيا، وضمت إلى عضويتها وكلاء وزارات الدفاع والخارجية والداخلية، كما علمنا أنهم عينوا فى اللجنة من وقت لآخر أعضاء سابقين من حزب العمل الشعبى الموالين للشيوعية الذين سبق اعتقالهم ومن بينهم ساندرا وودهال **Sandra Woodhull** وجيمس بوتشيرى **James Puthucheary** لمساعدتهم فى التعرف على أهداف سياستنا. وعندما سمعنا عن اللجنة لأول مرة، كان الهدف من إنشائها يوحى بأن وراءها أغراضًا خبيثة ولكن لم يكن لدينا أى صعوبة فى قراءة دوافعهم، فقد كانوا يريدون أن يخنقوا نمونا الاقتصادى كلما أتيح لاقتصادهم أن يكون له تأثير على اقتصادنا، وبعد ذلك بفترة طويلة، عندما كان حسين عون رئيسا لوزراء ماليزيا وكانت العلاقات بيننا فى حالة استرخاء، اقترحت تكوين لجنة من الحكومتين للبت فى المسائل الثنائية، وقد أبلغنى تانكو ريثودين **Tengku Rithaudeen**، وزير خارجيتهم فى ١٣ مايو ١٩٨٠، فى اجتماع فى سرى تيماسك، بأن لديهم بالفعل لجنة لدراسة المشكلات مع سنغافورة، وفى أكتوبر ١٩٨٦ تم التوسع فى الموضوعات التى تركز عليها هذه اللجنة التى كان يرمز إليها بحرف «س» لتشمل العلاقات الثنائية مع إندونيسيا وتايلاند وبروناى، وأعيد تسميتها لجنة العلاقات الخارجية. وبعد ذلك أصبح الماليزيون يتحدثون بصراحة مع مسئولينا عن لجنة العلاقات الخارجية ودورها فى إدارة العلاقات الثنائية، وبهذا تم التخلى عن الطابع السرى التآمرى لهذه اللجنة (سياسة العباءة والخنجر).

وكان الوزير الماليزى الوحيد الذى لم يكن يشعر بالتحيز ضد سنغافورة هو نائب رئيس الوزراء تون دكتور إسماعيل. وعندما زار سنغافورة فى أبريل ١٩٧١ بذريعة فحص برامجنا الإسكانية، تحدثنا معًا بشكل جيد، كان يريد مزيدًا من التعاون، وصرح للصحافة بأن الخلافات فى الرأى يجب ألا تعوق التعاون فيما بيننا. وبناء على طلبه قامت هيئة التجارة التابعة للدولة (انتراكو) بتوقيع اتفاقية للتعاون مع الهيئة المناظرة لها فى ماليزيا (بيرناس)، فى التعامل التجارى مع دولة ثالثة. ولكن لم يحدث تعاون تجارى يذكر بناء

على هذه الاتفاقية، فقد كان صوت إسماعيل الوحيد غير قادر على أن يطغى على أصوات زعماء المنظمة الملاوية القومية المتحدة.

ومن أجل إثبات تحسن العلاقات الثنائية، قمت بأول زيارة رسمية لى إلى ماليزيا فى مارس ١٩٧٢، وكان يصطحبنى سوى سن. وقد تباحثنا وسوينا مسألة التخلص من الفوائض المالية والأصول المتبقية لمجلس العملة المشترك، وقد تفاوضنا بطريقة عملية كرجال أعمال. ومع هذا كانت الصعوبة مع عبد الرازق أنه كان من آن لآخر يغير رأيه ويعيد إثارة مسألة جديدة سبق الاتفاق عليها. ورد عبد الرازق الزيارة فى ١٩٧٣. فقد كان يريد أن ينهى مسألة إمكانية تبادل صرف العملتين، ووافقت. وكانت سوق الأوراق المالية الماليزية – السنغافورية قد انقسمت بدورها فى مايو ١٩٧٣ إلى بورصة سنغافورة وبورصة كوالالمبور، وقد احتفظت كل منهما بالأسهم الماليزية والسنغافورية المدرجة. وكان عبد الرازق سعيدًا بالحالة الراهنة للعلاقات ولم تكن العلاقات وثيقة علانية بحيث تحرجه مع قاعدته الملاوية، كما أنها لم تكن متردية بحيث تؤثر على دعم الصينيين له. وذكر أنه توقع حدوث مشكلات لسنغافورة وماليزيا نتيجة للوضع الغامض فى تايلاند والهند الصينية، ولهذا لا داعى لأن نجعل المشكلات تتفاقم بخلق صعوبات بخلق مشكلات فيما بيننا، ووافقته على ذلك. كان يشعر بعدم الارتياح والقلق بالنسبة إلى مساندة الصينيين له فى ماليزيا، وعدم دعم الرابطة الماليزية الصينية فى الانتخابات القادمة وسأل: هل يمكن أن أساعده فى هذا؟ ولم يكن لدى إجابة عن ذلك. وكانت الزيادة فى أسعار السلع قد منحته مزيدًا من الثقة من وقللت من شعوره بالسخط من أننا ننجز بطريقة أفضل منهم.

ودعانى عبد الرازق لرد الزيارة، وكانت العلاقة مستقرة واستمرت هكذا للسنوات الثلاث التالية، مع تعاون هادئ وقليل من الخلافات الجادة. ثم علمت أن عبد الرازق أصيب بسرطان الدم وطار إلى لندن عدة مرات للعلاج. وكان يبدو فى الصور التى تنشرها له الصحف وعلى التليفزيون وقد نحل عوده شهرًا بعد شهر وعندما توفى فى يناير ١٩٧٦ قدمت تعازى إلى أسرته فى كوالالمبور.

وخلف حسين عون: عبد الرازق رئيسًا للوزراء، وكان يمتهن المحاماة فى ١٩٦٨ عندما جره رئيس الوزراء عبد الرزاق إلى معترك السياسة، كانوا عديلين، فقد تزوجا من شقيقتين.

لم يكن حسين يبدو مالاويا نمطيًا، ذلك أن جدته لأمه كانت تركية، وكان يتحدث بصوت قوى وكان أبيض البشرة بشكل غير مألوف بين المالاويين، وكان يضع نظارة طبية، وكان شعره مجعدًا، وطويل القامة وعريض المنكبين أكثر من عبد الرازق. وكان دقيقا جدا فى عمله. وفى الاجتماعات الرسمية، كان يضع أمامه ملخصًا يحتوى على فقرات مهمة وقد تم وضع خطوط ملونة تحت سطورها بعناية، وكان يرجع إلى الملخص بانتظام. ولم يكن يؤمن بالاعتماد على ذاكرته فقط. وكان صريحًا ومباشرًا عندما كان يتعامل معى، ويتجه مباشرة إلى النقطة المهمة، على عكس الحال مع عبد الرازق. وكنت أرتاح إليه. فقد كان فى نفس عمرى وعمر عبد الرازق. وكان والده داتو عون بن جعفر رئيس وزراء جوهور وأول زعيم للمنظمة المالاوية القومية المتحدة التى أقيمت بعد وقت قصير من عودة البريطانيين فى ١٩٤٥ وإعلان قيام اتحاد الملايو.

وقد شرع حسين فى بداية جديدة. فبعد بضعة أسابيع من تشييع جنازة عبد الرازق، زار سنغافورة، وقال إنه يريد أن يقيم علاقات شخصية طيبة وأن يكون فى وسعه أن يناقش ويتغلب على المشكلات الثنائية. وعقدنا اجتماعًا منفردًا، وأبلغته بمخاوفى من الشيوعيين المالاويين والمتعاطفين معهم الذين يخترقون وسائل الإعلام الجماهيرية الماليزية وزعامة اتحاد الطلبة المالاويين ونقابات العمال المتطرفة.

وقد تحدثنا بصراحة وبحرية عن تغلغل الشيوعيين الملاويين فى وسائل إعلامهم، ومنها الأنشطة التى يقوم بها صمد إسماعيل الذى كان عضوًا فى الرابطة الماليزية الصينية فى سنغافورة فى الخمسينيات، هو ومجموعته.

وعندما كان عبد الرازق رئيسًا للوزراء، شق صمد طريقه فى المنظمة الملاوية القومية المتحدة وأصبح عضوًا قويًا فى صحيفة «ستريتس تايمز» و«بريتا هاريان»، وكون مجموعة من المؤيدين حوله، ووافق حسين أن هذا يشكل خطرًا، ولكنه أضاف أن الشيوعيين

والمتطرفين من الطلبة لا يمكن اعتقالهم دون إغضاب القاعدة الملاوية، وفيما بعد، في يونيو ١٩٧٦، قامت مصلحة الأمن الداخلي باعتقال أحد مريدي صمد في سنغافورة، وهو حسين جاه الدين، محرر صحيفة «بريتا هاريان». وقد اعترف بأن صمد وعددًا كبيرًا من الصحفيين الملاويين في كوالالمبور من الموالين للشيوعية، وقامت الشعبة الخاصة الماليزية باعتقال صمد ومجموعته في كوالالمبور، وكان لدى حسين عون الشجاعة بأن يعادي المثقفين الملاويين الموالين للشيوعية على الرغم من أن ذلك كان سيحرمه من بعض المؤيدين له.

وكان لدى حسين ذكريات عزيزة عليه في سنغافورة، فقد درس في مدرسة تيلوك كوراو **Telok Kurau** الانجليزية في ١٩٣٣- ١٩٣٤ وكنت في هذه الفترة ملتحقًا بنفس المدرسة، وكان في بادئ الأمر خجولاً قليلاً، وكان سعيدًا أنني عاملته باحترام. وقد تأثرت بنزاهته ونواياه الطيبة، وقبلت دعوته لزيارة ماليزيا في ديسمبر ١٩٧٦، وقد قدم لي فكرة عن أمنه الداخلي ومشكلات الحدود مع تايلاند كما ناقش معي أيضًا التعاون الاقتصادي.

وكانت علاقاتنا قد بدأت على أسس طيبة ولكن لسوء الطالع أنه تأثر بالمشاعر المعادية لسنغافورة لدى زعماء المنظمة الملاوية القومية المتحدة في ولاية جوهور، ولاسيما رئيس وزرائها عثمان سات، وهو أهم شخصية بالمنظمة في ولاية حسين التي نشأ فيها. وقد نقل عثمان إلى حسين كراهيته العميقة لسنغافورة إلى حسين، الذي كرر أمامي شكاوى عثمان: فقد تسببنا في نقص عدد العمال في مصانعهم بأن جذبنا عمالهم للعمل في سنغافورة للحصول على أجر مرتفع، وأن تجار المحال التجارية في جوهور باهرو خسروا أعمالهم بسبب المنافسة التي أتت إليهم من وودز لاند نيو تاون على جانبنا من المضيق (فعندما وصلت قيمة الدولار السنغافوري إلى ضعف قيمة عملتهم: رينجيت، اشتكوا من أن السنغافوريين تكالبوا على متاجرهم مما أدى إلى ارتفاع الاسعار بالنسبة إلى أهالي المنطقة المحليين).

وكان أسخف ادعاء قاله رئيس وزراء الولاية ورردده حسين هو أن مخلفات الخنازير من مزارعنا كانت تلوث المضايق بين جوهور وسنغافورة، وفضلاً عن ذلك فقد تسبب استصلاح الأراضي على ساحلنا الشمالي إلى حدوث فيضان غمر قراهم الساحلية

الجنوبية فى منطقة تيبروا، وأوضحت له بكل دقة أن استصلاح الأراضى على شاطئ سنغافورة الشمالى لا يمكن أن يتسبب فى فيضان فى جوهور، لأن ذلك مستحيل من ناحية الهيدرولوجية، وأن تلوث مخلفات الخنازير لا يمكن أن يأتى من سنغافورة، لأن صرف مجارينا المائية يصب فى أنهار بنيت عليها سدود لتكوين خزانات تخضع لإجراءات مشددة ضد التلوث حتى تصبح المياه صالحة للشرب، وقد قبل إيضاحاتى.

وعلى الرغم من العلاقات الودية مع حسين، استمر الماليزيون فى اتخاذ إجراءات، فإنهم كانوا يعتقدون أنها ستؤدى إلى إبطاء تقدم اقتصادنا أولاً. منعت حكومة ولاية جوهور استيراد الرمل والتربة العضوية، ثم أصدرت الحكومة الاتحادية قرارًا بضرورة أن تشحن كل الصادرات من جوهور إلى شرق ماليزيا من خلال ميناء باسير جودانج وليس عبر سنغافورة، وذلك اعتبارًا من عام ١٩٧٧. ثم جعلوا نقل جميع حمولات الشحن بين الموانئ الماليزية مقصورًا على السفن الماليزية فقط (اعتبارًا من عام ١٩٨٠). وقد أصروا على تطبيق هذه السياسات على الرغم من أن ذلك يضيف أعباء فى التكلفة على مواطنيهم. وأقنع زعماء جوهور حسين عون بأننا نحاول أن نضر بولايتهم وعرقلة تقدمها الاقتصادى. واستطاعوا إقناع حسين بأن يصرح للصحافة فى يناير ١٩٧٩، بأنه ينوى وقف خط السكك الحديدية عند جوهور (وليس سنغافورة) من أجل تطويز ميناء باسير جودانج.

وكانت هناك حادثة أدت إلى زيادة الشعور بالمرارة وذلك فى ديسمبر ١٩٧٦ بعد الانتخابات العامة فى سنغافورة. فقد اتضح لضباط مصلحة الأمن الداخلى أن ليونج مون كواى **Leong Mun Kwai** أمين عام الجبهة الشعبية وأحد المرشحين من المعارضة، أنه أدلى بعبارات جارحة ضدى فى الانتخابات فى ذلك الشهر، لأنه قبض ثمن ذلك من الشعبة الخاصة الماليزية. وقد عرضناه فى التليفزيون ليعترف بذلك. وقد أدين بتهمة القذف الإجرامى وحكم عليه بالسجن ١٨ شهرًا، وقد اعترف ليونج لمصلحة الأمن الداخلى بأن زعيم المنظمة الملاوية القومية المتحدة سينو عبد الرحمن وزير الثقافة والشباب والرياضة الماليزى السابق، قد طلب منه شخصيًا بأن يحاول تدمير سمعتى.

وبالنسبة إلى التعاون الاقتصادى، قلت بأننا نتحول عن التصنيع البسيط لندخل فى مجال منتجات القيمة المضافة الأعلى مع استخدام مزيد من الآلات، كما أننا أيضًا نتجه أكثر إلى تقديم مزيد من الخدمات – مثل إصلاح الطائرات، والعمل بأجهزة الكمبيوتر وهكذا، وقلت إننا سنكون سعداء إذا استطعنا أن ننقل مصانعنا من سنغافورة إلى جوهور بسبب نقص العمالة، كما أننا لا نريد أن نعوق نمو مينائهم فى باسير جودانج.

وعلى الرغم من أن حسين كان متأثرًا بأقاويل زعماء المنظمة للشك فى نوايا سنغافورة، فإننى وجدته أنه كان منصفًا، فقد أراد أن يفعل ما فيه خير بلاده على يد من يتعامل معهم،ولم يكن سريعًا فى اتخاذ القرارات مثل عبد الرازق ولكنه كان دقيقًا، وحريصًا ولم يكن يرجع عن قراراته بعد اتخاذها، كان يزن كل كلمة بعناية.

وفى ١٩٨١ طار حسين إلى لندن لإجراء فحص طبى، وقد بين التشخيص أنه يعانى اضطرابًا فى قلبه وبعد قليل استقال من منصبه، وقد عاد إلى ممارسة المحاماة وتوفى فى ١٩٩٠. وقد نال احترامى بسبب نزاهته. وعلى الرغم من أنه كان يجلس على قمة جهاز المنظمة الملاوية القومية المتحدة القائم على سياسة المال، فإن حسين كان فى منتهى الأمانة. وقد حاول أن يقضى على الفساد، وخصوصًا فى الولايات. وقد سمح فى نوفمبر ١٩٧٥ بمحاكمة رئيس وزراء ولاية سلنجاور **Selangor** داتوك هارون إدريس. وقد أدين هارون وحكم عليه بالسجن أربع سنوات، ولكن حسين لم يستطع أن يوسع من دائرة ما كان يقوم به من تطهير، فقد واجه مقاومة من زعماء المنظمة فى الولاية.

وفى البرلمان فى كوالالمبور فى مايو ١٩٦٥ حذرنى الدكتور مهاتير محمد الذى كان نائبًا فى البرلمان عن كوتا ستار سلتان فى كيداه من عواقب تحدى حكم الملاويين، وقد شجب حزب العمل الشعبى باعتباره: «موال للصينيين، وأن له توجها شيوعيًا وأنه بالتأكيد ضد الملايو... وأنه فى بعض أقسام الشرطة تستخدم اللغة الصينية لغة رسمية، وتتم التصريحات بالصينية... وفى الصناعة فإن سياسة حزب العمل الشعبى تقوم على أساس تشجيع الملاويين على أن يصبحوا عمالاً فقط، ولا يسمح للملاويين بتسهيلات تساعدهم على الاستثمار... وبالطبع من الضرورى أن نؤكد أن هناك نوعين من الصينيين – أولئك

الذين يقدرون احتياج جميع الطوائف فى أن تنتعش ماديًا على قدم المساواة وهؤلاء هم أنصار الرابطة الماليزية الصينية، الذين تجدهم فى الغالب حيث أقام الصينيون لأجيال طويلة وعملوا بين الملاويين وغيرهم من سكان البلاد الأصليين. وأما النوع الآخر فهو الذى يتسم بالتعصب والأنانية والتعالى، كما يجسده لى كوان يو الذى يعتبر مثالاً له. وهؤلاء يعيشون فى بيئة صينية خالصة لا يوجد فيها مالاويون إلا على مستوى الخدم ولا يحتملون أن يروا الناس الذين أبقوهم مدة طويلة تحت أقدامهم، يمكن أن يحكموهم الآن».

وفى وقت كانت المنظمة المالاوية القومية المتحدة تطالب بسجنى وتحرق دمية تشبهنى كانت هذه الكلمات منذرة بالسوء، وكان ردى السريع على ذلك يتمثل فى أننا وافقنا على دستور ماليزيا الذى تنص مواده على حكم الماليزيين وليس الملاويين، ولم يكن هذا تبادلاً طريفًا للآراء فى مناقشة عادية فى جو من المنافسة، فقد كان مهاتير محمد يقصد أننى لم أعرف مكانى المناسب فى ماليزيا، وفى مذكراته التى نشرتها على حلقات «نيهون كيزاى شيمبون» **Nihon Keizai Shimbun** فى ١٩٩٥، قال إن «خط دماء والده يفترض أنها تعود إلى ولاية كيرالا فى الهند». وإن والدته كانت ملاوية من مواليد كيداه، ولكنه عرف نفسه بشكل كامل على أنه ملاوى وأنه مصمم على رغبته فى الارتقاء بالملاويين.

وعندما عينه حسين عون نائبًا له فى رئاسة مجلس الوزراء ووزيرًا للتعليم قررت أن أمد له يد الصداقة والتعاون للمستقبل، وبصرف النظر عن خلافاتنا العميقة فى الماضى. وعن طريق ديفان ناير الذى كان على صلة وثيقة به منذ سنوات البرلمان الماليزى، وجهت إليه دعوة لزيارة سنغافورة فى ١٩٧٨، وقد توقعت أن يخلف مهاتير حسين عون فى منصب رئيس الوزراء، وأردت أن نتناسى خلافاتنا السابقة، وقد عرفت أنه مقاتل شرس وعنيد، وقد رأيت الأسلوب الذى جارى به تانكو عندما كان الأخير فى قمة سلطته، وقد تم طرده من المنظمة المالاوية القومية المتحدة ولكن ذلك لم يمنعه من مواصلة القتال، ولم أكن أرغب فى أن أصطدم معه عندما كنا فى ماليزيا، ولكن العداء بين دولتين تتمتع كل منهما بالسيادة، أمر مختلف، وقد بدأت هذا الحوار حتى أزيل شوائب الماضى.

وقد قبل الدعوة وأعقبها بسلسلة من الزيارات، وقد تبادلنا الحديث الطويل الصريح لساعات عديدة حتى ننقى الجو القائم على الريبة بيننا.

وكان مباشرًا وسألنى: لماذا نبنى القوات المسلحة السنغافورية، وأجبت بنفس الطريقة المباشرة إننا نخشى أنه فى وقت ما يمكن أن نواجه أعمالاً مجنونة مثل قطع إمدادات المياه عنا، وهو ما هددوا به علنا كلما ثارت خلافات بيننا، إننا لم نكن نريد الانفصال، فقد فرض علينا، وقد كانت اتفاقية الانفصال عن ماليزيا جزءًا من شروط رحيلنا والتى أودعت فى الأمم المتحدة. وفى هذه الاتفاقية ضمنت الحكومة الماليزية إمدادنا بالمياه، فإذا تم نقض ذلك فإننا سنلجأ إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإذا أصبح نقص المياه مسألة ملحة، فى حالة طوارئ، فإننا قد نضطر إلى أن نذهب بالقوة لإصلاح أى إتلاف فى مواسير المياه والآلات ونعيد تدفق المياه، كنت أضع كل أوراقى على المائدة، وقد أنكر أن هناك إمكانية لمثل هذا العمل المفاجئ، وقلت إننى أعتقد أنه لن يقدم على ذلك، ولكن يجب علينا أن نحتاط لجميع الاحتمالات فى المستقبل.

وكان مهاتير صريحًا بالنسبة إلى مشاعره العميقة المعادية لسنغافورة، وروى كيف أنه عندما كان يدرس الطب فى سنغافورة وجه سائق سيارة أجرة صينى إلى سيدة صديقة له، ولكن السائق أخذه إلى مبنى إقامة الخدم فى بيت السيدة. كانت تلك إهانة لم ينسها،وقال إن الصينيين السنغافوريين ينظرون نظرة متدنية إلى الملاويين.

كان يريد منى أن أقطع صلاتى مع زعماء ماليزيا من أصل صينى وخصوصًا زعماء حزب العمل الديمقراطى، وقال بوضوح: إنه قبل بوجود سنغافورة المستقلة ولا ينوى العمل على إضعافها، وكان ردى عليه أنه بناء على ذلك نستطيع أن نبنى علاقة قائمة على الثقة وتقبل الآخر لأننا لو اعتقدنا أنهم يريدون التضييق علينا فسنستمر فى الشك فيهم، ونفسر أية خطوة غامضة على وجود نوايا شريرة من جانبهم.

كان مختلفًا عن سابقيه، فقد جاء تانكو وعبد الرازق وحسين عون من طبقة أرستقراطية أو من العائلات الحاكمة التقليدية التى ارتبطت بالسلاطين، ولكن مهاتير كان مثلى من عامة الشعب – وهو يمارس مهنة الطب كما أنه سياسى عصامى، وأعتقد أننى

أقنعته بأننى لست مهتمًا بالمناورة معه، وأننى أريد أن أقيم معه علاقة عمل، وكنت أنا أيضًا الذى بادرت بهذا الحوار وطورت علاقة عمل معه، ولو أننا نقلنا خصوماتنا إلى المستقبل، لعانت كل من ماليزيا وسنغافورة من جراء ذلك.

وقد زار مهاتير كرئيس للوزراء سنغافورة فى أول ديسمبر ١٩٨١، وكان قد قدم الساعة نصف ساعة فى شبه جزيرة ماليزيا لكى يكون التوقيت واحدًا فى غرب ماليزيا وشرقها. وقلت له أن سنغافورة ستفعل ذلك أيضا من أجل راحة الجميع، وقد شعر بالارتياح لهذا، وأوضح أن عليه أن يعلم المسئولين الماليزيين لديه بأن يتخلوا عن معارضتهم لأن تطير طائرات شركة الخطوط الجوية السنغافورية إلى بنجانج، وأدى ذلك إلى أن الفنادق فى بنانج أصبحت مكتظة بالنزلاء وأن شركتى الطيران فى البلدين استفادتا من التعاون فى تحقيق أرباح كبيرة، وكان قد طلب من وزرائه وموظفيه أن يتعلموا من سنغافورة، ولم يسبق أن أى رئيس وزراء أو وزير ماليزى صرح علنا بأن هناك شيئا يمكن أن يتعلموه من سنغافورة، لم يكن مهاتير يعانى من هذه العقدة، وكان هذا الاتجاه المتفتح للتعلم من أى جهة يريد أن يقلد نجاحها فى ماليزيا، قد ميزه عمن سبقوه.

وخلال اجتماعنا منفردين قال إن الشعب فى جوهور يشعرون بالغيرة من سنغافورة. ونصحنى بأن أقلل من الشعور بالحسد بأن يتم التعارف الاجتماعى على المستوى الرسمى. قلت له: إن وزارة خارجيته، ويسما بوترا **Wisma Putra**، قد اعترضت على مثل هذا التقارب الأخوى، فقال إنه سيبلغهم أن هذا هو اقتراح صادر منه، وكان فى هذا تغيير مهم فى السياسات، وقال مهاتير بطريقة واقعية إن هناك سخطًا يشعر به الملاويون فى ماليزيا ضد سنغافورة باعتبارها مدينة صينية مزدهرة، بنفس الطريقة التى يسخطون بها على الصينيين فى مدن ماليزيا، ولكن المسئولين الكبار فى ماليزيا كانوا يتفهمون المشكلة.

وأعربت عن أملى فى أن أقيم علاقات سليمة ودائمة حتى لا تتفاقم مشكلاتنا وتخرج عن الحد، كان يريد أن تكون العلاقة واضحة وصريحة، وأن تكون عادلة ومتساوية، وكان قد أمر برفع الحظر عن تصدير مواد البناء إلى سنغافورة، ولم يكن قد أذيع هذا الخبر، ولكنه أبلغ سلطات جوهور أن هذه مسألة فيدرالية لا يمكن أن يتدخلوا فيها.

وبعد ذلك انضم إلينا المسئولون والوزراء من الجانبين. وبالنسبة إلى دعوى ماليزيا فى حقها فى بيدرا برانكا Pedra Branca وهى جزيرة صخرية صغيرة امتلكتها سنغافورة منذ مائة عام، وأقامت عليها فنارة لإرشاد السفن، قال إن الطرفين يجب أن يجلسا معا للتوصل إلى حل، وأنه يمكننا تبادل الأوراق وتسوية المسألة. وبالنسبة إلى مضايق جوهور، كان يريد تثبيت خط ثالويج Thalweg (وهو الخط على طول أعمق قناة بين الشاطئين)، وألا يتغير هذا الخطأ مع التجول فى القناة. ووافقت ورجوت منه إعادة المعسكر الحربى الذى كانوا يحتلونه والحصول على قطعة من أراضى السكك الحديد الملاوية فى محطة تانجونج باجار Tanjong Pagar من أجل امتداد خط القطارات. ووافق على ذلك. وبعد العشاء قال بارتياح: «لقد حسمت جميع المسائل الثنائية تقريبا»، وأجبته: «فلنحافظ على ذلك»، وكان هذا أول لقاء ناجح، فقد أقمنا أسس العلاقة بيننا.

وبعد ذلك بقليل أرسلت مندوبتنا السامية فى كوالالمبور تقريرًا عن تحسن طفيف ملموس فى مواقف الوزراء الماليزيين وأعضاء البرلمان وموظفى الحكومة نحو سنغافورة. كانوا راغبين فى التعلم من سنغافورة ويصرحون بذلك، فقد أثنوا على مطار تشانجى، وعن أملهم فى أن يصل مطار سوبانج إلى نصف ما بلغه من كمال، وزادت الزيارات إلى سنغافورة لدراسة إنتاجيتنا وتخطيطنا الحضرى وغيرهما من الأمور.

وزرت مهاتير فى كوالالمبور فى العام التالى فى ١٩٨٢. وفى لقاء منفرد استمر ساعتين، انتقلنا من مجرد حل المشكلات الثنائية إلى التفاوض حول ميادين جديدة للتعاون. وفيما يتعلق باتفاقية الدفاع الخماسية ونظام الدفاع الجوى الموحد؛ قال مهاتير إنهم سوف يشكلون قوة لإحداث توازن مع القواعد السوفيتية فى فيتنام، وقلت له: إننا فى سبيل شراء أربع طائرات استطلاع أمريكية من طراز ف٢ س هوكآى F 2C Hawkeye لتقوم بالإنذار المبكر لأى هجوم جوى على سنغافورة، وأننا قد أبلغنا وزراءنا ومسئولينا بالبنود التى اتفقنا عليها. وفيها تأكيد ماليزيا بأنها ستحترم اتفاقية المياه لعام ١٩٦٢ لتوفير ٢٥٠ مليون جالون يوميا لسنغافورة.

وكان الاجتماع أكثر دفئًا بالتأكيد من الاجتماع السابق، وكانت مقاربة مهاتير لسنغافورة عملية بشكل أكبر. وفى مؤتمر صحفى قلت إنه تم لقاء للعقول، وكنا على نفس الموجة، وقد أدى تحسين العلاقات إلى جعل العلاقات الشخصية أكثر حميمية بين ضباط قواتنا المسلحة حيث لم يكن هناك أى تفاعل تقريبًا.

ولم تدم إذابة الجليد طويلاً، فقد كانت الكراهية والحسد تجاه سنغافورة يغريان زعماء الملايو دائمًا للسعى إلى الحصول على شعبية لدى قواعدهم الشعبية بأن يعادوا سنغافورة. والأسوأ من ذلك أن الحكومة الماليزية استأنفت اتخاذ إجراءات تضر بسنغافورة، وفى يناير ١٩٨٤ فرضوا ضريبة على جميع شاحنات السلع التى تنتقل من ماليزيا إلى سنغافورة.

وسألت موسى هيتام **Musa Hitam** نائب رئيس وزراء ماليزيا فى سنغافورة بعد مرور شهرين، لماذا اتخذوا إجراء بعدم تشجيع إعادة توطين الصناعات من سنغافورة إلى ماليزيا بواسطة اليابانيين والشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية، فهذه الشركات أقامت مصانع لتجميع الأجهزة الالكترونية فى جوهور ثم ترسل المنتجات إلى سنغافورة لإتمام العمليات الأكثر تعقيدًا، وكان فرض الضريبة إشارة إلى أن إعادة التوطين هذا ليس أمرًا محببًا، وأجاب موسى أن ذلك جزء من عملية التعلم. وكان يعتقد أن أحد الأشخاص قد اقترح ذلك كطريقة أسهل للحصول على إيرادات وأنهم سيكتشفون بعد ذلك أن هناك تداعيات أكبر من هذا ولكن موسى لم يكن له نفوذ على سياسة مهاتير. وبدلاً من إلغاء الضريبة زادت قيمتها إلى الضعف حتى لا يشجعوا على استخدام ميناء سنغافورة.

وفى أكتوبر من ذلك العام خفضت ماليزيا الرسوم الجمركية على الواردات من مجموعة متنوعة من المواد الغذائية، وكانت معظمها واردة من الصين، بشرط أن تكون مستوردة مباشرة من بلد المنشأ إلى ماليزيا، وقد أبلغنا وزير ماليتهم دايم زين الدين، إن هذا مخالف لقواعد الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة)، وأننا سنبلغ عن هذه المخالفة، وقد عدل من سياستهم للإعفاء الجمركى على السلع التى يتم استيرادها عن طريق الموانئ البحرية والموانئ الجوية، ولكن ليس عبر الطريق البرى مثل ،جسر كوزواى **Causeway**. كان من الواضح أن هذا الإجراء موجه ضد سنغافورة.

وفي ١٩٨٦، أعلنت وزارة خارجيتنا أن الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتزوج سيقوم بزيارة رسمية في نوفمبر من نفس العام بناء على دعوة من رئيس جمهوريتنا، وثارت في سنغافورة ثورة غضب واحتجاج وتجمع المتظاهرون والمحتجون أمام مقر المندوب السامي السنغافوري في كوالالمبور، وكذلك في الولايات وعلى الجسر.

ولما احتجت ماليزيا رسميًا، قام دايم الذي كان مقربًا من مهاتير بإبلاغ مندوبنا السامي أن الزيارة تعتبر اهانة لماليزيا وللمسلمين. وقال إنه على الرغم من أن مهاتير صرح في البرلمان بأنهم لن يتدخلوا في شئون أية دولة أخرى، إلا أنه على الصعيد الشخصي كان غير سعيد أبدًا، وأبلغت مندوبنا السامي بأن يوضح لهم بأننا قمنا بالإعلان عن الزيارة ولا يمكن أن نلغيها دون أن نضر بأنفسنا. واستدعى مهاتير المندوب السامي الماليزي في سنغافورة في الفترة التي استغرقتها زيارة الرئيس هيرتزوج، قائلاً: إن العلاقات مع سنغافورة لم تعد جيدة، كما كانت ولكن بقيت الروابط أبعد ما تكون عن التوتر.

ومن وقت لآخر، حينما كان الماليزيون يريدون أن تكون الأمور على هواهم، حتى في أمور من صميم حقوقنا الداخلية، كانت تتأزم العلاقات مع الماليزيين، وما كان يريدونه يطلق عليه باللغة الملاوية **abang–adik** (أي علاقة الأخ الكبير بالأخ الصغير) حيث يخضع الأخ الصغير عن طيب خاطر، وعندما لم تكن هناك مصالح حيوية مهددة، كنا على استعداد لأن نرضي الأخ الكبير، ولكن ليس عندما يكون الأخ الصغير لديه مصالح مشروعة لابد عليه أن يدافع عنها، كما في القضية التالية التي أثيرت وهي : الملاويون في القوات المسلحة السنغافورية.

ففي فبراير ١٩٨٧، قام ابني لونج **Loong**، وكان وقتئذ وزير التجارة والصناعة ووزير دولة للدفاع، بالإجابة عن سؤال عن الملاويين في القوات المسلحة السنغافورية في تجمع لدائرة انتخابية، كان الملاويون لدينا يسألون أعضاء البرلمان: لماذا لا يحتل الأفراد الملاويون الوطنيون مناصب حساسة رئيسية في القوات المسلحة السنغافورية مثل سلاح الجو أو الوحدات المدرعة؟ كان مجلس الوزراء قد قرر أن يطرح المسألة علنًا، وقال لونج: إنه في حالة نشوب صراع لا تريد القوات المسلحة السنغافورية أن تعرض الجنود لموقف

حرج لأن ولاءهم للأمة قد يتعارض مع مشاعرهم ودينهم، فنحن لا نريد أن يشعر أي جندى أنه لا يحارب من أجل قضية عادلة، أو الأسوأ من ذلك، أنه لا يقف إلى جانب الحق، ولكن مع الوقت عندما تصبح هويتنا القومية أكثر تطورًا، فإن هذا لن يشكل مشكلة، وقد فهمت وسائل الإعلام الماليزية أن هذا يوحى بأن ماليزيا هى العدو، وأعقب ذلك سيل لا ينتهى من المقالات التى وجهت إلينا الانتقادات.

وقد أثار ريس يتيم **Rais Yatim** وزير الخارجية الماليزى موضوع هذا الخطاب مع وزير خارجيتنا، فرد قائلا: إن ماليزيا هى « بيت من زجاج » فى هذا الشأن، لأن الصينيين فى ماليزيا لا يمثلون إلا بقدر يسير فى القوات المسلحة، وفى المناصب العليا من الخدمة المدنية. وأضاف أن هذا مفهوم جيد ومقبول من قبل رابطة الماليزيين الصينيين بأن السياسات الماليزية قائمة على السيطرة الملاوية، لهذا فإن ماليزيا لا يمكنها أن تنتقد سنغافورة فى هذه القضية، ومع هذا، فإن طرح هذه المشكلات علنا يخلق ضغوطًا داخلية على زعماء المنظمة الملاوية القومية المتحدة لكى يردوا، لأنه من العسير على الماليزيين الملاويين ألا يقفوا إلى جانب السنغافوريين الملاويين، ولكننا لم نوجه أى نقد إلى سياستهم بأن يكون للملاويين أغلبية مسيطرة فى القوات المسلحة.

وفيما بعد، فى أكتوبر ١٩٨٧ قابلت مهاتير فى اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث فى فانكوفر، وقال إن جميع الأمور التى كان يريد أن يتعاون فيها معى قد ضلت السبيل. وأنها بدأت تضل السبيل مع زيارة هيرتزوج، ثم أثيرت مسألة الملاويين فى القوات المسلحة السنغافورية. وفى أبريل ١٩٨٧، دخلت قوارب مهاجمة مع أربعة أفراد من القوات المسلحة السنغافورية إلى ممر مائى ضيق هو سونجى ملايو **Sungei Melayu** ، المواجه لسنغافورة- والداخل فى المياه الإقليمية الماليزية- وذلك عن طريق الخطأ لمدة عشرين دقيقة. وقدمت ماليزيا احتجاجًا شفويًا، لقد كانت هناك شبهة أنهم جاءوا للتجسس. واعتذرت عن خطئهم ولكننى أشرت إلى أنهم لا يمكن أن يكونوا قد ذهبوا للتجسس لأنهم كانوا يرتدون الزى العسكرى. قال مهاتير إنه لم يستطع أن يأتى إلى سنغافورة لمقابلتى لأن الجو أصبح متوترًا، وأقترح أن نجند عددًا قليلاً من الطيارين الملاويين لنظهر للملاويين فى سنغافورة أننا نثق فى الملاويين السنغافوريين. وأننا لا نعتبر ماليزيا عدوًا لنا، وقال

إن جميع الحكومات عليها أن تكون مرنة، فماليزيا تنكر دائمًا أى تمييز ضد الصينيين فى القوات المسلحة الماليزية، وأن على سنغافورة أيضًا أن تنكر علنًا سياساتنا بالنسبة إلى الملاويين فى القوات المسلحة السنغافورية، وحتى تسود علاقات طيبة بين سنغافورة وماليزيا نصحنا أن نتصرف بطريقة لا تجعل الملاويين فى ماليزيا يشعرون بالأسى على الملاويين فى سنغافورة.

وقد ساعد هذا الاجتماع، مع ذلك، على استعادة بعض العلاقات الودية الشخصية. كما أنه طلب منى أيضًا أن أساعد فى تنمية لانجكاوى **LangKawi**، وهى جزيرة مواجهة لساحل كيداه **Kedah**، لتكون منتجعًا سياحيًا بأن تنقل شركة الخطوط الجوية السنغافورية الركاب إليها، وكانت شركة الخطوط الجوية السنغافورية قد حاولت عقد صفقة بثلاثة أيام لجذب السائحين من اليابان واستراليا، ولكن دون أن توفق فى هذا؛ أجبته بأن لانجكاوى لا يمكن أن تتنافس مع بنانج **Penang** والجزيرة التايلاندية بوكيت **Phuket** المجاورة لأنها تفتقر إلى البنية الأساسية، وقد طلب منى أن أناقش هذه المسائل مع دايم.

ودايم زين الدين هو مساعده المقرب منه وصديقه منذ مدة طويلة، وهو بلدياته من نفس ولاية كيداه **Kedah**، وهو سريع البديهة، وموهوب بالنسبة إلى التعامل مع الأرقام وحاسم، وكان ناجحًا فى الأعمال التجارية قبل أن يصبح وزيرًا للمالية، وعندما عين دايم وزيرًا للمالية بادر بسياسات نقلت ماليزيا من دولة تمتلك فيها الدول كل المشروعات إلى دولة مكونة من شركات قائمة على مشروعات خاصة تبغى الربح، وبدون تدخله النشيط، فإن تحول ماليزيا إلى تبنى سياسات حرية الأسواق ما كان يمكن أن يكون بمثل هذا الاتساع والنجاح، وكان دايم بارعًا فى عقد الصفقات وفى احترام تعهداته.

وقبل أن أتخلى عن منصبى كرئيس للوزراء فى ١٩٩٠، حاولت أن أمهد الطريق أمام من سيخلفنى فى المنصب، وكان مهربو المخدرات الذين يستخدمون السكك الحديدية الماليزية للانتقال من جوهور باهرو **Johor Bahru** إلى سنغافورة، يقومون بإسقاط المخدرات من نوافذ القطارات إلى أعوانهم المنتظرين عند نقاط متفق عليها، ولهذا أبلغت مهاتير فى ١٩٨٩، أننا ننوى أن ننقل مكتب الجمارك والهجرة من محطة تانجونج **Tanjong**

إلى جنوب وودلاندز Woodlands فى نهاية الجسر من جانبنا، ونجعل نقاط التفتيش عند نقطة الدخول، وتوقعت أنه عند إحداث هذا النقل، فإن الركاب سينزلون عند وودلاندز ويستقلون قطاراتنا أو حافلاتنا أو سيارات الأجرة إلى المدينة، ولن يكون الماليزيون سعداء بهذا، لأنه طبقًا للقانون، فإن الأرض ستعود إلى سنغافورة مادامت لن تستخدم فى مرور القطارات، ولهذا اقترحت على مهاتير ينبغى لنا أن نعيد تطوير أرض السكك الحديدية بشكل مشترك معهم، وقام مهاتير بتكليف دايم زين الدين بأن يبحث الشروط معى، وبعد شهور عديدة من المفاوضات، اتفقنا أخيرًا على أن يكون هناك تطوير مشترك لثلاث قطع من الأراضى فى تانجونج باجار Tanjong Pagar هما كرانج وودلاندز. وأن يكون نصيب ماليزيا ٦٠ فى المائة، ونصيب سنغافورة ٤٠ فى المائة. وتم التوقيع على نقاط الاتفاق فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٠، قبل تركى المنصب بيوم واحد. وكما اتضح فيما بعد، لم أوفق فى أن أحل كل المشكلات قبل أن أسلم خليفتى جوه تشوك Goh Chok رئاسة الوزراء، وبعد ثلاث سنوات من توقيع الاتفاق كتب إلىّ دايم بأن مهاتير يرى أنه غير عادل لأنه لم يتضمن قطعة من أرض السكك الحديدية عند بوكيت تيماه Bukit Timah للتنمية المشتركة، وأجبته بأن الاتفاق كان عادلاً فى أننى أعطيت ماليزيا ٦٠ فى المائة بدلا من ٥٠ فى المائة من قطع الأرض الثلاث، وأن الصفقة تمت بينه وبينى، وأنه من الصعب على رئيس الوزراء الجديد جوه أن يعيد فتح الموضوع .

وقبل قيام ماليزيا وبعدها، دأب الماليزيون على اتخاذ خطوات متعاقبة لتقييد وصول سنغافورة إلى اقتصادهم، فقد فرضوا الضرائب وأصدروا القوانين والقواعد لتخفيض أو منع استخدامهم لموانينا ومطاراتنا وغيرهما من الخدمات، وبخاصة الخدمات المالية. وقد أصدروا توجيهات إلى البنوك وإلى المقرضين الآخرين بعدم أخذ قروض من البنوك الاجنبية فى سنغافورة، وإنما استخدام البنوك الأجنبية التى لها فروع سواء فى كوالالمبور أو لابوان Labuan، وهى منطقة حرة أنشأوها على جزيرة فى ولاية صباح. وقد أجبرونا على أن نزيد من قدرتنا التنافسية.

وبعد ١٩٩٠ امتنعت عن القيام بأية تعاملات رسمية مع حكومات دول منظمة الآسيان، ومنها ماليزيا حتى لا يتعارض ذلك مع ما يقوم به رئيس الوزراء جوه، ولكن لسوء الطالع

أننى فى مرافعة فى المحكمة فى قضية قذف فى نوفمبر ١٩٩٧، قلت تحت القسم: إن جوهور باهرو كانت «مشهورة بتبادل إطلاق النار، والتهريب وسرقة السيارات»، وأحدث ذلك ضجة فى ماليزيا عندما أعلن ذلك المدعى عليه الذى كان قد هرب إلى جوهور.

وقد طالبت الحكومة الماليزية وهى غاضبة بسحب هذا التصريح وتقديم اعتذار. واعتذرت بدون أى تحفظ؛ ولكن لم يرضهم ذلك وكانوا يريدون سحب تصريحى من مضبطة المحكمة، ولم أر ما يدعو إلى رفض ذلك، فقد اتسم تصرفى بالتهور وتجاوز الحدود. وفى تصريح موقع منى كررت اعتذارى بلا تحفظ وأضفت أننى قد أصدرت تعليمات إلى محامى بأن يطلب حذف كلماتى المسيئة من المضبطة». واجتمع مجلس الوزراء الماليزى وأعلن أنهم قبلوا اعتذارى، ومع هذا لاحظنا أنهم قطعوا أية اتصالات ثنائية وقاموا بالفعل بتجميد أية روابط معنا، وصرح مهاتير أيضًا بأن سنغافورة تلجأ دائمًا إلى تصعيب الأمور، كما حدث فى النزاع حول أرض السكك الحديدية. واستمرت موجة الاحتجاجات والتنديدات لعدة شهور، وكما حدث فى الماضى وصل الأمر إلى تصعيد التهديدات بقطع إمدادات المياه عنا.

ومنذ عام ١٩٩٢، قامت سلطات الجمارك والهجرة لدينا بالتشاور والتفاوض مع سكك الحديد الماليزية وسلطات الهجرة والجمارك الماليزية لنقل خط السكة الحديد ليتقابل مع موقع الجمارك والهجرة والحجر الصحى فى وودلاندز، وقد أكد ذلك رئيس الوزراء مهاتير فى إبريل ١٩٩٢، عندما كتب إلى رئيس الوزراء جوه: « فى الواقع لقد وجدنا أنه من الأنسب للبلدين أن تبقى نقطة التفتيش فى وودلاندز»، ومع هذا، كتب الماليزيون رسميًا فى يونيو ١٩٩٧، بأنهم قد عدلوا عن رأيهم وقرروا الاحتفاظ بمكاتب الجمارك والهجرة والحجر الصحى فى تانجونج باجار. وردت سنغافورة فى يوليو ١٩٩٧ بأنهم لا يمكن البقاء فى تانجونج باجار لأن ذلك يخلق مشكلات خطيرة فى التشغيل للبلدين: فالمواطنون الذين سيتم السماح لهم من سلطات الهجرة التابعين لها بدخول ماليزيا، سيتم ذلك قبل مغادرتهم سنغافورة، وفضلاً عن ذلك فإن المسئولين الماليزيين الذين يعملون على أراضينا بدون وجود مسئولين سنغافوريين لمنحهم السلطة، لن يكون لهم سلطة التصرف.

وفى مفاوضات آخر دقيقة فى يوليو ١٩٩٨، ادعى المسئولون بوزارة الخارجية الماليزية لأول مرة أن ماليزيا حقًا قانونيًا بأن يكون مكتبهم الخاص بالجمارك والهجرة فى تانجونج باجار، وقد منحناهم مهلة ثلاثة شهور ليقدموا حججهم القانونية كتابة لبحثها بشكل مناسب، وعندما انتهت المهلة، طلبوا مدها إلى ديسمبر ١٩٩٨.

ولم تكن التعليقات العلنية التى أدلى بها رئيس الوزراء مهاتير عندما كان فى زيارة لناميبيا، مما يساعد على تسهيل الأمور، وعندما عرض الصحفيون الماليزيون التقارير عن الرسائل والمستندات التى كتبها المسئولون الماليزيون إلى مسئولينا، والتى وافقوا فيها على أن مكاتب الجمارك والهجرة والحجر الصحى الماليزية ستنتقل إلى وودلاندز، قال، مشيرًا إلى الاتفاق: «من رأينا أنه ليس من الكافى توقيع اتفاق دولى من اثنين من المسئولين فقط. فمثل هذه الاتفاقات لابد من أن يوافق عليها رؤساء الحكومتين وأن يصدق عليها مجلس الوزراء والبرلمان» (كما جاء فى الصحف الماليزية فى ٢٨ يوليو ١٩٨٨)، وكان هذا رأيًا غير مألوف فى القانون. وأضاف مهاتير أن ماليزيا لن تنقل مكاتب الجمارك والهجرة والحجر الصحى من تانجونج باجار إلى وودلاندز. وأن «هذا هو موقفنا وسنتمسك به». وبعد أن أصبح النزاع علنيًا، قام جاياكومار **Jaya Kumar**، وزير خارجيتنا بالإدلاء ببيان فى البرلمان فى يوليو ١٩٩٨، ذكر فيه الرسائل المتبادلة بين الحكومتين.

ولم ينس الزعماء الأكبر سنًا للمنظمة الملاوية القومية المتحدة الحملة المكثفة من الذم والتهديد التى وجهوها إلى شخصى فى منتصف ١٩٦٥، فقد هاجمونى وقتذاك بسبب الدعوة إلى «ماليزيا الماليزية»، وأحرقوا دمية تمثلنى، وطالبوا باعتقالى، وقد حدث ذلك عندما كانوا يسيطرون على الشرطة والجيش، ولم يكن فى إمكانى الإذعان، ثم قرروا أن يفصلوا سنغافورة عن ماليزيا، ولا يمكن أن يكون هذا الهجوم راجعًا إلى تعليمى، فقد كان زملائى الأصغر سنًا يعرفون أنهم مقصودون بهذا الهجوم، ولكنهم كانوا يعرفون ما سيحدث لوضعهم السياسى إذا ترنحوا. وعندما وجه أعضاء البرلمان أسئلة، عرض رئيس الوزراء جوه ووزير الخارجية جاياكومار الحقائق الخاصة بأرض السكك الحديدية فى البرلمان، كما عرضوا الاتفاق وما أعقبه من رسائل بين دايم وبينى، وكشف جوه النقاب بأنه قد أبلغ مهاتير أن الاتفاق له صفة رسمية، ولا يمكن تغيير شروطه. ومع هذا، فإنه

فى إطار من التعاون الأوسع، الذى يتضمن الإمداد طويل الأمد بالمياه، فإنه يمكن إدخال تعديل على الاتفاق. وفى النقاش الحامى الذى أعقب ذلك وقف نواب الجيل الأصغر سنًا إلى صف الحكومة، كما أن زعماء الطوائف أوضحوا أنهم لا يوافقون على الوسائل التى تتبعها ماليزيا فى الكسب والتأثير على جيرانها.

وفى أثناء احتدام هذا التبادل للآراء، أصدرت أول مجلد من مذكراتى، بعنوان «قصة سنغافورة»، فى ١٦ سبتمبر ١٩٩٨، وهو عيد ميلادى الخامس والسبعين، وكانت صحف سنغافورة قد نشرت مقتطفات لمدة أسبوعين قبل الإصدار، تحتوى على وصفى للأحداث التى قادت إلى انفصال سنغافورة عن ماليزيا. وقد أغضب ذلك زعماء ماليزيا، وصدرت عنهم وعن وسائل إعلامهم ثورة من النقد والهجوم، بأننى لم «أقدر» صعوباتهم الاقتصادية، وأننى اخترت وقت الصعوبات الاقتصادية لنشر مذكراتى، كما أننى أسأت إلى مشاعر أبناء الفاعلين الرئيسيين فى الثمانينيات، وعلى الأخص نجيب عبد الرازق، ابن تون عبد الرازق الذى كان وزيرًا للتعليم، وسيد حامد البار، ابن سيد جعفر البار الذى كان وزيرًا للدفاع، وقد أنكروا صدق روايتى للأحداث. وقد سئلت فى مؤتمر صحفى عن ذلك، فأجبت بأننى راجعت وتحققت من الحقائق، وأن كلماتى تم اختيارها بعناية، وأننى راهنت بسمعتى على صدق ما كتبته. وبعد مرور يومين على ذلك، فى ١٨ سبتمبر، قام وزير دفاعهم بحظر مرور طائرات سلاحنا الجوى فى مجالهم الجوى بشكل فورى. فقد قرر الماليزيون أن يصعبوا على طائراتنا الوصول إلى مناطق تدريبنا فى بحر الصين الجنوبى بعد الإقلاع من مطارات سنغافورة.

ولم تتغير ديناميات العلاقات بين سنغافورة وماليزيا بشكل جذرى منذ انفصالنا فى ٩ أغسطس ١٩٦٥، فقد طلبت ماليزيا منا أن ننفصل عنها لأننا أيدنا أن تكون ماليزيا ماليزية، بينما كانوا يرون أن تكون ماليزيا تحت سيطرة الملاويين، فقد كان المجتمع المتعدد الأجناس الذى يتساوى فيه المواطنون أمرا غير مقبول فى ١٩٩٩. وفى مايو من نفس العام قام زعيم المعارضة الماليزية ليم كيت سيانج **Lim Kit Siang** بإحياء مفهوم ماليزيا الماليزية، وقد كان رد فعل مهاتير حادًا، وقال إن ذلك يشكل تهديدًا لهويتهم (الملاوية) لأن ماليزيا كانت تسمى فى السابق تاناه ملايو **Tanah Melayu** (أرض الملايو). وبعد ذلك

بشهرين صرح (فى صحيفة ستريتس تايمز فى يوليو ١٩٩٩) أنه إذا أجبرت ماليزيا على تبنى نظام قائم على الجدارة، على النمط الذى يدعو إليه الغرب، فإن ذلك سينهى العملية التى نفذتها الحكومة لسد الفجوة بين الأجناس. فالحكومة، من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة قدمت مساعدة للمالاويين فى ميادين الأعمال والتعليم، وكثير منهم الآن يتولون مناصب مهمة، مثال ذلك أنهم أساتذة فى الجامعات ونواب رؤساء لها[1]. وأضاف «أنه إذا تم إلغاء هذه السياسة، فإننى متأكد أن الملاويين والسكان الأصليين سيصبحون عمالاً يدويين ولن يستطيعوا تولى المناصب العليا التى يشغلونها الآن ... وكثير من سكان الملايو الأصليين سيفقدون مناصبهم، ولن يستطيع أبناؤهم الالتحاق بالجامعات أو أن يصبحوا أساتذة أو محاضرين فيها». وأبدى أسفه أيضا لأن الطلبة الملاويين يعزفون عن دراسة العلوم ويقبلون على الدراسات المالاوية والدينية.

وكان مهاتير مصممًا على إعادة التوازن الاقتصادى بين الأجناس. وعندما حدثت الأزمة المالية، أصابت بالضرر البالغ عددًا كبيرًا من أصحاب المشاريع الملاويين لأنهم كانوا قد بالغوا فى الحصول على القروض خلال فترة الرواج فى أسواق الأوراق المالية والأسواق، وكان مهاتير هو وحده الزعيم الشجاع الذى صارح المالاويين بقوله:

«فى الماضى أهدرت البلاد كثيرًا من الموارد عندما دربت أفرادًا غير مؤهلين. ولم نأخذ فى الحسبان قدرات أولئك الذين أتيحت لهم الفرص أو اكتسابهم خبرات كافية. وعلى الرغم من إحراز بعض النجاحات فإن ذلك لم يكن يتمشى مع حاجة الاستثمارات ... وفى السياستين السابقتين – سياسة المجلس الاقتصادى القومى وسياسة التنمية الجديدة – كان التركيز على تشجيع قيام رجال أعمال من أهالى البلاد المحليين. والآن نريد أن نخلق أصحاب مشروعات على المستوى العالمى». (ستريتس تايمز فى ٦ أغسطس ١٩٩٩).

---

(١) فى النظام الأكاديمى البريطانى والدول الأعضاء فى الكومنولث يكون منصب رئيس الجامعة شرفيًا تتولاه شخصية مرموقة مثل الأمراء والنبلاء، أما منصب نائب الرئيس فيتولاه أستاذ جامعى ويكون المدير الفعلى للجامعة. (المترجم)

وفى أكتوبر ١٩٩٩، دعا مهاتير الغرف التجارية والصناعية الصينية المشتركة فى الملايو إلى مساعدة أهالى البلاد الأصليين لتعويض خسائرهم فى نصيبهم من الثروة القومية بعد الأزمة الاقتصادية لأن عددًا من الشركات التى يمتلكها السكان الأصليون أصبحت مثقلة بالديون. « فقد عانت الأعمال التجارية التى يمتلكها السكان الأصليون من خسائر فادحة أكثر من غيرهم لأنهم كانوا قد دخلوا الميدان حديثًا وكان عليهم قروض ضخمة لابد من تسديدها، واضطر بعضهم إلى بيع شركاتهم إلى رجال الأعمال الصينيين بسبب اليأس من إصلاح حالهم». (ستار فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٩) «ولا يقتصر الأمر على ضرورة أن نساعد رجال الأعمال هؤلاء، بل نخلق ونرعى مجموعة جديدة من رجال الاعمال من السكان الأصليين أيضًا. ومن أجل تحقيق ذلك فإننا نطالب بتعاون الغرف التجارية الصينية». (ستريتس تايمز فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٩). وقد رد رئيس المجموعة داتوك ليم جوان تيك Datuk Lim Guan Teik قائلا: «أعتقد أن هذا هو العدل، فإننا باعتبارنا مواطنين فى دولة متعددة الأجناس، فإن الأقوياء يجب أن يساعدوا الضعفاء». (ستريتس تايمز فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٩).

وعند انفصالنا عن ماليزيا، لم يكن تانكو يتوقع نجاحنا، وقد حاول أن يستخدم ثلاث وسائل للضغط لفرض إرادته على سنغافورة تمثلت فى الضغط العسكرى والاقتصادى والمياه، وقد واجهنا الضغط العسكرى بأن أقمنا سلاح الجو السنغافورى. وتغلبنا على قبضتهم الاقتصادية بأن تفوقنا عليهم وعلى المنطقة بأن ارتبطنا بالدول الصناعية. أما بالنسبة إلى المياه، فقد كان لدينا بدائل- فقد أمدتنا خزاناتنا بحوالى ٤٠ فى المائة من استهلاكنا المحلى - وباستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحلية المياه والانتشار الاسموزى وإعادة استخدام المياه، أمكن التغلب على المشكلة.

إن اعتبار المشكلات بين سنغافورة وماليزيا على أنها «أعباء تاريخية» يبعدنا عن الهدف، فلو كان الأمر مجرد «أعباء تاريخية» فإنه بعد مرور أكثر من ٣٠ عامًا كدولتين مستقلتين، فقد كان من المفروض أن تستقر العلاقات بينهما، ولكن السبب الجذرى للمشكلات المتكررة فى العلاقات بين سنغافورة وماليزيا هو فى مقارباتنا المختلفة وتعارض وجهات نظرنا بالنسبة إلى المشكلات التى تواجه مجتمعنا القائم على تعدد الأجناس.

وقد شرعت سنغافورة فى أن تصبح مجتمعًا متعدد الأجناس مكونًا من مواطنين يتمتعون بالمساواة وبتكافؤ الفرص والاعتراف بإسهام أى فرد ومكافأته على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس أو اللغة أو الثقافة أو الدين. وعلى الرغم من قلة ثرواتنا الطبيعية، فقد نجحنا، واستفاد كل مواطنينا من سياساتنا، وكان المالاويون من بين المستفيدين. ولدينا طبقة متوسطة متنامية من المهنيين والمديرين التنفيذيين ورجال الأعمال، ومن بينهم مالاويون استطاعوا أن ينموا فى أنفسهم روح المنافسة القوية وأن يشعروا بالفخر مما حققوه بسبب جدارتهم. وفى كل مرة يتم ترتيبنا كأفضل خطوط جوية فى آسيا، واحتلال ميناءنا الجوى المرتبة الأولى وكذلك ميناء الحاويات، فإن ذلك يذكر السنغافوريين بما يمكن أن يحققه مجتمع متماسك قائم على الجدارة وتعدد الأجناس، وهذا أفضل مما لو أننا كنا مجتمعًا يسيطر عليه الصينيون ويفتقر إلى التضامن، لم يكن هذا ما اعتقد الزعماء الماليزيون أن يحدث عندما طلبوا منا الانفصال عنهم فى ١٩٦٥.

وعندما يستخدم السياسيون فى المنظمة المالاوية القومية المتحدة لغة الرمز مثل «علاقة خاصة» أو «روابط تاريخية» أو «عدم الحساسية»، فقد كانوا يشيرون إلى أنهم يريدون من سنغافورة أن تكون مجاملة ومتسامحة، ولا تصر على حقوقها القانونية. وقد قام وزراء ماليزيا من أصل صينى وهندى بإبلاغ وزرائنا بأننا متمسكون أكثر من اللازم بالقانون ولا نعرف كيف نتعامل مع زعماء المنظمة الملاوية القومية المتحدة، وأننا لو كنا أكثر حنكة ووثقنا بكلمات الزعماء الملاويين، فإن هؤلاء الزعماء يمكنهم أن يكونوا أكثر استجابة لمطالبنا، ولكن هذا يتجاهل الاختلاف بين مسئولياتنا تجاه ناخبينا المختلفين. فالسنغافوريون يتوقعون من حكومتهم أن تمثل مصالحهم فى شراكة بين دولتين مستقلتين ومتساويتين.

ومن هنا، فإن العلاقة بين سنغافورة وماليزيا ستستمر فى صعودها وهبوطها. فالسنغافوريون يحتاجون إلى مواجهة هذه التحولات برباطة جأش وهدوء، فلا ينتشون عندما تكون العلاقات جيدة ولا يبتئسون عندما تصبح سيئة، فنحن نحتاج إلى أعصاب ثابتة وقدرة على التحمل والصبر أثناء دفاعنا عن حقوقنا.

وقد حاولت ماليزيا أن تتجه إلى التصنيع عن طريق إحلال الواردات ولكنها لم تنجح فى هذا. وقد رأوا كيف أننا نجحنا بالنسبة إلى الاستثمارات من الشركات متعددة الجنسيات. وقد قام دايم بتشجيع مهاتير ليخصخص المشروعات الفاشلة التى تمتلكها الدولة ودعوة الاستثمارات الأجنبية، وقد غير السياسات ونجح فى هذا، كان مهاتير يريد من ماليزيا أن يكون أداؤها متميزًا، مع ميناء جوى أفضل وميناء بحرى للحاويات، ومركز مالى أكبر وممر متفوق للوسائط المتعددة، وكان قد بنى أرصفة حديثة للحاويات فى ميناء كيلانج وميناء جديد ممتاز على بعد ٧٥ كيلو مترا من كوالالمبور. وأدى هذا بنا إلى مراجعة قدرتنا التنافسية وتحسين بنيتنا الأساسية وأن نعمل بطريقة أكثر ذكاء لزيادة إنتاجيتنا. وفجأة ظهرت الأزمة المالية الكارثية التى ضربت كل دول المنطقة ودمرت قيمة العملات وأسواق الأوراق المالية والعقارات، وهذه الازمة ستبدأ بعد ذلك فى الانفراج واستئناف النمو الاقتصادى.

وعلى الرغم من اختلافى مع مهاتير، فقد أحرزت تقدمًا فى حل المشكلات الثنائية معه فى السنوات التسع التى شغل فيها منصب رئيس الوزراء من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠، عندما تنحيت عن منصبى. وكان التقدم مع مهاتير أكبر مما حدث خلال ١٢ عامًا سابقة تعاملت فيها مع تون عبد الرازق وحسين عون عندما شغلا منصب رئيس الوزراء. كان مهاتير يمتاز بالحزم ويتمتع بالتأييد السياسى بحيث يتغلب على أحكام القاعدة الشعبية المتميزة التى قد لا تكون فى صالح بلاده.

وقد دفع مهاتير الملاويين نحو العلوم والتكنولوجيا، وبعيدًا عن محاولات إخفاء الحقائق، لقد كان لديه الشجاعة لأن يصرح علنا بأن استخدام طبيبه قلم الرصاص للفحص الطبى لمريض من الذكور (وهو ما كان يريده الزعماء الدينيون المسلمون) ليس هو الطريقة المثلى لمعالجة المرضى. وحتى فى قمة افتقاده للشعبية خلال الاضطرابات التى قادها أنور، فإن الناس، وبخاصة الماليزيين من أصل صينى أو هندى، كانوا يدركون أنه ليس أمامهم بديل لمهاتير لقيادة المنظمة الملاوية القومية المتحدة والجبهة الوطنية، وكان قد علم شباب الملاويين، وعمل على تفتيح أذهانهم برؤية للمستقبل قائمة على العلوم والتكنولوجيا، وبخاصة فى مجالى الكومبيوتر والانترنت، التى كان يرمز إليهما الممر المتفوق للوسائط

المتعددة، وكان معظم الملاويين وجميع الصينيين والهنود فى ماليزيا يريدون هذا المستقبل، وليس التحول إلى الممارسات الإسلامية المتطرفة.

وكانت وجهة نظرى تبدو متناقضة بسبب نتائج الانتخابات العامة فى نوفمبر ١٩٩٩، عندما فاز مهاتير بأغلبية ثلثى المقاعد ولكن فقد حكومتى ولايتى كيلانتان**Kelantan** وتيرينجانو **Terengganu** التى فاز بهما حزب العمل الشعبى ومسئولون من أعضاء المنظمة الملاوية القومية المتحدة. ولم أكن متأكدًا من أن ذلك حدث بسبب فصل أنور إبراهيم فى سبتمبر ١٩٩٨، الذى كان نائبًا لرئيس الوزراء وكان يحظى برعايته منذ ١٧ عامًا، وقد تم القبض عليه بعد ثلاثة أسابيع طبقًا لقانون الأمن الداخلى وقدم للمحاكمة بعد أسبوعين وقد ظهر على وجهه آثار التعذيب، ووجهت إليه تهمة الفساد وحكم عليه بالسجن ست سنوات. ثم أدين أيضًا بتهمة اللواط وحكم عليه بالسجن تسع سنوات أخرى. وكان هذا التغيير فى العلاقة بين الرجلين، اللذين تمتعا باحترام كبير، مفاجئًا. كما أدى الكشف عن فضائح أخرى إلى ابتعاد كثير من الملاويين، وبخاصة الشباب منهم، واستطاعت زوجة أنور أن ترشح نفسها وتفوز فى الانتخابات بمقعد أنور فى البرلمان.

وعندما بدأ مهاتير فى اختيار مجلس وزرائه صرح بأنه لن يرشح نفسه مرة أخرى. وحان الوقت لأن يحل محله شخص قادر على تحقيق رؤيته لماليزيا عام ٢٠٢٠ كأمة حديثة تأخذ بتلابيب التكنولوجيا الحديثة.

وبعد ثلاثة عقود من الانفصال، كانت الروابط الوثيقة بين العائلات والأصدقاء مازالت تربط بين الشعبين السنغافورى والماليزى. ففى نهاية الأمر، فإنه رغم الخلافات بين الشعبين، فإن الجانبين كانا يعرفان أنهما إذا ازداد العداء بينهما دون ضابط، فإن هناك خطر القضاء على الانسجام بين الأجناس الذى يقوم عليه تماسك المجتمع المتعدد الأجناس فى البلاد، وتحتاج ماليزيا إلى التسامح بين الأجناس، بنفس القدر الذى تحتاجه سنغافورة. وبعد فترة فإن الجيل الشاب من الزعماء سيتولى المسئولية فى البلدين. وبتحررهم من الآثار السلبية للماضى، فإنهم يمكنهم أن يشرعا فى بداية جديدة لإقامة علاقة عملية ومثمرة.

١٧- تحول إندونيسيا من عدو إلى صديق

عندما واجهت إندونيسيا حركات التمرد الانفصالية فى ١٩٥٧، وصل تجار السلاح الغربيون إلى سنغافورة لبيع الأسلحة إلى المتمردين فى سومطرة وسولاويسى **Sulawesi**، وقد قابلنى القنصل العام الإندونيسى الجنرال جاتيكوسومو **Jatikusomo** فى ١٩٥٨، عندما كنت زعيمًا للمعارضة. وقد أكدت له أننا إذا تولينا الحكم سنقوم بطرد تجار السلاح هؤلاء، وعندما فاز حزب العمل الشعبى فى الانتخابات العامة فى ١٩٥٩؛ وفيت بوعدى – واقترح جاتيكوسومو – وهو أرستقراطى أنيق وذكى ومجامل ونشيط من أهالى جاوا– أن ندعم صداقتنا مع جاكرتا بقيامى بزيارة رسمية. ووافقت.

وفى أغسطس ١٩٦٠، اصطحبونى والوفد المرافق لى إلى قصر ميرديكا **Merdeka**، الذى كان مقرًا للحاكم العام الهولندى، لمقابلة الرئيس سوكارنو. وكان يرتدى زيًا أنيقًا لونه بيج ومحلى بالزراير، ويحمل عصا المارشالية. وكان صباح ذلك اليوم فى جاكرتا خانقا وحارا ومشبعا بالرطوبة، ولكن لم يكن يسمح بتزويد القصر بأجهزة تكييف أو مراوح، فقد كان يكره ذلك، ولاحظت أن العرق ينبثق من قميصه إلى سترته، وكنت أرتدى بذلة مثل باقى أعضاء وفدى، وكان العرق ينضح منى بغزارة أيضًا.

كان سوكارنو خطيبًا مفوهًا يستطيع تعبئة الجماهير، فقد كان زعيمًا ملهمًا (كاريزميا). وفى فبراير ١٩٥٩، عندما كنت أنتقل فى سيارة من سنغافورة إلى فريزرز هيل **Fraser›s Hill**، حيث تستغرق الرحلة سبع ساعات، كنت أستمع إلى الاذاعة التى تبث خطابه الذى يلقيه أمام عدة مئات الآلاف من الإندونيسيين فى جاوا الوسطى، وكنت قد فتحت المذياع فى الساعة الثامنة والنصف صباحا، ثم فقدت الإرسال لمدد طويلة لأن استقبال البث فى سيارة متحركة كان صعبًا، ولكن بعد مرور ثلاث ساعات. عندما وصلت

إلى ملقه Malacca كان مازال صوته رخيمًا يتدفق وكان مؤثرًا فقد كانت الجماهير تزأر وتصيح معه، لهذا كنت أتطلع إلى مقابلة هذا الرجل العظيم شخصيًا.

تحدث سوكارنو معظم الوقت لمدة عشرين دقيقة، وكان يستخدم اللغة الإندونيسية (باهاسا) التى تشبه اللغة الملاوية، وقد سألني: «كم عدد سكانكم؟» فأجبت: «مليون ونصف المليون نسمة». كان عدد سكان إندونيسيا ١٠٠ مليون. وانتابتنى الحيرة ولكننى سارعت بالاعتراف بأنه يحتل المركز الأول فى حجم السكان فى جنوب شرق آسيا، ثم قام بعد ذلك يشرح بالتفصيل نظامه السياسى القائم على «الديمقراطية الموجهة». وكان الشعب الإندونيسى يريد أن يحدث ثورة فى كل شىء، كما فى الاقتصاد والثقافة. ولم تكن الديمقراطية الغربية «مناسبة لهم تماما». وقد كرر ذلك فى العديد من خطبه من قبل، وقد أصبت بخيبة أمل من الحوار معه الذى كان يفتقر إلى القوة والصلابة.

ولم يترك الهولنديون عددًا كبيرًا من رجال الإدارة المدربين الإندونيسيين ولا من المهنيين. وكان هناك عدد كبير من المؤسسات التى يمكن أن تعمل على تقدم البلاد، كما أن الاحتلال اليابانى الذى استمر ثلاث سنوات والنصف، كان قد دمر أية إدارة هناك، ثم نشب القتال بين الوطنيين الإندونيسيين والهولنديين، والذى تكرر على فترات متقطعة بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٩، وفى النهاية عندما وافق الهولنديون على منح إندونيسيا الاستقلال، كانوا قد دمروا الاقتصاد وأضعفوا البنية الأساسية أكثر وأكثر، وأدى تأميم المشروعات الأجنبية والسياسة الاقتصادية الوطنية تحت حكم سوكارنو إلى عدم تشجيع التجارة الخارجية والاستثمارات وأدى ذلك إفقار هذه الجمهورية الشاسعة المترامية الأطراف.

وقد أقمنا فى فندق ديزاند Hotel des Indes فى جاكرتا، وهو يماثل فندق رافلز فى سنغافورة. وللأسف عندما أمطرت السماء تخللت الأمطار السقف، وعلى الفور قام العاملون فى الفندق المعتادون على ذلك بإحضار أوعية لتستقر فيها المياه المتساقطة، وعندما جذبت دون تفكير باب غرفتى وقع الطلاء ومعه سقاطة الباب، وعندما عدت فى ذلك المساء كانوا قد أصلحوا ما فسد، بوضع قطعة من الورق على ما سقط ثم طلائه باللون الأبيض.

وعندما طلبت من كون تشوى Khoon Choy ، الذى كان وقتئذ وكيلاً لوزارة الثقافة، أن يشترى لى بضعة قواميس بالإندونيسية / الإنجليزية، والإنجليزية / الإندونيسية، كان ثمن القاموس أقل من دولارين.

وقد كادت تخلو كثير من محلات بيع الكتب من القواميس عندما اشتراها أعضاء وفدى لأصدقائهم فى سنغافورة الذين يتعلمون الملاوية، وكانت قيمة الروبية الإندونيسية منهارة نتيجة للتضخم، وانتقلنا من جاكرتا إلى بوجور Bogor فى موكب من السيارات تصطحبنا دراجات نارية، وبوجور هى المنتجع الصيفى للحاكم العام الهولندى سابقًا، ثم اتجهنا إلى باندونج، ومن هناك طرنا إلى جوججيا كارتا وهى عاصمة قديمة فى جاوا الوسطى، وقد استخدمنا طائرة رئيس الجمهورية الخاصة التى تدور بمحركين بمراوح، وهى هدية من حكومة الاتحاد السوفيتى، وهى أكبر من الطائرة التجارية من طراز دسي-٣ التى طرت فيها، وكانت الساعة فوق المر داخل الطائرة قد توقفت، مما زعزع ثقتى فى التكنولوجيا الروسية والصيانة الإندونيسية، فإذا كان هذا يحدث لساعة حائط فى طائرة الرئاسة، فما هو حال الاجزاء المتحركة للمحرك؟

وقبل مغادرتى أصدرت بيانًا مشتركًا مع رئيس الوزراء دجواندا Djuanda بشأن أمور تجارية وثقافية، وكنا قد تبادلنا أحاديث عديدة منذ أن استقبلنى فى مطار جاكرتا. كان إنسانًا ممتازا قديرًا وعلى ثقافة عالية وواقعيًا، ويتقبل أن هناك صعوبات تواجه بلاده. وقد تحدثنا لمدة ساعات، وأحيانًا كنا نتحدث باللغة الإندونيسية (باهاسا). وفى تبادل للآراء على العشاء أبديت ملاحظة أن إندونيسيا قد حباها الله بتربة خصبة، وبمناخ معتدل وفيض من الموارد، ونظر إلىّ بحزن قائلا: «إن الله معنا. ولكننا ضد أنفسنا». وقد شعرت بأننى يمكن أن أتعامل مع رجل بمثل صراحته وإخلاصه، وقد غادرت وأنا أشعر بأننا قد أصبحنا أصدقاء، كنت أستطيع أن أتحدث اللغة الملاوية وكنت بالنسبة إليه أشبه بإندونيسى من أصل صينى، وليس مهاجرًا صينيًا حديثًا يتحدث بالصينية وأنه لم يتم إدماجه فى المجتمع بعد. ولكن مع تدهور الأوضاع الاقتصادية دخل سوكارنو فى المزيد من المغامرات

الخارجية. وحتى يدعم دبلوماسيته مع العالم الأفروآسيوى، عين دكتور سوباندريو وزيرًا للخارجية وكان نهازًا للفرص إن لم يكن انتهازيًا. وخلال عام ١٩٦٣، كان سوباندريو يرانى كثيرا فى سنغافورة، عندما كان يمر بها عابرًا إلى مكان آخر.

وفى ذات صباح جلس بجوارى على أريكة صغيرة فى قاعة المدينة، وربت على ركبتى ولوح بيده تجاه النافذة قائلا: «انظر إلى المبانى الشاهقة فى سنغافورة، إنها بنيت جميعا من أموال إندونيسية، سرقت من الإندونيسيين عن طريق التهريب، ولكن لا بأس، فذات يوم ستأتى إندونيسيا إلى هنا وتعتنى بهذا البلد وتستقيم الأمور». وكان سوباندريو يشير «بالتهريب» إلى الصادرات من خلال سنغافورة التى كان تجارهم يقومون بها للتهرب من الضرائب الإندونيسية ومتطلبات العملة الصعبة، وقد تفهمت مشاعره، فقد رأيت بنفسى الأحوال البائسة للحياة فى جاكرتا، حيث الناس يستحمون ويغسلون ملابسهم وأرزهم، ويقضون حاجاتهم الطبيعية فى قنواتها، فى العلن، ولم أعتبر طموحاته فى الاستيلاء على سنغافورة على أنه مجرد لغو فى الكلام.

عندما نلنا استقلالنا فى ١٩٦٥، كانت إندونيسيا فى «مواجهة» ضد سنغافورة وماليزيا، فقد حاول الرئيس سوكارنو ودكتور سوباندريو استغلال الصعوبات بين سنغافورة وماليزيا بأن عرضوا على سنغافورة « طعم» الاعتراف الفورى بها بشروط كان يمكن أن تستثير وتغضب ماليزيا، وبعد عدة أسابيع حدثت نقطة تحول فى ٣٠ سبتمبر مع جستابو (وهى مختصر إندونيسى يدل على حركة ٣٠ سبتمبر)، عندما استطاع الجنرال سوهارتو، الذى كان يقود القوات الخاصة، أن يُفشل محاولة انقلاب قام بها الشيوعيون. وبمساندة القوات العسكرية التى كانت تحت قيادة قادة موالين فى الجيش والبحرية والطيران والشرطة، حذر سوهارتو القوات العسكرية المتمردة فى القصر، وفى مركز الإذاعة والاتصالات وضرورة أن يستسلموا بشكل سلمى، وأدى إظهار القوة إلى إخافة القوات المتمردة التى آثرت الهرب، وكان فى هذا نهاية للانقلاب.

وفى ذلك الوقت لم نكن ندرك مدى خطورة هذا الانقلاب الفاشل، لأننا كنا مشغولين بما تعرض له العديد من الجنرالات الإندونيسيين الكبار من اغتيال بشع، وما أعقب ذلك من

قتل الآلاف (الذين قدر عددهم بنصف مليون) ، وكان بعضهم من أصل صينى، الذين قيل إنهم مؤيدون للشيوعيين، وقد تصرف سوهارتو ببطء ومهارة، أشبه بعرض إندونيسى «لخيال الظل» الذى يظهر فيه خيال العرائس على الشاشة.

وقد تم إخراج هذا العرض بعناية شديدة، وكانت الحركات التى اتبعت لتجريد سوكارنو من السلطة تدريجية، ومضت مدة قبل أن نلاحظ أن السلطة قد انتقلت بالفعل من سوكارنو إلى سوهارتو، ولمدة تزيد على ستة أشهر، لم يقم سوهارتو بعزل رئيس الجمهورية، ولكنه احتفظ به وباسمه للمحافظة على المظاهر بينما كان يجمع ببطء مفاتيح السلطة فى يده، عن طريق الإطاحة بمؤيدى سوكارنو وإضعاف مركزه، ولم يظهر آدم مالك، وزير الخارجية أى تحول فى السياسة. وفى مارس ١٩٦٦، وقّع سوكارنو مرسومًا رئاسيًا يمنح الجنرال سوهارتو سلطة اتخاذ كل الخطوات اللازمة للمحافظة على الأمن والاستقرار، ولم أكن متأكدًا من أن سوكارنو قد تم عزله، فقد كان يسيطر على شعبه بما يتمتع به من كاريزمية. وبعد مرور سنة كاملة، فى فبراير ١٩٦٧ انتخبت الجمعية الوطنية سوهارتو رئيسًا مؤقتًا للجمهورية.

ومع حلول يونيو ١٩٦٦، كان سوهارتو قد استقر بحيث أصبح قادرًا على إنهاء «المواجهة» مع سنغافورة وماليزيا فى نفس الوقت، وقد استغرقت عودة العلاقات إلى طبيعتها بعض الوقت، وقد أرسل الإندونيسيون بعثات اقتصادية لتقصى الحقائق إلى سنغافورة فورًا فى يونيو ويوليو ١٩٦٦، واقتصر عملها على العلاقات العامة، أكثر من العمل الجاد. وفى أغسطس عاملناهم بالمثل بإيفاد بعثة تجارية، وكانت هناك حركة سيكولوجية إلى الأمام فيما سمى «مصافحة ١٥٠ مليون دولار» عندما تعهدت سنغافورة بأن تقدم هذا المبلغ المبدئى كائتمان تجارى خاص إلى التجار الإندونيسيين، وسمحت لبنك نيجارا إندونيسيا، وهو بنك تمتلكه الدولة، أن يعيد فتح التعامل مع سنغافورة، ووافقنا على أن نستأنف التبادل التجارى على أساس غير تمييزى، وقد أعادوا فتح كل الموانئ الإندونيسية أمام سفننا، ووعدوا بأنهم بعد أن يجروا تعديلات فى قوانينهم، سيسمحون لبنوكنا بفتح فروع إندونيسية، ولكن لم يسمحوا بذلك إلا فى الثمانينيات. (وكان الذين

فتحوا مثل هذه الفروع غير موفقين، فخلال ست سنوات مع حلول ١٩٩٧، أصابتهم الأزمة المالية الإندونيسية وتعرضت القروض التى قدموها للمخاطر).

كانوا يقيمون عراقيل خفية تعوق استئناف العلاقات، وكان هناك سوء تصور للسياسة، والأمن والاقتصاد، وعدم اتفاق على الحدود البحرية، والممر البحرى، وتطبيق القوانين على التجارة الثنائية. فقد كان ما يسمونه «تهريب» أمرًا قانونيًا تمامًا فى سنغافورة لأننا ميناء حر، ولم نكن نستطيع أن نتصرف كما يتصرف موظفو الجمارك عندهم، ولم نكن نفهمهم تمامًا واستغرق الأمر وقتًا طويلاً لنتعلم كيف ننجز فى متاهات إدارتهم المعقدة.

ومرت بضع سنوات دون أن يكون هناك دفء فى علاقاتنا وكان التقدم بطيئًا، كان لديهم ميل إلى اتخاذ موقف الأخ الأكبر. وفى مارس ١٩٦٨، تحدث آدم مالك إلى الجالية الإندونيسية فى سنغافورة فكشف عن أنه أكد لى أن إندونيسيا كانت على استعداد لحماية سنغافورة ضد الشيوعيين بعد انسحاب البريطانيين فى ١٩٧١، قائلا: « وسنحميهم (أى سيحمى ٢٠٠ مليون نسمة فى دول منظمة الآسيان) حتى لو جاء التهديد من جنكيز خان». (وكانت منظمة دول جنوب شرق آسيا المعروفة بالأسيان **Asean** قد تكونت فى أغسطس ١٩٨٧ فى بانكوك من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند كأعضاء). وكانت لهجة البيان المشترك الذى صدر فى نهاية زيارته يتسم بالدبلوماسية، فقد قال : «إن تقوية الروابط القائمة على أساس من المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية بينهم».

وبعد بضعة شهور، فى منتصف ١٩٦٨، ساءت العلاقات إلى حد كارثى عندما قمنا بشنق اثنين من جنود كوماندوز البحرية اللذين حُكم عليهما بالإعدام لقتلهما ثلاثة أشخاص عندما قاما بتفجير قنبلة فى ١٩٦٤ فى فرع بنك هونج كونج وشنغهاى فى طريق أوركارد. وكان رد الفعل الإندونيسى أكثر عنفًا مما توقعنا. وقام ٤٠٠ من الطلبة بزيهم المدرسى بنهب سفارتنا فى جاكرتا ودار سكن السفير، وقد تغيبت القوة الإندونيسية التى كانت

تحرس السفارة بشكل مريب، وقد دعا آدم مالك وزير الخارجية إلى الهدوء، قائلا إنه ليس فى نيته الانتقام من سنغافورة!

وكانت هناك أصوات شعبية إندونيسية فى فرض مقاطعة تامة لشحن البضائع أو التجارة مع سنغافورة وإعادة النظر فى العلاقات الثنائية، وقد تم تعليق خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى سنغافورة لمدة خمس دقائق، كما قامت مجموعات من الطلبة الغوغائيين بنهب دارين لسكن الدبلوماسيين السنغافوريين، وقد انتشرت هذه المشاعر العدائية لتشمل أعمال شغب معادية للصينيين ضد مواطنيهم الذين هم من أصل صينى فى سورابايا **Surabaya** فى جاوا الوسطى ودجانبى **Djanbi** فى سومطرة.

إلا أنه فى نهاية أكتوبر بدا أن الأمور تميل إلى التهدئة عندما حذر آدم مالك بأن قطع العلاقات التجارية مع سنغافورة لن يضر سوى إندونيسيا، وأشار إلى الحالة المزرية لخدمات موانئهم قائلا: «لابد أن نفكر فى قدراتنا المتواضعة». وأعرب عن الأمل من أن الخلافات لن تؤدى إلى الأضرار بالانسجام بين دول الأعضاء فى منظمة الآسيان، وأضاف أن صورة إندونيسيا الدولية ستعانى، وتم رفع جزئى للحظر على شحن البضائع. وفى أوائل نوفمبر تم رفع كل أنواع الحظر. وفى نهاية نوفمبر قام وفد برلمانى إندونيسى من ثلاثة أعضاء بزيارة سنغافورة وكان مفوضًا بإزالة كل أسباب سوء التفاهم.

وقد تمت إذابة الجليد فى العلاقات بالتدريج البطىء. وفى يوليو ١٩٧٠، أرسلنا «لى كون تشوى» **Lee Khoon Choy** سفيرًا إلى جاكرتا، وكان تشوى، الذى يطلق عليه أصدقاؤه «كيه سى» **K. C**. عالمًا لغويًا ويجيد التحدث باللغة الإندونيسية (باهاسا) ومهتم بالفنون والثقافة الإندونيسية، وقد عمل بجد وبنجاح وأقام علاقات صداقة مع كبار الجنرالات الإندونيسيين الذين وجدوا فيه مترجمًا صديقًا وله صلات جيدة، وبالتدريج توصل إلى تفاهم شخصى معهم وحاز على ثقتهم.

وفى سبتمبر من نفس العام، قابلت سوهارتو لأول مرة فى مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد فى لوساكا، عندما تجمعنا استعدادًا لحضور المؤتمر، ثم زرته فى فيلته وقضيت معه نصف ساعة بدأت بمجاملات ثم مناقشة الموقف الذى يجب أن يُتخذ بالنسبة إلى كمبوديا

وفيتنام. وقد سأل عن وجهة نظرى عن تدخل الولايات المتحدة فى فيتنام وكان مستمعًا جيدًا. قلت إن الانسحاب الأمريكى سيكون له تداعيات خطيرة على الاستقرار فى المنطقة. كان من المحتمل أن يؤدى الانتصار الشيوعى فى فيتنام وكمبوديا إلى إحداث تغييرات فى تايلاند التى كانت لها سياسة تقليدية فى التكيف والتآلف مع القوى الجديدة، وقد وافق على رأيى، وقد وجدنا أننا نتفق فى بعض وجهات النظر المشتركة عن التطورات والأخطار التى تواجهها المنطقة، كانت بداية طيبة استمرت نصف الساعة.

وقد تم اتخاذ خطوة مهمة عندما قام الجنرال سودجونو هوميمارداني **Sudjono Homemardani** بزيارتى فى إبريل ١٩٧١، وقد ذكر سفيرنا فى جاكرتا كون تشوى أنه يعتقد فى الخوارق والغيبيات، وكان أحد الذين يثق فيهم سوهارتو فى الأمور الروحية والصوفية، وعندما كان سوهارتو يواجه قرارات خطيرة كان يذهب إلى كهف خاص مع هوميمارداني لممارسة رياضة التأمل قبل أن يستقر على رأى. ولم نناقش أمورًا ذات أهمية خاصة لمدة ساعة كنا نتحدث فيها باللغة الإندونيسية (باهاسا)، ولكن المسئول الذى كان يسجل المقابلة أبلغ سفيرنا فى جاكرتا أن سوهارتو كان سعيدًا جدًّا من الاجتماع. وكان هوميمارداني يتوقع منى أن أكون «فظًا ومتعاليًا ومتغطرسًا»، ولكنه بدلاً من ذلك وجدنى «ودودًا وصريحًا وطيب المعشر».

وبعد مرور عام، فى مارس ١٩٧٢، أعد كون تشوى ترتيبات زيارة سرية يقوم بها الجنرال سوميترو **Soemitro** رئيس قيادة الأمن القومى إلى سنغافورة بدون علم سفير إندونيسيا، فقد كان لا يرغب فى أن تعرف وزارة الخارجية بهذه المهمة السرية التى يقوم بها لحساب رئيس الجمهورية، ودخل سوميترو الذى يتحدث الإنجليزية، فى الموضوع مباشرة. كان سوهارتو يريد أن يزيل الشكوك عن موقف سنغافورة من مشكلات معينة وأن يستمع إلى رأيى شخصيًا.

وقد عرض وجهة النظر الإندونيسية عن مضايق ملقة، وأن الدول الساحلية المطلة عليها يجب أن تسيطر عليها. قلت إنها كانت تعتبر دائمًا من المياه الدولية لقرون مضت، وأن هذا هو الأساس الذى يعتمد عليه بقاء سنغافورة. وأننا سنتعاون مع إندونيسيا وماليزيا

فى اتخاذ الإجراءات التى توصى بها الهيئات الدولية من أجل سلامة المضايق وأمنها. ولكننا لا نريد أن نتورط فى أى عمل يستهدف السيطرة على المضايق أو فرض رسوم مرور ستؤدى إلى صراع مع الروس واليابانيين وغيرهم من الدول البحرية الكبرى. أجاب سوميترو بأن إندونيسيا ستتخذ الإجراءات الكفيلة بأن تمارس سيادتها على المضايق، وأنه إذا حاول الروس أن يتشددوا فإن إندونيسيا لن تتردد فى المواجهة، ويبدو أننى بدوت غير مقتنع، لأنه أضاف بلهجة جادة أن الروس يمكنهم أن يحاولوا احتلال إندونيسيا ولكنهم لن ينجحوا فى هذا.

وبعد مرور شهر أرسل سوهارتو الجنرال بانجابين **Panggabean** وهو أقدم وزير لديه، وهو الجنرال الذى يتولى الدفاع والشئون الأمنية لمقابلتى، كان صريحًا ومباشرًا على شاكلة أهل سومطرة. وكان أسلوبه مختلفًا عن أسلوب سوهارتو الهادئ الذى يتميز به أهل جاوا الوسطى.

قال : إن اندونيسيا قد أضاعت وقتًا كافيًا دون أن تستغله فى التنمية الاقتصادية. وعلى القوات المسلحة الآن أن تكون فى خدمة التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد. وكان يريد من سنغافورة، بصفتها أكثر دولة متقدمة اقتصاديًا أن تستكمل احتياجاتهم، وقد أكدت له أن لنا مصلحة فعلية فى تنمية إندونيسيا.

وقد وجهوا الدعوة إلى كينج سوى إلى إندونيسيا فى أكتوبر ١٩٧٢، وهم يعرفون أنه من أقرب زملائى إلىّ. وقد وجد أنهم أقل تشككًا بعد الاجتماعات التى عقدتها مع أكبر ثلاثة جنرالات لديهم. وفضلا عن ذلك، فإن الاتصالات المخابراتية المنتظمة بين س. ر. ناثان **S. R. Nathan** رئيس مخابراتنا، ونظيره الإندونيسى الجنرال سوتوبو جوونو **Sutupo Juwono**، قد أقنعتهم بأننا نشاركهم آراءهم فى القضايا الكبيرة.

وقد كان الجو مهيئًا الآن للقيام بزيارتى، التى كان مقررًا لها مايو ١٩٧٣، وكانت معدة بعناية، وقد نقل كون تشوى عن الجنرالات الإندونيسيين أن هناك «عقبة وجدانية جادة أمام الصداقة المخلصة»، «إذا كان لابد من عقد صداقة خالصة مع الرئيس سوهارتو، فإن الحدث المتعلق بشنق اثنين من جنود الأسطول يجب غلقه مع لفتة دبلوماسية تخاطب

معتقدات أهل جزيرة جاوا بروح طيبة وضمير مستريح». واقترحوا أن أقوم أثناء الاحتفال الرسمى بوضع باقة من الورود على ضريح أبطال كاليباتا **Kalibata**، بعد أن أعبر عن احترامى للجنرالات الذين ذبحوا فى انقلاب ١٩٦٥، أن أذهب إلى مقبرتى جنديى الأسطول وأن أنثر الورود عليهما. وكان كون تشوى يعتقد أن هذا هو المفتاح لتحسين العلاقات لأن الجنرالات الإندونيسيين يهتمون جدًّا بهذه اللفتة. ووافقت.

وعندما وصلت فى صباح ٢٥ مايو، تم استقبالى بحرس شرف كامل من جنود يمثلون الجيش والبحرية والسلاح الجوى والشرطة، الذين اصطفوا وقمت باستعراضهم، كما أطلقت المدافع ١٩ طلقة لتحيتى، وكان فى ذلك إشارة إلى فتح صفحة جديدة، وقد جاء فى تعليق فى افتتاحية لإحدى صحفهم: «إنه يبدو أنه كان لابد من مرور وقت طويل للقيام برحلة تستغرق ساعة واحدة من سنغافورة إلى جاكرتا، بعد زيارات عديدة إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا واليابان وتايوان، وكان على «لى كوان يو» أن يجوب العالم أولا قبل أن يحضر إلى إندونيسيا فى زيارة رسمية. «كان المحرر محقًا، فقد كان علىّ أن أُظهر أولاً أن سنغافورة قادرة على البقاء، دون أن تعتمد على اقتصاديات إندونيسيا وماليزيا، لم نكن متطفلين أو معتمدين على جيراننا، لقد كنا نربط أنفسنا بالدول الصناعية ونشعرهم بأننا مفيدون لهم، بأن نصنع منتجاتهم باستخدام تكنولوجياتهم، وأن نصدرها إلى جميع أنحاء العالم، لقد غيرنا معادلة البقاء على قيد الحياة.

وكان اللقاء الحاسم مع سوهارتو على انفراد، الذى يطلق عليه التقاء أربع عيون. لم يكن هناك غيرنا بدون مترجمين أو سكرتيرين لتدوين ما يقال فى اللقاء، وكان فى استطاعتنا أن نتحدث بصراحة، وكانت لغتى المالاوية كافية لهذا الغرض. وعلى الرغم من أننى لم أكن أتحدث اللغة الإندونيسية (باهاسا) بطلاقة، فإننى كنت أفهمه، وأجعله يفهمنى. وقد تحدثنا أكثر من ساعة.

وقد أوضح سوهارتو عزمه على أن يجعل إندونيسيا تتحرك بعد عشرين سنة من الإهمال. وقال: إنه يُقدر أن سنغافورة يمكن أن تساعد فى هذه المهمة الهرقلية لإعادة بناء إندونيسيا وأنه يعترف بالنوعية المتميزة للقيادة السنغافورية. وقد أعطانى الانطباع أنه قد

يعاملنا بشكل صحيح بل وبمودة، قائمة على تقدير واقعى لنقاط القوة والضعف النسبية لدولتينا.

ومن جانبى، أوضحت بكل أدب وكياسة، أننا نتوقع أن نكون جزءًا من جنوب شرق آسيا فى تمتعنا بالحقوق وليس بالمعاناة، فنحن لا يمكن أن نرضخ ونفرط فى مصالحنا الأساسية مثل حق المرور البرىء فى مضايق ملقة. ويجب أن يكون التعاون الاقتصادى قائمًا على أساس المصالح المتبادلة، وليس من نوع العلاقة التى أقامها الزعماء الإندونيسيون مع أتباعهم من الصينيين الكوكونج **Cukong** (وكان هؤلاء المستثمرون مضطرين إلى الخضوع لسد احتياجات سادتهم فى مقابل الحصول على الامتيازات أو التراخيص التى تجعلهم أثرياء)، وقلت إنه فى صميم العلاقة، كانت المسألة هى هل نثق فى نوايا بعضنا البعض على الأمد الطويل؟

وقد أوضح أن إندونيسيا ليس لها أى مطالب من سنغافورة أو ماليزيا، وأنها تطالب فقط بالأراضى التى كانت تابعة لجزر الهند الشرقية أثناء الاستعمار الهولندى، وكان عاقدًا العزم على التركيز على تنمية إندونيسيا، وليس الدخول فى مغامرات خارجية، والأهم من كل ذلك، كان لا يثق فى الشيوعيين، وبخاصة الشيوعيين الصينيين، الذين كانوا السبب فى إحداث كثير من المتاعب لإندونيسيا. وقلت له إن الشيوعيين الصينيين عازمون على تدميرنا من خلال عميلهم الحزب الشيوعى الملاوى. وكنت مصممًا على إفشال محاولاتهم، لم أكن أريد أن يكون للصين نفوذ يمتد إلى جنوب شرق آسيا، وكانت هذه هى أهم النقاط التى ناقشتها معه، وقد اقتنع بإيمانى العميق بذلك.

ورأيت أنه رجل حريص ومفكر، وعلى عكس سوكارنو تمامًا، لم يكن شخصية منبسطة، ولم يكن يهتم بأن يؤثر فى الناس ببلاغته أو أوسمته، على الرغم من حصوله على الكثير منها، وكان يحتفظ بمظهر متواضع وودود، ولكن كان من الواضح أنه رجل عنيد لا يسمح بأية معارضة لما ينوى أن يفعله، وقد أعجبت به وشعرت بأننى يمكن أن أتعامل معه.

وبعد مرور عام، فى أغسطس ١٩٧٤، رد سوهارتو زيارتى. وفى المطار عاملته بالمثل ورددت له التحية التى قدمها لى فى جاكرتا؛ فأطلقت المدافع ٢١ طلقة لتحيته واستعرض

حرس شرف مكون من ٤٠٠ جندى من الجيش والبحرية والسلاح الجوى والشرطة، وكان أهم ما فى زيارته تبادل وثائق التصديق الخاصة بالحدود البحرية الإقليمية بين سنغافورة وإندونيسيا، وكان الاجتماع الرئيسى مقتصرًا علينا نحن الاثنين فقط. وكان يعبر عن رأيه باللغة الاندونيسية (باهاسا) بدون وجود من بدون هذه الآراء. وكان مهتما بالتعبير عما يجول فى ذهنه لدرجة أنه تضايق عندما حدث انقطاع مرتين لتقديم الشاى والكعك. وكانت أول مسألة هى «مفهوم الأرخبيل». فإندونيسيا ، مثلها مثل دول عديدة مكونة من جزر، كانت تطالب بأن يكون لها السيطرة الإقليمية على كل المياه بين جزرها، وأن الدول الأعضاء فى منظمة الآسيان لابد أن تظهر التضامن والوحدة فى تأييدها، ثم قدم تقديرا للاحتمالات والصعوبات الاقتصادية لإندونيسيا.

وأجبت بأن اهتمام سنغافورة الأساسى فى مفهوم الأرخبيل هو حرية المرور، فنحن جزء من جنوب شرق آسيا، وقد تم طردنا من الاتحاد مع ماليزيا، وكان علينا أن نبنى أساسًا جديدًا لمعيشتنا، ويتطلب ذلك خطوطًا ملاحية مهمة لحياتنا إلى أمريكا واليابان وأوروبا الغربية، وأى عائق لحرية الملاحة سيدمرنا، ولهذا السبب يمكننا أن نؤيد مفهوم الأرخبيل بشرط أن يكون هناك إعلان على الملأ تقدمه إندونيسيا عن الحرية التقليدية للملاحة، وليس لدينا مطالب فى النفط أو غيره من الثروات المعدنية فى قاع البحر.

وطلب أن يعرف رأيى عن الحرب فى فيتنام؛ قلت إن الأمر أصبح يدعو للتشاؤم منذ أن تقابلنا من عام مضى. وكان نيكسون قد استقال ومهما كان ما يريده الرئيس فورد، فإن الكونجرس الأمريكى مصمم على أن يخفض المعونة لفيتنام وكمبوديا إلى النصف، وكنت أشك فى أن النظامين فى هاتين الدولتين سيستمران. وبدا عليه الحزن من تقديرى المتشائم.

كنت أخشى من أن عدم الاستقرار فى تايلاند، بعد تحول فيتنام وكمبوديا إلى الشيوعية، سيتسبب فى مشكلات عويصة لماليزيا وسنغافورة، قد تحتوى سنغافورة على

أكثر من ٧٥ في المائة من الصينيين، ولكننا جزء من جنوب شرق آسيا، ولن أسمح للصين أو روسيا في أن تستغلنا. وقد بدا عليه أنه أصبح مطمئنًا تمامًا إلى ذلك.

وفي اليوم التالي، خاطب أكثر من ألف مواطن إندونيسي تجمعوا عند سفارته، وصرح أمام الصحافة بأنه نظرًا للخبرة المحدودة لإندونيسيا، قررت حكومته السعي إلى الحصول على المساعدة الفنية ورأس المال الاستثماري من أي مكان، بما فيها سنغافورة. وكان اعترافه بسنغافورة علنًا كدولة مستقلة وعلى قدم المساواة، قادرة على الإسهام في تنمية إندونيسيا، يعتبر مؤشرًا لتغيير مهم في اتجاهاتهم نحو سنغافورة.

وبعد سقوط بنوم بنه وسايجون، قابلت سوهارتو في سبتمبر ١٩٧٥ في بالي **Bali**. وكان المد الشيوعي في تصاعد ويبدو كأنه بدأ يمتد إلى باقي دول جنوب شرق آسيا، وكان عبد الرازق قد زار بكين في مايو ١٩٧٤، وأقام معها علاقات دبلوماسية، وكانت ماليزيا قد اعترفت بحكومة الخمير الحمر في بنوم بنه على إثر استيلائهم عليها. وقال سوهارتو في نبرة من خيبة الأمل في صوته إنه قد أبلغ عبد الرازق عن تجارب إندونيسيا السيئة مع بكين، مشيرا إلى تأييد الصين للحزب الشيوعي الاندونيسي في محاولة الانقلاب في سبتمبر ١٩٦٥، وكان قد أفضى بنفس الشيء إلى كوكريت براموج **Kukrit Pramoj** رئيس وزراء تايلاند، في جاكرتا، ثم قام كوكريت بزيارة لبكين في يونيو ١٩٧٥ بعد شهرين من سقوط سايجون، وأقام علاقات دبلوماسية، وقد رأى سوهارتو أن الأمور تتدهور إلى الأسوأ في ماليزيا وفي تايلاند، وإذا استمرت دول منظمة الآسيان في مثل تلك السياسات المختلفة، بحيث تندفع كل دولة منها في اتجاه خاص بها لمنح الاعتراف للحكومة الشيوعية الجديدة في فيتنام وللخمير الحمر، فإنه يعتقد أن الرغبة في الوقوف في وجه الشيوعيين ستتلاشى، وقد لاحظ أن سنغافورة وإندونيسيا قد تبنتا وجهات نظر متشابهة وأن هناك تطابقًا في المزاج العام، ولم نكن نبالغ في رد فعلنا بأن نجامل إندونيسيا، أو ندلي بخطب رنانة كما فعل الرئيس ماركوس أخيرًا في بكين وهو يمتدح نظامها الشيوعي.

وعلى الـرغم من أن أمن دول منظمة الآسيان كان ماثلاً فى أذهاننا، فقد وافقنا على أن هذه الدول يجب أن تؤكد التعاون فى الميدانين الاقتصادى والسياسى، وأن تخفف من التعاون الأمنى.

فنحن سنتعاون بهدوء وبخاصة فى مجال المخابرات، وينبغى على إندونيسيا وسنغافورة أن تدعم قدرات كل منهما وأن تنتظر وقتا أكثر ملاءمة للدخول فى تعاون اقتصادى مع دول الآسيان، ولم يتطرق حديثه إلى تيمور الشرقية، التى احتلتها إندونيسيا بعد ذلك بأسبوعين. كان الاجتماع جيدًا، فعندما كنا نواجه بتحولات مفاجئة فى المنطقة، كانت ردود أفعالنا متشابهة.

ولكن بعد ذلك بثلاثة شهور طرأت على علاقاتنا موجة ثانية من العلاقات الفاترة بسبب امتناع سنغافورة عن التصويت فى الأمم المتحدة بشأن احتلال إندونيسيا لتيمور الشرقية، وكانت دول أعضاء فى منظمة الآسيان قد صوتت مع إندونيسيا، وقد قاطع قادة الجيش الإندونيسى حفلات الاستقبال التى أقمناها فى جاكرتا بمناسبة عيد القوات المسلحة السنغافورية والعيد القومى، وأبلغنا مستشارنا هناك أن عددا من الجنرالات قالوا إن سوهارتو كان أكثر غضبًا هذه المرة أكثر من غضبه بسبب شنق الجنديين من مشاة الأسطول.

ومر عام كامل قبل إعادة التواصل الشخصى عندما قام سوهارتو بزيارة غير رسمية إلى سنغافورة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٦، وقلت: إن سنغافورة لن تضع عقبات فى طريق العلاقات اليومية مع تيمور، فنحن نتقبل أن تيمور جزء من إندونيسيا، ولكننا لا يمكننا أن نوافق علنا على غزوها واحتلالها، وقد اقتنع بموقفنا بأننا لو كنا قد صوتنا لصالح إندونيسيا لكنا قد أرسلنا للعالم إشارة خاطئة عن أمننا.

وكان ما أدخل السرور على نفسه مسألة لا علاقة لها بذلك، فقد وافقت على أن أمده، بشكل غير رسمى، بإحصاءاتنا التجارية حتى أساعدهم على «وقف» التهريب، ولكن طلبت

عدم إذاعة ذلك على الملأ، كان يريد نشر هذه الاحصاءات التجارية ولكننى أوضحت له أن تصنيفاتنا الإحصائية مختلفة عن تصنيفاتهم، ولهذا فإن النشر سيؤدى إلى مزيد من سوء الفهم، كان سوهارتو واثقًا من أنه يستطيع أن يتعامل مع الصحافة الإندونيسية. وأخيرًا، وافق على أن يبحث فى التداعيات طويلة الأمد للنشر قبل اتخاذ هذه الخطوة، وبعد ذلك وافقنا على إقامة خط للاتصالات البحرية بين سنغافورة وجاكرتا، على أن يقوم المسئولون بدراسة التفاصيل الفنية.

وعلى الرغم من أن اجتماعنا سار بشكل جيد، فإن سفيرنا فى جاكرتا رحيم اسحق حذرنا من أن الإندونيسيين ، قادة وشعبًا، ينظرون إلى سنغافورة على أنها صينية، وقال إن الاتجاهات الإندونيسية ترتبط بشكل وثيق بمشاعرهم نحو الإندونيسيين من أصل صينى، وحذر من أن سنغافورة ستكون ضحية يوجه إليها اللوم لأى سخط فى إندونيسيا. وثبتت صحة هذه النبوءة عندما حاقت بإندونيسيا أزمة فى ١٩٩٨– ١٩٩٩.

كان من حسن طالعنا أن شخصية ومزاج وأهداف الرئيس سوهارتو سمحت لى بأن أنمى معه علاقات شخصية جيدة، فهو رجل هادئ ومجامل ومهتم بالمظاهر والمراسم. وكانت شخصيته تتمشى مع الطريقة التى اتبعها بعناية لتقدير موقفى قبل زيارتى لجاكرتا.

وبعد لقائنا الثانى ومع مقابلاتنا عبر السنوات، وجدت أنه رجل يحترم كلمته، وهو لا يعد إلا قليلاً، ولكنه يفى بما يعد، وكان مصدر قوته يكمن فى ثباته على المبدأ، وكان يكبرنى بثلاث سنوات، وكان عريض الوجه، كبير الأنف، وكان يرتسم على محياه تعبير متحفظ إلى أن يعرف عن قرب الشخص الذى يتعامل معه، عندئذ كان يبتسم باستمرار وسهولة. وكان يستمتع بطعامه وبخاصة الحلوى، ولكنه كان يبذل مجهودًا ليتحكم فى وزنه عن طريق رياضة المشى ولعب الجولف. وعلى الرغم من أنه كان يتحدث بهدوء ورقة، فإنه يتحمس عندما يوغل فى الحديث عن موضوع مهم. ولم يكن مفكرًا، ولكن كانت لديه القدرة على أن يختار الاقتصاديين والمديرين الأكفاء ليعهد إليهم بوزارته. وقد اختار الاقتصاديين

من خريجى جامعة بيركلى مثل البروفسور دكتور ويدجوجو نيتيساسترو **Widijojo Nitisastro** وعلى وردانا **Ali Wardhana**، الذى عمل على انفتاح إندونيسيا على التجارة الخارجية والاستثمارات وجعلها بالتدريج أحد الاقتصاديات البازغة الناجحة.

وقد تغلبت صداقتنا على كثير من أسباب العداء والتحيز بين السنغافوريين وبين الإندونيسيين المنحدرين من أصل صينى، وخلال السبعينيات والثمانينيات كنا نتقابل كل عام تقريبًا لنتواصل ونتبادل وجهات النظر ونناقش الأمور المستجدة غير المتوقعة، وكنت أوضح أن اللغة والثقافة من الأمور الوجدانية الصعبة التى يجب معالجتها بحساسية. وكانت اللغة الإنجليزية هى اللغة المشتركة، ولكن حملة «تحدث بالماندارينية» كانت ضرورية لأن الصينيين فى سنغافورة كانوا يستخدمون أكثر من سبع لهجات مختلفة، وبالمثل فإن السنغافوريين من أصل ملاوى أو إندونيسى تخلوا عن لهجة جاوا وبويان وسوندان وكانوا لا يستخدمون سوى الملاوية.

أما الترحيب بفريق الكرة الطائرة الصينى ضد إندونيسيا، فقد كان نتيجة حماقة مجموعات متحمسة موالية للصين التى هتفت ضد لاعبى كرة الطاولة (بينج بونج) السنغافوريين عندما لعبوا ضد اللاعبين من الصين الذين كانوا أبطال العالم، وقد تقبل وجهة نظرى من أنه على المدى الطويل فإن الصينيين فى سنغافورة سيصبحون سنغافوريين فى اتجاهاتهم.

كان سوهارتو يريد تطوير باتام **Batam**، وهى جزيرة على بعد عشرين كيلومترا جنوبًا من سنغافورة، وقد اقترح فى ١٩٧٦، أن أساعد إندونيسيا فى تطوير باتام، وكانت البنية الأساسية غير كافية وكانت تضم عددًا صغيرًا من السكان الذين يعملون فى صيد الأسماك، وقد أرسل مستشاره فى التكنولوجيا الذى كان قد عينه حديثًا وهو دكتور ب. ج. حبيبى **B. J. Habibie** ليقابلنى، كانت مهمة حبيبى تطوير باتام، وقد شجعته على استخدام سنغافورة كمحرك، ولكنى أوضحت أن باتام تحتاج إلى بنية أساسية من الطرق والمياه والقوى والاتصالات السلكية واللاسلكية، وإزالة أية عقبات إدارية. وإذا استطاع حبيبى أن يقنع وزيرى الاقتصاد والتجارة لتمويل هذا المشروع، فإننى أعد بأن أجعل

انتقال السلع والبشر بين باتام وسنغافورة خاليًا من أية تعقيدات بيروقراطية حتى يمكن لباتام أن ترتبط باقتصاد سنغافورة.

وقد استغرق الأمر بعض السنوات قبل أن تفطن الصحافة الإندونيسية أن الاستثمارات فى باتام يجب أن يقوم بها رجال أعمال يقدرون لأنفسهم ما هو ممكن التنفيذ وما هو مربح ماليًا. وفى إندونيسيا كانت كل المشروعات الكبرى نتيجة للاستثمارات الحكومية، سواء أكانت مصانع للصلب أو البتروكيماويات أو الأسمنت.

وكان علىّ أن أوضح باستمرار بأن حكومة سنغافورة يمكنها أن تسهل حركة رأس المال والمواد والعاملين بين سنغافورة وباتام، وأنها تستطيع أن تشجع أصحاب المشاريع لدينا على الاستثمار، ولكنها لا تستطيع أن توجههم إلى ذلك.

وحاولت إقناع سوهارتو للسماح بأن يكون للمستثمرين الأجانب مائة فى المائة من ملكية استثماراتهم فى جزيرة باتام، عندما تكون كل منتجاتهم مخصصة للتصدير فقط، وعندما تقابلنا فى أكتوبر ١٩٨٩، قال سوهارتو إنه سيسمح للشركات التى تصدر كل إنتاجها أن تكون لها الملكية بنسبة مائة فى المائة، ولكن لمدة السنوات الخمس الأولى، ولكن بعد ذلك فإن عليهم أن يشركوا الإندونيسيين فى الاستثمار، ولم يكن فى ذلك نفس الإغراء الذى قدمته سنغافورة، ولكنه كان كافيًا لأن يجذب بعض المصانع فى سنغافورة التى كانت تشعر بضغط تكاليفنا المرتفعة، للعمل فى باتام، وقامت إحدى الشركات المرتبطة بحكومتنا، وهى الشركة الصناعية لتكنولوجيات سنغافورة، بإقامة مشروع مشترك مع مجموعة إندونيسية لتطوير منطقة صناعية تقع على أرض مساحتها ٥٠٠ هكتار فى باتام ودعمتها بنشاط بين الشركات متعددة الجنسيات ورجال الصناعة عندنا، وقد أحرزت نجاحًا. وفى نوفمبر ١٩٩٩، استطاعت الحديقة أن تولد ١،٥ مليار دولار أمريكى من الاستثمارات، وأن تستخدم أكثر من ٧٤ ألفا من الإندونيسيين. واستمرت فى النمو على الرغم من الأزمة المالية التى أحاقت بإندونيسيا فى ١٩٩٧. وأدى هذا إلى التعاون بشأن الجزيرتين المجاورتين: بنتان **Bintan** وكاريمون **Karimun**. ثم اقترح سوهارتو أن نشجع سياحنا البالغ عددهم سبعة ملايين سائح على زيارة إندونيسيا أيضًا. وقد انتشر التعاون

السياحى فى جميع أرجاء إندونيسيا مع حصول خطوطنا الجوية على الحق فى الطيران إلى الأماكن السياحية التى طورناها معهم.

وكما كان يحدث مع معظم الأمور الأخرى، كان هناك جانب سلبى، كان عدد كبير من شركائنا الإندونيسيين من ذوى الأصل الصينى، وقد خلقوا تيارًا خفيًا من السخط، وقد شرعنا فى البحث عن شركاء من الإندونيسيين من الأهالى الأصليين، وكان ذلك أمرًا صعبًا لأن أصحاب المشاريع الناجحة التى يعملون فيها كانوا من الصينيين الاثنيين، ومع ذلك نجحنا فى إقامة مشروعات مشتركة مع عدد من الإندونيسيين الأصليين.

وفى جميع اجتماعاتنا، كنت أنا وسوهارتو نجد وقتًا لعقد اجتماعات على انفراد، حيث كنا نتناقش بحرية وانطلاق، وكنت أجرب عرض أفكار كان يمكن أن يرفضها دون أن أشعر بالحرج. وأدى هذا إلى التقارب القائم على الثقة فيما بيننا، وقد أكدت له أننا لن نقيم أية علاقات دبلوماسية مع الصين إلا بعد أن تفعل إندونيسيا ذلك. لهذا، قبل أن تقوم سنغافورة بتبادل المكاتب التجارية مع الصين، قابلت سوهارتو شخصيًا لأوضح له أن هذا مجرد تبادل للتمثيل التجارى حتى يمكن أن نسهل العمليات التجارية، وأن هذا لا يرقى إلى التمثيل الدبلوماسى، وتقبل ذلك.

وفى منتصف الثمانينيات، بدأ يستقر فى أذهان الإندونيسيين أننا أبعد ما نكون عن تأييد الصين، وأننا ندعم بشكل دائم مصالحنا باعتبارنا ننتمى إلى جنوب شرق آسيا. كما أن علاقاتنا الاقتصادية قد تحسنت أيضًا، فقد فتحت إندونيسيا كل موانيها لجميع السفن وخففت من قواعد الاستيراد والتصدير، وتوقفوا عن الارتياب بأن هناك «تهريبًا» إلى سنغافورة. (وبالطبع كانت هناك شكاوى جديدة بأن التجار الإندونيسيين يقومون بتهريب بعض السلع الكهربائية وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة من سنغافورة إلى إندونيسيا للتهرب من دفع رسوم جمركية باهظة، ولكن كانت هذه مشكلة جمركية إندونيسية لا يمكن أن نلام عليها)، وكذلك، توقف الشعور بأن دور سنغافورة كوسيط لتجارة إندونيسيا مع الصين يمثل أية مشكلة لأن إندونيسيا فتحت خط التجارة المباشرة مع الصين.

وأدت العلاقات الطيبة فى القمة بينى وبين سوهارتو إلى أن «بينى مورداني» Benny Moerdani وزير الدفاع والأمن الإندونيسى فى الثمانينيات قام باقتراح وتنفيذ تطوير قاعدة سيابو Siabu العسكرية الجوية بالقرب من بلدة بيكان بارو Pekan Baru فى سومطرة، بحيث يستخدمها سلاح الجو السنغافورى مع سلاح الجو الإندونيسى، وقد تم افتتاح القاعدة رسميًا بحضور قائدى القوات الدفاعية فى ١٩٨٩، وكان ذلك يمثل نقطة تحول مهمة فى علاقاتنا الدفاعية المشتركة.

وعندما قابلت سوهارتو فى جنازة الأمبراطور هيروهيتو فى طوكيو فى فبراير ١٩٨٩، أبلغنى بتطور يمكن أن يؤدى إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الصين، فقد أبدت الصين استعدادها بأن تصرح علنا وبوضوح بأنها لن تتدخل فى الشئون الداخلية لإندونيسيا، لا على مستوى الأحزاب أو مستوى الحكومات، وبعد أن استأنفت إندونيسيا العلاقات الدبلوماسية مع الصين فى أغسطس ١٩٩٠، فعلت سنغافورة نفس الشيء عندما زرت بكين فى أكتوبر من نفس العام.

وقبل أيام قليلة من تقاعدى عن منصب رئيس الوزراء قابلت سوهارتو عندما كان فى طوكيو لتنصيب الإمبراطور أكيهيتو Akihito فى نوفمبر ١٩٩٠. وكانت زوجته إيبو تيين Ibu Tien غير مصدقة أننى أريد أن أتقاعد وأنا بكامل لياقتى وصحتى وأصغر من زوجها بثلاث سنوات. وأوضحت لها أن سنغافورة لم تشهد تغييرًا فى رئيس الوزراء أبدًا، وأنه من الأفضل لى أن أترك المنصب باختيارى، فى ظل ظروف مواتية تمامًا.

وقد اعتمدت علاقاتنا الثنائية طوال السنوات منذ ١٩٦٥، على تقييم العلاقات بيننا أولاً وأن نتعلم كيف نتعايش معًا. وكانت هناك دائما مشكلات تحتاج إلى التغلب عليها، ولكننا استطعنا أن نحلها، أو أن نلتف حولها، أو أن نضعها على الرف حتى يمكن أن نحلها فيما بعد. وإذا استرجعنا الماضى، فإن رئيسًا لجمهورية إندونيسيا له شخصيته ومزاجه الخاص مثل سوهارتو كان يمكن أن يكون من الصعب التقرب منه والعمل معه، ولو حدث ذلك لتغير تاريخ تلك الفترة بالنسبة إلى إندونيسيا وربما لكل منطقة جنوب شرق آسيا.

وقد توفيت زوجة سوهارتو فى إبريل ١٩٩٦، عندما ذهبت لمقابلته فى نوفمبر من نفس العام، وكان يبدو حزينًا ومهمومًا ويشعر بالوحدة، ومع حلول يونيو ١٩٩٧ عندما رأيناه مرة أخرى فى جاكرتا كان قد استعاد رباطة جأشه، ولكن طرأ عليه تحول مهم. كان أولاده قد تقربوا إليه أكثر من ذى قبل، وعندما قابلنا بنات سوهارتو فى حفل زفاف ملكى فى بروناى فى ١٨ أغسطس ١٩٩٦، كن يتزين بكثير من المجوهرات. وقد لاحظت زوجتى تشو، وقالت لزوجة سفيرنا أنها لم تلاحظ ذلك من قبل، وأجابت زوجة السفير، التى كانت تعرفهن معرفة وثيقة، بعد أن قضت سنوات فى جاكرتا لأن زوجها خدم من قبل فى جاكرتا قبل تعيينه سفيرًا، أنه عندما كانت أمهن على قيد الحياة كانت تضع قيودًا عليهن، ولكن بعد وفاتها اختفت هذه القيود، وأظهرن حليهن.

لم يكن أحد يتوقع أزمة الروبية الإندونيسية. وعندما توقف بنك تايلاند المركزى عن دعم عملة باهت **Baht** التايلاندية فى ٢ يوليو ١٩٩٧، انتقلت العدوى إلى جميع عملات المنطقة كما أن الذعر انتشر بين مديرى الصناديق المالية لدرجة التهالك على بيع أسهمها وعملاتها، وقام وزير المالية الإندونيسية بحكمة بمناشدة صندوق النقد الدولى للمساعدة فى التغلب على هذه الأزمة.

وقبل أن يسوى الرئيس سوهارتو الأمر مع صندوق النقد الدولى فى نهاية أكتوبر ١٩٩٧ طلب – من خلال مبعوث له – دعمًا من رئيس الوزراء «جوه» لتحسين موقفهم التفاوضى مع صندوق النقد الدولى، وناقش «جوه» ذلك معى ومع وزير المالية «ريتشارد هو» **Richard Hu** قبل أن يعرضه على مجلس الوزراء. وكنا على ثقة بأن الاقتصاد الإندونيسى كان فى حالة أفضل من اقتصاد تايلاند. لم يكن لديهم عجز كبير فى حسابهم الجارى أو الميزانية، وكانت ديونهم متواضعة ونسبة التضخم منخفضة، وهكذا وافقنا على أن ندعمهم بخمسة مليارات دولار أمريكى كحد أقصى، ولكن بعد أن تكون إندونيسيا قد استنفدت حوالى ٢٠ مليار دولار من القروض التى حصلت عليها من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبنك التنمية الآسيوى فضلا عن احتياطياتها. كما وعدت سنغافورة أيضا بالتدخل فى سوق العملات الأجنبية لمساندة الروبية بعد أن تصل إندونيسيا إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى. وقد وصلت القروض من صندوق النقد الدولى لإندونيسيا إلى ٤٠

مليار دولار أمريكى، كما أن اليابان وافقت أيضًا على دعم إندونيسيا بخمسة مليارات دولار أمريكى. وبعد توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولى مباشرة تدخلت البنوك المركزية فى إندونيسيا واليابان وسنغافورة – بعد التشاور فيما بينها – لرفع قيمة الروبية من ٣٣٠٠ روبية إلى ٣٦٠٠ روبية مقابل الدولار الأمريكى. علما بأنه قبل الازمة كان سعر التحويل ٢٥٠٠ روبية مقابل كل دولار أمريكى.

وتراجع هذا التحسن عندما قام سوهارتو بالعمل من جديد فى بعض مشروعات البنية الأساسية الكبرى الأربعة عشر التى كانت قد ألغيت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى. وشملت محطة للطاقة وكانت إحدى بناته الكبرى «سيتى هارديانتى روكمانا» (توتوت) تمتلك حصة فيها، كما قد سمح لبنك من البنوك الستة عشر المفلسة أن يستعيد نشاطه تحت مسمى آخر لأن ابن رئيس الجمهورية كان يمتلكه. وكان رد فعل السوق هو خفض قيمة الروبية، وكانت هذه البنوك الستة عشر هى مجرد جزء صغير من مشكلة أكبر بكثير، فقد كان هناك أكثر من ٢٠٠ بنك، وكثير منها من البنوك الصغيرة، تدار بشكل سيئ، ولم يكن عليها إشراف كاف. وفضلاً عن ذلك، فإنه على نقيض الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، فإنه تم التخفيف من السياسة النقدية، وكإضافة إلى فقد الثقة أعلن رئيس الغرفة التجارية الإندونيسية أن الرئيس سوهارتو قد وافق على استخدام الاعتماد البالغ قدره خمسة مليارات دولار أمريكى من سنغافورة لتوفير قروض بفائدة منخفضة للشركات المحلية التى تعانى من ضغوط ائتمانية. والأسوأ من ذلك أن سوهارتو أصبح معتل الصحة فى ديسمبر ١٩٩٧، بعد أن أرهقته رحلاته الخارجية.

وقد انزعجت من الانهيار السريع فى قيمة الروبية، وطلبت من سفيرنا فى جاكرتا أن يسأل «توتوت» هل يمكنها أن تقابلنى فى سنغافورة لتنقل وجهة نظرى إلى والدها. وكانت آخر مرة رأيتها فيها فى يونيو ١٩٩٧عندما قابلت والدها فى جاكرتا، وقد قابلتها أنا ورئيس الوزراء «جوه» فى سنغافورة فى فيلا أستانا فى ليلة عيد الميلاد (الكريسماس) عام ١٩٩٧، وقد أوضحنا الموقف الخطير الذى ستواجهه إندونيسيا إذا لم تستعد الثقة، أولاً فى أن صحة والدها على ما يرام، وثانيا فى أنه مستعد لتنفيذ شروط صندوق النقد الدولى، وقد ألححت عليها بقوة بضرورة أن تفهم هى وأقاربها أن مديرى الصناديق

الدولية فى جاكرتا قد ركزوا على المزايا الاقتصادية التى يتمتع بها أبناء وبنات رئيس الجمهورية خلال هذه الفترة من الأزمة، وأنه من الأفضل أن ينسحبوا تمامًا من السوق وألا ينخرطوا فى أية مشروعات جديدة، وسألتها بصراحة هل يمكنها أن تجعل أقاربها يفهمون هذه الرسالة، وقد أجابت بنفس الصراحة بأنها لا تستطيع ذلك، وحتى أتأكد من أنها فهمت تداعيات التقارير اليومية لمحللى السوق، أرسلت إليها – عن طريق سفيرنا فى جاكرتا – نسخة من المجموعة اليومية من التقارير المهمة، وإذا حكمنا بناء على تصرفات أبناء وبنات سوهارتو، فإن لم يكن لها أى تأثير عليهم.

وفى ٦ يناير ١٩٩٨، أعلن الرئيس سوهارتو الميزانية الإندونيسية التى لم تناقش مع صندوق النقد الدولى، والتى لم تحقق الأهداف التى سبق الاتفاق عليها مع الصندوق. وفى اليومين التاليين انخفضت قيمة الروبية الإندونيسية من ٧٥٠٠ إلى ١٠٠٠٠ بالنسبة إلى الدولار الأمريكى لأن نائب مدير البنك الدولى ستانلى فيشر **Stanley Fisher** ونائب وزير الخزانة الأمريكى لورنس سومرز **Laurence Summers** انتقدا الميزانية على أساس أنها لا تتمشى مع شروط صندوق البنك الدولى. وفى الساعة التاسعة من مساء يوم ٨ يناير سمعت فى الإذاعة أن الجماهير فى جاكرتا أصيبت بذعر أدى إلى الإقبال المبالغ به على شراء احتياجاتها من السلع الاستهلاكية، وأنها أتت على جميع السلع فى الحوانيت والمحال الكبرى حتى يتخلصوا مما لديهم من روبيات تتبخر قيمتها، وحتى يخزنوا السلع. وتحدثت تليفونيًا مع سفيرنا فى جاكرتا الذى أكد لى هذه الأنباء، وأضاف أن أحد المحال الكبرى قد حرق عن آخره، وأن الروبيات تعرض فى الشوارع مقابل ١١٥٠٠ لكل دولار أمريكى.

ونبهتُ رئيس الوزراء «جوه» الذى بعث برسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية وصندوق النقد الدولى، مقترحًا أن يصدرا بيانين لاستعادة الهدوء فى الأسواق وإلا فإنهما يخاطران بحدوث فوضى فى اليوم التالى. وبعد ساعات قليلة (فى الساعة السابعة صباحًا بتوقيت سنغافورة)، اتصل الرئيس الأمريكى كلينتون برئيس الوزراء السنغافورى «جوه» لمناقشة آخر تطورات الموقف، ثم تحدث إلى الرئيس سوهارتو، وأعلن كلينتون أنه سيرسل سومرز للمساعدة فى حل المشكلات، وفى أثناء ذلك أصدر فيشر بيانًا بأن رد الفعل كان

مبالغا فيه. وأدت هذه النوبة من النشاط إلى الأمل فى إمكانية التوصل إلى حل وإيقاف ما كان يمكن أن ينتهى إلى اندلاع اضطرابات وفوضى. وفى ١٥ يناير، وقع الرئيس سوهارتو اتفاقًا ثانيًا مع صندوق النقد الدولى اشترط مزيدًا من الاصلاحات. وفى ٩ يناير ١٩٩٨، قبل أيام قليلة من هذا الاتفاق الثانى قابلتنى فى سنغافورة الابنة الثانية لسوهارتو، وهى سيتى هدياتى برابوه (وكنيتها تيتيك) زوجة الماجور جنرال برابوه سوبيانتو **Prabowo Subianto** قائد قوات القبعات الحمراء للعمليات الخاصة. وقد جاءت بعلم والدها، كانت تريد مساعدتنا لطرح سندات مالية بالدولار فى سنغافورة، وكان أحد المصرفيين الدوليين قد صرح بأن الدولارات المطروحة ستساعد على استقرار الروبية، وقلت إنه فى جو الأزمة الراهنة حيث يسود السوق شكوك حول الروبية، فإن الفشل فى إصدار السندات سيتسبب فى مزيد من فقدان الثقة. ثم اشتكت من الشائعات الواردة من سنغافورة التى أدت إلى إضعاف قيمة الروبية، وأضافت أن المصرفيين لدينا يشجعون الإندونيسيين على أن يودعوا أموالهم هنا، وهل يمكن أن نمنع ذلك؟ أوضحت لها أن هذا لن يكون له أى تأثير على الإطلاق ما دام الإندونيسيون سيخرجون أموالهم من إندونيسيا إلى أى مكان آخر فى العالم بمجرد الضغط على مفتاح الكومبيوتر. وفضلاً عن ذلك، فإن الشائعات لا يمكن أن تؤثر فى الروبية إذا كانت أسسها متينة. ومن أجل استعادة ثقة الأسواق فلابد من أن يعلن والدها أنه ينفذ إصلاحات صندوق النقد الدولى. وإذا شعر بأن بعض الشروط غير عملية أو مجحفة، فإنه يمكنه أن يستدعى شخصًا مثل بول فولكر **Paul Volcker**، رئيس الاحتياطى الفيدرالى الامريكى (البنك المركزى) السابق ويعينه مستشارًا للحكومة. ومن المحتمل أن يستمع صندوق النقد الدولى بجدية إلى الحجج التى يبديها فولكر. وهذه الرسالة وصلت كما أبلغنى فيما بعد أحد المصرفيين بأن فولكر ذهب إلى جاكرتا، ولكن بعد مقابلة سوهارتو، غادر فولكر دون أن يتم تعيينه مستشارًا.

وتضاعفت مشكلات سوهارتو بعد تدخل أولاده فى جميع العقود والاحتكارات ذات العائد الكبير، وقد استهدف صندوق النقد الدولى العديد منها لتفكيكها، بما فى ذلك احتكار القرنفل واحتكار إنتاج سيارة محلية فى مشروعين قام بهما ابنه تومى **Tommy** وعقد محطة القوى الذى حصلت عليه ابنته توتوت وتصاريح البنوك لأبنائه الآخرين، وهذا

قليل من كثير، لم يكن سوهارتو يستطيع أن يفهم لماذا يريد صندوق النقد الدولى التدخل فى شئونه الداخلية. والحقيقة أن هذه الاحتكارات والامتيازات قد تحولت إلى مسائل رئيسية عند مديرى الصندوق، وكذلك رأى كبار المختصين الفنيين (التكنوقراط) فى أزمة إندونيسيا المالية فرصة للقضاء على تلك الممارسات التى أضعفت الاقتصاد، وزادت من مشاعر السخط. والأهم من كل ذلك أن الصندوق كان مدركًا بأن الكونجرس الأمريكى لن يصوت من أجل الموافقة على مزيد من الاعتمادات إذا لم يتم وقف هذه الممارسات أولاً.

وكان العامل الجوهرى الذى أثر فى النتيجة النهائية هو وجهة نظر أمريكا التى عبر عنها سومرز لى ولرئيس وزرائى فى ١١ يناير ١٩٩٨، فى سنغافورة، وهو فى طريقه إلى إندونيسيا. قال إن المطلوب منها هو «عدم استمرارية» سوهارتو فى الطريقة التى يدير بها حكومته. فالمزايا لأسرته وأصدقائه لابد من وضع حد لها. ولابد من أن يكون هناك مستوى من العدالة فى الميدان. وأشرت إلى أنه من الأفضل أن تكون هناك استمرارية لأنه لن يستطيع أى خليفة لرئيس الجمهورية أن يكون فى مثل قوة سوهارتو لتنفيذ الشروط القاسية التى يتطلبها صندوق النقد الدولى، ولهذا يجب أن نساعد سوهارتو على تنفيذ شروط الصندوق وأن نعمل على الوصول إلى الحد الأمثل من النتائج، وهو أن نجعل الرئيس يعين نائبًا لرئيس الجمهورية يمكن أن يعيد ثقة السوق فى مستقبل إندونيسيا بعد حكم سوهارتو. ولم تكن إدارة كلينتون مقتنعة بوجهة النظر هذه، لقد كانت مصممة على ضرورة تطبيق الديمقراطية ووضع حد للفساد وانتهاكات حقوق الانسان، وكانت الحرب الباردة قد انتهت، ولم يكن هناك سبب لتدليل «**molly coddle**» سوهارتو (وهى تعبير كلينتون فى حملته الانتخابية عام ١٩٩٢).

وبعد مرور شهرين فى مارس ١٩٩٨، حمل نائب الرئيس الأمريكى السابق وولتر مونديل رسالة من كلينتون إلى سوهارتو، ثم قابلنى ورئيس الوزراء جوه فى سنغافورة فى طريق عودته إلى بلاده، وبعد أن قام مونديل بمقارنة الملاحظات الخاصة بالتصرف المحتمل لسوهارتو عن الاصلاحات، وجه مونديل هذا السؤال إلىّ: « إنكم تعرفون ماركوس. هل كان بطلاً أم وغدًا؟ كيف يمكن مقارنة سوهارتو بماركوس؟ هل سوهارتو وطنى أم وغد؟» وشعرت بأن مونديل كان يحاول أن يعرف دوافع سوهارتو قبل أن يرفع توصياته إلى

رئيس جمهوريته، وأجبت بأن ماركوس قد يكون بدأ بطلاً ولكنه انتهى وغدًا، أما سوهارتو فهو مختلف. فالأبطال الذين يعجب بهم ليسوا واشنطن أو جيفرسون أو ماديسون، وإنما يعجب بسلاطين سولو Solo فى جاوا الوسطى. لقد كانت زوجة سوهارتو إحدى أميرات تلك الأسرة الملكية، وبصفته رئيسًا لجمهورية إندونيسيا، كان سوهارتو سلطانًا عظيم الشأن لدولة كبرى. ولهذا كان يعتقد أن أبناءه لهم الحق فى أن يتميزوا على شاكلة أمراء وأميرات سلاطين سولو، ولم يكن يشعر بالحرج من منحهم هذه المزايا، لأنه يعتبرها حقه كسلطان عظيم الشأن، وفى الوقت نفسه كان يرى أنه وطنى. وأنا نفسى لا يمكن أن أصنف سوهارتو بأنه كان وغدًا.

وقام رئيس الوزراء جوه بزيارة سوهارتو ثلاث مرات فى أكتوبر ١٩٩٧ ويناير وفبراير ١٩٩٨، ليوضح أن اقتصاد إندونيسيا يمر بأزمة خطيرة وأنه يجب أن يأخذ إصلاحات صندوق النقد الدولى على محمل الجد، وإلا فإن السوق سيبيع ما لديه من عملات وسندات ويؤدى هذا إلى الانهيار. وعندما عاد مرة أخرى من اجتماعه الأخير فى فبراير ١٩٩٨، أبلغنى أن سوهارتو كان يتصرف كأنه تحت حصار، مؤمنًا بأن الغرب يريد الإطاحة به، وأعرب جوه عن القلق من أجل سوهارتو وبأنه إذا ساءت الأحوال فإنه سيكون هناك نقص فى المواد الغذائية، وستحدث اضطرابات اجتماعية وفقدان للثقة فى إندونيسيا، وعندئذ سيواجه رئيس الجمهورية صعوبات خطيرة، ولهذا من الضرورى العمل على استقرار الوضع الاقتصادى بدعم صندوق النقد الدولى له، وكان رد فعل سوهارتو التأكيد بثقة بأن الجيش يقف وراءه، وألمح جوه أنه ستنشأ ظروف يتضور فيها الناس جوعًا لدرجة أن الجنود سيمتنعون عن إطلاق النار عليهم، واستبعد سوهارتو هذا الاحتمال؛ كان من المؤسف أنه لا يدرك حقيقة الأمور. وفى هذا الوقت كان أحد الجنرالات الاندونيسيين قد صرح (ونقل تصريحه إلينا السفير الأمريكى فى مارس) بأنه « إذا كان عدد الطلبة ألفًا فإنه سيمكن تفريقهم باستخدام العصى، وإذا كان عددهم عشرة آلاف، فإن القوات المسلحة الإندونيسية ستحاول أن تسيطر على التجمهر، ولكن إذا وصل عددهم إلى مائة ألف فإن أفراد هذه القوات ستنضم إلى صفوف الطلبة».

وأدى مزيد من التصرفات التى اتخذها الرئيس سوهارتو إلى تدهور قيمة العملة والأسهم على الرغم من توقيعه على اتفاق ثان مع صندوق النقد الدولى فى يناير ١٩٩٨، وفيما بعد خلال ذلك الشهر، أدت أنباء نشرتها الصحافة عن معايير وضعها سوهارتو لمن يتولى منصب نائب رئيس الجمهورية، إلى اعتقاد الشعب بأن ب. ج. حبيبى B.J. Habibie هو المرشح المقصود. لقد كان مسئولاً عن المشروعات ذات التكاليف الباهظة والتكنولوجيا العالية مثل صناعة الطائرات، وقد شعر عدد كبير من الزعماء الأجانب بالقلق بسبب ذلك وذهبوا لمقابلة سوهارتو سرًا لينصحوه بالعدول عن اختيار حبيبى، وكان من بينهم رئيس الوزراء الاسترالى الأسبق بول كيتنج Paul Keating الذى كان سوهارتو يعتبره صديقًا حميمًا، ورئيس الوزراء جوه ونائب رئيس وزراء ماليزيا أنور إبراهيم. وكتب إلىّ دايم زين الدين المستشار الاقتصادى للحكومة الماليزية فى نهاية يناير ١٩٩٨ ليطلب منى زيارة سوهارتو لإقناعه بالتخلى عن تعيين حبيبى لأن وزراء سوهارتو يرون أن الرئيس يحتاج إلى نصيحة من الدول المجاورة. ولم أستطع أن أذهب إلى جاكرتا فى أثناء الأزمة لأننى سأبدو وكأننى أتدخل فى شئونهم الداخلية. وبدلاً من ذلك، قمت بمخاطرة محسوبة عندما حذرت فى خطاب فى ٧ فبراير فى سنغافورة من أن « السوق ارتبك بسبب المعايير التى وضعها الرئيس سوهارتو الخاصة باختيار نائب له بحيث يكون على إجادة تامة بالعلوم والتكنولوجيا، وبخاصة أنه أعلن ذلك على إثر الاتفاق الثانى مع صندوق النقد الدولى... فإذا اضطرب السوق بسبب من سيعين فى النهاية نائبًا لرئيس الجمهورية فإن الروبية ستضعف مرة أخرى». وعلى الرغم من أننى لم أشر إليه بالاسم، فإن مؤيدى حبيبى هاجمونى بسبب هذا التصريح.

وعندما بدأ سوهارتو فى اتخاذ إجراءات التعيين، كان هناك رد فعل من مديرى الصندوق والمتعاملين بتحويل العملة الأجنبية كما كان متوقعًا. فقد باعوا الروبية بسعر أقل لتصل إلى ١٧ ألف روبية مقابل كل دولار أمريكى واحد، مما أدى إلى تدهور قيمة العملات وأسواق الأوراق المالية فى المنطقة.

وفى أوائل فبراير ١٩٩٨، وجه بامبانج Bambang ابن رئيس الجمهورية الدعوة إلى ستيف هانك Steve Hanke أستاذ الاقتصاد الامريكى من جامعة جونز هوبكنز لمقابلة

سوهارتو لينصحه بأن الحل البسيط لتدهور قيمة الروبية عند التحويل إلى عملة أجنبية هو إقامة مجلس للعملة، وبينما كان يسخر علنًا من فكرة مجلس للعملة، فإن قيمة الروبية بدأت تتذبذب، وبدأ السوق يفقد الثقة فى رئيس الجمهورية الذى كان حتى ذلك الوقت معروفًا بخبرته وحسن تقديره.

كانت آخر تعيينات صدرت من سوهارتو خاصة بالمناصب العسكرية والوزارية فى فبراير ومارس ١٩٩٨ تمثل أكبر سوء تقدير كارثى فى حياته، فقد عين ب.ج. حبيبى نائبًا لرئيس الجمهورية، ولأنه، كما قال، حدث ذلك قبل استقالته بـ ٤٨ ساعة، فإن أحدًا لم يكن يريد حبيبى رئيسًا للجمهورية. وكان سوهارتو يعتقد أنه لن يتآمر أحد فى إندونيسيا أو خارجها لإزاحته عن منصبه نتيجة أن حبيبى سيتولى الرئاسة بعده. وقد عين رفيقه فى لعبة الجولف بوب حسن **Bob Hasan** وهو من كبار تجار الأخشاب وزيرًا للتجارة والصناعة، وعين ابنته توتوت وزيرة للرعاية الاجتماعية. وتقريبًا كان جميع الآخرين الذين عينوا وزراء من الموالين إما له وأما لأبنائه، وكانت أكبر غلطة ارتكبها فى كل ذلك هى فى تعيينه الجنرال ورانتو **Wiranto** قائدًا عامًا للقوات المسلحة وموازنته ذلك بترقية صهره برابوو سوبيانتو **Prabowo Subianto** إلى جنرال بثلاث نجوم وقائدًا للقوات الاستراتيجية (كوستراد). وكان يعلم أن برابوو ذكى وطموح، ولكنه كان عنيفًا ومندفعًا.

وكنت قد قابلت برابوو خلال مأدبتين للغداء فى جاكرتا فى ١٩٩٦ و١٩٩٧. كان لماحًا وسريع البديهة لكنه لم يكن موفقًا فى صراحته. وفى ٧ فبراير ١٩٩٨، قابلنى كما قابل رئيس الوزراء جوه على انفراد فى سنغافورة لنقل رسالة عجيبة بأن الصينيين فى إندونيسيا فى خطر لأنهم عند اندلاع أيه اضطرابات — أعمال شغب- سيصابون بأضرار باعتبارهم أقلية، وأن صفوان واناندى **Safwan Wanandi** وهو رجل أعمال إندونيسى ناجح ومعروف ومن أصل صينى وناشط فى السياسة، يتعرض لخطر كبير لأنه ينتمى إلى «أقليتين»: الأقلية الصينية والأقلية الكاثوليكية. وكان صفوان قد أبلغه كما أبلغ عدة جنرالات آخرين بأن الرئيس سوهارتو لابد من أن يتنحى عن منصبه، وعندما أعربت عن عدم تصديقى لذلك أصر برابوو أن صفوان قال ذلك، وأن الكاثوليك الصينيين يمثلون خطرًا على أنفسهم. وقد احترت أنا ورئيس الوزراء لماذا يريد أن يبلغنا بذلك عن صفوان فى حين

أنه من غير المحتمل أن أى إندونيسى يمكن أن يقول لصهر رئيس الجمهورية: إن الرئيس يجب إرغامه على التنحى. وتساءلنا هل يريد أن يجعلنا نتوقع ما سيحدث قريبًا لصفوان وغيره من رجال الأعمال الإندونيسيين من أصل صينى.

وفى ٩ مايو ١٩٩٨، قابلنى فى سنغافورة الاميرال وليم أونز **William Owens** وهو نائب رئيس أركان حرب هيئة القوات الأمريكية المشتركة وكان قد تقاعد حديثًا، وأبلغنى عن التصريحات الغريبة التى أدلى بها برابوو عندما تقابلا فى جاكرتا فى اليوم السابق. فعلى مائدة غداء حضرها اثنان من مساعديه الشبان من درجة ليفتنانت كولونيل وأحد الأطباء، قال برابوو «فعلاً إن الرئيس المسن قد لا يستمر على قيد الحياة أكثر من تسعة أشهر». وكان فى حالة نشوة غامرة، وهو يحتفل بترقيته إلى جنرال بثلاث نجوم وقائد للقوات الاستراتيجية (كوستراد)، وسخر مما يقال من أنه هو نفسه قد يحاول القيام بانقلاب. وقال أوينز **Owens** إنه على الرغم من أن برابوو قد تعرف عليه منذ سنتين، فإنه مع ذلك يبقى أجنبيًا؛ قلت له إن برابوو يتسم بالرعونة.

ولعدة شهور من يناير ١٩٩٨، اقتصرت احتجاجات الطلبة على التظاهر فى الحرم الجامعى حيث قام أعضاء هيئة التدريس والوزراء والجنرالات السابقون بالتحدث إليهم بصراحة، وطالبوهم بأن يضموا أصواتهم إلى الأصوات المطالبة بالإصلاحات، وحتى يظهر سوهارتو أنه مازال يسيطر سيطرة كاملة على الموقف، ذهب إلى القاهرة لحضور مؤتمر، وكان ذلك أثناء أزمة فى ٩ مايو ١٩٩٨. وكان من المحتم أن ينقل الطلبة مظاهراتهم إلى الشوارع، وبعد عدة مصادمات مع شرطة مكافحة الشغب فى ١٢ مايو أطلقت النيران على ستة من طلبة جامعة تريساكتى **Trisakti** أثناء تراجعهم إلى الحرم الجامعى. وأدت ثورة الغضب الشديد التى أعقبت ذلك إلى انهيار كامل للقانون والنظام؛ وسلم الجنود المدينة إلى مثيرى الشغب الذين قاموا بنهب وحرق محلات وبيوت الإندونيسيين من أصل صينى واغتصبوا نساءهم. وكان من المعلومات التى تم تداولها أن أعمال الشغب قد دبرها رجال برابوو. كان يريد أن يظهر «ويرانتو» بأنه رجل غير كفء، بحيث عندما يرجع سوهارتو من القاهرة، فإنه سيرقى «برابوو» إلى منصب قائد القوات المسلحة، وفى الوقت الذى عاد فيه سوهارتو من القاهرة فى ١٥ مايو، كان سوهارتو نفسه قد فقد منصبه.

وقد تخلى عنه أقرب وأكثر مساعديه ووزرائه ولاء، واحدًا وراء الآخر بعد أن طالب أحد أكثر خلصائه خضوعًا، وهو هارموكو **Harmoko** علنًا باستقالته، وكان قد عينه سوهارتو رئيسًا للجمعية الوطنية، وانتهت المأساة فى ٢١ مايو فى الساعة التاسعة صباحًا عندما ظهر سوهارتو على التليفزيون ليعلن استقالته وأقسم ب. ج. حبيبى **B.J. Habibie** القسم كرئيس للجمهورية.

إن ما بدأ كمشكلة اقتصادية تحتاج إلى إنقاذ من صندوق النقد الدولى انتهت بالإطاحة برئيس الجمهورية. كانت مأساة شخصية فظيعة لزعيم حول إندونيسيا المعدمة عام ١٩٦٥، إلى دولة من دول النمور الاقتصادية البازغة، ونشر التعليم بين شعبها وأقام البنية الأساسية من أجل التنمية المستمرة لإندونيسيا. وفى تلك اللحظة الحاسمة، فإن الرجل الذى كان يعرف جيدًا كيف يحكم على مساعديه ويختارهم، بدأ يختار الرجال السيئين ليشغلوا المناصب الرئيسية، وقد أثبتت أخطاؤه أنها كارثية لشخصه ولبلاده.

ولم يكن سوهارتو يتصور أنه يمكن أن يعيش فى المنفى، ذلك أن الثروة التى جمعها هو وأسرته استثمرت فى إندونيسيا، وأخبرنى الصحفى الأمريكى الذى نشر فى مجلة فوربس **Forbes** أن عائلة سوهارتو لديها ممتلكات وأصول بقيمة ٤٢ مليار دولار أمريكى، فى لقاء معه فى نيويورك فى أكتوبر ١٩٩٨ أن معظم هذه الثروة موجودة فى إندونيسيا. وبعد انخفاض قيمة العملة الإندونيسية قدرت الممتلكات بأنها لا تساوى سوى أربعة مليارات دولار أمريكى.

وعلى عكس ما فعل ماركوس رئيس الفلبين، فإن سوهارتو لم يحول ثروته إلى خارج بلاده استعدادًا لهروب سريع. وبقى فى جاكرتا. وبعد أن قضى ٣٢ عامًا رئيسًا للجمهورية، لم يكن يرغب فى الهرب من البلاد. ولم أفهم لماذا احتاج أبناؤه إلى أن يكونوا بمثل هذا الثراء، ولولا تجاوزاتهم لكان سوهارتو قد احتل مركزًا مختلفًا فى تاريخ إندونيسيا.

وقام الجنرال بينى مورداني **Benny Moerdani** ، رئيس وكالة مخابرات القوات المسلحة الذى كان محل ثقته وعلى ولاء له وخدم معه مدة طويلة وأصبح فيما بعد قائدًا عامًا للقوات المسلحة، بإبلاغى فى أواخر الثمانينيات بأنه نصح سوهارتو بأن يحد من

طلبات أبنائه التى لا تنتهى للحصول على مزيد من المزايا التجارية. ولو أن سوهارتو استمع إلى موردانى لما كان قد وصل إلى هذه النهاية المأساوية. وقد شاهدت تسجيلاً عن إعلان استقالته فى التلفاز، كان يستحق خروجًا أفضل وقارًا فقد ركز سوهارتو طاقاته لتحقيق الاستقرار والاقتصاد، ومهدت سياساته الظروف المواتية لنمو اقتصادى قوى من السبعينيات إلى التسعينيات فى جميع الدول الأعضاء فى منظمة الآسيان، وكان ذلك يمثل العصر الذهبى لجنوب شرق آسيا.

وعلى الرغم من أن حبيبى تولى رئاسة الجمهورية بمحض الصدفة، فإنه كان يؤمن بأن قدره أن يحكم إندونيسيا، فهو شديد الذكاء، ولكنه متقلب المزاج ويغير آراءه بسرعة. وفى مجلة وول ستريت الآسيوية (فى عدد أغسطس ١٩٩٨) وصف أسلوب عمله بأنه يقوم على «تشغيل» من ١٠ إلى ٢٠ مسألة فى نفس الوقت، مقارنا نفسه بالكمبيوتر، كما أنه اشتكى من أنه عندما تولى منصبه فى ٢١ مايو ١٩٩٨ تلقى التهانى من عدد كبير من الدول فى اليوم التالى، ولكن سنغافورة لم ترسل تهانيها إلا فى يونيو تقريبًا فى وقت متأخر جدًا (أرسلت سنغافورة تهانيها فى ٢٥ مايو) ولم أهتم بذلك.

ولكن كان هناك ٢١١ مليون نسمة (فى إندونيسيا). انظر إلى الخريطة. إن كل المنطقة الخضراء هى إندونيسيا، وهذه النقطة الحمراء هى سنغافورة، «تمعن فى هذا». وبعد بضعة أيام رد رئيس الوزراء جوه فى خطابه فى يوم الاحتفال بالعيد القومى بأن سنغافورة لديها موارد تكفى فقط لثلاثة ملايين نسمة، وأن هناك حدودًا لما يمكن أن تفعله «نقطة حمراء صغيرة» مثل سنغافورة لجيرانها.

كنا نعرف حبيبى جيدًا لأنه كان مسئولاً عن شركة باتام **Batam** مع سنغافورة. وكان يحمل عداء للإندونيسيين من أصل صينى، وبالتالى كان ضد سنغافورة لأن أغلبية مواطنيها من أصل صينى. وكان يريد أن يعاملنا كما يعامل الإندونيسيين من أصل صينى، الذين يتم الضغط عليهم واستنزافهم، وكان هذا يغير من القواعد التى تم التعاون بناء عليها مع سوهارتو كدولتين متساويتين ومستقلتين لتصبح علاقة بين الأخ الأكبر والأخ الأصغر. ولكن – فى السر – أرسل حبيبى رسائل متكررة إلى رئيس الوزراء لزيارته فى جاكرتا، كما أنه

دعا لونج (نائب رئيس الوزراء) وزوجته على العشاء، كان يريد إظهار أن قادة سنغافورة يؤيدونه، وباختصار فقد تم إبلاغنا أن كبار رجال الأعمال الإندونيسيين من أصل صينى سيضعون ثقتهم فيه ويستثمرون، ولم نفهم كيف سيحدث ذلك نتيجة لمثل هذه الزيارات.

وبعد يومين من شعوره بنوبة غضب ألقى محاضرة لمدة ٨٠ دقيقة على تيو تشى هين Teo Chee Hean وزيرنا للتعليم الذى أصبح بعد ذلك وزيرًا للدفاع. وكان «تيو» قدم معونة إنسانية لجاكرتا، إلى الجنرال ويرانتو Wiranto قائد القوات المسلحة الإندونيسية. ويقول «تيو»:

«كان حبيبى يتدفق حيوية ، وكانت ذراعاه تتحركان مع تعبيرات وجهه، وتتغير نغمة صوته سريعًا، لم يكن يستطيع أن يثبت فى مكانه، كان صوته مليئًا بالانفعال ومظهره مضطربًا. وكان حبيبى يتراوح بين إلقاء الضوء على إنجازاته وصفاته الخاصة، وبين توجيه تهديدات مقنعة ضد سنغافورة. وسرد أنه عاش لمدة ٢٥ عامًا فى أوروبا، عندما كان فى الثامنة عشر من عمره وأنه آمن بقيم مثل «الديمقراطية وحقوق الانسان»».

«كان حبيبى يريد أن تدرك سنغافورة وضعها وأنها معرضة للمخاطر، ولهذا واصل الحديث مشيرًا إلى كيف أن «سنغافورة تعيش داخل (إندونيسيا)»، وقفز من مقعده ليندفع إلى الخارطة على الحائط، وفرد ذراعيه على الآخر ليؤكد المساحة الخضراء الكبيرة لإندونيسيا التى تحيط من كل جانب « بالنقطة الحمراء» التى هى سنغافورة».

وفى ليلة ٢٧ يناير ١٩٩٩ بينما كنت أغادر إلى منتدى دافوس Davos جفلت عندما سمعت نبأ فى الإذاعة بأن حبيبى قرر بأن تيمور الشرقية ستمنح حق الاختيار بين الحكم الذاتى الكامل أو الاستقلال، كان فى ذلك نكوص مفاجئ عن سياسة تمسكت بها إندونيسيا دائمًا منذ ١٩٧٦ بأن اندماج تيمور الشرقية فى إندونيسيا لا رجعة فيه.

وفى منتدى دافوس قابلت ستانلى روث Stanley Roth مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون شرق آسيا والمحيط الهادى، وهو رجل أريب داهية لا يمل السفر ولا يشعر بالتعب، واتفقنا بأن عرض حبيبى بالنسبة إلى تيمور الشرقية، بعد صدوره قد غير

من المعادلة، وأن الاستقلال لتيمور الشرقية أصبح أمرًا متوقعًا، وكان تعليق روث الجاف هو أن رؤساء الوزارات يجب ألا يكونوا هكذا أحرارًا فى كتابة الرسائل، وبخاصة إلى رئيس مثل حبيبى. (وكنت أنا وهو قد قرأنا تقارير عن أن السبب الذى دفع حبيبى إلى اتخاذ قراره هو خطاب من رئيس وزراء إستراليا جون هاورد **John Howard** اقترح فيه إجراء استفتاء فى تيمور الشرقية ليقرر شعبها مستقبله).

وبعد هذا الاعلان بقليل عن تيمور الشرقية، فى ٤ فبراير ١٩٩٩ قام ماه بو تان **Mah Bow Tan** وزير اتصالاتنا بمقابلة حبيبى الذى أعاد سرد كيف أن السفير الاسترالى أبلغه بمقاربة «كاليدونيا الجديدة» **Caledonia** : بأن يتم تنظيم استفتاء والاستعداد لمنح الاستقلال بعد فترة ١٥ عامًا من الاستعدادات، وكان حبيبى قد أبلغ السفير الاسترالى بأن إندونيسيا ليست على استعداد لهذه المقاربة، فبلاده لم تستفد شيئًا من الموارد الطبيعية والموارد البشرية أو الذهب من تيمور الشرقية، وأن الاستراليين ليس لهم الحق فى أن يصروا على أن تمنح استراليا حكمًا ذاتيًا أو حق تقرير المصير لتيمور الشرقية.

وأبلغ حبيبى الوزير ماه**Mah** ، بأن «العالم لا يفهمنا وأنه يحاول دائمًا أن يغتال شخصيتنا»، «وأنه يشعر بنفاد الصبر والتعب» من هذا. وقد طلب من مجلس وزرائه أن يدرس احتمال التخلى عن تيمور الشرقية وإعطاء أهلها حق الخيار بين الحكم الذاتى أو الاستقلال، وإذا رفضوا أن يقبلوا الحكم الذاتى ولكن فى الوقت نفسه سعوا إلى الحصول على مساعدة من إندونيسيا فى استعدادهم للاستقلال، فإننا سنقول لهم «نحن آسفون». فهو ليس على استعداد لأن يكون « العم الثرى لتيمور الشرقية». وطلب من السفير أن ينقل ذلك إلى رئيس الوزراء الاسترالى جون هاورد. ومن هنا فإن الخطاب المرسل إليه من هاورد فى يناير ١٩٩٩ تضمن أفكار حبيبى عن تيمور الشرقية. وعندما استلمه أشار بقلمه إلى جانب الفقرات المعنية مجددًا الفكرة لمجلس وزرائه، وهكذا بدأت سلسلة الأحداث التى مثلت نقطة تحول فى تاريخ إندونيسيا.

وقد تأكدت من الطريقة التى اتخذ فيها حبيبى قراره عن تيمور الشرقية عندما قابلت جيناندجار كارتاساسميتا **Ginandjar Kartasasmita** وزير الاقتصاد الإندونيسى

الكفء على الطائرة المتجهة من سنغافورة إلى زيورخ، ليلة الإعلان، كنا نجلس على جانبي الممر داخل الطائرة، متجهين معًا إلى المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس، واستغرقنا فى مناقشة لمدة ساعة عن التطورات الاقتصادية والسياسية فى إندونيسيا، ولكن الذى كان يشغل ذهنه هو تيمور الشرقية. وروى كيف اتخذ القرار بعد إثارة المسألة لأول مرة فى مجلس الوزراء بعد ظهر ذلك اليوم، بناء على مذكرة حبيبى. واستمر النقاش لمدة ساعتين وبعدها وافق جميع الوزراء بمن فيهم الجنرال ويرانتو وزير الدفاع، على اقتراح رئيس الجمهورية. وتساءل وفى صوته نبرة قلق: هل سيكون لهذا عواقب أخرى على إندونيسيا؟ وأجبته بطريقة دبلوماسية بأننى لا أستطيع أن أؤكد، ولكنه يعتبر أهم تغيير فى سياستهم.

وكان مستشارو حبيبى يعتقدون أن هذا العرض الخاص بمنح الحكم الذاتى أو الاستقلال لتيمور الشرقية سيؤدى إلى حصوله على دعم مالى من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وسترحب به الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى على أنه تصرف ديمقراطى وإصلاحى، وأن ذلك سيساعد على إعادة انتخابه. والواقع أن هذا العرض أغضب جنرالاته، وكان عدد كبير منهم قد أمضوا سنوات فى تهدئة الأوضاع فى تيمور الشرقية. وقد أبلغ «جينانديار» رئيس الوزراء «جوه» فى أوكلاند خلال اجتماع للتعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) فى أغسطس ١٩٩٩ أنهم ارتكبوا خطأ فى فبراير ١٩٩٩ عندما سلحوا الميليشيات، فقد كان الهدف هو «حث» شعب تيمور الشرقية على عدم التصويت لصالح الاستقلال، ولكن عندما صوت شعب تيمور الشرقية لصالح الاستقلال بأغلبية ساحقة تبلغ ٨٠ فى المائة من حوالى ٩٩ فى المائة من الأصوات التى تم الإدلاء بها، فإن الميليشيات حرقت ودمرت تيمور الشرقية علنا، وأضير وضع حبيبى كوطنى إندونيسى، كما عانت القوات المسلحة والحكومة.

ولمساعدة حبيبى على الفوز فى الانتخابات قدمه فريق مستشاريه باعتباره مصلحًا يريد أن ينفصل عن الماضى، وقد أفرج عن المعتقلين السياسيين، وسمح لأكثر من خمسين حزبًا سياسيًا بالتسجيل وكان عددها ثلاثة فى عهد سوهارتو، وكان يلتقى مع الصحافة بشكل متكرر ويتحدث بحرية ربما أكثر من اللازم، وكان المخططون له يلجمون حركته ويضيقون عليه الخناق، ويمنعونه من ارتجال تصريحاته، وكان يحتاج إلى المال للحصول

على التأييد، وكان المسئولون يتوقعون إحداث تغييرات كبيرة بعد الانتخابات، وكانوا يخشون من نقلهم إلى وظائف ليس فيها فرص للرشوة، ولهذا حاولوا الاستفادة إلى أقصى حد من هذه الفترة الانتقالية، وكان الفساد قد تفشى على جميع المستويات أكثر مما كان حادثًا خلال أسوأ سنوات سوهارتو، وكانت فرص ابتزاز المال كبيرة لأن عددًا كبيرًا من البنوك والشركات الكبرى كانت مفلسة وتعتمد على برامج الإنقاذ الحكومية، مما يعرضها للضغوط، وكان من بينها بنك بالى **Bali** حيث قام أقرب زملاء حبيبى باختلاس أكثر من ٧٠ مليون دولار أمريكى منها. وكان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى قد أوقف أية اعتمادات لإندونيسيا إلى أن تتم مراجعة دقيقة للحسابات وإنزال العقاب بالذين ارتكبوا أخطاء، وقد حجب حبيبى نشر تقرير المراجع القانونى على أساس أنه ينتهك قوعد السرية بالبنوك، ونشرت وسائل الإعلام الإندونيسية أن الاموال قد ذهبت بصورة غير مباشرة إلى بعض أعضاء أسرته.

ومع هذا، فإنه من أجل حملته الانتخابية، حشد كل دعم يمكن أن يحسن سمعته الإسلامية وفترة رئاسته، وكان لديه عدد كافٍ من الأعوان الذين حاولوا التغطية على أدائه السيئ. وقد رفض أن يستسلم على الرغم من ضغط وسائل الإعلام وزعماء الأحزاب السياسية المعارضة وحزبه جولكار **Golkar** وقال إنه ليس جبانًا، وإنه سينسحب فقط عندما يرفضه مجلس الشعب الاستشارى. وهو ما حدث بالفعل. ففى الساعات الأولى من ٢٠ أكتوبر رفض مجلس الشعب الاستشارى خطابه بأغلبية ٣٥٥ صوتا مقابل ٣٢٢ صوتًا. وأبلغنى بعض العارفين بأسرار العملية السياسية الإندونيسية وكيف تتم، إنهم لم يسبق أن رأوا هذا الكم من الأموال تصرف لهذا العدد الكبير من نواب مجلس الشعب الاستشارى فى مثل هذا الوقت القصير، وتوقف حبيبى عن القتال.

كان انسحاب حبيبى من النزال قد أدى إلى تغييرات درامية فى آخر دقيقة فى التحالفات التى أثرت على مصير المتنافسين على رئاسة الجمهورية، وهما «عبد الرحمن وحيد» أو الأخ الاكبر دور (كما يحب أن يسميه أتباعه)، و«ميجاواتى سوكارنوبوترى» **Megawati Sukarnoputri**. كان الأخ الأكبر دور هو زعيم «نهضة العلماء» وهى منظمة إسلامية تقليدية انطلقت قاعدتها فى الأرياف ويبلغ عدد أعضائها ٣٠ مليونًا، وكان حزبه:

حزب النهضة الوطنى National Awakening Party قد فاز بنسبة ١٢،٦ فى المائة من الأصوات فى انتخابات يونيو. أما «ميجاواتى»، وهى ابنة الرئيس سوكارنو، فكانت تقود كفاح الحزب الديمقراطى الإندونيسى فى تجمعات جماهيرية صاخبة لكسب تأييد أكبر كتلة منفردة مكونة من ٣٤ فى المائة من الأصوات، التى هزمت حزب «حبيبى» (حزب جولكار) بهامش كبير. ومع هذا، فإن مجلس الشعب الاستشارى المكون من ٦٩٥ عضوًا (منهم ٢٠٠ تم تعيينهم بدون انتخاب)، أعلن أن الأخ الأكبر دور أصبح رئيسًا للجمهورية فى الساعة الرابعة من مساء يوم ٢٠ أكتوبر، بعد أن فاز بـ ٣٧٣ صوتًا ضد ميجاواتى التى حصلت على ٣١٣ صوتًا. وبدأت المناورات السياسية المحمومة ولم تنته إلا فى الساعة الثالثة والنصف مساء اليوم التالى عندما بدأ المجلس فى التصويت لانتخاب نائب رئيس الجمهورية. ودخل المنافسة ثلاثة مرشحين هم: «أكبر تانجونج» Akbar Tanjung عن حزب جولكار، ويرانتو Wiranto قائد القوات المسلحة الإندونيسية (عن حزب تنتيرال ناسيونال إندونيسيا TNI) وحمزة هاز Hamza Haz عن الائتلاف الاسلامى. وكانت ميجاواتى غير متحمسة للترشيح خوفًا من أن تصاب بمهانة أخرى. وقضى الأخ الأكبر دور وقتًا طويلاً لإقناعها، وأخيرًا أكد لها تأييد عدد كاف من الأحزاب يضمن لها الفوز، كان يحتاج إليها كنائب للرئيس ليثبت شرعيته كرئيس للجمهورية، وخلال ذلك اندلعت أعمال العنف والحرق العمدى فى عدد كبير من المدن فى جاوا وبالى حيث كانت قد فازت بكل الأصوات تقريبًا.

وتشاء الصدف أن ستانلى روث كان فى سنغافورة فى ذلك الوقت ليلقى كلمة فى اجتماع للمنتدى الاقتصادى العالمى، وقابل رئيس الوزراء جوه بحضورى فى الساعة الثامنة مساء، بعد ساعات من انتخاب الأخ الأكبر دور رئيسًا للجمهورية، وكنا على قناعة مثله بأن إندونيسيا لا يمكن أن تتجنب سفك الدماء ومزيدًا من الفوضى والاضطرابات إذا حصلت ميجاواتى على منصب نائب الرئيس بالتزوير والخداع السياسى فى مجلس الشعب الاستشارى. وقد بذل الطرفان – نحن والأمريكيين- ما فى وسعهما لإبلاغ الفاعلين الإندونيسيين الأساسيين بمدى تأثير ذلك على ثقة المستثمرين الدوليين.

وفى ٢٢ أكتوبر، جاء فى صحيفة «جاكارتا بوست» أن وزيرة الخارجية الأمريكية «مادلين أولبرايت» (وكانت وقتئذ فى زيارة أفريقيا) تحدثت تليفونيًا مع الأخ الأكبر دور

فى ساعة مبكرة من اليوم السابق «لتنقل وجهة نظر واشنطن» بأن ميجاوتى يجب أن تنتخب نائبة لرئيس الجمهورية، وقد فازت ميجاواتى بأغلبية ٣٩٦ صوتًا ضد ٢٨٤ وأنقذ ذلك إندونيسيا من دورة ثانية من الفوضى.

وكانت النتيجة النهائية هى أفضل ما يمكن التوصل إليه فى ظل تلك الظروف السائدة، وكان «الأخ الأكبر دور» (عبد الرحمن وحيد) رئيس الجمهورية الجديد قد فقد بصره، فقد عانى من أزمتين قلبيتين عام ١٩٩٨، ولكنه كان على وعى كاف ويقظة فى ٢٠ أكتوبر بحيث استطاع أن يتحرك بسرعة ليضاعف من الفرص المتاحة له. وبعد أن رفض مجلس الشعب الاستشارى خطاب حبيبى عن المساءلة، حصد الأخ الأكبر دور معظم الأصوات الموالية للمسلمين والتى كانت ستذهب إلى حبيبى. وخلال أسبوع من انتخابه قام بسرعة بتعيين حكومة للمصالحة الوطنية مثلت فيها كل الأحزاب السياسية الكبرى والقوات المسلحة، وربما لم تكن أكثر الحكومات كفاءة بسبب المشاركة الواسعة للقوى المختلفة، ولكنها قد تساعد على التئام الجروح التى نتجت عن ١٧ شهرًا من الصدام الدموى، بين الإندونيسيين الأصليين ضد الصينيين، وبين المسلمين ضد المسيحيين، والدايك والملاويون ضد المادوريس، وبين الانفصاليين من إقليم اتشينيه ضد العسكريين الاندونيسيين، كان أمام الأخ الأكبر دور وميجاواتى مهمتان عسيرتان هما: إصلاح النسيج الاجتماعى للمجتمع الإندونيسى وإعادة تشغيل الاقتصاد.

وخلال عهد سوهارتو، امتنعنا عن مقابلة زعماء المعارضة الإندونيسية حتى نتجنب سوء التفاهم مع رئيس الجمهورية أو مساعديه، وعلى عكس ما فعله الامريكيون والأوروبيون الغربيون فإننا لم نشجع معارضى سوهارتو وهم: ميجاواتى سوكارنوبوترى، و«أمين ريس» **Amien Rais** ولا حتى «الأخ الأكبر دور». وكانت صلاتنا وثيقة مع وزراء سوهارتو والمؤسسة العسكرية. وكانوا، وبخاصة «على الاتاس» وزير الخارجية والجنرال ويرانتو وزير الدفاع وقائد القوات العسكرية قد ساعدوا فى استقرار العلاقات الثنائية خلال فترة رئاسة حبيبى للجمهورية، ومع هذا، فإنه بين يناير وإبريل ١٩٩٩ قام س.ر. ناثان، الذى كان وقتئذ مديرًا لمعهد الدراسات الدفاعية والاستراتيجية، الذى تولى بعد ذلك فى سبتمبر ١٩٩٩ رئاسة الجمهورية، بتوجيه الدعوة إلى زعماء الأحزاب السياسية الإندونيسية

للتحدث فى المعهد مع تغطية محلية ودولية كاملة، وخلال هذه الزيارات التقى الوزراء السنغافوريون بالمتحدثين على حفلات غداء وعشاء للتعرف على موقفهم وإقامة صلات معهم، وبهذه الطريقة تعرفنا على «الأخ الأكبر دور» (الذى أصبح رئيسًا للجمهورية فيما بعد)، و«ميجاواتى سوكارنوبوتري» (التى أصبحت نائبًا لرئيس الجمهورية فيما بعد)، و«أمين ريس» (الذى أصبح رئيسًا لمجلس الشعب الاستشارى) و«مرزوقى داروسمان» **Marzuki Darusman** من جولكار (الذى أصبح فيما بعد المدعى العام فى حكومة الأخ الأكبر دور).

وقد أغضب ذلك حبيبى ومساعديه الذين أعربوا علنًا عن استيائهم من تدخلنا فى شئونهم الداخلية، ولكن معهد الدراسات الدفاعية والاستراتيجية رد بأنه دعا ممثلى حزب جولكار لإلقاء كلمة، وقد فعل ذلك «مرزوقى داروسمان»، كما أن نفس المعهد كرر دعوة رئيس حزب دوركار وأكبر تانجونج **Akbar Tanjung** اللذين لم يتمكنا من الحضور، ولكن هذا لم يغضب «دكتورة ديوى فورتونا أنور» **Dr. Dewi Fortuna Anwar** مستشارة حبيبى للشئون الخارجية التى اتهمت سنغافورة بأنها موالية لميجاواتى.

وقد قابلت الأخ الأكبر دور فى جاكرتا فى ١٩٩٧ عندما خطب فى اجتماع خاص شرح فيه دور الإسلام فى إندونيسيا وأكد للمستثمرين أنه ليس نسخة طبق الأصل من الإسلام فى الشرق الأوسط، وكان خطيبًا مفوهًا، يجيد الحديث بالإنجليزية وبالعربية، وعلى درجة عالية من الذكاء، ولم يطرأ على بالى وقتئذ أنه سيصبح رئيسًا للجمهورية وأن يرث عهد سوهارتو فى إندونيسيا بعد الفترة الانتقالية لحكم حبيبى. وفى ليلة أدائه القسم كرئيس للجمهورية، أرسلت إليه أنا ورئيس الوزراء تهانينا، لم نكن نريد إثارة أيه شكوك حول تأييدنا لرئيس جمهوريتهم الجديد.

وبعد انتخابه بوقت قصير استدعى جميع سفراء الدول الأعضاء فى منظمة الآسيان لإبلاغهم بأنه سيزور جميع دول الآسيان وسيبدأ بسنغافورة، وقد وجه كلامه بشكل متعمد إلى سفيرنا ادوارد لى **Edward Lee** قائلاً: «إن إندونيسيا تريد إقامة علاقات طيبة مع سنغافورة وآمل أن تساند سنغافورة فى تعمير بلادنا». واستطرد موضحًا

رؤيته للمستقبل: «إن الصين والهند وإندونيسيا وهى أكبر دول العالم ازدحامًا بالسكان ستتكاتف معًا، وستقدم اليابان وسنغافورة مساندة مالية وتكنولوچية. عندئذ ستصبح آسيا أقل اعتماد»ا على الغرب».

وكان وزير خارجيته هو الدكتور علوى شهاب، وهو شخصية مقتدرة وعملية وكان من رجال الأعمال وأستاذًا زائرًا لعلم الديانات فى كلية أمريكية، وقد قام د. شهاب بزيارة ادوارد لى فى سفارة سنغافورة، قبل مغادرته متوجهًا إلى سنغافورة، ليظهر أن إندونيسيا لا تتخذ موقف «الأخ الأكبر» ولكنها تسعى إلى تعاون صادق معنا، وقد أكد له إدوارد لى أن سنغافورة ستقدم المساعدة، ولكن هناك حدودًا للقدرات المالية والتكنولوچية لثلاثة ملايين سنغافورى. فسنغافورة لا تمتلك موارد أمريكا واليابان من أجل تنشيط الاقتصاد الاندونيسى. وأبلغه علوى شهاب أن سنغافورة يمكن أن تكون عاملاً محفًا لإعادة الثقة بإندونيسيا مرة أخرى، ومن ثم فقد كانت أول مقابلة لى مع الأخ الأكبر دور رئيس جمهورية إندونيسيا دافئة وإيجابية.

وقد قام رئيس الوزراء جوه باستقبال الأخ الأكبر دور فى المطار فى ٦ نوفمبر ١٩٩٩، ودارت بينهما مناقشات مفيدة قبل الغداء وبعده. وبعد ذلك قام الأخ الأكبر دور أمام حشد من خمسمائة من رجال الأعمال والدبلوماسيين بعرض مؤثر لرؤيته السياسية والمهارات المتوقعة من رئيس إندونيسيا الجديد فى عصر يتسم بمزيد من الانفتاح والمساءلة. وعندما زرته دعانى لأكون عضوًا فى مجلسه الاستشارى الدولى للتعمير الاقتصادى لإندونيسيا، وكان هذا تشريفا لى لا يمكن أن أرفضه، وقد تحدث عن المعايير الأخلاقية، والحكم النظيف. وقلت إذا كان يتوقع أن يكون وزراؤه مخلصين، فلابد من أن تدفع لهم مرتبات تمكنهم من أن يعيشوا على مستوى لائق بهم بدون أن يلجأوا إلى الفساد، وقام وزيره للاقتصاد والمالية والصناعة، الذى يقوم بدور المنسق، كويك كيان جى **Kwik Kian Gie**، والذى كان حاضرًا، بإبلاغ چورج يو **George Yeo** وزيرنا للدولة، بأنه ناقش هذه المسألة الحساسة مع رئيس جمهوريته أخيرًا، وأن المسألة حساسة لأنهم يمكنهم أن يطبقوا ذلك على كبار المسئولين فقط وليس الجميع.

وقد عقدنا اجتماعًا على انفراد لعقد مناقشات بلا قيود، وكانت حيويته على الرغم من كبر سنه، ومعاناته من أزمتين قلبيتين وقضاء صباح مجهد، مطمئنة ومبددة للمخاوف. ولم تغب عنه روحه المرحة أبدًا، وكان سلوكه ينم عن سيطرته الكاملة على الموقف، وكانت الأحزاب الإسلامية التى انتخبته قد أصبحت أكثر واقعية فى التعامل مع المشكلات ومن خلال التفاعل معه، ولكنهم لم يستمروا على هذا المنوال بعد خمس سنوات، كان يريد من رئيس الوزراء ومنى استقبال نائبته ميجاواتى، ومساعدتها فى اكتساب أكبر قدر ممكن من الخبرة، وقال إنه على علاقة طيبة مع الجنرال «ويرانتو»، ولديه رؤية واضحة عن كيف يمكن تطوير دور العسكريين بالتدريج. وكان يعرف أن هناك خلافات كثيرة داخل مجلس الوزراء، وبخاصة فى قطاعى المالية والاقتصاد، وكان لابد من إنهاء هذه المشكلات، وكان مصممًا على أن يجعل الحكومة متماسكة ومتفقة فيما بينها.

وكانت روحه المرحة متمشية مع تقدير واقعى لذاته، قال مداعبًا: «إن أول رئيس لإندونيسيا (سوكارنو) كان مجنونا بالنساء، وكان الرئيس الثانى (سوهارتو) مجنونًا بالمال، أما الرئيس الثالث (حبيبى) فإنه مجرد شخص مجنون». وسألت ابنته التى كانت تصحبه: «ماذا عن رئيس الجمهورية الرابع؟» قال على الفور: «عرض مسرحى»، وبهذا لخص فى جملة واحدة دوره فى إندونيسيا. كان واثقًا إنه يستطيع أن يلعب دور رئيس إندونيسيا فى عهد الانفتاح الجديد ووسائل الإعلام الحرة والمنظمات الأهلية غير الحكومية التى كانت فى حاجة إلى رئيس «إصلاحى» و«ديمقراطى».

ومع هذا فقد شهدت إندونيسيا تغييرًا كبيرًا، فلم تعد السلطة مركزة فى يد رئيس الجمهورية الذى يؤيد القوات المسلحة بقدرتها وقوتها. وكانت الانتخابات قد أظهرت عددًا كبيرًا من الأحزاب الاسلامية الصغيرة ولكنها جميعًا لم تكن تشكل الأغلبية، وقد فاز حزب ميجاواتى بنسبة ٣٤ فى المائة من الأصوات، وكان يمثل أكبر كتلة منفردة، بينما فاز أمين ريس زعيم الحزب الإسلامى بنسبة ٧ فى المائة من الأصوات، واستطاع بمهارة أن يشكل إئتلافًا من الأحزاب الإسلامية ليكوّن «محور الوسط» الذى يمكن أن يعقد صفقات مع جماعات أخرى وقد كسب بذلك رئاسة مجلس الشعب الاستشارى ضد مرشح ميجاواتى. كما أن «محور الوسط» استطاع أيضًا أن يحول دون فوز ميجاواتى

بمنصب الرئاسة بأن صوت لصالح الأخ الأكبر دور، وهو زعيم إسلامى تقليدى لوسط وشرق جاوا. وعلى الرغم من أن الأخ الأكبر دور من رجال الدين فإنه كان مقبولاً من الوطنيين لأنه كان يقف دائمًا مؤيدًا لفصل الدين (بما فى ذلك الإسلام) عن الدولة. ومع هذا، فقد تم انتخابه رئيسًا للجمهورية لسبب واحد هو حصوله على أصوات المسلمين في «محور الوسط». وكان سوهارتو قد أبقى الاسلام تحت السيطرة حتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين عندما بدأ فى استخدام المسلمين لمواجهة نفوذ القوات المسلحة. أما حبيبى – كرئيس للجمهورية – فقد اهتم بهم وساعدهم على تعبئة التأييد لإعادة انتخابه، وبعد أن دخل الإسلام السياسى دهاليز السلطة أصبح يمثل قوة كبيرة فى إندونيسيا وسيبقى كذلك. وأصبح التحدى بالنسبة إلى إندونيسيا هو كيفية المحافظة على التوازن الذى سيمكن شعبها المكون من سلالات وأديان مختلفة من الاتحاد كأمة واحدة قائمة على مبادىء الأب المؤسس الرئيس سوكارنو القائم على «الوحدة فى ظل التنوع» الذى أصبح جزءًا من الشعار الوطنى.

١٨- إقامة صلات مع تايلاند والفلبين وبروناى

كان انطباعى الأول عن التايلانديين قد نتج عن توقفى مرات عديدة فى بانجوك فى طريقى إلى لندن ومنها فى الخمسينيات من القرن العشرين. وفيما بعد، عند زياراتى فى صحبة تانكو عبد الرحمن فى ١٩٦٢-١٩٦٣، ترك الرجال المسئولون عن سياسة تايلاند الخارجية انطباعًا جيدًا فى نفسى. وكانت وزارة الخارجية التايلاندية قد اختارت أفضل وأذكى العناصر التايلاندية التى تلقت تعليمها فى الجامعات البريطانية والأوروبية والأمريكية اللاتينية، كانت الوظائف الدبلوماسية مغرية ومرتباتها عالية وتثير الاحترام بسبب سفرهم للعمل فى البعثات فى الخارج فى وقت كان السفر للخارج أمرًا نادرًا. ولكن المديرين المحليين لا يرقون إلى نفس نوعية أعضاء الخدمة الخارجية (السلك الدبلوماسى والقنصلى). فقد كانوا يحتاجون إلى أفضل العناصر ليصدوا اعتداءات البريطانيين من بورما واعتداءات الفرنسيين من الهند الصينية، وكانت تايلاند هى الدولة الوحيدة من جنوب شرق آسيا التى لم يسبق استعمارها.

وقابلت رئيس الوزراء الفيلد مارشال ثانوم كيتيكاشون Thanom Kittikachon فى بانجوك عام ١٩٦٦. كان مؤيدًا بقوة للتدخل الأمريكى فى ڤيتنام، ولكنه أخبرنى فى يناير ١٩٧٣ أنه يؤمن بأن انسحاب الولايات المتحدة الكامل من الهند الصينية أمر أصبح حتميًا على المدى الطويل، كان يريد أن يرى المنطقة موحدة بأن تنضم دول الهند الصينية وهى ڤيتنام الشمالية والجنوبية ولاوس وكمبوديا، وكذلك بورما، إلى عضوية منظمة الآسيان، على أن يتم ذلك فقط بعد أن توقف ڤيتنام الشمالية إطلاق النار فى ڤيتنام الشمالية بشكل فعلى.

ولم يكن ثانوم معقد الشخصية، وكان على ولاء لأصدقائه وحلفائه، وقد عاملنى باعتبارى صديقًا له وتبادلنا الآراء بصراحة وحرية. وكان قلقًا بسبب التأييد الذى منحته تايلاند للأمريكيين، ومنها السماح باستخدام قواعد جوية ضخمة استعان بها سلاح الجو الأمريكى فى قصف فيتنام الشمالية، ولم يكن من السهل تجاهل عداوة الفيتناميين ورغبتهم فى الانتقام مما تعرضوا له. وقد أعرب عن أسفه من أن الأمريكيين كانوا يحاربون وأيديهم مغلولة خلف ظهورهم، فقد اقتصر هجومهم على فيتنام الشمالية من الجو، وكانت حربهم دفاعية فى فيتنام الجنوبية، وتعتبر هذه استراتيجية لا تؤدى للنصر، وكان كل ما يأملونه هو ألا ينهزموا، وكان التايلانديون يحاولون التأقلم مع الواقع الجديد.

وفى أكتوبر من تلك السنة خرجت مظاهرات ضخمة فى بانجوك تطالب بدستور أكثر ديمقراطية، وأدى ذلك إلى رحيل ثانوم إلى الولايات المتحدة، وكان هو وزوجته غير سعداء من الإقامة فى شقة فى بوسطن، فقد كانا يحنان إلى المناخ الاستوائى الدافىء والأصدقاء والمعارف، وقبل كل شىء كان حنينهم أكبر إلى الطعام التايلاندى المتبل بالبهارات. وفى ديسمبر ١٩٧٤ طار ثانوم عائدًا إلى بانجوك دون سابق إنذار. وأرادت الحكومة التايلاندية أن تعيده إلى الولايات المتحدة؛ لكنه رفض أن يغادر إلا إذا صحبه والده المريض إلى مكان أقرب من أمريكا. وقد وافقت على طلب الحكومة التايلاندية بأن يقيم فى سنغافورة، ولكن وضعت شرطًا هو أن يمتنع عن أى نشاط سياسى خلال إقامته. وكنت أرى أنه مكسب لسنغافورة إذا استطاعت أن تصبح ملاذًا محايدًا مثل سويسرا فى أوروبا، وعندما دعوته هو وزوجته وابنته وزوج ابنته، الذى كان معه فى بوسطن على العشاء، سرد علىّ آلامه من أن يكون منفيًا فى نيوإنجلند ذات المناخ البارد الذى لم يتعود عليه، مع شعور بالعزلة وشكوى الجيران من الروائح القوية لأنواع الكارى التايلاندى. وفى سنغافورة استقبل عددًا كبيرًا من الأقارب والأصدقاء وكان أسلوبنا فى الحياة ليس غريبًا عنه كثيرًا. ولكن الحكومة التايلاندية كانت تراقبه خوفًا من احتمال أى نشاط سياسى منه أو من زواره.

وعاد ثانوم إلى بانجوك بعد سنتين فى ثياب راهب، وأعلن على الملأ أنه يريد أن يلتحق بأحد الأديرة، ورحب به بعض أعضاء الأسرة الملكية التايلاندية، ومرت الأيام، ولم يعد مرة أخرى إلى السلطة فى تايلاند، ولكنه حث الحكومة التايلاندية بأن تعيد إليه جزءًا كبيرًا من

ممتلكاته التى جمدت أو صودرت، وكان هذا هو أسلوب التايلانديين فى عدم اللجوء إلى العنف أو المواجهة إذا كان الحل الوسط ممكنًا، فقد كان الغفران جزءًا أساسيًا من تعاليم البوذية.

وقد عقدت انتخابات عامة فى وقت سابق فى ١٩٧٥، عندما تقلد كوكريت براموج Kukrit Pramoj منصب رئيس الوزراء، وكان من الملكيين التقليديين، وقد رأس ائتلافًا وكان لحزب العمل الاجتماعى الذى يرأسه ١٨ مقعدًا فقط من أصل ١٤٠ مقعدًا، وكانت تايلاند تحتاج إليه لتتعامل مع النصر المرتقب لڤيتنام الشمالية على ڤيتنام الجنوبية. وقد رأيت أنه حصيف وله نظرة فلسفية وروح دعابة حادة ولكنها لاذعة وجارحة، يمكن أن يكون سطحيًا، وقد تعود أن يتحدث بطلاقة مستخدمًا يديه وتعبيرات وجهه ولكنه لم يعطنى انطباعًا بأنه رجل له هدف سياسى جاد، وقد قبل أن يمثل دور رئيس الوزراء فى فيلم من إنتاج هوليوود بعنوان «الأمريكى الهادئ» The Quiet American. وهو مطلق ويعيش فى بيت مصنوع من خشب التيكوود التايلاندى، وهو بيت مبنى على الطراز القديم فهو واسع الأرجاء وجذاب، ويقع فى قلب مدينة بانجوك، وقد دعانى إلى عشاء فى الهواء الطلق.

وقد أقلقنى كوكريت باعتباره من صانعى السياسات. وقد زرته فى بانجوك فى ١٧ إبريل ١٩٧٥ بعد أسبوع من استيلاء الخمير الحمر على بنوم بنه وقبل أسبوعين من سقوط سايجون، ولم يكن لديه الكثير ليقوله عن موقف تايلاند. وكان سفيرنا قد نشأ فى تايلاند وهو يعرف زعماءهم وثقافتهم، ويعتقد أنهم مازالوا يتحسسون طريقهم من أجل وضع سياسة خارجية جديدة، وكانت زيارتى لهم فى لحظة يسودها التوتر، وقال كوكريت: إن القواعد الأمريكية يجب أن ترحل خلال عام، وهو لم يعد واثقًا من الولايات المتحدة ووجود قواتها بعد أن أصبحت «مستهدفة» وليست «رادعة» مما يضعف موقف تايلاند ويحرجها. وقلت: إننا يجب ألا نقلل من قيمة الولايات المتحدة. فالكونجرس الأمريكى سيغير موقفه لأن التطورات أخذتهم على غرة، وكان من رأى سنغافورة أن وجود الأسطول السابع الأمريكى يجعل من علاقاتنا مع الصين والاتحاد السوفيتى أسهل بكثير، وبدون ذلك فإن النفوذ الروسى يقوى إلى حد كبير، وعندما أراد السوفيت السماح لهم بتخزين البترول

لأسطولهم الخاص بالصيد فى إحدى جزرنا الخارجية، أبلغناهم بأن يشتروا من شركات البترول الأمريكية فى سنغافورة، ولو لم يوجد الأسطول السابع، فإننا ما كنا قد استطعنا أن نقول لهم ذلك.

وبعد أسبوعين من زيارة كوكريت إلى بكين فى أوائل يوليو، جاء إلى سنغافورة. كان قد استقبل وفدًا من فيتنام الشمالية فى بانجوك، وقال إن «نظرية الدومينو» قد تحققت فى الهند الصينية الفرنسية، وأن الفيتناميين الشماليين يريدون أن يحكموا كل دول الهند الصينية، وسألت لماذا يعادى راديو هانوى تايلاند التى تقدم حكومتها يد الصداقة لهم. قال إن تكتيكاتهم هى قمع وترويع التايلانديين من أجل حثهم على إقامة علاقات دبلوماسية، وهم يريدون أن يرى العالم أن تايلاند خائفة بالفعل. ووصف مقابلته مع رئيس وفد فيتنام الشمالية الذى زار بانجوك فقال إنه لم يكن يبدو متغطرسًا، وقال: «فلندع الماضى للماضى» وإنه عانقه بقوة عندما قابله. وقال كوكريت إن «جسمه اقشعر عندما عانقه». ولقد كانت ابتسامات أعضاء الوفد باردة وكان من الواضح أن هناك انخفاضًا فى درجة الحرارة عندما جلس الخمسة فى الغرفة. وكان رئيس الوفد على سجيته ولكن الباقين جلسوا مشدودى الأعصاب، وقد ألحوا فى مطلبهم بعودة الطائرات الفيتنامية الجنوبية التى طارت من فيتنام إلى تايلاند قبل سقوط سايجون.

وكان من رأى كوكريت أننا (أى الدول الأعضاء فى منظمة الآسيان) يجب أن نبدو أقوياء وحازمين وأن نؤدى دور «الأخ الأكبر بالنسبة إلى دول الهند الصينية». وكنا نستطيع أن نساعدهم، من آن لآخر، بطريقة تبدو كافية لتبقيهم فوق خط الموت جوعًا. وكان لابد من أن نظهر أننا أثرياء وأقوياء ومتضامنون، ونطلب منهم من آن لآخر أن ينضموا إلينا فى مهرجانات الغناء والرقص. وقد كون رأيًا أكثر تشددا عن الفيتناميين الجنوبيين بعد مقابلتهم فى بانجوك، وبالذات بعد زيارته للصين، كان التايلانديون أسرع وأكثر تفهمًا عندما يتعلق الأمر بحماية سيادتهم. وقص علىّ ما أبلغه به شواين لاى عنى، قائلا: «لقد دهشت منه (أى من شخصى). فدماؤه من دمائى. فلماذا يخشى من أن تستولى الصين على سنغافورة؟ إن مشكلته الكبرى هى منع الصينيين من العودة إلى سنغافورة».

وطلبت من كوكريت أن يبلغ شواين لاى بأننى لست قلقا من عودة الصينيين إلى سنغافورة، أو من استيلاء الصين على سنغافورة. فسنغافورة صغيرة جدا بالنسبة إلى الصين ولا تستحق المشكلات التى يمكن أن تنشأ بسبب ذلك، وكان قلقى منصبًا على رسائل التهنئة التى أرسلتها الصين إلى الحزب الشيوعى الملاوى والحزب الشيوعى الإندونيسى فى الذكرى السنوية لإنشائهما. فقد أثار ذلك فى جاكرتا وكوالالمبور مشاعر عميقة بالنفور والعداء ولم أكن أريد أن ينعكس هذا العداء علىّ لمجرد أن دمائى هى نفس دماء شواين لاى. وسألته سؤالاً الغرض منه التأثير وليس انتظار الجواب: هل الصين ستساعد سنغافورة إذا حدث صدام مع إندونيسيا، وقد أفضى كوكريت بهذا إلى صحافة بانجوك، فى لحظة خبث.

وكانت علاقاتنا مع التايلانديين قد توثقت بعد أن هاجم الفيتناميون كمبوديا فى ديسمبر ١٩٧٨. ولم يكن لدى الجنرال كريانجساك **Kriangsak** رئيس وزراء تايلاند وقتئذ أية خبرة فى الشئون الخارجية، بينما كان وزير خارجيته دكتور أوباديت باكاريانجن **Updit Pachariyangkan** قديرًا وعلى قدر كبير من الذكاء وتعليمه ألمانى، ولكن خبرته لم تمتد إلى التعامل مع الفيتناميين الغازين، وكانت لحظة عصيبة لهم عندما عرض الفيتناميون عليهم عدم الاقتراب فى نطاق عشرين كيلومترًا من الحدود التايلاندية إذا بقيت تايلاند على الحياد ولم تستنكر هجوم فيتنام على كمبوديا، وأرسلت إلى كريانجساك خطابًا عن طريق راجاراتنام وزير خارجيتنا، أحثه على عدم الموافقة على العرض؛ لأنه لو فعل ذلك وقام الفيتناميون بناء عليه بخرق تعهدهم، فإنه لن يكون لديه ما يبرر دوليًا الهجوم على فيتنام، ومن الأفضل تحذير المجتمع الدولى من تهديد الفيتناميين الذى هو موجه ضد جنوب شرق آسيا، وأعتقد أن الصينيين قد أكدوا له أنهم سيقفون إلى جواره إذا هوجمت تايلاند لأن كريانجساك اتخذ موقفًا، واحتج ضد الغزو، ومنح القوات الكمبودية المنسحبة وآلاف من اللاجئين ملاذًا آمنًا فى دولته.

ولم يكن كريانجساك سريع البديهة مثل كوكريت، وقد وصل إلى السلطة لأنه كان قائد عام الجيش الكمبودى وكان ينتابه القلق من عواقب الصراع فى كمبوديا، وقد راهن على الصينيين. وعندما زار دينج شياوبينج **Deng Xiaoping** بانجوك وكوالالمبور وسنغافورة

فى نوفمبر ١٩٧٨ قبل أن يهاجم الفيتناميون كمبوديا، رحب كريانجساك به بحرارة، وكما أبلغت دينج ونحن فى السيارة فى طريقنا إلى المطار بعد إنهاء محادثاتنا فى سنغافورة، اتخذ كريانجساك موقفًا غير عادى معتمدًا على الصين، فإذا أطلقت الصين يد الفيتناميين فى كمبوديا، فإن كريانجساك وتايلاند سيتعرضان للخطر، وكان ديم يبدو مكتئبًا عندما وصفت العواقب المترتبة على تغيير موقف تايلاند معتقدًا أن الاتحاد السوفيتى سيسيطر على جنوب شرق آسيا.

وكان خليفة كريانجساك هو الجنرال بريم تينسولانوندا **Prem Tinsulanonda** وهو عازب، وعلى قدر كبير من النزاهة، وقاد الحكومة بعيدًا عن الفساد إلى حد كبير، وخلال السنوات الثمانى (من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨) التى تولى فيها منصب رئيس الوزراء ازدهرت تايلاند وانتعشت التنمية الاقتصادية على الرغم من الحرب فى كمبوديا، وكان زعيمًا رابط الجأش ويعتمد عليه ويسير على سياسة ثابتة، وهو قليل الكلام، وغير أكاديمى ولكنه كان عمليًّا، وقد استطاع أن يحوز ثقة الملك. ولم يكن يجيد الانجليزية مثل كوكريت، ولكنه كان يتمتع بحاسة استراتيجية أفضل، وكان ملبسه الأنيق وسلوكه يعكسان تحكمه فى مشاعره ويعيش حياة متواضعة أقرب إلى التقشف، وكانت العلاقات الشخصية بيننا جيدة، ومن وقت لآخر كان ينظر إلى عن قرب وبجدية، ويقول: « أنا أتفق معك. أنت صديق عزيز لتايلاند».

وكان وزير خارجيته جنرال جوى سيدهى سافيتسيلا **Siddhi Savetsila** قد حصل على الماجستير من معهد ماسوشيستس للتكنولوچيا **MIT** (وعادة كان قواد سلاح الطيران على درجة عالية من التعليم). ولكن سيدهى لم يكن فقط ذكيًّا ولكنه قادر وحازم ويتمتع بشخصية قوية وله أهداف ثابتة، وكان خليطًا من أصل تايلاندى وأوروبى وبشرته بيضاء وملامحه أوروبية آسيوية، ولكنه كان مقبولاً من التايلانديين باعتباره مواطنا تايلانديا على ولاء لوطنه. وكان يعرف أن الفيتناميين انتهازيون، وكان على علم بكل مناورة يقومون بها، ولم يكن يستطيع بدون بريم رئيس الوزراء وسيدهى وزير الخارجية أن يتعاون عن

كثب وأن ينجح فى احتواء الفيتناميين فى كمبوديا، وكان الاثنان يمثلان فريقًا جيدًا يصون أمن تايلاند وتنميتها الاقتصادية على المدى الطويل، وبدونهما كان يمكن للفيتناميين أن ينجحوا فى السيطرة على الحكومة التايلاندية.

وعندما أصبح اللواء تشاتيشاى شونهافان Chatichai Choonhavan رئيسًا للوزراء فى أغسطس ١٩٨٨، تحدث عن عملية تحويل الهند الصينية من ساحة قتال إلى سوق للبيع والشراء، واستمر سيدهى وزيرًا لخارجية تشايتشاى، ولكن سرعان ما اهتز وضعه، فقد دأب تشايتشاى على معارضته علنا إلى أن استقال سيدهى، وبسبب رغبة تشايتشاى فى جذب رجال الأعمال التايلانديين لإعمار فيتنام، بقى الفيتناميون فى كمبوديا ومدوا مباحثات باريس للسلام لثلاثة أعوام أخرى حتى ١٩٩١.

وقد أبلغنى تشايتشاى عندما كان وزيرًا للخارجية فى حكومة كوكريت بأنه عندما كان يزور دائرته الانتخابية فى ريف المنطقة الشمالية الشرقية كان يستخدم سيارة قوية ومرتفعة الثمن من طراز بورش .Porsche ولما سئل عن السبب أجاب أنه لو استقل سيارة عادية؛ فإن المزارعين لن يصدقوا بأنه قادر على مساعدتهم. أما مع السيارة البورش فإنهم يعرفون أنه ثرى ولديه الامكانيات لمساعدتهم، ولم يفسر ما علمته من أنباء الصحف بأنه غالبًا ما كان يمنح أموالاً لعمد القرى لضمان الحصول على أصوات أهالى هذه القرى.

وكانت شخصية تشايتشاى جذابة، وبعد تورطه فى محاولة انقلاب فى الستينيات تم إبعاده إلى الأرجنتين ثم بعد ذلك إلى سويسرا حيث كان يمتلك فيلا هناك، وقد قضى سنوات فى أوروبا يسافر فى سيارات سريعة ويستمتع بحياته، وعندما كان رئيسًا للوزراء ساءت سمعة حكومته وبأنها أكثر الحكومات فسادًا فى تاريخ تايلاند، وكانت الرشوة مقبولة فى تايلاند كشىء طبيعى. ولكن فى منتصف التسعينيات فقط ساد شعور بالقلق لدى الطبقة الوسطى المتزايدة بسبب الفساد المستشرى، كان من الضرورى توفير مبالغ طائلة لصرفها من أجل النجاح فى الانتخابات. وكان على زعماء الأحزاب أن يمولوا المرشحين من أنصارهم، ولكن بعد الانتخابات كان الزعماء والنواب المحترمون يستعيدون ما دفعوه. كانت هذه هى السياسة المالية على الطريقة التايلاندية. وفى اليابان كانت عقود البناء

والتشييد تدفع لتغطى مصاريف الانتخابات، وفى تايلاند كان على كل عقد أن يخصص مبلغًا للرشوة وإلا فلن تتوفر الاعتمادات المطلوبة للانتخابات التالية. وفى زيارتى التالية فى يناير ١٩٩٨ أظهر رئيس الوزراء تشوان ليكباى **Chuan Leekpai** ونائب رئيس الوزراء ووزير المالية تفهمًا للحاجة إلى العمل مع صندوق النقد الدولى لاستعادة الثقة فى تايلاند. وفى ١٩٩٩ عملوا على تحسين موقف تايلاند مع الصندوق والمستثمرين الدوليين.

* * *

كانت الفلبين بمثابة عالم آخر بعيدًا عنا، فهى تستخدم أسلوبًا مختلفًا فى السياسة والحكم تحت المظلة العسكرية الأمريكية، ولم أزر الرئيس ماركوس فى مانيلا إلا فى يناير ١٩٧٤، وعندما اتجهت طائرة الخطوط الجوية السنغافورية إلى المجال الجوى الفلبينى، قام سرب من مقاتلات سلاح الجو الفلبينى بمصاحبتها إلى مطار مانيلا، وهناك استقبلنى ماركوس بأسلوب راق على الطريقة الفلبينية، وخصص لى جناح الضيوف فى قصر مالاكانانج **Malacanang** الذى يحتوى على غرف مؤثثة بشكل فاخر ومزينة بتحف فنية من أوروبا فى كل مكان وكان مضيفونا فى غاية الرقة والمجاملة، كان يفصلنا عن الفلبين أكثر من ألف ميل من مياه البحر، ولم يكن هناك احتكاكات بيننا، كما كان التبادل التجارى متواضعا، ولعبنا الجولف، وتحدثنا عن مستقبل منظمة الآسيان وتواعدنا بأن يستمر التواصل فيما بيننا.

وكان وزير خارجيته كارلوس رومولو **Carlos Romulo** رجلاً ضئيل الحجم طوله حوالى خمسة أقدام ويكبرنى بحوالى عشرين عامًا، وكان حاضر البديهة بطريقة متواضعة تتناسب مع حجمه وغير ذلك من أوجه القصور. وكان رومولو يتمتع بروح الفكاهة وبلسان زلق وقلم سيال، وكان رفيقًا ممتازًا على مائدة العشاء، فقد كان رائعًا فى سرد الحكايات، ولديه مخزون ضخم من الحواديت والملاحظات الفكاهية. ولم يكن يخفى إعجابه الشديد بالأمريكيين. وكانت إحدى قصصه المفضلة عن عودته إلى الفلبين مع الچنرال ماك آرثر. فعندما نزل ماك آرثر إلى الشاطئ فى ليبت **Leyte** غاص فى المياه حتى وصلت إلى ركبتيه

فرمى بنفسه على صدر رومولو وكان عليه أن يسبح ليصل إلى الشاطىء، وكانت صلاته الجيدة مع الزعماء الآسيويين والأمريكيين قد زادت من هيبة حكومة ماركوس. وكان ماركوس يرى فى رومولو رجلاً فاضلاً نزيها ساعده على أن يضفى مسحة من الاحترام على نظام حكمه عندما ساءت سمعته فى الثمانينيات.

وفى «بالى» عام ١٩٧٦، عندما عقد مؤتمر القمة الأول لمنظمة الآسيان بعد سقوط سايجون، وجدت ماركوس متحمسًا للدعوة إلى مزيد من التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى منظمة الآسيان، ولكن لم نكن نستطيع أن نزيد من سرعتنا أكثر من سرعة الدول الأخرى. وحتى نضبط الإيقاع وافقت أنا وماركوس على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الفلبين وسنغافورة بمقدار عشرة فى المائة وتنشيط التبادل التجارى بين دول منظمة الآسيان، كما اتفقنا على مد كابل بحرى للاتصالات بين الفلبين وسنغافورة، وقد اكتشفت بعد ذلك أن البيان اعتبر انجازًا فى حد ذاته، أما تنفيذ ما جاء به فشىء ثانوى، أو إضافى تتم مناقشته فى مؤتمر آخر.

وكنا نتقابل مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات وذات مرة أخذنى فى جولة داخل مكتبته فى مالاكاناج Malacanang، وكانت أرففها محملة بمجلدات الصحف اليومية التى تتابع أنشطته على مر السنين منذ أن رشح نفسه للانتخابات لأول مرة، وكانت هناك أيضا مجلدات بحجم دوائر المعارف عن تاريخ وحضارة الفلبين وعليها اسمه كمؤلف. وكان يعرض أوسمة حملته التى قادها باعتباره زعيما للمقاومة ضد اليابانيين فى «دواليب» زجاجية، كان زعيم الفلبين بلا منازع، وكانت زوجته إيملدا Imelda مولعة بالبذخ والثروة. وعندما زارا سنغافورة قبل مؤتمر القمة فى بالى جاءوا بفخامة فى طائرتين واحدة له وواحدة لها من طراز دى سى بى ٨ .

ولم يكن ماركوس يعتبر أن الصين تمثل تهديدًا فى المستقبل القريب، بعكس اليابان. فهو لم يستبعد احتمال أن تصبح اليابان عدوانية إذا تغيرت الظروف، وكان لديه ذكريات عن الأعمال الوحشية التى ارتكبها الجيش الإمبراطورى اليابانى فى مانيلا، وكان لديه آراء مختلفة تماما عن آرائنا بشأن العدوان الفيتنامى واحتلال كمبوديا، وبينما كان يدين

الاحتلال الفيتنامى ظاهريًا إلا أنه لم يكن يعتبره خطرًا على الفلبين، كان هناك بحر الصين الجنوبى الذى يفصل بينهما، كما أن البحرية الأمريكية كانت تضمن أمنها، ونتيجة لذلك لم يكن ماركوس مهتمًا كثيرًا بالمسألة الكمبودية. وفضلاً عن ذلك، فإنه انشغل بتدهور الأوضاع الامنية فى بلاده.

كان ماركوس يحكم فى ظل قانون الأحكام العرفية، وقد اعتقل زعيم المعارضة بينينو أكينو **Benigno Aquino** الذى كان معروفًا بأنه يتمتع بشخصية كارزمية (ملهمة) وأنه كان قويًا فى حملاته مثله تمامًا، وقد أطلق سراح بينينو وسمح له بأن يذهب إلى الولايات المتحدة، ومع تدهور الوضع الاقتصادى فى الفلبين أعلن أكينو عن قراره بالعودة، وأصدر ماركوس عدة تحذيرات مقنعة، وعندما وصلت الطائرة إلى ميناء مانيلا الجوى قادمة من تايبيه فى أغسطس ١٩٨٣ أطلق النار عليه بينما كان ينزل من سلم الطائرة، وكانت هناك مجموعة كبيرة من المراسلين الأجانب بأطقم مصورى التليفزيون تصاحبه على الطائرة ولكنها لم تشكل له الحماية الكافية.

ونتج عن هذا الاغتيال نوبة غضب عالمية فأوقفت البنوك الأجنبية منح أية قروض للفلبين، التى كانت مديونياتها تزيد على ٢٥ مليار دولار أمريكى، ولم تكن قادرة على سداد الفوائد المستحقة عليها، وأدى هذا بماركوس إلى مأزق مالى. وأرسل وزير التجارة والصناعة بوبى أونجن **Bobby Ongpin** ليطلب منى قرضًا يتراوح مقداره بين ٣٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار أمريكى لتسديد ما عليه من فوائد، وسددت نظرى إلى عينيه مباشرة وقلت : «لن نستعيد هذا المبلغ مرة أخرى». وبالإضافة إلى ذلك قلت له إن كل إنسان يعرف أن ماركوس مريض بشكل خطير وأنه يخضع لعلاج دائم من مرض مميت، وأن هناك حاجة إلى زعيم قوى يتمتع بصحة جيدة، وليس الحصول على مزيد من القروض.

وبعد ذلك بقليل، فى فبراير ١٩٨٤ قابلنى ماركوس فى بروناى فى احتفالات السلطنة بالاستقلال، وكان قد حدث له تغيير جسمانى كبير. وعلى الرغم من أنه كان أقل تورمًا مما كان يبدو فى التليفزيون، فإن بشرته كانت داكنة كأن الشمس لوحتها. وكان يتنفس بصعوبة وهو يتكلم، وكان صوته ضعيفًا، وعيناه مشتتين وشعره خفيفًا. كان يبدو عليلاً. وكانت

هناك عربة إسعاف مجهزة بكل ما هو ضرورى، وفريق من الأطباء الفلبينيين على أهبة خارج استراحة الضيوف التى ينزل فيها، وقضى ماركوس معظم الوقت يحكى لى قصة لا يمكن تصديقها عن كيف أطلقت النيران على أكينو.

وعندما انصرف كل مساعدينا، تطرقت مباشرة إلى النقطة المهمة، وهى أنه لا يوجد بنك يمكن أن يوافق على منحه أية أموال، وهم يريدون أن يعرفوا من الذى سيخلفه إذا حدث شىء له، وأن رؤساء البنوك يرون أنه لا يتمتع بصحة جيدة. وكانت بنوك سنغافورة قد أقرضته ثمانية مليارات دولار من أصل ديون الفلبين وقدرها ٢٥ مليار دولار أمريكى مستحقة، وأن الحقيقة القاسية هى أنه من غير المحتمل أن تسترد هذه البنوك أموالها قبل مضى حوالى عشرين عامًا، ولكنه رد بأنه يمكن تسديد هذه الديون خلال ثمانى سنوات. فقلت له: إن رؤساء البنوك يريدون أن يروا زعيمًا قويًا فى الفلبين يمكنه أن يعيد الاستقرار، وأن الأمريكيين يأملون أن تأتى الانتخابات بمثل هذا الزعيم، وسألته عمن يريد ترشيحه لهذه الانتخابات فقال إنه رئيس الوزراء سيزار فيراتا .Cesar Virata وصدمت لأن فيراتا يفتقر إلى روح المبادرة، وهو إدارى من الطراز الأول ولكنه ليس زعيمًا سياسيًا. بالإضافة إلى ذلك فإن زميله الأقدر سياسيًا وهو وزير الدفاع جوان إنريل **Juan Enrile** لم يكن محل رضا، والتزم ماركوس الصمت، ثم اعترف بأن الخلافة هى لب المشكلة، وإذا استطاع أن يجد خليفة له، فإن ذلك يمثل حلاً، وعند مغادرتى قال: « أنت صديق مخلص». ولم أفهم ماذا يقصد؛ كانت مقابلة تتسم بالغرابة.

واستطاع ماركوس بالعناية الطبية أن يواصل الحياة بصعوبة، وقابلنى فيراتا فى سنغافورة فى يناير فى العام التالى، كان فى منتهى السذاجة والبراءة السياسية. وقال إن مسز إيملدا ماركوس قد تترشح للرئاسة، فسألته كيف يحدث هذا بينما هناك مرشحون ذوو ثقل ومنهم جوان إنريل وبلاس أوپل **Blas Ople** وزير العمل. أجاب أن ذلك يتعلق «بتوفر الأموال»، فهى لديها مال أكثر من أى مرشح آخر لشراء الأصوات المطلوبة للترشيح من قبل الحزب وأن تكسب الانتخابات، وأضاف أنه إذا تم ترشيح إيملدا فإن المعارضة سترشح مسز كورى أكينو **Cory Aquino** وتكتسب مشاعر الشعب، وأضاف أن الاقتصاد يتدهور فى ظل عدم وجود استقرار سياسى.

وانتهى الأمر فى فبراير ١٩٨٦، عندما عقد ماركوس انتخابات رئاسية وادعى أنه فاز فيها، ونازعت ذلك كورى أكينو مرشحة المعارضة، وقامت بحملة عصيان مدنى، وهرب وزيرالدفاع چوان إنريل من البلاد، واعترف بأن الانتخابات كانت مزورة، وانضم إليه قائد الشرطة الفلبينية الچنرال فيديل راموس، وأدت مظاهرات شعبية مكثفة فى شوارع مانيلا «إظهار قوة الشعب» إلى الإطاحة بالدكتاتورية فى مشهد درامى، وحدث آخر مظهر مهين للكرامة فى ٢٥ فبراير ١٩٨٦، عندما فر ماركوس وزوجته بطائرة هليكوبتر من سلاح الجو الأمريكى من قصر مالاكانانج إلى قاعدة كلارك الجوية ثم طارا إلى هاواى. وما كانت مثل هذه الميلودراما الهوليوودية أن تحدث إلا فى الفلبين.

وأقسمت مسز أكينو قسم الولاء كرئيسة للجمهورية فى جو من الفرحة، وكنت آمل أن هذه السيدة الأمينة المؤمنة أن تساعد على استعادة الثقة فى الفلبين وأن تضع البلاد على الطريق مرة أخرى، وزرتها فى يونيو بعد ثلاثة أشهر من هذه الأحداث، كانت مخلصة وكاثوليكية متدينة وتريد أن تفعل كل ما فى وسعها من أجل بلادها وأن تنفذ ما تعتقد أن زوجها كان يريد تحقيقه لو بقى على قيد الحياة، أى أن تستعيد الديمقراطية للفلبين. وعندئذ فإن الديمقراطية ستحل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العشاء جلست إلى جوارى رئيسة اللجنة الدستورية وكبيرة القضاة :سيسليا مونوز- بالما Cecilia Munoz-Palma، وسألت السيدة العالمة ما الدروس التى استخلصتها لجنتها من تجربة استمرت ٤٠ عامًا منذ الاستقلال عام ١٩٤٦، والتى يمكن أن ترشدها فى صياغة الدستور. أجابت بدون تردد: « لن نفرض أية تحفظات أو قيود على ديمقراطيتنا، ويجب أن نتأكد أنه سيستحيل ظهور أى دكتاتور لتخريب الدستور». هل كان ثمة تعارض بين فصل السلطات على الطريقة الأمريكية وبين ثقافة وعادات الشعب الفلبينى مما سبب مشكلات للرؤساء قبل ماركوس؟ من الواضح أن الاجابة بالنفى.

وأضافت محاولات الانقلاب المستمرة إلى مشكلات مسز أكينو، فقد كان الجيش والشرطة مسيسين، وقبل انعقاد مؤتمر قمة منظمة الآسيان فى ديسمبر ١٩٨٧، كان هناك تهديد بانقلاب عسكرى. وبدون مساندة حازمة من الرئيس سوهارتو، كان يمكن أن يتأجل موعد انعقاد مؤتمر القمة وتهتز الثقة بحكومة أكينو، ووافقت حكومة الفلبين

على أن مسئولية الأمن يجب أن تكون مشتركة بينها وبين حكومات دول منظمة الآسيان الأخرى وبخاصة الحكومة الأندونيسية، وعهد بالمهمة إلى اللواء بينى موردانى **Benny Moerdani** وهو من مساعدى الرئيس سوهارتو المخلصين.

وقد أمر سفينة حربية إندونيسية بأن ترسو فى وسط خليج مانيلا وعليها طائرات هليوكوبْتر وفريق من الصاعقة لإنقاذ رؤساء حكومات منظمة الآسيان إذا وقعت محاولة انقلاب أثناء مؤتمر القمة، وكانوا قد وضعونى ضمن خطط الإنقاذ. وعلى الرغم من أننى لم أكن واثقًا أن جهود الانقاذ يمكن أن تنجح فإننى قررت أن أستمر فى هذه الإجراءات، على أمل أن استعراض القوة يمكن أن يخيف قادة الانقلاب، وقد أقمنا جميعًا فى فندق بلازا الفلبين وهو يطل على خليج مانيلا حيث كنا نستطيع رؤية السفينة الحربية الإندونيسية راسية هناك. وكانوا قد حجزوا الفندق بأكمله ووضعوا حراسة عليه. وانتهى مؤتمر القمة بدون وقوع أى حادث، وكنا نأمل جميعًا أن هذا الاستعراض للتأييد الموحد لحكومة مسز أكينو، مع وجود محاولات عديدة لعدم استقرارها، سيؤدى إلى تهدئة الموقف.

ولكن ذلك لم يغير الوضع، فقد بذلت محاولات عدة للانقلاب، مما أدى إلى عدم تشجيع الاستثمارات التى تحتاجها البلاد بقوة لخلق فرص عمل، وكان هذا مدعاة للشفقة فقد كان هناك عدد كبير من الأفراد الأكفاء الذين تلقوا تعليمهم فى الفلبين والولايات المتحدة، وكان العمال الفلبينيون يتحدثون الانجليزية، على الأقل فى مانيلا. ولم يكن هناك سبب يمنع أن تكون الفلبين إحدى الدول الناجحة من بين دول منظمة الآسيان. وفى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كانت الفلبين من أكثر الدول تقدمًا، فقد كانت أمريكا سخية فى إعادة تأهيل البلاد بعد الحرب، ولكن كان هناك شىء مفتقد، وهو لم شمل المجتمع، وكان المواطنون فى القمة، وهم النخبة يتخذون موقفًا متباعدًا عن المزارعين من الأهالى الأصليين مثل الموقف الذى يتخذه المهجنون فى ضياعهم فى أمريكا اللاتينية نحو عبيدهم، كان هناك مجتمعان مختلفان، أولئك الذين فى القمة يعيشون حياة البذخ المفرط والرخاء، بينما المزارعون يعيشون حياة شقية متقشفة، وكانت فى الفلبين مثل هذه

الحياة؛ منتهى القسوة، فهم لا يمتلكون أرضًا إنما يعملون فى مزارع السكر وجوز الهند ولديهم عدد كبير من الأولاد لأن الكنيسة لا تشجع على تنظيم النسل، وكانت نتيجة ذلك انتشار مزيد من الفقر.

ووضح أن الفلبين لن تنطلق ما لم تحصل على معونة كبيرة من الولايات المتحدة. وكان جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى متعاطفًا مع الفلبين ويريد أن يساعد، ولكنه أوضح لى أن الولايات المتحدة ستكون فى وضع أفضل لتقديم شىء إذا أظهرت دول منظمة الآسيان المساندة بأن تسهم هى الأخرى فى هذا السبيل. كانت الولايات المتحدة عازفة عن أن تقوم بكل شىء وحدها أو أن تتبنى مشكلة الفلبين، باعتبارها مشكلة خاصة بالفلبين وحدها. كان شولتز يريد من دول منظمة الآسيان أن تقوم بدور بارز أكبر حتى يسهل على الرئيس الأمريكى أن يحصل على تأييد الأصوات الضرورية فى الكونجرس الأمريكى، وأخذت ألح على شولتز على أن يبدأ فى تنفيذ مشروع المعونة فى ١٩٨٨، قبل أن تنتهى مدة حكم الرئيس ريجان الثانية. وفعل ذلك، وعقد اجتماعين لمبادرة المساعدات المتعددة الأطراف (برنامج مساعدة الفلبين)، كان الأول فى طوكيو فى ١٩٨٩، وقرر التعهد بتخصيص ٣,٥ مليار دولار أمريكى، والثانى عقد فى هونج كونج فى ١٩٩١، فى ظل إدارة جورج بوش، وقرر التعهد بتخصيص ١٤ مليار دولار أمريكى، ولكن استمرت حالة عدم الاستقرار فى الفلبين، وأدى ذلك بالجهات المانحة إلى التردد وتأجيل تنفيذ المشروعات.

وكان فيدل راموس **Fidel Ramos**، خليفة مسز أكينو، التى كانت تدعمه، أكثر واقعية وعمل على إيجاد استقرار أكبر. وفى نوفمبر ١٩٩٢ زرته، وفى كلمة لى فى مؤتمر الأعمال الفلبينى الثامن عشر قلت: «لا أعتقد أن الديمقراطية تقود بالضرورة إلى التنمية، أعتقد أن ما تحتاجه أية دولة لتنمو، هو الانضباط وليس الديمقراطية». وعلى انفراد قال الرئيس راموس إنه يتفق معى بأن الدساتير التى تقوم على النمط البرلمانى البريطانى تنجح أكثر لأن حزب الأغلبية فى الهيئة التشريعية هو أيضًا الحكومة، ولكن اضطر راموس أن يختلف معى علنًا.

كان يعرف جيدًا صعوبة محاولة أن يحكم، وهو يطبق بحزم فصل السلطات على الطريقة الأمريكية، وكان مجلس الشيوخ قد رفض بالفعل اقتراح مسز أكينو بالإبقاء على القواعد الأمريكية، كانت صحافة الفلبين جامحة ومليئة بالحيوية ولكنها لم تكن تكافح الفساد، كان من الممكن شراء ذمم الصحفيين، وكذلك بالنسبة إلى عدد كبير من القضاة. وكانت الأمور قد ساءت بشكل خطير. واضطر ملايين من الرجال والنساء الفلبينيين أن يتركوا وطنهم للحصول على وظائف فى الخارج لا تتناسب مع مؤهلهم الدراسى. كان المهنيون الفلبينيون الذين قمنا بتعيينهم للعمل فى سنغافورة على نفس المستوى الجيد لنظرائهم السنغافوريين. والحقيقة أن مهندسيهم وفنانيهم وموسيقييهم كانوا أكثر فنًا وإبداعًا من رجالنا، وكان مئات الآلاف منهم قد ذهبوا إلى هاواى والولايات المتحدة، وهى مشكلة لم تصبح سهلة الحل بإعمال الصيغة الفلبينية للدستور الأمريكى.

كان الاختلاف يكمن فى ثقافة الشعب الفلبينى، فهى ثقافة ناعمة قائمة على الغفران. فلم يكن يحدث فى بلد آخر غير الفلبين أن زعيمًا مثل فيرديناند ماركوس، الذى نهب بلاده لمدة عشرين عامًا، مازالوا يفكرون فى دفنه فى احتفال قومى، لقد أمكن استعادة قدر مهم مما نهب، ولكن سمح لزوجته وأولاده بالعودة والعمل بالسياسة. وقد أيدوا المرشحين للرياسة والكونجرس بمواردهم الضخمة وعادوا مرة أخرى إلى الاضواء السياسية والاجتماعية بعد انتخابات عام ١٩٩٨ التى أعادت الرئيس چوزيف استرادا **Joseph Estrada**. وكان اللواء «فابيان ڤير» **Fabian Ver** القائد الأعلى للقوات المسلحة فى عهد ماركوس، والمسئول عن الأمن عند اغتيال أكينو، قد هرب إلى الفلبين مع ماركوس عام ١٩٨٦. وعندما توفى فى بانجوك وافقت حكومة استرادا على دفنه فى احتفال عسكرى رسمى. وكتبت صحيفة «توداي» **Today** الفلبينية فى ٢٢ نوفمبر ١٩٩٨: «إن ڤير وماركوس وباقى الأسرة الرسمية أغرقوا البلاد فى عقدين من الأكاذيب والتعذيب والنهب. وفى العقد القادم فإن أقارب وأصدقاء ماركوس وأسرته المباشرة بدأوا يتوافدون إلى البلاد الواحد تلو الآخر، وكان ذلك يحدث دائمًا، بينما الشعب يشعر بالاشمئزاز والاحتقار، على الرغم من أنهم أظهروا أن لا شيء من المال المخفى والمدفون يمكن أن يعود». إن بعض الفلبينيين يكتبون

ويتحدثون بعاطفة، ولو كانوا قد استطاعوا أن يقنعوا النخبة بأن تقاسمهم مشاعرهم وأن يتم اتخاذ إجراءات حيال ذلك، لاستطاعوا أن يحققوا الكثير.

* * *

كانت بروناى سلطنة هادئة وتعيش فى سلام، وغنية بالبترول فى منتصف الخمسينيات، عندما كنت أمارس المحاماة وترافعت فى محاكمها، وقد دعانى سلطانهم سير عمر على سيف الدين، عندما كنت رئيسًا للوزراء، مع رئيس دولتنا يوسف اسحق لحضور الاحتفالات بعيد ميلاده فى أغسطس ١٩٦٠. كان رجلاً هادئًا، ناعم الحديث، وله ابتسامة ودودة وجذابة، كان أصدقاؤه قليلين، على الرغم من أن الجميع كانوا يتقربون إليه فى كل مناسبة بسبب ثرائه الفاحش، وقد قابلته عدة مرات فى لندن عندما كنت أتفاوض على الشروط من أجل إقامة اتحاد ماليزيا عامى ١٩٦٢ و١٩٦٣. ولم يكن مستريحًا من احتمال أن تصبح بروناى عضوًا فى اتحاد ماليزيا، فقد كان معظم إيراده من البترول سيذهب إلى الحكومة الاتحادية، ولم يكن واثقًا من أن الاهتمام الخاص الذى يوليه تانكو له سيستمر عندما ينضم إلى اتحاد ماليزيا؛ فسيصبح مجرد أحد سلاطين ماليزيا العديدين، وقد أبديت له أسبابى فى رغبة سنغافورة فى أن تنضم إلى ماليزيا، ولكننى تركته يتخذ قراره بنفسه بالنسبة إلى بلاده، كان لديه مستشارون قانونيون ولكنه اتخذ قرارًا سياسيًا بألا ينضم إلى الاتحاد، وعندما أسترجع الماضى أشعر بأن قراره كان حكيمًا، وقد بقى البريطانيون من ١٩٦٣ حتى فبراير ١٩٨٤ عندما منحوا بروناى الاستقلال.

وفى إحدى زيارات سير عمر إلى سنغافورة بعد أن انفصلنا عن ماليزيا، ابتسم ابتسامة عريضة لى واهتز شاربه ولمعت عيناه وهو يقول : «أنتم الآن مثل بروناى. هذا أفضل لكم». والحقيقة أننا كنا نتقاسم مصالح مشتركة معينة مثل أننا دولتان تحيط بهما دول مجاورة أكبر، ولم أكن أغبطه على ثروته، ولم يسبق أبدًا أن اقترضت منه، وكنت أعطيه المشورة فقط عندما يطلبها، وكان يثق بى. وفى ١٩٦٧، بعد أن أقامت ماليزيا مجلس العملة المشتركة، فإن أعضاء المجلس (ماليزيا وبروناى وسنغافورة) وافقوا على أن

تكون عملاتنا الجديدة قابلة للصرف بقيمتها الاصلية. وعندما توقف العمل بهذا الاتفاق فى ١٩٧٣، قرر السلطان العجوز أن يحتفظ بالتدابير مع عملة سنغافورة، أى أن تكون قابلة للصرف حسب قيمتها الأصلية، كان سلطانًا مدبرًا ومقتصدًا، وكان مختلفًا تمامًا عن السلاطين الآخرين فى المنطقة، وقد أضفى على بروناى إحساسًا بالانضباط المالى وبدأ بتراكم الأصول الضخمة التى كان يديرها وكلاء له فى لندن.

وعندما ضغطت عليه الحكومة البريطانية من أجل أن يدخل إصلاحات دستورية لتحقيق الديمقراطية، فقد تنازل عن العرش لصالح ابنه الأكبر فى ١٩٦٧، حتى يؤجل ذلك ويكسب مزيدًا من الوقت. كان «حسن بلقيه» وقتئذ شابًا تلقى تدريبًا فى كلية ساندهيرست بالمملكة المتحدة، وقد قضى وقتًا طويلاً يفكر فى طريقة يستطيع بها أن يبقى البريطانيين لحمايته. وقد رفض أن يرتبط بإندونيسيا أو ماليزيا. فقد كان لا يثق بالإندونيسيين بسبب تأييدهم لأزهري**Azhari** ، زعيم حزب الشعب البرونايى الذى قاد ثورة فى ديسمبر ١٩٦٢. وكان يتوجس من الماليزيين لأن الضباط الماليزيين المعارين للعمل فى بروناى فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات كانوا يتعالون على ضباط بروناى، ويعاملونهم كأنهم أولاد عمهم الريفيين، وكنت حريصًا على عدم إعارة أى ضابط سنغافورى إلى بروناى لأية مدة طويلة وعندما كنا نرسل إليهم أى ضابط، كنا نتأكد من أنه تم تلقينه بشكل مناسب عن كيفية معاملة أهل بروناى بطريقة سليمة تتسم بالمجاملة. وفى اجتماع خاص فى مارس ١٩٧٩ مع سير عمر، السلطان السابق، أو «سيرى بيجاوان» كما كان يسمى نفسه بعد تنازله عن العرش، عملت على حثه على أن يكون اشتراكه فى منظمة الآسيان جزئيًا قبل حصول بروناى على استقلالها فى ١٩٨٤. قلت إن الرئيس سوهارتو رئيس إندونيسيا ورئيس الوزراء «حسين عون» من الأصدقاء الذين يحملون مشاعر طيبة نحو بروناى. ووافق على التفكير فى أن يكون لبروناى وضع المراقب فى منظمة الآسيان، ولكن لم يتحقق شىء من هذا، وأوضحت له كيف تغير العالم. ولكن سير عمر كان يعول على ثقته الضمنية بالبريطانيين وأنهم سيسارعون دائمًا إلى مساندته، ولم يكن يريد أن يعترف بأن ظروف بريطانيا تغيرت، وأنه لم تعد هناك قوات بحرية أو جوية بريطانية يمكن أن تهرع إلى نجدة بروناى.

وكان الوزراء البريطانيون الذين يزوروننا يثيرون مسألة بروناى معى بعد أن تولت «مسز مارجريت ثاتشر» رئاسة الوزارة، كانت حكومتها تريد أن تنهى الحماية بأن تحث السلطان على أن يجرى انتخابات، وأن تصبح بروناى ملكية معاصرة ومستقلة، وبذلت كل ما فى وسعى لحث سير عمر والسلطان حسن على الإقدام على هذا التحرك للأمام، ولكن لم يقتنعا. وأخيرًا وصلت الحكومة البريطانية إلى نتيجة بأنه سواء أصبح لبروناى حكومة تمثيلية أم لا، فإنها يجب أن تتحمل مسئولية مستقبل بلادها، وكانت بريطانيا مستعدة للاستمرار فى مساندتها ضد أى تهديد خارجى بالاحتفاظ بكتيبة الجوركا التى ستقوم بروناى بدفع تكاليفها.

وقد طلبت من بيتر كارنجتون **Peter Carington** فى ١٩٧٩، بعد أن أصبح وزيرًا للخارجية بقليل على أن يكون حازمًا مع الضباط البريطانيين الذين يريدون أن يمدوا إقامتهم فى بروناى، فقد كانوا يحولون بين المسئولين فى بروناى، وكلهم تقريبًا تلقوا تعليمهم فى بريطانيا، وبين الحصول على الخبرة التى يحتاجونها لإدارة شئون بلادهم. وكان هناك تغيير مهم فى السياسة بعد هذه المحادثة. وفى ١٩٨٤، عندما استقلت بروناى تولى كل المناصب العليا مواطنون أصليون من بروناى.

وفى ١٩٨٠، أثرت مع الرئيس سوهارتو مسألة احتمال حصول بروناى على عضوية منظمة الآسيان عندما تستقل. قال سوهارتو إنه سيرحب ببروناى إذا أرادت الانضمام. وبعد ذلك حثثت السلطان على أن يتجاوز رأى والده من أن منظمة الآسيان ليست لها أهمية، وأخيرًا فعل ذلك فى أبريل ١٩٨١. وقابله سوهارتو بحرارة فى جاكرتا، وبعد ذلك زار السلطان ماليزيا وتايلاند، وعندما انضمت بروناى فى ١٩٨٤ أعطتها عضوية الآسيان مظلة محدودة لأمنها وجعلت من السهل على السلطان أن يساير جيرانه.

وقد تمتعت بروناى بالسلام والاستقرار منذ الاستقلال، وقد زاد ذلك من ثقة السلطان فى نفسه، وأصبح الأمير محمد وزير الخارجية أكثر اطلاعًا كما حصل كبار المسئولين

فى بروناى على فرصة كبيرة للمشاركة فى المؤتمرات الدولية والتقدم فى وظائفهم. أما السلطان السابق عمر الذى توفى فى ١٩٨٦، فإنه لو عاش لشعر بالسعادة من نتائج ذلك. وامتدت صداقتى مع السلطان الأب إلى السلطان الحالى وأشقائه والوزراء ورئيس الوزراء جوه وزملائه، وهى علاقة قائمة على الثقة وعلى النوايا الطيبة المطلقة.

١٩- فيتنام وميانمار وكمبوديا، وتآلفها مع العالم الحديث

فى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٧ تم اختطاف طائرة ڤيتنامية من طراز دى سي٣ DC٣ داكوتا قديمة، بينما كانت تقوم برحلة داخلية وأرغمت على الهبوط فى سنغافورة، ولم نستطع أن نوقفها من الهبوط فى قاعدة سليتار Seletar الجوية، وسمحنا للڤيتناميين بأن يرسلوا طاقمًا جديدًا ليعود بالطائرة مع الطاقم القديم وباقى الركاب، بعد أن أعدنا تزويد الطائرة بالوقود وجهزناها للطيران، وحاكمنا المختطفين وحكم عليهم بالسجن ١٤ عامًا. ولم تدفع ڤيتنام التكاليف وبدلاً من ذلك أرسلت إلينا وابلاً من التحذيرات لإعادة المختطفين أو مواجهة العواقب، وكان علينا أن نكون حازمين وعدم قبول التهديدات وإلا فلن تنتهى المشــاكل، وكانت علاقات سنغافورة مع ڤيتنام التى أعيد توحيدها فى ١٩٧٥، قد بدأت بهذه الأزمة.

وقد استغل الڤيتناميون بدهاء مخاوف ورغبات دول منظمة الآسيان التى أرادت أن توثق معها علاقات الصداقة، وقد تحدثوا بخشونة عبر الإذاعة والتليفزيون والصحف اليومية، وقد وجدت أن زعماءهم لا يمكن احتمالهم، فهم يشعرون بأهميتهم، ويفاخرون بأنهم أشبه بالبروسيين ولكن فى جنوب شرق آسيا، صحيح أنهم قاسوا، وعانوا مما أنزلتهم بهم التكنولوچيا العسكرية الأمريكية، ولكنهم استطاعوا بالتحمل وبدعايتهم الماهرة واستغلال وسائل الاعلام الامريكية، أن يهزموا الأمريكيين، كانوا على ثقة من أنهم يستطيعون هزيمة أية قوى أخرى فى العالم، حتى الصين إذا تدخلت فى شئون ڤيتنام. وبالنسبة إلينا كدول صغيرة جدًا فى جنوب شرق آسيا، فقد كان الفيتناميون لا يشعرون نحونا إلا بالاحتقار، وقد أعلنوا أنهم سيقيمون علاقات دبلوماسية مع الدول الأعضاء فى

منظمة الآسيان كل على حدة، ورفضوا أن يتعاملوا مع دول الآسيان كمجموعة، وانتقدت صحفهم وجود القواعد العسكرية الأمريكية فى الفلبين وتايلاند وتحدثوا عن علاقات التواطؤ بين الصين وسنغافورة.

ومع حلول عام ١٩٧٦، أدى تعميق الخلافات مع الصين إلى أنهم أوفدوا بعثات دبلوماسية إلى دول الآسيان، وحمل نائب وزير خارجيتهم «فان هاين» **Phan Hein** رسالة سلام عندما زار دول المنطقة. وفى بادئ الأمر استبعد سنغافورة من زياراته، ولكنه غيّر من خططه وزارنا فى يوليو ١٩٧٦، وقال: إن ڤيتنام دولة لا تتدخل فى شئون الدول الأخرى. ووضع حدًا فاصلاً بين شعب وحكومة جمهورية ڤيتنام الاشتراكية، فشعب ڤيتنام يؤيد القضية العادلة لشعوب جنوب شرق آسيا فى كفاحها من أجل الاستقلال، ويقصد بذلك الانتفاضة الشيوعية. أما الحكومة الفيتنامية فقد أرادت أن تقيم علاقات ثنائية مع هذه الدول، وأثرت أن هذه المغالطة الدبلوماسية لا يمكن أن تمحو من عقولنا تساؤلات بأن هذا الاتجاه المزدوج هو نوع من التدخل فى شئون الدول الأخرى، وأشرت إلى مساندة السوفيت لفيتنام، فقلت: إن الدول الكبرى تعلم أنه من الخطر أن تتصادم مع بعضها البعض، لهذا فهى تستخدم دول العالم الثالث لتوسع نفوذها، وأن الخلافات بين دول الآسيان يتم حسمها داخل منظمة الآسيان حتى لا تستطيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى استغلالها.

وبعد مرور عام لم يدرج رئيس الوزراء «فام ڤان دونج» **Pham Van Dong** سنغافورة ضمن زياراته المقترحة إلى المنطقة فى بادئ الأمر، وربما كان ذلك ليشعرنا بعدم الاطمئنان؛ ولكننا لم نتأثر، فلم يكن فى إمكانهم أن يلحقوا بنا أى ضرر، ولكنه جاء فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٨. ووجدته متغطرسًا وغير لطيف. كان الڤيتناميون بارعين فى إدارة المسرح السياسى، فقد جاء «فان هاين» أولاً ليظهر الوجه المبتسم الجميل لڤيتنام الشيوعية. والآن ظهر «ڤام فان دونج» وهو عجوز فى الثانية والسبعين من عمره على أنه صعب المراس.

وفى مناقشات استمرت ساعتين ونصف الساعة؛ سادت المجاملات والمواربات. والحقيقة أن حديثنا المباشر الصريح بدأ فى السيارة ونحن فى طريقنا إلى المطار، وقد بدأت بالترحيب

برغبة ڤيتنام فى العمل معنا من أجل السلام والاستقرار والازدهار، ولكن الاستماع إلى راديو «هانوي» وقراءة صحيفتهم «نهان دان» Nihan Dan جعلنى أتحفظ، فقد كانتا لا تعبران عن الود، بقدر ما تحمل قدرًا من التهديدات. وصرح «دونج» بأن ڤيتنام دولة اشتراكية وبأنه شيوعى، وأن مبدأه هو الماركسية اللينينية. وقد جاء إلى سنغافورة ليتحدث باعتباره رئيسًا لوزراء جمهورية ڤيتنام الاشتراكية التى عليها أن تسهم فى قضية الثورة والسلام فى جنوب شرق آسيا والعالم، وإن ذلك يجب ألا يثير قلق سنغافورة. فڤيتنام دولة يبلغ تعداد شعبها ٥٠ مليون نسمة، وهى أمة باسلة وذكية وغنية بالثروات الطبيعية. وقد أبلغتهم الولايات المتحدة واليابان بأن فيتنام ستصبح دولة قوية اقتصاديًا، وأنهما، أى الولايات المتحدة واليابان، بحاجة إلى إقامة علاقات اقتصادية وتجارية معها.

وبعد هذه الافتتاحية الواثقة، ادعى فى الاجابة عن تساؤلاتى بأن بكين قد حرضت من ١٤٠ ألفًا إلى ١٥٠ ألف صينى إثنى فى الشمال على الهجرة من ڤيتنام والعودة إلى الصين عبر الحدود، وهم لا يدرون لماذا هذا الإجراء. والسبب الجذرى هو سياسة الصين تجاه ڤيتنام بعد انتصارها على الأمريكيين، فقد استمرت الصين فى سياستها التوسعية ضد ڤيتنام، وقد استخدمت بكين زعماء الخمير الحمر لشن هجمات ضد الأراضى الڤيتنامية لارتكاب جرائم مروعة. وتسببت الصين فى رحيل شعب «هوا Hoa» من خلال حملة شنتها سفارتهم فى «هانوي» لتدريب هؤلاء العائدين حتى ترسلهم مرة أخرى إلى ڤيتنام، وأن الصينيين فى الخارج كانوا دائما متعلقين بوطنهم وأن مشاعرهم صادقة ومحترمة، وأن بكين قد استغلت هذه المشاعر.

سألته هل ستطبق الصين نفس السياسة فى سنغافورة لو أن لها سفارة هنا، قال: إنه لا يعتقد ذلك لأنها لم تكن تريد إعادة كل الصينيين المقيمين فى الخارج. فالأفضل تركهم حيث يقيمون، لاستخدامهم كأدوات لصالحها. ونظر إلىّ بحدة قائلاً: إن الصينيين الاثنيين فى كل مكان سيؤيدون الصين، كما أن الفيتناميين الاثنيين فى الخارج سيؤيدون ڤيتنام. ثم تحول إلى العلاقات الاقتصادية وأفضى بخبر مدهش، وهو أن سنغافورة يمكن أن تسهم فى إعادة تعمير ڤيتنام، وعندما ألمحت بلطف إلى أننا يجب أن نحصل على عائد مقابل سلعنا وخدماتنا، قال بجفاء: إن اقتصاد ڤيتنام ليس متقدمًا وإن أحتمالات التبادل التجارى

محدودة. وفى تلك الليلة بينما كنت أسير معه لتناول العشاء، قال مرة أخرى: إن ڤيتنام لا يمكنها أن تقوم بالتبادل التجارى ولكنها تحتاج إلى المساعدة، وأن سنغافورة استفادت من الحرب الڤيتنامية عندما باعت للأمريكيين موادا حربية ولهذا فإن من واجبها أن تساعدهم. وقد دهشت دهشة كبيرة من هذا الموقف المتغطرس العدائى.

وبينما كنا نمر فى السيارة أمام الميناء رأى عددًا كبيرًا من السفن الراسية. وللمرة الثانية وجه هجومه بأننا استفدنا إلى حد كبير من الحرب الڤيتنامية، وأننا قمنا بتنمية سنغافورة على حسابهم ولهذا فمن واجبنا مساعدتهم؛ ولم أصدق ما سمعته. لم أكن أفهم كيف أن علينا التزامًا بمساعدتهم لأنهم يعانون الفقر نتيجة لحرب لم نتسبب فيها ولم نشارك فى أى جزء منها. قلت له: إن المواد الحربية الرئيسية التى زودنا بها القوات الأمريكية فى ڤيتنام كانت عبارة عن بترول وزيوت وشحومات قدمتها شركات البترول الأمريكية والبريطانية، وأن الأرباح التى جنتها سنغافورة لا تذكر، ونظر إلىّ بعين الارتياب. وقلت: إننا مستعدون للتبادل التجارى ولكن ليس لمنح معونات. ولم يسره ذلك وافترقنا بشكل مؤدب ولكن ببرود.

وبعد اثنى عشر عاما، فى ١٩٩٠ وفى اجتماع المنتدى الاقتصادى الدولى فى داڤوس طلب «ڤو ڤان كيت» **Vo Van Kiet** النائب الأول لرئيس مجلس وزراء ڤيتنام مقابلتى، كان يأمل أن ننحى جانبًا الخلافات المعلقة وأن نتعاون. وقد أعربت عن أسفى لإضاعة وقت طويل فى احتلالهم لكمبوديا منذ ديسمبر ١٩٧٨. وإلى أن يتم حسم هذا الصراع لا يمكن أن نقيم صلات على مستوى الحكومات. وقال «كيت»: إن هناك فرصًا عظيمة وأنه منح أكثر من مائة ترخيص للاستثمارات لشركات أجنبية، وأجبت أنه سواء أكان هناك مائة أو ألف ترخيص بالاستثمار، فإن اقتصاد ڤيتنام لا يمكن أن ينطلق ما لم تصدر الولايات المتحدة إشارة إلى البنك الدولى لمنح قروض ميسرة لإعادة تأهيلها، وأن تقرر بنوك الولايات المتحدة أن ڤيتنام تعتبر مخاطرة مقبولة، ولكن بعد أن تخرج القوات الڤيتنامية من كمبوديا، سنستأنف العلاقات التى توقفت منذ ١٩٧٨.

وفى أكتوبر ١٩٩١ وقّعت ڤيتنام وجميع الأطراف المعنية اتفاقات فى باريس من أجل تسوية سياسية شاملة. وبعد ذلك بأسبوع زار سنغافورة «ڤو ڤان كيت» الذى أصبح رئيسًا للوزراء. وعلى الرغم من أننى لم أعد رئيسًا للوزراء فقد تقابلنا عندما حضرت حفل عشاء على شرفه أقامه خليفتى رئيس الوزراء «جوه شوك تونج»، وفى نهاية العشاء نهض واتجه إلىّ، وأمسك بذراعى يحتضننى بطريقة أشبه بما يفعله الشيوعيون، وسأل هل سأساعد ڤيتنام. قلت له: كيف؟ فقال بأن تصبح مستشارنا الاقتصادى، ولم أنطق بكلمة. فقد كنت هدفًا لهجوم شديد منذ احتلالهم كمبوديا، وبعد أن أفقت من دهشتى قلت إن تجربتى اقتصرت على دولة / مدينة، وليس لدى خبرة بدولة كبيرة مثل ڤيتنام يبلغ تعدادها ٦٠ مليون نسمة، وهى دولة مدمرة بسبب حرب استمرت عدة سنوات ونظام عمل شيوعى لابد من تحويله إلى نظام حرية الأسواق، وقد أصر على عرضه وتابع ذلك بإرسال خطابين إلىّ.

وبعد تبادل للخطابات وافقت على أن أزورهم ليس كمستشار ولكن لكى أتناقش معهم فى فكرة تحولهم إلى اقتصاد حرية الأسواق، وكانت العلاقة بيننا مختلفة تمامًا عندما ذهبت إلى هانوى فى إبريل ١٩٩٢. وفى قاعة مؤتمرات كثيرة الزخارف كان هناك تمثال نصفى لـ«هو تشى منه» فى وسطها. وقضيت يومًا كاملاً مع «فو فان كيت» ووزرائه وكبار المسئولين، كان لديهم خمسة أسئلة بدأت بـ: ما السلع التى يجب أن تركز عليها ڤيتنام فى عملية التحديث التى تقوم بها؟ وفى أية أسواق؟ ومع أى شركاء؟ أجبت بأن الأسئلة نفسها تكشف عن مجموعة اتجاهات ذهنية ناتجة عن سنوات عديدة من التخطيط المركزى لأنهم يفترضون أن هناك سلعًا معينة أو أسواقًا أو شركاء يمكن أن يحدثوا التحول المرغوب فيه. واقترحت أن يدرسوا الأسلوب الذى استطاعت به تايوان وكوريا الجنوبية التحول من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد قائم على التصنيع الحديث. وأضفت أن السياسة الجيدة تتمثل فى استخدام ڤيتنام الجنوبية، وبخاصة مدينة هو تشى منه (سايجون سابقا)، كمحرك لتحقيق النمو لكل البلاد، فقد سادت الشيوعية فى الشمال لمدة أربعين عامًا، ولكنها سادت فى الجنوب لمدة ستة عشر عامًا. والناس فى الجنوب قد ألفوا اقتصاد حرية الأسواق ومن الممكن بسهولة العودة إلى تطبيق النظام القديم. وأفضل عامل مساعد هم المهاجرون — أى اللاجئون الڤيتناميون الذين هجروا البلاد بعد ١٩٧٥ ونجحوا فى قطاع الأعمال فى أمريكا

وأوروبا الغربية وأستراليشا (أستراليا ونيوزيلندا وغينيا الجديدة وجزر المحيط الهادئ المجاورة). فلتوجهوا إليهم دعوة إلى العودة لإعطاء دفعة للاقتصاد فى الجنوب ما داموا يريدون أن يساعدوا أسرهم وأصدقاءهم.

وبدا أن «كيت» منجذب إلى الاقتراح. كان هو نفسه من الجنوب، ولكن غيره من الزعماء الآخرين الأكبر منه كانوا يريدون أن تنتشر التنمية فى الشمال والجنوب على قدم المساواة، ولم يصرحوا بأنهم يتوجسون من أن يعود هؤلاء المهاجرون ومعهم أفكار تخريبية أو تكون لهم صلات بالوكالات الأجنبية مثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وبعد عقود من الزمن من القتال بأسلوب حرب العصابات القائم على الكر والفر، فقد كانوا يشكون فى كل شخص، وطار «كيت» من هانوى إلى مدينة هو شى منه لعقد اجتماع نهائى معى، وطلب منى أن أزورهم مرة كل سنة، قائلاً: إننى صديق حقيقى لأننى قدمت لهم نصائح مخلصة وصادقة، على الرغم من أنه من المؤلم سماع بعضها أحيانًا، ووعدت بأن أعود إليهم بعد عامين، فإننى سأرسل بعض المتخصصين لدراسة أوجه النقص فى البنية الأساسية وتقديم توصيات عن الميناء البحرى والميناء الجوى والطرق والكبارى والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات الكهرباء. وكان المسئولون لدينا يعتقدون أن الڤيتناميين يريدون مواصلة الاتصال بى ليساعدهم ذلك على التقارب مع دول منظمة الآسيان ويشعرون بالأمان فى مواجهتهم مع الصين، وكانت سنغافورة تبدى معارضة صريحة لڤيتنام. فالڤيتناميون إذا طبعوا علاقاتهم معنا، فإن المستثمرين الأجانب سيشعرون بثقة أكبر بهم. وقد قررنا أن نترك الماضى خلفنا وأن نساعدهم بقدر ما نستطيع حتى يتكيفوا مع اقتصاديات السوق ويصبحوا شركاء منسجمين مع دول منظمة الآسيان.

وفى هانوى طلبت أن أذهب لمقابلة فام ڤان دونج وعلى الرغم من أنه كان قد تقاعد، فإنه قد استقبلنى فى مقر حكومتهم، وهو مبنى حجرى بنى فى العشرينيات من القرن العشرين وكان مقرًا للحكام الفرنسيين، ورحب بى عند الباب الرئيسى عند نهاية الدرج وكان من الواضح أنه معتل صحيًا، وقد بذل مجهودًا كبيرًا ليقف منتصبًا، ثم مشى مترنحًا إلى مقعده الذى كان على مسافة قريبة، وكانوا قد أوقفوا جهاز تكييف الهواء لأنه لم يكن يستطيع أن يتحمل البرد. وعلى الرغم من ضعفه فإنه كان يتحدث بحزم وتصميم كبيرين،

وقد ذكرنى بلقائنا فى سنغافورة، وقال: إن ما مضى قد مضى، وأن ڤيتنام تفتح صفحة جديدة. وشكرنى على صداقتى وحضورى لمساعدتهم، كان يبدو وكأنه يشعر بالمرارة والتحفظ. وتذكرت عندما كان زعيمًا متعجرفًا متكبرًا عندما زار سنغافورة فى ١٩٧٨. ولما رأيت مدى قوته حتى وهو منهزم، فقد شعرت بالامتنان لدينج شياوبينج **Deng Xiaoping** لأنه عاقب الڤيتناميين. وإلا ما كان لأحد أن يتحملهم وهم يتصرفون كأنهم البروسيون الجدد المنتصرون فى جنوب شرق آسيا. وكان الزعماء الڤيتناميون مجموعة تثير الإعجاب. وكان كيت معسول اللسان، ولكن سجله كمقاتل شيوعى يعمل تحت الأرض يكذب أسلوبه اللطيف. كانوا معارضين أشداء لديهم تصميم كبير وروح قتالية عالية.

وفى مذكرتى إلى مجلس الوزراء وصفت حالة ڤيتنام الفظيعة، على الرغم من أنه مرت ست سنوات على انفتاحها. وفى ١٩٧٥ كان فى إمكان مدينة هو شى منه أن تنافس بانجكوك، وهى الآن (١٩٩٩) تتخلف عنها بأكثر من عشرين عامًا. وشعرت بأن الناس فى ذلك الوقت قد فقدوا الثقة فى زعمائهم، وأن الزعماء قد فقدوا الثقة فى نظامهم، ومع هذا، فقد كان الفيتناميون شعبًا نشيطًا وذكيًا، كان متشبعا فى قاعدته الشعبية بمبادئ كونفوشيوس. وكنت أعتقد أنهم سيتعافون خلال عشرين أو ثلاثين عامًا، وكان كل اجتماع يبدأ وينتهى فى موعده تمامًا، وكان زعماؤهم يتميزون بالجدية، وكان كل من كيت والسكرتير العام السابق للحزب الشيوعى «نجوين ڤان لينه» **Nguyen Van Linh**، الذى قابلته فى مدينة «هوشى منه»، قد أبلغانى، كل على حدة، بأن عليهم أن يعيدوا تأهيل كوادرهم للتكيف مع اقتصاديات السوق وتحرير أنفسهم من الأفكار الماركسية الخاطئة، وقد أبلغنى أحد المصرفيين الأجانب فى مدينة «هوشى منه» أن استنزاف العقول الخطير أدى إلى نقص حاد فى المواهب المدربة، وكانوا ينظرون إلى جميع الأجانب كأنهم أعداء محتملون يجب على أصحاب أعمالهم الفيتناميين الإبلاغ عن نشاطهم. وكان هذا المصرفى الذى حدثنى يعتقد أن الفيتناميين يريدون الاستعداد لحرب قادمة، واستمر الفيتناميون فى تبنى الأساليب الشيوعية فى تصرفاتهم. وكان «كيت» غير ملتزم بعد كل المناقشات التى دارت بيننا فى الصباح وبعد ظهر اليوم الأول. وبعد هذين الاجتماعين مباشرة، اصطحبونى لمقابلة أمين عام الحزب الشيوعى «دو موى» **Do Muoi** الذى قدموا له ملخصًا عن محتوى المناقشتين

خلال الدقائق العشرين التى مضت بعد أن تركت رئيس الوزراء، ولابد أن «كيت» قد حصل على الموافقة بعد اجتماعى مع «دو موى» فى تلك الليلة، ففى كلمته على العشاء، التقط نقطة كنت قد أثرتها، ولم يبد التزامًا بها قبل ذلك، بأن ڤيتنام يجب ألا تبنى عددًا كبيرًا جدًا من الموانى الجوية الدولية أو الموانى البحرية، ولكنها يجب أن تركز على بناء ميناء جوى دولى كبير واحد وميناء بحرى دولى كبير واحد حتى يمكن إدراجهما فى الشبكة العالمية للموانى والمطارات.

وقد ناقشنا مشروعاتهم التى تمتلكها الدولة والتى منيت بخسائر وقد كانوا يريدون أن يخصخصوها (يحولونها إلى القطاع الخاص) أو بيعها إلى العاملين بها أو آخرين. وشرحت أن هذا الأسلوب لن يتيح لهم إدارة على درجة من الكفاءة وهو أمر مهم، كانت حكومة سنغافورة تمتلك بالكامل الخطوط الجوية السنغافورية، ولكنها كانت على درجة من الكفاءة وتحقق أرباحًا لأنه كان عليها أن تتنافس مع شركات الطيران العالمية. ولم نكن نقدم لها دعمًا حكوميًا، ولو أنها لم تحقق أرباحًا، لكان عليها أن تتوقف عن العمل. وقد نصحتهم بأن يخصخصوا مشروعاتهم التى تمتلكها الحكومة وتحقق خسائر بأن يأتوا بشركات أجنبية حتى يمكن أن تزودهم بالخبرة فى الإدارة ورأس المال الأجنبى للحصول على التكنولوجيا الجديدة، كان تغيير النظام الإدارى أمرًا جوهريًا، وكانوا فى حاجة إلى العمل مع الأجانب ليتعلموا أثناء العمل. ولا يمكن أن تحقق هذه النتيجة بالخصخصة داخل البلاد ببيع هذه المشروعات للعاملين فيها، وقد أرسلنا فريق عمل متخصصًا فى البنية الأساسية فى سبتمبر ١٩٩٢ وقدمت تقريرًا تبنته الحكومة الڤيتنامية. وقد أنشأنا صندوقًا للمساعدات للهند الصينية (برأس مال قدره ١٠ ملايين دولار أمريكى) وهدفه تدريب العاملين الفيتناميين فنيًا.

وقد زار «دو موى» **Do Muoi** سنغافورة فى أكتوبر ١٩٩٣، وقد راعه ما رأى من النوعية العالية للمبانى والبنية الأساسية، وعندما زار محال التجزئة الكبرى «فيربرايس» **Fair Price** التابعة للمؤتمر القومى لنقابات العمال أعجب بتنوع ووفرة السلع الاستهلاكية المتاحة لعمالنا، مثلما فعل رئيس الوزراء الروسى «ريزوكوف» **Ryzhkov** فى ١٩٩٠. وعندما رددت له الزيارة بعد شهر، اكتشفت من المسئولين العاملين معه أنه

وجه تعليماته إلى جميع المؤسسات بأن يتعلموا من سنغافورة وأن يعطوا الأولوية كلما أمكن ذلك للمشروعات التى يقترحها المستثمرون السنغافوريون. ومع هذا، وعلى الرغم من الاتفاقات الكثيرة التى تم توقيعها، فإن مستثمرينا وجدوا أن شيئًا منها لم ينفذ، فقد استخدمها صغار المسئولين للحصول على عروض أفضل من رجال أعمال آخرين.

وكان «دو موى» هو أهم رجل فى فيتنام، كان قوى البنيان وله وجه عريض وأنف كبير وبشرة غامقة وشعر مرسل مفروق على الجانبين، وكان يبدو أنيقًا ومرتبًا، وكان يرتدى الزى الفيتنامى الذى على نمط زى «ماو»، على عكس «كيت» الذى كان يرتدى زيًّا عاديًّا، ولم يكن ذهنه إصلاحيًّا مثل «كيت» ولكنه أيضًا لم يكن محافظًا مثل رئيس الجمهورية الجنرال «لى دوك أنه» Le Duc Anh . وكان يمثل عامل التوازن بين جناحى الحزب، وقد أبلغنى أنه حصل على كتابين من كتبى عندما كان فى سنغافورة، كان أحد الكتب هو خطبى المترجمة من الصينية إلى الفيتنامية، وقد قرأها جميعًا ووضع خطوطًا تحت الأجزاء الرئيسية عن الاقتصاد، وأرسلها إلى جميع الكوادر المهمة والوزراء لقراءتها، كان ينام فترة قصيرة من منتصف الليل إلى الساعة الثالثة صباحًا، ويزاول الألعاب الرياضية لنصف ساعة ثم يقرأ حتى الساعة السابعة والنصف صباحًا قبل أن يبدأ العمل، وقد أبلغنا أعضاء سفارتنا بأن كتابى الذى يحتوى على خطبى والمترجم إلى الفيتنامية يباع للجمهور، ولم يكن الفيتناميون قد سمعوا شيئًا عن حقوق الملكية الفكرية.

وعندما سأل كيف يمكنه أن يزيد من تدفق الاستثمارات، اقترحت أن يتخلوا عن العادات التى تعلموها أثناء حرب العصابات، فقد كانت مشروعات التنمية فى الجنوب التى وافقت عليها سلطة «هوشى منه» تحتاج إلى موافقة أخرى فى الشمال من المسئولين فى هانوى الذين لم يكن لديهم فكرة عن حقيقة الأحوال هناك، وكان فى هذا مضيعة للوقت. والأمر الثانى أن المشروعات التى توافق عليها الحكومة فى هانوى كانت تلقى معارضة من السلطات المحلية التى تعوقها بسبب سيطرة القائد المحلى المسئول، وهو ميراث استمر من أيام حرب العصابات.

وقد تحدث بأسف عن الماضى التعيس لڤيتنام – فقد قضت ألف عام فى حروب مع الصين، وقضت مائة عام أخرى تحارب الاستعمار الفرنسى والإمبريالية، ثم حاربت من أجل الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، وكان على الفيتناميين أن يحاربوا اليابانيين والفرنسيين والأمريكيين، ثم بعد ذلك عصابة «پول پوت» .Pol Pot ولم يذكر هجوم الصين عام ١٩٧٩. لقد خاض الڤيتناميون بنجاح حروبًا لتحرير بلادهم، كانت جراحهم الحربية عميقة الجذور، وصناعاتهم ضعيفة، وتكنولوجيتهم متأخرة، وبنيتهم الأساسية فى حالة يرثى لها، وقد تعاطفت معه، قائلاً: إن الحرب كانت مأساة لكل من الولايات المتحدة وڤيتنام. وتنهد قائلاً: كان يمكن أن نكون دولة متقدمة وحديثة مثل سنغافورة لولا الحرب.

وقد أكدت له أن ڤيتنام فى النهاية يمكن أن تحقق أفضل مما حققته سنغافورة، فليس هناك سبب يدعو إلى عدم استمرار السلام والاستقرار لأمد طويل، لأن الدرس المستفاد من السنوات الأربعين الماضية هو عدم جدوى الحرب، وفى حربين كبيرتين فى كوريا وڤيتنام، وحرب العصابات فى كمبوديا، لم يكن هناك منتصرون، ولكن ضحايا. ووافق «دو موى» على رأيى وهو يشعر بالحزن. والحقيقة أن الڤيتناميين أحرزوا تقدمًا، ذلك أنه نتيجة لمزيد من الاتصالات مع الأجانب وتدفق المعلومات عن اقتصاديات السوق، أصبح للوزراء والمسئولين فهم أفضل لكيفية التعامل مع حرية الأسواق، وكان النشاط المتزايد فى الأسواق، وافتتاح المزيد من المحال وزيادة عدد رجال الأعمال الأجانب والفنادق يمثل مؤشرات عن الازدهار فى مدينتى هو شى منه وهانوى.

وفى زيارة أخرى فى مارس ١٩٩٥، قاد النائب الأول لرئيس الوزراء «ڤان ڤان كاي» Phan Van Khai المناقشات بشأن الإصلاحات الاقتصادية، وكان مشهورًا عنه أنه يرغب فى أن يتحرك إلى الأمام بسرعة، وكان مستثمرونا قد واجهوا العديد من المشكلات. وقلت لكاى: إنه إذا أراد أن يجتذب المستثمرين فلابد أن يرحب بأوائل من يتقدم منهم. ولابد من مساعدتهم فى النجاح بعد أن يقيموا أصولهم على أرض ڤيتنام، بينما معاملة المستثمرين الذين لهم أصول ثابتة فى ڤيتنام على أنهم رهائن هو أضمن طريقة لإبعاد الآخرين وتثبيط هممهم. وكان المسئولون لديهم يتعاملون مع المستثمرين كما سبق أن تعاملوا مع الجنود الأمريكيين كأعداء يجب وضع كمائن لهم وتدميرهم. بينما يجب أن

يعامل المستثمرون باعتبارهم أصدقاء أعزاء يحتاجون إلى إرشاد حتى يمكنهم التعامل مع بيروقراطيتهم المليئة بالألغام والكمائن، ووجهت إليهم بعض الاسئلة عن الصعوبات التى واجهها مستثمرونا. فقد كان هناك مستثمر سنغافورى فى المبانى وكان يقيم فندقًا فى هانوى، ولكن حوالى ثلاثين من أصحاب المنازل المحيطة بالموقع اشتكوا من الضجة وتضايقوا من الاهتزازات عند الحفر، وقد وافق المستثمر على أن يدفع لصاحب بيت قريب من الموقع تعويضًا قدره ٤٨ دولارًا أمريكيًا فى الشهر. وبعد أن تم توقيع هذا الاتفاق طالب مائتا فيتنامى آخرون من أصحاب البيوت المجاورة بأن يدفع لهم نفس التعويض، ولكن المستثمر قرر أن يستخدم أسلوبًا مختلفًا بأن يتم البناء بدون ضجة أو اهتزازات، ولكن لم يسمح بأن يفعل ذلك لأن تصريحه كان خاصًا بالمعدات القديمة وليس المعدات الحديثة.

ومثال آخر: عقدت شركة «سنغابور تيليكوم للاتصالات السلكية واللاسلكية» اتفاقًا بإقامة مشروع مشترك لخدمة لاسلكية بنظام خدمة الاستدعاء **Paging Service** مع هيئة البريد والاتصالات فى مدينة «هو شى منه» على أساس تجربة لمدة عام، وبعدها يمكن طلب تصريح لمدة عشرة أعوام. وبعد أن أنفقت شركة «سنجابور تليكوم» مليون دولار أمريكى لتشغيل النظام، اقترحت هيئة البريد والاتصالات بـ «هو شى منه» أن تشتريه منهم، وأبلغت رئيس الوزراء كيت بأن المبلغ لا يزيد على مليون دولار أمريكى، ولكن المبدأ هو الأهم، فإذا عدلوا عن الاتفاق فإنهم سيفقدون ثقة رجال الأعمال السنغافوريين، ولابد أن كيت قد تدخل حتى يستمر المشروع ولكن مع مزيد من التغييرات فى الاتفاق الأصلى ومازالت هناك مسائل مهمة عديدة لم تحسم بعد. وتدل المعلومات التى تم الحصول عليها من المستثمرين الأجانب على أن رسالتى قد وصلت إلى المسئولين الفيتناميين الذين أصبحوا راغبين فى المساعدة، فقد زار المدير التنفيذى لشركة ألمانية كبرى سنغافورة بعد أن أبلغتنى فيتنام بأنهم زودوه بدليل استرشادى؛ وابتسمت وأنا أشعر بالرضا. واستمر كبار الزعماء فى تخوفهم من الأمراض الاجتماعية التى أعقبت الانفتاح فى فيتنام، وكذلك من غياب التحكم السياسى، وعملوا على إبطاء حركة تحرير الاقتصاد. وعلى عكس ما حدث فى الصين، حيث كان معظم العمد والمحافظين المحليين من الشباب المتعلمين بالجامعات؛ كان جميع كبار المسئولين عن مدن وأقاليم فيتنام من القادة السابقين فى حرب العصابات. وقد

صدموا لما حدث فى موسكو والاتحاد السوفيتى ولم يوافقوا على الشرور الاجتماعية التى استشرت فى المدن الساحلية الصينية. فهم لم يحاربوا من أجل ذلك.

وفى ١٩٩٣، اقترحت على كيت وفريقه أن يرقى هؤلاء المخضرمين من المحاربين فى حرب العصابات إلى مناصب استشارية مهمة والسماح للشباب، وبخاصة الذين تعرضوا للاحتكاك بالغرب بأن يقوموا بمسئولية تصريف الأعمال اليومية. فقد كانت فيتنام تحتاج إلى رجال يفهمون اقتصاديات السوق ويمكن أن يتعاملوا مع المستثمرين الأجانب. ولكن المحاربين القدامى الذين حاربوا وكسبوا الحرب أصبحوا المسئولين التنفيذيين ويريدون أن يبنوا البلاد بطريقتهم الخاصة. وعندما يتاح لجيل أصغر سنًا بأن يتولى المسئولية، فإننى أعتقد أن اقتصاد ڤيتنام سيتقدم بخطوات أسرع. وقد حدثت تغييرات مهمة فى القيادة فى سبتمبر ١٩٩٧، فأصبح نائب رئيس الوزراء فان ڤان كاى رئيسًا للوزراء بدلا من كيت، وتولى نائب رئيس الوزراء «تران دوك» منصب رئيس الجمهورية بدلاً من الجنرال «لى دوك أنه». وكانت هذه خطوات نحو الاعتماد على الجيل الأصغر سنًا الذى سافر أفراده إلى بلاد كثيرة وتعرضوا للعالم الحقيقى، وعرفوا جيدًا كيف أن ڤيتنام متأخرة كثيرًا بالمقارنة بجيرانها.

وفى نوفمبر ١٩٩٧، زرت مدينة «هو شى منه» حيث قابلت العمدة الجديد، وسكرتير لجنة الحزب بمدينة «هو شى منه» واسمه «ترونج تان سانج» الذى كان قد بدأ يشتهر، وكانت البلاد فى حالة توقف. فقد كان مستثمرونا فى مدينة «هو شى منه» والمصرفيون الأجانب يشعرون بصدمة من قرار اتخذ أخيرًا بعدم السماح بأية تحويلات إلى الخارج من العملة الڤيتنامية دونج Dong إلى أى عملة أجنبية. فكيف لهم أن يفوا بديونهم الخارجية والحساب على المكشوف فى البنوك، ومدفوعات الفائدة فى ڤيتنام؟ كيف يستطيعون الاستمرار فى تسيير أعمالهم؟ كانت وزارة التجارة والصناعة تعارض بشدة هذا القرار الذى كانوا يعرفون أنه لن يشجع المستثمرين، وأنه لن يحقق شيئًا، وكان البنك المركزى الڤيتنامى ووزارة المالية قد انزعجا من أزمة العملة التى ضربت المنطقة وقلقا من انخفاض الاحتياطى من العملات الأجنبية.

وفى هانوى شرحت لـ«فان ڤان كاى» كيف أن مثل هذه التغييرات الفجائية مدمرة للاقتصاد. كما كانت هناك أشياء أخرى خاطئة. فقد استطاعت شركة سنجابور تليكوم أن تسوى مسألة أجهزة النداء «بيجر» ولكنها واجهت مصاعب حول مسألة التليفون المحمول. ذلك أن هيئة الاتصالات الڤيتنامية لم تكن راغبة فى أن تصدر الترخيص على الرغم من أنهم كانوا قد وعدوا بإصداره. لقد كان الڤيتناميون يريدون أن يديروا المشروع بأنفسهم، وقد أشرت إلى أن فيتنام يجب أن تتبع الاتجاه السائد فى العالم المتقدم فى خصخصة الاتصالات السلكية واللاسلكية، التى يجب أن تتمشى مع المنافسة الدولية. وكانت الطريقة الوحيدة فى مواجهة المنافسة الشرسة هى أن تعمل الشركة كقطاع خاص مع شركاء أجانب يأتون بأحدث ما وصلت إليه التكنولوچيا. وقد استوعب ذلك، وكذلك استوعب تران دوك لونج، الذى تحدثت معه فى نفس المسألة. وللمرة الثانية دعيت لمقابلة دو موى .**Do Muoi** ودارت مناقشة جيدة بيننا كما حدث فى مناسبات أخرى، ولكنى خشيت أن يكون الانطباع محدودًا مرة أخرى. فالڤيتناميون يأخذون بعض الوقت للتخلص من القيود الشيوعية والتحرك بحرية ومرونة. وبعد أن يفعلوا ذلك لم يكن لدى شك أنهم يمكنهم أن ينجحوا، كانت المهارة التى استخدموا بها الأسلحة السوفيتية وما ابتكروه للتغلب على النقص الخطير فى كل شىء خلال الحرب، وإنجازات اللاجئين الڤيتناميين فى أمريكا وفرنسا هو بمثابة تذكرة بإمكانياتهم الضخمة.

* * *

وكانت زيارتى الأولى إلى رانجون (يانجون) فى أبريل ١٩٦٢. وكان رئيس وزراء بورما (الاسم القديم لميانمار قبل ١٩٨٩) يو نو **U Nu** قد طلب من الجنرال نى وين **Ne Win** أن يتولى السلطة فى ١٩٥٨؛ لأن حكومته المنتخبة لم تستطع أن تواجه الانتفاضات وأعمال التمرد لعدد كبير من جماعات الأقلية. وبعد ١٨ شهرًا من الحكم العسكرى عقدت انتخابات عامة. وعندما عاد حزب «يو نو» قام «نى وين» بتسليم السلطة إليه. ولكن «يو نو» واجه صعوبات مرة أخرى. وتولى «نى وين» السلطة فى مارس ١٩٦٢، قبيل زيارتى.

وعلى عكس كولومبو التى زرتها فى ١٩٥٦ كانت رانجون تبدو فى حالة من اليأس والركود، فقد كانت ترزح تحت الاحتلال اليابانى، وعلى الرغم من أنها أنقذت مما هو أسوأ عندما حارب البريطانيون لاستعادتها قادمين من البنغال، فإن الدمار فيها كان على نطاق واسع. وقد قام «نى وين» باستقبالى أنا وزوجتى «تشو» فى منزله بحرارة. وقد شعرت بعدم الارتياح عندما رأيت المنزل محاطًا بالمدافع والدبابات. وكان من الواضح أنه احتاط لكل شيء. وكان الهدف من زيارتى دحض الدعاية التى روجها سوكارنو رئيس إندونيسيا بأن ماليزيا هى مؤامرة استعمارية جديدة. وعلى الغداء استمع «نى وين» إلى إيضاحاتى، ولكنه لم يكن يصغى بانتباه. فقد كان مشغولاً بالحفاظ على القانون والنظام والقضاء على الانتفاضات وإبقاء بورما موحدة. وكان يعيش فى بيت متوسط الحجم فى إحدى الضواحى. وكان ودودًا هو وزوجته «كن ماى ثان» (أو كيتى)، وهى ممرضة سابقة وسيدة ممتلئة بالحيوية. وكان الاثنان يتحدثان الانجليزية ويتمتعان بالذكاء. كانت بورما من دول جنوب شرق آسيا ذات موارد طبيعية أفضل، وكانت تصدر الأرز والمواد الغذائية قبل الحرب. ومع هذا فإن النظام الديمقراطى للحكم لم يكن ناجحًا، لم يكن الشعب مكونًا من جنس واحد أو يتحدث لغة واحدة. فقد جمع البريطانيون فى دولة واحدة مجموعة من السلالات المختلفة تحتل أجزاء عديدة من هذا البلد الجبلى. وكان شعار «نى وين» للجمهورية الاشتراكية لاتحاد بورما هو «طريق بورما للاشتراكية». وكانت سياسته بسيطة وهى تحقيق الاكتفاء الذاتى والتخلص من الهنود والصينيين الذين جاءوا إلى بورما مع البريطانيين، وقد بدأ الصينيون فى الرحيل حتى فى عهد «يو نو»، واستقر كثير منهم فى تايلاند وسنغافورة، وكان العدد الأكبر من الهنود الذين جندهم البريطانيون فى خدمة الحكومة؛ وقد بدأوا يندمجون ببطء.

وكانت زيارتى التالية إلى رانجون فى مايو ١٩٦٥، بعد حضور مؤتمر للاشتراكيين الآسيويين فى بومباى. وقد أعجب «نى وين» بجزء من خطابى عندما قلت: «إذا اقتربنا من المشكلات الآسيوية الخاصة بالفقر والبطالة ونظرنا إليها من خلال المنظار الوردى للاشتراكيين الأوروبيين فلا شك أننا سنفشل». لم أكن أدرك وقتئذ عزمه على أن يكون

مكتفيًا ذاتيًا، وأن يقلل احتكاكه بالعالم الخارجي والعودة إلى ماض رومانسي سعيد عندما كانت بورما غنية وذات اكتفاء ذاتي.

وكان أحد أحاديثي التي لا تنسى خلال هذه الزيارة مع كبير الخدم في فندق ستراند – وهو هندي في أواخر الخمسينيات من عمره– وشعره ولحيته رماديان. وقد أحضر لي الإفطار وكانت نظراته حزينة ومكتئبة، وقال بالإنجليزية: «سيدي، هذا هو يومي الأخير، لن أكون هنا غدًا». ولم يكن متأكدًا هل سيكون في مقدور مساعده من بورما أن يقدم لي نفس الإفطار: وهو مكون من شاي على الطريقة الانجليزية باللبن والسكر، والخبز المحمص والبيض المخفوق. قال: «لقد ولدت وعشت هنا طيلة حياتي، ولكن الحكومة تريد أن يرحل جميع الهنود، ولا أستطيع أن أحمل معي سوى مبلغ قليل من المال ومتعلقاتي الشخصية». أين سيذهب؟ «إلى الهند». هل له أقارب هناك؟ «لا»، فقد أحضر البريطانيون جده إلى هنا ولكن الحكومة تريد أن تعيده إلى هناك. كان على حق بالنسبة إلى إفطاري. ففي اليوم التالي لم تكن صينية الإفطار التي قدمت لي بنفس الأناقة ولم يكن الخبز محمصًا كما يجب أن يكون. وفي فترة عصر نفس اليوم، كان «ني وين» يلعب الجولف معي في ملعب جولف رانجون البريطاني السابق؛ كانت مباراة غير عادية؛ فقد كانت ترابط على جانبي كل طريق بين حفرتين وحولنا نحن اللاعبين الأربعة، جنود مدججون بالسلاح ووجوههم تتجه للخارج. وعندما كان «ني وين» لا يضرب الكرة، كان يحرص على ارتداء خوذة من الصلب، وترددت في السؤال عن سبب ذلك. وقد همهم وزيره، وهو أحد اللاعبين، بأن الأمر يتعلق بتهديد باغتياله.

وعندما زار «ني وين» سنغافورة في ١٩٦٨، ولعب معي الجولف، لم يكن مهتمًا بالأمن ولم يضع خوذة من الصلب على رأسه، وعندما زارنا للمرة الثانية في ١٩٧٤، اقترحت ضرورة أن ننسق سياساتنا لإقناع الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتي للاحتفاظ بوجود قوات لهم في المنطقة، حتى يتحقق نوع من توازن القوى. ولكنه لم يكن مهتمًا أبدًا بهذا، فقد كان يفضل ترك هذه الأمور للقوى العظمى. وقد زرت رانجون لآخر مرة في يناير ١٩٨٦، وكانت زوجة «ني وين» الجديدة طبيبة، ومثقفة وأصغر بكثير من «كيتي»، التي توفيت. وكان «ني وين» يتمتع بذاكرة ممتازة يمكن بها أن يسترجع الأحداث التي

وقعت قبل ١٥ أو حتى ٣٠ عامًا. وعلى العشاء اكتشفت أنه على الرغم من مرور عشرين عامًا على بورما وهى فى حالة ركود اقتصادى، كان مازال لا يثق بالقوى الاجنبية. وقد تحدث عن أنه وجد نفسه فى «معركة فكرية» ضد عناصر من خارج بورما كانوا يريدون أن يستفيدوا إلى أقصى حد على حساب بلاده. وكان من المحزن أن أرى «رانجون» أسوأ مما كانت عليه منذ زيارتى لها فى ١٩٦٥. لم تكن هناك طرق ولا أبنية جديدة. وكان كل شىء يخيم عليه اليأس، وكانت هناك حفر فى الطرق الرئيسية، وكانت السيارات القليلة من طراز الخمسينيات والستينيات، ولم يكن هناك ما يمكن لوزرائه أن يفعلوه ولو أخذنا سياساته فى الحسبان. كانت الصحيفة اليومية الصادرة باللغة الإنجليزية من أربع صفحات بحجم التابلويد (نصف الصحيفة العادية). وكانت الصحيفة التى تصدر بلغة بورما أقل سوءًا. وكان الناس الذين يزورون معبدهم الشهير «شوى داجون» يبدون فقراء وفى حالة رثة. ومن سيارتى رأيت أن المحال خالية على عروشها من السلع.

وعندما زار رئيس وزراء بورما «ماونج ماونج كا» **Maung Maung Kha** سنغافورة فى سبتمبر ١٩٨٦، حاولت أن أثير اهتمامه بالسياحة، وأبلغته عن مقال قرأته فى صحيفة «سنجابور اميركان» **Singapore American** (وهى مطبوعة تصدر عن الجالية الأمريكية فى سنغافورة)، وفيها يصف مدرسين من المدرسة الأمريكية زيارة لهما لرانجون وماندلاى **Mandalay** و باجان. **Pagan** وقد سافرا فى جزء من رحلتهما بطريقة «أوتوستوب» باستخدام السيارات العابرة، ووجدا فى هذه الطريقة مغامرة مسلية. واقترحت عليه فتح بورما على مصراعيها للسياح، وبناء الفنادق وإيجاد رحلات جوية آمنة من رانجون إلى ماندلاى وباجان، وبهذا يجتذب أعدادًا كبيرة من السياح ويحقق دخلاً هائلاً. وأنصت بهدوء ولكنه لم ينبس ببنت شفة، ولم يحدث شىء. فقد كان «نى وين» لا يريد أجانب فى بورما. ولكن فى عام ١٩٩٣، قابلنى فى سنغافورة الجنرال «كين نيونت»، وهو من كبار قادتهم، وكان متجاوبًا، وربما كان السبب فى هذا هو أن «نى وين» كان قد غير من اتجاهه. ولابد أن «نى وين» قد أبلغه أننى صديق قديم، لأنه أصغى بانتباه شديد عندما كنت أشرح له أن ميانمار لابد من أن تتكيف مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأن تنفتح اقتصاديًا وتعمل على تطوير كل أرجاء البلاد. وأشرت إلى أن الصين وفيتنام كانا مثالين للدول المنغلقة

ولكنهما طورا من السياحة فيهما مع دعوة المستثمرين الأجانب لتوفير فرص العمل وتحقيق الثروة.

كان «كين نيونت» مسئولاً عن المخابرات وقتئذ، ويعتبر الرجل القوى فى المجموعة العسكرية الحاكمة لإعادة القانون والنظام، وطلبت منه أن يعيد النظر فى سياسته نحو «أونج سان سو كاي» **Aung San Suu Kyi** ابنة بطل بورما وأول رئيس وزراء لها : «أونج سان» **Aung San.** وقد تزوجت من رجل انجليزى ولكنها عادت إلى ميانمار لتقود حركة مناهضة للحكم العسكرى، ولم يستطيعوا أن يعتقلوها بشكل دائم، فهى يمكن أن تتسبب فى إحراج دائم لحكومتهم، وكان على ميانمار أن تحسن من معيشة الشعب، وأن تستعيد المواطنين القادرين ذوى الخبرة من الخارج وتعينهم فى الحكومة؛ لأن حكومة مكونة من الضباط العسكريين لا يمكنها أبدًا أن تسير الاقتصاد، واقترحت عليه أن يسمح لسنغافورة فى أن تشارك وتساعد ميانمار اقتصاديا. فسنغافورة تستطيع أن تدافع عن موقفها دوليًّا، إذا ساعدت هذه المشاركة على عودة الأمور إلى طبيعتها فى ميانمار، وليس الإبقاء على النظام الحالى. وقد خشى سكرتير وزارة الخارجية المسئول عن شئون ميانمار الذى كان يسجل محضر المقابلة أن يكون رد فعله عنيفًا ولكنه دهش عندما وجده فى نهاية المقابلة يشكرنى على «رأيى القيم».

وعندما قام الجنرال «ثان شوى» **Than Shwe** رئيس وزراء ميانمار ورئيس المجلس العسكرى الحاكم بزيارة سنغافورة فى يونيو ١٩٩٥ اقترحت عليه أن يزور إندونيسيا ليعرف كيف أنها تحولت من القيادة العسكرية، تحت قيادة الجنرال سوهارتو، إلى رئاسة منتخبة. وقد أعطى الدستور الإندونيسى للقوات المسلحة دورًا مباشرًا فى الحكومة، وتمثيلاً فى المجلس التشريعى تحت نظام يسمى «دوى – فنجسى» أو الوظيفتين. وكان للجيش الإندونيسى دور دستورى فى ضمان الأمن وسلامة أراضى البلاد. وكانت الانتخابات الرئاسية والتشريعية تجرى كل خمس سنوات. وكان على ميانمار أن تسلك هذا الطريق إذا أرادت أن تكون مثل الدول الأخرى فى جنوب شرق آسيا، وقد قابلت «نى وين» عندما زار سنغافورة للعلاج قبل ذلك بعام فى ١٩٩٤. وقد تحدث عن شعوره

بالسلام وراحة البال من خلال ممارسة رياضة التأمل، وقد قضى سنتين بعد أن انسحب من الحكومة عام ١٩٨٨، وهو يتعذب ويقلق بسبب ما تمر به بلاده. ثم أنه فى عام ١٩٩٠ بدأ يقرأ عن رياضة التأمل، وهو يقضى الآن عدة ساعات كل يوم فى الصباح وبعد الظهر والمساء فى تأمل صامت، ومن المؤكد أنه كان يبدو أفضل بكثير من الشخص المريض الذى قابلته فى رانجون فى ١٩٨٦.

وقد زار سنغافورة مرة أخرى عام ١٩٩٧ لاستشارة أطبائه. وكان قد بلغ سن ٨٦ عامًا وكان يبدو أفضل مما كان عليه فى زيارته السابقة. وفى هذه المرة تحدث عن التأمل فقط، وقدم لى نصيحة عن كيفية تحسين ممارستى للتأمل، وسألته ألا يقلق بسبب مرض أحبائه مثل الأولاد والأحفاد، فقال إنه يقلق ولكنه يستطيع أن يسيطر على معاناته ويقلل منها وينساها عن طريق التأمل، وسألته هل يقلق عندما يطلب منه القادة العسكريون القدامى أن ينصحهم؟ أجاب بالنفى، فعندما فعلوا ذلك أبلغهم ألا يتحدثوا معه أبدًا عن عملهم لأنه تقاعد ليبتعد عن متاعب هذا العالم. ومع هذا، أبلغنى بعض الدبلوماسيين أنه مازال يحظى باحترام المؤسسة العسكرية وأنه مازال يتمتع بنفوذ كبير.

وكان الغرب وبخاصة الولايات المتحدة يعتقد أن العقوبات الاقتصادية يمكن أن تجبر الحكومة على تسليم السلطة إلى «أونج سان سو كاي» **Aung San Suu Kyi** الذى فاز بجائزة نوبل للسلام فى ١٩٩١. ولم أكن أعتقد أن هذا أمر محتمل. فقد كانت القوات المسلحة هى أداة ميانمار الوحيدة للحكم منذ تولى «نى وين» السلطة فى ١٩٦٢. ويمكن حث القادة العسكريين على أن يتقاسموا السلطة وأن يعملوا بالتدريج على التحول إلى الحكم المدنى، ولكن ما لم تكن الولايات المتحدة والأمم المتحدة مستعدة لإرسال قوات مسلحة للمحافظة على وحدة البلاد، كما فعلت فى البوسنة، فإن ميانمار لا يمكن حكمها بدون القوات المسلحة. ولقد كان الغرب قد نفد صبره بالنسبة إلى التدخل البناء لمنظمة الآسيان، وقد شعر بالحيرة عندما وافق زعماؤهم على ضم ميانمار إلى عضوية المنظمة فى يوليو ١٩٩٧. ولكن ما أفضل طريقة لأن تجعل البلاد تتطور وتنفتح وتتغير تدريجيًا؟ ففى كمبوديا لم تستطع قوات الأمم المتحدة التى أشرفت على الانتخابات أن تمكن المرشح الفائز من

تشكيل الحكومة لأن الحكومة «الواقعية» تحت قيادة «هون سن» Hun Sen كانت تسيطر على القوات المسلحة والشرطة والإدارة. إن القادة العسكريين سيضطرون فى النهاية لأن يتكيفوا وأن يتحولوا إلى تبنى نوع من الحكم أقرب إلى جيرانهم الأعضاء فى منظمة الآسيان. وسيحدث ذلك فى أقرب وقت مع ازدياد علاقاتهم بالمجتمع الدولى.

إننى أفضل أن أتذكر كمبوديا على أنها تلك الواحة التى تنعم بالسلام والازدهار فى الهند الصينية التى مزقتها الحروب فى الستينيات، وكنت قد قمت مع زوجتى «تشو» بأول زيارة لنا إلى «بنوم بنه» العاصمة فى ١٩٦٢. وقد رحب بنا الأمير «نورودوم سيهانوك» Norodom Sihanouk شخصيًا فى المطار، وقامت الراقصات فى زيهن التقليدى بنثر الورود على البساط الأحمر أثناء توجهنا إلى السيارة بعد أن استعرضت حرس الشرف. كانت «بنوم بنه» تشبه مدينة ريفية فرنسية، فهى هادئة ومسالمة وفيها شوارع عريضة أشبه بالشانزليزيه فى باريس وتحفها الأشجار، وعلى جانبيها طرق فرعية تظللها الأشجار كذلك. بل كان هناك أيضًا نصب على شكل قوس، وهو نموذج الخمير الحمر المشابه لقوس النصر، ويقع فى منتصف تقاطعات للطرق الرئيسية ميدان الاستقلال، وقد أقمنا فى قصر الحكومة الذى كان فى السابق دار سكن الحاكم العام الفرنسى ويقع على نهر ميكونج Mekong. وقد عاش سيهانوك نفسه فى قصر قديم. وقد أقام عشاء فخمًا على شرفنا، ثم طار معنا فى طائرته الروسية الخاصة لمشاهدة «أنجكور وات» Angkor Wat.

وكان سيهانوك شخصية فوق العادة، فهو شديد الذكاء وممتلئ بالحيوية ومحب لمباهج الحياة. وكان مظهره ومجاملاته توحى بأنه رجل مهذب فرنسى مثقف بكل ما يصاحب ذلك من إيماءات وسلوكيات، وكان ينطق الانجليزية بلكنة فرنسية. كان متوسط الطول، ممتلئ قليلاً، وله وجه عريض وأنف لامع أشبه بالأحجار المنحوتة على المعابد حول «أنجكور وات». كان مضيفًا ممتازًا يجعل من كل زيارة مناسبة ممتعة للذكرى. وكانت مآدبه التى يقدم فيها أطايب المطبخ الفرنسى الراقى، مع أفضل الأنبذة الفرنسية وأدوات المائدة الجميلة، تعتبر حدثًا ممتعًا، وأتذكر الذهاب إلى قصره فى العاصمة الريفية لمقاطعة

باتامبانج Batambang واتجهت السيارة إلى مدخل مرتفع أشبه بمداخل القصور الفرنسية. وعندما وصلنا قام رجال الحرس الكمبودى قصار القامة، الذين يبدون كالأقزام وهم يرتدون الأحذية النابليونية اللامعة التى تصل إلى ركبهم وعلى رؤوسهم خوذات تتمشى معها، وقد حيونا بسيوف لامعة تخطف الأبصار، وكانت قاعات الاستقبال والطعام مؤثثة بفخامة ومكيفة الهواء، وكانت هناك أوركسترا كمبودية، ودبلوماسيون أجانب فى الانتظار. كانت مناسبة تليق بأمير.

وكان الأمير متقلب المزاج ولديه حساسية من النقد، وكان يرد على أية مقالة صحفية تنتقده، وكانت السياسة بالنسبة إليه تعنى الصحافة والدعاية. وعندما أطيح به فى انقلاب ١٩٧٠ قال إنه طلب اللجوء إلى بكين لأنه كان يخشى على حياته. وأعتقد أنه لو كان قد عاد وقتئذ إلى كمبوديا ما كان يجرؤ أى جندى على إطلاق النار عليه عند وصوله إلى المطار. فقد كان ملكهم الاله، وقد حافظ على كمبوديا واحة للسلام والخير فى الهند الصينية التى مزقتها الحروب، وأوجد توازنًا محفوفًا بالمخاطر بين الشيوعيين والغرب، وقد سعى إلى اكتساب صداقة وحماية الصينيين مع الإبقاء على صلاته مع الغرب من خلال فرنسا. وعندما أقام فى بكين بدلاً من أن يعود لتحدى القائمين بالانقلاب، فإن كمبوديا القديمة تعرضت للتدمير.

وقد قابلته مرة أخرى عندما جاء إلى سنغافورة فى سبتمبر ١٩٨١ لإجراء مباحثات حول إقامة ائتلاف مع الخمير الحمر، كان سيهانوك مختلفًا، فقد عاد إلى «بنوم بنه» وأخذه الخمير الحمر أسيرًا، وقد مر بوقت عصيب، فقد قام «بول بوت» بقتل عدد كبير من أولاده وأحفاده، وكان هو نفسه يخشى على حياته، كان سيهانوك الواثق من نفسه قد تم تدميره. وكانت ضحكته وصوته المجلجل عندما ينفعل وإيماءاته قد همدت. كان أشبه بمأساة متحركة، ورمزًا لما حدث لبلاده وشعبه. وقد أنقذه الصينيون قبيل استيلاء الفيتناميين على «بنوم بنه» فى أوائل ١٩٧٩. وظهر فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليهاجم الغزو الفيتنامى، وأصبح رمزًا عالميًا للمقاومة الكمبودية، وقضى وقتًا طويلاً وهو يعارض بشدة تشكيل حكومة ائتلافية مع الخمير الحمر.

وبعد أن احتل الخمير الحمر «بنوم بنه» لم يكن شعب كمبوديا (أو كمبوتشيا وهو الاسم الذى اختاروه خلال حكم بول بوت) نشيطًا فى المنطقة. وقد زارنى «اينج سارى» Ieng Sary وهو وزير كمبودى مخضرم فى مارس ١٩٧٧. وكان يتحدث بدماثة وله وجه مستدير ممتلئ، ويبدو أرق وأطيب شخص يصلح لرعاية الأطفال، كان عديل ومن أخلص مساعدى «بول بوت» زعيم الخمير الحمر سيئ السمعة الذى ذبح من مليون إلى مليونين من الكمبوديين من مجموع سكان يبلغ سبعة ملايين نسمة، ولم يستثن معظم المثقفين من ألمع وأفضل من أنجبتهم كمبوديا، ولم يشر إلى إبادة الجنس، وقررت ألا أفاتحه فى هذا الموضوع؛ كان سينكر، كما تفعل إذاعات الخمير الحمر، من أن مذبحة وقعت على الإطلاق. وكان «إينج ساري» واقعيًا. كان يريد تبادلاً تجاريًا قائمًا على المقايضة، فهو يحتاج إلى قطع غيار للمصانع، وآلات ضخ للرى ومحركات لقوارب الصيد. وفى مقابل ذلك كانوا على استعداد لتصدير الأسماك من بحيرة «تونل ساب» Tonle Sap وهى بحيرة كمبوديا الشهيرة التى تتعرض لفيضان كل عام وتنتج أنواعًا ممتازة من السمك، ولم تزدهر تجارة المقايضة (فقد كانوا يعانون من مشكلات إدارية)، ولهذا كان التبادل التجارى معهم ضئيلاً، وانقطعت أية صلة لنا بهم.

وقد تدهورت العلاقات بين فيتنام وكمبوديا بعد اشتباكات على الحدود، وهاجمت فيتنام كمبوديا عام ١٩٧٨ واستولت عليها فى يناير ١٩٧٩، وبقيت كمبوديا فى ذاكرتى فقط فيما يتعلق بأنشطتنا داخل وخارج الأمم المتحدة للحصول على أصوات للحيلولة دون حصول الحكومة الفيتنامية العميلة على مقعد كمبوديا فى الأمم المتحدة، ومن خلال تأييدنا لقوات المقاومة الكمبودية التى تقوم بعملياتها من منطقة الحدود التايلاندية الكمبودية. وكنت قد قابلت الأمير «راناريده» Ranariddh ابن سيهانوك عدة مرات بين عامى ١٩٨١ و١٩٩١. وكان والده قد عينه مسئولاً عن القوات الملكية بالقرب من حدود تايلاند مع كمبوديا، وكان «راناريده» يشبه والده فى صوته وسلوكه وتعبيرات وجهه وحركات جسمه، وكان لون بشرته غامقًا، وأصغر حجمًا، وله نفس المزاج المعتدل ولا يتأثر بانفعالات اللحظة، وفيما عدا ذلك كان مصبوبًا فى نفس القالب، وكانت له نفس الطلاقة فى التحدث بالفرنسية ودرس القانون فى جامعة ليون Lyon قبل أن يتولى قيادة القوات الملكية.

وعندما زرت معسكر تدريبهم فى شمال شرقى تايلاند فى الثمانينيات من القرن العشرين لاحظت أنه لم يكن منضبطًا، ويفتقر إلى الروح العسكرية. ولكن كان ذلك أفضل ما يمكن أن يقدمه «راناريده» لأنه مثله مثل قواده وضباطه كان يقضى معظم وقته فى بانكوك وليس فى المعسكر، وقد شعرت بالإحباط لأننا كنا نمدهم بالأسلحة والمعدات اللاسلكية. وبعد تسوية ١٩٩١ تولت الجهات المانحة للمعونة الأمر، وأصبح «راناريده» أول رئيس للوزراء (مع «هون سن» **Hun Sen** باعتباره نائب رئيس الوزراء) عندما فاز حزبه فى الانتخابات التى نظمتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٣، وبعد أن تقابلنا فى سنغافورة فى أغسطس، حذرته من أن الائتلاف عملية محفوفة بالمخاطر، فقد كان العسكريون والشرطة والإدارة من اختصاص «هون سن». ولو أراد «راناريده» أن يستمر فلابد من أن يكسب إلى صفه جزءا من جيش «سن» وضباط الشرطة وبعض محافظى المقاطعات، ولا قيمة لرئيس الوزراء الأول ووزير الدفاع (الذى كان أحد رجاله) مادام الضباط والقوات على ولاء «لهن سن»، ومن المرجح أنه لم يهتم بكلامى، وربما اعتقد أن دمه الملكى سيضمن له تأييد الشعب، وأنه لابديل له.

وقد قابلت «هن سن» فى سنغافورة فى ديسمبر من نفس العام. كان شخصًا مختلفًا تمامًا، وشخصية قوية استطاعت أن تنجو من الخمير الحمر، وهو رئيس وزراء عينه الفيتناميون فى الثمانينيات، ولكنه استطاع أن يبعد نفسه عنهم وأن يكون مقبولاً لدى الأمريكيين والأوروبيين الغربيين. وقد ترك انطباعًا بأنه قوى ولا يرحم، وكان يفهم القوة، وأنها تستند إلى فوهة المدفع، الذى يصر على التمسك به، وعندما بدأ الخمير الحمر فى الانحسار ولم يستطع «راناريده» أن ينضم إليهم فى تحديه، طرده «هن سن» فى ١٩٩٧ وأصبح هو المهيمن بشكل كامل، بينما بقى اسميًا نائبًا لرئيس الوزراء، وقد نصب سيهانوك ملكًا مرة أخرى بعد انتخابات ١٩٩٣ ولكن اعتلال صحته وغيابه المتكرر خارج كمبوديا للعلاج من السرطان فى بكين أخرجه من دائرة السلطة التى تولاها بالكامل «هن سن» وجيشه.

وكانت كمبوديا مثل آنية من الفخار الفاخر التى تحطمت إلى شظايا، وتتطلب إعادتها إلى ما كانت عليه القيام بعمل بطىء ومجهد. وكما يحدث بالنسبة إلى الفخار المهشم الذى

أعيد لصقه فإنه لا يمكنه أن يحتمل الضغط بعد ذلك، وقد قام «پول پوت» بقتل ٩٠ فى المائة من المثقفين والموظفين المدربين فى كمبوديا، وأصبحت البلاد تفتقر إلى إدارة متماسكة. وكان الناس قد تعودوا العيش بلا قوانين مرعية لمدة طويلة حتى أنهم فقدوا الالتزام بالقانون. كان خوفهم فقط من البندقية.

وكان شعب كمبوديا هو الخاسر فى كل ذلك. لقد سحقت البلاد وتحطمت طبقتها المتعلمة كما تدهور اقتصادها. وأدى انقلاب «هن سن» إلى تأجيل انضمام كمبوديا إلى منظمة الآسيان. وقد تم قبولها فى النهاية فى أبريل ١٩٩٩ لأنه لم تكن هناك دولة تريد أن تنفق مليارى دولار أمريكى لعملية أخرى من عمليات الامم المتحدة لإجراء انتخابات نزيهة. كانت كمبوديا قد قضت ٢٧ عاما فى حروب منذ انقلاب «نول» **Nol** عام ١٩٧٠. وكان زعماؤها الحاليون هم نتاج صراعات مريرة وقاسية حيث كان المعارضون إما أنه تتم تصفيتهم أو تحييدهم. كان زعماؤهم فى منتهى القسوة والوحشية وبدون أية مشاعر إنسانية. وكان التاريخ قاسيًا على كمبوديا.

٢٠ - منظمة الآسيان .. بداية غير واعدة .. ومستقبل واعد

أقيمت منظمة الآسيان لدول جنوب شرق آسيا فى أغسطس ١٩٦٧، فى جو يسوده عدم اليقين فى المنطقة. وفى احتفال متواضع اجتمع وزراء خارجية إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند فى بانكوك لتوقيع إعلان إنشاء المنظمة، كانت الحرب فى فيتنام تنتشر فى كمبوديا ووقعت المنطقة فى براثن عمليات التمرد الشيوعية. لم أكن أعول كثيرًا على الأهداف السامية للمنظمة للإسراع بالنمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والتنمية الثقافية، لدعم السلام والاستقرار، والتعاون فى الزراعة والصناعة والتوسع فى التجارة. وكان الهدف غير المعلن هو الحصول على القوة من خلال التضامن لمواجهة الفراغ الناتج عن قرب الانسحاب البريطانى واحتمال الانسحاب الأمريكى، وكانت إندونيسيا تريد أن تطمئن ماليزيا وسنغافورة، بأنه مع نهاية حقبة سوكارنو، فإن نواياها سلمية وأنها تخلت عن سياسات سوكارنو العدوانية، وقد أرادت تايلاند أن تقترب من جيرانها غير الشيوعيين الأعضاء فى حركة عدم الانحياز، وكانت الفلبين تريد منبرًا لتعرض أحقيتها فى بورنيو الشمالية North Borneo. وكانت سنغافورة تسعى إلى فهم ومساندة جيرانها فى دعم الاستقرار والأمن فى المنطقة.

وقد انقضت عشر سنوات قبل أن نحقق التماسك والتوجيه فى أنشطتنا، وإتاحة الوقت الكافى لزعمائنا ومسئولينا للتعارف والتعاون. كان أمامنا عدو مشترك — التهديد الشيوعى المتمثل فى تمرد العصابات- بتأييد من فيتنام الشمالية والصين والاتحاد السوفيتى، كنا نحتاج إلى الاستقرار والنمو للوقوف ضد الشيوعيين وعدم إتاحة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تساعد على الثورات، وكانت أمريكا والغرب على استعداد

لمساعدتنا، وكان دور الرئيس سوهارتو جوهريًا فى نجاح منظمة الآسيان. فبعد بعض بدايات خاطئة قام بها المسئولون الإندونيسيون المندفعون، لجأ سوهارتو إلى الاعتدال فى الأسلوب وانتهج أسلوبًا آخر مغايرًا تمامًا لموقف الهند من الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمى SAARC وفى عهد سوهارتو لم تكن إندونيسيا تتصرف كدولة تريد الهيمنة، ولم تكن تصر على وجهة نظرها ولكن كانت تأخذ فى اعتبارها سياسات ومصالح الأعضاء الآخرين، وأتاح هذا للآخرين أن يتقبلوا إندونيسيا على أنها الأولى بين الأنداد.

وفى الوقت الذى كانت فيه أهداف المنظمة المعلنة اقتصادية واجتماعية وثقافية، فقد كان الجميع يعلمون أن التقدم فى التعاون الاقتصادى سيكون بطيئًا، فقد كنا نجتمع معًا من أجل أهداف سياسية ومن أجل الاستقرار والأمن، وقد نجحت منظمة الآسيان فى خلق إحساس بالاستقرار والأمن، ولكن كما كان متوقعًا لم يتحقق فى البداية تقدم ملموس. وعندما تحدثت فى الاجتماع الوزارى الخامس لوزراء خارجية دول الآسيان فى سنغافورة فى إبريل ١٩٧٢، وجهت الأذهان إلى الفجوة بين العدد الكبير من المشروعات المقترحة وأن ما تحقق منها هو النذر اليسير. وفى كل عام كانت هناك من ١٠٠ إلى ٢٠٠ توصية ولكن لم يكن ينفذ منها سوى عشر أو عشرين توصية.

وقد أدى سقوط سايجون فى أيدى الشيوعيين فى إبريل ١٩٧٥ إلى ازدياد شعورنا بالخطر من التخريب والتمرد، وكان على منظمة الآسيان أن تتعهد بتنمية اقتصادية تكون أكثر فاعلية للتقليل من مشاعر السخط المحلى، وفى اجتماع ثنائى مع سوهارتو فى بالى فى سبتمبر ١٩٧٥ حاولت أن أقنعه بأن يوافق على وضع أهداف اقتصادية للآسيان فى أول مؤتمر قمة لها، وكانت إندونيسيا ستستضيفه وتدعو إلى سياسة تحرير التجارة، وأن تبدأ الدول الأعضاء بتخفيض قدره عشرة فى المائة على الرسوم الجمركية على بنود مختارة؛ تؤدى فى النهاية إلى منطقة تجارة حرة. وكنت أعتقد أنه يتعاطف مع هذا الاقتراح، وحتى يتم إنجاح مؤتمر القمة، اتفقنا على التركيز على القضايا التى تظهر التضامن وأن ننحى جانبًا القضايا التى قد تفرق فيما بيننا، وقد قام على مويرتوپو Ali

Moertopo أحد مساعدى سوهارتو المقربين إليه، بإبلاغ سفيرنا لديهم ك. س. ليب K. C. Lee بأنه بعد أن قابلنى رئيس الجمهورية نصحه خبراؤه الفنيون بألا يطبق «حرية التجارة»، فهذه الجملة تثير المخاوف من منافسة حرة للجميع تصبح فيها إندونيسيا مخزنًا لتجميع السلع من دول الآسيان الأخرى، بما يهدد فرصها فى التصنيع.

ومن الناحية السياسية أحرز مؤتمر قمة الآسيان فى فبراير ١٩٧٦ المنعقد فى «بالى» نجاحًا، فقد أظهرت الآسيان تضامنًا فى وقت ساد فيه عدم اليقين، وحققت الدولة المضيفة إندونيسيا بعض المكاسب، فقد عقد المؤتمر عشية الأزمة التى حدثت بسبب احتلالها لتيمور الشرقية مما حسن من وضع الرئيس سوهارتو دوليًا. ومع هذا، لم يكن سوهارتو مستريحًا من اجتماعات القمة الرسمية. وقد تحدث فقط باللغة الإندونيسية (باهاسا) ولم يستطع أن يتبادل الحديث بطلاقة باللغة الإنجليزية، ولهذا كان يفضل الاجتماعات الثنائية. عندئذ كان يتحدث بقوة وطلاقة باللغة الإندونيسية، وفى منتصف الثمانينيات كان يستخدم بعض الكلمات والجمل الانجليزية عند عرض أفكاره، وعقد مؤتمر القمة التالى عام ١٩٧٧ فى كوالالمبور، وقد لاحظت مرة أخرى أنه لم يكن على سجيته، لهذا فإن المؤتمر التالى لم يعقد إلا بعد عشر سنوات فى مانيلا، وعندما حان دور سنغافورة لاستضافة مؤتمر القمة عام ١٩٩٢ لم أكن رئيسًا للوزراء ولم أحضره.

ولم ننجح فى تخفيض الرسوم الجمركية فيما بيننا، ولكن أدت الاجتماعات المتكررة الدورية إلى إقامة علاقات عمل شخصية وسهلة بين وزراء الآسيان ومسئوليها، وقد ساعدهم ذلك على حل المشكلات الثنائية بشكل غير رسمى قبل أن تصبح هذه المشكلات موضوع تدخل من طرف ثالث، وقد طور المسئولون والوزراء أسلوبًا للعمل جعل من الممكن تخفيف حدة المنازعات إن لم يكن حسمها، كما أتاح إيجاد بيئة للتعاون، وكانوا يلعبون الجولف خلال لقاءاتهم، وبين كل ضربة لكرة الجولف وضربة أخرى فى الملعب كانوا يجربون أفكارهم واقتراحاتهم، وكانت تمر بدون معارضة أقل مما لو كانت قد طرحت فى اجتماع رسمى، وكانوا يعقدون أيضًا جلسات غناء بعد مأدب العشاء، وكان على كل وزير أن يغنى إحدى أغنيات بلاده الشعبية، ولكن كان وزراء سنغافورة يشعرون

بالحرج والارتباك، فهم لا يفعلون ذلك فى وطنهم. وكان الأمر عاديًا بالنسبة إلى الفلبينيين والتايلانديين والإندونيسيين، فقد كان الغناء جزءًا ضروريًا فى حملاتهم الانتخابية. وبالنسبة إلى الدبلوماسيين الغربيين، قد تبدو مثل هذه الأنشطة سخيفة، ولكنها فى واقع الأمر كانت تذيب الجليد بين الناس على الرغم من أنهم جيران جغرافيا، فإنهم ظلوا غرباء عن بعضهم البعض لأنهم تباعدوا لأكثر من قرن بسبب اختلاف مناطق النفوذ الاستعمارية. وعن طريق هذه الاستشارات والاجتماعات المنتظمة، حيث العمل والترويح عن النفس بنفس أهمية العمل على جدول الأعمال الرسمى، تطورت عادات التعاون والحلول الوسط عندما كان التوصل إلى الإجماع غير ممكن.

وعندما كان على منظمة الآسيان أن تتعامل مع الدول المتقدمة، فقد كان التعاون يأتى بشكل طبيعى، لقد تعلمنا قيمة التنسيق السياسى عندما كنا نتفاوض مع الأمريكيين والأوروبيين فى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وأيضًا مع اليابانيين. ومن جهة أخرى فإن هذه الدول الصناعية كانت تفضل أن تتعامل معنا كمجموعة، كانوا يريدون أن يشجعوا الآسيان بسبب موقفها العقلانى المعتدل فى المحافل الدولية، مما كان يؤدى إلى نتائج عملية، وكانوا يريدون أن تقام تجمعات إقليمية أخرى من الدول النامية تتبنى نفس المنهج البرجماتى.

وهناك مثال عن قيمة منظمة الآسيان بالنسبة إلى أعضائها عندما حاولت إستراليا أن تغير قواعد الطيران المدنى لديها. ففى أكتوبر ١٩٧٨ أعلنت عن «سياسة الطيران المدنى الدولى الاسترالى» **ICAP** والتى تقضى بأن شركتى كوانتاس **Quantas** الاسترالية والطيران البريطانية وحدهما يمكن أن تنقلا الركاب بشكل مباشر بين استراليا وبريطانيا بأسعار رخيصة جدا، وتم استبعاد شركات الخطوط الجوية التى تتوقف فى محطات دولية، مثل سنغافورة وعواصم دول الآسيان الأخرى، وأدت هذه الأسعار الخاصة بالركاب إلى عدم التوقف وهم فى الطريق. كما كان الاستراليون يخططون أيضًا لخفض طاقة استيعاب شركات الخطوط الجوية لدول الآسيان الوسيطة وكل من إستراليا وبريطانيا، وكانوا يريدون عدم السماح لشركة خطوط تايلاند الجوية الدولية من أن تنقل ركابًا من سنغافورة،

وهى نقطة متوسطة، فى الطريق إلى إستراليا. وكان الاستراليون يريدون أن يناقشوا هذه المسألة على المستوى الثنائى فقط مع الدول المضارة كل على حدة، ولكن وزراء اقتصاد دول الآسيان اتخذوا موقفًا مشتركًا ضد سياستهم. ومن أجل إفشال مسعاهم طلب شركاؤنا فى الآسيان بعض الوقت لبحث التداعيات طويلة الأمد لهذه التغييرات التى ستؤدى إلى إبعاد شركات الخطوط الجوية لدول الآسيان عن العمل على الطريق الجوى الأساسى، ويتركنا مع الخطوط الجوية الإقليمية التى لن تستطيع التطور. وبعد ذلك تغلبنا على مصالحنا المتباينة حتى نتخذ موقفًا موحدًا.

وقد وصلت إلى نتيجة بأن طائرات بوينج ٧٤٧ التى تطير من إستراليا إلى أوروبا تحتاج إلى التوقف إما فى سنغافورة، أو كوالالمبور، أو بانكوك وهى فى طريقها إلى لندن، وكانت جاكرتا قريبة جدًا من إستراليا، بينما كولومبو بعيدة جدًا، وكانت المحطتان غير اقتصاديتين، وقد عملنا على أن نكسب الماليزيين والتايلانديين إلى جانبنا. وأصدرت تعليمات إلى مسئولينا بتقديم امتيازات كافية للماليزيين والتايلانديين حتى ينضموا إلينا فى هذه المعركة.

وكتبت إلى رئيس وزراء تايلاند الجنرال كريانجساك **Kriangsak** فى يناير ١٩٧٩ بأن الإجراء الذى اتخذته إستراليا «إجراء حمائى سافر» وأنهم يريدون استغلال خلافاتنا بأن يقدموا مختلف الإغراءات والتهديدات، وقد أيدنى فى ذلك. وكانت علاقاتى مع «الجنرال كريانجساك» قوية، وقد منحنا امتيازات كافية للخطوط الجوية الماليزية حتى يبقى موقف ماليزيا موحدًا مع دول الآسيان.

وفى بادئ الأمر كاد الإستراليون أن ينجحوا فى عزل سنغافورة وتقسيم دول الآسيان، بأن يضربوا دولها ببعضها، ولكن تضامن الآسيان قوى بعد اجتماع تحدث فيه وزير المواصلات الاسترالى بخشونة إلى المسئولين عن الطيران المدنى فى الآسيان. وقد تم إبلاغ ذلك إلى الدكتور مهاتير الذى كان وقتئذ نائبًا لرئيس وزراء ماليزيا ووزيرا للتجارة والصناعة. وكان مازال غاضبًا بسبب زيارة قام بها مع رئيس وزرائه تون عبد الرازق، تعرضا فيها لمضايقات المتظاهرين المحتجين، وأصر مهاتير على تشدد موقف

ماليزيا ضد الاستراليين، وقد تصاعدت مسألة سياسة الطيران المدنى الدولى الاسترالى من نزاع ثنائى بين سنغافورة واستراليا ليصبح نزاعًا بين الآسيان ضد إستراليا، وظهرت فى الصحافة تصريحات شديدة اللهجة، وتضايق الإندونيسيون من مواقف المسئولين الاستراليين الهجومية، فهددوا بمنع الطائرات الاسترالية من التحليق فوق المجال الجوى الإندونيسى إذا أصروا على سياسة الطيران المدنى الدولى الاسترالى، وقد زار سنغافورة وزير خارجية إستراليا «أندرو پيكوك» **Andrew Peacock** لنزع فتيل الأزمة، ووافقت إستراليا على السماح للخطوط الجوية السنغافورية بأن تستعيد طاقاتها الاستيعابية وخطوطها إلى إستراليا وسمحت للخطوط الجوية لدول الآسيان بزيادة طاقة استيعابها من الركاب، وكان هذا درسًا فى مزايا التضامن.

وكانت هناك مشكلة تتعلق باختبار مدى التضامن بين دول منظمة الآسيان من ١٩٧٨ إلى ١٩٩١ وهو احتلال فيتنام لكمبوديا، وبعد أن هاجم الڤيتناميون كمبوديا فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨، أخذ «راجا» المبادرة باعتباره وزيرًا لخارجيتنا لعقد اجتماع خاص لوزراء خارجية دول منظمة الآسيان فى بانكوك فى ١٢ يناير ١٩٧٩. وفى بيان مشترك استنكروا العدوان ودعوا إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوديا، وعندما كان الڤيتناميون يتقدمون فى كمبوديا نحو حدودها مع تايلاند أصبح الوضع خطيرًا، ومع هذا، أدت الحملة التأديبية الصينية ضد ڤيتنام فى فبراير ١٩٧٩ إلى استقرار الوضع. وأصبحت المسألة المهمة تتعلق بكيفية منع نظام حكم «هينج سامرين» **Heng Samrin** – الذى أقامه الڤيتناميون فى «پنوم پنه» – من إزاحة حكومة الخمير الحمر «لپول پوت» من مقعد كمبوديا فى الأمم المتحدة، وكانت عمليات الإبادة الجماعية لشعبهم قد أثارت موجة عالمية من الاستنكار والاشمئزاز ضد الخمير الحمر، ولكن إذا كنا نريد أن نمنع الڤيتناميين من حصولهم على الاعتراف الدولى بنظام حكمهم العميل، فلا خيار أمامنا سوى دعم حكومة الخمير الحمر.

وكان «راجا» من المناضلين بالسليقة، وقد أمده الغزو الڤيتنامى لكمبوديا بقضية حركت نزعته المثالية، وكتب مذكرات وجيزة بلهجة حادة، وزعها على دول عدم الانحياز، تذكر بالتفصيل كيف أن الڤيتناميين المتسلطين وهم أشبه بالبروسيين الجدد بجنوب

شرق آسيا، قاموا بسحق واضطهاد الكمبوديين الضعفاء المسالمين، الذين يبلغ حجمهم عشر حجمهم. كان «راجا» شخصية لطيفة، فهو ليس متغطرسًا ولا متخاذلا، ولكنه يتسم بالدفء والإخلاص الواضح. وأدت جهوده إلى أنه سهل على «تومى كوه» Tommy Koh فى نيويورك والسفراء والمسئولين من الدول الاخرى أن يحشدوا الأصوات ضد فيتنام فى الامم المتحدة وغيرها من المنظمات والتجمعات الدولية. والأفضل من هذا أنه فعل كل ذلك دون أن يغضب «مختار كوسوماتمادجا» Mochtar Kusumaatmadja وزير خارجية إندونيسيا الذى تلقى تعليمات من رئيس جمهوريته بعدم عزل فيتنام. كان سوهارتو يريد أن تبقى فيتنام قوية حتى توقف أى توسع للصين تجاه الجنوب. واستطاع «راجا» مع «تانكو ريثاوادين Tengku Rithaudeen» وزير خارجية ماليزيا إقناع مختار بألا يعارض سياسة تايلاند ويضعف وحدة الآسيان على الأقل. وكان عزل فيتنام إنجازًا رائعًا استمر عقدا من الزمن ولعب «راجا» فيه دورا مهمًا.

وعلى غير المتوقع، فإنه بعد مرور عام، فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩ قام السوفيت بغزو أفغانستان، وكان هذا الغزو يمثل نقطة تحول، كما وصفه الرئيس كارتر، فالغشاوة انقشعت من عينيه. وأصبحت حكومة الولايات المتحدة أكثر عداء للسوفيت ولفيتنام، كما أنها عدلت من مواقفها تجاه جارتينا المسلمتين: إندونيسيا وماليزيا. وكان كل من الرئيس سوهارتو ورئيس الوزراء مهاتير قد تشددا فى موقفهما ضد الاتحاد السوفيتى، فقد ارتابا فى أغراض السوفيت واستخدامهم لفيتنام، وعزلت الهند لأنها كانت الدولة الآسيوية الوحيدة التى اعترفت بنظام «هينج سامرين».

وقد أظهرت تقارير مخابراتنا، التى أكدها التايلانديون، أن جيش الاحتلال الفيتنامى المشكل من ١٧٠ ألف مقاتل كان يسيطر على جميع مراكز السكان فى كمبوديا ومعظم الريف، وكانت قوات «هينج سامرين» البالغة حوالى ٣٠ ألف مقاتل قد عانت من انخفاض الروح المعنوية ومن هروب الجنود، وقد تشجعنا من تقارير عن زيادة المقاومة الشعبية للاحتلال الفيتنامى، وكانت قوات الخمير الحمر قد انسحبت إلى المناطق الجبلية فى الغرب، بالقرب من الحدود التايلاندية وكانت جماعات المقاومة غير الشيوعية، التى تحارب

الخمير الحمر تحت قيادة موالية لحكومة «لون نول» **Lon Nol** السابقة، قد تحالفت لمحاربة الفيتناميين. وقد بذل المسئولون لدينا جهدًا كبيرًا من أجل مساعدة سيهانوك وابنه «سان» **Sann**، على تشكيل حكومة ائتلافية مع الخمير الحمر، ولكن كان الاثنان يخشيان ويكرهان الخمير الحمر. كانت العلاقة بين «سون سان» الابن وسيهانوك أشبه بعلاقة فرد من أفراد الشعب بأميره. وفى اجتماع مع أنصاره فى سنغافورة فى ١٩٨١، أبلغ أحد مسئولينا «سون سان» أن سيهانوك يريد أن يراهم فورًا، وقد شعر جميع أعضاء وفده بالتوتر والرهبة ولم يستطيعوا رفض الحضور، على الرغم من أن سيهانوك لم يكن فى السلطة.

وقد اقتضى الأمر مرور عام آخر قبل أن نستطيع نحن والصينيون والتايلانديون حث سيهانوك و«سون سان» لعقد اجتماع فى كوالالمبور لتوقيع اتفاق رسمى من أجل تشكيل حكومة ائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، واستطاع التايلانديون والصينيون حث الأطراف الثلاثة للاتفاق على أن يكون سيهانوك رئيسًا، وأن يكون «كيو سامفان» **Khieu Samphan** نائبًا للرئيس، وأن يكون «سون سان» رئيسًا للحكومة الائتلافية. وألححت عليهم بأن يكون التوقيع على الاتفاق فى كوالالمبور وليس بكين، حتى لا يبدو ذلك ائتلافًا يدعمه الصينيون وهو ما يجعل من الصعب الحصول على تأييد على نطاق واسع فى الأمم المتحدة، وقد وجدت من المهم بالنسبة إلى الفيتناميين أن يروا أن منظمة الآسيان متحدة فى تأييدها للحكومة الائتلافية، وأن ذلك ليس مجرد مشروع تايلاندي– سنغافورى. وكان غزالى شافعى **Ghazali Shafie** وزير خارجية ماليزيا القدير، متشوقا لأن يؤدى دورا نشيطًا، واستطعت أن أقنع مهاتير رئيس الوزراء بتأييد المشروع؛ وذلك لأنه بعد التوقيع على الاتفاق بتشكيل الحكومة الائتلافية فى كوالالمبور، لن يستطيع الإندونيسيون أن يتراجعوا عنه وإلا خاطروا بالعزلة من قبل دول منظمة الآسيان، وكان من المؤكد أن «مختار كوسوماتمادجا» قد وافق على أن منظمة الآسيان يجب أن تؤيد قوة ثالثة غير شيوعية.

وكانت نقطة القوة عند سيهانوك هى فى الدعاية والمناورة الدبلوماسية. أما القوة الحقيقية فتكمن فى زعماء الخمير الحمر. فإنهم بعد أن كسروا عزلتهم الدولية بأن أشركوا سيهانوك و«سون سان» معهم فى الحكومة الائتلافية، شرعوا فى تعزيز قوتهم.

وكان الصينيون يواصلون إمدادهم بالأسلحة والمال، كما أنهم كانوا يحصلون على دخل من سيطرتهم على مناجم الأحجار الكريمة وتجارة الأخشاب على طول الحدود مع تايلاند. وبالنسبة إلى الڤيتناميين فإن تشكيل هذه الحكومة الائتلافية كانت من الأنباء السيئة، وقد كان رد فعلهم يدل على شعورهم بالمرارة، ووصفوه بأنه « وحش شرير من نتاج التوسعية الصينية والإمبريالية الأمريكية». وكان وزير خارجية ڤيتنام قد أعلن مرارًا أن الموقف في كمبوديا لا رجوع فيه ولا تفاوض بشأنه، وقد تحدى الصينيون ذلك وساعدت الولايات المتحدة على معارضته. وكما كنا نأمل فإن التأييد الدولي للحكومة الائتلافية أخذ يتزايد، وتبخر أي احتمال للاعتراف بنظام الحكم العميل للڤيتناميين برئاسة «هينج سامرين».

كانت دول العالم الثالث قد أعجبت بالڤيتناميين باعتبارهم أبطالاً بعد أن هزموا الأمريكيين عام ١٩٧٥، وسيطروا على سايجون. أما الآن فإنهم يتحدون الرأي العام العالمي، ويهددون دولاً صغيرة مجاورة وأصبحوا أشرارًا دوليين، وقد تورطوا في مواجهة حرب عصابات، لن يستطيعوا أن يكسبوها، تمامًا كما حدث للأمريكيين في ڤيتنام، وكان عليهم أن يغوصوا في مستنقع كمبوديا لسبع سنوات قادمة إلى أن انسحبوا منها في سبتمبر ١٩٨٩، ولكنهم استمروا في التورط إلى أن عقد اتفاق باريس في أكتوبر ١٩٩١ . وقد قضينا ثلاث سنوات في محاولة جادة للتغلب على الخلافات الداخلية بين الكمبوديين والتنسيق بين مواقف الصين وتايلاند وسنغافورة حتى يمكن ضم ماليزيا وإندونيسيا وإرضاء الأمريكيين الذين لم يكونوا يؤيدون عودة الخمير الحمر إلى السلطة.

وقد سعيت أنا و«راجا» بقوة لضمان استمرار اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة. وسواء أكان رئيسها هو كارتر ووزير خارجيته سيرون فانس أو الرئيس ريجان ووزير خارجيته جورج شولتز، فقد وجدت أن الأمريكيين جميعًا ليسوا على استعداد للقيام بدور رئيسي، فقد كانوا عازفين عن التورط في حرب عصابات أخرى في القارة الآسيوية أو إنزال قوات على الأراضي الاسيوية، وقد نجحنا في حثهم على تقديم معونة عسكرية متواضعة، وكانت في بادئ الأمر غير هجومية، ثم أصبحت هجومية بعد ذلك، لتستعين بها قوات المقاومة غير الشيوعية، ولكن الأمريكيين لم يساعدوا في حشد الأصوات ضد

الڤيتناميين فى الأمم المتحدة. وكان «تومى كوه» **Tommy Koh** مندوبنا الدائم فى الأمم المتحدة قد لعب دورا رئيسيًا فى إقناع الدول الأعضاء وحشد أصواتهم، وفى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٨٢ قام سيهانوك باعتباره رئيس الحكومة الائتلافية المشكلة حديثًا، بمناشدة أعضاء الأمم المتحدة لمساعدة كمبوديا على استعادة استقلالها وسيادتها. وقد استجابوا بالتصويت لصالح كمبوتشيا الديمقراطية، بإجمالى ١٠٥ دول أعضاء. ومع تجميع مزيد من الأصوات فى الأمم المتحدة، أشعرنا الڤيتنامين بعزلتهم المتزايدة.

وقد تمكن «دينج شياوبينج» **Deng Xiaoping** من ردع أى هجوم على تايلاند بأن قام بالهجوم على ڤيتنام فى فبراير ١٩٧٩، وكان الثمن هو سفك دماء الصينيين. وقد أفضى لى «جاو زيانج» **Zhao Ziyang** فى بكين عام ١٩٨٠ بأن الصين عندما قامت بالهجوم المضاد ضد ڤيتنام للدفاع عن نفسها فى ١٩٧٩، فإنها قد أجبرت ڤيتنام على حشد ٦٠ فى المائة من أفضل قواتها على الحدود الصينية الڤيتنامية، وأضاف أنه لو كانت هذه القوات حرة للقتال فى كمبوديا، فإن المؤتمر الدولى التالى كان سيختص بإيجاد تسوية سلمية لمشكلة تايلاند مع ڤيتنام، وليس كمبوديا. ولكن « جاو» اعترف ضمنا بأن الصين وحدها لم تكن قادرة على أن تحل المشكلة الكمبودية لأنها كانت بحاجة إلى الولايات المتحدة ودول منظمة الآسيان لحشد التأييد الدولى.

وفى واشنطن فى يونيو ١٩٨١ قابلت الرئيس ريجان على انفراد، وتحدثت عن السوفيت الذين يحدثون متاعب لجنوب شرق آسيا، وأكدت له أن «دينج شياوبينج» قال: إن الصين لا تريد أن تكون هناك دول عميلة حولها وأنها على استعداد لأن تقبل أية حكومة تفوز فى انتخابات حرة فى كمبوديا، وساعد ذلك فى الحصول على تأييد ريجان؛ فقد كان ضد الڤيتناميين ونظام حكمهم العميل بشكل مطلق. وعندما اقترحت على «جون هولدريدج» **John Holdridge** مساعد وزير الخارجية لشئون آسيا والمحيط الهادئ، فى نوفمبر ١٩٨١ فى سنغافورة، بالسماح لمن سيفوز فى الانتخابات التى ستجرى تحت إشراف الأمم المتحدة بالسيطرة على كمبوديا، وأن «هينج سامرين» ربما يمكنه أن يفوز، قاطعنى بقوة قائلاً: «أنا غير متأكد من أن هذا مقبول، فهم على ولاء للسوفيت أكثر من اللازم». وقد

أوحت لى تعبيرات وجهه ولهجته وأسلوبه بأنه لا شك فى أن فوز «هينج سامرين» أمر غير مقبول لدى الأمريكيين أو الصينيين. وفى أغسطس ١٩٨٢، قام مسئولون من وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية بإبلاغ بعثتنا فى الأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة ستقوم بتمويل جماعة المقاومة غير الشيوعية فى كمبوديا بإجمالى أربعة ملايين دولار أمريكى بمعونة دفاعية — وأغذية وأدوية — لتكملة جهود دول منظمة الآسيان، وكانت تلك بداية متواضعة ولكنها كانت انفراجة مهمة، فقد كانت إدارة ريجان تحاول أن تتغلب على عقدة الانسحاب من فيتنام، وكانت على استعداد لأن تقوم بدور مساعد، لدعم المقاومة غير الشيوعية. وقد شجع ذلك ماليزيا على تزويد المقاومة بالتدريب والملابس العسكرية، بينما قدمت سنغافورة أول دفعة تتكون من عدد محدود من البنادق الآلية من طراز **AK**-٤٧ والقنابل اليدوية، والذخائر وأجهزة الاتصالات.

وبمساعدة من بريطانيا استخدمنا فنيين وصحفيين بريطانيين لتعليم أربعة عشر مواطنًا كمبوديًا ليذيعوا برامج من إذاعة على موجة قصيرة من سنغافورة، وأن يديروا فيما بعد محطة بموجة متوسطة بالقرب من الحدود التايلاندية، وقد تعلموا تشغيل أجهزة إرسال متنقلة يابانية بقوة ٢٥ كيلو وات. وبالاشتراك مع التايلانديين والماليزيين دربت سنغافورة مقاتلى حرب العصابات. ولأول مرة فى ١٩٨٣-١٩٨٤ استطاعت قوات المقاومة تحت قيادة الخمير الحمر بأن تستمر فى الهجوم أثناء الفصل الجاف بدلاً من التقهقر إلى تايلاند، وعندما قابلت وزير الخارجية «جورج شولتز» فى سنغافورة فى يوليو ١٩٨٤ حاولت أن أقنعه بأن تعيد السياسة الأمريكية النظر فى منح مساعدات صغيرة محدودة، لأن السياسة الأمريكية الحالية ستؤدى إلى أقصى فائدة للصين، وكنا نزود الخمير الحمر والصين بالدعم السياسى الذى لم يكن فى استطاعتهما الحصول عليه بمفردهما، وكانت المعونة العسكرية الصينية تضمن للخمير الحمر أن يبقوا كأقوى قوة على الساحة. ويجب على الولايات المتحدة الاستثمار فى المقاومة غير الشيوعية لمساعدتها على بناء أقصى ما فى إمكانياتها ، وبخاصة بعد أن أظهرت قدرة قتالية واعدة وتمتعت بمزيد من التأييد من الشعب الكمبودى أكثر مما يحصل عليه الخمير الحمر. ووافق شولتز على أن المسألة تستحق المحاولة، ولكنه أشار إلى أن معونة الولايات المتحدة لابد من أن تكون مستدامة. وما لم يكن

حجم المعونة متواضعًا، فإنه سيصبح من العسير الحصول على أصوات فى الكونجرس كل سنة، فقد كان يعلم مشاعر أعضاء الكونجرس الأمريكى.

وكان شولتز محقًا، فالكونجرس الأمريكى لن يؤيد برنامجًا كبيرًا للمعونة، وكان ممثلنا فى المجموعة التايلاندية - الماليزية - السنغافورية - الأمريكية التى كانت تعقد اجتماعات دورية فى بانكوك لتنسيق برنامجنا قد قدر أن الولايات المتحدة منحت الجماعات غير الشيوعية ما قيمته الإجمالية حوالى ١٥٠ مليون دولار أمريكى كمعونة مباشرة وغير مباشرة، بينما قدمت سنغافورة ٥٥ مليون دولار أمريكى، وماليزيا ١٠ ملايين دولار أمريكى، وتايلاند بضعة ملايين من أجل التدريب والذخيرة والأغذية واعتمادات للتشغيل. وهذه المبالغ متضائلة بالمقارنة بحوالى ١٠٠ مليون دولار أمريكى دفعتها الصين للقوات غير الشيوعية التى يقودها «سون سان» و«سيهانوك» ودفعت عشرة أضعاف هذا المبلغ إلى الخمير الحمر.

وكما اتضح فيما بعد، فإن الاتحاد السوفيتى كان ينزف بسبب الحرب فى أفغانستان والمعونة الضخمة التى يقدمها لفيتنام وأثيوبيا وأنجولا وكوبا. ومع حلول نهاية الثمانينيات توقفت المعونات السوفيتية وعانت فيتنام من صعوبات اقتصادية، فقد بلغ معدل التضخم أكثر من ١٠٠٠ فى المائة عام ١٩٨٨ كما عانت من أزمة غذائية، وكان لابد من أن تنسحب من كمبوديا. وكان الحرس القديم الفيتنامى قد ترك الأمر للزعماء الذين كانوا يرغبون فى تسوية المسألة الكمبودية مع الصين وانفتاح اقتصادهم لإنقاذه من الانهيار. وفى يوليو ١٩٨٨ أعلنوا من جانب واحد انسحاب ٥٠ ألف جندى من كمبوديا.

وقد قام «ستيفن سولارز» **Stephen Solarez** المسئول عن شئون آسيا والمحيط الهادئ فى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى، بمقابلتى فى سنغافورة وطرح اقتراحًا بإرسال قوة للأمم المتحدة لملء فراغ القوة وإجراء الانتخابات، وشجعته على متابعة ذلك. وعندما تبنى «جارث إيفانز» وزير خارجية أستراليا هذا الاقتراح رسميًا أيدته سنغافورة وباقى أعضاء منظمة الآسيان. وبعد توقيع الاتفاق النهائى فى باريس فى ٢٣ أكتوبر ١٩٩١، أرسلت الأمم المتحدة قوة متقدم لحفظ السلام أتبعتها بالسلطة

الانتقــاليــة التـــابعة للأمــم المتحــدة فــى كمبــوديا UNTAC وعـاد سيهانوك إلى «پنوم پنه» فــى نوفمبر ١٩٩١ قادمًا من بكين وصحبه « هون سين» الذى كان قد خلف «هينج سامرين».

وكانت السلطة الانتقالية للأمم المتحدة، أكبر بعثة حفظ سلام للمنظمة الدولية وأكثر تكلفة حتى الآن – فقد تكلفت مليارى دولار أمريكى لقوة عسكرية قوامها ٢٠ ألف مدنى وعسكرى. وعقدت انتخابات فى مايو ١٩٩٣ بنجاح. وحصل حزب سيهانوك، بقيادة ابنه الأمير «راناريده» على أغلبية الأصوات بواقع ٥٨ صوتًا ضـد ٥١ صــوتًا حـصل عليـهـا « هون سين». ولكن الأمريكيين غيروا من موقفهم تجاه الحكومة العميلة لڤيتنام: فلابد من أنهم اقتنعوا بأن «هون سين» كان يريد أن يكون مستقلاً عن ڤيتنام وكانوا على استعداد للسماح له بتولى السلطة، ولم يكن لدى الأمم المتحدة القوة أو الإرادة لكى يتولى « راناريده» السلطة، فقد كان ذلك يتطلب نزع سلاح قوات «هون سين» ومحاربة الخمير الحمر. ولهذا سعت الأمم المتحدة إلى حل وسط جعل «راناريده» رئيس الوزراء الأول الشكلى، ولكن تركت السلطة الحقيقية فى أيدى رئيس الوزراء الثانى «هون سين» الذى كان مسئولاً عن الجيش والشرطة والإدارة.

وبدأت بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تغادر فى نوفمبر ١٩٩٣ بعد أن حققت مهمتها المحدودة وهى إجراء الانتخابات بأقل خسارة ممكنة فى الأرواح. وبعد ذلك أصبحت سنغافورة مجرد مراقب فى الدراما الكمبودية، وكانت القوى الكبرى تتعامل مباشرة مع بعضها البعض لحسم المسألة، وكانت الصين هى الدولة الوحيدة التى ساندت الخمير الحمر. وأبلغنى رئيس الوزراء «لى بينج»Li Peng فى بكين فى أكتوبر ١٩٩٠ بأنه على الرغم من أن الخمير الحمر قد ارتكبوا أخطاء فى الماضى، فإن لهم بعض الاسهامات. وبمعنى آخر، فإنهم يستحقون مكانًا فى الحكومة، ولكن عندما وافق السوفيت مع الأمريكيين على إنهاء الحرب فى فيتنام بوقف دعمهم العسكرى، وبخاصة إمدادات البترول، فإن نفوذ الصين تقلص فى النهاية.

ومع انسحاب الفيتناميين من كمبوديا ضعف التضامن بين دول منظمة الآسيان، فقد كان رئيس وزراء تايلاند «تشايتشاى تشونهافان» **Chatichai Choonhavan** يريد أن ينتهز الفرص الاقتصادية فى إعادة إعمار فيتنام من خلال التجارة والاستثمارات، وقد تجاوز وزير خارجيته «سيدهى سافيتسيلا» **Siddhi Savetsila** الذى قال: إنه لم يحن بعد الوقت لتقديم تنازلات، وعندما غيرت تايلاند من موقفها تحرك الإندونيسيون أيضا. كانوا يريدون أن تكون فيتنام قوية هى ولاوس وكمبوديا ككتلة لكبح جماح أية محاولة من الصين لفرض نفوذها جنوبًا.

وكانت سنغافورة قد أرسلت قوة من الشرطة لمساعدة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وخلال الصراع قامت بضع دول قليلة بتقديم معونات للقوات غير الشيوعية، وقمنا فى سنغافورة بالمساعدة فى ذلك وساعدت إسهاماتنا فى الأسلحة والذخيرة والمعدات، إلى جانب جهودنا السياسية والدبلوماسية بالإنابة عنهم، فى الوصول إلى النتيجة النهائية. ولكنا كنا نعرف حدود تأثيرنا وتمشينا مع الحل الذى تقدمت به الأمم المتحدة لتشكيل حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات نزيهة، وقد تحقق هذان الهدفان بطريقة أو بأخرى. واستمر «هون سين» وجيشه والشرطة والمديرون التابعون له مسيطرين بحزم، واستطاع الأمير «راناريده» ووزراء جبهته الملكية الوطنية المتحدة أن يوفرا «لهون سين» والشيوعيين الموالين لفيتنام سابقًا الاحترام الدولى الذى يحتاجونه للحصول على معونات، وخسر الخمير الحمر تمامًا، فقد كان رفض المجتمع الدولى «لبول بوت» كبيرًا بسبب جرائمه فى الإبادة الجماعية، وفشلت فيتنام فى أن تجعل كمبوديا دولة تسير فى فلكها على الرغم من أنها دفعت ثمنًا غاليًا لمدة ١٣ عامًا. وقد قضينا وقتًا طويلاً وخسرنا موارد كبيرة فى سبيل إحباط مخطط فيتنام فى كمبوديا لأنه كان من مصلحتنا أن نثبت أن العدوان لا يجدى. والحقيقة أن تجربة إندونيسيا المكلفة فى تيمور الشرقية أثبتت صحة هذا الدرس، فبعد أن احتلتها إندونيسيا لمدة ٢٤ عامًا، أرغمت على الانسحاب منها بعد استفتاء بإشراف الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٩.

* * *

وفى منتصف الثمانينيات أثبتت منظمة الآسيان أنها تجمع رشيد للعالم الثالث وأصبحت أكثر مناطق العالم النامي حيوية، واستطاعت دول منظمة الآسيان، بانفتاح اقتصادياتها على التجارة والاستثمارات الأجنبية كما أوصى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، أن تحقق من ٦ إلى ٨ فى المائة من النمو الاقتصادى سنويًا لأكثر من عقد من الزمن، وكانت حيويتها الاقتصادية قد جعلتها من الشركاء الاقتصاديين والسياسيين المرغوب فيهم، وبدأ حوار منتظم مع الاستراليين والنيوزيلنديين، ثم مع اليابانيين، والأمريكيين والأوروبيين الغربيين. ومع تطور الآسيان إلى منظمة متماسكة لها صوت موحد فى القضايا الكبرى، ازداد عدد الدول التى تريد أن تصبح شركاء فى الحوار معها فى اجتماعاتها السنوية لمناقشة القضايا السياسية والاقتصادية.

لقد أدى التهديد المشترك للشيوعية من فيتنام الشمالية والصين والاتحاد السوفيتى إلى تضامن دول منظمة الآسيان، وبعد انهيار الشيوعية كانت المنظمة فى حاجة إلى هدف مشترك جديد يمكن أن يوحد المنظمة. ومع حلول مؤتمر القمة الرابع فى سنغافورة فى يناير ١٩٩٢، أصبحت دول منظمة الآسيان على استعداد للترويج لإقامة منطقة للتجارة الحرة. وكانت سنغافورة قد حثت طويلاً وبتركيز أكبر على التعاون الاقتصادى لتكملة التعاون السياسى، ولم تنجح جهودنا، فقد كانت المقترحات من سنغافورة لتعاون اقتصادى أكبر ينظر إليها فى ريبة من قبل دول الآسيان الأخرى، ولما كان اقتصادنا أكثر تقدمًا، وانفتاحًا على العالم ولا يفرض تقريبا أية رسوم جمركية أو يضع حواجز غير جمركية، فقد كانوا يخشون أننا سنستفيد بشكل غير متناسب مع استفادتهم.

وفى أواخر الثمانينيات، وبعد أن انفتحت الصين ثم الهند وجذبت استثمارات ضخمة، غيّر زعماء دول الآسيان من آرائهم، فقد كان «أناند پانياراشون Anand Panyarachun» رئيس وزراء تايلاند فى ١٩٩٢ من رجال الأعمال الناجحين الذين أثبت نجاحه من قبل عندما عين وزيرا لخارجية تايلاند، وكان يفهم فى اقتصاديات التجارة والاستثمار فى عالم يقوم على الاعتماد المشترك، وحتى نتجنب إثارة الشكوك حول دوافع سنغافورة نصحت رئيس الوزراء «جوه» أن يترك «لأناند» المبادرة للضغط من أجل إقامة منطقة

للتجارة الحرة للآسيان (أفتا) AFTA وقد فعل «أناند» ذلك بنجاح كبير، ووافق مؤتمر قمة الآسيان فى سنغافورة على إقامة المنطقة الحرة مع حلول عام ٢٠٠٨. وفيما بعد قدم وزراء اقتصاد الآسيان التاريخ بحيث يكون فى ٢٠٠٢. وكانت منطقة التجارة الحرة هذه تشكل علامة طريق كبرى فى تطور دول منظمة الآسيان، وكان هدف المنظمة إدارة العلاقات بين الدول الأعضاء التى تحرص بشدة على المحافظة على سيادتها، والمساعدة فى حسم المشكلات السياسية قبل أن تتحول إلى صراعات، وكانت المنطقة الحرة ستقود إلى تكامل أكبر لاقتصاديات جنوب شرق آسيا.

وفى مؤتمر القمة الذى عقد فى سنغافورة عام ١٩٩٢، قرر زعماء الآسيان أن مؤتمراتهم السنوية على مستوى أعلى من الوزراء يجب أن تكون على شكل منتدى للأمور السياسية والأمنية، وأدى هذا إلى عقد اجتماعات سنوية لمنتدى الآسيان الإقليمى ARF مع شركاء الآسيان فى الحوار (الولايات المتحدة واليابان وأستراليا وكندا ونيوزيلندا وجمهورية كوريا والاتحاد الاوروبي) بالإضافة إلى الصين وروسيا والهند. وقد مكن ذلك الحضور المحتملين من مناقشة منازعات حساسة فى جو غير مشحون بروح قتالية مثل المطالبة بجزر سبراتلى Spratly الصغيرة. وكان هذا يمثل تغييرًا فى السياسة من إشراك للدول الكبرى فى مناقشة المسائل الأمنية فى المنطقة بدلاً من استبعادها.

وخلال ذلك كان على دول منظمة الآسيان أن تتكيف مع التوسع فى عضويتها، وكانت فيتنام قد انضمت إلى الآسيان فى ١٩٩٥، كما انضمت ميانمار ولاوس فى ١٩٩٧ وكمبوديا فى ١٩٩٩. وكان أمام هذه الدول الأربع مشوارًا فى التنمية ليقطعوه قبل أن تصل إلى المستوى الذى وصلت إليه الدول الاعضاء القدامى، وكذلك للحصول على القبول كشركاء فى الحوار مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

٢١- شرق آسيا فى أزمة ١٩٩٧-١٩٩٩

أحدث الدمار المفاجئ لاقتصاديات دول منظمة الآسيان نكسة فى وضعها، وفى قدرتها على أن تلعب دورًا دوليًا. وكان الرئيس سوهارتو الذى بنى إندونيسيا وحصل لها على سمعة طيبة واعترافًا بها، قد عزل من منصبه، وكان مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا قد فقد تأثيره بسبب وسائل الإعلام الغربية التى أبرزت إدانته للمضاربين فى العملة واليهود من أمثال «جورج سوروس». **George Soros** وكان «تشوان ليكباى» **Chuan Leekpai** رئيس وزراء تايلاند يحتاج إلى وقت ليوطد مركزه الدولى، فماذا حدث؟

فى مارس ١٩٩٧، قام «ريتشارد هو» **Richard Hu** وزير ماليتنا بابلاغ مجلس الوزراء بأن التايلانديين طلبوا منا أن ندافع عن عملتهم «بات» **Baht** التى كانت تهاجم. وقد أجمعنا الرأى على أننا يجب ألا نفعل ذلك. ومع هذا فإن التايلانديين طلبوا منه فعل ذلك من أجلهم وبأموالهم، لم يكونوا يريدون أن يعرف السوق أن البنك المركزى التايلاندى هو الوحيد الذى يشترى عملتهم؛ وأقدمت السلطة النقدية فى سنغافورة على ذلك، ولكنها حذرت بأن ذلك لن ينجح، وعندما توقف المهاجمون اعتقد التايلانديون أننا كنا على خطأ. وقد حذرناهم من أن المهاجمين سيعودون، وقد فعلوا فى مايو. وفى ٢ يوليو بعد إنفاق أكثر من ٢٣ مليار دولار أمريكى من احتياطيات تايلاند، استسلم محافظ البنك المركزى التايلاند وقام بتعويم العملة (بات)، فانخفضت قيمتها بمقدار ١٥ فى المائة. وسارع الدائنون إلى شراء الدولارات، مما أدى إلى مزيد من انخفاض قيمة البات. ولم ننتبه وقتئذ إلى أن الانهيار فى شرق آسيا كان قد بدأ.

وكانت كل من تايلاند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين قد ربطت عملاتها بالدولار الأمريكى بشكل وثيق، وكانت معدلات الفائدة على الدولار الأمريكى أقل بكثير من معدلات

الفائدة على العملات المحلية، وقد كانت الأمور على ما يرام عندما كان الدولار الأمريكى ضعيفًا، وتزايدت صادراتهم بعد أن أصبحت رخيصة الثمن، وعندما بدأ الدولار الأمريكى فى القوة اعتبارًا من منتصف ١٩٩٥، قلت الصادرات وأصبحت مرتفعة الثمن. وكانت تايلاند قد استدانت بالدولار الأمريكى، مفترضة أن معدلات صرفها ستبقى كما هى تقريبًا عند السداد، ولو كان لديهم تقويم لمعدلات الصرف، لكانوا قدروا مخاطرة احتمال خفض قيمة عملتهم (بات) مقابل الانتفاع بمعدل فائدة منخفض، وما كان المقرضون الأجانب ليملكوا مثل هذه الثقة بقدرة المقترضين على السداد لو واجهوا تغييرات فجائية فى معدلات الصرف.

وقد ناقش معى عدد كبير من المصرفيين الأمريكيين العاملين فى سنغافورة فى ١٩٩٦ بشأن تنبيههم للمصرفيين التايلانديين وغيرهم من المصرفيين فى دول الآسيان عن مخاطر محاولة التحكم فى معدلات الصرف والفائدة فى حين لم تعد هناك قيود على تدفقات رأس المال، وقد نصحوا بمعدلات صرف أكثر مرونة. ولم يأخذ المصرفيون فى البنوك المركزية بهذا التحذير فزاد عجز حساباتهم الجارية.

ومنذ ١٩٩٥، كان التايلانديون يعانون عجزًا كبيرًا فى الحسابات الجارية وكانوا يستوردون أكثر مما يصدرون. ولو استمر هذا الحال فإنهم لن يكون لديهم عملة أجنبية كافية لسداد ديونهم الخارجية، ولهذا فإن المتعاملين فى الصرف الأجنبى بدأوا يبيعون عملة البات، مفترضين الصعوبات التى سيواجهها البنك المركزى التايلاندى فى الدفاع عن البات ومعدل صرفه المرتفع وقتئذ مقابل الدولار الأمريكى، وعندما بدأ البائعون فى تحقيق مكاسب، انضم إليهم مديرو الصناديق المالية ذات السمعة الطيبة فى بيع عملات ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وكذلك تايلاند، وقد هبطت قيمة كل هذه العملات عندما تخلت بنوكها المركزية عن ضمان معدلات أسعار عملاتها مقابل الدولار الأمريكى.

ومع هذا فإن الدولار السنغافورى لم يكن مرتبطًا بالدولار الأمريكى، ولكنه كان يتعامل مع سلة العملات لكبار شركائنا التجاريين، وكان سعر الصرف ثابتًا مقابل الدولار الأمريكى حتى منتصف التسعينيات، وكانت معدلات الفائدة على الدولار السنغافورى

أقل بكثير من معدلات الفائدة على الدولار الأمريكى، ولم يكن هناك ما يجذب الشركات السنغافورية للحصول على قروض بالدولار الأمريكى، لهذا فإن هذه الشركات لم يكن عليها ديون بالدولار الأمريكى.

وكان «تشافاليت يونجتشيوده **Chavalit Yongchairyudh**» رئيس وزراء تايلاند- وهو صديق قديم لى من أيام أن كان جنرالا فى جيش تايلاند- قد طلب من «جوه تشوك تونج» **Goh Chok Tong** رئيس وزراء سنغافورة قرضًا مقداره مليار دولار أمريكى. وناقش «جوه» ذلك فى مجلس الوزراء الذى وافق على منح القرض بشرط أن تسعى تايلاند أولاً إلى الحصول على مساعدة صندوق النقد الدولى، وفعلاً حدث هذا.

ومع انتشار الأزمة فى يوليو أدان رئيس الوزراء «مهاتير» «جورج سوروس» باعتباره المضارب المسئول عما حدث، ثم أعلن «بنك نيجارا ماليزيا» عن تغييرات تحدد قيمة المبالغ بالعملة الماليزية (رينجت) **Ringgit** التى يمكن تحويلها إلى عملات أجنبية، وحتى يمكن التحكم فى انخفاض أسعار الأسهم غيرت سوق الأوراق المالية بكوالالمبور لائحتها بحيث أصبحت تطالب البائعين بتقديم سندات الأسهم الحقيقية فى خلال يوم من إتمام أية عملية بيع، كما أنها فرضت قيودًا على الاتجار فى أسهم مائة شركة رابحة ومدرجة على مؤشر سوق الأوراق المالية، وقام مديرو الصناديق المالية بإغراق السوق بعملات ماليزيا ودول الآسيان وأسهمها.

وفى سبتمبر ١٩٩٧ قال مهاتير محمد فى اجتماع لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى لمديرى البنوك الدولية فى هونج كونج : «إن الاتجار فى العملة غير ضرورى وغير منتج ومناف تمامًا للأخلاق، ويجب إيقاف ذلك وجعله نشاطًا مخالفًا للقانون». وأعقب ذلك حركة بيع واسعة لجميع عملات وأسهم دول الآسيان، وقد قبلت تايلاند وإندونيسيا عمليات الانقاذ التى تقدم بها صندوق النقد الدولى بشروط. ولكن التايلانديين. بعد أن توصلوا إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى فى أغسطس ١٩٩٧ لم ينفذوا الشروط التى وافقوا عليها: بأن يقللوا من عرض الأموال، وأن يرفعوا معدلات الفائدة وأن يصلحوا نظام البنوك ويطهروه من الفساد، بما فى ذلك إغلاق ٥٨ شركة مالية لا تستطيع أن تسدد ديونها. ولم

يكن لدى حكومة «تشافاليت» الائتلافية المكونة من عدة أحزاب، القدرة على القيام بمثل هذه الإصلاحات المؤلمة، وكان للزعماء السياسيين من جميع الأحزاب التايلاندية سواء فى الحكومة أو المعارضة صلات قوية مع مديرى البنوك ورجال الأعمال الذين كانوا يحتاجون إليهم فى تنمية الموارد. وفى نوفمبر، خسر «تشافاليت» فى تصويت على الثقة بحكومته واستقال. وفى بانكوك فى يناير ١٩٩٨، شرح لى أن كثيرًا من المصرفيين التايلانديين حثوه على الدفاع عن العملة المحلية (بات)، ولأنه كان جنديًا وليس خبيرًا فى المسائل المالية، أخذ بنصيحتهم. وقد لا يكون أصدقاؤه المصرفيون قد أخبروه أنهم اقترضوا ٤٠ مليار دولار أمريكى، ولا يريدون أن يدفعوا مزيدًا من العملة المحلية مقابل الدولارات التى اقترضوها. ولو عدنا بالذاكرة إلى الماضى، فإننا نتساءل: هل ما فعلوه كان الصواب؟ فى أوائل التسعينيات كانت اقتصاديات تايلاند وإندونيسيا وكوريا تعمل بكامل طاقتها. وكثير من الاستثمارات الجديدة اتجهت إلى مشروعات من المشكوك فى قيمتها. ومع استمرار حالة الابتهاج والفرحة، تجاهل الجميع نقاط الضعف المؤسسية والهيكلية فى هذه الاقتصاديات.

وكان يمكن لهذه الدول أن تكون أفضل بكثير لو كان قد تم تحرير حسابات رأس المال بالتدريج. فقد كان سيتاح الوقت الكافى لوضع نظام لمراجعة وضبط وربط تدفق رأس المال غير الموجه إلى استثمارات أجنبية مباشرة لضمان اتجاهها إلى استثمارات منتجة. ولكن ما حدث، هو أن كميات ضخمة من رأس المال استثمرت فى الأسهم والعقارات والمبانى الإدارية والعمارات الكبيرة السكنية. وهذه الأسهم والعقارات استخدمت بالتالى كضمان للإقراض، مما زاد من تضخم فقاعة الأصول (أى المبالغة فى قيمة الأصول على غير أساس). وكانت الجهات المقرضة مدركة لهذا التسيب ولكنها تقبلته باعتبار أن هذا هو ما يحدث عادة فى الأسواق الناشئة. بل إن البعض رأى فى وجود شركاء من رجال الأعمال المرتبطين بالسياسة نوعًا من الضمانات الحكومية المستترة للقروض ولهذا استمروا فى هذه اللعبة.

وكان وزراء المالية لمجموعة الدول السبع G7 قد ضغطت على دول منظمة الآسيان لتحرر أسواقها المالية وتحرير تحركات رؤوس الأموال، ولكنهم لم يوضحوا لمحافظى

البنوك المركزية ووزراء المالية للدول النامية المخاطر المحيطة بالأسواق المالية فى ظل العولمة، حيث يمكن للحسابات الضخمة أن تتدفق إلى الداخل أو الخارج بلمسة على مفتاح للكومبيوتر. وكان يجب أن يتم التحرير بعناية وطبقًا لمعايير تتعلق بمستوى كفاءة وخبرة أنظمتها المالية. وهذه الدول كان يجب أن تقيم نظم تحكم لمواجهة أى تدفق للأموال إلى الداخل أو الخارج. وعلى الرغم من أن الأحوال الاقتصادية لكل دولة تختلف عن الأخرى، فإن انهيار ثقة المستثمرين الأجانب تؤثر على المنطقة بأسرها، وما بدأ وكأنه ترحيب الأسواق التقليدية بالأموال المتدفقة بكثرة إلى جنوب آسيا تحول إلى ذعر عندما سارع المستثمرون الأجانب إلى استرداد أموالهم.

* * *

وفى يناير ١٩٩٧، أفلست مجموعة شركات كورية جنوبية عقب فضيحة فساد كبرى شملت ابن رئيس الجمهورية «كيم يونج سام» Kim Young Sam . وكان من المعتقد أن كثيرًا من البنوك والشركات الكبيرة تواجه نفس الصعوبات وأدى هذا إلى انخفاض قيمة العملة الكورية (وان). ودافع البنك المركزى الكورى عن عملته إلى أن استنفد احتياطياته فى نوفمبر وسعى إلى الحصول على مساعدة صندوق النقد الدولى. وفى الأسابيع القليلة التالية اكتسح الطوفان المالى جنوب آسيا بأسرها، وشمل ذلك هونج كونج وسنغافورة وتايوان.

وكانت عملة هونج كونج قد ارتبطت بالدولار الأمريكى منذ ١٩٨٣، واضطرت بسبب الأزمة إلى رفع معدلات الفائدة لتتجاوز معدلات فائدة الدولار الامريكى كنوع من علاوة المخاطر لتشجيع الناس على الاحتفاظ بدولار هونج كونج. وكانت معدلات الفائدة المرتفعة قد أضرت بأسواق الأوراق المالية والعقارات، فقد فقدت هونج كونج ميزتها التنافسية بسبب العملات الأرخص لجيرانها التى أضرت بصناعة السياحة والسفر، وتركت الفنادق خاوية بلا نزلاء. وكانت هونج كونج محقة فى الدفاع عن حد لمعدل الصرف خلال هذه الأزمة

للحفاظ على الثقة فى الإقليم بعد عودته إلى السيادة الصينية بقليل، ولكن المشكلة أصبحت حادة عندما طالت الأزمة.

إن ما يميز الأزمة الاقتصادية فى شرق آسيا عن أزمة أمريكا اللاتينية يرجع إلى الاختلاف الأساسى فى الثقافة والقيم الاجتماعية. فعلى النقيض من أهالى أمريكا اللاتينية، فإن حكومات شرق آسيا لم تكن قد أسرفت فى الانفاق. فلم تكن كل الدول قد انغمست فى المشروعات المبالغ فيها من أجل المباهاة، أو ضخت الأموال التى اقترضتها خارج البلاد للتعامل بها فى سوق الأوراق المالية فى نيويورك أو لندن. فقد كان لهذه الحكومات ميزانيات متوازنة، وتضخم منخفض وعقود طويلة من النمو العالى الثابت. لقد كانت شركات القطاع الخاص بها هى التى أسرفت فى الاقتراض قصير الأجل فى السنوات القليلة الأخيرة للقيام باستثمارات متسرعة طويلة الأجل فى الممتلكات والإسراف فى إقامة المصانع.

وقد عزا النقاد الأوروبيون هذا الانهيار إلى ما أسموه «القيم الآسيوية» مثل محاباة الأصدقاء والأقارب، والفساد وممارسة الأعمال التجارية من الأبواب الخلفية أو تحت الطاولة، ولا شك أن هذه الموبقات قد أسهمت فى تفاقم الأزمة وما ترتب عليها من نتائج سلبية، ولكن هل كانت هذه هى الأسباب الأساسية؟ ؛ الإجابة بالسلب، لأن هذه العيوب كانت موجودة، بل هى مزمنة منذ بداية انطلاق «المعجزة الآسيوية» فى الستينيات، أى قبل أكثر من ثلاثين عامًا مضت. وفى السنوات القليلة الماضية فقط أغرقت عدة دول ناشئة نفسها فى اقتراض مبالغ فيه بالعملات الأجنبية على الرغم من أن ذلك ما كان يمكن أن يؤدى إلى الانهيار لولا أن نظمها كانت غير الكافية بشكل محزن وبنوكها ضعيفة وعدم توفر الإشراف الكافى وخطأ سياسات معدلات الصرف. وقد أدت العادات الثقافية إلى تفاقم الضرر، وكان من الصعب كشف الممارسات الخاطئة وفضحها لأن النظم لا تتمتع بالشفافية.

وقد أدان النقاد الغربيون الفساد ومحاباة الأقارب والأصدقاء فى آسيا، كدليل على الضعف الأساسى «للقيم الآسيوية». وهناك عديد من نظم القيم المختلفة فى آسيا – سواء أكانت هندية أو إسلامية أو بوذية أو كنفوشيوسية. وأنا قادر فقط على

مناقشة القيم الكونفوشيوسية وحدها. فالفساد ومحاباة الأقارب هما تحقير لمثل هذه القيم الكونفوشيوسية. إن واجب الرجل المهذب المؤمن بالكونفوشيوسية تجاه أسرته وأصدقائه يفترض مساعدتهم من موارده الشخصية وليس من موارد الدولة، وغالبًا ما يستخدم المسئولون المنصب العام لتقديم مزايا لأسرهم أو أصدقائهم وبهذا يقوضون نزاهة الحكم، ولو كانت هناك نظم شفافية لتعقب وضبط سوء استخدام السلطة والمزايا، كما في سنغافورة وهونج كونج (وهما مستعمرتان بريطانيتان سابقتان)، لأصبحت هذه الممارسات الخاطئة نادرة. وقد استطاعت سنغافورة أن تواجه الأزمة بشكل أفضل لأنه لا يوجد فساد أو محاباة للأصدقاء يمكن أن يشوها عملية تخصيص الموارد، كما أن الموظف العام الذي يعمل في الحكومة يعتبر محكمًا، وليس طرفًا مشاركًا في السوق، ولكن في الدول المضطربة، فإن عددًا كبيرًا من السياسيين والموظفين العامين مارسوا السلطة والمسئولية ليس باعتبارهما عهدة للمحافظة على الصالح العام، ولكن كفرصة للكسب الشخصي. ومما أدى إلى تفاقم المشكلة أن عددًا كبيرًا من الزعماء السياسيين ومسئوليهم رفضوا قبول حكم السوق. فلفترة طويلة، وجهوا اللوم إلى المضاربين والمتآمرين بسبب ما أحدثوه من تدمير للقيم، وأدى إنكارهم للحقيقة إلى أن كثيرًا من المستثمرين انسحبوا من الميدان.

ولم يدرك أحد من الزعماء تداعيات السوق المالية العالمية الخاصة بالاتصالات الفورية بين المراكز المالية الرئيسية في العالم – نيويورك ولندن وطوكيو – وممثليها في عواصم شرق آسيا، وأدى تدفق الأموال من الدول الصناعية إلى ارتفاع معدل النمو لكنه أيضا أدى إلى مخاطر التدفق الفجائي لهذه الأموال إلى الخارج. ففي كل عاصمة آسيوية مثل – بانجكوك، جاكرتا، كوالالمبور، سول. كان هناك مئات من المصرفيين الدوليين المقيمين ويساندهم موظفون محليون لهم جذور في المجتمع. وكان أي تصرف خاطئ للحكومة يتم تحليله فورًا وإبلاغه للعملاء في جميع أنحاء العالم، ولكن سوهارتو تصرف كما لو كان ما زال يعيش في الستينيات، عندما كانت الأسواق المالية منعزلة ورد الفعل أبطأ بكثير.

هل كانت المعجزة الآسيوية هي مجرد سراب في الواقع؟ لمدة عقود عديدة قبل أن تقترض الشركات في المنطقة من البنوك الدولية، كان لدى هذه الدول معدلات نمو مرتفعة،

وتضخم منخفض وميزانيات تضع فى الحسبان التفكير فى المستقبل. وقد حافظت المجتمعات الزراعية المتخلفة على الاستقرار وحققت مدخرات متراكمة وجذبت استثمارات من الدول المتقدمة، وكانت شعوبها تعمل بجد وتتسم بالحرص، مع ادخارات عالية تصل إلى ٣٠-٤٠ فى المائة. وقد استثمرت فى البنية الأساسية، وركزت على التعليم والتدريب. وكانت لديها أعمال تجارية منظمة وحكومات برجماتية تعمل لصالح قطاع الأعمال، وكانت الأساسيات الاقتصادية جيدة بشكل منتظم. ومع حلول عام ١٩٩٩، أى بعد سنتين من الأزمة، بدأت إعادة التعمير، وأدت الادخارات العالية إلى إبقاء معدلات الفائدة منخفضة وإلى استعادة العافية بشكل مبكر، وشعر مديرو المؤسسات المالية الأجنبية بالتفاؤل وعادوا إلى أسواق الأوراق المالية، مما زاد من معدلات الصرف، وربما أدى هذا إلى تباطؤ بعض الدول فى عملياتها البنكية وإعادة هيكلة شركاتها، التى ستحتاج إلى تكلفة عالية فى حالة وجود ركود اقتصادى فى المستقبل.

لقد صدم جميع زعماء دول جنوب شرق آسيا بسبب الانهيار المفاجئ لعملاتهم وأسواق الأوراق المالية وقيمة العقارات، وكان الأمر يتطلب بعض الوقت لإعادة تنظيم الأوضاع فى بلادهم، وسيحدث هذا، وستؤدى الحاجة إلى التجمع معًا إلى زيادة ثقل دول جنوب شرق آسيا عند التفاوض مع الدول الكبرى مثل الصين واليابان والولايات المتحدة إلى مزيد من التقارب فيما بينها فى منظمة الآسيان وسيستمر تعاطف الولايات المتحدة وأوروبا واستعدادها للمساعدة، ولكن استعادة احترامها السابق لما أثبته زعماء المنطقة من قدرة، استغرق بعض الوقت.

وسيتعلم زعماء الآسيان دروسًا من هذه النكسة، وأن يبنوا نظمًا مالية ومصرفية أقوى، مع قواعد سليمة وإشراف صارم، وسيعود المستثمرون لأن عوامل النمو المرتفع ستستمر لمدة من عشر إلى عشرين سنة أخرى، وسيصعب القضاء على المحسوبية والفساد بشكل كامل، ولكن مع إصدار قوانين كافية وفرض الإشراف، يمكن ضبط مثل هذه التجاوزات... وليس من المحتمل أن يحدث انهيار آخر ما دام من الصعب نسيان ما أحدثته الأزمة من ألم وشقاء. وخلال عقد من الزمن، فإن دول الآسيان الخمس الأصلية ستستأنف النمو، وسيظهر زعماء جدد من القاعدة الأساسية وسيحصلون على السمعة الطيبة ويكتسبون الاحترام.

وهناك درس أعمق يمكن أن نتعلمه من هذه الأزمة. ففى اقتصاد يطبق فى ظل العولمة، حيث الأمريكيون والأوروبيون يضعون القواعد من خلال منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف، فإنه من قبيل إضاعة الوقت استخدام رأس المال دون اهتمام بقواعد السوق، كما فعل اليابانيون والكوريون. ولتمويل شبكة اليابانيين (زيباتسوس **Zaibatsus**) وشبكة الكوريين (تشوبولس **Chaebols**) فى توسعهما للحصول على نصيب فى الأسواق فى الخارج، فإن حكومتيهما استنفدتا الحد الأقصى من مدخرات شعبيهما.

وقد وجهت الحكومة المدخرات عن طريق بنوكها إلى شركات كبرى معينة لتستولى على نصيب من الأسواق بالنسبة إلى منتجات معينة، وقد أدى هذا فى الغالب إلى وجود صناعات غير منافسة، وعندما وصلت كل منهما إلى مستوى الدول المتقدمة، كان من العسير عليهما معرفة أى من الصناعات يجب الاستثمار فيها. ومادام قد وصلتا إلى المستوى التنافسى مع الغرب، لم يعد من السهل معرفة الصناعات الرابحة. وكما يحدث مع الجميع، فإن على الحكومتين تخصيص الموارد استجابة لمؤشرات السوق. ومن الخطأ الاعتقاد بأن اليابانيين والكوريين قد فقدوا قوتهم الطبيعية. فالحكم على ضوء سجلاتهم السابقة، يشير إلى أنهم سيعيدون هيكلة اقتصادهم وسيتعلمون أن يتصرفوا على أساس تحقيق الربحية ومعدلات العوائد على الأسهم.

٢٢- داخل نادى الكومنولث

عندما حصلنا على استقلالنا افترضت أن سنغافورة ستكون عضوًا فى الكومنولث. وكانت الحكومة البريطانية تساندنا فى ذلك كما أن تانكو عبد الرحمن كان حريصًا على تأييدنا، ولم أكن أعلم أن باكستان قد عارضت انضمامنا مبدئيًا، فقد اعتبرت أن ماليزيا مؤيدة للهند أكثر من اللازم فى الصراع الهندى الباكستانى حول كشمير، وقد كتب «أرنولد سميث»، أمين عام منظمة الكومنولث فى مذكراته أن عداء باكستان لماليزيا قد طال حكومة سنغافورة التى أظهرت تعاطفًا مع الهند، ولكن سميث حث باكستان على الامتناع عن التصويت وليس رفض انضمام سنغافورة. وفى أكتوبر ١٩٩٥، تم انضمام سنغافورة باعتبارها العضو الثانى والعشرين فى الكومنولث. وكانت هذه العضوية شيئًا ذا قيمة. فبالنسبة إلى دولة مستقلة حديثًا، فإنها تتيح لها صلات مع شبكة من الحكومات ذات مؤسسات متشابهة وحيث زعماؤها ومسئولوها يتقاسمون خلفية مشتركة، كانت جميعًا حكومات تتحدث بالإنجليزية وتتبنى ممارسات الإدارة المدنية البريطانية وتطبق نظمًا قانونية وقضائية وتعليمية بريطانية.

وبعد انضمامنا بقليل دعا سير «أبو بكر تافاوا باليوا» إلى مؤتمر لرؤساء وزراء الكومنولث فى ١١ يناير ١٩٦٦ فى لاجوس ليناقش إعلان روديسيا الاستقلال من جانب واحد، وكانت روديسيا وقتئذ مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتى ويسيطر ٢٢٥ ألف شخص من الأقلية البيضاء على مقدرات أربعة ملايين أفريقى أسود. وقررت أن أشارك فى المؤتمر. وكان على متن الطائرة التابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية، التى استغرقت رحلتها من لندن إلى لاجوس سبع ساعات، رؤساء وزارات ورؤساء جمهوريات آخرين لدول الكومنولث الأصغر حجمًا، ودارت بيننا أحاديث. وكان من بين المسافرين شخص لا يمكن

أن ينسى هو الأسقف «مكاريوس» رئيس جمهورية قبرص. وكان يرتدى زيًا أسود من الحرير وقبعة طويلة سوداء باعتباره كبير أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، وعندما ركب الطائرة نزع عنه العباءة والقبعة وبدا كشخص مختلف تمامًا. رجل أصلع صغير الحجم وله شارب وذقن كثيفة، وقد جلس قبالتى لهذا كنت أراه بوضوح. وراقبته وأنا معجب به وهو يرتدى ملابسه الدينية مرة أخرى ويتهندم عندما وقفت الطائرة فى نهاية الممر. ووقف ليرتدى ملابسه السوداء فوق ملابسه البيضاء ثم يضع سلسلته الذهبية التى بنهايتها ميدالية ضخمة، ثم يضع قبعته على رأسه بعناية فائقة. وقام أحد مساعديه بإزالة أية شوائب من على ملابسه السوداء الفضفاضة مستخدمًا فرشاة، ثم ناوله صولجان كبير الأساقفة، عندئذ فقط عاد ليصبح الأسقف «مكاريوس» واستعد للنزول على سلم الطائرة بطريقة لائقة أمام عدسات التصوير للكاميرات التى كانت فى انتظاره، ولم يكن هناك أى سياسى آخر له مثل هذا الاهتمام بالعلاقات العامة، وقد تراجع رؤساء الوزارات الآخرين ليتيحوا له أن يتقدم أولاً – فلم يكن رئيسًا للجمهورية فحسب، ولكن كبير الأساقفة أيضًا.

وقد تم الترحيب بنا واستعرضنا حرس الشرف ثم دلفنا إلى لاجوس بسرعة، كانت أشبه بمدينة تحت الحصار، واصطف رجال الشرطة والجنود على الطريق إلى فندق «القصر الاتحادى». وكانت تحيط به الأسلاك الشائكة والقوات، ولم يغادر أى زعيم الفندق طول اليومين اللذين استغرقهما المؤتمر. وفى الليلة السابقة على الاجتماع دعانا سير «أبو بكر تافاوا باليوا» إلى مأدبة عشاء فى الفندق. وقد جلست أنا و«راجا» قبالة «تشيف فيستوس» وزير المالية النيجيرى الضخم الحجم، ومازالت المحادثة منطبعة فى ذاكرتى. كان على وشك أن يتقاعد قريبًا كما قال. وقد خدم بلاده بما فيه الكفاية وعليه الآن أن يراعى عمله الأصلى فهو يمتلك مصنعًا للأحذية. وبصفته وزيرًا للمالية فرض ضريبة على الاحذية المستوردة حتى يمكن لنيجيريا أن تصنع الأحذية محليًا، ولم أستطع أنا و«راجا» أن نصدق ما نسمعه. كان لـ«تشيف فيستوس» شهية مفتوحة تدل عليها كبر حجمه، الذى تخفى بأناقة تحت الملابس النيجيرية الملونة الفضفاضة الموشاة بالذهب، ووضع على رأسه طاقية رائعة. وهجعت إلى سريرى تلك الليلة وأنا مقتنع بأنهم أناس مختلفون وأنهم يطبقون مجموعة مختلفة من القواعد.

وعندما افتتح الاجتماع فى ١١ يناير تحدث رئيس الوزراء «أبو بكر»، كان فارع الطول نحيفًا ومهيبًا وكانت كلماته بطيئة ومحسوبة، وهو يبدو فى كل حركاته أشبه بزعيم لقبيلة، يتمتع بسلطة هادئة، وهو يعب فى ملابسه الفضفاضة لقبيلة الهوسا **Hausa** من شمال نيجيريا، وكان قد دعا إلى هذا المؤتمر على وجه السرعة لمناقشة الإعلان غير القانونى لاستقلال روديسيا، الذى استدعى اتخاذ البريطانيين إجراء حياله. وكان نائب رئيس جمهورية زامبيا «روبن كامنجا **Reuben Kamanga**» هو المتحدث التالى، وأعقبه «هارولد ويلسون»، وكان من الواضح أن ويلسون ليس لديه النية ولا القدرة على استخدام القوة ضد نظام حكم «إيان سميث» المستقل غير القانونى. إن ذلك سيكون أمرًا مكلفًا سياسيًا بالنسبة إلى التأييد الشعبى البريطانى، كما أنه سيتسبب فى خراب اقتصادى لروديسيا والدول الأفريقية المجاورة.

وفى اليوم الثانى ألقيت كلمتى. ولم أكن قد أعددت نصًا مكتوبًا، ولكن مجرد عناوين وملاحظات مختصرة كنت قد كتبتها عندما كان رئيس الوزراء «أبو بكر» وغيره يلقون كلماتهم. وقد أخذت كلمتى شكل مقاربة فلسفية عريضة. فمنذ ٣٠٠ سنة بدأ البريطانيون احتلال أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واستعمار مناطق كثيرة من آسيا وأفريقيا. وقد استوطنوا فى مناطق من آسيا وأفريقيا مرغوب فيها باعتبارهم فاتحين وسادة. ولكن فى ١٩٦٦، قام أحد رؤساء الوزارات البريطانية بمخاطبة رؤساء حكومات أقاليم مستعمرة سابقة على قدم المساواة، كانت علاقة دائمة التطور. وقال سير «ألبرت مارجاى» **Albert Margai** رئيس وزراء سيراليون أن الأفريقى وحده هو الذى يشعر بعاطفة ويقلق بشأن روديسيا، لم أستطع أن أتفق معه بأن الأفريقيين وحدهم الذين يجب أن يقلقوا بشأن هذه المشكلة. لقد كنا جميعًا أطرافًا مهتمة وقلقة، وكانت سنغافورة مرتبطة بقوة ببريطانيا فى مسائل الدفاع، وإذا كانت بريطانيا مدانة بأنها مؤيدة للاستيلاء غير القانونى على السلطة على يد « إيان سميث»، فإن موقفى يصبح صعبًا.

وقد اختلفت مع دكتور «ميلتون أوبوتى» رئيس وزراء أوغندا بأن بريطانيا كانت عازفة عن إجبار الأوروبيين فى روديسيا على الخضوع أو السماح للأمم المتحدة بأن

تفرض عقوبات بسبب مؤامرة بريطانية شيطانية لمنح «إيان سميث» الوقت الكافى لكى يدعم نظام حكمه، ولم يكن من المفيد الحديث عن الانقسامات العنصرية بين المستوطنين البيض والمهاجرين، فأنا مستوطن (فى سنغافورة) على شاكلة سكان كندا وأستراليا ونيوزيلندا، وإذا كان كل المهاجرين إلى البلاد من العنصريين، فإن العالم سيشهد وقتًا عصيبًا.

وكان أمامنا حلان بديلان للمشكلات التى خلقتها الهجرات التى تمت فى أنحاء العالم: إما القبول بأن لجميع البشر حقوقًا متساوية، أو العودة إلى حكم القوى على الضعيف.. وبالنسبة إلى مطالبة الشعوب الملونة فى العالم بتعويضات عن أخطاء الماضى لم يكن ذلك يمثل حلا بالنسبة إلى بقاء الإنسان. وفى أفريقيا فإن لب المشكلة لم يكن روديسيا ولكن العلاقات العنصرية فى جنوب أفريقيا. ولم أكن أصدق بأن بريطانيا عازفة عن إنهاء نظام حكم سميث لأن استمراره يهدد وضع الغرب فى جميع الدول غير الأوروبية.

وكان ويلسون يواجه مشكلة المواجهة مع الرأى العام الداخلى إذا استخدم القوة لسحق أقلية صغيرة، وكنت أعتقد أن الحكومة البريطانية متحمسة وأن سبب امتناعها عن عرض المسألة على الأمم المتحدة هو أنها لا تريد أن يقرر ١٢٠ عضوًا فى المنظمة الدولية ما يجب اتخاذه بالنسبة إلى ما يحدث فى روديسيا بعد الإطاحة بمستر سميث. وكان على بريطانيا أن تكسب بعض الوقت حفاظًا على مصالحها الاقتصادية فى جنوب أفريقيا وروديسيا، وكانت هناك حاجة إلى الإبقاء على الاقتصاد الروديسى لصالح الأفريقيين والأوروبيين معًا، وعندما تم حل مشكلة جنوب أفريقيا، فإن المشكلة الأكبر بقيت حول كيف يمكن للأجناس المختلفة أن تتعلم التعايش معًا فى عالم يتقلص بسبب التغييرات التكنولوجية.

وقد تعاطفت مع الأفريقيين، ولكننى تصورت أيضًا الصعوبات التى تواجه أى رئيس وزراء بريطانى إذا كان عليه أن يقرر إرسال قوات بريطانية لقمع حركة تمرد يقوم بها المستوطنون البريطانيون الذين تمتعوا بالحكم الذاتى لعقود من الزمن منذ عام ١٩٢٣. وأصبحت المسألة الآن هى كيف يمكن إحراز تقدم فى الوسيلة والوقت لتحقيق حكم الاغلبية فى روديسيا، وكانت هناك ميزة لاجتماعات زعماء الكومنولث: تتمثل فى أنك

سواء كنت تمثل دولة كبيرة أو صغيرة، فإنك عندما تتدخل، فإنه يحكم عليك بناء على أهمية ما تقوله، وهناك من قرأ خطبًا معدة من قبل، واستجبت لما قيل وأخذت بعض الملاحظات. وتحدثت بإخلاص وعبرت عن أفكارى دون أن أخفف من وقعها بنص معد سلفًا، كانت هذه أول خطبة لى فى مؤتمر رؤساء وزارات الكومنولث وشعرت بأن رد الفعل عند زملائى حول المائدة كان إيجابيًا.

وكتب «ويلسون» فى مذكراته فيما بعد: «لقد كان الأمر صعبًا ومتكررًا عندما قام زعماء أفريقيا الواحد تلو الآخر ليبرهن كيف أنه أكثر حرصًا على مصالح أفريقيا من جاره بطريقة حاسمة، وإن تكن متكررة، وجاءت رسالة الإدانة أيضًا من آسيا وقبرص والكاريبى ثم تحدث «لى كوان يو» من سنغافورة – وكانت كلمته مرتجلة واستغرقت أربعين دقيقة وكان مستواها متقدمًا بشكل يندر أن يتحقق فى أى مؤتمر من مؤتمرات الكومنولث التى حضرتها». لقد أدى حضورى فى لاجوس إلى تعزيز صداقتى مع «هارولد ويلسون». فقد كنت متعاطفًا مع الأفريقيين دون أن أعادى البريطانيين. وهنأنى «ويلسون» خارج قاعة المؤتمر وقال: إنه يأمل أن أحضر مؤتمرات الكومنولث التالية. كان فى حاجة إلى من يقف إلى جواره أمام الزعماء المتعبين الذين ألقوا خطبًا طويلة ولاذعة، وقد انتهت أعمال المؤتمر بعد يومين وبعد تشكيل لجنتين لمراجعة أثر العقوبات والاحتياجات الخاصة لزامبيا التى تتطلب تأييد الكومنولث.

وعندما غادرنا متجهين إلى المحطة التالية وهى أكرا، عاصمة غانا، كان هناك عدد أكبر من رجال الأمن على طول الطريق إلى المطار لأن التوتر زاد فى لاجوس خلال الأيام الأربعة التى قضيناها منذ وصولنا. وبعد ثلاثة أيام من وصولنا إلى أكرا، أخبرنا مضيفونا أنه وقع فى لاجوس انقلاب دموى. وتم اغتيال رئيس الوزراء «أبو بكر»، وكذلك «تشيف فيستوس»، وقاد الانقلاب رائدًا من جيش «أيبو» من شرق نيجيريا، حيث تم اكتشاف البترول، وقام بقتل عدد كبير من المسلمين من قبيلة الهوسا بشمال نيجيريا. وقال الرائد: «إنه يريد أن يتخلص من الوزراء والأحزاب السياسية المنحلة الفاسدة». واختار الانقلاب الجنرال «جيه. تو. يو. إجويى إيرونز» **J.T.U. Aguiyi-Irons** ليتولى السلطة، ولكن أعقب هذا الانقلاب انقلابات أخرى كثيرة.

ولم يبتهج «كوامى نكروما» رئيس جمهورية غانا من هذه الأنباء، فقد نجا هو نفسه بأعجوبة من محاولة انقلاب منذ سنتين قبيل زيارتى له فى يناير ١٩٦٤. ومع حلول ١٩٦٦ كان «نكروما» «المخلص» كما كان يطلق عليه، قد تعافى من الصدمة وأقام لى حفل عشاء مع بعض كبار وزرائه وحضر شاب لامع هو نائب رئيس جامعته، وكان هذا الشاب واسمه «إبراهام» **Abraham** لا يتجاوز الثلاثين من عمره، وقد درس الكلاسيكيات فى جامعة أكسفورد، وكان زميلاً فى كلية «أول سولز» **All Souls** بها. وكان «نكروما» فخورًا جدًا به، وقد تأثرت به، ولكننى تساءلت: لماذا فى دولة تعتمد على الزراعة يكون ألمع وأفضل شبابها متخصصًا فى الكلاسيكيات أى – اللاتينية واليونانية؟

وعند وصولنا إلى أكرا، كان الشخص الذى حضر لتحيتى هو «كروبو أدوسي» **KroboEdusei** وزير شئون رئاسة الجمهورية، وكان قد اكتسب سمعة سيئة كوزير فاسد اشترى لنفسه سريرًا أعمدته من الذهب الخالص، وهى قصة تناقلتها الصحافة العالمية، وقضى «نكروما» على الفضيحة بأن حد من اختصاصه كوزير بحيث يقتصر على مراسم ضيافة الحكومة، وفى ليلتى الثانية فى أكرا اصطحبنى «كروبو» إلى ناد ليلى فى أكرا، وأعلن بفخر أنه يمتلكه وأن كبار الشخصيات المهمة تقضى أمسياتها هناك.

وسافرنا بالسيارة إلى سد فولتا العليا، على بعد حوالى ثلاث ساعات. وفى الطريق إلى السد كانت تقود قافلتنا سيارة بها مكبرات للصوت تعزف الموسيقى بإيقاع إفريقى، وكانت الأغانى تصدح بأغنية «العمل كم هو ممتع». وكان الأطفال يخرجون من أكواخهم إلى جانبى الطريق ليلوحوا لنا، وقد أعجبت بقوامهم وليونة خصورهم وهم يتمايلون طربًا مع النغم. وكنت ثانى ضيف يدعى إلى يخت رائع تم استيراده بكامل معداته من ميامى. وأخبرونى أنه تم شحنه بالقطار ثم تعويمه فى البحيرة، وكان يرافقنا على اليخت «كوروبوادبوسي» ووزير خارجية غانا «إليكس كويزون ساكي» **Alex Quaison Sackey**، وهو رجل مثقف يجيد الحديث. وبينما كنا نقوم بجولة فى البحيرة، ويقدم لنا المشروبات والطعام الخفيف على ظهر اليخت، وجه «راجا» سؤالاً إلى «كروبو» عن الحائك الذى فصل له ملابس السفر الأنيقة التى يرتديها فأجاب «كروبو»: لدى محل للحياكة فى

«كومازى» .Kumasi لابد أن تزوره يومًا ما وسأجعلهم يفصلون لك بدلة مثل بدلتي. ثم تحدث عن أنشطته الأخرى. فقد كان موظفًا فى مكتب بريد بسيط ويتقاضى ٣٠ «بوب Bob »(ما يعادل ٤ دولارات أمريكية) فى الأسبوع، وهو الآن لديه ابنان يدرسان فى جنيف بسويسرا. وقال لابد للإنسان أن يكون لديه طموح، وكان «كويزون ساكى» وهو مثقف وكان رئيسًا للجمعية العامة للأمم المتحدة، يبدو غير سعيد ولا مستريح. وقد حاول بجهد أن يدير دفة الحديث بعيدًا عن «كروبو»، ولكن الأخير لم يكن يتوقف، واستمر فى الانتقال من قصة مسلية إلى قصة أخرى. وقد تعجبت ماذا يمكن أن يحدث لهاتين الدولتين. لقد كانا الأمل المشرق لأفريقيا، وأول دولتين تحصلان على استقلالهما، فقد حصلت غانا على الاستقلال فى ١٩٥٧ وتبعتها نيجيريا بعد ذلك بوقت قصير.

وبعد مرور شهر واحد، وبينما كان «نكروما» يتلقى التحية بإطلاق ٢١ طلقة مدفع فى بكين بالصين، وقع انقلاب عسكرى فى أكرا، ورقص الناس فى الشوارع بينما اعتقل قادة الجيش الاعضاء البارزين فى حكومة «نكروما». وكان «أليكس كويزون» و«كروبو أدوزى فى صحبة «نكروما» فى بكين، وعندما عادا إلى أكرا وضعا تحت التحفظ. كان خوفى على شعب غانا فى محله. فعلى الرغم من مزارع الكاكاو الغنية ومناجم الذهب وسد فولتا العالى الذى يمكن أن يولد كمًا هائلاً من الطاقة، فإن اقتصاد غانا هبط إلى حضيض اليأس ولم يستطع أن يتعافى ليحقق الوعد السابق الذى كان ينتظر منه عند الاستقلال عام ١٩٥٧.

وقد أحزنتنى الأنباء التى قرأتها، ولم أزر غانا مرة أخرى، وبعد عقدين من الزمن فى الثمانينيات رآنى «ساكى» فى سنغافورة، وكان قد اعتقل وأطلق سراحه فى إحدى الانقلابات العديدة، كان يريد شراء زيت النخيل بالدين من سنغافورة، بالإنابة عن الحكومة النيجيرية التى وعدت بالدفع بعد إجراء انتخاباتها. قلت له إن هذه صفقة مع القطاع الخاص عليه أن يقوم بها بنفسه. وكان يتكسب عيشه باستخدام صلاته مع الزعماء الأفارقة فى الدول المجاورة. قال إن غانا تعانى الاضطرابات والفوضى. وسألته عن الشاب اللامع نائب رئيس الجامعة «إبراهام» فأجاب بأنه التحق بدير فى كاليفورنيا، وشعرت بالحزن. إذا كان ألمع وأفضل رجالهم ييأسون ويتوقفون عن الكفاح ويلجأون إلى دير، ليس فى أفريقيا ولكن فى كاليفورنيا، فإن الطريق إلى إعادة الإعمار سيكون طويلاً وشاقًا.

ولم أكن متفائلا بالنسبة إلى أفريقيا. ففى أقل من عشر سنوات بعد الاستقلال فى ١٩٥٧، وقع انقلاب فى نيجيريا وانقلاب فاشل فى غانا، كنت أعتقد أن ولاءاتهم القبلية أقوى من شعورهم بالمواطنة المشتركة، وكان ذلك بوجه خاص فى نيجيريا حيث كان هناك انقسام حاد بين مسلمى الهوسا الشماليين والمسيحيين وأصحاب الديانات الأخرى فى الجنوب. وكما حدث فى ماليزيا، كان البريطانيون قد سلموا مؤسسات السلطة وبخاصة الجيش والشرطة إلى المسلمين. وفى غانا، لم يكن هناك انقسام بين الشمال والجنوب، ولهذا كانت المشكلة أقل حدة، ولكن كان من الواضح أن هناك انقسامات قبلية، وعلى عكس الهند فقد كان لغانا تاريخ طويل امتد لسنوات من مجالات التدريب والتوجيه على أساليب ونظام الحكم الحديث.

* * *

وعقد المؤتمر التالى فى لندن فى سبتمبر ١٩٦٦، وكنت أعرف عددًا كبيرًا من رؤساء الوزارات الذين لم يحضروا المؤتمر الاستثنائى فى لاجوس. وخلال الأسبوعين الذين قضيتهما هناك عززت من مركز سنغافورة مع الشعب البريطانى، وحافظت على العلاقات الطيبة مع «ويلسون» وكبار وزرائه، ومع زعماء حزب المحافظين. وكانت المسألة الروديسية تسيطر مرة أخرى على المؤتمر بأسره (كما حدث فى كل مؤتمر إلى أن تم تسويتها فى ١٩٧٩ فى اجتماع لوساكا)، كان الزعماء الأفارقة يشعرون بتعاطف قوى مع إخوانهم الأفارقة فى روديسيا، وكانوا يريدون أيضًا أن يثبتوا أوراق اعتمادهم ومصداقيتهم الأفريقية لدى شعوبهم، وفضلاً عن ذلك فإن التركيز على الإعلان عن استقلال روديسيا من جانب واحد شغل أذهان شعوبهم عن مصاعبهم الاقتصادية والاجتماعية الملحة، وكان من بين الزعماء البيض «ليستر بيرسون» رئيس وزراء كندا وكان الأكثر تحررًا فى تفكيره ومتعاطفًا مع قضية الأفارقة والفقراء والمهمشين.

وتحدثت عن المشكلات فى جنوب شرق آسيا. فقلت إن فيتنام عانت من صدام بين أيديولوجيتين متنافستين، كل منهما مصممة على عدم الاستسلام، وعلى علم بأن المنطقة

كلها ستضيع إذا استسلم جانب للجانب الآخر، وأبدى «هارولد هولت» رئيس وزراء أستراليا امتعاضه عندما قلت: إن القوات الاسترالية والنيوزيلندية كانت فى فيتنام الجنوبية، ليس للمحافظة على الديمقراطية وحرية الفيتناميين: فقد كانوا يدافعون عن مصالحهم الاستراتيجية. وقد استعاد توازنه بسرعة وقبل وجهة نظرى عندما أضفت أن مصالحهم شملت بقائى على قيد الحياة. وقد اتخذت موقفًا مستقلاً حتى أثبت أوراق اعتمادى ولا أبدو منحازًا للبريطانيين أو الاستراليين أو النيوزيلنديين التى تدافع قواتهم عن سنغافورة. وقلت بصراحة: إن انسحاب القوات الأمريكية سيمثل كارثة لكل من فى المنطقة كلها، بما فيها سنغافورة. وساعدتنى لغتى على أن تكون آرائى مقبولة، على الرغم من أن المشاعر السائدة للزعماء الأفارقة كانت ضد التدخل الأمريكى، كما تحسن مركز سنغافورة بين الزعماء الأفارقة والآسيويين على حد سواء.

وفى المؤتمر التالى فى يناير ١٩٦٩، والذى عقد فى لندن أيضا، طلب منى «ويلسون» – وكان رئيسًا للمؤتمر – بأن افتتح المناقشة عن التعاون بين دول الكومنولث. وبدأت ملاحظاتى بتوجيه النقد إلى المساعدات الأوروبية غير السخية للدول النامية، ثم انتقلت إلى الأسباب الأعمق لفشلها، وحتى يتمكن الجيل الأول للزعماء الوطنيين المناهضين للاستعمار من تعبئة الشعب فى سعيهم إلى الحرية، كانت لديهم رؤى عن الازدهار ولم يستطيعوا أن يحققوها، لقد أدى الانفجار السكانى إلى زيادة العبء على الموارد ولكن السلام بين الأجناس، الذى فرضه الاستعمار، كان من الصعب المحافظة عليه بعد الاستقلال مع وجود السلطة فى أيدى أغلبية إثنية. أما النخب التى حصلت على تأييد شعبى قبل الاستقلال فقد كان عليها أن تظهر استمرار شرعيتها، وهى فى تنافسها مع الأطراف الأخرى، كانت غير قادرة على مقاومة إغراء التماس الولاءات الإثنية واللغوية والدينية، وقد عانت الدول من أن أقلياتها الإثنية، ومعظمهم من الهنود فى إفريقيا، كانت واقعة تحت ضغوط الاضطرابات أو التشريعات. وفى الغالب كان أصحاب المتاجر هم الذين كانوا يقومون بعمل المصرفيين فى الريف، لأنهم كانوا يعرفون من الذى يستحق القروض وقادر على سدادها، ومن الذى لا يستحقها، وهذا الدور المتعلق بالمصرفى الريفى كان من غير الممكن أن يقوم به مسئولو الإدارة المحلية منهم، مثل فيلق السلام الأمريكى أو موظفى الخدمة التطوعية البريطانية.

وكان عدد المتدربين صغيرًا جدًا وتحولت الدول الجديدة إلى نموذج المجتمعات الهشة دون أن توجد يد قوية للحاكم والإطار القوى للإدارة الاستعمارية، وتفشى الفساد وأصبح أسلوبا للحياة. وفاقمت الانقلابات العسكرية من الموقف إلى الأسوأ، وفضلا عن ذلك، لجأت الحكومات إلى التخطيط الاقتصادى والقيود التى خنقت المشروعات الحرة. ومن حسن الحظ أن ماليزيا وسنغافورة لم تفعلا ذلك، ولهذا استمر التقدم فيهما. وجاء فى كتاب «هارولد ويلسون» بعنوان «حكومة العمال ١٩٦٤-١٩٧٠» إننى وصفت المشكلات الاقتصادية للدول التى تحررت حديثًا بالواقعية الوحشية... وهناك اتفاق على أن الخطاب كان أبرز ما قيل فى تفسير عالم ما بعد الاستعمار الذى سمع به أى منا».

وقد اقترح «ويلسون» أن يتم تبادل عقد المؤتمر كل سنتين بين لندن وعاصمة دولة من دول الكومنولث، وكان متحمسًا لعقد المؤتمر التالى فى سنغافورة، ووافق باقى الزعماء. وكنت سعيدًا باستضافة المؤتمر. فمن المفيد لسنغافورة أن تحظى باهتمام العالم الذى سيركز عليها. وكان أمامنا عامان للتحضير للمؤتمر، وهى فرصة لسنغافورة للحصول على الاعتراف بأنها واحة الكفاءة والتعقل فى العالم الثالث.

* * *

وصل ضيوفنا من الكومنولث فى يناير ١٩٧١، إلى سنغافورة النظيفة والخضراء مع خدمات تتسم بالود والدفء والكفاءة والمجاملة. وقدمت الفنادق والمحلات وسيارات الأجرة والمطاعم أفضل ما لديها من خدمات. وكان كل شىء أنيقًا ومنظمًا، وقامت أسر المعتقلين السياسيين الموالين للشيوعية بمظاهرة ضد الحكومة خارج قاعة مؤتمر المجلس القومى لنقابات العمال حيث يعقد الاجتماع. وعندما قامت الشرطة بتفريقهم بهدوء، كانت هناك همهمات برفض ذلك فى الصحف البريطانية، وبأننا كان يجب أن نسمح لهم بالاستمرار فى المظاهرة، وكان الضباط المسئولون عن أمن الوفود يرون غير ذلك.

وكان «تيد هيث» قد أعلن عقب توليه رئاسة الوزارة بقليل أن بريطانيا ستستأنف إمداد جنوب أفريقيا بمبيعات الأسلحة، التى كانت حكومة العمال قد أوقفتها . واستفز ذلك الزعماء الأفارقة السود وكان رد فعلهم عنيفًا وهدد كثيرون منهم بحل الكومنولث إذا أصرت بريطانيا على موقفها، وبعد وصول «هيث» إلى سنغافورة بقليل اتفق معى وأعلن أن بريطانيا ستكون سعيدة بتناول مسألة إمداد السلاح لجنوب أفريقيا كبند مستقل فى جدول الأعمال. وبعد جلستين اقتصرتا على الزعماء فقط اتفقنا على تكوين مجموعة عمل لبحــث مسألة إمدادها بأسلحة بحرية وإبلاغ النتائج التى تتوصل إليها المجموعة إلى الأمين العام.

لم يكن «هيث» مستريحًا فى هذا اللقاء المتعدد الأجناس للعالم الثالث. كانت أول تجربة له مع مثل هذه اللقاءات، وتعمد الزعماء الأفارقة إشعاره بأنه معزول، ولقد كان خجولاً إلى حد ما، وحريصًا، ومختلفًا عن «هارولد ويلسون»، وهو ينفث دخان غليونه بشكل ودى. كان «هيث» يبدو جامدًا وقلقًا، وتحدث بلهجة أكسفورد القوية وكان يتصرف بغضب عندما يستثار، ولحسن الطالع أنه كان يعرفنى جيدًا وكان واثقًا من أننى سأضمن له أن يستمع الكل له بشكل جيد.

وناديت على «سيريتس كاما» **Seretse Khama** رئيس بتسوانا ليكون أول متحدث. وكنت أعرف عنه أنه معتدل ومتزن ومتعقل، كان ابن رئيس بتسوانا، قد تزوج من سيدة بريطانية عندما كان يدرس فى أكسفورد، وكانت حكومة جنوب أفريقيا قد نجحت فى الضغط على الحكومة البريطانية لمنع خلافته للرئاسة لعدة سنوات لأنه متزوج من سيدة بيضاء مما يعتبر إساءة إلى حظرهم زواج البيض من السود، وقال إن بريطانيا يجب أن تكون هى الحكم بالنسبة إلى مصلحتها القومية، ولكن قرار بيعها السلاح سيؤدى إلى تدمير الكومنولث، وكانت خطبته هادئة ومقنعة.

وأقـام «جوليوس نيريري» رئيس جمهورية تنزانيا حجته على أساس أخلاقى، قائلاً: إن جنوب أفريقيا خارج الكومنولث لأن أيديولوجيتها تتناقض مع تعدد الأعراق فى الكومنولث، وطالب «بشدة» ألا تقوم بريطانيا بمساعدة جنوب أفريقيا حتى لا تستفز

الدول الأفريقية على رد فعل معاكس، كان مختصرًا بشكل غير متوقع، وكان قد كون رأيا عن «هيث» وقرر أنه من الأفضل ألا يوجه إليه أية مواعظ، وكان نيريرى هو الزعيم الأفريقى الذى أحترمه كثيرًا، فقد أعطانى الانطباع بأنه أمين ومخلص، وكان قد سلم السلطة لخليفته بطريقة دستورية، ولم تعان تنزانيا مما عانت منه أوغندا من فوضى.

وقال الرئيس «هاستنجز باندا» رئيس مالاوى إنه لا يوجد زعيم أفريقى يريد أن ينسحب ويدمر الكومنولث، فالقوة لن تنجح، وقد حاول ذلك المقاتلون من أجل الحرية منذ ١٩٦٤، ولم يحققوا شيئا. وبدلاً من القوة والعزلة والمقاطعة، دعا إلى توثيق الصلات وعقد الحوار بين السود والبيض. وقد أظهر الزعماء الأفارقة ازدراء علنيا تجاهه، ولكن لم يكن يبدو أنه يبالى على الأطلاق، وقد حاولت أن أوقف سيل فصاحته ولكنه عندما كان يتدفق كان يصعب إيقافه، كان شخصية غريبة، فهو يضع نظارة شمس حتى وهو فى داخل القاعة وليلاً، وكانت تصحبه شابة أفريقية ممتلئة. كان يبدو مسنًا ولكنه يتحدث بقوة ملوحًا بمنشته ليؤكد وجهة نظره، ولكنه كان أشبه بمن يلوح بعلم أحمر أمام ثيران غاضبة، ولم أكن على يقين هل كان «هيث» يشعر بالحرج أم الابتهاج.

وقد رد عليه «هيث» ردًا عقلانيًا: إن بيع المعدات البحرية لجنوب أفريقيا كان أساسًا مسألة تتعلق بسياسة دفاعية، ولا علاقة لها بالأبارتيد (الفصل العنصري). وكانت بريطانيا تعتمد على حرية حركة السلع وحرية البحار. وكانت نصف إمداداتها من البترول وربع تجارتها تمر من الخط الملاحى حول رأس الرجاء الصالح. وكان الاتحاد السوفيتى يشكل تهديدًا بحريًا. (وفى ١٦ يناير، أى قبل أربعة أيام من حديث «هيث» عن الأسلحة لجنوب أفريقيا، أبحرت سفينتان حربيتان سوفيتيتان هما فرقاطة ومدمرة، بشكل استعراضى أمام سنغافورة فى حوالى الساعة الثانية بعد الظهر قادمة من بحر الصين الجنوبى متجهة إلى المحيط الهندى).

وقدم «كينيث كوندا» رئيس جمهورية زامبيا مداخلة درامية، حذر فيها من أن مصلحة بريطانيا القومية لا تكمن فى جنوب أفريقيا أو المحيط الهندى، ولكن فى أجزاء عديدة من أفريقيا، وبينما كان يعدد أعمال القسوة التى تعرض لها الأفارقة على يد المستوطنين

البيض انفجر باكيا فجأة وضغط على عينيه بمنديل أبيض أمسك به بين أصابعه. والذين رأوا هذا المشهد لأول مرة وجدوا فيه تجربة محركة للعواطف. ولكنه كرر ذلك عدة مرات، فى كل اجتماع للكومنولث تقريبا كلما أثير موضوع سيطرة البيض على الأفارقة، وأصبح ذلك بمثابة عرض مألوف فى إحدى قاعات العرض.

ولكن «ميلتون أوبوتى» رئيس جمهورية أوغندا كان مختلفًا عن «كوندا» أو «نيريرى». كانت هناك كراهية ومرارة فى حديثه عن روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا، وشعرت فى تعبيره ولمعة عينيه بشر مستطير. وخلال الاستراحة فى المؤتمر تم إبلاغ «أوبوتى» أن الجنرال «عيدى أمين» قام بانقلاب واستولى على البلاد، وبدا عليه الحزن والاكتئاب، وقد أظهر المأزق الذى مر به ما يحيط بعدد كبير من الحكومات الأفريقية من مخاطر.

وكان آخر المتحدثين عن جنوب أفريقيا هو «سير كاميسيس مارا» **Kamisese Mara** رئيس وزراء فيجى، «راتو» **Fiji، Ratu**. وكان ضخمًا وقويًا ،ويبلغ حجمه ٦x٦ قدم وكان يبدو كلاعب كرة «راجبى» وهو بالفعل كذلك. ولم يكن من الواقعى أن نتوقع أن يصرح رئيس وزراء بريطانيا بأن حكومته لن تبيع أسلحة إلى جنوب أفريقيا. وكان وقف بيع السلاح مثل إزالة قشرة البصل، كانت الطبقة التالية من القشرة هى بيع الفرنسيين للأسلحة، ثم الإيطاليين. وعند هذه الملاحظة المنطقية أجلنا الجلسة إلى الساعة الرابعة صباحًا.

وأتذكر كيف كان الشيوعيون فى نقابات العمال يبقوننى جالسًا لساعات طويلة على مقاعد خشبية لا ظهور لها، ثم، بعد أن ينصرف أنصارى غير الشيوعيين المرهقين، ونصبح أقلية، يجرون عملية التصويت. وكان زعماء الكومنولث يجلسون على مقاعد مريحة بمساند، ولكن أجهزة التكييف لم تكن تعمل بكفاءة وكان الهواء باردًا جدًا فى الساعات الأولى من الصباح، وكان التأجيل معناه أن كل شخص يمكن أن يجدد طاقته، مع الاستعداد لتحمل الخطب المطولة، قررت أنا أن أستمر وبقى الجميع. وشعر جميع الخطباء من أفريقيا بالرضا لأنه تم الاستماع إليهم، ولم يتوقف أى زعيم عن إلقاء خطابه الذى كان موجهًا أساسًا للاستهلاك المحلى فى بلده.

وعندما استؤنفت المناقشات بعد بضع ساعات عن «أمن المحيط الهندى»، غاب كل الزعماء الافارقة عن الحضور وسرعان ما تم الانتهاء من العمل بسرعة، وفيما عدا بعض الفترات الهادئة القصيرة عندما كنت أدعو رئيس وزراء آخر لرئاسة الجلسة، كان علىّ أن أحضر كل الجلسات البالغ عددها ١٣ جلسة من ١٤ يناير حتى ٢١ يناير. كان الأمر أشبه بالعقاب فقد اضطررت إلى أن أستمع إلى خطب مكررة مختلفة تمامًا فى توجهاتها كل منها عن الأخرى، ومنذ ذلك الحين بدأت أتعاطف مع أى رئيس لمؤتمر دولى حيث المبعوثين يأتون ومعهم خطب معدة من قبل، وهم مصممون على إلقائها بالكامل بصرف النظر عما قيل من قبل. والرغم من أن المؤتمر غطى كل البنود فى جدول الأعمال، فإن الصحافة ركزت أساسًا على ما ثار من جدل حول مبيعات السلاح لجنوب أفريقيا.

وقد أعرب هيث، على انفراد، أثناء تناوله الشراب، عن خيبة أمله بسبب نشر كثير من الآراء السرية أو المحظورة التى تم تبادلها بين رؤساء الحكومات. ووافق «بيير ترودو» رئيس الوزراء الكندى، معتذرًا عن الزعماء الأفارقة بأنهم يميلون إلى تبنى دبلوماسية الأمم المتحدة وقلت إن هذا أمر حتمى عندما يؤثر زعماء العالم الثالث على بعضهم البعض فى كثير من المؤتمرات الدولية حيث الفصاحة فى الخطابة والتصريحات المرسلة هى السائدة. وأضفت أن جميع زعماء الجيل الأول من زعماء الاستقلال كانوا من الخطباء المفوهين، ولكن حكوماتهم نادرًا ما كانت تنفذ ما يعدون به.

وبوصفى رئيسًا للمؤتمر اكتسبت خبرة بالعمليات التى تتم خلف الستار فى مؤتمرات الكومنولث. كانت تلك الجلسات غير الرسمية الثنائية الصغيرة التى تعقد بين كبار الزعماء الذين لهم آراء مشتركة هى التى تقرر نتائج المؤتمر. وكان «أرنولد سميث»، الذى دعانى على عشاء فى ١٩٦٢ فى موسكو عندما كان سفيرًا لكندا، أمينًا عامًا للكومنولث لأكثر من خمس سنوات. وكان لديه معرفة وثيقة بالشخصيات ومواقف الزعماء الحاضرين. وقد قمنا معًا بإبلاغ الزعماء الأفريقيين على انفراد بأنهم لا يمكنهم أن يتوقعوا من «تيد هيث» أن يغير رأيه علنًا، وعقدنا جلستين، مقصورتين على الزعماء، لتأييد الحلول الوسط التى قدمها «سميث». وكانت القرارات الرسمية فى المؤتمر بكامل هيئته قد تم الاتفاق عليها

فى الاجتماعات المصغرة. وفى نهاية الاجتماع، وبعد كل ما دار من مناقشات ومواقف تمثيلية أفهم الأمين العام زعماء العالم الثالث أن ما يهم الكومنولث هو التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وأن هذا يتوقف على التمويل من دول الكومنولث القديمة المتقدمة أساسًا – وهى بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وأن تعاون الكومنولث سينتهى إذا وجدت الدول المانحة أن معدل المنفعة بالمقارنة بالتكاليف ليست كما يجب. وقد استطاع «سميث» بحذقه ومهارته أن يحث الأفارقة والآسيويين على عدم إيصال المسائل إلى طريق مسدود. وقد أظهر «سونى رامفال» **Sonny Ramphal** وزير خارجية غانا – الذى خلف سميث عام ١٩٧٥ فى منصب الأمين العام مزيدًا من المهارة فى ترك زعماء العالم الثالث يقومون بحركاتهم التمثيلية بينما أبقى الوضع مستقرًا من خلال التأكد من أن استمرار معادلة المنفعة والتكلفة ترضى الدول المانحة.

*   *   *

وقد استغرقت مسألة روديسيا والأرباتيد (الفصل العنصرى) وقتًا طويلاً فى كل المؤتمرات. وبالنسبة إلى معظمها، ما لم أقرأ محاضر الجلسات، فإننى لا أتذكر المسائل التى بحثت وأثارت ثائرة الزعماء فى ذلك الوقت، ولكننى حملت معى ذكريات لا تنسى عن الاجتماعات والمحادثات التى دارت فى كل مؤتمر. وفى «أوتاوا» فى ١٩٧٣، مازلت أتذكر رئيس المؤتمر «بيير ترودو»، رئيس وزراء كندا، وهو كندى فرنسى يتحدث اللغتين بفصاحة وطلاقة، وقد أبلغنى أن له أمًا أيرلندية وأبا فرنسيا. وكان لترودو ذهن حاد ولسان لاذع يتناسب مع شخصيته. وقد راقبت مؤتمره الصحفى بإعجاب. وكان عندما يتحول من الحديث بالإنجليزية إلى الفرنسية تصبح تعبيرات وجهه وإشاراته فرنسية. كان كنديًا أصيلاً فى ثنائية اللغة وثنائية الثقافة. وكان يتعاطف دائمًا مع الفقراء والمهمشين وهو على استعداد دائما لمد يد العون إليهم، ولكنه كان حازمًا فى وقف المنح الدراسية الكندية لطلبة سنغافورة عندما يقرر أننا قادرون على تحمل مصروفات الدراسة.

وهناك شخص آخر أتذكره من مؤتمر أوتاوا هو الشيخ «مجيب الرحمن» رئيس وزراء بنجلاديش الذى كان بطلاً معارضًا لباكستان، ويقود باكستان الشرقية إلى الاستقلال وإعلان قيام دولة بنجلاديش. وقد وصل إلى أوتاوا فى طائرته الخاصة محافظًا على المظهر المشرف، وعندما نزلت من الطائرة رأيت طائرة من طراز ٧٠٧ وعليها اسم بنجلاديش، وعندما غادرت كانت لا تزال فى نفس الموقع من المطار، تنتظره لمدة ثمانية أيام دون استخدام ودون أن تعود بأية أرباح لعدم تشغيلها، وبينما كنت أغادر الفندق إلى المطار، كانت هناك شاحنتان كبيرتان محملتان بحقائب للطائرة البنجلاديشية. وفى المؤتمر طلب مجيب الرحمن معونة لبلاده بشدة، ولكن أية شركة للعلاقات العامة كانت يمكن أن تنصحه بألا يترك طائرته الخاصة واقفة لمدة ثمانية أيام بالكامل فى مكان الانتظار بالمطار.
كان الأسلوب الذى يتبعه زعماء دول العالم الثالث الكبيرة هو أن يسافروا على طائراتهم الخاصة. وكان جميع الزعماء يجلسون على مائدة المفاوضات على قدم المساواة، ولكن زعماء الدول الكبرى كانوا يظهرون تفوقهم بأن يحضروا فى طائرات نفاثة خاصة كبيرة، فالبريطانيون يصلون على طائرة من طراز فى سى ١٠ والكوميت، والكنديون يصلون على طائرات بوينج. وقد انضم الاستراليون إلى هذه الفئة المختارة فى ١٩٧٩، بعد أن اشترى «مالكولم فريزر» **Malcolm Fraser** طائرة من طراز بوينج ٧٠٧ لسلاح الجو الاسترالى.
وكان رؤساء الجمهوريات الأفريقية التى كانت بلادهم مازالت غنية، مثل كينيا ونيجيريا، لهم أيضًا طائراتهم الخاصة، وقد عرفت لماذا يفشلون فى إقناع العالم بأنهم فقراء وفى حاجة ماسة إلى المساعدة، وقد أوضح مندوبنا الدائم فى الأمم المتحدة فى نيويورك أن زعماء الدول الفقيرة يلجأون إلى استخدام سيارات فاخرة (من طراز كاديلاك). ولهذا تعمدت أن أصل على طائرة تجارية عادية، وبهذا ساعدت على الاحتفاظ بوضع سنغافورة كدولة من العالم الثالث لعدة سنوات. ومع هذا، ومع حلول منتصف التسعينيات رفض البنك الدولى الاستجابة لطلبنا بإعادة تصنيفنا «كدولة نامية ذات دخل مرتفع»، مع عدم منحنا نقاطًا لصالحنا بسبب تقشف عاداتنا فى السفر، وفقدنا كل الامتيازات التى تعطى للدول النامية.

وفى كينجستون عاصمة جامايكا فى أبريل ١٩٧٥، تولى الرئاسة رئيس الوزراء «مايكل مانيلى» **Michael Manely** وهو من الهند الغربية وكان فاتح البشرة، وقد وجدت أن آراءه دون كيشوتية (من وحى أوهامه) فقد دعا إلى «إعادة توزيع الثروة فى العالم». وكانت دولته عبارة عن جزيرة مساحتها ألفا ميل مربع وتتمتع بموارد كثيرة، وفى منتصفها جبال عديدة، حيث يزرع البن وغيره من المحاصيل شبه المدارية، وكانت لديهم منتجعات جميلة لقضاء العطلات بناها الأمريكيون لقضاء فترة الشتاء. وكانت ثقافتهم قائمة على راحة البال. وكان شعبها ولعًا بالأغانى والرقص، ويتحدث بطلاقة، ويرقص بنشاط ويتناول الشراب بإسراف، وقد تخلوا عن العمل الشاق عندما تخلصوا من العبودية. وفى عصر أحد الأيام، عندما تمشيت مع زوجتى «تشو» خارج الأسوار المحاطة بالأسلاك الشائكة حول الفنادق التى يستخدمها المشاركون فى المؤتمر لنتفرج على المدينة سيرًا على الأقدام، مرت بنا سيارة ثم توقفت وصرخ قائدها: «مستر لى»، «مسز لى» انتظرانى» . كان مواطنا من جامايكا من أصل صينى، يتحدث الانجليزية باللهجة الكاريبية، وخرج من السيارة واتجه إلينا. قال: «لا يمكن أن تكون نسيتنا. لقد مررنا بفترة عصيبة جدا». وقدم لى بطاقة باسمه. كان سمسار عقارات. وكان عدد كبير من المهنيين ورجال الأعمال قد غادروا إلى أمريكا وكندا وتركوا له بيوتهم ومكاتبهم ليبيعها لحسابهم. وقد شاهدنى على تليفزيون جامايكا وكان تواقًا للتحدث إلىّ. كان الصينيون والهنود وحتى المهنيون السود من جامايكا يشعرون بأنه لا مستقبل لهم فى ظل الحكومة الاشتراكية اليسارية برئاسة مايكل مانيلى، كانت سياسات الحكومة تقود إلى الخراب. وسألته ماذا سيفعل. لم يكن مهنيًا ولهذا لم يكن يستطيع أن يغادر، ولكن بعد بيع كل هذه البيوت الكبيرة، وبعد أن تنعدم الفرصة لمزيد من الأعمال فى مجال العقارات، فإنه سيفكر فى أن يغادر، وتمنيت له التوفيق وأنهيت المقابلة بسرعة، ولاحظت أن ضباط الأمن السود من جامايكا الذين يتولون حراستى قد بدأت تبدر منهم حركات عدوانية، وأصبحت أقرأ أبناء جامايكا بمزيد من الفهم.

ومن أجل أن نحتفل باليوبيل الفضى للملكة التقينا فى لندن فى يوليو ١٩٧٧، وأصبحت العلاقة مختلفة. لم يعد اقتصاد بريطانيا قويًا كما كان من قبل، وكان «دينيس

هيلى» قد طلب من صندوق النقد الدولى فى ١٩٧٦ مساعدة بريطانيا فى التغلب على بعض الصعوبات. وأتذكر وقوفى فى صف خلف الأسقف مكاريوس رئيس قبرص فقد كنت أنا و«تشو» ننتظر التوقيع على سجل الزوار فى ١٠ داوننج ستريت (مقر رئيس الوزراء البريطانى)، قبل أن نمر بالحديقة الخلفية لمشاهدة استعراض الاحتفال بعيد ميلاد الملكة. ولم يستخدم الأسقف القلم الذى قدمه له الجندى البريطانى المختص، فقد أخرج قلمه ووقع بحبر أحمر وسار فى طريقه. وبينما كنت أوقع قلت للجندى لقد وقع الأسقف بحبر أحمر. فأجاب الجندى: «أحمر لأن يديه مخضبتان بالدماء». فقد كان الجندى قد خدم فى قبرص خلال تلك السنوات الدموية عندما كان على الجيش البريطانى أن يقمع الوطنيين القبرصيين الذين كانوا مصممين على طرد البريطانيين والاتحاد مع اليونان.

وفى ١٩٧٩، قمت بزيارتى الثالثة مع لوساكا. وكانت الزيارة الاولى فى ١٩٦٤، خلال جولتى الأفريقية التى شملت سبع عشرة عاصمة. وكانت الزيارة الثانية فى ١٩٧٠ من أجل مؤتمر عدم الانحياز. ومنذ ١٩٧٠ كان اقتصاد زامبيا قد تدهور. وقد استضافونا فى قصر الضيافة الرسمى حيث نزلت فى ١٩٦٤ ضيفاً على آخر حاكم للبلاد. كان القصر قد فقد رونقه. وكان عدد الغزلان أقل وكذلك عدد الطيور النادرة، وكان القصر قد فقد بهاءه كأحد القصور الحكومية الاستعمارية البريطانية. وقد أقمنا فى نفس الشاليهات التى أقمنا فيها عام ١٩٧٠، والتى تناثرت حول قاعة المؤتمرات التى بنتها لهم يوغوسلافيا، وهى عضو فى حركة عدم الانحياز، ولم تكن قاعة المؤتمرات والشاليهات قد استخدمت منذ عام ١٩٧٠ ولكن أعيد ترميمها وتأثيثها بنفقات طائلة، بأثاث تم إحضاره بالطائرة من أسبانيا. وكانت الخدمة فى الشاليه كارثية، فقد دربوا شباب الطلبة ليكونوا طهاة، وكانت قائمة الطعام التى يقدمها الطاهى مكونة من لحم خنزير وبيض أو مجرد بيض مقلى للإفطار، وشريحة لحم للغداء، وشريحة لحم أخرى للعشاء، وكانت هناك زجاجات مشروبات وأنبذة أكثر مما نحتاجها.

كان هناك نقص فى كل شيء وكانت المحال خالية من السلع، ولم تكن هناك أدوات نظافة مستوردة وقليل من البدائل المصنوعة محلياً، ورأت «تشو» السيدات وهن يقفن

فى الطوابير للحصول على السلع الأساسية، وكان الشىء الوحيد الذى يمكن أن تشتريه للذكرى هو بعض أحجار الملكايت على شكل بيض، حتى تتذكر أن اقتصاد زامبيا كان يعتمد على سلعة واحدة هى: النحاس، ولم يكن سعره قد ارتفع مع ارتفاع سعر البترول وغيره من السلع المستوردة، لم يكن لديهم عملات أجنبية، وكانت قيمة عملتهم المحلية تتدهور بسرعة. وكان اهتمام رئيس الوزراء «كينيث كواندا» **Kenneth Kaunda** ينحصر فى السياسة، السود ضد البيض، وليس تنمية الاقتصاد من أجل زامبيا، وقد استمر رئيسًا للجمهورية حتى التسعينيات عندما أجرى انتخابات نزيهة وخسر فيها، وهى نقطة تحسب لصالحه. وبعد أن ذهب كواندا لم تتحسن أحوال كثير من أهل زامبيا، وكان أكثر لقاء أتذكره فى مؤتمر ملبورن فى أكتوبر ١٩٨١ مع أحد الهنود فى غرفة لتناول القهوة وكنت أنا وهو الوحيدان اللذان نبحث عن بعض المرطبات، وسألته هل هو عضو فى الوفد الهندى؟ لا، فقد كان رئيسا لوفد أوغندا ممثلاً للرئيس «ميلتون أوبوتى» الذى لم يتمكن من الحضور. وقد دهشت (فقد كان «عيدى أمين» قد نكل بالهنود لعقد من الزمن واضطرهم إلى الهرب من أوغندا). وسألته، هل عاد إلى أوغندا مرة أخرى؟ فقال لا، فأسرته أقامت فى لندن وعين مندوبًا ساميًا لأوغندا فى لندن، وقد غادر أوغندا أثناء حكم «عيدى أمين».

سألته: ماذا حدث لرئيس البرلمان الأوغندى وكان قد أقام لى وللوفد المرافق حفل استقبال فى مبنى البرلمان بكمبالا فى يناير ١٩٦٤؟ كان من طائفة السيخ ويرتدى عمامتهم، وكان فخورًا بواجهة مبنى البرلمان الحجرية. وبالمصادفة، كان رئيس المجلس السابق سيأتى إلى ملبورن ليقابله فى اليوم التالى. وقد أجبر على مغادرة أوغندا وأقام فى داروين، حيث أصبح قاضى صلح. كنت أشعر بالأسى، فقد كان يمكن لأوغندا أن تستفيد من مثل هؤلاء الرجال، ليس فقط كرؤساء للبرلمان ولكن لإعطاء دفعة للاقتصاد الأوغندى كما فعل السيخ فى كثير من الدول الأخرى، ومنها سنغافورة، لقد كان ضحية انقلاب عام ١٩٧١ عندما قام «عيدى أمين» بالإطاحة «بميلتون أوبوتى» بينما كان فى سنغافورة.

وفى دلهى بعد مرور سنتين، كنت أجلس بجوار السيدة أوبوتى فى حفل عشاء الملكة. وقد أطلعتنى على جانب آخر من المأساة الأوغندية؛ عندما قصت علىّ كيف أنه فى

انقلاب ١٩٧١ اضطرت هى وأبناؤها الثلاثة إلى الهرب من كامبالا إلى نيروبى، وقد أعيدوا مرة أخرى من حيث أتوا ولكنها هربت للمرة الثانية وقضت سنوات فى المنفى فى دار السلام. وعادت إلى أوغندا فى ١٩٨٠ بعد الإطاحة بعيدى أمين بعام. وقد أصبح «ميلتون أوبوتى» رئيسًا للجمهورية مرة ثانية، وأصبح أكثر حزنًا وأكثر هدوءا، وقد لمست لمحة من ضخامة الكارثة الأوغندية من محادثتى مع زوجته، فقد اكتشفت هذه الزوجة أن الناس تغيروا، وأنهم أصبحوا عازفين عن العمل من أجل تلبية احتياجاتهم. وبعد مرور تسع سنوات من الفظائع وخرق القانون ومن الرذائل أثناء حكم «عيدى أمين» كان الناس ببساطة يستولون فجأة وغصبًا على ما يريدونه. لقد فقدوا كل العادات التى تجعل الانسان يعيش حياة متحضرة، وكنت أتذكر ذلك عندما كانت قوة شرطتنا فى قوات الأمم المتحدة تكتب تقارير عن تجاربها فى كمبوديا فى ١٩٩١- ١٩٩٣، فقد كانت كمبوديا أسوأ بكثير بعد عشرين عامًا من الفوضى. وفى نوفمبر ١٩٨٣ ناقشت «مسز ثاتشر» مسألة هونج كونج، وكان «دينج شياوبنج» مصممًا على عودة هونج كونج. وكانت «مسز ثاتشر» قد حاولت حثه على السماح بمد عقد الايجار. ولكنه أوضح أن هذا أمر غير مقبول تمامًا، وأن الصين يجب أن تستعيد السيادة على هونج كونج فى ١٩٩٧. ما هو رأيى؟ لقد أثارت «مسز ثاتشر» المسألة لأن الحاكم كان قد أبلغها أن عقود إيجارات هونج كونج فى المقاطعات الجديدة قد قاربت على الانتهاء، وسألت أنا إلى أى حد هى على استعداد للتمسك بآرائها، علما بأن بقاء هونج كونج بريطانية إنما يتوقف على موقف الصين؟ لم يكن لديها إجابة جاهزة. رأيت أنا أنه من غير المحتمل أن يوافق الصينيون على مد عقد الإيجار لأن ذلك يتعلق بالهيبة القومية. وفى حالة مكاو فإن البرتغاليين كانوا مستمرين فى إدارتها ببساطة بدون إثارة المسألة مع بكين. قالت «مسز ثاتشر» إن الحاكم أبلغها أنه لا يملك السلطة القانونية لمد عقود الإيجار إلى ما بعد ١٩٩٧، لهذا أثارت المسألة.

وقبل أن أغادر دلهى، أدليت بوجهة نظرى بأنه ليس لديها سوى بضع أوراق قليلة. وأن أفضل وسيلة هى وضع الكرة فى ملعب الصينيين، بإبلاغ «دينج» بأن هونج كونج لن تبقى وتزدهر إلا إذا كانت الصين راغبة فى ذلك. فمستعمرة هونج كونج والجزيرة نفسها وشبه جزيرة «كولون» لا يمكن أن تعيش بدون المقاطعات الجديدة التى ترتبط بعقود

إيجار، ومن هنا فإنه من غير العملي تبني الموقف القانوني بأن بريطانيا يمكنها أن تستمر في السيطرة على المستعمرة بدون المقاطعات الجديدة، وأنه من الأفضل بكثير الاتفاق حول هونج كونج بحيث يمكنها أن تستمر في الازدهار كما تفعل، ولكن تحت علم الصين.

وكنت أتطلع إلى الاتفاق في ناسو **Nassau** في جزر الباهاما في أكتوبر ١٩٨٥ التي كانت ملعب الأثرياء الأمريكيين، ثم قرأت في الصحف البريطانية كيف انتشرت المخدرات في أنحاء جزر الباهاما وأن جرائم العنف قد استشرت. ونشرت صانداي تايمز اللندنية أن رئيس الوزراء سير «ليندن بنديلنج» **Lynden Pendling** متورط في هذا. ولم يعقب ذلك رفع قضية تشهير ضد الصحيفة. وبمناسبة عشاء الملكة على اليخت الملكي «بريطانيا»، عرض بنديلنج على جميع الزعماء القيام بنزهة بالقارب من فنادقنا إلى اليخت «بريطانيا». ولكنني قررت أن أذهب بالطريق البري. وبالقرب من المرفأ حيث يرسو اليخت الملكي، مررنا بحشد من المتظاهرين واللافتات التي تندد ببنديلنج، وكان العديد منهم يقول: «الرئيس هو اللص». وقد استغرق الرئيس وضيوفه الآخرون وقتًا للوصول بالقارب أطول مما استغرقه الوصول بالسيارة، وكان ذلك يرجع إلى أمواج البحر العالية أو أن القارب كان بطيئًا، وقد جعلوا الملكة تنتظر أكثر من ساعة، ولقد كانت لطيفة ومتحفظة دائمًا في تعليقاتها، ولكنها لم تكن متعودة على انتظار أحد. وقالت لي إنه سيتم تسخين الأطباق من جديد، وكان الطبق الرئيسي يحتاج إلى ذلك، ولكن الحلوى كانت ممتازة.

ولقد سبق أن تناولت الغداء مع الرئيس «جونيوس جواردين» **Junius Jaywardene** رئيس سريلانكا وكبير القضاة في جزر الباهاما. وتحدث كبير القضاة عن انتشار عادة تناول الكوكايين في البلاد والثروات الطائلة التي جناها العاملون في شبكات المخدرات. وكان المهربون يطيرون إلى جزر الباهاما من أمريكا الجنوبية في طائرات صغيرة. وبالتواطؤ مع موظفي الجمارك وغيرهم، كانت المخدرات تنقل جوًا وبحرًا إلى الولايات المتحدة. وفي خلال حركة النقل كانت كميات كافية من المخدرات تهرب إلى السكان المحليين وتدمر أسرًا عديدة، وكان من المتورطين في ذلك كبار الوزراء. وعندما غادرت العاصمة «ناسو»، كنت قد تحررت من آخر وهم عن إمكانية وجود جزيرة أشبه بالفردوس في أي مكان في العالم.

كان آخر مؤتمر حضرته فى كوالالمبور فى أكتوبر ١٩٨٩. وكما حدث فى الاجتماع السابق فى فانكوفر فى أكتوبر ١٩٨٧، لم تقع أحداث ولم تعرض قضايا «ساخنة». وقضيت أمسية طويلة فى جزيرة «لانجكاوى» Langkawi خلال فترة الاستراحة (عندما كان التجمع غير الرسمى لأعضاء المؤتمر يقضون وقتًا فى منتجعها)، وكانوا يتسامرون فيه مع رئيسة الوزراء «بناظير بوتو» وزوجها «آصف زادارى»، فنعلم أشياء عن السياسة والثقافة الباكستانية. كانت تبدو شابة جميلة التقاطيع، وبشرتها فاتحة، ولها وجه واضح الملامح ويصلح للتصوير. وكان زوجها اجتماعيا وممتلئا بالحيوية والبهجة ومهتما بالشئون التجارية لدرجة أنه لم يجد أى حرج من إبلاغى بأنه على استعداد لبحث أية صفقة حول أى شىء. وكان من الواضح أن عقد الصفقات الجيدة هى أمل حياته. وكان يعمل بتصدير الفاكهة وغيرها كما يعمل فى مجال العقارات وفى أى شىء. ووعدت بتقديمه إلى بعض مستوردى الفاكهة ليشتروا منه ثمار المانجو، وفعلت ذلك عندما زار سنغافورة بصحبة زوجته التى حضرت اجتماعًا فى ١٩٩٥. كان مختالا خفيف الظل ولكنى لم أعتقد أنه قادر على قتل أخيها، وهى التهمة التى وجهتها إليه الحكومة الباكستانية بعد أن عزلها الرئيس من منصبها.

كان هذا هو آخر مؤتمر أحضره للكومنولث فقد كنت أعد نفسى للتخلى عن منصب رئيس الوزراء فى ١٩٩٠. وكان أول مؤتمر قد عقد فى ١٩٦٢ وكان فى عصر مختلف وبمجموعة مختلفة من الزعماء. وكان الكومنولث وقتئذ أشبه ببناء صغير نسبيا، وبين أعضائه روابط قوية وعميقة الجذور من التاريخ والخصائص المشتركة بين بريطانيا والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتى تحت التاج البريطانى. وما زالت بينها روابط اقتصادية وسياسية وثيقة مع الدول المستقلة حديثا، وكلها ما زالت تتمتع بمعاملة جمركية تفضيلية للكومنولث، مع وجود بريطانيا كأهم شريك تجارى. وعندما قام رئيس الوزراء هارولد ماكميلان» وهو من جيل الامبراطورية الذى قاتل على الجبهة الغربية فى الحرب العالمية الاولى، بمبادرة لانضمام بريطانيا إلى أوروبا، أصيبت الدول البيضاء المتمتعة بالحكم الذاتى تحت التاج البريطانى بالرعب: فقد شعرت بأن بريطانيا تخلت عنها بعد أن قاتلت إلى جانب بريطانيا فى حربين عالميتين. وقد قدم سير «روبرت منزيس» رئيس الوزراء

الاسترالى مداخلة قوية دحض بها تأكيدات ماكميلان بأنه ستبقى هناك روابط مستمرة مع الكومنولث بعد انضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC. قال منزيس: «إننى أحكم اتحادًا فيدراليا وأعرف كيف تعمل الاتحادات الفيدرالية. فهى إما مركزية، وفى هذه الحالة فإن الدول تتقارب كما فى أستراليا، وإما أنها تكون متباعدة عن المركز، فتتباعد الدول عن بعضها إلى أن تنفصل تماما فى النهاية. فهى ليست على حالة ثابتة أبدا، ولا يمكن أن تكون هناك ديناميكية أخرى تعمل فى مثل هذه التجمعات. فإذا انضمت بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فإن روابطها مع الكومنولث ستضعف وتذبل». وإذا نظرنا إلى أربعين عامًا مضت، فإننى أتذكر كيف كان تنبؤ «منزيس» فى محله.

لقد تقاربت بريطانيا مع الأوروبيين بشكل أوثق. وحتى دول الكومنولث القديمة، على الرغم من الوشائج بينها، فإنها لم تعد تتقاسم الصلات الوجدانية كما كان يحدث فى الستينيات. إن مصيرها اتخذ مسارات مختلفة فى قاراتها المنفصلة، وبعد مرور خمسة وعشرين عامًا، فإن البريطانيين فى ١٩٩٨ كانوا مازالوا منقسمين حول استخدام عملة موحدة هى «اليورو» وتكوين حكومة فيدرالية لأوروبا تعلو فوق القوميات (ومازال العديدون يخشونها ولا يرغبون فى تحقيقها). وفى ١٩٨٩، مع وجود أكثر من أربعين زعيما، لم يعد هناك ذلك الشعور بالقيم المشتركة. كان الكومنولث ناديًا يدخله الأعضاء ويخرجون منه بشكل غير متوقع مع التغييرات المفاجئة للانتخابات أو الانقلابات، دون أن يكون هناك وقت كاف للتوديع. كانت هناك خاصية مؤقتة فى معظم المسائل الساخنة ذلك اليوم – النظام الاقتصادى الدولى الجديد – الحوار بين الشمال والجنوب – التعاون بين دول الجنوب وروديسيا – الابارتايد (الفصل العنصرى) – وأصبحت هذه المسائل جزءًا من التاريخ. ومع هذا، فإن كل مؤتمر كان يخدم غرضا معينا. فأى زعيم كان يمكنه أن يركز الأضواء على النقاط المعينة بشكل مباشر مع الزعماء الآخرين ويضع الطرف المخطئ فى وضع الدفاع عن النفس، كما حدث عندما أيدت الهند احتلال الفيتناميين لكمبوديا. ووجها لوجه لم تستطع «مسز غاندى» ولم ترغب فى الدفاع عن موقف الهند وهو ما يحسب لها. وقد ترك ذلك انطباعًا على باقى الزعماء وأثر على موقفهم من هذه المشكلة، وكانت هناك فائدة من حضور هذه المؤتمرات، ولكننى حضرت العديد منها وآن الاوان لأن أعتزل.

وخلال مؤتمرات الكومنولث كان رئيس كل حكومة يمنح حق المثول أمام الملكة باعتبارها رئيسة للكومنولث. وكان الاستثناء الوحيد فى مؤتمر ١٩٧١ فى سنغافورة عندما قررت حكومة «هيث» لسبب ما أن الملكة لن تحضر المؤتمر. وكنت قد قابلتها فى سبتمبر ١٩٦٦. وكانت رائعة بشكل مذهل وهى تجعل ضيوفها يتصرفون على سجيتهم دون أن تبدو أنها تتعمد ذلك، وهى مهارة اجتماعية اكتسبتها وأجادتها بالتدريب والخبرة. كانت مجاملة وودودة وصادقة الاهتمام بسنغافورة لأن عمها «لورد لويس مونتاباتن» Louis Mountbatten كان قد حكى لها عن الوقت الذى قضاه فى سنغافورة قائدًا عامًا للحلفاء فى مركز قيادة جنوب شرق آسيا.

وعندما قابلت الملكة فى لندن فى يناير ١٩٦٩، قالت إنها آسفة لأن البريطانيين قرروا الانسحاب من سنغافورة. كانت تبدو حزينة وهى ترى صفحة من تاريخ بريطانيا تطوى إلى الأبد. وقد زارت سنغافورة فى ١٩٧٢ حتى تعوض الزيارة التى لم تقم بها فى ١٩٧١ وحرصت على زيارة كل الأماكن التى حدثها عنها لورد «مونتباتن»، ومنها الغرفة فى البلدية التى قبل فيها استسلام اليابان، وقصر أستانة الذى أقام فيه، ومقبرة «كرانجى» Kranji الحربية الخاصة بجنود الكومنولث. ومن المدهش أن حشودًا كبيرة تجمعت على جانبى الطريق منتظرين رؤيتها وهى تمر أمامهم وكانوا يندفعون ليحيطوا بها كلما نزلت من السيارة. وكان «فيليب مور» سكرتيرها الخاص المساعد الذى كان نائبًا للمندوب السامى البريطانى فى سنغافورة فى الستينيات قد طلب منى ألا أسمح لضباط الأمن بمنع الجماهير عنها لأنهم كانوا يظهرون كثيرًا من الود تجاهها، كانت الملكة على سجيتها تماما وسعيدة، وهادئة الأعصاب.

وبمناسة ذكرى زيارتها منحتنى وسام الصليب الأعظم كفارس للقديس مايكل والقديس جورج GC MG. وكان «هارولد ويلسون» وهو رئيس للوزراء قد أوصى بأن يوضع اسمى فى قائمة المكرمين فى العام الجديد ١٩٧٠. ولم يكن من المعتاد منح مثل هذا الوسام الرفيع لشاب فى سن السابعة والأربعين. وقبل بلوغى سن الخمسين كنت قد حصلت على وسامين بريطانيين وهما يمنحان لأولئك الذين نشأوا فى ظل الامبراطورية

البريطانية السابقة، وكانت سنوات المشاركة الطويلة قد غرست قيمًا معينة، وقد تلقيت أوسمة من الرئيس المصرى «جمال عبد الناصر» ومن الإمبراطور اليابانى «هيروهيتو» ومن الرئيس الإندونيسى «سوهارتو»، ومن الرئيس الكورى «بارك تشونج هي»، ومن الأمير الكمبودى «سيهانوك»، من بين آخرين، ولم يكونوا جميعًا يحملون نفس المشاعر العاطفية، وقد رأيت أنه من غير اللائق أن أستخدم لقب «سير» **Sir** الذى يتيحه لى الوسام الجديد ولكننى كنت سعيدًا لحصولى على وسامين بريطانيين يتمناهما الجميع، حتى وإن لم يعد من الممكن أن يفتحا الأبواب مع البريطانيين كما كان يحدث أيام الامبراطورية.

٢٣- صلات وثيقة جديدة مع بريطانيا

فى ٢٤ سبتمبر ١٩٧٥، عزفت طبول «جوردون هايلاندرز» **Gordon Highlanders** ومزاميرهم فى وداع أخير عندما انسحبت السفينة الحربية «ميرميد» **Mermaid** التابعة لصاحبة الجلالة من القاعدة البحرية «سيمباوانج» **Sembawang**. كانت مجرد فرقاطة حمولتها ٢٥٠٠ طن – وهى إحدى قطع الأسطول الحربى وإحدى حاملات الطائرات التابعة للبحرية الملكية التى كانت مرابطة هناك. وبعد ذلك بقليل انسحبت آخر قوات بريطانية، وكانت مغادرتها ترمز إلى نهاية مائة وخمسين عامًا من النفوذ العسكرى والسياسى البريطانى فى المنطقة.

وقد هيمنت القوة الاقتصادية للولايات المتحدة واليابان وألمانيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية على المنطقة. وكان هذا يعنى أننا يجب أن نبنى صلاتنا بهذه القوى الأخرى من الصفر. وبالنسبة إلىّ شخصيًا، كان ذلك نوعًا من التكيف الصعب. فبعد أن قضيت حياتى فى مشاركة وثيقة مع بريطانيا بدأت أعرف المجتمع البريطانى وزعماءه معرفة جيدة، وأصبح من عاداتى أن أستمع إلى الخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية وأن أقرأ الصحف البريطانية وقد كونت شبكة من الأصدقاء والمعارف فى حزبى العمال والمحافظين. وكان من السهل إقامة الصلات والتقاء الأفكار بيننا. وبعد رحيل البريطانيين كان علىّ أن أتعلم كيف أتعرف على الزعماء الأمريكيين وأسلوبهم المختلف ومستويات وسائل إعلامهم، وأن أفهم المجتمع الأمريكى الذى كان أضخم وأكثر تنوعًا. وكان فعل ذلك مع اليابانيين والفرنسيين والألمان أكثر صعوبة لأننا لم نكن نتحدث بلغتهم ولا نفهم عاداتهم.

وعلى الرغم من أن الصلات القديمة مع بريطانيا استمرت حتى ونحن نوسع من روابطنا ونقيم العلاقات مع المراكز الجديدة المهمة للثروة والسلطة، فإنه كان من المحزن أن نرى

اقتصاد اليابان وألمانيا وفرنسا يحل تدريجيا محل اقتصاد بريطانيا. ومع مرور الوقت، فإن انتعاش الاقتصاد البريطانى تباطأ بسبب تصرفات الاتحاد الصناعية ونقابات العمال التى تحركها التناقضات بين الطبقات وليس مجرد غياب العدالة الاقتصادية. وأعتقد أن إحدى العقبات الكبرى أمام التكيف البريطانى مع الوضع بعد الاستعمار، كان يتمثل فى مجتمعها الطبقى. فقد كانت الحركة بطيئة فى التخلص من الفوارق الطبقية. وبدون الإمبراطورية كانت بريطانيا تحتاج إلى الحكم بالكفاءة والجدارة حتى تحتفظ بوضعها باعتبارها الدولة القائدة فى أوروبا، فلا تعتمد فقط على طبقة حاكمة تميز نفسها عن الطبقة العاملة بنطقها اللغة بشكل سليم، وسلوكها وعاداتها الاجتماعية وشبكات زملاء الدراسة، والأندية واستمرار الروابط مع المدارس العتيقة، وكان «أكيو موريتا» **Akio Morita** رئيسًا لشركة «سونى» **Sony** فى ١٩٩١ عندما أبلغنى بأن هذه الشركة تجد صعوبة فى العثور على مهندسين للعمل فى خطوط الانتاج بمصانعها ببريطانيا. كان المهندسون اليابانيون يبدأون من القاع حتى يمكن أن يأتلفوا مع العمال الذين يعملون تحت رئاستهم ويفهمونهم جيدًا. وقال إن المهندسين البريطانيين على العكس يفضلون أن تكون لهم حجرات خاصة بهم، وقد أدركت «مسز ثاتشر» بصفتها رئيسة للوزراء أوجه النقص هذه، فقللت من أهمية الفوارق الطبقية وعززت من أهمية الكفاءة. وقد تحدث خليفتها «جون ميجور» **John Major** عن بريطانيا «اللا طبقية». أما حزب العمال الجديد بقيادة «طونى بلير» **Tony Blair** رئيس الوزراء فأراد أن تتخلص بريطانيا من التركيز على الطبقات.

وكان الأسوأ من ذلك مشروع الرعاية الاجتماعية الذى قدمه حزب العمال فى الأربعينيات ووافق عليه المحافظون بتوافق الآراء بين الحزبين، فقد أدى هذا المشروع إلى عدم تشجيع الناس على التفوق وبذل كل ما فى طاقاتهم فى العمل، وكذلك على حساب الاقتصاد، وكان معظم الزعماء فى الحزبين الرئيسيين، وحتى فى حزب الأحرار يدركون الآثار المعوقة لمشروع الرعاية الاجتماعية، ولكن لم يقدم أحد على معالجة هذه المشكلة حتى تولت «مسز ثاتشر» رئاسة الوزارة.

ومع تراجع نفوذ بريطانيا فى أنحاء العالم؛ تقلص اهتمام أعضاء البرلمان والوزراء الشباب بالنظرة العالمية للأمور. وكان بعض الأصدقاء القدامى من القادة

البريطانيين الذين حاربوا فى الحرب العالمية الأخيرة وخدموا فى سنغافورة للدفاع عنا ضد «المواجهة» التى قام بها «سوكارنو»، يشبهون الجيل القديم من الزعماء البريطانيين بشجر البلوط الذى تنتشر فروعه وتثبت جذوره فى الأرض، وكانوا يصفون زعماءهم الشبان بأنهم «بلوط للزينة» فقط، صحيح أنهم يعتبرون من فصيلة أشجار البلوط، ولكنه قزمة، لأن جذورها قد تقلصت.

كان التأقلم مع وضع مختلف من القوة من الامور الصعبة على البريطانيين. وكان حزب المحافظين بقيادة «مارجريت ثاتشر» ثم بقيادة «جون ميچور» هو الذى عكس الاتجاه وأوقف التدهور، وقد مكن أصحاب المشروعات البريطانيين من استعادة الثقة بالنفس، واتجهوا إلى إحياء مشروعاتهم فى جنوب شرق آسيا بما فى ذلك سنغافورة، وقد عاد حزب العمال إلى السلطة فى انتخابات ١٩٩٧، والتزم بنفس المبادئ الاقتصادية لحرية الأسواق. وقد أراد أن يخفض حصة الحكومة من إجمالى الناتج المحلى، وتشجيع الصادرات ودعم التجارة والاستثمارات فى الخارج لتوفير فرص عمل فى بريطانيا. وكان فوز «مارجريت ثاتشر» وحزب المحافظين قد أدى إلى تغيير اتجاهات الشعب البريطانى. وأجبر ذلك حزب العمال على أن يتحول من حزب العمال القديم إلى حزب عمال جديد.

إن العادات والصلات المتأصلة منذ زمن طويل يصعب تغييرها بسهولة، وقد استمر طلابنا فى الذهاب إلى الجامعات البريطانية لإعداد دراسات عليا. ومع توسع الطبقة المتوسطة فى سنغافورة، فإنها بدأت ترسل أولادها إلى بريطانيا للحصول على التعليم الجامعى. ومع حلول التسعينيات كان هناك حوالى ٥٠٠٠ طالب سنغافورى يدرسون فى الجامعات والمعاهد الفنية البريطانية، وظل خريجو جامعتى أكسفورد وكامبريدج يكونون النخبة السنغافورية المسيطرة. وكانت التجاذبات التاريخية مسئولة عن هذا التأخر الثقافى، وعن تأخر الاستجابة للظروف المتغيرة. وبعد انسحاب القوات البريطانية أصبحت أمريكا القوة الوحيدة فى شرق آسيا. وكنا نحتاج إلى أن يتعلم بعض خيرة طلابنا فى أمريكا حتى نفهمهم، وحتى نقيم شبكات اتصال مع زعماء المستقبل فى مراكزهم المتميزة. وخلال التسعينيات فإن عدد طلابنا فى الولايات المتحدة كان يعادل ثلثى عددهم فى بريطانيا.

كان التاريخ قد حصرنا داخل نظام التعليم البريطانى، وكانت المهن لدينا منتسبة ومرتبطة بالمؤسسات المهنية البريطانية: كمهن الطب والقانون والمحاسبة والهندسة المعمارية والهندسة المدنية – وكل المهن. وكانت الروابط المهنية تتواصل عبر جميع مستويات مجتمعنا. ومع هذا، ففى بعض التخصصات مثل الطب، كان الأطباء والمستشفيات الأمريكية هى الأفضل لأن الولايات المتحدة تنفق حوالى ١٤ فى المائة من إجمالى ناتجها المحلى على الصحة، أى ضعف ما تنفقه بريطانيا. وكنا قد بدأنا بالتدريج نقيم الصلات مع المؤسسات الأمريكية، ولكن كان المنهج الأساسى لتعليم الطب مازال بريطانيًا، وكذلك أيضًا فى المهن الاخرى.

وخلال سنوات حكم «مسز ثاتشر» فى الثمانينيات نما التبادل التجارى بين سنغافورة وبريطانيا بشكل ملحوظ. وعندما حررت حركة رؤوس الأموال زادت الاستثمارات البريطانية فى سنغافورة، وكانت ذات طبيعة مختلفة فى المنتجات التى لها قيمة مضافة مثل الأدوية، والاليكترونيات، وصناعة الطيران والفضاء. ومع حلول التسعينيات أصبحت بريطانيا من كبريات الدول المستثمرة مرة أخرى، ورابع أكبر مستثمر بعد الولايات المتحدة واليابان وهولندا. أما استثمارات سنغافورة فى الخارج فكانت تصب أساسًا فى جنوب شرق آسيا، ولكن عددًا كبيرًا من أصحاب المشروعات الخاصة استثمروا فى بريطانيا وبخاصة فى السياحة. وكانت إحدى شركاتنا الكبرى قد اشترت سلسلة فنادق فى بريطانيا كما أن هيئة الاستثمار الحكومية اشترت سلسلة أخرى تضم أكثر من مائة فندق، وذلك لثقتها بأن صناعة السياحة البريطانية ستستمر فى النمو، على الرغم من المشكلات الناتجة عن تفجيرات الجيش الجمهورى الأيرلندى **IRA** ومازالت لندن هى حلقة الاتصال الرئيسية بين سنغافورة وأوروبا. ولدينا رحلات جوية يومية إلى لندن أكثر من أية عاصمة أخرى فى أوروبا.

وعندما أعلن البريطانيون انسحاب قواتهم فى ١٩٦٨ نشرت مقالات حزينة، منها مقال فى «أخبار لندن المصورة» **Illustrated London News** شبهت الانسحاب بتقهقر الفيالق الرومانية من بريطانيا مع بداية العصور المظلمة فى أوروبا، ولكن كان التشبيه

زائفًا، فحركة الاتصالات والمواصلات الحديثة أتت بمزيد من البريطانيين إلى سنغافورة أكثر مما حدث فى العهد الاستعمارى. وتحتل الجالية البريطانية الآن المرتبة الثالثة بعد الجاليتين الأمريكية واليابانية، وهناك المزيد من المدارس البريطانية فى سنغافورة الآن، يتعلم فيها حوالى ١٠ آلاف طالب من أبناء العائلات البريطانية، أى أكثر من عدد الطلاب عندما كنا مستعمرة بريطانية. ويأتى مئات من البريطانيين إلى سنغافورة على نفقتهم الخاصة للعمل كمهندسين ومعماريين وفنيين – ليس باعتبارهم مغتربين ويعيشون فى مناطق مقتصرة عليهم، ولكن بشروط محلية ويعيشون فى نفس الشقق التى يعيش فيها أهل سنغافورة، وقد وصلت المرتبات فى سنغافورة إلى نفس مستويات المرتبات فى بريطانيا، وكثير من المؤسسات المصرفية والمالية البريطانية أقامت فروعًا فى سنغافورة بعد أن أصبحت مركزًا من المراكز المالية الدولية الكبرى، وقد حدث تغيير كبير فى المناخ الاقتصادى والسياسى.

وفى ١٩٨٢، منحتنى مدينة لندن لقب «الرجل الحر لمدينة لندن»، وهو شرف أعتز به باعتبارى رعية بريطانية سابقًا، وقد تأثرت عندما رأيت مدى دقتهم فى اختيار أسماء ضيوف الحفل، فقد دعوا جميع الوزراء والمحافظين البريطانيين الذين تعاملوا معى فى أمور تتعلق بسنغافورة، وطلب منى أن أضع قائمة بأسماء الأصدقاء الشخصيين الذين أريد دعوتهم للحضور.

ولهذا سعدت بحضور رؤساء وزارات ووزراء خارجية ورؤساء أركان سابقين، وآخر حاكم لسنغافورة وعدد كبير من أصدقائى الشخصيين البريطانيين، وتجمعوا جميعًا فى قاعة «جيلد هول» **Guildhall** للمشاركة فى الحفل. وكان من بينهم «هارولد ماكميلان» و«جيم كالاهان» و»هارولد ويلسون»، و«اليك دوجلاس هوم»، و«ألان لينكوس – بويد» و«دانكان سانديز». وكانت مناسبة للحنين للماضى. واستجابة لإلقاء كلمة فى الحفل قلت: «عندما كنت تلميذًا فى المدرسة منذ خمسين عامًا فى سنغافورة، كان أساتذتى يرون أن هناك حقيقة واضحة، وهى أن لندن هى مركز العالم، كانت مركز المال والبنوك، وكذلك الفنون والمسرح ومركز الأدب والموسيقى والثقافة، كانت مركز ثقل العالم... كما

كانت حقًا فى سبتمبر ١٩٣٩ عندما قررت حكومة بريطانية أن تحترم التزامًا بالدفاع عن الامة البولندية، بعد عام من تجاهلها التزام مماثل تجاه الأمة التشيكية، وهكذا اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية وتغير العالم بشكل لا يمكن الرجوع فيه...» وتضمن برنامج الاحتفال أن أذهب من «ويستمنستر» إلى «جليد هول» فى عربة تجرها جياد، ولكن تم إلغاء ذلك الترتيب بسبب إضراب لعمال السكك الحديدية، مما أدى إلى اختناق حركة المرور. واستمرت المشكلات الصناعية تعذب بريطانيا، ولم يكن قد بدأ بعد اصطدام «مسز ثاتشر» بنقابة عمال المناجم.

* * *

إن قضائى وقتًا طويلاً فى منصبى وصلاتنا التاريخية مع بريطانيا أتاحت لى فرص لمعرفة رؤساء وزارات بريطانيين متعاقبين ابتداء من «هارولد ماكميلان» حتى «تونى بلير». كان «هارولد ماكميلان» من جيل أبى، وكان شكله وسلوكه يوحيان بأنه شخصية عظيمة تعود إلى عهد «إدوارد» مع مظهر هادئ خادع ومقاربة نبيلة مع شاب مثلى عاش خلال العهد الاستعمارى. وكان سير «اليك دوجلاس –هوم» ألطفهم جميعًا – فهو سيد مهذب حقًا وكان سلوكه على التليفزيون لا يشى بالمفكر الجيوبوليتيكى الحاذق، وهى حقيقته. وقد يكون قد حسب ضمن الشخصيات المهنية كما يعترف هو بصراحة، ولكنه كان يمتلك حسًا قويًا أكثر من كثير من الوزراء المثقفين الذين يجلسون فى المقاعد الأمامية فى البرلمان.

وكان أكثرهم مهارة سياسية هو «هارولد ويلسون»، وكان من حسن طالعى أننا كنا أصدقاء قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء، واستطعت أن أحثه على أن يبقى شرقى السويس لبضع سنوات أخرى. وهذه السنوات القليلة أحدثت فارقًا لأن الوجود البريطانى استمر فى سنغافورة حتى منتصف ١٩٧٥، وأتاح ذلك لنا الوقت لأن نحسن علاقاتنا مع إندونيسيا دون أن نتخذ خطوات متسرعة قد نندم عليها لاحقًا، وإننى شخصيًا أدين «لويلسون» لتأييده القوى عندما كنا أعضاء فى اتحاد ماليزيا وبعد ذلك، كما سبق أن ذكرت فى مذكراتى هذه. وكانت المشكلات التى واجهها فى بريطانيا عميقة الجذور – وتتمثل فى مستويات متدنية

من التعليم والمهارات، وانخفاض الانتاجية، لأن نقابات العمال لم تكن تتعاون مع الإدارة. وكان حزب العمال فى الستينيات والسبعينيات تسيطر عليه نقابات العمال، ولم يكن فى مقدوره أن يعالج هذه المسائل الأساسية، ومن هنا فإن النظرة إلى «ويلسون» كانت أنه كان يسعى إلى حلول سريعة، وحتى يبقى الحزب مواليًا له، وكان عليه أن يتحايل ولهذا بدا كأنه مخادع، وعلى نقيض واضح منه كان «تيد هيث» فقد يوحى بالثقة والحزم. وكنت قد تعرفت عليه لأول مرة باعتباره وزيرًا فى حكومة «ماكميلان» ومسئولاً عن التفاوض حول انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبى، وقد حاولت إقناعه بدعم موقف سنغافورة.

وقد أصبحنا صديقين خلال عمله زعيمًا للمعارضة بعد أن فاز «ويلسون» بانتخابات عام ١٩٦٤، وعندما كنت أزور لندن كان يدعونى على الغداء فى شقته فى «ألبانى» **Albany** للتحدث عن بريطانيا وأوروبا وأمريكا والكومنولث، وكان يرى أن أوروبا أهم من أمريكا ومن الكومنولث بالنسبة إلى مستقبل بريطانيا. وكان عندما يتخذ قرارًا بشأن سياسة ما، فإنه لا يغير من رأيه بسهولة، وكان يؤمن بأوروبا قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء. ولو طلب منى أن أختار شخصًا من بين رؤساء الوزارات والوزراء البريطانيين الذين أعرفهم ليصحبنى فى مهمة خطرة، فإننى كنت أختار «تيد هيث». لقد كان يستمر حتى النهاية ليحقق ما يقرر عمله، وللأسف كانت تنقصه القدرة على أن يحفز الناس ويحركهم. وكان إذا اجتمع مع شخص على انفراد يبدو ممتلئًا بالحيوية، ولكن عندما يظهر على التليفزيون كان يبدو متخشبًا، ولا يستفيد أبدًا من عصر الأعلام الالكترونى، وقد استمرت صداقتنا الوثيقة، وكنا نتقابل من آن لآخر فى لندن وسنغافورة وفى المنتديات الدولية مثل «منتدى دافوس».

* * *

وعندما تحدث «جيم كالاهان» فى نادى العمال بجامعة كمبريدج عام ١٩٤٨ كنت من الطلبة الذين استمعوا إليه. وتم تقديمه على أنه ضابط فى البحرية البريطانية ثم أصبح وزير دولة، كان يتحدث بثقة وبلاغة، ثم تعرفت عليه فى منتصف الخمسينيات عندما شاركت فى المباحثات الدستورية فى لندن، وبقيت على صلة به مع مرور السنين. ولأنه تولى رئاسة

الوزراء بشكل غير متوقع وهو كبير السن عندما استقال «ويلسون» في مارس ١٩٧٦، فإنه لم يكن يمتلك أجندة سياسية، وكانت بريطانيا تمر بظروف اقتصادية صعبة جدًا لدرجة أنها اضطرت إلى استدعاء صندوق النقد الدولي للتدخل، وهكذا وضعت الأجندة له.

وكنت قد التمست من «جيم كالاهان» عندما أصبح رئيسًا للوزراء، بأن يسمح لبروناى، التى كانت بريطانيا تهيمن على شئونها الخارجية، أن تسمح لقوات سنغافورة المسلحة بأن تتدرب في أدغالها، وكانت وزارة الخارجية وشئون الكومنولث البريطانية قد عارضت هذا القرار لتجنب التورط في علاقاتنا الدفاعية الحساسة مع ماليزيا، وقد جادلته بأن بريطانيا عن قريب لن تكون مسئولة عن بروناى وسنستطيع أن ننشئ مدرسة التدريب في أدغالها على أى حال، فلماذا لا يسمح بذلك أثناء مسئولية بريطانيا بحيث تكون جزءًا من المشهد السياسى عندما تنال بروناى استقلالها؟ ووافق وأقمنا مدرسة التدريب في أدغال بروناى في أواخر ١٩٧٦.

وعندما واجهت حكومة العمال بزعامة «كالاهان» مشكلات اقتصادية لا تنتهى ومنها مشكلة البطالة تبنت سياسة حمائية. وفى أبريل ١٩٧٧ عين «چورج طومسون»، الذى كان قد أصبح من النبلاء مدى الحياة (دون توريث اللقب) وترك الوزارة، مبعوثًا شخصيًا «لكالاهان» وسألنى هل أنوى أن أثير قضايا ثنائية مع الزعماء البريطانيين خلال مؤتمر الكومنولث في يونيو، أجبته بأنه من غير اللائق إثارة قضايا خلافية ثنائية مع الزعماء البريطانيين أثناء الاحتفالات باليوبيل الفضى للمملكة، ولكنى أعربت عن احتجاجى على قيام الألمان بإقناع الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعدم إدخال الحاسبات الصغيرة وأجهزة التليفزيونات الأبيض والأسود المصنوعة في سنغافورة إلى السوق الأوروبية دون أن تحدث مناقشات سابقة معنا، وأشرت إلى أن الحاسبات الصغيرة التى نصنعها ذات تكنولوجيا متقدمة واستخدمت فيها التكنولوجيا الأمريكية عالية المستوى، وهى متقدمة على التكنولوجيا البريطانية، وأن وقف الاستيراد من سنغافورة يعنى أن البريطانيين يدفعون أكثر لشراء نفس الحاسبات من أمريكا. ونفس الشىء بالنسبة إلى أجهزة التليفزيون الأبيض والأسود التى تصنعها الشركات اليابانية في سنغافورة. وفيما بعد تم رفع القيود التجارية لأن هذه العقود في الواقع لم تكن تحمى العمالة البريطانية.

وقد سألنى «كالاهان» ذات مرة: «أى نوع من البشر هؤلاء اليابانيون؟ فهم يعملون كالنمل، وهم يزيدون دائمًا من صادراتهم ولكنهم لا يستوردون»، وكان يتبنى الفكرة الغربية السائدة عنهم، والتى تكونت نتيجة للسلوك اليابانى غير الإنسانى خلال الحرب العالمية الثانية، ولم يكن يفهمهم. ولم يكن ينظر إلى الاستثمارات اليابانية، كما فعلت «مسز ثاتشر» فيما بعد، على أنها تساعد على إعادة تصنيع بريطانيا. كان همه الأكبر منصبًا على الأفارقة، والهنود وغيرهم من أعضاء الكومنولث، وكانت نظرته العالمية مركزة على ملك وإمبراطورية. وخلال اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث قدم للزعماء الأفارقة كل الفرص الممكنة للتعبير عن وجهات نظرهم، وبخاصة بالنسبة إلى روديسيا والفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا. كان يمثل نموذج الزعيم لحزب العمال البريطانى، الذى له خلفية عمالية، ويوجه كل اهتماماته نحو مناصرة المهمشين والمضطهدين. ومع هذا، كان صعب المراس عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات صعبة مثل دفع حكومة العمال التى يرأسها لكى تنفذ الشروط الصارمة لصندوق النقد الدولى المتعلقة بمشروعها لانقاذ بريطانيا من أزمة الجنيه الاسترلينى، وكانت قوة «كالاهان» تكمن فى مقاربته للمشكلات على أساس «الاعتدال والتعقل فى التحركات». فلم يكن يسعى إلى حلول حالمة غير عملية، وكان لديه ولاء عميق لنقابات العمال، ومع هذا فإن حكومته سقطت على يد نقابات العمال نفسها.

* * *

وجلست «مارجريت ثاتشر» بجوارى فى العشاء الذى أقيم فى ١٠ داوننج ستريت فى أكتوبر ١٩٧٠ عندما كان «تيد هيث» رئيسًا للوزراء، وكانت وقتئذ وزيرة للتعليم، وتحدثنا عن خسارة بريطانيا عندما تم استبدال مدارس الأجرومية **Grammar Schools** الحكومية (وهى المدارس القائمة على المهارة) بالمدارس الشاملة **Comprehensives** (وهى المدارس القائمة على القدرات المختلطة)، وهكذا فقدت الطلبة النبهاء بينما لم يستفد الطلاب العاديون أى شىء جديد.

وعندما كان زعيمًا للمعارضة سألت «چورج توماس» الذى كان رئيسًا لمجلس العموم، عن رأيه فى «مسز ثاتشر». قال بلهجة ويلز: «إن عاطفتها قوية تجاه بريطانيا وستفعل كل ما هو صواب لبريطانيا. إنها تريد أن تحدث تحولاً جذريًا فى البلاد وأعتقد أنها الوحيدة التى لديها إرادة لتحقيق ذلك». وعندما سألت «جيم كالاهان»، الذى كان رئيسًا للوزراء وقتئذ، ما هو رأيه فيها، كانت إجابته: «إنها الرجل الوحيد فى الصفوف الأمامية». هذه الآراء من رئيس برلمان عمالى ورئيس وزراء عمالى عززا من رأيى أنها «سياسية تتمتع بإيمان قوى».

وعندما فازت «مسز ثاتشر» بالانتخابات فى مايو ١٩٧٩، رحبت بها. فقد كانت تدعو إلى المنافسة الحرة فى سوق حرة. وخلال السنوات التى قضتها فى المعارضة قابلتها فى لندن فى الزيارات العديدة العابرة التى قامت بها إلى سنغافورة، وهى فى طريقها إلى أستراليا ونيوزيلاندا. وفى يونيو ١٩٧٩، بعد مرور شهر على توليها رئاسة الوزارة قضيت ساعة فى مناقشة معها قبل الغداء فى ١٠ داوننج ستريت. كانت لديها أفكار كثيرة. وفى يوليو ١٩٨٠ كتبت إلى بصفتها زعيمة لحزب المحافظين تدعونى لكى أكون المتحدث ضيف الشرف، وكانت هذه هى المرة الاولى التى يكون المتحدث من الكومنولث أمام مؤتمر الحزب فى برايتون فى أكتوبر من نفس العام، وكان ردى أننى لا أستطيع أن أقبل هذا الشرف بسبب مشاركتى مدة طويلة مع حزب العمال، الذى ترجع إلى أيام أن كنت طالب علم فى بريطانيا فى الأربعينيات.

كانت سيدة قوية الشخصية مليئة بالتصميم والعزم، وواثقة أنها تستطيع أن تنفذ سياستها الاقتصادية الداخلية، ولكن لم يكن يساورها أى شك فى الصعوبات التى ستواجهها من نقابات العمال، ولهذا عندما بدأ إضراب عمال الفحم فى مارس ١٩٨٤ شعرت بأنها ستقاتل حتى النهاية. ولكن لم أكن أتوقع كل تلك التجاوزات البشعة بين المضربين ورجال الشرطة فى مصادمات استمرت عامًا بأكمله، وما كان يمكن لمن سبقوها أن يستخدموا مثل ذلك العنف.

وفى أبريل ١٩٨٥، زارتنا «مسز ثاتشر» زيارة رسمية، وعلى مأدبة الغداء هنأتها على أنها شذبت من زوائد دولة الرعاية الاجتماعية قائلا: «منذ حوالى أربعة عقود منذ الحرب، كان يبدو أن الحكومات البريطانية المتعاقبة تفترض أن خلق الثروة يأتى بشكل طبيعى وأن ما يتطلب عناية ومهارة الحكومة هو إعادة توزيع الثروة، لهذا فإن الحكومات ابتدعت طرقًا مبتكرة لتحويل الدخول من الناجحين إلى الأقل نجاحًا. وفى ظل هذا المناخ فإن الأمر يتطلب وجود رئيس وزراء يتمتع بأعصاب قوية ليفضى للناخبين بالحقيقة، من أن صانعى الثروة هم أعضاء أعزاء فى المجتمع ويستحقون التكريم إلى جانب حقهم فى الاحتفاظ بالجزء الأكبر من مكافآتهم... وقد تعودنا الانتفاع بما خلفته لنا بريطانيا مثل اللغة الانجليزية والنظام القانونى والحكومة البرلمانية والإدارة غير المنحازة. ومع هذا، فقد تجنبنا بعناية ممارسات دولة الرعاية الاجتماعية. ورأينا كيف أن عددًا كبيرًا من الناس قد انحطوا بأنفسهم إلى ضآلة الجودة بأن تركوا أنفسهم يتسطحون (لاعتمادهم على رعاية الدولة لهم).

وقد ردت «مسز ثاتشر» برقة على نفس المنوال قائلة: «يسعدنى أن أرى أنكم تعلمتم من بريطانيا. والآن نحن نتعلم منكم...»، فالموهبة والمبادرة والمغامرة والمخاطرة والمحاولة والثقة والقوة قد جعلت سنغافورة مثلاً ناجحًا تحتذيه الأمم الأخرى وقد أصبحت قدوة للآخرين ورسالتها الواضحة هى «أن الانسان لا يمكن أن يستمتع بثمار جهده إلا بعد أن يبذل الجهد أولا».

وفى اليوم التالى نشرت الصحف البريطانية الموالية لحزب العمال صيحة غضب أطلقها «فرانك دوبسون» **Frank Dobson** وزير الصحة فى حكومة الظل عندما قال: «أين مستر «لى كوان يو» يجب أن يبقى فمه مغلقا». وأضاف عضو البرلمان العمالى «ألن آدامز»: «إذا كنا سنأخذ دولته كمثال، فإن البلاد ستعود إلى الوراء إلى ١٨٧٠ عندما كان الناس يعملون فى المصانع على مدار الساعة فى مقابل أقل القليل». كان ذلك هو حزب العمال القديم النمطى، بعقول لا تساير التطورات. وفى ١٩٨٥، بلغ إجمالى الناتج المحلى للفرد فى سنغافورة ٦٥٠٠ دولار أمريكى بينما كان مثيله فى بريطانيا ٨٢٠٠ دولار أمريكى. وفى

١٩٩٥ أصبح إجمالى الناتج المحلى للفرد ٢٦ ألف دولار أمريكى بينما مثيله فى بريطانيا ١٩٧٠٠ دولار أمريكى. كان العامل لدينا يكسب أكثر من العامل البريطانى. وكان يمتلك بيتًا ولديه ادخارات (فى صندوق التوفير المركزى وحسابات فى بنك توفير البريد) أكثر من نظيره العامل البريطانى.

وعندما استقالت «مسز ثاتشر» فى نوفمبر ١٩٩٠ أرسلت لى خطاب الوداع التالى: «كم تفاجئنا الحياة بأشياء غير متوقعة: من كان يتصور أننا سنترك معًا أعلى منصب فى بلدينا فى نفس اليوم تقريبًا، بعد سنوات عديدة من العمل معًا، ولكن وأنا أغادر أريد فقط أن أقول: كم استفدت كثيرًا من مشاركتنا معا مع خالص إعجابى بكل ما تدافع عنه. وهناك شىء من المؤكد أنه لا يمكن أن يكون محل شك، وهو أن اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث سيكون أقل تشويقًا بكثير فى غيابنا نحن الاثنين».

كانت معاملاتى مع «مارجريت ثاتشر» أكثر بكثير من باقى رؤساء الوزارات البريطانيين لأننا بقينا فى السلطة لثلاث فترات متتالية. ومن بين جميع رؤساء الوزارات كنت أعتقد أنها قدمت أفضل أمل لبريطانيا، فقد كانت قوتها تتمثل فى إيمانها القوى ببلادها وإرادتها الحديدية فى أن تطورها، كانت مقتنعة بأن المشروعات الحرة وحرية الأسواق تؤدى إلى مجتمع حر. وكان حدسها السياسى سليمًا على الرغم من أنها كانت تميل إلى أن تكون واثقة بنفسها أكثر من اللازم، وتعتقد أنها على حق دائمًا، وكانت خلفيتها الاجتماعية المتواضعة تمثل نقطة ضعف فى بريطانيا التى تهتم بالطبقات، فقد كانت «ابنة بقال»، وكان من المؤسف أن المؤسسة البريطانية لا تزال ترزح تحت كاهل مثل هذا التحيز الطبقى، وفى الوقت الذى تركت فيه المنصب كان البريطانيون قد أصبحوا أقل شعورًا بأهمية الطبقات.

ومع هذا، فإن «ثاتشر» كان يمكن أن تستثير عداء كبيرًا من رؤساء وزارات الدول البيضاء التى تتمتع بالحكم الذاتى (مثل كندا وأستراليا). وفى اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث فى جزر البهاما فى ١٩٨٥، فإن رئيس وزراء كندا «برايان مولرونى» ورئيس وزراء أستراليا «بوب هوك» ألحوا وضغطوا عليها للموافقة على فرض عقوبات ضد جنوب

أفريقيا. وكانت كل الخطب الافتتاحية فى المؤتمر، فيما عدا خطبتها هى، تهاجم الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا. وكانت «ثاتشر» وحدها تقف معارضة فرض مزيد من العقوبات على «برتوريا»، وتدعو بدلا من ذلك إلى الحوار. وقد احترمت قوتها فى تحمل هذه العزلة، وقد رفضت أى تهديد أو هجوم لإخضاعها. ولسوء الطالع، فقد كانت تقف فى الجانب الخاطئ من التاريخ.

كان «جون ميچور» وزير الخزانة قد صحب «مارجريت ثاتشر» إلى مؤتمر الكومنولث فى كوالالمبور فى أكتوبر ١٩٨٩. وقد قابلته مرة أخرى فى ١٠ داوننج ستريت فى مايو ١٩٩٦. كان مكلفًا بمهمة شاقة. كانت «مارجريت ثاتشر» قد ألقت بكل ثقلها على ترشيحه زعيمًا لحزب المحافظين ورئيسًا للوزراء وتوقعت منه أن يتمسك بسياساتها الخاصة بأوروبا، وكان نفوذها فى الحزب قد جعل الحياة صعبة بالنسبة إليه. ولم تمنحه وسائل الإعلام أيضًا فترة كافية، فدمرته خلال شهور، وهكذا على الرغم من أن الاقتصاد كان يعمل بشكل جيد فإن ذلك لم يساعده فى وجه حزب العمال الجديد فى انتخابات مايو ١٩٩٧.

* * *

لقد تأثرت بما يتمتع به «طونى بلير» من طاقة شبابية عندما قابلته لأول مرة فى لندن فى مايو ١٩٩٥، عندما كان زعيمًا للمعارضة، كان يصغر ابنى «لونج» **Loong** بعام واحد. وكان مدير مكتبه «جوناثان پاول» **Jonathan Powell** يتابع ويدون ما يدور بيننا، كان «بلير» يريد أن يعرف العوامل التى أدت إلى وجود فارق بين النمو المستدام المرتفع لشرق آسيا وبين معدلات النمو البطيئة فى بريطانيا وأوروبا، واقترحت عليه أن يزور شرق آسيا قبل الانتخابات ليرى بنفسه التحول الضخم، ذلك أنه بعد أن يتولى منصبه ستكبله المراسم الرسمية.

وفى يناير التالى زار اليابان وأستراليا ثم سنغافورة، حيث قابل زعماء نقاباتنا العمالية ورأى المزايا التى حصلوا عليها لصالح أعضائها، وكان مهتمًا بحسابات المعاشات

لكبار السن – صندوق «التوفير المركزى» – الذى يقدم أيضًا تمويلاً لشراء البيوت والصرف على الخدمات الصحية، ولم يخف معتقداته المسيحية العميقة التى جعلته اشتراكيًّا أو كما أضاف عندما نظرت إليه مستغربًا: اشتراكيًّا ديمقراطيًّا، ولقد كان صريحًا فكرر قوله: «أو ديمقراطيًا اشتراكيًّا»، وهو شىء كان محل تهكم من العمال المخضرمين. لم يكن «حزب العمال الجديد» الذى ينادى به مجرد تظاهر أو تكلف منه. وقد سألنى: ما الاحتمالات المتاحة بالنسبة إلى حكومة عمالية ناجحة، قلت: إنه سيمر بوقت عصيب عندما يتولى العمال الحكم، وإقناع العمال المخضرمين لقبول سياسته. كان حزب العمال أقدم منه، ولن يتغير بسهولة.

وبعد أيام قليلة من زيارة بلير، جاء «كريس سميث» **Chris Smith** وزير التضامن الاجتماعى فى حكومة الظل العمالية لدراسة نظامنا، وبعد عدة شهور جاء «بيتر ماندلسون» **Peter Mandelson** وهو مساعد مقرب من «طونى بلير» ليطلع على نظامنا الخاص بالتأمين الصحى والمهام الأخرى لنظام صندوق «التوفير المركزى». وقد أدهشنى بلير كسياسى جاد يريد أن يطلع على التطورات فى شرق آسيا والأسباب التى أدت إلى نجاحها. وعندما تقابلنا مرة أخرى فى لندن فى ذلك الخريف، غمرنى بسيل لا ينتهى من الأسئلة على مائدة العشاء.

كان التواضع المدروس الذى اتسم به تصرفه هو وحزبه بعد الفوز الساحق فى الانتخابات فى مايو ١٩٩٧ يرجع إلى ما يتمتع به من انضباط ذاتى. وقد شاهدت التغطية التليفزيونية لخطاب الفوز الذى ألقاه وتوجه إلى ١٠ داوننج ستريت (مقر رئيس الوزراء). وقد انعكس ذلك بشكل جيد على مساعديه، وقد وصلت إلى لندن بعد شهر من فوزه. وتحدث معى لمدة ساعة، ولم يضع الوقت فى أية مجاملات. كان يركز على المهام التى وضعها لحكومته فى وعوده الانتخابية. وكان مشتعلاً بالنشاط ولكنه لم يكن يشعر بالغرور لأنه وصل إلى السلطة فى هذه السن المبكرة، وقد تحدث عن الصين وقرب عودة هونج كونج إليها فى نهاية يونيو. كان عمليًّا فى أنه لم يكن يريد أن يؤجج النار التى أشعلها «كريس باتن». وبدلاً من ذلك كان يتطلع إلى الأمام إلى المستقبل طويل الأمد للعلاقات

الصينية البريطانية، وكما توقعت فقد حضر الاحتفال بتسليم هونج كونج وعقد محادثات مع الرئيس الصينى» چيانج زيمن» **Jiang Zemin**.

وبعد مرور عام، عندما تقابلنا فى ١٠ داوننج ستريت كان يركز تمامًا على القضايا الملحة، وبخاصة محادثات السلام مع أيرلندا الشمالية. وقد وجد الوقت الكافى لمناقشة مجموعة من الموضوعات الأخرى، ولكن ليس المشكلات الثنائية لأنه لم تكن توجد مثل هذه المشكلات، كانت ظروفنا قد تغيرت. لم تعد سنغافورة مندمجة مع بريطانيا فى شئون الدفاع والأمن كما هى مع الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلاندا، كان جيلى يركز على بريطانيا، ولكن جيل ابنى أخذ يركز أكثر على الولايات المتحدة. وكان على «لونج» ومعاصريه أن يفهموا الولايات المتحدة، فقد تدربوا فى المؤسسات العسكرية الأمريكية وأكملوا دراساتهم العليا فى كليات مثل هارفارد وستانفورد. أما أنا فقد عشت فى ظل السلام البريطانى **Pax Britannica**. بينما كان على جيل «لونج» أن يتعامل فى ظل السلام الأمريكى **Pax Americana**.

٢٤- صلات مع أستراليا ونيوزيلندا

أحدث غزو اليابان المفاجئ فى ديسمبر ١٩٤١ تغييرًا بشكل درامى فى ذكريات أستراليا عن سنغافورة، فقد وجد حوالى ١٨ ألفًا من قواتها - بدون خبرة قتالية - مع ٧٠ ألف بريطانى وهندى - أنفسهم مجبرين على القتال بدون غطاء جوى كاف ضد الجيش الإمبراطورى اليابانى الذى عركته المعارك، وعندما سقطت سنغافورة فى فبراير ١٩٤٢ قتل حوالى ألفى أسترالى وسقط أكثر من ألف جريح وتم أسر حوالى ١٥ ألفًا.

وقد مات أكثر من ثلثى أسرى الحرب بسبب سوء التغذية والأمراض وسوء المعاملة، وبخاصة أثناء بناء خط سكة حديد بورما ذى السمعة السيئة، وكثير من شواهد القبور فى مقبرة كرانچى Kranji الحربية لضحايا الكومنولث فى سنغافورة، إنما تشهد فى صمت بأنهم ضحوا من أجل الملك ومن أجل البلاد. وسيبقى أسر آلاف من الجنود على يد الجيش اليابانى الإمبراطورى فى سنغافورة محفورًا فى الذاكرة الوطنية لأستراليا، فهو يمثل كارثة لا تدانيها إلا كارثة «جاليپولى» .Gallipoli ولكن سنغافورة أكثر قربًا وأكثر استراتيجية بالنسبة إلى أستراليا. ومن هنا، فإنه بعد الحرب العالمية الثانية استمرت أستراليا فى علاقاتها القديمة مع بريطانيا وعادت قواتها إلى سنغافورة للمساعدة فى إخماد التمرد الشيوعى فى الملايو.

وقد رابطت وحدة عسكرية أسترالية فى الملايو إلى أن أعلنت بريطانيا انسحابها من شرق السويس، وألح على رئيس الوزراء الاسترالى «جون جورتون John Gorton «فى أن تبقى قواته فى الملايو، وعندما كان «جورتون» فى لندن فى يناير ١٩٦٩ لحضور مؤتمر رؤساء وزراء دول الكومنولث، عقد اجتماعًا مبدئيًا حضره وزير الدفاع البريطانى «دينيس هيلى» ورئيس وزراء نيوزيلندا الجديد «كيث هولى أوك» Keith Holyoake،

وتانكو عبد الرحمن وأنا لمناقشة التدابير الدفاعية الجديدة لماليزيا وسنغافورة. كان «جورتون» مشدود الأعصاب، وكان تململه ونبرة صوته ينمان عن أنه ليس متحمسًا للقيام بهذه المسئولية، التى كان يعلم أنها ستقع على أكتاف الاستراليين، حيث كان البريطانيون يستعدون للرحيل عن المنطقة.

وقد وافقنا على تأجيل اتخاذ القرار إلى الاجتماع التالى الذى يعقد فى كانبيرا فى يونيو، ولكن وقعت فى مايو اضطرابات طائفية عنيفة فى كوالالمبور، مما عرض للخطر مشاركة أستراليا الدائمة فى تدابير الدفاع عن ماليزيا وسنغافورة. وقد وصفت آنفا كيف حسمت هذه المسألة. وعلى الرغم من شكوك «جورتون» فقد وافقنا على التدابير الدفاعية الخماسية عن طريق تبادل الخطابات فى ديسمبر ١٩٧١. ولكن وزير دفاعه الجسور «مالكولم فريزر» **Malcolm Fraser** عارض بشدة أى تراجع أو انسحاب نتيجة الاضطرابات الطائفية فى كوالالمبور. وفى النهاية قرر «جورتون» انسحاب قواته من الملايو قبل ١٩٧١ ونقلها إلى سنغافورة، كان الاستراليون يخشون من أن قدراتهم قد لا تكون كافية لمواجهة المسئوليات الواقعة عليهم، وكانوا يعرفون أن قوة صغيرة من نيوزيلندا ستبقى معهم فى سنغافورة. وكان مصدر اطمئنانهم الوحيد فى الأزمات هو الولايات المتحدة، من خلال معاهدة «أنزوس» **Anzus** (بين أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة).

ومنذ البداية، كانت لنا صلة قوية بكل من حكومتى أستراليا ونيوزيلندا لأنه كان هناك اتفاق فى الآراء حول الأمن الأفريقى، وكانت الحرب فى ڤيتنام تزداد صعوبة. وكانت لى علاقات ودية مع «هارولد هولت» **Harold Holt** وخليفتيه «جون جورتون» و«وليام مكماهون». وفى ١٩٧٢، تولى الحكم فى كل من نيوزيلندا وأستراليا حكومتان عماليتان. وكان لرئيس الوزراء «نورمان كيرك» **Norman Kirk** مقاربة صارمة بالنسبة إلى مسائل الأمن ولم يغير من الموقف الدفاعى لنيوزيلندا. ولكن رئيس الوزراء الاسترالى «جوه هوتيلام» **Gough Whitlam** لم يطمئن بالنسبة إلى التزامات بلاده الأمنية سواء فى ڤيتنام أو الملايو / سنغافورة، وقرر بعد فوزه فى انتخابات ١٩٧٢ بقليل سحب قواته فى سنغافورة من تدابير الدفاع الخماسية.

وفى السبعينيات، عندما طلبنا من أستراليا السماح باستخدام مناطق التدريب للتدريبات العسكرية، لم تستجب. أما نيوزيلاندا فقد وافقت على الفور، وقد غيرت أستراليا من سياستها فى ١٩٨٠، وسمحت لنا بأن نقوم بتدريبات برية، ثم فى ١٩٨١، سمحت بتدريب للقوات الجوية فى قاعدة للقوات الجوية الملكية. وعندما أصبح «بول كيتنج» **Paul Keating** العمالى رئيسًا لوزراء أستراليا فى أوائل التسعينيات، وافق على أكثر من ذلك بالسماح بالتوسع فى تدريب القوات المسلحة السنغافورية فى أستراليا، وكانت حكومة «جون هوارد» **John Howard** الائتلافية الليبرالية الوطنية قد استمرت فى اتباع هذه السياسة. وكانت أهداف أستراليا الجغرافية الاستراتيجية مشابهة لأهداف سنغافورة. وكلانا كنا ننظر إلى الوجود العسكرى الأمريكى على أنه أمر حيوى للمحافظة على توازن القوى فى منطقة المحيط الهادى الآسيوية بما يخدم الأمن والاستقرار، وأنه بدونهما ما كان يتحقق النمو الاقتصادى السريع فى المنطقة، وعلى ضوء هذه الخلفية الأوسع حول التجارة وغيرها من المسائل، كانت خلافاتنا تبدو تافهة.

* * *

لقد أمضيت أعوامًا أحاول فيها أن أقنع «مالكولم فريزر» بالانفتاح الاقتصادى لأستراليا أمام المنافسة، وأن يندمج فى المنطقة، وشرحت له ولوزير خارجيته «أندرو بيكوك» **Andrew Peacock** أنهما جعلا أستراليا فاعلاً مهمًا فى المنطقة من خلال اهتمامهما الفعال بالدفاع والأمن وبرامجهما للمعونة. ولكن اتباعهما السياسات الاقتصادية الحمائية أبعدهما عن هذه الاقتصاديات المزدهرة التى لا تستطيع أن تصدر مصنوعات بسيطة إلى أستراليا بسبب تطبيق نظام الحصص والرسوم الجمركية المرتفعة. ومن الناحية النظرية قبلا حججى، ولكن من الناحية السياسية لم يكن لدى «فريزر» القوة الكافية لمعارضة نقابات العمال أو رجال الصناعة، وكلاهما كانا يريدان فرض الحماية.

وفى الاجتماع الإقليمى لرؤساء حكومات الكومنولث (آسيا – والمحيط الهادى) عام ١٩٨٠ فى نيودلهى، كان «فريزر» يعارض بشدة السياسات الحمائية للجماعة الاقتصادية

الأوروبية التى أغلقت الباب أمام الصادرات الزراعية الاسترالية، وحذرته من أنه لن يحصل على تأييد الدول النامية لأنها ترى أن أستراليا تلجأ إلى نفس السياسات لحماية صناعاتها التى فقدت ميزتها التنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أستراليا لن تعنى شيئا بالنسبة إلى الدول الآسيوية بشكل متزايد، لأن هذه الدول عندما تقرر سياساتها الكبرى لن تضع أستراليا فى حسبانها، وكانت الحكومات الاسترالية المتعاقبة قد تقاربت مع آسيا. وكان «پول كيتنج» **Paul Keating** الذى أصبح رئيسًا للوزراء بعد « بوب هوك» مقتنعًا بأن أستراليا تحتاج اقتصاديا إلى الارتباط بآسيا، وفعلاً طبق شخصيًا سياسة للتقارب مع آسيا، وكان قد عمل لعدة سنوات وزيرا للخزانة (المالية) بعقل متفتح واستيعاب قوى للاقتصاد وإحساس جغرافى سياسى، تحت رئاسة «بوب هوك» ولكن ما استطاع أن يفعله كرئيس وزراء عمالى كان محدودًا بسبب النفوذ السياسى لنقابات العمال الاسترالية التى تهيمن على حزبه.

وكان هناك وزير آخر بذل جهدًا كبيرًا للتقارب مع آسيا هو «جاريث إيفانز» **Gareth Evans** الذى كان متوقد الذهن، حاد اللسان إذا تحداه أحد، ولكنه كان طيب القلب. وعندما كان «إيفانز» وزيرًا للخارجية فى حكومتى «هوك» و«كيتنج» استطاع أن يدخل تغييرًا جذريًا فى السياسة الخارجية، وعمل على أن يجعل أستراليا جزءًا من العمل فى آسيا، ومن ثم المشاركة فى نموها الاقتصادى، ولم يكن يريد أن تبقى أستراليا مجرد دولة مصدرة للمواد الخام إلى اليابان بينما يصنع اليابانيون السيارات والمنتجات الالكترونية فى أستراليا بتكنولوجيا يابانية، وأقام «إيفانز» علاقات شخصية وثيقة مع وزراء خارجية دول منظمة الآسيان. ولابد من أنه بذل فى ذلك جهدًا كبيرًا بسبب الاختلاف الكامل فى العادات. فالخلافات الحادة بين دول الآسيان لم تكن تحسم على مائدة المفاوضات ولكن فى فترات الراحة فى لعب الجولف، لهذا كان عليه أن يجاريهم فى لعبة الجولف.

وفى السنوات الأولى لحكومة «هوك» العمالية، كنت أعتقد أن سياسة آسيا هى مجرد مجهود آخر للعلاقات العامة، وعندما سار «كيتينج» أيضًا على نفس السياسة، خلصت إلى أن هذا يمثل تحولاً كبيرًا فى السياسة، فقد أعاد الاستراليون النظر فى افتراضاتهم

وتقديراتهم، ربما كانوا على انتماء لبريطانيا وأوروبا، ولكن مستقبلهم كان مرتبطًا بآسيا. وقد رأوا أن الاقتصاديات المكملة لاقتصادياتهم هى تلك التى فى شرق آسيا، وكانت دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان وآسيا تحتاج إلى منتجات أستراليا الزراعية ومعادنها فضلاً عن مساحاتها المفتوحة الشاسعة وملاعب الجولف والمنتجعات والشواطئ التى تصلح لقضاء العطلات. وعلى الرغم من أن أمريكا حليف قوى لأسباب سياسية وأمنية، فإنها تعتبر منافسًا لأستراليا كمصدر للمنتجات الزراعية.

* * *

وفى مؤتمر عقد فى سيدنى نظمته صحيفة «المجلة المالية الاسترالية» Australian Financial Review فى أبريل ١٩٩٤، دعانى «جاريث إيفانز» وزير الخارجية للتحدث بصراحة عن أستراليا، وحققت له ما أراد، قلت: «إن أستراليا سعيدة الحظ لأنها تتمتع بثروات طائلة». والاستهلاك فى أستراليا على درجة عالية، بينما المدخرات منخفضة، والمنافسة قليلة ويوجد عجز فى الميزانية وديون كثيرة، ومعظم صادراتها من المعادن والحاصلات الزراعية. وأعتقد أنه لا يمكن تجنب إدخال مزيد من الاصلاحات إذا أرادت أستراليا أن تعيد هيكلة اقتصادها وتكون قادرة على المنافسة.

وأفرد محررو الصحيفة الذين خصصوا لى مساحة كافية لعرض تعليقاتى الصريحة، ولكن صحف الاثارة (التابلويد) كانت مستاءة، فقد كانت هذه الصحف جزءًا من المشكلة، وكانت وسائل الإعلام فى البلاد بما فيها مسلسلات تليفزيونية أنتجتها هيئة الإذاعة الاسترالية فى ١٩٩١، قد صورت الانجازات الاقتصادية لشرق آسيا على أنها نتاج المصانع التى تستغل العمال، والسياحة الجنسية ونظم الحكم القمعية، وتجاهلت تمامًا حقيقة أن أعدادا متزايدة من أهالى تايوان، بعد أن درسوا التكنولوجيا وحصلوا على المعرفة من الولايات المتحدة، نقلوا إلى بلادهم التكنولوجيا والمعرفة لإقامة «وادى السيلكون» فى تايوان.

ورددت على وســـائل إعــلامهـــم فى نادى الصحـــافـــة الوطنى الاسترالى فى كانبيرا.
وذكرت أن الصحافة فشلت فى توعية الاستراليين بالتحول الذى طرأ على منطقة تعدادها حـــوالى مليـــارى نسمة من تخلف زراعى إلى مجتمعات صناعية عالية التقنية، وهذه الدول بما فيها الصين تخرج ملايين المهندسين والعلماء، وأن البحوث العلمية والتطوير فى اليابان قد مكنت اليابانيين من إطلاق الأقمار الصناعية إلى الفضاء وأن تغوص فى أعماق الهندسة الوراثية، ولكن لم يصل إلى علمنا أن مثل هذا التطور حدث فى أستراليا. ومن جهة أخرى فإن وسائل الإعلام الأمريكية نشرت عن التصنيع والنمو المرتفع فى شرق آسيا. وعلى الرغم من أن الأكاديميين الاستراليين على علم بما يحدث جيدًا، فإن الشعب تغيب عنه هذه الحقائق، وجهلهم هذا هو الذى جعل من العسير على أى حكومة أسترالية أن تحـــصل على تأييد شعبى لإحداث تغييرات فى سياستها الخاصة بالتوجه الاقتصادى والهجرة.

وقد طفا على السطح فجأة السؤال: هل مصير أستراليا مرتبط بآسيا؟ وذلك على إثر الأزمة فى تيمور الشرقية، وقد ظهرت الأزمة فى ٢٧ يناير ١٩٩٩ عندما أصدر «على العطاس» وزير خارجية إندونيسيا تصريحًا مثيرًا بعد اجتماع لمجلس الوزراء الذى رأسه «حبيبى» رئيس الجمهورية، بأنه سيجرى «مشاورات شعبية» لشعب تيمور الشرقية لتحديد هل يقبلون حكمًا ذاتيًا خصوصًا لتيمور الشرقية أم يفضلون الاستقلال. وهذا التصريح العلنى غير من مصير تيمور الشرقية، وكان له تداعيات طويلة الأمد بالنسبة إلى إندونيسيا وأستراليا. وكان من المعروف عن «ألكسندر داونر» **Alexander Downer** وزير خارجية أستراليا، و«جون هوارد» **John Howard** رئيس الوزراء أن لهم علاقات ودية مع الرئيس «حبيبى». وعلى عكس «سوهارتو» كان «حبيبى» يتحدث الانجليزية ويمكن إقناعه، وبخاصة بالنسبة إلى تيمور الشرقية.

كان زعماء أستراليا يريدون التخلص من «شوكة» تيمور الشرقية التى عكرت صفو العلاقات الاسترالية الاندونيسية. وقد اقترحوا «حل كاليدونيا الجديدة» لحبيبى. (حيث اقترح الفرنسيون إجراء استفتاء فى ١٩٩٨ إما بالاستمرار فى الارتباط بفرنسا، أو

الاستقلال عنها بعد فترة إعداد لمدة ١٥ عامًا)، وقد روى رئيس الجمهورية «لماها باو تان» Maha Bow Tan (انظر الفصل السابع عشر) كيف أن السفير الاسترالى «جون مكارثى» John McCarthy ناقش حل قضية كاليدونيا الجديدة معه. وقد أبلغ حبيبى «مكارثى» أنه لن يقبل أن ينطبق على تيمور الشرقية شرط المرحلة الانتقالية لمدة ١٥ عامًا لتحصل على الاستقلال، مع معونات اقتصادية إندونيسية لها خلال تلك الفترة. فإذا هم رفضوا الحكم الذاتى، فإنهم يفعلون ذلك على مسئوليتهم الخاصة. ولن تلعب إندونيسيا دور «العم الثرى». وقال «حبيبى» إن «هاورد» أرسل له بعد ذلك خطابًا يحتوى على أفكار «حبيبى»، وأرفق بها مذكرة إلى كبار وزرائه فى ٢١ يناير ١٩٩٩، يطلب منهم دراسة هل من الحكمة لمجلس الشعب الاستشارى MPA أن يتخذ قرارًا للسماح لتيمور الشرقية بأن تنفصل عن جمهورية إندونيسيا فى هدوء. وأرفق خطاب «هاورد» الذى أكد أن رأى شعب تيمور الشرقية هو الإصرار على السعى للحصول على حق تقرير المصير. وقد استغرق الأمر من حبيبى أقل من أسبوع ليقرر ما بين خيار الحكم الذاتى أو الاستقلال لتيمور الشرقية، وفى مايو ١٩٩٩ تم التوقيع على اتفاق فى نيويورك بين إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة لإجراء اقتراع فى ٨ أغسطس ١٩٩٩، وفى يونيو أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا بإقامة بعثة مساعدات الأمم المتحدة الخاصة بتيمور الشرقية UNAMET.

ولكن فى فبراير ١٩٩٩ بعد تصريح «على العطاس» المذهل بدأ الإندونيسيون فى تسليح مليشيات مناصرة للاندماج معها، وأصبح من أحداث كل يوم وقوع عمليات قتل وتهديد لأنصار الاستقلال. وعلى الرغم من كل الصعاب فإن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة تيمور الشرقية أجرت استفتاء فى ٣٠ أغسطس وصوت فيه جميع السكان تقريبًا، وعندما أعلنت النتيجة فى ٤ سبتمبر بأن حوالى ٨٠ فى المائة صوتوا لصالح الاستقلال، انفتحت أبواب جهنم على مصراعيها. وبدأت البلاد تتدمر بشكل منتظم، ويتم اقتلاع سكانها: فقد نزح ٢٥٠ ألفًا منهم إلى تيمور الغربية وفر الباقى إلى التلال. وتحت ضغط دولى هائل لمدة أسبوع دعا «حبيبى» أخيرًا قوات حفظ السلام الدولية إلى إعادة النظام. وتبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا يخول نشر القوات الدولية متعددة الجنسيات فى تيمور الشرقية. (Inter FET) وكان من المحتم أن تقودها أستراليا، وكانت أقرب قاعدة

لهذه القوات هى «داروين» .Darwin وعرف الاستراليون مرة أخرى كيف أن جيرانهم الإندونيسيين تحركهم العواطف.

وقد أعلن الإندونيسيون تفضيلهم للقوات الآسيوية، ولكن سرًا لم توافق مستويات دنيا من القوات المسلحة الإندونيسية على كل ذلك، على اعتبار أنه قد يتسبب فى سقوط ضحايا، وأعلن وزير الدفاع الأمريكى أنه سيرسل فقط وحدة من الاتصالات والدعم الإدارى، ولكن ليس قوات محاربة. وكان على أستراليا أن تقود العمليات، وخوفًا من أن تبدو أستراليا كجيش قوامه ٤٠٠٠ جندى أبيض يدعمه ١٠٠٠ جندى نيوزيلندى بيض فى معظمهم، فقد سعت أستراليا إلى الحصول على دعم آسيوى، من دول منظمة الآسيان أساسا. وفى اجتماع للتعاون الاقتصادى بين دول آسيا والمحيط الهادى؛ APEC فى أوكلاند Auckland فى سبتمبر، طلب رئيس الوزراء «جون هوارد» من سنغافورة أن تلتزم بتقديم فريق طبى ومراقبين عسكريين وضباط اتصال ودعم إدارى «دبابتين برمائيتين» — أى ٢٧٠ جنديًا من سكان يبلغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة. وفى اليوم التالى على تفويض مجلس الأمن للقوات المتعددة الجنسيات وصل فريق القوات المسلحة السنغافورية إلى «داروين»، وطار الكولونيل «نيو كيان هونج» Neo Kian Hong قائد البعثة السنغافورية إلى «ديلى» مع قائد القوات المتعددة الجنسيات الكولونيل «پيتر كوسجروف» Peter Cosgrove لمقابلة قائد العمليات الاندونيسية فى تيمور الشرقية، وعندما وصلت طلائع القوات المتعددة الجنسيات إلى «ديلى» فى ٢٠ سبتمبر كان هناك وجه سنغافورة فى فريق «كوسجروف».

وقد نشرت مجلة أسبوعية أسترالية باسم «بوليتين» فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩ ما يلي: «إن مبدأ هوارد — الذى يقره رئيس الوزراء نفسه — يرى أن تتصرف أستراليا بصفتها «وكيل» لقوات حفظ السلام فى منطقتنا بحيث تنوب عن دور الشرطى الدولى للولايات المتحدة». وأحدث نشر ذلك فى «بوليتن» رد فعل عنيفًا من «عبد الله بدوى» نائب رئيس الوزراء الماليزى الذى صرح بقوله: «لا حاجة لأية دولة أن تلعب دور الزعيم أو القائد أو الوكيل. فهم (أى الاستراليون) لا يشعرون بمشاعرنا». وقام مسئول بوزارة خارجية

تايلاند بالتعبير عن ذلك بطريقة أكثر دبلوماسية، بأنه من غير اللائق بالنسبة إلى الأستراليين أن يعينوا أنفسهم وكلاء للأمريكيين فى حماية الأمن فى المنطقة، وهدأت الأمور بعد أن صرح «هوارد» فى البرلمان بأن أستراليا لا تلعب دور الوكيل للولايات المتحدة أو لأية دولة أخرى، وأن تعبير «وكيل» هو تعبير اخترعه مراسل «بولتين» من عندياته، وحتى يضيف شيئا من السخونة على الجدل الدائر: قام «مهاتير» رئيس وزراء ماليزيا، أثناء حضوره اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك بتوجيه النقد إلى القوات الاسترالية واتهمها بأنها تستخدم القوة المفرطة عندما توجه فوهات البنادق إلى من تشك فى أنهم من رجال الميليشيا، وأضاف: «إن إندونيسيا تضخ أموالاً كثيرة إلى تيمور الشرقية ويجب على المجتمع الدولى أن يسمح لإندونيسيا بأن تمارس الديمقراطية وأن تظهر لشعب تيمور الشرقية أنهم سيكسبون من الاندماج مع إندونيسيا». ورد على ذلك «خوسيه راموس – هورتا» Jose Ramos – Horta زعيم تيمور الشرقية، الذى حصل مناصفة على جائزة نوبل مع الأسقف «كارلوس بيلو» Carlos Belo بقوله: «إن ماليزيا لديها سجل ضعيف للغاية بالنسبة إلى احترام حقوق الانسان فى تيمور الشرقية. وإن لا أحد سيتعاون مع القائد الماليزى. بل يمكن أن يحدث عصيان مدنى شامل».

كان «راموس – هورتا» يريد أن يفشل اقتراحًا سابقًا قدمه أمين عام الأمم المتحدة لتعيين قائد ماليزى لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتحل محل القوات المتعددة الجنسيات فى يناير ٢٠٠٠. وأضاف: «إن تيمور الشرقية لا تريد أن تصبح عضوًا فى منظمة الآسيان، وإنما تريد أن تكون جزءًا من منتدى جنوب المحيط الهادى». وقد توصل زعماء تيمور الشرقية إلى أن أستراليا هى أكثر جيرانهم استحقاقًا للاعتماد عليها، وكانت أستراليا قد أُستدرجت للتورط فى الصراع فى تيمور الشرقية. وفى الحرب العالمية الثانية تلقت القوات الاسترالية التى تحارب اليابانيين مساعدات من السكان المحليين الذين عوقبوا بعد ذلك بوحشية على يد المحتلين اليابانيين. وحتى يزداد شعور الاستراليين بالذنب، أعرب «هويتلم» أثناء عدة مقابلات مع سوهارتو عن نيته احتلال وضم تيمور الشرقية. (بينما يقول الإندونيسيون أن هويتلم شجع سوهارتو). وفى الأمم المتحدة فى ١٩٧٦ صوتت أستراليا لصالح إندونيسيا فى القرار حول تيمور الشرقية. وامتنعت سنغافورة

عن التصـويت. وعندما اشتدت عمليات القمع على إثر الاحتلال فى ١٩٧٥ تمركز رجال المقاومة من تيمور الشرقية فى أستراليا. وفى خلال ٢٤ عاما استمرت هذه القضية فى حالة كمون.

وعندما قابلني «پول كيتنج» فى سبتمبر ١٩٩٩، تنبأ بأن أستراليا ستُجر إلى صراع طويل مع إندونيسيا. وأضاف أن خطاب «هوارد» إلى «حبيبى» سيدمر العلاقات مع إندونيسيا التى عمل على إقامتها بجهد جهيد، وتوجت بميثاق للأمن وقعه مع «سوكارنو» فى ١٩٩٥. وكما توقع فإن الإندونيسيين مزقوا هذا الميثاق فى ١٦ سبتمبر ١٩٩٩ بعد يوم من موافقة مجلس الأمن على القوات متعددة الجنسيات.

وكانت التطورات فى تيمور الشرقية قد تصاعدت حدتها فى وسائل الإعلام الاسترالية وأثارت المشاعر الشعبية بسبب ما قامت به الحكومة البرتغالية من سعى لدى الاتحاد الأوروبى للضغط على إندونيسيا فى كل محفل دولى، وكذلك بسبب قيام وسائل الإعلام الأمريكية والمنظمات غير الحكومية وأعضاء الكونجرس فى هذا السبيل. كانت كل هذه الجهات تعلو أصواتها بالشجب حتى جعلت القضية تلاحق إندونيسيا فى كل محفل دولى. وقد اعتقد «حبيبى» أنه يمكنه أن يتخلص من هذا العبء بتقديم اقتراحه، ولكن لا أستراليا ولا الاتحاد الاوروبى ولا الولايات المتحدة طلبت أو رغبت فى أن تكون تيمور الشرقية مستقلة. ولم يدرك «حبيبى» أن الوطنيين الإندونيسيين لن يغفروا له اقتراح إجراء استفتاء لن يقود إلا إلى الاستقلال.

وسواء أكان من الحكمة اقتراح الحكم الذاتى لتيمور الشرقية أم لا، فإن أستراليا فعلت الصواب عندما قادت القوات المتعددة الجنسيات إلى تيمور الشرقية لوقف الأعمال غير الانسانية التى كانت ترتكب هناك. وعلى الرغم من أنه لم يقم أى زعيم آسيوى بإعلان تأييده لأستراليا وهى تقود القوات المتعددة الجنسيات إلى تيمور الشرقية، فقد كان الجميع يعرفون أن أستراليا أنقذتها من موقف سيئ كان سيتدهور إلى ما هو أسوأ. لقد كانت عملية مكلفة سياسيًا واقتصاديًا بالنسبة إلى أستراليا، التى قامت بمهمة ما كان لأية دولة فى المنطقة أن توافق على القيام بها. ولو لم تقم أستراليا بالدور الذى قامت به الذى

أدى للتصويت على الاستقلال، لكانت قد استحقت احتقار الدول المجاورة، وكما اتضح فيما بعد، فإن الطريقة الهادئة والحازمة التى قاد بها البريجادير «كوسجروف» القوات المتعددة الجنسيات قد اكتسبت احترام عدد كبير من الزعماء فى المنطقة، وكما هو متوقع، فإن الجماهير الإندونيسية تظاهرات يوميًا أمام السفارة الاسترالية فى جاكرتا، وكان لابد من إجلاء المواطنين الاستراليين العاملين فى مختلف مدن إندونيسيا.

وقد راقبت باهتمام شديد تطور أزمة تيمور الشرقية، فقد أقام «هوارد» و«دونر» سياستهما على استجابات «حبيبى». كان «حبيبى» يريد حث الشعب الإندونيسى على إعادة انتخابه رئيسًا لهم بأن يظهر أن الزعماء الدوليين من أمثال «جون هوارد» يحترمونه باعتباره زعيمًا ديمقراطيًا وإصلاحيًا. وكان الزعماء الاستراليون قد تجاهلوا القوى شديدة البأس التى كان على «حبيبى» مواجهتها، وقبور أكثر من ٥٠٠٠ جندى إندونيسى فى تيمور الشرقية، ومزارع البن وغيرها من المزارع الشاسعة التى وزعت على الضباط فى القوات المسلحة، وخوف كبار الضباط من أن استقلال تيمور الشرقية سيؤدى إلى تفاقم الحركات الانفصالية فى «أتشيه» وغيرها من الأقاليم. ولم يكن «حبيبى» فى موقف يسمح له بالتخلى عن تيمور الشرقية دون عواقب خطيرة.

وقد توقعت أن تحاول الميلشيات أن تؤثر على الأصوات بطريقة أو بأخرى، ولكن ما لم أكن أتصوره أنها ستقوم بتدمير البلاد بشكل منظم خلال الأسبوعين بين إعلان نتائج الاستفتاء ووصول القوات متعددة الجنسيات، لم يكن من المنطقى أن تسمح القوات المسلحة للمليشيات أن تفعل ذلك، ولكن كانت قد حدثت أشياء كثيرة لم تكن منطقية، ولهذا السبب فإن سنغافورة ابتعدت عن قضية تيمور الشرقية كما فعلت غيرها من دول الآسيان. عندما كان «عبد الرحمن وحيد» مرشحًا لمنصب رئيس الجمهورية صرح فى ١٢ أكتوبر بأن أستراليا «يصقت فى وجهنا» واقترح تجميد العلاقات. وبعد انتخابه رئيسًا للجمهورية بعشرة أيام قال: «إذا كانت أستراليا تريد أن تكون مقبولة لدى أمة مكونة من ٢١٠ ملايين نسمة، فإننا سنقابلها بقلوب مرحبة. وإذا أرادت أن تبتعد عنا، فلا بأس»، وقد بذل السفير الاسترالى جهدًا كبيرًا للتخفيف من حدة التصريح، ولكن مضى بعض الوقت قبل أن تستأنف العلاقات لتعود إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

ولقد قاسى الاستراليون من لهيب هذه الأزمة الآسيوية، ربما لا يكون رئيس الوزراء «چون هوارد» قد فهم خطر التعامل مع رئيس انتقالى مثل «حبيبى»، ولكن عندما جاءت اللحظة الحاسمة، إذا به يتصرف كما يجب أن يتصرف رئيس لوزراء أستراليا. ومع حصوله على تأييد قوى من وسائل الإعلام والجماهير الاسترالية أرسل قواته لتقود القوات متعددة الجنسيات إلى تيمور الشرقية، على الرغم من تهديد الميليشيات بإنزال خسائر بالأستراليين، وهذه الأحداث أكدت ما كان واضحًا، بأن مصير أستراليا مرتبط بآسيا أكثر من بريطانيا أو أوروبا.

* * *

كان أول لقاء لى مع «جوج هويتلم» بعد أن أصبح رئيسًا للوزراء فى اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث فى أوتاوا عام ١٩٧٣. كان «هويتلم» أنيقًا ومدركًا لوسامته، وكان سريع البديهة ولكنه أيضًا كان سريع الانفعال والتهور فى تصريحاته وتعليقاته. وقد تحدث بزهو أمام الزعماء المجتمعين بأنه غيرّ من سياسة الهجـرة المقيدة لأســتراليا وأنه لا يرغب أن يغادر الآسيويون الذين تعلموا فى الجامعات الاسترالية بعد تخرجهم.

وقد وجهت إليه اللوم على سياسته الجديدة، مشيرا إلى أنه لا يقبل سوى الآسيويين المهرة والمهنيين، وأن هذا يخلق استنزافًا خطيرًا للعقول بالنسبة إلى سنغافورة وجيرانها الآسيوين الفقراء الآخرين. وقد استشاط غضبًا. وأعلن بطريقة درامية عن تغيير مساره ليطبق سياسة «حسن الجوار» فى المنطقة وإقامة علاقات ودية مع الدول الأفروآسيوية. وقد تحديت إدعاءاته واستشهدت بأمثلة مثل قيود الحصص على الواردات من القمصان إلى أستراليا وعلى حقوق نقل الركاب لشركة الخطوط الجوية السنغافورية، كان حديث العهد بينما كان لى أصدقاء قدامى حول المائدة متمثلين فى «تيد هيث» من بريطانيا، و«بيير ترودو» من كندا، و«نورمان كيرك» من نيوزيلاندا، و«جوليس نيريري» من تنزانيا، و«ايرول بارو» من باربادوس. وقد تحدثوا مؤيدين وجهة نظرى. وكانت إحدى النتائج

متمثلة فى أن رئيس الوزراء «نورمان كيرك» من نيوزيلاندا ظهر كصوت ممثل لجنوب المحيط الهادى وتؤيده ساموا الغربية Western Samoa وتونجا Tonga وفيجى Fiji.

وبعد ذلك هاجمنى «هويتلم» علنًا بقوله: إن سنغافورة لديها شريحة كبيرة من السكان الصينيين الاثنين ولهذا فإن السفن السوڤيتية لا تذهب إلى سنغافورة، وأن الاتحاد السوڤيتى قام على الفور بتحويل مسار أربع سفن تموين إلى سنغافورة لإصلاحها ليختبر هل نحن صينيون أم سنغافوريون وأجبته بأنه يجب ألا يستفز السوڤيت مرة أخرى، لأنه فى المرة القادمة سيرسلون مدمرة بصواريخ أو غواصة نووية.

وعندما عدت إلى سنغافورة من طوكيو علمت أن مندوب أستراليا فى الولايات المتحدة طلب من المفوض السامى للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن نسمح لحوالى ٨٠٠٠ لاجئ ڤيتنامى وصلوا فى عدد كبير من القوارب بأن ينزلوا فى سنغافورة لأسباب إنسانية. وفى اليوم التالى فى ٢٤ مايو ١٩٧٣، استدعيت المندوب السامى الاسترالى لإبلاغه أن هذا عمل غير ودى على الإطلاق. فهم إذا نزلوا فلن نستطيع أن نقنعهم بالمغادرة. وأوضح أنه من بين الـ٨٠٠٠ شخص الذين جاءوا بالقوارب، فإن الاستراليين كانوا مستعدين لاستقبال حوالى ٦٥ من الذين تلقوا تعليمهم فى أستراليا. وعن طريق إنزالهم فقط نستطيع أن نختار الـ٦٥ أو المائة الذين ستقبلهم أستراليا. سألت ما الذى يحدث لباقى الـ٨٠٠٠ شخص الذين نزلوا ويرفضون العودة إلى السفن؛ فأجاب مهمهما فى غموض: إن تصرفه يدل على أن حكومته الحالية غير ودية مع سنغافورة. وفى حفل استقبال فى كانبيرا قام رئيس وزرائه بتعنيف الرجل الثانى فى دار المندوب السامى السنغافورى فى كنبيرا بسبب مشكلة اللاجئين هذه. وبغض النظر عن أن «هويتلم» كان الطرف الغاضب بسبب سوء المعاملة، فقد كنت مستعدًا لأن أفضح تحركاته وأن أظهره على أنه آسيوى أفريقى أبيض مدع. وكان المندوب السامى الاسترالى يتصبب عرقًا من الإحراج، ولم يُسمح للاجئين بالنزول إلى البر، وأبحر الباقون إلى إندونيسيا، وأبحر بعضهم إلى أستراليا.

كان ذلك الوقت عصيبًا جدًا بالنسبة إلى كل من أستراليا وسنغافورة لأن مثل هذا التبادل للاتهامات ما كان يجب أن يتم بين الأصدقاء. كان الانسحاب الأمريكى من ڤيتنام وهجرة

الڤيتناميين فى قوارب من الاحداث المؤلمة، وقد شعر الجميع بالارتياح عندما قام الحاكم العام بتنحية «هويتلم» بسبب إدعاء قيامه بمخالفات دستورية فى نوفمبر ١٩٧٥ وعين بدلاً منه «مالكولم فريزر» Malcolm Fraser لتشكيل حكومة مؤقتة لإجراء انتخابات عامة، وقد فاز فيها «فريزر» بأغلبية كبيرة.

*　*　*

كان «مالكولم فريزر» ضخم الجثة حتى بالنسبة إلى الأستراليين، وقد تعرفت عليه جيدًا عندما كان وزيرًا للدفاع فى حكومة «جورتون». وعندما تقابلنا فى كوالالمبور فى جنازة «تون عبد الرازق» فى منتصف يناير ١٩٧٦، انتهزت الفرصة لأناقش معه موضوع نشر القوات الاسترالية فى شبه جزيرة ماليزيا وسنغافورة، وقال إنه لا محل للانسحاب، وكان قد قرر أن يترك أسراب الميراج وسرب طائرات أوريون فى «باترورث» Butterworth، وقد شعرت بالاطمئنان بسبب مقاربته العنيدة بالنسبة إلى الأمن والاستقرار، وكذلك لعزمه على عدم التراجع.

وبناء على تشجيع منى وافق «فريزر» على مقابلة رئيس الوزراء «مهاتير» فى ١٩٨٢. وقال «مهاتير»: إن وزير الخارجية الڤيتنامى «نجوين كو ثاك» قد أعلن على الملأ بأنه سيزود القوات السوڤيتية بقواعد فى ڤيتنام عند الضرورة، وأنه من الحماقة أن تقوم ماليزيا بتفكيك قواعدها للدول الأجنبية، وأنه من المقبول تماما بالنسبة إلى ماليزيا أن يبقى الاستراليون إن أرادوا، ولكن إذا رغبوا فى الرحيل فليس بيد ماليزيا حيلة. وشعر «فريزر» بالرضا وترك طائراته فى «باترورث .Butterworth »

كان «لفريزر» آراء محافظة، ولكنه لم يستطع أن يصلح ما أفسده «هويتلم» فى أقل من ثلاث سنوات بالتعجيل بتطبيق مبدأ دولة الرعاية الاجتماعية التى أثقلت ميزانيات أستراليا منذ ذلك الوقت، وقد أصبحنا صديقين واستمرت صداقتنا، على الرغم من أننى لم أكن أتفق معه فى سياسته الاقتصادية الحمائية. وكان عازفًا عن تطبيق اقتصاد يقف إلى

جانب العمال وأرباب الأعمال على حساب المستهلكين. وأخيرًا، كان على الحكومات العمالية فى أواخر التسعينيات أن تواجه المهمة الشاقة بالانفتاح التدريجى للبلاد على الواردات والتخلى عن الصناعات غير الاقتصادية.

* * *

وعندما فاز حزب العمال الاسترالى فى الانتخابات العامة فى مارس ١٩٨٣ خشيت أن الاضطرابات التى شهدناها مع «هويتلم» ستظهر على السطح، ولكن «بوب هوك» كان شخصية مختلفة تمامًا عن «هويتلم»، وكانت القيادة العمالية قد تعلمت من الأخطاء والتجاوزات أيام «هويتلم». وكان «هوك» مخلصًا ويريد أن يتخذ القرار الصائب، ولكنه فى كل مرة كان يسحب شيئًا من مكاسب العمال فى قطاع ما، كان يعيد ما أخذه على شكل دعم حكومى فى قطاع آخر، وقد احتل المرتبة الثانية بين رؤساء الوزارات الذين قضوا مدة طويلة فى مناصبهم، وكان يجيد عرض أفكاره وحججه وكان يهتم دائمًا بصورته التى تظهر فى التليفزيون.

وقد سحب أحد سربى الميراج، ولكنه أجل اتخاذ قرار بالنسبة إلى السرب الثانى. وفى مارس ١٩٨٤ قرر أن يسحب سرب الميراج المتبقى بالتدريج بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٨. واستطعت أن أقنعه بأن يبقى انتشار طائرات إف ١٨ بين داروين وباقى أجزاء سنغافورة بشكل دورى وبإجمالى ١٦ أسبوعًا فى السنة، وقد استمر هذا الترتيب حتى وقتنا هذا وقد أدى بقاء الاستراليين فى «باترورث» حتى ١٩٨٨. وقد تعزز الأمن فى ماليزيا وسنغافورة، وحقق لنا ذلك أكثر من ثلاثين عامًا من الاستقرار والنمو، وبعد الاضطرابات العنصرية فى سنغافورة فى ١٩٦٤ وفى كوالالمبور فى ١٩٦٩، أصبح الاستراليون يتوجسون من التورط فى المصادمات بين سنغافورة وماليزيا، أو فى الصراعات بين إندونيسيا وماليزيا أو سنغافورة. ومع حلول ١٩٨٨، أعاد الاستراليون النظر فى تقديرات دفاعهم، وهم يرون الآن أن مخاطر مثل هذه الكوارث ليست عالية ووجدوا أن هناك قيمة استراتيجية وسياسية فى البقاء مرتبطين بالمنطقة من خلال اتفاقية الدفاع الخماسية.

وإذا عدنا بالذاكرة إلى الوراء، نجد أن رئيس الوزراء الاسترالى الذى أثار إعجابى كان «بوب منزيس»، ربما كان ذلك يرجع إلى أننى كنت شابًا أصغر سنًا ومن السهل التأثير عليه. وقد راقبت أداءه المتميز فى اجتماع رؤساء وزراء الكومنولث فى سبتمبر ١٩٦٢ فى لندن. لقد كان له حضور طاغ، وكان صوته جهوريًا ويصدر من رأس ضخمة على جسم عريض وشعر رمادى وحواجب كثيفة وقسمات وجه أحمر معبر. وكان ممتلئا بالثقة والسلطة ويمثل جيلاً كان على ولاء للملك وللإمبراطورية، وعندما قررت بريطانيا أن تنضم إلى «السوق المشتركة»، على الرغم من جهوده لإثنائها عن ذلك، كان يعرف أن العالم قد تغير إلى غير رجعة وأن المشاعر وصلات القربى لا يمكن أن تحل محل الواقع السياسى الجغرافى والاقتصادى الجغرافى فى عالم ما بعد غياب الامبراطورية.

وكان هناك زعيم أسترالى مؤثر آخر هو «پول هاسلوك» **Paul Hasluck**، وزير الشئون الخارجية (١٩٦٤-١٩٦٩) الذى أصبح حاكمًا عامى (١٩٦٩-١٩٧٤). كان هادئًا يتحدث بنعومة، شديد الملاحظة، كثير الاطلاع وتصله المعلومات أولاً بأول. وقد قابلته فى أول زيارة لى إلى أستراليا فى ١٩٦٥، عندما كان عضوًا فى وزارة «منزيس» وعندما كانت سنغافورة فى وسط «المواجهة الاندونيسية»، ثم حدث الانسحاب البريطانى بعد ذلك، كنت أقابله كثيرًا، وقد أدار سياسة أستراليا الخارجية فى حزم ومهارة، لم يكن يريد أن يتخلى عن ماليزيا وسنغافورة ولكنه كان حريصًا على عدم إغضاب الإندونيسيين أو إشعارهم بأنهم «يواجهون تكتلا ضدهم»، كما قال لى بصراحة، وكانت قيمه التى تؤكد أهمية الأسرة والتعليم والعمل الشاق، هى قيم جيل ما قبل الحرب قبل أن تعتبر أستراليا نفسها «بلدًا محظوظًا».

* * *

وكانت صلات نيوزيلندا بسنغافورة، مثلها مثل أستراليا تتم من خلال بريطانيا. ولأن النيوزيلنديين كانوا بعيدين عن آسيا، فإنهم لم يشعروا بالتهديد خلال الحرب العالمية الثانية من احتمال تعرضهم للغزو اليابانى وكانوا أقل ريبة بالآسيويين. وقد أخذوا

حصتهم من اللاجئين الفيتناميين وكانوا أقل عصبية تجاه أشخاص القوارب الذين تدفقوا على شواطئهم، وهذا الموقف تغير مع حلول التسعينيات بعد أن جربوا مزيدا من الهجرات الآسيوية إليهم.

وفى أول زيارة لى إلى نيوزيلندا فى أبريل ١٩٦٥ دهشت عندما رأيت كيف أن النيوزيلنديين يتشبهون بالبريطانيين فى عاداتهم وسلوكهم. وأقمت فى فندق صغير حيث الخادمات يرتدين «المرايل» كما تفعل الخادمات البريطانيات بعد الحرب مباشرة، وكيف يحضرن «شاى الصباح» قبل الإفطار، وكانت لهجتهن أقرب إلى اللهجات البريطانية، وكن يمتزن بكثير من اللطف والتحفظ، وقليل من الإفراط فى التودد كما تفعل الاستراليات. وكانت نيوزيلندا خضراء على عكس أستراليا ذات التربة البنية المتربة.

ولعدة سنوات، كان أبناء الارستقراطيين الصغار الذين لم يرثوا ممتلكات عن آبائهم فى إنجلترا يذهبون إلى نيوزيلندا ويمتلكون مزارع شاسعة فيها، ويربون الأغنام والماشية ويزرعون القمح لتصديره إلى وطنهم الأم، كانت طريقة سهلة للحياة منحتهم مستوى معيشة مرتفعًا، وقد طورت نيوزيلندا نظامًا متقدمًا من الرعاية الاجتماعية وفرت للناس أفضل مستوى معيشى ونوعية عالية من الحياة قبل الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب، أدى ارتفاع أسعار الغذاء بسبب النقص فيه، إلى أن النيوزيلنديين أصبحوا من الأثرياء. وقد تشبث النيوزيلنديون بهذا المجتمع القائم على الزراعة مدة أطول من اللازم، بينما أقدم الاستراليون على التصنيع وهجروا المجتمع الزراعى، لهذا فإن شباب نيوزيلندا اللامع الطموح هاجر بأعداد كبيرة إلى أستراليا وبريطانيا وأمريكا. وفى الثمانينيات بدأت نيوزيلندا طريقًا مختلفًا لتطوير اقتصاد يوفر الفرص للموهوبين بحيث لا يضطرون إلى الهجرة، كما أنهم أتوا بمهاجرين آسيويين متعلمين جيدًا، وبدأوا يروجون للجمال الطبيعى الذى يتمتع به الريف الاسترالى.

وكان «كيث هوليوك» **Keith Holyoake** من الذين استمروا مدة طويلة رئيسًا للوزراء، وقد قابلته لأول مرة عندما وصل إلى مطار سنغافورة فى ١٩٦٤، عندما كنا فى اتحاد مع ماليزيا. كان ربعة وله صوت قوى وعميق يصدر من صدره الأشبه بالبرميل.

وكان واقعيًا وغير مدع، وكان مزارعًا وفخورًا بذلك، ولم يكن يدعى أنه من المثقفين، ولكن كان لديه تأثير على المواطن العادى، فلا غرو أنه فاز فى أربعة انتخابات متعاقبة وتولى رئاسة الوزراء من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٢. وكنت أحبه وأحترم نزاهته، وكان عندما يتعرض للضغط يتماسك ويبدو هادئًا.

وبعد أن قابلنى «چورج طومسون» George Thomson أمين عام الكومنولث البريطانى فى ١٩٦٧ ليبلغنى بقرار «ويلسون» بانسحاب قواتهم، تحادثت تليفونيًا مع «هوليوك». حدث ذلك فى نوفمبر، وهو من شهور الصيف فى نيوزيلندا. قال: إنه لا يعتقد أن البريطانيين سيغيرون رأيهم، فقد حاول معهم من قبل. وتمنى لى حظًا سعيدًا فى محاولتى فى كسب المزيد من الوقت وأنهى المحادثة بقوله: «إننى الآن فى بيتى على بحيرة «تاوبو» Taupo التى أقضى فيه أجازاتى، واليوم مشمس وجميل وهادئ. لابد من أن تأتى وتقضى أجازة هنا، سيكون فى ذلك راحة لك من عناء العمل». كان لديه إحساس مختلف بالخطر وهو هناك فى جنوب المحيط الهادى، وبعد سنوات قبلت دعوته، وكان بيته «هيوكا لودج» Huka Lodge بالقرب من بحيرة «تاوبو» مدعاة للهدوء حقًا.

وعندما أصبح «نورمان كيرك» رئيسًا لوزراء نيوزيلندا للعمال تقابلنا فى مؤتمر الكومنولث الذى عقد فى أوتاوا فى ١٩٧٣. وكان يبدو مخلصًا وصريحًا وجادًا. وفى طريق عودته إلى نيوزيلندا فى ديسمبر ١٩٧٣ زارنى؛ وجلسنا على المرج السندسى الأخضر أمام مدخل «سراى تيماسك» Sri Temask ذات أمسية قبل حلول الظلام نتبادل الأفكار عن المستقبل، وكانت حرب فيتنام تبدو وكأنها ستصل إلى نهايتها غير السعيدة، وسألته كيف يرى سنغافورة من خارج المنطقة واحتمالات الاستقرار والنمو، ومن أين تأتى المخاطر. وكانت إجابته مباشرة ومعبرة: «إن نيوزيلندا كانت الدولة «الوحيدة» التى تقع بعيدًا عن آسيا، فهى غنية وبيضاء وديمقراطية، بينما سنغافورة هى المدينة الغربية والديمقراطية «الوحيدة» فى قلب جنوب شرق آسيا، ومع هذا فهى مختلفة ولا مثيل لها، كما أن نجاحها هو الذى يمثل الخطر عليها، فقد أصبحت سنغافورة مكشوفة، وقد تقبل كل منا الآخر. وقد حزنت عندما توفى بعد ذلك بشهور قليلة فى أغسطس ١٩٧٤. وبعد مرور عشرين

عامًا على كلامه هذا. عندما أرادت أستراليا ونيوزيلندا أن تنضما إلى الجانب الآسيوى فى الاجتماع الآسيوى الأوروبى لرؤساء حكومات آسيا وأوروبا فى بانجكوك فى ١٩٩٦، اعترض رئيس الوزراء «مهاتير» قائلا إنهما ليسا من الدول الآسيوية، كان هذا رد فعله المنفعل، ولم يكن يشاركه فيه معظم الزعماء الآخرين، وقد آمنت قبل مرور وقت طويل بأن منطق الجغرافيا والاقتصاد سيسود ضد الأحقاد، وأن نيوزيلندا ستنضم إلى الاجتماع الآسيوى الأوروبى . ASEM

وقد فاز «روبرت مولدون» فى الانتخابات فى ديسمبر ١٩٧٥، وبقى رئيسًا للوزراء حتى ١٩٨٤. كان متين البنيان وله رأس ضخمة صلعاء، ووجه مشاكس ومزاج قتالى. وقد واجه نظيراه الاستراليان «مالكولم فريزر» و«بوب هوك» وتبادل معهما كلمات قاسية ليذكرهما بأن أستراليا لا يمكن أن تستخف بنيوزيلندا. كان يريد أن يفصل الرياضة عن السياسة، وقد دافع بقوة عن أن فريق الرجبى الأسود النيوزيلندى لعب فى جنوب أفريقيا واستقبل فريق الرجبى التابع لجنوب أفريقيا فى نيوزيلندا. وخلال السنوات القليلة التالية راقبته وهو يكتشف فى اجتماعات الكومنولث عن أن نيوزيلندا ستعانى مزيدًا من العزلة إذا استمر على سياسته.

ولهذا فإنه بعد دفاع مستميت عن موقفه فى اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث فى لندن فى ١٩٧٧، وافق على إعلان يدعو إلى مقاطعة جنوب أفريقيا رياضيًا، بسبب الفصل العنصرى. لم تكن المسألة تستحق القتال من أجلها، وهو لم يخف مشاعره. وفى ١٩٧٩ كان من بين القلة فى اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث فى لوساكا الذين تعاطفوا مع موقف «مسز ثاتشر» تجاه روديسيا وجنوب أفريقيا، ولكنه سرعان ما فطن قبل «مسز ثاتشر» بأن مد التاريخ ضد سيطرة البيض على أفريقيا. وعلى عكس «هويتلم» فإن «مولدون» لم يهتم بالأوضاع الأفروآسيوية، وإنما ركز كل وقته وموارده على جزر جنوب المحيط الهادى، كان محاسبًا قانونيًا وله عقلية يمكن أن تتعامل مع التفاصيل والأرقام، وكان تحليله للمشكلات الاقتصادية يبدو متشددًا، ولكنه كان يلين عندما يتعلق الأمر بتنفيذ السياسات، وعندما هبطت أسعار المزارع، قدم دعمًا للمزارعين حتى ترتفع الأسعار. وعندما واجه القطاع الانتاجى الصناعى مشكلات قدم إليه مزيدًا من الحماية.

وقد ترك الأمر لخليفته فى حزب العمال «ديفيد لانج» ليبدأ العملية الشاقة فى التخفيف من الدعم، مما تسبب فى معاناة كبيرة لأولئك الذين استفادوا من الدعم، كان «لانج» شخصية غير عادية متوسط الطول ولكنه ضخم الجثة، وكان لطيف المعشر، سريع البديهة، ويتمتع بذاكرة قوية، وبعد فوزه بقليل فى انتخابات ١٩٨٤ زارنى فى سنغافورة وهو فى طريقه إلى أفريقيا لزيادة حجم التبادل التجارى مع دولها، وقد عبرت عن شكوكى من احتمال أن يتحقق ذلك، وقد استخف بى واتهمنى بأننى متشكك، ولكنه فيما بعد اعترف بأننى كنت على صواب، وكان لديه روح الفكاهة وضحكته معدية.

وعندما أعلن الاستراليون فى ١٩٧٢ أنهم سيسحبون قواتهم من ماليزيا فى عام ١٩٧٣، قرر النيوزيلنديون أن يبقوا وفعلاً استمروا لمدة ١٧ عامًا حتى ١٩٨٩، وقد كانت طبيعتهم العنيفة الخشنة قد جعلتهم يكتسبون لقب «جوركا جنوب المحيط الهادى». ومع هذا، فقد طرأ تغيير على النيوزيلنديين فى ١٩٨٤ عندما انتخبوا «لانج» وحزب العمال الذى يرأسه، وكان حزبه قد أعلن أنهم يريدون أن يكون المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية واتخذوا موقفًا قويًا ضد الأسلحة النووية.

وكانوا على استعداد أن يعرضوا للخطر معاهدة «أنزوس» **ANZUS** مع الولايات المتحدة بأن يرفضوا السماح لأية سفينة تسير بالطاقة النووية أو أية سفينة تحمل أسلحة نووية بأن تبحر فى المياه النيوزيلندية أو أن ترسو فى موانيها، وبهذا تكون فى الواقع قد فرضت حظرًا على البحرية الأمريكية، وكان فى ذلك رجوع مذهل عن مواقفهم التقليدية. وفى أكتوبر من نفس العام تقابلت مع «لانج» فى سنغافورة وأبلغته أن السفن الحربية النووية تمر باستمرار فى مضايق « ملقة» ومضايق سنغافورة، وأننا ندرك المخاطر من إمكانية وقوع حوادث نووية، ولكن الوجود البحرى الأمريكى فى المنطقة قد منحنا ثلاثين عامًا من الاستقرار، ولكنه لم يقتنع. فبالنسبة إليه وإلى حزبه فإن وجود عالم خال من الأسلحة النووية هو الطريقة الوحيدة لضمان المستقبل.

وفى كانبيرا طلب منى «بوب هوك» عام ١٩٨٦ أن أقنع «لانج» أن مصالح نيوزيلندا على المدى الطويل مصانة أفضل فى ظل معاهدة «أنزوس»، وعندما زرت ويلنجتون تحادثت

مع «لانج» مرة أخرى، وقلت له: إن سياسته ضد الأسلحة النووية فيها مبالغة فى الحرص، ولكنه لم يغير رأيه، ومع هذا وافقنى «جيم بولجر» Jim Bolger الذى كان زعيمًا للمعارضة وقتئذ، فى الرأى بأن الدول الصغيرة مثل سنغافورة ونيوزيلندا سيكون لديهما مجال للمناورة وإحراز تقدم إذا استمرت الولايات المتحدة فى المحافظة على التوازن العالمى. وأضاف: «إن موقف نيوزيلندا المناهض للأسلحة النووية هو الذى سيسارع بتفككه». ولكنه عندما أصبح رئيسًا للوزراء فى نوفمبر ١٩٩٠، فإن الرأى العام جعل من المستحيل عليه أن يغير سياسته إلى النقيض، فقد قرر النيوزيلنديون بأن يبتعدوا عن مشكلات العالم فى الفترة الراهنة.

وعندما تولى «لانج» رئاسة الوزارة، كان يشعر بالغريزة بأن عليه أن يقف إلى جانب المهمشين. ولكن بالنسبة إلى الإصلاحات الاقتصادية وانفتاح الاقتصاد على قوى السوق، كان من الممكن إقناعه بذلك لأن وزير ماليته «روجر دوجلاس» كان من أنصار حرية الأسواق وكان مقنعا، واستطاع أن يضم رئيس وزرائه إليه خلال فترة ولايته الأولى. ومع هذا، فإنه فى فترة ولايته الثانية فضل «لانج»، بضغط من مجلس وزرائه وزملائه فى الحزب، أن يتخلى عن بعض الاصلاحات التى لا تلقى شعبية، وأدى هذا التأخير إلى استمرار معاناة المزارعين والصناع والمستهلكين النيوزيلنديين.

وفى ديسمبر ١٩٨٤، أعلن «لانج»، بدون أية مشاورات سابقة معنا، إلغاء الخطة العامة للمعاملة التفضيلية لصادرات سنغافورة، وبتصرفه هذا جعل نيوزيلندا تسبق أمريكا والسوق الأوروبية المشتركة فى اتخاذ هذا القرار، وأوضح له وزير خارجيتنا أن خسارتنا من إلغاء نظام المعاملة التفضيلية مع نيوزيلندا ستكون هامشية، إلا أننا سنعانى بشكل خطير إذا فعل الأمريكيون والأوروبيون نفس الشيء، وعندما اقتنع «لانج» بهذا المنطق، أعاد العمل بنظام المعاملة التفضيلية لصادراتنا.

إن عدم حصول النيوزيلنديين على مخزون كبير من الذهب والماس والفحم واليورانيوم وغير ذلك من المعادن التى تتيح للأستراليين حياة مريحة، جعلهم محرومين من مقومات «الدولة سعيدة الحظ». وعندما انخفضت أسعار صادراتهم الغذائية فى الثمانينيات خفض

«لانج» و«دوجلاس» من دعم الأسعار بالنسبة إلى المزارعين ليجعل نيوزيلندا أقدر على المنافسة. ومن المآثر العظيمة لرئيس الوزراء «جيم بولجر» أنه عندما عاد حزبه الوطنى إلى الحكم فى ١٩٩٠، استمر فى هذه السياسات الليبرالية، ولم يحدث أن تنازعت مع أى من زعماء نيوزيلندا، ولا حتى «بوب مولدون» Bob Muldoon، الذى كان يمكن أن يصبح عدوانيًا ويحتد فى المناقشات، وحسب خبرتى فإن النيوزيلنديين يمكن الاعتماد عليهم فى احترام تعهداتهم.

٢٥- أساطير عن جنوب آسيا وزعمائها

عندما كنت طالبًا صغير السن أعجبت بالبانديت جواهر لال نهرو وهدفه من إقامة مجتمع علمانى متعدد الأجناس، وكنت مثلى مثل معظم الوطنيين من المستعمرات البريطانية قد قرأت كتبه التى كتبها خلال السنوات الطويلة التى قضاها فى السجون البريطانية، وبخاصة خطاباته إلى ابنته. وكانت هذه الخطابات مكتوبة بأسلوب بليغ، ومست آراؤه ومشاعره وترًا حساسًا فى نفسى. وكنت أنا وغيرى من الاشتراكيين الديمقراطيين فى الخمسينيات نتساءل: هل ستصبح الهند أم الصين مثالاً يحتذى للتنمية؟ كنت أتمنى للهند الديمقراطية النجاح وليس للصين الشيوعية. ولكن الرغم من الإنجازات مثل الثورة الخضراء، فإن النمو السكانى أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة ونوعية الحياة فى الهند. وقد زرت دلهى لأول مرة وأنا رئيس للوزراء فى أبريل ١٩٦٢. وقد اصطحبونى فى سيارة إلى مقر إقامة البانديت جواهر لال نهرو لمقابلته. كان بيته دار سكن أحد القواد العسكريين البريطانيين، وهو مكون من طابقين وشرفات واسعة، وأراض فسيحة منسقة بشكل جميل، وقد قضينا نصف ساعة فى مناقشات معًا.

وعند تناول الغداء جلسنا على مائدة طويلة، من المرجح أنها موروثة من أيام البريطانيين. وكان أمام كل ضيف صينية فضية كبيرة، وكان الضيف ينتقى ما يريد من أصناف الأرز والخبز (شباتى) والكارى والخضروات واللحوم والأسماك والمخللات والتوابل التى تقدم إليه. وكان الشىء غير العادى هو أن كل شخص كان يأكل بأصابعه ولم أكن أنا و«تشو» معتادين على ذلك، وبينما كانوا يتناولون طعامهم برشاقة وأناقة بأصابع أيديهم، كنا نجد صعوبة فى الأكل بأصابعنا، وكانت مرقة اللحم تصل حتى مفاصل أصابعنا، وكنا نشعر ونبدو كأننا قذرون. وقد شعرنا بالارتياح عندما قدموا لنا

أوعية من الفضة بها ماء وشرائح من الليمون ليغسل الضيوف أصابعهم الملوثة بالدهون قبل تناول الحلويات التى كانت لذيذة الطعم، وقد لاحظ نهرو الذى كان يجلس قبالتى مدى ما نحن فيه من إحراج، فشرحت له أننا إلى جانب استعمال العيدان الخشبية فإننا عادة ما نستخدم الشوك والملاعق، ولحسن الحظ أنهم قدموا لنا أدوات المائدة فى المآدب الأخرى فى نيودلهى.

وكان نهرو مهتما بما فيه الكفاية بما أبلغته به حتى أنه دعانى إلى اجتماع آخر فى اليوم التالى، ومنحنى من وقته ٩٠ دقيقة، وقد شرحت الأوضاع السكانية فى سنغافورة والملايو، وكيف يسيطر الشيوعيون على السكان من أصل صينى بسبب نجاحهم المذهل فى تحويل الصين من مجتمع فاسد ومتسخ إلى مجتمع منظم ونظيف ونشيط بل شديد الانضباط. ولكن الشيوعية لم تكن تناسب تمامًا جنوب شرق آسيا. وفضلاً عن ذلك فإن سنغافورة المستقلة ستكون أشبه بالكارثة، لأنها ستستدعى عداوة جيرانها من الملاويين من الملايو، وأهل جاوا وغيرهم من الجماعات الملاوية العرقية فى إندونيسيا، وكنت أعتقد أن أفضل حل هو دمج سنغافورة مع الملايو وبورنيو لأن تانكو عبد الرحمن لم يكن يريد ضم سنغافورة وحدها لأن عدد الصينيين كان سيساوى عدد الملاويين فى قوة الأصوات الانتخابية، وقد فوجئ نهرو وشعر بالسعادة عندما علم أن الصينيين عقدوا العزم على عدم إخضاع سنغافورة للسيطرة الشيوعية ونفوذ بكين.

وقد زرت نهرو مرة أخرى فى ١٩٦٤، عندما توقفت فى دلهى فى طريق عودتى من جولة فى أفريقيا، كان يبدو كأنه شبح لنهرو الذى رأيته من قبل، فقد كان منهكًا وضعيفًا فى صوته وجلسته وقد غاص فى أريكته، وكان تركيزه ضعيفًا، فقد كان الهجوم الصينى عبر الهيمالايا بمثابة ضربة لآماله فى التضامن الأفروآسيوى، وتركت الاجتماع وأنا أشعر بالحزن، وقد توفى بعد شهور قليلة فى مايو.

وكانت مقابلاتى مع نهرو فى الستينيات قد أتاحت لى أن أقابل ابنته «أنديرا غاندى». وعندما نلنا استقلالنا طلبنا من الحكومة الهندية أن تساعد سنغافورة فى الانضمام إلى المنظمات الأفروآسيوية، وقدمت لنا بعثاتها الدبلوماسية مساعدات لا حدود لها، وبعدها

بعام زرت الهند لأشكر «مسز غاندى» وأحث حكومتها على الاهتمام بجنوب شرق آسيا. وقابلتنى «أنديرا غاندى» الشابة الممتلئة بالحيوية والتفاؤل فى المطار مع حرس شرف، وركبت معى السيارة إلى قصر الضيافة الذى كان فى السابق مقر نائب الملكة وأصبح اسمه «راشتراباتى بهافان» **Rash Trapati Bhavan** .

وكانت «مسز غاندى» صريحة وودودة طول فترة إقامتى لمدة ثلاثة أيام فى عام ١٩٦٦. وقالت إنه من الصعب عليها أن تستمر مع مجلس وزراء ليس من اختيارها، فقد كان الوزراء يسيرون فى اتجاهات مختلفة. وعلى الرغم من أنها عينت بطريقة تتمشى مع مصالح زعماء حزب المؤتمر الهندى الذين أرادوا استخدام صورة نهرو فى الانتخابات القادمة، فإننى أعتقد أنها لو فازت بأغلبية كبيرة، فإن لديها النية على أن تحكم بطريقتها الخاصة. وكان من المحزن أن ترى الدولة وهى تنهار تدريجيًا، وكان ذلك واضحًا حتى فى قصر الضيافة، فأدوات المطبخ والمائدة كانت سيئة للغاية. وعلى العشاء انكسرت فجأة سكينة فى يدى وكادت تصيب وجهى، وكانت أجهزة التكييف، التى يتم تصنيعها فى الهند منذ سنوات عديدة، تحدث أصواتًا هادرة ولم تكن فعالة، وكان الخدم الذين يرتدون زيًا كئيبًا باللونين الأبيض والأحمر، قد أزالوا المشروبات التى وضعت للترحيب بنا على الموائد فى غرفنا. وكانت دلهى تحرم الخمور معظم أيام الأسبوع. وفى إحدى المناسبات، عند عودتى إلى قصر الضيافة بعد حفل استقبال أقامه مندوبنا السامى، دخل معى فى المصعد اثنان من الهنود المعينين لمرافقتى بزيهم المزركش وقد وضعا أيديهما خلفهما. وسألت سكرتيرى عن السبب فقال إنهما كانا يحملان زجاجات من الويسكى الاسكتلندى.

فقد كان المتبع فى حفلات بعثتنا الدبلوماسية إهداء زجاجات من الويسكى (جونى ووكر) إلى كبار الضيوف، وقد حصل كل مرافق على زجاجتين ولم يكن من الممكن الحصول على الويسكى فى الهند لأنه لم يكن من المسموح استيراده، وكان هناك ادعاء كاذب بأن فى ذلك نوع من المساواة بين الشعب، فالزعماء السياسيون يرتدون الملابس المغزولة فى البيوت حتى يتشبهوا بالفقراء، بينما يعملون فى السر على اكتناز الثروات. وقد نال ذلك من معنويات النخبة من المدنيين والعسكريين.

كانت إقامتى لعدة أيام فى قصر الضيافة واجتماعاتى مع كبار زعمائهم فى حفلات الاستقبال ومختلف اللقاءات من التجارب الواقعية. وفى زيارتى السابقة فى ١٩٥٩ و ١٩٦٢، عندما كان نهرو فى السلطة، اعتقدت أن الهند يمكن أن تصبح مجتمعًا مزدهرًا وقوة عظمى. وفى أواخر السبعينيات اعتقدت أنها ستصبح قوة عسكرية كبيرة بسبب حجمها ولكن لن تصبح دولة اقتصادية منتعشة بسبب بيروقراطيتها المعوقة؛ كان المسئولون الهنود يهتمون أكثر فى أن يتضمن البيان المشترك التزام سنغافورة بأن تنضم إليها فى «قلقها الشديد من الخطر الذى يهدد العالم بوجه عام وجنوب شرق آسيا بوجه خاص نتيجة استمرار الصراع فى ڤيتنام». وكانت سياسة عدم الانحياز تميل ناحية الاتحاد السوڤيتى، وكان هذا هو الثمن لضمان إمدادها باستمرار بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية.

وقد زارت «مسز غاندى» سنغافورة بعد ذلك بسنتين، فى مايو ١٩٦٨، وتبادلنا الآراء على نطاق واسع وقد خرجت من ذلك بأن الهند ليست لديها الإمكانيات لمد نفوذها إلى جنوب شرق آسيا. ومع هذا عندما زرت الهند فى ١٩٧٠، سألتها هل تنوى الهند أن تمد مصالحها البحرية إلى جنوب شرق آسيا، وقد تدخل «سواران سنج» وزير خارجيتها الذى كان حاضرًا، ليقول: إن الهند مهتمة بزيادة صلاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، ولكن اهتمامها الأكبر ينحصر فى أن تبقى خطوطها الملاحية الغربية مفتوحة، وشعرت بأن باكستان تمثل قلقها الدفاعى الأساسى، وأنها تخشى من تحالف أمريكى – صينى – باكستانى.

وعندما أصبح «مورارچى ديساى» رئيسًا للوزراء فى ١٩٧٧ أقمت معه صلة وثيقة. وكنت قد تعرفت عليه عندما كان نائبا لرئيس الوزراء فى ١٩٦٩. وخلال مؤتمر الكومنولث بلندن فى يونيو ١٩٧٧، تناولت الغداء معه فى دار سكن مندوبه السامى، كان فى الثمانين من عمره، وكان نباتيًا ملتزما، لا يأكل سوى المكسرات الطبيعية والفاكهة والخضراوات بدون طهى، وكانت وجبته فى ذلك اليوم مكونة من الزبيب والمكسرات. أما أنواع الشيكولاتة التى كانت مكومة أمامه فإنه لم يقربها، ولم يكن يعرف مندوبه السامى عن أن له نظامًا غذائيًا متشددًا، وحتى اللبن الذى يشربه كان لابد أن يأتى مباشرة من بقرة، وليس معبأ فى زجاجة. والواقع أنه فى مؤتمر إقليمى للكومنولث فى سيدنى فى العام التالى، أعد له

«مالكولم فريزر» رئيس وزراء أستراليا لبن بقرة طازجًا. وقد أكد لى «ديساى» أنه يحصل على تغذية كافية جدًا من نظامه الغذائى، وأن النباتيين يعيشون أطول من غيرهم. وقد أثبت نظريته عندما عاش حتى سن التاسعة والتسعين، وكان لديه روح فكاهية ساخرة وذاكرة قوية ولكن بعض أفكاره كانت غير عادية. وفى ديسمبر ١٩٧٨، وأثناء ركوبنا سيارة من مطار دلهى إلى قصر الضيافة قال: إن الهنود من آلاف السنين قاموا برحلة فى الفضاء وزاروا الكواكب، أى قبل الأمريكيين الذين كانوا يفعلون ذلك حينذاك. ويبدو أنه ظهر على وجهى أنى متشكك مما يقول، ولهذا أكد ذلك بقوله: «نعم هذا حقيقى، فقد تم ذلك عن طريق التناسخ، وهذا مسجل فى كتاب «بهاجافاد جيتا» **Bahagavad Gita** .

وقد خسرت «أنديرا غاندى» الانتخابات فى ١٩٧٧ ولكنها عادت إلى السلطة فى ١٩٨٠. وعندما قابلتها فى الاجتماع الإقليمى لرؤساء حكومات الكومنولث فى دلهى فى سبتمبر ١٩٨٠، كانت قد فقدت بعضًا من حماستها، فسياسات الهند الأساسية تعذر تطبيقها، وتحالفها مع الاتحاد السوفيتى حال دون أى تعاون وثيق مع الولايات المتحدة وأوروبا. هذا بالإضافة إلى وجود نظام تسيطر عليه مشروعات حكومية ليست على درجة من الكفاءة، حيث لا يوجد كثير من مشروعات القطاع الخاص وقليل من الاستثمارات الأجنبية مما أدى إلى ركود اقتصاد الهند لمدة طويلة، وكان الانجاز الذى حققته هو قدرتها على إطعام عدد ضخم من السكان، الذين يتزايدون أسرع من الصين.

وعندما تقبلت الهند فى ١٩٨٠ الاحتلال الڤيتنامى لكمبوديا باعترافها بنظام الحكم الذى أقامه الڤيتناميون هناك، أصبحنا على طرفى خلاف معها فى المؤتمرات الدولية، كنا نقف إلى الجانب المعارض فى مسألة جوهرية بالنسبة إلى السلام والاستقرار فى جنوب شرق آسيا. وفى مؤتمر الكومنولث فى نيودلهى من ذلك العام، استبعدت «أنديرا غاندى» فى ملاحظاتها الافتتاحية قيمة إدانة التدخل العسكرى عبر الحدود، ولكننى أعربت بهدوء عن رأى معارض بأن الاحتلال الڤيتنامى لكمبوديا والاحتلال السوڤيتى لأفغانستان يثبتان مبدأ جديدًا يبرر التدخل خارج نطاق ميثاق الأمم المتحدة، وأنه يشكل سوابق فى التدخل العلنى والمسلح. وكانت هناك مناقشات لا نهاية لها بين المسئولين عن صياغة

البيان الختامى، وقد تجنبت الصياغة المتفق عليها أى ذكر للاتحاد السوفيتى أو فيتنام كدول معتدية، ولكنها دعت إلى حل سياسى لدعم استقلال وسيادة أفغانستان وكمبوديا. وفى ملاحظاتها الختامية وعدت «مسز غاندى» بأن تلعب الهند دورها لحث الشعب (فى موسكو) على الانسحاب من أفغانستان. ولكن بالنسبة إلى كمبوديا اعترفت الهند بنظام الحكم لأنه يسيطر على جميع أرجاء البلاد «وهو أحد الشروط المعتادة للاعتراف».

وعندما كتبت إلىّ تدعونى إلى حضور المؤتمر السابع لقمة عدم الانحياز فى دلهى المقرر عقده فى مارس ١٩٨٣، رفضت الحضور قائلا: «إنه فى سعى حركة عدم الانحياز من أجل وحدة حقيقية، فإنها لا يمكن أن تغض الطرف عن الانتهاكات الأخيرة للمبادئ الأساسية للاستقلال الوطنى وسلامة الأراضى والسيادة، وبخاصة للدول الأعضاء فى الحركة. ومع هذا حضرت مؤتمر الكومنولث العام وليس الإقليمى الذى عقد فى دلهى فيما بعد فى نوفمبر ١٩٨٣، وقد اختلفنا فى مناقشاتنا مرة أخرى حول كمبوديا. وعلى الرغم من هذا الخلاف فإن مشاركتنا الطويلة والعلاقات الشخصية الطيبة لم يصل الخلاف إلى حد العداء الشخصى فيما بيننا.

كانت «أنديرا غاندى» أكثر رؤساء الوزارات الذين قابلتهم صلابة، وكانت تتسم بالأنوثة ولكن بدون لين. وكانت أكثر تصميمًا وقوة كزعيمة سياسية من «مارجريت ثاتشر» أو «مسز باندرانيكه» أو «بنازير بوتو»، كان وجهها وسيمًا وأنفها معقوفًا وتسريحة شعرها أنيقة مع خصلة عريضة رمادية تظهر من شعرها الأسود الكثيف المسدل إلى ما وراء جبهتها. وكانت دائمًا تضع السارى بشكل أنيق، وتعودت أن تقوم ببعض الحركات الأنثوية، فتبتسم بشكل جذاب فى وجوه الرجال وهى تتحدث معهم فى مناسبات اجتماعية، ولكن فى خضم المناقشات الجادة كانت تظهر تلك الصلابة الفولاذية التى تشبه صلابة أى زعيم للكرملين. وكانت على النقيض من أبيها، فقد كان رجلاً ذا أفكار ومفاهيم صقلها وأعاد صقلها – مثل القيم العلمانية، والتعددية الثقافية والتصنيع السريع للدولة عن طريق الصناعات الثقيلة على طريقة الاتحاد السوفيتى. وسواء أكان على خطأ أم صواب فقد كان رجلاً مفكرًا.

كانت «أنديرا غاندى» عملية وبرجماتية وتهتم أساسًا بآليات السلطة، والحصول عليها وممارستها، وقد مرت فترة حزينة من سنواتها العديدة فى الحكم عندما ابتعدت عن العلمانية، وحتى تحصل على أصوات الهندوس فى شمال الهند، فقد أظهرت – عن وعى أو غير وعى – الوطنية الهندوسية المتطرفة على السطح وسمحت لها بأن تصبح القوة الشرعية للسياسة الهندية. وأدى ذلك إلى تجدد الاضطرابات بين الهندوس والمسلمين، وإحراق وتدمير المسجد القديم فى أيوديا **Ayo dhya**، وظهور حزب باراتيا جاناتا **Bharatiya Janata** وهو حزب هندوسى متعصب باعتباره أكبر حزب رئيسى فى البرلمان فى ١٩٩٦ ثم فى ١٩٩٨. وكانت «مسز غاندى» فى منتهى الصلابة عندما كانت تتعرض وحدة الهند للتهديد، وحدث غضب شديد بين طبقة السيخ عندما أمرت القوات باقتحام معبدهم المقدس فى أرمتسار **.Armitsar** ولأننى كنت أراقب مدى غضب السيخ فى سنغافورة، فقد رأيت فى هذا التصرف كارثة سياسية: فهى تدنس أكبر مكان مقدس للديانة السيخية. ولكنها لم تكن تأبه بالعواطف وتهتم فقط بسلطة الدولة التى كانت مصممة على المحافظة عليها، وقد دفعت حياتها ثمنًا لذلك فى ١٩٨٤، فقد اغتالها أحد أفراد حرسها من السيخ.

وقد أدى اختلاف سياستينا المتباعدة بشأن كمبوديا إلى تباعدى عن الهند حتى مارس ١٩٨٨، عندما حاولت إقامة صلة مع ابنها «راجيف غاندى» **Rajiv Gandhi** الذى أصبح رئيسًا للوزراء، وكان نائب وزير خارجيته «ناتوار سنج» **Natwar Singh** يتمتع مثله بذهن حاد وقدرة طيبة على عرض أوضاع الهند الصعبة. وقد اقترح «راجيف» أن تقوم الولايات المتحدة بإقامة علاقات دبلوماسية مع فيتنام وإلغاء العقوبات الاقتصادية عليها لأنه كان يعتقد أن فيتنام تنوى الانسحاب من كمبوديا وتركز على إعادة الإعمار الاقتصادى، وكان يعلم، كما نعلم نحن، أن الفيتناميين كانوا يعانون من صعوبات اقتصادية، أجبت بأن فيتنام عليها أن تدفع ثمن احتلالها لكمبوديا، ولكنى كنت آمل أن تصبح فيتنام دولة مختلفة خلال عشر سنوات، دولة يمكن لسنغافورة أن تعمل معها وأن ترحب بها كشريك اقتصادى. وعندما تتم التسوية فى كمبوديا، فإن الهند وسنغافورة سيعودان إلى الوقوف معًا، وهذا ما حدث بالفعل.

وبعد مباحثاتنا أقام «راجيف غاندى» وزوجته «سونيا» غداء خاصًا لى و«تشو» فى مقر إقامتهما. كان «راچيف» سياسيًا بريئًا وجد نفسه فى منتصف حقل من الألغام. وبسبب اغتيال والدته فى منزلها، كانت التغطية الأمنية مسيطرة، وقال: إنه وجد ذلك أمرًا مرهقا ولكنه تعود أن يتعايش مع هذا الوضع، وقد كنت أنظر إليه على أساس أنه طيار فى شركة طيران وله نظرة عالمية صريحة. وكنت أتساءل: من الذى يوجهه فى السياسة الهندية؟ ولكنى كنت على يقين من أن الكثيرين يريدون أن يمسكوا بيده وأن يقودوه إلى حيث يريدون.

إن رئيسًا للوزراء حسن النية هو الذى يمكن أن يرسل قوات هندية إلى سريلانكا لإخماد ثورة قام بها التاميل فى «چافنا» **Jaffna** وهؤلاء هم من نسل التاميل الذين هاجروا من الهند منذ ألف عام، وهم مختلفون عن تاميل الهند، وقام الجنود الهنود بسفك الدماء فى سريلانكا، وانسحبوا ولكن القتال استمر. وفى ١٩٩١ اقتربت شابة من تاميل چافنا من «راچيف غاندي» فى اجتماع انتخابى بالقرب من مدارس، وكأنها تريد أن تضع إكليلاً حول رقبته، وفجرت نفسها معه، لم يكن ذلك من العدالة فى شىء، فقد كان رجلاً فاضلاً.

وفى ١٩٩٢، أرغمت حكومة «ناراسيما راو» **Narasimha Rao** وهى حكومة أقلية من حزب المؤتمر الهندى على تغيير سياسات الهند الاقتصادية حتى تتمشى مع حزمة الاقتراحات للإنقاذ التى تقدم بها صندوق النقد الدولى، وعندما تقابل «راو» مع رئيس وزرائنا «جوه تشوك تونج» فى مؤتمر عدم الانحياز فى جاكرتا عام ١٩٩٢ حدث توافق فيما بينهما، وحثه على زيارة الهند مع وفد من رجال الأعمال بسنغافورة. وكان وزير ماليته «مانموهان سنج» **Manmohan Singh**، ووزير تجارته «پ. تشيدامبارام» **P. Chidambarm** قد زارا سنغافورة لشرح التغييرات التى حدثت فى السياسات الاقتصادية الهندية ومحاولة جذب الاستثمارات من سنغافورة، وكان الوزيران واضحين فى كيفية تحسين النمو الاقتصادى للهند ويعرفان ما يجب عليهما عمله. وكانت المشكلة هى فيما يجب عمله مع معارضة تخشى من المشروعات الحرة وحرية الأسواق والتجارة الخارجية والاستثمارات (الأجنبية).

وقد قام «راو» بزيارة سنغافورة فى سبتمبر ١٩٩٤، وناقش معى انفتاح الهند، وكانت أصعب عقبة، كما قلت، هى نظرة الموظفين الحكوميين الهنود للأجانب- واعتقادهم بأنهم يسعون إلى استغلال الهند وأنه يجب الحيلولة بينهم وبين تحقيق ذلك. ولو أراد هو أن تتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الهند بحرية، كما حدث فى الصين، فلابد من تغيير طريقة تفكيرهم وأن يكون هناك قبول بأن واجبهم أن يسهلوا، لا أن يعوقوا أنشطة المستثمرين بالقوانين، وقد دعانى إلى زيارة الهند لعقد جلسة عصف ذهنى مع زملائه وكبار الموظفين.

وفى يناير ١٩٩٦، زرت دلهى وتحدثت إلى موظفيه فى مركز الهند الدولى، وعدد من رجال الأعمال الأعضاء فى ثلاث غرف تجارية، عن العقبات التى تقف فى طريق الهند وتمنع مزيدًا من النمو الاقتصادى. وفى اجتماع منفصل بينى وبين «راو» اعترف بمخاوف الهنود القديمة بأن الاصلاحات الاقتصادية ستؤدى إلى توزيع غير عادل للثروة وتجعل من الصعب عليه أن يستمر فى إحداث مزيد من التغييرات. وأنه ضخ أموالا ضخمة لمنفعة الشعب، ومع هذا اتهمته المعارضة بأنه يبيع البلاد ويرهنها. وقد أوضح مسألتين اجتماعيتين: الأولى المعدل المنخفض فى الهند للإسكان الشعبى بسبب نقص الموارد وبسبب ارتفاع معدل المواليد. وكان يريد من رئيس وزرائنا مساعدته فى برنامجه الإسكانى. وكان علىّ أن أحد من أمله الكبير فى أننا يمكن أن نحل مشكلات الهند الإسكانية لمجرد أننا نجحنا فى برنامجنا الإسكانى، إن سنغافورة تستطيع أن تزود الهند بالتخطيط اللازم ولكن على الهنود أن يوفروا الموارد الضرورية لتنفيذ الخطط بأنفسهم.

وعندما قابلت «راو» فى الثمانينيات كان وزيرًا للخارجية فى حكومة «مسز غاندى». وكان من جيل المناضلين من أجل الاستقلال، وفى أواخر السبعينيات من عمره، وعلى وشك التقاعد، وعندما اغتيل «راجيف غاندى» فى ١٩٩١ فى منتصف الحملة الانتخابية، وافق حزب المؤتمر الهندى على اختيار «راو» زعيمًا للحزب، وحصل على أصوات كافية وضمن أكبر عدد من المقاعد، إلا أنه لم يحقق الأغلبية، وأصبح «راو» رئيسًا للوزراء وفى السنتين الأوليان من خمس سنوات قضاها فى الحكم قام بتنفيذ إصلاحات اقتصادية جذرية، ولكنه لم يكن شابًا ممتلئًا بالحيوية يسعى من أجل تطبيق أفكاره، وقد جاء الدافع للارتقاء

بالاقتصاد الهندى من «مانموهان سنج» وزير ماليته، ومن المفارقة أنه بدأ حياته العملية كمخطط للاقتصاد المركزى، ولم يكن «راو» مقتنعًا بضرورة حث الشعب الهندى على تأييد إصلاحاته مع وجود معارضة تقف ضد هذه الاصلاحات.

ولأن الهند كانت لديها معدل نمو سكانى كبير ومعدل اقتصادى بطىء، فإن ذلك كان سيعوقها عن أن تصبح أمة غنية على وجه السرعة. كان لابد أولا أن تحل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية قبل أن تلعب دورًا رئيسيًّا فى جنوب شرق آسيا. وكان من مصلحة دول منظمة الآسيان أن تنمو الهند وتصبح قوية وتساعد على صيانة السلام والاستقرار فى الجزء الواقع على المحيط الهندى من جنوب شرق آسيا. وللهند عدد كبير من الرجال البارزين فى جميع ميادين العلم، ولكن لأسباب عديدة فقد سمحت بأن تهبط بالمستويات العالية التى تركها لها البريطانيون، ولم يعد هناك إصرار على الكفاءة والاستحقاق فى الامتحانات من أجل الالتحاق بالمدارس أو جامعات القمة، ولا لمزاولة المهن أو الالتحاق بالخدمة المدنية الهندية. كما انتشر الغش فى الامتحانات، وكانت الجامعات تحجز عددًا من الأماكن لأعضاء البرلمان حسب كل ولاية وهم يعطون أو يبيعون هذه الأماكن للناخبين فى دوائرهم الانتخابية.

وكان موظفو الخدمة المدنية يختارون إبان الحكم البريطانى من بين الصفوة فى كل أنحاء الهند، وخلال إحدى زياراتى فى الستينيات أقمت فى قصر الضيافة «رشتراباتى بهافان». وقبل لعب الجولف ذات صباح جاء لتناول الإفطار اثنان من الموظفين الهنود من موظفى الخدمة المدنية الهندية، التى سميت الخدمة الادارية الهندية بعد ذلك. كانا متأثرين. وأوضح أحدهما كيف أن بضع مئات قليلة من موظفى الخدمة المدنية الهندية حكموا ٤٥٠ مليون هندى بشكل جيد أثناء الحكم البريطانى. وتحدث أحدهم بشىء من الحنين إلى الماضى عن نوعية الرجال الذين يتم اختيارهم للعمل فى الخدمة المدنية الهندية، وأعرب عن أسفه من أن امتحانات القبول، التى كانت تتم باللغة الانجليزية، فقط. يمكن الآن أن تتم بالإنجليزية أو الهندية، فقد أدت الضغوط الشعبية إلى خفض مستوى التوظيف وأدت أيضًا إلى أضعاف الاتصالات داخل هذه الخدمة.

وقد حدث تدهور تدريجى للخدمة المدنية التى كانت تجتذب النخبة، وأصبحت محاصرة بالمعاناة التى أحدثتها الثورة الاجتماعية والاقتصادية التى أدت إلى خفض مستويات المعيشة. وأثناء حكم البريطانيين كان موظفو الحكومة يعيشون فى مستوى معيشة معين. فالضباط من رتبة جنرال وأدميرال وقادة القوات الجوية وكبار المسئولين فى الخدمة المدنية الهندية كانوا يلعبون الجولف مثلاً. ولكن فى الستينيات والسبعينيات لم يكن فى مقدورهم شراء كرات الجولف الجيدة (المستوردة) لأن استيرادها كان محظورا. وأذكر فى نزهة لى إلى ملعب جولف دلهى، وكان مندوبنا السامى قد نصحني بأن أحضر معى عدة صناديق لكرات الجولف لتوزيعها على أعضاء لجنة النادى، وكان من المحزن أن أرى كبار الضباط والمسئولين الحكوميين وهم يفتحون هذه الصناديق ويأخذون بعض كرات الجولف ويدسونها فى حقائب الجولف الخاصة بهم.

والحقيقة أن كرات الجولف كانت شيئا ثمينًا جدًا لدرجة أن مساعدى اللاعبين كانوا يندفعون إلى أى بيت أو أرض وعرة للبحث عنها. وذات مرة حدث فى ملعب الجولف الملكى السابق فى بومباى أننى ضربت كرتى إلى منطقة عشوائية وسمعت صوتًا مدويًا عندما اصطدمت بسطح من الصفيح. واندفع مساعدى واعتقدت أنه كان يريد أن يكتشف هل أصابت أحدًا بمكروه، ولكن لم يكن هذا هو السبب، فقد ظهر صبى صغير وكرة الجولف فى يده. ولم يكن يبغى أن يشكو مما أصابه ولكنه كان يريد أن يساوم على ثمن الكرة. وشعرت بالحزن وأنا أرى مساعدى اللاعبين وهم يجمعون حوامل كرات الجولف الخشبية والبلاستيكية المكسورة، ويشذبون نهاياتها ويعيدون استخدامها لوضع كرات اللاعبين عليها من جديد. وفى غرف تبديل الملابس كان العاملون فيها يقومون بمساعدتنا على خلع أحذيتنا وجواربنا. فقد كان هناك عدد كبير من الأيدى العاملة التى ليس لديها أعمال حقيقية.

وربما كان الخطأ يكمن فى النظام، فقد أضاعت الهند عشرات السنوات فى التخطيط المركزى وسيطرة الدولة وفرض القيود التى أغرقتها فى البيروقراطية والفساد، ولو طبق نظام اللامركزية لسمح لمزيد من المراكز مثل «بانجالور» و«بومباى» أن تنمو وتزدهر. وقد يكون هناك سبب آخر وهو تطبيق نظامهم الطائفى، لقد كان هذا النظام يتناقض مع

مبدأ الكفاءة والاستحقاق – فكل طائفة تطلب حصة لأفرادها فى جميع المؤسسات، سواء التعيين فى الخدمة الإدارية الهندية أو فى الالتحاق بالجامعات، وسبب ثالث هو الصراعات والحروب التى لا تنتهى مع باكستان والتى أدت إلى إفقار الدولتين معًا.

كانت دلهى التى زرتها فى الستينيات مدينة كبيرة ممتدة وبها مساحات خالية كثيرة، ولم تكن ملوثة ولم يكن بها كثير من العشوائيات. أما دلهى فى التسعينيات فكانت تضرب الفوضى البيئية فى أطنابها، وكنا فى يناير وكان الجو ملبدًا وملوثًا من الأدخنة المتصاعدة من حرق الفحم فى محطات توليد الطاقة والبيوت. وكانت العشوائيات منتشرة فى كل مكان، وللمحافظة على الأمن كانوا يضعون سرية كاملة من الجنود أمام فندق شيراتون حيث كنت أقيم. وكانت حركة المرور خانقة. ولم تكن هى نفس العاصمة الرحبة التى كانت من قبل.

وفى ذلك الوقت كان حزب المؤتمر بزعامة «ناراسيما راو» قد خسر انتخابات عام ١٩٩٦ وتكون ائتلاف من ١٣ حزبا تضم عدة أحزاب شيوعية، حتى يتم استبعاد الحزب الهندوسى القومى بى. ج. بى **B.J.P** عن السلطة. وكانت الديمقراطية الهندية قد بعدت عن قاعدتها العلمانية مع صعوبة اتخاذ إجراءات لتحرير الاقتصاد. ولكن المشكلة الاعمق لم تحل أبدا. فقد أشار «اندير كومار جوچيرال» **Inder Kumar Gujral** رئيس الوزراء فى تصريح علنى إلى نتائج مسح جاء فيه أن الهند كانت ثانى دولة فى الفساد فى آسيا. وقال فى ١٩٩٧ أمام اتحاد الصناعات الهندية: «إننى أشعر أحيانا بالخزى، وأطأطئ رأسى خجلا عندما يقال لى إن الهند هى من بين الدول العشر الاكثر فسادا فى العالم». كانت الهند أمة لم تستطع أن تحقق عظمتها. ولم تكن إمكانياتها الكامنة قد استغلت كما يجب.

* * *

وقمت بزيارتى الاولى إلى سريلانكا فى أبريل ١٩٥٦ وأنا فى طريقى إلى لندن. ونزلت فى فندق «جال فيس» **Galle Face**، وهو أول فندق أقيم فى عهد البريطانيين ويطل

على البحر. وتجولت فى مدينة «كولومبو» وقد انبهرت بالمبانى العامة، التى بنيت واجهات الكثير منها بالأحجار ولم تدمرها الحرب. وقد أقام اللورد «مونتباتن» **Mountbatten** مقر قيادته لجنوب شرق آسيا فى «كاندى» **Kandy** (فى سريلانكا) ولهذا تمتعت سيلان بموارد أكبر وبنية تحتية أفضل من سنغافورة.

وفى العام ذاته فاز «دياز باندرانيكه» زعيم حزب الحرية السريلانكى الجديد فى الانتخابات وأصبح رئيسًا للوزراء، وكان قد وعد بأن يجعل «السنهالية» اللغة القومية وأن يجعل البوذية الديانة الرسمية. وكان قمحى اللون وسيدًا من علية القوم وقد تعلم الانجليزية وولد مسيحيًا، وقد كرس نفسه للثقافة الوطنية وتحول إلى البوذية، وأصبح بطلاً للغة «السنهالية». وكان ذلك بداية لتفكك سيلان.

وكان رئيس وزراء سنغافورة وقتئذ وهو «ليم يوهوك» الذى دعانى لمقابلة «باندرانيكه» على العشاء، وكان «باندرانيكه» رجلاً أنيقًا نحيلاً، مهندما وفصيحا، وكان منتشيا من أنه حصل على تفويض انتخابى من الاغلبية السنهالية لجعل سيلان مجتمعًا أكثر اندماجًا فى الثقافة الوطنية. وكان هذا رد فعل ضد مجتمع النخبة السياسية المعروفة باسم مجتمع «السيد الأسمر» **Brown Sahib** التى عندما توارثت السلطة وشربوا الثقافة البريطانية وتشبهوا بطريقة الحياة البريطانية. وكان «سير جون كوتيلاوالا» **John Kotelawala** رئيس الوزراء الذى خلفه «باندرانيكه»، يتريض بحصانه كل صباح. ولم يكن يبدو على «باندرانيكه» أنه قلق من أن «تاميل جافنا» وغيرهم من الأقليات قد يتضررون نتيجة اعتماد السنهالية كلغة قومية، أو أن التاميل الهندوس أو المسلمين أو البرجير **Burghers** المسيحيين (المنحدرين من سلالة الهولنديين والسكان الأصليين) سيشعرون بالاستياء بسبب تفضيل البوذية واعتبارها وحدها الديانة الرسمية، ولقد كان رئيسًا لاتحاد أكسفورد ويتحدث وكأنه مازال يتناقش فى هذا الاتحاد بجامعة أوكسفورد البريطانية الذى هو عبارة عن جمعية لمناقشة مختلف القضايا، ولم يدهشنى عندما علمت بعد ذلك بثلاث سنوات أنه اغتيل على يد راهب بوذى. وقد وجدت أنه من سخريات القدر أن راهبًا بوذيًا، ساخطًا على المعدل البطىء لتقدم البلاد فى جعل البوذية الديانة القومية، يلجأ إلى هذا التصرف.

وفى الانتخابات التى أعقبت ذلك، أصبحت أرملته «سيرمافو باندرانيكه» Sirimavo Bandaranike رئيسة للوزراء اعتمادًا على الأصوات التى تعاطفت معها، وقد أثبتت أنها أقل بلاغة ولكنها أكثر حزمًا كزعيمة، وعندما قابلتها فى سيلان فى أغسطس ١٩٧٠ لمست أنها سيدة ذات عزم وتصميم وأنها تؤمن بمبادئ عدم الانحياز. وقد أيدت سيلان انسحاب جميع القوات الأمريكية من ڤيتنام الجنوبية ولاوس وكمبوديا وأن تقام منطقة خالية من الأسلحة النووية فى المحيط الهندى، وأن تكون خالية من صراعات القوى الكبرى. وباعتبارى شابًا صغير السن، أوضحت لها بصبر أهداف سياستى الخارجية المختلفة، وأكدت أن سنغافورة ستتهدد بشكل خطير إذا سقطت ڤيتنام الجنوبية فى أيدى الشيوعيين الذين يهددون كمبوديا ولاوس وتايلاند. وأن التمرد سينتشر إلى ماليزيا مع عواقب وخيمة لسنغافورة. وأننا لا يمكننا أن نوافق على هذه الأيديولوجية ذات المبادئ الأخلاقية إذا كانت عواقبها وخيمة على مستقبلنا، وكانت هناك قوى كبيرة أخرى فى المنطقة مثل الصين واليابان، وستتوسع مع الوقت فى بناء قواتها البحرية. ولهذا فإن سنغافورة تجد من الضرورى الاستمرار فى التدابير الدفاعية الخماسية التى توفر لنا بعض الأمان.

وكان ابن أخيها «فيليكس باندرانيكه» ذا نفوذ كبير على السياسة الخارجية دون أن يحتل منصبًا رسميًا، وكان ذكيًا ولكنه ليس عميق التفكير. وكان يزعم أن الخط الحسن الذى أعطى سيلان موقعًا جغرافيًا وتاريخيًا هو السبب فى إضفاء السلام والأمن على سيلان؛ ولهذا فإن ٢,٥ فى المائة فقط من ميزانيتها تصرفها على الدفاع. وأعجب الآن ماذا يمكن أن يقوله فى أواخر الثمانينيات عندما يجد أن نصف ميزانية بلاده تخصص للسلاح وقوات الدفاع لسحق ثورة التاميل فى «چافنا»؟

كانت سيلان تجسد نموذج بريطانيا لما يجب أن تكون عليه الدولة العضو فى الكومنولث. فقد استعدت جيدًا للحصول على الاستقلال، وبعد الحرب كانت دولة متوسطة الحجم وعدد سكانها أقل من عشرة ملايين نسمة، وكان لديها تعليم جيد نسبيًا، ولديها جامعتان على مستوى عال فى كولومبو وكاندى والتعليم بهما بالانجليزية، والخدمة المدنية معظمها من المحليين، ولديها خبرة فى الحكم القائم على التمثيل النيابى الذى بدأ بانتخابات

مجالس المدن فى الثلاثينيات، وقد حصلت سيلان على الاستقلال فى ١٩٤٨، وأصبحت النموذج الكلاسيكى للتطور التدريجى إلى الاستقلال. إلا أن كل هذا لم ينجح، فخلال زياراتى على مدى السنين، شاهدت دولة واعدة وهى تنهار. فالانتخابات القائمة على صوت واحد لكل فرد لم تحل مشكلة أساسية. فالغالبية لحوالى ثمانية ملايين سنهاليزى كانت دائمًا تطغى على مليونين من التاميل من جافنا الذين همشوا بسبب التحول من الانجليزية إلى السنهالية كلغة رسمية، وبعد أن كانت البلاد بلاد ديانة رسمية، فإن السنهاليين اتخذوا البوذية ديانة قومية لهم، وشعر التاميل باعتبارهم «هندوس» أنهم محرومون من كل شيء.

وفى أكتوبر ١٩٦٦ عند عودتى من مؤتمر وزراء الخارجية فى لندن، زرت كولومبو لمقابلة رئيس الوزراء «دادلى سيناناياكى» **Dudley Senanayake** وكان رجلاً مسنًا مهذبًا ومعتزلاً ومؤمنًا بالقضاء والقدر. وعندما لعبنا الجولف فى ملعب كولومبو الملكى للجولف سابقًا؛ اعتذر من زحف الأكواخ العشوائية والماعز والأبقار على ساحات الملعب. وقال: إن ذلك كان أمرًا حتميًا مع تطبيق الديمقراطية والانتخابات، ولم يستطع أن يبرر إبقاء هذه المساحات الخضراء المفتوحة فى منتصف المدينة، وأرسلنى بالقطار إلى «نوارا اليا» **Nuwara Eliya** التى كانت ذات يوم منتجعًا جميلاً فوق التلال. وكان ذلك أكبر درس تعليمى لى عما حدث بعد الاستقلال.

كان الطعام فى القطار (فى عربة خاصة) مسمومًا، وكان سرطان البحر ملوثًا وكريه الرائحة، وتوجهت فورًا إلى دورة المياه وتقيأته؛ وأنقذنى ذلك. وفى المنتجع أقمت فى دار سكن الحاكم البريطانى السابق (ذى لودج. **The Lodge**) كان متداعى الأركان، ولابد أنه فى يوم ما كان فى حالة جيدة وكانت الورود فى الحديقة (فقد كانت هناك بعض الورود) أشبه بغابة انجليزية، وكان على ارتفاع خمسة آلاف قدم فوق سطح البحر، وكان رطبًا بشكل لطيف، ولعبت الجولف فى ملعب كان يبدو جميلاً فى الماضى، مثل الملعب الذى فى كولومبو، والذى اكتسحته الأكواخ والماعز والماشية. وعلى العشاء قام أحد السنهاليين من كبار السن ويبدو عليه الحزن بتوضيح ما حدث، فقد كان السنهاليون يريدون أن يكونوا العنصر الغالب، فهم أرادوا أن يحلوا محل البريطانيين كمديرين فى مزارع الشاى وجوز

الهند، وأن يحلوا محل التاميل الذين كانوا من كبار الموظفين المدنيين. وكان عليهم أن يمروا بهذه المأساة من جعل السنهالية هى اللغة الرسمية وقد دفعوا ثمنًا غاليًا فى سبيل ذلك، فقد كانوا يترجمون كل شىء من الانجليزية إلى السنهالية والتاميلية، وهى عملية بطيئة وصعبة، وكانت الجامعات تدرس بثلاث لغات: السنهالية للأغلبية، والتاميلية لتاميل چافنا والانجليزية للبرجرز Burghers (الذين انحدروا من المستعمرين الهولنديين والبرتغاليين فى سريلانكا). وفى جامعة «كاندى» سألت نائب رئيس الجامعة كيف يمكن لثلاثة من المهندسين المختلفين الذين تلقوا تعليمهم بثلاث لغات أن يتعاونوا فى بناء أحد الكبارى. كان هو نفسه من البرجرز، ويضع ربطة عنق عليها شعار جامعة كمبردج حتى أعرف أنه حاصل على الدكتوراه منها. وأجاب: «هذا يا سيدى سؤال سياسى على الوزراء أن يجيبوا عنه». وسألت عن الكتب، فأجاب أن الكتب الجامعية الأساسية قد ترجمت من الانجليزية إلى السنهالية والتاميلية. وأنه يتم دائمًا طبع ثلاث أو أربع طبعات منها، وكانت مزارع الشاى فى حالة يرثى لها. ولم يكن المحليون الذين ترقوا كمشرفين على نفس الدرجة من الكفاءة مثل البريطانيين. ولما كان ينقصهم النظام الصارم، فقد كان العمال الذين يجب أن يقطفوا البراعم الفتية يقطفون أيضًا الأوراق التى وصلت إلى كامل نموها مما يؤدى إلى إنتاج شاى أقل جودة. وكانت مزارع جوز الهند قد عانت هى الأخرى. وقال السنهالى العجوز إن هذا هو الثمن الذى على الشعب أن يدفعه ليتعلموا كيف يديرون البلاد.

ولم أزر سيلان لسنوات عديدة، إلا بعد أن كان علىّ أن أقابل رئيس الوزراء المنتخب حديثًا وهو «جونيوس ريتشارد چايواردين» Junius Richard Jayewardene فى ١٩٧٨ فى مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث الإقليمى فى سيدنى. وفى ١٩٧٢ كان رئيس الوزراء سيريمافو باندرانيكة قد غير اسم البلاد فأصبحت سريلانكا بدلاً من سيلان وحولها إلى جمهورية، ولكن هذه التغييرات لم تحسن من أوضاع البلاد، واستمر الشاى الذى تنتجه يسمى شاى «سيلان». وكان سولومون باندرانيكه، مثل چايواردين قد ولد مسيحيًا وتحول إلى البوذية وعمل على إحياء الثقافة الوطنية حتى يتقرب من الشعب. وكان وهو فى السبعين من عمره قد عرك السياسة بحلوها ومرها، وكان مرها أكثر، وأصبح فيلسوفًا فى تقبله للأهداف الأدنى، كان يريد أن يبتعد عن السياسات الاشتراكية

لسريلانكا التى أفلستها. وبعد أن قابلنى فى سيدنى جاء إلى سنغافورة، وقال إنه يريدنا أن نسهم فى تنميتها، وقد تأثرت بمنهجه العملى وحثنى على زيارة سريلانكا فى أبريل ١٩٧٨. وقال: إنه سيعرض الحكم الذاتى على «تاميل چافنا». ولم أكن أدرك أنه لا يستطيع أن يتنازل عن هيمنة السنهاليين على التاميل، وهو ما أدى إلى الحرب الأهلية فى ١٩٨٣ وقضى على أى أمل فى ازدهار سريلانكا لعدة سنوات طويلة، إن لم يكن لأجيال.

وكان لديه بعض نقاط الضعف، فقد أراد أن يبدأ فى إنشاء خطوط جوية لأنه كان يؤمن بأنها تمثل رمزًا للتقدم، وكانت الخطوط الجوية السنغافورية تستخدم طيارًا من سريلانكا. هل يمكن أن أتخلى عنه لهم؟ طبعا، ولكن كيف يستطيع طيار فى خطوط جوية أن يدير شركة للخطوط الجوية؟ كان يريد من شركة الخطوط الجوية السنغافورية أن تقدم يد المساعدة. وفعلنا ذلك. ونصحته بأن إنشاء شركة خطوط جوية يجب ألا يكون من أولوياته لأنها تتطلب عددًا كبيرًا من الإداريين الموهوبين وذوى الكفاءة حتى يقيم شركة الطيران، بينما هو يحتاجهم أكثر للرى والزراعة والإسكان ودعم وتنمية الصناعات، وعدد كبير من المشروعات الأخرى. كان مشروع شركة الطيران مشروعًا له سحره، ولكنه لم يكن له قيمة نمطية فى تنمية سريلانكا. ولكنه أصر على رأيه، ولهذا ساعدناه فى إقامته فى ثلاثة أشهر، وأعرناهم ٨٠ من أطقم شركة الخطوط الجوية السنغافورية لمدة تتراوح بين ستة شهور إلى سنتين، وساعدناهم عن طريق ممثلى المبيعات المنتشرين فى أرجاء العالم. وأقمنا مكاتب فى الخارج ودربنا الموظفين. وأنشأنا مراكز للتدريب وغيرها. ولكن لم تكن هناك إدارة عليا مؤهلة، وعندما قرر الطيار الذى أصبح الآن رئيسًا لمجلس إدارة شركة الطيران، أن يشترى طائرتين مستعملتين على خلاف نصيحتنا، قررنا الانسحاب. وعندما واجهوا التوسع فى القدرات إلى خمسة أضعاف، وكان هناك نقص فى التدفق النقدى، وعدم وجود أطقم مدربة ولا خدمات يعتمد عليها ولا عدد كاف من الركاب، كان لابد أن تفشل. وهذا ما حدث بالفعل.

لقد سعدنا بأن سيرلانكا تتجه إلى تطبيق نموذج سنغافورة، وقد أعلنوا أنهم سيتبنون أسلوب سنغافورة فى وضع «نظام تراخيص المنطقة» للإقلال من حركة المرور إلى وسط

المدن. ولكن لم ينجح ذلك، وبدأوا برنامجًا للإسكان فى ١٩٨٢ يقوم على نفس برنامجنا، ولكن لم يكن لديهم التمويل الكافى. وأقاموا منطقة تجارية حرة أصغر قليلاً من منطقة سنغافورة وكان يمكن أن تنجح لولا أن نمور التاميل وتكتيكاتهم الإرهابية أدت إلى فزع المستثمرين وهروبهم، وكانت أكبر غلطة ارتكبها «جايواردين» قيامه بتوزيع الأراضى المستصلحة فى المنطقة الجافة. فقد استخدم المعونة الأجنبية فى إحياء نظام قديم للرى قائم على الخزانات التى يمكن أن تخزن المياه الواردة من الجزء الممطر من الجبال. ولسوء الطالع أنه أعطى السنهاليين الأراضى المستصلحة ولم يعطها للتاميل الذين كانوا تاريخيًا المزارعين لهذه المنطقة الجافة. وعندما شعر التاميل بأنهم مضغوطون ومحرومون من تملك الأراضى بدأوا حركة نمور التاميل، وأبلغنى السكرتير الخاص «لجايواردين» وهو من تاميل چافنا الموالين له، بأن هذه الغلطة كانت جوهرية؛ وأدت الحرب التى أعقبت ذلك إلى مقتل خمسين ألفًا وأكثر من الضحايا، واغتيال عدد كبير من الزعماء. وبعد أكثر من ١٥ سنة، لم يكن هناك ما يشير إلى أنها خفت حدتها.

وقد تقاعد «جايواردين» فى ١٩٨٨، وهو يشعر بالإرهاق، فقد خلت جعبته من الحلول. وخلفه «راناسنج بريماداسا» الذى كان من السنهاليين المتعصبين، وكان يريد أن تنسحب القوات الهندية من البلاد، ولم يكن ذلك من الحكمة. كانت هذه القوات تقوم بعمل بغيض من أجل سريلانكا، ولكن عندما انسحبت أصبح فى موقف أسوأ، وحاول أن يتفاوض مع نمور التاميل ولكنه فشل. فلم يكن مستعدا لتقديم تنازلات كافية. وقابلته فى مناسبات عديدة فى سنغافورة بعد أن أصبح رئيسًا للجمهورية وحاولت أن أقنعه بأن الصراع لا يمكن أن يحل باستخدام قوة السلاح. وأن الحل السلمى هو الوسيلة الوحيدة، وأن يعتبره «تاميل چافنا» والعالم كله بأنه حل عادل، عندئذ لا يمكن لجبهة تحرير التاميل المتحدة وهى الجناح الدستورى المعتدل لحركة الحكم الذاتى لتاميل، أن ترفضه، وناقشته بأن هدفه يجب أن ينصب على حرمان الإرهابيين من التأييد الشعبى بأن يعرض الحكم الذاتى على التاميل ليحكموا أنفسهم عن طريق صناديق الاقتراع.

ولكنه كان مقتنعًا بأنه يستطيع أن يدمرهم. وفى ١٩٩١ و١٩٩٢ أرسل جيش سريلانكا ليدخل فى معارك كبيرة ضد نمور التاميل؛ ولم تنجح هذه المحاولة. وفى ١٩٩٣ فى أثناء الاحتفال بعيد أول مايو (عيد العمال) اقترب منه انتحارى فى موكب بالشارع. وقتل هو وعدد كبير آخر. وحاولت خليفته :ابنة «مسز باندرانيكه»، الرئيسة «تشاندريكا كوماراتونجا **Chandrika Kumaratunga**» «أسلوب التفاوض والحرب معًا، واستطاعت أن تحتل من جديد شبه جزيرة «چافنا» ولكنها لم تدمر نمور التاميل؛ واستمر القتال. ومن المحزن أن هذه البلاد التى كان اسمها القديم «سيريندب» **Serendip** والتى أعطت اللغة الانجليزية مصطلح **Serendipity** بمعنى تطور الأحداث بالصدفة بطريقة مفيدة، قد أصبحت رمزا للصراع والمعاناة والحزن واليأس.

*   *   *

وقد أقمنا علاقات دبلوماسية مع باكستان فى ١٩٦٨ ولكن مرت سنوات عديدة بدون تبادل تجارى أو أيه صلات أخرى، ولم تكن بيننا مواقف مشتركة فى الشئون الدولية حتى الثمانينيات عندما أدت الصراعات الأفغانية والكمبودية، التى مولها الاتحاد السوفيتى، إلى توحيد مواقفنا. وزار رئيس الجمهورية ضياء الحق سنغافورة فى ١٩٨٢ كجزء من جولة له فى جنوب شرق آسيا، وأبلغنى أن هدفه الوحيد من زيارة سنغافورة هو مقابلتى باعتبارى الشخص المسئول عن سنغافورة الحديثة، وقد أجبته كالمعتاد بأن سنغافورة الحديثة هى نتاج عمل فريق، وناقشنا العلاقات الهندية الباكستانية، وكانت علاقات سنغافورة بالهند وقتئذ متوترة بسبب الخلافات حول كمبوديا. واتفقت فى الرأى مع «ضياء الحق» على أن الاستراتيجية السوفيتية أهدافها هى التى خلقت الحرب فى أفغانستان وكمبوديا.

ودعانى إلى زيارة باكستان، وقمت بالزيارة فى مارس ١٩٨٨، ورحب بى بفخامة كما سبق أن فعل الرئيس ماركوس فى ١٩٧٤، فعندما عبرت طائرتنا التجارية الحدود الهندية الباكستانية بالقرب من لاهور. قامت ست طائرات مقاتلة من طراز إف ١٦ بمرافقتنا إلى

إسلام آباد، وكان فى انتظارنا حشد كبير من حرس الشرف، وأطلقت المدافع ١٩ طلقة لتحيتى وكان هناك مئات من الأطفال الذين يلوحون بالأعلام، كما كانت هناك راقصات باكستانيات يرقصن رقصات تقليدية لتحيتى عند المطار، وقد تأثرت بسبب ما لاحظته فى إسلام آباد من نظافة وصيانة أفضل من دلهى، بدون قذارة أو أحياء فقيرة أو طرقات مزدحمة بالناس فى قلب المدينة. كما أن مستويات قصر الضيافة والفنادق كانت أعلى. كان ضياء الحق عريض المنكبين قوى البنية وقد أسدل شعره بعناية إلى الوراء، وكان له شارب كثيف وصوت جهورى وطريقة سلوك عسكرية واثقة. وكان مسلمًا ملتزمًا وقد جعل ضباط القوات المسلحة الباكستانية يتقشفون مثل باقى المواطنين. أما عن ضيوفه فقد أمدنا ببيرة مصنوعة محليًا فى قصر الضيافة، وفى المساء ارتجل ضياء الحق خطبة لتهنئتى، ليس فقط على ما حدث فى سنغافورة، ولكن بوجه خاص لمواجهتى الصحافة الغربية، فقد كان يتابع تبادل الخطابات بين حكومة سنغافورة ووسائل الإعلام الغربية وقد هنأنا على ذلك، وكان قد قاسى من الهجوم فى أعمدتهم الصحفية، وكان سعيدًا بأننا لم نستكن لهم. ومنحنى «نيشان القائد الأعظم» الباكستانى. وفى مؤتمر صحفى قبل مغادرتى، أثنيت على الرئيس ضياء الحق لشجاعته فى تحمل مخاطر إمداد الأفغان بالمساعدات اللوجستية، ولو لم يكن زعيمًا قوى الأعصاب وفضل أن ينظر إلى الناحية الأخرى بلا مبالاة، فإن العالم كان سيبدو فى صورة أسوأ، ومن سوء الطالع أنه بعد شهور قليلة وقبل أن تتقدم علاقاتنا، قتل ضياء الحق فى تحطم لطائرته بصورة تثير الشبهات.

وتوقفت العلاقات مع باكستان مرة أخرى حتى تولى «نواز شريف» رئاسة الوزارة فى نوفمبر ١٩٩٠. كان قوى البنية متوسط الطول قصير القامة بالنسبة إلى الباكستانيين، وأصلع على الرغم من أن عمره فى أواخر الأربعينيات، وعلى عكس أسرة «بوتو» لم يأت «نواز شريف» من نخبة إقطاعية تمتلك الأراضى، ولكن من أسرة تجارية متوسطة فى لاهور، وقد أقام مصانع للصلب والسكر والمنسوجات فى السنوات التى حكم فيها القادة العسكريون باكستان، ومنهم «ضياء الحق»، وقد زار سنغافورة مرتين فى ١٩٩١ – فى مارس، سرًا

ليدرس أسباب تقدمنا الاقتصادى، وفى ديسمبر زارنا ليطلب منى أن أزور بلاده وأن أنصحه فيما يتعلق بانفتاح اقتصاد بلاده، وقال إن باكستان قد بدأت بإصلاحات جريئة، متخذة سنغافورة نموذجًا لها.

وقد كان انطباعى عنه أنه حريص على إحداث تغيير فى باكستان وتحويلها إلى اقتصاديات السوق؛ ووافقت على زيارته فى السنة التالية. وبناء على طلبى أرسل أمين عام وزارة المالية الباكستانية «سعيد قرشى» إلى سنغافورة حتى يطلعنى على أحوالهم. وقد عقدت معه ثلاث جلسات لمدة ثلاث ساعات واستغرقت كل جلسة ثلاث ساعات، لمناقشة الحقائق والأرقام التى كان قد أرسلها إلى من قبل. وسرعان ما اتضح أنهم يواجهون مشكلات ملحة وصعبة الحل، فقد كانت لديهم قاعدة ضرائبية منخفضة، وكانت ضريبة الدخل لا تدر سوى ٢ فى المائة من إجمالى ناتجهم المحلى، وكانت صفقاتهم العديدة فى مبيعات الأراضى ليست موثقة، وكان التهرب الضريبى متفشيًا، وكانوا يدعمون الزراعة والسكك الحديدية وصناعة الصلب. وكان الدفاع يحصل على ٤٤ فى المائة من إجمالى الميزانية، وكانت خدمة الديون ٣٥ فى المائة، ويخصص المتبقى وهو ٢١ فى المائة لإدارة البلاد؛ لهذا وصل العجز فى الميزانية ٨–١٠ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى ووصل التضخم إلى رقمين. وقد لفت صندوق النقد الدولى انتباههم إلى هذه الأرقام الخطيرة. وكانت الحلول واضحة ولكن كان من الصعب ممارسة الإرادة السياسية فى البلاد بدون ناخبين متعلمين مع هيئة تشريعية فى قبضة ملاك الأراضى الذين يسيطرون على أصوات المزارعين الأجراء الأميين. وجعل ذلك من شبه المستحيل إجراء أية إصلاحات فى نظام الضرائب أو الإصلاح الزراعى، كان الفساد متفشيًا، مع انتشار سرقة ممتلكات الدولة، بما فى ذلك الحصول على الكهرباء بطريقة غير قانونية.

وقضيت أسبوعًا فى باكستان ابتداء من ٢٨ فبراير ١٩٩٢. وعقدت اجتماعين مع رئيس الوزراء «نواز شريف» وكبار زملائه فى الوزارة، وكان بينهم وزير المالية والاقتصاد «سرتاج عزيز» الذى كان تفاؤله بغير حدود. وبعد أن عدت إلى سنغافورة أرسلت تقريرا وخطابًا شخصيا إلى «نواز شريف» لخصت فيهما ما يجب أن يتخذه من إجراءات تنفيذية،

كان رجلاً عمليًا ولديه طاقة كبيرة. وقد تعاطف مع مشكلة سائقى سيارات الأجرة وخفض الضرائب على الرغم مما أثاره ذلك من إثارة لمشكلات تتعلق بالعدالة بالنسبة إلى غيرهم ممن يمتلكون سيارات. وكانت خلفيته التجارية قد جعلته يؤمن بالمشروعات الخاصة كحل للنمو البطىء وكان متشوقًا لخصخصة المشروعات التى تتولاها الدولة، ولكن فى باكستان لم تكن هذه المشروعات تباع عن طريق مزايدات علنية. فالصداقة، وبخاصة السياسية منها كانت هى التى تحدد من الذى يحصل عليها، ولكنه كان يؤمن دائمًا بأنه يمكن عمل شىء لتحسين الاوضاع، وكانت المشكلة أنه فى الغالب لم يكن لديه لا الوقت ولا الصبر لإجراء دراسة شاملة قبل أن يقرر الحل، ولكن بالمقارنة، فإننى كنت أعتقد أنه كان أفضل فى إدارة الحكم من «بنازير بوتو»، زعيمة المعارضة التى خلفت «نواز شريف»، فقد كان على علم بخبايا الأعمال التجارية، سواء تمت بالمحسوبية أو بدونها، أكثر منها ومن زوجها «آصف زادارى».

وفى طريق عودتى إلى بلادى توقفت فى كراتشى لمقابلة «بنازير بوتو» وكانت تشعر بكراهية شديدة «لنواز شريف» ورئيس الجمهورية «غلام أحمد خان». وقالت: إن حزبها عومل بطريقة غير عادلة، وأن الحكومة حاولت أن تسىء إلى سمعتها وإلى حزبها واضطهدت زملاءها وزوجها. وأن الشرطة الفاسدة كانت تساعد الحكومة على ذلك، وأن طغمة ثلاثية كانت تحكم البلاد مكونة من العسكريين ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. كما زعمت أنها هى التى بدأت الاتجاه الحالى نحو إزالة العقبات وأنها السبب فى صدور التشريع الخاص بالخصخصة.

وزار «نواز شريف» سنغافورة فى ديسمبر ١٩٩٢ وهو فى طريق عودته من اليابان إلى بلاده، وكان يريد منى أن أقوم بزيارة متابعة إلى باكستان لتقييم مدى التقدم فى تنفيذ توصياتى، وكان قد خصخص ٦٠ فى المائة من المشروعات المستهدفة وزادت الاستثمارات الأجنبية. وقام «سعيد قرشى» مرة أخرى باطلاعى على مجرى الأمور، وقد اكتشفت أن عديدًا من توصياتى لم يتم تنفيذها، كنت أخشى أن يحدث ما حدث. فقبل أن أستطيع زيارة إسلام أباد مرة ثانية، حدثت مواجهة بين رئيس الجمهورية «خان» ورئيس الوزراء «نواز

شريف» وأدت إلى استقالة الاثنين معًا، وإجراء انتخابات جديدة، وأصبحت «بنازير بوتو» رئيسة للوزراء.

وبعد الانتخابات بقليل قابلت «بنازير بوتو» فى «منتدى دافوس» فى يناير ١٩٩٤. وكانت تشعر بالسعادة ورأسها مليئة بالأفكار، وكانت تريد من سنغافورة المشاركة فى مشروع إنشاء طريق من باكستان إلى آسيا الوسطى عبر أفغانستان، وطلبت تفاصيل المشروع لدراسته. وكانت تريد أيضًا أن نبحث مدى إمكانية علاج المشروعات الخاسرة فى باكستان وإنجاحها. وكان زوجها أكثر منها شعورًا بالبهجة والنشاط، كان فى سبيله إلى بناء جزيرة أمام كراتشى وجعلها ميناء حرًا ومنطقة تجارة حرة وتقام فيها أماكن للقمار. ولكن هذا المشروع لم يكن اقتصاديا على الإطلاق، فقد كان فى باكستان أراض شاسعة لم تستغل، ولم تكن هناك حاجة إلى بناء جزيرة. وكان منطقهم بسيطًا: أن سنغافورة قد نجحت، ولديها مال وفير، ولهذا فإنها يمكنها أن تستثمر مشروعات فى باكستان وإنجاحها.

وفى مارس ١٩٩٥ قامت «بوتو» وزوجها بزيارة سنغافورة، وقالت إنها أخذت بنصيحتى فى دافوس وتأكدت أن جميع مقترحاتها قد درست جيدًا، ودعت سنغافورة إلى تحويل صناعاتها كثيفة العمالة إلى باكستان. قلت إنها لابد أولاً أن تقنع رجال الأعمال لدينا، فالمستثمر عندما يشاهد فى البرامج التليفزيونية كل مساء أن المسلمين يقتلون غيرهم من المسلمين فى كراتشى بأسلحة ثقيلة وقنابل، فلابد أن يسأل نفسه، لماذا يورط نفسه هناك؟ ولم أزر باكستان، فقد طردت من منصبها على يد «ليجارى» **Lighari** رئيس الجمهورية الذى كانت هى التى عينته فى منصبه. وفاز «نواز شريف» فى الانتخابات التالية فى فبراير ١٩٩٧، وعاد رئيسًا للوزراء من جديد، واستمرت باكستان تعانى من المشكلات الاقتصادية والسياسية العميقة، فجزء كبير من ميزانيتها يذهب إلى الدفاع. واستمرت السياسة فيها تعانى بشدة من العداوات المستعرة بين زعماء الحزبين الكبيرين. وكان الاتهام قد وجه إلى «آصف على زادارى» بأنه قتل شقيق زوجته: «مرتضى بوتو». كما وجه الاتهام إلى كل من الزوج والزوجة بالفساد والحصول على أموال طائلة، وأن بعضها حول إلى سويسرا.

ومما أدى إلى تفاقم مشكلات باكستان، أن الهند أجرت فى مايو ١٩٩٨ عددًا كبيرًا من التفجيرات النووية، وبعد ذلك بأسبوعين أجرت باكستان تجاربها الخاصة بها، وكانت الدولتان فى ضائقة اقتصادية. وكانت باكستان تعانى أكثر من الهند. وعندما قابلت رئيس الوزراء الباكستانى «نواز شريف» أثناء زيارته إلى سنغافورة فى مايو ١٩٩٩ أكد لى أنه أجرى مباحثات طيبة مع رئيس وزراء الهند ڤاچبايى فى الشهر السابق وأن الجانبين لا ينويان نشر صواريخهما بالرؤوس النووية. وأعرب عن رأيه بأن لدى الجانبين قدرات نووية، فإنه من غير المحتمل أن تنشب حرب شاملة بينهما، وأن هذا هو ما يرغب فيه الجميع. والباكستانيون شعب قادر على تحمل الصعاب. ولديه العدد الكافى من الموهبين والمتعلمين جيدًا بحيث يمكنهم بناء أمة حديثة. ولكن الصراع الذى لا ينتهى مع الهند قد استنفد موارد باكستان وحد من قدراتها.

٢٦- السير وراء بريطانيا إلى داخل أوروبا

لقد تأثرت آرائى حول الأوروبيين بالمواقف البريطانية فى الخمسينيات والستينيات. لقد كان الأوروبيون يبدون مختلفين وإلى حد ما يتسمون بالغرابة، فهم ليسوا متماسكين كالأمم الأخرى ولا يمتلكون عقلية دستورية مثل البريطانيين، فالفرنسيون كانوا يعانون من الاضطرابات والثورات وتغيير الدساتير، وكان الألمان يميلون إلى استخدام القوة لتسوية المنازعات. ولكن عندما تقدم «هارولد ماكميلان» فى ١٩٦٢ للانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC (وهى الآن الاتحاد الأوروبى) ورفض طلبه، كنت أعتقد أن المسألة مسألة وقت قبل أن ينجح الطلب الثانى أو الثالث. وبعد أن أعلنت بريطانيا انسحابها من شرق السويس فى ١٩٦٨ فاتح رئيس الوزراء هارولد ماكميلان الرئيس شارل ديجول ومرة أخرى رفض طلبه، ولكن دل ذلك على مدى أهمية أوروبا بالنسبة إلى بريطانيا.

كانت بريطانيا تريد أن تنضم إلى أوروبا حتى تخرج من صعوباتها الاقتصادية المتكررة الخاصة ببطء النمو بالمقارنة بالنمو الأسرع لألمانيا وفرنسا ودول البينيلوكس (وهى بلجيكا وهولندا ولكسمبورج) وحتى إيطاليا، أى كل أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وكان من الواضح أن السوق الأكبر يحفز على النمو، وقد أردت أن أنشئ صلات مع أوروبا الجديدة هذه وألا يقفل الباب أمام سنغافورة عندما تنضم بريطانيا.

وكما هو الحال مع معظم المنظمات البيروقراطية، فإن إعلان المبادئ على لسان كبار المسئولين لا يمثل تأكيدا على وجود علاقات سلسة، وقد واجهت سياسات حمائية «لأوروبا

القلعة[١] Fortress Europe، فى السبعينيات بشأن صادراتنا. وفى أكتوبر ١٩٧٧ ذهبت إلى بروكسل لمقابلة رئيس المفوضية الأوروبية «روى جنكنز» Roy Jenkins ، الذى استمرت علاقتى به منذ الستينيات عندما كان وزيرًا للخزانة البريطانية. وكنت قد أرسلت إليه خطابًا بأن تطبيق قواعد النظام العام للمعاملة التفضيلية (الذى يعطى للدول النامية قدرًا محدودًا لدخول الواردات معفاة من الجمارك إلى السوق الأوروبية) على سنغافورة قد تسبب فى مشكلات بالنسبة إلى صادراتنا من الحاسبات الاليكترونية، والمظلات والخشب المضغوط. وفى الآونة الاخيرة حتى الزهور الطازجة لاقت معارضة من زارعى الزهور الهولنديين والإيطاليين. وأضفت أننى قد توقعت مشكلات بالنسبة إلى المنسوجات والمظلات ولكن ليس الحاسبات الاليكترونية والزهور الطازجة. وكان «جنكنز» متعاطفًا ووعد بأن ينظر فى الأمر، ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئًا بالنسبة إلى المظلات، ويبدو أن هذه المظلات كانت تنتج فى الدائرة الانتخابية للرئيس «جيسكار ديستان».

وبالنسبة إلى المفوضين الآخرين (فى المفوضية الأوروبية) ناقشت كيفية تجنب صناعة هذه المنتجات التى ترى دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية أنها حساسة بسبب استمرار ارتفاع معدل البطالة، وقد اكتشفت للأسف أن القائمة غير محدودة. وأى دولة عضو لها أى نفوذ على بروكسل، وترى أنه لحق بها ضرر بسيط، فإنها تستطيع أن تناشد بروكسل لحمايتها وكانت تحصل على هذه الحماية دائمًا. ومع هذا، فإن الجماعة الاقتصادية الاوروبية كانت تنكر أنها تتبنى السياسة الحمائية أكثر من أية تكتلات تجارية أخرى.

---

(١) تعبير «أوروبا القلعة» هو مصطلح دعائى استخدم فى الحرب العالمية الأولى، ويشير إلى قادة أوروبا التى احتلتها ألمانيا النازية، بينما لم تستطع احتلال المملكة المتحدة عبر بحر المانش. ويستخدم البريطانيون المصطلح بمعنى شرف المعركة التى خاضها سلاح الجو الملكى وأسراب القوات الحليفة فى الحرب العالمية الثانية من الجزر البريطانية ضد أهداف فى ألمانيا وإيطاليا والأجزاء المحتلة فى أوروبا. أما ألمانيا النازية فاستخدمت المصطلح Fastung Europa دعائيًا بمعنى خطط هتلر لتحصين أوروبا المحتلة لمنع غزو الحلفاء لها من الجزر البريطانية. أما الاستخدام الحديث للمصطلح فهو الحد من الصادرات الأجنبية ومن تدفق المهاجرين إلى أوروبا واعتبار ذلك نوعًا من التفرقة العنصرية لأن المهاجرين من أجناس غير أوروبية. (المترجم)

واستشهدت بتجربة فيليبس وسيمنز Philips and Siemens وهما من أشهر الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات وقد وجدتا أن تصدير منتجاتهما الاليكترونية المصنوعة فى سنغافورة إلى أوروبا أصعب من تصديرها إلى أمريكا وآسيا.

وقد أثرت مسألتين، الأولى: أن إلغاء مزايا النظام العام للمعاملة التفضيلية يجب ألا يطبق بشكل دائم على سنغافورة، والمسألة الثانية: أن الإجراءات الانتقائية لمنع الواردات لا يمكن أن تكون فعالة فى حل مشكلات الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وحاولت إقناع «جانكنز»، بصفته رئيسًا للمفوضية الأوروبية بأنه يجب أن يصوغ العلاقة الواعدة بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية وآسيا فى اتفاقية للتعاون الاقتصادى، وأن زيارة منه إلى دول منظمة الآسيان ستعنى موافقة المفوضية على تحقيق هذا الهدف، وبدلاً من أن يفعل ذلك، أرسل الفيكونت دافينونDavignon ، مفوض الشئون الاقتصادية. فلم يكن جنكنز ولوعا بالسفر إلى الشرق، الذى لم يكن يعول كثيرًا على مستقبله. وأخيرًا وبمساعدة وزير الخارجية الالمانى هانز ديتريتش جينشر Hans-Dietrich Genscher نجحت منظمة الآسيان فى جعل الجماعة الاقتصادية الأوروبية توقع على اتفاقية فى ١٩٨٠ لتشكيل لجنة التعاون المشترك التى تدعم وتراجع الأنشطة الاقتصادية، ومع هذا، فإن دول منظمة الآسيان استمرت تواجه مشكلات حمائية لا نهاية لها مع تلك المنظمة متعددة الأعضاء. وكان دعمها للمنتجات الزراعية وفرضها الرسوم الجمركية يوجهان ضد صادرات زيت النخيل، وكانت أنظمتها المتعلقة بالصحة والأمان بالنسبة إلى المنتجات المطاطية والقوانين الخاصة بالمحافظة على البيئة والعمال قد أدت إلى إعاقة الصادرات من دول الآسيان إلى أوروبا. وقد فرضت الجماعة الاقتصادية الأوروبية نظام الحصص على استيراد حاملات الكرات (رمان بلي) السنغافورية كجزء من إعادة النظر فى مزايا نظام المعاملة التفضيلية. وكانت الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات أقل مرونة وديناميكية من الشركات الأمريكية واليابانية. وكانت تهدر الفرص أمام الانتاج العالمى المتكامل القائم على إنتاج مكونات مختلفة لمنتج واحد فى دول متعددة، كان هذا هو الوضع السائد فى الثمانينيات وظل قائمًا فى التسعينيات.

ومن أجل إقامة روابط وثيقة مع الفرنسيين الذين كانوا يؤثرون فى حركة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، قمت بتدبير لقاء فى مايو ١٩٦٩ مع الرئيس «ديجول» الذى كنت أشعر منذ مدة طويلة نحوه بالإعجاب به كقائد عظيم. وقبيل الزيارة، خرج الطلبة الفرنسيون إلى الشوارع يطالبون بإصلاحات دستورية وبمزيد من المقاعد فى الجامعات، وقد كانوا بذلك يتحدون شرعية ديجول، وتأجل موعد الزيارة. ودعا ديجول إلى استفتاء عام، ولكنه خسره وتقاعد؛ ولهذا لم تتح لى الفرصة لأقابل هذا الرجل الجاد الطويل القامة الصلب الارادة الذى أعاد للفرنسيين شعورهم بالعزة والكرامة فى أنفسهم وفى بلادهم، والذى تأثرت بسيرته الذاتية حتى وإن كنت قرأتها فى ترجمتها الانجليزية.

وبدلاً من مقابلته قابلت خليفته جورج پومپيدو **Georges Pompidou** فى سبتمبر ١٩٧٠. كان ودودًا ومرحًا، ومن نوعية الرجال الذين يستمتعون بتبادل الآراء مع زائر من دولة بعيدة وغريبة مثل سنغافورة. وأكد لى أن فرنسا أكبر من مجرد دولة تهتم بأحدث طراز فى الملابس والعطور الفاخرة والأنبذة المعتقة، كان يريد للكيماويات الفرنسية الجيدة والآلات التكنولوجية العالية والمعدات الهندسية والطائرات أن تشكل صورة فرنسا كما رآها العالم فى السبعينيات، وكانت لديه نزعة فلسفية وتحدث معى لمدة عشرين دقيقة عن مواقف دول الآسيان بالنسبة إلى الذهب، هل مازال الذهب يحتفظ بقيمته ويحتفظ بثمنه إذا تحول إلى مجرد سلعة ولم يعد يعتبر غطاء للعملات؟ كنت أؤيد الرأى بأن الذهب سيحتفظ بقيمته، فعلى مر آلاف السنين فإن التجربة التاريخية فى الدمار الذى أحدثته المجاعات والفيضانات والحروب وغيرها من النكبات قد علمت الشعب الصينى أن يقدر قيمة الذهب الثابتة. فهو غير قابل للتدمير ولا يتغير مع الزمن وقابل لاستبداله بسلعة أخرى، وكان احتلال اليابانيين لسنغافورة الذى استمر ثلاثة أعوام والنصف ماثلة أمام عينى. وقلت له إن مثقال «تاهيل» **Tahil**(أكثر قليلاً من أوقية أو أونصه) من الذهب كانت — بغض النظر عن ارتفاع نسبة التضخم، تكفى لإطعام عائلة لمدة شهر مع شراء الأدوية وغيرها من الضروريات. ويبدو أن روايتى قد أكدت ما كان مقتنعًا به.

وقلت كذلك إن هذه غريزة في الإنسان منذ الأزل أو منذ فجر التاريخ **primeval**. ولكن مترجمه الفوري الامير اندرونيكوف **Andronikov** وهو مهاجر روسي فرنسي قد ترجم **primeval** على أنها **primitif** أي بدائية. وقد احتججت على ذلك وقلت : «لا... إن كلمة **primeval** تعني منذ الأزل» ونظر المترجم إليّ ببرود وقال: «نعم هي بالفرنسية **primitif**» وشعرت بالارتباك. (ملاحظة: الأمير اندرونيكوف كان على حق من الناحية الحرفية لأن بدائي تعني أيضًا الاحتفاظ بطابع يرجع إلى الماضي السحيق منذ تطور الإنسان، وهو بالضبط ما كان يرمي إليه لي كوان يو). (المترجم)

وقد انتخب فاليري جيسكار ديستان رئيسًا للجمهورية في مايو ١٩٧٤، ليخلف «پومپيدو». وكنت في باريس في زيارة خاصة ولكنه قابلني بعد أيام قليلة من انتخابه. وكان اللقاء جيدًا ودام أكثر من ساعة في قصر الاليزيه. وعلى النقيض من «پومپيدو» الذي كان يعرف الانجليزية ومع هذا يصر على التحدث بالفرنسية، كان طويل القامة نبيل تقاطيع الوجه وأصلع، وكان يتحدث بلكنة فرنسية قوية، ويختار كلماته بعناية وبدقة متناهية.

كان فرنسيًا أصيلاً عقلانيًا ومنطقيًا ومنظمًا: لماذا تطورت سنغافورة دون الآخرين، ما الذي ينقص الآخرين؟ كنت أستطيع أن أبلغه فقط بما أعتقد أنه أسباب ثلاثة مهمة: أولاً: الاستقرار والتماسك في المجتمع، ثانيا: الدافع الثقافي للإنجاز، وحرص الشعب في الانفاق، وأنه مجد في عمله ويستثمر دائما من أجل المستقبل، مع مدخرات عالية تحسبًا للظروف غير المواتية وللأجيال القادمة. ثالثا: احترام شديد للتعليم واكتساب المعرفة،ولم يقتنع أن هذه إجابة شافية.

وكان «لجاك شيراك» رئيس الوزراء في عهد «جيسكار» مجموعة مختلفة تمامًا من الاهتمامات، وهو لم يقض الوقت في مناقشات فلسفية عما يحدث في آسيا ولكنه كان يريد أن يعرف ماذا يمكن أن يعزز العلاقات بين فرنسا وسنغافورة. وحاولت أن أثير اهتمامه ليس فقط بسنغافورة ولكن بالمنطقة ككل، مع استخدام سنغافورة كمنطلق. واستغرق الأمر عشر سنوات، في ظل رئيس جمهورية مختلف، وبعد تولي عدد كبير من رؤساء

الوزارات، قبل أن أقنع الحكومة الفرنسية ورجال الأعمال بأن جنوب شرق آسيا هى جزء واعد من العالم يجب الاستثمار فيه.

وتولى «ريمون بار Raymond Barre «رئاسة الوزراء خلفا «لجاك شيراك» عام ١٩٧٦. وكان «بار» ضخم الحجم متوسط الطول وأستاذًا فى الاقتصاد ومستمعًا جيدًا لما يقال له ويتعاطف معه. وكان يحبذ إقامة مشروعات مشتركة واستثمارات فرنسية فى الخارج، وقد أيد اقتراحى بتطوير سنغافورة لتكون مركز خدمات تكنولوجية، وقال: إن فرنسا يمكن أن تتعاون معنا فى المبيعات والخدمات فى المنطقة. واقترح عقد اتفاقية تجارية للتعاون الثنائى بين سنغافورة وفرنسا، وتشمل مساعدة فنية وتعاون ثقافى مع مجموعة محددة من الأهداف. كان عمليًا ومنظمًا فى معالجته للمشكلات، ومتحمسًا للتوصل إلى نتائج، ولكن رجال الصناعة الفرنسيين لم يكونوا مستعدين لهذا المشروع، فقد تحدثت إلى مجموعة منهم فى الاتحاد الوطنى الفرنسى لأصحاب الاعمالCNPF . وفى نهاية المناقشات التى استمرت ساعة، صرح المتحدث بلسانهم إلى الصحافة بأن المستثمرين يدركون الفرص المتاحة فى سنغافورة ولكن يبدو أن الكثيرين كانوا عازفين عن الإقدام والذهاب إلى «بلاد بعيدة وتتحدث بالانجليزية»، وأضاف أن فرنسا لا يمكن أن توجد فى كل مكان لأنها تركز على أفريقيا، والحقيقة أن الفرنسيين كانوا يركزون على دول أفريقيا الفرانكوفونية (الناطقة بالفرنسية). وحتى فى آسيا كانوا ينجذبون إلى فيتنام – معتقدين أنها ما زالت تتحدث بالفرنسية وأنها فرنسية الهوى، واستمر الوضع فقط حتى منتصف الثمانينيات، عندما قرر كل من الرئيس الاشتراكى «ميتران» ورئيس وزرائه الديجولى «جاك شيراك» أن أفريقيا ليست جاهزة للتنمية مثل آسيا: عندئذ أثمرت جهودى.

ففى يوليو ١٩٨١، وأنا فى طريقى إلى لندن لحضور حفل زفاف الأمير شارلز، توقفت فى باريس على أمل أن أقابل الرئيس المنتخب حديثا: «فرانسوا ميتران» François Mitterand . ولكن وزارة الخارجية الفرنسية المعروفة باسم «كوا دورساى» Quai D'Orsay كانت متزمتة مراسميًا ولم توافق على أن أزور فرنسا وأنا فى طريقى إلى لندن. كان رئيس الجمهورية مشغولاً، ولما كان يستعد هو الآخر للمغادرة لحضور حفل الزفاف،

فإنه سيقابلنى فى لندن فى دار سكن سفيرهم هناك، وحتى يخففوا من وقع الرفض دعانى رئيس الوزراء «بيير موروا» Pierre Mauroy إلى الغداء.

وعند مغادرتى «باريس» ركبت سيارة انطلقت بسرعة مخترقة المرور المزدحم، بصحبة عدد من الدراجات النارية من الفندق الذى أقمت فيه حتى مطار «شارل ديجول»، كان يومًا من أيام الصيف الجميلة، وكانت الطرق السريعة محفوفة بالأشجار والجسور وتزينها النباتات بشكل رائع، وكان مطار «شارك ديجول» حديثًا ومجهزًا بكفاءة، ثم وصلت إلى مطار «هيثرو» الذى يعج بالمسافرين، واجتزت متاهة من الممرات من الطائرة حتى قاعة كبار الزوار، ثم خرجت إلى الشوارع الكئيبة المليئة بالتعرجات والمحفوفة بالحشائش غير المنسقة التى تتخللها الأعشاب حتى وصلت إلى فندق « نايتبريدج» Knightbridge . وكان الفرق شاسعًا بين باريس ولندن.

وعدت بالذاكرة إلى أول زيارة لى لباريس فى يونيو ١٩٤٨ مع زوجتى «تشو»، كانت مدينة غير مهندمة وصلت إلى الحضيض فى فترة ما بعد الاحتلال، ولم يكن هناك وجه للمقارنة بينها وبين لندن التى أسخنتها القنابل، ولكنها كانت منسقة وأنيقة، كانت مدينة يسكنها أناس واثقون من أنفسهم، فخورون بسجلهم الحافل فى مقاومة النازيين وإنقاذ البشرية من الطغيان. وأتذكر أيضًا الفوضى فى باريس فى مايو ١٩٥٨ قبيل عودة شارل ديجول رئيسًا للجمهورية ليقيم الجمهورية الخامسة، ومن خلال وزير ثقافته «مالرو» Malreau، استطاع تنظيف باريس وأزال آثار السخام (الهباب) عن مبانيها وحولها إلى مدينة النور، لقد استعاد الكبرياء للشعب الفرنسى وزرع الأمل من جديد فيه، بينما عمت الفوضى لندن عندما تعثر الاقتصاد البريطانى وانتقل من أزمة إلى أخرى، وكنت أعتقد أن هناك مزايا للتغيير الثورى الذى هو على النقيض من تطور بريطانيا الدستورى التدريجى البطىء. وقد عقد البريطانيون اجتماعات لا نهاية لها بشأن إنشاء مطارات جديدة حول لندن ومنها مطارا «ستانستد Stansted » و«جاتويك» Gatwick، ولكن لم تسفر عن شىء، لأن سلطات التخطيط وقفت مكتوفة الأيدى أمام إصرار المصالح المحلية على المحافظة على مكاسبها على حساب تقدم الامة. وحتى بعد انقضاء سنوات حكم «تاتشر» مازال مطار «هيثرو» يبدو كأنه نصب تذكارى قديم يرمز إلى نقص فى الشجاعة والإقدام.

ومن بين من قابلتهم من الزعماء الفرنسيين كان الرئيس «ميتران» أكثرهم بصيرة في تقدير الاتجاهات السياسية، وفهمًا لطبيعة المجتمعات المختلفة كان. وقد تحدث عن التهديد الذى يمثله التدخل العدوانى للقوات السوفيتية فى أفغانستان. وكان يوافق على أن السوفيت أحرزوا نجاحات فى فيتنام والشرق الأوسط، وبخاصة سوريا، ولكن نفوذهم تقلص فى كل مكان آخر. فهم قدموا كميات كبيرة من السلاح ولكن كان عدد أصدقائهم معدودًا. وكان واثقًا من أن الغرب إذا اتحد فسيكون لديه القدرة على استعادة التوازن العام فى القوى.

وخلال شغل «ميتران» لمنصب رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء «بيير موروا»، اتبع «ميتران» سياسات اشتراكية مختلفة، فقد خفض معدلات الفائدة، وتوسع فى القروض للحد من البطالة وأمم عدة صناعات وبنوك كبرى، وقد عانى الاقتصاد الفرنسي. وعلى الرغم من أن ميتران كان فى السبعينيات من عمره، فإن أيديولوجيته لم تكن جامدة. فقد غير رئيس وزرائه واتبع سياسات اقتصادية تقليدية للتحكم فى الأموال المتداولة والتضخم، واستعادة معدلات النمو الثابتة (التى لم تكن مرتفعة). ومن بين انجازاته خلال ١٤ عامًا فى منصبه كرئيس للجمهورية أنه ثقف الاشتراكيين الفرنسيين وجعلهم طرفًا مشاركًا فى حكومته.

وقد دارت بيننا مناقشات مهمة لأكثر من ساعة فى سبتمبر ١٩٨٦ عندما توقفت طائرته الكونكورد فى مطار «تشانجى» للتزود بالوقود، ولم تكن المراسم تحتم على استقباله، ولكننى وجدته رجلاً جادًا. وكانت جولته استطلاعية، وكان ميتران ذا بصيرة نافذة فقال: إن الإمبراطورية السوفيتية وصلت إلى حالة تكفى فيها مجرد حادثة واحدة لانفصال وسط أوروبا الشرقية عن الاتحاد السوفيتى، وأن الهيمنة السوفيتية قائمة على توازن القوى الذى كان فى مصلحتها. ومع هذا، فإن التاريخ أظهر أن التوازن يتغير دائمًا وأن القوة الأيديولوجية للاتحاد السوفيتى بدأت فى التآكل، وكان هناك جيل ثالث من الشيوعيين يؤمنون بأنهم يمكن أن يستفيدوا من ضعف النظام السوفيتى.

وقد وافق بحماسة على أن أوروبا ستكون قوة أكبر تأثيرًا فى الشئون الدولية إذا استطاعت أن تتحدث بصوت واحد، كان أعظم ما يطمح إليه، أن تتخذ أوروبا بعدد سكانها البالغ ٤٢٠ مليون نسمة قدرات تكنولوجيا عظيمة. وكان يعتقد أن اللغتين الانجليزية والفرنسية يمكن استخدامهما كلغتين مشتركتين فى أوروبا، وأن الفرنسية قوية وتقف على قدم المساواة مع الانجليزية. ولكن توحيد أوروبا يجب أن يكون عملية بطيئة. وإذا كانت المسألة تتعلق بالبقاء، فإن أوروبا ستتحد تمامًا بلا شك. ومن جهة أخرى، فإن أوروبا ستقاوم دائمًا محاولات الحضارة الأمريكية لابتلاعها، وأنها ستكافح للمحافظة على هويتها الأوروبية المميزة. فالأمركة، بما تقدمه من وجبات سريعة وموسيقى «البوب» والأفلام السينمائية تحاول أن تغزو أسلوب الحياة الأوروبية الأصيلة.

وسأل عن الأوضاع فى كمبوديا، وقال إنها تبدو مجمدة، واختلفت معه فى هذا الرأى لأنه أصبح هناك سبب للتفاؤل، فقد تم كبح جماح الشيوعية فى المنطقة، وكانت قد وصلت إلى أوجها عندما استولت ڤيتنام الشمالية على سايجون. ومنذ ذلك الوقت، فإن تدهور النظام الشيوعى وغزو ڤيتنام لكمبوديا واحتلالها لها وفقرها المدقع قد ساعد على طمس الصورة المثالية التى كانت تعرضها الشيوعية حتى ذلك الوقت. وقد أبدى «ميتران» دهشته عندما علم أن مستويات المعيشة فى ڤيتنام منخفضة بشكل فظيع، كما أبلغته، حتى أنهم كانوا سعداء بتلقى شحنات من الأغذية من أقربائهم فى أمريكا وفرنسا، وقلت: إن الڤيتناميين قد ارتكبوا غلطة استراتيجية فظيعة فى مقاتلة الصينيين، وأن استمرار احتلال ڤيتنام لكمبوديا قد أدى إلى إعاقة النمو الاقتصادى بينما استطاعت دول منظمة الآسيان أن تتقدم إلى الأمام، فقد كانت ڤيتنام متأخرة عن دول الآسيان بجيل كامل، وأنها عندما تصل إلى حل للتخلص من عبء كمبوديا تكون قد تأخرت إلى الوراء بجيلين.

وقابلت «ميتران» مرة أخرى فى زيارة رسمية فى مايو ١٩٩٠، وقد نزل إلى درج الليزيه لتحيتى، وهو شرف استثنائى لاحظه سفيرنا، وقد أعرب مرة أخرى عن دهشته من فشل الڤيتناميين الذين كانوا فى رأيه شعبًا يتمتع بالشجاعة والقدرة على التخيل وسعة الحيلة. أضفت أن الڤيتناميين يعلمون أنهم قادرون على إدراك حقيقة التايلانديين على

الرغم من أنهم أقل إقبالاً على العمل الشاق وأقل تنظيمًا إلا أنهم كانوا أكثر نجاحًا، وكان الخطأ في نظامهم. وحتى يتم إصلاح النظام فإنهم يحتاجون إلى تغيير لجيل الزعماء. فهل يمكن أن تكون هناك حركة من القاعدة في ڤيتنام للإطاحة بالنظام كما حدث في أوروبا الشرقية؟ لم أكن أعتقد في هذا، لأن لڤيتنام تقاليد راسخة من الأباطرة والزعماء الأقوياء.

وقد عاد «ميتران» إلى موضوع انهيار الإمبراطورية السوڤيتية وبنوع من التنبؤ الغريب فقد توقع عودة ظهور «كل أنواع القوى الوطنية التي تم قمعها من قبل». وكان هناك رئيس وزراء فرنسي هو «ادوار بالادور» **Edouard Balladur** الذي قاد حكومة الديجوليين التي تعايشت مع رئيس الجمهورية الاشتراكي ميتران، وقد تقابلنا في مناسبات سابقة عديدة. وكان مستشاره الدبلوماسي سفيرًا في سنغافورة وصديقًا لي، ولهذا كنت أعرف أن «بالادور» لديه مقدرة كبيرة. ولهذا دهشت من أنه كان يؤمن ببعض النظريات الغريبة عن التجارة، وفي مكتبه مع وجود من يسجل الجلسة، شرح نظريته بأن تحرير التجارة لا يمكن أن يتم إلا بين الدول التي لها بنية اقتصادية متشابهة، وإلا فإن الاختلافات يمكن أن تؤدي إلى تشوهات ومنافسات غير عادلة، وأعطى مثلاً بصناعة المنسوجات الفرنسية التي يمكن أن تندثر خلال فترة من ١٠ إلى ١٥ عامًا بسبب المنافسة مع الصين وتايوان وكوريا الجنوبية، وقد اختلفت معه في الرأي مؤكدا أن حماية الصناعة في أي دولة لم تعد ممكنة إلا بتكاليف باهظة، فلقد أصبحت الشركات تتميز بطابع عالمي نتيجة للتقدم في التكنولوجيا، وبخاصة في مجال الاتصالات العالمية. فالشركات تحصل على المواد من إحدى الدول، وتستخدم العمالة من دولة ثانية، وتقيم مصانع الانتاج في دولة ثالثة، وتسوق منتجاتها في دولة رابعة.

وعلى الرغم من أنه اتفق مع رأيي بوجه عام، فإنه لم يستطع إلا أن يتخذ موقفًا حمائيًا، بسبب الخوف من أن يفقد فرص العمل إذا نقلت الشركات مصانعها الإنتاجية إلى خارج فرنسا. ووافق على أن المنافسة الاقتصادية يجب أن تكون أمينة وعادلة، مضيفًا أن أصحاب مصانع السيارات اليابانيين لا يتنافسون بعدالة لأنهم يمتلكون مزايا معينة. ووجدت في هذا إيضاحًا شاذًا وغريبًا من رجل لا يُشك في ذكائه.

وهناك رأى مشابه أفضى به إلى «جاك شيراك» عمدة باريس عندما قابلنى فى سنغافورة فى نهاية ١٩٩٢، وكان قد قرأ الخطاب الذى ألقيته فى المنتدى الآسيوى فى أكتوبر من نفس العام عندما كان فى طوكيو. وقد رأى أن تأكيدى بأن أوروبا حمائية أمر غريب، فأوروبا هى أكبر سوق مفتوح فى العالم بأقل رسوم جمركية، وقال إن الحمائيين الحقيقيين هم اليابانيون والولايات المتحدة. ومن غير العدل توجيه اللوم إلى فرنسا أو المفوضية الأوروبية لإعاقة مفاوضات جولة أورجواى لأنها رفضت الموافقة على السياسة الزراعية المشتركة لأوروبا.

ورددت عليه بأنه إذا لم توجد تجارة حرة، فإن العالم يجب أن يستعد لحرب أخرى. فالصينيون قد أقاموا إمبراطوريتهم القديمة لأنهم احتاجوا إلى فرض النظام على مساحة شاسعة من الأراضى وعلى العدد الكبير من سكانها حتى يمكن تبادل السلع والخدمات بحرية داخل إمبراطوريتهم، وعندما انقسمت كل أجزاء المعمورة إلى إمبراطوريات عديدة كما حدث قبل الحرب العالمية الثانية، كانت النتيجة هى اندلاع الحرب بسبب المنافسة للحصول على المزيد من المواد الخام والمزيد من الأسواق ومن الثروات.

وبعد ذلك ناقشنا الزراعة الفرنسية وجولة أورجواى، وكنت قد استمعت إلى برنامج لهيئة الإذاعة البريطانية عن المصيبة التى نزلت بالمزارعين الفرنسيين وكيف أن الريف الفرنسى عانى كثيرًا، ولكن كان ذلك جزءًا لا يتجزأ من الثورة التكنولوجية، لأنه لا يمكن حماية المزارعين الفرنسيين إلى الأبد أو الاحتفاظ بأسلوب حياتهم بدون تغيير. واحتد شيراك قائلاً: إن فرنسا تحتاج إلى حماية زراعتها، ولكنه أرادنى أن أعرف أنه يشاركنى فى الرأى بشأن حرية التجارة. ذلك أن مصلحة فرنسا على المدى الطويل تكمن فى حرية التجارة ولا شىء آخر، ولهذا فإن فرنسا هى الأقل فى فرض القيود الحمائية.

واستشهدت بقول مدير عام «الجات» GATT «أرثر دانكل Arthur Dunkel» باعتباره شاهدًا خبيرًا من تأكيده أن فرنسا حمائية، كما أن المدير العام وقتئذ وهو «بيتر ساثرلاند» Peter Sutherland أكد ذلك أيضًا. وقاطعنى شيراك بأنه لا يثق فى «ساثرلاند». قلت إن رئيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية «جاك ديلور» Jacques Delors يضع ثقته فى

«ساثرلند». وقد أجاب شيراك فورًا بقوله بأنه لا يثق في «بيلور» هو الآخر!! وأضاف شيراك أن لا أحد منا يستطيع أن يقنع الآخر، وأنه من الأفضل أن نتفق على ألا نتفق. وفي النهاية قام بتغيير موقف حكومة بالادور (الحكومة الفرنسية) من أجل أن يتم التوصل إلى تسوية حول جولة أورجواي، ومنذ أن التقينا لأول مرة في ١٩٧٤، أصبحت أنا وشيراك أصدقاء ويمكننا أن نتكلم بحرية وصراحة معًا دون شعور أحد منا بأي ضيق.

* * *

وقد دهشت من الاهتمام الكبير من جانب شيراك والمستشار الألماني «هلموت كول» **Helmut Kohl** بالصين وشرق آسيا، وناقشت ذلك مع رئيس الوزراء «جوه تشوك تونج» **Goh Chok Tong** واقترحت أن يقوم بمبادرة لعقد اجتماعات دورية بين زعماء دول الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا. وكان الأمريكيون يعقدون اجتماعات دورية مع دول شرق آسيا من خلال منتدى التعاون الاقتصادي بين دول آسيا والمحيط الهادي، ومع الاتحاد الاوروبي من خلال منظمات عديدة، ولكن الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا لم يكن بينهما اجتماعات رسمية يمكن أن تدعم التجارة والاستثمارات والتبادل الثقافي، وقد ناقش «جوه» الأمر مع رئيس الوزراء الفرنسي «ادوار بالادور»، وعقد أول اجتماع للزعماء بين آسيا وأوروبا في بانجوك في فبراير ١٩٩٦. ومع زيارة كثير من الزعماء الأوروبيين للدول الآسيوية وهم في طريقهم من أو إلى هذا الاجتماع، اكتشفوا مدى التحول الصناعي في شرق آسيا وقرروا عقد اجتماعات كل سنتين بين زعماء الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا.

* * *

وكان أول لقاء لي مع الألمان في مطار فرانكفورت في أبريل ١٩٦٥. وكانت طائرة شركة الطيران البريطانية لما وراء البحار«**Argonaut**» قد توقفت في روما، حيث استمعت إلى تحذيرات بصوت ناعم كسول صادر من مكبرات الصوت، بينما الحمالون الإيطاليون

يسيرون بالحقائب باسترخاء وبطء. وعند الوصول إلى فرانكفورت بعد ساعات قليلة شعرت بنسيم بارد منعش يتمشى مع ما كان يذاع فى مكبرات الصوت من تحذيرات ثم تبع ذلك تعليمات بلهجة آمرة وملحة، بينما الحمالون يقومون بعملهم بسرعة ونشاط. وقد ذكرنى ذلك بالفرق بين الجيشين الألمانى والإيطالى كما جاء فى البرقيات الواردة من جبهات القتال فى الحرب العالمية الثانية، وقد قرأتها فى التقارير التى بثتها وكالات أنباء الحلفاء عندما كنت أقوم بتحرير البرقيات خلال الاحتلال اليابانى لسنغافورة.

* * *

وقد زرت «ويلى برانت» **Willy Brandt** فى بون فى سبتمبر ١٩٧٠ عندما كان مستشار ألمانيا (أى رئيس وزرائها). وكنا قد التقينا قبل ذلك فى بروكسل عام ١٩٦٤ خلال الاحتفال بمرور مائة عام على إنشاء الدولية الاشتراكية. وبعد إلقاء خطابى فى ذلك الاجتماع توجه إلى وأبدى تعاطفه معى بسبب الاضطرابات الطائفية فى سنغافورة التى نظمها أنصار الحكومة المركزية لترويع السكان الصينيين؛ ودعانى إلى زيارة ألمانيا. وقد شبهت سنغافورة ببرلين الغربية بدون ميزة مساندة جمهورية ألمانيا الاتحادية لها. وبصفته عمدة سابق لبرلين الغربية فهم المأزق الذى كنت فيه، كان أكثر تعاطفًا من جميع الزعماء الأوروبيين بالمأزق الذى تعانى منه سنغافورة، وحاولت أن أقنعه بألا يحول اهتمامه عن جنوب شرق آسيا لأننى كنت واثقا بأننا سنتغلب على حركات التمرد الشيوعية التى تهدد كثيرًا من الدول فى المنطقة. وكان «برانت» جذابا — طويل القامة عريض المنكبين وله وجه ودود ووسيم وصوت رخيم. وكانت ردود أفعاله تنبع من مشاعر عميقة وليس من تحكم عقله. ربما كان يسمح لقلبه بأن يتحكم فى عقله، وكان اشتراكيًا جيدًا من الطراز القديم، ويحبذ دائمًا تكافؤ الفرص والحوافز.

وكان «هلمت شميت» الذى خلف «برانت» فى ١٩٧٤ واضح التفكير حاد الذهن وله آراء محددة بالنسبة إلى جميع المسائل المهمة. وكان يحتقر المداورة والالتباس فى قضايا الشرق والغرب التى درج عليها زعماء الدول النامية الذين كانوا يخشون من توجيه النقد

إلى الاتحاد السوفيتي. ولما كان قد شغل منصب وزير الدفاع ثم وزير المالية قبل أن يصبح مستشارًا، فقد كان على إلمام دقيق بالمسائل الاقتصادية والدفاعية والاستراتيجية.

وقد زار هو وزوجته «لوكى» Loki سنغافورة فى أكتوبر ١٩٧٨. وفى الأيام الثلاثة للزيارة، أتيح لكل منا أن يتعرف على آراء الآخر وأن نجد أرضية مشتركة واسعة بيننا. وعندما سجلنا مقابلة لمحطة تليفزيون ألمانية، دهش المذيع من تشابه آرائنا فى العديد من القضايا.

واقترحت على «شميت» أن يقيم معهدًا ألمانيًا سنغافوريًا يقدم دورات تدريبية عن التصنيع المتقدم وتكنولوچيا المعلومات لمساعدة الشركات الألمانية على إقامة مشاريعها فى المنطقة؛ ووافق. وأثبت المعهد أنه مفيد جدًا للمستثمرين الألمان الذين استطاعوا أن يستعينوا بفنيين مدربين على المستويات الألمانية. وفيما بعد أصبحت سنغافورة تقدم تدريبًا لعمال العالم الثالث فى هذا المعهد.

وبعد زيارتى إلى بون وبرلين فى الخريف التالى، كتبت مذكرة إلى مجلس الوزراء جاء فيها ما يلي:

> «إن برلين بدت أكثر انتعاشًا عما كانت عليه عام ١٩٧٠، عندما زرتها آخر مرة. ولكن ينقصها روح بون القائمة على الحرية والارتياح. فقد قام الشيوعيون بتضييق الخناق على شعب برلين الغربية، وكتموا أنفاسهم لدرجة الشكوى والإشارة إلى ذلك فى العناوين الرئيسية للصحف، فضلاً عن الضغط المستمر الملح لتذكير الألمان بوجه عام بأن لهم رهائن فى برلين الغربية. وعندما كنت أمر على النصب التذكارى للحرب الروسية مع حراسهم الواقفين مثل التماثيل، تذكرت أن الروس هم الذين قدموا السلاح الذى أحدث معاناة شديدة فى الهند الصينية وهدد تايلاند، ولولا تدفق هذا السلاح، ما استطاعت القوات الفيتنامية أن تحتل كمبوديا، ولا أن تنشأ مشكلة نزوح اللاجئين الكمبوديين إلى تايلاند .... وما أنقذنا منهم هو أن نظامهم لم يكن من الكفاءة بحيث يزود الناس بما يحتاجونه من طعام

وخدمات. كما أن نظامهم المتشدد أفقد شعبهم الروح المعنوية وجعلهم فقراء في كل شيء، فيما عدا قدرتهم على الحرب. وهذا الشعور بالدونية سيتضح أكثر مع مرور الوقت لكل ذي عينين بمن فيهم شعبهم الروسي نفسه، وإذا لم يتح الغرب الفرصة للسوفيت لاستغلال تفوقهم العسكري، فإن نظامهم سيتعرض لضغوط شديدة مع حلول التسعينيات».

وهذا ما حدث بالفعل.

وبعد ذلك قابلت «شميت» في بون في يناير ١٩٨٠ بعد غزو السوفيت لأفغانستان. كنت مع مجموعة من الزعماء، منهم «هنري كيسنجر» و«تيد هيث» و«جورج شولتز»، وأجريت معهم مناقشات حرة. وقد أجمعنا على ضرورة مقاومة الاتحاد السوفيتي مهما كانت التكاليف وعلى ضرورة مساندة الشعب الأفغاني. وقد تنحى «شميت» عن منصبه في ١٩٨٢ لأن حزبه الديمقراطي الاشتراكي **SPD** لم يؤيد سياساته التي كان يعتقد أنها ضرورية لاستعادة النظام المالي لعافيته. وقد استمر نشيطًا يكتب في صحيفة «داي تسايت» **Die Zeit**، ويرأس مؤتمرات «مجلس العمل الداخلي»، والمكون من مجموعة من زعماء العالم السابقين الذين كانوا يتقابلون سنويًا لمناقشة مشكلات العالم طويلة الأمد بطريقة محايدة ونزيهة، وقد انضممت إلى عضوية هذه الجماعة بعد أن تركت منصبي في ١٩٩٠.

وكان خليفة «شميت» هو «هلموت كول» وهو عملاق، ربما أضخم وأطول زعيم في العالم وقتئذ. وفي زيارتي إلى بون في مايو ١٩٩٠ كان بليغًا وهو يتحدث عن توحيد ألمانيا الذي كان على وشك أن يحدث. قال لابد أن يحدث، وفي سياق توحيد ألمانيا. كان واثقًا ومتفائلاً من أنه يمكن أن يدبر النفقات ويواجه مشكلات التوحيد، وقد رفض أي اقتراح بفرض مبدأ « أوروبا القلعة». فألمانيا ما كانت لتتسامح مع النظام الحمائي وكان واثقًا أن الصناعة الألمانية ستكون قادرة على المنافسة ضد اليابانيين.

وأعربت عن قلقي من أن إعادة توحيد ألمانيا ستؤدي إلى استهلاك كثير من الموارد والطاقة والقوى العاملة ولن يبقى شيء للمنطقة الآسيوية المطلة على المحيط الهادي.

فأكد لى أنه لن يفقد الاهتمام بشرق آسيا، فقد كان على وعى كبير بأن ألمانيا الموحدة مع إضافة حوالى عشرين مليون ألمانى شرقى إلى ستين مليون ألمانى غربى ستؤدى إلى إثارة المخاوف بين جيرانها. وقال: إن الجميع يريدون أن تبقى ألمانيا الموحدة عضوًا فى حلف الأطلنطى، وعلى الرغم من أن رغبتهم هذه ليست قائمة على دوافع «صديقة» دائمًا، فإن النتيجة النهائية ستكون إيجابية. «فالوحدة الأوروبية والوحدة الألمانية هما وجهان لعملة واحدة».

وكان لديه – بالتساوى– آراء حكيمة بالنسبة إلى الصين، فقد كان هناك عدد كبير من الحمقى فى جمهورية ألمانيا الاتحادية الذين أرادوا عزل الصين بسبب أحداث ميدان «تيانانمين». ولكن كان هذا تقديرًا خاطئًا. ولهذا كان يوافق على سياسة سنغافورة بإشراك الصين. فالصين تريد موقع قدم لها فى أوروبا، خصوصًا فى ألمانيا التى لديها أكبر عدد من الطلبة الصينيين فى أوروبا الذين سيقومون بتحديث الصين. وعلى النقيض من الفرنسيين، كانت الصناعات والبنوك الألمانية نشيطة فى سنغافورة وفى المنطقة منذ أوائل السبعينيات، قبل أن يبدى المستشار «كول» اهتمامًا شخصيًا بها بكثير، وبعد الهولنديين، كان الألمان هم أكبر مستثمر أوروبى فى سنغافورة، وأكبر شريك تجارى أوروبى لنا. وقد زار «كول» سنغافورة فى فبراير ١٩٩٣، أى بعد سنتين والنصف من إعادة توحيد ألمانيا. وقد اعترف لى بأن ثمن اندماج ألمانيا الشرقية كان أكبر مما توقع، ومع هذا فقد كان يصحبه أكثر من أربعين من أساطنة الصناعة الألمانية، وحثثته على ألا يترك شرق آسيا للأمريكيين واليابانيين. قال «كول»: إن ألمانيا تتطلع أساسًا إلى الخارج، وكان يريد أن يقيم مزيدًا من الروابط الاقتصادية والثقافية مع المنطقة، وقد دعانى إلى زيارة ألمانيا حتى أواصل الصلة بها.

كان يريد من أصحاب المشاريع فى سنغافورة وألمانيا أن يستثمروا معا فى الصين، وفيتنام وفى أسواق شرق آسيا الأخرى. (وقد زرته فى مايو ١٩٩٤ حتى أطلعه على الجديد فى مجرى الأحداث)، وقد تحدث أيضًا عن روسيا، وأن الاتحاد الاوروبى لا يتعامل بالاحترام الواجب مع الزعماء فى موسكو. فالروس شعب معتز بكرامته، وهو يشعر

بالمهانة والإهانة من هذه المعاملة. وإذا لم يتم استخدام الأسلوب السليم، فإنه مقتنع بأن الوطنيين والعسكريين الروس سيعودون إلى السلطة وتبدأ من جديد الحلقة المفرغة.

وفي نوفمبر ١٩٩٥ زار «كول» سنغافورة مرة أخرى وكرر شعوره بالقلق تجاه روسيا، ولم يفهم شركاؤه الأوروبيون أن روسيا مهمة بالنسبة إلى السلام في أوروبا، وأن عليهم أن يساعدوا روسيا في أن تصبح أقوى وأكثر ديمقراطية وعدم العودة إلى الديكتاتورية والنزعة التوسعية، فأوروبا ستحتاج إلى روسيا للتوازن مع الصين. ولهذه الأسباب فإن ألمانيا كانت على رأس المانحين للمعونة لروسيا بمقدار ٥٢ مليار دولار أمريكي في ١٩٨٩، أي أكثر من نصف المساعدات الدولية مجتمعة. وكان قد يأس من الأمريكيين الذين أصبحوا لا يهتمون إلا بالداخل. وكان الجمهوريون «سيئين إن لم يكونوا الأسوأ». ولم يقم أي مرشح جمهوري بزيارة أوروبا خلال عام الانتخابات الرئاسية كما كانوا يفعلون خلال سنوات الحرب الباردة، لقد كان يريد أن يعرف تقديري الشخصي حتى يقارن ذلك بتقاريره الرسمية عن الصين واليابان وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا والهند وباكستان وبنجلاديش والفلبين، وقد أعطيته إجابات صريحة بدون أي تزويق، وعندما كنت أقول عن دولة ما أنها حالة ميئوس منها، كان يوافق ويقول: إنه لن يستثمر فيها، كان ذا عزيمة وتصميم وكانت تقديراتنا غالبا ما تتلاقى.

وفي يونيو ١٩٩٦ أخذني «كول» ومعي زوجتي «تشو» إلى نهر الراين في طائرة هليكوبتر لزيارة «سبيير» **Speyer** المدينة المشهورة بقلعتها التي تعود إلى القرن الحادي عشر، والتي تقع في الولاية مسقط رأسه: راينلاند – بالاتينيت **Rhineland– Palatinate** في وسط أوروبا. وكان قد دعا «ميتران» و«جورباتشوف» و«ثاتشر» وغيرهم في هذه الرحلة المثيرة إلى منطقة النبيذ في «راينلاند». وقد انضمت إلينا زوجته في مطعمه المفضل: «دايدشايم هوف»، **Deidesheim Hof** وجربنا بعض الأطباق الأثيرة لديه. وخلال العشاء أمتعني بحكايات عن مقابلاته مع زعماء شرق آسيا الذين أعجب بهم والذين لاحظ أنهم سريعو الغضب، وقد وجد أن «سوهارتو» رجلاً على سجيته، ولهذا أصبحا من الأصدقاء الحميمين. وقبل أن يصبح مستشارًا (رئيسًا للوزراء) كان قد زار «سوهارتو» في منزله.

وبينما كان ينتظر فى الردهة وهو يعجب بالأسماك فى حوض السمك، خرج رجل يرتدى سترة وسارونج (الزى الوطنى الإندونيسى)، وأخذا يراقبان معًا الأسماك ثم بدأ الحديث بينهما. ولم يفطن السفير الالمانى الذى صحب «كول» إلى وجود «سوهارتو»، وبعد فترة أدرك «كول» أنه كان رئيس الجمهورية نفسه. ودعاه «سوهارتو» إلى البقاء لتناول الغداء معه وقضيا أربع ساعات معًا، وفى مناسبة أخرى صحبه «سوهارتو» إلى مزرعته ليلقى نظرة على ماشيته، وبعد ذلك أرسل له «كول» ثورًا ألمانيا. وفى المرة التالية التى قابل فيها سوهارتو، صافحه رئيس الجمهورية وقال له: إن الثور قام بعمله على أكمل وجه. وقد أظهر «كول» أنه لا يعول كثيرًا على المظهر كما يعول على الجوهر وذلك حينما تجولنا حول «سباير» ليس فى سيارة مرسيدس، ولكن فى سيارة شعبية من طراز فولكس فاجن. وعندما دعوته إلى الغداء فى سنغافورة وصل فى عربة سياحية وقال لى إنه فعل ذلك حتى يتاح له رؤية المدينة بشكل أفضل ومريح.

لم يكن «هلموت شميت» ولا «هلموت كول» من الأصدقاء المقربين وكانت وسائل الإعلام الالمانية قد أثار اهتمامها أننى كنت على صلة طيبة بكل منهما، وعندما سألونى أجبت أن من واجبات عملى أن أكون على صلة طيبة بمن يكون زعيمًا لألمانيا، وأننى لا أنحاز لشخص على حساب شخص آخر. وغالبًا ما كانت هناك مقارنة بين الاثنين فى غير صالح «كول» الذى تولى المنصب بعد «شميت» مباشرة، كان «شميت» مثقفًا يعرض أفكارًا مثيرة للاهتمام بوضوح وقوة فى صحيفة «دى تسايت» بعد أن اعتزل من منصب المستشارية. ومن جهة أخرى كانت وسائل الإعلام قد وصفت «كول» بأنه ممل وغير ملهم. وأدى هذا إلى أن الكثيرين لم يمنحوه حقه من التقدير. وعندما جاء إلى الحكم لأول مرة لم يتوقع أحد أن يستمر فى منصبه كمستشار لألمانيا أطول مدة منذ «بسمارك». وعندما عرفته بطريقة أفضل وأن أتعمق داخله فيما وراء ما يبدو على السطح من ضخامة وحماقة، اكتشفت أنه يتمتع بعقل راجح وغريزة سياسية حادة، كانت شخصيته قوية وتتسم بالتصميم والثبات فى تحقيق أهدافه، وكانت رؤيته العظيمة قد مكنته من أن يتصالح مع ماضى ألمانيا، وكان مصممًا على أن الماضى لن يتكرر مرة أخرى أبدًا. ومن هنا، جاء سعيه القوى إزاء الوحدة

النقدية الأوروبية التى وصفها بأنها مسألة تتعلق بالحرب والسلام، وكان يؤمن بأن «اليورو» سيجعل عملية الاندماج الأوروبى أمرًا لا رجعة فيه.

وقد خسر كول الانتخابات فى سبتمبر ١٩٩٨، وسيسجل اسمه فى التاريخ باعتباره من الألمان العظماء فقد أعاد توحيد ألمانيا، كما كان من الأوروبيين العظماء. فقد كان يريد أن تكون ألمانيا جزءا من أوروبا الكبرى التى تعلو على القوميات ليتجنب الحروب الأوروبية الكارثية التى نشبت فى القرن الماضى. وقد عمل على توثيق الروابط الفرنسية الألمانية ونجح فى إصدار عملة «اليورو» فى أول يناير ١٩٩٩، على الرغم مما أحاط به من شكوك ومعارضة. وقد ضعف «اليورو» أمام الدولار الامريكى فى العام الأول، ولكن إذا نجح فى النهاية فإن إسهام «كول» فى الوحدة الأوروبية سيكون إنجازا تاريخيا. وإن اعترافه من أنه حصل على تبرعات سرية لحزبه، وكان يجب أن يعلن عنها، لا يمكن أن يقلل من إسهامه فى سبيل ألمانيا والوحدة الأوروبية، وكان زعماء فرنسا قد أثروا فى نفسى بسبب توقد ذهنهم وتحليلهم السياسى. كان لديهم قدرة أكبر من الألمان على إظهار أنفسهم على المسرح العالمى، مستخدمين موارد الألمان فى الجماعة الأوروبية، وكان توحيد ألمانيا يبدو وكأنه يتحدى هذا التدبير، ولكن المستشار «كول» كان يعرف أيضًا جيدًا المخاوف التى يمكن أن تثار إذا دخلت ألمانيا بكل ثقلها.

وكانت هناك عقبة كبيرة أمام التماسك والوحدة الأوروبية وهو غياب لغة مشتركة. فقد كان «شميت» يتحدث إلى جيسكار بالإنجليزية وأبلغنى أنهما استطاعا أن يقيما صلة وثيقة بينهما. ولكن «ميتران» و«شيراك» كانا يتحدثان عن طريق مترجم، وكنت أجد صعوبة فى أن أعرف ما يدور فى ذهن الشخص الآخر عندما يقف بيننا مترجم، وكان «شميت» و«جيسكار» و«شيراك» يتحدثون إلىّ بالإنجليزية وكنت أشعر بمكنون تفكيرهم أفضل مما أفعل مع «ميتران» و«كول» اللذين يتحدثان عبر المترجم.

وعندما كان علىّ أن أنتظر المترجمين حتى يترجموا ما يقال كان من الصعب أن أقرأ لغة الجسد. وعندما يتحدث شخص بالإنجليزية حتى وإن لم يلتزم بقواعد اللغة وتعبيراتها الخاصة، فإننى كنت أشعر بالطريقة التى يفكر بها، ذلك أن توقفه وتردده فى منتصف

جملة ما يؤدى أحيانًا إلى تغيير بعض المعانى الدقيقة للجملة، ولكن المترجم كان يتجاهل هذه الفترات من الصمت ويعطينى المادة مجردة من التردد الذى يدل على تحفظاته. وإلى أن يستقر الأوروبيون على لغة مشتركة، فإنهم لا يستطيعون أن يصلوا إلى المزايا التى يتمتع بها الأمريكيون بسبب استخدامهم لغة واحدة، إن كل دولة عضو فى الاتحاد الأوروبى تدرس اللغة الانجليزية كلغة ثانية، ولا توجد دولة مستعدة لأن تتخلى عن لغتها للإنجليزية أو لأية لغة أخرى، ولهذا لا يمكن تبادل المهندسين والمديرين فى الاتحاد الأوروبى بسهولة – مثل الأمريكيين – عند العمل فى مشروعات كبرى.

والطموحات الفرنسية فى أن يجعلوا لغتهم إحدى اللغات الرئيسية فى الدبلوماسية الدولية لابد من أن تخضع للبرجماتية. ومع حلول الثمانينيات بدأ المتحدثون باللغة الفرنسية فى المؤتمرات الدولية فى التحدث بالإنجليزية حتى يكون تأثيرهم أكبر على المستمعين الدوليين. ومع انتشار الإنترنت أصبح تجاهل تفوق اللغة الانجليزية يكلف ثمنًا باهظًا. وأصبح من المعتاد فى التسعينيات الاستماع إلى المديرين التنفيذيين الفرنسيين والألمان وهم يتناقشون بالإنجليزية(١).

(١) بعد أن كانت اللغة الفرنسية هى اللغة الدبلوماسية والدولية فى العالم (بعد أن توقف العمل باللاتينية) حلت اللغة الإنجليزية محل الفرنسية، ولم يحدث ذلك عندما كانت الامبراطورية البريطانية ومستعمراتها لا تغيب عنها الشمس، وإنما لعوامل أخرى كثيرة منها بزوغ الولايات المتحدة وانتشار تعليم اللغة الانجليزية فى دول العالم وسهولة التعامل بها فى جميع المجالات وخصوصًا التجارية. ومع هذا تحاول فرنسا بكل جهدها أن تستمر اللغة الفرنسية إلى جانب اللغة الإنجليزية. وكانت الولايات المتحدة قد حاولت فى فترة ما أن تعتمد اللغة الأمريكية لغة دولية ولكنها عدلت عن ذلك. (المترجم)

٢٧- الاتحاد السوفيتي: انهيار امبراطورية من الداخل

كنت فى «جيسلتون» Jesselton (وهى الآن «كوتا كينابالو» Kota Kinabalu) بالقرب من أدغال «شمال بورنيو»North Borneo البريطانية لمتابعة دعوى قضائية عندما أفادت الأنباء بأن الروس أرسلوا «سبوتنك» Sputnik إلى الفضاء، كان ذلك بمثابة مظاهرة ضخمة تعبر عن تفوق التكنولوجيا السوفيتية، وقد أخذت التحدى الذى أظهره النظام الشيوعى على محمل الجد، فقد كان السوفيت عدوانيين فى كل مكان فى آسيا، وكانوا ومعهم الصين الشيوعية يشعلون نيران تمرد العصابات، وقد شغلوا ذهنى بشكل أكبر بعد أن أرسلوا أول رجل إلى الفضاء فى أبريل ١٩٦١. فقد أضفى ذلك مصداقية على دعواهم بأن التاريخ يقف إلى جانبهم.

وانتابنى الفضول لأعرف ما هو معدنهم كشعب وانتهزت الفرصة لزيارة موسكو فى سبتمبر ١٩٦٢ بعد مؤتمر دول الكومنولث فى لندن، وكنت قد قمت بزيارة رسمية نمطية إلى موسكو قضيت فيها أمسية فى «بولشوى Bolshoi» شاهدت فيها «سترافنسكى» Stravinsky فى أول عودة له إلى روسيا وهو يقود الأوركسترا لباليه «بتروشكا». وكان المسئولون قد عزلونى عن الشعب فى الشوارع والحوانيت والفنادق ولم أقابل أى شخص آخر غيرهم.

وكان آخر انطباع لى عن موسكو والمسئولين فيها هو البلادة والكآبة. كانت هناك «بابوشكا» Bábushka، كما قرأت عنها فى الكتب تمامًا – وهى السيدة الضخمة الممتلئة التى تجلس أمام المصعد فى الدور الذى أقيم فيه من الفندق القومى (وهو أفضل فندق

لديهم، وكان ينزل فيه «سترافنسكي» أيضا)، وهي لا تفعل شيئا سوى الجلوس. وقد قدموا لي إفطارا متنوعا – من الكافيار وسمك الحنش المدخن (الذى يؤخذ منه الكافيار) وشرائح الخنزير واللحم، وتشكيلة من الخبز والزبد والقهوة والشاى والفودكا والكونياك – على مائدة مغطاة بمفرش من المخمل الاسود. وعندما عدت ذلك المساء من الباليه، كان الطعام هناك كما تركته. وكنت قد تلقيت تحذيرا بأن حوض الاستحمام وحوض اليدين ليس بهما سدادات للمياه ولهذا أحضرت معى كرة من المطاط القوى لاستخدامها لهذا الغرض. ولم تنفع هذه الكرة مع حوض اليدين ولكن أمكن تثبيتها فى حوض الاستحمام. وكانت السيارة من طراز «تشايكا» Chaika(وهى سيارة متوسطة الحجم) مريحة. وكان الموظف المرافق لى من وزارة الثقافة ومسئول عن جنوب شرق آسيا، وكان المسئول الاعلى الذى كان على أن أقابله هو نائب وزير الخارجية «كوزنيتسوف»Kuznetsov . وفى موسكو أحسست بخطر يحوم حولى، ولكن ربما كان ذلك من نسج خيالى.

كان السوفيت قوة عظمى وهى حقيقة واقعة. ولهذا شجعت ابنى الاكبر «لونج» على دراسة اللغة الروسية، وكان منطقى أنه طالما يريد أن يدرس الرياضة، فإنه يستطيع أن يقرأ كتبا لعدد كبير من علماء الرياضة الروس الممتازين. وكنت أعتقد أن روسيا سيكون لها تأثير كبير على حياة أبنائى. وقضى «لونج» خمس سنوات يدرس اللغة الروسية مع أستاذ مهاجر تشيكى يدرس فى جامعة «نانيانج»، ثم مع مراسل وكالة الانباء الروسية «تاس»، ثم مع مجموعة من الشبان الروس كانوا يدرسون اللغة الصينية هناك. وأخيرا، قام دبلوماسى بريطانى بتدريس الروسية له لكى يجتاز امتحان الثانوية وقد اجتازه بامتياز.

وأقامت سنغافورة علاقات دبلوماسية كاملة مع روسيا عام ١٩٦٨. ولكن الاتصالات كانت فى حدها الادنى. فلم يكن لديهم شىء نريد أن نشتريه منهم فيما عدا الاسماك التى يصطادها أسطولهم الذى يجوب المحيطين الهندى والهادى. وقد أقاموا مشروعا مشتركا مع إحدى شركاتنا لتعليب أسماكهم، كما أنهم كانوا يصلحون سفنهم فى أحواضنا الجافة ويتزودون بما يحتاجونه من مؤن. ومع هذا، فإن السوفيت كانوا يهتمون بسنغافورة بسبب موقعها الاستراتيجى . وقد تحدثوا معى عن هذه النقطة أثناء توقف إجبارى لطائرتى فى موسكو فى يناير ١٩٦٩.

كنت أنا و«تشو» فى طريقنا إلى لندن، نطير على خطوط الطيران الاسكندينافية عن طريق «بانجكوك» و«طشقند» و«كوبنهاجن»، عندما أعلن الطيار أن الطائرة لا يمكنها أن تهبط فى «طشقند» بسبب سوء الأحوال الجوية وأنها ستهبط بدلاً من ذلك فى موسكو. وكان الجو يبدو صحوًا ونحن نطير فوق «طشقند». وكان ينتظر على مهبط الطائرة فى مطار موسكو مسئولون من وزارة الخارجية الروسية مع «إيفانوفيتش سافرونوف» Ivanovich Safronov السفير الروسى المعين لتمثيلهم فى سنغافورة، وكانت درجة الحرارة فى تلك الليلة تحت الصفر. وتزحلقت «تشو» وكادت تسقط على مهبط الطائرة المغطى بالجليد، ولم تكن مستعدة لمواجهة مثل هذه الظروف.

وكان سكرتيرى يرتجف من البرد ولكنه شعر بالدفء فى صالة كبار الزوار عندما تناول الكونياك، وكان هدفهم من كل هذه الترتيبات أن أقابل أول سفير لهم لسنغافورة. وكانت طريقة سهلة أخرى أيضًا لكى يؤثروا على بما لديهم من حجم وقوة ونفوذ، وكان «سافرونوف» الذى يتحدث «الماندارينية» قد خدم فى الصين، وكان من الواضح أن من واجبه أن يقوم بدراسة دقيقة عن النفوذ المحتمل الذى يمكن أن تمارسه الصين فى سنغافورة، وبعد وصوله بقليل إلى سنغافورة سلمنى دعوة من رئيس الوزراء «اليكس نيولافيتش كوسيجن» لزيارة الاتحاد السوفيتى.

وفى سبتمبر ١٩٧٠، وصلت إلى موسكو بعد منتصف الليل على رحلة «أيرفلوت» من القاهرة، ورحب بى حرس شرف من الحراس الروس طوال القامة تحت فيض من الكشافات. كانوا يتحركون كأنهم إنسان آلى وقد ردوا جميعًا بصوت عال على تحيتى لهم عندما قلت: «أهلا» باللغة الروسية. وانتهى استعراضى لحرس الشرف مع رجال يسيرون بالقرب منى فى مظهر تهديدى من القوة والروح العدوانية، وكان كل ذلك مصمما للتأثير فىّ، وفعلاً تأثرت.

وتوجهت إلى مقابلة الرئيس البدين «نيكولاى بودجورنى» فى الكرملين لإجراء مناقشات على الغداء، وتحدث عن تحسين العلاقات الثقافية والاقتصادية. ولم تكن شخصيته تتميز بشىء ، ولم يترك لدىّ أى انطباع. وفى اليوم التالى أقلتنى طائرة إلى «سوتشى» Sochi

ثم ركبت سيارة من استراحة الضيوف التى تبعد أكثر من ميلين على طريق جبلى يطل على البحر الأسود إلى منزل كبير لقضاء الأجازات فى «بتسوندا» Pitsunda، حيث استقبلنا «كوسيجن» رئيس الوزراء بوجهه الصارم ولكن بترحاب. وعرفنا «كوسيجن» متباهيا على ما يحتويه كوخه الريفى من أسباب الراحة وخصوصا حمام السباحة المغطى وبه وسيلة لتدفئة المياه، مع باب كبير ينزلج بضغط على زر. وقضيت حوالى ساعتين أتحدث معه قبل العشاء.

وأظهر «كوسيجن» اهتماما بالظروف التى دعتنا إلى الانفصال عن ماليزيا، وسأل: «هل بذلت سنغافورة حقًا جهودًا جادة للتعايش فى ظل الاتحاد؟» فأكدت له أننا حاولنا جاهدين، ولكن كان هناك اختلاف أساسى فى معتقداتنا السياسية بالنسبة إلى القضايا والسياسات الطائفية، وسأل: هل هو على صواب إذا افترض أن فكرة الاتحاد الفيدرالى مرة أخرى مع ماليزيا لم تهجر تماما. فأشرت إلى الصلات الجغرافية والعائلية بين الدولتين، ولكن بعد الاضطرابات العنصرية فى «كوالالمبور» فى مايو ١٩٦٩، تجعلنى لا أعتقد أنه من المجدى التحدث عن العودة إلى الانضمام إلى الاتحاد، وكان الزعماء هناك يتشككون فى سنغافورة، ثم سألنى عن التأييد الذى يحظى به الشيوعيون (أى أتباع «ماو») فى سنغافورة. قلت إن نسبته تصل إلى ٣٣ فى المائة فى ١٩٦١ – ١٩٦٢ ويصل حاليا إلى ١٥ فى المائة على الأرجح.

وقد اتضح لى من حركات جسده وأسئلته عن مدى نفوذ بكين على الذين تلقوا تعليمهم بالصينية أنه لا يعتقد أن سنغافورة المستقلة ستكون فى مصلحة السوڤيت. وقد أشار عن عمد إلى التسهيلات التى نقدمها لإصلاح الطائرات والسفن الحربية الأمريكية، واستقبال الضباط والجنود الأمريكيين من ڤيتنام فى زيارات للراحة والاستجمام، فرددت عليه أن تسهيلاتنا فى الاصلاح مفتوحة للجميع على أسس تجارية، وقد أبدى اهتمامًا باستخدام أحواضنا الجافة (لإصلاح سفنهم)، وقال وعينه على التسهيلات البحرية البريطانية السابقة بأنه يأمل فى التوسع فى العلاقات الثنائية فى المجالين السياسى

والاقتصادى. وكان على استعداد لأن يرسل كل أنواع السفن، بما فيها السفن الحربية السوفيتية للإصلاح، وأضاف أن نائب وزير التجارة الخارجية السوفيتية سيزور سنغافورة ليقدر إمكانيات تنشيط التبادل التجارى.

وقد ترك انطباعًا لدىّ بأنه رجل يمتلك قدرًا من المهارة والجدية، ولم يثر مسألة الاقتراح السوفيتى الخاص بنظام الأمن الجماعى الآسيوى الذى أثاره معى الرئيس «بودجورنى» فى موسكو، ولكنى لم أظهر تحمسًا فقال كوسيجن ببساطة إنهم دولة أوروبية وآسيوية معًا، ومن الطبيعى أنهم يهتمون بما يدور فى جنوب شرق آسيا على الرغم من أن البعض ينكرون عليهم أنهم آسيويون. وكان ميخائيل س. كاپيتسا **Mikhail S. Kapitsa** الموظف بوزارة الخارجية الذى رافقنى، خبيرًا فى الشئون الصينية، وهو الذى كان يتكلم ويستقصى معظم الوقت خلال زيارتى، وكان كرم الضيافة السوفيتية يغمرنى. وعلى الطائرة من موسكو إلى «سوتشى» قدموا الكافيار والسمك المدخن والفودكا والكونياك بعد الإفطار مباشرة. وعندما قلت إن العادات البريطانية تجعلنى لا أشرب غير الشاى فى الصباح، أبعدوا الخمور والطعام فورًا، وقال وزيرهم الذى صحبنى إنه أيضًا من هواة شرب الشاى وأخذ يطنب فى مدحه.

وقد تأثرت عندما شاهدت النصب التذكارى الضخم عن الحرب فى «ڤولجوجراد» **Volgograd** (وكان اسمها «ستالينجراد» أثناء الحرب العالمية الثانية) الذى أقيم تخليدًا لذكرى دفاعهم البطولى عن المدينة التى كانت تحت الحصار. وكنت بصفتى محررًا للبرقيات فى سنغافورة أثناء الاحتلال اليابانى، قد سبق أن قرأت برقيات المراسلين الحربيين خلال تلك المعركة الطويلة فى ١٩٤٣-١٩٤٤. وكانت هناك نقوش رائعة جدارية لتخليد ذكرى كثير من أعمال الشجاعة للقوات الروسية والمدنيين الروس خلال فترة الحصار. وهناك نصب للحرب ومقبرة للمحاربين فى «لينينجراد» (واسمها الآن «پيترسبرج») وهم أيضًا يستحقون أن نتذكرهم، فقد كانوا رجالاً شجعانًا وأشداء وقادرين على التحمل، وصمدوا أمام الضربات الشديدة التى أنزلتها بهم الجيوش الألمانية، واستطاعوا أن ينقلبوا على عدوهم ويتغلبوا عليه ويطردوه حتى برلين.

وعلى الرغم من أنهم كانوا ودودين ومضيافين، فإننى و«تشو» شككنا من أن غرفنا زودت بأجهزة تنصت. وبعد العشاء فى أول ليلة لنا فى موسكو قالت «تشو» ونحن فى غرفة نومنا فى كوخ الضيافة: «من الأمور الغريبة أنهم يبدون اهتمامًا كبيرًا بى، ولابد من أنهم يعتقدون أن لى تأثيرًا كبيرًا عليك، بينما لا يهتمون «براچا»». وفى اليوم التالى حظى وزير خارجيتى «راچاراتنام» باهتمام كبير من مضيفينا وقل اهتمامهم بـ«تشو». وتم ذلك بشكل واضح حتى أننى تساءلت: هل يريدون منا أن نعرف أنهم يتنصتون إلى أحاديثنا سرا؟ وخلال باقى الرحلة، حتى فى الحمام، شعرت بأنهم يتتبعون أفكارى.

وبعد ١٩٧٠، لم تحدث اتصالات على مستوى عال فيما عدا أربع زيارات من نائب وزير الخارجية السوڤيتى «ن. پ. فيريوبن» **N. P. Firyubin** إلى سنغافورة فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠. وقد عاتبته لعدم تأييد بلاده لمنظمة الآسيان فى الوقت الذى حتى الصين أيدتها. لقد كان السوفيت يتشككون من منظمة الآسيان ويعتبرونها منظمة معادية للسوڤيت وموالية للولايات المتحدة. وكان «فيريوبن» على درجة عالية من الذكاء واللطف عندما تتحدث إليه، ولكنه لم يكن يملك القوة على اتخاذ القرارات السياسية، وعندما تقابلنا للمرة الأخيرة فى أبريل ١٩٨٠ حاول تحسين سمعة السوڤيت السيئة بعد مساندتهم لاحتلال ڤيتنام لكمبوديا وغزو السوڤيت لأفغانستان. وقال: إن الاتحاد السوڤيتى يريد تخفيف حدة التوتر مع باقى دول العالم، وأشار إلى الزيارات الأخيرة للزعماء الڤيتناميين إلى عواصم جنوب شرق آسيا كدليل على اتجاههم الجديد نحو السلام، وكانت ڤيتنام راغبة فى مناقشة إقامة منطقة يسودها السلام والحرية والازدهار. وقد أيد السوڤيت هذا الهدف وأنهم سيفعلون ما فى وسعهم للمحافظة على السلام والأمن والثقة المتبادلة، وكنت مباشرًا فى تنفيذ هذه الآراء. فلو أنهم يريدون السلام حقًا، فيجب أن يحثوا ڤيتنام على أن توقف عدوانها على كمبوديا، وهو ما أزعج كل الدول الأخرى فى جنوب شرق آسيا. وأكدت أن غزو الاتحاد السوڤيتى لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ قد جعل جميع الدول فى جنوب شرق آسيا متوجسة من حقيقة نوايا السوڤيت. وقد اكتشفنا أيضًا فى ذلك الوقت تقريبًا أن موظف الرمز فى سفارتنا فى موسكو قد أغوته سيدة روسية وأنه سلم لها برقيات السفارة الرمزية. ولابد من أنهم فعلوا نفس الشىء بشكل منظم مع باقى السفارات،

سواء أكانت لدول صديقة أو عدوة. وقد حيرنى ما الذى كانوا يأملون أن يعلموه من قراءة اتصالاتنا مع سفارتنا، لأن كل ما كنا نريده هو أن نبتعد عن المتاعب معهم.

وبعد أن قامت ڤيتنام بغزو كمبوديا، انقلبت الدعاية الروسية لتصبح معادية لسنغافورة. وأشارت إلى أن هناك ٢٥ مليون صينى يعيشون خارج حدود جمهورية الصين الشعبية وأنهم عملاء للصين وطابور خامس خطر فى البلاد التى يقيمون فيها. وقد ذكّرت «فيريوبن» بأن الاتحاد السوڤيتى له سفارة فى سنغافورة بينما ليس للصين سفارة فيها، وأنه يعلم أننى عارضت محاولات الحكومة الصينية استمالة الصينيين الذين يعيشون فى المنطقة من وراء ظهر حكومات جنوب شرق آسيا. ومع هذا فإن عدوان ڤيتنام واحتلالها لكمبوديا قد هدأ مخاوف التايلانديين وغيرهم من الصين. وأن على الاتحاد السوڤيتى أن يتخذ قرارًا حاسمًا لتغيير سياسته. وأنه كلما ابتعد عن إثارة المتاعب فى جنوب شرق آسيا، حرمت الصين من التقارب مع هذه الدول.

وبعد غزو السوڤيت لأفغانستان، انضممنا إلى الدول التى قاطعت دورة الألعاب الأولمبية فى موسكو ١٩٨٠، وتجميد برنامج التبادل الثقافى ووقف جميع زيارات وفودهم الاقتصادية، وقد حرمناهم من أية تسهيلات حتى سفن بحريتهم وغيرها منعناها من الرسو فى أحواضنا الجافة المدنية، كما حظرنا على الطائرات السوڤيتية المتجهة إلى إندونيسيا من التحليق فى أجوائنا أو طلب تسهيلات فنية. واستمرت العلاقات مجمدة لحوالى عقد من الزمن إلى أن طبق جورباتشوف سياسة الانفتاح (جلاسنوست) وإعادة البناء (بروسترويكا).

وعندما زار رئيس الوزراء «نيكولاى ريزكوف» **Nikolai Ryzhkov** سنغافورة فى فبراير ١٩٩٠ كان يمثل حكومة جديدة ودولة مختلفة، وتخلص من الثقة المبالغ بها بالنفس والشعور بالأهمية الذى يميز زعيمًا لدولة كبرى. وقد اتصل بنائب رئيس الوزراء «أونج تينج تشونج» **Ong Teng Cheong** للحصول على قرض مقداره ٥٠ مليون دولار أمريكى لشراء سلع استهلاكية من سنغافورة. ولم أوافق وأبلغت «أونج تينج تشونج» بألا يستجيب لطلبه. مادام رئيس وزراء الاتحاد السوڤيتى اضطر إلى الاتصال بدولة صغيرة

مثل سنغافورة ليطلب قرضًا مقداره ٥٠ مليون دولار، فإنهم لابد من أنه قد استنفدوا رصيدهم مع جميع الدول الكبرى. ولهذا فإن دينا سياديا على الاتحاد السوفيتى يصبح عديم القيمة.

وقد نظمت جولة له لزيارة متجر كبير: «فيربرايس» **Fair Price** يمتلكه المؤتمر الوطنى لاتحاد نقابات العمال، وعندما دعوته على العشاء فى تلك الليلة فى «أستانا»، أعرب عن دهشته من أن عمالنا يمكنهم شراء هذه الكميات المتنوعة من اللحوم والفاكهة والخضراوات المستوردة من كل أنحاء العالم. وكان الاتحاد السوفيتى يعانى من نقص فى المواد الغذائية مما جعله يفكر مليًا فى هذه المسألة.

وكان «ريزكوف» معسول اللسان وودودًا، وقد اعترف بالدمار عندما فرض ستالين الاقتصاد الموجه وعزل الاتحاد السوفيتى تحت ظروف حكم الفرد **Autarchy**، وكانت حكومته قد أحدثت تحولات غير متوقعة. فقد بدأوا يعرفون وقتئذ كيف أن العالم أصبح متشابكًا عن قرب وقرروا أن يندمجوا بقوة فى العلاقات الاقتصادية الدولية بصرف النظر عن نظام الدولة التى يتعاملون معها، ودعانى إلى زيارة الاتحاد السوفيتى، وزرتهم بالفعل فى سبتمبر من تلك السنة. وفى هذه المرة كان الاحتفال بالترحيب بى فى موسكو مختلفًا جدًا، فلم يعد هناك حرس الشرف بجنوده طوال القامة فى زيهم الرسمى، كانوا مزيجًا من الجنود طوال وقصار ومتوسطى القامة، وكان أفراد الفرقة الموسيقية خليطًا غريبًا أيضًا. وغابت الدقة العسكرية، ولم يعد هناك اهتمام بخلق نوع من الرهبة فى نفوس زوارهم.

وقد تأخر «ريزكوف» عن موعد اجتماعه معى واعتذر بشدة. وكان قد انشغل فى «مجلس السوفيت الأعلى» محاولاً أن يجد حلاً وسطًا بين مجموعتين مختلفتين من المقترحات بشأن تحول الاقتصاد السوفيتى إلى نظام حرية الأسواق، وقد أظهر عدم ثقته تمامًا فى نظامهم وحيرته كيف يمكن أن يطبق نظام السوق الحرة. وقال: إن حكومته قد راقبت سنغافورة باهتمام شديد لأنهم الآن يقومون بالتحول إلى نظام السوق الحرة وقد جذبتهم التغييرات الكبيرة التى حدثت فى سنغافورة، وكانوا يدرسون أيضًا خبرات عدد كبير من البلاد لاستخلاص العناصر الإيجابية عن كيف نجح الآخرون فى إدارة اقتصادهم. وفكرت كيف أن الأمر كارثيًا بالنسبة إلى دولة ضخمة مثل الاتحاد السوفيتى وهى تتحدث عن كيف

تتعلم من دول أخرى كيف تدير اقتصاد السوق الحرة فى هذه المرحلة المتأخرة وهى على وشك أن تتفكك.

وكان اجتماعى بالرئيس «ميخائيل جورباتشوف» قد تأجل عدة مرات لأنه انشغل بسلسلة من المناقشات المكثفة عن الخطوة التالية نحو اقتصاد السوق الحرة. وقد اعتذر موظفو المراسم السوڤيت، ولكننى أبلغت سفيرنا ألا يقلق، كنا نشاهد نهاية إمبراطورية. ولقد كانت لى ميزة أننى شاهدت إمبراطورية أخرى وهى تتهاوى وهى الإمبراطورية البريطانية فى فبراير ١٩٤٢ عندما احتلنا اليابانيون، وقد رافقونى إلى مكتبه فى الكرملين عندما خرج من أحد الاجتماعات التى لا تنتهى لمقابلتى لمدة نصف ساعة، وقد تجاهلنا كل الرسميات عندما التقينا مع مجموعة صغيرة مكونة منه ومدير مكتبه ومترجم، وأنا ونائب رئيس وزرائنا «جوه تشوك تونج»، ووزير خارجيتنا «ونج كان سينج».

لم يكن واثقًا أى من الخطوات التالية يجب أن يتخذها لحل مشكلات غير قابلة للحل تقريبًا، وفكرت بينى وبين نفسى أنه وقع فى خطأ مميت عندما اتجه إلى الانفتاح (جلاسنوست) قبل إعادة البناء (بيريسترويكا)، وأن «دينج شياوبنج» كان أكثر حكمة عندما قدم إعادة البناء على الانفتاح. كان جورباتشوف يبدو هادئًا ومتماسكًا لنفسه ومخلصًا عندما قال بأن كل أمة فريدة فى نوعها وأنه لا توجد دولة يجب أن تسيطر على دولة أخرى بقوة السلاح. وقال إن الاتحاد السوڤيتى قد انخرط فى «البيريسترويكا» وأنه يجاهد فى مسألة الاختيار: اختيار الإصلاح السياسى والاقتصادى، وكيف يستمر فيه. لقد بدأ الاتحاد السوڤيتى «البيريسترويكا» عام ١٩١٧ ولكنها لم تنجح كما كان مقدرًا لها. وهو الآن يحاول من جديد، وقد فهم أن البيريسترويكا التى طبقتها سنغافورة قد بدأت منذ أعوام طويلة، وأعرب عن تقديره لتنمية العلاقات الثنائية بيننا وبينهم.

قلت له لقد كانت معجزة أن التحول فى الاتحاد السوڤيتى كان سلميًا، وأنه إذا استطاع أن يجتاز السنوات الثلاث أو الخمس القادمة بدون حدوث أعمال عنف، فإنه سيكون قد حقق نصرًا مبينًا، وهنأته على أنه لم يستخدم القوة العسكرية لحل مشاكله لأنه لو كان قد فعل لكان ذلك أمرًا كارثيًا بالنسبة إلى العالم. وأجاب أنه لا يهم أى مرحلة من

التنمية الاقتصادية أو الثقافية تمر بها أى دولة، فلا يمكن لأحد أن يرتب الدول وهل هى الأولى أو الثانية لأن كل دولة فريدة بطريقتها الخاصة، وبينما كنا نسير خارجين من الكرملين، تعجبت كيف يمكن لرجل مهذب مثله أن يصل إلى قمة مثل هذا النظام الشرير. إن زعيما أقل منه كان يمكن أن يسعى إلى حل مشكلات الاتحاد السوفيتى باستخدام قدراته العسكرية الهائلة، وكان ذلك سيحدث دمارًا غير مسبوق لباقى العالم، كانت ضربة حظ موفقة للولايات المتحدة وباقى دول العالم بالفعل.

وفى مناقشاتى مع زعماء الصين اكتشفت رأيهم المختلف تمامًا عن «جورباتشوف» كزعيم لدولة أعظم؛ لأنهم يرون أنه استجاب لـ نداءات أعدائه، وأنه كان يجب أن يأخذ حذره عندما أثنت عليه وسائل الإعلام المعادية، ولكنه بدلاً من ذلك فإنه اتبع نصائحهم وطبق الجلاسنوست (الانفتاح) الذى أدى إلى تفكك بلاده، وهو بالضبط ما كان أعداؤه يريدونه. ولهذا السبب، عندما أشارت وسائل الإعلام الأمريكية إلى نائب رئيس الوزراء «چو رونجى» Zhu Rongji على أنه «جورباتشوف الصين»، سارع «چو» بالبعد عن أى شىء قد يجعله يبدو شبيهًا «بجورباتشوف»، وكان أقصى ما يفضله هو أو أى زعيم صينى من مظاهر التكريم هو أن يشبه «بدينج شياوبنج» بواقعيته الاشتراكية، القائمة على أنه لا يهم لون القطط مادامت هذه القطط تستطيع أن تصطاد الفئران، ولم يتعاطف أى من الزعماء الصينيين أو الشعب الصينى مع جورباتشوف عندما لفظه شعبه ولم يمنحه سوى واحد فى المائة من الأصوات فى الانتخابات الرئاسية الروسية عام ١٩٩٦. فقد كانوا يرون أنه فكك الامبراطورية السوفيتية بطريقة كانت ستفخر وكالة المخابرات الأمريكية لو أنها هى التى قامت بها، ولكن تفكك الاتحاد السوفيتى لم يؤثر على سنغافورة لأننا لم نكن نقيم معه سوى القليل من الروابط الاقتصادية، وكانت أول علامات انهيار نظامه عندما بدأت زيارات أسطوله للصيد تصبح غير منتظمة.

وكان قباطنة سفن الصيد يبيعون الأسماك التى يصطادونها فى أماكن أخرى وأحيانا فى أعالى البحار حتى يدفعوا مرتبات بحارتهم وأجور الأحواض الجافة التى كانوا يصلحون فيها سفنهم التى كانت أرخص مما نتقاضاه منهم. وكانت السيطرة المركزية من

موسكو قد انهارت، وكانت «أيرفلوت» الخطوط الجوية السوفيتية تمر بصعوبات مشابهة. فلم تكن تملك العملة الصعبة لدفع وقود الطائرات واستجدت إحدى طائراتها بعض المال من فرع بنك «موسكو نارودنى» **Moscow Narodny** فى سنغافورة حتى تدفع ثمن الوقود لتعود إلى موسكو.

وعلى الرغم من تزايد الفوضى فإن «أيرفلوت» كانت تحمل حمولة طائراتها بالكامل من السياح الروس الذين يتسوقون الأجهزة الاليكترونية التى يمكنهم بيعها بأضعاف ثمنها بعد أن تمر من جمارك موسكو، كانت رحلات مربحة لهؤلاء التجار غير المحترفين (تجار الشنطة)، وبعد ذلك بدأت النساء الروسيات يحضرن بأعداد أكبر من الرجال. وشاع أن كل ما يردن هو الحصول على تذكرة طائرة وأجر سيارة الأجرة حتى فنادقنا، حيث يقوم زبائنهن من الرجال بتزويدهن بالمال لدفع ثمن الأجهزة الاليكترونية ليعودوا بها إلى بلادهم فى نهاية إقامتهن القصيرة، وكان سفيرنا فى موسكو رجلاً يتمتع بالأخلاق الحميدة ولم يكن يوافق على ذلك، واتصل بوزارة الخارجية السوفيتية حتى لا تصدر جوازات سفر لمثل هؤلاء النساء. ولكن مع ذلك استمر تدفق هؤلاء الشابات الروسيات الهاويات لممارسة مشاريعهن.

وعندما زرت الاتحاد السوفيتى فى سبتمبر ١٩٧٠ وقابلت رئيس الوزراء «كوسيجين» فى كوخه الذى يقضى فيه أجازاته على البحر الأسود، كان الزعماء السوفيت على سجيتهم وواثقين ومتأكدين أن المستقبل فى صالحهم، ولكن مراقبة هذه الامبراطورية الضخمة الواقعة تحت سيطرة دقيقة، وهى تتحول إلى كيان لا يمكن السيطرة عليه أو حكمه ثم تنهار، كان مشهدًا مؤلمًا، ولابد من أن شيئًا مماثلاً قد حدث فى الصين فى العقود الأخيرة لأسرة «كينج» **Qing** الحاكمة. ولكن الاختلاف هو أن روسيا لازالت تمتلك قدرة نووية وتمثل رادعًا نهائيًا ضد من تسول له نفسه أن يسعى إلى تفكيك أجزائها، وأى شخص يؤمن بأن الروس قد انتهوا كشعب قوى يجب أولاً أن يتذكر علماء الذرة والفضاء وأبطال لعبة الشطرنج وأبطال الألعاب الأولمبية الذين ترعاهم الدولة على الرغم من اقتصادها الضعيف المخطط مركزيًا. فالروس، على عكس نظامهم الشيوعى ليسوا شعبًا مآله «مزبلة» التاريخ.

٢٨- أمريكا: المنسق الرئيسى لمكافحة الشيوعية

فى أواخر أغسطس ١٩٦٥ خلال أيام التجربة المؤلمة للانفصال عن ماليزيا فوجئت بمواجهة مشكلة شخصية. كانت زوجتى «تشو» تعانى من حالة طبية مثيرة للقلق وتحتاج إلى إجراء جراحة. وأوصى دكتور بنجامين شيرز **Benjamin Sheares** أخصائى أمراض النساء باستشارة أخصائى أمريكى يعتبر الأفضل فى هذا التخصص. وحاولت إقناعه بالحضور ولم أفلح فى ذلك. كان يريد أن تسافر «تشو» إلى سويسرا حيث سيذهب إليها لارتباطه بعمل آخر هناك، وقد طلبت مساعدة القنصل العام الأمريكى، والحكومة الأمريكية من خلاله، ولكنهم لم يقدما أى مساعدة، إما لأنهما لم يكونا قادرين أو غير راغبين فى المساعدة. واتصلت بالبريطانيين لمساعدتى فى الاتصال بأخصائى كبير رشحه «شيرز». ووافق وطار فورا إلى سنغافورة، معربًا عن تفهمه من عدم رغبتى فى أن تسافر إلى الخارج لأننى لم أكن أستطيع أن أغادر سنغافورة معها. وما حدث قوى لدىّ الشعور العميق بأننى سأجد من الصعب أن أتعامل مع الأمريكيين الذين لا أعرفهم جيدًا بنفس الطريقة التى أعرف بها البريطانيين.

كنت غاضبًا ومتضايقًا، وفى مقابلة تليفزيونية مع المراسلين الأجانب بعد ذلك بأيام قمت بشن هجوم انتقدت فيه الأمريكيين، وأعربت عن حزنى لأن الحكومة الأمريكية عزفت عن المساعدة فى إقناع أخصائى طبى أمريكى للحضور إلى سنغافورة لمعالجة شخص عزيز علىّ، ثم كشفت علنًا لأول مرة عن أنه منذ أربع سنوات حاول أحد عملاء وكالة المخابرات الامريكية أن يرشو ضابطًا فى الشعبة الخاصة (وكالة مخابراتنا الداخلية).

وفى ١٩٦١ عرضت وكالة المخابرات الأمريكية على هذا الضابط مرتبًا خياليًا مع ضمان أنه لو تم كشف أنشطته أو وقع فى متاعب، فإنهم سيرحلونه هو وأسرته إلى أمريكا مع ضمان مستقبله، كان عرضهم مغريًا حتى أن الضابط قضى ثلاثة أيام لدراسته قبل أن يقرر أن يبلغ رئيسه «ريتشارد كوريدون» عن ذلك. وقام «كوريدون» بإبلاغى فورًا وطلبت منه أن ينصب كمينًا له، وفعل ذلك وقبض على ثلاثة أمريكيين بالجرم المشهور فى شقة فى طريق «أورانج جروف» عندما كانوا على وشك أن يخضعوا ضابطنا فى الشعبة الخاصة لاختبار يجرونه بجهاز كشف الكذب حتى يتأكدوا من صدقه، كان أحد الأمريكيين المقبوض عليهم عضوًا فى القنصلية الأمريكية هنا وأعلن أنه يتمتع بالحصانة الدبلوماسية، وكان الاثنان الآخران من عملاء المخابرات الامريكية، أحدهما يقيم فى بانجوك، والآخر فى كوالالمبور، وقد تم القبض عليهم مع أدلة كافية للحكم عليهم بالسجن ١٢ عامًا، واستقال القنصل العام الأمريكى الذى لم يكن يعلم شيئًا عما حدث.

وبعد مناقشة الأمر مع «كينج سو» و«تشن تشى» و«راجا» و«بانج بون» أبلغت المندوب السامى البريطانى لورد سيلكيرك **Selkrik** بأننا سنطلق سراح هؤلاء الأشخاص ولن نعلن عن حماقتهم إذا دفع الأمريكيون مائة مليون دولار أمريكى لحكومة سنغافورة من أجل التنمية الاقتصادية، وعرضوا مليون دولار أمريكى، لا تدفع لحكومة سنغافورة، ولكن إلى «حزب العمل الشعبى» وكانت هذه إهانة لا تصدق، كان الأمريكيون يشترون ويبيعون عددًا كبيرًا من الزعماء فى كل مكان، وكان علينا أن نفرج عن الأمريكى الذى يتمتع بالحصانة الأمريكية، ولكننا احتجزنا موظفى وكالة المخابرات الأمريكية لمدة عام طبقًا لقانون الطوارئ، وبناء على إلحاح «سيلكيرك» أفرجنا عنهما بعد شهر مع التحذير من عدم تكرار هذا الفعل مرة أخرى، كنا نأمل أن يلتزموا بالتحذير ولكننا كنا نخشى ألا يفعلوا.

وكرد فعل لهذا الكشف العلنى عن هذه الحادثة أنكرت وزارة الخارجية الامريكية أنها عرضت أية رشوة، واستنكرت تصريحى ووصفته بأنه «غير موفق وغير مفيد، وأنه ببساطة فى صالح الإندونيسيين». ورددت بقولى: «إن الامريكيين أنكروا بحماقة ما لا يمكن إنكاره». وأفضيت بتفاصيل وخطاب محرر بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٦١ موقع من «دين راسك» **Dean Rusk** . فيما يلى نصه:

عزيزى رئيس الوزراء،

شعرت بأسى عميق عندما علمت بأن حكومتكم اكتشفت أن بعض المسئولين فى حكومة الولايات المتحدة تورطوا فى أنشطة غير لائقة فى سنغافورة، وأريدك أن تعرف أننا نأسف شديد الأسف أن هذا الحادث غير الموفق قد وقع ليعكر صفو العلاقات الودية القائمة بين حكومتينا. وقد اهتمت الإدارة الجديدة اهتمامًا جادًا بهذه المسألة وتنوى أن تراجع أنشطة هؤلاء المسئولين لاتخاذ إجراء تأديبى حيالهم.

المخلص

(توقيع « ديك راسك »)

وقد تلخص موقفى فى ١٩٦١ من أمريكا والأمريكيين فى تعليماتى إلى «كوريدون» بأن «يتحرى عن هذه المسألة بدقة، من كل جوانبها، وألا يترك أى شىء حتى يصل إلى لب الموضوع، ولكن يجب أن يتذكر دائمًا أننا لا نتعامل مع عدو، وإنما مع حماقة صديق». وبالإضافة إلى التعبير عن غضبى على الأمريكيين لأنهم لم يكونوا متعاونين فإن هدفى من كشف الغطاء عن هذا الحادث فى أغسطس ١٩٦٥ هو إرسال رسالة للغرب، بأنه بعد أن ينسحب البريطانيون، فإنه لن تكون هناك أية قواعد أمريكية فى سنغافورة، بل إننا «سنتعامل مع أستراليا ونيوزيلندا»، كنت أتمنى أن يبقى البريطانيون، وكنت أخشى أنه بعد انفصالنا المفاجئ عن ماليزيا، فإن بريطانيا سترغب فى الانسحاب على إثر انتهاء «المواجهة» الإندونيسية.

كنت أنظر إلى الأمريكيين بمشاعر متناقضة، فقد كنت أعجب بمنهجهم القائم على القدرة على الانجاز، ولكنى أشارك المؤسسة البريطانية وقتئذ بأن الأمريكيين أذكياء ومندفعن، وأنهم يمتلكون ثروة هائلة ولكنهم يسيئون استخدامها، ولم يكن صحيحًا أن كل ما يحتاجونه لحل أية مشكلة هو توفير الموارد اللازمة، وكان عدد كبير من الزعماء

الأمريكيين يؤمنون بأن الأحقاد والمنافسات والعداوات والخصومات العرقية والدينية واللغوية عبر آلاف السنين أمكن حلها عندما توفرت موارد كافية للصرف عليها. (ومازال هذا ساريًا حتى الآن، ومن هنا فإن جهودهم لبناء مجتمعات مسالمة متعددة الأجناس ومتعددة الديانات فى البوسنة وكوسوفو).

ولم أكن أعجب بأساليبهم فى مكافحة الشيوعية فى آسيا، فقد كانوا متجردين من المبادئ فى تعاملاتهم مع «نجو دينه دايم» **Ngo Dinh Diem**، زعيم فيتنام الجنوبية الوطنى، فقد أيدوه إلى أن رفض أن يلبى طلبات أمريكا، عندئذ تجاهلوا عن عمد الأمر عندما قام جنرالات «دايم» باغتياله، ولقد كانت نواياهم طيبة ولكنهم كانوا شديدى الوطأة وكان ينقصهم الإحساس بالتاريخ، وكنت أخشى أيضًا أن يعتبروا جميع المواطنين من أصل صينى مؤيدين محتملين للشيوعيين لأن الصين شيوعية.

ولكن أمريكا هى الدولة الوحيدة التى لديها القوة والتصميم لوقف المد القوى للتاريخ وتغيير ضعف إرادة الشعب فى مقاومة الشيوعيين، ولهذا كنت أريد من البريطانيين والأستراليين والنيوزيلنديين أن يكونوا العازل الذى يقلل من الصدام. إن الحياة يمكن أن تكون صعبة إذا أصبحت سنغافورة مثل سايجون أو مانيلا. فالبريطانيون فى ماليزيا وسنغافورة ما كانوا يستطيعون وحدهم أن يعوقوا الزحف الشيوعى إلى جنوب شرق آسيا.

وكان الأمريكيون هم الذين منعوا الشيوعيين الصينيين والفيتناميين من نشر تمرد العصابات إلى كمبوديا وتايلاند، وقد أيدت الولايات المتحدة الرئيس سوكارنو فى إندونيسيا إلى أن حاول الشيوعيون القيام بانقلاب فى سبتمبر ١٩٦٥، وكان ذلك هو العائق الذى حال دون مزيد من التوسع الشيوعى.

وقد شعرت بالارتياح من أن الامريكيين كانوا على استعداد لمقاومة الشيوعيين فى أى مكان يمثلون فيه تهديدًا مهما كان الثمن، ولأن الامريكيين كانوا معادين تمامًا للشيوعيين وعلى استعداد لمواجهتهم، فإنه كان فى مقدور نهرو وعبد الناصر وسوكارنو أن يكونوا غير منحازين. كان هذا وضعًا مريحًا وهو الوضع الذى تبنيته دون أن أفطن فى بادئ الأمر

إلى أن هذا يمثل نوعًا من الرفاهية الذى يدفع ثمنه الأمريكيون، فبدونهم فى المقدمة ومعهم البريطانيون والأوروبيون والأستراليون والنيوزيلنديون، لكبح جماح الشيوعيين الروس والصينيين، فإن سنغافورة ما كانت تستطيع أن تنتقد الصين أو الروس.

وقد أوضحت علنًا تأييدى للتدخل الأمريكى فى ڤيتنام. وفى مايو ١٩٦٥، بينما كانت سنغافورة مازالت فى اتحاد مع ماليزيا، تحدثت مع جمهور من اليساريين فى مؤتمر الزعماء الإشتراكيين الآسيويين فى بومباى. وفى الوقت الذى كان فيه الهنود يقفون على الحياد وينتقدون ما يفعله الأمريكيون فى فيتنام، أبلغتهم بأننا «باعتبارنا آسيويين يجب أن نؤيد حق الشعب الفيتنامى فى تحديد المصير وأن يكونوا متحررين من أى سيطرة أوروبية. ونحن كاشتراكيين ديموقراطيين يجب أن نصر على أن الفيتناميين الجنوبيين لهم الحق فى ألا يمارس عليهم الضغط من خلال القوة المسلحة والإرهاب المنظم بحيث تسيطر عليهم الشيوعية فى النهاية. ولهذا يجب أن نسعى إلى صيغة تسمح للڤيتناميين الجنوبيين أولا بأن يستردوا حرية الاختيار والتى حتى ذلك الوقت كانت محصورة فى السيطرة الشيوعية أو فى العمليات العسكرية الأمريكية المستمرة».

وفى كثير من الخطب أكدت أن حكومات جنوب شرق آسيا لابد أن تستخدم الوقت الذى يوفره الأمريكيون لنا بتدخلهم فى فيتنام لحل مشكلات الفقر والبطالة وعدم المساواة فى مجتمعاتنا، وكان وليم باندى **William Bundy** مساعد وزير الخارجية الأمريكية، الذى لا أعرفه، قد قرأ خطبى. وتقابلنا لأول مرة فى مكتبى فى مارس ١٩٦٦، وقد أكد لنا أن الولايات المتحدة تنوى أن تلعب دورًا هادئًا ولا تريد أن تحتفظ بوجود عسكرى فى ماليزيا، فقد توغل الأمريكيون فى فيتنام أكثر مما خططوا وهم لا يرغبون فى التورط فى أماكن أخرى فى شرق آسيا.

وكان الأمريكيون يريدون من البريطانيين أن يبقوا فى ماليزيا لأسباب تاريخية، وأسباب تتعلق «بتقسيم العمل». فقد كانوا يريدون أن يتركوا غالبية إدارة السياسات للبريطانيين لأنهم القوة الأوروبية الوحيدة القادرة على ذلك. فإذا اتجهت ماليزيا إليهم طلبًا للمعونة الاقتصادية، سيسعدهم أن يلبوا الطلب ولكنهم سيفعلون ذلك فى هدوء ودون ضجة.

وسألت عن ردود الفعل الأمريكية للصراع المفترض الطائفى الذى يحرض عليه الشيوعيون بين سنغافورة وماليزيا، فأصر أنهم لا يريدون التورط فيه، وأكدت أنهم يجب ألا ينظروا إلى جميع المغتربين الصينيين باعتبارهم كتلة واحدة صلبة يحركها الشيوعيون فى القارة. وإذا عاملت السياسة الأمريكية جميع الصينيين فى جنوب شرق آسيا باعتبارهم عملاء محتملين للصين فى القارة، فلن يكون أمامهم بديل سوى أن يصبحوا من غلاة الصينيين الوطنيين. وعندما سئلت عن فيتنام قلت إن إرادة المقاومة هى العامل المهم، وهو عامل مفتقد، فإنه لابد من حث شعب فيتنام الجنوبية على أن هناك احتمالاً معقولا من أن ينتصروا فى القتال.

و فى أوائل ١٩٦٦ وافقنا على السماح للقوات الأمريكية المقاتلة فى فيتنام بأن يأتوا إلى سنغافورة للراحة والاستجمام، ووصلت أول دفعة من ١٠٠ مقاتل فى مارس ١٩٦٦ وأقامت لمدة خمسة أيام فى مبنى من الشقق المستأجرة فى إحدى الضواحى. وكانوا يطيرون من سايجون ثلاث مرات أسبوعيًا فى طائرات شارتر مدنية تابعة لشركة «بان أمريكان». وقد حضر حوالى ٢٠ ألفًا خلال عام واحد، وهو ما يعادل ٧٪ من العدد الاجمالى للسياح فى تلك الفترة. وكانت العائدات المالية لسنغافورة بسيطة، ولكنها كانت كانت طريقة هادئة لإظهار التأييد لجهد أمريكا فى فيتنام.

وقد قابلنى «باندى» مرة أخرى فى مارس ١٩٦٧، وشعرت بأننى يمكن أن أثق فيه. كان منفتحًا ويتحدث بشكل مباشر، ولم يكن يعمل على أن يؤثر فى الآخرين وكان مهملاً فى ملابسه، ولاحظت أنه يلبس جوارب ممزقة. ولكن كان مظهره يوحى بالثقة الهادئة. كان يعرف أننى أضغط على البريطانيين لكى لا يرحلوا، كان هذا يتمشى أيضًا مع السياسة الأمريكية، وأكد لى أن الولايات المتحدة ستستمر فى ضرب فيتنام، وأن النتائج كانت مشجعة، فقد هرب ٢٠ ألف مقاتل من فيتكونج من الخدمة، وكان واثقًا من أن الجمهوريين، الذين كانوا خارج السلطة عندئذ، ليس أمامهم أى بديل آخر. قد تصبح المشكلات أكثر تعقيدًا ولكن الرئيس جونسون كان مصممًا جدًا وهو لن يستسلم لأن الولايات المتحدة كانت مقتنعة بأن ما تقوم به فى فيتنام هو إسهام مهم فى استقرار جنوب شرق آسيا.

ودعانى «باندى» إلى زيارة غير رسمية إلى واشنطن فى أواخر الخريف، لتجنب زحمة الزوار فى الافتتاح السنوى لدورة الأمم المتحدة. وأنه سيكون لدى فرصة لمقابلة صانعى القرار السياسى والتحدث معهم فضلاً عن أولئك الذين فى الدائرة الأوسع ويشكلون جزءًا من المؤسسة الأمريكية، قلت إنه مادام البريطانيون يقلصون قواعدهم فى سنغافورة، فإن زيارتى لأمريكا ستبدو وكأننى منزعج

وفى يوليو ١٩٦٧، كتب إلينا وأشار إلى تقارير من لندن بأننى تركت أثرًا ايجابيًا فى نفوس نواب حزب العمال الذين ليسوا على فهم كاف بحقائق الحياة فى جنوب شرق آسيا، وقد رحب أيضًا بما صرحت به باختصار ولكن بشكل مباشر فى مقابلة فى تليفزيون هيئة الإذاعة البريطانية عن الأهمية الكبرى لما يفعله الأمريكيون فى فيتنام، فأمريكا لديها صحافة سيئة لدرجة أنهم يشعرون بالارتياح عندما ينبرى شخص ما – وليس دولة عميلة – بتأييد سياستهم غير المقبولة شعبيًا، وقد اقترح قيامى بزيارة رسمية، ولم يكن «راجا» سعيدًا لاضطراره بأن يعلن بعد قليل من نشر الكتاب الأبيض لوزارة الدفاع البريطانية بأننى سأزور واشنطن. فإن ذلك كان سيبدو أننا نشعر بالتوتر، وقررت أن أذهب. فلابد من أنه كان لدى «باندى» سبب لرغبته فى أن أذهب إلى واشنطن فى تلك السنة.

ولم أكن قد زرت أمريكا إلا فى عام ١٩٦٢ لأحضر لجنة التحرر من الاستعمار بالأمم المتحدة فى نيويورك. ولم يكن لسغافورة بعثة فى واشنطن حتى عام ١٩٦٧. ولهذا كان لابد أن أمر بدورة مكثفة عن طريقة التفكير والحالة المزاجية فى واشنطن وبخاصة بالنسبة إلى الشخصيات الرئيسية. واعتمدت على المندوبين الساميين البريطانيين والاستراليين والنيوزيلنديين. وكتبت إلى لويس هيرن **Louis Heren** وهو صديق مقرب منذ الخمسينيات وكان وقتها مراسل التايمز اللندنية فى واشنطن. ومن بين كل ما قيل لى كان ما قاله هيرن هو الأفضل. كتب لى يقول : «بالنسبة إلى دولة عظمى مثل الولايات المتحدة، فإن جميع الدول فيما عدا الاتحاد السوفيتى والصين تعتبر دولاً صغيرة بالمقارنة. واسمح لى أن أقول بالتالى أن سنغافورة تصبح أشبه بمجرد طفل يحبو، وخارج مكتب شئون شرق آسيا والمحيط الهادى بوزارة الخارجية الأمريكية لا أحد يعيرها انتباها». ومع هذا فقد طمأننى أن لى «سمعة بأنى عاقل ومتزن ومنطقى»، ويرجع ذلك أساسا إلى

موقفى من فيتنام. وكان ما أثير حول حادث وكالة المخابرات الأمريكية قد طواه النسيان إلى حد كبير». والمشكلة هى فى أن أمريكا لها أبعاد ثلاثة: الادارة الأمريكية، والكونجرس، والصحافة، وكانت الصحافة تميل إلى أن يكون رد فعلها فى سياق شرقى غربى بسيط. هل أنت شيوعى أم أنك مع الولايات المتحدة؟ أما الأدارة الامريكية فهى مختلفة تمامًا عن هذا. ويعلم الله أن هناك عددًا كبيرًا من الأغبياء من بين أعضائها، ولكن فيها أيضًا شخصيات من الدرجة الأولى، وكان الظاهرون منهم على مستوى أقل من الوزراء «وليم باندى» و«روبرت بارنيت» وهو أحد نواب «باندى»، وهو خبير من المشهود لهم فى الشئون الصينية، وولت روستو **Walt Rostow** المساعد الخاص للرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى». وهناك آخرون يجب أن أبحث عنهم وهم افيريل هاريمان **Averell Harriman** السفير المتجول، ومايك مانسفيلد **Mike Mansfield** زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ، «وهو مطلع جيد ومؤثر فى هدوء».

وقدم نبذة قصيرة عن جونسون، وهى من أفضل ما قرأته عن الرئيس الأمريكى.«فهو رجل غريب الأطوار، وماهر فى تكتيكاته الخفية لتحقيق أهدافه ومناور، وأحيانا شديد القسوة. وبالرغم من قولى هذا، فإنه لابد أن أعترف بأننى من القليلين الذين يعجبون به فى تحفظ. فهو شعلة نشاط، بالمعنى الإنجيلى القديم. وهو يريد الخير لبلاده، وبخاصة الفقراء والزنوج... ويمكن الثقة «براسك» و«ماكنمارا». فكل منهما أمين ولطيف، وطيب بالمعنى التقليدى لهذا الوصف».

* * *

وفى أكتوبر ١٩٧٦ طرت إلى مطار كنيدى بنيويورك، ومنه إلى «وليامزبورج»، حيث أقمت فى أحد البيوت المجددة والمزودة بأثاث يعود إلى العهد الذى كانت فيه «وليامزبورج» عاصمة لفرجينيا. وأخذونا أنا و«تشو» إلى جولة لمشاهدة معالم المدينة فى عربة يجرها حصان ويقودها سائق يرتدى حلة تعود إلى تلك الفترة، كانت أشبه بديزنى لاند التاريخية. وطرنا إلى البيت الأبيض فى هليكوبتر وطلب منى موظف المراسم أن أصافح اليد اليسرى

للرئيس جونسون لأن يده اليمنى ملفوفة بالضمادات، وعندما نزلت إلى حديقة البيت الأبيض لأستعرض حرس الشرف فى احتفال كامل لضيف الدولة، صافحت اليد اليسرى للرئيس جونسون مثلما يفعل الكشافة.

كان جونسون مولعًا باستخدام الأوصاف المبالغ فيها، وقد وصفنى بأننى زعيم سياسى نابه ووطنى، ورجل دولة لآسيا الجديدة، ووصف سنغافورة بأنها « مثال مشرف لما يمكن انجازه، وليس فقط فى آسيا ولكن أيضًا فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية – فى أى مكان يعمل فيه الرجال من أجل حياة تتسم بالحرية والكرامة». وقد أحرجنى ثناؤه المفرط، الذى لايتمشى مع التقاليد البريطانية. وكان ردى عليه أننى أيدت بشكل غير مباشر ما يفعله فى فيتنام ولكنى سألته هل يعتقد الأمريكيون أن نسلهم سيرثون العالم الجديد الشجاع إذا لم يصمدوا (فى فيتنام).

وبعد مراسم الترحيب عقد جونسون معى جلسة خاصة. كان مواطنًا من تكساس طويل القامة ضخم الجثة وله صوت عال مجلجل. وقد شعرت بأننى مثل القزم عندما وقفت بجواره، كان متقلب المزاج ومضطربًا، ولكنه كان راغبًا فى الاستماع إلى أرائى. وقد شعر بالإرتياح عندما وجد أن هناك شخصًا من جنوب شرق آسيا وبالقرب من فيتنام يتفهم ويتعاطف ويؤيد بهدوء ما يفعله من أجل احتواء الشيوعيين ومنعهم من الاستيلاء على فيتنام الجنوبية والقيام بكثير من الأعمال الشريرة خارج فيتنام.

وكان جونسون مباشرًا جدًا. هل يمكن الانتصار فى الحرب؟ هل ما يقوم به هو الصواب؟ وقلت له إن ما يفعله هو الصواب ولكن الحرب لايمكن الانتصار فيها بالمعنى العسكرى. فهو يستطيع أن يمنع الشيوعيين من الانتصار، وسيؤدى هذا إلى السماح بظهور قيادة فيتنامية يلتف حولها الشعب. وسيكون ذلك انتصارًا لأن هذه الحكومة ستحصل على تأييد الشعب ولن تكون شيوعية. ولم يكن لدى أى شك فى أنه لو أجريت انتخابات حرة فإن الشعب سيصوت ضد الشيوعيين، وقد شعر بالابتهاج على الأقل فى لحظتها.

وعلى العشاء بالبيت الأبيض فى تلك الليلة أجاب جونسون عن سؤالى عن مدى قدرة القوات الأمريكية على الاستمرار قائلا : «نعم، إن لدى أمريكا التصميم وضبط النفس لاستمرار النضال فى فيتنام... لا أستطيع أن أعبر بشكل أوضح أو بثقة أكبر، ولديكم جملة فى منطقتكم من العالم تعبر عن تصميمنا بشكل جيد. تقولون «يمتطى النمر» وقد امتطيتم أنتم النمر. وسنفعل نفس الشيء».

وبعد العشاء، صحبنى بعض شيوخ الكونجرس إلى الشرفة فى الدور الأعلى التى تطل على حديقة البيت الابيض، وسألنى «مايك مانسفيلد» ، وهو شخص طويل القامة شاحب الوجه منحنى الظهر، ويمثل الحزب الديموقراطى فى «مونتانا» وزعيم الاغلبية فى مجلس الشيوخ، سؤالاً مباشرًا : «هل اعتقد أن اغتيال «ديم» Diem كان عملاً مفيدًا أم ضارا؟ قلت كان عملاً ضارًا. فلم يكن هناك أحد ليحل محله فقد كان الأقدر على القيادة. وكانت هناك وسائل أخرى لإقناع «ديم» بأن يغير من سياسته أو أسلوب حكمه. إن اغتياله أدى إلى حالة من عدم الاستقرار، والأسوأ من ذلك إلى حالة من عدم اليقين من نجاة أى زعيم يؤيد فيتنام ويرفض الانصياع للنصيحة الامريكية. وزم شفتيه وقال: نعم، كان ذلك أمرًا سيئًا. وسأل ما الحلول؟ قلت له إنه لاتوجد حلول سهلة، ولامعارك حاسمة. سيتطلب الأمر وقتًا طويلاً وجهدًا كبيرًا ولن يكون مسليًا. من أجل منع الشيوعيين من تحقيق الانتصار إلى أن تظهر قيادة لفيتنام الجنوبية – وسيكون هذا نصرًا كافيًا فى حد ذاته. وسادت فترة صمت طويلة، ورأيت من تعبيرات وجهه أن الأمريكيين سيجدون صعوبة فى ذلك.

وكان «دين راسك» وزير الخارجية رجلا هادئا ومفكرا ويبدو اكاديميا أكثر منه سياسيًا، وأبلغته أننى أمل أن يفوز الرئيس القادم فى الانتخابات بطريقة تقنع هانوى بأن الشعب الأمريكى لديه الصبر والعزم على الاستمرار فى الحرب، فإذا فضت أمريكا الاشتباك، فإن المد سيكون فى غير صالح كل الدول غير الشيوعية. فتايلاند ستغير من موقفها وماليزيا ستتعرض للآلة الطاحنة لتمرد العصابات. وبعد ذلك، ومع سيطرة الأحزاب الشيوعية الموالية، فإن الشيوعيين سيقطعون رقابنا فى سنغافورة، ولن يكون من الضرورى على الجيش الصينى أن يتوغل فى جنوب شرق آسيا.

وتحدث نائب الرئيس «هربرت همفرى» بلا تحفظ، كان مقتنعًا بأنه بغض النظر عن أقلية من الصقور أو الحمائم، فإن من ٧٠ إلى ٨٠ فى المائة من مجلس الشيوخ قد أيدوا سياسة الرئيس فى فيتنام، وكانت المعارضة من جيل من الأمريكيين الذين شبوا بعد ٢٢ عامًا من الحرب العالمية الثانية، ولم يكونوا يعرفون شيئًا عن انتهاء الحرب أو المصاعب الاقتصادية الحقيقية، كانوا النواة الصلبة المنحازين والمعروفين باستقلالهم السياسى، أن يتحدثوا ويوقفوا تآكل الرأى العام فى الولايات المتحدة، وكان يخشى من أنه ما لم يستطع أناس مثلى من أن يساعدوا فى إبقاء السجادة تحت قدمى جونسون، فإنه سينهزم فى أمريكا وليس فى فيتنام. وكان «همفرى» شخصًا محبوبًا وسياسيًّا أريبًا، ولكننى كنت أشك فى مدى صلابته.

وكان «روبرت ماكنمارا» وزير الدفاع لامع العينين وشغوفًا وممتلئًا بالحيوية، وكان يعتقد أن أهداف أمريكا وسنغافورة متطابقة، فكلانا نريد أن يستمر البريطانيون فى البقاء فى سنغافورة، ولم يكن الشعب الأمريكى يريد أن تقف بلاده وحدها، وقال إن شراء بريطانيا للطائرات من طراز ف١١١ يدل على صلاتها القوية مع الولايات المتحدة ونيتها فى أن تفى بالالتزامات البريطانية فى جنوب شرق آسيا. كان ذلك فى أكتوبر ١٩٦٧، أى قبل شهر من قيام بريطانيا بتخفيض قيمة الجنيه وقرارها بأن تنسحب شرقى السويس. ودارت المناقشات مع لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب ولجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ حول فيتنام كموضوع رئيسى، وأجبت عن أسئلتهم، ولكن ذلك لم يقلل من قلقهم، كانوا يريدون أن يسمعوا إجابات يمكن تنفيذها خلال عام أو أقل من عام، قبل الانتخابات الرئاسية القادمة. ولم أقدم لهم مثل هذه الحلول.

وفى جامعة هارفارد تحدثت إلىّ بعض الطلبة كما قابلت البروفسور «ريتشارد نوستات» **Richard Neustadt**، مدير معهد السياسة فى جامعة هارفارد والمتخصص فى الرئاسة الأمريكية، وكنت قد سألت «بيل باندى» عن إمكانية أن أقضى فترة فى الجامعة للتعرف على الأمريكيين ونظامهم. كنت أشعر بأننى يجب أن أفهمهم، كانت نقاط قوتهم وضعفهم مختلفة عن نقاط قوة وضعف البريطانيين، كانت قارتهم شاسعة. ولم يكن لديهم

مجموعة واحدة متماسكة من صناعى القرار يتحلقون جميعًا حول واشنطن أو نيويورك كما كان يفعل البريطانيون فى لندن. كان صانعو القرار الأمريكيون موزعين على أكثر من خمسين ولاية، وكل منهم لديه مصالح مختلفة واهتمامات مختلفة. وقد دبر «باندى» لقائى مع «نوستات» الذى وعد بتفصيل برنامج خاص لى فى معهد السياسة لمدة فصل أكاديمى فى خريف ١٩٦٨ .

وكنت مشغولاً طول اليوم، متحدثًا بشكل مستمر مع وسائل الإعلام ومع جماعات مختلفة – مثل الجمعية الاسيوية ومجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك، والطلبة فى جامعتى هارفارد وسانت لويس، والمجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية فى شيكاغو وفى الصحافة والتليفزيون فى لوس انجلوس. حتى فى هونولولو حيث أقمت كضيف شرف عند القائد العام للمحيط الهادى كان علىّ أن اتحدث باستمرار، واستطعت فقط أن أسترخى فى منتجع «مونا كيا» فى جزيرة هاواى، وأن ألعب الجولف طول النهار وأن أراقب أسماك شيطان البحر ليلاً بعد العشاء.

وجاءت تقارير جيدة من بعثاتنا فى واشنطن وكانبيرا وويلنجتون ولكن «كينج سوى» و«راجا» شعرا بالقلق خوفًا، أن أبدو مواليًا لأمريكا أكثر من اللازم، وأننى أدافع عن تدخل جونسون فى فيتنام. وربما يؤدى هذا إلى عزلة قاعدتنا الجماهيرية الناطقة بالصينية، وقد نصحانى بأن اتخذ موقفًا أكثر حيادية، وعندما عدت إلى سنغافورة ناقشت ذلك معهما وغيرت من لهجة حديثى إلى موقف يتسم أكثر بالتوازن، ولكنى استمررت فى تأييد الوجود الأمريكى فى فيتنام. فقد كنت مقتنعًا بأن مهاجمة السياسة الأمريكية فى فيتنام سيؤذى الرئيس جونسون ويتسبب فى إضعاف موقفه فى أمريكا. ولم أكن مستعدًا لأن أفعل ما يتعارض مع مصلحة سنغافورة.

وقد تركت زيارتى التى استغرقت عشرة أيام بعض الانطباعات القوية فى نفسى. وكما أبلغت زملائى فى مجلس الوزراء، فإن علاقتنا مع الولايات المتحدة سطحية وليست مثل علاقتنا مع بريطانيا. فقد كان تفكير الأمريكيين يعتمد على الأرقام والمساحة والحجم. وفى جنوب شرق آسيا، لم يكن الماليزيون والسنغافوريون يساوون شيئًا بالمقارنة بالإندونيسيين.

وقد تحركت الأحداث بشكل غير متوقع بعد عودتى، وقد خفض البريطانيون من قيمة الجنيه، وفى يناير ١٩٦٨ أعلنت بريطانيا انسحابها المبكر مع حلول ١٩٧١، وبعد ذلك باسبوعين شن الفيتناميون هجومهم المعروف باسم تيت Tet (أى السنة الجديدة). واجتاحوا أكثر من مائة مدينة كبرى وصغرى، ومن بينها «سايجون». وقد اهتز الرأى العام الأمريكى من التغطية التليفزيونية لهذا الهجوم، والحقيقة أن الهجوم الفيتنامى كان فاشلا، ولكن وسائل الإعلام أقنعت الأمريكيين أنه كارثة مؤلمة بالنسبة إليهم وأن بلادهم خسرت الحرب، وبعد شهرين أى فى ٣١ مارس أعلن جونسون: «لن أسعى ولن أقبل ترشيح حزبى لى كرئيس». ومنذ ذلك الوقت أصبحت أمريكا فاقدة للأمل وشاعرة بالحزن، ومنتظرة رئيسًا جديدًا يسعى إلى انسحاب مشرف من فيتنام.

واعتبارا من أكتوبر حتى ديسمبر ١٩٦٨، وكما هو مخطط، أخذت اجازة دراسية لأقضيها فى جامعة كولومبيا البريطانية UBC وهارفارد، وفوضت جوه كينج سو لينوب عنى. وقضيت أسابيع عديدة فى جامعة كولومبيا البريطانية. ومن نادى الكلية، الذى كنت ضيفًا عليه، راقبت حملة الانتخابات الأمريكية على التليفزيون، وبعد أن فاز نيكسون طرت من «ڤانكوڤر» إلى «أوتاوه» لمقابلة «بيير توردو» الذى أصبح رئيسًا للوزراء فى مطلع ذلك العام ثم توجهت إلى «بوسطن» و«هارفارد» حيث أصبحت زميلاً زائرًا فى معهد السياسة، الذى ألحق بكلية جون ف. كينيدى للحكم.

وفى «اليوت هاوس» فى «هارفارد» حيث أقمت مع مائتى طالب وعشرة زملاء، تلقيت دورة مكثفة عن الثقافة الأمريكية. وكان «نوستات» قد أعد لى برنامجًا واسعًا للتعرف على العلماء الأمريكيين فى شتى الميادين، وخصوصًا فى الحكم والسياسة الأمريكية، واقتصاديات التنمية، والحافز والإنتاجية، كان برنامجًا حافلاً يقوم على أساس مناقشات فى الصباح مع مجموعة، وغداء عمل مع مجموعة أخرى، وندوة بعد الظهر، وعشاء اجتماعى ليلاً مع علماء بارزين. ومشاهدة مباراة كرة القدم السنوية بين «هارفارد» و«ييل» Yale استمتعت ببهجة الشباب الأمريكى وحماسة المشجعين المتفجرة، كانت كفاءة الترتيبات مذهلة، وقام أحد طلبة الدراسات العليا المرافق لى بالحصول على المواد المطلوبة وترتيب أيه اجتماعات

أريدها بالإضافة إلى ما كان مقررًا سلفًا، وتسببت الشرطة السرية فى إحداث اضطراب فى الحياة اليومية الطبيعية فى «إليوت هاوس» واستخدموا قاعة طلبة الدراسات العليا مركزًا لعملياتهم حتى يوفروا لى حراسة أمنية لمدة ٢٤ ساعة. وكنت أتناول وجباتى مع الطلبة والزملاء وعميد الكلية «ألن هيمرت» Allam Heimert. وقد راعنى الألفة والبساطة فى التعامل بين الأساتذة والطلبة، وكان الطلبة على درجة كبيرة من الذكاء ، واعترف أحد الأساتذة بأن المناقشة مع بعضهم تحتاج إلى شجاعة وثقة بالنفس.

وكان الأكاديميون فى جامعة «كمبريدج» وماساتشوسيتس مختلفين عن نظرائهم فى جامعة كمبريدج البريطانية. فالأساتذة البريطانيون فى الأربعينيات والستينيات كانوا سعداء بأن يبقوا فى برجهم العاجى منفصلين عن ضوضاء لندن ووستمنسستر. ومن جهة أخرى فإن الأساتذة الأمريكيين رفعوا من قدرهم بأن ارتبطوا بالحكومة. وفى إدارة الرئيس كينيدى كان العديد من الأساتذة يستخدمون وسيلة المواصلات المكوكية بين بوسطن – نيويورك – واشنطن. وكانت قوة وهيبة الأكاديميين البريطانيين فى تلك الفترة مستمدة من دراسة متأنية للماضى وليس الحاضر أو المستقبل، ولهذا كانت معلوماتهم ناقصة. ولم يكن لديهم تفاعل مباشر مع الأعمال التجارية والصناعية التى تقدمها كلية الاعمال فى هارفارد، وكان الأمريكيون على نقيض البريطانيين لايقصرون أنفسهم على الدراسة النقدية للماضى. فقد كان تقصى الحاضر للتنبؤ بالمستقبل من دواعى قوة الأكاديميين، الأمريكيين، وكانت مراكزالفكر Think –Tanks لديهم قد جعلت دارسة المستقبل من الموضوعات المحترمة تحت عنوان «الدراسات المستقبلية».

ولم تكن أكبر استفادة لى قاصرة على حصولى على مزيد من المعرفة ولكن الاتصالات والصداقات التى عقدتها مع العلماء الذين لم تقتصر معرفتهم على الشئون المعاصرة ولكن كان له صلات بالمراكز المهمة فى الحكومة الأمريكية وقطاع الأعمال، كنت مثيرًا للفضول فى هارفارد، كسياسى آسيوى يستقطع وقتًا لشحن بطارياته والسعى إلى الحصول على المعرفة من أكادميين وهو فى سن الخامسة والأربعين، بعد أن قضى عشر سنوات فى منصبه. وسارعوا بإقامة حفلات عشاء لى لمقابلة أشخاص مثيرين للاهتمام ومنهم

الاقتصادى «جون كينيث جالبريث» **John Kenneth Galbraith**، المتخصص فى شئون اليابان وسفير أمريكا السابق فى اليابان «إدوين ريشوير» **Edwin Reischauer**، والمتخصص فى الصين «چون فيربانك» **John Fairbank**، وأستاذ العلوم السياسية فى معهد ماساتشوسيتس لوسين باى **Lucien Pye**، الذى أعد دراسة عن حرب العصابات التى قام بها الشيوعيون فى الملايو فى الخمسينيات، و«بول صامويلصن» من نفس المعهد والمشهور بكتابة المرجع المقرر فى الاقتصاد، الذى شرح لى لماذا يحتفظ الأمريكيون بصناعات لها قيمة مضافة منخفضة مثل صناعة المنسوجات، وكانت أقيم مناقشات هى التى دارت مع «راى فيرنون» **Ray Vernon** من كلية إدارة الأعمال بهارفارد، وقد نقل إلىّ رؤيته وخبرته العملية بالنسبة إلى ما أحدثته الاقتصاديات المعاصرة لهونج كونج وتايوان لدرجة أننى كنت أعود كل بضع سنوات إليه لأستزيد من علمه.

وقد وجدت أفكارًا عديدة مبتكرة واطلعت على ما يدور فى عقول خبراء على درجة عالية من الذكاء، ولم يكونوا دائمًا على صواب، كانوا من الناحية السياسية على صواب أكثر من اللازم. كانت «هارفارد» ليبرالية عن عزم وتصميم. ولم يكن هناك عالم على استعداد أن يقول أو يعترف بأن هناك أيه خلافات فطرية بين الأجناس أو الحضارات أو الأديان. لقد كانوا يؤمنون بأن البشر متساوون وأن أى مجتمع إنما يحتاج إلى سياسات اقتصادية ومؤسسات للحكم الرشيد حتى ينجح. وكانوا من الذكاء والألمعية لدرجة كان يتعذر علىّ أن أؤمن بأنهم يقتنعون بإخلاص بهذه الآراء التى يشعرون بأنهم مضطرون إلى إعتناقها.

وكان أعضاء هيئة التدريس فى هارفارد الذين قابلتهم على مائدة العشاء يتمتعون بذكاء حاد وبروح الفكاهة والقدرة على إثارة الحماسة على الرغم من أننى لم أكن أتفق معهم فى الرأى دائمًا، وكان لجالبريث « لسان لاذع أكثر من أى شخص آخر. وعلى إحدى موائد العشاء قابلت «هنرى كيسنجر». وكان من حسن الطالع أنه على هذا العشاء كان هناك عدد كبير من الأمريكيين الليبراليين الذين وجهوا انتقادات عنيفة إلى الحرب فى فيتنام. وقد أتخذت الجانب المضاد وأوضحت أن موقف أمريكا أساسى بالنسبة إلى مستقبل جنوب شرق آسيا غير الشيوعية.

كان كيسنجر حذرًا فى اختياره للكلمات لتبرير التدخل الأمريكى، وكان محاطًا بالحمائم لهذا كان حريصًا على ألا يبدو من الصقور[1]. وكان يتحدث ببطء وهو ينطق الانجليزية بلكنة ألمانية وأخذت عنه انطباعًا عن أنه رجل لايترك نفسه تجرفه الحالة النفسية للتيار السائد، وبعد ذلك بقليل أعلن مكتب نيكسون أن كيسنجر يعين مستشارًا للأمن القومى، وكان عندئذ قد ترك التدريس فى جامعة هارفارد، وقبل أن أطير عائدًا إلى بلادى فى ديسمبر، قابلته فى نيويورك لتشجيعه على اتمام المهمة فى فيتنام وقلت إن منع الشيوعيين من الانتصار أمر فى مقدور أمريكا.

وأردت أن أقابل الرئيس جونسون، وقد دهش «بيل باندى» لأننى أريد أن أقابل رئيس هو بطة عرجاء وليس الرئيس المنتخب. قلت: إن نيكسون يحتاج إلى وقت لاختيار معاونيه ووضع الأجندة الخاصة به ويمكن أن أعود بعد أن يكون قد استقر فى منصبه. كان جونسون الذى قابلته شاعرًا بالوحدة وحزينًا بشكل يدعو للرثاء. وقال إنه قد راهن بكل ما لديه على فيتنام، وأن زوجى ابنتيه يعملان فى القوات المسلحة وخدما فى فيتنام. وأن لا أحد يمكن أن يفعل أكثر من ذلك، وتركت ليندون جونسون وهو غارق فى تعاسته.

* * *

وكانت زيارتى التالية فى ١٩٦٩. وذهبت إلى لقاء الرئيس نيكسون فى ١٢ مايو. كان قد قابلنى فى سنغافورة فى ابريل ١٩٦٧ عندما كان فى جولة فى جنوب شرق آسيا ليعد نفسه للانتخابات الرئاسية فى العام التالى. كان مفكرًا جادًا، لديه معرفة بآسيا والعالم. كان يريد دائمًا أن تكون الصورة واضحة أمامه، ولمدة ساعة فى مكتبى، أجبت عن أسئلته. وكانت الثورة الثقافية الصينية فى أوجها، وسألنى عن رأيى فيما يحدث؛ وقلت:

---

(١) الحمائم تعبير يشير إلى المعتدلين الداعين إلى السلام فى دولة ما، على النقيض من الصقور المتشددين الداعين إلى استخدام القوة والتهديد بالحرب. وأحيانًا يكون تقسيم الأدوار متعمدًا للحصول على مكاسب ومزايا من الطرف الآخر، وليس تعبيرًا عن واقع الحال. ويستخدم التعبير بوجه خاص فى الولايات المتحدة وإسرائيل. (المترجم)

إن المعلومات المباشرة التى لدينا جاءت من استجواب بعض مواطنينا الذين سمحنا لهم بزيارة أقاربهم فى مقاطعتى جواندونج **Guangdong** وفوجيان **Fujian** فى جنوب شرق الصين الساحلى. وحسب ما فهمنا منهم فإن «ماو» كان يريد حرق كل الكتب المعروضة فى ذلك الوقت حتى يمحو ما حدث من قبل، فقد كان «ماو» يريد أن يشطب الصين القديمة ويرسم صينًا جديدة. ولكن «ماو» كان يرسم على صورة صينية قديمة مليئة بالرسوم، وعندما تأتى الأمطار ستزيل رسم «ماو» وتظهر من جديد الرسوم القديمة. وأن «ماو» يحيا حياة واحدة، وليس لديه الوقت أو السلطة لكى يزيل أكثر من ٤٠٠٠ سنة من تاريخ الصين وعاداتها وحضارتها وآدابها. وحتى لو أمكن حرق الكتب، فإن الأقوال المأثورة ستبقى فى الذاكرة الشعبية للناس. ويكون مصير «ماو» الفشل. (وبعد سنوات اقتبس نيكسون وهو فى تقاعده، ما قلته عن اليابانيين بأن لديهم الدافع والقدرة على أن يكونوا أكثر من صناع وبائعين لأجهزة الراديو الترانزستور، وقد علمت ذلك وقتئذ فقط، فقد كان نيكسون لديه عادة تسجيل ما يدور بعد مناقشة جادة).

وسألنى عن العداء الأمريكى الصينى، فقلت: إنه لا يوجد مصدر طبيعى أو دائم للعداء بين الصين والولايات المتحدة. فالعدو الطبيعى للصين هو الاتحاد السوفيتى الذى تشترك معه فى حدود طولها ٤٠٠٠ ميل، وقد تعدلت الحدود فى غير صالح الصين خلال السنوات المائة الأخيرة، كانت هناك حسابات قديمة يجب تسويتها. وكانت الحدود بين أمريكا والصين حدودًا مصطنعة رسمت على الماء عبر مضايق تايوان، كانت مؤقتة وستنمحى مع الزمن.

وعندما تقابلنا فى واشنطن فى ١٩٦٩ سألنى نيكسون مرة أخرى عن الصين. وأعطيته نفس الاجابات الأساسية، ولم أكن أعرف وقتئذاك أنه ركز تفكيره على الصين لتحسين مركز أمريكا فى مواجهة الاتحاد السوفيتى.

وكانت المسألة التى استغرقت معظم اللقاء تتعلق بفيتنام. قال: إن أمريكا أمة كبيرة وغنية وقوية، وقد تورطت فى حرب عصابات ضد فيتنام، الدولة الفقيرة غير المتقدمة التى لا تمتلك تكنولوجيا فى الواقع، وقد أنفقت مليارات الدولارات الأمريكية على الحرب التى

كلفت أمريكا أرواح ٣٢٦٠٠ من القتلى ومائتى ألف من الجرحى. وأن ذلك أدى من الناحية العملية إلى نفاد صبر الشعب الأمريكى وأعضاء الكونجرس، كانت الضغوط تتصاعد يوميا من أجل انسحاب أمريكى فى أسرع وقت، ولكنه كان لابد أن يضع فى الاعتبار تأثير الانسحاب على شعب فيتنام الجنوبية وحكومتها ومؤسستها العسكرية، وعلى جيران فيتنام فى جنوب شرق آسيا، وعلى حلف أمريكا، بما فيها استراليا ونيوزيلندا والفلبين وكوريا الجنوبية وتايلاند، وعلى العالم بوجه عام. وكانت القضية تتعلق بمصداقية الوعود الأمريكية. وعلى الرغم من الضغط الذى مارسه الرأى العام الأمريكى فى الكونجرس، كان عليه أن يضمن أفضل حل للمشكلة. وأحسست أنه يريد أن ينهى حرب فيتنام بسبب المعارضة الداخلية، ولكنه لن يكون أول رئيس أمريكى يفقد حربًا، إنما كان يريد خروجًا مشرفًا.

وقد أعربت عن دهشتى من فقدان الثقة بالنفس لدى الأمريكيين، فإنهاء حرب فيتنام بشكل متسرع سيكون له نتائج خطيرة يصعب التنبؤ بها ليس فقط فى فيتنام ولكن أيضًا على الدول المجاورة، وبخاصة تايلاند، التى التزمت تمامًا بتأييد الولايات المتحدة، وأى انسحاب يجب أن يكون ذا هدف وأن يكون تدريجيًا حتى يمكن لجنود فيتنام الجنوبية أن يشاركوا أكثر فى الحرب – ويجب دفعهم إلى أن يأخذوا نصيبهم من القتال.

والحل هو فى إيجاد مجموعة من قادة فيتنام الجنوبية الملتزمين ليعالجوا مشاكلهم بنوع من التفانى والتصميم كما فعل الفيتكونج. ويجب أن يكون الهدف هو أن تكون كوريا الجنوبية مثل كوريا الشمالية، حيث حوالى من ثلاثين ألف إلى خمسين ألف جندى أمريكى مرابطون هناك لتمكين القوات المسلحة لكوريا الجنوبية من زيادة قدراتها القتالية عامًا بعد عام. وحتى ينجح مثل هذا الانسحاب فإن على هانوى والفيتكونج أن يفهموا الرسالة من أن أمريكا لديها الوقت الكافى للقيام بانسحاب بطىء ومدروس، وأن الرئيس لن يسمح بالضغط عليه لكى يكون الانسحاب سريعًا وكارثيًا. وكانت هانوى تخوض الحرب فى واشنطن وكان يساعدها دون قصد عدد كبير من أعضاء الكونجرس، وبتشجيع غير مسئول من وسائل الإعلام، كان دور الولايات المتحدة هو أن تساعد الفيتناميين الجنوبيين

على أن يقاتلوا بأنفسهم، حتى إذا حاربوا وانهزموا فلن تكون الولايات المتحدة مسئولة، بشرط أن يكون قد توفر لهم الوقت الكافى والمعدات، وبمعنى آخر لابد من «فتنمة» الحرب (أى إضفاء الطابع الفيتنامى على الحرب). وقد أبدى اهتمامًا بذلك. واستغرق الاجتماع ساعة وربع الساعة وكان مقررًا له نصف ساعة. كان يريد أسبابًا ليقتنع بأنه يستطيع أن ينسحب بطريقة لاتعنى الهزيمة، وكنت أعتقد أن ذلك ممكن، وقد أبهجه ذلك.

وعندما قابلت نيكسون فى ٥ نوفمبر ١٩٧٠، كان يبدو عليه الإرهاق بعد معركة انتخابية مرهقة فى منتصف مدة ولايته، وكان قد بحث الخيارات المتعلقة بفيتنام. ثم تحول إلى الصين. واقترحت أن يفتح أبواب أمريكا وتوافذها للصين وأن يبدأ التبادل التجارى فى السلع غير الاستراتيجية، وعندما قام ثلثا أعضاء الأمم المتحدة بتأييد انضمام الصين إلى المنظمة العالمية، يجب على الولايات المتحدة ألا تبدو وكأنها تعارض ذلك. فلايبقى أن تؤدى مواقف «ماو» السلبية إلى تثبيط همة الولايات المتحدة. وكررت التأكيد على أن الولايات المتحدة ليس لها حدود مع الصين كتلك التى بين الصين وروسيا.

وفى اجتماع منفصل فى ملحق بالبيت الأبيض، سألنى هنرى كيسنجر عن الاقتراح الروسى باستخدام الحوض الجاف فى القاعدة البحرية فى سنغافورة، وكما توقعت كان قد سمع من «تيد هيث» عن اهتمام «كوسيجين» باستخدام القاعدة البحرية، بعد أن انسحب منها البريطانيون، وكنت قد أبلغت «هيث» بهذا لتشجيعه على عدم الانسحاب بسرعة. وأكدت لكيسنجر بأننى لن أتخذ قرارًا دون أن أبلغ البريطانيين والأمريكيين أولاً. وكان الاقتراح الروسى قد وفر لى ورقة أساوم بها، كنت آمل أن يقوم الامريكيون بتشجيع الاستراليين على البقاء فى سنغافورة، وكنت مرتاحًا من التعامل مع بريطانيا واستراليا ونيوزيلندا وماليزيا فى إطار «تدابير الدفاع الخماسية». فنحن ندور فى فلك استراليا ونيوزيلندا، وهما يدوران فى فلك الولايات المتحدة – وهو وضع مريح بالنسبة إلى سنغافورة. وأضاف كيسنجر : «ومريح أيضا بالنسبة إلى الولايات المتحدة». قلت إن سنغافورة لاتتلقى معونات من الولايات المتحدة، ولهذا فإننى أستطيع أن أتحدث بشكل موضوعى وغير منحاز كصوت من جنوب شرق آسيا، ووافق كيسنجر بأن هذا أفضل بالنسبة إلى كلينا.

وفى الوقت نفسه، كان كيسنجر قد اتصل بالزعماء فى بكين من خلال الباكستانيين. وقد زار بكين سرًا فى ١٩٧١ للإعداد لزيارة نيكسون فى فبراير ١٩٧٢، وعندما أعلن نيكسون عن الزيارة فى يناير ١٩٧٢، ذهل العالم، وكنت أشعر بالقلق من أنه فعل ذلك بدون سابق إبلاغ لحلفائه الآسيويين، ولا لليابانيين أو حكومة جمهورية الصين (تايوان)، وهى حليف الولايات المتحدة، وكانت هذه الزيارة فى الحقيقة «بمثابة أسبوع غيّر العالم» كما قال نيكسون.

* * *

وكان موقف الحرب فى فيتنام لا يبشر بالخير؛ عندما زرت أمريكا بعد ذلك فى أبريل ١٩٧٣؛ فقد استمر وقوع الضحايا دون أن يلوح أى نصر فى الأفق، وكان الكونجرس الأمريكى يضغط على الإدارة لفض الاشتباك تماما مع جنوب شرق آسيا، وقد تناولت أنا وزوجتى «تشو» الغداء مع «روبرت ماكنمارا» - وكان وقتئذ رئيسًا للبنك الدولى- ومع زوجته فى منزلهما فى «جورج تاون». وكان «ماكنمارا» يبدو متجهمًا وقال: إن هناك معلومات مقلقة بأن نيكسون متورط فى التستر على ما جرى فى «ووتر جيت» وأن الأمور قد تزداد تعقيدًا، وتوقعت حدوث متاعب قادمة بالنسبة إلى نيكسون وإلى جنوب شرق آسيا.

وعندما وصلت إلى البيت الأبيض فى صباح ١٠ أبريل، كان الرئيس تحت سقيفة المدخل الامامى للترحيب بى. كان دافئًا وودودًا ومبالغًا فى إبداء تقديره لساندتى العلنية المستمرة لموقفه المنفرد فى فيتنام وكمبوديا، وليتم التقاط بعض الصور التذكارية تمشى معى فى حديقة الورود بالبيت الأبيض وتحدث عن الورود وأشجار التفاح التى كانت مثمرة، وداخل البيت الأبيض قال نيكسون: إنه لايرى أن الصين تشكل تهديدا عاجلا، وأنها لن تصبح قوة يحسب حسابها قبل مضى عشر أو خمس عشرة سنة عندما ينضج برنامجها النووى. وسألنى عن فيتنام وشروط وقف إطلاق النار الذى وعدت الولايات المتحدة بمقتضاه بتقديم مساعدة لإعادة تعمير فيتنام الشمالية. أجبت: إنه أفضل تدبير ممكن فى ظل الظروف الراهنة.S فمن الصواب مغازلة الفيتناميين الشماليين حتى يبعدوا

عن الاعتماد على روسيا والصين. فإذا لم تقدم أمريكا أيه معونة لاعادة التعمير، فإن الفيتناميين الشماليين سيكونون أكثر اعتمادا على روسيا والصين.

وعلى الرغم من مشاغله العديدة وبعد انتخابه مباشرة كرئيس، ومع بدء فوران «ووترجيت»، أقام نيكسون حفل عشاء بالبيت الأبيض على شرفي، وكانت هناك مراسم معينة في حفلات العشاء بالبيت الأبيض لا تطبق إلا على رؤساء الدول الكبار، وقد نزلت أنا وزوجتي «تشو» على درج البيت الأبيض بصحبة الرئيس وزوجته ويرافقنا عدد من الضباط بملابس التشريفة الموشاة بالشرائط الذهبية، وتوقفنا عند منتصف الدرج عند سماعنا أصوات الأبيواق التي لفتت أنظار الجميع، وساد الصمت عندما وصلنا إلى نهاية الدرج بينما الضيوف المجتمعون يشرئبون بأعناقهم إلينا.

ثم اصطففنا - الرئيس ومسز نيكسون وأنا وتشو لاستقبال الضيوف، كانت نفس المراسم التي استقبلت بها عندما أقام ليندون جونسون عشاء على شرفي عام ١٩٦٧. وكان أسلوب نيكسون مختلفًا، كان يصافح كل يد تمتد إليه بحرارة ويحيي صاحبها بما يناسبه قائلا : «يسعدني أن أراك مرة أخرى». كم هو جميل أن أراك». «هذ لطف منك». ومن آن لأخر كان يطعم حديثه بكلمات مقتضبة من الثناء والتعليق لضيف معين وهو يصافحه. وفي غمرة ذلك كله كان يهمس إلى قائلاً : «لاتستخدم ابدا التعبير الخاطئ مثل «يسرني التعرف عليك». فقد تكون قد قابلت الرجل من قبل، ويدل ذلك على أنك لم تتعرف عليه وقد يضايقه ذلك. استخدم دائمًا جملة محايدة مثل «كم هو جميل أن نراك». «كم هو جيد أن نراك». شيء طيب أن نراك». فإذا تعرفت عليه تقول : «آه، مضى وقت طويل منذ تقابلنا آخر مرة كم هو جميل أن نراك مرة أخرى». كان محترفًا، ولكنه كان قليل الكلام ولم يكن يلقى أيه دعابات، على عكس «رونالد ريجان» الذى كان حديثه مليئًا بمثل هذه الملح الاجتماعية.

وقد سألني «مارشال جرين» **Marshall Green** مساعد وزير الخارجية لشئون شرق آسيا والمحيط الهادى عن رأيي في المبادرات الأمريكية الخاصة بالصين، ويقصد زياره نيكسون إلى الصين في فبراير ١٩٧٢. قلت: إنه لاغبار عليها لولا عامل المفاجأة، ولوكانت قدمت بدون مفاجأة، لكانت نتائج الإيجابية أفضل. فعامل المفاجأة قد غرس الشك

فى نفوس اليابانيين والآسيويين من جنوب شرق آسيا بأن الدول الكبرى تميل إلى تحولات فجائية فى السياسات مما يضعهم فى الجانب الخاطئ.

وأوضح «جرين» أن اليابانيين لديهم مشكلة فى كتمان الأسرار، وقد صرحوا أنفسهم بذلك، وأكد أن العلاقة الجديدة مع الصين لم تغير من سياسة أمريكا تجاه أيه دولة فى المنطقة، ولقد كانت تايوان قلقة فى البداية. ولكن أصبح الآن من الواضح أن الولايات المتحدة تحافظ على التزامتها بالمعاهدات، كما كانت كوريا الجنوبية قلقة أيضًا ولكنها أدركت الآن أن علاقتها مع الولايات المتحدة لم تتغير على الإطلاق. وباختصار فإن تطبيع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية قد تم دون أن يكون ذلك على حساب أحد. وأن النتيجة النهائية ستكون استقرارًا اكبر لجميع دول آسيا.

وقلت إن مزيدًا من الاتصال بالحضارة والتكنولوجيا الغربية سيحدث تأثيرًا على الصين. أما عزلتها الحالية فلايمكن أن تستمر، مثال ذلك أنه بسبب العزلة التامة للشعب الصينى عن العالم الخارجى، فإن فريق تنس الطاولة (البونج بونج) الذى زار سنغافورة لم يكن راغبًا فى الحديث عن أى شىء سوى تنس الطاولة، وقد اعتقدت ذات يوم أن الاقتصاد الصينى قد عبر خط الضروريات الأساسية، وستواجههم الآن المشكلات التى مر بها السوفييت. فالشعب الصينى يريد أن تكون أمامه بدائل بالنسبة إلى المنتجات المتاحة له، ومع البدائل فإنهم سيفقدون الحماسة لتطبيق المساواة بين الجميع.

وقد أكد لى «جرين» أن الولايات المتحدة تنوى بشكل كامل أن تلعب دورا مهمًا فى استقرار آسيا.«سنبقى قواتنا فى المنطقة سنلتزم بتعهداتنا». وتذكرت عندئذ «هارولد ويلسون» و«دينيس هيلى» وتأكيداتهما السابقة بأن بريطانيا ستبقى فى سنغافورة. وكان عزائى ما خطر لى بأن الولايات المتحدة على عكس بريطانيا، لم تعتمد على امبراطورية استعمارية لتكون دولة عظمى. فإنها لن تكون تحت نفس الضغوط الاقتصادية للانسحاب من آسيا.

وعندما انسحب نيكسون فى ٩ أغسطس ١٩٧٤ ليتجنب استجوابه بشأن «ووترجيت»، كان خوفى على ڤيتنام الجنوبية، وكان آخر عمل لنيكسون رئيسًا للولايات

المتحدة توقيعه على مشروع قانون لإقراره كقانون يفرض حدًا أقصى مقداره مليار دولار أمريكى على المعونة العسكرية الأمريكية لفيتنام الجنوبية لمدة ١١ شهرًا قادمة، وخلال أيام من استقالته، صوت مجلس النواب لتخفيض المعونة إلى ٧٥٠ مليون دولار أمريكى، كاد الفأس يسقط على رقبة من على المقصلة وهى رقبة الرئيس «ثيو» **Thieu** .

وفى ٢٥ أبريل ١٩٧٥ ترك «ثيو» سايجون وفى ٢٩ أبريل بينما كانت قوات فيتنام الشمالية تتقدم نحو المدينة، أقلعت طائرة هليكوبتر أمريكية من سطح السفارة، وهى لحظة لاتنسى تصور الفيتناميين الجنوبيين وهم يركضون ويزحفون للوصول إلى الطائرة الهليكوبتر المقلعة، وفى اليوم التالى اتجهت الدبابات الفيتنامية الشمالية إلى القصر الجمهورى وحطمت بوابتها بشكل استعراضى.

وعلى الرغم من أن التدخل الأمريكى فشل فى فيتنام، فإنه منح مزيدًا من الوقت لباقى جنوب شرق آسيا، ففى ١٩٦٥ عندما حشدت القوات العسكرية الأمريكية بشكل مكثف متجهة إلى فيتنام الجنوبية، كانت تايلاند وماليزيا والفلبين تواجه تهديدات داخلية من جانب حركات التمرد الشيوعية المسلحة وكانت الجماعات السرية الشيوعية مازالت نشطة فى سنغافورة وإندونيسيا على الرغم من أنها كانت تعانى من آثار حركة انقلاب شيوعية فاشلة، وقد قامت بشن ما سمى «بالمواجهة» أى الحرب غير المعلنة ضد ماليزيا وسنغافورة. وكانت الفلبين تطالب «بإقليم صباح» فى شرق ماليزيا، وكانت مستويات المعيشة منخفضة والنمو الاقتصادى بطيئًا. وقد أتاح العمل العسكرى الأمريكى لدول جنوب شرق آسيا غير الشيوعية أن تعيد تنظيم نفسها داخليا، وفى ١٩٧٥ كانت هذه الدول فى حال أفضل فى مواجهة الشيوعيين. ولو لم يكن هناك تدخل عسكرى أمريكى، لكانت إرادة هذه الدول فى مقاومة الشيوعيين قد وهنت، ولكان من المرجح استيلاء الشيوعيين على جنوب شرق آسيا. وكانت اقتصاديات السوق المزدهرة الناشئة لمنظمة الآسيان قد انتعشت خلال سنوات حرب فيتنام.

وفى الأسابيع القليلة قبل سقوط «سايجون»، تجمع أسطول كبير مكون من قوارب صغيرة ممتلئة باللاجئين على طول بحر جنوب الصين. وكان عدد كبير منها متجهًا إلى

سنغافورة، كانت قوارب قليلة منها مسلحة. وقام كينج سوى الذى كان القائم بأعمال رئيس الوزراء بإرسال تقرير عاجل إلينا فى واشنطن بأن عدد اللاجئين قد وصل إلى آلاف عديدة مكدسين فى حوالى مائة قارب، كان يريد منا قرارًا عاجلاً بالسياسة التى تتبع معهم. وأرسلت إشارة بأننا يجب أن نرفض نزولهم على شاطئنا وأن نجعلهم يتجهون إلى دول لديها متسع أكبر لاستقبالهم .وبدأت فى ٦ أكتوبر عملية مكثفة عندما قامت القوات المسلحة السنغافورية بإصلاح وإعادة تجهيز وتزويد بالوقود والمئون لإجمالى ٦٤ سفينة وإرسالها إلى البحر وهى تحمل أكثر من ثمانين ألف لاجئ وقام كثير من قباطنة هذه السفن عن عمد بإعطال محركاتهم حتى لا تبتعد عن الساحل.

وعندما كانت هذه العملية تنفذ، ذهبت لمقابلة الرئيس «جيرالد فورد» فى ظهر يوم ٨ مايو ١٩٧٥، بعد ثمانية أيام من سقوط سايجون، وكان معه كيسنجر بصفته وزيرًا للخارجية. كان «فورد» يبدو قلقًا، ولكنه لم يكن فى حالة معنوية سيئة، وقد سأل عن رد فعل المنطقة على سقوط فيتنام. كنت قد ذهبت إلى بانجوك فى أبريل، قبيل سقوط سايجون بوقت قصير، كان التايلانديون فى حالة عصيبة وكذلك الناس فى إندونيسيا، كان سوهارتو مسيطرًا على الوضع بهدوء وحزم. قلت: إن تدخل الكونجرس لوقف قصف الشيوعيين بالقنابل قد أسهم فى سقوط فيتنام الجنوبية. وإذا لم تكن ووترجيت قد حدثت واستمر القصف، فإن قوات فيتنام الجنوبية ما كانت ستنهار روحها المعنوية بشكل كبير، وأصبح مصير الحكومة الڤيتنامية الجنوبية محتومًا.

وسأل فورد ما الذى يجب على أمريكا أن تفعله، قلت إن الأفضل هو ترك الأمور حتى تهدأ، والانتظار إلى ما ستسفر عنه الأحداث فى لاوس وكمبوديا وفيتنام، وكنت أعتقد أن حركة باثت لاو **Pathet Lao** ستستولى على لاوس وتخضع لسيطرة الفيتناميين. وفى كمبوديا قام الخمير الحمر بقتل آلاف من المناهضين للشيوعية. (ولم أكن أعرف وقتئذ كيف أنهم يقتلون ضحاياهم بلا تمييز، وكان بينهم المثقفون أو الذين ليسوا لم ينضموا إلى ثورة المزارعين التى قاموا بها). وكانت تايلاند تسعى إلى جذب جمهورية الصين الشعبية إلى جانبها كضمان ضد غزو الفيتناميين الشيوعيين. وسأل كيسنجر هل الصين ستساعد

التايلانديين؟ وكنت أرى أنها ستفعل ذلك، واقترحت أن من الأفضل التذرع بأعصاب باردة ومراقبة ما ستسفر عنه الأحداث. فإذا تمخضت الانتخابات القادمة عن انتخاب رئيس مثل ماكجوفرن **McGovern** وخضع للشيوعيين، فإن الموقف يمكن أن يصبح ميئوسًا منه.

وكان فورد قد تم تصويره على أنه شخص لايتحكم في نفسه، فهو لاعب كرة أمريكى أصيب فى رأسه مرات عديدة، وقد وجدت أنه أريب وأحكامه سديدة ويعرف كيف يحوز إعجاب من يتعاملون معه، كان صديقًا بحق ولايتقيد بالشكليات، ويتعامل بشكل مريح. وبعد العشاء عندما استأذنت للذهاب إلى الحمام، أصر على أن يصحبنى إلى جناحه الخاص. وكان هناك حمام خاص فسيح مزود بمعدات رياضية كاملة، أحدث الألات لبناء الجسم والاحتفاظ باللياقة البدنية، وكانت كل أدوات الزينة والحلاقة متناثرة على الأحواض. ولم أكن أتصور أن أى زعيم أوروبى أو يابانى أو من العالم الثالث يمكن أن يصحبنى إلى حمامه الشخص حتى أنتعش، كان رجلاً ودودًا، وكان سعيدًا بأن يستضيفنى ويشعر بالإمتنان من أن هناك شخصًا من جنوب شرق آسيا يتحدث عن أمريكا مثنيًا عليها فى وقت هبطت فيه أسهمها مع الانسحاب المتسرع من سايجون، لم يكن يريد أن يؤثر فى، ولكنه أثر بالفعل باعتباره شخصًا صلبًا ويمكن الوثوق به.

٢٩- اتفاقية استراتيجية مع الولايات المتحدة

عندما استلم الرئيس جيمى كارتر الرئاسة من جيرالد فورد، كان هناك تغيير مفاجئ فى السياسات الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة، فقد كان كارتر أكثر اهتماما بافريقيا من آسيا. وقد أثار قلق أصدقاء أمريكا وحلفائها فى آسيا عندما أعلن أنه سيتم تخفيض القوات الأمريكية فى كوريا، كان كارتر يعتقد أن الأمريكيين منهكون بعد حرب فيتنام، وكان يريد أن ينسى آسيا. وقد ركز على المصالحة بين الأمريكيين السود والبيض، وكان يرى أيضًا أن دوره يتمثل فى بناء الجسور عبر الانقسام الكبير بين البيض والسود فى أفريقيا الجنوبية. وكان تركيزه على حقوق الإنسان، وليس على الدفاع والأمن. وقد قضى الزعماء الاسيويون أربع سنوات قاسية منتظرين أن يروا ماذا سيفعله فى الواقع.

وعندما قابلته فى ١٩٧٧، كان قد نظم وقته بدقة مبالغ فيها. فهناك خمس دقائق للتصوير، ثم عشر دقائق فى مقابلة منفردة معى، يعقبها ٤٥ دقيقة فى مناقشة بين الوفدين. وقد التزم ببرنامجه بالدقيقة، وما أدهشنى هو الموضوع الذى أثاره معى خلال الدقائق العشر التى استغرقتها المقابلة المنفردة معى — لماذا تريد سنغافورة أسلحة ذات تكنولوجيا عالية مثل هوك-١ وهى قذائف أرض جو متطورة؟ ولم يكن هذا الموضوع من بين البنود التى ذكرتها فى ملخصى كموضوع للنقاش ولم يسبق أن شكك أى رئيس سابق فى مشترواتنا المتواضعة من الأسلحة، ناهيك عن أنها من الاسلحة الدفاعية. كان من أولويات أجندة كارتر وقف انتشار الأسلحة، وبخاصة الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية، وكانت صواريخ هوك-١ تعتبر ذات تكنولوجيا عالية بالنسبة إلى جنوب شرق آسيا. قلت إن سنغافورة هى هدف عبارة عن مدينة محدودة المساحة ولابد من تكثيف دفاعاتها. ولكن

القذائف التى لدينا من طراز بلودهاوند Bloodhound عتيقة الطراز، ولكن إذا كانت لديه صعوبة فى أن يبيع لنا طائرات هوك- ١، فإننى سأشترى صواريخ من طراز رابير Rapier البريطانية، فالأمر ليس بهذا القدر من الأهمية. وحتى أنهى النقاش، قلت: إننا لن نتقدم بطلب شرائها إلا بعد سنتي، وقد باعوا لنا قذائف هوك-١ بعد أن تدخل مع البيت الأبيض سفير الولايات المتحدة فى سنغافورة وكان يعمل من قبل حاكما ديموقراطيا لولاية نورث داكوتا ومؤيدا لانتخاب كارتر.

واجتمع الوفدان الرسميان لمدة ٤٥ دقيقة وانتهى الاجتماع بالضبط حسب الموعد المحدد بالضبط، وكان لديه قائمة تفصيلية أخرجها من جيب قميصه قبل حوالى ١٥ دقيقة من موعد انتهاء الاجتماع حتى يتأكد من أنه غطى جميع البنود، وبدون أن أعيد قراءة محضر الاجتماع، فإننى لا أتذكر ما الذى ناقشناه. كانت كلها أمور لا أهمية لها وكان الرؤساء الذين سبقوه وهم جونسون ونيكسون وفورد قد غطوا دائمًا الصورة العريضة: كيف تبدو آسيا: اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، ثم الدول الشيوعية: الصين وفيتنام، ثم حلفاء الولايات المتحدة: تايلاند والفلبين.

ولم يثر كارتر هذه الموضوعات، وقررت أن أقدم له تصورا عريضا لكيف أن أمريكا مهمة جدا بالنسبة إلى استقرار ونمو المنطقة وكيف أنها يجب ألا تفقد تركيزها لأن هذا قد يضعف ثقة أصدقائها من الدول غير الشيوعية. ولست واثقا من أننى قد تركت أى انطباع فى نفسه، ولو لم أقابل ريتشارد هولبروك Richard Holbrooke، مساعد وزير الخارجية لشرق آسيا والمحيط الهادى فى أوائل مايو فى سنغافورة، فإننى أشك أننى كنت أستطيع أن أحدد لقاء مع كارتر. كان «هولبروك» يريد شخصًا من المنطقة يجعله يركز على آسيا، وأعتقد أننى أستطيع أن أكون ذلك الشخص.

وعندما كنت على وشك مغادرة الاجتماع، قدم لى نسخة خضراء مجلدة عن سيرته الذاتية عن الحملة الانتخابية : «لماذا ليس الأفضل؟» وكان قد كتب عليها إهداء: «إلى صديقى العزيز «لى كوان يو». جيمى كارتر». وشعرت بالإطراء، ولكنى دهشت من رفعى إلى مصاف «صديق عزيز» حتى قبل أن يقابلنى. لابد أن هذا كان أسلوبًا متبعًا أثناء حملته الانتخابية.

ومررت بسرعة على الكتاب، على أمل أن أحصل على بعض الضوء الذى ينير لى الطريق، وهو ما حدث. كان ينتمى إلى حزام الإنجيل[1]، وهو مسيحى ولد من جديد (أى تحول إلى إيمان شخصى بالمسيح)، وقد لصق بذهنى حادثان: فقد أعطاه والده عملة نقدية وهو فى طريقه إلى مدرسة الأحد، وعاد ووضع عملتين على منضدة التزيين. وعندما اكتشف والده غيابهما ضربه بالسوط. ولم يعد إلى السرقة مرة أخرى! وقد احترت كيف ساعده ذلك فى حملته. والحادث الآخر الذى أذكره من كتابه هو عندما قابله الأدميرال «ريكوفر **Rickover**» وسأله عن طبيعة عمله فى غواصة نووية. وسأله «ريكوفر» ماذا كان ترتيبه فى الفصل فى الأكاديمية البحرية فى «أنابوليس». قال بفخر ٥٩. سأله «ريكوفر» : هل بذلت كل ما فى وسعك؟ أجاب : « نعم يا سيدى». ثم عدل عن إجابته قائلاً: «لا يا سيدى. لم أكن أبذل كل ما فى وسعى». قال «ريكوفر» : لماذا؟ أجاب كارتر إنه كان مضطربًا، وقال كارتر إنه تأثر بهذا الحوار. ومن هنا جاء عنوان كتابه: «لماذا لا تكون الأفضل؟» وعقد كارتر العزم على أن يعمل بهذا الشعار. وذات يوم شاهدته فى التليفزيون وهو يترنح فى نهاية سباق للعدو (ماراثون) وهو منهك وعلى وشك الانهيار، كان الدافع له أن يبذل أقصى ما فى وسعه، بغض النظر عن حالته الجسمانية فى ذلك الوقت.

وقابلته مرة أخرى لوقت قصير فى أكتوبر ١٩٧٨. واستقبلنى نائب الرئيس وولتر مونديل **Walter Mondale**، وانضم كارتر لالتقاط صورة تذكارية، ولم نتبادل حديثًا طويلاً. فقد كان مازال غير مهتم بآسيا، وكان من حسن الحظ أن مستشاريه أقنعوه بعدم سحب القوات الأمريكية من كوريا.

وكان أهم انجاز له هو أن يقنع الرئيس المصرى أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلى «مناحم بيجن» بوقف الحرب بينهما. وقد ذهلت من أنه كان يحفظ عن ظهر قلب اسم كل بئر وكل سور وكل حدود متنازع عليها بين الدولتين، وقد فكرت فى نظام

(١) يطلق حزام الإنجيل على تلك المناطق فى جنوب ووسط غرب الولايات المتحدة وغرب كندا حيث الأصولية البروتستانية تمارس على نطاق واسع. (المترجم)

شركة «شل» Shell للتقييم – باستخدام الطائرة الهليكوبتر لرؤية صورة أشمل لكل موقع والقدرة على التركيز على التفاصيل المتصلة بالموضوع، كان كارتر يركز على كل التفاصيل.

وهناك ثلاثة أحداث وقعت في ١٩٧٩، أدت إلى تركيز انتباه كارتر على آسيا في نهاية مدة رئاسته. الحدث الأول: هو زيارة «دينج شياوينج» Deng Xiaoping له في نهاية شهر يناير لتبادل العلاقات الدبلوماسية وإبلاغه عن تصميم الصين على معاقبة فيتنام بسبب احتلالها كمبوديا. والحدث الثاني: هو أن كارتر نصح شاه إيران بمغادرة بلاده بسبب تعرضه لثورة شعبية، وبدلاً من إقامة حكم ديموقراطي يحترم حقوق الإنسان استولى آيات الله على الحكم في فبراير. والحدث الثالث: وقع في ٢٤ ديسمبر، فقد غزا الاتحاد السوفيتي أفغانستان تأييدًا لنظام شيوعي لم يتمكن من أن يثبت احترامه، وقد صدم كارتر لدرجة أنه قال: «لقد زالت الغشاوة عن عيني». فلم يكن يرى النظام السوفيتي على حقيقته. وكان قد عانق «بريجنيف» في فيينا عام ١٩٧٩ بعد أن وقع معاهدة سولت SALT وكان يؤمن بأن الزعماء السوفييت معقولون وأنهم سيستجيبون للبوادر المخلصة للسلام.

وكان مستشار الأمن القومي لكارتر «زيجنيو بريزنييسكي» Zbigniew Breginiski شخصية تدعو للإطمئنان في مركز السلطة، وكانت له عقلية استراتيجية عريضة وكان يدرك قيمة الصين في التوازن الشامل ضد الاتحاد السوفيتي ودورها في كبح جماح فيتنام من أن تصبح أداة للسوفيت. وكان قادرًا على طرح أفكاره بقوة في أي ملتقى، وفي الوقت نفسه كان من الحكمة بحيث ينفذ سياسة رئيسه الخارجية، وليست سياسته هو. وكانت المعونة من الولايات المتحدة وكثير من الدول الإسلامية قد أدت إلى تدفق الأسلحة والمال والمقاتلين إلى أفغانستان لتقوية جماعات المقاومة التي استطاعت في النهاية أن تهزم الاتحاد السوفييتي الفائق القوة.

كان «هولبروك» قادرًا على أن يخفف من غلواء كارتر الأولى بتقليص التزامات الولايات المتحدة في آسيا، وبخاصة في كوريا، حيث كان يريد أن يسحب أربعين ألف جندي أمريكي بعد الخسائر في فيتنام، وقد كتبت رسالة إلى «هولبروك» في ديسمبر ١٩٨٠

قبل أن يترك منصبه قلت فيها: «... خلال الفترة التى كان عدد كبير من أعضاء الإدارة والكونجرس ورجال الاعلام يريدون أن ينسوا جنوب شرق آسيا، عملت أنت بلا كلل لإعادة البناء واستعادة الثقة فى قوة الولايات المتحدة وأهدافها. وأن المستقبل يبدو أقل خطورة عما كان عليه فى ١٩٧٧ عندما تقابلنا لأول مرة».

* * *

كان كارتر رجلاً صالحًا يخشى الله، وربما كان أطيب من أن يصلح رئيسًا للولايات المتحدة، وقد صوت الأمريكيون له كرد فعل على التجاوزات فى «ووترجيت» ولكن بعد أربع سنوات من التأملات المخلصة الورعة عما تعانيه أمريكا أصبح الأمريكيون على استعداد لأن يحتضنوا «رونالد ريجان» الذى كان رأيه فى الأمريكيين ومستقبلهم أنه سيتقدم بهم بروح معنوية عالية خلال فترتين من رئاسة الجمهورية، كان «ريجان» يحمل أفكارا بسيطة وصريحة وكان زعيمًا قويًا وناجحًا، وقد أثبت أنه أفاد أمريكا والعالم. كما كان من المفيد أن يصوت الأمريكيون فى نوفمبر ١٩٨٠ لصالح ممثل من هوليود بدلاً من مزارع للفول السودانى.

وقد قابلت «ريجان» لأول مرة بصفته حاكمًا لكاليفورنيا، عندما زار سنغافورة فى أكتوبر ١٩٧١، وكان يحمل خطاب تعريف من الرئيس «نيكسون»، كانت كاليفورنيا هى مسقط رأس «نيكسون» ولابد من أن «ريجان» قد لعب دورًا رئيسيًا فى انتخابات نيكسون. وفى مناقشة استغرقت ٣٠ دقيقة قبل الغداء فطنت إلى أنه رجل يحمل قناعات قوية، ويعادى الشيوعية بشكل حاسم، وقد تحدث عن حرب فيتنام وعن المتاعب التى يحدثها السوفييت فى جميع أنحاء العالم. وعلى مائدة الغداء الذى أقمته على شرفه هو وزوجته وابنه الشاب ومساعده الشخصى «مايك ديفر» **Mike Deaver** أدار المحادثة عن الخطر السوفييتى، وغادرت زوجته وابنه، وصحبته إلى مكتبى حيث قضينا ساعة أخرى فى الحديث عن قضايا استراتيجية متعلقة بالاتحاد السوفييتى والصين. وكانت بعض آرائه مدهشة وعميقة. قال: إنه خلال الحصار حول برلين لم يكن يتوجب على الولايات المتحدة

أن تكثف نقل المؤن جوًا إليها ولكن كان يجب أيضًا أن تواجه الروس بالدبابات وأن تطالب بفتح الطريق إلى برلين، كما تنص اتفاقية الدول الأربع. فإذا لم يفتحوا الطريق فلتكن الحرب. وقد فزعت من أسلوبه الذى لايعرف غير الأبيض والأسود.

وبعد عشر سنوات في مارس ١٩٨١ زار الرئيس السابق «جيرالد فورد» سنغافورة ليبلغنى أن الرئيس «ريجان» الذى تولى الرئاسة فى يناير من العام نفسه يريد أن يقابلنى فى أقرب فرصة، وتلقيت رسالة ثانية عما إذا كنت أستطيع أن أذهب فى ١٩ يونيو وعندما وصلت إلى البيت الأبيض فى ظهر يوم ١٩ يونيو كان ريجان عند الرواق الملحق بجناح مكتبه وقابلنى بحرارة، وقابلته منفردًا لمدة ٢٠ دقيقة قبل الغداء، كان يريد أن يتحدث عن تايوان والصين.

وقلت لريجان إنه من مصلحة أمريكا أن تبقى «تايوان» التى نجحت فى أن تقدم صورة مختلفة بشكل دائم عن الأوضاع فى الصين، وأن هذا سيكون له أثر كبير فى كل أنحاء العالم من خلال وسائل الإعلام وكبار الشخصيات الذين يزورون الصين وتايوان. وعندئذ سألنى هل الرئيس تشاينج تشنج-كيو **Chiang Ching-Kuo** يحتاج إلى طائرات من طراز أحدث، كان شيانج يضغط للحصول عليها فى وقت حساس خلال رئاسة ريجان. وكان ريجان شديد الانتقاد لجمهورية الصين الشعبية خلال حملته الانتخابية، وأعلن على الملأ تأييده القوى لتايوان، وكنت أعرف أن أى تحول مفاجئ فى السياسة سيكون عسيرًا عليه، ومع هذا، فإن السماح لتايوان بالحصول على جيل جديد من طراز اف-٥ س كاف حتى لا تزيد الصين من تسليحها. ويحتاج «دينج شياوبينج» مزيدًا من السلع الاستهلاكية لشعبه الذى انخفضت روحه المعنوية وحرم من أبسط ضروريات الحياة بعد عقد من الثورة الثقافية، ويمكن تحديث طائرات تايوان بعد ذلك وليس فورًا.

وانضم إلينا مستشارو ريجان على الغداء وهم كاسبر واينبرجر **Caspar Weinberger** من الدفاع و«جيم بيكر» رئيس أركانه، ومايك ديفر وريتشارد آلن مستشاره للأمن القومى، وكان الموضوع الرئيسى هو الصين سواء الصين فى مواجهة تايوان، أوالصين فى مواجهة الاتحاد السوفيتى.

وقد سأل عن مفاتحة الصين للاتحاد السوفيتى عن مشكلات الحدود المشتركة بينهما على إثر زيارة «الكسندر هيج» وزير الخارجية لبكين، وفى رأيى أن هذه الحركة من جانب الصين كانت تهدف إلى إشعار الولايات المتحدة بأنه لايجب الاستهانة بهم، ومع هذا لم أكن أعتقد أن الصين والاتحاد السوفيتى كانا يستطيعان إحراز تقدم نحو التقارب على ضوء الصراع العميق والطويل بين المصالح. فقد كان كلاهما من غلاة الشيوعيين وكل منهما يناور ضد الآخر للفوز بتأييد العالم الثالث. وفضلاً عن ذلك فإن «دينج» كان عليه أن يساير رغبات المحيطين به ممن لايريدون أن يتقاربوا مع أمريكا. وكنت أعتقد أن «دينج» قد استقر على سياسته، وهى إعطاء أولوية أولى للإنفاق العسكرى وأولوية عالية للسلع الاستهلاكية التى يحتاجها شعبه.

وأشار ريجان إلى الاضطرابات فى بولندا فقال إن الروس لابد من أنهم قلقون من تفشيها، قلت: إنهم على استعداد لأن يسمحوا بأن ينخفض مستوى الاقتصاد للمحافظة على «امبراطوريتهم التى تتوسع عبر أوراسيا» (أوروبا وآسيا مجتمعتين). ولقطت اذن ريجان كلمة «امبراطورية». وطلب من «ريتشارد آلن» أن يستخدم هذه الكلمة مرارًا عندما يصف نشاط السوفيت. وفى خطاب ريجان التالى أشار إلى «إمبراطورية الشر» السوفيتية.

وخلال عشر دقائق من مناقشة دارت بينى وبينه بعد الغداء طلب منى أن أحمل رسالة إلى الرئيس «تشيانج» بألا يستعجله حاليًا فى الحصول على أسلحة عالية التكنولوجيا لأنه وقت صعب بالنسبه إليه. وطلب منى أن أؤكد «لتشيانج» بأنه لن يخذله، وكان ريجان يعلم أننى مقرب إلى «تشيانج» وأننى سأساعد فى أن أقلل من شعوره من خيبة الأمل التى ستحدثها الرسالة. وقابلت «تشيانج» بعد ذلك بأيام قليلة لأبلغه برسالة ريجان، بأن الوقت غير ملائم لشراء تايوان أسلحة عالية التكنولوجيا مثل الطائرات. سألنى «تشيانج» لماذا لايكون صديقه ريجان أكثر تعاونًا؛ وجازفت بالتخمين بالقول بأن أمريكا تحتاج إلى الصين لكى تحافظ على توازن عالمى للقوات ضد الاتحاد السوفيتى.

ولما كان الأوروبيون الغربيون واليابانيون لايرغبون فى أن ينفقوا على التسلح بالشكل الحاسم الذى تريده أمريكا، فإن ريجان كان يبحث هل يرفع من القدرات العسكرية

للصين بتزويدها بقدر قليل من التكنولوجيا، مما سيشكل ضغطًا على الاتحاد السوفيتى إذا وضعنا فى الاعتبار القوى العاملة الضخمة الصينية. ووافق على أن لدى ريجان سببًا وجيها، وطلب منى أن أبلغه بأنه يقول «أنا أتفهمك»، كان «تشيانج» يشعر بالرضا، فقد كان يثق فى ريجان.

وكان «تشيانج» مثل ريجان يتصرف بوحى من غريزته، فهو إما أن يثق بك أو لايثق. كما أنه يؤمن بالولاء العميق الدائم لأصدقائه ولقضيته، وكان مستشاره، ومن بينهم وزير خارجيته «آل هيج» Al Haig قد أبلغه بأهميه الصين الشيوعية فى الاستراتيجية العليا ضد الاتحاد السوفيتى، وقد قبل هذا التحليل ولكنه لم يكن مستريحًا للشيوعيين الصينيين، ولكنه يعلم أنه ورث علاقة من الصين وأن عليه أن يحافظ عليها.

وتركت واشنطن وأنا أشعر بمزيد من الثقة أكثر مما شعرت عندما كان كارتر رئيسًا. فقد كان ريجان متفائلاً بطبعه، بحيث كان يشيع فيمن حوله نفس روح «أستطيع أن أفعل ذلك»، كان ينظر إلى الجانب المشرق لكل مسألة، وكان على استعداد لأن يدافع عن معتقداته. والأهم أنه كان قادرًا على أن يشعر الشعب الأمريكى معه، وكان يحدث ذلك على الرغم من موقف وسائل الإعلام فى الغالب، وعندما كتبت إليه لأشكره على الغداء، كان رده موضوعيًا. وجاء فى فقرة منه: «أريد أن تتحسن علاقات (الولايات المتحدة) مع بكين وسأعمل بجد لتحقيق ذلك، ولكن ليس على حساب أصدقائنا فى تايوان، كما أننى لاأريد منك ولا من شركائنا فى جنوب شرق آسيا أن يعتقدوا أن مشاركتنا مع بكين ستأخذ أسبقية على علاقتنا معكم». وعندما أعلنت إدارته قرارها بشأن مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان، لم تكن تشمل بيع طائرات مقاتلة متقدمة على أساس أنه «لاتوجد حاجة عسكرية إلى مثل هذه الطائرات».

وبعد ذلك بعشرة أشهر، فى أبريل ١٩٨٢ قابلت نائب الرئيس جورج بوش فى سنغافورة قبل الذهاب إلى الصين، كان يريد أن يعرف رأيى فى كيفية تناول قضية الصين– تايوان. قلت: إن القضايا متشابكة لدرجة أننى متأكد أن الصينيين لايعتقدون أنه يمكن حلها أثناء زيارته. والأهم هو مراعاة الشكليات. لابد أن الصين قد درست شخصية ريجان وآرائه بدقة، وكانوا يعلمون عن رحلاته العديدة إلى تايوان وصداقته مع الرئيس

«تشيانج تشن كيو». وبسبب طبيعة ريجان وشخصيته، فإن الشكل كان بنفس أهمية المضمون بالنسبة إلى الصين. كانوا يعرفون أنهم لايمكنهم أن يستردوا تايوان قبل مدة طويلة، ومع هذا فإن مبدأ أن تايوان هى جزء من الصين يجب ألا يتحداه أحد وإلا ستحدث متاعب. وكنت متأكدًا أن «دينج» يحتاج إلى أمريكا – وقد زار أمريكا فى يناير ١٩٧٩ حتى يسوى مسألة التطبيع لأنه يحتاج أمريكا إلى جانب الصين، أو على الأقل أن تكون محايدة فى أى صراع مع الاتحاد السوفيتى. وكان «دينج» يعلم أيضًا أنه يتعامل مع زعيم شديد المراس هو ريجان.

سأل بوش هل هناك معارضة داخلية فى الصين لعلاقة الصين مع الولايات المتحدة. كنت أعتقد أن علاقة الصين بأمريكا قد حصلت على مصادقة «ماو» نفسه، ولهذا فإن قلة هم الذين سيعارضون علنًا أن تكون هناك علاقات طيبة مع أمريكا، ولم يقتصر «دينج» على تطبيع العلاقات ولكنه تقدم خطوة إلى الأمام بانفتاح بلاده. وهذا سيكون له نتائج مهمة طويلة المدى، كان أبناء الزعماء الآخرين يدرسون فى الولايات المتحدة، كما كان يفعل عدد كبير من الصينيين الآخرين، وكان سيحدث استنزاف للعقول، ربما بنسبة عشرين فى المائة أو أكثر، ولكن أولئك الذين سيعودون سيحملون أفكارًا جديدة، كان الصينيون يعلمون أنهم يخاطرون بالإنفتاح، ولهذا فإن القرار الذى اتخذوه كان ذا مغزى. كانوا على استعداد لأن يتقبلوا عودة الأفكار الراديكالية التى تحمل معها بذور التغيير، وكانت هناك مشكلة عويصة وهى أن ريجان باعتباره مرشحًا للرئاسة قد أدلى بتصريحات مؤيدة لتايوان، وقد كررها حتى بعد أن ذهب جورج بوش إلى بكين فى أغسطس ١٩٨٠ ليبلغ الصينيين أنهم يجب أن يتفهموا ويحترموا موقف الولايات المتحدة، بالتحرك تدريجيًا فيما يتعلق بتايوان. ومع هذا، فإن الصينيين كانوا يعلقون أهمية كبيرة على الإخلاص للأصدقاء. فقد كانوا يعلمون أن الذين يخونون أصدقاءهم ممكن أن يخونوهم أيضا. وهم كانوا سيندهشون إذا استسلمت الولايات المتحدة لمطالبهم إذا ضغطوا بشأن تايوان. فالذى أرادوه من الولايات المتحدة هو إعادة تأكيد مبدأ وجود دولة صينية واحدة، وقد أكد بوش لنا أن ريجان لن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء بالاعتراف بوجود دولتين منفصلتين وسفيرين.

واقترحت أن تدعو الولايات المتحدة رئيس الوزراء الصينى «جاوزيانج» لزيارة واشنطن ثم يزور الرئيس ريجان بكين حتى يتخذ موقفًا يتناسب مع ما أعرب عنه بوش. ولابد من أن الأمريكيين قد أقنعوا بكين بسياستهم القائمة على أساس دولة صينية واحدة. وكانت طريقة تطبيق ذلك بالنسبة إلى ريجان هى مقابلة «دينج» وإقناعه بأن هذا هو موقف أمريكا الأساسى.

وقد وافق بوش لأن ريجان يمكنه أن يقول ما يعنيه بطريقة مقنعة. كانت هناك أرضية مشتركة كافية بين الصين والولايات المتحدة، كما قال بوش لأن ريجان « كان متشككا» وقلقا من الاتحاد السوفيتى، وعززت من ذلك الأحداث التى وقعت فى بولندا وأفغانستان. لم يكن ريجان يحب الشيوعية ولكنه وجد أن هناك قيمة استراتيجية فى علاقاته مع الصين.

وعند أول زيارة لنا لواشنطن فى يوليو ١٩٨٢ كان «جورج شولتز» قد خلف «آل هيج» كوزير للخارجية وكنت أعرف شولتز عندما كان وزيرًا للخزانة فى إدارة الرئيس نيكسون فى أوائل السبعينيات وأصبحنا أصدقاء. وكان «هيج» قد بذل كل جهده ليحصل على «اتفاق آراء استراتيجى» ضد الاتحاد السوفيتى، ووافق على أن يخفض مبيعات السلاح إلى تايوان بالتدريج، وكان على شولتز أن يحدد الصيغة الملائمة التى تعبر عن هذا الوعد. وقد وجه بضعة أسئلة إلينا، وقلت إنه لاقيمة لترك تايوان بدون سلاح مناسب يحميها وتحت رحمة الصين من أجل استخدام ثقل الصين ضد الاتحاد السوفيتى. الصين ستظل معادية للسوفيت على أى حال. وكان لدى «شولتز» تقدير أكثر جدية عن قيمة الصين فى التوازن ضد السوفيت وكان ينفذ سياسة محسوبة بمعايير دقيقة لاتتطلب أن تتخلى الولايات المتحدة عن التزاماتها بالنسبة إلى حليف قديم.

وللمرة الثانية: اجتمع بى ريجان جانبًا قبل الغداء لمناقشة بينى وبينه فقط بدون أحد يسجل الحديث. وناقش كل ما يتعلق بالصين وتايوان والصين والاتحاد السوفيتى. قلت إنه ليس عليه أن يتخلى عن التايوانيين، حتى وإن كان يحتاج إلى الصين ضد الاتحاد السوفيتى. فالهدفان لايستعصيان على المواءمة بينهما، فيمكن النظر فيهما واحتواؤهما.

كان يعلم أننى قابلت كبار القادة الصينيين فى القارة وفى تايوان، وكان يعلم أيضًا أننى ضد الشيوعية ولكننى واقعى، ولهذا جرب أفكاره معى. أبلغته أن ينحى مسألة تايوان جانبا باعتبارها نزاعًا لايمكن حسمه فى الوقت الحالى ولابد من تركه للجيل القادم، كما سبق أن اقترح «دينج» على اليابانيين بالنسبة إلى نزاعهم حول جزر سنكاكو / دياويو Senkaku / Diaoyu. واقترحت أن يشرح ريجان لبكين الصداقة القديمة مع تايوان وأنه لايمكنه ببساطة التخلى عنهم. وسأل هل يجب أن يزور الصين. لقد كان شخصيًا عازفا عن زيارتها وشعر بأن عليه أن يزور تايوان فى نفس الزيارة إذا قرر القيام بها. وقد ذهلت من قوله هذا، ونصحت بعدم زيارة تايوان، وبخاصة فى نفس الزيارة. فكما سبق أن قلت لبوش، فإن على ريجان أن يدعو أولا إما رئيس الوزراء «جاو زيانج» وإما الأمين العام للحزب «هو جاوبانج» Hu Yaobang إلى واشنطن قبل أن يزور الصين. وبعد أن يزور أحدهما أو كليهما الولايات المتحدة، فإن زيارة منه ستكون استجابه مناسبة.

وقد كتب «ريجان» بعد ذلك يقول «: كان حديثنا الخاص قبل الغداء فى ٢١ يوليو ذا فائدة عظيمة لنا. كنت أتوقع استشارة ونصيحة حكيمة منك وهو ما حصلت عليه فعلا فى تلك المناسبة. كانت صراحتكم وإخلاصكم دليلين حقًا على متانة الصداقة بيننا والتى اثمنها إلى حد كبير».

وفى أوائل ١٩٨٤ زار رئيس الوزراء «جاو» واشنطن مؤكدا أن الصين ترغب فى إقامة علاقات اقتصادية أوثق، وقام ريجان فى مايو بزيارة الصين، وبعد ذلك بقليل جاء «بول ولفويتز» Paul Wolfowitz مساعد «شولتز» إلى سنغافورة ليطلعنى على نتائج زيارة ريجان وليناقش جوانب معينة من الزيارة التى وجد الأمريكيون أنه من الصعب أن يفهموها، كانت زيارة جيدة وأحرزت تقدمًا حقيقيًا فى المجال الاقتصادى، ولم يخضع ريجان بالنسبة إلى القضايا العالمية عندما اختلف معه الصينيون حولها. وأكد «دينج» أن تايوان هى عقدة فى العلاقات بين الولايات المتحدة والصين لابد من حلها. وقلت إنه من الجيد أن «دينج» أتيحت له فرصة أن يتعرف على «رونالد ريجان». وأدرك الصينيون أن عليهم أن يتعايشوا مع ريجان، ليس فقط لولاية حكم واحدة ولكن لولايتين، والحقيقة أن ريجان فعلاً فاز بولاية حكم ثانية.

وبعد إعادة انتخاب «ريجان» اقترح «شولتز»أن أقوم بزيارة رسمية إلى واشنطن في أوائل أكتوبر ١٩٨٥. ووجدت ريجان في حالة طيبة، كان يبدو شابًا ورأسه متوجة بالشعر وصوته قوى على الرغم من أربع سنوات من الحكم ورصاصة مرت بصدره وكادت تصيب قلبه. ولم يكن ريجان يطيق التفاصيل. والحقيقة أنه أوضح أنه لايريد أن يشغل نفسه بالتفاصيل التي يمكن أن تشوه الصورة الكبيرة، وكانت قوته في استمرار هدفه وإصراره عليه، كان يعرف ما يريده ويسعى إلى تحقيقه بأن يحيط نفسه برجال قادرين يشاركونه فكره ويحققون نجاحًا في الميادين المختارة لهم، وكان ممتلئًا بالثقة والتفاؤل. وكانت السنوات الثماني لرئاسة ريجان هي سنوات جيدة لأمريكا والعالم. فبرنامجه «حروب النجوم» واجهت الرئيس جورباتشوف والاتحاد السوفيتي بتحد لم يتوقعوا أن يواجهوه، وساعد ذلك على تفكك الاتحاد السوفيتي.

وكما حدث من قبل، ففي اجتماع على انفراد بيني وبينه سعى إلى معرفة آرائي عن الصين وتايوان. قال: إنه كان يسير على خط حذر بين الصين وتايوان، وقد أوضح بجلاء للصين أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن تايوان. «فالولايات المتحدة صديقة لكليهما وستبقى على هذا الموقف». ثم طلب مني أن أحث الرئيس تشيانج أن تبقى تايوان في بنك التنمية الآسيوى بعد أن غيرّ اسمه إلى «تايبي، الصين» عندما تم قبول الصين في بنك التنمية الاسيوى. كان تشيانج يريد أن ينسحب من هذا البنك، وهدد الكونجرس بوقف المساهمة الأمريكية إذا «انسحبت» تايوان منه، وبعد ذلك مررت بموقف عصيب في «تايبيه» وأنا أعرض وجهة نظر «ريجان» على «تشيانج» ولكن في النهاية ساد التعقل. وفي يناير ١٩٨٦ أصبحت الصين عضوًا في بنك التنمية الآسيوى وأعيد تسمية تايوان وأصبحت « الصين تايبيه».

وقد لاحظ «ريجان» أثناء زيارته للصين في العام السابق أن الصينيين قد بدأوا يدركون أنهم يجب أن يتيحوا الفرصة لشعبهم لكي يعيشوا حياة أفضل، وقلت: إن هذا يرجع إلى ما حققته الولايات المتحدة في تايوان من خلال التدفق الحر لرأس المال والتكنولوجيا والخبرة والسلع والخدمات، وأنا على يقين أن «دينج» قرأ عن التقدم الاقتصادى الهائل لتايوان ولابد من أنه تساءل: كيف عجب أن شعبًا كان يعتبره مكونًا عصابة من «التافهين

الفاسدين غير الفاعلين» قد أمكنهم أن يحققوا مثل هذا التقدم. ولاشك أن «دينج» اعتقد أن الولايات المتحدة قد ساعدت رجال العصابات هؤلاء برؤس الأموال والتكنولوجيا والخبرة وكان يريد بشدة أن تنتقل هذه التجربة إلى الصين للاستفادة منها. كان «دينج» يعلم أن أمريكا يمكن أن تكون ذات فائدة محققة لتحديث الصين.

وخلال زيارتى الرسمية منحت شرف التحدث إلى جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكي، وكان المشرعون فى أقوى دولة فى العالم قد قرروا أن يمنحوا وقتًا لزعيم جزيرة صغيرة جدًا للتحدث إليهم، وقد أبلغنا سفيرنا «تومى كوه» **Tommy Koh** أن كلاً من «ريجان» و«شولتز» شجعا رئيس الكونجرس «تيب أونيل» **Tip O'Neil** على دعوتى. وتحدثت عن مسألة، كانت على رأس جدول الأعمال الأمريكي، وهى السياسة الحمائية لضمان توفير فرص العمل ووقف تزايد العجز فى الميزان التجارى الأمريكى مع الاقتصاديات البازغة حديثًا فى دول شرق آسيا، واستغرق خطابى عشرين دقيقة وأضفت فيها كيف أن قضية حرية التجارة هى مسألة حرب أو سلام للعالم.

فالأمم تقوى وتضعف. وقلت إنه إذا كانت هناك أمة تتقدم مع فيض من الطاقة الزائدة ولايسمح لها بتصدير سلعها وخدماتها، فإن البديل الوحيد هو أن تتوسع وتستولى على مناطق وتضم سكانها وتدمجهم معها لتكوين وحدة اقتصادية أكبر. وهذا هو السبب فى أن الأمم كان لها امبراطوريات تسيطر عليها باعتبارها كتلة تجارية واحدة، وهذه هى طريقة للنمو معروفة على مر التاريخ. وقد تخلى العالم عن ذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥. فالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والقواعد الجديدة، كل ذلك أتاح لألمانيا أن تصبح مزدهرة وديناميكية على الرغم من أن أعدادًا كبيرة من الألمان عادوا من الشرق إلى منطقة محدودة من الارض. وهو ما حدث أيضا بالنسبة إلى اليابانيين الذين كان عليهم أن ينسحبوا من كوريا والصين وتايوان وجنوب شرق آسيا وأن يتكدسوا فى جزر يابانية قليلة. وقد استطاع الألمان واليابانيون أن يقيموا فى داخل حدودهم وأن ينموا أنفسهم من خلال التجارة والاستثمارات. وقد تعاونوا وتنافسوا مع الأمم الأخرى واستطاعوا أن يزدهروا وينتعشوا بدون الدخول فى حروب. ولكن لوسدت المنافذ على السلع والخدمات، فإن الصين ستعود إلى حلها التاريخى القائم

على أساس دول متحاربة صغيرة تنتصر على بعضها للسيطرة على مزيد من الأراضى والشعوب حتى تكون امبراطورية قارية هائلة، هذا العرض المختصر المنطقى قد يكون أقنع المشرعين الأمريكيين فكريًا، ولكن الكثيرين وجدوا أنه من الصعب قبوله وجدانيًا.

وكانت هناك مشكلة أخرى أثارها «ريجان» خلال مناقشاتنا وهى الفلبين، فقد كان الرئيس ماركوس قد واجه صعوبات منذ إطلاق النار على زعيم المعارضة المنفى «بنينو اكينو» Benigno Aquino فى مطار مانيلا عند عودته من الولايات المتحدة فى أغسطس ١٩٨٣. وقد كان ماركوس هو صديق ريجان الحميم ومؤيده سياسيًا. وعندما ناقش «شولتز» هذه المسألة معى قبل ذلك، قلت إن «ماركوس» هو الذى أصبح المشكلة الآن، وليس الحل، وقد طلب منى أن أتحدث بصراحة إلى «ريجان» الذى يشعر بحزن شديد من إمكانية هجر صديق قديم، ولهذا فإننى قمت بلطف شديد بإبلاغ ريجان أن «ماركوس قد تحول من المناضل الشاب ضد الشيوعية فى الستينيات ليصبح حاكمًا عجوزًا لايفكر إلا فى نفسه وسمح لزوجته وأصدقائه بأن ينهبوا البلاد عن طريق الاحتكارات المحكمة وتسببوا فى وقوع الحكومة فى ديون طائلة. ووصلت قدرة حكومته على الوفاء بالتزاماتها إلى الحضيض. كان ريجان غير سعيد أبدًا وهو يستمع إلى تقييمى. وأوحيت له بأن المشكلة تتلخص فى كيفية العثور على طريقة منظمة وكريمة لكى يغادر ماركوس البلاد، وتشكل حكومة جديدة تبدأ فى القضاء على الفساد. وقرر أن يرسل مبعوثًا ليعرب «لماركوس» عن قلق الولايات المتحدة من تدهور الموقف.

وانفجرت الأوضاع فى الفلبين فى ١٥ فبراير ١٩٨٦ بعد تحدى إعادة انتخاب «ماركوس» رئيسًا للجمهورية واتهامه بالتزوير فى الانتخابات، وصدرت تعليمات إلى السفير الامريكى «ستابلون روى»Stapleton Roy بأنه يسعى إلى معرفة وجهة نظرى. قلت إن الولايات المتحدة عليها أن تتعامل مع «ماركوس» سواء جاء إلى الحكم بشكل دستورى أو غير دستورى، ولكنها يجب ألا تتجاهل جموع الشعب الفليبنى، الذين صوت معظمهم لصالح «مسز أكينو»، وقلت: إن أمريكا يجب ألا تقبل إجراء انتخابات مزورة ولكن يجب أن تضغط على ماركوس ليس من أجل المواجهة ولكن من أجل إجراء انتخابات جديدة، ويجب إبقاء مسز اكينو «معبئة وبحالة ديناميكية» لأنها «قوة من أجل الخير» ويجب عدم تركها لليأس.

وفى اليوم التالى فى ١٦ فبراير، ادعت مسز «أكينو» الفوز بالانتخابات وأعلنت برنامجًا للاحتجاج السلمى على مستوى البلاد لاسقاط نظام حكم ماركوس. وفى حركة مشتركة أصدرت دول الآسيان الخمس المجاورة للفلبين تصريحات مشابهة للإعراب عن قلقها من الموقف الحرج فى الفلبين الذى يمكن أن يؤدى إلى سفك الدماء والحرب الأهلية، ودعت إلى حل سلمى.

وأبلغت السفير روى أن ماركوس يعرف أن الباب مفتوح له ليغادر البلاد، وإذا شعر أنه لا يوجد مكان يذهب إليه، فإنه قد يلجأ إلى العنف . وفى ٢٥ فبراير أبلغنى روى أن حكومته وافقت على رأيى وسألت هل أنا راغب فى أن أتكفل بمهمة تنسيق مقاربة من منظمة الآسيان لعرض حق اللجوء على ماركوس. قال راجا وزير خارجيتنا إنه من الصعب الحصول على موافقة دول الآسيان الخمس. وأرسلت - أنا - على الفور إلى ماركوس عن طريق سفيرنا فى مانيلا دعوة للحضور إلى سنغافورة. كان عرضًا، إذا قبله، فإنه سيساعد على حل الموقف الخطير الذى كان سائدًا. وفى الوقت نفسه أرسل «ريجان» رسالة خاصة إليه بعدم استخدام القوة، وقال: إنه قد رتب له ولأقاربه وأعوانه الحصول على حق اللجوء إلى هاواى. وقبل ماركوس اللجوء إلى هاواى مفضلاً إياها على سنغافورة، وفى اليوم نفسه أى فى ٢٥ فبراير أقسمت مسز اكينو اليمين رئيسة جديدة للفلبين.

وبعد أيام قليلة بعد أن وصل ماركوس إلى هونولولو قام رجال الجمارك الأمريكيون بتفتيش حقائبه التى ضمت أوراق عملة «للبيسو» الجديد. وشعر بأنه ستحدث متاعب وأرسل إلىّ رسالة بأنه يريد أن يحضر إلى سنغافورة. واعترضت مسزاكينو التى كانت قد تولت الرئاسة وبقى «ماركوس» فى هاواى ليواجه عددًا كبيرًا من الدعاوى القضائية.

* * *

وكان من بين المشكلات التى حدثت بين الولايات المتحدة والرئيسة أكينو تجديد عقد الإيجار للقواعد العسكرية الأمريكية فى الفلبين، فقد اتخذت موقفًا قويًا ضد القواعد، على

أمل أن تحصل على المزيد من المزايا. وقد أنعكس ذلك سلبًا عليها، وبعد أن وصلت أخيرًا إلى إتفاق مع الولايات المتحدة رفض مجلس الشيوخ الفلبينى، وقال أعضاؤه إن القواعد الأمريكية تقلل من شعورهم بالمواطنة والسيادة.

وزارنى فى سنغافورة فى يناير ١٩٨٩، عضو مجلس الشيوخ ريتشارد لوجار Richard Lugar الزعيم الجمهورى فى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ومع اهتمام خاص بالشئون الدفاعية، بعد مناقشات أجراها مع الرئيسة أكينو فى «مانيلا». وسأل هل يمكن أن نقدم المساعدة إذا اضطرت الولايات المتحدة إلى الرحيل عن خليج «سوبيك» Subic قلت يمكن أن نعرض استخدام تسهيلات من قاعدتنا ولكنى حذرت من أن كل سنغافورة أصغر مما كان لدى الولايات المتحدة فى «سوبيك». فليس لدينا المساحة التى تستوعب جنود وخبراء الولايات المتحدة. ووحاولت إقناعه بضرورة استمرار القواعد الأمريكية فى الفلبين، وأضفت أن سنغافورة ستعرض علنا على الولايات المتحدة استخدام قواعدنا اذا كان ذلك سيؤدى إلى أن تشعر الحكومة الفليبينية بأنها أقل عزلة دوليا وأكثر رغبة فى السماح للقواعد الامريكية بالبقاء.

وقد أثار سفيرنا فى مانيلا هذه المسألة مع وزير الخارجية الفلبينى راوول مانجابوس Raul Manglapus، الذى قال: إنه سيرحب بمثل هذا التصريح العلنى، وطلبت من وزير الدولة للشئون الخارجية جورج يوGeorge Yeo بأن يصرح علنا فى أغسطس ١٩٨٩ بأننا راغبون فى إعطاء القوات الأمريكية مزيدًا من التسهيلات فى قواعدنا، وبعد هذا التصريح أجاب « مانجلابوس» بأن «سنغافورة يجب أن تعامل معاملة خاصة وأن يتم تقديرها بسبب موقعها المتميز». وبعد ذلك أخبرتنى الرئيسة «أكينو» أن موقفى كان مفيدًا.

كان موقف ماليزيا وإندونيسيا يتسم بعدم الحماسة، وقال وزير الدفاع الماليزى ريتهاوالدين Rithauddeen: إن سنغافورة يجب ألا تعرض الوضع الراهن للخطر بالسماح بزيادة القوات الأجنبية فى المنطقة. وكان وزير الخارجية الاندونيسى على

العطاس **Ali Altas** يأمل أن تستمر سنغافورة فى تاييد فكرة أن يكون جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، مضيفًا أن إندونيسيا ستعارض العرض اذا وصل إلى حد إقامة قاعدة جديدة.

وفى احتفال العيد القومى الذى نقله التليفزيون فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٩، قالت إنه لن تكون هناك قواعد جديدة تضم أعدادًا كبيرة من القوات الأمريكية، وكنت أنا أيضًا أحبذ إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأن تكون منطقة سلام وحرية وحياد وهو ما اقترحته إندونيسيا وماليزيا على التوالى، ولكن إذا تم اكتشاف البترول والغاز فى سبراتليس **Spratlys**، فلن تكون المنطقة منطقة سلام. وكنت قد قابلت فى أول أغسطس الرئيس سوهارتو ورئيس الوزراء مهاتير فى بروناى وأوضحت حجم وطبيعة العرض الذى قدمته.

وتلقفت الحكومة الأمريكية العرض، وعندما كنت فى طوكيو بمناسبة تنصيب الامبراطور «أكيهتيو» وقعت مذكرة تفاهم مع نائب الرئيس دان كويل **Dan Quayle** فى ١٣ نوفمبر ١٩٩٠، أى قبل أسبوعين من استقالتى كرئيس للوزراء، وقد اتضح فيما بعد أنها أكثر قيمة مما تنبأت به الولايات المتحدة وسنغافورة. وعندما رحل الأمريكيون عن قواعدهم فى الفلبين فى سبتمبر ١٩٩١، فإن التسهيلات التى قدمتها سنغافورة أتاحت للقوات الأمريكية موقع قدم صغير فى جنوب شرق آسيا.

وقد طرأت على التصورات الإقليمية ذات القيمة عن السماح للأمريكيين باستخدام التسهيلات التى قدمتها سنغافورة تغييرات كبيرة بعد أن نشرت الصين خرائط فى ١٩٩٢ ضمت سبراتليس **Spratlys** كجزء من الصين، كما أن ثلاث دول من منظمة الآسيان (هى ماليزيا وبروناى والفلبين) طالبت أيضا بهذه الجزر. وفى نوفمبر من نفس العام صرح «على العطاس» بأن إندونيسيا لاتجد صعوبة فى إدراك مزايا حصول الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية فى سنغافورة.

* * *

وقد قابلت جورج بوش لأول مرة فى يونيو ١٩٨١ عندما كان نائبًا للرئيس ريجان. ولم تتغير العلاقات الممتازة بيننا عندما أصبح رئيسًا، كنت أعرفه باعتباره رجلاً دافئًا وودودا بشكل استثنائى، وإذا عدنا إلى ١٩٨٢، فعندما علم أننى سأسافر إلى واشنطن لمقابلة ريجان، دعانى إلى البقاء معه فى كينبانك بورت **Kennebunk port** فى ولاية مين **Main**، حيث كان يقضى أجازته الصيفية، وقد شكرته ولكننى اعتذرت لأننى كنت سأقابل ابنتى لينج **Ling** التى كانت وقتذاك فى بوسطن تعمل فى مستشفى ماساتشوستس العام وقد رد علىّ برسالة لاحضارها، وكان من الواضح أنه يعنى ذلك. ولهذا فقد قضينا معه عطلة نهاية الأسبوع. وقد ذهبنا أنا و«لينج» لنرقص معه ومع حرسه الخاص من الخدمة السرية. وكانت بربارا بوش ودودة مثل زوجها – فهى اجتماعية ودافئة وتجيد الضيافة – دون ادعاء، وهى مثله، كانت سعيدة بصدق أن تستضيف ليمضوا معها عطلة نهاية الأسبوع واشعرتنا بأننا محل ترحيب.

وبعد قيام العراق بغزو الكويت واحتلالها فى ١٩٩٠، حتى تحشد قواتها فى الخليج، اضطرت الولايات المتحدة إلى أن ترسل نصف مليون جندى إلى منطقة الخليج على وجه السرعة. ولم نكن قد وقعنا مذكرة التفاهم ولكننا سمحنا للطائرات الأمريكية وسفن البحرية التى تحمل الجنود والمعدات عبر المحيط الهادى بأن تعبر عن طريق سنغافورة. كما أننا أرسلنا فريقًا طبيًا إلى المملكة العربية السعودية لنظهر تأييدنا لهذا العمل فى الخليج. وقد بقيت كل من إندونيسيا وماليزيا على الحياد. فقد كانت الأغلبيات المسلمة لديهما تريد التضامن والتعاطف مع صدام حسين والعراقيين.

وقد زرت الرئيس بوش فى البيت الأبيض فى ٢١ يناير ١٩٩١ عندما كانت عملية عاصفة الصحراء **Desert Storm** على وشك أن تصل إلى نهايتها المذهلة عندما قامت القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية بتطويق القوات العراقية. وقد قضينا الأمسية فى جناحه الخاص مع برنت سكوكروفت **Brent Scowcroft** مستشاره للأمن القومى نناقش الوضع العربى الإسرائيلى بصورة أشمل، وقد هنأته على نجاحه فى تكوين تحالف عريض للقوات تأييدًا لهذه العملية، وقد ضم التحالف مصر وسوريا والمغرب والخليج. ومع

هذا حذرت من أن العالم الإسلامى قد تجمع لصالح صدام حسين على الرغم من أنه جانبه الصواب، وقد استمر الإسرائيليون فى بناء مزيد من المستوطنات على الضفة الغربية وأشعل ذلك غضب الرأى العام العربى والإسلامى، وكان حلفاء أمريكا وأصدقاؤها قد انزعجوا. ففى مكان ما على الطريق سيكون هناك انفجار، وقد طالبت الرأى العام الأمريكى بتأييد التوصل إلى حل عادل فى الشرق الأوسط لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، لإظهار أنه لايؤيد الإسرائيليين سواء كانوا على حق أو باطل.

وقد تقابلنا بعد ذلك عندما زار بوش سنغافورة فى يناير ١٩٩٢ فى طريقه إلى استراليا واليابان. وكانت مشكلته مع الصين قد تفاقمت بعد تيانانمين **Tiananmen** فى ٤ يونيو ١٩٨٩، كان عام الانتخابات وكان واقعًا تحت ضغط، وبخاصة من الليبراليين فى الحزب الجمهورى الذى ينتمى إليه. وحتى يستطيع أن يحافظ على سياسته الخاصة بالصين، كان يحتاج إلى تنازلات من الصين فى مجالات مثل الإفراج عن الزعماء الذين احتجوا فى «تيانانمين» وتم القبض عليهم، والانتشار النووى، والصواريخ طويلة المدى والتجارة. كان يواجه مزيدًا من الصعوبات فى تأكيد حقه فى الاعتراض على قرار الكونجرس لحرمان الصين من وضع الدولة الأولى بالرعاية. ولما كان الرئيس «يانج شانجكون» يزمع زيارة سنغافورة، فقد أراد بوش أن أطلب منه اتخاذ اجراء من جانب واحد بالإفراج عن المعتقلين لاظهار رغبة فى المصالحة، وقابلت الرئيس «يانج» بعد ذلك بيومين ونقلت له الرسالة. قال «يانج»: إن ضغط الولايات المتحدة بالنسبة إلى حقوق الإنسان هو ذريعة لفرض نظامها وقيمها فى الحرية والديموقراطية على الصين، وأن هذا أمر غير مقبول.

وعندما خسر «بوش» الانتخابات أمام «بيل كلينتون» فى نوفمبر من نفس العام شعرت بأننا سنشهد تغييرًا فى الاتجاهات والأساليب، كان كلينتون قد وعد «بأن أمريكا لن تهادن الطغاة ابتداء من بغداد إلى بكين». وكان عدد كبير من مؤيدى «كلينتون» يتصرفون وكأن الصين دولة من العالم الثالث تتلقى المعونات وأنها يمكن أن تخضع للضغوط الدبلوماسية والاقتصادية، وفى ظل هذه الاعتقادات كانت الحياة لا تبدو سهلة بالنسبة إلى الصين أو أمريكا.

٣٠- أجندة أمريكا الجديدة

تنقسم علاقة سنغافورة مع الولايات المتحدة بوجه عام إلى جزءين خلال الحرب الباردة وبعدها. وعندما كان الاتحاد السوفيتي يشكل تهديدًا لأمريكا والعالم كانت لنا علاقات جيدة مع كل من الإدارتين الديموقراطية والجمهورية من جونسون في الستينيات إلى بوش في التسعينيات. وكانت مصالحنا الاستراتيجية تتفق تمامًا. فالولايات المتحدة كانت ضد الاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية. وكذلك كنا نحن. وفضلاً عن ذلك، فقد كنا نؤيد بقوة أن يكون هناك وجود عسكري أمريكي في شرق آسيا.

وكان سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ يشكل بداية النهاية بالنسبة إلى الحرب الباردة، ولكن تأثير هذا التحول الجيوبوليتيكي لم يتم تبنيه إلا في فترة رئاسة كلينتون ابتداء من ١٩٩٣. ومع وصول جيل معادٍ للحرب في فيتنام إلى البيت الأبيض، اكتسبت حقوق الانسان والديموقراطية التي كانت من المسائل الثانوية، أهمية قصوى. فقد أيدت الحكومة الأمريكية الاتحاد الروسي تحت رئاسة الرئيس يلتسن الذي أعلن أن بلاده تريد تطبيق الديموقراطية، وقد تحدثت الحكومة الأمريكية عن روسيا باعتبارها صديقًا وحليفًا، بينما تحدثت عن الصين باعتبارها خصمًا محتملاً، ولم نكن نختلف مع الولايات المتحدة حول روسيا، على الرغم من شكوكنا حول مستقبلها الديموقراطي؛ ولكننا نأينا بأنفسنا عن اللهجة العدائية الأمريكية ضد الصين. فقد كنا نخشى أن الحديث عن الصين والتصرف معها باعتبارها عدوًا سيؤدي إلى أن تصبح دولة معادية، حدث هذا في وقت كانت تريد فيه أمريكا أن تقلل من وجودها في جنوب شرق آسيا، ولم تعد سنغافورة مفيدة كما كانت من قبل.

واعتقد عدد كبير من الأمريكيين أنه مع انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى فإن النظام الشيوعى فى الصين لن يصمد، وأن الواجب الأخلاقى لأمريكا يحتم عليها أن تنهيه. وكانت هناك مقاربتان: الأولى: يحبذها الرئيس بوش ، بتشجيع حدوث تغيير تدريجى من خلال عملية اشتباك إيجابى، والمقاربة الثانية: يحبذها الكونجرس الأمريكى بفرض عقوبات وممارسة ضغط سياسى واقتصادى من أجل حقوق الإنسان والإصلاح السياسى. وفرض «بوش» بعض العقوبات على الصين بعد «تيانانمين»، ولكن سرعان ما تعرض لضغط من أجل حرمان السلع الصينية المستوردة لأمريكا من وضع الدولة الأولى بالرعاية، وقد اعترض بوش على ذلك، وأصبح ذلك من الطقوس التى استمرت فترة.

لقد كان دعم الديموقراطية وحقوق الانسان دائمًا جزءًا من السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن خلال الحرب الباردة فإن الاهتمام الاستراتيجى المشترك بمقاومة التوسع الشيوعى فى جنوب شرق آسيا هو الذى كان يضبط إيقاع العلاقات الثنائية، وكانت سنغافورة على خلاف مع إدارة كارتر حول الديموقراطية وحقوق الإنسان، كما اختلفت مع إدارتى ريجان وبوش حول مسائل خاصة بحرية الصحافة، ولكن هذه الخلافات لم تكن تعالج بطريقة تتسم بالمواجهة أو العدوانية.

وعلى سبيل المثال، فإن باتريشيا ديريان **Patricia Derian** مساعدة وزير الخارجية للشئون الإنسانية وحقوق الانسان فى إدارة كارتر، قابلتنى فى يناير ١٩٧٨ لحثى على إلغاء قانون الاعتقال بدون محاكمة. قلت لها: إن المعارضة كانت ضد القانون فى كل انتخابات وفى كل مرة كانت الغالبية الساحقة من الناخبين تصوت لصالحنا ولصالح القانون. فقد كانت سنغافورة مجتمعا كونفوشيوسيا يضع مصالح المجتمع فوق مصالح الفرد. وان مسئوليتى الأولى هى رخاء الشعب، وكان علىّ أن أتعامل مع المخربين الشيوعيين، وأنه من غير المستطاع الحصول على شهود ليشهدوا ضدهم فى محكمة علنية. فإذا اتبعت الوصفة التى تقترحها فإن سنغافورة ستعانى من المتاعب، فلماذا يمكن للولايات المتحدة أن تفعله لإنقاذ سنغافورة أكثر مما فعلته من أجل مواطنى فيتنام الجنوبية الذين استقلوا القوارب، والذين تعرضوا لمخاطر على أيدى القراصنة وتقلبات الجو فى بحر جنوب الصين؟ إذا أعطت الولايات المتحدة سنغافورة وضع «بورتو ريكو» القانونى وضمنت مستقبل

سنغافورة، فإننى سأطبق وصفتها. عندئذ على الولايات المتحدة أن تعالج الأمر إذا فشلت سنغافورة.

كانت «ديريان» متوترة جدًا لدرجة أنها أستأذنت فى أن تدخن، على الرغم من أن سفيرها كان قد أبلغها أننى حساس من التدخين، ولما لم تستطع أن تحتمل فشلها أكثر من ذلك، فقد شعرت بالشفقة عليها وصحبتها إلى الطابق الأعلى إلى شرفه مفتوحة حيث أخذت تتخلص من احباطها بنفثات طويلة من سجائرها؛ ولم يحسن ذلك من حججها. وبعد عشرين سنة كتب السفير جون هولدريدج **John Holdridge**، الذى كان حاضرًا المقابلة فى ١٩٧٨ ما يلى فى مذكراته:

«لى كوان يو»، الذى سمعته فى مناسبات عديدة يصف نفسه بأنه «آخر الڤيكتوريين» كان ولايزال من أتباع كونفوشيوس المخلصين، وقد حاول هو واتباعه أن يغرس الفضائل الكونفوشيوسية فى نفوس الجيل الشباب فى سنغافورة. ومن جهة أخرى فإن «ديريان» تعتبر من المخضرمات فى حركة حقوق الإنسان فى الجنوب الأمريكى، ولها مصادمات متكررة بين المتظاهرين من الحقوق المدنية والسلطات المحلية، وهو نضال يعتبر مثالاً لمعتقدات حقوق الإنسان المنصوص عليها فى دستور الولايات المتحدة، وقد رفضت تماما وجهة نظر «لى كوان يو» بأن رخاء المجتمع له أسبقية على حقوق الفرد وأن المعتقلين فى سنغافورة عليهم فقط أن ينفذوا العنف حتى يطلق سراحهم، وقد تحدث الاثنان معًا لمدة ساعتين ولم تلتق آراؤهما أبدا».

ولأننا كنا نتشارك فى هموم استراتيچية على قدر كبير من الأهمية، فإن هذا الخلاف لم يعلن عنه.

وهناك مثال آخر، حدث فى يونيو ١٩٨٨، عندما طلبنا استبعاد دبلوماسى بالسفارة الامريكية لتدخله فى الشئون الداخلية لسنغافورة، قام هذا الدبلوماسى بتحريض مساعد عام للمدعى العام على أن يجند بعض المحامين الساخطين لكى يشتركوا فى الانتخابات القادمة معه ضد حزب العمل الشعبى، ودبروا للمحامى أن يقابل رئيسه فى وزارة الخارجية بواشنطن، الذى أكد له أنه سيحصل على حق اللجوء إذا احتاجه، وقد نفت

وزارة الخارجية هذه الادعاءات وكنوع من الرد بالمثل طلبت سحب دبلوماسى سنغافورى وصل حديثًا، وفى مناقشة فى البرلمان اقترحت أن يحسم الموضوع عن طريق لجنة دولية محايدة مختصة من ثلاثة خبراء، فإذا وجدت هذه اللجنة أن ما فعله الدبلوماسى الأمريكى هو نشاط دبلوماسى مشروع، فإن الحكومة السنغافورية ستسحب احتجاجها وتعتذر. وقد رحب المتحدث باسم وزارة الخارجية من إعادة تأكيدى بأن سنغافورة تريد أن تضع حدًا للنزاع، ولكن سكت عن اقتراحى. ولم يتم شىء بهذا الشأن.

وكانت القضايا التى وضعها الأمريكيون على رأس أجندتهم فى التسعينيات هى قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية والقيم الغربية فى مواجهة القيم الشرقية. وكان اليابانيون قد تعرضوا لضغط من الأمريكيين لكى يربطوا برامج معونتهم بسجل الديموقراطية وحقوق الإنسان للدول المتلقية للمعونة، وكانت صحيفة «أساهى شيمبون» وهى صحيفة يابانية ليبرالية تعارض الحرب وتميل للديموقراطية قد دعتنى إلى منتدى فى طوكيو فى مايو ١٩٩١ لمناقشة قضايا حقوق الانسان والديموقراطية مع عدد من اليابانيين والأمريكيين البارزين والمؤثرين فى تشكيل الرأى العام، وقلت: إنه مضى خمسون عاما منذ أن منح البريطانيون والفرنسيون الاستقلال مع دساتيرعلى النمط الغربى لأكثر من أربعين مستعمرة بريطانية سابقة و٢٥ مستعمرة فرنسية سابقة، ومن سوء الحظ أنه فى كل من آسيا وأفريقيا فإن النتائج كانت سيئة، وحتى أمريكا لم تنجح فى إقامة ديموقراطية ناجحة فى الفلبين، وهى مستعمرة سابقة حررتها عام ١٩٤٥ بعد ٥٠ عامًا من الاحتلال اليابانى، واقترحت أن أى شعب لابد أن يصل إلى مستوى مرتفع من التعليم والتنمية الاقتصادية، وأن يحظى بطبقة متوسطة ذات حجم كبير، وأن الحياة لم تعد مجرد كفاح من أجل البقاء على قيد الحياة، قبل أن يستطيع مثل هذا المجتمع أن يطبق مثل هذا النظام السياسى الديموقراطى.

وفى العام التالى قام منتدى «أساهى شيمبون» مرة أخرى بمناقشة الديموقراطية وحقوق الانسان، وأثرها على التنمية الاقتصادية. وقلت: إنه لما كانت مجتمعات مختلفة قد تطورت بشكل منفصل لآلاف من السنين بطرق متباينة، فإن مثلها العليا وعاداتها لابد أن

تكون مختلفة، لهذا فليس من الممكن الإصرار على فرض المستويات الأمريكية والأوروبية الخاصة بالحقوق الانسانية فى أواخر القرن العشرين، على المستوى العالمى، ومع هذا، فإنه مع وجود الفضائيات التليفزيونية فقد أصبح من العسير – بشكل متزايد – على أيه حكومة أن تخفى أيه أعمال قسوة تمارسها على شعبها.

وأن المجتمع الدولى سيعمل ببطء ولكن بشكل حتمى – على إيجاد توازن بين عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدولة أخرى والحق الأخلاقى للإصرار على معاملة أكثر تحضرًا وإنسانية من قبل جميع الحكومات لشعوبها. ولكن لما كانت المجتمعات قد أصبحت أكثر انفتاحًا، فإنه سيكون هناك اتفاق على معيار عالمى مشترك لما هو مقبول وستتم إدانة أية وسائل بربرية قاسية وغير إنسانية. (وفى حالة كوسوفو منذ حوالى ست سنوات، على الرغم من أن حلف الأطلنطى وغالبية كبيرة من الأمم المتحدة لم تستطع أن تقبل الأعمال البربرية للرئيس اليوغوسلافى ميلوفيتشMilosevic ضد أهالى كوسوفو من الألبان، لم يكن هناك إجماع بأن هذه الأعمال تعتبر سببًا كافيًا للتدخل بدون تصديق من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقد شجبت روسيا والصين والهند، التى تمثل ٤٠ فى المائة من الجنس البشرى قصف صربيا بالقنابل بمعرفة حلف الأطلنطى فى ١٩٩٩).

وقد نشرت مقابلة لى مع المجلة الأمريكية المحترمة: **Foreign Affairs** (فورين أفيرز) فى فبراير ١٩٩٤، وأحدثت بعض الضجة بين الأمريكيين المهتمين بالقيم الآسيوية فى مواجهة القيم الغربية. وفى إجابتى تجنبت استخدام مصطلح «القيم الآسيوية»، حيث إنها تشمل أنواعًا مختلفة عديدة، وبدلاً من ذلك أشرت إلى القيم الكونفوشيوسية، وهى القيم السائدة فى ثقافات الصين وكوريا واليابان وفيتنام، أو الدول التى تستخدم حروفًا صينية وتأثرت بالأدب الكونفوشيوسى، كما أن هناك حوالى ٢٠ مليون صينى إثنى (مواطن من أصل صينى) بين شعوب جنوب شرق آسيا وقيمهم الكونفوشيوسية ليست متطابقة مع القيم الهندوسية أو الإسلامية أو البوذية لجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

وليس هناك نموذج آسيوى موحد، وإنما هناك اختلافات أساسية بين المجتمعات فى شرق آسيا والمجتمعات الغربية الليبرالية.S وتؤمن المجتمعات الكونفوشيوسية بأن الفرد

يوجد إلا فى إطار الاسرة والأسرة الممتدة والأصدقاء والمجتمع الأعرض، وأن الحكومة لا يمكن ولايجب أن تقوم بدور الأسرة، وكثيرون فى الغرب يعتقدون أن الحكومة قادرة على أن تفى بالتزامات الأسرة عندما تسقط الأسرة كما يحدث مع الأمهات المعيلات، وقد ابتعد أهالى شرق آسيا عن هذا النمط، فسنغافورة تعتمد على قوة الأسرة ونفوذها لإبقاء المجتمع منظمًا والمحافظة على ثقافة الادخار والجد فى العمل وتقوى الأبناء واحترام الكبار والعلم والتعليم. وهذه القيم هى التى تصنع شعبًا منتجًا وتساعد على النمو الاقتصادى.

وقد أكدت أن الحرية لا توجد إلا فى دولة منظمة، وليس عندما تنشب خلافات دائمة أو تسود الفوضى. وفى المجتمعات الشرقية فإن الهدف الاساسى هو إقامة مجتمع منظم بشكل جيد حتى يتاح لكل فرد أن يتمتع بحريته إلى الحد الأقصى. وأن أجزاء من المجتمع الأمريكى المعاصر غير مقبولة تماما لدى الآسيويين لأنهم يمثلون انهيار المجتمع المدنى بسبب انتشار الأسلحة والمخدرات والجريمة العنيفة والتشرد والسلوك العام غير المهذب، وأمريكا يجب ألا تفرض نظامها بدون تمييز على المجتمعات الأخرى حيث لا يمكن تطبيقه.

فالإنسان يحتاج إلى شعور أخلاقى بالصواب والخطأ. فهناك الشر، ولكن أناسًا ليسوا أشرارا لمجرد أنهم ضحايا المجتمع. وقلت فى مجلة «فورين أفيرز» أن كثيرا من المشكلات الاجتماعية فى الولايات المتحدة هى نتيجة تآكل الأسس الأخلاقية للمجتمع وتقلص المسئولية الفردية، فهناك بعض المثقفين الأمريكيين الليبراليين قد آمنوا بنظرية أن مجتمعهم قد تقدم إلى مرحلة، حيث يمكن لكل شخص أن يكون فى وضع مالى أفضل إذا سمح له بأن يفعل ما يشاء. وشجع هذا الأمريكيين على التخلى عن الأساس الأدبى والأخلاقى للمجتمع.

وخلال الحرب الباردة، كان يمكن لهذه المقابلة مع المجلة أن تمر دون أن يلاحظها أحد باعتبارها خطابًا فكريًا. وبدون التضامن الناتج عن معارضتنا المشتركة للشيوعية، فإن أفكارى أظهرت علنا الاختلافات العميقة بين الاتجاهات الأمريكية والآسيوية المتعلقة بالجريمة والعقاب ودور الحكومة.

وهناك بعض الأمريكيين الذين يعتقدون أننى كونت هذه الآراء فقط بعد أن ازدهرت الصين اقتصاديا نتيجة لتطبيق سياسات الانفتاح. والحقيقة أن هذه الأفكار نبعت من تجاربى فى أوائل الخمسينيات عندما اكتشفت الهوة الثقافية بين المتعلمين حسب النظام الصينى والمتعلمين حسب النظام الانجليزى فى سنغافورة. فالذين انغمسوا فى القيم الصينية التزموا بمزيد من الانضباط، وأصبحوا أكثر مجاملة ، واحترامًا للكبار، وكانت النتيجة وجود مجتمع أكثر تنظيمًا، وعندما ذابت هذه القيم بسبب التعليم الانجليزى كانت النتيجة انخفاض درجة الحماسة والنظام وكثر السلوك العشوائى. والأسوأ من هذا أن الذين تلقوا تعليمًا إنجليزيًا افتقدوا الثقة بالنفس بوجة عام لأنهم لا يتحدثون بلغتهم الأصلية؛ وأدت المواجهة الدرامية بين طلبة المدارس الصينية المتوسطة الذين يقودهم الشيوعيون وبين حكومتى إلى إظهار هذه الاختلافات الكبيرة فى الثقافة والمثل، المتمثلة فى نظامين مختلفين للقيم.

وبدأ الأكاديميون الأمريكيون الليبراليون فى توجيه النقد إلينا بسبب مواقفنا من الصحافة الغربية التى توزع فى سنغافورة، لم نكن نتبع نهجهم فى التنمية والتقدم، وأن الدولة التى تتبع اقتصاد حرية الأسواق وتنعم بالازدهار يجب أن تصبح مثل أمريكا: ديموقراطية وحرة، دون أيه قيود على الصحافة، ولأننا لم نلتزم بأنماطهم، فإن الليبراليين الأمريكيين لن يتقبلوا أن حكومتنا، التى صوت السنغافوريون مرارًا لصالحها، يمكن أن تكون حكومة صالحة.

ولم يستطع أى ناقد أن يعيب على حكومة سنغافورة من أنها فاسدة أو تسمح بمحاباة الأقارب أو الإباحية. ولعدة سنوات فى التسعينيات، فإن منظمات تقييم المخاطر مثل المنظمة «الإستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية» ومقرها هونج كونج قد صنفت سنغافورة باعتبارها أقل دولة فى الفساد فى آسيا. كما أن «منظمة الشفافية الدولية» ومقرها برلين صنفت سنغافورة فى المرتبة السابعة الأقل فسادًا فى العالم، أى قبل بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة. فقد كانت سنغافورة ومازال مختلفة عن جمهوريات الموز التى كانت توسم دائمًا بأنها «سلطوية» وحتى تظهر الصحافة الأمريكية عدم رضاها

عن سنغافورة وصفتها بأنها «نظيفة معقمة». أما سنغافورة التى تتسم بالكفاءة فقالوا إن « كفاءتها كئيبة».

وفى محاضرة لصامويل هنتنجتون أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد، فى «تايبيه» فى أغسطس ١٩٩٥، قارن بين نموذج سنغافورة والنموذج الديموقراطى فى «تايوان». واستشهد بعنوان رئيسى فى «نيويورك تايمز» لخص الاختلاف بين سنغافورة «النظيفة السلطوية» وتايوان «القذرة الحرة». وتوصل إلى أن «الحرية والإبداع اللذين أدخلهما رئيس الجمهورية «لي» هنا فى «تايوان» سيبقيان على ذكراه حية. إن الإخلاص والكفاءة التى أدخلهما رئيس الوزراء «لى» على سنغافورة سيتبعانه على الأرجح إلى قبره. وفى بعض الظروف فإن السلطوية قد تفعل أشياء جيدة على المدى القصير، ولكن التجربة تظهر بوضوح أن الديموقراطية تنتج حكومة جيدة على المدى الطويل».

إن انتصار الأمريكيين والأوربيين مبرر، وهم مبتهجون بعد نجاحهم فى المساعدة على تفكيك الاتحاد السوفيتى بالضغط من أجل حقوق الانسان والديموقراطية فى ظل اتفاقيات «هلسنكى»، وعلى النقيض من الروس فإن الصينيين لم يقبلوا أن المستويات الثقافية للغرب متفوقة ويجب تقليدها.

وذات أمسية على العشاء فى سنغافورة فى مارس ١٩٩٢، سألنى المستشار الألمانى السابق هلموت شميث **Helmut Schmidt** هل يمكن للصين أن تصبح ديموقراطية وأن تحترم حقوق الانسان مثل الغرب. وقهقهت زوجتى «تشو» التى كانت تجلس إلى جوار «شميث» على فكرة أن ١٢٠٠ مليون صينى، منهم ٣٠ فى المائة أميون، يمكن أن يصوتوا لانتخاب رئيس لهم.

ولاحظ «شميث» أن هذا هو رد فعلها العفوى على مدى عبث الفكرة، وأجبت بأن تاريخ الصين على مدى ٤٠٠٠ سنه كان قائمًا على الأسر الحاكمة، وتخللتها الفوضى والفاتحون الأجانب وأمراء الحرب والديكتاكوريون. فالشعب الصينى لم يسبق له أن مر بتجربة حكومة قائمة على تعداد رؤوس الناخبين بدلاً من قطع أعناقهم، وأى تطور تجاه حكومة تمثيلية لابد من أن يكون تدريجيًا، وجميع بلدان العالم الثالث كانت مستعمرات سابقة.

وأنها بعد عقود من الحكم الاستعمارى بدون انتخابات أو ديموقراطية تلقوا دساتير ديموقراطية مصاغة حسب دساتير حكامهم السابقين. ولكن المؤسسات الديموقراطية البريطانية والفرنسية والبلجيكية والبرتغالية والهولندية والأمريكية قد تستغرق مائتى عام حتى تتطور.

فالتاريخ يعلمنا أن الديموقراطية الليبرالية تحتاج إلى تطور اقتصادى وتعليم وطبقة متوسطة متنامية ومؤسسات سياسية تدعم حرية التعبير وحقوق الانسان. إنها تحتاج إلى مجتمع مدنى يستند إلى قيم مشتركة تجعل الناس ذوى الآراء المختلفة والمتصارعة راغبة فى التعاون مع بعضها البعض. وفى مجتمع مدنى، توجد بين الأسرة والدولة، سلسلة كاملة من المؤسسات ينتمى إليها المواطنون، وجمعيات تطوعية لدعم مصالح مشتركة محددة، ومؤسسات دينية، ونقابات عمال، ومنظمات مهنية، وغيرها من الهيئات ذات التمويل الذاتى.

فالديموقراطية تعمل حيث يكون لدى الشعب ثقافة التكيف والتسامح التى تجعل الأقلية تقبل حق الأغلبية فى أن تحكم حتى موعد الانتخابات التالية، وأن تنتظر بصبر وبشكل سلمى دورها حين تحصل على الحكم بأن تحث عددًا أكبر من الناخبين على تأييد أفكارها. وعندما تغرس الديموقراطية فى شعب يكون من تقاليدها أن تحارب إلى النهاية المريرة، كما فى كوريا الجنوبية، فإنها لم تنجح. وقد قاتل الكوريون الجنوبيون فى الشوارع بغض النظر عما إذا كان يحكم ديكتاتور أو رئيس منتخب ديموقراطيًا. إن المعارك الكلامية فى المجلس التشريعى «يوان» **Yuan** فى «تايوان»، إلى جانب المشاحنات البدنية فى الشوارع، هى انعكاسات لثقافاتهم المختلفة. فالشعب يطور من أشكال الحكم التمثيلية – بشكل أو بأخر – بما يتناسب مع عاداتهم وثقافتهم.

وفى ١٩٩٤، بعد سقوط الاتحاد السوفيتى بقليل، عندما كان الأمريكيون فى حالة من الوثوق بأنفسهم، حاولوا إدخال الديموقراطية الفورية إلى هاييتى **Haiti** بأن يعيدوا تنصيب رئيس منتخب تم طرده، وبعد خمس سنوات انسحب الأمريكيون بهدوء من «هاييتى» واعترفوا بالهزيمة بشكل غير علنى، وكتب المؤلف الأمريكى بوب شاكوشيس

Bob Shacochis في «نيويورك تايمز» متسائلا: « ما الخطب؟ لونحينا جانبًا مؤقتًا استحقاق زعماء هاييتى للعقاب، فإن صانعى السياسات فى واشنطن لابد أن يعترفوا بأن التحول الديموقراطى إجراء محفوف بالمخاطر.

فالديموقراطية فى هاييتى قد ولدت قبل الأوان، وهى لن تتمكن من البقاء بدون نظام أصيل متعدد الأحزاب، وهذا لن يوجد بدون وجود طبقة متوسطة آمنة، وهى لن تتطور بدون اقتصاد قابل للحياة، وهذا النظام لن يوجد بدون قيادة لها مصداقية وقوية وحكيمة بما فيه الكفاية، بحيث تنتشل البلاد مما هى فيه من فوضى». ولأن الإدارة الأمريكية لم تعترف علنا بهذا الفشل وأسبابه فإن هذه لن تكون المرة الأخيرة التى يرتكب فيها مثل هذا الخطأ.

وفى مناقشتنا فى مارس ١٩٩٢ أكدت لـ«شميث» أن الأمر مختلف بالنسبة إلى حقوق الإنسان، فالتكنولوجيا قد حولت شعوب العالم إلى قرية عالمية، والكل يشاهدون نفس الفظائع على التليفزيون وقت وقوعها. ولأن كل الشعوب والحكومات تريد أن تحصل على الاحترام والتقدير من الآخرين، فهى لابد أن تبتعد عن السلوكيات التى تجعلها غير محترمة. وفى المرة التالية التى زار فيها «شميث» الصين، لاحظت أنه كان يركز على المعايير العالمية لحقوق الإنسان وليس الديموقراطية. وبعد ذلك، كتب «سميث» فى صحيفته «دى تسايت» Die Zeit أن الصين لا يمكن أن تتحول إلى دولة ديموقراطية بين يوم وليلة، وأن الغرب يجب أن يركز على قبولها تطبيق حقوق الإنسان.

وينبع اهتمام أمريكا والغرب وحتى اليابان، بالديموقراطية وحقوق الانسان فى آسيا ، من قلقهم من نتائج ما حدث فى الصين، وليس فى تايوان، أو كوريا الجنوبية أو هونج كونج أو سنغافورة. فأمريكا تريد أن تكون هذه «النمور» من شرق آسيا قدوة للصين عن ثلاثة مجتمعات أصبحت تتمتع باقتصاديات مزدهرة بسبب المؤسسات السياسية الديموقراطية. وقد أشارت «نيويورك تايمز» فى المقال الذى استشهد به هنتنجتون فى ١٩٩٥، إلى أن تايوان وسنغافورة أنجح مجتمعين صينيين خلال ٥٠٠٠ عام من الحضارة الصينية، وأن واحدا منهما يحتمل أن يصبح نموذجًا لمستقبل الصين القارية. ولكن ليست

هذه هى المسألة، فالصين ستشق طريقها إلى الأمام، وستنتقى وتدمج ملامح وأساليب الحكم التى تراها قيمة ومتمشية مع رؤيتها لمستقبلها، ولدى الشعب الصينى تخوف عميق ودائم من الفوضى. ولأن بلادهم شاسعة المساحة، فإن زعماءهم يبالغون فى الحذر، وهم سيجربون بعناية ويعدلون ويتكيفون قبل أن يدمجوا ملامح جديدة فى نظامهم.

وقد تركزت المعركة بين الولايات المتحدة والصين حول حقوق الانسان والديموقراطية حول عودة هونج كونج من بريطانيا إلى الصين. ولقد كان للولايات المتحدة وسيلة ضغط اقتصادية على الصين من خلال هونج كونج، وإذا لم تقتنع بأن هونج كونج يتم إدارتها بشكل منفصل عن الصين، فهى يمكنها أن تقطع حصص التصدير المتصلة وغير ذلك من المزايا التى تتمتع بها هونج كونج. وأن مصير ستة ملايين من سكان هونج كونج لن يؤثر على أمريكا أو العالم. ولكن مصير مليار ومائتى مليون صينى فى الصين (يحتمل أن يصل إلى مليار وخمسمائة مليون مع حلول عام ٢٠٣٠) هو الذى سيحدد ميزان القوى فى العالم. وبين الأمريكيين والصين مسألة مشتركة حول «ديموقراطية» هونج كونج مما يؤثر على مستقبل الصين أكثر مما يؤثر على «هونج كونج». وبشكل مشابه فإن الليبراليين الأمريكيين ينتقدون سنغافورة ليس لأنهم قلقون بشأن الديموقراطية وحقوق الإنسان لشعبها البالغ ثلاثة ملايين نسمة ولكن لأنهم يؤمنون بأننا نمثل نموذجًا خاطئا للصين.

ومن ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧ طرأ على الصين تغيير كبير، وكان ذلك نتيجة أزمة سببتها تدريبات على إطلاق الصواريخ قامت بها الصين فى مضايق تايوان فى مارس ١٩٩٦، وكان رد فعل الولايات المتحدة هو إرسال مجموعتين حاملات الطائرات إلى مواقع بحرية شرقى تايوان، وأدى هذا الطريق المسدود إلى أن الصين والولايات المتحدة أعادتا تقييم الموقف. وبعد مناقشات مكثفة بين كبار مسئولى الأمن فى الدولتين، أمكن استقرار العلاقات بين الدولتين، وقام الرئيس «جيانج زيمين» **Jiang Zemin** بزيارة رسمية ناجحة إلى واشنطن فى أكتوبر ١٩٩٧، ورد الرئيس كلينتون الزيارة إلى بكين فى يونيو ١٩٩٨ ووجد مفاجأة سارة عندما علم بأن جيانج على استعداد بأن يعامله بالمثل فيجامله ويكرر المؤتمر الصحفى الذى بث بشكل مباشر على التليفزيون فى واشنطن، وعندما وصل إلى هونج كونج وهو فى طريق العودة، صرح بأن الرئيس «جيانج زيمن» : «رجل يتمتع بعقلية غير عادية، وأن

لديه طاقة عالية، وكثيرًا من الحيوية. ولديه ثقة فى غاية الأهمية فى هذه المرحلة التاريخية: وهى أن له قدرة جيدة على التخيل. فلديه رؤية، ويمكن أن يتصور مستقبلاً مختلفًا عن الحاضر».

ومع هذا فخلال بضعة شهور تحول ذلك الدفء فى العلاقات إلى برود حينما جاء فى تقرير «كوكس» **Cox** للجنة الكونجرس، التى تحقق فى ضياع أسرار الصواريخ النووية، وتوجيه اللوم إلى الجاسوسية الصينية. وأدى تسرب تقرير «كوكس» إلى خلق حالة عدائية فى الكونجرس بأن الرئيس كلينتون لم ينتهز العرض لاتمام صفقة منظمة التجارة العالمية **WTO** مع رئيس الوزراء الصينى «جو رونجى» فى واشنطن فى أبريل ١٩٩٩. وخلال أسبوعين، فى مايو، قصفت القنابل الأمريكية السفارة الصينية فى بلغراد، وكان خطأ مأسويا. فقد ساءت العلاقات. ذلك أن العلاقة الجامحة التى لا يمكن أن يتنبأ أحد بما يعتريها من تغيير، بين أقوى دولة فى العالم وثانى أقوى دولة محتملة، إنما تؤدى إلى زعزعة الاستقرار فى كل أنحاء آسيا.

وقد اتخذت العلاقات الأمريكية الصينية منحى واعدا فى نوفمبر ١٩٩٩ عندما وافقت الدولتان على شروط انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية؛ فانضمام الصين سيزيد إلى حد كبير من روابطها الاقتصادية، القائمة على إطار مجموعة من القواعد، مع الولايات المتحدة وباقى الدول الأعضاء فى المنظمة.

*   *   *

ومن وقت لآخر فإنه قد تنشأ صعوبة التعامل مع الإدارات الأمريكية، مثلما حدث مع أول فترة لحكم الرئيس كلينتون (١٩٩٣-١٩٩٦). وبعد حادثة «مايكل فاى » **Michael Fay**، أصبحت سنغافورة فجأة دولة غير مرغوب فيها؛ لأننا لم نكن نتبع الوصفة الليبرالية الأمريكية عن كيف نصبح دولة ديموقراطية ومتقدمة. ولكن علاقتنا عادت إلى الدفء مرة أخرى بعد أزمة النقدية فى يوليو ١٩٩٧ بعد أوجدت الولايات المتحدة أننا محاورون مفيدون.

فقد كانت سنغافورة هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تطبق حكم القانون والتعليمات المصرفية الصارمة مع إشراف دقيق، ومكنها هذا من أن تحتمل تدفقا مكثفًا لرأس المال إلى خارج المنطقة. وفى اجتماع «للتعاون الاقتصادى بين آسيا والمحيط الهادى» فى «فانكوفر» فى نوفمبر ١٩٩٧ قبل الرئيس كلينتون اقتراح رئيس الوزراء «جوه تشوك تونج» بعقد اجتماع خاص للدول المعنية وأعضاء مجموعة السبعة G7 لمناقشة الأزمة الاقتصادية ومساعدتها فى إصلاح النظم المصرفية واستعادة ثقة المستثمرين، وكان أول اجتماع لوزراء مالية دول المجموعة ٢٢ قد عقد فى واشنطن فى أبريل ١٩٩٨.

ومع تفاقم الأزمة فى إندونيسيا جرت مشاورات مغلقة بين كبار المسئولين فى وزارتى الخزانة والخارجية الأمريكية والسنغافورية، فقد كنا نحاول أن نوقف تدهور قيمة الروبية الإندونيسية، وتحدث الرئيس كلينتون مع رئيس الوزراء «جوه» قبل أن يبعث بنائب وزير الخزانة «لارى سومرز» Larry Summers لمقابلة الرئيس سوهارتو فى يناير ١٩٩٨.

وفى مارس ١٩٩٨، أرسل كلينتون نائب الرئيس السابق «مونديل» بصفته ممثله الشخصى ليوضح خطورة الموقف «لسوهارتو»، وقد فشلت جهودهما لأن «سوهارتو» لم يفهم أبدًا كيف أن إندونيسيا أصبحت معرضة للمخاطر بعد أن ألغى القيود على حسابات رأس المال وسمح للشركات الإندونيسية بأن تقترض حوالى ٨٠ مليار دولار أمريكى من البنوك الأجنبية.

وفى منتصف هذه الأزمة المالية، قامت سنغافورة بمزيد من تحرير قطاعها المالى. ومافعلناه لم يكن عن قناعة منا، ولكنه تصادف مع وصفة صندوق النقد الدولى ووزارة الخزانة الأمريكية عن كيفية تنمية سوق حرة مالية، وقد أثنى الأمريكيون علينا باعتبارنا قدوة لاقتصاد حر بدون قيود.

وستشهد علاقة سنغافورة بالولايات المتحدة مدًا وجزرًا لأننا لا نستطيع دائما أن نتبع صيغتهم وأن نتصرف حسب نموذجهم للتقدم. فسنغافورة دولة كثيفة السكان، وهى جزيرة صغيرة تقع فى منطقة مضطربة، ولايمكن أن تحكم بنفس الطريقة التى تحكم بها

أمريكا. ومع هذا، فهذه اختلافات طفيفة بالمقارنة بقيمة الوجود الأمريكى فى آسيا، الذى حافظ على الأمن والاستقرار وجعل من الممكن تحقيق النمو الاقتصادى، ولو كانت اليابان قد انتصرت فى الحرب، لتم استعبادنا. ولو لم تدخل الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية واستمر البريطانيون كدولة كبرى فى آسيا، فإنه ما كان من السهل على سنغافورة والمنطقة أن تدخلا مجال التصنيع، فقد كانت بريطانيا لا تسمح لمستعمراتها بأن تتقدم صناعيًا.

وعندما دخلت الصين الحرب الكورية، مهددة السلام والاستقرار فى شرق آسيا، حارب الأمريكيون ضد القوات الكورية الشمالية والصينية إلى أن تم ايقافهما عند خط عرض ٣٨. وقد ساعد الأمريكيون على إعادة بناء اليابان بالمعونات والاستثمارات وأتاحوا التصنيع لكوريا الجنوبية وتايوان. وكانت الولايات المتحدة قد أهدرت الدماء والأموال فى فيتنام فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ وأوقفت انتشار الشيوعية، وجاءت الشركات الأمريكية إلى جنوب شرق آسيا لإقامة خدمات لإصلاح المعدات لدعم القوات الأمريكية فى فيتنام، ثم أقامت مصانع لإنتاج سلع لاعلاقة لها بحرب فيتنام، وصدرت منتجاتها إلى أمريكا، وساعد ذلك على الإسراع بالتصنيع فى جنوب شرق آسيا، ومنها سنغافورة.

وكان السبب فيما أبدته من كرم نابع من تفاؤل طبيعى بأنها قادرة على العطاء بسخاء، ولسوء الطالع أن روح الكرم هذه قد ضعفت فى أواخر الثمانينيات بسبب العجز فى الميزانية والميزان التجارى. وحتى تقضى أمريكا على العجز، طلبت من اليابان ودول الاقتصاديات الصناعية الجديدة أن تفتح أسواقها وأن تعيد تقييم عملاتها برفع قيمتها، واستيراد مزيد من السلع الأمريكية ودفع حقوق الملكية الفكرية.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى أصبح الأمريكيون مثل الشيوعيين فى جمود أفكارهم وتعصبهم، لقد كانوا يريدون دعم الديموقراطية وحقوق الإنسان فى كل مكان، بشرط ألا يضر ذلك بمصالحهم كما فى شبه الجزيرة العربية الغنية بالبترول، وحتى مع ذلك، فإن الولايات المتحدة مازالت أفضل دولة كبرى، فمن المؤكد أنها أقل وطأة من أية دولة كبرى

بازغة. ومن هنا، فمهما كانت الخلافات والاحتكاكات، فإن الدول غير الشيوعية فى شرق آسيا تفضل أن تكون أمريكا ذات الثقل الأكبر فى ميزان القوى فى المنطقة.

* * *

وكانت تحفظاتى فى الستينيات بشأن التعامل بشكل مباشر مع الأمريكيين إنما ترجع إلى أنهم كانوا يتصرفون وكأن ثروتهم يمكن أن تحل كل المشكلات. وكثير من المسئولين الامريكيين عندئذ كانوا على درجة من العنجهية وقلة الخبرة، ولكنى كنت أجد أنهم أسهل فى التعامل معهم مما كنت أتوقع، ولم أكن أحتاج إلى مترجم لأفهمهم. وهم أيضًا كانوا يفهموننى بسهولة. ولو أننى ألقيت خطبى بالصينية أو الملاوية، فإن بيل باندى مساعد وزير الخارجية لشرق آسيا ما كان يستطيع أن يفهمها وما توثقت العلاقة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة التى بدأت بمقابلتى مع الرئيس جونسون فى أكتوبر ١٩٦٧. وكنت محظوظًا فى إقامة علاقة طيبة مع معظم الرؤساء الأمريكيين وكبار مساعديهم، وبخاصة وزراء خارجيتهم. وكثيرون منهم استمروا فى صداقتهم لنا حتى بعد أن تركوا مناصبهم. وعندما عملنا معًا من أجل أهداف مشتركة، تعلمنا أن نثق فى بعضنا البعض وأصبحنا أصدقاء حميمين.

ومع هذا فإن العملية السياسية الأمريكية يمكن أن تكون محبطة بالنسبة إلى أصدقاء الولايات المتحدة. ففى خلال ٢٥ عامًا تعرض اثنان من الرؤساء الأمريكيين — نيكسون فى ١٩٧٤ وكلينتون فى ١٩٩٩ للمساءلة. ومن حسن الحظ لم يقع ضرر على حالة الاتحاد، ويمثل أحد المصادر الكبرى الأخرى للقلق فى السرعة التى تغير فيها السياسات فى واشنطن بتغيير الفاعلين الرئيسيين. مما يؤدى إلى علاقات لا يمكن التنبؤ بها، وطبقًا لدبلوماسيين أصدقاء يعملون فى واشنطن، فإن هذه الوجوه تأتى بأفكار جديدة وتعمل عمل «آلة التنظيف» لمنع تكلس وتجمد النخبة الحاكمة. إننى أؤمن بأن أمة غنية ومتماسكة مثل أمريكا هى وحدها القادرة على أن تتمشى مع مثل هذا النظام.

وعلى الرغم من انفتاح العملية السياسية الأمريكية، فإنه لا توجد أيه دولة يمكن أن تتأكد من رد فعل أمريكا بالنسبة إلى أزمة تقع عندها، ولو كنت أنا بوسنى (من أهالى البوسنة) أو كوسوفى (من أهالى كوسوفو) ما صدقت أبدًا أن الأمريكيين سيتورطون فى البلقان. ولكنهم تورطوا فيها، ليس للدفاع عن مصالح قومية أساسية لأمريكا ولكن لدعم حقوق الإنسان ولوضع حد للجرائم ضد الانسانية التى ترتكبها حكومة ذات سيادة ضد شعبها. هل هذه السياسة مستدامة؟ وهل يمكن تطبيقها فى جميع أنحاء العالم؟ فى رواندا بأفريقيا مثلاً ؟ لا طبعًا. ومن هنا فإن الأصدقاء الأمريكيين يذكروننى دائمًا بأن سياستهم الخارجية غالبًا ما يكون الدافع إليها ليس اعتبارات المصلحة الاستراتيجية القومية، ولكن وسائل إعلامهم.

وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الأخطاء وأوجه النقص فإننى قد نجحت نجاحًا كبيرًا أيضًا. ففى السبعينيات والثمانينيات انخفضت صناعاتها بالنسبة إلى الصناعات اليابانية والألمانية، ولكنها عادت من جديد بقوة غير متوقعة فى التسعينيات. فالشركات الأمريكية تقود العالم فى استخدام أجهزة الكومبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، وقد استغلت الثورة الرقمية لإعادة هيكلة والتوسع فى منظماتها، وزيادة الانتاجية إلى مستويات لم يسمع عنها أحد من قبل، مع إبقاء معدل التضخم منخفضًا، وزيادة الأرباح والبقاء متفوقين على الأوربيين واليابانيين فى مجال المنافسة. وتتمثل قوتهم فى المواهب التى تتم رعايتها فى جامعاتهم، ومراكز التفكير البحثية، وفى معامل البحوث والتطوير لشركاتها المتعددة الجنسيات. وهم يجتذبون بعض العقول الأكثر ذكاء من كل أنحاء العالم، ومنها عقول كثيرة من الهند والصين، وإلى قطاعات ذات نمو عال مثل وادى السيلكون، ولاتوجد أمة أوروبية أو آسيوية يمكن أن تجذب وتستوعب المواهب الأجنبية بدون مجهود كما تفعل أمريكا، ويمنحها هذا ميزة كبيرة، كأن لديها مغناطيس يجتذب أفضل وأذكى الناس من العالم.

وقد استغرق الأوروبيون بعض الوقت للإعتراف بتفوق الاقتصاد الأمريكى القائم على حرية الأسواق، وبخاصة فلسفتها فى التركيز على معدلات العائد على قيمة السهم. والدافع للتنفيذيين الأمريكيين هو بحثهم الدؤوب من أجل زيادة قيمة الحاملين للأسهم عن طريق إنتاجية أعلى وقدرة تنافسية. وتكلفة هذا الآداء الأعلى ونظام الحوافز المالى

هو أن المجتمع الأمريكى أكثر انقسامًا من المجتمع الأوروبى أو اليابانى. فهذان المجتمعان ليس لديهما ما يعادل الطبقة الدنيا الأمريكية. فالثقافة الأوروبية التى شارك فيها الجميع تولى كثيرًا من الاهتمام للوحدة الاجتماعية والانسجام الاجتماعى. وللشركات الأمريكية ممثلون لنقابات العمال فى مجالس الإدارة. ولكنها تدفع الثمن فى انخفاض معدلات عائد رأس المال وقيمة الأسهم، ويطبق اليابانيون نظام التعيين مدى الحياة، وأن يكون للولاء قيمة عليا من العاملين بالشركات ومن الشركات بالنسبة إلى العاملين، والمشكلة هى فى التوظيف أكثر من الاحتياج وفقد الميزة التنافسية.

ومع هذا، ففى التسعينيات سجل العديد من الشركات الأوروبية نفسها فى سوق الأوراق المالية بنيويورك. ويحتاج ذلك منها التركيز على العائد ربع السنوى وقيمة حملة الاسهم، وكان قبولها المعايير الأمريكية لإدارة الشركات هو بمثابة الجائزة التى منحها الاوربيون للأمريكيين.

ومادام اقتصاد أمريكا يقود العالم، فإنها ستبقى سابقة فى الإبداع والتكنولوجيا، ولا يمكن للاتحاد الأوربى أو اليابان أو الصين أن يخلعوا الولايات المتحدة عن وضعها الحالى المتميز.

٣١- اليابان: أول معجزة فى آسيا

مرت انطباعاتى عن اليابانيين بعدة تغييرات على مدى الأعوام الستين الأخيرة قبل الحرب العالمية الثانية، عرفتهم كبائعين وكأطباء أسنان مؤدبين ومجاملين، وكانت جاليتهم على قدر كبير من النظافة والأناقة والنظام وضبط النفس. ولهذا كنت غير مستعد بتاتا لتقبل الفظائع التى ارتكبوها من فبراير ١٩٤٢ كفاتحين لسنغافورة. كانوا فى منتهى القسوة بشكل لا يصدق، صحيح أنه كانت هناك استثناءات، لكن الوحشية المنظمة من حكومتهم العسكرية حولتهم إلى بشر لا يراعون مشاعر الآخرين، وقد عانينا ثلاث سنوات ونصف السنة من الحرمان من أساسيات الحياة وأنواع الرعب. ولقى الملايين فى الأقاليم التى احتلها اليابانيون فى جنوب شرق آسيا حتفهم، وتعرض أسرى الحرب البريطانيون والهولنديون والهنود والاستراليون لفتك الأمراض أو العمل الإجبارى حتى الموت.

وعلى غير المتوقع ففى ١٥ أغسطس ١٩٤٥ أصدر الإمبراطور أمرًا بالاستسلام وتحول اليابانيون من أمرائنا وسادتنا إلى أسرى حرب نموذجيين، يتصرفون بضمير ويعملون بجد وينظفون المدينة، ويقومون بدورهم الجديد بجدية وعناية. ثم اختفوا من الساحة. وسمعت عن المصاعب الجمة التى واجهوها وهم يعيدون بناء اليابان. وفى الستينيات تدفقت إلى سنغافورة سلع كهربائية يابانية عالية الجودة. وفى السبعينيات علا شأن اليابانيين وكانوا يتقدمون بسرعة، كانت إجادتهم للانتاج الصناعى للمنسوجات والبتروكيماويات والسلع الاليكترونية وأساليب التسويق قد حولتهم إلى قوة صناعية هائلة، وكانوا كلما زادت قوتهم قلّ تواضعهم.

وبالنسبة إلينا وإلى من هم من جيلنا، فإن الانطباع الأعمق والأقوى الذى تركه اليابانيون فى نفوسنا هو الرعب الذى عانينا منه خلال سنوات الاحتلال. فهذه الذكريات

تركت آثارًا لا تمحى. ومنذ ذلك الوقت عرفت كثيرين من اليابانيين فى نطاق أوسع من العلاقات - سواء على مستوى الوزراء أو الدبلوماسيين أو رجال الأعمال أوالمحررين أو الكتاب أو الأكاديميين. وأصبح بعضهم من أصدق أصدقائى، فهم على درجة كبيرة من التعليم ومن المعرفة والمشاعر الإنسانية المتدفقة، إننى أعرف معدن الرجال بصورة أفضل مما كنت وأنا فى سن الصبا. وبسبب الخوف والكراهية نتيجة للمعاناة خلال سنوات الاحتلال، شعرت برضا أقرب إلى التشفى عندما قرأت عما قاسوه من جوع ومعاناة فى مدنهم التى قصفت بالقنابل وأحرقت، وقد تحول هذا الشعور إلى احترام وإعجاب عندما شرعوا فى إعادة البناء من آثار الهزيمة بشكل منهجى على الرغم من المعاناة، واستطاعوا بمهارة أن يتجنبوا معظم ما أملته أهداف سياسة الاحتلال العسكرية لماك آرثر وأن تحافظ على عدد كبير من المقومات التى جعلت اليابان القديمة دولة قوية. وقد حكم على عدد قليل بالإعدام بسبب جرائمهم فى الحرب. أما الأغلبية فأعادوا تأهيل أنفسهم؛ واستطاع آخرون بصفتهم ديموقراطيين أن يفوزوا فى الانتخابات وأصبحوا وزراء. وكان هناك آخرون استمروا كبيروقراطيين وطنيين يعملون باجتهاد، وكرسوا أنفسهم لإعادة بناء اليابان لتصبح دولة سلمية وغير عسكرية - ولكنها دولة لم تعلن أبدًا توبتها أو اعتذارها.

وكان أول تعامل بعد الحرب مع اليابانيين حول مذبحة ارتكبت بلا رحمة عندما استولوا على سنغافورة فى ١٩٤٢. وبالمصادفة تم اكتشاف مقبرة جماعية أثناء عمليات حفر انشائية فى ١٩٦٢ فى سيجلاب **Siglap**، وهى ضاحية فى الطرف الشرقى من الجزيرة. وكان هناك أربعون موقع مماثل. وقد أحيت ذكرى سوك تشينج **Sook Ching** منذ عشرين عامًا مضت عندما قامت قوات الشرطة اليابانية كيمبيتا **Kempeita** بمحاصرة وذبح ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف شاب صينى خلال أول أسبوعين من الاستيلاء على سنغافورة، وكان لابد من أن أقوم بإثارة المسألة علنًا مع الحكومة اليابانية وقررت أن أرى بنفسى اليابان التى انبعثت من جديد. وفى مايو ١٩٦٢ قمت بأول زيارة لى إلى اليابان، ولم تكن قد شفيت تمامًا من دمار الحرب.

وحجزت لنا وزارة الخارجية اليابانية جناحًا فى فندق إمبريال وكان قد صمم مبناه المهندس المعمارى الأمريكى فرانك لويد رايت، وتم هدمه بعد ذلك. كان مبنى مبهجًا وواسعًا

ومنخفضًا ويبدو غريبًا، ولكنه كان ذا طابع يابانى إلى حد كبير، ومن جناحى استطعت أن أشاهد طوكيو القديمة، التى تصورت أنها كانت مدينة ساحرة. وكانت طوكيو الجديدة مليئة بالحركة السريعة التى تدل بوضوح على اقتصاد يتعافى، ولكنها كانت فى غاية الفوضى، فقد بنيت على استعجال من رماد الحرائق التى دمرتها عندما قامت القاذفات الأمريكية من طراز ب ٢٩ بتغطيتها بقنابل حارقة. وقد دفع اليابانيون ثمنًا باهظًا فى إعادة تشييدها بسرعة وبطريقة عشوائية، كان نظام الطرق سيئًا وكانت الشوارع ضيقة، ولم تكن قائمة على شبكة من الخطوط تتقاطع مع بعضها، وكانت مزدحمة بحركة المرور، التى كانت تزداد سوءا مع انتشار السيارات، ومع شعب لديه مثل هذا الاحساس الراقى بكل ما هو جميل، فقد أعادوا بناء مدينة غير جذابة، وضيعوا فرصة إعادة بناء عاصمة على درجة من الكفاءة والجمال، بما يتمشى مع قدراتهم.

كان من الواضح وجود شغف قومى بالجولف، وهى لعبة لها هيبتها. وصحبنى وزير الخارجية كوساكا Kosaka لألعب معه فى «نادى ٣٠٠» Club 300، وهو أحد أغلى الأندية فى اليابان، ولا يزيد عدد أعضائه على ٣٠٠ عضو فقط من بين النخبة من السياسيين ورجال الأعمال، وكان كبار التنفيذيين يقتنون عصى جولف وكرات جولف أمريكة مستوردة. وكانت العصى المصنوعة فى اليابان أقل جودة وحساسية. واعتقدت أن هذا هو الحد الذى تصل إليه تكنولوجيتهم وقدرتهم على التقليد، وبعد ذلك بعشرين عامًا، أصبحت عصى الجولف اليابانية الأفضل والأغلى فى العالم.

وكانت أهم مسألة أثرتها مع رئيس الوزراء «هاياتو ايكيدا» هى «دين الدم»، أى التعويض عن فظائعهم أثناء الحرب، وقد أعرب عن «صادق أسفه – وليس اعتذاره – عما حدث. وقال: إن الشعب اليابانى يود أن يقدم تعويضًا على الخطأ الذى ارتكب فى حق أرواح الذين رحلوا». وكان يأمل ألا تحول هذه الأحداث دون نمو العلاقات الودية بين شعب اليابان وسنغافورة، وتركت مسألة التعويض مفتوحة، كانوا يريدون تجنب أن تكون تلك سابقة تؤدى إلى تدفق المطالبات من الضحايا الآخرين من دول أخرى وكان المسئولون العاملون معه فى غاية الأدب وراغبين فى حسم المسألة قبل أن تستثير الشعور السابق

بالمرارة. وأخيرًا تم حسم «دين الدم» بعد الاستقلال فى أكتوبر ١٩٦٦، بأن يدفعوا ٥٠ مليون دولار، نصفها على شكل منح والنصف الآخر على شكل قروض، كنت أريد أن أقيم علاقات طيبة لتشجيع رجال الصناعة اليابانيين على الاستثمار فى سنغافورة.

وعلى الرغم من أن زيارتى التالية إلى طوكيو فى أبريل ١٩٦٧ كانت غير رسمية، فإن رئيس الوزراء أيزاكو ساتو Eisako Sato الذى قابلنى؛ كان يعرف أننى لست متحمسًا للضغط من أجل التعويض وشكرنى على أننى حسمت هذه المسألة. وقبل دعوتى لزيارة سنغافورة وحضر فى سبتمبر من نفس العام، وصحبته زوجته وكان أول رئيس وزراء يابانى يزور سنغافورة بعد الحرب.

كان مظهر «ساتو» يوحى بالمهابة والجدية إلى أن يبدأ فى الابتسام بشكل ودى. وعندما يضحك كان يقهقه بقوة وبصوت مرتفع، وكان يبدو وكأنه ساموراى محارب. وكان متوسط القامة عريض المنكبين مفتول العضلات وقويًا سواء فى تعبيرات وجهه أو حركات جسمه. وقد سألته زوجتى «تشو» ذات مرة على الغداء: هل صحيح أنه ينحدر من الساموراى؛ فأجاب بفخر: نعم، مضيفًا أن زوجته أيضا مثله. وكان يتحدث بصوت عميق ولايسرف فى الكلام. فقد كان بعد كل ثلاث جمل يتفوه بها وزير خارجيته تاكيو ميكى Takeo Miki يلقى بجملة واحدة، وهى الجملة الأكثر تأثيرًا، وكان يحتل مكانة الشرف بين زعماء بلاده بعد الحرب باعتباره أول زعيم يابانى ينال جائزة نوبل للسلام.

وقد استراح كل منا للآخر، وبعد اجتماعنا فى طوكيو علم بأننى لست معاديًا لليابان، وأننى أريد أن أقيم تعاونًا مع اليابان لتصنيع سنغافورة، وكانت الإشارة الوحيدة التى جاءت فى كلمته عن الاحتلال اليابانى هى «كانت هناك أوقات فى تاريخ آسيا شهدنا فيها أحداثًا غير سعيدة»، وكان قوله هذا تبسيط مخل للأمور.

وقد قمت بزيارة رسمية ردًا على زيارته فى العام التالى فى أكتوبر ١٩٦٨ وكانت المراسم اليابانية متشددة بشكل صارم، فكان هناك إصرار على أن أرتدى قبعة سوداء من طراز هومبورج Homburg، وقفازا رماديا وحلة سوداء فى الاحتفال بالترحيب والتوديع فى المطار، وكانوا مدققين بالنسبة إلى شكليات الرداء الأوروبى الرسمى.

وقد توقع منى المسئولون والوزراء اليابانيون، وعلى رأسهم رئيس الوزراء، أن أطلب الحصول على معونات، حيث كان الانسحاب البريطانى من سنغافورة يتصدر الأنباء الصحفية وقتذاك. وكانوا يعرفون مدى ضخامة وإلحاح مشكلاتنا، وقد أدهشهم كثيرا أننى لم أطلب الحصول على معونات مثلما فعل غيرى من الزعماء الزائرين القادمين من الدول النامية، ومن المناقشات التى أجريتها مع «ساتو» و«ميكى»، خرجت منها بأنهم يعتبرون سنغافورة بما لديها من خدمات جيدة وبنية أساسية فى الميناء، نقطة بداية لأنشطتهما الاقتصادية فى جنوب شرق آسيا. وللقيام بهذا الدور كانا يريدان من سنغافورة أن تكون على علاقات طيبة مع إندونيسيا وماليزيا.

وقد شكرنى «ساتو» رسميًا على الزيارة الناجحة الأخيرة التى قام بها ولى العهد «أكهيتو» والأميرة متشيكو لسنغافورة، وقد أقمت لهما حفل عشاء على شرفهما وأخذتهما إلى سطح مبنى «إستانا» ليشاهدا الصليب الجنوبى وهو مجموعة من النجوم يتعذر رؤيتها من اليابان، ولما كانا يجيدان التحدث بالإنجليزية، فإن الحديث دار بيننا بسهولة ويسر. وقد تمتعت أنا وزوجتى «تشو» بعد ذلك بحسن الضيافة فى العديد من زياراتنا إلى طوكيو.

ولأنها كانت زيارة رسمية، فإن امبراطور وامبراطورة اليابان أقاما حفل عشاء لنا فى القصر الإمبراطورى، وكان القصر الرئيسى قد قصف بالقنابل، ولهذا استقبلونا فى أحد المبانى الخارجية الملحقة. وصحبونا إلى قاعة فرشت بسجاد رائع وأثاث بسيط لكن بذوق رفيع؛ بقطع قليلة من الأثاث – كالمقاعد والموائد – ومنها بعض الموائد الجميلة والموائد الصغيرة التى وضعت عليها الهدايا، وعندما أصبح وجهى فى قبالة الإمبراطور (وهو مقدس بالنسبة إليهم) أحسست بأنها لحظة من حياتى لا يمكن أن تنمحى من ذاكرتى. فخلال ثلاث سنوات ونصف السنة فى سنغافورة التى احتلتها اليابان، كان يعتبر أشبه بالإله. وكنت قد عملت معهم محررا للبرقيات فى ١٩٤٣–١٩٤٤ فى مبنى كاثاى **Cathay** بسنغافورة، وفى عدة مرات كان علىّ أن انحنى بقوة ناحية القصر الإمبراطورى بطوكيو كقبلة لها احترامها. وها هو ذا أمامى وأمام زوجتى «تشو» هذا الرجل الصغير بعوده المنحنى النحيل، كان يبدو غير مؤذ على الإطلاق، والحقيقة أنه كان ودودًا ومجاملاً ويتحدث همسًا.

وكانت الإمبراطورة أكبر حجمًا، ورقيقة ومظهرها لطيف ووجهها مستدير ومبهج، وأشار إلينا مسئولو المراسم إلى الاصطفاف لالتقاط صور احتفالية، ثم جلسنا للحديث وكان حديثا غير مهم باستثناء اللحظة المناسبة التي عبر فيها عن أسفه لأى معاناة تسببوا فيها لشعب سنغافورة خلال الحرب، وأطرقت ولم أتفوه بكلمة، لم أكن مستعدًا لهذا، ووجدت أنه من الأفضل أن ألتزم الصمت.

إن من الصعب أن أعيد تصوير التبجيل القديم الذى يشعر به اليابانيون تجاه امبراطورهم، فهم الآن جردوا الأسرة المالكة من أسطورة التقديس، ولم يبق أى غموض عما يمثله العرش، وكان الجلوس وإجراء حديث قصير بصوت منخفض عبر مائدة غداء مع هذا الملك - الإله السابق كان بمثابة نهاية محبطة. وتعجبت ماذا كان شعور «ساتو» عن الامبراطور الذى جلس بجواره على الغداء ، لأن «ساتو» كان ينتمى إلى جيل كان يقدسه كإله.

وكان علىّ وزوجتى «تشو» أن نقابل الإمبراطور والإمبراطورة فى عدة مناسبات أخرى، وكانت آخر مهمة لى كرئيس وزراء أن أحضر جنازته فى فبراير ١٩٨٩. وجاءت شخصيات مهمة من كل أنحاء العالم إلى طوكيو ليقدموا واجب العزاء لإمبراطور دولة صناعية بعثت من جديد، كان احتفالاً تقليديًا مهيبًا، وفى حديقة شينيجوكو **Shinijuku** الإمبراطورية أقيم ضريح شنتو **Shinto** الذى صنع خصيصًا لهذه الجنازة من خشب الصنوبر الأبيض بدون استخدام مسمار واحد، وكان الجميع يرتدون بذلة داكنة وعليها معطف مع كوفية وقفاز، أو يرتدون ملابس تقليدية، وكنا نقف تحت خيمة مفتوحة مقامة أمام الضريح، ونحن نرتعد من ريح تهب آتية من سيبريا.

وقضينا ساعتين ونصف الساعة نعانى من برد قارص وعنيف وكانت الترتيبات اليابانية فى غاية الدقة، وكانت هناك منطقة مجاورة مغلقة للاستقبال وكانت دافئة ويسهل الوصول إليها، وبها مشروبات دافئة وسندوتشات ودورات مياه ذات مقاعد دافئة، وقدم لكل ضيف بطانية دافئة وصناديق خاصة صغيرة وكبيرة تستخدم فى التدفئة عند نزاع الغطاء البلاستيك وخروج أوكسجين يقوم بعملية كيماوية، وقد وضعت الصندوق الصغير

على حذائى تحت مقعدى، ووضعت الصناديق فى كل جيب من جيوبى وفى سروالى ومعطفى، ولم يكن لدى زوجتى «تشو» المسكينة أى جيوب فى ثوبها الصينى، وقد رأيت جارى يضع عدة صناديق على مقعده حتى يحتفظ بدفء مؤخرته. كانت اختبارات أكثر قسوة من الانحناء له من أعلى سقف بناء «كاثى» فى سنغافورة.

ولم أكن أتصور عندئذ أننى سأمثل سنغافورة فى تقديم واجب العزاء للإمبراطور اليابانى فى جنازته، ومعى الرئيس الأمريكى جورج بوش والأمير البريطانى فيليب، وهما يمثلان أكبر دولتين هاجمتا قواته دون إنذار فى ٨ ديسمبر ١٩٤١، وكانت جميع الدول الكبرى وعدد كبير من الدول المتلقية للمعونات ممثلة إما برئيس جمهوريتها أو رئيس وزرائها، وفى بعض الحالات بعاهلها، لقد جاء العالم لتقديم التحية لنجاح اليابان البارز.

* * *

وعلى مدى السنوات الخمس والثلاثين أتيح لى أن أتعرف بشكل أفضل على اليابان وزعمائها، فقد كنا نحتاجهم فى عملية التصنيع. وهم بدورهم رأوا فى سنغافورة موقعا استراتيجيًا فى جنوب شرق آسيا والتى يمكن منه توسيع أنشطتهم الاقتصادية إلى المنطقة.

كما أننا أيضا نقع فى منتصف الطريق البحرى الممتد من دول الخليج إلى اليابان، وهو طريق مهم لناقلات البترول التى يمتلكونها، وكانت المسائل التى تثار بشكل متكرر فى مناقشاتى مع رؤساء الوزارات اليابانية هى حرية المرور عبر مضايق ملقة ، والاستثمار اليابانى فى سنغافورة وجنوب شرق آسيا، وأمن المنطقة ويشمل دور الصين فيه والتعاون الاقتصادى فى منطقة آسيا والمحيط الهادى.

وكان حق حرية المرور فى مضايق «ملقة» يمثل مكانًا مهمًا فى أذهان جميع الزعماء اليابانيين تقريبًا، الذين قابلتهم فى الستينيات والسبعينيات، وكان «ساتو» قد أعرب عن قلقه لأول مرة فى ١٩٦٧، بأن الناقلات العملاقة قد لا تتمكن من المرور فى مضايق «ملقة»

بسبب ضحالة مياهها فى بعض الأجزاء، وقلت إنه لا يوجد أى خطر إذا أمكن وضع علامات مناسبة مع منارات أو طافيات مضيئة، كما أنه باستخدام التكنولوجيا المتقدمة يمكن تعميق المضايق ويمكن للطافيات المضيئة أن تحدد الحارات الصالحة للإبحار، وقد تشجع بمقاربتى الإيجابية، وكان مهتمًا بالطرق البحرية المؤدية إلى المواد الخام، وبخاصة البترول، وإلى أسواقهم، وهذه المسائل أدت بهم إلى خوض الحرب العالمية الثانية. وكان لديهم وقتذاك المقدرة الحربية للقيام بضرباتهم. وبعد الحرب لم يعد فى إمكانهم ذلك، كما أن رئيس الوزراء التالى «كاكيوى تاناكا» **Kakuei Tanaka** أثار نفس المسألة فى مايو ١٩٧٣ عندما زرت طوكيو، وعندما قلت له: إننا يمكن أن نعمل معًا لنقاوم أى اقتراح من أيه دول أخرى فى المنطقة لفرض رسوم مرور على السفن العابرة بهذه المضايق، ظهر على وجه الشعور بالاطمئنان.

وبعد ذلك بسنتين، عندما قابلت رئيس الوزراء «تاكو ميكى » **Takeo Miki**، أعرب عن تقديره الخالص لمساعدتنا لهم فى حادثين وقعا فى مضايق سنغافورة تتعلق بناقلتين يابانيتين للبترول، وهو ما أثار غضب جيراننا، وفى يناير من نفس العام جنحت الناقلة «شواماريو» **Showa Maru** واصطدمت باليابسة فى منطقة بافالو روك **Buffalo Rock** وهى على بعد بضعة كيلومترات من سنغافورة مما أحدث تسربًا للبترول على طول ٢٠ كيلومترا. وكانت هناك مخاوف من تلوث على نطاق واسع على شواطئ إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة. وكانت سلطات الميناء لدينا قد سارعت بإرسال قوارب خاصة ضد التلوث لتحاصر وتشتت البقعة الزيتية بالمنظفات، وفى أبريل اصطدمت الناقلة «توسا ماريو» **Tosa Mario** مع ناقلة بترول أخرى عند جزيرة جونز **John's Island**، وهى أقرب إلى سنغافورة وانشطرت إلى نصفين. ومن حسن الحظ أنها كانت قد أفرغت شحنتها من البترول ولهذا لم يحدث أى تلوث. ومع هذا، فإن حكومتى إندونيسيا وماليزيا دعتا علنا إلى فرض رسوم على السفن العابرة لتعويض الأضرار التى تتعرض لها الدول الساحلية، وكذلك وضع حد أقصى لحمولة السفن التى يسمح لها بالمرور بمضايق «ملقة»، كانت المسألة من الأهمية بالنسبة إلى اليابانيين لدرجة أنه خلال هذه الزيارة شكرنى كل من نائب

رئيس الوزراء «تاكيو فوكودا» ووزير الخارجية كيتشى ميازاوا **Kiichi Miyazawa** على مساعدتى لهم.

وتقوم الحكومة اليابانية، أكثر من أيه دولة كبرى أخرى، بتقدير أهمية أية دولة نامية حسب قيمتها الاقتصادية بالنسبة إلى اليابان. ولاتمتلك سنغافورة مصادر طبيعية، ولهذا فإن اليابان لا تقدرنا كثيرًا، وحتى نقنع اليابانيين بمساعدتنا، مثلا فى الاستثمار فى مصنع بتروكيماويات، كان لابد من أن نذكرهم بأن سفنهم التى تعبر مضايق «ملقة» ستواجه مشكلات مع المطالبين بتحصيل رسوم مرور إذا انضمت سنغافورة إلى الدول الساحلية الأخرى وهى إندونيسيا وماليزيا. ولم يهدأ قلق اليابان حول مضايق «ملقة» إلا بعد أن نصت إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار **UNCLOS** فى ١٩٨٢ على حق حرية المرور فى المضايق الدولية.

* * *

وخلال سنوات عملى رئيسًا للوزراء شجعت الاستثمار اليابانى فى سنغافورة. وعندما زار رئيس الوزراء «ساتو» سنغافورة فى سبتمبر ١٩٦٧ صرحت علنا بأن السنغافوريين ليس لديهم أيه تحفظات على رأس المال اليابانى والتكنولوجيا والمديرين والخبرة، وأن اليابان فى وضع يسمح لها بأن تقود باقى دول آسيا إلى مزيد من التصنيع. وقد أبلغت رجال الصناعة لديهم فى كيدانرين **Keidanren** وهى رابطة كبار رجال الصناعة بأننا نرحب بأى صناعة لها قيمة وتحقق فوائد فى سنغافورة، وبعد ذلك بعام أقام مجلس التنمية الاقتصادية (السنغافورى) مكتبًا فى طوكيو ولكن حتى أوائل السبعينيات لم يكن اليابانيون على استعداد لإقامة مصانع خارج اليابان. فقد كانوا يبنون قدرتهم الصناعية فى اليابان نفسها. ولم يحدث ذلك إلا فى الثمانينيات، عندما ضغط عليهم الأمريكيون بسبب زيادة فوائضهم التجارية، عندئذ بدأوا يفكرون فى التصنيع فى أمريكا، وعندما أغلقت أوروبا الباب أمام المنتجات اليابانية بدأ اليابانيون فى التصنيع هناك، وبخاصة فى بريطانيا للتصدير إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

وعلى نمط الطريقة الحذرة الدقيقة التى تستثمر فيها الشركات اليابانية فى الخارج، فإن «سايكو» Seiko قررت أن تبنى مصنعًا لها فى سنغافورة، واستغرق ذلك منا أكثر من ثلاث سنوات فى أوائل السبعينيات لحث «سايكو» على بناء مصنع للساعات فى سنغافورة. وكان ونج مينج كوان Wong Meng Quan مدير مكتب مجلس التنمية الاقتصادية (السنغافورى) فى طوكيو قد درس فى الجامعة اليابانية، وكان يجيد لغتهم ويفهم ثقافتهم. ولم تكن «سايكو» تعتقد أن هناك أى مكان فى جنوب شرق آسيا لديه صناعات مغذية وقوى عاملة مدربة ومتعلمة بما فيه الكفاية لتلبية طلباتهم الخاصة بالهندسة الدقيقة. وقد عمل «ونج» باجتهاد لإقناعهم بالاستعداد لليوم الذى ستصبح فيه ساعات «الكوارتز» الرخيصة غير ذى جدوى اقتصادية لتصنيعها فى اليابان، وأنهم لابد أن يفكروا فى سنغافورة، وقد أقام صلة صداقة مع المدير المسئول عن التكنولوجيا والإنتاج، وبعد عدة بعثات للدراسة، وكثير من تقارير الجدوى وضمانات لا حد لها بأننا سنقدم كل المساعدات الضرورية، وافقوا أخيرا على الاستثمار فى سنغافورة، وافتتحنا مصنعهم فى ١٩٧٦. وإذا كانوا دقيقين وحذرين قبل اتخاذ قرار الاستثمار، فإنهم بعد اتخاذ القرار عملوا على ضمان نجاحه، وسرعان ما زالت شكوكهم حول مستويات عمالنا، ورفعوا المستوى إلى تصنيع الآلات الدقيقة والانسان الآلى الصناعى ونظم الاستخدام الآلى فى التصنيع.

وفى ١٩٦٩ أبدينا هتمامًا بمشروع البتروكيماويات. وفى البداية طلبت من «ميكى» مسانده حكومته لأننا نعلم، أنه على عكس الأمريكيين والأوروبيين، فإن الحكومة اليابانية لعبت دورًا مهمًا فى هذه الاستثمارات وكانت مساندتهم حاسمة فى أغلب الأحيان. وفى مايو ١٩٧٥ قابلت «نورشييجى هاسيجاوا» رئيس شركة «سوميتو مو» Sumitomo للكيماويات. وكان راغبًا فى أن تلتزم شركته قبل هذا المشروع ولكنه قال إن حكومته لا تدعمه، وطلب منى أن أقنع رئيس وزراء اليابان على أن يلتزم علنا بالدعم. ولم يكن رئيس الوزراء «ميكى» متحمسًا لذلك؛ لأن إندونيسيا، وهى دولة منتجة للبترول، كانت تريد لنفسها مصنعًا للبتروكيماويات. وشجعت «ميكى» على عدم السماح للدول الغنية – بالمصادر الطبيعية – بالضغط على اليابان بحيث تمتنع عن الدخول فى استثمار جيد. وذكرته بمساندة سنغافورة لهم عندما تسرب البترول من الناقلات اليابانية، وأعربت عن

أملى أن يدعم مشروع «سوميتومو». عندئذ أصدر بيانًا مقتضبًا بأنه مشروع استثمارى خاص، وأن الحكومة اليابانية تهتم به اهتمامًا كبيرًا وعلى استعداد لدعمه.

ومضت سنتان أخريان، ففى مايو ١٩٧٧ قبل أن يقوم «تاكيو فوكودا» الذى خلف «ميكى»، بالتصديق على مشروع البتروكيماويات بين اليابان وسنغافورة مع تعيين قيادة شركة «سوميتومو» للمشروع من الجانب اليابانى، وبدون ذلك ما كان يمكن للمشروع أن يتحقق، وكان أى استثمار يصل إلى أكثر من مليار دولار أمريكى يمكن اعتباره استثمارًا ضخمًا فى ١٩٧٧، كما أن البتروكيماويات بطبيعتها صناعة كثيفة رأس المال وتحتاج إلى تكنولوجيا عالية بالنسبة إلى سنغافورة. ومع ذلك فقد احتاج الأمر إلى تدخل رئيس الوزراء عندما زار سنغافورة عام ١٩٨٣ حتى يبدأ تنفيذ المشروع. وبعد ذلك بقليل تقدم المشروع على أساس المناصفة بين الطرفين، ولقد كانت البداية بطيئة وبدأ التشغيل والإنتاج فى فترة كان العرض فيها أكبر من الطلب، ولكنه مع ذلك أصبح مربحًا ونتح عنه استثمارات كبرى عديدة فى المنتجات المتولدة منه.

*　　*　　*

وكان كل رؤساء الوزارات اليابانية الذين قابلتهم، ابتداء من «إكيدا» **Ikeda** فى ١٩٦٢ إلى «ميازاوا» **Miyazawa** فى ١٩٩٠، رجالاً ذوى مقدرة كبيرة، وكان هناك واحد منهم أشبه بقطعة من الماس الخام، هو كاكوى تاناكا **Kakuei Tanaka** الذى قابلته فى مايو ١٩٧٣ فى طوكيو، وكانت له سمعة بأن «بولدوزر»، فهو يتمتع بعقل راجح أشبه بكمبيوتر قوى، وكان مقاول إنشاءات شق طريقه من بين الصفوف، وكان طوله متوسط بالنسبة إلى اليابانيين عريض المنكبين وقوى البنية وممتلئ بالحيوية، وكان يتميز بالصراحة والمباشرة فى مقارباته مختلفًا عن غيره من رؤساء الوزارات اليابانية. وكان معظمهم من خريجى توداى **Todai** (جامعة طوكيو، وكان اسمها السابق جامعة طوكيو الإمبراطورية) أو من مؤسسة تعليمية مشهورة أخرى وأصبحوا بيروقراطيين (من موظفى الحكومة) وكانوا

بعد أن يرقوا إلى قمة الخدمة المدنية ينضمون إلى قيادة الحزب الديموقراطى الليبرالى LDP ولم يسبق «لتاناكا» أن التحق بجامعة ومع ذلك كان مؤهلاً لمنصبه.

وكان من المنعش أن أتحدث إلى زعيم يابانى على استعداد لأن يعبر عن آرائه بدون تحفظ، حتى في الموضوعات الحساسة مثل المشاعر المعادية لليابانيين في جنوب شرق آسيا. وكانت اليابان تعانى من متاعب مع الطلبة التايلانديين فى بانجوك الذين تظاهروا ضد استغلالهم اقتصاديًا، وقلت إنه ليس من الكافى إرسال وزير تجارتهم وصناعتهم ناكاسونى Nakasone لكى يربت على ظهور التايلانديين ويطيب خاطرهم، وحتى لا تتفاقم مثل هذه المشكلات فإن عليه أن يظهر للتايلانديين والإندونيسيين والفلبينيين أن اليابانيين مهتمون أكثر من مجرد الحصول على موادهم الأولية، بأن يعرض عليهم مساعدتهم فى التصنيع على سبيل المثال، وكان علىّ أن أكرر هذا الكلام مع رؤساء الوزراء اليابانيين الآخرين دون أن يكون لكلامى أى أثر.

وخلال ثمانية أشهر فى يناير ١٩٧٤ استقبلت تاناكا فى سنغافورة، وعندما هبط من طائرته كان وجهه متقلصًا وقد زم شفتيه وانثنت إحدى وجنتيه جانبًا. ولم يكن يبدو حساسا بسبب ذلك، وقد أوضح بطريقة طبيعية أنه يعانى من مشكلة عصبية ستستغرق بعض الوقت حتى يشفى منها، وقد أظهر قدرًا هائلاً من الثقة فى النفس، وقد استقال فى نهاية ١٩٧٤ بسبب قضية رشوة ضده بشأن شراء طائرات كوهيد Lockheed، ولكنه بقى شخصية قوية فى الحزب الديموقراطى الليبرالى وصانع للزعماء، حتى وفاته فى ١٩٩٣.

*　　*　　*

وكان تاكيو فوكودا ضئيل الجسم وأنيقًا ومفتول العضلات، مع تعبيرات وجهه التى تنم عن شىء من الخبث والمكر على وجه دقيق الملامح، وقد قابلته فى مايو ١٩٧٧ بعد أن أصبح رئيسًا للوزراء. ومن واقع اجتماعاتى السابقة معه كرئيس للوزراء كنت أعرف أن ذهنه متقد وأنه واسع الأفق وله اهتمامات واسعة، وذات مرة، حاول أن يظهر

أن ظروف اليابان غير مواتية، فأخرج مفكرة منتفخة من جيب فى صديرته ليقرأ حجم «المنطقة الاقتصادية الممتدة» لليابان مقارنة بمثيلتها في أمريكا، وكان يحفظ كل الحقائق والأرقام المفيدة، ومنها عدد الأميال المربعة التى لكل دولة كمنطقة اقتصادية ممتدة حسب قانون البحار.

وفى أغسطس زار فوكودا سنغافورة بعد أن حضر مؤتمر قمة منظمة الآسيان فى كوالالمبور، وقد قضينا ساعة ونصف الساعة فى حديث مرسل بلا قيود، ووافق وزراؤنا على إقامة مركز تدريب يابانى سنغافورى وأن تقدم الشركات اليابانية إسهامات يمكن أن تخصم من الضرائب على الدخل. وطلب اليابانيون منا أن نؤيد أن تمر فترة انتقالية لمدة خمس سنوات قبل أن نطبق قاعدة غاطس السفن بمقدار ٣,٥ متر على الناقلات اليابانية التى تعبر مضايق «ملقة». وعلى الرغم من أن أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وافقت على تطبيق ذلك خلال ثلاثة أعوام ونصف العام فقط، فإننى وعدت اليابانيين بأن تمتد المدة إلى خمس سنوات. ونجحنا فى ذلك.

ثم أبلغت فوكودا باحتجاجى على أن المسئولين التابعين له يتحدثون عن سنغافورة، ليس كدولة نامية، ولكن باعتبارها دولة صناعية ليس لها الحق فى الحصول على قروض ميسرة من اليابان، فإذا عاملونا كدولة صناعية – ونحن لسنا كذلك – فإن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة سيفعلان نفس الشيء، وبهذا سنفقد التمتع بمزايا النظام العام للمعاملة التفضيلية GSP وغيرها من المزايا قبل أن نستطيع أن تكون لدينا قدرة على المنافسة بشروط عادلة، وقيد فوكودا هذه الملاحظة وتوقفوا عن إثارة هذا الموضوع، وبعد ذلك بسنوات فى منتصف ١٩٨٠ كانت المفوضية الأوروبية فى بروكسل هى التى تساءلت عن وضع سنغافورة كدولة نامية. وقد استمر فوكودا باعتباره يمثل قوة فى السياسة اليابانية بعد أن أحيل إلى التقاعد وترك عضويته فى الدايت (المجلس التشريعى) وقد شغل ابنه المقعد الذى كان يحتله، فالناخبون اليابانيون يمتازون بالولاء العميق والشخصى. وعندما توفى فى ١٩٩٥ فقدت اليابان زعيمًا وخبيرًا وحكيمًا فذًا. فقد كان لديه على معرفة بمشكلات العالم فى نهاية القرن العشرين، وكان يعلم أن اليابان لا تستطيع أن تعيش فى عزلة، وقمت بزيارة رسمية فى أكتوبر ١٩٧٩ بعد أن حل

ماسايوشى أوهيرا Masayoshi Ohira محل فوكودا، وكانت المراسم اليابانية قد تطورت مع الزمن ولم تعد تصر على القبعة السوداء ولا القفازات الرمادية، وقد استضافونا فى قصر الضيافة اساكاسا Asakasa وأقام لنا الإمبراطور هيروهيتو والإمبراطورة حفل غداء ثم حفل عشاء بالملابس الرسمية مع رئيس الوزراء.

وكان لـ«أوهيرا» وجه عريض مبتسم، ووجنتان منتفختان وكان يضحك بسهولة. وهو خريج جامعة «هيتوتسوباشى» Hitotsubashi وعمل بوزارة المالية، وكان زعيمًا يتسم بالحرص والمقدرة، وقد لفتنا نظره إلى الأثر الفعلى على جيراننا الذى أحدثه التعاون بين سنغافورة واليابان فى مشروعات مثل مركز التدريب اليابانى السنغافورى، ومركز التدريب على برامج الكومبيوتر، وقسم الدراسات، ولأن سنغافورة نجحت فيها فقد أدركوا قيمة التدريب والمعرفة ومن المحتمل أن يتعاونوا مع سنغافورة واليابان، ووافق على طلبى فى مساعدتنا فى تنمية الموارد البشرية مضيفًا أن هذه المسألة قريبة إلى قلبه. وعندما توفى « أوهيرا» فجأة بعد ذلك بعام افتقدت صداقته.

وقد زار زنيكو سوزوكى Zenko Suzuki ، الذى خلف أوهيرا، سنغافورة ودول الآسيان الأخرى فى يناير ١٩٨١. وطلبت منه أن يولى دول الآسيان عناية خاصة مثل تلك التى أولتها أوروبا لأفريقيا فى اتفاقية لومى Lome ووافق سوزوكى بشدة. وكان قد قرر أن يزور الآسيان أولاً، على الرغم من أنه طبقًا للتقاليد اليابانية فإن أول زيارة خارجية لرئيس وزراء اليابان تكون لواشنطن، وقد زار واشنطن بعد ذلك، ثم ذهب إلى مؤتمر قمة مجموعة السبعة G7 فى أوتاوه، وقد صرح بأن اليابان دولة آسيوية أصيلة، وبما أنها الدول الوحيدة ذات المستوى الرفيع صناعيًا، فإن عليها مسئولية خاصة بالنسبة إلى دول آسيا وهى تنوى أن تتعاون معها.

وكان التغيير فى موقفه ذا مغزى مهم. فلم يكن من المتخيل بالنسبة إلى رئيس وزراء يابانى أن يحدث مثل هذا التحول الكبير دون تأييد البيروقراطيين الذين يتمتعون بسلطة كبيرة، وحتى يؤكد اهتمامه بالآسيان روى أن الاتحاد السوفيتى قد اتصل باليابان للمساعدة فى تنمية سيبيريا اقتصاديًا ولكن ما لم يغير السوفيت سياستهم فى افغانستان

وفيتنام، فإن اليابان لن تمنح أية مساعدات اقتصادية لسيبيريا، على الرغم من أن السوفيت قد طلبوا من اليابان فصل الاقتصاد عن السياسة، وقد شجعته على هذا الموقف الحازم، ذلك أنه إذا قامت اليابان وأوروبا وأمريكا بمساعدة السوفيت للتغطية على فشل نظامهم، فإنهم سيستمرون فى إحداث المتاعب للعالم. وبدون مساعدة خارجية فإنهم خلال ١٥ أو ٢٠ عامًا سيواجهون مشكلات أكثر قسوة من مشكلات بولندا. وقد وافق «سوزوكى» على ذلك.

ولما كان قد تخرج فى معهد التدريب على مصائد الأسماك (وهو الآن جامعة طوكيو لمصايد الأسماك)، فهو يعتبر خبيرًا فى هذا المجال وقد قضيت معه وقتًا ممتعًا على الغداء، وأنا اكتشف أسرار مصايد الأسماك وصناعة صيد السمك فى اليابان، وكانت لمعظم الاستعارات التى استخدمها فى كلامه علاقة بالأسماك. وعندما اقترحت أن اليابان يجب أن تركز على تنمية الموارد البشرية، وتدريب شعوب جنوب شرق آسيا على أن يكونوا عمالاً مهرة ومنتجين مثل اليابانيين، وافق على ذلك قائلا: «إذا أعطيت رجلاً سمكة، فأنت تقدم له وجبة، ولكن إذا علمته كيف يصطاد السمك...» وهو لهذا ينوى أن يخصص مائة مليون دولار لإقامة مركز تدريب فى كل دولة من دول الآسيان، ومركز آخر فى أوكيناوا، مضيفًا أن مفتاح الاقتصاد الحديث هو فى التدريب وليس المنح والقروض الميسرة.

ولأن معظم رؤساء الوزارات اليابانية بعد «ساتو» لم يستمروا فى مناصبهم أكثر من سنتين، كان من الصعب إقامة علاقات شخصية عميقة معهم. فتغيير رؤساء الوزارات والوزراء يؤثر كثيرًا ، لأن اليابان استمرت فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة. وعزا المعلقون الأجانب ذلك إلى قوة وكفاءة البيروقراطية. واعتقد أنهم قللوا من قيمة كفاءة الرجال الذين تناوبوا شغل مناصب رئيس الوزراء والوزراء، فهم جاءوا من نفس النبع من الأعضاء البارزين لطوائف الحزب الديموقراطى الليبرالى، وكلهم قادرون وذوو خبرة ويتقاسمون رؤية مشتركة.

وكان «ياسوهيرو ناكاسونى **Yasuhiro Nakasone** الذى خلف سوزوكى، قد تمكن من أن يصبح رئيسًا للوزراء لمدة خمس سنوات اعتبارًا من ١٩٨٢. وكان يستطيع أن يتحدث

الإنجليزية ولكن بلكنة يابانية ثقيلة، وكان يتحدث بصوت مرتفع بتأكيد وقوة، وكان ملازمًا (الشئون المالية) فى البحرية الإمبراطورية اليابانية وكان فخورًا بذلك، وكان طويل القامة وضخمًا وقويًا ويصل طوله إلى خمسة أقدام واثنتى عشرة بوصة، وله جبهة عريضة صلعاء، وكان ممتلئًا بالحيوية ومنضبطًا، كان يقضى ساعتين فى الأسبوع فى التأمل فى أحد المعابد، فيجلس منتصب الظهر وقد ثنى ساقيه على شكل زهرة اللوتس، وقد نصحنى أن أفعل نفس الشيء. وعملت بنصيحته وتعلمت أن أفعل ذلك بمساعدة صديق، وهو طبيب بوذى تلقى تدريبًا غربيًا، ولكن كنت أقضى نصف ساعة فقط كل مرة. وبعد ذلك، جعلت من هذا التمرين نظامًا يوميًا. فقد كان ذلك أفيد من المهدئات.

ولم يكن متواضعًا أو منزويًا مثل معظم الزعماء اليابانيين. وعندما زرته فى مارس ١٩٨٣ رحب بى، وأعرب عن سعادته من أنه استطاع أن يحقق حلمه بأن يرحب بى فى مكتب رئيس الوزراء وكان يشعر بالقلق من رد فعل دول الآسيان مما أسماه «زيادة طفيفة فى الانفاق الدفاعى لليابان». وعندما كان مسئولاً عن وكالة الدفاع أعلن عن آرائه المتشددة (بلغة الصقور) بأن اليابان يجب أن تكون مستعدة للدفاع عن نفسها. والآن أصبح لديه العذر عندما وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على قرار يدعو اليابان لزيادة إنفاقها على الدفاع، وكان يريد أن يؤكد للجيران الذين تخامرهم المخاوف، بأن اليابان لم تصبح ذات نزعة عسكرية لمجرد أنها قد حسنت من قواتها الدفاعية حتى تصبح قادرة فى حالة للطوارئ على الدفاع عن المضايق الثلاثة: صويا **Soya** وتسوجارو **Tsugaru** وتسوشيما **Tsushima** حول الجزر اليابانية. وقد ادعى أن هذه كانت سياسة مجالس الوزارات السابقة، على الرغم من أنها لم تعلن على الملأ.

وعندما زار سنغافورة فى ١٩٨٣ رويت له أنه منذ سنوات، وفى نفس قاعة مجلس الوزراء ساعد الجنرال «تشيجى سوجيتا» (المتقاعد) الذى كان كولونيل، فى وضع خطة الجنرال توموبوكى ياماشيتا **Tomoyuki Yamashita** لغزو الملايو، وأنه اعتذر لنا عن الدور الذى قام به فى ذلك الوقت، وقد عاد فى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ مع زملائه الضباط السابقين الاحياء ليتحدث إلى ضباط القوات المسلحة السنغافورية عن تجاربه خلال الحملة اليابانية

على الملايو والهجوم النهائى واحتلال سنغافورة، وقد وقعت أحداث كثيرة فى «إستانا» منذ أن أقام فيها الجنرال «ياماشيتا» بعد أن استولى عليها. ويجب ألا نسمح للماضى بأن يعمينا، وإنما يجب أن نعمل فى سبيل مستقبل خال من الشكوك. وقد أعرب باللغة الانجليزية عن « امتنانه القلبى » على موقفى هذا.

وكانت المخاوف المتأصلة فى نفوس الشعب اليابانى هى أن يتورطوا فى حرب أخرى لا ينتصرون فيها وإنما يعاقبون عليها، قد أدى إلى الإبطاء فى تطبيق سياسات «ناكاسونى» الدفاعية القوية، وبسبب طبيعته التى تتسم بالصراحة تحدثنا بحرية عندما تقابلنا على موائد الغداء والعشاء فى طوكيو بعد أن ترك منصب رئيس الوزراء بمدة طويلة.

* * *

كانت قبضة الحزب الديموقراطى الليبرالى قد بدأت تتهاوى اعتبارًا من أواخر الثمانينيات، وكان النظام الذى طبق بشكل جيد لمدة ٣٥ عامًا لم يعد يتمشى مع الظروف الداخلية والدولية المتغيرة. فقد تعرض الحزب الديموقراطى الليبرالى لإتهام بتزايد الفساد، ونشرت وسائل الإعلام عن فضائح متتالية. وكانت وسائل الإعلام قد قررت أن تفض الشراكة المربحة بين السياسيين فى الحزب الديموقراطى الليبرالى وكبار رجال الأعمال ، وخصوصًا مقاولى الانشاءات وكبار البيروقراطيين.

وكان نوبورو تاكيشيتا **Noboro Takeshita** الذى خلف «ناكاسونى» كرئيس للوزراء فى ١٩٨٧ ، رجلاً أنيقًا ضئيل الحجم تخرج فى جامعة «واسيدا» **Waseda** وليس جامعة «توداى» **Todai** وهو يتحدث بهدوء وبشكل رسمى فى تعاملاته الاجتماعية، ويخفى وجهه المبتسم دائمًا ملامح المحارب السياسى المحنك، وله أسلوب الزعيم الحذر إذا قورن بناكاسونى، ولكنه يمكنه أن يفى بوعوده.

وكان تاكيشيتا **Takeshita** رئيسًا للوزراء فى وقت كان يشعر فيه اليابانيون بالتوتر والأمل فى استعاده جزر كوريل **Kurile** من السوفيت.S وكان جورباتشوف يحتاج

إلى مساعدات مالية دولية، وكان اليابانيون على استعداد لأن يكونوا أسخياء، بشرط استعادتهم للجزر الأربع أو حصولهم على الأقل على تعهد حازم بإعادتها إليهم. وفى طوكيو فى جنازة الإمبراطور هيروهيتو فى فبراير ١٩٨٩، أبلغنى تاليشيتا بأن الاتحاد السوفيتى لم يلنوا بالنسبة إلى احتلالهم الجزر. وفيما بعد أرسل إلى رسالة يطلب منى فيها أن أدلى بتصريح أؤيد فيه عودة الجزر لليابان عندما يزور سنغافورة رئيس الوزراء السوفيتى ريجيكوف Ryzhkov فى أوائل ١٩٩٠. وكنت قد سألت رئيس الوزراء تاكيو ميكى ذات مرة لماذا يحرص السوفيت الذين يمتلكون كثيرًا من الأراضى فى أوروبا وآسيا على الاحتفاظ بأربع جزر تطل على شبه جزيرة «كامتشاتاكا» Kamchataka، وقد اكفهر وجه ميكى وهو يقول بغضب شديد وانفعال: إن الروس جشعون بالنسبة إلى الأراضى، فماذا حدث للسكان اليابانين فى جزر كوريل؟ قال فى احتقار: «كل يابانى تم إبعاده وأعيد إلى اليابان». وكان تاكيشيتا يشعر بالرغبة القوية فى استعادة هذه الجزر الأربع. وعندما زار «ريجيكوف» سنغافورة أثرت موضوع الجزر الأربع، وكان رده متوقعًا تمامًا فقد قال لا يوجد أى نزاع حول الجزر الأربع، فهى سوفيتية.

وخلال مدة «تاكيشيتا» فى منصبه لولايتين، ظهرت فضيحة تتعلق بشركة توظيف تسمى ريكروت Recruit وكان مساعده المقرب قد اتهم بأنه تلقى أموالاً لأغراض سياسية. وقد أقدم على الانتحار، وأثار ذلك حزنًا عميقًا لدى «تاكيشيتا» الذى استقال من منصب رئيس الوزراء.

وبعد سلسلة من الفضائح طالبت الجماهير بشخصية نظيفة تتولى منصب رئيس الوزراء. وعلى الرغم من أن توشيكى كايفو Toshiki Kaifu كان يتزعم أصغر مجموعة فى الحزب الديموقراطى الليبرالى، فإنه أصبح رئيسًا للوزراء فى ١٩٨٩. وكان رجلاً لطيفًا واجتماعيًّا ومعروفا بأنه «الرجل النظيف». ولم يكن عالما مثل ميازاوا Miyazawa أو حاسما مثل ناكاسونى أو محاربًا مثل «تاكيشيتا»، إلا أنه كان يمتلك القدرة على التأثير على المواطن العادى.

وخلال السنتين اللتين قضاهما فى منصبه، واجه مشكلات من ذلك النوع التى كان ناكاسونى يسعد بأن يتناولها بطريقته الحاسمة، وكان الأمريكيون يريدون من اليابان أن ترسل قوات إلى الخليج لمحاربة العراق، واستشار كل زعماء الطوائف وانتهى إلى عدم إرســـال أى جندى، وفى مقابل ذلك دفع ١٣ مليار دولار أمريكى كإسهام من اليابان فى هذه العملية.

وقد اعترف الغرب بقوة اليابان الاقتصادية، وابتداءً من ١٩٧٥ فى قمة رامبوليه Rambouillet تمت دعوة زعمائها إلى مؤتمرات قمة مجموعة الدول الخمس G5 ولكن اليابان واجهت عقبات فى بحثها عن دور باعتبارها قوة اقتصادية كبرى، وكان الاخطر هو موقف الزعماء اليابانيين من الفظائع التى ارتكبتها القوات اليابانية أثناء الحرب التى لا تقارن بما فعله الألمان الغربيون الذين اعترفوا علنا واعتذروا عن جرائم الحرب التى ارتكبوها ، وقاموا بدفع تعويضات للضحايا، وأطلعوا الشباب الألمانى على تاريخ جرائم الحرب حتى يتجنبوا الوقوع فى نفس الأخطاء، وعلى العكس فإن الزعماء اليابانيين مازالوا غامضين ومراوغين. ربما كانوا لا يريدون أن يحطموا الروح المعنوية لشعبهم أو يوجهوا الإهانة لأجدادهم وامبراطورهم. ومهما كان السبب فإن وزراء الخارجية من الحزب الديموقراطى الليبرالى الذين تعاقبوا على المنصب لم يواجهوا عواقب ماضيهم.

وقد قام «كايفو» بأول تنصل من الماضى فى خطبة لاتنسى فى سنغافورة فى مايو ١٩٩٠، فقد أعرب عن ندمه المخلص على ما قام به اليابانيون فى الماضى، مما سبب معاناة لا تحتمل وحزنًا لعدد كبير من الناس فى منطقة آسيا والمحيط الهادى... وأن الشعب اليابانى مصمم بحزم على ألا يكرر مرة أخرى مثل هذه الأعمال التى كانت لها نتائج كارثية... ولم يصل ذلك إلى حد الاعتذار ولكنه كان يتحدث بإخلاص وواقعية.

وقد أوضحت لكايفو الفرق بين مواقف الألمان واليابانيين بالنسبة إلى سجلاتهم الحربية. فعندما سلم لنا رجال الصناعة الألمان نبذة عن سيرتهم الذاتية كانوا فى كل حالة يذكرون تجاربهم أثناء الحرب – مثل أنهم حاربوا فى الحملات فى «ستالينجراد» أو بلجيكا، حيث تم اعتقالهم كأسرى حرب من قبل السوفيت أو الأمريكيين أو البريطانيين، والرتب التى

وصلوا إليها والأوسمة التى نالوها، ولكن السير الذاتية اليابانية أهملت السنوات من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٥، كأن لم تكن. وهذه إشارة إلى أن أنهم لا يريدون الحديث عنها، ولهذا لم يكن من المدهش أن يوجد ستار يفصل بين اليابانيين والشعب الذى يتعاملون معه، قائم على الشك وعدم الثقة. واقترحت أن يدرس اليابانيون الطريقة الألمانية فى تدريس التاريخ للجيل الجديد، حتى لا يكرروا نفس الأخطاء. وقال كايفو إنه تشجع من تعليقاتى وأكد أن اليابان تتغير. وأضاف أنه كان أول رئيس وزراء بعد الحرب ليس له خلفية عسكرية، وفى ١٩٤٥ كان مازال طالبًا صغيرًا وفى الستينيات اشترك فى عملية التحول الديموقراطى. وقال: إنه سينظر فى مهمة تعليم الشباب عن حقائق الحرب العالمية الثانية وسيراجع كتبهم المدرسية المقررة، ولكنه لم يبق المدة الكافية فى منصبه ليتمم هذا العمل قبل أن يحل محله كيشى ميازاوا **Kiichi Miyazaw**.

كان ميازاوا قصير القامة وممتلئ بالحيوية، وعلى وجهه المستدير تعبير كأنه يتساءل عن شيء ما. وكانت جبهته تتجعد عندما يمعن التفكير فى موضوع ما. وكان يزم شفتيه قبل أن يدلى بموقفه الحذر الذى فكر فيه جيدًا، وقد أوحى إلينا بأنه عالم أكثر منه سياسيًّا، وأنه كان من السهل عليه أن يبقى استاذًا فى الجامعة التى تخرج فيها، لو كان قد اختار العمل فى السلك الجامعى. ولكنه بدلاً من ذلك أصبح موظفًا حكوميًّا فى وزارة المالية.

وقد نشرت وسائل الإعلام مستشهدة بقولنا فى ١٩٩١ بأن السماح لليابانيين بإعادة تسليح أنفسهم لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى كمبوديا هو أشبه «بإعطاء شيكولاته بها خمر إلى مدمن»، وعلى الغداء الذى حضره زعماء آخرون من الحزب الديموقراطى الليبرالى فى طوكيو قبيل أن يتولى «ميازاوا» منصب رئيس الوزراء، سألنى ماذا كنت أقصد بقوله هذا؛ أجبت بأنه من الصعب تغيير الثقافة اليابانية. فاليابانيون لديهم عادة متأصلة فى نفوسهم من السعى إلى تحقيق الكمال وأن يصلوا إلى الحد الأقصى فيما يفعلون، سواء كان ذلك فى تنسيق الزهور أو صناعة السيوف أو شن حرب، ولاأعتقد أن اليابان يمكن أن تكرر ما فعلته بين ١٩٣١ و ١٩٤٥ لأن الصين الآن أصبحت تمتلك القنبلة النووية، ولكن إذا أرادت اليابان أن تقوم بدورها كعضو دائم فى مجلس الأمن التابع للأمم

المتحدة، فإن جيرانها لابد أن يشعروا بأنها جديرة بالثقة ويمكن الاعتماد عليها كقوة تعمل من أجل السلام، وسأل «ميازاوا» هل تعبير «كايفو» عن «الأسف» لم يكن فى حد ذاته كافيًا كتطهير النفس. وأضفت أن هذه بداية طيبة ولكنها لا تصل إلى حد الاعتذار.

وفى أول تصريح «لميازاوا» كرئيس للوزراء فى «الدايت» فى يناير ١٩٩٢ أعرب عن «صادق ندمه وأسفه» بسبب المعاناة الفظيعة والحزن اللذين عانت منهما منطقة آسيا والمحيط الهادى، وعلى النقيض من «ناكاسونى» الذى كان من «الصقور» كان ميازاوا من «الحمائم»، وقد أيد دائمًا التحالف الأمريكى اليابانى، وكان ضد أى إعادة لتسليح اليابان. وكانت لغته الانجليزية جيدة ويعرف عددًا كبيرًا من المفردات، مما يجعل تبادل الآراء معه عملية سهلة، وكان سريعًا فى التقاط أية وجهة نظر لا يقبلها والتصدى لها — ولكنه كان على قدر كبير من الأدب دائما، وكان صديقًا عزيزًا لى لعدة سنوات قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء.

وكان ميازاوا يشعر بالقلق بشأن التطورات فى الصين الجديدة بعد أن حققت معدلات نمو عالية فى النمو، وكان شأنه شأن ساتو فى ١٩٦٨، وميكى (١٩٧٥)، وفوكودا (١٩٧٧) الذين كانوا يتحدثون باستفاضة عن الصين. وحتى عندما كانت الصين منغلقة عن العالم وكان اقتصادها راكدًا، كان الزعماء اليابانيون يولونها اهتمامًا كبيرًا، وبعد سياسة الباب المفتوح التى اتبعها دينج شياوبينج **Ding Xiaoping** ، كان اليابانيون يركزون على جارتهم التى وصل معدل النمو فيها إلى ٨-١٠ فى المائة سنويًا ويمكن أن تتحدى تفوق اليابان فى شرق آسيا. وكان قلق «ميازاوا» يدور حول فكرة أن الصين القوية، بدون كوابح وضوابط من النظام الديموقراطى وحرية الصحافة، يمكن أن تؤثر على أمن اليابان وشرق آسيا. وكان معظم الزعماء اليابانيين يؤمنون بأن ترتيباتهم مع الولايات المتحدة ستضمن أمنهم لمدة عشرين عامًا، ولكن كان المستقبل طويل الامد هو الذى يؤرق «ميازاوا» وجميع الزعماء اليابانيين، وكان خوفهم الذى لا يتحدثون عنه هو أنه ذات يوم سيكون الأمريكيون غير قادرين على المحافظة على وجودهم العسكرى الطاغى وسيفقدون الرغبة فى الدفاع عن اليابان، وكانوا غير متأكدين هل ستكون الصين قوة تعمل من أجل الاستقرار أم لإحداث مزيد من التوتر؟!

وجادلت بأن الأفضل جذب الصينيين لكى يصبحوا جزءًا من العالم الحديث، فاليابان يجب أن تفتح أبوابها للطلبة الصينيين للدراسة فى اليابان وإقامة علاقات وثيقة مع الشباب اليابانيين، لأن تعريض الأذكى والأفضل من الصينيين لتأثير الولايات المتحدة واليابان وأوروبا يجعلهم أقل انعزالاً ويساعدهم على فهم أن الصين إذا أرادت أن تنمو وتزدهر فلابد أن تكون عضوًا ملتزمًا بالقانون فى المجتمع الدولى، ولكن إذا تم عزل الصينيين وأحبطت جهودهم فى الإصلاح الاقتصادى والتقدم فإنهم يصبحون معادين للدول المتقدمة.

ويعتقد معظم الزعماء اليابانيين أنه فى الأزمات فإن الدول الأعضاء فى منظمة الآسيان ستقف إلى جانب اليابان، ولكنهم غير متأكدين من رد فعل سنغافورة. وهم يقبلون أنه على الرغم من أننى من أصل صينى فإن وجهات نظرى وسياساتى نحو الصين هى باعتبارى مواطنًا سغافوريًا تتوافق مصالحه مع مصالح جنوب شرق آسيا، وأننى لن أساند الصين بالضرورة فى أى صراع. ومع هذا فإنهم كانوا غير متأكدين من رد فعل أغلبية سكان سنغافورة من الصينيين وزعمائها المستقبلين إذا تعرضوا لضغط صينى. ولاأعتقد أننى نجحت فى إزالة شكوكهم.

وخلال مدة حكم «ميازاوا» رئيسًا للوزراء استطاعت فئة بقيادة شاب تحت حماية «تاناكا» واسمه «إيتشيو أوزاوا **Ichio Ozawa**، أن يسقط الحكومة فى عملية تصويت حاسمة، وكان «ميازاوا» على عكس زعماء الأجنحة الأخرى فى الحزب الديموقراطى الليبرالى ليس من المقاتلين الأشداء المتسمين بالقسوة، وفى الانتخابات التى أعقبت ذلك فقد الحزب الديموقراطى الليبرالى السلطة، وكانت إحدى نتائج هذا الانهيار فى سيطرة الحزب على الحكم أن «مورهيرو هوسوكاوا» **Morihiro Hosokawa** أصبح أول رئيس وزراء يعترف بلغة لا لبس فيها بعدوان اليابان فى الحرب العالمية الثانية، وأن «يعتذر» عن المعاناة الذى أحدثها هذا العدوان، لم يكن لديه عقلية زعماء الحزب الديموقراطى الليبرالى الذى يغطى على جرائمهم فى الحرب، وهذا الاعتذار الصريح لم يأتِ إلا بعد أن جاء زعيم حزب من غير التيار الرئيسى التقليدى ليصبح رئيسًا للوزراء.

وفى العام التالى اعتذر رئيس الوزراء توميتشى مورایاما Tomiichi Murayama من الحزب الاشتراكى الديموقراطى لليابان وقد فعل ذلك لكل زعيم من دول الآسيان على حدة أثناء زياراته لهذه الدول، وقد صرح علنا فى سنغافورة بأن اليابان تحتاج إلى أن تواجه مباشرة أعمالها السابقة القائمة على العدوان والاستعمار. وفى الذكرى الخمسين لنهاية الحرب (١٩٩٥) أعرب مرة أخرى عن مشاعره بالندم الشديد واعتذاره النابع من القلب، وقال إن اليابان عليها أن تفكر بعمق فى المعاناة التى أحدثتها فى آسيا، وكان أول رئيس وزراء لليابان يضع إكليل من الورود على النصب التذكارى لضحايا الحرب من المدنيين، ولم نكن قد طلبنا منه أن يفعل ذلك، كان مدركا للمشاعر الكافية المعادية لليابانيين فى المنطقة ورأى أن هناك حاجة إلى تعميق التبادل السياسى والاقتصادى والثقافى. وقد أدى اعتذار اثنين من رؤساء الوزارات غير الأعضاء فى الحزب الديموقراطى الليبرالى وهما هوسوكاوا Hosokawa وموراياما Murayama إلى إضعاف تأثير الموقف المتشدد من عدم الاعتذار الذى تمسكت به الحكومات اليابانية السابقة. وعلى الرغم من أن الحزب الديموقراطى الليبرالى لم يعتذر، فإنه كان من بين الأحزاب التى شكلت حكومة «موراياما» الائتلافية التى اعتذرت.

وعندما أصبح ريوتارو هاشيموتوRyutaro Hashimoto من الحزب الديموقراطى الليبرالى رئيسًا للوزراء فى ١٩٩٦، زار ضريح ياسوكونى فى يوليو من نفس العام، فى عيد ميلاده، بصفته الشخصية وليست الرسمية. وقدم احترامه لأرواح الذين سقطوا فى الحرب، ومنهم الجنرال هيديكى توجو Hideki Tojo رئيس الوزراء أثناء الحرب، وكثيرون غيره من مجرمى الحرب الذين شنقوا بسبب جرائم الحرب التى ارتكبوها، وهذا التناقض فى الاتجاهات يترك علامة استفهام دون إجابة. وعلى عكس الألمان فإن اليابانيين لم يتطهروا ويتخلصوا من السم الذى سرى فى نظامهم، وهم لم يطلعوا شبابهم على الخطأ الذى ارتكبوه، وقد أعرب هاشيموتوا عن «عميق أسفه» و«ندمه الشديد» خلال زيارته إلى بكين نى سبتمبر ١٩٩٧، ومع هذا، لم يعتذر كما كان يريد الصينيون والكوريون أن يفعل كزعيم لليابان.

ولم أفهم لماذا لا يرغب اليابانيون فى الاعتراف بأخطاء الماضى، وأن يعتذروا عما بدر منهم، وأن يواصلوا المسيرة. هناك بعض الأسباب التى تدعوهم إلى عدم الرغبة فى الاعتذار. فالإعتذار معناه الاعتراف بأنهم ارتكبوا أخطاء. والإعراب عن الاسف أو الندم إنما يعبر عن مشاعرهم الذاتية الحالية. وقد أنكروا أن مذبحة نانجينج Nanjing وقعت بالفعل، وأن نساء كوريات وفيتناميات وهولنديات وغيرهن من النساء قد خطفن أو أرغمن على أن يصبحن «سيدات للراحة» (وهو تعبير يعنى عبيدًا للجنس) للجنود اليابانيين فى جبهات الحرب، وأنهم أجروا تجارب بيولوجية قاسية على أسرى أحياء من الصينيين والكوريين والمنغوليين والروس وغيرهم فى منشوريا. وفى كل حالة، لم يعترفوا على مضض إلا بعد ظهور دليل دامغ من سجلاتهم. وأدى ذلك إلى الشكوك فى نوايا اليابان المستقبلية.

ولا تدل الاتجاهات اليابانية الحالية على سلوكهم فى المستقبل. فإذا كانوا يشعرون بالخزى من ماضيهم، فمن غير المحتمل أن يكرروا ذلك، وقد ذكر الجنرال توجو Tojo ، الذى أعدمه الحلفاء بسبب ما ارتكبه من جرائم الحرب، فى وصيته الأخيرة وشهادته بأن اليابانيين قد هزموا لأن قوات متفوقة غلبتهم على أمرهم. وبالنسبة إلى دولة فى مثل حجم وسكان اليابان يمكن أن تصبح قوة ضخمة فى حرب التكنولوجيا العالية، صحيح أنها ستعانى من ظروف قاسية غير مواتية إذا نشب صراع بين اليابان والصين وتصاعد إلى حرب غير تقليدية، وهذا أمر غير محتمل، ولكن إذا حدث هذا، فإن قدرات اليابان يجب عدم الاستهانة بها. وإذا شعر اليابانيون بأنهم مهددون، ومحرومون من وسائل معيشتهم كأمة، بأن ينقطع عنهم البترول أو غيره من المصادر المهمة، أو إذا أغلقت فى وجوههم أسواق التصدير، فأعتقد أنهم سيحاربون مرة أخرى بضراوة كما فعلوا فى ١٩٤١ - ١٩٤٥.

ومهما كان المستقبل الذى ينتظر اليابان وآسيا، للقيام بدورهما كمحدثين اقتصاديين وحافظين للسلام التابع للأمم المتحدة، فإن اليابانيين يجب أولا أن يحسموا مسألة هذا الاعتذار، ويجب أن تتحرك آسيا واليابان إلى الأمام، ونحن نحتاج إلى مزيد من الثقة المتبادلة فيما بينهما.

٣٢- دروس من اليابان

بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك عدد قليل من الرجال على قمة المجتمع اليابانى قد عقدوا العزم على إعادة بناء اليابان والهياكل الصناعية، ولم تعمل قوات الاحتلال بقيادة الجنرال ماك آرثر MacArthur على تفكيك هذه النخبة، وعندما تدخلت الصين الشيوعية فى الحرب الكورية، تحولت السياسة الأمريكية إلى إعادة بناء اليابان، وأدرك الزعماء اليابانيون أن هذه هى فرصتهم واتخذوا وضعًا منخفضًا وخانعًا، بينما كانوا يتفقون مع الأمريكيين حول صناعات المنسوجات والصلب والسفن والسيارات والبتروكيماويات، ثم السلع الكهربائية والإلكترونية والكاميرات وأخيرًا أجهزة الكومبيوتر، كان نظامهم التعليمى قائمًا على النخب، وكانوا مثل الفرنسيين بمدارسهم العليا وجامعاتهم الإمبرطورية السابقة، وكذلك الجامعات الخاصة المتميزة التى اختارت أفضل الطلبة وصقلت مواهبهم.

وقد شق الموهبون طريقهم إلى قمة الجهاز الحكومى والشركات، وكانت النخبة منهم، سواء المديرين أو رؤساء الشركات، يتساوون مع نظرائهم فى العالم. ومع هذا، فإن المعجزة اليابانية لم تكن من صنع قلة من الرجال يقفون على القمة. فقد شارك السعب اليابانى كله فى التصميم على أن يبرهن على أنهم قادرون على أن يتميزوا، وقد سعوا إلى هذا التميز على جميع الأصعدة.

وقد رأيت مثالاً لا ينسى كيف أنهم كانوا يشعرون بالفخر من عملهم خلال زيارة فى أواخر السبعينيات إلى إيل تاكاماتسو Takamatsu، وهى مدينة على جزيرة شيكوكو Shikoku، فقد أقام السفير اليابانى حفل عشاء على شرفى بذل فيه أقصى ما لديه ولكنه أقيم فى فندق ثلاث نجوم. وكان الطعام ممتازًا. وبالنسبة إلى الفاكهة والحلويات ظهر

رئيس الطهاة، وكان فى الثلاثينيات من عمره، وهو فى ثيابه البيضاء الأنيقة ليستعرض مهارته وفى يده سكين حاد النصل، وهو يقشر ثمرة الكاكى والأفوكادو.

كان أداؤه على أعلى درجة من المهارة، وسألت كيف درب على هذا، لقد بدأ كمساعد طباخ، يغسل الأطباق ويقشر البطاطس ويقطع الخضراوات. وبعد خمس سنوات تخرج كطباخ مبتدئ، وبعد عشر سنوات أصبح رئيسًا للطهاة فى ذلك الفندق وكان فخورًا بذلك. إن الفخر فى عملهم والرغبة فى التميز فى الأدوار التى يقومون بها، سواء كطباخ أو نادل أو عامل نظافة لتنظيف الغرف، يؤدى إلى إنتاجية عالية، وفى التصنيع يؤدى هذا إلى منتجات خالية تمامًا من العيوب، ولاتوجد أمة فى آسيا تشبه اليابانيين، فهم مختلفون عن الصينيين أو الكوريين أو الفيتناميين أو شعوب جنوب شرق آسيا، وهم يعتبرون أنفسهم شعبًا خاصًا فأنت إما أن تولد يابانيًا وتنضم إلى هذه الدائرة السحرية وإما لا تكون. وهذه الأسطورة عن أن لهم خصوصية متميزة جعلت منهم قوة هائلة كأمة وشركة وكفريق فى أى مكان عمل.

والحقيقة أن اليابانيين يمتلكون قدرات تدعو للاعجاب. وثقافتهم فريدة، وهم ينظمون أنفسهم جيدًا مع بعضهم البعض كأنهم مكعبات لعبة ليجو **Lego** (التى يبنى بها الأطفال أشكالاً هندسية). وكأفراد فإن الكثيرين من الصينيين يمكن أن يجاروا اليابانين، سواء فى لعبة الشطرنج الصينية أو لعبة جو **Go** . ولكن كمجموعة، وخصوصًا كفريق إنتاج فى مصنع، فإنه من الصعب أن يغلبهم أحد. وعندما قدمت جائزة إلى نوبيو هيزاكى **Nobu Hizaki**، المدير التنفيذى لشركة نيشيسون **Nichison** فى الثمانينيات سألت كيف يمكن مقارنة العامل السنغافورى بنظيره فى اليابان إذا كان الاثنان يشغلان آلات متماثلة، وقدرت إنتاجية السنغافورى بـ٧٠ فى المائة. والسبب أن العمال اليابانيين أكثر مهارة ومهارتهم متعددة، وهم أكثر مرونة وقدرة على التكيف وأقل فى تغيير مهنتهم وفى انقطاعم عن العمل. وهم يقبلون الحاجة إلى التعلم والتدريب مدى الحياة، وجميع العمال يعتبرون أنفسهم عمالاً من ذوى الياقات الرمادية، وليس الياقات البيضاء أو الزرقاء. والفنيون وقادة الجماعات والمشرفون يرغبون فى أن القيام بالعمل بأيديهم. كم يستغرق العمال السنغافوريون حتى يلحقوا بمستوى العمال اليابانيين؟ كان يعتقد أن ذلك يستغرق

من عشرة إلى عشرين عامًا، وعندما تم الضغط على «هيزاكى» ليقول رأيه بصراحة قال: إن العمال السنغافوريين لن يلحقوا بهم بنسبة مائة فى المائة، وقدم سببين لرأيه هذا، الأول: أن العامل اليابانى يستطيع أن يغطى زميله فى العمل إذا غاب للقيام بعمل آخر يحتاجه بسرعة، ولكن العامل السنغافورى يهتم فقط بعمله. والسبب الثانى: أن هناك تفرقه واضحة بين العمال العاديين والمشرفين عليهم، حسب النظام البريطانى، حيث خريج المدرسة الصناعية أو الجامعة يصل مباشرة إلى منصب المشرف، ولايطبق هذا فى اليابان.

وعندما كنت فى اليابان فى ١٩٦٧ زرت أحواض السفن يوكوهاما **Yokohama** الخاصة ببناء السفن (صناعات أيشيكاواجيما – هاريما) وهم شريك لنا فى مشروع مشترك مع شركة جورونج **Jurong** لأحواض السفن فى سنغافورة، وكان نائب رئيس الشركة دكتور شنتو **Shinto** رجلاً ضخمًا نشيطًا وقادرًا ومن المهندسين البارزين، وكان يرتدى زى الشركة الذى يرتديه جميع العمال الاخرين. وكان يضع فى قدمه حذاء من المطاط ويضع على رأسه خوذة من الصلب وقدم لنا نفس الأشياء قبل أن نقوم بجولة فى الحوض الجاف؛ كان يعرف كل بوصة منه وقدم تعليقا مستمرا بالإنجليزية، كان العمال اليابانيون منضبطين ويعملون بنشاط واتحاد وكفاءة.

وعندما رجعنا إلى مكتبه لتناول وجبة عمل شرح الفرق بين الإدارة البريطانية واليابانية، فالتنفيذيون والمهندسون اليابانيون يبدأون العمل فى الموقع. بأن يفهموا عقلية العمال ذوى المستوى المنخفض حتى يقودوهم بشكل مؤثر قبل أن يستطيعوا أن يرتقوا من المستوى الأدنى. أما المدير التنفيذى البريطانى فى الحوض الجاف فيجلس فى مكتبه المفروش بالسجاد ولايزور الرجال فى الموقع أو فى الأحواض الجافة، وهذا أمر سيئ ويؤثر على الروح المعنوية والإنتاجية.

وفى نفس العام بعد ذلك زرت أحواض السفن التابعة لسوان آند هنتر **Swan & Hunter** فى تاينسايد **Tyneside** وأخذنى سير جون هنتر **John Hunter** فى جولة فى الحوض الجاف، كان هناك فرق صارخ، كان سير جون يرتدى حلة أنيقة جميلة وكان حذاؤه لامعًا، وركبنا معًا فى سيارة رولزرويس، وعندما سرنا على أرض المصنع الملوثة

بالشحومات علقت بأحذيتنا بعض القاذورات، ولم ألاحظ مثل هذه الشحومات فى الحوض الجاف التابع للصناعات «ايشيكا واجيمى — هاريما» فى « يوكوهاما» باليابان. وعندما كنا على وشك أن نركب السيارة الرورلزرويس ترددت، ولم يتردد سيرجون. ومسح كعب حذائه فى الأرض ودخل السيارة حيث مسح باقى الشحومات فى السجادة البيج الكثيفة. وطلب منى أن أفعل نفس الشيء. ولابد من أنه ظهرت على وجهى علامات الاستغراب لأنه علق قائلاً: «سيقومون بغسلها بالصابون». وسارت بنا السيارة ليس إلى غداء عمل فى المكتب ولكن إلى فندق جوزفورث Goesforth حيث تناولنا وجبة فاخرة قبل أن نلعب الجولف فى ملعب من ١٨ حفرة؛ كان المدير التنفيذى البريطانى يعيش حياته على هذا المستوى.

*　　*　　*

وفى مايو ١٩٧٥، قمت بزيارتى الأولى إلى اليابان بعد أزمة البترول فى أكتوبر ١٩٧٣، وكنت قد قرأت عن الخطوات الشاملة التى اتخذها اليابانيون لإدخار الطاقة ونجاحهم فى تخفيض استهلاك البترول فى كل وحدة من المنافذ الصناعية. ووجدت أن كل المكاتب والمبانى العامة، ومنها فنادقهم الفاخرة قد خفضت استهلاكها من الطاقة، وفى هذا الصيف كان لا يمكن تخفيض درجة الحرارة فى غرفة الفندق المكيفة الهواء تحت درجة ٢٥ مئوية مما جعل الجو دافئا، وكانت هناك لافتة تطلب بأدب من الضيوف أن يتحملوا الجو، وكانت هناك مضيفات يحرصن على إطفاء كل الأنوار وأجهزة التكييف كل مرة نغادر فيها غرفنا.

وقد طلبت من المسئولين لدينا عن مجلس المرافق العامة دراسة كيف نجح اليابانيون فى المحافظة على الطاقة، وقد أظهر تقريرهم مدى جديتهم، على النقيض من الامريكيين، فى معالجتهم للمشكلة. فالمصانع التى تستهلك أكثر من قدر معين من الكهرباء عينت مديرين للطاقة لترشيد استخدامها وتقديم تقارير عن تقدمهم إلى وزارة التجارة الدولية والصناعة سنويًا، وقد اتخذت صناعة البناء والتشييد إجراءات تحفظية لمنع فقد الحرارة

من خلال الحوائط الخارجية والنوافذ، وقام المصنعون بتحسين كفاءة الاجهزة المنزلية مثل أجهزة التكييف والإضاءة وسخانات المياه، وبهذا أمكن تخفيض استهلاك الكهرباء. وقد فعلوا نفس الشيء بالنسبة إلى الآلات الصناعية وتطلب منهم ذلك عرض كفاءة كل منهم بالنسبة إلى المحافظة على الطاقة.

وخصصت الحكومة حوافز ضرائبية للمنشآت التى تركب أجهزة توفير للطاقة، بينما مولت البنوك شراء وتركيب عوازل للحرارة وغيرها من الأجهزة بمعدلات فائدة منخفضة خاصة. وأنشأوا مركزًا للمحافظة على الطاقة فى ١٩٧٨ لنشر المعلومات عن تكنولوجيا المحافظة عليها بإقامة معارض وإجراء أبحاث عن الطاقة التى تستهلكها المصانع، ولاعجب أن اليابان استطاعت بذلك أن تحقق أقل استهلاك للكهرباء لكل وحدة إنتاج صناعى، وقد طلبت من وزاراتنا اتخاذ إجراءات مماثلة كلما كان ذلك عمليًا، ونجحنا فى أن نخفض استخدامنا للكهرباء ولكن لم نصل إلى نفس درجة الكفاءة اليابانية.

وفى أواخر السبعينيات كان هناك إعجاب كبير باليابان بسبب تغلبها على أزمة البترول، فقد حققت معدلات عالية للنمو بينما تباطأت أوروبا الغربية وأمريكا. وامتدحت مقالات عديدة وكتب رائجة فضائلها، ولكن ذلك لم يمحُ الفكرة النمطية السائدة بأن اليابانيين يعملون مثل النمل، ويعيشون فى جحور كالأرانب، ويقفلون أسواقهم ويصدرون كميات لا نهائية من الصلب والسيارات وأجهزة التليفزيون والمنتجات الالكترونية التى ليس بها أى عيوب.

وقد تعلمت من اليابانيين أهمية زيادة الانتاجية من خلال التعاون بين العمال والمديرين، والمعنى الحقيقى لتنمية الموارد البشرية. وقد شكلنا مجلس الانتاجية القومى فى ١٩٧٢. واستطعنا أن نحقق تقدمًا كبيرًا، وبخاصة بعد أن قام ونج كوى تشيونج **Wong Kwei Cheong** وهو عضو البرلمان عن حزب العمل الشعبى والمدير الإدارى لمشروع مشترك لشركة اليكترونيات مع اليابانيين، بشرح فضائل الإدارة بالأسلوب اليابانى، وقد ساعدنا على إقامة مجلس الانتاجية القومى من أعضاء تم سحبهم من القطاع الخاص لتقديم المشورة إلى المجلس. وقد اتصلنا بمركز الإنتاجية اليابانى لمساعدتنا على إقامة مركز

وقابلت رئيس مجلس الإدارة «كوهى جوشى»، وهو رجل مسن جاف الطباع قليل الكلام فى منتصف السبعينيات من عمره. وكان منضبطًا تمامًا ويظهر الإخلاص والحماسة، وقد وصف الانتاجية بأنها سباق ماراثون دون أن يكون هناك خط للنهاية، وبمساعدته فى السنوات العشر التالية، أقمنا منظمة إنتاجية فعّالة استطاعت بالتدريج أن تجمع نقابات العمال والإدارة للعمل على تحسين الانتاجية.

* * *

ويكرس المديرون اليابانيون وقتهم تمامًا للعمل، وفى السبعينيات فشل أحد المهندسين اليابانيين فى شركة جورونج المتحدة لبناء وإصلاح السفن فى تنفيذ مشروع خزانات بترول مهم بسبب غلطة ارتكبها فى حساب التكاليف، وقد شعر بقوة مسئوليته عن إنخفاض أرباح الشركة فى نفس العام فأقدم على الانتحار؛ وقد أصبنا بصدمة، فلم نكن نتصور أن يشعر أى سنغافورى بمثل هذا الشعور العميق بالمسئولية الشخصية.

وفى كل مدينة كبرى زرتها فى الصين وفيتنام كانت الشركات التجارية اليابانية الكبرى قد عينت ممثلين لها لدارسة ما يمكن شراؤه وبيعه إلى مناطق أخرى من العالم، وكذلك السلع التى تحتاجها هذه المناطق والتى يمكن لليابان أن تحضرها من أماكن أخرى. وكانوا يعملون بدأب واجتهاد ويطلعون الشركات اليابانية على المعلومات المطلوبة، ومن جهة أخرى كانت الشركات السنغافورية تواجه متاعب فى العثور على المديرين التنفيذيين الشباب لكى يشغلوا الوظائف الصعبة فى الدول النامية مثل الصين وفيتنام.

ولأن المتطلبات الذاتية للشركات اليابانية كانت كثيرة؛ فإنها نادرًا ما وجدت أن المديرين السنغافوريين على نفس درجة كفاءة نظرائهم اليابانيين، وفى شركة جورونج المتحدة لبناء وإصلاح السفن، بعد مرور عشرين عامًا على مشروع مشترك لتشغيلها بداية من الستينيات، كان المدير التنفيذى ورئيس الإدارة المالية وكبير المهندسين من اليابانيين. وكانت كل الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات تقريبًا قد عينت مديرين تنفيذيين محليين

خلال عشر سنوات من بدء العمليات، وكان المديرون التنفيذيون والمهندسون السنغافوريون يعلمون أن الترقيات والقبول من أصعب الأشياء فى الشركات اليابانية متعددة الجنسيات.

وكانت المستويات اليابانية العالية من المسئولية والموثوقية والحرفية وإجادة اللغة اليابانية تعتبر من الحواجز التى من العسير على الكثيرين اجتيازها. وكل هذا فى سبيله للتغيير لكن ببطء. وفى التسعينيات قامت شركة يابانية كبرى متعددة الجنسيات هى شركة نيبون **Nippon** للأجهزة الكهربائية بتعيين مواطن سنغافورى مديرًا عامًا لها. عندئذ كانت ٨٠ فى المائة من الشركات الأمريكية و٥٠ فى المائة من الشركات الأوروبية قد فعلت ذلك، وقد أدت ثقافة اليابانيين المختلفة إلى خلق مشكلات للشركات اليابانية الدولية. فهى لا تستطيع أن تستوعب غير اليابانيين بسهولة فى نظام شركاتها. وفى ظل اقتصاد قائم على العولمة سيجد اليابانيون انفسهم فى وضع غير موات ما لم يستطيعوا أن يغيروا ما بأنفسهم ويصبحوا أقرب إلى الأمريكيين والأوربيين بأن يدمجوا الأجانب فى ثقافتهم الخاصة بالشركات.

وبعد أن عاش المصرفيون ورجال الأعمال السنغافوريون (من أصل صينى) فى اليابان بعقود من الزمن، لم يستطيعوا إلا نادرًا إقامة علاقات صداقة وطيدة مع زملائهم اليابانيين، على الرغم من أنهم كانوا يتحدثون اليابانية بطلاقة ويتصرفون طبقًا للعادات الاجتماعية اليابانية، وكانوا يتقابلون على حفلات عشاء وفى مناسبات اجتماعية وأماكن عامة، ولكن نادرًا ما كانت اللقاءات تتم فى بيوتهم.

كما أن اليابانيين لا يتعاملون تجاريًا مع البنوك الأجنبية، وتعتمد البنوك السنغافورية فى اليابان تمامًا على السنغافوريين وغيرهم من الأجانب، وعندما تستثمر الشركات اليابانية الكبرى فى سنغافورة فإنها تستدعى الشركات اليابانية المساعدة لسد احتياجاتها، ومنها المحال التجارية اليابانية والمطاعم أو غيرها من الشركات الموردة لاحتياجاتهم اليومية.

ولأن اليابانيين قد انقطعوا عن التكنولوجيا الغربية ومروا بأوقات عصيبة حتى وصلوا إلى القمة، معتمدين على الهندسة العكسية **Reverse Engineering** ، فإنهم بخلاء فى نقل ما لديهم من تكنولوجيا، وقد فطن إلى ذلك التايوانيون والكوريون وأهالى

جنوب شرق آسيا. ولأن اليابانيين حصلوا على ثروتهم بعد جهد جهيد ، فهم يعزفون عن التفريط فيها ومنحها لنظم حكم مبذرة فى العالم الثالث التى لا يستفيد منها إلا قلة من الزعماء وليس الشعب. وقد حدثت معجزة صغيرة وهى أن اليابانيين استجابوا لحث الأمريكيين وأصبحوا أكبر دولة مانحة للمعونات فى العالم، وقد مرت سنغافورة بهذه التجربة الصعبة، ولهذا فأنا أفهم مشاعر اليابانيين، فقد كنا نفضل دائمًا أن نمنح المعونة على شكل تدريب أو مساعدات فنية، وليس منحا مالية يمكن أن يساء استخدامه

* * *

وفى ١٩٨٠، قام مسئولون فى وزارة التجارة والصناعة لدينا بزيارة نظائرهم فى وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية، وهى وزارة ضخمة قامت بتخطيط مسار التقدم الصناعى بعد الحرب، وكان تقريرهم مفيدًا فقد ركز اليابانيون على المستقبل، وهم لم يحنوا للماضى عندما كانت اليابان سعيدة وراضية فى عهد السفن الشراعية والساموراى. كان جدول أعمالهم هو المحافظة على الطاقة، والبحث عن بدائل البترول ووضع استراتيجية للتغلب على الإجراءات الحمائية فى الصلب والسيارات والمنتجات الاليكترونية وذلك بالاتجاه إلى الصناعات القائمة على المعرفة والإبداع. وحتى الآن فإن تقدمهم كان قائمًا على عملية اللحاق بالآخرين، والآن كان عليهم أن يتحركوا إلى الامام اعتمادا على أنفسهم بخلق تكنولوجيا جديدة ومنتجات جديدة. وكانت رؤية وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية للثمانينيات هى فى أن تلجأ اليابان المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة للحصول بشكل دائم على أية تكنولوجيات جديدة واستغلالها لخدمة متطلبات الناس والمجتمعات.

وكانت نصيحة وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية إلى المسئولين السنغافوريين فى ١٩٨٠ هى أنه يجب استغلال الموقع الجغرافى وبيئة سنغافورة للإعداد لدور محتمل كمركز للمعرفة والمعلومات لتكملة طوكيو، وكان اليابانيون يعتقدون أنه حتى ينجح مثل هذا المركز فإنه لابد من أن يكون من الممكن الاعتماد على العاملين وأن يكونوا محل ثقة، وقد أخذنا بنصيحتهم بشكل جاد جدًا. وبعد دراسة متأنية لما يحتاجه مثل

هذا المركز للمعرفة والمعلومات، ضاعفنا تركيزنا على تدريس العلوم والرياضيات وإجادة استخدام أجهزة الكومبيوتر فى جميع مدارسنا، وقد جعلنا جميع المصالح الحكومية تستخدم أجهزة الكومبيوتر حتى تواكب القطاع الخاص، ومنحنا حوافز فى الضرائب على الدخل بالسماح بتخفيضها فى حالة شراء أجهزة كمبيوتر. وأدى هذا القرار إلى أن أصبحنا فى مقدمة جيراننا، كما أدى إلى تطوير خططنا فى تحويل بلادنا إلى «جزيرة ذكية»، ترتبط بشكل كامل بالألياف البصرية والاتصالات المباشرة بجميع مراكز المعرفة والمعلومات فى طوكيو ونيويورك ولندن وباريس وفرانكفورت وكذلك بجيراننا: كوالالمبور وجاكرتا وبانجكوك ومانيلا.

وفى اجتماعاتنا مع أعضاء الغرفة التجارية اليابانية فى سنغافورة تعلمت كيف يقومون بالتجديد المستمر لمشروعاتهم بضخ استثمارات جديدة. وحتى يتمكنوا من المنافسة على نطاق عالمى فإنهم سعوا إلى الحصول على أحدث التكنولوجيات تقدمًا لاستخدامها فى صناعاتهم. والذى ترك انطباعًا فى نفسى أكثر من غيره هو تأكيدهم على الاستثمار فى التنمية البشرية أى فى أولئك الذين يشغلون هذه الآلات وفى مديرى الشركات، فحتى يكون هناك استخدام أمثل للآلات الأحدث، كان لابد لهم أن يوفروا تدريبًا مستمرًا وإعادة تدريب العاملين لديهم؛ وهذه الفلسفة كانت تضمن تصدرهم دائمًا فى المقدمة.

وقد أوضح المسئولون فى وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية لنا أن القوة الأساسية لأى مشروع تكمن فى العاملين فيه، ولهذا فقد استثمروا فى العمال الذين يحصلون على وظائف طول مدة حياتهم. وكنا نحن السنغافوريين شعبًا من المهاجرين. وقد تعود عمالنا على النظام البريطانى فهم ينتقلون للعمل مع صاحب العمل الذى يدفع لهم أجرًا أعلى.

كما انفرد اليابانيون بميزة فى أنهم يقدمون للعمال مزايا جانبية على شكل مخصصات وتعويض عن الوقت الإضافى وعلاوات ورعاية اجتماعية، وكان مجموع هذه الحوافز يزيد على الأجر الأصلى، على عكس ما هو متبع فى سنغافورة؛ ولأن المزايا الاضافية كانت عالية فإن أى شركة تواجه ركودا يمكن أن تستقطع فورًا العلاوات والمخصصات من

عمالها حتى توفر من ٤٠ إلى ٥٠ فى المائة من أجورهم، مع رد هذه الاستقطاعات بعد ذلك عندما تسترد الشركة أرباحها.

وكل هذا جعل من الممكن تطبيق نظام التوظيف مدى الحياة، فالإدارة والعمال يتقاسمون الأرباح، كما أنهم يتقاسمون الصعوبات فى السنوات التى لا تحقق فيها الشركة أرباحًا. وكان العمال على وعى بأن نجاح الشركة على المدى الطويل أمر حيوى لاستمرارهم فى العمل مدى الحياة، وكانت شركاتهم تقدم الرعاية الطبية وعلاج الأسنان وتوفر المسكن ومنها أماكن لمعيشة غير المتزوجين وقروض للاسكان بمعدلات مدعومة وتسهيلات للترفيه عن العائلات وتعليم أولاد العاملين وإقامة حفلات توديع لمن أنهى خدمته والترحيب بالعاملين الجدد، وهدايا على الخدمة الطويلة وخيارات للحصول على أسهم ومنح للتهنئة أو التعزية، وكانت الروابط التى تربطهم بشركاتهم كثيرة وفعالة. وبالطبع فإن الشركات الكبرى وشركات القطاع العام وحدها هى التى كان فى مقدورها تطبيق نظام التعيين مدى الحياة، وقد استطاعت أن تحول عبء تخفيض الأجور إلى الموردين والشركات الأصغر. وقد أردنا أن نقلدهم ولكننا تخلينا عن الفكرة بعد مناقشات مع العاملين السنغافوريين. فلم تكن لدينا نفس ثقافتهم الخاصة بولاء العامل القوى لشركته، وفضلاً عن ذلك فإن عددًا كبيرًا من كبريات الشركات لدينا كانت شركات أمريكية وأوروبية متعددة الجنسيات ولها ثقافات مختلفة كشركات.

* * *

وقد حاولت أن أتعرف على نقاط القوة اليابانية التى يمكن أن نتبناها لأنها قائمة على نظام أو أسلوب فى العمل. ففى السنوات الخمسين منذ أن عرفتهم لأول مرة باعتبارهم أمراء حرب عسكريين، عقدت اجتماعات عديدة مع المهندسين اليابانيين ومديرى الشركات والوزراء والبيروقراطيين الأقوياء، وكنت قد صدقت تقارير بعض علماء النفس الأوروبيين بأن متوسط ذكاء اليابانيين، وبخاصة فى الرياضيات أعلى من الأمريكيين والأوروبيين.

وعلى الرغم من تجاربى خلال الاحتلال اليابانى والصفات اليابانية التى تعلمت أن أخشاها، فإننى احترمهم وأعجب بهم؛ ذلك أن تضامنهم الجماعى ونظامهم وذكاءهم واجتهادهم ورغبتهم فى التضحية من أجل أمتهم يجعل منهم قوة منتجة ضخمة، وهم مدركون لفقر مواردهم، ولهذا فهم مستمرون فى بذل هذا الجهد الإضافى لتحقيق ما لايمكن تحقيقه.

إن قيمهم الثقافية تساعدهم على التغلب على أية كارثة تحيق بهم. ومن وقت لآخر كانوا يتعرضون لضربات قوى الطبيعة غير المتوقعة - مثل الزلازل والعواصف والفيضانات. وهم يعالجون ضحاياهم وينهضون من جديد ويعيدون بناء أنفسهم. وكان سلوك شعب كوبى **Kobe** بعد الزلزال المدمر فى ١٩٩٥ مثالاً يحتذى ومؤثرًا، فقد قامت الاضطرابات وأعمال النهب فى لوس أنجلوس فى ١٩٩٢ بعد زلزال أقل تدميرًا بينما كان رد فعل اليابانيين فى كوبى هو الألم والمعاناة دون اللجوء إلى أى أحداث شغب أو نهب أو سلب، وضاعفت الشركات اليابانية من جهودها فى الانقاذ لتقديم الغذاء والمأوى والملبس، وقامت المنظمات التطوعية بتقديم مساعداتها من تلقاء نفسها بلا قيد أو شرط. وحتى ياكوزا **Yakuza** (المافيا اليابانية) شاركت بقوة فى جهود الانقاذ، وكانت جهود الحكومة فى الانقاذ بطيئة، فقد كانت الهواتف والمياه والكهرباء مقطوعة، ولم يكن هناك أى تقاعس أو يأس على الرغم من خسائرهم الفادحة فى أسرهم وممتلكاتهم .

وقد كنت مذهولاً كيف عادت الحياة إلى سابق عهدها الطبيعى عندما زرت كوبى فى نوفمبر ١٩٩٦ بعد عام ونصف العام بعد الزلزال، فقد تقبلوا الكارثة بهدوء وعادوا إلى نمط حياتهم اليومية الجديدة؛ إنهم بالفعل مختلفون ثقافيًا، وإن كان عليهم أن يتغيروا بما فيه الكفاية ليتمشوا مع العالم بشعوبه العديدة التى لها ثقافات كثيرة مختلفة.

إن النموذج اليابانى القائم على اللحاق بالغرب قد انتهى ووصل إلى ذروته فى الثمانينيات عندما وصلت حركة رؤس الأموال فى سوق طوكيو للأوراق المالية إلى مستوى سوق الأوراق المالية فى نيويورك، وتفوقت قيمة الأراضى فى طوكيو على مثيلتها فى

نيويورك. ومع هذا فإن بنك اليابان عندما فجر المشكلة فى ١٩٩٠ بدأ الاقتصاد يعانى من الركود واستمر ذلك فترة طويلة.

وخلال ذلك، حدث فى التسعينيات تحول فى الاقتصاد الأمريكى من خلال تقليص وإعادة هيكلة واستغلال الثورة الرقمية وبخاصة الانترنت، فقد أدى ذلك إلى تخلف اقتصاديات اليابان وأوروبا إلى الوراء، ويعمل اليابانيون على وضع نموذج جديد، وعليهم أن يحتضنوا الثورة الرقمية، وأن يؤكدوا أيضًا عوائد الأسهم وقيمتها كما تفعل الشركات الأمريكية، ومع تحول الاقتصاد إلى العولمة فقد اضطرت اليابان إلى فتح سوقها الداخلى. كما لابد من تغيير كثير من الممارسات التى احترمت عبر الزمن مثل التوظيف مدى الحياة. ولكننى اطلعت على قوة الشعب اليابانى ونوعية تعليمهم. وعلى الرغم من أنهم قد لا يكونوا قد شجعوا عددا كبيرا من أصحاب المشروعات فى بدء حياتهم العملية كما فعل الأمريكيون، فإن شبابهم من الجنسين لا ينقصهم قوة التخيل والخلق والأفكار الإبداعية. وخلال من خمس إلى عشر سنوات سيستعيد اليابانيون قدرتهم على القتال.

٣٣- كوريا : فى مفترق الطرق

ليس لدى ذكريات سعيدة تتعلق بالكوريين لأن الكوريين الأوائل الذين قابلتهم كانوا يرتدون الزى الرسمى اليابانى، فقد كانوا يشكلون مجموعة من مجموعتين من القوات الاحتياطية التى أحضرها اليابانيون إلى سنغافورة، وكانت المجموعة الأخرى مكونة من تايوانيين. وكان الكوريون أشداء وفى نفس قسوة اليابانيين، وقد تم استخدام التايوانيين كمترجمين، فهم يتكلمون بلهجة هوكين Hokkiem وهى اللجهة الصينية السائدة فى سنغافورة.

وبعد الحرب، تغلبت الديناميكية الاقتصادية لكوريا على أفكارى السلبية السابقة عن الكوريين. وقد زرت كوريا فى أكتوبر ١٩٧٩ عندما استقبلنى رئيس الجمهورية بارك تشونج هى Park Chung Hee فى مقر سكنه الرسمى : البيت الأزرق. وكان «بارك» يبدو رجلاً فى غاية الانضباط، وكان صغير الحجم ومفتول العضلات وملامحه حادة وأنفه صغير. وكان قد تم اختياره وتدريبه من قبل اليابانيين ليكون ضابطًا بالقوات المسلحة. ولابد من أنه كان من بين الأفضل من جيله.

كان يريد إقامة علاقات وثيقة مع دول الآسيان ويأمل أن أساعده فى تحقيق ذلك. وقال: إن احتمالات السلام فى شبه الجزيرة الكورية ليست طيبة، فكوريا الجنوبية لا تريد حربًا أخرى، وهى تضع السلام فى المرتبة الأولى وتوحيد الكوريين فى المرتبة الثانية. فكوريا الشمالية تريد التوحيد بالقوة. وسألت هل الالتزام الأمريكى سيستمر إلى ما بعد ١٩٨١، وهو الموعد الذى أعلنه الرئيس كارتر لانسحاب القوات الأمريكية، وأجاب أن براون وزير دفاع كارتر قد وعد باستتباب الأمن بعد ١٩٨١ وقد صرح علنا بأن أمن كوريا أمر حيوى للولايات المتحدة، وقلت إن تعهد كارتر فى انتخابات ١٩٧٦ بانسحاب القوات

من كوريا كان أمرًا مستحبًا لدى الأمريكيين، وإذا أعيد انتخاب كارتر مرة أخرى، فإن كارتر يمكن أن يقرر الانسحاب، ووافق قائلاً: إنه يجد صعوبة مع السياسة الأمريكية التى تتأثر بدورات الانتخابات كل أربع سنوات.

ولم يكن حديثه مقتضبًا على العشاء فى تلك الليلة، وكانت ابنته فى العشرينيات من عمرها وتتحدث الانجليزية وساعدت على تدفق المحادثة، وقال «بارك»: إن تدريبه كان كضابط فى القوات المسلحة وأن مهمته أن يستمع إلى نصيحة وتوصيات الخبراء الذين عينهم وزراء وكبار مسئولين، ثم يقرر السياسة التى تتبع.

وكان رئيس الوزراء تشوى كيوى هاه **Choi Kuy Hah** رجلاً قديرًا وتلقى تعليمًا يابانيًا، وكانت زوجته تشوى فى مثل ذكائه وتلقت تعليمًا يابانيًا جيدًا، وكانت هى وزوجها مازالا يقرآن الروايات والصحف اليابانية. وكانت الطبقة المثقفة الكورية، مثل التايوانيين، قد تأثروا باليابانيين كما تأثرت أنا بالبريطانيين. واستمر بارك فى السلطة لمدة ١٨ عامًا وجعل الاقتصاد يزدهر مع وجود شعب منضبط ومتحد، ومصمم على تحقيق تحديث الاقتصاد، وقد سار على درب الممارسة اليابانية، وعمل على حماية سوقه المحلى بقوة وعلى زيادة الصادرات. وقد شجع الكوريين، بل أرغمهم على الادخار وحرمهم من الكماليات مثل أجهزة التليفزيون الملونة التى كانوا يصدرونها بأعداد متزايدة، وقد تأثرت بإرادته القوية وتصميمه الجاد على أن تنجح كوريا، وبدون بارك ما كانت تستطيع كوريا أن تحقق ذلك كدولة صناعية، وبعد مرور خمسة أيام على مغادرتى كوريا، تم اغتيال بارك على يد أقرب مساعديه إليه وهو رئيس المخابرات. وطبقًا لرواية الحكومة كان ذلك جزءا من مؤامرة للاستيلاء على السلطة. وقد أوردت صحافتهم أن رئيس المخابرات خشى من الاستغناء عن خدماته بعد أن انتقده بارك بسبب فشله فى معالجة الاضطرابات عندما اصطدم الطلبة والعمال بالشرطة فى بوسان **Pusan**.

وقد أكدت زيارتى تقييمى بأن الشعب الكورى شديد المراس وقادر على تحمل مشاق كبيرة، وقد توالى الغزاة الذين انحدروا عبر سهل «الاستيبس **Steppes** فى روسيا الوسطى ثم توقفوا عند شبه الجزيرة، وقد انحدر الكوريون من المغول مع ملامح مميزة

واضحة فى الوجه والجسم عن اليابانيين أوالصينيين، وقد كانوا فخورين بتاريخهم صاحبونى إلى كيونجو Kyongiu، وهو مركزهم الثقافى القديم حيث مقابر ملوك الأسرة شيلا Shilla التى زينت بالنقوش المعقدة والمطعمة بالذهب والأحجار الكريمة.

وكانت كراهية الكوريين لليابانيين عميقة. ذلك أن خمسة وثلاثين عامًا من القمع اليابانى القاسى لأى نشاط تمردى قد ترك آثارًا فى نفسيتهم، وهم يذكرون الغزوات اليابانية عبر خمسمائة عام، وقد استطاعوا أن يصدوها جميعا. وحتى بين المثقفين الكوريين الذين تأثروا بالثقافة اليابانية، ومنهم رئيس الوزراء تشوى وزوجته، وهما يتحدثان اليابانية بطلاقة ويقرآن الأدب والثقافة اليابانية. كان هناك عداء خفى ضد حكامهم السابقين، وكان اليابانيون قساة مع الكوريين لأنهم قاوموا الاستعمار والسيطرة، كما سبق أن قاوموا سيطرة الإقطاع الصينى لألف عام، ومع هذا فلم يشعروا بنفس النفور من الصينيين، وقد تبنوا الحروف الصينية واستوعبوا معها تعاليم كونفوشيوس.

وقد أظهر الطلبة الكوريون فى الجامعات الأمريكية أنهم يتمتعون بنفس ذكاء اليابانيين والصينيين. ولكن على الرغم من أن الكوريين أقوى جسمانيًا، فإنهم لا يضارعون اليابانيين فى التماسك والتفانى لشركاتهم. فالعمال وأعضاء نقابات العمال الكورية كانوا مستسلمين مادام هناك قانون للطوارئ. وعندما تم إلغاء هذا القانون نشط أعضاء نقابات العمال وأخذوا يحرضون على الإبطاء فى العمل والاعتصام والإضراب، وبدأوا يطالبون بزيادة الأجور وتحسين أحوالهم بغض النظر عما يحدث لأسواقهم التصديرية. ولم يستطيع أصحاب الأعمال ونقابات العمال أن يقيموا بينهم علاقات التعاون التى تستمتع بها الشركات ونقابات العمال اليابانية، فنقابات العمال اليابانية لم تقدم أبدًا على تدمير الموقف التنافسى لشركاتهم على الرغم من المنازعات الحادة مع أصحاب الأعمال على من يحصل على ماذا.

والكوريون شعب مخيف، فهم عندما يقومون بإضطرابات يكونون منظمين ومتمتعين تقريبًا بنفس الضبط والربط الذى يتمتع به أفراد شرطة مكافحة الشغب الذين يواجهونهم، وهم جنود الشرطة الذين يشبهون المصارعين وهم يرتدون خوذاتهم المزودة بواقيات من

البلاستيك، ويتسلحون بدروع من البلاستيك أيضًا، وعندما يقاتل عمالهم وطلبتهم في الشوارع مع رجال الشرطة، يشبهون جنودًا في ساحة الحرب، وكان المضربون يجلسون القرفصاء على الأرض ليستمعوا إلى الخطب ويلوحون بقبضاتهم في الهواء بإيقاع منتظم، كانوا أشداء لا يؤمنون بالحلول الوسط وعندما يعارضون السلطة، فإنهم يفعلون ذلك بقوة وعنف.

* * *

وقد قمت بزيارتين أخريين إلى كوريا الجنوبية في الثمانينيات لمقابلة الرئيسين تشون دوهوان **Chun Doo Hwan** وروه تاي وو **Roh Tae Woo** وتقابلت مع الرئيس كيم يونج سام **Kim Yopung Sam** في سنغافورة في ١٩٩٧، وكان جميع الزعماء الكوريين الأربعة من «بارك» حتى «كيم» في غاية القلق بسبب تعرض موقعهم الجغرافي للمخاطر، فهم محصورون بين ثلاث دول مجاورة في منتهى الضخامة والقوة وهي: الصين وروسيا واليابان.

وعندما قابلت تشون في العاصمة سول في ١٩٨٦ صدمت من انشغال باله وخوفه من كوريا الشمالية. ووجدت أن هذا أمرعجيب؛ ذلك أن عدد سكانهم ضعف عدد سكان كوريا الشمالية، وهم أغنى بكثير ولديهم معدات عسكرية أمريكية أفضل. ولابد من أن التجربة المريرة للغزو الشيوعي قد تركت آثارًا عميقة وخوفًا متأصلاً من وحشية إخوانهم الشماليين. وكان جميع وزراء الخارجية الكوريين الجنوبيين الذين قابلتهم يتحدثون برهبة عن القوة العسكرية والشجاعة القتالية للشماليين، على الرغم من ضعف اقتصادهم.

وكانت هناك مسألة أخرى طغت على مناقشاتي مع زعماء كوريا الجنوبية، وهي التجارة والاستثمارات بين الاقتصاديات الصناعية الجديدة التي تشمل كوريا الجنوبية وسنغافورة، وبين الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا. وقد أثرت مع الرئيس تشون في ١٩٨٦ شعوري بالقلق من نمو الاتجاه إلى فرض الإجراءات الحمائية في أمريكا وأوروبا.

فإذا لم نبادر نحن، أصحاب الاقتصاديات الصناعية الجديدة، بفتح أسواقنا فى مقابل حرية وصولنا إلى أسواق أمريكا وأوروبا، فإنهم سيجدون ذلك أمرًا غير مقبول وستزداد الإجراءات الحمائية ضدنا، وقد وافق على أن الاقتصاديات الصناعية الجديدة يجب أن تتحرر، وكانت كوريا تفعل ذلك بطريقة منظمة ومستمرة، بحيث يكتمل التحرر فى خلال سنتين. وقد أشرت إلى أنه بعد التحرر الذى يتحدث عنه فإن الرسوم الجمركية التى تفرضها كوريا ستكون عالية وستتراوح بين ١٦ إلى ٢٠ فى المائة. وكانت إجابة تشون هى أن كوريا ليست دولة غنية، فالدخل الفردى لا يزيد على ألفى دولار أمريكى، أى أقل من سنغافورة، وأنها تعانى من ديون تصل إلى ٤٦,٥ مليار دولار أمريكى إلى جانب أعباء الدفاع.

وعندما تحدثت إلى أربع جمعيات كبرى لرجال الأعمال هناك على غداء عمل فى سول فى ١٩٨٦ وجدتهم عازفين تمامًا عن فتح اسواقهم، وبعد ذلك بسنتين، وعلى غداء مع نفس الجمعيات الأربع ناقشت الحاجة إلى زيادة وارداتهم، وشجعتهم هم وغيرهم من الدول ذات الاقتصاديات الصناعية الجديدة على ضرورة أن يتباحثوا مع الدول الصناعية فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD حول الطرق التى تؤدى إلى تضييق الاختلالات فى الميزان التجارى، وفى هذه المرة كانوا أكثر تقبلاً فقد أدركوا أن موقفهم لا يمكن الدفاع عنه على المدى الطويل.

وخلال فترة رئاسة شون أدت المظاهرات وأعمال الشغب الضخمة إلى شل العاصمة «سول» من آن لآخر، وعند نهاية مدة رئاسته، كان المرض قد استشرى فى جسده، وتحرك «روه» أكبر مساعديه، بشكل ماهر للتخفيف من حدة التوترات وجمع التأييد لشخصه لكى يدخل الانتخابات الرئاسية التالية ويكسبها.

وكان روه تاى وو رجلاً هادئًا وجادًا، وعندما تقابلنا لأول مرة فى ١٩٨٦ كان وزيرًا فى مجلس وزراء تشون. وقد أثنى على الحكومة النظيفة فى سنغافورة، وكان رئيس جمهوريته قد حاول أن يقضى على الفساد لكنه وجد أن ذلك ليس بالأمر الهين. فكيف تعاملنا نحن مع الفساد؟ وشرحت نظامنا: أولا: مخابرات جيدة، ثانيا: منهج غير شخصى

ولا ذاتي، ثالثا: تأييد قوى من القمة لإجراء تحقيقات ضد الفساد ومحاكمة الفاسدين. وقلت إن حزب العدالة الديموقراطية الذى ينتمى إليه ليس حزبًا شيوعيًا وهو لا يستطيع أن يستغنى عن البيروقراطية القائمة والبدء من جديد، ولكن لابد من استخدامها، وهو يستطيع أن يتخلص ببطء من كبار المسئولين المسنين وأن يضع محلهم شبابًا لم يتلوثوا بعد، وأن يتأكد أنهم على مستوى عال، كما يجب أن تكون مرتباتهم مجزية. ومع هذا فقد أكدت أنه ما لم يكن كبار الزعماء لا غبار عليهم، وما لم يتم تنظيف الكوادر العليا قبل الصغرى، فإن ذلك مضيعة للوقت.

وبعد ذلك قابلت روه فى ١٩٨٨ عندما أصبح رئيسًا للجمهورية، وسألنى كيف تسنى لى أن أبقى فى الحكم طوال هذه الفترة الطويلة، وكيف فزت فى انتخابات متتالية؟ أجبت بأن السبب هو أن الناس يعرفون أننى لا أكذب وأننى مخلص فى المحافظة على مصالحهم. وأن الناس العاديين لا يمكن أن يتابعوا تعقيدات أيه مشكلة اقتصادية أو سياسية؛ ولهذا فهم قد تعلموا أن يعرفوا من يثقوا به. وللحصول على هذه الثقة فإننى لا أقول شيئا لا أؤمن به، وقد بدأ الناس يدركون أننى مخلص وأمين، وكان هذا أقوى ما أملكه. وكان ذلك أيضا مصدر قوة الرئيس الأمريكى ريجان. فقد كان لديه من يكتبون خطبه ببراعة. وكان يراجع ما يكتبونه.

ويستعين بأفكارهم ولكن يصوغها بأسلوبه هو، فلم يكن يسمح لنفسه بأن يطغى عليه كتاب خطبه، ولهذا فهو عندما يلقى خطابًا كان يبدو مخلصًا ومقنعًا، ونصحت «روه» ألا يتنافس مع «كيم داى جونج» فى إلقاء خطب قوية. فقد أظهر «روه» للشعب أنه يمكنه أن يتمالك أعصابه فى أية أزمة تصحبها أعمال شغب واسعة وفوضى قبل الانتخابات، وقد أظهر تواضعًا. وكل هذه مكاسب يجب أن يبنى عليها.

وكان روه قد ضم «كيم يونج سام»، أحد قطبى المعارضة إلى حزبه، ومكن ذلك «كيم» من أن يصبح أول رئيس جمهورية مدنى منتخب فى ١٩٩٢. وجعل القضاء على الفساد قضيته الكبرى فى حملته الانتخابية، وقد أقال ثلاثة من الوزراء خلال أسابيع من تعيينهم بسبب ممارسات فساد عديدة، وأبعد عدة قضاة كبار، وأوقف وسجن عددًا من كبار ضباط

القوات المسلحة. وتقبل الجيش ذلك بدون احتجاج، وقامت مجموعات عديدة من التليفزيون والصحف الكورية بزيارة سنغافورة لإعداد أفلام تسجيلية ومقالات عن قانون مكافحة الفساد والنظام الذى أقررناه لوضعه موضع التنفيذ.

وفى ١٩٩٦، قابلت الرئيس «كيم يونج سام» **Kim Young Sam** عندما زار سنغافورة. كان يبدو أنيقا مهندم الثياب، وقد أبلغنى باعتزاز أنه يجرى لعدة كيلومترات كل صباح. وقال: إنه يؤمن بأننا نتقاسم قيمًا مشتركة مثل: أهمية وحدة الأسرة والشبكة الاجتماعية لمساندة الأسرة. وأضفت أن أهم ما يجمعنا من مصلحة مشتركة هى الأهمية الاستراتيجية للوجود الأمريكى فى آسيا. وقد تغير الموقف فى الشمال بشكل درامى، فقد وصف «كيم» زعماء كوريا الشمالية بأنهم فقدوا عقولهم وأنهم قادرون على إتيان أفعال غير رشيدة. وأنه على الرغم من أن لديهم قوات مسلحة يصل عددها إلى مليون وخمسمائة ألف جندى فإن أسلحتهم عتيقة وخطوط إمداداتهم ضعيفة والشئون الإدارية هشة.

وكان «كيم» قد صرح عندما تولى منصبه بأنه لن يعيد فتح القضايا القديمة، ولكن عندما زادت الضغوط الداخلية عليه، عدل عن موقفه فى أواخر ١٩٩٥ وطلب من المجلس الوطنى أن يصدر قانونًا خاصًا برفع لائحة الحدود لانقلاب ١٩٧٩ ولجرائم القتل والتحريض والفساد وغيرها من الجرائم المتعلقة بمذبحة كوانجيو **Kwangiu**، عندما قام العسكريون بقتل عدة مئات من المتظاهرين المدنيين. وكان قد تم القبض على اثنين من خلفائه وتوجيه اتهامات إليهم، وقد فزعت عندما رأيتهما فى التليفزيون وهم يعرضان فى المحكمة بملابس السجن الاحتياطى، قد تم وضع الأصفاد فى أيديهما وإهانتهما. وحكم على «شون» بالإعدام وحكم على «روه» ب٢٢ سنة و٦ أشهر فى السجن بسبب دورهما فى انقلاب ١٩٦٩ وجرائم القتل فى «كوانجى» عام ١٩٨٠. كما تم تغريمهما لتقاضيهما رشاوى خلال فترة رئاستهما. وعندما عرضت قضيتهما على محكمة الاستئناف، خفضت الأحكام إلى السجن مدى الحياة لـ«شون» و١٧ عاما لـ«روه».

وبعد ذلك بقليل، تورط الرئيس «كيم يونج سام» نفسه فى فضيحة فساد كبرى عندما انهارت مجموعة شركات ضخمة هى مجموعة هانبو **Hanbo** وهى غارقة فى الديون

بمليارات الدولارات لصالح عدة بنوك تسيطر عليها الحكومة، وحوكم نجل «كيم» لحصوله على حوالى سبعة ملايين دولار أمريكى، وقد ادعت المعارضة أن «كيم» نفسه تلقى رشاوى من مجموعة «هانبو» وأنه تجاوز بكثير حدود الانفاق القانونية على انتخابه. وقدم الرئيس «كيم» اعتذارًا علنيًا فى التليفزيون، ولكنه رفض البوح بالتفاصيل. وانهار وضع الرئيس وحزبه الحاكم بعد فضائح الرشوة وسوء إدارة الاقتصاد التى نالت حظًا وافرًا من الدعاية، وبسبب ما أعقب ذلك من أزمة اقتصادية، احتاجت كوريا الجنوبية إلى مساعدة صندوق النقد الدولى.

وفى ديسمبر ١٩٩٧ فاز «كيم داى جونج» **Kim Dae Jung** وهو زعيم معارضة مخضرم، للمرة الرابعة، بالانتخابات الرئاسية، وكان قد شكل تحالفًا انتخابيًا مع «كيم جونج بيل»، أول رئيس لوكالة المخابرات المركزية الكورية **KIA** الذى كان قد أمر ذات يوم بالقبض عليه. وبصفته منشقًا لامعًا، فإن «كيم داى جونج» قضى عدة سنوات فى الولايات المتحدة وأصبح داعية للتطبيق العالمى لحقوق الانسان والديمقراطية بغض النظر عن القيم الثقافية، وبصفته زعيمًا معارضًا، كتب مقالاً فى مجلة «الشئون الدولية» **Foreign Affairs** ردًا على مقابلتى مع المحرر فريد زكريا، لم يكن يوافق على أن التاريخ والثقافة يؤديان إلى اتجاهات مختلفة للناس وأنماط مختلفة للحكم، وقد دعتنى مجلة «الشئون الدولية» إلى أن أرد، ولكننى فضلت ألا أفعل. فالاختلاف فى رأيينا لا يمكن حسمه بالمناقشة.

إن التاريخ هو الذى سيحسمه، عن طريق تطور الأحداث فى السنوات الخمسين القادمة. إن الأمر يقتضى أكثر من جيل حتى يمكن للتداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تؤتى ثمارها، إنها عملية استنزاف داروينية (نسبة إلى العالم داروين) الاجتماعية. وبصفته رئيس الجمهورية المنتخب فإن «كيم داى جونج» وافق على العفو الذى أصدره «كيم يونج سام» عن الرئيسين السابقين اللذين حكم عليهما بالسجن بسبب الخيانة والرشوة وأيضا بالقتل بالنسبة لـ«شون». وقد تم الإفراج عنهما فى ديسمبر ١٩٩٧ وحضرا حفل أداء القسم الرئاسى فى فبراير ١٩٩٨. وبعد أن أدى الرئيس «كيم داى جونج» القسم صافح كلا من «شون» و«روه»، كمؤشر على المصالحة والتوافق فى

المجتمع الكورى، كما عبر عن ذلك المتحدث باسم رئاسة الجمهورية. وقد تم ذلك أمام جمهور من ٤٠ ألف مواطن. ولكن هل أعادت هذه التمثيلية السياسية ثقة الشعب فى نظام حكمهم؟ إنه أمر مفتوح للمناقشة.

وكان يمكن للمؤسسات السياسية لكوريا الجنوبية أن تعانى من ضرر أقل، إذا كانوا قد أغلقوا كل الملفات السابقة، كما فعلت حكومة مانديلا فى جنوب أفريقيا، فقد صفحت لجنة الحقيقة والمصالحة فى جنوب أفريقيا عن كل من ارتكبوا فظائع خلال حكم الأبارتايد (الفصل العنصرى) بشرط إعلانهم عن خطاياهم السابقة، وقد لا تكون اللجنة قد حققت المصالحة، إلا إنها لم تؤد إلى تفاقم الانقسام. إن المحاكمات لم تؤد فقط إلى تحطيم «تشون دو هوان» و«روه تاى وو» ولكنها قللت من قدر الرجال الذين ساعدوا على خلق كوريا الحديثة، وتركت الشعب يشك فى نزاهة كل من فى السلطة بعد زوال الأوهام، وسيمر وقت قبل أن يستعيد الكوريون احترامهم لزعمائهم. لقد لعب «تشون» و«روه» دورهما طبقا للمعايير الكورية فى زمنهما، وطبقًا لهذه المعايير لم يكونا من الأوغاد. وقد تم الضغط على «روه» من الرأى العام الامريكى حتى لا يخلفه رجل عسكرى آخر، فسمح بأن تنتقل السلطة إلى يد «كيم يونج سام». وهذه الأحداث قد أرسلت إشارات خاطئة إلى الزعماء العسكريين الذين يتولون الحكم فى دول أخرى، من أنه من الخطر تسليم السلطة إلى السياسيين المدنيين الذين يسعون إلى تأييد شعبى.

وفى ١٩٩٩، حضرت اجتماعًا فى «سول» بصفتى عضوًا فى المجلس الاستشارى الدولى **IAC** لاتحاد الصناعات الكورية. وفى ملتقى فى ٢٢ أكتوبر، أجرى أعضاء المجلس مناقشة مع زعماء مجموعة ضخمة من الشركات الخاصة الكورية المعروفة باسم: تشايبولس **Chaebols** وهذه المجموعة هى النموذج الكورى لنظيرتها اليابانية المعروفة باسم زايباتسوس **Zaibatsus** وفى كل صناعة كبرى تنجح فيها المجموعة اليابانية، فإن المجموعة الكورية تتبعها للمنافسة بما لديها من عمالة رخيصة وتكاليف أقل، وكان الكوريون مثل اليابانيين يسعون إلى الحصول على نصيب من السوق، متجاهلين التدفق النقدى والحساب الختامى للخسائر والأرباح، وكما فى اليابان فإن الاقتصاد المحلى

الكورى كله، وبخاصة المدخرات العالية لعمالهم هى التى تقدم الأساس للمجموعة الكورية للحصول على رأس مال بمعدلات فائدة منخفضة واستهداف صناعات معينة.

ومع نهاية الحرب الباردة فإن الموقف الخارجي تغير، فقد اضطرت كوريا، مثلها مثل اليابان، أن تفتح سوقها المحلى وأسواقها المالية، وكانت المجموعة الكورية قد اقترضت حوالى ١٥٠ مليار دولار أمريكى بالعملة الصعبة لإحداث توسع صناعى سريع فى كوريا والخارج - فى الصين والدول الشيوعية السابقة فى أوروبا الشرقية، والجمهورية الروسية وجمهوريات آسيا الوسطى التى كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتى السابق. وهذه الاستثمارات لم تكن معتمدة على عوائد متوقعة على الأسهم ولكن على التوسع الجرىء للحصول على نصيب من السوق، وعندما عجزت عن سداد الفوائد المستحقة فى نهاية ١٩٩٧ انهارت عملة كوريا: (ون Won) وقد جاء صندوق النقد الدولى لإنقاذهم. وبعد ذلك بثلاثة أسابيع فاز «كيم داى جونج» فى الانتخابات وأصبح رئيسًا للجمهورية. وقد أبلغت رؤساء المجموعة الكورية بأن كوريا تمر بمفترق طريق. وهم لا يمكنهم أن يستمروا مع النموذج القديم القائم على النموذج اليابانى لأن اليابانيين أنفسهم قد عانوا منه، فكوريا واليابان أصبحتا الآن جزءًا من نظام اقتصادى ومالى عالمى متكامل، وعليهما الالتزام بالقواعد التى وضعتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، ويتطلب ذلك منهما أن يتنافسا فى استثماراتهما، واضعين فى الاعتبار حساب الارباح والخسائر، كأى شركة أمريكية أو أوروبية. وكانت المسألة هى كيف يخرجون مما هم فيه إلى ما يجب أن يكونوا عليه إذا أرادوا أن يكونوا منافسين. وقد نمت المجموعة اليابانية لتصبح شبكة ضخمة ذائعة الانتشار، وهى يجب الآن أن تركز على ما حققته أفضل من غيرها، وأن يجعلوا من ذلك جوهر أعمالهم التجارية، والتخلى عن أية أعمال أخرى غير جوهرية، وبعد ذلك فإنهم يحتاجون إلى مديرين لديهم حماسة أصحاب المشاريع المبتكرة إذا أرادوا لأعمالهم أن تزدهر.

وقد أعجب رؤساء المجموعة الكورية بفكرتى بأن ثقافة كونفوشيوس لم تكن السبب فى انهيارهم، وأن ضعفهم ينحصر فى نظامهم غير الرسمى فى القيام بأعمالهم، وإغفالهم

معدل العائد وحساب الأرباح والخسائر، وقد زاد الطين بلة أنه ليس لديهم نظم مفتوحة وشفافة، أو إتاحة تكافؤ الفرص أمام الجميع، أو تطبيق ممارسات محاسبية دولية نمطية. وقد صمدت كل من هونج كونج وسنغافورة، وكلاهما مجتمعان يدينان بتعاليم كونفوشيوس، في وجه العاصفة المالية لأنهما كانا يطبقان النظم البريطانية في القانون، وأساليب العمل التجاري التي كانت شفافة وممارسات المساءلة بالمستوى الدولي والعطاءات المفتوحة والعقود الملزمة التي يتم التفاوض بشأنها على أساس المساواة بين الجميع، والقروض المصرفية التي تتم في تحفظ وبرود، وكان على كوريا أن تتبنى هذه الممارسات، وقد اتبع قطاع الأعمال الكوري ممارسات اليابانيين، القائمة على أساس العلاقات غير الرسمية أكثر من القواعد الرسمية والقانون. وفهم رؤساء مجموعات الشركات الكبرى الحاجة إلى إعادة الهيكلة هذه ولكنهم كانوا عازفين عن التخلي عن سيطرة الأسرة على إمبراطوريات الشركات التي أقاموها في العقود الأربعة الماضية، وتسليم مقدرات شركاتهم إلى مديرين تعودوا على ترك القرارات الخاصة بالمشروعات إلى مؤسسيها.

وبعد اجتماع المجلس الاستشاري الدولي ذهبت إلى الرئيس «كيم داي جونج» في البيت الأزرق، كان في منتصف السبعينيات من عمره، عريض المنكبين، وطوله أكثر من المتوسط بالنسبة إلى أي كوري من جيله. وكان يمشي الهوينا مع عرج بسيط لإصابته نتيجة لمحاولة اغتياله في ١٩٧١، قيل إنها من تدبير عملاء وكالة المخابرات المركزية الكورية. وكانت تعبيراته جادة ووقورة، إلى أن تظهر على وجهه ابتسامة من آن لآخر، وكان يطرح عددًا من القضايا تبدأ بالعلاقات بين الشمال والجنوب، ومن الناحية المنهجية كان ينطلق من البنود التي في ذهنه، وكان يريد نقدًا موضوعيًا لسياساته، ابتداء من «سياسة الشمس المشرقة». وكانت أهداف هذه السياسة: أولاً: منع الحرب بالمحافظة على رادع قوي، وثانيا: توحيد الدولتين بدون تدمير أو تهديد نظام الحكم في كوريا الشمالية، ثالثا: توفير جو مناسب يمكن للطرفين فيه أن يتعاونا في الاقتصاد والأعمال التجارية على المستوى الخاص.

وقلت إنه من المنطقي مساعدة الكوريين الشماليين من الداخل في مجالات نقل التكنولوجيا والإدارة والخبرة الفنية وتشجيعهم على النمو. وأن كوريا الشمالية يمكن

أن ترفع مستوى معيشتها وألا تكون عبأ على الجنوب، ومع هذا، فإن ذلك يجب أن يكون مصحوبًا بمزيد من الاتصالات بين الشعب فى الدولتين وبخاصة التبادلات بين مراكز التفكير البحثية والجامعات والهيئات المؤثرة فى تشكيل الرأى العام، حتى يمكن تغيير اتجاهاتهم الفكرية، وسألنى بعد ذلك عن تقديرى للعلاقات بين الصين وكوريا الشمالية. ولم أكن أعتقد أن الكيمياء التى كانت بين الزعماء القدامى مثل دينج شياوبنج **Deng Xiaoping** و«كيم إيل سونج» **Kim Il Sung**، استمرت بين جيانج زيمن **Jiang Zemin** وكيم جونج إيل **Kim Jong Il**. وكان الجيل الأقدم قد حارب معًا كزملاء فى السلاح فى الحرب الكورية، أما الجيل الحالى من الزعماء فهو لم يشارك فى هذه الزمالة، ولم يكن من مصلحة الصين أن تكون هناك حرب أو فوضى فى شبه الجزيرة الكورية، وما كانت تريده الصين هو استمرار الوضع الراهن حتى يمكن أن تواصل التجارة مع الجنوب وأن تحصل على استثمارات منه، كما أنه ليس من مصلحة الصين توحيد الكوريتين، عندئذ تفقد الصين ورقة كوريا الشمالية التى تستخدمها ضد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وكان «كيم» يفكر فى مشاكله وكان يريد ببساطة أن يعرف هل أوافق على أفكاره أم أعارضها.

وقد تأثرت بموقف «كيم» بالنسبة إلى لتيمور الشرقية. قال لى: إن الأزمة الأخيرة وعصر الانترنت قد قرب بين دول آسيا الشمالية والجنوبية. وعلى الرغم من أن تيمور الشرقية بعيدة جغرافيا عن كوريا الجنوبية، فإن الصراع قد أثر عليها بشكل غير مباشر. ومن الأفضل لو أن جميع دول آسيا أمكنها أن تتعاون معًا، على نطاق أوسع، وهذا هو السبب فى أنه قرر إرسال بعض القوات المحاربة (كتيبة قوامها ٤٢٠ جنديًا) إلى تيمور الشرقية، على الرغم من أن معارضيه فى المجلس الوطنى كانوا ضد ذلك. وكان لديه سبب آخر، ففى عام ١٩٥٠ قدمت ١٦ دولة معونات لكوريا الجنوبية وقتل مئات الآلاف فى الحرب الكورية، وكان يمكن لكوريا الجنوبية أن تفشل فى القيام بمسئولياتها إذا لم تساعد الامم المتحدة فى تيمور الشرقية. وكنت أعتقد أن توحيد آسيا الشمالية والجنوبية فى منطقة واحدة هو مسألة وقت لا أكثر، فالاقتصاديات الإقليمية الفرعية تتشابك بشكل متزايد.

وكانت وسائل الإعلام الكورية قد توقعت منا مناقشة آرائنا المختلفة عن قيم الآسيان (أى القيم الكونفوشيوسية) وعن الديمقراطية وحقوق الانسان، وقد صرحت للصحفيين

بأن هذه المسألة لم تتم مناقشتها. فقد كنا فى أواخر السبعينيات، ومن غير المحتمل أن نغير من وجهات نظرنا، والتاريخ هو الذى سيقرر من الذى لديه قراءة أفضل للثقافة الكونفوشيوسية. وقد وجدت فى «كيم» رجلاً زادت الأزمات الكثيرة التى مر بها من صلابته. وقد تعلم أن يتحكم فى عواطفه حتى يحقق أهدافه العليا، وكانت وكالة المخابرات المركزية الكورية قد اعتقلته عندما كان فى اليابان وعذبته، وكان من المرجح أن يتم قتله لولا تدخل الأمريكيين. ومع هذا، فإنه رغبة منه فى الفوز فى انتخابات عام ١٩٩٧ شكل تحالفًا مع مدير وكالة المخابرات المركزية الكورية السابق «كيم جونج بيل» Kim Jong Pil وعينه رئيسًا للوزراء عندما فاز فى الانتخابات.

وهناك سبب مهم للصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت تعانى منها كوريا الجنوبية هو أن الانتقال من قانون الطوارئ إلى السياسة الديمقراطية القائمة على الحرية للجميع، كان نقلة مفاجئة. فلم يكن لديهم تقاليد راسخة لتنفيذ القانون حتى يمكن ضبط الاجتماعات العامة أو وضع قواعد لتنظيم نقابات العمال ومطالبتها بإجراء اقتراع سرى قبل القيام بإضراب أو عمل صناعى. وفى سنغافورة، عندما تولينا المنصب فى ١٩٥٩، كان البريطانيون قد خلفوا وراءهم تشريعًا إضافيًا عن الجنح الصغيرة، ولهذا عندما انتهى الحكم بالطوارئ كانت هناك وسائل أخرى لإبقاء الاحتجاجات العامة فى حدود بحيث لا تتعدى المسموح به وبدون الإخلال بالقانون والنظام، ولو أن الكوريين تحولوا تدريجيًا إلى الديمقراطية وأصدروا أولا التشريع الضرورى للسيطرة على المظاهرات والاحتجاجات، فإن الشعب كان سيكون أقل ميلاً إلى المبالغة فى الاحتجاجات، وبخاصة المواجهات الغاضبة للعمال والطلبة مع الشرطة. وسيستغرق الأمر بعض الوقت لتجديد العقد الاجتماعى بين الزعماء والشعب، فهم يحتاجون إلى استعادة ثقة الشعب بأنه ستكون هناك معاملة عادلة بين الناجحين والأقل نجاحًا، وبين المتعلمين تعليمًا أفضل والأقل تعليمًا، وبين الإدارة والعمال، وفى اندفاع الرؤساء المتعاقبين على النمو السريع سمحوا بسياسة لمنح مزايا كبيرة لرجال الصناعة والمديرين والمهندسين واستثنوا العمال،

وبهذا اتسعت فجوة الثروة بارتفاع إجمالى الناتج المحلى، وعندما يستعيد الكوريون أوضاعهم بعقد اجتماعى جديد، فإنهم سيتقدمون بقوة مرة أخرى، فهم شعب متحرك ومجتهد ومصمم وقادر، وثقافتهم العميقة تجعلهم قادرين على تحقيق ما يتطلعون إليه.

وبعد عدة محاولات فاشلة، تقابل رئيسا الكوريتين الشمالية والجنوبية فى مؤتمر للقمة فى بيونج يانج فى ١٣ يونيو ٢٠٠٠. وقد أذيعت اجتماعاتهما على التليفزيون وأدهشت الكوريين الجنوبيين. وقد أظهر الزعيم الكورى الشمالى «كيم جونج إيل» المتجهم دفئًا وروح دعابة وصداقة. واكتسح الكوريين الجنوبيين شعور بالاغتباط. وقد تأثر حتى من كان منهم ينتابه الريب والشكوك، ولكن استمرت هذه الشكوك بسبب أنه الرجل الذى أمر باغتيال وزراء كوريا الجنوبية فى حفل لوضع أكاليل الورود فى رانجون فى ١٩٨٣ وقصف طائرة كورية جنوبية مدنية فى ١٩٨٧.

وخلال أيام قامت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بزيارة بكين وسول. وفى سول صرحت بأن القوات الأمريكية ستبقى فى كوريا، ولكن إذا استمر الدفء فى العلاقات فإنها تتوقع أن يضغط الشمال لانسحابهم وأن يؤيد الجنوب ذلك، وإذا أوقفت كوريا الشمالية تطوير صواريخها، فإنه لن تكون هناك حاجة إلى نظام دفاعى أمريكى قوى للصواريخ تحسبًا ضد هجوم بالصواريخ من دولة «مارقة» مثل كوريا الشمالية وليس الصين، وقابلت الرئيس الصينى «جيانج زيمن» فى بكين بعد ظهر اليوم الذى عقد فيه مؤتمر القمة الكورى هذا، كانت روحه المعنوية مرتفعة وهو يروى بسعادة كيف تصافح الزعيمان بالأيدى كما ظهرا فى التليفزيون، كان لدى «جيانج» أشياء كثيرة تدعو للسرور، فقد قام «كيم چونج» بزيارة نادرة إلى بكين لمناقشة المسألة معه قبل أسبوعين من وقوع الحدث.

٣٤- المرحلة الانتقالية فى هونج كونج

زرت هونج كونج فى أول مرة فى ١٩٥٤ على الباخرة الإيطالية آسيا، وقد بقيت لمدة ثلاث ليال فى هونج كونج، مما أتاح لى و«تشو» التجول فى المستعمرة على الاقدام. كانت مدينة ساحرة على الجزيرة التى تواجه الميناء، مع تنامى المدينة عبر المياه على جانب كولون **Kowloon**. وكان المنظر خلابًا لأنه خلف مركز المدينة توجد «الذروة» **The Peak** على ارتفاع ١٠٠٠ قدم مع طرق وبيوت متناثرة على السفح، كان الشعب مجتهدًا فى عمله، وكانت السلع رخيصة، والخدمات ممتازة، وقد صحبونى إلى أحد المتاجر صباح ذات يوم، وأخذ الترزى مقاسى، وطلبت بذلتين. وبعد الظهر عدت إلى عمل بروفة. وفى مساء نفس اليوم سلمت البذلتان إلى الجناح الذى أقيم فيه، وهو شىء لا يقدر على إنجازه ترزية سنغافورة. ولم أفهم وقتذاك أنه عندما «حرر» الشيوعيون الجزء الأكبر من القارة فى ١٩٤٩، مع تدفق حوالى من مليون إلى مليونى لاجئ من الصين جاء معهم أفضل المنظمين للمشروعات والمهنيين والمثقفين من شنغهاى ومقاطعات زيجيانج، وجيانجسو جوانجدونج، وكانوا يشكلون طبقة كثيفة من المواهب هى التى حولت هونج كونج إلى إحدى أكثر مدن العالم حيوية، وساعدها على ذلك العمال الصينيون المنظمون واسعو الحيلة الذين قرروا أن يهاجروا من الصين بدلاً من أن يعيشوا فى ظل الحكم الشيوعى.

وبالنسبة إلى العالم على إطلاقه، فإن هونج كونج وسنغافورة مدينتان صينيتان متشابهتان من نفس الحجم تقريبًا. وبالنسبة إلىّ يوجد العديد من أوجه التضاد والتشابه. فمساحة هونج كونج هى ضعفا المساحة وضعفا السكان المكدسين فى الجزيرة، شبه الجزيرة كولون والأقاليم الجديدة. فهونج كونج كانت بيئتها الاقتصادية والسياسية كئيبة عام ١٩٤٩، وكانت تعتمد كلية على القيود التى تفرضها القارة وتستفيد من ذلك لصالحها.

وكان جيش التحرير للصين الشعبية يستطيع فى أى وقت أن يتحرك إليها عندما تصدر إليه الأوامر بذلك. ولكن على الرغم من عدم اليقين والتخوف بما يأتى به اليوم التالى أو الذى يليه من مصائب، استطاعت هونج كونج أن تزدهر.

ولم تواجه سنغافورة فى ذلك الوقت مثل هذه الظروف الصعبة، وقد شعرت بالارتياح لأننا لم نكن نعيش فى جو محفوف بالمخاطر فى ظل مثل هذه الضغوط المكثفة التى تعرضت لها هونج كونج، وحتى بعد أن استقلت الملايو فى ١٩٥٧، كانت سنغافورة ما زالت مرتبطة اقتصاديًا وعضويًا بشبه الجزيرة، مع تبادل متصل بين الناس والأعمال التجارية. وفى عام ١٩٦٥ فقط، بعد أن طلب منا الانفصال عن ماليزيا، واجهنا مستقبلاً كئيبًا، ولكن على عكس هونج كونج لم يكن لدينا مليون ونصف مليون لاجئ من القارة. وربما لو كان لدينا مثل هذا العدد من اللاجئين، وجاء معهم منظمو المشروعات وأكثر الرجال اجتهادًا ونشاطًا وسعة حيلة، لكنا قد وصلنا إلى هذا المستوى المتميز، والحقيقة أن تدفقًا مماثلاً للاجئين من القارة فى ١٩٤٩ قد ساعد تايوان. وبدون ذلك، فإن تايوان ما كانت قد حصلت على المواهب الرفيعة التى حكمت الصين حتى ١٩٤٩. ولم أكن أفهم أهمية الموهبة، وخصوصًا موهبة إقامة المشروعات الخاصة، وهذه الموهبة التى تكتسب بالتدريب هى الخميرة التى تؤدى إلى تحول المجتمع ونهضته، وقد زرت هونج كونج مرة أخرى فى مايو ١٩٦٢ وكانت خلال ثمانى سنوات قد تقدمت عن سنغافورة، ويمكن الحكم على ذلك من المبانى والمحال التى شاهدتها. وبعد الاستقلال فى ١٩٦٥، تعمدت زيارة هونج كونج كل عام تقريبًا لأرى كيف تعاملوا مع الصعاب التى واجهتهم، وهل هناك أية دروس يمكن أن نستفيد منها، وكنت أرى فى هونج كونج مصدرًا للإلهام والأفكار عما هو ممكن على ضوء أن المجتمع من الصعب قيادته. وكنت أيضًا أريد أن أجذب بعض رجال الأعمال من هونج كونج وخصوصًا رجال الصناعة، حتى أستطيع أن أقيم مصانع للمنسوجات وغيرها من المصانع فى سنغافورة. ولم تنظر وسائل الإعلام فى هونج كونج بعين الرضا إلى جهودى هذه وكتبت مقالات تحتوى على نقد لاذع ضد سنغافورة حتى تثبط همم الناس فى هونج كونج فلا يذهبون إليها.

وفى فبراير ١٩٧٠، منحتنى جامعة هونج كونج درجة الدكتوراه الفخرية فى القانون. وقلت فى كلمتى: «إن كلا من هونج كونج وسنغافورة باعتبارهما رائدتين فى التحديث،

يمكنهما أن تقوما بدور العامل المساعد للإسراع بتحويل المجتمعات الزراعية التقليدية حولهما...» وكنت آمل «أن تصبحا نقطتين تنطلق منهما، ليس فقط الصناعة الحديثة للعالم المتقدم ولكن الأكثر حيوية، أن تنطلق منهما القيم والنظم الاجتماعية الخاصة بالمهارات والخبرة». وكان هذا ما فعلاه بعد عقد من الزمن.

وعقب هذه الزيارة كتبت إلى مجلس التنمية الاقتصادية بسنغافورة بأنه مع عدم اليقين السياسي بسبب الصين وانتهاء العمل عام ١٩٩٧ بعقد الإيجار الذى استمر ٩٩ عامًا للأراضي الجديدة لبريطانيا فإن سنغافورة يمكن أن تجذب بعض عقولها المفكرة وعمالها المدربين، كما أننا يمكن أن نقدم لهونج كونج مهاراتنا وأن نيسر لها الحصول على قروض عندما تحتاج إليها.

ولم يتناقص إعجابي بشعب هونج كونج وقدرتهم على أن ينهضوا من جديد بعد كل نكسة، وقد قاسوا بشدة فى السبعينيات كما حدث لسنغافورة بسبب أزمة البترول، ولكنهم تكيفوا مع الوضع بسرعة أكبر؛ فقد خفضت المحال من أسعارها، وقبل العمال تخفيض مرتباتهم، ولم تحارب نقابات العمال القليلة لديهم قوى السوق. وفى سنغافورة كان علينا أن نخفف من تأثير التضخم والركود، وأن نقلل من نتائج الانخفاض المفاجئ فى مستويات المعيشة، وأن نساعد على حل المشكلات بين الإدارة والنقابات. ولم يكن الشعب فى هونج كونج يعتمد على الحكومة لكن على أنفسهم وعلى عائلاتهم، فقد كانوا يعملون بجد وجربوا حظهم فى التجارة، فهم يصطادون أو يصنعون الأدوات، أو يبيعون ويشترون، كان الدافع من أجل النجاح قويًا، وكانت روابط الأسرة والأسرة المعيشية الممتدة قوية. وقبل أن يصنف ميلتون فريدمان **Milton Friedman** هونج كونج كنموذج لاقتصاد المشروعات الحرة، رأيت ميزة عدم وجود شبكة أمان اجتماعى أو القليل منها. فقد كان يحفز شعب هونج كونج على بذل أقصى جهد لتحقيق النجاح. لم يكن هناك عقد اجتماعى بينهم وبين الحكومة الاستعمارية. وعلى عكس السنغافوريين لم يستطع شعب هونج كونج أن يدافعوا عن أنفسهم أو مصالحهم الجماعية، لم يكونوا أمة– حقًا، ولم يسمح لهم أن يكونوا أمة. وما كانت الصين تسمح لهم بذلك، ولم يحاول البريطانيون أن يفعلوا ذلك.S وكان هذا هو الفارق الكبير بين هونج كونج وسنغافورة.

كنا مضطرين إلى أن نصبح أمة؛ وإلا فلن يكون لنا وجود، كان علينا أن ندعم التعليم والصحة والإسكان على الرغم من أننى حاولت أن أتجنب الآثار المعوقة للرفاهية، ولكن لم يكن المواطن السنغافورى يجارى مواطن هونج كونج فى الدافع والتصميم والطموح لتحقيق إنجازات. وفى هونج كونج عندما يفشل أى رجل فإنه يلوم نفسه أو حظه السيئ، ويتماسك ويحاول مرة أخرى، على أمل أن يتغير حظه. أما السنغافورى فإن موقفه مختلف من الحكومة والحياة؛ فهو يفضل تأمين عمله والتخلص من القلق، وعندما لا ينجح، فإنه يلوم الحكومة لأنه يفترض أن واجبها هو أن تتأكد من أن حياته أصبحت أفضل، وهو لا يتوقع من الحكومة أن تمهد أرض الملعب فحسب، بل أن تمنح جوائز عند نهاية السباق لمن لم يحسن الأداء. فالسنغافوريون يدلون بأصواتهم لنواب البرلمان والوزراء ويتوقعون منهم أن يوزعوا أى جوائز متوفرة.

وهناك صاحب مشروع من هونج كونج أقام فى سنغافورة وقد لخص تجربته باختصار ووضوح؛ فعندما أقام مصانع للمنسوجات والملابس فى سنغافورة فى أوائل السبعينيات، أحضر معه مديرين من هونج كونج لمصانعه واستخدم عددًا إضافيًا من المديرين السنغافوريين؛ كان المديرون السنغافوريون يعملون حتى ١٩٩٤، بينما المديرون من هونج كونج أقاموا أعمالاً خاصة بهم وأخذوا يتنافسون معه، ولم يجدوا أى سبب لكى يعملوا عنده بعد أن عرفوا أسرار التجارة مثله، كان كل ما يحتاجون إليه هو رأس مال بسيط، وفى اللحظة التى يحصلون فيه عليه فإنهم ينطلقون. ولكن السنغافورى ينقصه هذا الحافز المنظم والرغبة فى الدخول فى مخاطرة وأن ينجح ويصبح رجل أعمال كبيرًا.

وفى السنوات الأخيرة كانت هناك دلائل مشجعة على التغيير، وعندما كانت المنطقة تستمتع بالنمو السريع، فإن عددًا أكبر من الشباب المهنيين والتنفيذيين دخلوا المغامرة فى بادئ الأمر باعتبارهم مديرين مدفوعى الأجر مع خيارات بالمشاركة التحفيزية، ثم بعد ذلك كمستقلين، عندما عرفوا حدود المخاطر وكانوا على استعداد لخوضها، ولقد استطعنا أن نجذب بعض أصحاب المشاريع فى صناعات المنسوجات والملابس والبلاستيك والمجوهرات، وعددًا قليلًا ممن يصوغون أحجار الجيد **Jade** الخضراء والعاج، وبعض

صانعى الأثاثات من هونج كونج. وفى الستينيات وأوائل السبعينيات، كان هناك ترحيب كبير بهم بسبب الوظائف التى وفروها وما أشاعوه من تفاؤل، وقد بقى أفضلهم فى هونج كونج حيث يستطيعون الحصول على أرباح أكثر مما يمكنهم الحصول عليه فى سنغافورة. ولكنهم أقاموا فروعًا كما كنا نأمل، وأرسلوا أولادهم كبدلاء ليعتنوا بفرع سنغافورة.

وبعد صدور الإعلان المشترك فى ١٩٨٤ بين المملكة المتحدة والصين بشأن تحديد مستقبل المستعمرة، دعوت مجموعة من كبار رجال الأعمال والمهنيين لزيارتنا خلال أسبوع احتفالاتنا بالعيد القومى فى أغسطس، ونتيجة لذلك قامت مجموعة من كبار رجال الأعمال فى هونج كونج معًا باستثمار مليارى دولار سنغافورى فى إنشاء أكبر قاعة للاجتماعات والمعارض فى سنغافورة وفى مجمع للمكاتب سمى «سانتك سيتى» **Suntec City**، حيث استضفنا أول اجتماع وزارى لمنظمة التجارة العالمية فى ديسمبر ١٩٩٦، بعد عام من الانتهاء من استكمال المبنى، كان ذلك أحد استثماراتهم الكثيرة الموزعة عبر مدن ساحل المحيط الهادئ، وأساسًا فى أمريكا الشمالية وأستراليا، وكانت وسائل إعلامهم تعتقد أن سنغافورة تريد أن تستنزف مواهبهم، ولكن كان من مصلحتنا أن تنجح هونج كونج بعد أن عادت إلى السيادة الصينية، فالإغارة على موهبة هونج كونج وحرمانها منها تحقق منفعة واحدة. ولكن أن تكون هونج كونج مزدهرة يعنى أن تصبح مصدرًا مستمرًا للأعمال التجارية والمنافع.

وكان حكام هونج كونج من البريطانيين قد حكموها بالتقاليد الاستعمارية القديمة، فكانوا متغطرسين ومتباعدين ومتعالين على السكان المحليين، وكانوا كذلك معى، بسبب أصلى الصينى، وكان الحكام السابقون قد ترقوا من صفوف خدمة المستعمرات البريطانية. وقد تغير كل ذلك بعد ١٩٧١. فقد كان مورى ماكليهوز **Murray MacLehose** أحد العاملين فى الخدمة الخارجية البريطانية، وهى خدمة متميزة، وقرر أن يزور سنغافورة قبل أن يتسلم عمله حاكمًا لهونج كونج، وكانت هونج كونج غارقة فى الفساد، وكان يريد أن يعرف كيف سيطرنا على الفساد لدينا، وكان يريد أيضًا أن يعرف ماذا فعلنا بالتعليم، وخصوصًا التعليم الفنى. ولم يكن فى هونج كونج أى تعليم من هذا النوع ولم تنفق شيئًا

تقريبًا على التعليم الفنى، كان يريد أن يرى الإسكان العام لدينا، ويريد أن يحسن عملية الإسكان لديهم قبل أن تتدهور الأوضاع.

وكان البريطانيون يوفرون إدارة مخلصة ونزيهة، فيما عدا خلال السنوات العشر قبل أن يصبح ماكليهوز حاكمًا، وكان الفساد وقتذاك على أشده حتى أنه اضطر إلى اتخاذ إجراءات مشددة معتمدة على قوانين وممارسات سنغافورة فى مكافحة الفساد، وبالطبع فإن قواعد اللعبة الاستعمارية كانت تحابى جالية رجال الأعمال البريطانيين، وكان بنك هونج كونج وشنغهاى وبنك تشارترد **Chartered Bank** يقومان بإصدار أوراق العملة. وكان البريطانيون المقيمون فى هونج كونج (الذين يمتلكون شركات تجارية؛ أصبحت فيما بعد شركات كبرى) يتمتعون بوضع متميز، ولكن امتيازاتهم بدأت تتقلص تدريجيًا عندما وصل الحكم البريطانى إلى آخر عشرين عامًا له عندما قام الصينيون فى هونج كونج بشراء كثير من هذه الشركات.

وقبل أن يتولى الحاكم ديفيد ويلسون **David Wilson** مهام منصبه فى ١٩٨٧ زار سنغافورة هو الآخر ليرى كيف نظمت الأغلبية من الجالية التى من أصل صينى نفسها وسعت إلى حل مشاكلها، وكان أيضًا أحد رجال الخدمة الخارجية ومتخصصًا فى الشئون الصينية، وكان ويلسون يريد أن يتعرف على تجربة سنغافورة فى الحصول على الاستقلال، وقد أبلغته أن ظروفنا مختلفة، فقد كنا جزءًا من ماليزيا، ثم أصبحنا مستقلين دون قصد وكان علينا أن نقرر مصيرنا، وتقرر أن تكون المنطقة الادارية الخاصة **SAR** فى هونج كونج جزءًا من الصين. وكان على أى رئيس تنفيذى فى هونج كونج أن يفهم الصين وأن يتعلم أن يتعايش مع زعمائها، وفى الوقت نفسه يحمى مصالح هونج كونج. ولن يكون لديه حرية تصرف كاملة.

وحتى ١٩٩٢ كانت السياسة البريطانية قائمة على أساس استشارة الصين والتفاوض معها على أى تغيير رئيسى تقترحه فى السياسات قبل أن يعلن على الملأ، وكان ذلك يحقق ما أسماه البريطانيون «المحافظة على القطار» بمعنى أنه لا يكون هناك أى تغيير فى القاطرة أو العربات عندما تصل إلى مفترق الطرق بين هونج كونج البريطانية فى ٣٠ يونيو ١٩٩٧

وهونج كونج الصينية فى أول يوليو ١٩٩٧. وبعد صدمة تيانانمين فى ١٩٨٩، شعر البريطانيون بأنهم يجب أن يفعلوا شيئًا أكثر مما اتفقوا عليه مع الصينيين فى الإعلان المشترك فى ١٩٨٤، فقد كان البريطانيون يريدون أن يريحوا ضميرهم بأنهم بذلوا كل ما فى وسعهم لحماية طريقة حياة الشعب فى هونج كونج بعد أن تعود هونج كونج إلى الصين.

وبعد مرور ستة أسابيع على «تيانانمين» عرضنا أن نمنح ٢٥ ألف عائلة من هونج كونج موافقة من حيث المبدأ على الإقامة الدائمة دون أن يضطروا إلى الانتقال إلى سنغافورة إلا عند الضرورة، وهذه الموافقة تكون صالحة لمدة خمس سنوات ويمكن أن تمتد إلى خمس سنوات أخرى، ولم يكن الهدف من ذلك استنزاف المواهب من هونج كونج فى وقت الشدة، وكانت الطوابير الطويلة تقف خارج مكتب المندوب السامى السنغافورى فى هونج كونج للحصول على استمارات التقديم، وكادت أن تحدث أعمال شغب. وعندما قابلت الحاكم ويلسون فى هونج كونج فى يناير ١٩٩٠ أكدت له أننى ليس لدى نية الاساءة إلى هونج كونج بغرض الإقامة الدائمة من حيث المبدأ وأننا سنمنح هونج كونج المهارات والقروض عندما يحتاجونها، وأن العكس صحيح، وأن كل طرف سيستفيد من رأس المال والمهارات والمواهب التى لدى الطرف الآخر، ولم نكن نتوقع مثل هذه الاستجابة الصاخبة. وكان عدد كبير ممن تقدموا غير مؤهلين لأنهم لم يحصلوا على التعليم الكافى أو المهارات. وبعد مرور عام كنا قد منحنا ٥٠ ألف موافقة على الإقامة الدائمة، أى ضعف العدد الذى حددناه. ومع حلول ١٩٩٧ انتقل ٨٥٠٠ فقط إلى سنغافورة، ثم سرعان ما أفاقت هونج كونج من صدمة تيانانمين وتحسنت أحوالها، وكان الناس يجنون أموالاً طيبة فى هونج كونج، أكثر مما كان يمكن أن يكسبوه فى سنغافورة أو أى مكان آخر. والحقيقة أن عددًا كبيرًا ممن هاجروا إلى كندا وأستراليا ونيوزيلندا بعد ذلك عادوا إلى العمل فى هونج كونج وتركوا عائلاتهم خلفهم.

وكان كريس باتن، مثله مثل من سبقاه فى المنصب وهما: ويلسون وماكليهوز، قد توقف فى سنغافورة فى يوليو ١٩٩٢ فى طريقه إلى تولى منصبه فى هونج كونج. وبعد مناقشة معه لمدة ساعة شعرت بأنه يريد أن يمد من الحدود التى اتفق عليها البريطانيون مع

الصينيين وسألته: «ما هى الأوراق التى يلعب بها؟ ماذا استجد؟» وشعرت بعدم الارتياح لأنه يفكر فى إصلاحات يمكن أن تخرق بنود الاتفاق. وكان الصحفيون من هونج كونج قد أتوا إلى سنغافورة لإجراء أحاديث معى بعد مقابلتى مع «باتن». وحتى أمنع أى تحريف فى تقاريرهم، لم أقابلهم واكتفيت بإصدار بيان قلت فيه: «أعتقد أنه إذا كانت أهداف «باتن» التى قررها تدخل فى إطار البيان المشترك والقانون الأساسى فإنه يكون لديه قاعدة صلبة لأن يحكم وأن يبنى على ذلك... وأن أفضل إجراء لنجاحه هو أن النظام الذى يتركه وراءه يمكن أن يستمر للعمل بشكل جيد لصالح هونج كونج فيما بعد ١٩٩٧».

وفى أكتوبر ١٩٩٢، بعد زيارة قمت بها إلى الصين، توجهت إلى هونج كونج، وكان «باتن» قد أعلن أنه سيتوسع فى هيئة الناخبين للدوائر الانتخابية الوظيفية التى تمثل رجال الأعمال والمهنيين وغيرهم من جماعات المصالح الخاصة الأخرى بأن يضيف إلى الناخبين كل موظفيهم والعاملين معهم. وقد أجرت الصحافة معى حديثًا قلت فيه: «إن مقترحات «باتن» سببها سعة خياله ورغبته فى تعميق الديمقراطية... وهذا أمر خلاق جدًا، فمقترحاته قد ملأت الفراغات فى القانون الأساسى والإعلان المشترك». ولكننى أضفت: «ولكن مشروع (باتن) يشبه أجندة عمل لزعيم وطنى يعبئ شعبه ليكافح من أجل الاستقلال من دولة استعمارية، أكثر منه برنامج للوداع خاص بحاكم استعمارى على وشك الرحيل». وعلى انفراد حذرت باتن- عندما قابلته فى مبنى الحكومة، من أنه قد ألغى معنى «الدوائر الوظيفية» لأنه وسعها لتتعدى هذه الجماعات الوظيفية من المهنيين أو رجال الأعمال المستهدفين، لتشمل كل العاملين الذين يعملون لحسابهم».

وفى منتصف ديسمبر عدت إلى هونج كونج لإلقاء محاضرة فى جامعة هونج كونج. ورأس الجلسة «باتن» باعتباره رئيسًا للجامعة، وفى إجابة عن سؤال من أحد الحاضرين عن إصلاحات باتن المقترحة قرأت بعض مقتطفات من خطب ألقاها فى مجلس اللوردات اثنان من الحكام السابقين لورد موراى ماكليهوز ولورد ديفيد ويلسون، وحديث لسير برسى كرادوك **Percy Cradock**، مستشار مسز تاتشر السياسى الذى تفاوض مع الصينيين، وكان الثلاثة قد أوضحوا أن مسار أفعال «باتن» تتعارض مع ما تفاوضوا عليه

كفريق بريطانى واتفقوا عليه مع الحكومة الصينية، ورأيت من الأفضل أن أعبر عن موقفى فى حضوره حتى يرد علىّ إن أراد. ولكنه التزم الصمت.

وقضى «باتن» السنوات الخمس الأخيرة من الحكم الاستعمارى وهو منغمس فى خلافات مع الحكومة الصينية. وكانت ردود الفعل لدى الصينيين على تحركات باتن غاضبة، فإذا كانت بريطانيا تريد أن يكون هذا هو الحال، فإنهم مستعدون لإلغاء الاتفاق كله. وأعلنوا أنهم سيلغون ما أحدثه «باتن» من تغييرات، وفى يوليو ١٩٩٣ كون الصينيون لجنة عمل مبدئية للإعداد لفترة ما بعد يوليو ١٩٩٧. وفى أغسطس ١٩٩٤ صوتت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى القومى لاستبدال المجلس التشريعى **Legco** والمجالس الحضرية والإقليمية ومجالس المراكز، ولم يأخذ الحاكم ولا الحكومة البريطانية فى لندن هذا الرفض الصينى على محمل الجد، وأجرى «باتن» انتخابات فى سبتمبر ١٩٩٥ وضم تسع دوائر انتخابية وظيفية جديدة ووسع من هيئة الناخبين لتشمل كل السكان العاملين للناخبين وعددهم ٢,٧ مليون نسمة. وأعلن الزعماء الصينيون أنهم لن يعترفوا بالنتائج الانتخابية، وأن الهياكل السياسية التى أقامها البريطانيون لا تتمشى مع القانون الأساسى والبيان المشترك وأنه سيتم تجاهلها وأنه سيعاد تشكيل المجلس التشريعى. وكان الحاكم يعتقد أن الحكومة الصينية ستخضع وتوافق لأنها إن لم تفعل ذلك فإنها ستكون ضد رغبات الشعب وأن ذلك سيكلفها الكثير دوليًا.

وكان لدى فكرة عن التفكير البريطانى الرسمى بعد مناقشة فى مايو ١٩٩٣ مع ملكولم ريفكيند **Malcolm Rifkind** الذى كان مساعدًا لوزير الدفاع وقتذاك، ثم وزيرًا للخارجية بعد ذلك، كان البريطانيون يشعرون بأن عليهم واجب التأكد من أن الديمقراطية ستكون طريقة الحياة الأساسية فى هونج كونج مع حلول ١٩٩٧. وكانوا يعتقدون أنه حتى مع عدم إجراء استفتاء، فإن هذه هى رغبة المستعمرة، وقلت إن ما يريده الكثيرون من شعب هونج كونج ألا يكون هناك علاقة لهم بالصين إلى الأبد. ولما كان هذا غير ممكن، فمن المؤكد أن أفضل طريقة، إذا كانوا يريدون الاستمرار فى النمو والازدهار هو مساعدة الإدارة والزعماء الجدد لهونج كونج على أن يتعرفوا على نظرائهم فى الصين ويتفهموا

وجهات نظرهم وأن يتعلموا حماية الاحتياجات الخاصة للجزيرة، وقال ريفكند إنهم يحاولون أن يعتمدوا بنية دستورية متينة فى هونج كونج ليجعلوا من الصعب على الصين أن يحطموا الديمقراطية، وأن يقيموا فى الواقع نظامًا من الضمانات لحرية الانتقال. فإذا توطد هذا النظام فإنه سيكون من الأصعب على الصين أن تدمره، وقلت إنه سيكون تدريبًا على الفشل، فالرئيس التنفيذى لهونج كونج يجب عليه أن يتكيف وأن يتوافق مع مصالح الصين المتزايدة. ومع وجود أربع سنوات فقط باقية، لم يكن من الممكن غرس القيم الديمقراطية والنوازع الثقافية فى شعب هونج كونج، وهذه القيم والنوازع لم يكن لها وجود على الإطلاق، كان هذا اختبارًا للإرادات بأن بريطانيا لا يمكن أن تنتصر، وقد وصلت إلى نتيجة أن البريطانيين كانوا يعتمدون على الأمريكيين فى أن يرفعوا عصا حقوق الانسان والديمقراطية ضد الصين، وكان لأمريكا ميزة فى عجز تجارتها البالغ ٢٠ بليون دولار أمريكى لعام ١٩٩٢، والذى سيتضخم إلى ٤٠ بليون دولار أمريكى عام ١٩٩٧. وكانت هناك ميزة أخرى هى ما تقدمه من منحة سنوية بمنح وضع الدولة الاولى بالرعاية للصادرات الصينية، ولكن الصين استطاعت أن توازن هذا بعدم تعاونها فى عدم انتشار المواد النووية وتحديد قدرات تكنولوجيا الصواريخ.

وكانت وسائل الإعلام الغربية تريد التحول الديمقراطى للصين من خلال هونج كونج، أو على الأقل الضغط على الصين من خلال التغييرات الديمقراطية التى أدخلت على هونج كونج، ولهذا فقد ساندت الاصلاحات السياسية المتأخرة من جانب واحد التى قدمها الحاكم «باتن». وشجع ذلك بعض السياسيين فى الإقليم للاعتقاد بأنهم يمكن أن يتصرفوا كما لو كانت هونج كونج مستقلة، والأهم من كل هذه التحركات السياسية بين البريطانيين والأمريكيين من جهة، وبين الصينيين من جهة أخرى، هو التنمية الاقتصادية الدرامية غير المتوقعة التى تمت فى الصين. وبعد «تيانانمين» فى ١٩٨٩، عندما ابتعد المستثمرون عن الدول الأوروبية، قام أصحاب المشروعات الصينية من هونج كونج ومكاو وتايوان بالمخاطرة فى إقامة مشروعات فى الصين، وفى خلال ثلاث سنوات استطاعوا أن يحققوا نجاحًا، وأظهروا للعالم المتوجس أن العلاقات الشخصية – بالتحدث بنفس اللغة، وتقاسم نفس الثقافة وعدم اتباع القواعد حرفيًا – يمكن أن تعوض عن النقص فى حكم القانون.

وهؤلاء الصينيون فيما وراء البحار كانوا قد حققوا نجاحًا لدرجة أنه فى نوفمبر ١٩٩٣، فى اجتماع أصحاب المشاريع الصينية الدولى الثانى فى هونج كونج، حذرتهم من أن استثماراتهم فى الصين إذا لم تحقق فوائد لدولهم، فإنهم بهذا يخلقون مشكلات فى العلاقات مع حكوماتهم.

وكانت أسواق الأوراق المالية والعقارات قد انهارت بعد صدمة «تيانانمين» على أساس احتمال عودة المستعمرة إلى الصين، وبعد ذلك بثمانى سنوات حققت الصين تحولاً كاملاً فى اقتصادها، وتطلعت هونج كونج إلى استمرار النمو مع الصين المزدهرة اقتصاديا، ومع اقتراب أول يوليو ١٩٩٧. تحسنت أسواق العقارات والأوراق المالية بشكل متزايد، وأظهرت بذلك ثقة لم يكن أحد يتنبأ بها، وكان رجال الأعمال فى هونج كونج الذين قرروا جميعًا تقريبا البقاء، قد تقبلوا الواقع، بأن مستقبلهم يتوقف على العلاقات الطيبة مع الصين. وكانت الأعمال التجارية الصينية التى تمت من خلال هونج كونج ستؤدى إلى ازدهار الإقليم إلى أن يأتى الوقت الذى تستطيع فيه شنغهاى وغيرها من المدن الساحلية أن تبنى الخدمات والتسهيلات فيها.

وكنت أزور هونج كونج فى الأسبوع السابق على انتقال السلطة فى ٣٠ يونيو ١٩٩٧ وقابلت تونج تشي-هوا . Tung Chee-hwa وفى الشهور الست منذ اختياره الرئيس التنفيذى المعين للمنطقة الإدارية الخاصة لهونج كونج كان قد طرأ عليه تغيير كبير، فبعد أن كان شخصًا قضى حياته فى عمل خاص بأعمال الملاحة لأسرته، وجد نفسه فجأة تحت أضواء وسائل الإعلام، حيث الصحفيون الأشداء يوجهون إليه الأسئلة باستمرار، وقد قبل فكرة أن نجاح هونج كونج، مرتبط بنجاح الصين، وكان هذا أساسًا سليمًا لحكم هونج كونج، ووجدت أن نخبة رجال الأعمال والمهنيين قد تكيفوا نفسيًا بأن يصبحوا منطقة خاصة تتبع الصين، وحدث نفس الشيء لوسائل الإعلام التى تستخدم اللغة الصينية فى هونج كونج، وحتى الصحف اليومية الصينية المعارضة الاقل شأنًا والتى يديرها رجال الأعمال المستقلين الذين أساءوا معاملة رئيس الوزراء لى بنج Li Peng وأهانوه، خفت حدتهم. وبدا أن الصحافة تعرف حدودها.S ومع هذا، فإن الحاكم «باتن» استمر فى الجدال العقيم

مع بكين حتى النهاية، وقاطع الزعماء البريطانيون مراسم أداء القسم للمجلس التشريعى المؤقت، وأعلنوا أنه يعتبر خرقًا للبيان المشترك، ولم توجه الدعوة إلى الزعماء الصينيين لحفل وداع البريطانيين، وعلى أى حال فإنهم ما كانوا سيحضرون، وكان الصينيون يريدون أن تكون فرقتهم ذات الزى الموحد لقواتهم متواجدة فى هونج كونج قبل وصول چيانج زيمن إلى حفل تسليم السلطة فى منتصف ليلة ٣٠ يونيو، وقد رفض البريطانيون فى بادئ الأمر ولكنهم فى النهاية سمحوا لخمسمائة جندى بأسلحة خفيفة أن يحضروا فى الساعة التاسعة مساء.

وعندما أعلن الصينيون- قبل يوم واحد من الموعد المحدد - أنهم سيرسلون ٤٠٠٠ جندى آخرين إلى هونج كونج فى الساعة الرابعة من صباح يوم أول يوليو استهجن الحاكم هذه «الأنباء الفظيعة»، ولم يكن هناك أى منطق فى هذا، فالسيادة قد انتقلت إلى الصين فى منتصف ليلة ٣٠ يونيو، وبهذا تكون هونج كونج قد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الصين. وفى الساعات الأولى من يوليو بعد احتفالات التسليم سمعت حشدًا من الناس يستخدمون مكبرات صوت تعمل بالبطارية وهم يهتفون بشعارات لمدة بين ١٠ و١٥ دقيقة، وفيما بعد علمت أن حوالى ٣٠٠ من المتظاهرين قد فعلوا ذلك بينما كان رجال الشرطة يوسعون لهم الطريق فى شوارع خالية من المارة، كان مارتن لى **Martin Lee** زعيم الحزب الديمقراطى يخطب فى الجماهير عن ضرورة استمرار كفاحها من أجل الديمقراطية وذلك من شرفة مبنى المجلس التشريعى، ولم يكن الوضع ذا طابع ثورى، وقد نقلت وسائل الإعلام الدولية هذا الاحتجاج المنظم.

ومن الغريب أن الحالة المزاجية فى هونج كونج كان يلفها الصمت، كان قد مرت ١٣ سنة منذ صدور البيان المشترك فى ١٩٨٤ للاستعداد لهذه اللحظة، لم يكن هناك شعور بالابتهاج من العودة إلى أحضان الوطن الأم، ولكن لم يكن هناك أيضًا حزن واضح على جلاء البريطانيين، لم تكن هناك حفلات وداع عاطفية من الجماهير فى استعراض الوداع أو عندما رفع اليخت الملكى «بريطانيا» **Britannia** مراسيه ليحمل آخر حاكم بريطانى بعيدًا. كان «باتن» قد صبغ آخر خمس سنوات للحكم البريطانى بالمرارة، لقد أخرج القطار الذى

وافق عليه الصينيون عن قضبانه، والذى كان بمقتضاه يستطيع أعضاء المجلس التشريعى الذين انتخبوا فى ١٩٩٥ أن يستمروا بعد إعادة التوحيد فى ١٩٩٧، وترك خلفه هيئة تشريعية لها مجموعة من القواعد الانتخابية غير الليبرالية، أكثر مما لو كان قد غيرها من جانب واحد.

وعندما تولى الصينيون المسئولية فى أول يوليو ١٩٩٧ تعرض رئيس الهيئة التنفيذية تونج **Tung** وكبار مسئوليه للأزمة المالية التى اجتاحت شرق آسيا، على الرغم من أنهم لم يدركوا ذلك إلا فى ١٩٩٨، فقامت تايلاند بتخفيض عملتها («باهت» **Baht**) فى الثانى من يوليو، وأحدثت بذلك انهيارًا عمّ أنحاء المنطقة، حتى وصل إلى روسيا ثم البرازيل، وأدى تعلق دولار هونج كونج بالدولار الأمريكى إلى إرغام هونج كونج على زيادة معدلات الفائدة. وإحداث انخفاض، أسعار العقارات والأسهم وكل الأصول الأخرى، مما تسبب فى الركود الاقتصادى والبطالة، وزاد السخط على الحكومة، وتغيرت توقعات شعب هونج كونج. ففى ظل حكومة استعمارية أجنبية لم يتوقعوا غير حمايتهم من الشيوعيين الصينيين. وفى ظل حكومة صينية من أهل هونج كونج، فإنهم كانوا يتوقعون أكثر من هذا. فقد عانت هونج كونج من عدوى أنفلونزا الطيور، وهو فيروس نادر يهدد بالذات كبار السن والأطفال الصغار. وكان لابد من ذبح ملايين الطيور، وطالب أصحابها بالتعويض وحصلوا عليه، وعندما أدت أعشاب البحر الحمراء (ألجا **Algae**) إلى تدمير محصول مزارع السمك، طالبوا بالتعويض وحصلوا عليه أيضًا، وبعد ذلك أفلست شركات استثمارية، وفقد المستثمرون فيها أموالهم التى أودعوها فيها وتم تعويضهم كذلك.

وفى هونج كونج حضرت مؤتمرًا فى يونيو ١٩٩٩ وقابلت عددًا كبيرًا من الناس الذين يعانون من المتاعب، ومن بينهم بعض الأصدقاء القدامى وعدد كبير من المعارف الجدد. وقد حللوا مشكلاتهم بوضوح ولكنهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى حلول لها، وحكوا أنه فى نهاية أيام الإمبراطورية، خفف البريطانيون من قبضتهم فى حكم هونج كونج، وبدلاً من إثارة الاحتجاجات والمواجهات بتنفيذ سياسات غير محبوبة، خضعوا لجماعات الضغط، مثل سائقى سيارات الأجرة الذين هددوا بالإضراب عندما أرادت الحكومة أن تمنع سيارات

الأجرة من استخدام الديزل على مراحل لتقلل من التلوث، وقد تعلمت جماعات الضغط أن تعارض السياسات القاسية وتفشلها بالاحتجاجات المتصاعدة. والآن وقد أصبحت هونج كونج جزءًا من الصين، فإن رئيس هيئتها التنفيذية لم يكن لديه السلطة السياسية للتصدى لمثل هذه التصرفات. وعلى عكس الحكام البريطانيين الذين كانوا يحصلون على تأييد من المجلس التشريعى كأمر مسلم به، فإن «تونج» واجه أعضاء المجلس التشريعى، ولم يكن أحد منهم يشعر بأى التزام لتأييد سياساته، ولم يكن لوزرائه فى الخدمة المدنية أى تفويض من الناخبين لمساندة آرائهم عندما يواجهون بتحد من الأعضاء المنتخبين فى المجلس التشريعى. وفشلت محاولة «باتن» لتقوية المجلس التشريعى المنتخب ديمقراطيًا. وكان المجلس التشريعى الذى انتخب عندما كانت هونج كونج تحت الحكم الاستعمارى قد حل. وكانت هناك انقسامات عميقة داخل النخبة المتعلمة عن كيفية التقدم وضمان أن يعمل النظام الحالى بكفاءة.

وكان النظام القديم الذى أداره البريطانيون قد ضعف ولا يستطيع أن يتعامل مع الموقف السياسى الجديد، فعلى جانب يوجد البرجماتيون ورجال الأعمال والمهنيون الذين أرادوا أن يكون بينهم وبين الحكومة فى بكين علاقة عمل وكانوا معارضين بشدة لسياسات «باتن». وعلى الجانب الآخر يوجد الأكاديميون ورجال الإعلام والمهنيون الذين أرادوا أن ينشئوا أقوى دفاع دستورى ضد أية ضغوط عنيفة من بكين على قدر الإمكان، وباستخدام تأييد دولى جماعى وبخاصة من الولايات المتحدة، فإنهم يمارسون ضغطا على الصين لعدم التدخل فى شئون المنطقة الإدارية الخاصة بهونج كونج **SAR**. وكان البرجماتيون على غير استعداد للانغماس فى المعترك السياسى بأنفسهم، واعتمدوا بدلاً من ذلك على السياسيين الذين لم يكونوا يثقون بهم ليواجهوا بكين بالإنابة عنهم، وكان الموقف غير موفق. فقد كانت هناك قلة ممن هم على استعداد للظهور علنًا وتسلم زمام القيادة، وكان إقدامهم على ذلك يعنى مواجهة الواقع بأن مصالح هونج كونج لا يمكن المحافظة عليها ما لم يكن زعماؤها قادرين على اكتساب ثقة حكام بكين.

وكان على شعب هونج كونج أن يتصالح مع المصالح الفئوية المتنافسة (وهم أصحاب الأعمال مثل لى كا شنج **Li Ka Shing** فى مواجهة السياسيين الذين يسعون إلى الحصول

على أصوات العمال، والمهنيين والمديرين فى مواجهة أصحاب الياقات البيضاء من العمال منخفضى الأجور) بالنسبة إلى من الذى يدفع الضرائب ومقدارها، ومن الذى سيحصل على دعم فى خدمات الصحة والإسكان والتعليم. وبعد إحداث توازن فى مصالحهم الفئوية المتنافسة واجهوا الجزء الأصعب، وهو تحديد مصالحهم الجماعية الرئيسية والدفاع عنها، ليس باعتبارها دولة مستقلة منفصلة، ولكن كمنطقة إدارية خاصة هى جزء من الصين، وقد زاد من صعوبة هذه المهمة أن الشعب فى هونج كونج لا يعتبرون أنفسهم صينيين، وأولئك الذين ولدوا فى القارة (وليس فى جزيرة هونج كونج) يقولون للقائمين على استطلاعات الرأى أنهم صينيو هونج كونج، والذين ولدوا فى المستعمرة يعتبرون أنفسهم شعب هونج كونج. وعندما اقترحت حكومة المنطقة الخاصة بهونج كونج رفع العلم الوطنى الصينى وأن يعزف النشيد الوطنى يوميًا فى المدارس، عارض ٨٥٪ من أولياء الأمور، ومن جهة أخرى فإنه فى الذكرى العشرين لـ«تيانانمين» قام ٥٠ ألف مواطن بإطفاء الشموع من أجل ضحاياها. وأشك فى أنهم كانوا خائفين لما قد يحدث لهم فى هونج كونج بقدر ما كان الخوف من تكرار ما وقع فى «تيانانمين»، وعلى العكس، عندما احتج الصينيون فى الصين بغضب شديد بسبب قصف سفارتهم فى بلغراد فى ١٩٩٩، فإن حفنة فقط من أهل هونج كونج قاموا بمظاهرة رمزية خارج قنصلية الولايات المتحدة.

وهناك قرار خلافى اتخذه تونج للسعى للحصول على المؤتمر الشعبى الوطنى NPC لنقض حكم لمحكمة الاستئناف بهونج كونج. فهناك مادة فى القانون الأساسى تعطى الحق فى الدخول والإقامة فى الإقليم للأطفال المولودين فى الصين من أبوين يقيمان فى هونج كونج. وقد رأت المحكمة أن حق الإقامة مكفول للأطفال الشرعيين وغير الشرعيين من أبوين يقيمان فى هونج كونج وكذلك ذرية الآباء الذين وفدوا من القارة ولم يحصلوا على إقامة دائمة فى هونج كونج، وقد انزعج شعب هونج كونج عندما أعلنت الحكومة أن أكثر من مليون ونصف المليون نسمة سيكون من حقهم فى النهاية الاقامة فى هونج كونج.

وفى مارس ١٩٩٩، سعى وزير العدل للحصول على تفسير لهذه المادة من القانون الأساسى من اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى الوطنى فى بكين. وقد قصرت اللجنة الدائمة

حق الإقامة على الأطفال الذين كان أحد الوالدين على الأقل من المقيمين فى هونج كونج عند الميلاد. وقد انتقد ذلك المنظمات القانونية والأكاديميون ورجال الإعلام، خشية أن تكون الحكومة قد خلقت بذلك سابقة للمؤتمر الشعبى الوطنى للتدخل فى عمليتهم القضائية. ولكن معظم الناس أيدوا حركة الحكومة ولم يهتموا بالنواحى القانونية.

وفى ٢١ أكتوبر ١٩٩٩، جاء فى محاضرة بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لإقامة معهد هونج كونج لبحوث السياسات، وهو مركز تفكير يقوم ببعض الدراسات لحكومة المنطقة الخاصة بهونج كونج، أن مشكلات انتقال السيادة أثبتت أنها أكثر صعوبة مما كان يتوقعه أحد. وكانت قد أقيمت فى هونج كونج دورة تدريبية مكثفة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان نظمها حاكم المستعمرة باتن، بمساندة من وسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية. وكان الهدف هو تثقيف الناس بمبادئ حرية التعبير- وخصوصًا الصحافة، والتوسع فى حق الانتخاب، ووثيقة الحقوق لحماية الحريات الأساسية، وحكم القانون واستقلال الهيئة القضائية- وأن يتم تسليم الصين: هونج كونج وهى مؤهلة بشكل لا رجوع فيه للديمقراطية؛ وأدى هذا بالكثيرين فى هونج كونج إلى افتراض أن الاقتصاد سيزدهر تلقائيًا، وأنهم إذا عملوا على حماية الديمقراطية وحقوق الانسان، فإن الأمور ستكون على ما يرام، ولكن ثبت العكس. فالشعب فى هونج كونج مثله مثل أى شعب فى دولة أخرى وجد أن حاجته الأساسية هى فى البقاء متمتعًا بالرفاهية، وقد شعر الشعب بخيبة الأمل من أن النظام القديم، حيث كان كل شخص يعمل بجد من أجل مصلحته، واستطاع كل شخص تقريبًا تحقيق النجاح، لم يعد يعمل بكفاءة. ولم يعد من الممكن العودة إلى هذا النظام القديم، فقد تغيرت التوقعات والاتجاهات، وكان عليهم أن يتقدموا إلى الأمام. ومادامت سياسة الانتخاب قد تحللت من مسئوليتها، فإن المجلس التشريعى سيكون بمثابة غرفة العمل السياسى الذى يركز فقط على اكتساب الأصوات فى الانتخابات التالية، ولا يمكن أبدا التأكد من وعود زعمائهم السياسيين لأنه ليس عليهم مسئولية الوفاء بتعهداتهم.

وكانت هناك وسيلتان: الأولى هى أن أعضاء المجلس التشريعى يمكن أن يصبحوا أكثر واقعية والعمل داخل إطار المنطقة الإدارية الخاصة التى هى جزء من الصين والتى

تشير إلى قبولهم للمصالح القومية الطاغية للصين؛ وفى هذه الحالة فإن بكين ستسمح على الأرجح لحزب الأغلبية لأن يتولى السلطة بعد عام ٢٠٠٧ عندما يعاد النظر فى الدستور. أما الوسيلة الثانية، فهى عن طريق عملية الاستنزاف بالتغلب على السياسيين المعارضين، وعلى بكين أن تقرر أية وسيلة تتبعها. إن هونج كونج القديمة أصبحت فى عداد التاريخ. ومستقبلها أصبح يتوقف على كيف يتصرف شعبها لدعم جماعات المصالح لديها.

وخلال ساعة استغرقتها الأسئلة والأجوبة، شرحت ما كان واضحا للمستمعين فى مركز المؤتمرات الدولية، وكان عددهم ١٢٠٠ شخصية من النخب السياسية ورجال الأعمال والإعلام فى هونج كونج، فقلت إنه إذا كانت هونج كونج تريد أن تصبح مجرد مدينة صينية أخرى، فإن ذلك لن يكون ذا قيمة للصين. فالذى جعل هونج كونج مفيدة للصين هى مؤسساتها وخبرتها فى الإدارة والأسواق المالية المتقدمة، وحكم القانون، وشفافية التشريعات والقواعد التنظيمية، ووجود ملعب يتساوى فيه الجميع، بالإضافة إلى أسلوب حياة مدنى عصرى مع استخدام اللغة الانجليزية كلغة التجارة والأعمال. فهذا هو ما جعل هونج كونج شيئًا مختلفًا، فقد تجاذب هونج كونج عاملان متناقضان: أن تكون مفيدة للصين، ويتطلب ذلك أن تتعلم كيف تتعامل مع المسئولين الصينيين وتفهم نظمهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وطريقة تفكيرهم، ولكن يجب ألا تسمح لهذه الاتجاهات بأن تؤثر على هونج كونج وإلا أصبحت مجرد مدينة صينية أخرى، كان عليها أن تحتفظ بالخصائص التى جعلتها وسيطًا لا غنى عنه بين الصين والعالم، كما حدث خلال الحكم البريطانى.

وقد توقعت أن توجه إلىّ وسائل الإعلام سيلاً من الانتقادات لأننى ذكرت حقائق قاسية. وكان رد الفعل عند المستمعين حماسيًا، أما رد فعل وسائل الإعلام فكان فاترًا فى اليوم التالى. وأدت تغطيتهم إلى أن الجماعات المهنية بدأت تفكر فى الخيارات التى تواجهها. كانوا فى موقف مختلف تمامًا عن الموقف الذى تصوره «كريس باتن»، فلم تتضح اليد الثقيلة للصين فى أى شيء، ولكن القلب المهموم لشعب هونج كونج قد شل حركتهم عن التحرك إلى الأمام ليحددوا ويعملوا من أجل الأهداف العملية التى يمكن تحقيقها فى

ظروفهم الجديدة، وعندما كان المسئولون البريطانيون يحكمونهم لم يكن شعب هونج كونج مضطرًا إلى أن يتصرف بشكل متماسك كمجتمع. كانوا أفرادًا عظماء وأصحاب مشاريع يتسمون بالجرأة، وراغبين فى الدخول فى مخاطر للحصول على مكاسب ضخمة لهم ولأسرهم، والآن فإنهم يواجهون بدائل جادة بالنسبة إلى مستقبلهم، ولابد أن يدخلوا فى هذه الخيارات معا باعتبارهم جماعة فرعية من الأمة الصينية.

وبالنسبة إلى الوقت الحالى، فهناك فجوة عميقة بين مطامح شعب هونج كونج، الذى يريد أن يكون أكثر ديمقراطية لحماية طريقته المزدهرة للحياة، وبين توقعات الزعماء الصينيين، الذين يريدون أن تكون هونج كونج مفيدة غير مضرة. وعلى مدى السنوات السبع والأربعين القادمة فإن الجانبين يجب أن يتقاربا وأن يتلاقيا، قد لا يكون هذا عسيرًا كما يخشى شعب هونج كونج الآن. فلابد أن ينقضى جيلان قبل أن يلتقيا داخل دولة واحدة، ونظام واحد. وإذا كانت التغيرات التى حدثت فى جيل واحد منذ وفاة الرئيس ماو، ستستمر بنفس المعدل، فإن التقارب يجب ألا يكون غير مريح.

٣٥- تايوان: الصين الأخرى

إن انعزال التايوانيين جعلهم يسعون إلى إقامة صلات مع سنغافورة فى سنوات مبكرة. ومن جانبنا، كنا حريصين على عدم الاعتماد كلية على الإسرائيليين فى التدريب العسكرى. وقد بدأت المناقشات عام ١٩٦٧: أرسل التايوانيون ممثلاً رفيع المستوى قابل كينج سوى **Keng Swee** الذى كان وزيرًا للدفاع وقتذاك، كما قابلنى. ومع حلول ديسمبر كانوا قد قدموا اقتراحًا لتشكيل سلاح جوى، وكنا حريصين على تدريب طيارينا وضباط بحريتنا فى تايوان؛ فلم يكن الإسرائيليون يستطيعون تقديم هذه التسهيلات، وكانت وزارة الدفاع التايوانية متعاونة، ولكنها كانت تلمح من آن لآخر بأنه عندما كانت وزارة الخارجية تأخذ علمًا بما تقدمه تايوان لنا من مساعدات دفاعية، كانت تطالب بالاعتراف الدبلوماسى فى مقابل ذلك. وقد أوضحنا بجلاء أننا لا يمكن أن نقبل بذلك فى هذا الصدد. وعندما أقام التايوانيون «مكتب التمثيل التجارى لجمهورية الصين» فى سنغافورة عام ١٩٦٩، تمت الموافقة بوضوح بأن تبادل البعثات التجارية هذا ليس معناه اعترافًا دبلوماسيًا بين الدولتين، فلم نكن نريد أن نتورط فى دعوى جمهورية الصين الشعبية بأنها الحكومة الوحيدة للصين، بما فى ذلك جزيرة تايوان.

وعندما صدر قرار الأمم المتحدة بقبول عضوية جمهورية الصين الشعبية، صوتنا لصالح القرار ولكننا امتنعنا عن التصويت على قرار بطرد تايوان. فقد حرصنا على أن تبقى سياستنا متسقة مع أنفسنا: فقد كانت هناك «صين واحدة» وكان إعادة توحيد الصين الشعبية وتايوان شأنًا داخليًا سيتم حسمه فيما بينهما. وكانت الروابط بين مكتب الأمن القومى لتايوان ووزارة دفاعنا قد أدت إلى أن أعارونا بعض معلمى الطيران التايوانيين وعددًا كبيرًا من الفنيين والميكانيكيين لنبدأ بهم قسم صيانة طائراتنا. وعندما اقترح مدير

مكتب الأمن القومى زيارتى إلى تايوان لمقابلة رئيس وزرائهم تشيانج تشنج كيو Chiang Ching– Kuo ابن رئيس الجمهورية تشيانج كاى شيك Chiang Kai– Shek، فى تايبيه فى مايو ١٩٧٣، وافقت على ذلك. وقام رئيس الوزراء تشيانج وزوجته الروسية باستقبالى و«تشو» فى المطار، وصحبنا فى السيارة إلى «جراند هوتيل» ودلنا على الجناح الذى سننزل فيه. وفى اليوم التالى طرنا معه فى طائرته الخاصة من طراز بوينج ٧٠٧ إلى قاعدة جوية، حيث قضينا نصف ساعة فى عرض جوى قامت به وحدة من سلاح الجو، ثم ذهبنا معًا بالسيارة إلى بحيرة الشمس والقمر Sun Moon Lake، وهى منتجع لقضاء العطلات، حيث قضينا يومين معًا للتعارف.

وعلى حفل العشاء فى تايبيه قابلت وزير خارجيته ووزير المالية، ووزير الشئون الاقتصادية، ورئيس هيئة أركان الحرب ومدير مكتب الأمن القومى، وبهذا تعرفت على كبار مساعديه محل الثقة. وبغض النظر عن التقبل الشخصى لتشيانج شنج– كيو، إلا أن أساس علاقتنا قام على أننا نعادى الشيوعية، كان الحزب الشيوعى الصينى هو عدوه اللدود، وكان الحزب الشيوعى المالاوى، الذى له علاقات مع الحزب الشيوعى الصينى هو عدوى، كانت بيننا قضية مشتركة.

وكانت لغته الإنجليزية ركيكة وكانت لغته الصينية (ماندرين) من الصعب فهمها، بسبب لكنة جيجيانج Zhejiang القوية، وكان يفهمنى عندما أتحدث بالإنجليزية، ومع استخدامى اللغة الصينية (ماندرين) أحيانًا استطعنا أن نتبادل الحديث بدون مترجم. وكان هذا أمرًا حيويًا فى إيجاد نوع من الود تحول بعد ذلك إلى نوع من الألفة والمودة. وشرحت له الموقف الجغرافى السياسى فى جنوب شرق آسيا، وكيف أن سنغافورة ينظر إليها على أنها صين ثالثة، بعد الصين وتايوان، فلم نكن نستطيع أن ننكر روابطنا اللغوية والعرقية والثقافية، ولكن كوننا نعادى الشيوعيين المالاويين قد طمأن جيراننا بأننا لن نكون بمثابة «حصان طروادة» لصالح الصين الشيوعية.

وقد أبلغنا ممثلنا التجارى فى تايبيه بعد ذلك بأن رئيس الوزراء يحسن الظن بى وبسنغافورة، وأنه كان سعيدًا بمقابلتى، ومن المؤكد أن هناك عاملاً واحدًا ساعد على

ذلك وهو ابنتى، وكانت وقتئذ طالبة طب شابة، وقد صحبتنا فى الزيارة، وهى متعلمة فى مدارس صينية وتتحدث الصينية (ماندرين) بطلاقة، وكان مظهرها وسلوكها يوحيان على الفور بأنها صينية، وقد أحدث ذلك فارقًا كبيرًا فى نظرة تشيانج شنج- كيو لزوجتى وابنتى وشخصى، وساعد ذلك فى تحديد نوع العلاقات بين سنغافورة وتايوان، وقد نشأت صلة صداقة قوية بينى وبين تشيانج فى تبادل المراسلات، ولقد كان هناك تعتيم إعلامى كامل على زيارتى، سواء فى تايوان أو سنغافورة؛ وذلك بناء على طلبى لتجنب إثارة اهتمام وجدل على المستوى الدولى.

وعندما زرت تايوان مرة أخرى فى ديسمبر ١٩٧٤ اهتم رئيس الوزراء تشيانج اهتمامًا شخصيًا ببرنامج زيارتى، وقد اصطفت وحدات سلاح البحرية والأسطول ترحيبًا بى، كما يحدث عند استقبال رؤساء الدول، وتم كل ذلك بدون الإعلان عن الزيارة. كما أنه صحبنى للاطلاع على تقدم بلاده، وتضمن ذلك أعمال تشييد وبناء ضخمة، مثل الطريق السريع بين الشرق والغرب الذى يمر بأرض جبلية وعرة. وخلال تلك الزيارة الثانية طرحت موضوع تدريب قواتنا المسلحة فى تايوان، بسبب محدودية مساحة سنغافورة. وكنا قد ناقشنا ذلك مع هيئة أركان العسكرية منذ عدة أشهر مضت وكان متعاطفًا، ومع حلول أبريل ١٩٧٥ كنا قد توصلنا إلى اتفاق خاص بتدريب القوات المسلحة السنغافورية فى تايوان تحت اسم رمزى: «تدريب ستار لايت» **Starlight** وكان ساريًا مبدئيًا لمدة عام. وقد سمح لنا بأن ندرب وحدات المشاة والمدفعية والمدرعات والصاعقة، وتوزع التدريب فى تايوان على مناطق تستخدمها قوات نظيرة، وكانوا يحاسبوننا على تكاليف ما نستهلكه لا أكثر.

وكان لتشيانج وجه مستدير وبشرة فاتحة، ويضع نظارات كثيفة مصنوعة من العظم، وكان جسمه بدين نوعًا ما، كان هادئًا ورابط الجأش وله صوت ناعم، لم يكن يدعى أنه مفكر ولكن كان ذهنه عمليًا ويتمتع بذكاء اجتماعى قوى، وكان بارعًا فى الحكم على شخصية من يقابلهم ويحيط نفسه برجال محل ثقته يمدونه بالنصيحة المخلصة حتى عندما لا تكون هذه النصيحة غير مرحب بها، وعندما كان يتحدث، كان يعطى نفسه قبل ذلك فرصة

للتفكير لأنه لا يسمح بالتزامات عارضة، ولم يكن يستطيع أن يسافر بحرية إلى الخارج ووجد فى شخصى مصدرًا إضافيًا للمعلومات عن التطورات فى أمريكا والعالم الأرحب، وكان يوجه أسئلة تدل على الاهتمام والبحث عن حقيقة التغيرات على المسرح الجغرافى السياسى. وحتى قبل مرضه فى منتصف الثمانينيات كان تشيانج يصحبنى فى جولات فى تايوان فى كل زيارة لى ثلاثة أو أربعة أيام. وفى تبادل حر للأفكار كان يدلى لى بتقديراته وآرائه عن الأحداث السياسية التى تكونت من قراءته للتقارير، وكان يشعر بعزلته الدولية بقوة.

ومن ١٩٧٣ حتى عام ١٩٩٠ زرت تايوان مرة أو مرتين فى السنة، وكنت دائمًا أتوقف فى هونج كونج، وكان من المفيد والملهم أن أشاهد التقدم الاقتصادى والاجتماعى للصينيين فى تايوان، مع زيادة فى النمو السنوى تتراوح بين ٨ و ١٠ فى المائة. فقد انتقلوا من الاقتصاد القائم على انخفاض الأجور والعمالة الكثيفة المعتمدة على الزراعة وصناعة المنسوجات والملابس والأحذية الرياضية، إلى القطاع الأكثر ربحية فى السوق. وفى بادئ الأمر قاموا بعمليات قرصنة بالنسبة إلى الكتب المدرسية الطبية والقانونية وغيرها التى كانوا يعيدون طبعها ويبيعونها بأسعار زهيدة للغاية. وفى الثمانينيات من القرن الماضى أصبحوا يطبعونها بعد الحصول على إذن من الناشرين على ورق فاخر وأغلفة مقواة. وفى التسعينيات أصبحوا ينتجون رقائق الكمبيوتر واللوحات الرئيسية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وغيرها من منتجات التكنولوجيا العالية، وقد لاحظت ارتفاعًا مماثلاً فى مستوى الاقتصاد ومستويات المعيشة فى هونج كونج أيضًا، وأدى التقدم السريع لهاتين الجاليتين الصينيتين البحريتين (تايوان وهونج كونج) إلى تشجيع كبير لى، وقد التقطت منهما بعض المؤشرات المفيدة، وإذا كان الصينيون قد استطاعوا تحقيق هذه الإنجازات، فإن سنغافورة يمكن أن تحققها هى الأخرى.

وكان الصينيون فى تايوان، بدون قيود الشيوعية، وبدون اقتصاد قائم على التخطيط المركزى، فى سباق إلى الأمام، وكانت تايوان، مثلها مثل هونج كونج، لا تتمتع إلا بالحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية، وكان كل ذلك سيتغير مع إجراء الانتخابات الشعبية فى

أوائل التسعينيات. وقد ضغطت المعارضة على الحكومة لتنفيذ المزايا الطبية والخاصة بالمعاشات وغيرها من الضمان الاجتماعى، حتى حدث عجز فى الميزانية، ومع وجود معارضة قوية فى المجلس التشريعى، فإن الحكومة فى التسعينيات وجدت صعوبة فى زيادة الضرائب لإيجاد توازن فى الميزانية. ومن حسن الطالع، فإن عمال تايوان استمروا حتى الآن متمتعين بدوافع أفضل للعمل من نظرائهم الأوروبيين. وكان تشيانج ووزراؤه فخورين بما أحرزوه من تقدم فى التعليم، فقد كان كل تلميذ يتعلم مجانًا حتى يصل على الأقل إلى المدرسة الإعدادية (أى تسع سنوات)، وفى التسعينيات أصبح حوالى ٣٠ فى المائة من الطلبة من خريجى الجامعات، وكان وزير ماليتهم ك. ت. لى **K.T.Li** يشكو من استنزاف العقول (هجرة المتعلمين للعمل بالخارج). وبداية من الستينيات كان يتخرج حوالى ٤٥٠٠ طالب جامعى ويذهبون إلى أمريكا للحصول على درجة الدكتوراه كل عام، ولكن كان ٥٠٠ فقط منهم يعودون إلى وطنهم.

ومع ارتفاع تايوان فى قائمة المتفوقين فى الأداء الاقتصادى، فإن «لى» سعى إلى جذب بعض أفضل عناصرهم للعودة إلى الوطن، وهم الذين عملوا فى معامل البحوث الراقية وفى كبريات شركات الاليكترونيات، وقد أقام حديقة علمية (مركزًا علميًّا متقدمًا) بالقرب من تايبيه وزودها بقروض ميسرة لقيام الباحثين فيها بعملهم فى أشباه الموصلات. وقد انطلقت صناعة أجهزة الكومبيوتر لديهم، وأقام رجالهم شبكات مع الأمريكيين فى صناعة أجهزة الكومبيوتر وحصلوا على المعرفة والخبرة التى مكنتهم من أن يلحقوا بآخر التطورات وتسويق منتجاتهم، وقد حصلوا على الدعم من المهندسين والفنيين التايوانيين الذين تعلموا محليًّا، وكان من بين المليونين إلى الثلاثة ملايين الذين وفدوا من الصين الأم مع قوات الجنرال تشيانج كاى شيك عدد كبير من المثقفين والمديرين والعلماء وأصحاب المشروعات، وكانوا يمثلون عاملاً مساعدًا حول تايوان إلى مركز اقتصادى قوى.

ومع هذا، فإن النخبة الآتية من الصين الام إلى تايوان كانوا يعرفون أنهم فى موقف صعب على المدى الطويل، فقد كانوا أقلية تبلغ نسبتها ١٥ فى المائة، وبالتدريج ولكن بشكل مطرد، فإن المناصب الحكومية وسلاح الضباط فى القوات المسلحة التى كان يشغلها أصلا

الوافدون من الصين أو أبناؤهم، بدأت تستوعب أعدادًا متزايدة من أهل تايوان، كانت المسألة مسألة وقت بالنسبة إلى أهل تايوان الذين يشكلون ٩٠ فى المائة من السكان، قبل أن يتمتعوا بثقلهم السياسى، وقد أدرك تشيانج وكبار مساعديه ذلك، وأخذوا ينتقون من بين التايوانيين أولئك الذين يمكن الاعتماد عليهم- وهم الذين سيستمرون فى سياستهم فى الوقوف بقوة ضد الشيوعيين من القارة، ومع هذا لم يكافحوا من أجل أن تكون تايوان منفصلة ومستقلة، وهو ما يعتبر محرمًا بالنسبة إلى الوافدين من الصين الأم.

ومع حلول منتصف الثمانينيات ظهر جيل أصغر من التايوانيين المتعلمين من بين صفوف المؤسسة الرسمية، وقد غيرنا ممثلنا التجارى الذى كان من إقليم «تشانج» الأصلى: جيجيانج **Zhejiang**، وحل محله آخر يمكنه أن يتحدث اللهجة المحلية: «مين-نان» **Min-nan**، وهى لهجة محلية لمقاطعة فوجيان **Fujian**، وكنا نستطيع أن نرى ما طرأ من تغيير فى تايوان وأن نتعرف على التايوانيين فى وظائف الحكومة المرتبطين بالكومنتانج **(KMT) Kuomintag** وأن نبتعد عن المنشقين التايوانيين الذين يريدون الاستقلال، كانت منظماتهم غير قانونية، وكان عدد كبير منهم قد سجنوا بتهمة التحريض.

وفى منتصف الثمانينيات لاحظت أن صحة تشيانج قد اعتلت بشكل ملحوظ، ولم يعد يستطيع أن يصحبنى فى جولة فى تايوان، وفهمت من أحاديثنا أنه يتعرض لضغط من وسائل الإعلام الأمريكية والكونجرس لكى يطبق الديمقراطية على نظامه السياسى، وألغى تشيانج الأحكام العرفية وبدأ العملية، وقام نجله هسياو- وو **Hsiao- wu** وهو ممثلهم التجارى فى سنغافورة بإبلاغى بما يفكر فيه والده، وأبلغت تشيانج بأنه حتى يمكن ضمان أمن تايوان فلابد له أن يحافظ على مساندة الرئيس ريجان، إلى جانب وسائل الإعلام الأمريكية والكونجرس لأن ريجان يحتاج إلى دعمهما له، وبعد ذلك سمح تشيانج بالمعارضة غير الرسمية التى كانت قد بدأت بشكل غير قانونى، بأن تشترك فى الانتخابات الخاصة بالمجلس التشريعى يوان **Yuan**.

وتوفى تشيانج فى يناير ١٩٨٨. وكان قد تمتع بمكانة محلية كبيرة ساعدته على أن يتعامل بنجاح مع القوى التى انطلقت بعد إلغائه الأحكام العرفية، وحضرت تشييع

جنازته، وكان قد حضر للعزاء عدد كبير من الزعماء اليابانيين والأمريكيين، ورؤساء الوزارات السابقين وكبار المسئولين السابقين، ولكن لم يحضر المسئولون الحاليون، كانت لجنازته طابع صينى تقليدى، وتم نقل جثمانه إلى مدفن مؤقت خارج تايبيه، كما حدث مع والده الجنرال تشانج كاى شيك، إلى أن يدفن نهائيًا فى مسقط رأسه بمقاطعة جيجيانج **Zhejiang** جنوب شنغهاى.

بعد ذلك تولى الرئاسة لى تينج- هيو **Lee Teng– hui** نائب الرئيس، وكنت قد قابلته لأول مرة عندما كان عمدة تايبيه، ثم حاكمًا لمقاطعة تايوان، وكنا نلعب الجولف فى فترات متقطعة، كان قديرًا ومجتهدًا ويظهر الاحترام لرؤسائه، وخصوصًا رئيس الجمهورية والوزراء من القارة. وكان مسئولاً ودودًا ومتواضعًا، وهو طويل القامة وله شعر رمادى ويضع نظارة سميكة، وعلى وجهه ابتسامة عريضة. وقبل أن يختاره تشانج شنج كيو نائبًا لرئيس الجمهورية فى ١٩٨٤، كان هناك تفكير فى عدد كبير آخر من زعماء كومنتانج التايوانيين، ولكن وجد أنهم غير مناسبين مثله، وقد افترضت أن تشيانج لابد أنه كان على قناعة مطلقة بأنه أهل للاعتماد عليه ويمكن الوثوق فيه للاستمرار فى اتباع سياسة تشيانج فى عدم السماح باستقلال تايوان عن الصين.

ولسنوات قليلة استمر الرئيس لى تينج- هيو **Lee Teng– hui** فى اتباع سياسة الكومنتانج القائمة على أن هناك «صين» واحدة وعدم استقلال تايوان عنها. وسعى أن يكتسب إلى جانبه عددًا كافيًا من الحرس القديم وعددًا قليلاً من القادة الشباب من القارة فى الكومنتانج ليتمكنوا من السيطرة الكاملة على الحزب، وكان أولئك الذين يحتلون مناصب رئيسية ممن لهم آراء مختلفة أو ممن لا يتقبلون النصيحة، قد تم استبعادهم بعد قليل، ومنهم هاو بيى- تسون **Hau Pei– tsun** رئيس الوزراء، وفردريك تشين فو **Fredrick Chien Fu** وزير خارجيته الذى نصح بعدم إتمام زيارته إلى أمريكا فى ١٩٩٥، وقد سارع لى **Lee** بإضفاء الطابع الديمقراطى على النظام بأن يعين عددًا أكبر من التايوانيين فى مناصب رئيسية وأن يقوى قبضته على الكومنتانج وعلى البلاد، وكان الحرس القديم فى الكومنتانج قد أخبرونى قبل ذلك بأنهم يتوقعون ذلك ويتقبلونه كأمر حتمى، ولكن لم يكونوا

يعلمون أن الرئيس «لى» سيكون سريعًا فى نقل السلطة السياسية إلى الأغلبية التايوانية البالغة ٩٠ فى المائة من خلال الانتخابات الشعبية للجمعية الوطنية والمجلس التشريعى يوان، وقد حاول الكومنتانج نفسه إلى أن قام عدد كبير فى النهاية بالانشقاق عليه لتكوين «الحزب الجديد»، وهى خطوة أضعفت قبضة الكومنتانج بشكل حاد على السلطة.

وعندما ثبت الرئيس «لى» من مركزه بدأ فى الإعراب عن مشاعره فى كلمات جعلت الزعماء فى بكين يخلصون إلى أنه يريد أن يبقى تايوان منفصلة عن الصين لأطول مدة ممكنة. وفى ١٩٩٢ أعلن الرئيس «لى» شروطه لإعادة الوحدة. فقد وصف جمهورية الصين بأنها «صين واحدة»، وليست جمهورية الصين الشعبية، وإن إعادة الوحدة لا يمكن تحقيقها إلا تحت «صين حرة مزدهرة وديمقراطية»- أو بمعنى آخر الصين الشيوعية يجب أن تصبح أولاً ديمقراطية مثل تايوان، ولم أكن أعرف وقتذاك أن ذلك كان يمثل موقفًا محددًا لا يمكن تجاوزه، وليس نقطة بداية للمفاوضات.

وفى أبريل ١٩٩٤ أجرى الرئيس «لى» مقابلة مع «ريوتارو شيبا» **Ryotaro Shiba** وهو صحفى يابانى معروف، وقد نشرت المقابلة فى مجلة يابانية ولم يصدر أى تكذيب لها. وقد قال فيها إن الكومنتانج هو حزب من الخارجين، وأن الشعب التايوانى قد عانى كثيرا تحت الاحتلال من الخارجين الذين يضمون حكومة الكومنتانج، وأن الصعوبات ستواجه النبى موسى وشعبه... «فالخروج» قد يكون هو النتيجة المناسبة، وكان تصريح رئيس تايوان عن النبى موسى الذى يقود شعبه إلى الأرض الموعودة، من التصريحات التى لا يمكن للصين أن تتجاهلها.

وكان التايوانيون الأصليون يحملون الضغينة ضد الصينيين من القارة، بسبب حادث «٢٨ / ٢». ففى ٢٨ فبراير ١٩٤٧ تقريبًا قتل آلاف من التايوانيين الأصليين على يد القوات الوطنية بسبب الإعراب عن سخطهم ضد الصينيين من القارة الذين لم يكونوا يتصرفون باعتبارهم محررين ولكن سادة، وتم قمع أى إشارة عامة إلى هذه المأساة، ولكنها عاشت فى ذاكرة السكان المحليين وظهرت على الملأ عندما تولى الرئاسة تايوانى، ومما يحسب له أن الرئيس «لى» قد سيطر على أية محاولة لتصفية الحسابات عن الأحداث السابقة.

وكان هناك اتجاه فى الانتخابات الشعبية لإعادة فتح هذه الجروح القديمة وتعميق الانقسام بين التايوانيين والصينيين من القارة، وحتى يقترب السياسيون من الأغلبية البالغة ٩٠ فى المائة فإنهم أكدوا هويتهم الأصلية، فقد قاموا بحملاتهم مستخدمين لهجة «مين- نان» المحلية وسخروا من المعارضين الصينيين من القارة لعجزهم عن استخدام هذه اللغة، بل إن بعضهم شكك فى ولاء الصينيين من القارة لتايوان.

وقد شعر بعض الزعماء الصينيين من القارة من كبار السن بالإهانة من هذه الهجمات الانقسامية. وساعد العلماء من الصينيين من القارة على بناء الجامعات وعلى تعليم عدد كبير من التايوانيين القادرين، وكان زعماء بارزون من الصينيين من القارة من أمثال رئيس الوزارة ى. س. صن ويو كيو- هوا ووزير المالية ك. ت. لى هم الذين وضعوا السياسات التى نقلت تايوان من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد صناعى، وهم الذين وضعوا أساس نجاح تايوان الكبير.

وكانت هناك نتيجة محزنة للدعاية الانتخابية، وهى ازدياد تورط المافيا الصينية أو الجمعيات السرية. وترجع الصلات بين هذه الجمعيات والكومنتانج إلى أيام ما قبل الحرب فى شنغهاى، عندما استخدمها الجنرال تشيانج كاى شيك لمحاربة الشيوعيين، وهذه الجمعيات صحبته إلى تايوان، وانتعشت المافيا التايوانية وأصبح لها جذور. ومادامت الانتخابات لم تكن تؤدى إلى سلطة حقيقية، فإن الحكومة كانت قادرة على السيطرة عليهم.

وعندما حدث انفتاح فى النظام السياسى فى أواخر الثمانينيات وأصبحت الانتخابات منافسة من أجل ممارسة السلطة الحقيقية، اكتشف زعماء جمعيات المافيا أنهم يمكنهم أن يعملوا على انتخاب عناصر منهم لشغل مناصب فى السلطة. ومع حلول ١٩٩٦ عندما أصبح ١٠ فى المائة من المجالس التشريعية الوطنية و٣٠ فى المائة من المجالس التشريعية المحلية من أعضاء الجمعيات السرية، تحولوا إلى قوة سياسية، وعم الفساد وشراء الأصوات. وعندما وصلوا إلى السلطة كان عليهم أن يستعيدوا ما صرفوه.

ولم تستطع الصحافة الحرة أن توقف الفساد (أو ما يسمى «الذهب الاسود») أو قمع الجمعيات السرية التى كانت أشبه بمافيا صقلية، فقد أصبحت على قدر كبير من

القوة حتى أنه عندما قتل أحد زعمائها على يد عصابة منافسة فى ١٩٩٦، فإن أمين عام مكتب رئيس الوزراء لى تينج- هيو **Lee Teng- hui** قام بالعزاء علنًا بأن أرسل إكليلا من الورود الجنائزى التقليدى حتى يستثير إعجاب أتباعه، وقد استطاعت المافيا أن تتوغل فى صناعة البناء والتشييد، والتعاونيات الزراعية وحتى فريق البيسبول. واستطاعت أن تشق طريقها إلى الاجتماعات العامة السنوية للشركات المعتمدة ولجان المعابد الغنية، بل بدأت حتى بتجنيد أعضاء من المدارس. وفى يونيو ٢٠٠٠ بعد أسبوعين من تعيين وزير العدل وهو أول وزير من خارج الكومنتانج ويدعى تشين دينج- نان **Chen Ding- nan** صرح بقوله:

«فى منطقة شرق آسيا يسود تايوان أخطر حالات الفساد، وقد فشلت فى فعل شىء حياله فى الخمسين عامًا الماضية. ويعتبر «لى تينج- هيو» **Lee Teng- hui** مصدر سياسة الذهب الأسود فى تايوان، فهو يعرف أين هو ولا يفعل شيئا غير الحديث عن الحاجة إلى مكافحته، وهذا هو السبب فى أن وزراء العدل السابقين قد اضطروا إلى التنحى لأنهم صدقوا كلمات مستر «لى» وحاولوا أن يقضوا على الفساد. إن الجو العام والثقافة والشعب- يمكن أن يؤثروا بسهولة فى القضاة والشرطة وحتى المسئولين التشريعيين. إننا نطلب منهم أن يتحملوا مسئولياتهم».

وقد استقبلت الرئيس «لى» فى سنغافورة فى ١٩٨٩، وهى أول زيارة لرئيس جمهورية تايوان إلى جنوب شرق آسيا وقد قدمت له جميع المجاملات الشخصية الواجبة لرئيس دولة زائر، ولكن على الرغم من أنه لم نكن قد أقمنا علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، فقد قررت ألا تكون مراسم استقباله خاصة برئيس دولة، فلم تكن هناك أعلام، ولا حرس شرف، ولا مظاهر احتفال لزيارة رسمية، وفى جميع التصريحات العامة كنا نشير إليه بالرئيس لى «من تايوان» وليس «رئيس تايوان»، ومع هذا فإن هذه الزيارة رفعت من مكانته السياسية فى المنطقة.

ولأننى تصرفت كقناة للرسائل بين الجانبين، فإن جمهورية الصين الشعبية وتايوان اختارتا سنغافورة لعقد أول محادثات بينهما فى أبريل ١٩٩٣. وقد أطلق الصينيون عليها

«محادثات وانج- كو» Wang- Koo Talks على اسمى الزعيمين اللذين مثلا رسميًا المنظمات «غير الرسمية» فى الجانبين. وقد قابلت رئيسى الوفدين كلاً على حدة وعلمت أنهما يحملان أجندتين مختلفتين عهد بهما إليهما رئيس كل منهما. كان كو تشين- فو Koo Chen- fu يمثل تايوان، وكان يريد فقط أن يسوى المسائل الفنية المختلفة مثل توثيق المستندات والوثائق والتحقق من رسائل البريد المسجل، وكان رئيسه لا يريد أية مناقشات حول تحرير التجارة، ولا إعادة توحيد البلدين طبعًا، وكان وانج دايوهان Wang Daohan يريد أن تؤدى هذه المباحثات الأولية إلى مناقشات جادة حول إعادة التوحيد، وكما كان متوقعًا، فإن المباحثات لم تحسن من العلاقات بينهما.

والرئيس «لى» قارئ نهم ولديه مقدرة فائقة على استيعاب المعلومات، وقد تعلم فى مدارس يابانية فى تايوان عندما كانت تسمى فورموزا، وكانت مستعمرة يابانية. وخلال الحرب كان من بين القلة من التايوانيين الذين تم اختيارهم لمواصلة التعليم فى الجامعات اليابانية، فالتحق بجامعة كيوتو Kyoto الامبراطورية، وهى ثانى أفضل جامعة بعد جامعة طوكيو الإمبراطورية، وعاد إلى تايوان بعد الحرب ليكمل دراسته الجامعية فى تايبيه. وفيما بعد، ذهب إلى أمريكا فى منحتين متقشفتين، وكانت الثانية فى كورنيل Cornell حيث حصل على الدكتوراه فى الاقتصاديات الزراعية.

وقد أخبرنى بفخر أنه كان يقرأ أربع صحف يابانية كبرى كل يوم وكان يشاهد تليفزيون إن اتش كى NHK على القمر الصناعى من طوكيو. وحتى بالنسبة إلى الكتب كان يفضل أن يقرأ الترجمات اليابانية بدلاً من الأصول الانجليزية لأنه وجد أنها أسهل له. ولما كان قد تفقه فى التاريخ اليابانى والثقافة اليابانية، فإنه لم يفكر كثيرًا فى الصين، سواء فى تاريخها أو حضارتها أو زعمائها الشيوعيين الحاليين، فقد كان يراهم من خلال عيون النخبة المتعلمة اليابانية. وكان يزدرى الزعماء الشيوعيين، ويسميهم علنا «الأغبياء» و«المعتوهين» و«ذوى العقول المخربة». ولم يعمل الزعماء الصينيون على الرد على هذه الإهانات، ولكنى كنت متأكدًا أن بعض الموظفين فى بكين كانوا يسجلونها بانتظام.

وقد وجدت أنه واثق من نفسه، مطَلع جيد ولديه معلومات كافية عن أى موضوع يهمه. ولكن بسبب عزلة تايوان، فإنه لم يكن يفهم لماذا لا يتعاطف زعماء العالم مع تايوان كما فعل اليابانيون، كان يعتبر تعاطف اليابان وتأييدها لتايوان على جانب كبير من الأهمية. كما كان يعتقد أنه إذا اتبع تشخيص الليبراليين الأمريكيين والكونجرس الأمريكى بالنسبة إلى الديموقراطية وحقوق الانسان، فإن الولايات المتحدة ستدافع عنه ضد الصين الشيوعية. ولم أستطع أن أفهم موقف الرئيس «لى»، وقد شرح صديق قديم لنا بأن تدريبه اليابانى قد بث فيه أخلاقيات الساموراى وروح المحارب اليابانى، وهو يعتبر أن مهمته هى أن يقود شعب تايوان إلى «أرض الميعاد». وأضاف صديقه أن «لى» مسيحى ورع يعمل على تنفيذ التعاليم الالهية بأى ثمن، مدفوعا بروح الساموراى.

وفى يونيو ١٩٩٥، بعد ممارسة ضغوط قوية حصل الرئيس «لى» على موافقة الكونجرس الأمريكى على اتخاذ قرار بالإجماع لمنحه تأشيرة دخول لزيارة كورنيل، الجامعة التى درس فيها، وكان لهذه الزيارة والخطاب الذى ألقاه فى كورنيل أثر أكبر بكثير مما توقع الكونجرس، وكنت أخشى من بعض ردود الأفعال، ولكن لم أدرك عمق عدم ثقة الصين فى الرئيس «لى» والتداعيات التى قرأوها فى قرار الرئيس الأمريكى للسماح بهذه الزيارة، وفيما بعد فى أكتوبر سألت رئيس الوزراء «لى بينج» عن سبب اقتناعه بأن «لى تينج- هيو» يريد الاستقلال، قال «لى بينج» إنهم شاهدوا الفيديو الذى سجل خطاب «لى تينج- هيو» فى كورنيل. فهو لم يشر أبدًا إلى صين واحدة، ولكنه شدد على تايوان، وأطلق عليها اسم «جمهورية الصين فى تايوان». وهذه القناعة أدت فى مارس ١٩٩٦ إلى أكبر مواجهة بين الجانبين منذ أزمة ١٩٥٨ فى كيوموى **Quemoy**. وقد نشر الصينيون القوات وقاموا بتدريبات عسكرية فى مقاطعة فوجيان المقابلة لتايوان، وأطلقوا صواريخ هبطت فى المياه بالقرب من موانى بحرية مهمة على الشاطئ الغربى لتايوان.

وحتى أخفف من الموقف المتأزم، قلت فى ٣ مارس ١٩٩٦: «لقد أشار زعماء الصين إلىّ على أنى صديق قديم لهم، ولكنى صديق أقدم لتايوان، وإذا أضيرت الصين أو تايوان، فإن سنغافورة ستعانى من الخسارة، وإذا أضيرت الدولتان، فإن خسائر سنغافورة ستكون

مضاعفة، فسنغافورة تستفيد عندما تزدهر الدولتان، وعندما يتم التعاون بينهما، وتساعد أحدهما الأخرى»، ولكن نائب رئيس الوزراء «كيان كيتشن»، وهو وزير خارجية الصين صرح فى مؤتمر صحفى بأن هذه مسألة داخلية، وأننى- على الرغم من معرفتى بتايوان أكثر من معظم الغرباء، فإن هذه ليست مسألة تخص الغرباء. وهذا التعنيف الخفيف لم يدهشنى لأنه يتمشى مع موقفهم الأساسى بأن هذه مشكلة «صينية» داخلية يمكن أن تحل مباشرة بين زعماء الجانبين.

وأثناء ذلك، بدأ الرئيس «لى» ينفى تأكيد طابع تايوان الصينى، فمنذ نهاية الحرب فى ١٩٤٥ حتى وفاة «تشانج تشينج كيو» فى ١٩٨٨، كانت مدارسهم وجامعاتهم تدرس باللغة الوطنية (ماندارين)، وكان الطلبة يدرسون تاريخ وجغرافيا الصين التى كانت تايوان مقاطعة لها، والآن تدرس المدارس مزيدًا من تاريخ وجغرافيا تايوان، وقليلاً عن الصين، وفى أوائل ١٩٨٩، بعد وفاة تشانج بقليل، كنت أستطيع أن أستشعر الحرج لدى رئيس الوزراء يو كو- هوا Yu Kuo- hwa وهو من الصين، وقد صحبنى فى زيارة إلى تايتونج Taitung وهى منتجع ربيعى دافئ يابانى. وبعد العشاء، فى حفل للكاريوكى Karaoke (وهى نوع من الترفيه يغنى فيها الحضور أغانى شعبية على أنغام مسجلة)، كان الوزراء التايوانيون المحليون ينشدون أغانى «مين مان»، التى لم يكن يفهمها «يو» Yu.

وخلال ١٢ عامًا قضاها «لى» رئيسًا للجمهورية، كان يعبر عن مشاعره الانفصالية التى رقدت فى سبات فى تايوان، وكان يقلل من قيمة إرادة زعماء وشعب الصين بأن تبقى تايوان بحزم داخل نطاق الصين، وكانت سياسات «لى» لا يمكن أن تسود إلا بتأييد من الولايات المتحدة، وكان يتصرف كأن هذا التأييد موجود طول الوقت، ولهذا كان يقود شعب تايوان للإيمان بأنهم ليسوا فى حاجة إلى التفاوض بجدية بشأن مستقبل تايوان مع زعماء الصين، وكان إسهامه فى تحديد مستقبل تايوان هو فى تحويل قضية إعادة التوحيد إلى أهم بند فى الأجندة الوطنية لبكين.

وكان زعماء الصين يراقبون حملة الانتخابات الخاصة برئيس الجمهورية الجديد فى مارس ٢٠٠٠. وكانوا قلقين من تزايد التأييد لـ«تشين شوى- بيان» Chen Shui- bian،

مرشح الحزب الديمقراطى التقدمى، فقد كان الوطنيون الأصليون لتايوان الذين يتكون منهم هذا الحزب قد كافحوا طويلاً من أجل استقلال تايوان وقد سجنتهم وعاقبتهم حكومة الكومنتانج أثناء عهد الرئيس تشانج كاى شيك وابنه، الرئيس تشانج شنج كيو. وفى ٢٢ فبراير ٢٠٠٠ نشرت وسائل الإعلام فى بكين كتابًا أبيض لمجلس الدولة للتحذير من أنه إذا رفضت تايوان مناقشة إعادة التوحيد بشكل نهائى فإن الصين ستضطر إلى استخدام القوة، وقد كان ذلك موجهًا إلى تشين بالذات، وفى ١٥ مارس، قبل ثلاثة أيام من الانتخابات قام رئيس الوزراء الصينى زيو رونجيى **Zu Rongji** فى مؤتمر صحفى بالتليفـزيون على الهـواء بتحـذير التايوانيين من أن الصين مستعدة لسفك الدماء لحماية أراضيها.

وقد فاز شوى- بيان بالرئاسة بحصوله على أقل من ٤٠ فى المائة من الأصوات ضد المرشح المستقل جيمس سونج **James Soeng** الذى حصل على ٣٦ فى المائة، وخسر مرشح الكومنتانج لين تشان **Lien Chan**، نائب رئيس الجمهورية ، خسارة فادحة، وكان المشاهد أن رئيس الجمهورية «لى تنج- هيو» **Lee Teng- hui** قد تخلى عن نائبه «لين تشان» بحملة انتخابية فاترة لتأييد «لين»، وكان هناك عدد كبير من أصدقاء الرئيس «لى» المقربين قد انحازوا إلى «تشين»، وأضاف ذلك إلى انعدام ثقة زعماء الصين فى «تشين». وقالت بكين: إنها ستنتظر وتتريث وتستمع وتراقب ما سيقوله تشين. وأدلى «تشين» بتصريحات تصالحية بعد أن تم إعلان فوزه ولكن لم يكن بين تصريحاته أى التزام من جانبه بالتعهد بإعادة التوحيد فى النهاية، وصرح الرئيس چيانج زيمن **Jiang Zemin** بأن المباحثات لن تستأنف إلا تحت مبدأ صين واحدة. وقال «تشين» إن فكرة صين واحدة يمكن أن تكون بندًا للمناقشة، وفى حفل تنصيبه فى ٢٠ مايو، قال «تشن»: «إن الجانبين يمتلكان من الحكمة والإبداع ما يكفى لمعالجة مشتركة لمسألة مستقبل «صين واحدة». ولم يدل بأى سبب يدعو إلى عمل متعجل ضد تايوان، ولكنه لم يقل شيئًا يزعزع إيمان القادة الصينيين بأنه سيستمـر على نهـج فترة حكم «لى تنج- هوى»، فى غيابه. وبعد مرور ساعتين على إلقاء الخطاب أعلنت الصين أنه يعوزه الإخلاص. وكان من المرجح أن بكين ستنتظر إلى أن تعـرف من سيكون الرئيس الأمريكى التالى فى نوفمبر ٢٠٠٠ قبل أن تقرر المسار الذى ستتخذه.

قد يكون المسرح قد أعد لمواجهة درامية، فإذا كان رئيس الجمهورية الجديد يستخدم لغة ملتبسة ولا يوافق على أن تكون تايوان والصين جزءًا من صين واحدة، مهما كان التعريف، فإن الموقف سيصبح عرضة لأى تغيير مفاجئ. ولا يمكن لأى زعيم صينى أن يستمر فى البقاء إذا ظهر أنه «سيخسر تايوان»، وأمام الرئيس الجديد خياران: إما أن يستمر حيث انتهى «تينج- هوى»، بما يعنى الصراع، وإما إغلاق ذلك الفصل وبداية فصل جديد على أساس واقعى، لقد انفصلت تايوان عن الصين منذ أكثر من مائة عام منذ ١٨٩٥. ولا يوجد أى صينى فى تايوان يرغب فى أن يعاد استيعابه فى تلك الدولة الهائلة البالغ عددها ١٢٠٠ مليون نسمة. فالتايوانيون يفضلون طريقتهم المختلفة فى الحكم وأسلوب الحياة والمستوى الأعلى فى المعيشة، الذى عملوا بجد لتحقيقه، وحتى الذين وفدوا من الصين وأقاموا فى تايوان منذ عام ١٩٤٩ ويؤيدون إعادة التوحيد فإنهم لا يريدون أن يتحقق ذلك فى المستقبل القريب، وقد تكون الولايات المتحدة قادرة على منع الصين عن استخدام القوة لعشرين أو ثلاثين عامًا قادمةو وخلال هذا الوقت فإن الصين قد تطور من قدرتها العسكرية وتتحكم فى المضايق. وقد يكون من الحكمة - قبل أن يميل الميزان العسكرى لصالح الصين - أن تتم المفاوضة حول شروط إعادة توحيد نهائية، وليست فورية.

وإذا افترضنا أن الاسوأ حدث، وأن الصين استخدمت القوة وأن الولايات المتحدة ردت وألحقت هزيمة حاسمة بالجيش الصينى باستخدام تكنولوجيا متفوقة. «هل تكون هذه هى نهاية القصة؟» لقد وجهت هذا السؤال إلى ثلاثة من الباحثين الأمريكيين فى مراكز فكر بعد الانتخابات فى تايوان مباشرة، وأجاب أحدهم: «ستكون هذه هى بداية القصة». لقد فكر فى المشكلة، وإذا هزمتهم التكنولوجيا الأمريكية المتفوقة، فليس من الصعب تصور أن مليارا ومائتى مليون صينى سيكون لديهم حافز قوى ليظهروا للأمريكيين أنهم ليسوا جبناء ولا أقل من غيرهم.

إن استمرار الرئيس «تشين شوى- بيان» على نفس سياسة «لى تينج- هوى» يخلق هوية وطنية تايوانية منفصلة ومختلفة، وسيؤكد شكوك بكين من أنه وضع تايوان على

مسار الاستقلال، وسيزيد ذلك من خطر اللجوء إلى حل متعجل لمسألة إعادة التوحيد، وإذا أصبحت تايوان أمة مستقلة، فإن «لى تينج- هوى» سيدخل التاريخ باعتباره بطلاً. وإذا أعيد توحيد تايوان مع الصين بالقوة، فإن التاريخ لن يكون رفيقًا مع رجل أحدث ألمًا غير ضرورى ومعاناة للشعب الصينى فى تايوان.

إن الشعب الصينى على جانبى المضايق يمكن أن يقلل من مشاكله بأن يقيم علاقات أكثر سهولة على مر السنين، وإذا كان لابد أن تحدث إعادة توحيد سلمية فلابد أن يكون ذلك بالتدريج، وليس بالتركيز على الاختلافات التى تؤدى حاليا إلى انقسام المجتمعين. فكل منهما يحتاج إلى العمل وتضييق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بينهما. فالشعور بالانتماء للشعب الصينى أضعف فى تايوان من هونج كونج. فالصين لها من الوزن ورباطة الجأش ما يسمح لها بأن تتقبل هذا وأن تتبنى مقاربة مفتوحة وسخية لمساعدة عملية المصالحة، فإعادة التوحيد الذى يتحقق بالقوة سيترك آثار جروح لا تندمل. ومن جهة أخرى فإن زعماء تايوان عليهم إما مسئولية التحرك نحو الاستقلال وإما أن يوسعوا عن عمد الخلافات بين المجتمعين.

٣٦- الصين: تنين بذيل طويل

لا توجد أية دولة أجنبية غير بريطانيا مارست نفوذًا كبيرًا على التطور السياسى لسنغافورة، مثل الصين، التى تعتبر وطن الأجداد لثلاثة أرباع شعبنا- والعلاقات بين سنغافورة والصين طويلة ومعقدة وغير متكافئة، ومنذ تأسيس سنغافورة فى ١٨١٩ حتى ١٩٦٧، فإن الصين فى عهد أسرة كينج **Qing** لم تعترف بوجود صينيين فيما وراء البحار. وقد تغير ذلك فى السبعينيات من القرن التاسع عشر عندما أقامت الصين قنصليات فى «نانيانج» **Nanyang** (مناطق بحار الجنوب)، التى كانت تحت السيطرة الاستعمارية للبريطانيين والفرنسيين والهولنديين. وهذه القنصليات، ومنها واحدة فى سنغافورة، لم يكن المقصود منها حماية الصينيين فقط ولكن تعزيز ولائهم للصين بدعم الثقافة الصينية والتعليم الصينى، والحصول على دعمهم المالى.

وفى العشرينيات من القرن العشرين أرسل الحزب الشيوعى الصينى عميلاً إلى سنغافورة لتشكيل حركة شيوعية فى «نانيانج»، وعندما عقد الشيوعيون اجتماعًا سريًا فى سنغافورة فى ١٩٣٠ لتأسيس الحزب الشيوعى الملاوى، كان حاضرًا الزعيم الشيوعى الفيتنامى الأسطورة «هو تشى منه» **Ho Chi Minh**، وامتدت المنافسات والصراعات بين حزب الكومنتانج الوطنى والحزب الشيوعى الصينى فى الصين إلى أنصارهم فى سنغافورة والملايو. وخلال الحرب فإن حزب الكومنتانج الوطنى والحزب الشيوعى الصينى حاربا ضد اليابانيين فى الصين، وبسبب أنشطتهما الأقوى فى مقاومة اليابانيين، تمتع الحزب الشيوعى الصينى بتأييد أكبر من العمال والمزارعين الصينيين.

وكان قيام الصين الشيوعية فى ١٩٤٩ قد ألهم نوعًا من الاعتزاز الوطنى العميق سرى فى نفوس الجالية المتعلمة الصينية مع توقع ظهور صين قوية. يمكنها أن تمحو شعورهم

بالمهانة والخضوع على أيدى البريطانيين وغيرهم من الأوروبيين. ومن جهة أخرى، فقد أثارت مخاوف عميقة الجذور بين الملاويين والهنود والصينيين الذين تلقوا تعليمًا انجليزيًا والأقلية من الذين تلقوا تعليمًا صينيًا الذين أيدوا حزب الكومنتانج الوطنى. وفى ١٩٤٩ فإن كلاً من حزب الكومنتانج الوطنى والحزب الشيوعى الصينى كانا محظورين فى سنغافورة، ولكن بقى الانقسام فى الجالية على ما هو عليه.

وكانت جمهورية الصين الشعبية تسعى إلى زيادة ولاء الصينيين المقيمين فى الخارج، لبكين. وفى ١٩٤٩ أقامت الصين لجنة الشئون الصينية فيما وراء البحار وبدأت برامج إذاعة موجهة إليهم، وكانت تدعم التعليم الصينى فى الخارج وشجعت الصينيين فى «نانيانج» على أن يرسلوا أبناءهم للتعليم فى الصين وأن يحولوا أموالاً إلى أقربائهم. كما أنها ناشدت الأطباء والمهندسين والمدرسين المؤهلين للعودة إلى الوطن والمساعدة فى بنائه. كان ذلك تحديًا تخريبيًا للحكومات الاستعمارية وللحكومات المستقلة حديثًا فى جنوب شرق آسيا، ثم بعد ذلك فى الملايو. وكان «راديو بكين» وصحيفة الشعب اليومية ومجلة بكين ريفيو **Beijing Review** تهاجم ماليزيا بشكل منتظم وتعتبرها متآمرة مع الاستعمار الجديد لاضطهاد المواطنين الذين من أصل صينى.

وكان «تانكو عبد الرحمن» وغيره من زعماء الملايو يخشون نفوذ بكين فى الحزب الشيوعى الملاوى وفى مجموع السكان المتحدثين بالصينية. وعندما كتب شوان لاى خطابًا إلى فى ١٩٦٣ مماثلاً للخطاب الموجه إلى عدد كبير من رؤساء الحكومات الأخرى، يدعو فيه إلىّ إزالة وتدمير الأسلحة النووية، رددت عليه بخطاب فاتر بأن مثل هذا الحل يلقى ترحيبًا من الجميع، وكان ذلك بينما كنا مستعمرة تحت الحكم الذاتى وليس ولاية فى ماليزيا. وعندما نشرت الصين خطابى إلى شوان لاى عام ١٩٦٤، بعد انضمامنا إلى ماليزيا، عنفنى تانكو علانية لأننى «تبادلت الرسائل مع حكومة لا تعترف بها ماليزيا وأثبتت قولاً وعملاً أنها معادية لماليزيا».

وفى يناير ١٩٦٥ شجب رئيس الوزراء شوان لاى إقامة ماليزيا فى خطاب له إلى الوفد الإندونيسى فى بكين، وبعد الاستقلال لم يكن بيننا وبين جمهورية الصين الشعبية

أية اتصالات دبلوماسية. والحقيقة أنه حتى عام ١٩٧٠ لم تكن بكين قد اعترفت بوجود سنغافورة المستقلة، وكانت إذاعات الصين ومطبوعاتها تشير إلى سنغافورة «كجزء من الملايو»، كما أن ماليزيا لم تكن موجودة بالنسبة إليهم لأنها عبارة عن «مؤامرة للاستعمار الجديد». كما أن دعايتهم كانت تشجب «سلطات سنغافورة» بانتظام بسبب «قمعها المسلح الإجرامي لشعب سنغافورة». وفي ١٩٦٦ قام «اتحاد نقابات العمال لكل الصين» بإرسال برقية إلى النقابات اليسارية في سنغافورة معربًا عن سخط العمال الصينيين بسبب أعمال القمع البربرية ضد العمال التي ترتكبها سلطات سنغافورة التي تسير في ذيل الاستعمار الأمريكي والبريطاني، وقد هوجمت أنا بالاسم في ١٩٦٨ عندما وصف راديو بكين «لي كوان يو» بأنه «كلب ضال للاستعمار الأمريكي والبريطاني».

وعندما كانت الثورة الثقافية في الصين في أوجها، تعودنا أن نصادر كميات كبيرة من المنشورات التي تحمل «أفكار ماو» وكانت تستوردها بعض المكتبات التي تبيع كتبا باللغة الصينية، وكذلك آلاف من نسخ الكتيب الأحمر الصغير من تأليف «ماو» الذي يحضره البحارة الصينيون من أجل توزيعه، وحتى فرع بنك الصين في سنغافورة انضم إلى هذا الجنون وأخذ يوزع منشورات دعائية للثورة الثقافية على عملائه فوق الموائد. وقد ألقينا القبض على مواطنينا الذين تورطوا في هذا النشاط المحموم وحاكمناهم، ولكننا تركنا الرعايا الصينيين دون أن نمسهم حتى نبقي على التجارة مع الصين.

وفي أواخر عام ١٩٧٠ غيرت بكين من موقفها نحو سنغافورة، وفي العواصم التي كان لنا تمثيل فيها، كان رؤساء بعثاتنا توجه إليهم دعوات إلى حفلات الاستقبال التي تقيمها الصين في عيدها القومي، وكانت أولوية الصين وقتئذٍ تقوم على إقناع أكبر عدد ممكن من الحكومات لكي تتحد ضد الاتحاد السوفيتي وتوقف توسيع نفوذه في جنوب شرق آسيا، وكان التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ومصادمات الحدود بين القوات الصينية والروسية عبر نهر أمور **Amur** عام ١٩٦٩ قد جعل التصرفات الطائشة الثورية للصين في منتهى الخطورة، فقد كانت تضعف من قدرة الصين على مقاومة السياسة العدوانية للاتحاد السوفيتي.

ومع حلول ١٩٧١ توقفت الصين عن هجماتها العلنية على حكومة سنغافورة. وفي هذا العام رفع فرع بنك الصين في سنغافورة علم سنغافورة في عيدنا القومي، وهو تصرف لم يحدث من قبل، وكان الميزان التجاري بين البلدين في صالحهم دائمًا، وكانت سنغافورة هي ثاني دولة تحصل على أكبر عملات أجنبية بعد هونج كونج. ولم يكن يقلقنا أن الميزان التجاري ليس في صالحنا لأن اقتصادنا قائم على أننا ميناء تشترى فيه السلع للاستيراد والتصدير والتوزيع، ولكننا كنا نطلب من جميع الشركات الصينية في سنغافورة أن يتم تسجيلها في مصلحة حكومية تشرف على التجارة مع الدول الشيوعية. وهكذا فإن الامتياز الذي يمنحه الجانب الصيني لابد أن يقابله ترخيص من حكومة سنغافورة.

وجاء أول اتصال عن طريق «دبلوماسية تنس الطاولة (بنج بونج)» في ١٩٧١، فقد سمحنا لفريق تنس الطاولة السنغافوري بقبول دعوة للمشاركة في ألعاب الصداقة لتنس الطاولة الأفروآسيوية في بكين، وبعد ذلك بشهور قليلة ذهب وفد آخر لحضور اجتماعات اتحاد تنس الطاولة الآسيوي، ثم إننا بعد ذلك قبلنا عرضًا صينيًا لاستقبال فريقهم لتنس الطاولة في زيارة ودية إلى سنغافورة في العام التالي، وذلك بعد شهور قليلة من زيارة الرئيس نيكسون إلى الصين، وقد رفضنا عرضين سابقين، أحدهما خاص بفرقة أكروبات والآخر لوفد تجاري من بكين. وقد رأى «راجا» وزير الخارجية أن رفضًا ثالثًا سيكون نوعًا من الإساءة غير الضرورية، وخلال مباريات تنس الطاولة الودية شعرت بالغضب عندما هتف جزء كبير من المشاهدين ساخرًا من فريقنا الوطني وهتف بشعارات تمتدح «ماو». وقد عنفت بشدة هؤلاء اليساريين الصغار ووصفتهم بأنهم «أقزام ماو» في سنغافورة.

كما أن جمهورية الصين الشعبية غيرت من موقفها نحو الجاليات الصينية في الخارج، فقد أرسل رئيس الوزراء الماليزي تانكو عبد الرزاق وفدًا إلى بكين في مايو ١٩٧٤، قبل عام من سقوط سايجون، وبعد عودته أرسلت الحكومة الماليزية إلينا بمذكرة بها ملخص عن مباحثاتها، وكان رئيس وفدهم قد وجه سؤالين إلى رئيس الوزراء شوان لاي: السؤال الأول عن سياستهم تجاه الجاليات الصينية في الخارج، والسؤال الثاني عن تأييدهم للحزب الشيوعي الملاوي. وأجاب «شوان لاي» بأن مصطلح «الجاليات الصينية

فى الخارج» ليس دقيقًا لأن عددًا كبيرًا قد حصلوا على جنسية البلاد التى يقيمون فيها. وهم محافظون بالطبيعة وأصبحوا يمثلون مشكلة كبيرة فى علاقات جمهورية الصين الشعبية مع هذه الدول، وكانت «للصين الجديدة» سياسة ثورية جديدة نحو ما يسمى «الجاليات الصينية فى الخارج». فقد حلوا لجنة شئون «الصينيين فى الخارج» حتى يثنوا الصينيين فى الخارج عن العودة إلى الصين، وأن الصين لن تتدخل إذا قامت أية دولة لديها سكان صينيين بإلغاء الصحف الصينية والمدارس الصينية. أما الحزب الشيوعى الملاوى، فإن المسألة «يجب النظر إليها من منظور تاريخى»، فقد أيدت جمهورية الصين الشعبية دائمًا «حركات التحرير» للتخلص من الطغيان الاستعمارى، ولكن الدعم من داخل البلاد وحده، وليس الدعم من جمهورية الصين الشعبية هو الذى يمكن أن يؤدى إلى نجاح هذه الحركات، ولهذا، إذا تبنت دول جنوب شرق آسيا مثل هذه النظرة التقدمية، فإن العلاقات يمكن أن تتحسن وأن تقام علاقات دبلوماسية. ومنذ ١٩٦٩ بدأت الصين تطلب من «الجاليات الصينية فى الخارج»- الذين يزورون الصين- أن يحصلوا على تأشيرات دخول، بينما قبل ذلك كان يسمح لهم بالدخول بحرية. لقد قرروا أنه ليس من الممكن أن يحتفظوا بكعكتهم وأن يأكلوها، وفى الوقت نفسه فإذا كانوا يريدون علاقات دبلوماسية طبيعية مع دول جنوب شرق آسيا التى تضم جاليات صينية، فلابد أن تتخلى عن مبدأ (حق الدم) بأن أى شخص ينحدر من أب صينى يصبح بشكل آلى مواطنًا صينيًا.

وفى أكتوبر ١٩٧١، صرح مندوبنا الدائم فى الأمم المتحدة عند التصويت على مشروع القرار بانضمام جمهورية الصين الشعبية إلى المنظمة الدولية بقوله: «توجد صين واحدة، أما تايوان هذه فهى جزء من الصين... وبناء على ذلك فإن مسألة تايوان هى مسألة داخلية يسويها الشعب الصينى ومنه شعب تايوان». ولكننا لم نكن قد أقمنا علاقات رسمية مع جمهورية الصين الشعبية، وبعد أن أقامت الحكومة الماليزية علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية فى مايو ١٩٧٤، رأيت أنه قد حان الوقت لكى تبدأ سنغافورة فى إجراء اتصالات رسمية مع حكومة جمهورية الصين الشعبية، ووافقت على قيام وزير خارجيتنا «راجا» بزيارة الصين فى مارس ١٩٧٥، كنا نعتقد أن أهم ما يشغل أذهان الصينيين هى علاقات سنغافورة مع خصمهم اللدود: الاتحاد السوفيتى. وكان «كياو

جيونهوا» Qiao Guanhua نائب وزير خارجية الصين قد قابل «راجا» فى أكتوبر ١٩٧٤ فى الأمم المتحدة، وسأل عن السفن الروسية التى يتم إصلاحها فى سنغافورة. وشرح «راجا» أننا لا نفرق بين دولة وأخرى تريد أن تصلح سفنها، فنحن ميناء مفتوح، ولكنه أكد «لكياو» أننا لن نسمح بأن تستخدم سنغافورة لأنشطة تخريبية ضد جيراننا ، وأن الصين من جيراننا. وكرر «راجا» هذا الموقف لـ«شوان لاى» عندما تقابل معه مضيفًا أنه لما كان جيراننا يشعرون بحساسية مفرطة بشأن الأغلبية الصينية فى سنغافورة، فإننا لن نقيم علاقات دبلوماسية مع الصين إلا بعد أن تفعل إندونيسيا ذلك. فقد كان علينا أن نتفادى أى شكوك بأن سنغافورة متأثرة بعلاقات القربى مع الصين. ولدينا سبب أكثر إلحاحا قد تكون الصين على علم به: فنحن نريد أولاً أن نستأصل المخربين الشيوعيين فى مدارسنا المتوسطة التى تستخدم اللغة الصينية، وفى جامعة «نانيانج»، كما أننا نحتاج إلى وقت كاف للإقلال من عدد أولئك الذين يولدون فى الصين والذين يتعرضون للنداءات الوطنية المتطرفة ويحتلون مراكز نفوذ فى مختلف الروابط والجمعيات ومنها غرفة التجارة الصينية، وقد رأينا كيف يتأثر الذين ولدوا فى الصين بانجذابات العاطفة والدم.

وقد أرسل رئيس الوزراء «شوان لاى» دعوة إلىّ لزيارة الصين عن طريق رئيس وزراء تايلاند كوكريت براموج Kukrit Pramoj الذى زار بكين فى يونيو ١٩٧٥. ولم أستجب. وفى سبتمبر ١٩٧٥، عندما كنت أزور الشاه فى طهران، نقل إلى رئيس وزرائه هوفيدا Hoveida دعوة موجهة إلى من رئيس الوزراء «شوان لاى»، مضيفا أن الوقت قصير. وقد فهمت من ذلك أننى يجب أن أذهب فى أقرب فرصة إذا أردت الالتقاء به. فقد كانت هناك أنباء صحفية عديدة عن أن « شوان لاى» يرقد فى المستشفى لفترات طويلة. وقررت أن أذهب، ولكن قبل أن نتفق على تحديد موعد فى مايو ١٩٧٨ توفى «شوان لاى». وأعلنا أن موعد الزيارة المرتقبة سيكون فى منتصف أبريل. وبعد عدة أيام أعاد «راجا» تأكيد موقف الحكومة، بأن سنغافورة ستكون آخر دولة من دول الآسيان تتبادل التمثيل الدبلوماسى مع الصين.

وكانت رحلتى هذه إلى الصين هى أكثر زيارة خارجية أعدت وتمت فيها مناقشات بدقة، وعلمنا من الوفود الأخرى أن الصينيين منظمون وأنهم سيحاولون مع كل عضو

من الوفد الحصول على أكبر قدر من المعلومات، وقد وضعنا خطًا مشتركًا فى المسائل الرئيسية لكبار الأعضاء فى وفدنا، أولا، مسألة الاعتراف والعلاقات الدبلوماسية:

«نحن لا نستطيع أن نغير موقفنا الأساسى، ولن نتحرك إلا بعد أن تقيم إندونيسيا العلاقات الدبلوماسية مع الصين، فيجب علينا أن نكون آخر دولة فى الآسيان تقيم العلاقات معها. ثانيا، بالنسبة إلى الأنشطة السوفيتية فى سنغافورة، لن نسمح للاتحاد السوفيتى بأن يقوم بأى نشاط معاد للصين، ولكن لأن اقتصادنا اقتصاد حر، فقد سمحنا للسوفيت بأن يفتح فرعا لبنك نارودنى موسكو **Moscow Narodny** لتسهيل التبادل التجارى. وكان الصينيون يخشون من أن الروس يشترون تأييد كبار رجال الأعمال الصينيين، وقررنا أن نؤكد للصينيين أننا لا ننظر إلى الصين القوية بارتياب. فنحن لسنا منحازين للاتحاد السوفيتى ولا للصين، ونحن مع الغرب لأن ذلك فى مصلحة سنغافورة وجيرانها فى المنطقة. ونحن على إدراك تام بالأنشطة السوفيتية فى سنغافورة والمنطقة وسنراقب مثل هذه الانشطة عن كثب».

وقد كنا نتوقع أن يضغطوا من أجل إقامة مكاتب اتصال أو تمثيل تجارى صينى وقررنا أن نكون واضحين من أنه لابد من الانتظار حتى يقيموا مكاتب مماثلة فى جاكرتا. ومع هذا، فإننا سنوافق على أن يكون لجمهورية الصين الشعبية ممثل لبنك الصين يعمل فى فرعه فى سنغافورة، وبينما كنا نريد أن نشجعهم على التوسع فى تجارتهم مع سنغافورة وكنا راغبين فى السماح بتبادلات ثقافية ورياضية غير ضارة مثل فرق تنس الطاولة وكرة السلة أو فرق الألعاب البهلوانية، لم نكن نريد أن نقدم وعودًا لا يمكن تحقيقها، ولا أن نعادى الاتحاد السوفيتى. وبالنسبة إلى تايوان، فإننا سنؤكد سياستنا بالاعتراف بصين واحدة وهى جمهورية الصين الشعبية. والأهم من هذا كله، أننا نتوقع منهم أن يعتبروا سنغافورة «دولة ذات قربى» ولهذا قررنا أن نؤكد اختلافنا وانفصالنا عنهم، وطلبت زيارة طويلة لأشاهد أكبر قدر ممكن من الصين. وحددوا لى الفترة من ١٠-١٢ مايو ١٩٧٦

موعدا للزيارة، وحتى نتأكد تمامًا من أنه لا أحد يشك فى أننا نذهب إلى صينيين ذوى قربى، انضم إلى وفدنا المكون من ١٧ عضوًا من تاملى جافنا وسكرتيرا برلمانيا ملاويا هو (أحمد مطر)، وقد حضرا بعد ذلك جميع الاجتماعات التى عقدت باللغة الانجليزية.

ولم تكن هناك رحلة جوية مباشرة من سنغافورة إلى بكين. وقد طرنا إلى هونج كونج، وأخذنا القطار إلى لو وو Lo Wu على الحدود مع الصين، وعبرنا الحدود لنستقل قطارًا خاصًا صينيا إلى كانتون Canton. وفى عصر ذلك اليوم طرنا فى طائرة من طراز ترايدنت Trident البريطانية الصنع إلى بكين حيث رحب بنا فى احتفال رسمى فى المطار. وقمت بالتفتيش على حرس شرف من وحدات من جيش التحرير الشعبى والبحرية والسلاح الجوى بعد أن عزفت فرقة موسيقية عسكرية النشيدين الوطنيين السنغافورى والصينى. ثم قامت حوالى ٢٠٠٠ طالبة يرتدين ملابس ملونة زاهية بالتلويح بأعلام ورقية سنغافورية وصينية وهن ينشدن: «مرحبًا، مرحبًا، نرحب بكم بشدة، نرحب بكم بشدة»، وكان هناك علم مكتوب عليه بالصينية «نؤيد بقوة شعب سنغافورة». ولم يعربن عن تأييدهن «لحكومة» سنغافورة. وعلى النقيض من استقبالهن المعتاد لرؤساء حكومات الدول التى يقيمون معها علاقات دبلوماسية، لم تكن هناك افتتاحية ترحيب فى صحيفة لشعب: «بيبولز ديلي» People›s Daily، ولم يكن فى المطار أعضاء السلك الدبلوماسى للترحيب بى. وفيما عدا ذلك فقد أضفوا كل مظاهر مراسم الشرف على زيارتى.

وكان رئيس الوزراء شوان لاى قد توفى فى يناير من نفس العام، وكان دينج شياوبنج Deng Xiaoping قد أوقف عن العمل ولم يكن فى بكين، وقد استقبلنى هيوا جيوفنج Hua Guofeng، وكان يبدو ويتصرف باعتباره الرئيس القوى لجهاز أمن دولة شيوعية، وقد أعربنا عن مواقفنا العامة فى المأدبة الرسمية التى أقيمت ليلة ١١ مايو. وقد وجه التحية إلينا بقوله: «فى الشئون الدولية، تعارض سنغافورة الهيمنة وسياسة القوة، وهى تقف إلى جانب السلام والحياد لجنوب شرق آسيا، وهى تتطور بفاعلية علاقاتها مع دول العالم الثالث الاخرى، وقد أسهمت إيجابيًا فى دعم التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الأمم».

ثم أعرب عن شجبه المعتاد لهيمنة القوى العظمى، مشيرًا بشكل غير مباشر، ولكن بوضوح إلى السوفيت الذين يتسللون ويتوسعون فى جنوب شرق آسيا بعد الانسحاب الأمريكى من فيتنام، وكان ردى عليه «أن التاريخ جمع بين الصينيين والملاويين والهنود فى سنغافورة. ونحن فخورون بتراثنا، ولأنه تجمع بيننا خبرة مشتركة، فإننا نطور من أسلوب حياة متميز، وبحكم الجغرافيا، فإن مستقبلنا سيكون مرتبطًا بشكل وثيق مع جيراننا فى جنوب شرق آسيا».

وقد عقدنا ثلاثة اجتماعات رسمية استغرقت سبع ساعات، واستغرق أول اجتماع ثلاث ساعات فى القاعة الكبرى للشعب فى ١١ مايو، ودعانى هيوا جيوفنج إلى أن أبدأ الحديث، وتحدثت عن الحقائق الأساسية الخاصة بسنغافورة، وقد ارتابت ماليزيا من سنغافورة فى أنها على ولاء للصين لأن ٧٥ فى المائة من سكاننا من أصل صينى، كما ارتاب فينا أيضا الأمريكيون والروس، وكان على سنغافورة أن تبذل جهدًا بحيث تدحض هذه الفكرة الساذجة بأننا على ولاء للصين لمجرد أن لدينا أغلبية من أصل صينى، وتكمن المشكلة فى أن هناك قطاعات من الصينيين عندنا يشعرون بوطنية متطرفة، وهم من الجيل الذى ولد فى الصين، ولكنهم أصبحوا مجموعة من كبار السن فى طريقهم إلى الزوال. وبالإضافة إلى ذلك هناك جيل أكثر شبابًا، تلقى بالكامل تعليمًا صينيًا، وهم غير قادرين على إجادة اللغة الإنجليزية وعاجزين عن الحصول على فرص عمل جيدة، وعلى الرغم من أنهم ليسوا مرتبطين عاطفيًا بالصين بنفس قدر من ولدوا فيها فإنهم يميلون إلى الصين، وبعضهم يميل إلى الشيوعيين، وكان علينا أن نمنعهم من أن يلحقوا بسنغافورة أى أذى. واستطردت بأن سنغافورة لن تكون معادية للصين، فكلما قويت الصين، كان ذلك أفضل وأدى هذا إلى التوازن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين. وهذا أكثر أمنا للعالم ولسنغافورة، وإذا وصلت الصين إلى نتيجة بأن سنغافورة المستقلة ليست ضد مصلحة الصين، فإن كثيرًا من الخلافات بين بلدينا ستختفى، ومن جهة أخرى، إذا اعتقدت الصين أن سنغافورة المستقلة هى ضد مصلحة الصين وأنها لهذا تريد المساعدة فى إقامة حكم شيوعى، فإن ذلك سيؤدى إلى تفاقم الخلافات، وبدلاً من أن يقوم «هيوا» بالرد

على النقاط التى أثرتها، عاد إلى النص المكتوب سلفًا وهو تحليل لمبدأ «العوالم الثلاثة»، وهى كانت وقتئذٍ العرض التقليدى للموقف الدولى من وجهة نظر الصين، وكان التحليل مصاغًا بلغة ثورية قوية، وركز على أن الموقف الدولى الراهن سيؤدى إلى تآكل الدول العظمى ويدعم نهضة العالم الثالث.

وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ينتميان إلى العالم الأول، بينما الدول النامية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأجزاء أخرى من العالم (من بينها الصين وسنغافورة) تنتمى إلى العالم الثالث، وكانت الدول المتقدمة تنتمى إلى العالم الثانى. وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يتنافسان من أجل السيطرة على العالم، وكانت الولايات المتحدة قد تمددت بشكل أكبر من اللازم، وكان الروس يريدون أن يسيطروا على العالم، ومادام استمرا فى هذا السباق، فإن العالم كان يتجه نحو حرب أخرى، ولهذا فإن جميع الدول الأخرى يجب أن تكون مستعدة لمثل هذا الحدث، ومع هذا فإن الصين كانت تعتبر الولايات المتحدة وروسيا «نمرين من الورق»، فقوتهما لا تتناسب مع طموحاتهما. فالروس عند تنفيذ سياستهم التوسعية العدوانية سيصابون بالهزيمة، وكانت الصين قلقة خوفًا من أن يحل نمر (روسيا) محل ذئب (الولايات المتحدة) عند البوابة الخلفية لآسيا. وكانت كلمته مصاغة بنفس اللغة الجافة التى كانت الإذاعة والصحف اليومية تستخدمها فى الهجوم على الاستعماريين والمحرفين للعقيدة الشيوعية.

وفى ١٢ مايو، قبل بداية الاجتماع الثانى عصر ذلك اليوم، اندفع المسئول الصينى عن المراسم فجأة إلى قصر الضيافة ليبلغنا بأن الرئيس «ماو» سيستقبلنا، وكان كبار الزوار لا يحصلون عادة على أى موعد لمقابلة الرئيس، وبعد أن يقدروا حجم الزائر، فإنهم إذا اعتقدوا أنه من المناسب إبلاغ الزائر قبل المقابلة بوقت قصير، فإنهم يبلغونه بهذه اللفتة بتشريفه بلقاء الزعيم العظيم، وقد تم استدعاء زوجتى وابنتى من جولة سياحية فى قصر سامر **Summer Palace** للإمبراطورة دواجر **Empress Dowager** بدون إبداء الأسباب، وقد تم اختيار بعض أعضاء الوفد- أنا وزوجتى وابنتى وراجاراتمام **Rajaratmam** (وزير الخارجية) وهون سوى سن **Hon Sui Sen** (وزير المالية)

وك.س.لى K.C.Lee (وزير الثقافة) - وتم اصطحابهم جميعًا فى قافلة من السيارات إلى مقر إقامة ماو المنعزل، ومرت السيارات بداخل مكان محاط بأسوار قديمة يقع أمام القاعة الكبرى للشعب ويسمى جونجنانهاى Zhongnanhai بالقرب من ميدان تيانانمين، وعبرنا بوابات مزخرفة إلى مجموعة فيلات مبنية على الطراز الصينى حول بحيرة، وتوقفنا عند إحداها واصطحبونا إلى الداخل.

وفى قاعة الضيوف رأينا «القبطان العظيم ماو»، يرتدى حلة زرقاء فاتحة من طراز ماو، وتسنده سيدتان، وتصافحنا. ثم جلسنا جميعًا، بطريقة صحيحة ولائقة، وتوخينا عدم تشابك سيقاننا، لأن هذه علامة على عدم الاحترام، وتحدث ماو لمدة خمس عشرة دقيقة بطريقة غير واضحة، وقامت سيدة فى منتصف العمر بتكرار كلماته بلغة ماندارين فى صوت عالى النبرات. وفى مناسبات عديدة، كانت تكتب جملاً بحروف كبيرة نسبيًا وتعرضها على ماو فكان يوافق على أن هذا هو ما قاله، ثم يعقب ذلك الترجمة إلى الانجليزية، لم تكن محادثة على درجة كبيرة من الأهمية، لقد قصدوا مجاملة وفد سنغافورة ليظهروا أنهم يعتبروننا زوارا مهمين بما فيه الكفاية، لم يكن ماو يمتلك الذكاء الحاد الذى وصفه نيكسون وهنرى كيسنجر ببلاغة بعد مقابلاتهما له فى ١٩٧٢، وأعتقد أن ماو كانت لديه صعوبة ليس فقط فى نطق الكلمات ولكن فى تنظيم أفكاره أيضًا، وكان حدسى أنه يعانى من مرض باركنسون. كان فى الثانية والثمانين، ويبدو هزيلاً عقليًا وبدنيًا. وفى اليوم التالى نشرت صحفهم الكبرى، بما فيها «جريدة الشعب اليومية» People›s Daily صورته فى الصفحة الأولى وأنا جالس إلى يساره. كانت الصورة تظهره بصورة أفضل مما كان عليه عندما رأيناه وجهًا لوجه، وواصل الصحفيون والكتاب بعد سنوات سؤالى كيف كان يبدو؟ وبكل الصدق لم أكن أستطيع سوى أن أقول إننى لا أعلم، فما رأيته كان شبح رجل قاد المسيرة الطويلة، وكون جيشًا من رجال حرب العصابات وحوله إلى قوة قتالية قوية، وقاتل اليابانيين فى عمليات فدائية إلى أن استسلموا فى أغسطس ١٩٤٥، ثم هزم الجيش الوطنى لحزب الكومنتانج الوطنى، وأخيرًا جعل الحزب الشيوعى يسيطر على الصين اعتبارًا من ١٩٤٩، وقد حرر الصين من الفقر والمهانة والمرض والجوع، على الرغم من أن المجاعة قتلت الملايين بسبب «قفزته الكبرى للأمام» فى ١٩٥٨، ولكنه لم يحرر الشعب

الصينى من الجهل والتخلف. نعم، «لقد نهض الشعب الصينى» كما أعلن ماو فى ميدان «تيانانمين» فى أكتوبر ١٩٤٩، ولكن لم يستطع بعد أن يصلب عوده.

وكان اجتماعى الثانى مع هيوا **Hua** فى قاعة الشعب الكبرى لمدة ساعتين فى عصر ذلك اليوم، وقد استمر مستخدمًا نفس اللغة كما حدث فى اليوم السابق، بأن الصين كدولة اشتراكية تؤيد بحزم كفاح دول العالم الثالث فى معارضة الامبريالية والاستعمار والهيمنة. وعلى نفس المنوال فإنها تؤيد الكفاح الثورى لكل الدول، وإن للحزب الشيوعى الصينى علاقات مع كثير من الأحزاب الماركسية اللينينية فى العالم ولكنها لا تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، فالعلاقات مع الحزب مختلفة عن العلاقات مع الدول، وقلت إننى لا أفهم المنطق وراء هذه التصريحات، وبدلاً من أن يواجه نقاشى بشكل مباشر تحدث عن كيف تعاملت الحكومة الماليزية مع الحزب الشيوعى الملاوى وأنشطته، وعما يجب أن تكون عليه العلاقات بينهما وأنها «كلها مسألة داخلية من اختصاص الحكومة الماليزية».

وعن الهند الصينية أكد أن «واجب الصين الدولى» هو تأييد شعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا فى مقاومة «العدوان الأمريكى». فالجهود السوفيتية للتدخل ونشر بذور الشقاق لا يحتمل أن تنجح لأن هذه الدول لن تستسلم وتتخلى عن استقلالها الذى حصلت عليه بصعوبة وتتنازل عنه لدول كبرى، وكان ذلك تلميحًا عن المنافسة الصينية السوفيتية والمشكلات المنتظرة مع فيتنام، وقد أنهيت بذلك الاجتماعين الرسميين فى برنامجى. وعصر اليوم التالى كان مخصصًا إما «للحديث أو الراحة»، وقضينا فترة الصباح يوم ١٣ مايو فى زيارة لسور الصين العظيم ومقابر «مينج» **Ming**. كان الجو دافئا والهواء جافا ومتربًا، وشعرنا جميعًا بالظمأ. وانتهينا بتناول وجبة صينية كاملة وقد أعقبتها بتناول كمية من البيرة فى مطعم بالقرب من مقابر «مينج». وأثناء عودتنا فى السيارة التى تحمل العلم الأحمر وغير المزودة بتكييف الهواء، شعرت بالنعاس، وعندما وصلنا إلى قصر الضيافة فى دياويوتاى **Diaoyutai** كان مسئول المراسم واقفا عند الباب ليبلغنا بأن رئيس الوزراء هيوا ينتظرنا لعقد اجتماع معنا، ولم يخطرونا طوال فترة الصباح بأنه سيعقد اجتماعا بعد الظهر، وإلا فإننى ما كنت قد ذهبت إلى تلك الجولة الطويلة المرهقة، وكان

البرنامج قد ذكر أنه سيعقد اجتماعًا أو نقوم بجولة فى «معبد السماء»، ولكن لما كانوا قد اصطحبونا إلى هذه الرحلة المرهقة إلى سور الصين العظيم ومقابر «مينج»، فقد افترضنا أن فترة العصر ستكون للراحة، وكنت مرهقًا من صعود السور العظيم وأشعر بالنعاس من شرب البيرة على الغداء، وبسبب رحلة العودة بالسيارة لمدة ٩٠ دقيقة فى الجو الحار المترب، وقد ذكرتنى تكتيكاتهم بتلك التى تلجأ إليها الكوادر الشيوعية فى سنغافورة التى غالبا ما تحاول أن ترهقنا. وذهبت إلى الطابق العلوى حتى أغتسل بالماء البارد، ولأشرب عدة أكواب من الشاى حتى أشعر بالانتعاش على قدر الإمكان، ونزلت فى الساعة الرابعة مساء لحضور اجتماع استمر ساعتين. وقضينا بعض الوقت فى مناقشات حول تفاصيل عن العلاقات بين الأحزاب، وبين الحكومات. وسألته: «هل تؤيدون حزبًا شيوعيًا إندونيسيا يسعى إلى تحرير سنغافورة أو تعتبرون ذلك حربًا غير عادلة؟» أجاب: «السؤال افتراضى ولا وجود له. إن الغزو الإندونيسى لتيمور الشرقية كان خطأ، ذلك أن شعب تيمور الشرقية يجب أن يكون له الحق فى اختيار نظمه الاجتماعية وحكومته» وأصررت على سؤالى: «هل الحزب الشيوعى الماليزى الذى يسمى نفسه الحزب الشيوعى الملاوى، على خطأ أم صواب عندما يسعى إلى تحرير سنغافورة؟» أجاب: «إن من حق شعب سنغافورة أن يختار نظامه الاجتماعى وشكل حكومته». وسألت: «إذا أنا على صواب من أن الصين لن تؤيد تحرير سنغافورة بواسطة الحزب الشيوعى الملاوى، لأن مثل هذا التحرير يجب أن يتم بمعرفة شعب سنغافورة، وليس شعب ماليزيا؟» وبدأت عليه الحيرة لأنه لم يكن يعرف أن الحزب الشيوعى الملاوى يريد تحرير الملايو وسنغافورة معًا، وعند هذه المرحلة كتب كيوا جوانهوا بغضب بعض الكلمات على ورقة وسلمها له، وكرئيس جهاز أمنى قوى، نحى المذكرة جانبًا بشكل ظاهر دون أن يقرأها، وقال إنه لا يعرف حقيقة الموقف، ولكن عندما تقوم الأحزاب الشيوعية بالكفاح من أجل التحرير فلابد أن تنتصر لأن هذا يمثل المد التاريخى.

وأوضحت أن الحزب الشيوعى الملاوى يزعم أنه الحزب الشيوعى الذى سيحرر شبه جزيرة الملايو وسنغافورة، ولهذا فمن المفيد فى مرحلة ما أن توضح جمهورية الصين الشعبية موقفها، بأن العلاقات الحكومية مع سنغافورة ستكون على أساس سليم، ومع هذا فإن أية علاقات حزبية يجب أن تكون بين الحزب الشيوعى الصينى وحزب سنغافورة

الشيوعى الذى يسعى إلى تحرير سنغافورة، وليس حزبا ماليزيا أو ملاويا مثل الحزب الشيوعى الملاوى، وقد كرر هيوا Hua أنه ليس من الممكن أن تفرض دولة أجنبية نظاما اشتراكيًا على دولة أخرى، إذا كان هذا ما أخشاه، وضغطت عليه ليوضح موقف الصين من المبدأ القائل بأنه من الخطأ بالنسبة إلى الحزب الشيوعى الملاوى أن يحرر الشعب فى سنغافورة، وحاول أن يتهرب قائلاً إنه لم يدرس المسألة، وكررت سؤالى ولكنه أصر على رفض توضيح موقفه. وبدلاً من ذلك لجأ إلى الهجوم، فأثار الهدف الرئيسى من الاجتماع، وهو صلات سنغافورة العسكرية مع تايوان، وقد بدأ بنعومة، بأن هناك علاقات صداقة تقليدية طويلة الأمد قائمة بين شعبى الصين وسنغافورة، «وهى علاقات أشبه بأواصر القربى» بين شعب الصين وشعب سنغافورة من أصل صينى. وأعرب عن أمله فى أن تتحسن العلاقات بعد زيارتى، ثم بدأت الصرامة على وجهه وقال بلهجة حادة: إننا أقمنا «علاقة عسكرية» مع «زمرة تشيانج من تايوان»، وأن هذا يتعارض مع موقف حكومة سنغافورة من اتخاذ موقف صين واحدة وأن هذا لا يفيد تطور العلاقات.

ورفضت أن أكون فى موقف الدفاع. نعم، لقد اعترفت سنغافورة بأن هناك صينا واحدة وأن تايوان والصين دولة واحدة. ومع هذا، فإنه فى الوقت الحاضر، فإن الحكومة الوطنية التى انسحبت من القارة هى التى تتولى أمور تايوان، وعلى أن أتعامل مع السلطة الواقعية de facto فى تايوان، ولو كانت جمهورية الصين الشعبية هى التى تتولى السلطة الواقعية فى تايوان لكنت اتصلت بجمهورية الصين الشعبية من أجل تقديم تسهيلات تدريبية، فسنغافورة يجب أن تكون لديها القدرة على الدفاع عن نفسها، وبسبب محدودية فضائنا الجوى والبحرى والأرضى فلابد أن نقوم بتدريباتنا فى تايوان واستراليا ونيوزيلندا، وقبل البدء فى التدريب على نطاق كامل فى تايوان فى ١٩٧٥، فإن وزير خارجيتنا «راجاراتنام» قد أبلغ وزير خارجيتهم كياو جوانهويا بأن هذه الخطوة لا تعكس بأى حال تغييرًا فى موقفنا من الاعتراف بصين واحدة، ولم يرد «كياو جوانهويا» على «راجا»، وأنهى «هيواجيوفنج» كلامه بأن ذكر أنه مع وجود اختلاف فى النظم الاجتماعية

فى البلدين، فلابد من أن توجد خلافات بيننا، وهذه الخلافات لا تهم لأن الجانبين قد وجدا نقاطا مشتركة كثيرة من خلال تبادل صريح لوجهات النظر، وقد ضغط هيوا علىّ بقدر ما يستطيع.

وقد ذكرت أن نشر مقابلتى مع الرئيس ماو فى الصفحة الأولى لصحيفة الشعب (بيبولز ديلى) لن تستقبل فى جنوب شرق آسيا بالترحيب، وأن الأفضل بالنسبة إلى الصين عدم إرسال وفد تجارى إلى سنغافورة إلا بعد أن تهدأ شكوك جيراننا بسبب ما نشر. فكلما زاد احتضان الصين لنا «كدولة ذات قربى»؛ زادت شكوك جيراننا، ولقد كان ذلك صعبًا لأن جيران سنغافورة لديهم أقليات صينية كبيرة وهى تلعب دورًا كبيرًا أكبر من حجمها فى الاقتصاد، وقد أثار نجاحها الاقتصادى غيرة وسخط السكان الأصليين الذين يعتنقون ديانات مختلفة، ولهذا قلت الزيجات المختلطة كما هو الحال بين المسلمين فى ماليزيا وإندونيسيا. وهذه مشكلة لا تنتهى أبدًا ولابد أن تضعها الصين فى اعتبارها، وهى عامل مهم فى العلاقة بين الصين وغيرها من الدول فى جنوب شرق آسيا، وقال «هيوا» إنه قد أوضح بجلاء أن «الحكومة الصينية تعترف وتحترم استقلال سنغافورة وسيادتها» كانت سياسة الصين تجاه الشعب من أصل صينى والذى يعيش أفراده فى الخارج واضحة. فالصين لا توافق على ازدواج الجنسية، وهى تشجع مواطنيها المغتربين على الحصول على جنسية دولة الإقامة بملء إرادتهم، وكل الذين يفعلون ذلك يفقدون آليا الجنسية الصينية. وقد كان سعيدًا من أن الغالبية العظمى من الشعب من أصل صينى فى سنغافورة قد أصبحوا يحملون جنسيتها، وأنهم إلى جانب الشعوب من أجناس أخرى، يقومون ببناء بلادهم. والصداقة التقليدية والعلاقة القائمة على «ذوى القربى» بين شعبى سنغافورة والصين هى مفيدة فى تطوير العلاقات، وكانت بلاغته الفخيمة المكررة تصدمك، وكان «راجا» يرى أنه يفتقر إلى ما يتمتع به شوان لاى **Zhou Enlai** من عمق ومهارة، ويعتقد «راجا» أنه كان يعالج المناقشات بشكل مختلف وبدون استخدام شعارات شيوعية مستهلكة، وقد شعرت بخيبة الأمل من أن زعيمًا مثل هذه الدولة الضخمة يبدو صارمًا وقويًا ولكنه يفتقر إلى اللباقة، فهو يقتصر على تكرار خط الحزب التقليدى عندما يتعرض لمسائل خاصة بالعنصر أو قرابة الدم، ويندمج فى السفسطة التى تفرق بين العلاقات بين

الحكومات والعلاقات بين الأحزاب ليبرر تدخل الصين فى شئوننا الداخلية، وهو لا يعترف بالتناقض بين نظريته من أن التحرر يجب أن يأتى من الداخل وبين تأييد الصين المادى والدعائى للحزب الشيوعى الملاوى لتحرير سنغافورة بالقوة، وكان كياو جوانهويا Qiao Guanhua والمسئولون فى وزارة الخارجية التابعة له والذين على معرفة بجنوب شرق آسيا لا يشعرون بالارتياح وهم يرون رئيسهم يفشل فى إرهاب وزراء سنغافورة.

وفى كلمتى فى المأدبة التى أقمتها بعد يومين أكدت أن «الصين وسنغافورة اتفقتا على إدارة علاقاتهما الثنائية بالتركيز على الأمور المتفق عليها وليست الأمور المختلف عليها والناتجة عن اختلاف الافتراضات الأساسية... ويقول رئيس الوزراء «هيوا» إن كون الصين اشتراكية يجعلها تؤيد الكفاح الثورى لكل الدول، ولكنه يذكر أيضًا أن الصين لا تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، وأن كيفية تعامل حكومة سنغافورة مع الشيوعيين هى مسألة متروكة لحكومة سنغافورة لتقررها، وبناء على مبدأ عدم التدخل هذا، أعتقد أننا يجب أن نطور علاقاتنا»، وهذا التصريح العلنى يدعم موقفى ضد عناصر جبهة الشيوعيين المتحدة فى سنغافورة، وفى تلك الليلة بعد العشاء صحبنى رئيس الوزراء «هيوا جيوفنج» فى السيارة التى ترفع العلم الأحمر من قصر الضيافة فى دياويوتاى Diaoyutai إلى محطة سكك حديد بكين المركزية. وكان وداعًا احتفاليًا فقد كان هناك الآلاف من طلبة المدارس يلوحون بزهور ورقية ملونة وينشدون أغانى الوداع. وتم اصطحابى أنا وجميع أعضاء الوفد، ورجال الأمن والمسئولين عن الحقائب، إلى قطار خاص للقيام بجولتنا فى المقاطعات الغربية.

وغادر القطار بكين فى الساعة ١٠:١٥ مساء. وقد زودت عربتى بحوض للاستحمام وهو أكبر حوض رأيته فى حياتى، وتعجبت لماذا يريد أى شخص أن يستحم فى حوض بدلاً من «الدش» فى عربة سكك حديدية تميل وتهتز. ربما تكون قد أعدت للرئيس ماو؟ واستيقظنا فى يانج شوان Yangchuan فى مقاطعة شانك سى Shaanxi. وبعد تناول طعام الإفطار فى القطار، اصطحبونا فى سيارات على طريق جبلى متعرج إلى «دجاى» Dazhai. وهناك قامت اللجنة الثورية التى لديها خبرة فى مقابلة كبار الزوار بإعطائنا

فكرة عن المكان. واستمعنا إلى محاضرة معدة جيدًا عن أن الروح الثورية تتغلب على كل شيء. ونمنا تلك الليلة فى القطار واستيقظنا عند «شيان» Xian لنشاهد الاكتشافات الجديدة لمقبرة الامبراطور كين شيهوانج Qin Shihuang، وكانوا قد بدأوا لتوهم فى عمل حفريات خاصة بالقبور الصينية للمحاربين. وفيما بعد، وفى حفل عشاء للترحيب بنا أقامته اللجنة الثورية الاقليمية شانك سى Shaanxi، استمعنا لأول خطبة من الخطب الكثيرة التى سارت على نهج «هيوا شيو فنج» فى شجب ذلك الرأسمالى الذى تسلل إلى الحزب الشيوعى ويحاول استعادة الرأسمالية، وكنت قد قرأت أن «دينج شياوبنج» قد أقيل من منصبه الذى يجعله الثانى فى قيادة الحكومة وأنه أدين بأنه ممن يعملون على استعادة الرأسمالية، وعندما سمعت «هيوا» وهو يستعمل هذا الوصف لأول مرة، لم أعر المسألة اهتماما، ولكن لما تكرر بانتظام فى كل مكان زرناه، وصلت إلى نتيجة هى أن المسألة لابد من أنها جادة، فهذا الرجل الذى بقى اسمه غير معروف لابد أنه شخص مهم مادام هناك ضرورة إلى شجبه من آن لآخر.

وفى الصباح التالى، توجهنا إلى ينان، القاعدة الأسطورية للجيش الثامن «روت»، وإلى كهف فى الصخور كان يستخدمه ماو للدراسة، وفى متحف يضم ما خلفه العظماء، تحدثت المرشدة الشابة، كأنها كاهن انجليكانى متحمس. وقد أشارت إلى ماو بحماسة دينية كأنه إله، وكأن «شوان لاى» وغيره من الذين شاركوا فى المسيرة الطويلة هم ملائكته، وكان هناك حصان أبيض صغير تم تحنيطه ووضعه فى صندوق زجاجى لأن « شوان لاى» امتطاه لفترة فى المسيرة الطويلة، وكان سرد المرشدة ثقيلاً على النفس لدرجة أن زوجتى «تشو» وابنتى «لينج» ابتعدتا وتركانى معها لأظهر اهتمامى وأستجيب لما تقوله بأدب، وقضينا الليلة فى يانجتشيالنج Yangchialing وهى أكبر مدينة بالقرب من ينان. واستمعنا مرة أخرى من رئيس اللجنة الثورية الشجب القسرى لمن يعمل على استعادة الرأسمالية. وطرنا عائدين إلى «شيان» Xian وأقمنا فى مجمع قصر الضيافة الفسيح حيث خصص لى جناح ملحق به حمام واسع وغرفة لخلع الملابس. وقالوا إنه تم بناؤه خصيصًا للرئيس ماو، وكانت قصور الضيافة الفاخرة مخصصة لزعماء بكين والمقاطعات الأخرى، وطرنا إلى شنغهاى، ورحبت بنا مرة أخرى طالبات المدارس وهن يرقصن وقد

ارتدين ملابس زاهية، ويحملن أعلامًا وزهورًا ملونة من الورق، وعلى العشاء قام رئيس اللجنة الثورية لبلدية شنغهاى وهو شاب صغير السن بشجب الذى يعمل على استعادة الرأسمالية بشىء من الحماسة والانفعال. وقد علمنا أن شنغهاى هى أكثر المدن والأقاليم يسارية، وإنها قاعدة للراديكاليين الملتفين حول زوجة ماو: چيانج كينج **Jiang Qing** وعصابة الأربعة الذين تم اعتقالهم وإيداعهم السجن بعد وفاة ماو.

وعند قرب نهاية جولتنا فى المقاطعات، حدث نوع من الألفة بين المسئولين وأعضاء وفدى الذين كانوا يتكلمون لغة «ماندارين»، وكانوا يتبادلون الأحاديث الخفيفة وهم يساعدون بعضهم البعض فى تقديم أطباق الطعام على العشاء، وهم يرددون بتهكم أحد الشعارات التى شجعها «ماو» وهى: «الاعتماد على النفس، والخدمة الذاتية»، بمعنى أننى سأساعد نفسى فى تناول الطعام ولا حاجة بى إليك لتساعدنى، وحدثت الألفة. وكان خلف الواجهة الخارجية المنضبطة للكوادر الشيوعية بشر من دم ولحم يتذوق الطعام اللذيذ والأنبذة الجيدة، وهى أشياء يتمتعون بها فقط عندما يأتيهم أحد كبار الزوار، ثم كان العشاء الأخير الذى أعدته اللجنتان الثوريتان لمقاطعة جوانجدونج وبلدية جيوانجزو (كانتون)، ورحمة بنا كانت هناك خطبة واحدة شجبت أولئك الذين يعملون على استعادة الرأسمالية، وقد تم إلقاؤها بلا حماسة ولا اقتناع. وفى صباح اليوم التالى ودعونا بشكل بهيج عند محطة كانتون للسكك الحديدية قبل أن نستقل القطار الخاص المتجه إلى شين جين **Shenzhen**. ولآخر مرة، أخذت المئات من طالبات المدارس يرقصن وهن يحملن الأعلام والزهور الورقية، وينشدن أغانى الوداع، وتعجبت كيف يسمحون بأن تتغيب الطالبات عن دروسهن لإقامة مثل هذه العروض، وبعد ساعتين، وصلنا إلى لو وو **Lo Wu**. وعندما كنا نسير عبر الحدود مبتعدين عن الصين تنفسنا الصعداء ونحن نترك وراءنا الأناشيد والشعارات، كنا جميعًا مشتاقين إلى رؤية الصين الجديدة الغامضة، وبالنسبة إلى من هم من أصل صينى فى «نانيانج» كان هناك انجذاب صوفى للصين باعتبارها وطن الأجداد. وقد وضع الصينيون طالبات المدارس وهن فى أبهى ملابسهن لتحيتنا وتوديعنا فى المطارات ومحطات السكك الحديدية ورياض الأطفال وغيرها من الأماكن التى زرناها. وكن يرتدين الملابس ذات الألوان الزاهية من معاطف وحلل وأردية معدة للمناسبات الخاصة فقط ثم

يخلعونها ويحفظونها بعناية. أما جماهير الشعب الصينى فكانت ترتدى زيًا موحدًا للذكور والإناث يطلق عليه زى ماو وكان إما أزرق غامق أو رمادى غامق ولم يكن جيد التفصيل. ولم نكن نعرف ذلك وقتئذ، ولكن كانت هذه هى الشهور القليلة الأخيرة من عهد ماو. فقد توفى بعد أربعة أشهر، بعد زلزال تانج شان Tangshan فى سبتمبر من نفس العام. وفيما بعد كنت سعيدا لأننى شاهدت الصين قبل الانفتاح الذى أحدثه «دينج شياوبنج» لها، وأن أرى الزى الموحد والخطب المفروضة على الجميع، وأن أستمع إلى الدعاية التى تلغى العقول. وكان كل شخص قابلناه لديه نفس الاجابات على أسئلتنا. وفى جامعة بكين سألت الطلبة ما الذى سيفعلونه بعد تخرجهم. وجاءت الاجابات الموحدة: «حسب ما يقرره الحزب، وأستطيع به أن «أخدم الشعب»». كان من المزعج أن نستمع إلى الاجابات الببغائية من شباب على درجة كبيرة من الذكاء. كانت الاجابات كلها صحيحة سياسيا ولكن لا صدق فيها.

كان عالمًا غريبًا. وكنت قد قرأت عن الصين، وخاصة بعد زيارة نيكسون. ولكن كان الهجوم الضارى للشعارات الضخمة- المرسومة أو الملصقة على الحوائط، واللافتات العملاقة المزروعة فى منتصف حقول القمح والأرز، والتى تحتوى على أشرس الجمل الثورية- أشبه بتجربة سيريالية بالنسبة لى. وكان الاستماع إلى هذه الشعارات وهى تصدر بصوت عال من مكبرات الصوت فى محطات السكك الحديدية والحدائق العامة وفى الاذاعة مما يشل الحواس. ولم نجد مثل هذه الحماسة بين الشعب، إلا إذا كان عليهم أن يمدحوا الثورة الثقافية ويشيدوا بها بشكل موحد. كان الأمر أشبه بنسخة صينية من قرية بوتيمكن[1] Potemkin. كانت داجاى Dazhai هى القرية الجماعية النموذجية، فى مقاطعة شانكسى الجدباء فى الشمال الغربى للصين. ولسنوات كان يكال عليها الثناء فى وسائل الاعلام على اعتبار أنها تنتج محاصيل تصل إلى حد الاعجاز. وكان شعار «ماو»:

(١) كلمة بوتيمكن Potemkin اختصار لجريجورى ألكسندوفتش بوتيمكن وهو أحد المقربين من الإمبراطورة كاترين الثانية إمبراطورة روسيا الذى أصدر أوامره بإقامة قرى مزيفة هيكلية لتراها الإمبراطورة فى جولتها فى القرم عام ١٧٨٧، وقد عرفت باسم قرى بوتيمكن. (المترجم)

«حتى تتعلم الزراعة لابد أن تدرس تجربة داجاى وحتى تتعلم الصناعة لابد أيضا أن تدرس تجربة داكنج (وداكنج تقع فى الشمال الغربى حيث حقول البترول)، ولهذا طلبت أن أزورها، وبعد عشر سنوات، أعلنوا أن داجاى كانت تجربة مزيفة. وأن مخرجاتها العالية ترجع إلى مدخلات استثنائية أدت إلى زيادة محصولها الزراعى. وفى حقول بترول داكنج فإن العمال النموذجيين لم يكونوا يستخرجون الحد الأقصى من آبار البترول بسبب ضعف التكنولوجيا، وكان الإنتاج فى نقصان، وكانت الحماسة الثورية لا تعوض الخبرة سواء فى الزراعة أو التعدين. وكان الاعتقاد السائد فى عهد ماو: «أن الشيوعى الأحمر أفضل من الخبير»، وكان ذلك مجرد أكذوبة، وزيف وخداع للشعب، وفى كل عاصمة إقليمية كان رئيس المجلس الثورى (أو الحاكم، كما عرف بعد أن انتهت الثورة الثقافية رسميًا) يقيم عشاء على شرفى، وكان كل واحد منهم يشجب ويلوم أولئك الذين يسعون لاستعادة الرأسمالية، وكان المقصود بذلك «دينج شياوبنج». ولم نكن نرى فى هذا أى معنى، فلم نكن نفهم وقتئذٍ اللغة الرمزية التى يستخدمونها لشجبه. وراقبت الوجوه المكفهرة للرجال الذين يقرأون خطبهم دون أية تعبيرات على وجوههم، وكان المترجمون يحفظون عن ظهر قلب ما سيقال ويكررون الجمل المخزونة لديهم بالإنجليزية مرارًا وتكرارًا، وكنت أعجب ما هى حقيقة مشاعرهم ولكن لم يكن أحد منهم يكشف عن مكنون أفكاره.

كان هناك خليط من الانطباعات التى كانت تأخذ بعض الوقت لفهمها. وكنت أقارن المذكرات مع زوجتى «تشو» كل مساء. ولو كان هناك تنصت كما فعل الروس فى موسكو عام ١٩٧٠، فإنهم لم يظهروا ذلك. وقد صحبتنا ابنتى «ويى لينج»، التى كانت وقتئذٍ طالبة فى السنة الثالثة بكلية الطب، وكانت قد تلقت كل تعليمها باللغة الصينية فى مدرسة نانيانج الثانوية للبنات حتى مستوى إتمام الدراسة الثانوية قبل أن تتحول إلى اللغة الانجليزية للدراسة التى تؤهلها للالتحاق بكلية الطب فى جامعتنا، ولم يكن لديها صعوبة بالنسبة إلى اللغة، ولكنها وجدت صعوبة بالغة فى فهمهم فعلاً، وفهم مكنون أفكارهم، وعندما كانت تتجول بمفردها فى مدن المقاطعات التى زرناها، كان الجمهور يلتف حولها من باب حب الاستطلاع، من أين هى؟ من سنغافورة، وأين تقع؟

وكانت نساؤهم على موائد العشاء يهتممن أيضًا بها. فقد كانت تبدو صينية، وتتحدث لغتهم، ولكنها مختلفة عنهم فى سلوكها- فهى ليست خجولة، وتتحدث بحرية فى وجود الكبار، وكانت أنيقة فى ملبسها بالمقارنة بهن، وصريحة ومباشرة، كما لو كانت فتاة أتت من القمر، وكانت تشعر بأنها مختلفة عنهن. وقد فطنت مثلى إلى أن القذائف المستمرة للدعاية التى تنطلق من مكبرات الصوت ومحطة الإذاعة هى تجربة كئيبة ومؤذية للسمع.

كانت ردود فعل ابنتى كاشفة لحقائق مذهلة، فقد درست التاريخ والأدب الصينى قبل ظهور الشيوعية فى مدرسة صينية وكانت تتطلع إلى مشاهدة الآثار التاريخية، والمنجزات الثقافية، والمناظر الخلابة فى الصين، وخصوصًا تلك التى أشير إليها فى الفقرات المزخرفة التى حفظتها، ولكن مشاهد مظاهر فقر الصينيين كان يتعارض مع الجبال والمعابد التى لها أسماء رومانسية مدوية وأقنعها ذلك أن تركيز الصين على أنها أقدم حضارة متواصلة فى العالم كان عقبة فى اللحاق بالعالم المتقدم، وإن سنغافورة أفضل حالاً لأننا ليس لدينا مثل هذه العقبة.

وقد ذهلت ابنتى عندما رأت كيف أن الصين مختلفة عن دول أوروبا الشرقية التى زارتها معى، وأنها أكثر انعزالاً عن التأثير الخارجى، وكيف أن الشعب لقّن لكى يدلى بإجابات نمطية «صحيحة» سياسيًا وهو ما لمسناه، حتى من أصغر موظف فى أية مقاطعة. وكان لدى ابنتى فرص قليلة للتفاعل مع الناس العاديين، وكانت عندما تمارس رياضة الجرى أو المشى يصحبها حراس أمن ويعزلونها تماما عن الجمهور، وكان الذى يتعبها هو رؤية الشعارات ذات الحروف الضخمة، وكانت بعضها شائعة عندئذ مثل: «انتقدوا كونفوشيوس»- «انتقدوا فكر دينج شياوبنج» - «اسحقوا النظرية الاقتصادية البرجوازية» - «عاش الفكر المنتصر لماو تسى تونج». وقد أدهشها طاعة الناس العمياء للسلطة، وفى نهاية الزيارة كانت سعيدة لأن أجدادها اختاروا أن يجربوا حظهم فى «نانيانج» بسنغافورة.

وقبل القيام بهذه الزيارة كانت حكومتنا مصممة على أن ترفض السماح للسنغافوريين تحت سن الثلاثين بزيارة الصين، وعند عودتى أصدرت تعليمات بمراجعة هذا القرار، بعد

أن اقتنعت من واقع ملاحظاتى وردود أفعال ابنتى «لينج» بأن الطريقة المثلى لاستئصال الأفكار الرومانسية عن وطن الآباء العظيم هى إرسالهم فى زيارة للصين، وكلما طالت مدتها كان ذلك أفضل، وبعد قليل ألغينا الحظر على زيارة الصين.

وقد تأثرت بمساحة الصين والاختلافات الشاسعة بين مقاطعاتها الثلاثين. ولم أكن مستعدًا لسماع تلك اللكنات المختلفة التى استمعت إليها، فقد كان من الصعب فهم عدد كبير منها. وكان رئيس الوزراء «هيوا» من مقاطعة هونان فى شرق الصين (وعاصمتها تشانجشا **Changsha**) وتستخدم لكنة ثقيلة على السمع، وكان القليل جدًا من الناس هم الذين يتحدثون باللغة المشتركة: ماندارين. وكان نطاق اللهجات واللكنات عندما يتحدثون الماندارين كبيرًا جدًا لدرجة أننا عندما وصلنا إلى «جوانج جو» **Guangzhou** فإن المترجمة التى صاحبتنى، وهى مترجمة ممتازة، لم تكن تفهم ما يقوله عضو المجلس الثورى الطاعن فى السن الذى جاء من جزيرة هاينان **Hainan**، على الرغم من أنه كان يتحدث بما يظن أنه لغة الماندارين. وقد فهمت ما قاله لأن لدينا عددًا كبيرًا من المنحدرين من هاينان فى سنغافورة الذين يتحدثون بلغة الماندارين مثله، ولهذا ترجمت ما قاله عضو المجلس الثورى من هاينان للمترجمة التى عينوها لنا! وهذا مثال بسيط عن مشكلة توحيد الصين عن طريق لغة مشتركة، فحجم الصين يبلغ خمسة أضعاف حجم القارة الأوروبية سواء فى السكان أو المساحة. و ٩٠ فى المائة من الصينيين هم صينيون من هاينان ويستخدمون نفس الحروف. ولكن لديهم اختلافات فى الحروف الساكنة والمتحركة لنفس الكلمة المكتوبة وقد طوروا لغة دارجة ومصطلحات فى مختلف مقاطعاتهم وحتى فى المدن المجاورة لنفس المقاطعة، وكانوا يحاولون توحيد لغتهم منذ الإطاحة بأسرة كينج **Qing** فى ١٩١١، ولكنهم استغرقوا وقتًا طويلاً حتى نجحوا فى ذلك. ومع انتشار الفضائيات التليفزيونية والإذاعات والتليفونات المحمولة فإنهم قد يستطيعون أن يحققوا ذلك فى جيل أو جيلين آخرين، ولكن لن يتيسر ذلك إلا لشبابهم الذى تلقى تعليمًا جيدًا.

ولمدة أسبوعين قضيناهما فى الصين كنا دائمى التنقل كل يوم بصحبة مضيفين مختلفين فى مقاطعات مختلفة، فى حضور المسئولين عن مكتب جنوب شرق آسيا،

والمترجمين والمسئولين عن المراسم والحقائب والأمن الذين صحبونا طول الرحلة من بكين إلى «جوانج جو»، وعند قرب نهاية الرحلة أصبح من الشاق أن نحتفظ دائمًا بأفضل ما لدينا من سلوك، فقد كان هناك مسئولون فى فريقهم يتحدثون بكل لغة ولهجة نتحدث نحن بها، وسواء كنا نتحدث بلغة هوكين أو الملايوية أو الإنجليزية، فقد كان لديهم مسئولون عاشوا فى جنوب شرق آسيا، أو خدموا فى إندونيسيا لعدة سنوات، ويتحدثون المالاوية أو الباهاسا الإندونيسية أو الهوكين مثل أهلها، وكانوا يستطيعون التجسس علينا وأن يفهمونا. ولهذا لم نكن نستطيع أن ننتقل من لغة إلى أخرى لإبعادهم، وفى الليالى القليلة التى تناولنا فيها العشاء كنا نقضى وقتًا مسليًا ونحن نقارن ملاحظاتنا التى دوناها.

وفى كل مكان نتوقف فيه كان المسئولون من بكين الذين يعتنون بنا وبتلبية احتياجاتنا يدخلون فى حديث مع أعضاء وفدنا حتى يعرفوا اتجاهاتنا فى مختلف المسائل وردود أفعالنا عليها، وكانوا فى منتهى الدقة، وقد أبلغنا رجال الصحافة التابعون لنا أنه فى ساعة متأخرة من كل ليلة كان هؤلاء المسئولون الصينيون يناقشون نتائج أحداث اليوم ويكتبون تقارير تفصيلية عن المناقشات والملاحظات عما جرى خلال اليوم، وكنت أعجب من الذى سيقرأها- فمن الواضح أن هناك شخصًا لابد أن يقرأها، لأنهم يأخذون تقاريرهم مأخذ الجد، واستخلصت أن أحد أسباب رغبتهم فى أن أزورهم هو أنهم يريدون مقابلتى وجهًا لوجه وتقييم شخصيتى واتجاهاتى.

وعندما قمنا بوداعهم فى محطة السكة الحديد فى «جوانج جو»، قام المسئول عن المكتب المختص بجنوب شرق آسيا وسنغافورة، وهو رجل طويل القامة فى الخمسين من عمره، ويبدو كأنه مصاب بالدرن، بإبلاغ ك.س.لى **K. C. Lee** بأنه بعد أن أمعن فى ملاحظتى لمدة أسبوعين وجد أننى صعب وشديد المراس، وقد اعتبرت ذلك ثناء على، ولم أرد التحية، كما يفعلون. فقد رأيت أنه من المضحك أن أرد بطريقتهم. وقد أوضحت أننى سنغافورى وأننى مختلف، وكانت ردود فعلى أنا و«تشو» و«لينج» متشابهة فلم نشعر بأننا ننتمى إليهم. والحقيقة أننا لم نسبق أن شعرنا أننا غير صينيين قبل هذه الزيارة الأولى.

وكان هذا أيضًا مثيرًا للإحراج، فعند زيارة مصنع أو معرض كانوا يقدمون لنا فرشة وحبر صينى فى دواية من الحجر وورقة مصنوعة من الأرز أو صفحة ناصعة فى دفتر لأسجل تعليقاتى، ولما كانت تجربتى فى استخدام الفرشة محدودة ببضعة شهور قضيتها فى المدرسة الابتدائية، فقد كنت أعتذر وأطلب قلمًا عاديًا لأكتب تعليقاتى باللغة الانجليزية. وقد أصبح شعورى بأننى لست صينيا أقل حدة كلما عرفتهم بصورة أفضل دون أن أتشتت بسبب الاختلافات فى الحديث والملبس والتصرفات، ولكن فى هذه الزيارة الأولى، اكتشفنا أنهم وتصرفاتهم غريبة علينا، فمع الصينيين فى الجنوب كنا نبدو فى المظهر كأننا منهم. ولكن حتى فى هذا فقد كنا نشعر بعمق بأننا لسنا منهم.

وقد اكتشفت أن عددًا كبيرًا من الطلبة الصينيين الشبان الذين عادوا إلى الصين فى الخمسينيات من القرن العشرين ليسهموا فى الثورة لم يتقبلهم المجتمع الصينى على الإطلاق، كانوا دائمًا يعتبرون صينيين منفصلين أو من وراء البحار وأنهم مختلفون و«ناعمون» ولا ينتمون إليهم تمامًا. وكان هذا أمرًا محزنًا، فقد عادوا إلى الصين لأنهم أرادوا أن يفعلوا الكثير للإسهام فى التنمية والانتماء، وكانوا يتلقون معاملة مختلفة، أو ربما اضطروا إلى معاملة مختلفة، مع منحهم منافع ومزايا ليست متوفرة للمحليين، ولولا ذلك لبدت الحياة صعبة عليهم، وبسبب هذه المنافع والمزايا تعرضوا للسخط عليهم، كان الأمر صعبًا على الطرفين، فمشاعر ذوى القربى أمر طيب بشرط أن يعيش القريب المغترب فى الخارج ويزور أقاربه من آن لآخر وهو محمل بالهدايا والتحيات. ولكن أن يبقى ويصبح جزءًا من الصين فإن ذلك يمثل عبئًا ما لم يكن يجيد القريب مهارات معينة أو معرفة خاصة. وقد عاد الكثيرون محملين بالمثل الثورية الرومانسية ولكنهم انتهوا كمهاجرين فى هونج كونج ومكاو، حيث وجدوا الحياة أكثر بهجة، وليس كما كان الحال فى سنغافورة أو الملايو اللتين شعرتا يوما أنهما منبوذتان فيها وتعاملان باحتقار. وقد التمس بعضهم السماح لهم بالعودة إلى سنغافورة، وقد أوصت مصلحة الأمن الداخلى فى سنغافورة بشدة بعدم الاستجابة لالتماسهم وذلك للارتياب فى أنهم جواسيس للحزب الشيوعى الملاوى الذى

يمكن أن يتسبب فى اضطرابات، كان ذلك قراءة خاطئة تمامًا لحقيقة الوضع، وهؤلاء الناس قد أصيبوا بخيبة أمل فظيعة فى الصين وفى الشيوعية ويمكن أن يكونوا بمثابة أفضل لقاح ضد فيروس الماوية.

ولقد كنا أقرب بكثير من الصينيين فى المقاطعات الجنوبية فى الملامح البدنية، وكانت لدينا نفس القيم الثقافية، والاتجاهات الخاصة بالعلاقات بين الجنسين، والعلاقات داخل الأسرة، والاحترام الواجب لكبار السن وغير ذلك من الأنماط الاجتماعية الخاصة بالأسرة والأصدقاء، ولكنا اختلفنا فى وجهات نظرنا ونظرتنا إلى العالم ومكانتنا فى هذا العالم، إن دولتهم ضخمة وهم يشعرون بثقة كبيرة من أنهم سيحتلون مقعدًا فى مقدمة العالم عندما يضعون أرجلهم على الطريق الصحيح، وأن المسألة مسألة وقت لا أكثر، ولم يكن هناك صينى واحد يشك فى مصيرهم النهائى بعد أن استعادوا حضارتهم، وهى أقدم حضارة فى العالم عاشت ٤٠٠٠ سنة متصلة من التاريخ. ونحن المهاجرين الذين قطعنا جذورنا وأعدنا زرع أنفسنا فى تربة مختلفة ومناخ مختلف تمامًا تنقصنا هذه الثقة بالنفس، لقد كانت لدينا شكوك جادة حول مستقبلنا، ونتساءل: ما الذى يخبئه القدر لنا فى عالم غير مؤكد وسريع التغير؟

٣٧- الصين فى عهد دينج شياو بنج

إن اجتماعنا مع نائب رئيس الوزراء دينج شياوبنج Deng Xiaoping لا يمكن أن ينمحى من الذاكرة، لقد كان رجلاً أنيق المظهر ربعة ومتين البنيان فى الرابعة والسبعين من عمره، لا يزيد طول قامته على خمسة أقدام، وكان يرتدى حلة ماو لونها بنى فاتح وهو ينزل من طائرة بوينج ٧٠٧ فى مطار بايا ليبار Paya Lebar فى نوفمبر ١٩٧٨. وكان يسرع الخطى وهو يستعرض حرس الشرف، ثم ركب معى السيارة إلى فيلا أستانا Istana وهى قصر الضيافة فى منطقة أستانا، وتقابلنا بعد الظهر لمزيد من المناقشات فى قاعة مجلس الوزراء، وبعد أن شاهدت الآنية المخصصة للبصاق فى القاعة الكبرى للشعب، دبرت وضع بصاقة من الخزف الأزرق والأبيض بحيث توضع إلى جانب دينج. فقد قرأت أنه يستخدم واحدة بشكل دائم. كما وضعت طفاية سجائر بشكل واضح لاستخدامه وحده على الرغم من تحريم التدخين فى القاعات المكيفة فى إستانا، كانت تلك لفتة لشخصية عظيمة فى تاريخ الصين. وتأكدت من فتح المروحة الطاردة للدخان فى قاعة مجلس الوزراء.

وقد رحبت به باعتباره ثوريًا صينيًا عظيمًا، ورد أنه يمكن القول بأن سنغافورة مكان قديم بالنسبة إليه. فمنذ ٥٨ عامًا فى عام ١٩٢٠ كان قد زارها لمدة يومين فى طريقه إلى فرنسا، وعندما زرت بكين فى ١٩٧٦، لم يستطع أن يقابلنى، وكان وقتئذ قد «تم تنحيته». فقد هزم أمام عصابة الأربعة، ولكنهم هزموا هم أنفسهم فى النهاية. وقضى الساعتين والنصف التالية فى الحديث عن المخاطر التى يمثلها الاتحاد السوفيتى للعالم. وأن الدول والشعوب التى لا تريد الحرب يجب أن تشكل جبهة موحدة ضد دعاة الحرب، واستشهد بقول ماو: «يجب أن نتحد جميعًا للتعامل مع «بيضة السلحفاة». (وقد ترجمها المترجم «ابن العاهرة»). وقدم مسحًا شاملاً للمناورات السوفيتية فى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا وأخيرًا الهند الصينية.

وكان السوفيت قد أحرزوا انتصارًا كبيرًا فى فيتنام، ولم يفهم بعض الناس لماذا تدهورت العلاقات بين الصين وفيتنام إلى هذا الحد، ولماذا اتخذت الصين تصرفًا مثل قطع المعونة عنها، مما دفع فيتنام نحو المزيد من التقارب مع الاتحاد السوفيتى بدلا من أن تكتسبها إلى جانبها. وكان السؤال المثار هو: لماذا ترى فيتنام أن من المناسب الارتماء فى أحضان الاتحاد السوفيتى بينما ذلك ليس فى مصلحتها؟ وكانت الإجابة هى: «حلم فيتنام العزيز لسنوات عديدة بأن يقام اتحاد فيدرالى للهند الصينية». وحتى «هو شى منه» كان يعتنق الفكرة نفسها، ولكن الصين لم توافق أبدًا عليها، وكانت فيتنام تعتبر الصين أكبر عقبة فى سبيل تحقيقها لهذا الاتحاد الفيدرالى، وقد خلصت الصين إلى أن فيتنام لن تتغير وأنها ستصبح أكثر عداء للصين، وكان من مظاهر ذلك طرد المواطنين من أصل صينى من فيتنام، وبعد إمعان النظر بروية قررت الصين وقف المعونة.

وكانت المعونة الاجمالية التى تمنحها الصين لفيتنام أكثر من عشرة مليارات دولار أمريكى بما قيمته حاليًا ما يعادل عشرين مليار دولار أمريكى، وعندما ألغت الصين المعونة لفيتنام، كان على الاتحاد السوفيتى أن يتحمل العبء وحده. وعندما عجز السوفيت عن تلبية احتياجات فيتنام، سعوا إلى انضمامها لعضوية الكوميكون COMECON (وهى الكتلة الشيوعية المناظرة للجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC)، لتحويل العبء إلى دول أوروبا الشرقية، كما أن الفيتناميين التمسوا المعونة أيضًا من اليابان وأمريكا وفرنسا وأوروبا الغربية وحتى سنغافورة، وقال إنه خلال عشر سنوات ستدرس الصين مسألة إبعاد فيتنام عن الاتحاد السوفيتى مرة أخرى، وفكرت فى نفسى أن «دينج» له رؤية طويلة الأمد مختلفة تمامًا عن رؤية القادة الأمريكيين.

وقال: إن المشكلة الحقيقية والعاجلة هى إمكانية قيام فيتنام بغزو كثيف لكمبوديا. وسأل دون أن ينتظر إجابة: «فماذا ستصنع الصين؟ إن ما ستصنعه الصين سيعتمد على مدى ما سيذهب إليه الفيتناميون»، كانت هذه هى إجابته عن سؤاله. وقد كرر ذلك عدة مرات، دون أن يلزم نفسه بالقيام فورًا بهجوم مضاد على فيتنام، وقال إذا نجحت فيتنام فى السيطرة على كل الهند الصينية، فإن عددًا كبيرًا من الدول الآسيوية ستتعرض للخطر.

كما أن إقامة اتحاد فيدرالى للهند الصينية سيوسع من نفوذ فيتنام ويخدم الاستراتيجية العالمية للاتحاد السوفيتى بأن يتجه جنوبًا إلى المحيط الهندى، وأن دور فيتنام هو أشبه بدور كوبا ولكن فى الشرق.

وكان السوفيت يعززون بشكل كبير أسطولهم فى المحيط الهادى، وكان العالم قد شهد حالة متفشية من الفوضى والاضطرابات فى السنتين الماضيتين، كما هو واضح من الأحداث التى وقعت فى فيتنام وأفغانستان وإيران وباكستان، وكلها تشير إلى اندفاع الاتحاد السوفيتى نحو الجنوب، وأن سياسة الصين هى التصدى للانتشار الاستراتيجى للاتحاد السوفيتى سواء فى زائير أو الصومال. وستساعد الصين فى صد أى هجوم يقوم به الاتحاد السوفيتى فى أى مكان، وحتى تحقق منظمة الآسيان السلام لابد أن تتحد دولها مع الصين والتصدى للاتحاد السوفيتى وفيتنام التى هى أشبه بكوبا فى جنوب شرق آسيا، ولم يكن المترجمان المصاحبان له يسجلان ما يقال بدقة، فقد كانا يكتفيان بأخذ بعض الملاحظات بسرعة، واستنتجت أنه لابد أنه قدم نفس العرض فى بانكوك وكوالالمبور، وأنهما يحفظان ما يقوله عن ظهر قلب. وعندما انتهى كنا قد اقتربنا من غروب الشمس، وسألته هل يريدنى أن أرد عليه فورًا أو فى اليوم التالى لأتيح له الوقت الكافى لتغيير ملابسه استعدادًا للعشاء، ويتاح لى الوقت لأن أفكر فيما قاله، وفضل ألا نترك العشاء ليبرد.

وعلى العشاء كان اجتماعيًا وودودا، ولكنه كان ما يزال متوترًا، وكان يشغل باله كثيرًا غزو فيتنام لكمبوديا، وعندما ألححت: ماذا يمكن للصين أن تفعل، على ضوء التزام رئيس وزراء تايلاند بالوقوف إلى جانب الصين، من خلال استقباله «دينج» استقبالاً حافلاً فى بانكوك- همهم قائلا: إن ذلك يتوقف على المدى الذى ستصل إليه فيتنام. وكان انطباعى أنه إذا لم يعبر الفيتناميون نهر ميكونج، فإنه لن يكون الأمر خطيرًا، ولكن لو عبروه، فإن الصين ستقدم على إجراء ما، ودعانى إلى زيارة الصين مرة أخرى، وقلت: إننى سأزور الصين عندما تشفى من الثورة الثقافية. فقال إن ذلك سيستغرق وقتًا طويلاً. ورددت عليه بأنهم لن يواجهوا أية مشكلة فى التقدم للأمام وأن يحرزوا أفضل مما أحرزته سنغافورة لأننا ننحدر من المزارعين الأميين المعدمين من فوجيان **Fujian** جوانجدونج بينما لديهم

ذرية العلماء والناطقين بالماندارينية والمتعلمين والمثقفين الذين بقوا فى وطنهم، وقد التزم الصمت.

وفى اليوم التالى أعربت عن وجهة نظرى واستغرق ذلك ساعة من الزمن أو نصف ساعة بدون الترجمة. وقد لخصت ما قاله عن التهديد السوفيتى، وذلك بالإشارة إلى الدراسات الموثقة جيدًا عن القدرات العسكرية السوفيتية، التى أعدها المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن، وقد أشرت إلى أن مستشار ألمانيا هلموت شميت والرئيس الفرنسى جيسكار ديستان والزعماء الأمريكيين فى واشنطن قد أبلغونى بآراء مختلفة عن الأخطار التى يمثلها الاتحاد السوفيتى. فكان بعضهم يعتقد أن السوفيت يخصصون الكثير من مواردهم للتسليح. وعلى أى حال، فإن بعض الدول مثل سنغافورة لا تملك سوى أن تأخذ علمًا بهذه الاتجاهات ولكنها لا يمكن أن تؤثر على نتائجها. وكان علينا أن نحلل الموقف من وجهة النظر الإقليمية، وليست العالمية. والمشكلة بعد نهاية حرب فيتنام هى أن القوات الأمريكية قد انسحبت من فيتنام وتايلاند، وكان من الواضح أنهم لن يشتبكوا مع المتمردين الشيوعيين فى القارة الآسيوية. وكان السؤال التالى هو: إلى متى ستبقى القوات الأمريكية فى الفلبين حتى توازن الأسطول السوفيتى المتزايد فى المحيطين الهندى والهادى؟ وكانت سنغافورة تريد من الولايات المتحدة أن تبقى فى الفلبين.

وحتى أبدد مخاوف دينج من موقف سنغافورة ذكرت أن شركاءنا التجاريين الرئيسيين- اليابان والولايات المتحدة وماليزيا والاتحاد الأوروبى، يحصل كل منها على ١٢-١٤ فى المائة من تجارتنا الدولية الاجمالية. أما الصين فتحصل فقط على ١,٨ فى المائة والاتحاد السوفيتى على مجرد ٠,٣ فى المائة. ويكاد إسهام السوفيت فى حياتنا الاقتصادية لا يذكر، كما أننى لا أحتاج إلى دروس عن سلوك الروس فى الهيمنة. ورويت له كيف أنه فى ١٩٦٧ بعد زيارة أبو سمبل وأسوان، عندما كنت عائدًا إلى القاهرة على طائرة مصرية فى صحبة وزير مصرى، حدث نوع من الهرج فى مقصورة الطيار عندما كانت الطائرة فى طريقها إلى الهبوط، واستأذن الوزير للذهاب إلى المقصورة. وبعد أن هبطت الطائرة، اكتشفت أن الطيار السوفيتى لطائرة أخرى أبلغ برج المراقبة فى المطار أنه

لا يفهم الانجليزية، وطالب بأن تكون له أولوية الهبوط قبل طائرة كبار الزوار، وكان على الوزير أن يصدر أمره من مقصورة الطيار لكى يضمن أن طائرة كبار الزوار ستهبط قبل الطائرة السوفيتية، فلم أكن فى حاجة إلى دروس فى صلف الروس.

كانت الصين تريد من دول جنوب شرق آسيا أن تتحد معها لعزل «الدب الروسى»، والحقيقة أن جيراننا كانوا يريدون منا أن نتحد ونعزل «التنين الصينى». لم يكن هناك «روس مغتربون فيما وراء البحار» فى جنوب شرق آسيا ليقودوا حركات التمرد الشيوعية التى تساندها الحكومة السوفيتية، مثلما كان هناك «صينيون مغتربون فيما وراء البحار» يلقون التشجيع والتأييد من الحزب الشيوعى الصينى والحكومة الصينية، مما يشكل تهديدًا لتايلاند وماليزيا والفلبين، وبدرجة أقل، لإندونيسيا. كما أن الصين كانت تؤكد علنًا أن هناك علاقة خاصة مع الصينيين المغتربين فيما وراء البحار بسبب روابط الدم، وكانت تناشد وطنيتهم بشكل مباشر فوق رؤوس حكومات بلادهم التى يعتبرون من رعاياها، وتحضهم على العودة إلى الصين والمشاركة فى تحديثها.

وقبل ذلك بأسابيع، فى أكتوبر، زارنا رئيس الوزراء الفيتنامى «فام ڤان دونج»، وكان يجلس حيث يجلس دينج الآن، وقد سألت «فام ڤان دونج» عن السبب فى متاعب فيتنام مع الصينيين الذين هاجروا إلى فيتنام والمعروفين باسم شعب هوا **Hoa**. وكانت إجابته الجافة هى أننى باعتبارى من أصل صينى يجب أن أساند الصين طول الوقت، مثلما يساند الفيتناميون المغتربون فيتنام، حيثما وجدوا. ولم يكن يقلقنى ما يفكر فيه «فام ڤان دونج» بقدر ما كان يهمنى ماذا قال لزعماء ماليزيا. وقد رويت حادثة أخرى حيث قام المندوب الدائم الفيتنامى بالأمم المتحدة بإبلاغ المندوبين الدائمين الآسيويين الأربعة بأن الفيتناميين قد عاملوا الصينيين المغتربين فى فيتنام على قدم المساواة، ومع ذلك فقد أظهروا أنهم لا يشعرون بالامتنان، وأن هذا هو السبب الرئيسى لهجرة ١٦٠ ألف مواطن من أصل صينى من هانوى إلى الصين عبر حدودهم المشتركة، بينما هرب صينيون آخرون من الجنوب بالقوارب، ونسى المندوب الدائم الإندونيسى أن زملاءه من دول منظمة الآسيان الثلاث الأخرى وهى الفلبين وتايلاند وسنغافورة هم أيضًا من أصل صينى، فأبلغ الفيتناميين أنهم

كانوا أيضًا فى منتهى الكرم والسخاء مع الصينيين المغتربين، وأنهم يجب أن يتعلموا من الإندونيسيين. وتركت «دينج» وليس لديه أى شك بشأن الشكوك العميقة تجاه سنغافورة من جيرانها.

وأضفت أن «فام ڤان دونج» قد وضع إكليلاً من الزهور عند النصب التذكارى القومى لماليزيا، وقد رفض «دينج» أن يفعل ذلك، وكان «فام ڤان دونج» قد وعد أيضًا بأنه لن يساعد عمليات التخريب، ولكن «دينج» لم يفعل، ولابد أن الماليزيين قد شعروا بالارتياب من «دينج»، كانت هناك شكوك وعداوات خفية بين المسلمين الملاويين والصينيين فى ماليزيا، وبين الإندونيسيين الذين من أصل صينى. ولأن الصين كانت تصدر الثورة إلى جنوب شرق آسيا، فإن جيرانى الأعضاء فى منظمة الآسيان كانوا يريدون من سنغافورة أن تتحد معهم، ليس ضد الاتحاد السوفيتى، وإنما ضد الصين. كانت حكومات الدول الأعضاء فى منظمة الآسيان تعتبر البرامج الإذاعية الصادرة من الصين والموجهة مباشرة إلى المواطنين من أصل صينى نوعًا من التخريب الخطير، وقد أنصت «دينج» دون أن ينبس ببنت شفة. فلم يكن يرى ذلك من منظور أن الصين دولة أجنبية كبرى، وأنها تتجاوز الحكومات فى المنطقة لتخريب مواطنيها. وقلت إنه من غير المحتمل أن دول الآسيان ستستجيب لاقتراحه بشكل إيجابى من أجل إقامة جبهة متحدة ضد الاتحاد السوفيتى وفيتنام واقترحت أن نناقش كيف نحل هذه المشكلة، ثم توقفت عن الحديث لبرهة.

وسجلت تعبيرات وجه دينج وحركاته نوعًا من القلق والضيق، كان يعرف أننى كنت أقول الحقيقة، وفجأة سألنى: «ماذا تريد منى أن أفعل؟» ودهشت. فلم يسبق لى أن قابلت زعيمًا شيوعيًا على استعداد لأن يتخلى عن اعتقاده عندما تواجهه بالحقيقة، بل أن يسأل عما أريده أن يفعل. لقد توقعت منه أن ينحى النقاط التى أثرتها جانبًا كما فعل رئيس الوزراء هيوا جيوفنج **Hua Guofeng** فى بكين ١٩٧٦ عندما ضغطت عليه بالنسبة إلى ما تظهره الصين من تناقض فى تأييدها للحزب الشيوعى الملاوى للتحريض على الثورة فى سنغافورة، وليس الملايو. وأجاب «هيوا» متبجحًا قائلاً: «لا أعرف التفاصيل، ولكن فى أى مكان يقاتل فيه الشيوعيون، سينتصرون». ولكن الأمر كان مختلفًا مع دينج، فقد أدرك أنه

لابد أن يواجه هذه المشكلة حتى يتم عزل فيتنام، وترددت فى أن أقول لهذا الثورى الخبير ما يجب أن يفعله، ولكن بما أنه سألنى، فقد أجبت: «أوقف مثل هذه الإذاعات، توقف عن هذه المناشدات. وسيكون من الأفضل للمواطنين فى دول الآسيان من أصل صينى ألا تركز الصين على صلة القربى وأن تدعو إلى الاندماج الإثنى. إن الشكوك حول الشعوب الأصلية ستستمر دائما، سواء أكدت الصين روابط الدم أم لم تؤكدها. ولكن إذا ناشدت الصين روابط الدم هذه بشكل سافر، فلابد أن الشكوك ستزداد. فالصين يجب أن توقف الإذاعات الصادرة من جنوب الصين والتى تبثها الأحزاب الشيوعية الإندونيسية.

وقال «دينج» ببساطة إنه يحتاج إلى وقت ليفكر فيما قلته، مضيفًا أنه لن يتبع أسلوب فام ڤان دونج **Pham Van Dong** الذى طلب منه وضع إكليل زهور عند النصب التذكارى الوطنى الذى أقيم لإحياء ذكرى أولئك الذين قتلوا على يد الشيوعيين الملاويين. وبصفته شيوعيًا، كان من المستحيل عليه أن يفعل ذلك، كان «فام ڤان دونج» يستطيع أن يفعل ذلك الشىء لأنه «من طراز معين من الشيوعيين». كان «يبيع روحه»، وقد أكد أن الصين تتحدث بصراحة، فالصينيون لم يسبق أن أخفوا آراءهم، وما يقوله الشعب الصينى له اعتباره. وخلال الحرب الكورية، أصدرت الصين تصريحًا بأنه إذا اقترب الأمريكيون من نهر يالو **Yalu**، فإن الشعب الصينى لن يجلس مكتوف اليدين، ولكن الأمريكيين لم يأبهوا بذلك. وفى أمور السياسة الخارجية فإن الصين تتحدث دائمًا عما يجول فى خاطرها، أما بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية، فليس لديه ما يضيفه، هكذا قال المترجم. ولكن ما قاله دينج حقًا باللغة الماندارينية إنه «سئم من تكرار ذلك». وقال إن هناك سببين لإعادة تأكيد سياسة الصين تجاه الصينيين المغتربين، السبب الأول هو الأنشطة المعادية للصين من فيتنام، والسبب الثانى هى الاعتبارات الداخلية للصين، نتيجة لأنشطة عصابة الأربعة خلال الثورة الثقافية، وقد عانى فى الصين أقرباء الصينيين المغتربين فيما وراء البحار معاناة كبيرة، وتم اضطهاد وسجن عدد كبير منهم. وأراد أن يعيد تأكيد موقف الصين من المواطنين من أصل صينى فى الخارج. فالصين تشجعهم على الحصول على جنسية الدولة التى يقيمون فيها، وأما أولئك الذين يريدون الإبقاء على جنسيتهم الصينية، فإن عليهم أن ينصاعوا لقوانين بلد المقر، ولم تكن الصين تعترف بازدواج الجنسية.

وبالنسبة إلى كمبوديا أكد لى دينج أن مقاربة الصين لن تتأثر بعقد معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتى وفيتنام، ولم تكن الصين تخشى أن تطلب فيتنام من الاتحاد السوفيتى أن يهدد الصين، مضيفًا أن الاتحاد السوفيتى لن يجرؤ على أن يشتبك مع الصين على نطاق واسع. كان يبدو فى غاية الجدية عندما أضاف أن الصين ستعاقب الفيتناميين إذا هاجموا كمبوديا. فالصين ستجعلهم يدفعون ثمنًا باهظًا لذلك، وسيكتشف الاتحاد السوفيتى أن تأييده لفيتنام هو عبء ثقيل جدًا. ثم سأل ما النصيحة التى يمكن أن يقدمها أصدقاء الصين (ويعنى سنغافورة) بالنسبة إلى المشكلات التى تواجه البلدين (الصين وسنغافورة). وأجبت أن زعماء كمبوديا لابد أنهم حساسون للرأى العام الدولى لأنهم يحتاجون إلى تعاطف العالم، كانوا يتصرفون بطريقة غير عقلانية بدون أى اعتبار لمشاعر شعبهم. وكان رد «دينج» هو أنه هو الآخر لم «يفهم» بعض الأشياء التى حدثت فى بنوم بنه، ولم يدافع عن إبادة الجنس على يد الخمير الحمر، وحتى ألخص الموقف قلت إن دينج قد صرح بأن الصين تحتاج إلى ٢٢ عامًا للتحديث، وخلال هذه الفترة، إذا لم تكن قد حدثت مشكلات غير ضرورية فى جنوب شرق آسيا، فإن الأحوال يجب أن تتحسن. أما إذا حدثت مثل هذه المشكلات، فإن العواقب ستكون فى غير صالح الصين، وكان يأمل أن يعم الاستقرار والوحدة فى الآسيان، وكان يقول ذلك من «أعماق قلبه».

كان أكثر زعيم مؤثر قابلته، كان طوله خمسة أقدام، ولكنه عملاق بين الرجال، وكان يبلغ الرابعة والسبعين. وعندما كانت تواجهه حقيقة غير سارة، كان على استعداد لأن يغير رأيه. وبعد ذلك بسنتين، بعد أن قام الصينيون بتدبيرات بديلة لأحزابهم الشيوعية الأخوية فى ماليزيا وتايلاند، توقفت البرامج الإذاعية الموجهة إلى المغتربين الصينيين فى الخارج. وخلال العشاء حثثته على التدخين. قال، مشيرا إلى زوجته: إن الطبيب قد طلب منها أن تقنعه بالإقلاع عن التدخين؛ وكان يحاول أن يقلل منه. وفى تلك الليلة لم يدخن أو يستخدم البصاقة، فقد كان قد قرأ أننى حساس بالنسبة إلى التدخين. وقبل انصرافه ذهبت لمقابلته فى «فيلا إستانه» لأتحدث معه لمدة عشرين دقيقة. وكان سعيدًا لأنه أتى وشاهد سنغافورة مرة أخرى بعد مرور ٥٨ عامًا، كان هناك تحول كبير جدا، وقد هنأنى. وأجبته بأن سنغافورة دولة صغيرة عدد سكانها مليونان ونصف المليون، وتنهد قائلا: «لو كان لدى شنغهاى وحدها فإننى

كنت أستطيع أن أغير شنغهاى بنفس السرعة، ولكن لدى الصين كلها». وقال إنه كان يريد أن يزور سنغافورة وأمريكا قبل أن يعتنق فكر كارل ماركس، فقد كان قد رأى سنغافورة مرة عندما كانت مستعمرة، وهو فى طريقه إلى مرسيليا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ليعمل ويدرس، وكان يريد زيارة أمريكا لأن الصين وأمريكا لابد أن يتحادثا معًا، وعندما احتلت فيتنام كمبوديا فهمت لماذا كان حريصًا على زيارة الولايات المتحدة.

وخلال الانتقال بالسيارة إلى المطار سألته مباشرة ماذا سيفعل إذا قام الفيتناميون بالهجوم على كمبوديا. هل سيترك التايلانديين معرضين للتهديد ويكتفى بمراقبتهم وهم يتقاربون مع الاتحاد السوفيتى؟ وقلب شفتيه وضاقت عيناه وهو يهمس: «يتوقف هذا على المدى الذى سيصلون إليه». قلت إنه يجب أن يفعل شيئًا بعد أن قابله رئيس الوزراء التايلاندى علنًا وبقلب مفتوح فى بانجكوك. كان كريانجسك **Kriangsk** مضطرًا إلى الاعتماد على الصين للمحافظة على نوع من التوازن، كان يبدو مضطربًا، وهمس مرة أخرى: «هذا يتوقف على المدى الذى سيصلون إليه». وفى المطار صافح كبار الشخصيات والوزراء، واستعرض حرس الشرف، وصعد على درج الطائرة بوينج ٧٠٧، ثم استدار ولوح مودعًا، وبعد أن أغلق باب الطائرة عليه، قلت لزملائى إنه سيؤنب معاونيه، فقد رأى سنغافورة مختلفة عن تقاريرهم عنها بحيث يستعد لها، فلم تكن هناك جماهير صينية هادرة، ولا حشود مبتهجة من السنغافوريين من أصل صينى للترحيب به، وإنما أعداد قليلة من الأفراد الذين شعروا بحب الاستطلاع لمشاهدته.

وبعد أسابيع قليلة عرضت على مقالات عن سنغافورة فى صحيفة «الشعب اليومية» الصينية **People›s Daily**. كان هناك تغيير فى اتجاهها، فقد وصفوا سنغافورة بأنها مدينة عبارة عن حديقة تستحق الدراسة بسبب ما فيها من اخضرار ونجاح فى الإسكان والسياحة. ولم نعد نقرأ عن «كلابا تجرى من أجل المستعمرين الامريكيين». وتغير اتجاههم نحو سنغافورة أكثر من هذا فى أكتوبر من العام التالى ١٩٧٩، عندما قال دينج فى خطاب له: «ذهبت إلى سنغافورة لدراسة كيف يستخدمون رأس المال الاجنبى. فسنغافورة تستفيد من المصانع التى أقامها الأجانب فى سنغافورة: أولا، فإن المشاريع الأجنبية دفعت ٣٥ فى المائة من صافى أرباحها لسداد ضرائب ذهبت إلى خزانة الدولة، وثانيًا، فإن دخل العمل

يذهب إلى العمال، وثالثا، فإن (الاستثمار الخارجى) هو الذى أنشأ قطاع الخدمات. وكل هذا مثل «دخلاً للدولة»، وما رأيناه فى سنغافورة فى ١٩٧٨ قد أصبح مرجعًا لما يمكن أن يحققه الشعب الصينى.

وفى نهاية يناير ١٩٧٩ زار «دينج» أمريكا وأعاد العلاقات الدبلوماسية مع الرئيس كارتر بدون أن تتخلى أمريكا على تايوان، وكان يريد أن تتأكد من أن الولايات المتحدة لن تنحاز إلى الاتحاد السوفيتى عندما تهاجم الصين فيتنام و«تعاقبها». وكان هذا هو السبب فى أنه كان يتوق لزيارة الولايات المتحدة. وفى البيت الريفى للحاكم فى فانلنج **Fanling** فى هونج كونج الذى يستخدمه عند لعب الجولف فى العطلات، قابلت ديفيد بوناڤيا **David Bonavia** وهو خبير فى شئون الصين، وكان يعمل سابقًا فى التايمز اللندنية. وقد رفض تحذير «دينج» واعتبره تهديدًا لا تأثير له لأن البحرية السوفيتية كانت فى بحر الصين الجنوبى، وقلت إننى قابلت «دينج» منذ ثلاثة أشهر وكان رجلاً يزن كلماته بعناية، وبعد مرور يومين، فى ١٦ فبراير ١٩٧٩، هاجمت القوات الصينية فيتنام عبر الحدود الشمالية. وقد أعلنت الصين أن أهداف العمل العسكرى محدودة، واستحثت مجلس الأمن الدولى على اتخاذ إجراءات عاجلة ومؤثرة لوقف العدوان الفيتنامى المسلح ضد كمبوديا وإنهاء احتلال فيتنام لكمبوديا، وقد استغرقت العملية شهرًا، ووقعت خسائر فادحة ولكنها أظهرت للفيتناميين، أنه مهما كان الثمن، فإنهم يمكنهم أن يحدثوا اختراقًا عميقًا داخل فيتنام، وتدمير المدن والقرى فى طريقهم ثم الانسحاب، كما حدث فى ١٦ مارس ١٩٧٩.

وخلال غزو الصين لفيتنام، أعلن «دينج» أن الصين على استعداد لحرب محتملة مع الاتحاد السوفيتى، وأن الدرس لفيتنام كان أيضًا درسًا للاتحاد السوفيتى، ولم يهاجم الاتحاد السوفيتى الصين. واعتبرت الصحافة الغربية أن العمل العقابى الصينى لفيتنام كان عملاً فاشلاً، ولكنى أعتقد أنه غير تاريخ منطقة شرق آسيا. كان الفيتناميون يعلمون أن الصين ستقوم بالهجوم إذا تعدوا كمبوديا إلى تايلاند. فلم يكن الاتحاد السوفيتى يريد أن يدخل فى حرب طويلة فى ركن بعيد من آسيا. كان السوفيت يستطيعون القيام بعملية حاسمة سريعة ضد الصين، ولكن الصين لم تمكنهم من ذلك بالإعلان بأن عمليتهم

العسكرية هى عملية «عقابية» ولا تنوى الاستيلاء على فيتنام، وكما توقع «دينج»، فإن الاتحاد السوفيتى قد تحمل عبء مساندة فيتنام، وهو ما فعله لمدة ١١ عامًا حتى ١٩٩١، عندما تفكك الاتحاد السوفيتى. وعندما حدث ذلك، وافق الفيتناميون فى أكتوبر ١٩٩١ على الانسحاب من كمبوديا- بعد ١٢ عامًا من احتلال مكلف ولا جدوى منه.

وفى زيارتى الثانية إلى الصين، فى نوفمبر ١٩٨٠ وجدت أن هناك تغييرات عديدة. فالذين حصلوا على ترقيات كبيرة خلال الثورة الثقافية قد تمت تنحيتهم جانبا فى هدوء، ولم تعد تظهر اتجاهاتهم الحماسية ولا المفرطة، وظلت نظرة موظف المراسم المتعصبة ماثلة فى ذهنى باستمرار منذ زيارتى الأولى فى ١٩٧٨. ومع التنديد الرسمى بالثورة الثقافية، شعر الناس بارتياح كبير. وقابلنى «جاو زيانج» **Zhao Ziyang** للتباحث، وكان شخصًا مختلفًا عن «هيوا جيوفنج» أو «دنج شياوبنج». كان متوسط الحجم، وبشرته سمراء بشكل خفيف من الشمس مع ملامح طيبة، ولم أجد صعوبة فى فهم لغته الماندارين لأنه كان يتمتع بصوت قوى وبدون لكنة ريفية قوية، وقد جاء من هينان، وهى مقاطعة تقع جنوب بكين، وكانت مهد الحضارة الصينية، وهى منطقة شاسعة وكانت غنية بالزراعة ولكنها الآن أصبحت أكثر فقرًا من مقاطعات الحدود، وناقشنا المسألة الكمبودية، وكيف نجد بديلاً لعصابات الخمير الحمر الذين يقومون بمعظم القتال. وأطرق جاو برأسه، معترفًا بأن «بول بوت» غير مقبول من العالم. ووافقت على أنه لسوء الحظ أن الخمير الحمر هم أفضل قوة محاربة ضد الفيتناميين. كان جاو قد تولى منصب رئيس الوزراء حديثًا وتنقصه الثقة فى قدرته على تسوية المسائل المتعلقة بكمبوديا وفيتنام بدون الرجوع إلى «دينج»، وقد وجدت أنه شخص معقول ومتوازن وناضج، وليس ضيق الأفق أيديولوجيا.

وكانت نسخة من خطبتى على العشاء قد أرسلت إلى المراسم، وأرادوا أن أحذف فقرة انتقدت فيها سياستهم بالنسبة إلى الحزب الشيوعى الملاوى وبرامجه الإذاعية الموجهة التى تبث من الصين، وجاء فى هذه الفقرة: «لقد عمدت الصين لعدة سنوات على تحريض ومساعدة تمرد العصابات فى تايلاند والملايو وإندونيسيا. وكثير من زعماء الآسيان قد وضعوا هذه الأحداث المؤسفة وراء ظهورهم، ومن سوء الطالع فإن بقايا سياسات الصين الماضية مستمرة لتعكير صفو العلاقات بين الصين ودول الآسيان». وعندما استأنفنا

المباحثات عصر ذلك اليوم أشرت إلى ذلك، فقد قال مسئول المراسم إن هذا الجزء غير مقبول، ولابد من شطبه إذا أريد إلقاء الخطاب، وإلا فلن تكون هناك أى خطب. وكان هذا أمرًا على غير المعتاد تمامًا، وكنت من قبل قد سلمت صورًا إلى الصحافة السنغافورية ولابد من أنهم وزعوا الخطاب على المراسلين الاجانب، ولهذا لم يكن من الممكن حذف أى شيء. وأجاب «جاو» بأن الشعب الصينى لن يغفر له إذا أنا ألقيت هذا الخطاب ولم يرد على بعض النقاط التى أثرتها، ولم يكن يريد أن يحول «مأدبة كبيرة وودية» أقيمت على شرفى إلى مناسبة لتبادل الكلمات القاسية مما سيكون له أثر دولى سلبى، لم يكن واردًا رغبتهم فى أن يبلغونى ما لا ينبغى لأن أقوله فى المأدبة؛ ولكنه كان فقط يقترح أن يلغى الطرفان إلقاء الخطابات، ومع ذلك إذا عرضت آرائى على الجمهور، فإنه سيتفهم ذلك. ووافقت على عدم إلقاء الخطابات.

وأنتقل إلى الرأى الصينى بالنسبة إلى الاستراتيجية السوفيتية العالمية، وقد أكد لى أن الصين ستقوم بالجزء الخاص بها للتخفيف من شكوك ومخاوف ماليزيا وإندونيسيا نحو الصين. وكانت الأهداف السوفيتية تقوم على التحكم فى مصادر البترول والطرق البحرية، ومنها مضيق ملقة **Malacca**، من أجل خنق اليابان وأوروبا الغربية، وإلى حد ما الولايات المتحدة؛ ولم يكن التعاون بين الاتحاد السوفيتى وفيتنام مجرد حادث تكتيكى عارض ولكنه كان تعاونًا استراتيجيًا، وقال إن ماليزيا وإندونيسيا لا يمكنهما الانتصار على فيتنام، بعيدًا عن الاتحاد السوفيتى إلا إذا تخلت فيتنام عن سياسة الهيمنة الإقليمية، وفى هذه الحالة فلن تحتاج إلى الاتحاد السوفيتى، أو أن يعلن الاتحاد السوفيتى تخليه عن سياسة الهيمنة العالمية، وهو فى هذه الحالة لن يحتاج إلى فيتنام.

أما العلاقات بين الأحزاب، فهى مشكلة تاريخية لها طبيعة عالمية وأن الصين تبذل جهودًا صادقة على قدر الإمكان حتى لا تتأثر علاقاتها مع دول الآسيان، وستتطلب المشكلة بعض الوقت للتوصل إلى حل، وهو يقول لى رسميا: إن الصين ستحل المشكلة، ولكن ليس بين يوم وليلة، وكانت قضية الصينيين المغتربين فى الخارج من القضايا التى أهملت عبر التاريخ. فالصين لم تكن محبذة للجنسية المزدوجة. وقد شجعت الصينيين المغتربين على

الحصول على جنسية الدولة المضيفة. ولكن إذا أقام المواطنون من أصل صينى فى الخارج واحتفظوا بالجنسية الصينية، فإن الصين لن تستطيع أن تمتنع عن الاتصال بهم. أما الإسهامات التى يقوم بها المغتربون الصينيون لتحديث الصين، فإن هذا لا يمثل سياسة لحكومة جمهورية الصين الشعبية، وستبذل الصين جهدًا لتخفيف شكوك الدول الأخرى بالنسبة إلى مسألة الصينيين المغتربين فى الخارج. ومع هذا، فإن الجانبين يجب أن يهتما بمسائل أكثر أهمية من سياسة الصين تجاه هؤلاء الصينيين المغتربين. ومع هذا، فإنه بالنسبة إلى كمبوديا فإننى سأقابل «دينج شياوبنج»، الذى سيتناول جميع النقاط التى أريد إثارتها، بمعنى آخر فإن «دينج» هو السلطة النهائية فى هذا الصدد.

وفى اليوم التالى قابلت دينج شياوبنج لأكثر من ساعتين فى حجرة أخرى فى قاعة الشعب الكبرى، كان يبدو ممتلئًا بالحيوية والنشاط، وكان قد اطلع جيدًا على ما دار، وقام بالكلام معظم الوقت، وقال إن محادثاتى مع جاو كانت طيبة، مضيفًا أن الجنرال «نى وين» Ne Win لم يلق خطابًا هو الآخر فى المأدبة التى أقيمت على شرفه فى قاعة الشعب الكبرى، ولكنه أجرى «محادثات طيبة» مع الجانب الصينى. وكان هذا تطمينًا بأن إلغاء خطابى لن يحدث فارقًا فى نتائج مباحثاتنا. وقال «دينج» إن الصين دولة ضخمة وعدد سكانها هائل، وهى لا تحتاج إلى موارد الدول الأخرى. فهى منشغلة بمشكلة انتشال شعبها من الفقر والتخلف، «وهى مهمة كبرى قد تستغرق نصف قرن». فالصين مزدحمة بالسكان وهناك أشياء كثيرة جدًا لابد من إنجازها، ونحن نأمل أن أقوم بشرح موقف الصين «الأصيل الواضح» لإندونيسيا، فالصين تريد أن ترى دول الآسيان قوية، «فكلما كانت قوية كان ذلك أفضل». والصين لديها «استراتيجية عالمية» فيما يخص علاقاتها مع دول الآسيان ومع الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية. وهو يتفهم جيدًا موقف سنغافورة بالنسبة إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، بأننا سنفعل ذلك بعد أن تقيم إندونيسيا علاقات دبلوماسية مع الصين أولا. فحسابات سنغافورة صحيحة وتتمشى مع «اعتبارات استراتيجية» خاصة بسنغافورة.

وقال عن كمبوديا، إن هناك نقطتين أساسيتين لابد من استيفائهما: الأولى أن التسوية السياسية للقضية الكمبودية يجب أن تقوم على أساس الانسحاب الفيتنامى من كمبوديا، وإلا فلن يكون هناك ما يمكن التفاوض حوله، وثانيا لابد أن تكون هناك وحدة بين جميع قوى المقاومة داخل كمبوديا، وكان الخمير الحمر راغبين فى الاتحاد مع قوى المقاومة الاخرى، وكانت مستعدة للقبول بسيهانوك، أو ابنه سون سان، إذا لم يرغب سيهانوك فى أن يصبح رئيسًا للدولة، وقلت إن كليهما رفض، وأكد أنه لا يوجد تحالف ممكن الحديث عنه بدون أن يشمل قوات الخمير الحمر. وعلى الرغم من أن سياسات «بول بوت» كانت خاطئة، فإن أية تسوية سياسية فى كمبوديا لابد أن تعتمد على أساس «حقائق سائدة». قلت إن أحد هذه الحقائق هى أنه، باستثناء جمهورية الصين الشعبية، فإن باقى العالم يعتقد أن «بول بوت» سفاح ومجنون، وأن سيهانوك و«سون سان» كانا على صواب فى رفض العمل مع الخمير الحمر، وهناك خطر اعتبار تايلاند وسنغافورة من عملاء الصين بسبب تأييد كمبوتشيا الديمقراطية فى الحصول على مقعد فى الأمم المتحدة.

وفى رأيى أن هناك مشكلتين رئيسيتين لابد من حلهما: الأولى هى التمثيل الدولى فى الأمم المتحدة، لأن المقعد الخالى سيشغله فى النهاية هينج سامرين **Heng Samrin**، الثانية، كيف يمكن تكثيف المقاومة التى تقاتل فى كمبوديا. إن معظم القتال يقوم به الخمير الحمر، ولكن يجب ألا يستمر ذلك إلى الأبد. فلابد أن تقتنع كل من ماليزيا وإندونيسيا بأن التأييد المستمر لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية لن يؤدى إلى استعادة الصين لنفوذها فى كمبوديا. فالاثنان يصدقان رواية فيتنام بأن تصرفات دول الآسيان قد ساعدت الصين على إضعاف فيتنام وأنها ستسمح للصين بزيادة نفوذها فى جنوب شرق آسيا، وقد أبلغنى الرئيس سوهارتو أن الصين خلال عشر سنوات ستخلق مشكلات كبرى للمنطقة. وبدلاً من أن يجيب عن النقاط التى أثرتها سألنى «دينج» كيف يمكن للماليزيين والإندونيسيين طرد الفيتناميين من كمبوديا، وأجبت ألا أحد منهما يقلقه الاحتلال الفيتنامى لكمبوديا، فهما يعتقدان أن فيتنام القوية يمكن أن تقف فى وجه أى توسع للصين ناحية الجنوب، فالمشكلة تتعلق بالمنظور وليست بما تنوى الصين أن تفعله، ولكن بما تقدر الصين على فعله، وهل

سيصب فى مصلحة الصين أم لا، إن ماليزيا وإندونيسيا تعتبران الصين مؤيدة للقوى الشيوعية التى أحدثت لهما اضطرابات على مدى السنوات الثلاثين الماضية.

وقد كرر «دينج» طلبه منى بأن نلعب دورًا فى تشجيع التحالف بين جماعات المقاومة الكمبودية، وكانت الصين قد بنت بيتًا أشبه بقصر لإقامة سيهانوك فى بكين، ونشأت صداقة بينه وبين سيهانوك، ولكنهما كانا يتعمدان تجنب الحديث فى السياسة. وقد لخصت موقفه كالآتى: أولا إن الصين ستؤيد وتشجع تشكيل قوة غير شيوعية لمقاومة الفيتناميين، ثانيا، إن الصين ستقبل ظهور حكومة كمبوتشية مستقلة بعد الانسحاب الفيتنامى من كمبوديا، حتى وإن لم يكن للصين أى سيطرة على مثل هذه الحكومة. وقد أكد ذلك. وفى مؤتمر صحفى فى بكين مع المراسلين الأجانب عرضت هاتين النقطتين، ولم يعترض الصينيون على التقارير التى كتبها هؤلاء المراسلون، وطلب منى «دينج» أن أبلغ جيرانى الآسيان أنهم يجب ألا يعتقدوا أنه من الطبيعى أن أية دولة شيوعية ستكون على علاقات طيبة مع الصين. فالاتحاد السوفيتى يشكل أكبر تهديد وهناك حاجة إلى فهم جيد وواضح للآثار المدمرة من سياسته العالمية. وتساءل دون أن ينتظر إجابة: ماذا ستجنى إندونيسيا من إجهاض سياسة الصين فى معارضة الاستراتيجية السوفيتية العالمية؟ إن منح تنازلات لماليزيا وإندونيسيا لن يحل المشكلة، لأن تقديراتهما الاستراتيجية خاطئة. عند هذه الملاحظة انتقلنا لتناول الغداء حيث قدمت لنا بعض المأكولات الصينية الشهية وهى مخالب الدب الخيالية، المطبوخة ببطء لتسويتها فى حساء لذيذ الطعم، كانت هذه أفضل وجبة قدمت لى فى قاعة الشعب الكبرى، وكان الطباخ قد بذل جهدًا خاصًا لضيوف «دينج». (والدببة الآن من الحيوانات المهددة بالانقراض فى الصين). وكانت المراسم الصينية على صواب عندما صحبونى لمقابلة «هوا جيوفينج» فى آخر الزيارة. كان يشغل منصب رئيس الحزب الشيوعى وبهذا يكون أعلى رتبة من «دينج» نائب الرئيس. ولكن كانت أهمية المسئولين الذين حضروا تؤكد من هو الاهم فيهما.

وقابلنى رئيس الوزراء «جاو زيانج» مرة أخرى فى بكين فى سبتمبر ١٩٨٥. وأشار إلى كصديق قديم للصين»، وهى البطاقة التى يمنحونها لمن يريدون أن يطيبوا خاطره ثم

سألنى عن انطباعاتى عن الأماكن التى زرتها وأنا فى طريقى إلى بكين، وشجعنى أسلوبه على أن أعبر عما فى نفسى، فقلت إننى أستطيع أن أدلى بملاحظات غير هجومية وأبتعد عن النقد، ولكن هذا لن يفيده. وفى بادئ الأمر عبرت عن انطباعاتى الإيجابية، كان لدى شنغهاى زعماء أصغر سنا عما كان عليه الحال فى ١٩٧٦، وهم يمتازون بالحيوية والقوة، وكان يبدو على ملامح الناس أنهم أكثر سعادة وأكثر شعورًا بالرخاء وهم فى ملابسهم الزاهية، وكان البناء والتشييد على قدم وساق فى كل مكان، وكانت مشكلة المرور ما زال يمكن السيطرة عليها، وقد تأثرت بحاكم شاندونج Shandong الذى يتمتع بصفات صاحب المشروعات الممتلئ حيوية، والذى لديه أفكار وطموحات للنهوض بالبنى الأساسية لشاندونج. وكان لديه خطط للمطارات فى جينان Jinan ويانتاى Yantai، واقترح إقامة ثلاثة مشروعات تجارية لرجال أعمالنا، وكان العاملون معه على درجة عالية من التنظيم. ثم تحولت إلى السلبيات، فالممارسات السيئة القديمة لم تتغير، ولأننى عملت رئيسًا للوزراء لأكثر من عشرين عامًا، فقد أقمت فى العديد من قصور الضيافة، ويمكننى أن أخمن طبيعة الإدارة من حالة كل قصر، وقد أعطانى مجمع قصور الضيافة الضخم انطباعًا بالإهدار، وقيل لى إن جناحى وحجرة الحمام العملاقة قد بنيت خصيصا لزيارة قام بها الرئيس ماو. وكان الجهد الذى يبذل لصيانة هذا المجمع وإبقائه فى حالة جيدة يمكن الاستفادة به أفضل فى إدارة فندق من درجة ممتازة، ولما كان الزوار الذين يقيمون فيه قليلى العدد ويحضرون على فترات متباعدة، فإن العاملين كانوا بلا عمل معظم الوقت.

وشىء آخر هو نظام الطرق السيئ، فإن أجزاء من طريق طوله ١٥٠ كيلومترًا من جينان إلى كوفو ، مسقط رأس كونفوشيوس كان عبارة عن طرق ترابية. لقد عبد الرومان طرقًا دامت ألفى سنة، وكان لدى الصين عمال وأحجار بوفرة، ولم يكن هناك سبب يدعو إلى أن يكون هناك طرق ترابية تصل بين جينان، العاصمة الإقليمية، وبين كوفو بإمكانياتها السياحية. لم يكن لسنغافورة ثقافة أو تاريخ، وعدد سكانها مليونان ونصف المليون نسمة

ومع هـذا كـان عـدد السـياح الذين يفدون إليها ثلاثة ملايين كل عام (فى منتصف الثمانينيات)[1]. كانت آثار وأطلال الصين مفعمة بالتاريخ، وكانت المناظر الخلابة، والهواء النقى، والطعام الطازج وخدمات غسيل الملابس، والهدايا والتذكارات للسائحين تتيح كثيرًا من فرص العمل وتزيد من دخل عدد كبير، وكانت الصين بتعدادها البالغ ألف مليون لا يفد إليها سوى مليون سائح سنويا- منهم ٨٠٠ ألف من الصينيين المغتربين و٢٠٠ ألف أجنبى[2]. وقد ترددت وأنا أعرض عليهم أن يرسلوا بعض المشرفين إلى سنغافورة. وهم لن يواجهوا اختلافات لغوية أو ثقافية ويمكنهم أن يلاحظوا أخلاقياتنا واتجاهاتنا فى العمل، وقد رحب «جاو» بالعرض. واقترح أن يقوم مديرونا وخبراؤنا من المستويات الأعلى والمتوسطة والقاعدية بزيارة الصين لتقييم أداء عمالهم وهم فى مناخ صينى. قلت إن عمالهم قد لا يحترمون مشرفينا، لأنهم ينحدرون من عمال غير مدربين من مقاطعة فيوچيان، وفيما بعد أرسلوا عدة وفود من المديرين لمشاريعهم التى تمتلكها الدولة، إلى سنغافورة. وقد شاهدوا ثقافة عمل مختلفة تعطى أهمية لنوعية العمل، وأضاف أن الصين أمامها ثلاث مهام اقتصادية كبرى: الأولى، هى بناء البنية الأساسية مثل الطرق والسكك الحديدية، والثانية، الارتقاء بمستوى أكبر عدد ممكن من المصانع، والثالثة، تحسين كفاءة مديريهم وعمالهم. ووصف مشكلة التضخم. (وكانت هذه هى أحد أسباب الاضطرابات فى تيانانمين قبل أربع سنوات). وكان يريد مزيدًا من التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والفنى بين الصين وسنغافورة، وكانت الصين مستعدة للتوقيع على اتفاقية لمدة ثلاث سنوات معنا لتكرير ما لا يقل عن ثلاثة ملايين طن من البترول الخام الصينى سنويا، وأن تستورد مزيدًا من المنتجات الكيماوية والبتروكيماويات من سنغافورة ما دامت بأسعار

(١) وصل عدد سكان سنغافورة فى أبريل ٢٠١١ حوالى أربعة ملايين وخمسمائة ألف نسمة، ووصل عدد السياح لسنغافورة إلى حوالى أحد عشر مليون وستمائة ألف سائح عام ٢٠١٠ ودخلها من السياحة إلى ١٨،٨ مليار دولار سنغافورى. (المترجم)

(٢) وصل عدد سكان الصين إلى حوالى مليار وأربعمائة مليون نسمة (تقدير سبتمبر ٢٠١٠) ووصل عدد السائحين للصين إلى حوالى ستة وخمسين مليون سائح. (المترجم)

دولية، وهكذا بدأ اشتراكهم فى صناعاتنا للبترول. وأقامت شركة البترول التابعة للدولة مكتبًا فى سنغافورة للقيام بهذه الأعمال وكذلك الاتجار فى البترول.

وبالنسبة إلى كمبوديا أفضى «جاو» بأن الفيتناميين عرضوا الدخول فى مفاوضات سرية معهم، وقد رفضوا عرض فيتنام، فلم يكن مخلصًا وكان يهدف إلى فصل الصين عن دول منظمة الآسيان وعن جماعات المقاومة الكمبودية، ولم يكن من الممكن التوصل إلى تحسن فى العلاقات الصينية الفيتنامية قبل أن تلتزم فيتنام بالانسحاب من كمبوديا، وقد قامت الصين بصد تعديات فيتنامية متكررة على الأراضى الصينية، وكان ٧٠٠ ألف جندى أو ما يعادل ٦٠ فى المائة من قوات فيتنام، مرابطة على الحدود بين الصين وفيتنام ولكن كان للصين عدة مئات الآلاف من الجنود وكانت مستمرة فى الضغط على فيتنام. وعلى النقيض مما حدث من تردد جاو عام ١٩٨٠، فإنه الآن يتحدث بثقة عن كمبوديا وفيتنام ولم يطلب منى أن أرجع إلى دينج لمعرفة رأيه.

* * *

واصطحبونى لمقابلة دينج. وقد لمح مازحا إلى أنه بلغ الحادية والثمانين بالمقارنة بعمرى (٧٢ عامًا). وقد أكدت له أنه لا يبدو مسنًا، ولم يكن قلقًا بسبب التقدم فى السن. فقد أعدت الصين ترتيبات خاصة بالتغيرات فى المسئولين: «حتى إذا انهارت أعمدة السماء، سيكون هناك فى الصين أناس يحملونها على أكتافهم»، وكانت التنمية الداخلية فى الصين، وفى كل المجالات جيدة بشكل معقول، مع إحداث تغيرات عديدة فى السنوات الخمس الماضية، وقد تقاعد عشرة من القادة من المكتب السياسى وحل محلهم زعماء أصغر سنًا، كما أن عددًا كبيرًا من القادة فوق سن الستين قد استقالوا من اللجنة المركزية، وتم انتخاب ٩٠ من شباب القادة، وهذه التغيرات فى القيادة حدثت على مدى سبع سنوات، ولكنها لم تكن مرضية وتحتاج إلى إعادة التغيير، وكان لـ«دينج» الحق فى أن يتقاعد، ولكن كانت هناك بضع مشكلات أمامه لابد من حلها أولا.

وكان يكرر أنه بلغ الحادية والثمانين، وأنه مستعد للقاء ماركس، وأن هذا هو قانون الطبيعة وكل شخص يجب أن يعى ذلك، فيما عدا تشانج شنج كيو **Chiang Ching Kuo**. وسأل عن آخر مرة قابلت «تشانج» وهل كان قد حل مشكلة القيادة، عندئذ فقط أدركت أن ملاحظاته التى افتتح بها الحديث عن العمر لم تكن عفو الخاطر ولكن مقدمة للحديث عن تشانج وتايوان. قلت إننى قابلت تشانج آخر مرة فى يناير، أى منذ ثمانية أشهر، وإن تشانج كان يعانى من مرض السكرى وكان معروفًا بوجه عام، وأنه كان مدركًا أنه سيموت. وتساءل دينج بصوت عال هل قام بأية ترتيبات لاختيار من سيخلفه؟ وأجبت بأنه حسب ما استطعت رؤيته، فإنه فعل ذلك، ولكنى لم أستطع أن أعرف من سيخلفه. كان دينج يخشى الفوضى والاضطرابات فى تايوان بعد رحيل تشانج. وفى ذلك الوقت، كان الجانبان على الأقل يتشاركان فى الشعور المشترك بأن هناك صينًا واحدة. كان يمكن للفوضى أن تؤدى إلى ظهور دولتين صينيتين. سألته كيف. فشرح أن هناك احتمالاً لتطورين: الأول، كانت هناك قوى فى الولايات المتحدة واليابان تؤيد استقلال تايوان. والثانى، أن الولايات المتحدة ستستمر فى اعتبار تايوان بمثابة إحدى حاملات طائراتها التى لا يمكن إغراقها. فحكومة الولايات المتحدة الحالية (التى يرأسها رونالد ريجان) لم تغير سياستها تمامًا بالنسبة إلى تايوان باعتبارها قاعدة عسكرية مهمة وهى تريد أن تحتفظ بها فى محيط نفوذها. وقد ناقش «دينج» مسألة تايوان مع الرئيس ريجان فى العام الماضى وحاول أن يحثه على أن يتخلى عن سياسة حاملة الطائرات هذه، وأشار إلى أن الولايات المتحدة لديها عشر حاملات طائرات غير قابلة للإغراق حول العالم، فقد كانت تايوان على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى الصين.

وقد استفسر دينج من وزير الدفاع الامريكى كاسبار واينبرجر عن رد فعله للأحداث، وإذا رفضت تايوان أن تتفاوض على إعادة التوحيد، فما الذى ستفعله الصين؟ وإذا أصبحت تايوان مستقلة، فماذا بعد ذلك؟ وبسبب هذه الاحتمالات، فإن الصين لا يمكن أن تتخلى عن القوة المسلحة لحل مسألة تايوان، ولكنها ستبذل كل جهدها لحل المشكلة وتحقيق إعادة التوحيد بالطرق السلمية. وقد أبلغ الرئيس ريجان ووزير الخارجية جورج شولتز بأن تايوان هى لب العلاقات بين الصين والولايات المتحدة.

وفى ديسمبر الماضى طلب من رئيسة الوزراء البريطانية ثاتشر أن تنقل رسالة إلى الرئيس ريجان بأن يساعد الصين على تحقيق إعادة توحيد تايوان فى فترة رئاسته الثانية. وكان قد قام أيضًا بإبلاغ «شولتز ووانيبرج» بأنهما إذا فشلا فى تناول المسألة بشكل سليم والسماح للكونجرس الأمريكى بالتدخل، فإن هذا سيؤدى إلى الصراع فى العلاقات الصينية الأمريكية، قد لا تكون الصين قادرة على الهجوم على تايوان، ولكنها يمكن أن تغلق مضايق تايوان، ويمكن أن تجر الولايات المتحدة إلى الصراع، وكان قد سأل زعماء الولايات المتحدة ماذا سيفعلون فى هذه الحالة، وكان الرد هو أن الولايات المتحدة لا تجيب عن أسئلة افتراضية. ولما كان يعرف أننى صديق وثيق لـ«تشانج شنج كيو»، فقد طلب منى أن أنقل إلى «مستر تشانج» احترامه الشخصى عندما أقابله فى المرة القادمة، ووافقت. وكان يأمل أن يتاح له أن يتعاون مع «تشانج» لأنهما كانا يدرسان معًا فى نفس الجامعة فى موسكو عام ١٩٢٦ على الرغم من أنهما كانا فى فصلين منفصلين. كان تشانج فى الخامسة عشرة أو السادسة عشرة من عمره بينما كان «دينج» فى الثانية والعشرين فى ١٩٢٦. (وبعد مرور شهر نقلت شخصيا رسالة «دينج» إلى «تشانج» فى «تايبيه». وأنصت فى صمت ولم يجب).

أما الموقف فى كمبوديا، فإن دينج قال إنه ليس سيئًا، وأجبت بأن ما قاله عام ١٩٧٨، قبل أن تغزو ڤيتنام كمبوديا، قد تحقق. فقد واجهوا طريقًا مسدودًا فى كمبوديا، ويجب أن نستمر فى مساعدة قوات المقاومة حتى نضمن أن قوات الغزو ستبقى مغروسة فى الاوحال، بدون تجارة أو استثمارات أو تنمية اقتصادية معتمدين كلية على السوڤيت. وقلت إن نجاح الصين فى الإصلاحات الاقتصادية لن يفوت على الڤيتناميين؛ فلقد كان تمكينهم أن يبنوا بلادهم ويتبادلوا التجارة مع العالم بدلا من أن يحتلوا جارتهم ويعانون من ذلك، وأبدى «دينج» أسفه من أن الزعماء الڤيتناميين ليسوا مستعدين لاتباع الطريقة الصينية. وقال «إن بعض الأصدقاء» فى جنوب شرق آسيا صدقوا الدعايات الڤيتنامية والوعود الفارغة. وإن الدافع الحقيقى لزعماء جنوب شرق آسيا (مشيرا إلى إندونيسيا وماليزيا) هو استخدام ڤيتنام والتضحية بالأمة الكمبودية لمناهضة الصين التى يعتبرونها عدوهم الحقيقى. وأشار دينج عندئذٍ إلى جورباتشوف، فقد طلبت منه الصين أن يزيل ثلاث

عقبات فى طريق العلاقات الصينية السوفيتية، الأولى: وقف المعونة العسكرية لفيتنام وحث الفيتناميين على الانسحاب من كمبوديا. ولم تلمس الصين أية دلائل على تنفيذ ذلك.

وعندما قابلت جاو زيانج لأول مرة فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٨، كان قد رقى إلى منصب الأمين العام للحزب. وقد قابلنى فى فيلتى فى دياويوتاى **Diaoyutai**، وهى مجمع قصور الضيافة، للتحدث عن مشكلات الصين الاقتصادية. وكان مضطربًا بسبب موجة شراء مذعورة فى كل أنحاء الصين منذ أسابيع قليلة مضت، فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر. وكان عليهم أن يقللوا من الإنشاءات، ويتحكموا فى نمو الأموال من أجل الاستهلاك، وإبطاء معدلات النمو الاقتصادى. وإذا لم تنفع الإجراءات الأخرى فإن على الحكومة أن تلجأ إلى التأكيد على الانضباط الحزبى- وكانت فهمت أن معنى هذا «معاقبة كبار المسئولين». ولابد أن موجة الشراء المذعورة قد ذكرته بالأيام الأخيرة للحكومة الوطنية فى ١٩٤٧- ١٩٤٩. ثم صحبنى إلى مطعم فى مجمع «دياويوتاي» للاحتفال بعيد ميلادى الخامس والستين، وخلال العشاء سألنى عن رأيى فى المسلسل التليفزيونى الذى كان قد أرسله إلىّ، بعنوان «مرثية النهر الأصفر»، وأخرجه بعض الشباب من أعضاء مركز الفكر لبرنامجه الإصلاحى. والمسلسل يصور الصين منغمسة فى التقاليد الإقطاعية، ومقيدة بالخرافات والعادات القديمة السيئة، وأن الصين لن تستطيع أن تنهض وتلحق بالعالم الحديث ما لم تتخل عن الاتجاهات القائمة. وكنت أعتقد أن هذا إغراق فى التشاؤم. فلا تحتاج الصين إلى أن تتخلى عن قيمها ومعتقداتها الثقافية الأساسية حتى تدخل فى مجال التصنيع والتحديث. فقد سعت تايوان وكوريا الجنوبية واليابان وهونج كونج وسنغافورة إلى المحافظة على قيمها التقليدية فى الحرص على استخدام الموارد والعمل الشاق، والتركيز على الدراسة والولاء للأسرة والعشيرة، والأمة على اتساعها، ووضع مصلحة المجتمع دائمًا فوق مصلحة الفرد. هذه القيم الكونفوشيوسية أدت إلى التماسك الاجتماعى، وارتفاع المدخرات والاستثمارات، التى قادت إلى الإنتاجية العالية والنمو. فما تحتاجه الصين هو أن تغير نظامها المغالى فى المركزية فى الإدارة وفى الاتجاهات وطريقة تفكير الشعب، حتى يصبح الناس أكثر تقبلاً للأفكار الجديدة، سواء أكانت صينية أو أجنبية، وأن يكونوا راغبين فى تجربتها وتكييفها طبقًا لظروف الصين، وقد فعل اليابانيون ذلك بنجاح.

وكان جاو مهمومًا من أن اقتصاد الصين لا ينطلق مثل اقتصادات الدول الصناعية الحديثة دون أن يصاب بالتضخم المرتفع، وشرحت أن السبب فى هذا أن هذه الاقتصادات –على عكس الصين– لم تضطر قط إلى أن تزيل القيود عن الاقتصاد المخطط بفرض أسعار على السلع الأساسية ويبقيها على مستويات متدنية بشكل غير واقعى. وكان جاو يتمتع بالثقة الهادئة لعقل قادر على أن يستوعب ما يقال له بسرعة. وعلى عكس «هوا جيوفينج» كان رجلاً مهذبًا، وليس عنيفًا، وكان سلوكه لطيفًا– فلم يكن مصقولاً ولا متسلطًا، ولكن لابد للإنسان أن يكون قويًا وقاسيًا إذا أراد أن يستمر فى القمة فى الصين، وبالنسبة إلى الصين فى تلك الحقبة كان يعتبر ليبراليًا فى تعامله مع القانون والنظام، وعندما افترقنا لم أكن أعرف أنه فى خلال عام واحد سيفقد منصبه. وفى اليوم التالى، فى ١٧ سبتمبر ١٩٨٨ عقدت آخر اجتماع لى مع «دينج»، كانت الشمس قد لوحته بعد قضاء عدة أسابيع فى «بيدايهى» **Beidaihe**، المنتجع على البحر المخصص لزعماء الصين فى شرق بكين، كان يبدو ممتلئًا بالحيوية وكان صوته قويًا، وأثنيت على التقدم الاقتصادى للصين. نعم، تحققت «نتائج طيبة جدًا» خلال العقد الأخير، ولكن التنمية الاقتصادية الجديدة خلقت مشكلات جديدة، كان على الصين أن تكبح جماح التضخم، وكان من المهم أن يدعم النظام. واضطرت الحكومة المركزية أن تمارس تحكمًا فعالاً وفى الوقت نفسه لا تتناقض مع الانفتاح على العالم الخارجى، وكانت الإدارة الجيدة أهم بعد الانفتاح، وإلا ستعم الفوضى والاضطرابات الكبرى. كانت الصين دولة ضخمة ولكنها متخلفة تكنولوجيًا وثقافيًا. وفى العقد الماضى كان الصينيون قد حلوا مشكلة الغذاء والكساء. وهم الآن يريدون أن يصلوا إلى مرحلة مريحة يتضاعف فيها أربع مرات إجمالى الناتج الداخلى للفرد إلى ما بين ٨٠٠ دولار أمريكى و١٠٠٠ دولار أمريكى. وكان على الصين أن تتعلم من الآخرين، «منكم وحتى من كوريا الجنوبية». وقد هنأته على التغييرات الهائلة فى الصين، ليس فقط فى المبانى والطرق الجديدة، ولكن الأهم فى طريقة تفكير الناس واتجاهاتهم، كان أكثر انتقادًا وتشككًا، ولكنهم كانوا متفائلين، قلت إن زيارته فى ١٩٧٩ إلى الولايات المتحدة، المذاعة بالتليفزيون يوميًا فى برامج مدتها نصف ساعة، قد أظهرت الأحوال فى الولايات المتحدة، التى غيرت تصورات الصين عن أمريكا إلى الأبد.

وعلق «دينج» بأن الأمريكيين قد عاملوه باهتمام شديد، وقد أبلغ الوزير شولتز بأن العلاقات الصينية الأمريكية تتطور بسلاسة ولكن تايوان استمرت تشكل المشكلة الرئيسية. عندئذ سألنى هل علمت أن «زميلى فى الدراسة وصديقك العزيز» تشانج شنج- كيو ردد فى مناسبات عديدة أنه (أى تشانج) «سيبرر أفعاله أمام التاريخ». وكان من الواضح أن «دينج» كان يريد ردًا على الرسالة التى طلب منى أن أسلمها إلى «تشانج»، ولم أجب، ذلك أن تشانج لم يعطنى أى رد. قال «دينج» إنه بالرغم من أن الولايات المتحدة قد صرحت علنا بأنها لا تريد أن تتدخل فى مسألة إعادة التوحيد، فإن حكومة الولايات المتحدة قد تدخلت بالفعل فى تناول هذه المسألة. كانت هناك عقبات كثيرة أمام إعادة التوحيد ولكن «العقبة الكبرى» كانت تتمثل فى الولايات المتحدة، وكرر نفس النقطة التى سبق أن أثارها عندما قابلته آخر مرة، بأن الولايات المتحدة تستخدم تايوان «كحاملة طائرات غير قابلة للغرق». وعندما قام بتطبيع العلاقات فى زيارته عام ١٩٧٩ لواشنطن وافق الرئيس كارتر على أن الولايات المتحدة ستقوم بثلاثة أشياء: ستلغى معاهدة الدفاع المشترك مع تايوان، وتسحب القوات الأمريكية منها، وتقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وهذه التعهدات تم تنفيذها، ولكن الولايات المتحدة تدخلت عدة مرات فى مسألة تايوان من خلال الكونجرس الأمريكى، الذى أصدر قانون العلاقات مع تايوان وقرارات عديدة أخرى تحمل تدخلاً فى الشئون الداخلية للصين. وقد أبلغ ريجان وشولتز أن عليهما إعادة النظر فى سياستهما فى المحافظة على «حاملة الطائرات غير القابلة للغرق». وقال «دينج» إنه أراد أن يضمن إعادة توحيد تايوان مع الصين قبل أن يذهب ويلقى كارل ماركس فى الدار الآخرة.

٣٨- الصين فيما وراء بكين

فى الثمانينيات والتسعينيات زرت الصين كل عام تقريبًا حتى أتفهم بشكل أفضل دوافع زعمائها وطموحاتهم بالنسبة إلى بلادهم. ولأننا بدأنا من مواقف متعارضة، فقد كنا نحتاج إلى وقت أطول وتفاعل أعمق لإقامة علاقة قائمة على الثقة مع الصين. فقد كانت الصين تقود الثورة لتحول سنغافورة إلى دولة شيوعية. وعندما يكون لديهم نزاع مع ڤيتنام، كانوا يحتاجون إلى علاقات أفضل مع دول منظمة الآسيان. وخلال تلك الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩١ عندما كنا نعمل بطرقنا المختلفة لمقاومة احتلال ڤيتنام لكمبوديا، تغيرت تصوراتنا عن بعضنا البعض، وفى كل زيارة، كنت أقضى أكثر من أسبوع أتجول فى المقاطعات يصحبنى وزير دولة صينى. وكان السفر معه عبر الصين طيلة ثمانية أو عشرة أيام فى نفس طائرة كبار الزوار، مع قضاء ساعات عديدة معًا، مما أدى إلى تفاهم أفضل عن كيف يفكر زعماؤهم وعن خلفيتهم. وكانت زوجته تصاحب زوجتى «تشو». وفى إحدى هذه الزيارات فى ١٩٨٠ وجدت الصين دولة مختلفة تمامًا، وكانت ابنتى «ويى لينج» مندهشة ومستمتعة. لقد سبق لها رؤية معالم بكين ولاحظت حالة الشعب الصينى الأكثر استرخاء والمختلف عن الشعب الذى قابلته بعد أن توفى ماو وتمت الإطاحة بعصابة الأربعة؛ وأصبح المسئولون وأفراد الشعب الصينى أكثر تحررًا وأكثر انطلاقًا عندما يتحدثون إليها. وما زلت أذكر بعض المناظر الخلابة التى زرناها ومنها شنجيد **Chengede** وهى العاصمة الصيفية لإمبراطور أسرة كينج: كيان لونج **Qian Long** ووالوديتن الثلاثة التى يعبرها نهر يانجتسى **Yangtze**. وكانت الرحلة على يانجتسى من تشونجكينج **Chongqing** (واسمه السابق تشونجكينج **Chungking**)، وهى عاصمة تشانج كاى شيك فى الحرب العالمية الثانية فى سيشوان **Sichuan**) إلى يتشانج تستغرق يومًا ونصف اليوم، وحتى تنظر إلى أعلى وترى من فوق العلو الشاهق على سطح صخرة بميل ٩٠ درجة الشخصيات

الصينية المنحوتة منذ آلاف السنين لتخليد ذكرى الأحداث والأفكار فهو أمر يبعث على الرهبة. وكان من المناظر الأكثر إثارة منظر البشر وهم يقومون بأعمال شاقة كأنهم الدواب وهم يسحبون الزوارق والسفن الصغيرة كما فعل أجدادهم فى الماضى السحيق، وكانت هناك طوابير كاملة من الرجال وعلى أكتافهم وظهورهم الحبال وهم يسحبون الزوارق فى المجرى المائى لعدة أميال. كأن الوقت قد توقف وكأن الآلات المستخدمة فى باقى أنحاء العالم قد أخطأتهم. وفى هذه الرحلة صحبنا نائب وزير الشئون الخارجية «هان نيان لونج» Han Nian long وزوجته، وكان الاثنان يمثلان صحبة على قدر كبير من الكفاءة والطيبة وسعة الاطلاع، وكان أكبر منى بعشر سنوات، وهو نشيط ، سريع البديهة، ضئيل الجسم، مهندم، وله ذوق رفيع فى اختيار الملابس الأوروبية، وكانت فى الغالب صديريا رياضيًا، وكان يفهم الانجليزية. ولديه إحساس مرهف بالفكاهة. وقد أضاف إلى معلوماتى وزاد استمتاعى فى زيارتى الثانية. وكان مسئولاً عن إدارة النزاع مع فيتنام. وقد واجه الفيتناميون فى شخصه معارضًا قويًا، فلديه معلومات تفصيلية عن كل شىء يتعلق بفيتنام وكمبوديا. وكانت الصين تعمل على شل حركة فيتنام وإرهاقها فى السنوات القادمة، مهما استغرق الأمر من وقت، وكان على ثقة تامة من أن الفيتناميين، سيصل بهم الأمر، كما يقول الرئيس رونالد ريجان، إلى الاستسلام، وقد قضينا عدة ساعات نتحدث أثناء الوجبات على تلك السفينة، كان ذوقهم فى الطعام بسيطًا، وبعد أيام من تناول طعام المآدب الدسم، شعرنا بالارتياح عندما انضممنا إليهم لتناول طبق بسيط وخفيف من المعجنات. وكان قد عرض علينا طعام المآدب ولكننا طلبنا طعامًا بسيطًا، وهو ينحدر من إحدى أفقر المقاطعات فى الصين، وهى جويجو Guizhou، التى تنتج مشروبًا مسكرًا مشهورًا عندهم اسمه ماوتاى maotai، وهو أقوى فى تأثيره من الفودكا، وكنت أحترم تأثيره القوى لدرجة أن تناول وجبة دسمة لا يلغى تأثيره، وقدموا هذا المشروب بكثرة، ولكننى طلبت تناول البيرة.

وكانت زيارتنا إلى الجامعة فى وهان Wuhan، وهى إحدى كبرى المدن الصناعية فى الصين على نهر يانجتسى، من التجارب المحزنة، فقد كان بعض الأساتذة الذين قابلناهم قد تلقوا تعليمًا أمريكيًا، وبالرغم من أنهم تقدموا فى السن وضعفت لغتهم الانجليزية، فقد كان من الواضح أنهم رجال تعليم ولهم مستوى. وفى المكتبة تحدثت ابنتى لينج Ling وكانت

تدرس الطب وقتئذ، مع شاب يقرأ فى كتاب عن علم الأحياء باللغة الإنجليزية، وطلبت منه أن تطلع عليه فوجدت أنه مطبوع فى الخمسينيات. ولم تصدق عينيها، كيف يقرأون كتابًا عن علم الأحياء طبع منذ ثلاثين عامًا؟ ولكنهم أغلقوا الباب عليهم لمدة ثلاثين عامًا، وقد بدأوا منذ وقت قصير فى الانفتاح على الغرب، ولم يكن لديهم عملة أجنبية لشراء أحدث الكتب التعليمية والدوريات العلمية، ولم يكن لديهم آلات لتصوير المستندات، وسيستغرق الأمر وقتًا طويلاً لاجتياز الفجوة المعرفية التى اتسعت بينهم وبين العالم المتقدم، وكانت الثورة الثقافية قد أخرتهم جيلاً بأكمله، وكان الطلبة الحاليون، الذين خرجوا من الثورة الثقافية، قد درسوا كتبا مدرسية متخلفة على يد مدرسين يستخدمون مناهج تدريس متخلفة وبدون أية مساعدات صوتية وسمعية، وهم يمثلون جيلاً آخر شبه مفقود. صحيح أن الأكثر ذكاء من بينهم سيشقون طريقهم بغض النظر عن المعوقات، ولكن أى مجتمع صناعى يتطلب أن يكون إجمالى السكان على درجة جيدة من التعليم، وألا يقتصر الأمر على القلة النابهة. وبعد مأدبة العشاء التى أقيمت على شرفنا فى «وهان»، اختفى مضيفنا وجميع المسئولين المصاحبين لنا. وعجبنا: ماذا حدث؟ وأرسلنا مساعدينا لمعرفة حقيقة الأمر؛ وأفادونا أنهم تجمعوا جميعًا حول جهاز تليفزيون فى غرفة المعيشة ليشاهدوا عصابة الأربعة التى بثت الرعب فى نفوسهم لسنوات، وهم الآن يتلقون ما يستحقونه، وذهبنا إلى غرفة الاستقبال المخصصة لنا لنشاهد المحاكمة، كان ما يعرض هو نموذج صينى لما قرأته عن محاكمات السوفيت فى عهد ستالين، فيما عدا أنه من غير المتوقع أن تصدر أحكام بالإعدام، ولن يدلى المتهمون باعترافات مطولة يدينون فيها أنفسهم، وعلى العكس فإن «چيانج كينج» Jiang Qing، أرملة ماو، كانت تبدو متحدية وعنيفة، وكانت تتحدث، وتكاد تصرخ بصوت حاد عالى النبرات وهى تشير إلى كل قضاتها وتعنفهم بغضب شديد. فعندما كان ماو فى السلطة كانوا جميعًا من كلابه الذين ينبحون عندما يطلب منهم ذلك. فكيف يجرؤون ويجلسون ليحاكموها! كانت جريئة ومتحدية وشرسة مثلما كانت تلوح بسوطها عندما كان ماو حيًا.

وخلال البقية الباقية من رحلتنا، كانت عصابة الأربعة وأعمالهم الشريرة هى محور مناقشات عديدة بين المسئولين الصينيين وأعضاء حزبنا. كان لدى البعض روايات محزنة من واقع تجاربهم، كان من المفزع أن حضارة قديمة يمكن أن تنحدر إلى مثل هذا الجنون،

الذى كان يشار إليه بفخر على أنه الثورة الثقافية، كما أن أمورنا قد ارتبكت أيضا- فقد كان هناك مسئول كبير من مقاطعة فوچيان الجنوبية، يصحبنى فى جولة بالسيارة فى أنحاء وهان، وقد أشار إلى مبنى على وشك الانتهاء من بنائه، وقال: إنه مبنى مرتفع للأمراء. ولم أفهم، فشرح أن «الأمراء» يقصد بهم أبناء المسئولين المهمين فى المقاطعة والمدينة. وهز رأسه وقال إن هذا أمر سيئ بالنسبة إلى الروح المعنوية، ولكنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا، وبدون أن يقول ذلك، اعترف بأن هذا يرجع إلى الصين القديمة حيث كانت السلطة تعنى دائمًا الامتيازات، التى تتمتع بها الأسرة والأقارب والأصدقاء.

وعن الأماكن الأخرى، فإن شيامين **Xiamen** وجولاندجيو **Gulangu** (أموى **Amoy** وكولانجسيو **Kulangsu** بلهجة فوجيان) كانا من الأماكن التى لا تنمحى من الذاكرة. فلأول مرة فى الصين سمعنا أصوات اللهجة المألوفة لسنغافورة، فقد قضيت سنوات أتعلمها لأستخدمها فى الفوز فى الانتخابات، وكان من دواعى السرور أن أسمعهم يتحدثون بها بنفس الطريقة التى تعلمتها على يد أستاذى، مع لكنة شيامين التى كان يستخدمها المثقفون قبل الحرب فى مقاطعة فوچيان الذين أقاموا صلات مع رجال الأعمال والمبشرين الغربيين. وفى جولانجو **Gulangyu**، وهى جزيرة بالقرب من شيامين، زرنا كوخين تمتلكهما حكومة سنغافورة. كانت الحكومة الاستعمارية قد اشترتهما قبل الحرب العالمية الثانية ليقيم فيها الضباط الاستعماريون البريطانيون الذين ذهبوا إلى أموى **Amoy** لتعلم لغة الهوكين **Hokkien**. وما رأيناه كانا عبارة عن مبنيين متهالكين، ويقيم فى كل منهما أربع أو خمس عائلات، وهو أضعاف العدد المقرر للإيواء. وقد سارعوا إلى التأكيد لنا بأنهم سيقومون بترميم المكانين قبل إعادتهما لنا. (وقد أبلغنى بعد ذلك هون سوى سين **Hon Sui Sen**، وزير ماليتى، أنه سمع قصصًا مرعبة عن أصحاب العقارات الذين استعادوا أملاكهم وطلب منهم دفع متأخرات المرتبات إلى المشرفين عليها عن كل السنوات السابقة منذ ١٩٤٩) وكانت جولانجيو **Gulangyu** مثيرة للانتباه باعتبارها من بقايا عهد الهيمنة الأوروبية. وكانت جميع أساليب العمارة الأوروبية ممثلة هنا، وكانت بعض البيوت الكبيرة يمتلكها صينيون أثرياء مغتربون بالخارج، وكانوا قد عادوا قبل الحرب ليقضوا سنوات تقاعدهم فيها، وقد استخدموا مهندسين معماريين فرنسيين وإيطاليين

لبناء هذه البيوت التى كانت جميلة والتى كانت سلالمها مزخرفة ومصنوعة من الرخام الإيطالى، ومزودة بالتماثيل الرخامية من داخلها وخارجها كما لو كانت فى فلورنسا أو نيس. ولابد أن جولانجيو كانت واحة من الفخامة قبل أن يستولى عليها اليابانيون فى ١٩٣٧ هى وشنغهاى. وقد أشار مضيفونا عبر المضايق باتجاه جينمن **Jinmen** (كيومى **Quemoy**)، وهى جزيرة تحت سيطرة تايوان، وفى الأيام الصافية كان يمكن رؤيتها بالعين المجردة. وكان هذا بالضبط هو ما أبلغنى به الرئيس تشيانج تشينج- كيو فى مطلع العام عندما صحبته إلى جينمن وأشار عبر الشريط المائى إلى جولانجيو. ومنذ أعوام قليلة، كان التايوانيون يرسلون مناطيد من جينمن إلى جولانجيو وعليها صناديق طعام وأشرطة تسجيل للمغنين الشعبيين ومنهم تيريزا تينج **Teresa Teng**، وهى أشهر نجمة شعبية، ونشرات دعائية. وفى الخمسينيات والستينيات كانوا يتبادلون طلقات المدفعية. وفى الثمانينيات كانوا يتبادلون الإهانات عبر مكبرات للصوت.

وكان الفارق بين مستويات معيشة تايبيه عاصمة تايوان وشيامين فى فوجيان جليا. فالأولى مرتبطة بالعالم الخارجى، وبخاصة أمريكا واليابان، مع رأس مال وتكنولوجيا ومعرفة وخبراء أجانب وطلبة عائدين من أمريكا واليابان، لبناء اقتصاد حديث. وكانت الأخرى متباطئة ومجتهدة وفخورة بخبرتها الزراعية القائمة على معرفة من الخمسينيات، وبدون أية آلات زراعية تقريبًا، وكانت المواصلات فى حالة يرثى لها ومستوى معيشتها منخفض، وكانت وجبات الطعام مألوفة ولكن طريقة إعدادها مختلفة. فعلى الغداء كانوا يقدمون «بوبيا» **popiah**، وهى قطع من نبات الخيزران المقلية الملفوفة فى كعكة فى لفائف مع كريمة حادقة ومخللات، وكانت مختلفة عن مثيلتها فى سنغافورة، وكان لديهم كل أنواع الحلويات، مثل كعكة هشة من الفول السودانى اللذيذ الطعم، وهى ملفوفة مثل كعكة سويسرية صغيرة، وطعمها ألذ من مثيلتها فى سنغافورة، وكنا جميعًا نعرف أن أجدادنا انحدروا من هذه المقاطعة. وبغض النظر عن قراهم فى مقاطعة فيوجيان، فإنهم فى رحلتهم إلى البحار الجنوبية، كان معظمهم يأتون إلى شيامين، المستوطنة الدولية، حتى يستقلوا السفن الكبيرة التى تأخذهم جنوبًا إلى نانيانج.

ومن شيامين طرنا إلى جيوانجزو (كانتون)، ثم عدنا إلى هونج كونج بالقطار. وكان الصينيون قد أوقفوا المواعظ الدائمة عبر مكبرات الصوت، والخطب المملة المكررة عن «العميل الرأسمالى» وغيرها من شعارات عصابة الأربعة، وكان الصينيون أيضًا أقل حرصًا فى طريقة الزى الذى يرتدونه، فعندما غادرنا بكين كانت المترجمات المرافقات لنا يرتدين قمصانًا ملونة مع سراويل أو تنورات، ولم يستخدمن هذه الملابس فى ١٩٧٦، وكانت الصين فى عهد ماو تسى تونج قد بدأت تأفل فى التاريخ. وبدأت عادات الصينيين القديمة تعود، وكان القليل منها عادات طيبة، وأكثرها عادات سيئة، كما اكتشفنا فى زيارتى التالية فى ١٩٨٥- منها تفشى الفساد ومحاباة الأقارب والمحسوبية، وهى الآفات التى عانت منها الصين دائمًا، وفى هذه المرة غادرنا ولدينا انطباعات لا بأس بها، فقد كان مضيفونا يشعرون بالاسترخاء، ويستمتعون بالوجبات والأحاديث معًا، وكانوا على استعداد للتطرق إلى العقد الكارثى للثورة الثقافية. وكان الزعماء والمسئولون الذين قابلناهم أكثر انفتاحًا وعلى سجيتهم، وعلى استعداد لمناقشة أخطائهم السابقة ومشكلاتهم فى المستقبل، وكانوا يستخدمون شعارات أقل من تلك التى كانت تلصق فى جميع أنحاء بكين والمدن الأخرى، وعلى لوحات مربعة عملاقة فى حقول الأرز والقمح، وكانت الشعارات المتواضعة القليلة الآن تحض الناس على العمل باجتهاد من أجل تحديث بلادهم، وقد أصبحت طبيعية مثلما يحدث فى باقى المجتمعات.

كان زعماء الصين مدركين أنهم فقدوا جيلاً بأكمله بسبب الثورة الثقافية، وقد ابتعدوا عن إيمان ماو بالثورة الأبدية. فقد كانوا يريدون علاقات مستقرة مع الدول الأخرى لإقامة تعاون اقتصادى ومساعدة الصين فى استعادة قوتها، وكنت أعتقد أنه من غير المحتمل أن يشهد جيل آخر صينا حديثة. وكانت كل مقاطعة فى الصين مختلفة فى الجغرافيا والاقتصاد والتعليم ومستوى الكفاءة، وكانت اهتمامات حكام هذه المقاطعات متباينة، ولم أكن أدرك أن شمال الصين جافة ومتربة وجرداء بهذا الشكل إلا بعد أن زرت دونهوانج **Dunhuang**، الواقع على بداية طريق الحرير، لأشاهد الكهوف البوذية التى هجرت منذ قرون عديدة، وعندما أرسلنى حاكم مقاطعة جانسو **Gansu** إلى رحلة بالجمال إلى «الرمال المغردة» التى لا تبعد كثيرًا عن دونهوانج، أدركت أننا على حافة صحارى جوبى **Gobi**

وتكلاماكان Taklamakan. وكانت الجمال ذات السنمين هناك رائعة وذات شعر كثيف أشعث، وهى أكثر جمالا من الجمال فى شبه الجزيرة العربية ذات السنم الواحد والمعروفة بسرعتها وتدريبها على السباق، وكان المنظر مع الكثبان الرملية جميلاً ولكنه يخلو من أية نباتات، ولكن الحياة كانت وما زالت صعبة.

وقد أظهرت هذه الجولات لنا سبب قوة الولاء فى المقاطعات فى مثل هذه البلاد الشاسعة والمكتظة بالسكان، ولم يكن أفراد النخبة يعرفون بعضهم البعض كما يفعل نظراؤهم فى أوروبا واليابان والولايات المتحدة، فأمريكا قد تكون قارة، ولكن السكان ليسوا بهذه الكثرة، كما أن الاتصالات الممتازة كانت تسمح لنخبها بأن يتقابلوا وأن يتفاعلوا بشكل منتظم. ولكن الصين كثيفة السكان، وحتى الثمانينيات عندما بنوا مطاراتهم واستوردوا طائرات غربية، كانت الاتصالات سيئة حتى أنهم كانوا يعيشون كأنهم فى عوالم منفصلة. ولذلك كان كل زعيم يصل إلى القمة فى بكين يأتى معه بأكبر عدد مناسب من زملائه فى المقاطعة دون أن يستثير ذلك سخط الذين تم استبعادهم، فالزملاء من المقاطعة كانوا يفهمون ما يدور فى ذهن القائد ويقرأون أفكاره جيدًا، وكانت هناك منافسة قوية بين المقاطعات. فكل حاكم لمقاطعة يسارع بالإعلان عن الإحصاءات الأساسية لمقاطعته - مثل المساحة، وعدد السكان، والأرض الصالحة للزراعة، ونسبة سقوط الأمطار، والإنتاج السنوى للزراعة والخدماتَ الصناعية، وترتيبها بين ٣٠ مقاطعة بالنسبة إلى كل بند، ومنها إجمالى الناتج المحلى. وكانت هناك أيضا منافسة بين المدن، فكل محافظ مدينة كان يعلن عن إحصاءاته الحيوية وترتيبه بين المدن، وكان ذلك يبدو مبالغة من القادة لإعلان تحسن وضع مدنهم بشتى الطرق، لدرجة اللجوء إلى الحروب التجارية، وكانت المقاطعات السريعة النمو مثل جوانجدونج تحتاج إلى استيراد الأغذية من أجل العدد المتدفق من العمال «المؤقتين» من المقاطعات الأخرى، وكانت جارتها ترفض بيع الحبوب لها. وكانت أية مقاطعة لديها مصنع لصنع الدراجات النارية لا تستطيع أن يصدر إنتاجها إلى المقاطعات المجاورة التى كانت تحرص على حماية مصانعها المنتجة للدراجات النارية.

وكنت أفترض أن النظام الشيوعى يسعى إلى تحكم مركزى موحد كامل، ولكن هذا لم يحدث أبدًا فى الصين، فمنذ الأسر الحاكمة الأولى، تمتعت سلطات المقاطعات باستقلال

كبير فى تفسير المراسيم الامبراطورية، وكانت المقاطعة كلما ابتعدت عن المركز، زاد استقلالها. وهناك خمس كلمات هى (الجبال عالية والإمبراطور بعيد جدًا)، وهى تعبر عن السخرية والتشكك لدى أجيال من الساخطين الذين خدعتهم السلطات المحلية. وكان علينا أن نكتسب خبرة مباشرة فى هذا عندما قمنا بمشروع طموح فى مدينة سوجوSuzhou فى التسعينيات، وقد اكتسبت معرفة فى كيف تعمل حكومتهم: فهى معقدة وعلى غير كفاءة ومتعددة الطبقات، فلديها أربع طبقات للسلطة - مركزية، وبخاصة بالمقاطعات، والمدن، والمراكز المحلية. ونظريًا فإن التعليمات الرسمية المكتوبة من المركز الرئيسى تنطبق أيضًا على سائر أرجاء القارة، ولكن من الناحية العملية فإن معاركهم حول المنافسة على السلطة شرسة وعنيدة، وكل وزارة تتمسك بحقوقها بشدة وتحاول أن توسع سلطاتها، وكانت المشاحنات والخلافات مستمرة، وكانت سلطة الحزب الشيوعى الصينى هو الأعلى وأى شخص له حيثية لابد أن يكون له مركز فى الحزب، وكان الوصول إلى منصب مسئول أو النجاح فى الأعمال الخاصة يتطلب حتمية عضوية الحزب.

وتثير نوعية الرجال المسئولين فى الصين الإعجاب، فمع التدريب والتعرض لاقتصاديات حرية الأسواق فإنهم يتساوون مع كبار المديرين التنفيذيين فى أمريكا وأوروبا الغربية واليابان. وهم لديهم عقول متفتحة وقادرة على التحليل والسرعة فى الإنجاز، وحتى فى الأحاديث العارضة فإن مهارتهم فى العرض تدل على توقد الذهن التى يمكن تثمينها بالكامل إذا كنت تفهم اللغة الصينية، وكنت قد توقعت تلك الصفات فى الزعماء فى بكين، ولكنى دهشت عندما اكتشفت المستوى الرفيع للمسئولين فى المقاطعات، وأمناء الحزب، وحكام المقاطعات، والمحافظين وكبار رجال الدولة، فقد كانت الطبقة الكثيفة من المواهب التى عمت القارة مما يدعو إلى الانبهار، وكان أولئك الذين يصلون إلى قمة السلطة ليسوا بالضرورة ممن أتوا من طبقة مختلفة عن أولئك الذين لم يصلوا إلى السلطة. وفى دولة كثيفة السكان مثل الصين، كان الحظ حليفهم فقد لعب دورًا كبيرًا فى وصولهم إلى القمة على الرغم من وجود عملية متأنية ودقيقة فى الاختيار، مع التركيز على المقدرة والشخصية، وليس على النقاء الأيديولوجى أو الحماس الثورى كما كان فى السابق خلال السنوات الكارثية للثورة الثقافية.

وقد أوضح لى أحد الكوادر السابقة كيف يقوم قسم العاملين فى الحزب الشيوعى الصينى باختيار المواهب العليا، فكل شخص له ملف يبدأ بتقرير عنه وهو فى المدرسة الابتدائية ويحتوى على أدائه العلمي وكذلك تقديرات المدرسين لشخصيته وسلوكه وقيمه واتجاهاته، وفى كل مرحلة من تاريخه الوظيفى توجد سجلات عن حكم زملائه ورؤسائه عليه. وعند كل مستوى للتعيين أو الترقية، فإن كل المرشحين المناسبين يتم تقييمهم قبل التعيين أو الترقية، وفى السلم الوظيفى أعلى الهرم توجد نواة تضم ما بين خمسة آلاف وعشرة آلاف يتم اختيارهم وتصنيفهم بمعرفة أمانة التنظيم بالحزب الشيوعى وليس الحكومة. وحتى يكون هناك ضمان بأن الاختيار صحيح، تقوم فرق للتفتيش من المركز بزيارة المقاطعات والمدن لتقييم المرشحين ومقابلة الفئة القيادية قبل ترقيتها. وفى حالة عدم الاتفاق تتم مراجعة الحالات فى بكين. وعملية الانتقاء دقيقة، ومدققة وشاملة. وأخيرًا، فإنه فى أعلى القمة، تتم الترقية بمعرفة الزعيم نفسه الذى يصدر حكمه، ليس على أساس الاستحقاق فحسب، ولكن أيضًا على أساس ولاء المرشح، وكان دينج شياوبنج نفسه هو الذى اختار جاو زيايانج ليكون أمينًا عامًا للحزب الشيوعى الذى يعتبر اسميًّا رقم واحد فى الصين، وكان دينج هو الذى رجع فى قراره وطرده بعد تيانانمين عام ١٩٨٩.

٣٩- أحداث ميدان تيانانمين Tiananmen

فى مايو ١٩٨٩ شهد العالم مأساة غير معتادة تتم فى بكين، وقد عرضت على الهواء على شاشات التليفزيون فى الفضائيات، لأن وسائل الإعلام الغربية هناك كانت موجودة بكل قوتها مع آلات التصوير فى الموقع لتغطية لقاء القمة بين دينج وجورباتشوف، وقد تجمع الطلاب فى أعداد كبيرة بطريقة منظمة فى ميدان تيانانمين أمام قاعة الشعب الكبرى. وكانوا يحملون الرايات واللافتات للاحتجاج ضد الفساد والمحسوبية ومحاباة الأقارب والتضخم، وكانت الشرطة غير عنيفة معهم، وقد أدلى أمين عام الحزب الشيوعى الصينى نفسه جاو زيانج بتصريحات مشجعة، قائلاً: إن الطلاب يريدون إصلاح الحزب والحكومة، وأن نواياهم طيبة. وعندما تضخمت الحشود أصبحت اللافتات والشعارات أكثر حدة فى النقد والهجوم على الحكومة وأكثر خشونة. وبدأوا يشجبون الحكومة ورئيس الوزراء لى بينج Li Peng بالاسم وعندما لم يحدث شىء، استهدفوا دينج شياوبنج، وسخروا منه بألفاظ بذيئة، وعندما رأيت هذا فى التليفزيون شعرت بأن هذه المظاهرة ستنتهى بالدموع. فلم يحدث لإمبراطور فى الصين أن تتم السخرية منه والاستهزاء به، ويستمر فى الحكم.

كانت تيانانمين حدثًا غريبًا فى تاريخ الصين. وقد ظهر لى بينج وهو يتلو إعلان الأحكام العرفية، وشاهدت مقتطفات مما بثه تليفزيون بكين عبر الأقمار الصناعية عن طريق هونج كونج إلى سنغافورة، وظهر مشهد حى قبل إعلان الأحكام العرفية يظهر ممثلى الطلاب فى قاعة الشعب الكبرى وهم يتناقشون بوقاحة مع رئيس الوزراء لى بينج، كانوا يرتدون سراويل «جينز» وقمصان «تى- شيرت». وكان لى بينج يرتدى بذلة ماو أنيقة جدًا، وقد زاد الطلاب من انتقادهم للى بينج فى هذا اللقاء التليفزيونى، ووصلت المأساة إلى ذروتها عندما حاول الجنود الدخول إلى الميدان ولكن تم صدهم. وأخيرًا، فى ليلة

٣ يونيو، اقتحمت الدبابات وحاملات الجنود المصفحة الميدان بينما العالم يشاهدها على التليفزيون، وهناك بعض الباحثين الذين تمعنوا فى الوقائع وقالوا إنه لم يحدث أى إطلاق للنيران فى ميدان تيانانمين نفسه، وأن إطلاق النيران حدث عندما كان الجنود المصاحبون للدبابات وحاملات الجنود المصفحة يشقون طريقهم خلال الشوارع المؤدية إلى الميدان.

لم يكن الأمر قابلاً للتصديق. أن يوجه جيش التحرير الشعبى بنادقه إلى شعبه. وشعرت بأننى مضطر إلى إصدار بيان فى اليوم التالى، فى ٥ يونيو كما يلى:

«لقد صدمت أنا وزملائى، وأصابنا الرعب والأسى لهذا التحول المفجع للأحداث. لقد توقعنا أن تطبق الحكومة الصينية مبدأ الحد الأدنى من القوة عند استخدام الجيش لقمع إخلال مدنى بالنظام وبدلاً من ذلك فإن قوة النيران والعنف المستخدم أديا إلى أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، وكان ذلك لا يتناسب بتاتًا مع المقاومة غير المسلحة التى أبداها المدنيون. إن الصين بفئات كبيرة من شعبها، تضم أفضل مثقفيها، يختلفون مع الحكومة مما يعنى وقوع اضطرابات، مع شعب ساخط، وتوقف الإصلاحات وركود الاقتصاد. ومثل هذه الصين بحجمها الحالى يمكن أن تخلق مشكلات لنفسها ولجيرانها فى آسيا. ونأمل أن تسود المشورات الأكثر حكمة للتوصل إلى مصالحة، حتى يمكن للشعب الصينى أن يستأنف التقدم الذى حققته سياسات الانفتاح».

وبهذا لم أوجه إدانة للحكومة الصينية ولم أعتبرها نظامًا شيوعيًا قمعيًا مثل الاتحاد السوفيتى، لقد حدث نوع من قوة زخم جديدة نتيجة للمظاهرات فى هذين الشهرين، كانت ردود الفعل عند الجاليات الصينية الاثنية فى هونج كونج وتايوان وسنغافورة مختلفة بشكل ملحوظ، فقد شعروا بالأسى والرعب فى هونج كونج. وشاهدوا المأساة وهى تتم على التليفزيون لمدة ٢٤ ساعة تقريبًا ذلك اليوم، وقد شعروا بالتعاطف مع الطلاب، بل إن بعض شباب هونج كونج اعتصموا معهم فى ميدان تيانانمين، كان ذلك فى فترة شجعت فيه الصين الصحفيين والزوار من هونج كونج وتايوان على أن يتقاربوا أكثر من الصين. وعندما حدث إطلاق النيران شعر شعب هونج كونج بالقلق والانزعاج من أن يخضعوا لسيطرة مثل هذه الحكومة الوحشية. كان هناك سيل منهمر تلقائى من الأسى والغضب.

وخرج إلى الشوارع مليون شخص فور ظهور المشاهد على شاشات التليفزيون، وقد استمروا أيامًا فى مظاهراتهم خارج وكالة أنباء شينهوا **Xinhua**، وهى تمثل الوجود غير الرسمى لجمهورية الصين الشعبية فى هونج كونج، وساعدوا المتظاهرين على الهرب من الصين إلى الغرب عن طريق هونج كونج. وفى تايوان، ساد شعور بالحزن والتعاطف مع الطلاب ولكن لم يكن هناك شعور بالخوف، لم تكن هناك مظاهرات جماهيرية للاحتجاج أو التعبير عن الحزن. فلم يكونوا على وشك أن يخضعوا لحكم الصين.

وقد أصيب السنغافوريون بالصدمة، كانت هناك قلة تعتقد أن قوة النيران هذه ضرورية، ولكن لم يتظاهر أحد كان الناس يعتقدون أن الصين مختلفة، فهى دولة شيوعية. وقدم وفد من طلاب الجامعات خطاب احتجاج إلى مكتب الممثل التجارى الصينى. كانت لحظة مفيدة، فهى تلقى الضوء على المواقف والتصورات المختلفة، وعلى التورط الوجدانى لهذه الجماعات الثلاث من الصينيين الاثنين (المغتربين)، وهى تقع بدرجات متفاوتة من القرب السياسى للصين الشيوعية، لولا دور دينج فى الأمر الذى أصدره إلى جيش التحرير الشعبى لإخلاء ميدان تيانانمين من المعتصمين، لنال الثناء والمديح فى الغرب عندما توفى فى فبراير ١٩٩٧، ولكن بدلاً من ذلك، فإن أى نعى له كان يحتوى على نقد لاذع للصدام الوحشى فى ٤ يونيو، وكانت أى فقرة تليفزيونية تتضمن إعادة لنفس مناظر تيانانمين. ولم أكن أدرى كيف سيقيّم المؤرخون الصينيون دوره. إننى أعتبر دينج زعيمًا عظيمًا غيّر مصير الصين ومصير العالم.

كان دينج واقعيًا، وعمليًا وبرجماتيًا، ولم يكن أيديولوجيًا، وكان قد تعرض مرتين للتطهير على يد ماو، ولكنه عاد إلى السلطة لينقذ الصين. وقبل اثنى عشر عامًا من انهيار الاتحاد السوفيتى كان قد علم بفشل الاقتصاد الموجه مركزيًا، ولهذا فتح الصين للمشروعات الخاصة فى ظل حرية الأسواق، وبدأ بالمناطق الاقتصادية الخاصة على الساحل، كان دينج هو الزعيم الوحيد فى الصين الذى يتمتع بوضع وقوة سياسية استطاع بهما أن يعارض سياسات ماو، وكان «دينج» مثل «ماو» فى أنه كافح ليغير الصين القديمة، ولكنه فعل ما لم يفعله ماو، فقد بنى الصين الجديدة، واستخدم المشروعات الحرة وحرية الأسواق مع الاحتفاظ «بالخصائص الصينية». كان محاربًا مخضرمًا فى الحرب والثورة، وقد رأى أن

مظاهرات الطلاب فى تيانانمين تشكل خطرًا يهدد الصين ويعيدها إلى حالة الاضطرابات والفوضى، وينهكها لمدة مائة عام قادمة. لقد عاش فى كنف ثورة وتعرف على العلامات الأولى لثورة فى تيانانمين. وكان جورباتشوف، على النقيض من دينج، فقد قرأ فقط عن الثورة، ولكنه لم يتعرف على العلامات المنذرة لانهيار الاتحاد السوفيتى الوشيك.

وبعد عشرين عامًا من سياسة الانفتاح التى بدأها دينج، بدت الصين واعدة لأن تصبح أكبر اقتصاد فى آسيا وأكثره ديناميكية، وإذا تجنبت الفوضى والصراعات، سواء الداخلية أو الدولية، فإنها ستصبح اقتصادًا عملاقًا مع حلول عام ٢٠٢٠. وعندما توفى دينج فإنه ترك وراءه للشعب الصينى ميراثًا ضخمًا وواعدًا، ولولاه لانهارت جمهورية الصين الشعبية كما انهار الاتحاد السوفيتى. ولو تفككت الصين، فإن وسائل الإعلام الغربية كانت ستتعاطف مع الشعب الصينى كما فعلت مع الروس. وبدلاً من ذلك، فإن الغرب كان عليه أن يزن احتمال أن تصبح الصين دولة قوية فى فترة تتراوح بين ثلاثين وخمسين عامًا. وبعد مرور ثلاثة أشهر على تيانانمين، فى ٢٤ أغسطس، زارنى هيو بنج **Hu Ping** وزير التجارة الصينى الذى رافقنى فى جولتى فى المقاطعات الصينية فى ١٩٨٨. كان رئيس الوزراء لى بينج **Li Peng** قد طلب منه أن يطلعنى على حادث ٤ / ٦ (أى الرابع من يونيو) وهو يشير إلى الأحداث الكبيرة فى ذلك اليوم من ذلك الشهر الذى وقعت فيه، لقد أصبح الوضع الآن مستقرًا، ولكن الأثر الذى تركته على الصين كان كبيرًا، وخلال فترة تراوحت بين ٤٠ و ٥٠ يومًا من الاضطرابات، فقدت الصين سيطرتها على الموقف؛ فقد استخدم الطلاب مشكلات الفساد والتضخم لتعبئة الشعب لتأييد قضيتهم، وكانت الشرطة عندهم تفتقر إلى الخبرة ولم تكن قادرة على التعامل مع مثل تلك المظاهرات لعدم توفر مضخات للمياه فى شكل مدافع، وغيرها من المعدات للسيطرة على أعمال الشغب.

وقال: إنه فى أوائل يونيو سلحوا أنفسهم بنهب أسلحة ومعدات من جيش التحرير الشعبى. (ولم أكن قرأت عن هذا)، وحاولت القوات أن تدخل إلى ميدان تيانانمين فى ٢٠ مايو ولكن تمت إعاقتهم: فانسحبت القوات وأعادت تنظيم صفوفها. وفى ٣ يونيو بدأت القوات محاولة أخرى للاقتحام، كان بعضها مسلحًا وعددًا كبيرًا غير مسلح. وكان لدى جميع

الجنود تعليمات بعدم إطلاق النار. والحقيقة أن حقائب الذخيرة لعدد كبير من الجنود كانت تحتوى على بسكويت، ولم يكن لديهم قذائف من المطاط. وفى اليوم التالى للحادث، قام هو نفسه بجولة فى طريق تشانج-آن Chang-An (طريق السلام الأبدى)، فى الوصلة بين المتحف الحربى إلى قصر الضيافة دياويوتاى Diayutai ورأى حطام ١٥ دبابة وعربة مدرعة يتصاعد منها الدخان؛ وقد تصرفت القوات بضبط كبير للنفس، وتركت مركباتها وأطلقت عيارات نارية فى الهواء، وكانت وزارته تقع بالقرب من الميدان ورأى مظاهرة المليون. والحقيقة فإن ١٠ فى المائة من موظفى وزارته وغيرها من الوزارات انضموا إلى المظاهرات، كانوا هم أيضًا ضد الفساد وكانوا يتعاطفون مع الطلاب، وأصر هيو بنج Hu Ping على أن الخسائر فى الأرواح حدثت عندما كانت القوات تحاول أن تصل إلى ميدان تيانانمين، ولم تحدث فى الميدان نفسه كما ادعت الصحافة الأجنبية.

ومنذ ذلك الوقت، عاد رجال الأعمال الأجانب والعاملون معهم من الصينيين إلى ممارسة عملهم، وكان يعتقد أن أصدقاءهم الأجانب سيتفهمون الوضع بالتدريج، وكان لبعض الشباب الصينى صلات مع وكالة مخابرات تابعة لدولة غربية وأشاعوا الآراء والمعلومات الغربية من خلال أجهزة متقدمة. (وقد فهمت أن المقصود بذلك أجهزة الفاكس). وعلى الرغم من أن الدول الغربية فرضت عقوبات على الصين، فإن الصين لن تسمح بأى تدخل أجنبى فى شئونها الداخلية، ولكن معظم هذه الدول والجهات، ومنها البنوك الدولية، لم تنفذ العقوبات، وأعيدت الاتصالات، وكان يأمل أن تبقى العلاقات الثنائية بين سنغافورة والصين طيبة لأنها تقوم على أسس متينة. أجبت بأن أحداث الرابع من يونيو (٤ / ٦) كانت صادمة لى ولشعب سنغافورة، فلم نكن نتوقع أن نرى استخدام قوة نيران مفرطة وعنف، فقد اعتدنا أن نشاهد على التليفزيون، كل ليلة تقريبا، مصادمات بين شرطة كوريا الجنوبية والعمال والطلاب، وكذلك رجال الشرطة البيض فى جنوب أفريقيا يضربون السود، والإسرائيليين يستخدمون الغازات المسيلة للدموع والقذائف المطاطية وغيرها من الأسلحة ضد الفلسطينيين، وأحيانا يقع قتيل أو قتيلان، ولكن لم تستخدم العربات المدرعة أبدًا. ولم يستطع السنغافوريون أن يصدقوا ما رأوه - من أن الحكومة الصينية التى كانت معقولة وصبورة ومتسامحة فى مايو، تنقلب فجأة إلى الوحشية، فتستخدم

العربات المدرعة ضد المدنيين، ولم يستطع السنغافوريون وبخاصة الذين من أصل صيني أن يفهموا هذا، وشعروا بالخزى العميق من هذا العمل غير المتحضر. لقد أحدث ذلك ندوبا معنوية عميقة. وكان على الصين أن تشرح لسنغافورة وللعالم لماذا كان من الضرورى قمع المظاهرات بهذه الطريقة، وأنه لم تكن هناك طريقة أخرى. ولكن التحول بين يوم وليلة من القوة «الناعمة» إلى القوة «الخشنة» لم يكن مفهومًا، ولم تكن مشكلة الصين الحقيقية مع دول جنوب شرق آسيا التى ليس لديها الثروة ولا التكنولوجيا لمساعدة الصين على التحديث، كانت مشكلتها مع الولايات المتحدة واليابان وأوروبا.

وكانت الولايات المتحدة بوجه خاص، قد أحدثت تغييرات كثيرة وحميدة فى الصين من خلال البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. كان على الصين أن تزيل الانطباع السيئ الذى أحدثته؛ فاقترحت أن يتعاملوا مع إحدى شركات العلاقات العامة الأمريكية لتساعدهم فى هذه المهمة. فالأمريكيون شعب عاطفى. وللتليفزيون تأثير هائل عليهم. وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونجرس يسيطرون على رئيس الجمهورية وعلى المال، ولابد من أن تولى الصين اهتمامًا شديدًا بهم. ومن حسن حظ الصين أن الرئيس بوش عاش فى الصين لعدة سنوات وهو يعرفها أكثر من أى أمريكى آخر، وقد حاول أن يهدئ ثائرة أعضاء الكونجرس.

وحذرت من أنه إذا أوقفت الصين إرسال طلابها إلى الخارج بسبب المشكلات الإضافية التى أحدثوها عن طريق إرسال رسائل إليكترونية (عبر الفاكس) إلى أصدقائهم فى بكين، فإن الصين ستحرم من المعرفة والتكنولوجيا، وستكون الخسارة جسيمة. وأكد لى أن سياستهم بالنسبة إلى الطلاب وبالنسبة إلى الانفتاح لن تتغير. فعدد كبير من رجال الأعمال قادمون من تايوان للاستثمار، وسياستهم تجاه هونج كونج وتايوان أيضًا لن تتغير، ولكنه قال إن الوضع فى هونج كونج كان أكثر تعقيدًا. فالشعارات التى تستخدم فى هونج كونج قد تغيرت من «شعب هونج كونج يحكم هونج كونج» إلى «شعب هونج كونج يحمى هونج كونج». وهو لم يشر إلى السيل الجارف من الخوف والتعاطف فى مظاهرات الشوارع لمليون من أهالى هونج كونج احتجاجًا على أحداث ٤ / ٦. ومن الذكريات الحزينة

عن ميدان تيانانمين، الذى اكتظ بالمتظاهرين الذين يضعون شعارات على عصاب رؤوسهم، رأيتهم و«جاو» كان يحمل مكبرًا للصوت، ويكاد يبكى، وهو يلتمس من الطلاب أن يتفرقوا، ويبلغهم أنه لن يستطيع بعد ذلك أن يحميهم. كان ذلك فى ١٩ مايو. كان الوقت متأخرا. وكان زعماء الحزب الشيوعى الصينى قد قرروا إعلان قانون الأحكام العرفية واستخدام القوة عند الضرورة لفض المظاهرات. وعند هذه المرحلة، كان على الطلاب إما أن يتفرقوا وإما أن يجبروا على إخلاء الميدان بالقوة. ولم يكن «جاو» قد أظهر هذه الصلابة التى من الضرورى توفرها لدى زعيم للصين التى كانت على شفا الفوضى. فقد سُمح للمحتجين المنظمين أن يتحولوا إلى متمردين ويظهروا التحدى للسلطة، وإذا لم يتم التعامل معهم بحزم، فقد كان يمكنهم أن يشيعوا فوضى مماثلة فى جميع أرجاء البلاد. ذلك أن تيانانمين ليست ميدانًا فى لندن.

وكانت الصين الشيوعية قد تبنت الممارسة السوفيتية المعروفة باسم «لا شخص». فمهما كانت قوة الزعيم، فإنه عندما يترك منصبه يصبح «لا شخص» ولا يذكر اسمه أبدًا علنًا. وعلى الرغم من أننى كنت أود أن أقابل «جاو زيانج» فى زياراتى التالية للصين، فإننى لم أستطع أن أثير هذا الموضوع. وبعد سنوات قليلة من أحداث تيانانمين قابلت أحد أبنائه وألح لى عن نوع الحياة التى عاشها «جاو» وأسرته بعد تقاعده. كان على «جاو» أن ينتقل من جونجنانهاى **Zhongnanhai** حيث يعيش كل زعماء الحزب، إلى بيت كان يقيم فيه «هيو ياوبانج» (الأمين العام السابق للحزب) عندما كان «هيو» مديرًا لإدارة التنظيم فى الحزب الشيوعى الصينى. وفى السنوات القليلة الأولى كان لـ«جاو» حراسة عند المدخل وكانت تحصى حركاته. وبعد ذلك، تم تخفيف المراقبة. كان يستطيع أن يلعب الجولف فى ملعب للجولف يملكه الصينيون فى ضاحية بكين ولكن ليس فى ملعب يمتلكه مشروع مشترك مع أجانب، وكان يمكنه أن يزور المقاطعات الداخلية ولكن ليس المقاطعات الساحلية، حتى يقلل من الاتصال بالأجانب وما ينتج عن ذلك من ظهورعلنى. وكان أولاد «جاو» يقيمون فى الخارج، فيما عدا ابنته التى كانت تعمل فى فندق فى بيكين، وكانت أحواله المعيشية مريحة. فقد كانت أسرته تستطيع أن تزوره. وحسب المعايير السوفيتية فى معاملة «اللا شخص»،

لم يكن يعامل معاملة سيئة، فقد كانت معاملته أفضل من المعاملة التى تلقاها خروشوف على يد برجينيف، أو عومل بها جورباتشوف على يد يلتسن.

وكان الرجل الذى تحمل الكراهية على المستوى الدولى والمحلى لإعلانه قانون الأحكام العرفية وتفريق الجمهور بالقوة فى تيانانمين هو رئيس الوزراء «لى بينج». والحقيقة أن الذى اتخذ القرار هو دينج، بتأييد عدة محاربين قدامى شاركوا فى «المسيرة الكبرى». وقد قابلت «لى بينج» لأول مرة فى بكين فى سبتمبر ١٩٨٨. وكان قد تولى منصب رئيس الوزراء بدلا من «جاو زيانج» الذى عين أمينا عاما للحزب. ولم يكن «لى» اجتماعيًا مثل «جاو»، كان مهندسًا تم تدريبه فى روسيا وكان فى منتصف الستينيات، واسع الأفق راجح العقل وكان دائمًا مطلعًا وحريصًا فى حديثه، لم يكن من النوع الذى يربت على ظهر من يحدثه مشجعًا، ويمكن أن يشعر بالإساءة عندما لا تكون مقصودة من محدثه، وقد تكيفت مع طبعه هذا وسارت الأمور بيننا بشكل طيب، وبعد أن عرفته بشكل أفضل وجدت أنه شخص معقول ومحافظ. كان ابن شيوعى بارز وقد تبناه رئيس الوزراء شوان لاى. ولم يكن يتحدث بلهجة ريفية على الإطلاق، لأنه عاش حيث مقار الحزب الشيوعى الصينى، مع أسرة شوان لاى فى ينان، ثم بعد ذلك فى بكين. وكانت زوجته اجتماعية أكثر منه، وكانت تتحاور بسهولة، وهى شخصية جذابة. وعلى عكس معظم زوجات الزعماء الصينيين اللائى بقين فى الصورة الخلفية، كانت تقوم كثيرًا بدور المضيفة، وكانت تتحدث الإنجليزية لأغراض اجتماعية. وقد وجدت زوجتى «تشو» من السهل التحدث معها بالإنجليزية بدون مترجمين.

وفى مباحثاتنا الرسمية سأل «لى بينج» عن تطور الأعمال التجارية التى تقوم بها سنغافورة فى الصين، قلت إن المستثمرين السنغافوريين واجهوا صعوبات عديدة، فقد خسر كثير منهم أموالهم وأصيبوا بالإحباط، وقد انتشرت الشائعات بأن هناك اضطرابات فى الصين، ولهذا تباطأت الاستثمارات. ولم يكن فى استطاعتهم أن يفهموا لماذا لا يمكن للمديرين والمشرفين الصينيين أن يفرضوا الانضباط على العمال الصينيين، كانت الفنادق التى أصحابها من سنغافورة وهونج كونج يحتاجون إلى استخدام صينيين كمشرفين حتى يمكن أن يفرضوا الانضباط على العاملين، ومع ذلك حدثت مشكلات. فمثلا، العمال

الذين تم الاستغناء عن خدماتهم بسبب استيلائهم على مواد من الفندق، كان لابد أن يعودوا إلى عملهم بسبب ما أثاره العمال الآخرون من مشاكل كان لابد من تغيير علاقات العمل إذا كانت الصين تريد أن تتقدم، كما ينبغى أن تسمح للمستثمرين أن يديروا مشروعاتهم بأنفسهم، ومنها حقهم فى تعيين العاملين والاستغناء عن خدماتهم.

وقد أجاب بأن المستثمرين الأجانب مرحب بهم لاستثمار أموالهم، ولكن سياسة الصين هى التأكد من أنهم لن يجنوا أرباحًا طائلة (وقد فهمت أن معنى هذا، أنه مهما كان المتفق عليه، فإنه إذا كان من رأيهم أن الأرباح طائلة، فإنهم سيجدون وسيلة لأن يقتسموا الأرباح لتكون أكثر عدلاً). وتعتبر السياسات الضرائبية الصينية فى المناطق الاقتصادية الخاصة أفضل من تلك المطبقة فى هونج كونج، ولكنه اعترف بأن المستثمرين الأجانب يواجهون بانخفاض كفاءة موظفى الحكومة وروتين الحكومة، كانت الصين تعانى من صعوبة كبيرة فى حل مثل هذه المشكلات، فهناك العديد من المشروعات التى تمتلكها الدولة والتى تكتظ بالعاملين وتحقق خسائر، وكان عليهم أن يهتموا بالعاملين المتقاعدين. ومع إقامة الأسواق الحرة، فإن نظام الأجور فى الصين أصبح غير مناسب ولا منطقى. فالأستاذ الجامعى القديم فى جامعة معروفة يصل مرتبه إلى ٤٠٠ يوان. وابنة الاستاذ الجامعى، وهى تعمل مساعدة خدمة فى مشروع أجنبى تحصل على نفس المرتب، ولا يمكن لأحد أن يقول: إن إسهام الابنة هو بحجم إسهام والدها. وكان لابد من إحداث تغيير فى نظام الأجور برمته، ولكن لا يمكن رفع مرتب الأستاذ الجامعى لأن الحكومة ليست لديها موارد كافية. ولقد حققت الصين الكثير منذ أن بدأت سياسة الانفتاح على العالم الخارجى، كما قال، ولكن التضخم كان مرتفعًا جدًّا وكان لابد من السيطرة عليه بعملية إبطاء لمعدل الاستثمارات فى البناء والتشييد. والصين لن تعدل عن الاصلاحات، كان واثقًا من أنهم سيتغلبون على المصاعب التى يواجهونها، وسأل عن تقدير للموقف الأمنى فى شرق آسيا، فرسمت له صورة متفائلة عن النمو والاستقرار، بشرط عدم وجود انتكاسات أمنية، فقد تم احتواء الاتحاد السوفيتى على يد الولايات المتحدة والصين، وكان على السياسة الأمريكية أن تعمل على أن تتكيف اليابان مع قوتها الاقتصادية حتى تستكمل قوتها الذاتية فى الوقت الذى تضمن فيه الولايات المتحدة الأمن لليابان. وفى ظل هذه التدبيرات، لم تكن

هناك حاجة إلى اليابان إلى أن تعيد تسليح جيشها، ولم يكن لدى اليابان قدرة نووية، ولكن كان من الممكن لليابان أن تسير فى هذا الاتجاه وحدها إذا ثبت أنه لا يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة. وفى هذه الحالة سيزداد التهديد لجميع دول جنوب شرق آسيا. فمعظم الزعماء اليابانيين من الجيل القديم يريدون الاستمرار فى الشراكة مع الولايات المتحدة التى أتت لهم بالازدهار والحياة الطيبة، وكان هناك خطر من أن الجيل الأصغر سنًا من الزعماء، الذين ليس لديهم خبرة بالحرب الأخيرة، قد يكون تفكيرهم مختلفًا، وبخاصة إذا أحيوا الخرافة التى يؤمنون بها من أنهم منحدرون من آلهة الشمس.

وكان «لى بينج» **Li Peng** يعتقد أننى أقلل من شأن الخطر اليابانى. والصين يجب أن تراقب عن كثب إعادة بعث العسكرية اليابانية. وعلى الرغم من أن اليابان وضعت لنفسها سقفًا مقداره ١٪ من إجمالى الناتج القومى، فإن إنفاقها العسكرى كان حوالى ٢٦-٢٧ مليار دولار أكثر من الانفاق العسكرى للصين. لقد كان هناك بعض الزعماء اليابانيين الذين يريدون أن يلغوا حكم التاريخ بأن اليابان قد ارتكبت عدوانًا ضد الصين وجنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ. واستشهد بمثالين: الطريقة التى يكتبون بها كتبهم المدرسية والزيارات إلى نصب ياسوكونى **Yasukuni** التذكارى التى يقوم بها الزعماء اليابانيون. (ونصب ياسوكونى التذكارى مبنى لإحياء ذكرى الجنود الذين قتلوا فى الحرب). إن نجاح اليابان الاقتصادى قد وفر الموارد التى تمكنها من أن تكون قوة سياسية وعسكرية كبرى. على الأقل هناك بعض الزعماء اليابانيين الذين يفكرون على هذا المنوال، كان قلقه من احتمال بعث العسكرية اليابانية قلقًا حقيقيًا. وفى الوقت نفسه، فإن الصين «كانت دائما حذرة» من الخطر القادم من الاتحاد السوفيتى.

وبعد مرور سنتين، فى ١١ أغسطس ١٩٩٠ قام رئيس الوزراء «لى بينج» بزيارة سنغافورة، وكان قد أعاد منذ وقت قصير العلاقات الدبلوماسية الصينية الإندونيسية خلال زيارته لجاكرتا، وقد تقابلنا وليس معنا سوى مترجم وموظفين لتسجيل ما نقوله، وقد قلت فى مناسبات سابقة عديدة إن سنغافورة ستكون آخر دولة من دول منظمة الآسيان تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين. وبعد أن أعادت إندونيسيا العلاقات الدبلوماسية معها، كنت

أريد أن أحسم هذا الأمر قبل أن أترك منصبى كرئيس للوزراء فى نوفمبر من ذلك العام. وقد لاحظ «لى بينج» أنه خلال سنوات عملى الطويلة كرئيس للوزراء، فإن العلاقات بين سنغافورة والصين تطورت بشكل جيد، وكان هو أيضًا يريد أن يسوى هذه المسألة قبل أن أترك منصبى، ولهذا السبب دعانى إلى زيارة الصين فى منتصف أكتوبر.

وبعد ذلك أشرت إلى المسألة التى أحبطت المناقشات على المستوى الرسمى بشأن الاتفاق على تبادل السفارات- وهو تدريب قواتنا فى تايوان، ولم أكن أرى ميعادًا نهائيًا لتدريب قواتنا هناك. كانت سنغافورة تشعر بالامتنان الشديد لتايوان وبخاصة للرئيس الراحل «تشانج تشينج- كيو» الذى مكننا من أن نخرج من فضائنا المحدود فى التدريب العسكرى. ولم نستطع أن ننسى هذا الدين الذى فى عنقنا. كنا ندفع فقط ثمن ما نستهلكه أو نستخدمه ولم ندفع أى دولار زيادة عن ذلك، كانت هناك علاقة خاصة، كنا نشعر بأننا قريبون من بعضنا البعض لأن كلينا غير شيوعى، ونتقاسم نفس اللغة والثقافة والأجداد. وقد أعرب «لى بينج» عن تفهمه لموقفنا بأن سنغافورة مزدهرة ولكنها ليست كبيرة. وقال أخيرًا إن الصين لن تصر على إطار زمنى محدد لإنهاء تدريب القوات السنغافورية فى تايوان.

وبعد هذا الاجتماع، بدت بوادر حل مسألة شائكة كانت المفاوضات بشأنها قد توقفت لعدة شهور. وعلى عكس ما حدث فى ١٩٧٦ لم أعد قلقًا من أن سفارة الصين فى سنغافورة يمكن أن تتسبب فى مشكلات لأمننا الداخلى، وكانت أحوالنا الداخلية قد تغيرت. وقد أمكننا حل بعض المشكلات الأساسية فى التعليم باللغة الصينية. وكانت جميع مدارسنا قد تحولت إلى نظام وطنى مع استخدام اللغة الانجليزية فى التدريس، ولم تعد جامعة نانيانج تدرس باللغة الصينية- وأصبح خريجوها يجدون فرص عمل بسهولة، وقد أوقفنا تخريج أجيال متعاقبة من الخريجين غير المميزين.

وفى اجتماع ضم كل أعضاء الوفدين، أشار «لى بينج» إلى تيانانمين باعتبارها «الاضطرابات فى الصين فى الصيف الماضى». وهناك بعض الدول التى فرضت عقوبات سببت بعض المتاعب للصين كما أنها أضرت نفسها أيضًا. وقد خفف اليابانيون من

عقوباتهم بعد اجتماع مجموعة السبعة الكبار G7. وقلت: إنه على النقيض مما أوردته وسائل الإعلام الغربية، فإن سنغافورة لا تعتبر تيانانمين نهاية العالم، ولكن من المؤسف حقًا أن الصين قد خسرت فى معركة العلاقات العامة. قال «لى بينج»: «إن الحكومة الصينية فقدت السيطرة الكاملة على الموقف». وبصفته رئيسًا للوزراء، فإنه لم يتمكن من النزول إلى الشارع؛ وقد استمرت هذه الفوضى لمدة ٤٨ يومًا. ولم يكن «لى بينج» من الذين يطلقون الدعابات الخفيفة. وفى ذلك اليوم فاجأ الجميع عندما قال إنه يجب أن «يلقى بنكتة» عن تدريب قواتنا فى تايوان: «إن هذه القوات يمكنها أن تتدرب فى الصين بشروط أفضل من شروط تايوان»؛ وانفجر الجالسون حول المائدة بالضحك التلقائى. قلت: «عندما يأتى هذا اليوم، يكون السلام قد استتب فى آسيا».

وبعد مرور شهرين قمت بآخر زيارة إلى بكين بصفتى رئيسًا للوزراء من أجل إقامة العلاقات الدبلوماسية (فى ٣ أكتوبر)، وبعد الانتهاء من ذلك ناقشنا الاحتلال العراقى للكويت، وأبلغنى بينج أن العراق لا يمكن هزيمتها بسهولة فى حرب خاطفة. (عندما قامت عملية عاصفة الصحراء باستخدام أسلحة متقدمة واقتحمت دفاعات العراق خلال أيام. ولابد أن ذلك كان مفاجأة للزعماء المدنيين والعسكريين للصين). وقد ذكر بأنه قبل اجتماعنا بأسابيع قليلة، بناء على طلب ڤيتنام، فإن زعماءهم: نجوين فان لينه **Nguyen Van Linh**(رئيس الوزراء) ودوميو **Do Muoi** (أمين الحزب) وفام ڤان دونج **Pham Van Dong** (وهو زعيم كبير ورئيس وزراء سابق، سبق له أن زار سنغافورة فى ١٩٧٨) عقد مباحثات فى شنجديو **Chengdu** فى مقاطعة سيشوان **Sichuan**، مع الأمين العام «چيانج زيمن» وهو نفسه شارك فيها. وقد اتفقوا على أن ڤيتنام ستنسحب بدون قيد أو شرط من كمبوديا تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن مجلسًا للأمن الوطنى سيحكم كمبوديا حتى موعد الانتخابات، وكانت الصين فى ذلك الوقت مستعدة لتحسين العلاقات مع ڤيتنام.

* * *

وفى أكتوبر ١٩٩٠ قابلت رئيس الجمهورية «چيانج زيمين». وقد استقبلنى بحرارة، واستشهد بجملة من كتاب يحتوى على مجموعة مقتطفات من أقوال كونفوشيوس المأثورة: «إنه من دواعى السرور استقبال الأصدقاء الآتين من أماكن نائية». وكان قد افتقدنى عندما زار سنغافورة فى أوائل الثمانينيات، وكذلك عندما زرت شنغهاى فى ١٩٨٨ عندما كان عمدة لها. وقد زار سنغافورة مرتين، وفى المرة الأولى قضى أسبوعين لدراسة كيف نجح مجلس التنمية الاقتصادى فى جذب استثمارات لسنغافورة وكيف قمنا بتنمية المناطق الصناعية. وكان قد كلف بمهمة إقامة مناطق صناعية خاصة فى جوانجدونج وفيوجيان. وكانت الزيارة الثانية مجرد توقف للعبور. وقد حمل معه انطباعًا عميقًا عن تخطيط مدينة سنغافورة والنظام وأحوال المرور والنظافة ومستوى الخدمات. وقد تذكر شعارنا: «المجاملة هى أسلوبنا فى الحياة». وقد شعر بالسعادة بأنه قادر على التحدث بلغة ماندارين مع عامة الشعب فى شوارع سنغافورة، مما سهل عليه أن يتجول فى المدينة.

وقال «جيانج»: إنه بعد حادث الرابع من يونيو (٤/٦)، ادعى الغرب أنه من خلال التليفزيون أصبح من الممكن لهم التدخل فى الشئون الصينية. فالغرب يتصرف طبقًا لنظامهم القيمى، وهو يمكنه أن يقبل أن هناك اختلافات فى وجهات النظر، ولكن لن يقبل أن تكون وجهة نظر واحدة هى الصواب. فليس هناك شىء مطلق فى مفاهيم الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان، فلا يمكن لهذه المفاهيم أن توجد بشكل مجرد ولكنها مرتبطة بثقافة البلد ومستوى التنمية الاقتصادية، ولا يوجد شىء اسمه حرية الصحافة. فالصحف اليومية الغربية إما أنه تمتلكها أو تسيطر عليها جماعات مالية متنوعة. وأشار إلى قرار سنغافورة فى ١٩٨٨ لتحديد عدد النسخ المباعة من آسيان وول ستريت جورنال **Asian Wall Street Journal**. وقال إن الصين كان يجب أن تفعل نفس الشىء خلال زيارة جورباتشوف، فقد كانت كثير من تقارير وسائل الإعلام الغربية عن أحداث ٤/٦ غير دقيقة.

وبقيت سياسة «دينج» للانفتاح على العالم والتمسك بالاشتراكية دون تغيير، ولما كنت قد أعربت عن القلق من إمكانية استمرار سياسة الباب المفتوح هذه، فقد أكد «لى چيانج» أنه

سيتم «الإسراع» بتنفيذها، فقد قرروا التخلى عن النظام السوفيتى القائم على التخطيط المركزى، وكان قد درس فى الاتحاد السوفيتى لمدة سنتين وزار موسكو فى عشر مناسبات، ولذلك فهو يعرف الصعوبات التى تواجه نظامهم، وكانت الصين تريد أن تبنى اقتصادًا مختلطًا، بأن تدمج أحسن ما فى الاقتصاد المخطط مركزيًا وحرية الأسواق. كانت الصين تريد أن تحافظ على اتصالاتها بالدول الأخرى، وقد واجهت صعوبات فى توفير الغذاء لمليار ومائة مليون نسمة وقتئذ. كان مجهودًا جبارًا لتزويد البلاد كلها بالحبوب وحدها. وعندما كان عمدة لشنغهاى، التى بلغ تعدادها ١٢ مليون نسمة، وجد من الصعوبة توفير مليونى كيلوجرام من الخضراوات يوميًا. وقد تحدث لمدة ساعة عن احتياجات الصين الهائلة. وعلى العشاء كان الحديث يتسم بالحيوية. وقد استشهد بمقاطع أبيات من مجموعة أشعار كان يختزنها فى ذاكرته منذ الطفولة. وكانت تعليقاته محملة بتلميحات أدبية، تتجاوز معرفتى المحدودة بالأدب الصينى، مما مثل مزيدا من العبء على المترجم. وكنت قد توقعت أن أرى مسئولاً شيوعيًا كبيرًا يمثل نموذجًا تقليديًا باهتًا، ولكنى على العكس وجدت رئيسا للحزب متوسط الطول، قوى البنية، أبيض البشرة، يضع نظارة، على وجه عريض، وشعر أسود ممشط إلى الخلف ودائم الابتسام. كان رقم واحد فى الصين، وقد اختاره دينج بعد أحداث ٤ / ٦ بأيام ليحل محل جاو زيانج. وكان شديد الذكاء ومطلعًا بشكل جيد ولديه موهبة التحدث باللغات الأجنبية، فقد كان يتقن الروسية، ويتحدث الانجليزية والألمانية، ويمكنه أن يستشهد بشكسبير وجوته، وقد أبلغنى أنه يتحدث أيضًا الرومانية وأنه عمل فى رومانيا.

وقد ولد جيانج فى ١٩٢٦ من أسرة مثقفة فى مدينة يانجزو **Yangzhou**، بمقاطعة جيانجسو **Jiangsu**. وكان جده طبيًا مشهورًا وشاعرًا موهوبًا ورسامًا وخطاطًا، وكان والده هو أكبر الأبناء. وكان له عم يعتبر شهيدًا ثوريًا فقد انضم إلى منظمة الشباب الشيوعى فى سن السابعة عشرة وقتل فى سن الثامنة والعشرين فى الحرب الأهلية ضد الوطنيين فى ١٩٣٩. وقد قام والده بتسليمه، وكان فى الثالثة عشرة من عمره، إلى أرملة عمه التى لم يكن لها أولاد. ولهذا كان لجيانج خلفية ثورية على مستوى رفيع عندما انضم

إلى جماعات الطلاب الشيوعيين في جامعتى نانچينج Nanjing وجياوتونج Jiaotong في شنغهاى.

وقد تربى في بيت مكدس بالكتب واللوحات والموسيقى، ولهذا فإن جيانج كان يغنى ويمثل ويعزف على البيانو ويستمتع بموسيقى موزارت وبتهوفن، وكانت هناك اختلافات مهمة فى الآداء الأكاديمى بين الشعب فى مختلف المقاطعات، وكانت جيانجسو Jiangsu أشبه «بمنطقة البحيرات» (فى المملكة المتحدة) حيث مناخها اللطيف مختلف عن المناطق حولها وتجذب الصينيين (الناطقين بالماندرين) والأدباء المتقاعدين. وكانت ذريتهم قد ارتفعت بالمستوى الأكاديمى للسكان هناك. وكان فى سوزهيو Suzhou فى مقاطعة چيانجسيو التى كانت ذات يوم عاصمة لإحدى الولايات فى «حقبة الربيع- الخريف» (حوالى ٧٧٠- ٤٧٦ قبل الميلاد)، شارع يسمى جوانج يوان جيى Zhuang Yuan Jie. وكان «جوانج يوان» هو اللقب الذى يمنح للمرشح الذى يحتل المرتبة الأولى فى الامتحانات الإمبراطورية التى كانت تعقد فى العاصمة مرة كل ثلاث سنوات. ويدعى زعماء سوجيو بفخر أن عددًا كبيرًا منهم ولد فى هذا الشارع.

وعلى الرغم مما توفر لى من معلومات عن جيانج، فإنه كان مثار دهشتى، فلم أكن أتوقع أن يكون هناك زعيم شيوعى صينى له مثل هذه الشخصية المتفتحة. وعندما قضى جيانج أسبوعين فى سنغافورة فى ١٩٨٠، كان نج بوك تو Ng Pock Too، مدير مجلس التنمية الاقتصادى، هو المرافق له. وبعد أن أصبح جيانج أمينًا عامًا للحزب، قدم لى «نج» نبذة عنه مبديًا دهشته من تعيين «جيانج» فى هذا المنصب الرفيع. لقد كان يتذكره كمسئول جاد ودءوب ودقيق وحى الضمير: فقد كان جيانج يدرس كل مشكلة بالتفصيل، ويكتب ملاحظاته ويوجه أسئلة عميقة، وكان لدى «نج» فكرة طيبة عنه لأن «جيانج» على عكس المسئولين الصينيين الآخرين الذين يقيمون فى فنادق النجوم الخمس ، كان يختار فندقًا ثلاث نجوم فى شارع متفرع من شارع أورشارد الراقى. وهو يستخدم فى تنقلاته وسائل متواضعة: إما السيارة التى يمتلكها «نج» أو سيارة أجرة أو يسير على قدميه، وكان «جيانج» حريصًا فى إنفاق المال وأمينا، ولكن لم يكن يبدو عليه أنه سياسى بطبعه.

وعند نهاية الأسبوعين، حدق «جيانج» فى وجه «نج بوك تو» وقال: «إنك لم تفض إلىّ بكل شىء؛ لابد أنك تخفى سرًا، فالصين لديها أراض أرخص، ومياه أرخص، وطاقة أرخص، وعمالة أرخص. ومع هذا فأنتم تحصلون على كثير من الاستثمارات بينما لا نحصل نحن على شىء منها، ما هى الوصفة السرية؟» وشعر «نج» بالدهشة والاضطراب، وأوضح الأهمية الكبيرة للثقة فى النظام السياسى والإنتاجية الاقتصادية. وأخرج نسخة من «تقرير مؤشر مخاطر بيئة قطاع الأعمال»، وأشار إلى ترتيب سنغافورة بأنها الأولى. ولم تدرج الصين فى هذا التقرير أصلا. فسنغافورة آمنة ويفضلها المستثمرون لعوامل سياسية واقتصادية وغيرها، ولا خطر للمصادرة. وعمالنا مجدون ومنتجون، ولا يوجد سوى الحد الأدنى من الاضرابات، وعملتنا قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى، وقلب «جيانج» فى صفحات تقرير «مؤشر مخاطر بيئة قطاع الأعمال»؛ ولهذا قدم «نج» إليه نسخة من التقرير ليأخذها معه.

وتم تلخيص المناقشات فى غرفة «جيانج» الصغيرة بالفندق، قبل أن يتجها إلى المطار. وقال «جيانج» إنه -أخيرًا- فهم الوصفة السحرية، بأن تقرير مؤشر مخاطر بيئة قطاع الاعمال «يقدم الخبرة الفريدة لبيع الثقة!» ولخص «نج» الموقف بقوله: «لم يخطر على بالى إطلاقًا أنه سيكون الرجل الأول فى الصين. فقد كان فى منتهى الدماثة». وكانت الكيمياء الشخصية بيننا جيدة، وكان «جيانج» اجتماعيًا، وكنت أنا منفتحًا وصريحًا. ولكننى كنت حريصًا مع «لى بينج» بألا أمزح معه. أما «جيانج» فكان يفطن إلى ما أقصده فلا يشعر بالإساءة، كما كانت لديه عادة غير صينية على الإطلاق بأن يمسك بذراع مضيفه ويحدق بقوة فى عينيه عندما يوجه سؤالاً مباشرًا، كانت عيناه هى آلة كشف الكذب. وقد افترضت أنه لابد كان سعيدًا بأننى لم أكن مراوغًا عندما وجه بعض الاسئلة المدققة عن تايوان وأمريكا والغرب، وعن الصين نفسها.

إن الكيمياء الشخصية مهمة بالنسبة إلى سهولة التعامل فيما يتعلق بمسائل صعبة وحساسة، ولم أكن أستطيع أن أتحدث بحرية لا مع «هيوا جيوفنج» أو «لى بينج»، كما كنت أفعل مع «جيانج زيمين». ربما يمكن الحديث بحرية مع «جاو زيانج»، ولكن ليس بنفس

القدر من الحرية. وهناك الكثيرون، وأنا من بينهم، الذين قللوا من قدرة «جيانج» على الاحتفاظ بنشاطه على الرغم من المتاعب أو المصاعب وذلك بسبب دماثة خلقه وميله إلى الاستشهاد بالشعر عندما تسنح الفرصة، ولكن لابد من أن فى شخصيته جانب المحارب صعب المراس الذى اكتشفه خصومه ودفعوا ثمنه عندما عارضوه. ولم يكن هناك تشكيك فى نزاهته وتفانيه فى القضية الكبرى، التى عهد بها إليه دينج شياوبنج، بأن يعمل على تحديث الصين، ويحول الصين إلى مجتمع مزدهر وصناعى مع «اقتصاد السوق الاشتراكى». وقد شرح معنى ذلك لى بشىء من الاستطراد، بأن الصين يجب أن تكون مختلفة عن اقتصاد السوق الحر الغربى لأن الصينيين اشتراكيون.

وعندما قابلت «جيانج» مرة ثانية بعد مرور عامين، فى أكتوبر ١٩٩٢، تحدثنا عن الموقف الدولى، وكان ذلك قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الأمريكية، واقترحت أن الصين ستحتاج إلى مزيد من الوقت إذا فاز كلينتون، وإنه يجب أن يعطى كلينتون فسحة من الوقت للمناورة وليتحول بالكامل فى بعض سياساته، مثل وضع الصين كدولة أولى بالرعاية، ليتجنب مواجهة مباشرة بين البلدين؛ ذلك أن رئيس الجمهورية الجديد الشاب سيكون حريصًا على أن يظهر لمؤيديه أنه على استعداد لأن يتصرف وفقًا لما جاء فى خطبه أثناء الحملة الانتخابية، وسيؤدى هذا إلى مشكلات لكل من الصين وأمريكا. وقد استمع «جيانج» بانتباه، وأجاب بشكل غير مباشر قائلا: إنه قرأ خطبى التى ألقيتها فى الصين وفى أماكن أخرى. وأثناء جولة «دينج» فى المقاطعات الجنوبية فى يناير من ذلك العام، أشار «دينج» إلى التطور السريع لدول جنوب شرق آسيا وبخاصة سنغافورة، وكان مؤتمر الحزب الرابع عشر سينعقد فى الشهر التالى وسيتناول سياسة «دينج» فى «الاشتراكية ذات الطابع الصينى». ولهذا السبب كانت الصين تحتاج إلى بيئة مسالمة ومستقرة دوليًا وداخليًا، وكان اقتصاد السوق سيتوسع فى الصين ولكن ذلك سيستغرق وقتًا طويلاً. أما الديمقراطية فى الصين، فإن الشرق قد تأثر بتعاليم كونفوشيوس ومنسيوس**Mencius** . وأى «معالجة بالصدمة» (بالديمقراطية المفاجئة) للصين، كما حدث فى الاتحاد السوفيتى أمر مرفوض. أما الوضع المؤسف للعلاقات الأمريكية الصينية، فالخطأ ليس خطأ الصين. إن أمريكا ببيعها طائرات مقاتلة وأسلحة لتايوان، قد خالفت مبادئ بيان ١٩٨٢ الذى تم

الاتفاق عليه بين الصين والولايات المتحدة. ولكن الصين لم تضخم من هذا الأمر لأنها لم ترد أن تحرج الرئيس بوش خلال حملته الانتخابية.

وبعد أن وصف الوضع الاقتصادى للصين سألنى ما أكثر معدل مناسب لنمو إجمالى الناتج القومى للصين؟ لقد كان هدفهم السابق هو تحقيق ٦ فى المائة. وفى المؤتمر التالى، كان هدفهم المقترح هو ٨ أو ٩ فى المائة. وأجبت بأن التنانين **dragons** الأربعة الصغيرة (النمور الآسيوية) واليابان قد حققت نموًا من رقمين بدون أى تضخم لفترات ممتدة خلال المراحل الأولى للتصنيع لديهم، وقبل أزمة البترول حققت سنغافورة معدلات نمو تتراوح بين ١٢ و١٤ فى المائة بدون تضخم، ولم يكن معدل النمو الأمثل لسنغافورة يعتمد على أى رقم سحرى، وإنما كان يعتمد على حجم عمالتنا وقدرتنا الإنتاجية التى لم تكن مستخدمة كما يجب، كما اعتمد على معدلات الفائدة والتضخم لدينا، وقد أضفت أن دكتور جوه كينج سوى **Goh Keng Swee** (وزير ماليتنا السابق الذى كان الصينيون يستشيرونه بشأن مناطقهم الاقتصادية الخاصة) يعتقد أن أهم مشكلة فى الصين هى عجز البنك الشعبى الصينى عن السيطرة على الائتمان. وكان كل فرع لهذا البنك فى المقاطعات يستجيب للضغط من الحكومات عند عقد أى ائتمان، وفضلاً عن ذلك، فإن البيانات عن عرض الأموال فى أى وقت محدد لم يكن كافيًا. وكان على الصين أن تتحكم فى النقد المتداول حتى تبقى التضخم تحت السيطرة، وحتى لا تسمح لفروع البنك فى المقاطعات من أن تعقد أى ائتمان بدون معرفة وموافقة البنك المركزى، وقد دون ملاحظة بذلك. وقال إنه تخرج مهندسًا كهربائيًا ولكنه بدأ يتعلم الاقتصاد وكان يقرأ مؤلفات آدم سميث، وبول صامويلصن **Paul Samuelson** وملتون فريدمان. ولم يكن الزعيم الصينى الوحيد الذى يدرس اقتصاديات السوق. وقد نصحته بأن يدرس أعمال بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى (البنك المركزى) وبنك بونديسبانك **Bundesbank** الالمانى، وهما بنكان مركزيان ناجحان، وكان البنك الألمانى أكثر نجاحًا فى مكافحة التضخم، وكان رئيس إدارة البنك الألمانى قد عين بمعرفة المستشار الالمانى (رئيس الوزراء الالمانى)، ولكن بعد أن يتم تعيينه يتمتع باستقلالية تامة ولا يمكن للمستشار أن يأمره بزيادة عرض حجم النقد المتداول أو تخفيض معدلات الفائدة، وعلى الصين أن تضبط عملية خلق الائتمان وألا تقلق أكثر من

اللازم من عدم تجاوز معدل نمو مثالى مفترض. فمثلاً إذا استطاعت مقاطعة جوانجدونج أن تنمو أسرع من المقاطعات الأخرى بسبب مدخلات من هونج كونج، فعليه أن يسمح بذلك، وأن يشجع على أن يمتد هذا النمو إلى المقاطعات المجاورة وذلك بتحسين خدمات النقل البرى والسكك الحديدية والنقل الجوى والنهرى والبحرى. وقال: إنه سيدرس جميع هذه النقاط.

وعندما قابلت «جيانج» بعد ذلك فى بكين فى مايو ١٩٩٣ شكرنى لأننى سهلت محادثات وانج- كو **Wang- Koo** غير الرسمية فى سنغافورة بين ممثلى الصين وممثلى تايوان. وقال «جيانج» إن هذه هى المرة الأولى منذ عام ١٩٤٩ التى يلتقى فيها الجانبان اللذان خاضا حربًا أهلية، وإن كان اللقاء قد حدث «بشكل غير رسمى»، ومع ذلك فقد شعر «بخيبة أمل» من التقارير العديدة التى طلبت فيها تايوان الانضمام إلى الأمم المتحدة. وقال إنه من غير الحكمة أن يعامل الغرب الصين باعتبارها عدوًا محتملاً. قلت إن الولايات المتحدة لا تشجع مساعى تايوان للانضمام إلى الأمم المتحدة، وأن ديك تشينى وزير الدفاع الأمريكى السابق فى إدارة ريجان حتى ١٩٩٢، وجين كيركباتريك **Jeanne Kirkpatrick**، المندوبة الدائمة الأمريكية السابقة فى الأمم المتحدة، فى عهد ريجان أيضًا، قد صرحا فى تايبيه أخيرًا بأنه ليس من الواقعى أن تنضم تايوان إلى الأمم المتحدة، وأن تايوان يمكن أن تنضم إلى اليونسكو والبنك الدولى وغيرهما من المنظمات الفنية، ولكن ليس الأمم المتحدة نفسها. وكنت أعتقد أن رغبة تايوان فى الانضمام إلى الأمم المتحدة هى مرحلة عابرة مع رئيس الجمهورية لى تينج- هيو **Lee Teng- hui**، الذى كان يريد أن يبتعد عن موقف حزب الكومنتانج الوطنى، الذى لم يكن يوافق على الانضمام إلى منظمة دولية لأن تايوان ليست عضوًا كامل العضوية فى الأمم المتحدة. (وقد اكتشفت فيما بعد أننى مخطئ، فهى لم تكن مرحلة عابرة، فقد كان لى تينج -هيو يأمل فعلاً فى الانضمام إلى الأمم المتحدة وأن يؤكد انفصال تايوان باعتبارها جمهورية الصين).

وكنت أعتقد أن أهم نتاج للعلاقات الصينية التايوانية هو أن يحدث اتصال سلمى وتدريجى للعلاقات بين الصين وتايوان. فمثلاً فى عام ١٩٥٨ حدث تبادل للنيران بالمدفعية

بين الصين وتايوان عبر المضايق الضيقة فى كيموى Quemoy وماتسيو Matsu. وإذا نجحت الصين فى إعادة التوحيد مع تايوان، فإن الصين عندئذ ستكون فى وضع أقل تميزًا. فلأنها لم تفعل من قبل، فإن عليها عندئذ أن تجتذب موارد حوالى ٢٠ مليون تايوانى حصلوا على مكاسب اقتصادية وتكنولوجية نتيجة لارتباطهم بأمريكا، وقد أومأ برأسه بالموافقة، واقترحت أنه من الأفضل ترك تايوان تواصل طريقها ككيان منفصل. عندئذ فإن أمريكا وأوروبا ستستمران فى السماح لتايوان باكتساب التكنولوجيا والخبرة المعرفية الغربية لأربعين أو خمسين عامًا قادمة، وستستفيد الصين مما يمكن أن تقدمه تايوان للصين، وهز رأسه بأنه غير موافق على هذه الفكرة. وبعد ذلك جادلته فى أنه إذا أراد أن يكون للولايات المتحدة ثقل أقل، فعليه أن يسمح للصين بأن تنفتح على مزيد من الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات. عندئذ فإن رجال الأعمال الأمريكيين سيضغطون على حكومتهم ضد أية أعمال تهدد مصالحهم فى الصين خوفًا من أن يخسروا أمام الشركات الأوروبية واليابانية المتعددة الجنسيات. وقد رأى أن هذه فكرة جيدة، وأضفت أن أمريكا وأوروبا لا يمكن أن تسمحا باقتصاد سوق مغلق على النمط اليابانى فى الصين التى تصدر فقط ولا تستورد. وحتى يمكن للصين أن تنمو، فعليها أن تستخدم سوقها الضخمة المحتملة لجذب الاستثمارات الأجنبية التى يمكن أن تبيع إنتاجها فى الصين وبهذا ترتبط بنمو الصين.

ووافق جيانج أن الصين كدولة كبرى فإنه من غير الواقعى أن يكون اقتصادها موجهًا نحو التصدير. فلابد أن تزيد الصين من صادراتها، ولكن ليس إلى الولايات المتحدة وحدها، وعلى الصين أن تطور سوقًا مفتوحًا، وقد وافق أكثر على رأى نائب رئيس الوزراء لى لانكينج Li Lanqing (المسئول عن التجارة) أكثر من موافقته على رأى نائب رئيس الوزراء جو بونجچى Zhu Bongji (المسئول عن الصناعات) الذى يؤمن «بأن الصناعات المحلية لابد من أن تتمتع بدرجة معينة من الحماية». وقال جيانج «إن سياسة الصين هى أن تتعلم من مختلف الدول وأن تستفيد من نقاط قوتها، ليس فقط فى الخبرة المعرفية والعلوم والتكنولوجيا وإنما أيضا فى الخبرة الثقافية.» وقد كان أحد الاجتماعات الحيوية التى عقدتها مع «جيانج» فى أكتوبر ١٩٩٤، عن تايوان. وفى أوائل العام فى مايو، كان رئيس

جمهورية تايوان «لى تينج–هيو» Li Teng-hui قد توقف فى سنغافورة ليطلب من رئيس الوزراء «جوه» أن ينقل اقتراحًا إلى رئيس الجمهورية «جيانج». وهذا الاقتراح هو تكوين شركة ملاحة دولية تشارك فى ملكيتها جمهورية الصين الشعبية وتايوان وسنغافورة (مع عدد من الأسهم الاسمية لسنغافورة)، لتتولى التبادل التجارى بين الصين وتايوان. وستوضع كل السفن التى تحمل سلعًا إلى جمهورية الصين الشعبية تحت إشراف هذه الشركة.

وقد كتب «جوه» إلى «جيانج» بالاقتراح، ولكن «جيانج» لم يقبله، ثم قررت أنا وجوه أن نقدم اقتراحًا سنغافوريًّا للتقريب بين وجهتى النظر، بأن نقيم شركة للملاحة والطيران معا، على أن تسجل فى سنغافورة وأن تمتلكها جمهورية الصين الشعبية وتايوان وسنغافورة بأسهم متساوية تقريبًا. وهذه الشركة تقوم باستئجار السفن والطائرات بكامل أطقمها، بأعداد متساوية من الصين وتايوان. وبعد ثلاث سنوات، فإن كلاً من الصين وتايوان تشتريان نصيب سنغافورة. ووافق رئيس الجمهورية «لى» على هذا الاقتراح عندما تقابلنا فى تايوان فى منتصف سبتمبر ١٩٩٤.

وقابلت «جيانج» بعد ذلك بأيام قليلة فى ٦ أكتوبر، فى قاعة الشعب الكبرى. واقترح أن نتباحث فى مجموعة صغيرة مكونة منه ونائب مدير مجلس الدولة (لشئون تايوان)، وأنا وسفيرنا. وقال جيانج: «لدى مترجم، ولكن دعنا لا نضيع الوقت. ستتحدثون بالإنجليزية وأستطيع أن أفهمكم. وسأتحدث بالصينية، ويمكنكم أن تفهمونى، وإذا لم تفهمونى، فإن مترجمى سيساعدكم». وفعلاً استطعنا أن نوفر الوقت. قلت إن رئيس جمهورية تايوان لى Lee كان قد وافق على اقتراحنا، ولكنه كان يعتقد أن هناك كثيرًا من الصعوبات فى التفاصيل، ولهذا فإنه يريد أن تشارك سنغافورة فى حسمها. وكان وزير خارجية تايوان يريد أن يبدأ الخط الملاحى أولاً. وكان لديهم منطقة خاصة مقترحة فى كاوهسيونج Kaohsiung باعتبارها ميناء شحن دوليًّا. وبعد أن تعمل بنجاح لمدة عام، يمكن للخطوط الجوية أن تبدأ. وقال «جيانج» إن اقتراح رئيس الوزراء جوه قدم بنية صافية ولكنه غير مناسب، ولم يكن هناك داع لأى تمويه من الجانبين للعمل معًا، وكان قد سمع نفس الآراء من مصادر عديدة.

وبعد ذلك أشار إلى مقابلة «لى تنج – هيو» مع «رايوتارو شيبا» Ryotaro Shiba، التى نشرت فى مجلة يابانية فى أبريل. (وفيها شبّه نفسه بموسى الذى قاد قومه مهاجرًا من مصر إلى أرض الميعاد)، وأضاف جيانج أن محاولة «لى» Lee حضور دورة الألعاب الآسيوية فى هيروشيما أظهرته أنه لا يعتمد عليه تماما. كان «لى» يريد دولتين صينيتين، أو جمهورية الصين الشعبية وتايوان. وكلما زادت المباحثات بينهما، اتسعت الفجوة بينهما. وكان «لى» يقول شيئًا ويفعل شيئا آخر. وما كان يجب على «لى» أن يفترض أن جيانج أبله وأنه لا يستطيع أن يتفهم موقفه الحقيقى. وقال إن زعماء الصين يزنون كلماتهم بعناية ويتمسكون بما يقولون، وألمح بأن زعماء تايوان لا يفعلون ذلك. وقال إن زعماء الصين يهتمون اهتمامًا خاصًا بالثقة والاستقامة والأمانة، ملمحًا أن «لى» لا يتمتع بهذه الصفات. وقد ظهر الغضب على ملامح «جيانج» عندما قال إن «لى» يسير على نهج أسياده المستعمرين السابقين (يقصد اليابان). وكان متدفقًا فى حديثه حتى عندما كنت لا أفهم بعض الجمل المعينة التى كان يستخدمها، وأفهم فقط مجمل معانيها، ولم أكن أستوقفه للتوضيح. كان يتحدث بعاطفة جياشة، ليؤكد جدية موقفه وعميق معتقداته.

وأحيانًا لم أكن أفهم السبب فى غضبه الذى يحاول أن يسيطر عليه، وبعد ذلك اكتشفت أنه قبل لقائنا بثلاثة أيام، بينما كنت فى مقاطعة هينان، صرح رئيس الجمهورية «لى» لمجلة آسيان وول ستريت جورنال Asian Wall Street Journal بأنه: «لا يوجد فى بكين زعيم قوى بما فيه الكفاية، ولا أحد قادرًا على أن يقول الكلمة الأخيرة». وكان «دينج شياوبنج» ما زال فى منصبه، ولكننا لم نكن نعتقد أنه فى حالة يمكن فيها أن يعمل ذهنه، وقد حاول مستر «دينج» أن يجعل من «جيانج زيمن» أكبر زعيم وأن يوسع من اختصاصاته... وبعد أن يذهب دينج، ربما نجد الزعيم الحقيقى يعتلى المسرح. ولم نكن ندرى هل هناك شخص نراه الآن أم أن هناك شخصًا آخر سيظهر فيما بعد.

٤٠- الصين: أن تكون غنيًّا أمر رائع

قام «دينج شياوبنج» بجولة أحيطت بدعاية على نطاق واسع إلى جنوب الصين فى فبراير ١٩٩٢. وفى شينجن Shenzhen صرح بأن مقاطعة جوانجدونج يجب أن تلحق بالتنانين الأربعة وهى: هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان فى غضون عشرين عامًا، ليس فى الاقتصاد فحسب وإنما أيضا فى النظام الاجتماعى والمناخ الاجتماعى. ويجب أن يكون أداء المقاطعة فى مثل هذه الأمور أفضل من هذه الدول، وعندئذ فقط ستكتسب الخصائص المميزة للاشتراكية الصينية. وأضاف «دينج»: «هناك نظام اجتماعى جيد فى سنغافورة، إنهم يحكمون بلادهم بمنتهى الانضباط. ويجب أن نستفيد من خبرتهم، بل يجب أن يكون أداؤنا أفضل منهم». وفى الصين فإن الثناء الرسمى الصادر من دينج هو الكلمة النهائية لما هو جيد.

قلت لدينج على العشاء فى ١٩٧٨ فى سنغافورة إننا نحن السنغافوريين من أصل صينى، ننحدر من المزارعين الأميين الذين لم يكونوا يمتلكون الأرض فى جوانجدونج وفوچيان فى جنوب الصين، بينما العلماء والماندرون والأدباء بقوا واستمرت ذريتهم فى الصين. وليس هناك إنجاز حققته سنغافورة لا تستطيع الصين أن تحققه، وبشكل أفضل. عندئذ لاذ بالصمت. وعندما قرأت أنه طلب من الصينيين أن يحققوا أفضل مما حققه السنغافوريون، تيقنت أنه قبل التحدى الذى عرضته عليه بهدوء فى تلك الليلة منذ ١٤ عامًا مضت.

وبعد تصديق «دينج» على التجربة جاء من الصين مئات من الوفود، ومعظمهم من غير الرسميين، وكانوا مزودين بأجهزة التسجيل، وآلات تصوير الفيديو والمفكرات ليتعلموا من تجربتنا. كانت سنغافورة قد حصلت على موافقة قائدهم الأعلى، وقد وضعونا تحت

المجهر ودرسوا إنجازاتنا التى اعتبروها جذابة ومطلوبة لإعادة تشكيل مدنهم، وقد تعجبت ما الذى يمكن أن يقوله خصومي الشيوعيون فى الستينيات، مثل زعيم الحزب الشيوعى الملاوى، و«ليم تشين سيونج» Lim Chin Siong زعيم الجبهة المتحدة الشيوعية، فقد كان الحزب الشيوعى الصينى هو مصدر إلهامهم. وكان زعماء الصين قد انزعجوا من «التلوث الاجتماعى»- مثل انتشار الدعارة، والإباحية والمخدرات والقمار والجريمة - فى المناطق الاقتصادية الخاصة، وقام بعض المتمسكين بالطهر الأيديولوجى بانتقاد الحكمة من سياسة الانفتاح. وكان رد «دينج» عليهم أنه عندما تفتح النوافذ، فإنه مع الهواء النقى لابد أن تتسرب إلى الداخل بعض الذباب والبعوض، ولكن يمكن التعامل معها.

وبعد إلقاء خطاب «دينج» بقليل، طلب رئيس إدارة الاتصالات الدولية بالحزب الشيوعى الصينى من سفيرنا فى بكين إمكانية أن نتحدث إليهم عن «كيف حافظنا على قوة المستويات الأخلاقية والنظام الاجتماعى». وكانوا يريدون بوجه خاص أن يعرفوا «هل واجهت سنغافورة متناقضات فى عملية استيعاب وهضم التكنولوجيا الغربية التى كانت مطلوبة لتطوير الاقتصاد، وكيفية المحافظة على الاستقرار الاجتماعى». لقد كان المسئولون الصينيون يراقبوننا لعدة سنوات، وظهرت تقارير فى وسائل إعلامهم تثنى على سنغافورة بسبب بنيتها الأساسية، ومبانيها السكنية، ونظافتها، والضبط والربط، وانتشار الخضرة فيها، واستقرارها وانسجامهم الاجتماعى، والمجاملة التى تميز شعبها.

وجاء وفد برئاسة نائب وزير الدعاية «سو وى تشينج» لزيارة استطلاعية لمدة عشرة أيام. وكانت تسميته «وزير الدعاية» تسمية خاطئة وغير دقيقة، فقد كان فى حقيقة الأمر نائب وزير الأيديولوجية، وأوضحنا له إيماننا بأن التحكم الاجتماعى لا يمكن أن يعتمد فقط على الانضباط. فالناس يجب أن تتوفر لهم حياة كريمة وأن يكون لكل أسرة مسكن معقول وخدمات اجتماعية حتى تكون حياتهم محترمة ومعقولة. وعليهم أن يتقبلوا المبادئ الأساسية لنظام حكمنا، مثل الالتزام بالقانون ومراعاة واجبهم فى مساعدة الشرطة فى منع الجريمة والتحقيق فيها لاكتشاف مرتكبيها.

وقد زار الوفد جميع الإدارات المتعلقة بالنظام الاجتماعى مثل الشرطة (وبخاصة الإدارات المتعلقة بالمخدرات والدعارة والقمار)، والمؤسسات المسئولة عن الرقابة على غير المرغوب فيه من تسجيلات وأفلام وكتب ومجلات ومكاتب الصحف اليومية ومحطات الإذاعة والتليفزيون للسؤال عن دورها فى تقديم المعلومات للجمهور وتثقيفه، واتحاد نقابات العمال والرابطة الشعبية للاطلاع على المنظمات التى تهتم بشئون العمال.

وقابلت «سو» فى نهاية زيارته، وأبلغنى أنه مهتم بكيف استخدمنا حرية الأسواق لتحقيق نمو اقتصادى سريع، وكان وفده مسئولاً عن الأيديولوجية ويريد أن يتعلم كيف يقضى على الرذائل الاجتماعية. وكنا صريحين فيما يتعلق بالمشكلات التى لا نستطيع حلها. فالرذائل مثل الدعارة والقمار وإدمان المخدرات والمشروبات الروحية يمكن السيطرة عليها، ولكن يستعصى استئصالها، وكان تاريخ سنغافورة كميناء بحرى يعنى أن الدعارة يجب إدارتها وحصرها فى مناطق معينة من المدينة حيث تتلقى النساء فحوصات صحية دورية. وكان من المستحيل القضاء على القمار، فقد كان نوعًا من الإدمان الذى حمله المهاجرون الصينيون معهم حيثما حلوا، ولكننا قضينا على الجمعيات السرية والجريمة المنظمة.

أما الفساد، فقد أعرب «سو» عن شكوكه فى إمكانية أن تستطيع وكالات مثل مكتب تحقيقات ممارسات الفساد فى سنغافورة، التعامل مع «المناطق الرمادية» الشاسعة فى دولة مثل الصين حيث العلاقات الشخصية تستشرى. وكان مفهوم الفساد فى الصين مختلفًا. وأكد أنه فضلاً عن ذلك فإن سلطة الحزب كانت هى الأعلى ولا يمكن السيطرة على كوادره إلا داخليًا فقط من خلال الحزب. (وكان هذا يعنى أن حوالى ٦٠ مليونًا من أعضاء الحزب لا يخضعون للقانون السارى على أراضى الصين. ومنذ ذلك الوقت تم الحكم بالإعدام على عدد كبير من كبار أعضاء الحزب بتهمة التهريب، كما حكم على غيرهم بالسجن لمدد طويلة بتهمة الفساد. ولكن كان زعماء الحزب يستطيعون التدخل وتعديل الأحكام القضائية). وقال «سو» إنه لا يمكن تطبيق جميع أساليب سنغافورة لأن نظم الصين مختلفة تماما. ربما يمكن أن يحدث ذلك لمدن صغيرة جديدة مثل شنجن **Shenzhen** بحيث تطبق تجربة سنغافورة بشكل مفيد، ولكن ستبقى الصين اشتراكية دائمًا. والطريق الوحيد أمامها هو

أن تحاول تطبيق سياساتنا من آن لآخر، لأن الصين على عكس سنغافورة عليها أن تكيف سياساتها حسب الأوضاع المتغيرة فى ثلاثين مقاطعة.

وقد دهش من إدارتنا النزيهة التى تعمل بكفاءة، وكيف استطعنا أن نحافظ على قيم الشعب الاجتماعية والأخلاقية؟ وأجبت بأن كل ما فعلناه هو تعزيز المكاسب الثقافية التى لدى الشعب أساسًا، وكذلك القيم المتوارثة والإحساس بما هو صواب وخطأ. ففضائل كونفوشيوس مثل طاعة الوالدين، والتمسك بالأمانة والاستقامة، والعمل الدؤوب والحرص فى إنفاق المال، والإخلاص للأصدقاء والولاء للوطن كانت من الدعائم المهمة للنظام القانونى، وقد عززنا هذه القيم التقليدية بأن كافأنا السلوك الذى يتطابق مع هذه القيم وعاقبنا السلوك المنحرف عنها. وفى الوقت نفسه؛ شرعنا فى استئصال نقاط الضعف مثل محاباة الأقارب والمحسوبية والفساد التى كانت تمثل الجانب المظلم من الكونفوشيوسية الصينية – وهو التزام الشخص بمساعدة أسرته. وسنغافورة هى مجتمع متماسك، وعلى زعمائها أن يكونوا القدوة فى الأمانة والسلوك النزيه. وكنا نعتبر أن من الأمور الحيوية أن يشعر الناس بالثقة من أن الحكومة لن تخدعهم أو تضرهم، وفى هذه الحالة فإنه مهما كانت سياسات الحكومة غير محبوبة، فإن الشعب سيتقبل بأن هذه السياسات ليست نتيجة للانحلال الأخلاقى أو محاباة الأقارب أو المحسوبية أو الفساد.

وسأل «سو» كيف يمكن لحكومة ما أن تتعامل مع التأثيرات الخارجية لتغيير النظام الداخلى للبلاد، قلت: إن المشكلة ليست فى الأجانب الذين يتدخلون بشكل مباشر فى سياساتنا الداخلية، ولكن أن يكون تدخلهم غير مباشر وتدريجيًا وخبيثًا وله آثار ضارة، وذلك من خلال وسائل إعلامهم ومن خلال الاتصالات الشخصية، بحيث يؤثرون ويغيرون من اتجاهات شعبنا وسلوكياته، وسيكون هذا من الصعب – بشكل متزايد – التحكم فيه لأن تكنولوجيا الفضائيات تتحسن. ولا يمكن أن نخفف من وقع الأضرار لنسيجنا الاجتماعى إلا بأن نواصل تعزيز القيم التقليدية فى نفوس شعبنا وتقويتها، وكنت أعتقد أن الأسرة لها أكبر تأثير على قيم الطفل فى سنواته الأولى من ١٢ إلى ١٥عامًا من حياته. والقيم القويمة إذا غرست مبكرًا فى الحياة يمكن فيما بعد أن تقاوم التأثيرات والضغوط

السلبية. وإذا عهد للقساوسة الكاثوليك الرومان بتربية طفل فى السنوات الاثنتى عشرة من عمره، يمكن التأكد عادة بأن الطفل سيبقى كاثوليكيًا طول حياته، وعندما عاد الوفد إلى الصين وزع تقريره باعتباره «معيارًا مرجعيًا» وقرأه أعضاء الحزب الشيوعى. وفى نشرة تعطى فكرة عن سنغافورة، اقتبس «سو» ما اعتبره تلخيصًا لمقاربتى. «هناك حاجة إلى جهود ممتدة حتى يمكن إدارة البلاد بشكل جيد، وتغيير عادات الشعب المتخلفة، ومن الضرورى ممارسة قدر معين من الضغط الإدارى فى البداية، ولكن الأهم هو التعليم». وعندما زرت بكين بعد عام أبلغنى «لى رويهوان» **Li Ruihuan**، عضو المكتب السياسى المسئول عن الأيديولوجية بأن إرسال الوفد كانت فكرته. فقد زار سنغافورة عندما كان محافظًا لتايانجين، ووجد أنها تستحق الدراسة.

وهناك ميدان آخر اهتموا به وهو نظامنا القانونى. فقد كان «كياو شى» **Qiao Shi** رئيس اللجنة الدائمة التابعة لمؤتمر الشعب الوطنى، وهو زعيم يحتل المركز الثالث بين زعماء الصين، مسئولاً أيضًا عن صياغة التشريعات الضرورية لإقرار حكم القانون، وقد زار سنغافورة فى يوليو ١٩٩٣ لدراسة قوانيننا. وقال إن زعماء الصين الشيوعيين قد ألغوا كل القوانين القائمة عندما أعلنوا قيام جمهورية الصين الشعبية فى أول أكتوبر ١٩٤٩. ولهذا، فقد حكموا عن طريق إصدار أوامر رسمية، وأصبحت سياسات الحزب هى القانون، وبعد تطبيق سياسة دينج فى الانفتاح بدأوا يدركون الحاجة إلى سن قوانين تحكم العلاقات التجارية. وقال: إنه لا يمكن لأحد أن يتعاون مع الصين إذا رأوا أنها غير مستقرة ومنقسمة. فالصين تحتاج إلى حكم القانون حتى تحافظ على الاستقرار على المدى الطويل، وقلت إن الصين يجب أن تحصل على نظام للقوانين ليستقر خلال فترة من عشرين إلى ثلاثين عاما، ولكن الشعب سيستغرق مدة أطول ليتقبل حكم القانون ويتصرف طبقا له. وأجاب أنه ليس على كل شخص أن يفهم ذلك، فما دام كبار القوم يمارسون حكم القانون، فإنه سينجح. وقد بدأ كرجل جاد فكر ما فيه الكفاية فى مشكلاته. وكانت الصين فى ظل حكم «دينج» أكثر انفتاحًا وأكثر رغبة فى التعلم من العالم كما لم يحدث منذ قرون. كان «دينج» شجاعًا وقويًا بما فيه الكفاية فى داخل الحزب والدولة بحيث يعترف علنا بأن الصين قد أضاعت سنوات عديدة فى البحث عن يوتوبيا ثورية. كان عهده منعشًا للعقول

المتفتحة والتقدم الحماسى، وأحدث تغييرًا جذريًا بعد سنوات من الشعارات الجامحة والحملات الكارثية، وقد بدأ «دينج» التغييرات الاساسية التى وضعت الأسس للصين حتى تلحق بركب العالم.

* * *

وفى سبتمبر ١٩٩٢، قمت ومعى نائب رئيس الوزراء «أونج تينج شيونج» **Ong Teng Cheong** بزيارة مدينة سوجو التى تعتبر فينيسيا الصين، وكانت فى حالة مزرية، فقنواتها قذرة وملوثة، ولكنها أوحت إلينا بأننا نستطيع أن نعيد تطوير سوجو وجعلها مدينة جميلة، وأن نقيم بجوارها منطقة صناعية وتجارية جديدة، لقد كان بها حدائق صينية جميلة بنيت حول الفيلات بحيث تطل كل نافذة وكل شرفة على صخور، ومياه ونباتات. وكان يمكن رؤية آثار عظمتها القديمة فى بعض البيوت الكبيرة التى أعيد ترميمها. وذات يوم أخذنى عمدة سوجو واسمه: «جانج زينشينج» جانبًا بعد الغداء ليقول لى: «إن سنغافورة تمتلك ٥٠ مليار دولار أمريكى فى احتياطياتها». سألته: «من أبلغك بذلك؟». كان قد قرأ ذلك فى تقارير البنك الدولى، وأضاف: «لماذا لا تستثمرون ١٠ فى المائة منها فى سوجو؟ وأن تحولوها إلى مدينة صناعية مثل سنغافورة؟ سأضمن لكم معاملة خاصة حتى تنجح استثماراتكم» قلت: «إن محافظى المدن القادرين والنشطين سرعان ما يتم ترقيتهم، فماذا يحدث عندئذ؟» تمهل قبل أن يقول: «حسنًا، قد تواجهون متاعب مع من يخلفنى فى منصبى ولكن بعد فترة لن يكون أمامه أى اختيار سوى أن يسير على نفس الطريق الذى أكون قد مهدته. فأهل سوجو شاهدوا سنغافورة على التليفزيون وقرأوا عنها فى الصحف – وعن توفر فرص عمل وإسكان وأن المدينة عبارة عن بستان» أجبت: «ليس لديك سلطة منحنا موقعًا جديدًا يمكن أن نقيم عليه مدينة مصغرة لسنغافورة. فأنت تحتاج إلى سلطة الحكومة المركزية لتحقيق ذلك» ولم أفكر كثيرًا فى هذا بعد ذلك. وفى ديسمبر من نفس العام حضر إلى مكتبى ليقول بأنه اتصل بمكتب دينج شياوبنج وعرض اقتراحه، وكانت هناك فرصة طيبة أن تتم الموافقة عليه، فهل أستطيع أن أضع الاقتراح على شكل خطة؟

كان وثيق الصلة بابن دينج شياوبنج: «دينج بوفانج» Deng Pufang. وهكذا قدم أونج تينج تشيونج Ong Teng Cheong بعض انطباعات فنان عما يمكن أن تصبح عليه سوجو بعد تحديثها، وإقامة منطقة صناعية حديثة بها، وبعد شهور قليلة عندما زار دينج بوفانج سنغافورة، أطلعته على خطط مبدئية لمدينة أعيد تحديثها وملحق بها منطقة صناعية حديثة. وقد أبدى تحمسًا لها، وأدى تدخله عن طريق مكتب والده إلى إعطاء دفعة لهذا المشروع. وعندما زار رئيس الوزراء جوه Goh بكين فى أبريل، ناقش الاقتراح مع رئيس الوزراء «لى بينج» و«چيانج زيمن».

وفى مايو ١٩٩٣ قابلت نائب رئيس الوزراء «جو رونجچي» Zhu Rongjiفى شنغهاى. وكنت قد كتبت إليه قبل ذلك عن مشروع سوجو، وشرحت اقتراحى بالتعاون: بعقد اتفاق مساعدة فنية بين الحكومتين لنقل معرفتنا وخبرتنا (وهو ما أسميناه «البرمجيات») إلى جذب الاستثمارات وبناء مجمعات صناعية، ملحق بها مساكن ومراكز تجارية، إلى موقع خال من أية مبان تبلغ مساحته حوالى ١٠٠ كيلومتر مربع فى سوجو، وسيدعم المشروع كونسورتيوم (مجموعة من الشركات التجارية) مكون من شركات سنغافورية وأجنبية فى مشروع مشترك مع سلطات مدينة سوجو. وسيستغرق المشروع أكثر من عشرين عامًا ليكتمل، وستواجهنا صعوبات فى التكيف بين وسائلنا والأحوال المختلفة فى الصين. وفى بادئ الأمر اعتقد «جو» أن اقتراحى هو مجرد فكرة لتوظيف الاموال بالإنابة عن مستثمرينا، وأوضحت أن اقتراحى هو استجابة لعدد كبير من الوفود التى جاءت من الصين لدراسة أحوالنا بطريقة مجزأة ولكنهم لم يفهموا أبدًا كيف يعمل نظامنا. إننا بالسماح للمديرين بين سنغافورة والصين بالعمل معًا جنبًا إلى جنب، يمكن أن ننقل أساليبنا ونظمنا وخبرتنا المعرفية. ووافق «جو» أن المسألة تستحق المحاولة. وأشار إلى أن سوجو لها منفذ إلى نهر يانجتسى Yangtze وأنها قريبة من شنغهاى (٩٠ كيلومترا إلى الغرب)، وهى أكبر مركز دولى للصين.

وبعد أربعة أيام قابلت «لى لانكينج» Li Lanqing الذى عين حديثًا نائبًا لرئيس الوزراء فى بكين، كان من مقاطعة چيانجسيو فقد ولد فى مدينة صغيرة لا تبعد كثيرًا عن سوجو، وقد أيد المشروع تمامًا لأن أهل سوجو على مستوى ثقافى رفيع ويمكنهم أن

يستوعبوا ويتكيفوا مع تجربة سنغافورة. وقال «لى» إن التعاون بين سنغافورة والصين له ميزات من الثقافة واللغة المشتركة. وكان برجماتيا ولهذا فقد تقبل أن المشروع يجب أن يكون قابلاً للحياة اقتصاديا وأن يدر عائدًا معقولاً. وهو عندما كان نائبًا لمحافظ تيانچين فإن مبدأه الأساسى كان قائمًا على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة». وقد أرسلت بكين وفدين فى أكتوبر ١٩٩٣ لدراسة نظام سنغافورة- وكان أحدهما من مجلس الدولة، والآخر من مقاطعة چيانجسيو Jiangsu. وبعد أن اقتنعوا بأن أجزاء من نظامنا يناسب الصين، وافقوا على نقل «البرمجيات».

وفى أكتوبر ١٩٩٤، وقعت اتفاقية سوجو مع نائب رئيس الوزراء «لى لانكينج» فى بكين، وشهدها رئيس الوزراء الصينى لى بينج ورئيس الوزراء السنغافورى جوه. وقابلت «چيانج زيمن» لأؤكد له أن العمل فى سوجو سيبدأ قريبًا لكنه سيستغرق أكثر من عشر سنوات ليصل إلى مستوى مهم من التطور، فقد استغرق إقامة المدينة الصناعية چيورنج Jurong فى سنغافورة، ومساحتها ٦٠ كيلومترًا مربعًا فقط، ثلاثين عامًا. وقد انطلق مشروع حديقة سوجو الصناعية بحماسة كبيرة من الجانبين، ولكن سرعان ما عانينا من بعض الصعوبات، كان هناك اختلاف فى الأهداف بين المركز (ببكين) والمحليات (سوجو). فقد كان كبار الزعماء فى بكين يعلمون أن جوهر المشروع هو نقل معرفتنا عن كيفية التخطيط والبناء وإدارة حديثة شاملة صناعية وتجارية وسكنية يمكن أن تجتذب مستثمرين أجانب على مستوى رفيع. وقد ابتعد المسئولون فى سوجو عن هذا الهدف الأساسى وتشتت انتباههم لتركيزهم على مصالحهم الضيقة. وكنا نريد أن نريهم كيف يفعلون الأشياء بالطريقة السنغافورية، مع تركيزنا على النظام المالى والخطة الأساسية الطويلة المدى، والخدمة المستمرة للمستثمرين- وهذه هى «برمجياتنا». ولكنهم كانوا يريدون التركيز على الأجهزة والمبانى والطرق والبنية التحتية التى يمكن أن نبنيها والاستثمارات عالية القيمة التى يمكن أن نجتذبها باستخدام صلاتنا حول العالم وسمعتنا. ولم يركزوا على تعلم كيف يخلقون مناخًا مواتيًا للعمل التجارى، كما أنهم لم ينتقوا أفضل المسئولين الواعدين لتدريبهم على أن يحلوا محلنا فيما بعد، كان العمل الإنشائى يعود بفوائد مباشرة وعاجلة على سوجو والثقة فى المسئولين، وكانت بكين تريد «البرمجيات»

حتى توزع المنافع على المدن الأخرى عن طريق تبنى ممارسات سنغافورة المناسبة للأعمال التجارية.

وبدلاً من إعطاء حديقة سوجو الصناعية اهتمامهم وتعاونهم الكامل كما وعدوا، استخدموا مشاركتهم مع سنغافورة لدعم مشروعهم الصناعى، ضاحية سوجو الجديدة، واستقطعوا من ميزانية حديقة سوجو الصناعية فى تكاليف الأرض والبنية التحتية، التى كانوا يسيطرون عليها، وجعل ذلك حديقة سوجو الصناعية أقل جاذبية من ضاحية سوجو الجديدة، ومن حسن الطالع أن عددًا كبيرًا من الشركات المتعددة الجنسيات تبنت وجهة نظرنا واختارت حديقة سوجو الصناعية على الرغم من تكاليف الأرض الأعلى. وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإن حديقة سوجو أحرزت تقدمًا ملحوظًا. وخلال ثلاثة أعوام فقط اجتذبت أكثر من مائة مشروع بإجمالى التزامات استثمارية قدرت بحوالى ثلاثة مليارات دولار أمريكى. وقد كان ترتيبها الأولى فى الصين بالنسبة إلى متوسط قيمة كل مشروع استثمارى. وهذه المشروعات ستوفر أكثر من عشرين ألف فرصة عمل، منها ٣٥ فى المائة للجامعيين. وقد علق رئيس مكتب المنطقة الاقتصادية الخاصة بأنه «فى خلال ثلاثة أعوام فقط من بدء المشروع فإن حديقة سوجو الصناعية شهدت سرعة فى التنمية وفى المستوى العام جعلها تحتل المرتبة الأولى فى الصين، وهذا التقدم تم فى مواجهة صعوبات متزايدة، وقد أدى التنافس بين الضاحية وحديقة سوجو الصناعية، مما أدى إلى بلبلة بين المستثمرين المحتملين وأدى إلى تحول انتباه المسئولين فى سوجو عن هدف نقل البرامج. وقد وصلت الأمور إلى منتهاها فى منتصف ١٩٩٧ عندما صرح نائب عمدة سوجو، الذى يدير مشروع الضاحية أمام اجتماع للمستثمرين الألمان فى هامبورج بأن الرئيس «جيانج» **Jiang** لا يؤيد مشروع حديقة سوجو الصناعية، وأنهم يرحبون بهم لمشروع الضاحية، وأنهم لا يحتاجون إلى سنغافورة، ووضعنا هذا فى موقف لا يمكن الدفاع عنه. فقد كنا نضيع وقتًا طويلا ونبذل جهدا وموارد ونحن نحارب مع السلطات المحلية.

وأثرت المشكلة مع الرئيس چيانج فى ديسمبر ١٩٩٧، فأكد لى أن مشروع حديقة سوجو الصناعية يأخذ الأولوية القصوى لديه، وأنه سيتم حسم المشكلات على المستوى

المحلي. ولكن على الرغم من هذا التأكيد على لسان أكبر شخصية رسمية فى بكين، فإن سوجو لم تتوقف عن دعم مشروع ضاحيتها فى المنافسة مع مشروع حديقة سوجو الصناعية. وكانت لدينا أسباب تدعونا للاعتقاد بأنهم اقترضوا مبالغ طائلة لدرجة أن توقفهم عن دعم مشروع ضاحية سوجو الجديدة سيتسبب فى صعوبات مالية شديدة، وبعد مناقشات طويلة وافقنا فى يونيو ١٩٩٩ أنه سيحدث تغيير فى المسئوليات فى المشروع المشترك القائم بين كونسورتيوم (اتحاد شركات) سنغافورة وسلطات سوجو، وأن يبقى كونسورتيوم سنغافورة شريك الأغلبية المسيطر على المشروع، وأن يستكمل الكيلومترات المربعة الثمانية الأولى فى نهاية عام ٢٠٠٠. ثم بعد ذلك تستولى سلطات سوجو على غالبية الشراكة وتسيطر على المشروع وتكمل باقى الكيلومترات المربعة السبعين باستخدام الكيلومترات المربعة الثمانية كنموذج مرجعي، وسنبقى على الأقل لمدة ثلاث سنوات حتى ٢٠٠٣ باعتبارنا شركاء نمثل الأقلية ونساعد فى توجيه فريق للإدارة الصينية لخدمة المستثمرين فى حديقة سوجو الصناعية. كانت تجربة بضبط النفس. فقد آمن الجانبان بأنه بسبب التشابه الواضح فى اللغة والثقافة، فإنه ستكون هناك مشكلات أقل فى التعامل بينهما- وكان كل جانب يتوقع من الآخر أن يتصرف حسب هواه، ومن سوء الطالع أنه على الرغم من أن اللغة لم تكن تمثل مشكلة، فإن ثقافتنا فى العمل كانت مختلفة تماما. فقد كان السنغافوريون يقدسون التعاقدات ويعتبرون ذلك أمرًا مسلمًا به، فعندما نوقع اتفاقا فإنه يصبح تعهدًا كاملاً ونهائيًا، وأى خلاف على معنى الوثيقة المكتوبة تقوم المحاكم أو المحكمين بالبت فيه، وقد كنا فى غاية الحرص على أن تكون المستندات المطلوبة التى نعدها مصاغة باللغتين الانجليزية والصينية، وأن تكون النسختان معتمدتين. وبالنسبة إلى سلطات سوجو، فإن أى اتفاق موقع هو تعبير عن نية جادة ومخلصة، ولكن ليس بالضرورة شاملاً ويمكن تعديله أو إعادة تفسيره مع تغير الظروف. وكنا نعتمد على القوانين والنظم. أما هم فكانوا يسترشدون بالأوامر الرسمية، وغالبًا لا تكون منشورة، ويتوقف التفسير على المسئول المكلف بالعملية. فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى تزويد المشروع بالطاقة على الرغم من أن حكومة سوجو قد وعدت باتفاق مكتوب أن توفر قدرًا معينًا من الكهرباء، فقد امتنعت عن حث السلطة المختصة على أن تقدم الكهرباء المطلوبة احترامًا لوعدها. وحتى نحسم ذلك

الأمر، حصلنا على تصريح من حكومة سوجو بإقامة محطة تعمل بالديزل لتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة، وبعد بناء المحطة، قيل لنا إن هيئة الطاقة لا تشجع إقامة محطات تعمل بالديزل، ويحظر تشغيلها.

وشرح المسئولون فى البلدية بأنه لا سلطان لهم على هيئة الطاقة، وعندما وافقوا على السماح لنا بإقامة محطة قوى تعمل بالديزل، كانوا يعلمون أن هيئة الطاقة لها سلطة مطلقة على الطاقة ولكن لم يبلغونا بأننا يجب أن نحصل على موافقتها أولاً، واستغرق الأمر شهورًا من المفاوضات ولم تحل المشكلة إلا عندما أصبحت تهدد بإغلاق الحديقة الصناعية. وكانت السنوات الخمس التى قضيناها فى سوجو قد علمتنا تعقيدات إدارتهم المتعددة الطبقات وثقافة المرونة بالنسبة إلى الأعمال التجارية. وقد اكتسبنا فهمًا أعمق بنظامهم وتعلمنا كيف نلتف حول العوائق والعقبات حتى يتم استكمال مشروعنا أخيرًا باعتباره مشروعًا ناجحًا جزئيًّا، وليس فاشلاً تمامًا. وكانت فى الصين حكومة فى منتهى التعقيد، ذلك أنه بعد قرنين من التدهور بدأ بأسرة «كينج»، واجه زعماء الصين المهمة الضخمة بإقامة نظم إدارة حديثة وتغيير عقليات وعادات الموظفين الذين انغمسوا فى تقاليد الامبراطورية.

* * *

ولازالت الصين دولة فقيرة ولديها مقاطعات كثيرة متخلفة، وتحتاج مشكلاتها المحلية إلى نمو اقتصادى مستدام لحلها، ومع اقتراب تنمية الصين من النقطة التى تملك عندها ثقلاً يساعدها على شق طريقها فى المنطقة، فإنها سوف تتخذ قرارًا مصيريًا وهى إما أن تصبح قوة هيمنة، تستخدم ثقلها لخلق مجال نفوذها فى المنطقة بما يتمشى مع حاجاتها الاقتصادية والأمنية، أو أن تستمر فى كونها عضو صالح فى المجتمع الدولى لأنها يمكن أن تحقق نموا أفضل بمراعاة القواعد الدولية.

وكانت الصين تعلن مرارًا وتكرارًا بأنها لن تصبح دولة مهيمنة، وأن من مصلحة الجميع أنه قبل أن تأتى لحظة الاختيار هذه، فإن الصين سيقدم لها كل الحوافز لتختار

التعاون الدولى الذى سيستوعب طاقاتها بشكل بناء لخمسين أو مائة عام قادمة، ومعنى هذا أن الصين لابد أن تتاح لها الفرص الاقتصادية لأن تفعل ذلك بشكل سلمى، دون أن تضطر إلى أن تشق طريقها للحصول على الموارد مثل البترول، أو أن يتاح لها الدخول إلى الأسواق لتصريف سلعها وخدماتها، فهناك قواعد عادلة ومنصفة فى المنظمات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية لحرية تبادل السلع والخدمات، وبحيث يتاح لكل دولة أن تبقى داخل حدودها وتحسن من رفاهية شعبها من خلال التجارة والاستثمار وغير ذلك من التبادلات، وهذه هى الطريقة التى استطاع بها الألمان واليابانيون إعادة بناء أنفسهم بعد الحرب العالمية الثانية، وقد انكمشت أقاليمهم واضطروا إلى استقبال عودة مواطنيهم الذين طردوا من الأقاليم التى سبق أن احتلوها واستعمروها. وعلى الرغم من أن أقاليمهم أصبحت أصغر وانخفضت ثرواتهم الطبيعية، فإنه قد استطاع الألمان واليابانيون أن ينتعشوا كما لم يحدث من قبل، لأنهم استطاعوا أن يصلوا إلى الأسواق من خلال صندوق النقد الدولى والجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة). وإذا لم يكن مثل هذا الطريق مفتوحًا للصين، فإن العالم سيجد نفسه مضطرًا للتعايش مع صين متطرفة فى طموحاتها، وفى هذه الحالة فإن الولايات المتحدة لن تكون وحدها التى ستقلق بسبب ما ستفعله الصين عندما تصبح قادرة على أن تتنافس مع النظام العالمى الحالى الذى أقامته أمريكا وشركاؤها فى أوروبا.

إن الحزب الشيوعى الصينى يواجه تحديًا كبيرًا، فقد فشلت الشيوعية فى كل أنحاء العالم ويعلم الشعب الصينى ذلك، ولكن الحزب الشيوعى الصينى لم يفشل، فقد حرر الصين، ونجح فى توحيدها ومكن الشعب من أن يطعم ويكسى نفسه. وعلى الرغم من كوارث «القفزة العظيمة» (١٩٥٨) والثورة الثقافية (١٩٦٦– ١٩٧٦)، فإن الصينيين فخورون بأن الاجانب لم يعد فى استطاعتهم أن ينتهكوا سيادة الصين وهم يتمتعون بالحصانة كما كانوا يفعلون عندما كانوا يمارسون حقوق الامتداد الإقليمى الداخلة ضمن الامتيازات الأجنبية، وقد لمست بنفسى نموذجًا مثيرًا للاهتمام عن التغيير السريع فى الصين عندما وصلت فى سبتمبر ١٩٩٤ إلى مطار جينججو **Zehengzhou** فى مقاطعة هينان، وكان فى انتظارى طابور من السيارات الليموزين القديمة التى ترفع العلم الأحمر، وكنت أعرف أن

«هينان» ليست مزدهرة مثل المقاطعات الساحلية. ولدهشتى، أشاروا لى ولأمين الحزب لى تشانجتشون Li Changchun إلى سيارة مرسيدس ٦٠٠ جديدة. وقد عجبت عند سماعى كيف يتحاور مع السائق، وفيما بعد، عندما كنت وحيدًا مع السائق، سألته كم مرتبه كسائق، أجاب أنه فى الحقيقة مالك السيارة.

وكان أمين الحزب «لى» قد أراد أن يستعيرها لاستخدامها فى زيارتى وقرر أن يسوقها بنفسه لمقابلتى. وقبل ست سنوات كان يعمل مشرفًا فى مصنع، ولكن بعد أن ناشد «دينج» الصينيين أن يكونوا ثروات من عملهم، اشتغل بالأعمال التجارية، ولديه الآن ثلاثة مصانع يعمل بها حوالى ٥٠٠٠ عامل ويجمّعون المنتجات الاليكترونية. وهو يمتلك ثلاث سيارات ومنها هذه السيارة المرسيدس ٦٠٠. إن الصين تتغير بسرعة ولن ترجع إلى الوراء، كما أن الحكومة والحزب الشيوعى الصينى يتغيران أيضًا، ولكن ليس بالسرعة التى يتغير بها الاقتصاد والمجتمع، وحتى يظهر الحزب الشيوعى الصينى التأييد الشعبى ، سمح الحزب بانتخابات على مستوى القرية والمقاطعة. وفى الانتخابات بالمقاطعات لكبار المسئولين، فإن أعضاء الحزب الشيوعى الذين لم يرشحهم الحزب يمكنهم أن يتقدموا ضد المرشحين الرسميين. وكان حاكم مقاطعة جيجيانج فى ١٩٩٤ مرشحًا؛ استطاع أن يهزم مرشح الحزب الشيوعى، وتستند شرعية الحزب الشيوعى الصينى الآن على المكاسب التى أتت بها إصلاحات «دينج» التى بدأها فى ١٩٧٨ والتى انتفع بها المزارعون والعمال وهى مزيد من المواد الغذائية والملابس والمنازل والسلع الاستهلاكية- ومزيد من الثروات التى لم يحصلوا عليها من قبل. ولكن الشعب يعرف أيضًا أن الصينيين فى تايوان وهونج كونج ومكاو قد حققوا إنجازات أفضل مما حققها الصينيون فى بلادهم، لأنهم طبقوا سياسة حرية الأسواق. ومادام يستطيع الحزب الشيوعى الصينى أن يحصل على نتائج ويحسن من مستوى معيشة الشعب، فإن شرعيته لن تواجه أية تحديات، ويمكن أن يستمر ذلك لجيل آخر. فسياسة الحزب تقوم على أساس استيعاب أذكى وأفضل العناصر لعضوية الحزب. وقد انضم الكثيرون ليتجنبوا الحرمان من مزايا العضوية، ولكن دراسة كوادر الحزب للنظريات الماركسية اللينينية الماوية لم تكن على القدر الكافى من الاهتمام.

وخلال السنوات الخمسين القادمة، يجب على الصينيين أن يكملوا ثلاث مراحل انتقالية: من مرحلة التخطيط إلى اقتصاد السوق، ومن القاعدة الريفية إلى القاعدة الحضرية، ومن المجتمع الشيوعى المحكوم بشدة، إلى مجتمع مدنى متفتح. وهناك عوامل عديدة يمكن أن تخرج الصين عن مسارها الحالى الذى يقودها إلى اللحاق بالأمم الصناعية. وأول وأهم عامل هو تايوان، فإذا شعر الزعماء الصينيون بأن تايوان ستستقل ويمكن أن يفقدوها، فإنهم لن يبتعدوا أو يتصرفوا بشكل محسوب، ويمكن أن يكون لرد فعلهم نتائج لا يمكن التنبؤ بها. والعامل الثانى هو التحول الحضرى السريع، وحاليا فإن من ٣٠ إلى ٣٥ فى المائة من عدد سكان الصين البالغ عددهم ١,٣ مليار نسمة يعيشون فى مدن صغيرة ومدن كبيرة. ومع حلول عام ٢٠٥٠ سيصل عدد هؤلاء إلى ٨٠ فى المائة وقد أصبحوا أكثر حصولاً على المعلومات وأكثر قدرة على استخدام الوسائل الاليكترونية بحيث يتجمعون لعمل جماهيرى، وسيكون فى مقدورهم أن يفعلوا ذلك بسهولة أكثر من جمعية فالونجونج Falungong التى استطاعت من خلال الانترنت أن تنظم ١٠٠٠٠ من أتباعها وتجعلهم يتظاهرون بشكل سلمى فى بكين فى أبريل ١٩٩٩ وأن يجلسوا القرفصاء معتصمين حول جونجنانهاى Zhongnanhai، وهو الحى الذى يقيم فيه زعماء الحزب الشيوعى. ولابد من أن تسمح الهياكل السياسية للصين لمواطنيها بمزيد من المشاركة والتحكم فى حياتهم وإلا فستكون هناك ضغوط يمكن أن تؤدى إلى زعزعة استقرار المجتمع، وبخاصة خلال التحول الاقتصادى، وهناك عامل ثالث وهو اتساع الفجوة بين الدخول، ومعدلات النمو ونوعية الحياة بين المقاطعات الساحلية والنهرية الغنية، وبين المقاطعات المحرومة من هذه الميزات فى الداخل. وعلى الرغم من كثافة الطرق والسكك الحديدية والمطارات وغيرها من البنية الأساسية، التى تقيمها الحكومة المركزية من أجل إمداد المقاطعات الداخلية بالصناعات والتجارة والسياحة، فإن هذه المقاطعات ستستمر فى تأخرها، ويمكن أن يزيد ذلك من سخط المزارعين ويؤدى إلى توترات خطيرة وهجرات كثيفة، وفضلاً عن ذلك، فإنه مع مزيد من قيام الصينيين الهان Han فى الإقامة فى المقاطعات الحدودية مع التبت، وزينجيانج Exinjiang وكينجهاى Qinghai، فإنه يمكن أن تنشأ مشاكل بينهم وبين الأقليات من أجناس أخرى. والعامل الرابع والأعمق سيتمثل فى قيم وآمال الجيل القادم. فالحكومة

والشعب يريدان بناء صين حديثة وقوية ومتحدة، مهما تطلب الأمر. وأن التعليم الأفضل والانفتاح عالميا بشكل أكبر سيؤديان إلى أن يصبح الشعب أكثر معرفة بالعالم، مع إقامة صلات متكررة ومتعددة مع نظرائهم فى المجتمعات الأخرى. وهم يريدون أن يصبح المجتمع الصينى على قدم المساواة مع الدول المتقدمة الأخرى فى مستوى المعيشة ونوعية الحياة والحريات الفردية، وهذه الرغبة هى قوة عتية يحاول الزعماء أن يتحكموا فيها حتى يدفعوا بالأمة إلى الإمام، وبوجه خاص فإن الطريقة التى تحكم بها اليابان وكوريا وتايوان، بثقافاتها وتقاليدها الشبيهة بما لدى الصين، هى التى سيكون لها تأثير عظيم على تفكير طبقة المثقفين والمتعلمين الصينيين.

إن هناك مشكلات عديدة يمكن أن تؤدى إلى تشوهات مثل انهيار النظام المصرفى. وارتفاع معدل البطالة بشكل كبير على إثر الإصلاحات التى تتم فى المشروعات المملوكة للدولة، بدون شبكات ضمان اجتماعى كافية، ومع سكان زادت أعمارهم وأصبحوا يمثلون عبأً ثقيلاً على جيل الأسرة التى لديها طفل واحد، والتى عليها أن تعول الآباء المسنين، إلى جانب تلوث البيئة الخطير. ومع كل هذا، فإن أخطر مشكلة هى الفساد، فقد تغلغل فى ثقافتهم الإدارية وأصبح من العسير استئصاله حتى بعد إدخال الإصلاحات الاقتصادية. وهناك عدد كبير من كوادر الحزب الشيوعى وموظفى الحكومة فى المقاطعات والمدن والمراكز الذين ليسوا فوق شبهات الفساد. والأدهى من هذا، أن كثيرًا من المسئولين الذين يفترض فيهم أن يطبقوا القانون– مثل ضباط الأمن العام، والمحامين والقضاة هم أيضا من الفاسدين. والسبب الجوهرى للمشكلة هو تدمير المستويات الاخلاقية الطبيعية أثناء الثورة الثقافية. كما أن سياسة دينج فى الانفتاح فى ١٩٧٨ وسعت من فرص انتشار الفساد.

ويريد الزعماء أن يقيموا نظامًا قانونيًا مع مؤسسات حقيقية؛ لأنهم يعرفون أن المؤسسات الضرورية لحكم القانون فى مجتمع مدنى لا يمكن أن تنشأ فى فراغ أخلاقى، ولهذا فهم يعيدون تأكيد تعاليم كونفوشيوس بين السكان. كما أنهم قاموا أيضا بحملة «القيم الثلاث» فى محاولة لتطهير الأعضاء العاديين للحزب، وهى التعليم، والسياسة،

والشرف، (والكرامة)، ولكن ما دام الموظفون يتلقون أجورًا منخفضة غير واقعية، فإن مثل هذه النداءات لتغيير السلوك لن يكون لها أى صدى، حتى لو شددت العقوبات ووصلت إلى الإعدام والسجن المؤبد.

ومع هذا، فإن الزعماء العمليين القادرين والمصممين على الإنجاز، هم الذين قادوا الصين خلال هذه المخاطر منذ ١٩٧٨. لقد كانوا يمتلكون السلطة والمصداقية، وقد حل محلهم بعد ذلك فى مواقعهم شخصيات بنفس القدرة والمهارة على التغلب على الصعوبات بل كانوا أفضل تعليمًا من سابقيهم، وإذا استمر زعماء المستقبل فى التمسك بالروح العملية، فإنهم سيتمكنون من التغلب على هذه الصعوبات، وخلال خمس وعشرين سنة منذ زيارتى الأولى للصين فى ١٩٧٦ شاهدتها وهى تتحول، ووجدت أن المثير للدهشة أكثر، ليس الهياكل المادية والمبانى الجديدة والطرق السريعة والمطارات، ولكن اتجاهات وعادات مختلفة للشعب ورغبتهم فى أن يعبروا عما يجول فى أذهانهم، وقد تم تأليف كتب ونشرها كانت تعتبر تحريضية فى السبعينيات أو الثمانينيات. وقد أدت حرية الاسواق والاتصالات الحديثة إلى مزيد من الانفتاح والشفافية. وسيستطيعون أن يصنعوا من الصين دولة مختلفة خلال عقدين من الزمن.

وإننى أعلق أملى بالنسبة إلى تقدم الصين على أفضل وألمع مواطنيها الذين درسوا أو سافروا بكثرة إلى الخارج فى سنى التشكيل من حياتهم، ويوجد أكثر من مائة ألف من هؤلاء يدرسون فى الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية واليابان. ويعتبر الزعماء الحاليون الذين فى الستينيات أو السبعينيات من عمرهم نتاج الحرب ضد اليابان وقد نالوا دراساتهم العليا فى روسيا، ولن تتغير عقلياتهم كثيرًا، فكثير من أبنائهم الذين حصلوا على شهادات الدكتوراه من الجامعات الأمريكية كانت لديهم وجهات نظر مختلفة تمامًا. فنائب رئيس الوزراء كيان كيتشين**Qian Qichen** وهو وزير خارجية سابق، له ابن هو كيان نينج **Qian Ning** الذى عمل فى جريدة الشعب اليومية **People›s Daily** وبعد أحداث تيانانمين بقليل ذهب إلى الولايات المتحدة لدراسة الصحافة فى آن آربور **Ann Arbor** وقضى فى أمريكا أربع سنوات وعند عودته ألف كتابًا صريحًا ومباشرًا

نشر ووزع فى الصين، وتعتبر ملاحظات رجل فى مثل خلفيته الرفيعة المستوى على درجة كبيرة من الأهمية، وهى تعكس تفكير جيل أصغر سنًا فى الثلاثين من عمرهم: «لقد أدركت حقيقة بسيطة، إننا نحن الصينيين أو على الأقل الجيل الأصغر سنًا، يمكن أن يحيا حياة مختلفة...فالنساء الصينيات قد تحررن مرة أخرى- وما فقدنه هى قيود التقاليد فقط، ولكن ما اكتسبنه هى حريتهن». وأعتقد أنه ليس النساء الصينيات هن الذين تخلصن من أغلالهن بعد قضاء مدة فى أمريكا، فهؤلاء الرجال والنساء فى العشرينيات والثلاثينيات الذين درسوا فى الغرب هم الأكثر تأهيلاً ثقافيًا على تلبية احتياجات تحديث الصين. لقد تعرضوا لأفكار ومعارف جديدة فى مجتمعات مختلفة تمامًا عن مجتمعاتهم. وفى العشرين والثلاثين من عمرهم فإن جيلهم سيغير شكل الصين، ومن المرجح أنهم يدركون بالفعل أنه حتى بعد أن استعادت الصين وضعها كدولة صناعية كبرى، فإنها لن تكون أشبه بـ«المملكة المتوسطة» لأسرة تانج **Tang** أو هان **Han**، التى احتلت مركز الكون، ولكن الصين الحديثة تصبح أمة من بين عدة أمم متقدمة.

إن الأمريكيين يحسنون صنعًا إذا تركوا للصين خيارات مفتوحة. فالصينيون شعب مختلف وله حضارة مختلفة وتاريخ مختلف. وهم سيتغيرون بوتيرتهم الخاصة فى سعيهم للتكنولوجيا والاقتصاد الحديث، مع احتفاظهم بقيمهم وتقاليدهم، وحرصهم على استمرار التواصل بماضيهم. أما الهجوم العنيف على الصين بالاستمرار فى توجيه النقد الظالم إليهم لغياب الديمقراطية وحقوق الانسان، فيؤدى إلى عدائهم للأمريكيين وكراهيتهم للأجانب. وليس هذا أمرًا غير محتمل أو غير مقنع. فعندما وقع القصف المأسوى لسفارة الصين فى بلجراد فى مايو ١٩٩٩، اعتقدت فى بادئ الأمر أن المظاهرات التى خرجت بشعارات تذكرنا بالثورة الثقافية، تم تنظيمها مسبقًا، ولكن بعثتنا الدبلوماسية فى بكين أبلغتنا أن الصينيين كانوا مستاءين وغاضبين بالفعل لما تصوروه من أن أمريكا تتعمد الحط من شأن الصين، وأن هناك استفزازًا يؤدى إلى رد الفعل هذا لن يسهم فى إقرار السلام والاستقرار. فلابد أن يتعلم الأمريكيون أن بعض الإصلاحات تحتاج إلى وقت حتى يمكن تنفيذها، ومثل هذه التغييرات سيقوم بها الصينيون لتحقيق أغراض صينية، وليس للخضوع للمعايير الأمريكية، وإلا تعرضوا لعقوبات اقتصادية ومعنوية أمريكية.

وحتى قبل القصف، كانت العلاقات الثنائية متوترة لأن الرئيس كلينتون لم يقبل تنازلات ضخمة قدمها رئيس الوزراء «جو رونجچى» **Zhu Rongji** فى أبريل فى واشنطن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وعندما قابلته فى بكين فى سبتمبر، ركز «جو» فى حديثه على هذه المسألة، ولم يكن يريد أن يتراجع عن العروض التى قدمها من قبل، ولكنه كان يريد الحصول على امتيازات فى المقابل، وبعد مرور أربعة أيام، بينما كنت أنا وهنرى كيسنجر فى شنغهاى لحضور منتدى فورشن العالمى **Fortune Global Forum** قمنا معًا باقناع روبرت روبن **Robert Rubin** وزير الخزانة، الذى استقال فى يوليو بعد فترة عمل مجيدة لمدة ست سنوات، بالتحدث إلى الرئيس كلينتون فى هذا الموضوع، وقد أبديت نفس النقاط بعد أيام قليلة لوزير الدفاع الأمريكى «وليم كوهن» **William Cohen** عندما زار سنغافورة، وقام كوهن، الذى لم يكن يحتاج إلى إقناع بمزايا قبول الصين عضوًا فى منظمة التجارة العالمية، بعرض الموضوع على رئيس الولايات المتحدة.

وبعد خمسة أيام من المساومات المضنية فى بكين، توصلت الصين والولايات المتحدة إلى اتفاق فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٩. وبعد مرور أسبوعين زار رئيس الوزراء سنغافورة وكان هادئ الأعصاب، وقد نسب نجاح المفاوضات إلى تدخل الرئيس جيانج **Jiang**. ولم يكن يخلو الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية من مخاطر، كما قال لى، ولكن إذا لم يؤمن زعماء الصين بأنهم يمكنهم التغلب على المشكلات، فإن جيانج ما كان يوافق على ذلك. وكانت مسئولية «جو» هى تنفيذ قرار جيانج. وستكون الإجراءات المؤلمة الضرورية أقل صعوبة فى التنفيذ لأن رئيس الجمهورية هو الذى اتخذ القرار بالانضمام إلى المنظمة. وبالنسبة إلى كل من الصين والولايات المتحدة، فإن الاعتبارات الاستراتيجية لابد من أنها كانت بنفس أهمية المكاسب الاقتصادية فى التوصل إلى هذا الاتفاق. إن عضوية الصين فى منظمة التجارة العالمية سيساعدها على إعادة هيكلة اقتصادها حتى تنجح فى المنافسة والنمو طويل الأمد، ولكن عليها أن تلتزم بالقواعد كعضو فى المجتمع الدولى.

* * *

وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، رأيت كيف حدث تحول فى مواقف المسئولين الكوريين والتايوانيين واليابانيين ومديرى الأعمال التنفيذيين، فبعد أن كانوا نخبة محافظة وطنية لا تهتم بالآخرين، فإنهم أصبحوا بعد ذلك واثقين من أنفسهم ويرتاحون للأفكار الأمريكية والغربية. وكثيرون منهم تعلموا فى الولايات المتحدة وهم يتعاطفون مع شعبها.

ولا يعنى هذا أن الصينيين فى الصين الشعبية، وهم على وعى بوضعهم المحتمل كدولة كبرى، سيتطورون كما تطور التايوانيون، لقد كان أمام أمريكا خيار وهو أن تجعلهم محايدين أو أصدقاء بدلاً من أن يصبحوا معادين. وعند التعامل مع حضارة قديمة، فإنه من الحكمة ألا تتوقع تغييرات سريعة، وأكبر مشكلة بين أمريكا والصين ستكون تايوان. إنها مشكلة صعبة من مخلفات الحرب الأهلية الصينية التى لم تنته، ومع تايوان فى ظل حكم تشين شوي- بيان Chen Shui-bian، وهو رئيس جديد للجمهورية يدعو حزبه إلى الاستقلال، فإن خطر التقديرات الخاطئة بين الأطراف الثلاثة المعنية - وهى جمهورية الصين الشعبية، وتايوان والولايات المتحدة- يزداد، وأى خطوة خاطئة يمكن أن تضر النمو والتنمية فى الصين وشرق آسيا. وهذه المشكلة يمكن احتواؤها إذا تمت المحافظة على الوضع الراهن، وتعتبر إعادة التوحيد النهائى هى أمل الطرفين. وفى الوقت نفسه، فإنه من خلال منظمة التجارة العالمية، فإن الاقتصاد الصينى يمكن أن يصبح متكاملاً مع باقى العالم بحلول ٢٠٥٠. ومع الاتصالات العريضة والمتعمقة على مستوى الشعوب فإن التطورات النمطية لكل طرف سيحل محلها تقديرات واقعية، وعندما تصبح معيشة الشعب الصينى معتمدة بشكل تبادلى مع العالم من خلال التجارة والسياحة وتبادل التكنولوجيا والمعرفة، فإنه ستكون هناك قاعدة أفضل لعالم مستقر. إن الصين لديها إمكانية تحقيق هدفها لأن تصبح اقتصادًا حديثًا مع حلول عام ٢٠٥٠. ويمكن أن تشارك كشريك متساوٍ ومسئول فى التجارة والتحويل، وأن تصبح أحد الفاعلين الرئيسيين فى العالم. وهى لم تتحول عن تركيزها الحالى على التعليم والتنمية الاقتصادية، فالصين يمكن أن تصبح ثانى أكبر، إن لم تكن أكبر، دولة تجارية فى العالم، مع وزن أكبر وصوت أعلى فى الشئون الدولية، وهذه صورة الصين فى خمسين عامًا- أن تصبح دولة حديثة وواثقة من نفسها وتقدر المسئولية.

الجزء الثالث

مسك الختام

٤١- تسليم المسئولية

عندما أفكر فى مأزق سوهارتو فى ١٩٩٨، عندما أرغم على التنحى وتسليم السلطة إلى نائب رئيس الجمهورية الذى كان يعتبر غير مناسب لأن يخلفه، كنت سعيدًا لأننى استقلت من منصب رئيس الوزراء فى نوفمبر ١٩٩٠، وكنت مازلت مسيطرًا على الموقف وعلى اقتصاد على قدر كبير من النشاط. وكنت ما زلت قويًا جسمانيًا. ولكن لو لم أتنحى، فإنه كان يمكن أن أجد نفسى واقعًا فى شراك الأزمة الاقتصادية، بينما هبطت ملكاتى ومستويات طاقتى، وبدلاً من ذلك، فإنه خلال السنوات التسع الماضية ساعدت على أن أمهد الطريق لمن سيخلفنى وهو جوه تشوك تونج **Goh Chok Tong**، وفريقه المكون من وزراء أصغر سنًا ليتولى المسئولية الكاملة عن حكومة سنغافورة، وقد أبقانى رئيس الوزراء «جوه» فى وزارته فى منصب كبير الوزراء **Senior Minister**. وتحررت من ضغوط اتخاذ القرارات يوميًا، وأصبحت قادرًا على أن أفكر مليًا فى القضايا الأكبر وطويلة الأمد، وأن أسهم فى التوصل إلى مزيد من الحلول المتكاملة المتوازنة.

وكانت تجاربى بشأن التطورات فى آسيا قد قادتنى إلى خلاصة بأننا نحتاج إلى رجال أكفاء للحصول على حكومة رشيدة. ومهما كان نظام الحكم جيدًا، فإن الزعماء الفاسدين يلحقون الضرر بشعبهم. ومن جهة أخرى فقد شاهدت العديد من المجتمعات التى حكمت بشكل جيد على الرغم من ضعف نظم الحكم فيها لأن الذين تولوا مسئوليتها كانوا زعماء أكفاء وأقوياء. كما اطلعت أيضا على عدد كبير من الدساتير التى يربو على ٨٠ دستورًا والتى صاغتها بريطانيا وفرنسا لمستعمراتها السابقة وكانت نتائجها كارثية، ولم يكن يرجع ذلك إلى أخطاء فى الدساتير. فالأمر ببساطة هو أن الشروط المسبقة لنظام ديمقراطى للحكم لم يكن موجودًا، ولم يكن لدى هذه البلاد مجتمع مدنى أوهيئة ناخبين

متعلمين. كما أن شعوبها لم يكن لديها تقاليد ثقافية بتقبل سلطة أى شخص بحكم منصبه، وهذه التقاليد تستغرق أجيالاً حتى تصبح جزءًا من وجدان الشعب، وفى دولة حديثة حيث الولاءات للزعماء القبليين، فلابد من أن يكون الحكام مخلصين ولا يعملون لمصالحهم الشخصية، وإلا فإن الدولة يمكن أن تفشل مهما كانت الضمانات الدستورية، ولأن الزعماء الذين ورثوا هذه الدساتير لم يكونوا بالقوة الكافية، فإن بلادهم عانت من الاضطرابات والانقلابات والثورات.

وقد كان هناك عامل حاسم واحد فى تنمية سنغافورة وهو قدرة وزرائها والمستوى الرفيع لموظفى الحكومة الذين يعاونوهم، وعندما كنت ألاحظ أن وزيرًا أقل فى المستوى، كنت أشجعه وأحفزه. ثم بعد ذلك أستعرض المشكلات وأزيل العقبات من أمامه، ولم تكن النتيجة النهائية هى تحقيق المرام أبدًا، فعندما يكون الشخص المناسب هو المسئول، كان العبء يرفع عن كاهلى. ولم يكن على سوى أن أوضح الأهداف التى نريد تحقيقها والإطار الزمنى الذى يجب أن يحاول أن يلتزم به، وكان يتلمس بنفسه الأسلوب المناسب للقيام به، وكان من حسن طالع سنغافورة ونحن دولة صغيرة نامية، أن لدينا قدرا معقولاً من المواهب، بسبب وجود رجال ونساء موهوبين تم تعيينهم بسبب مؤهلاتهم العلمية، وأتيحت لهم فرص التوظيف أو العمل فى المشروعات التجارية. وبسبب دأبنا وبحثنا الذى لا يكل عن المواهب سواء فى الداخل أو فى الخارج لنعوض النقص فى عدد العائلات التى تلقى أفرادها تعليمًا جيدًا، فإن سنغافورة استطاعت أن يكون أداؤها عاليًا، وكانت أعظم مهامنا أن نعثر على الأشخاص الذين يحلون محل وزرائنا المسنين ومن يخلفنى شخصيًا.

وكنت وزملائى قد بدأنا البحث عن شباب أصغر سنًا لترشيحهم لتولى المناصب الشاغرة فى الستينيات. ولم نستطع أن نجدهم بين النشطين السياسيين الذين انضموا إلى حزب العمل الشعبى، ولهذا كنا نبحث عن أشخاص قادرين ومتحركين ولديهم حافز قوى يمكن الاعتماد عليهم، حيثما كانوا. وفى الانتخابات العامة فى ١٩٦٨، عثرنا على عدد كبير من حاملى شهادات الدكتوراه وأصحاب العقول الذكية والمدرسين فى الجامعات والمهنيين، ومنهم المحامون والأطباء وحتى كبار المديرين لخوض هذه الانتخابات. وفى الانتخابات الفرعية فى ١٩٧٠ و١٩٧٢ عثرنا على المزيد منهم، وسرعان ما اكتشفنا أنهم

يحتاجون إلى أن تكون لديهم صفات تكميلية غير العقل المنظم القادر على التعامل مع الحقائق والأرقام وكتابة رسالة للدكتوراه أو لممارسة مهنة معينة، فالقيادة تحتاج إلى أكثر من القدرات. إنها مزيج من الشجاعة والتصميم والالتزام والشخصية والقدرة الملهمة التى تجعل الناس راغبين فى أن يتبعوا القائد، كنا نحتاج إلى أشخاص نشطاء لديهم القدرة على الحكم السليم على الأشياء ولديهم مهارات دولية، وكان البحث عن مثل هؤلاء الأشخاص يصبح ملحا أكثر عند كل انتخابات تالية لأننى كنت أرى أن بعض زملائى يتباطئون بشكل ملحوظ.

وذات يوم فى ١٩٧٤، أبلغنى هون سوى سين **Hon Sui Sen** الذى كان وزير ماليتنا، أنه يأمل أن أسمح له أن يعتذر عن خوض الانتخابات العامة التالية. فقد كان يشعر بكبر سنه، وقد دهشت لذلك. فلم يكن قد تجاوز الستين من عمره. كيف أسمح له بأن يتركنا؟ ومن سيقوم بعمله؟ وعلى الغداء الذى جمعنى معه وحدنا، فإن هذه المحادثة كان لها انطباع على نفسى أكبر من أى تبادل للآراء حدث لى من قبل. قال: إن المستثمرين كانوا على ثقة لأنهم يستريحون للوزراء الذين يتولون المسئولية، وبخاصة معى. ولكنهم كانوا يستطيعون أن يروا أننى أكبر فى السن وأخذوا يتلفتون حولى ليروا من سيحل محلى. لم يكونوا يرون وزيرا أصغر سنًا يمكن أن يصبح وزيرًا للمالية. وكانت أمامى أنا سنوات عديدة، ولكنه هو لم يكن يعتقد أنه يستطيع أن يستمر مدة أطول من ذلك. وقد قابل عددًا كبيرًا من الرؤساء التنفيذيين للشركات الأمريكية. وكانوا يتقاعدون فى سن الخامسة والستين، وقبل عدة سنوات من تقاعد الرئيس التنفيذى، كان على الرئيس التنفيذى أن يعرض مرشحًا أو أكثر لاختيار واحد منهم ليخلفه فى منصبه، وقد قررت ألا يكتشفوا أننى مقصر فى هذا الشأن، وأننى يجب أن أضع سنغافورة بين أيد قادرة قبل أن أتقاعد.

وحتى أفعل ذلك كان علىّ أن أعثر على مجموعة من الرجال يمكن أن يقدموا لسنغافورة قيادة مؤثرة وخلاقة وأعينهم فى مناصبهم. ولو تركت ذلك للصدفة، معتمدًا على نشطاء يتقدمون للانضمام إلينا، فإننى ما كنت أنجح فى ذلك، وقد شرعنا فى تجنيد أفضل العناصر فى الحكومة، وكانت المشكلة هى فى حثهم على العمل فى السياسة، وأن

يعملوا على النجاح فى الانتخابات وأن يتعلموا كيف يتحركون ويكتسبون ثقة الناس، كانت عملية بطيئة وصعبة مع معدل مرتفع من الاستنزاف. فالمهنيون الناجحون القادرون وكذلك الرؤساء التنفيذيون لم يكونوا زعماء سياسيين بطبعهم، ولم يكونوا قادرين على المناقشة والإقناع وتنفيذ حجج المعارضين فى اللقاءات الجماهيرية وفى التليفزيون والبرلمان. وحتى نرى مدى اتساع الشباك التى يجب نشرها لاصطياد المواهب، لابد من أن أتذكر أن أفضل الوزراء فى مجالس الوزارة الأولى لم يكونوا قد ولدوا على أرض سنغافورة، فقد كان ثلاثة أرباعهم قد وفدوا من خارج سنغافورة وكانت الشباك التى اصطادت جيلى من الوزراء قد ألقيت فى بحر عريض امتد من جنوب الصين عبر ماليزيا، إلى جنوب الهند وسيلان. أما الآن فإننا نصطاد فى بحيرة صغيرة ولا نحصل إلا على عدد أقل من الأسماك الكبيرة.

ولسنوات عديدة افترضت أنا وزملائى أنه فى العملية السياسية العادية، فإن النشطاء من الجامعات ونقابات العمال وفروع الحزب سيقدمون رجالا يمكن أن يؤدوا الأعمال التى توكل إليهم. ومع حلول عام ١٩٦٨ أدركنا أن هذا لن يحدث. فالفريق الأصلى كان وليد الأحداث المضطربة للحرب العالمية الثانية، والاحتلال اليابانى والتمرد الشيوعى. وقد تم استبعاد الضعفاء والخجولين والمترددين بشكل طبيعى. أما الذين بقوا على قيد الحياة فهم الذين أثبتوا أنهم يستطيعون أن يبقوا على قمة المعارضة ويحكموا، كما أن قناعاتهم جعلتهم يتنافسون مع البريطانيين ثم بعد ذلك مع الشيوعيين والمتطرفين الملاويين. وخلال الأزمات المتكررة، أقمنا صلات عميقة ودائمة بيننا وبين الشعب، وهذه الصلات استمرت مع الزمن، وكانت آخر مهمتنا هى البحث عن خلفاء ملائمين. وقد حاول «ماو» أن يحل هذه المشكلة الخاصة بخلفاء مناسبين بأن ينظم ثورة ثقافية كبديل للمسيرة الكبرى. ولم يكن من السهل علينا أن نعيد تجربة الغزو والاحتلال اليابانى، وما تبعهما من نضال من أجل الاستقلال، وكان الحل المتاح أمامنا هو البحث عن رجال يتمتعون بشخصية ومقدرة ودافع فى الاتجاه الصحيح، وأن نأمل أنهم عندما يواجهون الأزمات التى لا مفر منها، فإنهم سيثبتون قدرتهم كزعماء.

وكانت الانتخابات العامة لعام ١٩٦٨ تمثل علامة سياسية بارزة مع ١٨ مرشحًا جديدًا من مجموع ٥٨ مرشحًا، وقد فزنا بجميع المقاعد وأثبتنا جدارة أعضاء البرلمان والوزراء المنتمين إلينا، وكان أكثر من ٤٠ فى المائة منهم من خريجى الجامعات تلقوا تعليمهم بالإنجليزية أو الصينية، بينما ٥٥ فى المائة كانوا من الحاصلين على شهادة التعليم الإعدادى أو الثانوى، أما غير المتعلمين فقد كانوا أعضاء نقابات العمال الذين تركوا المدارس فى سن مبكرة لأن أسرهم كانت فقيرة جدًا. أما الذين كانوا على ولاء لنا منذ الأيام الأولى الصعبة فقد كان عليهم أن يتنحوا للمواهب الجديدة عندما كنت أقوم بترقيات فى الوظيفة. وفى اجتماع لأعضاء البرلمان فى أبريل، بعد الانتخابات مباشرة، شبهت الحزب بجيش يتطلب التجنيد باستمرار، وسينضم معظمهم كجنود، وبعضهم كضباط. والبعض الآخر سيكونون صف ضباط. وليس معنى هذا أن كل من ينضم كضابط سيرقى إلى لواء، إن أولئك الذين سيثبتون جدارتهم، سواء كانوا حاصلين على درجات جامعية من عدمه، هم الذين سينالون الترقية. وكان علىّ أن أمهد الطريق لإحداث تغيير شامل ودقيق بين شاغلى المناصب الحكومية، وقد عملت على حماية مصالح العاملين المخلصين بإصدار قانون معاشات البريطانيين، بحيث يكون من حق جميع الذين خدموا تسع سنوات على الأقل كأعضاء فى البرلمان أو أمناء برلمانيين أو وزراء، الحصول على معاشات.

ومن بين جميع وزرائى، كان «هون سوى سين» الأفضل فى اكتشاف المواهب، وكان هو الذى اختار جوه تشوك تونج **Goh Chok Tong** ليدير الخطوط الملاحية الوطنية نبتون أورينت **Neptune Orient Lines**، عندما كانت تحقق خسائر، وقد جعلها تحقق مكاسب بعد سنوات قليلة، كما أن «سوى سين» هو الذى اكتشف دكتور تونى تان **Tony Tan** الذى أصبح بعد ذلك نائبًا لرئيس الوزراء، وقد كان محاضرًا فى الفيزياء بجامعة سنغافورة، ثم المدير العام لأكبر بنك فى سنغافورة وهو أوفرسيز شاينيز بانكنج كوربوريشن **Overseas Chinese Banking Corporation**. وكان «سوى سين» قد اكتشف س. دهانابالان **S. Dhanabalan** الذى عمل معه فى مجلس التنمية الاقتصادية، كما عمل أيضًا فى بنك سنغافورة للتنمية، وقد عين فيما بعد وزيرًا مسئولاً عن عدة حقائب وزارية مهمة. وكنت أفحص بعناية وبشكل منتظم مناصب الإدارة العليا فى جميع القطاعات فى سنغافورة-

فى المهن والتجارة والصناعة ونقابات العمال- للبحث عن رجال أو نساء فى سن الثلاثين أو الأربعين لإقناعهم بالتقدم كمرشحين، وكان يمكن تقييم القدرات بشكل دقيق كاف عن طريق سجل المتقدمين الأكاديمى وإنجازاتهم فى العمل، ولكن لم يكن من السهل تقييم شخصياتهم، فبعد بعض النجاحات، وكثير من الفشل، خرجت بنتيجة أن الأهم هو تقييم شخصية الإنسان، وإن كان ذلك أصعب.

وفى عام ١٩٧٠، عندما تعطلت مركبة الفضاء الأمريكية أبوللو ١٣ **Apollo** ١٣ على بعد ٣٠٠ ألف ميل فى الفضاء، راقبت بذهول المأساة التى حدثت، ذلك أن حركة خاطئة واحدة يرتكبها واحد من ثلاثة رجال على ظهر المركبة يمكن أن يتوهوا فى الفضاء الخارجى ولا يعودون أبدًا، وقد أظهروا رباطة الجأش والتماسك طيلة المحنة ورهنوا بقاءهم على قيد الحياة على حسن تقدير الرجال المنوط بهم التحكم والمراقبة على الأرض والذين اتبعوا تعليماتهم بكل دقة. وقد رأيت أن هذا دليل على أن اختبارات وكالة الفضاء الأمريكية **NASA** السيكولوجية وغيرها على الأرض، والتى حاكت الأحوال فى سفن الفضاء التى تتسم بانعدام الوزن والعزلة، قد نجحت فى استبعاد أولئك الأشخاص الذين كانوا عرضة للانهيار عند وقوع أزمة. ولهذا قررت أن يكون هناك طبيب نفسى وآخر للأمراض العقلية لفحص المرشحين لدينا، وكان المرشحون المحتملون فى انتخابات حزب العمل الشعبى الذين يمكن أن يتولوا مناصب وزارية يخضعون لفحوص سيكولوجية الهدف منها تحديد سمات شخصياتهم ودرجة ذكائهم وخلفيتهم الشخصية والقيم التى يؤمنون بها، وهذه الفحوص لم تكن نهائية ولكنها كانت تساعد فى استبعاد أولئك الذين يتضح أنهم غير مناسبين وتكون لديهم ردود فعل فى معدتهم خلال فترة المقابلة التى تمتد إلى ساعتين. ومن وقت لآخر كنت لا أوافق على نتائج الأطباء النفسيين، وبخاصة عندما أشعر بأن المرشح كان أكثر ذكاء من الممتحن، واستطاع أن يخدعه بأنه جيد، دون أن يظهر ذلك.

وكان البروفيسور هـ.ج. آيسينك **H. J. Eyesenck** وهو عالم نفسى من جامعة لندن سبق أن زار سنغافورة فى ١٩٨٧، قد أيد رأيى بأن امتحان درجة الذكاء والشخصية والسمات المميزة أمر مفيد، وقد استشهد بشركة بترول أمريكية متعددة الجنسيات

تستخدم ٤٠ من أطباء علم النفس عند تعيين وترقية ٤٠ ألف موظف، ولم يكن لدينا عدد كاف من أطباء علم النفس المدربين لتقييم المرشحين فى الوظائف المهمة. وبعد المناقشة معه، طلبت من جامعة سنغافورة الوطنية تدريب مزيد من أطباء علم النفس السلوكى للمساعدة فى اختيار الأشخاص الذين لديهم المقومات الصحيحة للوظائف المختلفة. كما أننى راجعت مع رؤساء الشركات المتعددة الجنسية كيف يجندون ويرقون كبار المديرين، وقررنا أن من أفضل النظم ذلك الذى طورته شركة «شل» (شركة البترول البريطانية الهولندية). وقد ركزوا على ما أسموه «الإمكانيات التقديرية للشخص». ويتقرر ذلك بثلاث قدرات- قدرة الشخص على التحليل، وقدرته التخيلية، وإحساسه بالواقع. وهذه كلها صفات مغرية أسمتها «شل» «خاصية الهليكوبتر» وهى القدرة على رؤية الحقائق والمشكلات فى سياق أكبر والتعرف على التفاصيل الدقيقة والتركيز عليها، وهناك لجنة من خبراء التقييم، منهم اثنان على الأقل يعرفان الشخص الذى يتم تقييمه، ويمكنهما أن يرتبوا بدقة المديرين التنفيذيين الذين يشتركون فى خواص مماثلة لخاصية الهليكوبتر. وبعد تجربة النظام والتأكد من أنه عملى ويمكن الاعتماد عليه، تبنيته لتطبيقه على وظائف الخدمة العامة لدينا فى ١٩٨٣، وحل محل النظام البريطانى الذى ورثناه.

وكان بعض الناس أفضل من غيرهم وهذا أمر طبيعى فى التعرف على حقيقة الأشخاص، وهؤلاء يمكنهم القيام بامتياز بإجراء المقابلات والتقييم. وكان أحد هؤلاء الأشخاص البارزين هو تان تيك تشوى **Tan Teck Chwee**، رئيس هيئة الخدمة العامة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٨. ولم يستطع أى مرشح للتجنيد أو موظف مرشح للترقية أن ينجح فى خداعه. ولم يكن ذلك يرجع إلى ما يتمتع به «تان» من مستوى ذكاء عال فحسب، وإنما يتعلق أيضا بجزء مختلف من عقله يمكنه من أن يقرأ شخصية إنسان ما من تعبيرات وجهه، ومن نبرات صوته ومن حركات جسمه، وكان هناك شخص آخر يتمتع بنفس هذه الموهبة وهو ليم كيم سان **Lim Kim San**، وهو وزير سابق فى مجلس الوزراء. وقد وضعته فى كل لجنة لاختيار مرشحى حزب العمل الشعبى لخوض الانتخابات، وكان تقييمه متعلقًا بالمشاعر الدفينة أكثر منها بالعقل، وكانت صحيحة معظم الوقت، وكان الشخص الذى على نقيضه تماما وهو شخص عقلانى لا يتمتع بهذه الموهبة هو جوه كينج سوى **Goh**

Keng Swee. وغالبًا ما كان يلتقط موظفًا أو مساعدًا ويبالغ فى الثناء على صفاته المتازة معتمدًا على الأعمال المكتبية لهذا الرجل. وبعد مرور ٦ أو ١٢ شهرًا، يبدأ فى البحث عمن يحل محله، كان ببساطة لا يستطيع أن يسبرغور أى شخص، ويطلق علماء النفس على هذه المقدرة: الذكاء الاجتماعى أو الوجدانى. ولم تكن محاولاتى لإدخال دماء جديدة فى القيادة خالية من الارهاق. فقد كان هناك عديد من وزراء الحرس القديم الذين شعروا بالقلق من سرعة استبدالهم. وقال توه تشين تشى Toh Chin Chye إننى يجب أن أتوقف عن الحديث عن أن الحرس القديم قد أصبحوا طاعنين فى السن، لأنهم لم يكونوا يكبرون بهذه السرعة، وأننى أحطم معنوياتهم، ولم أوافق على ذلك. فقد كنا جميعًا نتباطأ ونتقدم فى السن بشكل واضح، بمن فيهم أنا و«توه» Toh نفسه.

وفى مجلس الوزراء كان «توه» يضع سخانا كهربائيا تحت المائدة لتخرج هواء دافئا فوق قدميه. وكنت أنظر إلى نفسى فى المرآة، ولم أكن أشعر بنفس الحماسة التى لا تفتر والرغبة العارمة فى أن أرى وأكتشف الأشياء بنفسى. وشيئًا فشيئًا أصبحت أعتمد على التقارير والصور الفوتوغرافية والتسجيلات المرئية. كان «توه» وعدد كبير من الحرس القديم يريدون أن يسير خلفاؤنا على نفس خطانا كنشطين، وليس عن طريق التعرف على الأشخاص المناسبين الذين شغلوا وظائف سابقة ليتولوا وظائف جديدة، ولم يكونوا يحبذون التجنيد المباشر. ولم يكن كينج سوى Keng Swee ولا راجاراتنام Rajaratnam، وكيم سان Kim San وسوى سين Sui Sen يعتقدون أن هناك فرصة كبيرة لأن نعيد تشكيل أنفسنا بهذه الطريقة. وبعد انتخابات ديسمبر ١٩٨٠، قررت أن أبعث بإشارة واضحة إلى جميع الحرس القديم بأن طريق تجديد أنفسهم أمر لا رجعة فيه، على الرغم من أن السرعة ستتوقف على مدى نجاح أعضاء البرلمان الجدد فى تحقيق ذلك. ولم أضم «توه» إلى مجلس الوزراء الجديد، فقد كنت قلقا من أن عددا كبيرا من الرفاق القدامى قد يلتفون حوله لإبطاء سرعة التجديد. وقد شعرت بأن أحد وزراء الحرس القديم وهو أونج بانج بون Ong Pang Boon، يشارك «توه» فى عدم ارتياحه، كما فعل عدد من الوزراء الأقدم والأمناء البرلمانيين ومنهم «لى كون تشوي» Lee Khoon Choy وفونج سيب تشى Fong Sip Chee، وتشان تشى سينج Chan Chee Seng وتشور يوك إنج Chor Yock

Eng. وكان لابد من استبعاد «توه» لإجهاض أى انقسام فى القيادة. كان الأمر مؤلمًا بعد سنوات عديدة عملنا فيها معًا، وكانت مساندة الحرس القديم قد جعلت من الممكن أن نحقق ما حققناه، ولكن كانت مسئوليتنا المشتركة أن نتأكد أن سنغافورة ستستمر فى أن يحكمها رجال قادرون ومخلصون ومتفانون. كان الفريق الأصلى قد وصل إلى الذروة وفقد الزخم (قوة الدفع).

أما أعضاء البرلمان الجدد، فكانوا من الشبان اللامعين الذين حصلوا على منح دراسية من جامعات مشهورة فى الخارج وفى سنغافورة، قد عينوا فى مناصب رئيسية خلال ثلاث إلى أربع سنوات من الانضمام إلى حزب العمل الشعبى، وكان المخضرمون قد شعروا بأنهم يجب ألا يكون الطريق بمثل هذه السهولة لتولى المناصب العليا، قبل أن يتعلموا وينتظروا دورهم، ولم أكن أعتقد أن الشباب الموهوبين سيجلسون وينتظرون، فهم إما أن يحققوا ما يريدونه وإما سيرغبون فى الرحيل.

كان «توه» يشعر بالمرارة، وعرضت عليه أن أعينه مندوبًا ساميًا فى لندن، ولكنه لم يكن يريد أن يترك سنغافورة بسبب تعليم ابنته الشابة. وقد وجد وظيفة أخرى لنفسه. فقد بقى فى البرلمان لفترتين أخريين وكان ينتقدنى وينتقد حزب العمل الشعبى، ولكن بحيث لا يمكن اتهامه بعدم الولاء، ولكنه فى نفس الوقت كان يحدث حرجًا خفيفًا، ولم أرد أن أهاجمه علنًا، وبعد أن استبعدت «توه» من مجلس الوزراء، أبلغت بانج بون Pang Boon أننى سأعينه لفترة برلمانية أخرى، ولكننى لن أسمح بأى معوقات للتجديد، وقد فهم وتجنب الصدام، وعندما تقاعد فى ديسمبر ١٩٨٤ كتبت إليه معبرا عن تقديرى لعمله فى الفترة من ١٩٥٩ حتى ١٩٨٤ قائلا:

«إننى أشكرك أيضا على مساعدتى فى اختيار المرشحين للتجديد، لقد كانت لك تحفظات معينة، وقد أشرت إلى أن الوقت والأزمات وحدهما يمكن أن تكشف عن العيوب الكامنة فى أى شخص. وأنا أتفق معك فى هذا. وقد ساورتك أنت أيضًا بعض الشكوك، وحدث نفس الشىء مع تشن تشى Chin Chye، بسبب السرعة فى التجديد وتأثيره على الروح المعنوية لأعضاء البرلمان من الحرس القديم. ولابد أن أتحمل المسئولية عن أسلوب

وسرعة التجديد، على الرغم من أنه مما طمأننى أن «جوه كينج سوى» و«راجاراتنام» قد أيدانى. إن فريقا من الوزراء وأعضاء البرلمان الأصغر سنًا قد أصبحوا يكونون الأغلبية سواء فى مجلس الوزراء أو البرلمان. ولا رجوع إلى الوراء، فأنا على ثقة من أن القادة الأصغر سنًا جديرون للقيام بالمهمة، ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن المسئولية تقع على عاتقى، ويتقاسمها معى كينج سوى وراجاراتنام».

وكان التقاعد الذى أثر فىّ بشدة هو تقاعد «كينج سوى». ففى منتصف ١٩٨٤ أبلغنى أنه قرر، لأسباب شخصية، أن يعتزل فى نهاية الفترة البرلمانية، وأنه لن يدخل الانتخابات القادمة، لقد بذل ما فيه الكفاية وحان الوقت لأن يذهب. ولعدة سنوات بعد أن غادر، كان مفيدًا جدًا كنائب لرئيس مجلس إدارة الهيئة النقدية لسنغافورة، كما أنه أقام هيئة استثمار حكومة سنغافورة باعتبارها منظمة منفصلة للتعامل مع الادخارات والاحتياطيات القومية. وقد استغرق الأمر بعض الوقت مع الحرس القديم ليتقبلوا الدماء الجديدة، وهناك البعض منهم الذين لم يعجبهم أبدًا رؤية الشباب يترقون فوق رؤوسهم، وكنت أقدر مشاعرهم. كان فونج سيب تشى **Fong Sip Chee** مخلصًا ومجتهدًا ويمكن الاعتماد عليه كعضو فى حزب العمل الشعبى من الخمسينيات عندما كان الحزب مهددًا، وقد أصبح عضوًا فى البرلمان فى ١٩٦٣ ووزير دولة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٥. ولم يفهم أبدا لماذا لم يكن يستحق مزيدًا من الترقية، وكان يعتقد خطأ أن السبب هو أنه لم يلتحق بالجامعة. وكان آخرون مثل شنج چيت كون **Ch›ng Jit Koon**، وزير الدولة، و«هو كاه ليونج» **Ho Kah Leong**، السكرتير البرلمانى، وهما من خريجى جامعة «نانيانج»، وقد عملا مع الوزراء الجدد وساندوهم. وكان التغيير صعبًا ولكنه كان ضروريًا، وكان لابد أن أقوم به، مهما كانت مشاعرى الخاصة.

وبعد مؤتمر الحزب فى ١٩٨٠ قمت بترقية ستة وزراء دولة شباب إلى وزراء بمجلس الوزراء، وقد شجع هذا الشباب الموهوبين على أن يتقدموا وأن يتم اختيارهم كوزراء دولة، وإلى جانب تمتعهم «بخاصية الهليكوبتر»، كانوا يحتاجون إلى أن يكون لديهم حس سياسى والاستعداد لأن يقيموا صلات مع زعماء القاعدة الشعبية، وكان أولئك الذين لهم

هذه الصفات الإضافية هم الذين قمت بضمهم إلى مجلس الوزراء، وكنا نعد مقابلات لأكثر من عشرة مرشحين لينجح مرشح واحد، وكان معدل الاستنزاف عاليا لأنه، على الرغم من كل الاختبارات النفسية، فإنه لم نكن نستطيع أبدًا أن نقيم الشخصية أو المزاج أو الدافع بدقة. وحتى يمكن لشخص أن ينجح، كان لابد أن يستعد المرشح رجلاً أو سيدة، والزوج أو الزوجة والأسرة لفقد الخصوصية والوقت، ذلك أن الاهتمام بالدائرة الانتخابية وحضور المناسبات الرسمية، بالإضافة إلى حصولهم على دخل أقل عما كان يمكنهم الحصول عليه فى الخارج، مع القدرة على العمل مع الناس وحثهم على مساندة سياساته.

وقد قررت أن يكون عام ١٩٨٨ هو آخر انتخابات أقودها كرئيس للوزراء. وبعد أن فزت فيها طلبت من الوزراء الأصغر سنًا أن يقرروا فيما بينهم من الذى سيؤيدونه لشغل منصب رئيس الوزراء. وكنت قد ساعدت فى اختيارهم ليكونوا أعضاء فى البرلمان وعينتهم وزراء، كنت أريد ممن يخلفنى أن يحصل على تأييد زملائه، وكنت قد رأيت كيف فشل «دينج شياوبنج» مع من عينهم وهما «هو ياوبانج» و«جاو زيانج». وأتذكر أيضًا كيف أن أنطونى أيدن، الذى اختاره ونستون تشرشل، لم يفز. وقد اختار الوزراء الشبان «جوه تشوك تونج»، ولم يكن «تشوك تونج» سياسيًا بطبيعته، كان طويل القامة وصعب التعامل معه. وكان يتحدث الانجليزية بلكنة هوكيين الصينية الثقيلة. وعندما أصبح عضوًا فى البرلمان فى ١٩٧٦ كان شاعرًا بذاته دون أن تكون لديه ملكة الخطابة، ومع هذا كان لديه المقدرة والتفانى والدافع، وكان يهتم بالناس.

وبعد قليل من ضمى له لمجلس الوزراء نصحته بأن يأخذ دروسا لتحسين مهارته فى الخطابة أمام الجمهور، وقد وجدنا سيدة إنجليزية لتدرس له هو وبعض الوزراء الجدد الآخرين كيف يتحدث بطريقة طبيعية ومسترخية أكثر. ومن واقع خبرتى فى تعلم لغة الماندارين والهوكيين الصينية، كنت أعرف أنه ليس من السهل أن تغير طريقة الحديث التى نشأ عليها الشخص فى طفولته، ووصفت لشوك تونج تجربتى، وكيف مرت أعوام وأنا أمضى ساعات خلال العمل أتدرب على لغة الماندرين والهوكيين مع مدرسين حتى أجيد الحديث بهما بطلاقة، وقام أساتذتى القدامى بتقديم مدرسين للغة هوكيين لتعليمه.

وقد أقبل على الدراسة بتصميم وأصبح أكثر تأثيرًا فى اتصالاته وأحاديثه. وفى مجلس الوزراء عام ١٩٩٠ كان هناك إلى جانب تشوك تونج كل من أونج تينج تشيونج **Ong Teng Cheong** وس. دهانابالان **S. Dhanabalan**، وتونى تان **Tony Tan**، وييو ننج هونج **Yeo Ning Hong**، ولى يوك سوان **Lee Yock Suan**، س. جاياكومار **S. Jaya Kumar**، ريتشارد هيو **Richard Hu**، يونج كان سنج **Wong Kan Seng**. لى هسين لونج **Lee Hsien Loong**، يو تشيو تونج **Yeo Cheow Tong**، أحمد مطر وجورج يو **George Yeo**. وكنت قد جمعت معًا رجالاً ذوى نزاهة ومقدرة مع التزام قوى تجاه المجتمع، وبعد سنوات عديدة من الخبرة عملوا فيها مع الحرس القديم فى مجلس الوزراء، أصبحوا مستعدين تمامًا، وقد استقلت فى نوفمبر من نفس العام.

وقد كنت رئيسًا للوزراء لمدة ٣١ عامًا، ولو أننى بقيت لمدة أخرى ما كنت سأثبت شيئا سوى أننى ما زلت محتفظًا بلياقتى وتأثيرى. ومن جهة أخرى، فإننى لو استطعت فى السنوات التى تركت فيها منصبى، كنت قادرًا على مساعدة خلفى لكى يسيطر على عمله وينجح، فإن ذلك سيكون آخر مساهمة منى من أجل سنغافورة. ولم أكن أعانى من أى عرض مرضى بسبب الانسحاب. ولم يكن تشوك تونج يريد أن ينتقل إلى مكتبى القديم فى ملحق أستانة الذى مكثت فيه لمدة عشرين عامًا منذ أن انتقلت من مبنى البلدية، وفضل أن يجهز مكتبًا جديدًا فى الطابق الذى يعلو مكتبى، واستمررت فى الإسهام من خلال المناقشات فى مجلس الوزراء وفى الاجتماعات الثنائية مع رئيس الوزراء والوزراء الآخرين. وكان أسلوب تشوك تونج كرئيس للوزراء، والطريقة التى يتعامل بها مع وزرائه، مختلفًا عن أسلوبى، فقد كان يخطط بعناية الخطوات العديدة التى يحتاجها حتى يحول الرأى العام ببطء إلى الغاية المستهدفة، وقد نجح فى ذلك. وفى انتخابات يناير ١٩٩٧، حصل حزب العمل الشعبى على نسبة أصوات ٦٥ فى المائة لست وثلاثين دائرة انتخابية يتم المنافسة عليها (وكانت النسبة السابقة ٦١ فى المائة). وقد استعاد الفوز بمقعدين من أربعة كان فقدهما فى ١٩٩١. لقد كان رئيس الوزراء «جوه» ووزراؤه مسيطرين على الموقف بالكامل.

وقد حدثت أزمة كانت امتحانا لتشوك تونج ووزرائه وذلك فى منتصف ١٩٩٨ عندما هبطت قيمة عملتنا، وانخفضت أسعار الأسهم والسندات والعقارات بنسبة ٤٠ فى المائة على أثر انهيار اقتصاديات الدول المجاورة لنا. وقد قام عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات بالاستغناء عن عمالها فى سنغافورة وحولت عملياتها إلى الدول المجاورة حيث التكاليف أقل، وكانت المشكلة أشبه بالركود الذى حدث عام ١٩٧٥ زدنا من تسعيرة أنفسنا بالسماح بأجور وبرسوم وضرائب أعلى وغير ذلك من النفقات. وكان الحل وقتئذ هو قدر كبير من الإجراءات لخفض التكاليف، وتخفيض مقدراه ١٥ فى المائة فى مساهمة أصحاب الأعمال فى الصندوق المركزى للتوفير مع رسوم وضرائب أقل وخرج فريق تشوك تونج بحزمة حلول مشابهة خفضت التكاليف بأن خفضت الضرائب وقللت من إسهام أصحاب الاعمال فى صندوق التوفير من ٢٠ فى المائة إلى ١٠ فى المائة ؛ فخففت حدة الاستغناء عن العمال. ومع حلول منتصف ١٩٩٩ تم إعادة بعث الاقتصاد من جديد. وأدت إدارتهم الثابتة والقديرة للأزمة فى الحصول على ثقة مديرى الصناديق والمؤسسات الدولية والمستثمرين.

٤٢- أسرتـــى

لقد أثر فىّ الشيوعيون بسبب الأهمية الكبرى التى أولوها للمرأة ككادر مستقبلى. فقد كانوا يعلمون أن الزوجة تحدث اختلافًا كبيرًا فى إمكانية الاعتماد على الرجل والتزامه بالقضية، وقد اعترضوا على سكرتيرتى للشئون السياسية جيك يوين **Jek Yeun** صديقة ثونج **Thong** الدائمة، فقد كانوا يعتبرون أنها غير مناسبة سياسيًا، ولكنه تجاهل هذا الاعتراض، وقد قاموا بدون علمه بإسقاط اسمها من شبكة الخلايا، وكانوا على حق، فهى لم تكن مؤيدة لقضيتهم. وقد كنت حسن الحظ، ذلك أن زوجتى تشو لم يكن لديها أية شكوك أو تردد بالنسبة إلى استمرارى فى الكفاح، مهما كانت النتائج، وقد أبلغتنى أن لديها ثقة مطلقة فى تقديرى للأمور، لقد كانت مصدر إلهام عظيم لقوتى وراحتى، وكانت لديها قدرة على الحدس القوى فى الحكم على الناس. وبينما كنت أتخذ قراراتى معتمدًا على التحليل والمنطق، كانت هى تتخذ قراراتها معتمدة أكثر على «المشاعر» وكانت لديها مهارة غريبة فى التوصل إلى مشاعر الشخص ومواقفه خلف الابتسامات والكلمات الودية. وفى الغالب كانت على صواب بالنسبة إلى من لا تثق بهم، على الرغم من أنها لم تكن تستطيع أن توضح السبب، ربما يكون السبب هو التعبير على وجه الشخص، والطريقة التى يبتسم بها أونظرة عينيه أو لغة الجسد. ومهما كان السبب، فقد تعلمت أن آخذ بتحفظاتها عن الناس بشكل جاد.

وفى أوائل ١٩٦٢، عندما كنت أتفاوض مع تانكو عبد الرحمن للانضمام إلى ماليزيا، أبدت تحفظاتها عما إذا كنا نستطيع أن نعمل مع تانكو عبد الرحمن، وتانكو عبد الرازق وغيرهما من زعماء المنظمة الملاوية الوطنية المتحدة والجمعية الصينية الماليزية، وقالت إنهم مختلفون فى المزاج والشخصية والعادات الاجتماعية، لدرجة أنها لا ترى أن وزراء

حزب العمل الشعبى يمكن أن يتوافقوا معهم، وأجبت أننا ببساطة لابد أن نعمل معهم، لأننا نحتاج ذلك. فلابد أن نندمج وأن يكون لدينا قاعدة أعرض لبناء الأمة، وخلال ثلاث سنوات مع حلول ١٩٦٥ ثبت أنها على صواب، فلم نتوافق معهم وطلبوا منا أن ننفصل عن ماليزيا. وعند مقابلة زوجات الزعماء الأجانب، كانت زوجتى تعطينى قراءة جيدة عن طباع الزوج من الطريقة التى تتصرف بها وتتحدث بها زوجته إليها ولم يحدث أبدًا أننى أخذت آراءها على أنها نهائية، ولكننى لم أكن أتجاهلها. لقد وفرت علىّ كثيرًا من الوقت والعمل الشاق، فهى تصحح مسودات الخطب التى أمليها عليها ونسخ لما قلته فى البرلمان وفى المقابلات وهى تعرف مفرداتى ويمكن أن تخمن كلماتى المملاة التى لا يمكن لموظفى الاختزال أن يفطنوا إليها. ومع هذا، فقد تعمدت ألا أناقش تشكيل السياسات معها، وكانت هى من الفطنة بحيث لا تقرأ المذكرات أو البرقيات الحساسة.

ومن جانبى، فإن حقيقة كونها محامية وأنها عند الضرورة يمكن أن تدبر أمورها وأن تربى الأطفال بنفسها قد حررتنى من القلق على مستقبلهم. لقد كان الأطفال مصدر بهجة ورضا، وهى قد ربتهم على السلوك الحسن والانضباط، ولم تلق بثقلهم على من حولها، على الرغم من أنهم تربوا كأبناء رئيس الوزراء. وكان بيتنا فى طريق أوكسلى على بعد سبع دقائق بالسيارة من مكتبها فى شارع ملقة. ونادرًا ما كانت تلبى دعوات غداء العمل مع موكليها، وبدلاً من ذلك كانت تعود إلى البيت لتناول الغداء مع الأطفال والتواصل معهم. وعندما كانت توجد فى مكتبها كان هناك دائمًا مربيات من كانتون يمكن الاعتماد عليهن فى رعاية الأطفال فقد عملن مدة طويلة معنا، وكنا نسميهن «البيض والسود» لأنهن كن يرتدين سراويل سوداء وقمصانا بيضاء. وكانت تشو تستخدم عصا عندما يكون الأطفال أشقياء أو لا يسمعون الكلام، ولم أكن أعاقبهم جسديًا، فقد كان تعنيفى الشديد يفى بالغرض، لقد كان والدى عنيفًا ولهذا كنت ضد استخدام القوة الجسدية.

وقد قررنا فى عام ١٩٥٩، عندما توليت منصب رئيس الوزراء لأول مرة، أن أعيش فى سرى تيماسيك **Sri Temasek** وهو مقرى الرسمى فى منطقة إستانا، وكان الأطفال فى سن مبكرة جدًا ولم نكن نريدهم أن ينشأوا فى مثل هذه الأجواء الفخمة حيث كبار

الخدم والحشم لتلبية طلباتهم. لقد كان من شأن ذلك أن يعطيهم فكرة غير واقعية عن العالم وموقعهم فيه. وكانت مراقبتهم وهم يكبرون يذكرنى دائمًا بالحاجة إلى توفير بيئة آمنة وصحية لأطفالنا ليعيشوا فيها. وكان ثلاثتهم - هسيين لونج **Hsien Loong** (الذى ولد عام ١٩٥٢) وويى لينج **Wei Ling** (عام ١٩٥٥) وهسيين يانج **Hsien Yang** (عام ١٩٥٧) - قد تعلموا فى مدارس صينية، فى حضانة نانيانج أولا ثم المدرسة الابتدائية فى نانيانج لمدة ست سنوات. والتحق الولدان بالمدرسة الثانوية الكاثوليكية ثم مدرسة ناشيونال جونيور. واستمرت لينج فى مدرسة نانيانج الثانوية للبنات ثم التحقت بمعهد رافلز **Raffles** وكانوا متشابهين فى أدائهم الأكاديمى - فهم أقوياء فى العلوم والرياضة، ولا بأس فى اللغة الصينية، وضعاف فى الرسم والغناء والموسيقى والأشغال اليدوية.

وقد تعمدنا، كما تعمدوا هم أيضا أن يشقوا طريقهم بأنفسهم. وقد فاز الثلاثة بمنحة دراسية لرئيس الجمهورية، التى تمنح لأحسن ٥ إلى ١٠ طلبة فى العام. كما منح الولدان منحتين من القوات المسلحة السنغافورية. وتطلب ذلك منهما الالتحاق بالتدريب العسكرى خلال عطلات الجامعة فى الصيف، وخدمة القوات المسلحة السنغافورية لمدة ٨ سنوات على الأقل عند التخرج، ولم أشجعهم لا أنا ولا تشو على دراسة القانون، فقد تركنا لهم حرية أن يقرروا ماذا يجيدون وما يرغبون فيه. وكان لونج يحب الرياضيات ويريد أن يدرسها فى الجامعة ولكنه كان متأكدا أنه لا يريد أن يكون التدريس مهنته. ولهذا درس الرياضيات فى كلية ترينتى **Trinity** بجامعة كمبريدج وحصل على درجة الشرف الأولى فى الرياضيات فى سنتين بدلاً من ثلاث سنوات وهو المعدل الطبيعى، ثم حصل على دبلوم دراسات عليا فى علوم الحاسب الآلى بامتياز. وقد تدرب على المدفعية فى فورت سيل **Fort Sill** بأوكلاهوما ثم قضى عامًا فى كلية القادة وأركان الحرب فى فورت ليفين-ورث **Fort Leaven-worth** بولاية كانساس، ثم قضى عامًا آخر فى دراسة الإدارة العامة فى مدرسة كيندى للحكم فى جامعة هارفارد. أما يانج فكان يحب الهندسة. ولم يخف من سجل أخيه المشرف، والتحق بكلية ترينتى بجامعة كمبريدج، ودرس الهندسة بدرجة امتياز. ثم التحق بفورت نوكس **Fort Knox** للتدريب على المدرعات ثم بعد ذلك التحق بكلية كامبرلى **Camberley** بانجلترا للقيادة والأركان ثم جامعة ستانفورد بكاليفورنيا لمدة عام درس فيها إدارة الأعمال.

وبالنسبة لابنتى «لينج» فكانت مولعة بالكلاب، وكانت تريد أن تصبح طبيبة بيطرية. ولكن تشو أثبطت عزيمتها عندما روت لها عن طبيبة بيطرية صديقة وما فعلته فى سنغافورة، من فحص الخنازير فى المذبح قبل الذبح وبعده للتأكد من أنها صالحة للاستهلاك الآدمى. وقد اقتنعت بالعدول عن اختيارها، وعندما فازت بمنحة رئيس الجمهورية، اختارت أن تدرس الطب البشرى فى جامعة سنغافورة وتخرجت بامتياز، وكانت الأولى على دفعتها، وقد تخصصت فى طب أعصاب الأطفال والتحقت لمدة ثلاث سنوات بمستشفى ماساتشوسيتس العام وقضت بعد ذلك عامًا فى مستشفى تورنتو للأطفال.

وكان ابنى لونج مهتمًا دائمًا بما يحدث فى البلاد والحكومة، وعندما كان طفلاً فى سن الحادية عشرة من عمره اصطحبنى عندما قمت بزيارات للدائرة الانتخابية لأحصل على التأييد الشعبى قبل شهور من الانضمام إلى ماليزيا. وكان فى الثانية عشرة من عمره فى سن كافية لأن يتذكر الذعر والفوضى بسبب الاضطرابات العنصرية عام ١٩٦٤، بما فى ذلك حظر تجول مفاجئ وكان داخل المدرسة الثانوية الكاثوليكية فى شارع كوينز وهو لا يدرى كيف يعود إلى بيته، وكان سائق الأسرة من الذكاء بحيث أخذ سيارة والدى الصغيرة من طراز موريس ماينور ليحضره إلى المنزل فى خضم فوضى المرور، وكان لونج قد درس اللغة الملاوية منذ أن كان فى الخامسة من عمره، وبعد أن انضمت سنغافورة إلى ماليزيا بدأ فى تعلم القراءة باللغة الجاوية **Jawi** وهى الملاوية التى تكتب بحروف عربية. ومن أجل التدريب كان يقرأ صحيفة أوتوسان ملايو **Utusan Melayu** وهى صحيفة المنظمة الملاوية الوطنية المتحدة، والتى تنشر اتهامات طائفية فظيعة ضد حزب العمل الشعبى وضدى. وكانت السياسة جزءًا من مناهجه التعليمية الإضافية.

ومنذ أيام دراسته فى كمبريدج كان يعرف أنه يريد أن يشارك فى تقرير مستقبل سنغافورة وأنه راغب فى العمل بالسياسة، وبعد اجتياز امتحاناته فى الرياضيات للحصول على درجة الشرف، شجعه مشرفه الأكاديمى فى كلية ترينتى على أن يعيد النظر فى العودة إلى الخدمة فى سلاح الجو السنغافورى، وأن يتابع دراسة الرياضيات فى كمبريدج، ومادام أنه برع فيها بشكل غير عادى. وعندما قدم إليه رئيس خريجى جمعية

أكسفورد وكمبريدج بسنغافورة جائزة أفضل طالب سنغافورى لعام ١٩٧٤ أشار إلى خطاب من مشرف آخر فى كلية ترينتى، لقد كتب يقول إن لونج Loong قد حصل على «٥٠ فى المائة أكثر من الدرجات المرتفعة التى حصل عليها الطالب التالى فى صفه للمستوى الرفيع». «وأنه فى السجل التاريخى للرياضيات للحصول على درجة الشرف فإن هذا الفرق بين الأول والثانى لم يسبق له مثيل». وعندما قابلت أستاذه عند تخرجه أبلغنى بأن لونج كتب إليه خطابًا يعتبر الأكثر عقلانية ودقة وتفكيرًا يشرح فيه أنه لن يستمر فى دراسة الرياضيات بغض النظر عن مدى إجادته لها، وطلبت من المشرف نسخة من هذا الخطاب الذى أرسله لونج إليه فى أغسطس ١٩٧٢ وقد جاء فيه:

> «والآن سأسرد أسباب عدم رغبتى فى أن أكون عالم رياضيات محترف؛ من الضرورى تمامًا أن أبقى فى سنغافورة، بصرف النظر عما سأفعله، ليس فقط لأننى فى وضعى الخاص إذا انطبق على «نزيف العقول» فى الخارج فإن تأثير ذلك على سنغافورة سيكون مثبطًا للروح المعنوية بشكل كارثى، بل أيضا لأن سنغافورة هى حيث أنتمى وحيث أريد أن أكون... وفضلاً عن ذلك، فإن عالم الرياضيات ليس له كلمة فيما يحدث فى العالم حوله، بالطريقة التى تتم بها الأمور فى البلاد. وهذا أمر لا يهم كثيرًا فى دولة متقدمة مثل بريطانيا، ولكن فى سنغافورة، فإن هذا يهمنى جدًا، وليس معنى هذا أننى يجب أن أعمل بالسياسة، ولكن أى عضو مهم فى الخدمة المدنية أو القوات المسلحة يصبح فى وضع يمكنه من أن يحدث الكثير من النفع أو الضرر... وأنا أفضل أن أفعل أشياء ربما يلعننى بعض الناس بسببها، على أن أوجه اللعنات إلى شخص آخر ولا أكون قادرًا على فعل أكثر من هذا».

كان عندئذٍ فى العشرين من عمره، ولكنه كان يعرف كيف يستخدم عقله وأين توجد التزاماته.

إن الحياه ليست بلا مآس، لقد تزوج لونج فى ١٩٧٨ من دكتورةوونج مينج يانج Wong Ming Yang، وهى ماليزية قابلها عندما كانت فى كلية جيرتون Girton تدرس الطب فى كمبريدج. وفى ١٩٨٢ أنجبت ابنهم الثانى، سمى ييبنج Yipeng وقد كان «أمهق» Albino (وهو طفل لديه نقص فى الصبغة ولهذا يكون جلده شفافًا أو ناصع البياض وشعره أبيض أو لا لون له وبصره ضعيف). وبعد ثلاثة أسابيع توفيت زوجته مينج يانج نتيجة نوبة قلبية؛ وانهار عالم لونج فجأة، واعتنت أم زوجته بابنيه، وكانت زوجتى تشو تساعد فى ذلك بقوة. وكانت هناك شغالة للمساعدة أرسلتها باميليا Pamelia (زوجة أخى سوان Suan) على الفور لمواجهة هذا الطارئ. وفيما بعد، قلقنا من أن ييبنج بطىء فى تعلم الكلام كما أنه لم يكن يتعرف على الناس. وبعد أن عادت لينج من تدريبها على طب أعصاب الأطفال فى مستشفى ماساشوسيتس Massachusetts العام، شخصت حالته بأنه مرض التوحد. وبعد قضاء بضعة أعوام فى مدرسة إعدادية أعقبتها بمدرسة للمعوقين بصريًا تحسنت مهارات ييبنج الاجتماعية وأصبح قادرًا على أن يلتحق بمدرسة ثانوية عادية، وقد أعادت لينج تشخيص حالته بأن لديه مرض اسبرجر (وهو حالة أخف من التوحد)، وكان ذكاؤه طبيعيًا، وقد أثبت أنه حلو الطباع وأفضل أحفادى فى السلوك وفى اكتساب محبة الآخرين.

وعلى الرغم من أن لونج لم يكن قد استقر بعد، نتيجة لفقد زوجته، فإن جوه تشوك تونج Goh Chok Tong، الذى كان وقتئذ وزيرًا للدفاع وأمينًا عامًا مساعدًا لحزب العمل الشعبى دعاه ليرشح نفسه للبرلمان فى انتخابات ديسمبر ١٩٨٤. وفى ذلك الوقت كان لونج كولونيلا فى هيئة الأركان العامة فى سلاح الجو السنغافورى. وكان تشوك تونج، بصفته الوزير المسئول عن القوات المسلحة قد كون فكرة عالية عن إمكانيات لونج السياسية. وكان لونج قلقًا من أن وضعه كأرمل ويعول طفلين صغيرين، سيشكل له صعوبة فى إدارة الأسرة لأنه سيضطر إلى أن يغيب معظم الوقت فى العمل السياسى. وناقش ذلك مع تشو ومعى. قلت له إنه إذا فاتته الانتخابات القادمة فإن عليه أن ينتظر أربع أو خمس سنوات قبل أن تتاح له فرصة ثانية، ومع مرور السنين سيجد المسألة أصعب فى أن يتغير ويتكيف مع الحياة السياسية، وبخاصة كيفية التعامل مع الناس فى الدوائر الانتخابية ونقابات

العمال. والأهم، فإن عليه أن يشعر بعمق مشاعر الناس، وأن يكون قادرًا على أن يوصل مشاعره إليهم ويحركهم لكي يسيروا معه، وفي سن الثانية والثلاثين ترك لونج سلاح الجو السنغافوري ودخل الانتخابات في ديسمبر. وفاز بأعلى أصوات عن أي مرشح آخر في هذه الانتخابات. وعين لونج وزير دولة في وزارة التجارة والصناعة وأسند إليه وزيره فورا مهمة الإشراف على لجنة قطاع خاص لمراجعة الاقتصاد في الوقت الذي كنا قد بدأنا في الدخول في ركود عنيف في عام ١٩٨٥. وكانت مقترحات اللجنة بأن تتخذ خطوات قوية لخفض تكاليف الأعمال التجارية وتقوية المنافسة بمثابة اختبار سياسي كبير بالنسبة إلى لونج وغيره من الوزراء.

وفي نوفمبر ١٩٩٠ عندما استقلت من منصب رئيس الوزراء قام رئيس الوزراء جوه تشوك تونج بتعيينه نائبًا لرئيس الوزراء. وقد اعتقد كثير من منتقدي أن هذا نوع من محاباة الأقارب وأنه عومل معاملة خاصة بشكل غير لائق لأنه ابني. وعلى النقيض من ذلك، فقد قلت في مؤتمر الحزب في ١٩٨٩، قبل عام من تقاعدي إنه ليس من مصلحة سنغافورة أو مصلحة لونج أن يخلفني، فهو سيبدو أنه يرثني في المنصب في الوقت الذي يجب فيه أن يستحق المنصب لكفاءته. وكان مازال صغير السن ومن الأفضل أن يخلفني شخص آخر كرئيس للوزراء. عندئذٍ إذا أثبت لونج جدارته فيما بعد، سيكون من الواضح أنه يستحق المنصب. ولعدة سنوات تحمل تشوك تونج تهكمات من النقاد الأجانب بأنه يهيئ الجو ليتولى لونج المنصب، ولكن عندما فاز تشوك يونج في الانتخابات العامة الثانية في ١٩٩٧ وثبت مركزه، توقفت التهكمات، وكان لونج بصفته نائبًا لتشوك تونج قد عزز مركزه كزعيم سياسي لجدارته – فهو عاقد العزم، وسريع البديهة وقادر على التكيف في تغطية الجوانب المختلفة للعمل الحكومي. وكانت كل مشكلة صعبة أو مختصة بالضرائب تقريبا تحوز على عنايته. وكان الوزراء وأعضاء البرلمان وكبار موظفي الدولة يعرفون ذلك، وكان يمكن أن أبقى في منصبي سنوات أطول وأسمح له بأن يجمع التأييد الكافي ليصبح الزعيم، ولكنني لم أفعل.

وعندما كنت أنا وزوجتى تشو فى جوهانسبرج فى أكتوبر ١٩٩٢، حدثنى لونج تليفونيا من سنغافورة فى الوقت الذى كنت ألقى فيه كلمة فى أحد المؤتمرات، وقمت على الفور بالاتصال به تليفونيًا، خوفًا من أن تكون هناك أنباء سيئة، كانت بالفعل هناك أنباء مدمرة. فقد أثبتت عينة مأخوذة من ورم أنه مصاب بالسرطان فى القولون. ولكن الأنباء التالية كانت مطمئنة بعض الشيء، ذلك أن النوع الذى يعانى منه لونج كان مازال فى درجة متوسطة بحيث يمكن أن يستجيب للعلاج الكيماوى. وخضع لونج لعلاج كيماوى مكثف لمدة ثلاثة أشهر، وقد قضى هذا العلاج على الخلايا السرطانية وخفف ذلك من حالته. وأفاد الإخصائيون بأنه إذا لم يعد المرض خلال خمس سنوات فمعنى ذلك شفاؤه التام. وانتظرنا فى قلق مرور السنوات الخمس وجاء أكتوبر ١٩٩٧ وانقضى بدون مفاجآت غير سارة، وبهذا يكون لونج قد مر بأزمتين كبيرتين.

وفى ديسمبر ١٩٨٥ تزوج لونج من هو تشينج Ho Ching التى تعرف عليها كمهندسة بوزارة الدفاع. وكانت قد حصلت على المنحة الدراسية لرئيس الجمهورية فى ١٩٧٢ وحصلت على بكالوريوس الهندسة بمرتبة الشرف الأولى من جامعة سنغافورة. وهى الآن المدير التنفيذى لشركة مرتبطة بالحكومة هى سنجابور تكنولوجيز Singapore Technologies، كان ذلك اختيارا موفقًا، وقد أنجبا ولدين وقد احتضنت هو تشينج طفلى لونج الآخرين واعتبرتهما طفليها. أما ابنى يانج فقد تزوج من فتاة من سنغافورة هى ليم سويت فيرن Lim Suet Fern التى كانت تدرس القانون فى كلية جيرتون بجامعة كمبريدج، وحصلت هى أيضا على مرتبة الشرف الأولى، وقد أنجبا ثلاثة أولاد، وبعد أن قضى يانج ١٥ عامًا فى سلاح الجو السنغافورى ألحق بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية (سنجابور تليكوم) Singapore Telecom، وقد طلب منه وكيل الوزارة الدائم أن يلتحق بالخدمة المدنية كمسئول إدارى مع احتمال أن يصبح وكيل وزارة دائما بعد فترة وجيزة، وإمكانية أن يرأس الخدمة المدنية نفسها، ولكنه فضل التحدى الذى يمثله القطاع الخاص واختار أن يلتحق بشركة سنج تل Sing Tel(تليفونات سنغافورة). وعندما رقى إلى منصب المدير التنفيذى لها، تعرضت للنقد بأن هذا محاباة للأقارب، ولو كان قد رقى بسببى لاعتبرت الامر كارثة له ولنظام الحكم بالجدارة الذى أرسيت قواعده، ويعرف هذا بصورة أفضل

المسئولون الذين عمل معهم وزملاؤه، وكذلك يعلم مديرو الصناديق المالية، ولم تضعف أسهم سنج تل Sing Tel. وبعد سنوات عديدة من التعامل مع رؤساء مجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين لشركات الاتصالات الدولية، تبخرت أية أقاويل عن محاباة الاقارب. وعندما كان أبناؤنا ما زالوا طلبة فى المدارس، قبل سنوات من إثارتى فى ١٩٨٣ مسألة النساء الخريجات غير المتزوجات، علمناهم أنا وتشو أنه عند زواجهم يجب أن يكونوا سعداء بأن أولادهم فى مثل ذكاء زوجاتهم أو أزواجهن. وقد تزوجوا ممن يتساوى معهم فى المستوى العلمى.

وتشغل ابنتى لينج، وهى طبيبة أعصاب، منصب نائب مدير المعهد القومى للعلوم العصبية فى مستشفى تان توك سينج Tan Tock Seng. وهى غير متزوجة مثل سيدات متخرجات كثيرات من جيلها، وهى تعيش معنا كما هى عادة الأسر الآسيوية، وهى تسافر إلى المؤتمرات الخاصة بالأمراض العصبية، لتتابع اهتمامها بمرض الصرع وزيادة معلوماتها عن حالات الإعاقة فى الأطفال. وقد بقيت أسرتى متماسكة. وعندما كان أفراد الأسرة يأتون لتناول الغداء أيام الآحاد، كان الأولاد الأصغر سنًا ينسجمون مع بعضهم البعض ويخلقون نوعًا من الصخب المحبب. وكنا ولوعين بأحفادنا ولكن كنا نشعر بأن آباءهم يبالغون فى تدليلهم، وربما كنا أكثر حزمًا مع آبائهم، ولكن ذلك كان فى مصلحتهم.

لقد استفدت أنا وأشقائى الثلاثة دينيس Dennis وفريدى Freedy وسوان يو Swan Yew وشقيقتى مونيكا Monica من أمنا التى كانت قوية الشخصية وواسعة الحيلة وعاقدة العزم كما كانت حريصة على أن نتلقى تعليمًا يتمشى مع أفضل قدراتنا فى حدود مواردها، وقد تبعنى دينيس فى دراسة القانون فى فيتزويليام هاوس Fitzwilliam House فى كمبريدج، وفيما بعد مارست أنا وزوجتى تشو Choo المحاماة متشاركين فى مكتب باسم «لى آند لى» Lee & Lee. وبعد عام انضم إلينا إدى باركر، وهو صديق قديم فى كلية رافلز Raffles وفى كمبريدج. وقد أصبح فريدى سمسارًا فى البورصة، وذهبت سوزان إلى كلية فيتزويليام لدراسة الطب ثم عادت لتمارس الطب بنجاح، وتزوجت مونيكا مبكرًا. كانوا يتجمعون لمساعدة الأسرة بطرق متعددة إذا واجهت أية متاعب، مثلما حدث

مع ابنى لونج عندما توفيت زوجته مينج يانج فى ١٩٨٢، وكذلك عندما أصيب بالسرطان فى ١٩٩٢. وكنت على صلة وثيقة مع أشقائى بوجه خاص، لم أكن بالنسبة إليهم الأخ الأكبر فحسب، ولكننى كنت أساعد أمنا فى اتخاذ القرارات المهمة. وكان والدى لا يحب أن يتحمل مسئولية الأسرة لهذا فعندما كنت مازلت فى سن المراهقة اختارتنى والدتى لأكون بديلاً لرب الاسرة. ومازال أشقائى وشقيقتى يعتبروننى رب الأسرة والأخ الأكبر. وكانت الأسرة الممتدة تتقابل مرتين فى السنة على الأقل، فى الاحتفال برأس السنة الصينية الجديدة على عشاء يجمع كل أعضاء الأسرة، وفى الاحتفال برأس السنة الميلادية الجديدة فى بيتى فى شارع أوكسلى، وكنا نتصل بعضنا بعضًا إذا جد أمر مهم، مثل ميلاد أحفاد جدد، ونحن الآن فى السبعينيات والستينيات من عمرنا، فإننا نتذكر كيف أننا توارثنا جينات آبائنا، وأنه عند الإصابة بأى مرض كان أطباؤنا يفحصوننا للتأكد من أن أولادنا لم يصابوا بأمراض مشابهة، ونحن نشعر بالعرفان لأن ثلاثة منا قد تجاوزوا سن الستين التى نص عليها الإنجيل بالإضافة إلى عشر سنوات أخرى ليصلوا إلى سن السبعين.

٤٣- خاتمة المطاف

عندما كنت صبيًا فى السادسة من عمرى، ركبت عربة يجرها ثور بعجلات خشبية مغطاة بسير من المعدن، دون زنبرك أو مساعدين لامتصاص الصدمات، وكنت أستمتع بصخب هذه الرحلة التى أهتز فيها بعنف على طريق طينى فى مزرعة المطاط التى كان يمتلكها جدى، وبعد خمسين عامًا، فى ١٩٧٧ طرت فى طائرة كونكورد أسرع من الصوت من لندن إلى نيويورك فى ثلاث ساعات. لقد غيرت التكنولوجيا من العالم الذى أعيش فيه. وكان يتحتم على أن أنشد النشيد الوطنى: فى بريطانيا: حفظ الله الملكة، وفى اليابان: كيميجايا **Kimigaya**، وفى ماليزيا: نيجارا كو **Negara Ku**، وأخيرًا فى سنغافورة: ماجيولاه سنجابورا **Majulah Singapura**، كان هذا يجسد التقلبات السياسية التى وقعت فى الأعوام الستين الأخيرة، جاءت فيها قوات أجنبية ورحلت - من بريطانيين وأستراليين وهنود - ثم جاء اليابانيون بتوابعهم التايوانيون والكوريون، وعاد البريطانيون بعد الحرب وحاربوا التمرد الشيوعى، ثم حصلت سنغافورة على الاستقلال، وقامت إندونيسيا «بالمواجهة» ضد ماليزيا، وجرفتنى تيارات التغييرات السياسية.

هل كنت وزملائى على استعداد لأن نقدم على رحلتنا لو أننا عرفنا مسبقًا حجم المخاطر والصعوبات التى سنواجهها عندما أنشأنا حزب العمل الشعبى فى نوفمبر ١٩٥٤؟ لو أننا عرفنا مدى تعقد وصعوبة المشكلات التى تنتظرنا، ما كنا دخلنا معترك السياسة بروح قوية وحماسة ومثل عليا تميزت بها حقبة الخمسينيات، لقد كنا نستطيع أن نلمس الفخر الشديد الذى يشعر به الصينيون فى سنغافورة والملايو لنجاح الصين الشعبية. ومع هذا. فقد كانت هناك فى الخمسينيات حفنة صغيرة من البرجوازيين الذين تعلموا بالإنجليزية، دون قدرة على أن يصلوا إلى قلوب الجماهير الناطقة بالصينية، التى تمثل الأغلبية، وهم يدخلون

حلبة المنافسة. كيف كان فى استطاعتنا أن نتنافس ضد الحزب الشيوعى الملاوى؟ لم نكن نفكر على هذا النحو، فكل هدفنا كان هو جلاء البريطانيين عن وطننا، وضغطنا، ولم نهتم بالأخطار المحدقة أمامنا، وكانت مشاعرنا الداخلية أقوى من كوابح عقولنا، وعندما خضنا المعترك السياسى، وجدنا أننا نزداد علمًا بأسس النضال، كان علينا أن نحارب الشيوعيين مبكرًا عما توقعنا، ودخلنا فى صدام ضد منظماتهم العمالية والطلابية والثقافية فى جبهة مفتوحة، وكانت تساندهم ميليشيات مسلحة سرية تعمل تحت الأرض. وقد وصلنا إلى حل لهذه المشكلة بأن انضممنا فى اتحاد مع الملايو فى ١٩٦٣ وكونا ماليزيا، لنكتشف بعد ذلك أن المتطرفين من زعماء **UMMNO Malay** يريدون مجتمعًا يسيطر عليه الملاويون، وأدى هذا إلى اضطرابات طائفية، وصراع لا ينتهى، وفى النهاية حدث الانفصال والاستقلال فى ١٩٦٥، ووجدنا أنفسنا فى صدام مع «المواجهة» التى تقوم بها إندونيسيا، وبعد أن انتهت فى ١٩٦٦، أعلن البريطانيون فى ١٩٦٨ عن انسحاب قواتهم المسلحة، لقد تغلبنا على مشكلة لنواجه مشكلة أخرى أصعب، وفى بعض الأوقات كان الوضع يبدو مستعصيًا.

وقد تعلمنا بعض الدروس القيمة فى تلك السنوات الأولى ونحن نتدرب على ممارسة السلطة، ولم نتوقف قط عن التعلم لأن الأوضاع استمرت فى التغير، وكان لابد أن نكيف سياساتنا معها، وكانت لدى ميزة متمثلة فى العديد من الوزراء الذين كانوا واسعى الاطلاع وتجتذبهم الأفكار الجديدة ولكنها لم تكن تسيطر عليهم تمامًا – ومنهم «كينج سوي» و«راجا» و«سوى سين». وكنا نتبادل الكتب والمقالات المهمة التى نقرأها، وعندما بدأنا كنا نتسم بالجهل والبراءة، ولكن ما أنقذنا من ذلك هو أننا كنا حريصين على أن نبحث ونستكشف ونجرب الأفكار قبل تطبيقها، وقد استطعت وزملائى أن نوثق علاقات الزمالة تحت هذه الضغوط الشديدة. وفى مواجهة أزمات متلاحقة، كان علينا أن نضع أرواحنا على كفوف بعضنا البعض. وكنا نتبادل الثقة، ونعرف نقاط قوة وضعف كل منا، ونستفيد منها، ولم نلجأ إلى استطلاعات الرأى لنعرف منها ما يريد الشعب منا أن نفعله، كانت مهمتنا أن نجمع شتات الشعب لتأييد ما يجب عمله حتى يمكن لسنغافورة أن تستمر على قيد الحياة كمجتمع غير شيوعى وغير طائفى وقابل للبقاء، وكنت سعيد الحظ لوجود فريق قوى يعمل معى ويتقاسم رؤية مشتركة، كانوا رجالاً أكفاء ومصممين على أن ينفذوا أهدافنا

المشتركة، وبقى الفريق الأساسى معًا لأكثر من عقدين من الزمن، وكان «كينج سوى» و«راجا» و«سوى سين» و«كيم سان» من أبرز الرجال. وكانوا أكبر منى سنًا ولكن هذا لم يمنعهم أبدًا من أن يصارحونى بأفكارهم، وبخاصة عندما أكون مخطئًا، وقد ساعدونى على أن أبقى موضوعيًا ومتزنًا، وحمونى من أية مخاطر من شهوة ممارسة الحكم التى يمكن أن يتعرض لها الإنسان إذا استمر سنين طويلة فى الحكم. وكان لدى أيضًا «توه تشين تشاى» **Toh Chin Chye**، و«أونج بانج بون» **Ong Pang Boon**، و«إيدى باركر» **Eddie Barker** و«يونج نيوك لين» **Yong Nyuk Lin** و«كينى بيرن» **Kenny Byrne** و«عثمان ووك» **Othman Wok**– وكانوا رجالاً يمتلكون المقدرة والنزاهة والتفانى من أجل القضية.

وعندما بدأنا فى ١٩٥٩ كنا لا نعرف الكثير عن كيفية الحكم، ولا كيف نحل مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية العديدة، وكان كل ما لدينا هو رغبة قوية فى أن نغير مجتمعًا ظالما وغير عادل إلى الأفضل، وحتى نفعل ذلك، كان لابد أن نفوز بالسلطة السياسية، وعندما فزنا بها، كان لابد أن نحتفظ بتأييد شعبنا للاستمرار فى المهمة التى لم تتم بعد. وبحثنا عن رجال أكفاء ووضعناهم فى مناصب السلطة كوزراء وكبار مسئولين عامين لإدارة نظام مخلص وكفؤ، وليستجيبوا لحاجات الشعب، وكان علينا أن نبقى العمال إلى جانبنا وفى الوقت نفسه مراعاة احتياجات المستثمرين الذين سنتمكن باستخدام رؤوس أموالهم ومعرفتهم ومهاراتهم الإدارية وأسواقهم فيما وراء البحار من أن نوفر قوت يومنا دون أن نلجأ إلى ماليزيا، ظهيرنا القارى التقليدى، وتعلمنا أثناء ممارسة السلطة، وكنا نتعلم بسرعة، وإذا كانت هناك وصفة لنجاحنا، فهى أننا كنا ندرس باستمرار كيف ننجز الأعمال، أو كيف ننجزها بشكل أفضل، ولم أقصر نفسى قط على نظرية ما، وكان ما يرشدنى هو العقل والواقع، وكان الاختبار الفعال الذى طبقته على كل نظرية أو خطة هو: هل ستنجح؟ وكان هذا هو الخيط الذهبى الذى سرت على هديه طيلة السنوات التى قضيتها فى منصبى. وعندما كان يفشل أو تكون النتائج ضعيفة، لم أكن أضيع مزيدًا من الوقت والموارد عليه. وغالبًا لم أرتكب نفس الخطأ مرتين، وحاولت أن أتعلم من الأخطاء التى ارتكبها الآخرون. وقد اكتشفت مبكرًا وأنا فى منصبى أن المشكلات التى واجهتنى فى الحكم قليلة وهى مشكلات لم تواجهها الحكومات الأخرى ولم تحلها، ولهذا كنت أحاول أن أبحث عن

الحكومات التى واجهت مثل هذه المشكلة، وأمكنها التعامل معها وكيف نجحت فى حلها. وكان يحدث ذلك سواء كان الأمر يتعلق ببناء مطار جديد أو تغيير المناهج الدراسية. وكنت أرسل فريقًا من المسئولين لزيارة ودراسة الأحوال فى الدول التى نجحت فى حل المشكلات. فقد كنت أفضل أن أقف على أكتاف الآخرين الذين سبقونا بدلاً من أن أبدأ من الصفر.

وعندما أستعيد الماضى بتمعن، أجد أنه من حسن حظنا أن سنغافورة لم تصب بأضرار فادحة بسبب بعض السياسات والتصرفات التى تضمنت مخاطر عالية، فقد عملنا مع الشيوعيين فى جبهة متحدة: وكان يمكن أن يستوعبونا ويلتهموننا كما حدث للديمقراطيين الاشتراكيين فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الثانية. لقد تصرفنا بناء على اعتقاد ساذج بأن القوة العددية للمنتخبين ستؤدى تدريجيًا إلى مجتمع ملاوى أقل طائفية، ولكن ظهر لنا مع مرور الوقت أن الولاءات العنصرية لا يمكن التغلب عليها بقوة جذب المصالح الاقتصادية المشتركة، ولمواجهة الاحتمالات الاقتصادية الكئيبة سمحت بإقامة معمل تكرير للبترول فى كيبل **Keppel**، وكان فى هذا مخاطرة كبيرة بنشوب حرائق بالقرب من ميناءنا الرئيسى وهو أكبر مكسب اقتصادى لنا، وكانت أعمال الشغب التى قام بها طلبة المدارس المتوسطة الصينية فى الخمسينيات قد تركت انطباعات غائرة علينا حتى إننا أجلنا تطبيق سياسة تعليم قومية بالإنجليزية باعتبارها لغتنا العملية من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٨، وبهذا خفضنا من المكاسب الاقتصادية التى كان يمكن أن يتمتع بها عدد كبير من مجموعات الطلبة الصينيين.

وقد تعلمت أن أتجاهل الانتقادات والنصائح من الخبراء أو أشباه الخبراء، وبخاصة إذا كانوا من الأكاديميين فى العلوم الاجتماعية والسياسية، فقد كانت لديهم نظريات مفضلة عن كيف يجب على المجتمع أن يتطور حتى يقترب من المثالية، وبخاصة كيف يجب تخفيف حدة الفقر والتوسع فى الرعاية الاجتماعية، وقد حاولت أن أكون على صواب فى الحياة، ولكن ليس على صواب سياسيًا، وقد كان المراسلون الأجانب الذين يمثلون وسائل الإعلام الغربية فى سنغافورة يدعون إلى نظرياتهم وينتقدون سياستنا، على أمل أن يؤثروا فى الناخبين والحكومة، ولكن كان الشعب عمليًا وواقعيًا مثل الحكومة.

هل كنت سأصبح شخصًا مختلفًا، لو بقيت أعمل محاميًا ولم أدخل فى معترك السياسة؟ عندئذٍ فإن تجاربى العملية كانت ستتسم بالمحدودية وضيق الأفق، ففى السياسة كان علىّ أن أحلق فوق جميع المشكلات الخاصة بالمجتمع البشرى، وحسب القول المأثور الصينى «فإن العصفور مهما كان صغيرًا فإنه يمتلك كل الحواس الخمس». فعلى الرغم من أننا دولة صغيرة فإن احتياجاتنا هى نفس احتياجات أية دولة كبيرة، داخليًا ودوليًا، وكانت مسئولياتى قد أتاحت لى منظورًا واسعًا للمجتمعات الإنسانية ونظرة عالمية ما كان يمكن للمحامى أن يصل إليها، ولكننى لم أسمح لنفسى أبدًا من أن أنسى وضع سنغافورة الفريد فى جنوب شرق آسيا، وحتى نستمر على قيد الحياة، كان لابد لنا أن نكون أكثر تنظيمًا وأكثر كفاءة وقدرة على المنافسة بالنسبة إلى باقى دول المنطقة وإلا فليس هناك ما يبرر أن يكون لنا دور كحلقة وصل بارزة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبعد تحليل ومناقشة كل قرار، دفعتنى غريزتى إلى التوصل إلى ما يمكن أن ينجح فى سنغافورة. وقد قمت بحث شعبنا على طرد البريطانيين والانضمام إلى الملايو، ثم وجدنا أنفسنا مطرودين من اتحاد ماليزيا، وبعد ذلك كان من واجبنا أن نعمل على نجاح سنغافورة وضمان مستقبل لشعبنا. وأن وجود مجموعة متحدة ومصممة من الزعماء، يساندها أناس عمليون ومجتهدون يثقون فيهم، تجعل من هذا الأمل أمرًا ممكنًا، هل كنت أتوقع أن تستقل سنغافورة، بينما إجمالى الناتج المحلى ثلاثة مليارات دولار سنغافورى فى ١٩٦٥ وأن تنمو خمسة عشر ضعفًا لتصل إلى ٤٦ مليار دولار سنغافورى فى ١٩٩٧ وأن تصل إلى أعلى إجمالى ناتج محلى للفرد فى العالم فى ١٩٩٧ طبقا لتقديرات البنك الدولي؟ كان هذا السؤال يوجه لى فى معظم الأوقات. والإجابة بالنفى. كيف كان يمكننى أن أتنبأ بأن العلم والتكنولوجيا، وبخاصة مع التقدم فى المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الانتاج، يمكن أن تجعل العالم يتقارب هكذا؟

إن قصة تقدم سنغافورة هى انعكاس لتقدم الدول الصناعية - فى اختراعاتها وتكنولوجياتها ومشاريعها ودوافعها، إنها جزء من قصة سعى الإنسان لاكتشاف ميادين جديدة لزيادة ثروته ورفاهيته، لقد اكتشف ستامفورد رافليز **Stamford Raffles** الذى كان يعمل فى شركة الهند الشرقية، جزيرة يعيش عليها ١٢٠ صياد سمك فى ١٨١٩ وقد

حولها إلى مركز تجارى كبير لبيع مجموعة كبيرة من السلع، على الطريق البحرى من الهند إلى الصين، وباعتبارها المركز التجارى للإمبراطورية البريطانية فى جنوب شرق آسيا، ازدهرت من خلال التجارة الدولية، وعندما حلت السفن التجارية محل السفن الشراعية، وكذلك عندما تم افتتاح قناة السويس فى ١٨٦٩، زادت الحركة التجارية وزادت من نمو سنغافورة. وخلال الاحتلال اليابانى (١٩٤٢- ١٩٤٥) انخفضت حركة الملاحة إلى حد كبير بسبب الحرب، حتى لتصل إلى حد الحصار. وتدهورت التجارة بشكل غير متوقع، وشح الطعام والدواء، وهاجر نصف السكان بمقدار مليون إلى شبة جزيرة الملايو وجزر رياو . وعانى الكثيرون ممن بقوا من شبه مجاعة. وبعد انتصار الحلفاء فى أغسطس ١٩٤٥ تم استئناف الملاحة، وتوفر الغذاء والدواء والضروريات الأخرى، وعاد السكان المغتربون. وساعدت التجارة والاستثمارات على إعادة التعمير، وكانت سنغافورة تتقدم مع كل تقدم تكنولوجى – فى مجال الشحن بالحاويات والسفر بالطائرات ونقل البضائع جوًا، والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، ومد كابلات الألياف البصرية عبر القارات. وفى خلال الأعوام الخمسين التالية أحدثت الثورة التكنولوجية تغييرات هائلة، وأدت تكنولوجيا المعلومات وأجهزة الكومبيوتر والاتصالات واستخداماتها المتعددة والثورة فى علم الميكروبات، والعلاج بالجينات، والاستنساخ وإعادة إنتاج الأعضاء إلى تغيير حياة الإنسان، وكان على السنغافوريين أن يكونوا ماهرين فى التكيف مع هذه الاكتشافات الجديدة واستخدامها لأداء دور فى نشر المزايا التى يحصلون عليها.

ويمتاز الشعب فى سنغافورة بأنه يتعلم بسرعة من التفاعل مع الأجانب، وقد أرسلنا طلابنا المتميزين إلى الخارج للدراسة فى الدول المتقدمة، وفى بادئ الأمر كانوا يسافرون على منح دراسية تقدمها هذه الدول، وفيما بعد أصبحت حكومة سنغافورة هى التى تقدم هذه المنح. وقد لاحظنا أيضًا المصاعب الاجتماعية المتزايدة التى تواجه تلك المجتمعات المتقدمة بسبب سياساتها الاجتماعية المتحررة والمتصلة بالرعاية الاجتماعية، وقد استفدت من دروس الآخرين الذين دفعوا ثمنًا لها. وقابلت عددًا كبيرًا من الزعماء الأجانب القادرين الذين تعلمت منهم وأضافوا إلى فهمى للعالم، وكان من الصعب إيجاد فريق كفء يخلف زملائى ويخلفوننى، وكان ذلك فى نفس صعوبة النهضة بسنغافورة بعد الاستقلال. وكان

الجيل الثانى من الزعماء قد أثروا الحكومة بدفعة جديدة من الطاقة والحماسة، وكانت تجاربهم وأفكارهم تتمشى أكثر مع الجيل الأحدث سنا ويمكنهم أن يقودوا سنغافورة فى الألفية الجديدة، وكنت أشعر بالرضا وأنا أراقبهم وهم يشعرون بالثقة ويتقدمون للأمام.

ما الذى يخبئه المستقبل لسنغافورة؟ إن المدن / الدول ليس لديها سجلات طيبة عن القدرة على البقاء والاستمرار. فالمدن / الدول الإغريقية اندثرت كدول. ومعظمها لم تختف من الوجود ماديًا، ولكن استوعبها الظهير القارى لتندمج فى كيان أكبر. فأثينا المدينة / الدولة قد اختفت. ولكن مدينة أثينا ما زالت باقية فى اليونان، مع وجود «البارثينون» شاهدًا على إنجازات أهل أثينا الأصليين. وهناك مدن أخرى فى دول كبيرة تم نهبها وتدميرها، وقتل أهلها أو تشتتوا ولكن الأمم التى كانوا جزءًا منها تحملت واستمرت وظهر سكان جدد انحدروا من أصلابهم وأعادوا بناءها. فهل ستختفى سنغافورة المدينة / الدولة المستقلة؟ إن جزيرة سنغافورة لن تختفى جغرافيًا، ولكن الدولة ذات السيادة التى وصلت إليها والقادرة على شق طريقها والقيام بدورها فى العالم، يمكن أن تختفى سياسيًا، إن سنغافورة وجدت منذ مائة وثمانين عامًا عندما اكتشفها حديثًا ستامفورد رافليز، ولكن لمدة ١٤٦ عاما قبل ١٩٥٥ كانت مجرد مركز بعيد للسيادة البريطانية على الهند، وقد انتعشت لأنها كانت مفيدة للعالم، إنها جزء من شبكة عالمية من المدن حيث أقامت الشركات الناجحة للدول المتقدمة مراكز لأعمالها التجارية فيها، وحتى تبقى سنغافورة أمة مستقلة، فإنها تحتاج إلى عالم يسوده توازن للقوى يتيح للدول الصغيرة أن تبقى على قيد الحياة، فلا تجتاحها أو تستوعبها دول أكبر. إن السلام والاستقرار فى منطقة المحيط الهادئ الآسيوى تعتمد على علاقة مستقرة ذات ثلاثة أبعاد بين الولايات المتحدة واليابان والصين: فالصين واليابان بينهما مصالح جيوبوليتيكية متنافسة، ولا زال الغزو اليابانى للصين واحتلالها يعكر صفو العلاقات بينهما. ويتقاسم اليابانيون مصالح أكثر مع الأمريكيين، والتوازن بين الولايات المتحدة واليابان من جهة، والصين من جهة أخرى سيثبت الهيكل والسياق لعلاقات أخرى فى شرق آسيا، وإذا أقيم توازن شامل فإن مستقبل المنطقة سيكون أكثر من جيد ويمكن لسنغافورة أن تستمر مفيدة للعالم.

ولم أكن أعرف عندما بدأت مستقبلى السياسى فى الخمسينيات أننا سنكون إلى جانب معسكر المنتصرين فى الحرب الباردة وبأن سنغافورة ستتمتع بتقدم اقتصادى واجتماعى تدفق إلينا بسبب الاستقرار والمشروعات والصلات مع الغرب، لقد كنا نعيش خلال فترة من التغييرات السياسية والاقتصادية الكبيرة، وكانت أصعب السنوات هى التى بدأت بالاستقلال عام ١٩٦٦ حتى الانسحاب البريطانى فى ١٩٧١. وعندما انسحبت الوحدات الرئيسية للقوات البريطانية ولم نشعر بالمعاناة من بطالة قاسية، عندئذٍ فقط شعرت بأننا أقل عرضة للمخاطر.

إن المستقبل ملىء بالوعود كما أنه يحمل أيضا احتمالات مجهولة، فالمجتمع الاقتصادى الجديد يترك مكانه لمجتمع قائم على المعرفة، والتقسيم الجديد فى العالم سيكون بين أولئك الذين يكتسبون المعرفة وأولئك الذين لا يمتلكونها. ولابد أن نتعلم أن نكون جزءًا من العالم القائم على المعرفة. وأن نجاحنا فى العقود الثلاثة الماضية لا يضمن لنا أن ننجح أيضًا فى المستقبل. ومع هذا فإن لدينا فرصة أفضل بألا نفشل إذا التزمنا بالمبادئ الأساسية التى ساعدتنا على التقدم: وهى التماسك الاجتماعى بأن نتقاسم منافع التقدم، وأن يعم تكافؤ الفرص بين الجميع وتطبيق مبدأ الجدارة، بأن يعين أفضل الرجال والنساء فى الوظائف الشاغرة المناسبة، وخصوصًا فى المناصب القيادية فى الحكومة.

انتهى

المؤلف فى سطور :

ولد المؤلف لى كوان يو -أول رئيس وزراء لدولة سنغافورة المستقلة والملقب بمهندس سنغافورة الحديثة من أسرة ذات أصل صينى- فى ١٦ سبتمبر ١٩٢٣، وتولى منصبه فى ١٩٥٩ حتى ١٩٩٠ بعد أن أسهم فى تأسيس حزب العمل الشعبى وانتخب أمينًا عامًا له وقاد الحزب ليفوز فى عشرة انتخابات عامة. وقد آلى على نفسه أن يتغلب على كل الصعاب ليحقق هدفه التنموى العظيم وبالفعل حققه، وسجل اسمه بحروف من نور فى تاريخ نهضة الأمم عندما حول سنغافورة من مستعمرة مختلفة بلا موارد، لتصبح نمرًا آسيويا ودولة من العالم الأول ويصبح هو أكثر السياسيين نفوذًا فى جنوب شرق آسيا، وقد رأى أن يسجل تجربته بالتفصيل لتستفيد منها الدولة النامية .

وقد تخرج لى كوان يو فى جامعة كمبريدج البريطانية العريقة بامتياز وعاد إلى سنغافورة ليمارس المحاماة عام ١٩٤٩ ثم يندمج فى الحياة النقابية والحزبية ثم يكرس كل وقته وجهده لتنمية سنغافورة .

المترجم فى سطور :

السفير / د. أحمد مختار الجمال.

- عمل سفير بوزارة الخارجية، ومديرًا لمعهد الدراسات الدبلوماسية.

المراجع فى سطور :

أ.د. على الدين هلال الدسوقى .

- عمل أستاذًا للعلوم السياسية، وعميدًا لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

التصحيح اللغوى : محمد الشربينى
الإشـراف الفنـى : محسن مصطفي